مركز الدراسات الحضارية

الأمة فى عام

تقرير حولى عن

الشئون السياسية والاقتصادية الإسلامية

مقدمة فضيلة الشيخ : محمد الغزالى

تقديم الأستاذ الدكتور : توفيق الشاوى

1414هـ

1993 - 1994

من مستشاري المركز

الأستاذ الدكتور / يوسف القرضاوي

الأستاذ الدكتور / كمال أبو المجد

الأستاذ الدكتور / أحمد العسال

الأستاذ / فهمي هويدي

الأستاذ الدكتور / حسن الشافعي

الأستاذ الدكتور / محمد سليم العوا

الأستاذ الدكتور / زغلول النجار

المشاركون فى التقرير

الإشراف العام على التقرير:

د. محمود عبد الله عاكف | د. سيف الدين عبد الفتاح

مستشارو التقرير:

أ.د. محمد عمارة - أ.د. سيد دسوقى

أ.د. أبو بكر المتولى - أ.د. عبد الوهاب المسيرى

مقررو المحاور والباحثون:

النظام الدولى

أ- عالم مابعد الحرب الباردة:

الباحث: د. عبد الله الشيخ .

مركز USAR البحثى ، واشنطن - فلوريدا.

ب- تحولات الاقتصاد العالمى:

الباحث: د. رمضان عبد الله، مركز دراسات العالم.

جـ- المنظمات الدولية غير الحكومية:

الباحث: د. أحمد الرشيدى

الباحث المساعد: أ. عبد الرحمن خليفة - أ. محمود حسين.

العالم الإسلامى

أ- البلقان:

الباحث: د. نيفين عبد الخالق

الباحث المساعد: أ. بدر حسن - أ. وسام فؤاد.

ب- آسيا الوسطى:

الباحث: د. إعجاز جيلان

مركز الدراسات السياسية - إسلام آباد.

جـ- تركيا:

الباحث: د. مصطفى الطحن

مركز الإعلام العالمى - استانبول

الباحث المساعد: أ. بدر حسن - أ. سيد عبد العزيز

العالم العربى

أ- الصراع العربى - الإسرائيلى:

الباحث: د. منير بدوى.

الباحث المساعد: أ. جلال عز الدين - أ. أحمد المنيسى.

ب- التطور الديمقراطى:

الباحث: د. صفى الدين خربوش.

الباحث المساعد: أ. زكريا عبد الله.

جـ- الصومال:

الباحث: أ. د. إبراهيم نصر الدين.

الباحث المساعد: أ. سيد الشامى.

جمهورية مصر العربية

أ- السياسة الداخلية والخارجية:

الباحث: د. حمدى عبد الرحمن.

الباحث المساعد: أ. محمد جمال عرفة - أ. عبد الحى محمد.

ب- السياسات العامة:

الباحث: أ. عبد السلام نوير.

الباحث المساعد: علاء النادى.

جـ- الأداء الاقتصادى:

الباحث: د. سهير المعتوق.

الجمع والإخراج الفنى: إيهاب محمد - محمد خيرى - مجدى نور

المحتـــويـــــات

الموضــوع **رقم الصفحة**

المحتـــويـــــات

الموضـــوع **رقم الصفحة**

مقدمة

بقلم فضيلة الشيخ / محمد الغزالى

كان عصر الإحياء فى أوربا بداية مرحلة جديدة فى الهجوم الغربى الصليبى على دار الإسلام. والواقع أن السفن التى قادها (كولومبس) لاكتشاف أمريكا لم تكن ذاهبة للعثور على قارة مجهولة، بل كانت لالتماس طريق آخر إلى الهند يمكن منه ضرب العالم الإسلامى من الخلف ومحاصرة الإسلام فى الأراضى الواسعة التى امتد فيها!

ولقد استفادت الكنيسة الغربية الكثير من اكتشاف الأمريكتين واستطاعت أن تزداد بهما غنى وقدرة، وتخلت عن موقفها المعادى للعلم، وتركت الزمام السياسى والثقافى للدول الحاكمة، وأصبحت أداة للاستعمار الحديث تقدم لغاياته باسم التبشير، وأصبح الاستعمار والتبشير قرينى سوء وشؤم فى تاريخنا الحديث.

وهذا ما حدث، فإن دول أمريكا وأوربا جمعياً اتفقت على ضرب الإسلام، ومظاهرة كل القوى المخاصمة له والطامعة فى أرضه، واستطاعت فى نهاية المطاف أن تحيط به وأن تلحق به خسائر فادحة.

لقد أوقفت المد الإسلامى أولاً ثم شرعت تجتاح الحدود وتنفذ إلى الصميم وتصدع أوضاعاً شتى لمحو العقيدة وإبطال الشريعة وتدويخ الجماهير وإهالة التراب على تراثها الدينى كله.

وفى سبيل ذلك تصادق أعداء الأمس. فقد جمعت المآدب الخسيسة بين من يعبدون الأوثان ومن ينتمون إلى السماء، نعم لابأس أن تصطلح الصليبية مع اليهودية ومع الشيوعية لانتزاع فلسطين من العرب، وإنشاء دولة إسرائيل بها.

ما القاسم المشترك بين الأطراف الثلاثة؟ كراهية الإسلام والعرب الذين حملوه قديماً للناس، وعندما قامت للإسلام دولة فى باكستان أسرعت روسيا بمباركة أمريكا لإعطاء الهند الوثنية أسرار القنبلة الذرية لتقدر على محو الإسلام متى شاءت. فلما بدأت باكستان تتعرف بجهود علمائها على أسرار الذرة تحركت أمريكا -وكانت صديقة باكستان لظروف سياسية- فنسيت الود المفتعل، وحذرت باكستان من المضى فى صنع القنبلة الذرية وللضغط عليها،

ورفضت تنفيذ صفقة شراء طائرات تم التعاقد عليها وقبض ثمنها ، فلاهى قدمت الطائرات ولاهى ردت الثمن. وتجمد الموقف حتى كتابة هذه السطور.

وأعلن الاستعمار حرباً قذرة على الإسلام فى أفريقيا .ولما كان الإسلام هو الدين الأول فى هذه القارة فإن جهوداً هائلة تبذل لتغليب كفة الوثنية عليه، ومساعدة التيارات العلمانية والوثنية على تقليص ثقافاته وتوهين تقاليده وإظلام مستقبله.إن قلقنا كبير على مستقبل ديننا مع هذه المؤامرات المحبوكة.وقد لاحظنا أن التبشير الناشط فى أفريقيا لايمت بصلة إلى رسالة عيسى القديمة وأنه لايحمل فى طياته شيئاً من سماحتها أو طهارتها.

بل العكس ألهب الغرائز وأطلق الشهوات الجنسية من كل قيد فإذا الإحصاءات تكشف أنه مع نجاح التبشير الغربى وجدت عشرة ملايين إصابة (بالإيدز)وهو عدد لم يعرف قط فى قارة أخرى. ويشير الكهان (المتدينون) على الجماهير باستعمال الواقى المطاطى الموفور فى الصيدليات لمعالجة الموقف!.أهذا هو علاج السماء لقذارة الأرض؟

إن أول ماقدم الإسلام للوثنية من نصائح أن تتقى الله وتدع الفاحشة والمنكر ﴿فإلهكم إله واحد فله أسلموا وبشر المخبتين* الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين على ما أصابهم والمقيمى الصلاة ومما رزقناهم ينفقون*﴾.

لكن التبشير الغربى الذى لايمت لرسالة عيسى بصلة يحشد القوى ضد الإسلام ولايبالى ما تصنع بنفسها ولاما تصنع بالآخرين، وقد أحيا العصبيات القبلية فماذا جنى من هذه الجاهلية الجديدة؟

إن القتال فى (رواندا)و(بوروندى) بين (التوتسى) و(الهوتو) تمخض عن مليون قتيل حتى الآن ولم تخمد نار الفتنة بعد، إن أولئك المبشرين الذين زعموا نشر المسيحية فى القارة السوداء كَذبة على المسيح.

إنهم ما أناروا ولازكوا قلباً ولا أسسوا أخوة، ولعلك تلحظ أن أغلب المستعمرات انتشرت فيها الشيوعية وقد حاول (الدكتور جارانج) بالاتفاق مع النظام الشيوعى السابق فى الحبشة أن يمحوالإسلام من السودان ويقيم نظاماً تؤازره كل قوى الاستعمار الظاهرة والباطنة وشاء الله له أن يفشل، فإن أهل السودان قاوموه بجبروت وردوه على أعقابه هو ومن وراءه.

لاعلاقة بين ابن مريم عليه السلام وبين هذا التبشير. إن التبشير عنوان مزور لمشاعر بعيدة الغور ضد الإسلام وأمته، مشاعر جمعت في جبهة واحدة بين الصليبية والصهيونية والوثنية.

لأن الإسلام لايزال يحرم الزنا والسكر والبغى والكبر ويدعوا إلى إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ويذكر باليوم الآخر، ويلح على ضرورة الاستعداد له، إنه لايزال يهتف: الله أكبر وهو هتاف مستغرب مستنكر.

والمدهش أن القوى المعادية للإسلام تعلن دون حياء عن ضيقها به واتهامها له، وأن نشاطه المعاصر مخوف العقبى على أوربا وأمريكا، اللتين تملكان أفتك أسلحة عرفها التاريخ البشرى.

ويدهشنا أكثر أن أعداء الإسلام يتقاربون ويتحدون، وأن الأحلاف بينهم متينة، وأنهم موشكون على الانتقال من التحالف إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية، بعد وحدة المبادىء الروحية والخلقية! ،وهم ينتقدون الإسلام علناً ويتربصون به الدوائر ويبسطون حمايتهم على كل من يهاجم نبيه، ويقدح فى سيرته!

أما قادة الإسلام ففى واد آخر، وصلتهم بكتابهم ونبيهم على درجة الصفر أو فوقها بقليل! والمفروض أن الولاء للإسلام يسبق كل ولاء آخر. وأن المسلم يفتدى عقيدته بروحه وكل عزيز عليه، ولكن قواعد التربية فى عصرنا أحلت النزعات القومية المختلفة محل الدين وأخرت الإيمان بالله ورسله إلى مكانة أدنى، وقد حاول البعض إحلال القومية العربية محل الوطنيات الكثيرة التى نشأت بعد ما وهت عروة الدين، ثم رؤى أن ذلك لا يكفى!

فظهرت نزعة "الشرق أوسطية" و "رابطة البحر المتوسط"، و "رابطة الدول الإفريقية". المهم اختلاق محاور جديدة للتجمع غير "الإسلام" وأمته المترامية الأطراف البائسة الأكناف! هل يمكن تذويب أمتنا على هذا النحو الفاجر؟

وجعل خمس العالم نهب نزعات تتجاهل رسالة محمد التى هى ختام الوحى الأعلى وآخر كلمات السماء إلى الأرض. إننا نؤثر الهلاك على هذا المصير الكالح، ولدينا كلمات الله القائل: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض...﴾. والقائل: ﴿والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير﴾.

ولدينا قول رسول الله ﷺ : "المسلمون أمة واحدة، يسعى بذمتهم أدناهم وهم يدٌ على من سواهم". كيف نقطع علائقنا بإخواننا فى البوسنة أو الشيشان أو الفلبين تحت أى علم كان؟

كيف يتجمع خصومنا على باطلهم ونتفرق نحن على حقنا؟ كيف يطلب منا إرخاص الإيمان على حين يغالى الآخرون بالإلحاد والرذيلة وجحد الآخرة؟

إن تفتيت الأمة الإسلامية الكبرى إلى سبعين قطراً لكل قطر رايته وغايته هو انتحار دينى أو هو سعى استعمارى فى ميدان السياسة الثقافية للقضاء على الإسلام بأسلوب ماكر ناعم.

وقد بلغ الأعداء مرادهم بعد عشرات السنين، وأمكن القضاء على طوائف غفيرة فى الشرق والغرب من إخوان العقيدة دون هياج أواحتجاج!!

وأرى أن لضعف روابط الإيمان أثراً فى العجز الاقتصادى الذى يسود العالم الإسلامى. فمن عجائب الدنيا أن الفلسطينيين الذين استشهد منهم ألوف مؤلفة فى الدفاع عن أرضهم وعرضهم يشتغلون الآن فلاحين فى حقول اليهود، أو بنائين فى مستعمراتهم! وأن حكومة إسرائيل عندما تريد معاقبة العرب تحرمهم من العمل وتغلق حدودها فى وجوهم! أى تعرضهم للموت جوعا!

ونظرت إلى مصر كبيرة الدول العربية فوجدتها تستورد خبزها من الخارج! لماذا؟ لماذا لا نحسن زراعة أرضنا؟ والاكتفاء بما لدينا؟

إن ٥٪ من مساحة مصر هى التى تزرع وفى تطوافى بأنحاء البلاد وجدت أودية فى الصحراء الشرقية سهلة الإنبات فقلت لصاحبى لماذا لا تزرع هذه الأراضى؟

فقال: لقلة المياه!

فقلت: توجد مياه جوفية.

قال: فى مياهها ملوحة.

فقلت وأين السد العالى؟ إننا نغزو الصحراء الآن بمنشآت سياحية فهلا غزوناها بأنواع الزروع والثمار، إن الكسل الذى استعاذ نبينا منه قيّد أيدينا وشتت جهودنا وجعل الفقر العربى يمشى -كما قيل- على أرض من الذهب!

ليت ميلنا إلى الكبر والسرف يتحول إلى تواضع وكدح وإنتاج! وميدان الزراعة هو أيسر الميادين للشعوب المتخلفة، فإذا تقهقرنا فيه فلن نفلح فى ميدان آخر على حين تتحرك شعوب "وثنية" فى وسط آسيا وجنوبها تنجح فى الميدان الصناعى، وترسل إلينا إنتاجها من الآلات والسيارات! الحق أن أبجديات الإيمان تنقصنا، وأن منطق العقائد الدافعة غائب عن مسالكنا فى الوقت الذى يتلو فيه قادة حلف الأطلسى أيات من الإنجيل، ويتلو فيه قادة إسرائيل آيات من التوراة. أما آيات القرآن فحسبها أن تتلى فى المقابر أو تكون نغماً حلواً فى بعض الأحفال.

وسألت نفسى إننا نحن المسلمين خمس السكان على الأرض فهل ننتج خمس المحصولات التى يثمرها كوكبنا؟ هل نسهم بالخمس فى الجهود التجارية والصناعية؟

ظاهر إننا دون ذلك! هل هناك عطب فى مواهبنا وشلل فى قوانا؟ لقد خلق الله الأرض للبشر وقال: ﴿هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً...﴾ وقال: ﴿ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش...﴾.

فما الذى جعل معايشنا أدنى وحظوظنا أضأل؟

والغريب أن كتابنا يقول لنا: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾!

فما أثر هذه الخيرية فى تفوق صناعى أو حضارى؟

لاريب أن هناك معاصى اقتصاية واجتماعية ورذائل نفسية وسياسية قد اقترفناها فنزل بنا ما نزل. وإنها لمعرة كبرى أن ينحدر الفقر إلى بلادنا على هذا النحو الشائن!

ثم جاءت ظروف غير طبيعية فامتلأت أيدينا بالأموال مرة أخرى، فهل داوينا بهذه الأموال جراحنا، وطوينا مسافة التخلف بيننا وبين غيرنا؟ كلا!

لقد عُرفنا فى أرجاء العالم بنهم غريب إلى الملذات، وسعى لاغب إلى اللهو واللعب. مما يؤكد أن مصائبنا عقلية ونفسية أكثر مما هى هزائم عسكرية أو غير عسكرية.

إن الإسلام عقيدة توحيد لله، وإشاعة للعدل، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر وشعار الدولة التى يقيمها الله أكبر، فنحن نوقن بقيامه على كل نفس وأننا منقلبون إليه بعد الفترة التى نقضيها، فى هذه الدنيا!

وهذه العناصر في ديننا تجعل أعدا ءنا كثيرين، أولهم الذين يعبدون جملة آلهة، أو الذين يجسدون هذا الإله ويخضعونه لصفات البشر ثم الذين يرفضون الشرائع والشعائر السماوية. ويحيون كما يريدون لا كما يريد الله لهم. ليس هؤلاء وأولئك عدواً موهوماً إنه عدو قريب الخطر ﴿وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من المجرمين وكفى بربك هادياً ونصيرا﴾.

ومواجهة هذا الشر تقتضي جهاداً موصولاً، ولابد أن يكون هذا الجهاد -في عصرنا- علماً واسعاً بالبر والبحر والجو، فهل قدرنا الموقف واتخذنا الأهبة؟

إن المرء ليخزى! إذ يجد عابد الوثن أذكى في نصرته من عابد الله الأحد، لابد من تغيير جذري في الحياة الإسلامية وإلا فلن نلوم إلا أنفسنا.

الملائكة وحدهم جنس معصوم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون!

أما بنو آدم فقد قيل لهم منذ أخرج أدم من الجنة ﴿اهبطوا منها جميعاً فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون* والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون*﴾.

وقد ضل كثيرون واهتدى كثيرون واتسعت الأرض للفريقين في هذه الدنيا بل انهمرت أرزاق الله على الفريقين فهم في رحمة الله جميعاً يعيشون ﴿كلاً نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا*﴾.

لكن المفاجأة المستغربة أن يقول المشركون للمؤمنين:

﴿لنخرجنكم من أرضنا أو لتعودن في ملتنا﴾! وأن يقول الفتية أهل الكهف عن حكامهم الرومان ﴿إنهم إن يظهروا عليكم يرجموكم أو يعيدوكم في ملتهم ولن تفلحوا إذاً أبدا﴾.

ماذا يفعل المؤمنون بإزاء سرقة العقائد والأموال والحريات؟ لابد من مقاومة، فقد جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله: أرأيت إن جاء أحد يريد أخذ مالي؟

قال: لاتعطه مالك!

قال : أرأيت إن قاتلني؟

قال: أرأيت إن قتلته؟

قال: هو فى النار.

قال: أرأيت إن قتلنى؟

قال : فأنت شهيد!

وقد نظرت إلى الإسلام فى هذا العصر فوجدت التعصب ضده شديدا وحقوق أهله مستباحة والنيل منه باب الترقى والكرامة. إسرائيل هى المولود الوحيد الذى تبنته هيئة الأمم المتحدة، أما العرب أصحاب الأرض فليس لهم شئ!

والمسلمون فى القوقاز وفى البلقان يذودون عن أوطانهم ولا يسمح لهم بالعيش فيها أحراراً، ومحظور إمدادهم بالسلاح ليدفعوا عن أنفسهم! ومن هاجم القرآن وآذى نبيه يمنح الأوسمة والجوائز وتوطد مكانته عالميا، وتسارع الدول الكبرى لمنحه حصانتها!

ماذا فعلنا لنلقى هذه الفظاظة؟ والأغرب من ذلك كله أن يتهم الإسلام بأنه مستبد، وأنه يرفض تعدد الأديان والمذاهب، وأنه يؤثر القتال على السلام!

الجريمة التى ارتكبناها نحن المصريين من قرون أننا رحبنا بالعرب الفاتحين وشيعنا الرومان بالأحجار بعد أن استذلونا ألف عام!

والجريمة التى ارتكبها المسلمون عموما أنهم بعدما أجهزوا على الاستعمار القديم رفضوا الاستعمار الحديث وقرروا استنقاذ أنفسهم وعقائدهم منه! فقاوموا الصليبية الأولى!

إننا نريد السلام ونرفض الفتنة ولا نحب أن يُكره أحد على دين ولا أن تسرق من بشر ذرة من حقه!

فهل تقبلون ذلك؟

أم تصرون على إشاعة القهر والنهب؟ واعتبار العفة جريمة والفوضى الجنسية حرية إنسانية مصونة؟ دون ذلك خرط القتاد.

الشيخ

محمد الغزالى

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور / توفيق الشاوى

من حق شعوبنا عندما نقدم لها تقريرنا عن **"الأمة فى عام"** ألا ينحصر بحثنا فى استعراض الأحداث فى هذا الإطار الزمنى المحدود دون أن يذكرنا بالأصالة الإسلامية ذات العمق التاريخى وما يمكن أن يشير إليه من أبعاد المستقبل المنشود ، إننا إذا لم نفعل ذلك فإننا نكون قد تجاهلنا ذات الأمة وهويتها وحكمنا الواقع الحالى فى مصيرنا ودورنا الحضارى وموقعنا العالمى.

إن عاماً واحداً فى مسيرة الحضارة أو تاريخ الإنسانية هو لحظة خاطفة لا قيمة لها إذا فصلتنا عن الماضى أو عن المستقبل، أو إذا قصرنا المستقبل الذى نقدمه على استمرار الواقع الحالى وجموده، لأننا بذلك نكون كمن يأخذ "لقطة" لقطار لايعرف إن كان يجرى أو يقف، أو صورة نجم فى كبد السماء لا يمكن أن تبين لنا أنه يدور فى فلكه، فإن هذه الصور وحدها تقدم لنا واقعاً جامداً لا نعرف له حركة ولاسرعة، ولانرى له مصدراً ولاغاية.

لا يجوز أن نعتقد بأن غيرنا يكتفى بعرض وقائع العام وأحداثه فى التقارير الاستراتيچية التى جرى كثيرون على إصدارها ، وأنهم يكتفون فيها عادة بتقديم مقطع أفقى معاصر يصور ما حمله العام من الأحداث الداخلية والتيارات العالمية، ويعتبرون مهمتهم هى عرض الواقع الداخلى والخارجى المعاصر الذى يكفى فى نظرهم لتقديم صورة كاملة أو صادقة لأحداث العام.

هذا الأسلوب فى عرض الأحداث يليق بالشعوب الغنية القوية المسيطرة لأنه يعجبها أن ترى صورتها فى حالتها التى هى عليها ، متقدمة ومتفوقة ومترفة ولو كانت طاغية مغتصبة لحقوق غيرها ظالمة للناس باغية عليهم، إن صورتها فى هذا الحال تسرّها لأنها تنسيها ما يؤدى إليه البغى والظلم من نتائج يشير إليها القول المأثور "إن البغى مرتعه وخيم، وإن الله يمهل ولا يهمل، وأن الله سبحانه وتعالى منتقم جبار"، إن مثل هذه الشعوب لا يسرها أن تذكرها الأبحاث الاستراتيچية المطولة بهذا الانتقام الإلهى، وكل ما يعجبها هو الحال التى هى فيها ، دون إشارة أوتحذير مما يحدث فى المستقبل من تغيير المواقع وتبدل الأحوال. إنها تأخذ بقول الشاعر الماجن: ما مضى فات والمؤمل غيب ولك الساعة التى أنت فيها

وفى صفوف شعوبنا المستضعفة طوائف مترفة مسيطرة، لها مصلحة فى هذا الواقع الذى فرضته القوى العالمية المهيمنة حالياً وتشترك معها فى الحرص على تجميد هذه الأوضاع الظالمة بحجة "الاستقرار"، ولايسرها نمو الصحوة الإسلامية التى تذكر شعوبنا بأصالتها وأمجادها التاريخية والمبادئ الإسلامية التى تستفزها للجهاد من أجل تغيير هذا الواقع المهيمن المفروض عليها، وهذه الطوائف يسرها أن تكون التقارير مجرد وصف للواقع.

إننا إذا سرنا على هذا النحو الذى يعجب الظالمين والمستكبرين وأعوانهم فى الداخل والخارج، نكون قد أوقفنا عقارب ساعات الزمن عند العام الذى نعرض أحداثه الأليمة ونكون قد ظلمنا شعوبنا وأمتنا التى تئن تحت وطأة أحداث قاسية، ونصور لها هذا الواقع وحده متجاهلين الصحوة الإسلامية التى تذكر الأمة بماضيها ومستقبلها، بل ماضى التاريخ ومستقبله، منكرين مسيرة التاريخ ودورة الزمن الذى لايقف عن الدوران مهما تمنى ذلك المستكبرون والأغنياء والأقوياء الذين يعجبهم أن يتجمد الوضع الحالى الذى يحتكرون فيه السيطرة والهيمنة، ويريدون أن يكون ذلك "نهاية التاريخ" كما يقولون.

ليس هذا الأسلوب ظالماً فقط، إنه خطأ فاحش، بل قد يكون جريمة فى حق أنفسنا وأمتنا، أو خيانة لها أو تواطؤاً مع أعدائها الذين يصرون على مواصلة العدوان ليجنوا ثماره مضاعفة، ويريدون أن يفروا ممن يذكرهم بساعة الحساب ودورة الأيام ومصير الظالمين والباغين.

إنه خطأ فى حق الواقع ذاته، لأننا نتجاهل حركته ونغفل الحيوية الكامنة بداخله إذا صورناه جامداً بدون حركة ولا حيوية أو إذا كنا نكتفى بحركة محدودة فى الإطار الزمنى القصير الذى لايساوى كثيراً فى عمر الأمم ومسيرة الإنسانية، ونتيجة هذا القصور أن ما نصل إليه من نتائج أو ما نستخلصه من أحكام سيكون خطأ مضللاً أو قاصراً على الأقل، بل إننا إذا لم نقدم أحكاماً وتركنا الأمر لخيال القارئ يدور فى إطار الواقع الحالى، فإن ذلك ينتهى به إلى متاهة لا يجد أمامه منفذاً يفتح له باب الأمل للخروج منه أو تغييره كما تستوجب ذلك سنن الكون وعبر التاريخ.

إننى أرى من واجبنا عندما نقدم تقريرنا عن الواقع الملئ بالكوارث والأزمات والعدوان المتكرر من كل جانب، أن نقدم معه الحل الإسلامى الذى يخرجنا من هذه الحال، ويمكننا من استعادة حريتنا وقدراتنا وأمجادنا التى حفل بها تاريخنا. وبذلك تكون الصورة أكثر حركة وديناميكية، تؤكد أننا أمة حية قادرة على مواجهة الأحداث وتغيير الواقع وإثبات وجودها والاعتماد على شخصيتها التاريخية والعقيدية لبناء مستقبل أفضل لها وللإنسانية، وأن أمتنا قد استردت ثقتها بعقيدتها وشخصيتها وقيمها الأصيلة وسوف تجتاز مآسى الواقع الحاضر وآلامه وتصل إلى مستقبل أفضل جدير بتاريخها ومقوماتها ورسالتها الحضارية.

بذلك نكون معبرين عن وجهة نظر القوى الإسلامية الحية القادرة على قيادة الأمة لتحقيق آمالها وطموحاتها، ولاتمنعنا مآسى الواقع الأليم عن الثقة فى قدرات شعوبنا وإرادتها فى تغيير هذا الواقع وتحقيق مستقبل أفضل للإنسانية التى تحتاج إلى جهد كبير لتخرج من مستنقعات الظلم والبغى فى العصر الحاضر.

إننى أعتقد مخلصاً أن الواقع الحالى هو مأساة إنسانية عالمية، لأن المستكبرين الذى طغوا وتجبروا يعملون لصالح طبقات و طوائف من المستغلين المترفين، فهم يستغلون شعوبنا وشعوبهم ذاتها مستعملين جميع وسائل الفساد والغش التى لا ترضى بها شعوبهم ذاتها، ولا أعتقد أن تلك الشعوب سعيدة بهذا الانحلال الخلقى والفساد السياسى الذى تروجه النظريات الليبرالية والدكتاتورية على السواء فى البلاد الغنية أو المتفوقة المستكبرة.

إن كثيرين من المفكرين والفلاسفة فى الدول الكبرى يحذرون من المصير الذى تعرض له المجتمعات فى الدول المستكبرة والذى تريد فرضه على جميع شعوب العالم بوسيلة أو بأخرى.

إننى واثق بأنه توجد فيها طوائف كثيرة يمكن أن تتضامن معنا فى كل ما نقوم به لتحرير الشعوب من سيطرة المستكبرين المستغلين الذين يحظون دائماً بدعم العناصر الصهيونية التى تظن أن سيطرتها لا تتم على العالم إلا بعد انهيار جميع الشعوب الأخرى التى يسمونها الأمميين أو "الجوييم". ولابد أن نثبت لهؤلا قدرتنا على قيادة حركة التحرير الإنسانى من مستغلى الفساد والبغى والانحلال ومروجيه الذين لا يهمهم إلا مصالح المستكبرين المترفين على حساب جماهير الأمم سواء منها الغنية أو الفقيرة.

إننى أعتقد أن القارئ ينتظر من تقريرنا عن "الأمة فى عام" أن يقدم له "الحل الإسلامى" الذى ندعو الأمة لفرضه لكى تواصل صحوتها التى بدأت بشائرها تزعج القوى المسيطرة والمستغلة فى الداخل والخارج.

سأذكر نماذج من هذا الحل الإسلامى الذى يخشاه أعداؤنا ويقاومونه لإبقاء أمتنا فى الواقع الأليم الذى يستفيدون منه ويسعون لاستمراره أو زيادة آلامه ومواصلة سيطرتهم علينا وعلى العالم:

نسمع كثيرين يشكون من ضعف الجامعة العربية وعجزها عن تحقيق أى تقدم فى السير بشعوبنا نحو الوحدة أو القوة السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية منذ إنشائها خلال خمسين عاماً، وكثير منهم يصرخون وينادون بإخراجهم من هذا "الواقع" الأليم، ويعرضون أفكاراً وحلولاً لا جديد فيها، ويتجاهلون الحل الإسلامى الذى تؤمن به شعوبنا وفرضه تاريخها، وهو الوحدة الإسلامية الشاملة التى تقوم على مقومات شخصيتنا التاريخية وهويتنا الحضارية.

إن علينا أن نذكرهم بأن التضامن الإسلامى الذى تمثله منظمة المؤتمر الإسلامى هى الاحتياطى الاستراتيجى الذى يجب دعمه وتقويته ليكون رديفاً للوحدة العربية وسنداً لها. ولذلك نصر على ألا تتخذ القومية العربية مبرراً لمقاومة التضامن الإسلامى كما حدث من قبل ومازال يسير عليه كثير من النظم التى ترفع شعارات قومية.

إن أمتنا الكبرى التى وحدها الإسلام تقاسى من التجزئة المفروضة عليها، والتى نتج عنها ما نشاهده من مشاكل بين الدول القطرية وحكوماتها المختلفة التى تشغل شعوبنا بمشاكل حدودية مع أشقائها، وتستنزف طاقاتها فى تلك القضايا بدلاً من توجيه شعوبنا جميعاً لمقاومة المؤامرة والهجمات الأجنبية.

إننا نتألم عندما نرى الخصومات والمنازعات الحدودية بين الدول الشقيقة، فكثيراً ما يشار إلى النزاع بين الجزائر والمغرب على الصحراء وعلى منطقة تندوف ونزاع ليبيا مع تشاد ونزاع مصر مع السودان على حلايب، ونزاع السعودية مع قطر واليمن، ونزاع الكويت مع العراق الذى يشعل ناره تدخل الدول الأجنبية تحت ستار النظام العالمى لترسيم الحدود بينهما بصورة تزيد الأحقاد والخصومات والعدواة بين الشعوب الشقيقة.

ونحن نرى خصاماً كبيراً بين بعض الكتاب أو القادة أو السياسيين إزاء هذه الخصومات، فبعضهم يتحيز لجانب، وآخر يتحيز للطرف الآخر، فى حين أن الحل الإسلامى يغنيهم عن ذلك، لأن الوحدة الشاملة بين شعوبنا الإسلامية التى يسعى الإسلاميون لإعادتها هى التى تمكن الطرفين من تجاوز هذه المشاكل الإقليمية التى يغنينا عنها وحدة شاملة للوطن العربى والإسلامى الكبير. إن الحل الوحيد لإذابة هذه الخلافات وإطفاء نارها هو الوحدة الشاملة التى تفرضها عقيدتنا وهويتنا وشرعيتنا التى تحرم التنابذ بالعصبيات الإقليمية أو القوميات القطرية أو العنصرية.

كثير من الوطنيين الصادقين يتألمون لما أصاب الشعب العراقى والليبى من حصار ومقاطعة أمرت بها الدول الكبرى الطاغية وفرضت تنفيذها على الدول الإسلامية والعربية كلها، ويصبون جام غضبهم على ما يسمونه النظام العالمى الذى تتخذه الدول المعادية لنا أداة لفرض سياستها علينا وعلى العالم. والإسلاميون يكونون على حق عندما يذكرون المسئولين فى حكومة هذين البلدين بأن ما يحدث هو نتيجة إسرافهم فى تطبيق سياسة الإبادة والقمع على الفكر الإسلامى وتجاهل أن هذا الفكر كان وحده كفيلاً بتوفير قدر أكبر من التضامن بين الشعوب العربية والإسلامية، وكان بواسطته يمكن للأمة أن تلزم جميع الحكومات العربية والإسلامية برفض تنفيذ هذه القرارات الدولية الجائرة الباغية. والآن نراهم يطالبون أشقاءهم بعدم تنفيذ المقاطعة فى شأن رحلات الحج فقط، مستندين إلى قداسة العقيدة والعبادة، بعد أن قضوا دهراً فى إقصاء دعاتها واتهامهم والتشهير بهم وحرمان شعوبهم من التعاطف مع عقيدة الإسلام وشريعته ودعاته.

وما نراه فى الدعاية التى تروجها بعض الجهات عما يسمونه أمن الخليج، ويقصدون بهذا الأمن مواجهة عدوان مزعوم من جانب شقيقة عربية هى العراق وشقيقة إسلامية هى إيران، ولا يذكرون أن التضامن الإسلامى الذى تفرضه وحدة العقيدة والشريعة والتاريخ المشترك هو الحل الوحيد الذى يمكننا من تجاوز هذه الخصومات "القومية" أو "القطرية" الناشئة عن عدم إعطاء اعتبار للوحدة الإسلامية التى يدافع عنها الإسلاميون بجميع فئاتهم ومنظماتهم، والتى

تطاردها بعض الحكومات وتسرف في ذلك حتى إنها تنسى الخطر الصهيوني والعدوان الأمريكي والأوربي، وتتجاهل الوحدة الإسلامية التي تجمع بين شعوبنا والتي كانت كفيلة بمقاومة خطط الأعداء وهجماتهم.

وعندما نتكلم عن "الأمن الداخلي" لهذه الأقطار نرى البعض يروج أن المقصود به هو تحصين هذه النظم وحمايتها من المعارضة الشعبية لاحتكار السلطة والمال الذي يمارسه بعض النظم. أما الحل الإسلامي فإنه يرسم الخطط العملية والمستقبلية لمقاومة احتكار الحكومات للسلطة واحتكار هذه الدول الصغيرة وحكامها للثروات التي تستخرج من باطن الأرض، متجاهلين حقوق المسلمين الفقراء في الأقطار الأخرى في هذه الثروات ويفضلون الانزلاق في تيار الترف الذي يفسد المجتمعات ويؤدي إلى انهيارها.

سنرى في تقرير العام القادم كثيرا عن القمر الصناعي الإسرائيلي واحتكار إسرائيل القنبلة النووية وأسلحة الإبادة الشاملة التي تهدد شعوبنا وتبتز حكامها، وغير ذلك مما تستغله دعاية العدو لترويج الدعايات الانهزامية التي جعلت بعض العناصر تسعى للاستسلام لهيمنة الأعداء وتشجيع الذين يبالغون في تصوير التقدم التكنولوجي والتفوق العسكري الإسرائيلي لكي يقنعوا شعوبنا بالتنكر لحركات المقاومة والاستجابة لدعاة الاستسلام الذي يسمونه سلاماً، ويبرر اتجاه بعض أعوانهم لضرب القوى المجاهدة الصامدة في ميدان الاستشهاد وضد قوى البغي والعدوان، والاستسلام للأعداء، بحجة تفوقهم العلمي والتكنولوجي. فلابد أن يسارع الباحثون الإسلاميون لمقاومة هذه الدعايات التي يقصد بها تخويف المجاهدين لتحرير شعوبنا ومقاومة أعدائنا. وسيكون عليهم أن يثبتوا أن هذه الدعايات للاستسلام للعدو والكف عن الجهاد والمقاومة بحجة تمتعه بالتفوق الحضاري والعلمي والتكنولوجي فضلا عن القوة العسكرية الكاسحة، أنها دعايات ليست شيئاً جديداً، وقد واجهتها شعوبنا منذ أن غزا الاستعمار أقطارها واحتلها واحداً بعد الآخر، واستقطب أعواناً وعملاء دعوا شعوبنا للاستسلام للإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى المتفوقة عسكرياً وحضارياً، لكن شعوبنا رفضت هذه الدعايات وقاومت الامبراطوريات الاستعمارية التي فرضت احتلالها على جميع أقطار العالم الإسلامي، وكانت

ولا زالت تتمتع بالتفوق العلمى والمالى والعسكرى.. إلخ. لكن المجاهدين المسلمين لم يترددوا فى الإقدام على المقاومة والاستشهاد وواصلوا جهادهم فى جميع الأقاليم حتى اضطروا الأعداء لسحب جيوشهم من أقطارنا واحداً تلو الآخر. وذلك لأن الإسلام زودهم بذلك المبدأ الأساسى الذى يفرض الجهاد فى جميع الظروف دون خوف من تفوق الأعداء وقوتهم، كما ذكر ذلك القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾.

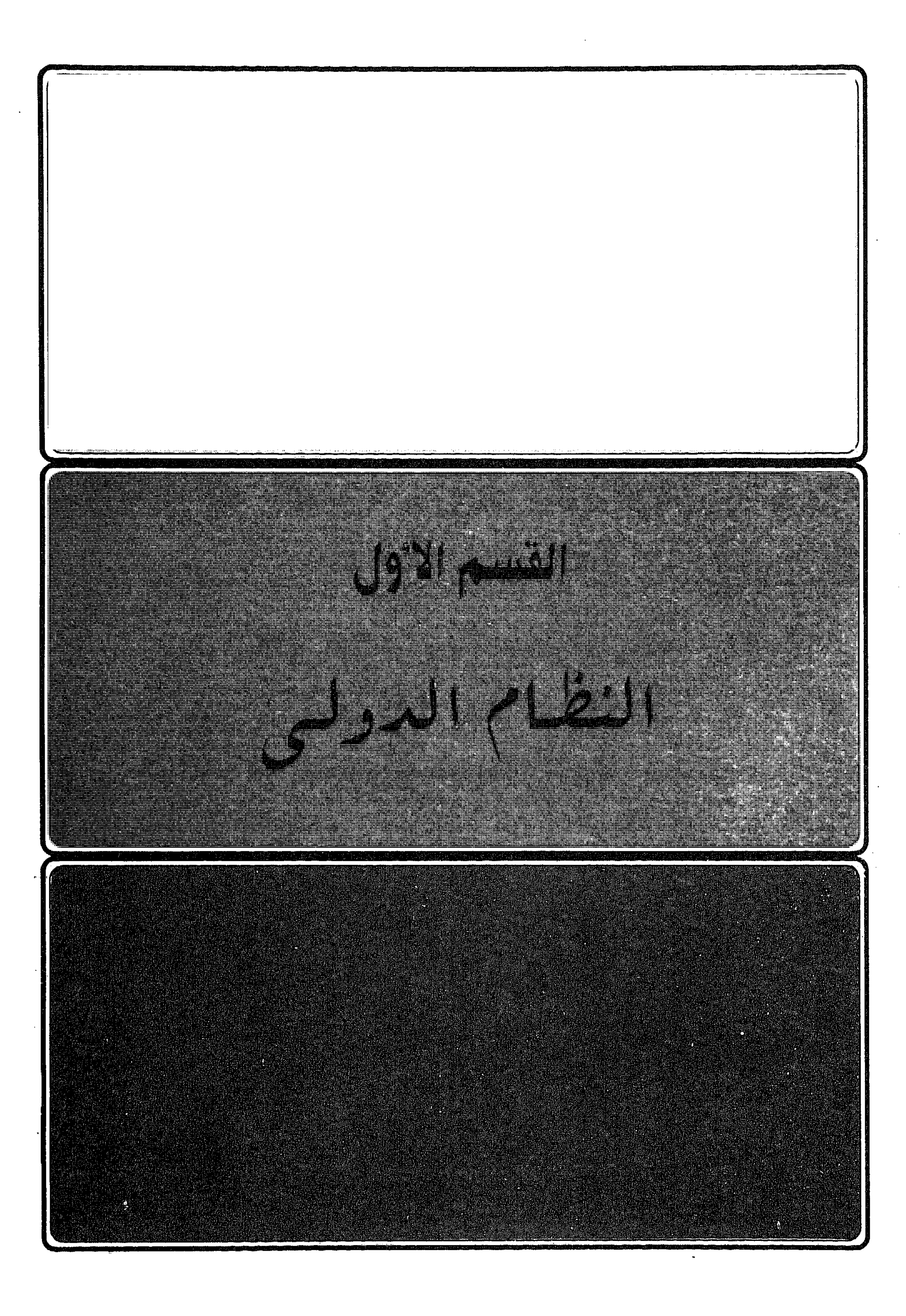
إننى أرى أن هذه الحوليات مرآة صادقة لمسيرة الصحوة الإسلامية، فقد بدأت البداية الصحيحة منذ عام 1411هـ بعرض حال الوطن المصرى وهو قطب الرحى فى تلك النهضة الشاملة، ثم تدرجت إلى الوطن العربى فى عام 1412هـ، ثم الوطن الإسلامى فى عام 1413هـ، حيث تناولت شعوب الأمة الإسلامية الكبرى، واستهله **الأستاذ الدكتور/ يوسف القرضاوى** بحديثه عن الأمة الإسلامية وأنها حقيقة لا وهم واستنكاره للهزيمة التى وصلت بوزير إحدى الأقطار العربية الذى وصف العروبة والقومية العربية بأنها أحلام يثبت "الواقع" خطأها وعدم جدواها ، ووصف الجامعة العربية أو مجلس التعاون الخليجى وإعلان دمشق بأنها كيانات صغيرة محدودة، وأن هناك فى نظره كيانا أكبر يسمى الشرق الأوسط، الذى يزكيه فى نظره أنه "موجود فى ملفات القوى العظمى ووزارات الخارجية والدفاع وتوضع له الخطط.." ونحن نؤيد رده على ذلك بأن الكيان الكبير الأصيل الذى يجب أن ندعمه ونلجأ إليه هو الأمة الإسلامية الكبرى التى سجلت فى تاريخ العالم قدرتها على بناء حضارة خالدة لا ينكرها إلا الجاهلون. ونضيف أن ما قاله هذا "الوزير" ليس إلا تكراراً لما كان يردده أحقر حكام الاحتلال الاستعمارى وعملائه فى البلاد التى ابتليت بالاحتلال لإقناع شعوبنا بالاستسلام للاتحاد الفرنسى مثلاً، أو مشاركة الامبراطورية البريطانية للدفاع عن الشرق الأوسط. وأن شعوبنا رفضت هذه الدعايات وقاومت قوى الشر والبغى وانتصرت عليها فيما مضى وسوف تنتصر دائما إن شاء الله.

وعقب عليه **المستشار/ طارق البشرى** بالدعوة إلى ممارسة منظمة وواعية للحوار الذى هو الشورى التى فرضها الإسلام وأوجب عليها أن تتخذها أداة لتجمع قوى الجماعة، وإطاراً عاماً يتيح لجميع الاتجاهات الفكرية قدراً من التنوع والتعدد داخل التيار السياسى الأساسى الذى يجمع قوى الأمة لصالح تحقيق أهدافها- وهو ما أسماه فقهاؤنا بالإجماع الذى تسفر عنه الشورى لكى يحدد الأصول الثابتة لوحدة الأمة ونهضتها. وإذا كان المستشار الكبير قد بدأ بالحوار فى إطار المشروع فى مصر، فإنه يعتبره بلا شك بداية الشورى الجامعة، ونموذجاً للحوار الأممى الشامل لجميع الشعوب الإسلامية من أجل مشروع الصحوة والنهضة فى جميع أنحاء الوطن الإسلامى.

فى نظرى أن الوقت قد حان لنقنع أنفسنا وقراءنا أن الأمة التى نستعرض أحوالها كل عام لم تعد محصورة فى الوطن المصرى أو العربى، بل إنها أكبر من ذلك وأعظم، وأن هذه المنظمة لا تقتصر على نطاقها الإقليمى من المحيط الهادى إلى المحيط الأطلنطى، وعلى وزنها البشرى الذى يشمل شعوباً كثيرة متعددة الأجناس والألوان والأقطار، وأن لنا إلى جانب هذا الاتساع الأفقى ما هو أهم من ذلك وهو العمق التاريخى الأصيل منذ أن وحدها الإسلام ورسمت لها عقيدته وشريعته طريق النهضة التى رفعتها إلى مستوى القيادة لحضارة العالم كله فى عصور تاريخنا الإسلامى الزاهر المجيد، وأن هذا المستوى القيادى الذى تؤهلها له رسالتها الإسلامية هو الهدف الاستراتيجى لهذه النهضة والصحوة التى تتولى هذه الحوليات رسم الخط البيانى لمسيرتها فى جميع أقطارها لكى تدافع عن وجودها وتحقق وحدتها الشاملة وتقوم بدورها الرائد فى مسيرة السلام والحضارة الإنسانية فى جميع أنحاء العالم.

الدكتور

توفيق الشاوى



القسم الأول

النظام الدولى

مركز الدراسات الحضارية

أولاً

عالم ما بعد الحرب الباردة
في التصور الغربي
الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي

د. عبد الله الشيخ
مركز USAR واشنطن - فوريدا

الأمة في عام 1414 هـ

عالم ما بعد الحرب الباردة في التصور الغربي

الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامى فى أعقاب الحرب الباردة!

مقدمة:

تعتبر نهاية الحرب الباردة حدثاً هاماً فى تطور التاريخ السياسى للعالم المعاصر لايقل بحال من الأحوال -إن لم يزد- أثره على آثار الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كأهم حدثين فى القرن العشرين. فقد وضعت نهاية الحرب الباردة حداً لإمكانية حدوث مواجهة نووية بين الشرق والغرب يفنى فيها العالم أو الكوكب الذى نعيش فيه ثلاثة عشر مرة إذا حدثت، إذ تذهب المصادر النووية إلى القول بأن المخزون النووى لدى الاتحاد السوڤييتى السابق والولايات المتحدة يكفى لتدمير الكرة الأرضية ثلاثة عشر مرة. لابد إذاً من آثار بالغة الأهمية على تلاشى مثل هذه المواجهة التى لم يشهد العالم من قبل مثلها حسبما تذهب مصادر التأريخ المدون.

يهدف هذا البحث المبسط لقراءة أهداف السياسة الأمريكية فى أعقاب الحرب الباردة تجاه منطقة العالم الإسلامى. مثل هذه القراءة تمكننا من معرفة ما إذا كان هناك تغيير قد طرأ على سياسة الولايات المتحدة -أو القطب الأوحد- على هذه المنطقة الهامة والتى نعيش فيها. أو أن هناك استمرارية فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة رغم تغير الظروف العالمية؟ ولا شك أن معرفة هذه الخطوط تعود بفائدة ملموسة لنا إذ تمكننا من ترسيم خطانا على ضوء الظروف الجديدة أو ترسمها على نفس خطوط الأوضاع القديمة باستراتيجيات تحقق مصالح أمتنا وحقها فى الحياة الحرة الكريمة بناء على دراسات موضوعية هادفة وفهم متعمق ومستنير.

المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى الشرق الاوسط:

ترسم الولايات المتحدة سياستها تجاه أى منطقة فى العالم مرتكزة على مصالحها الحيوية فى المنطقة المذكورة فتزداد أهمية المنطقة بالنسبة لها كلما زادت أهمية مصالحها فيها(1) ولذلك نجد أن اهتمام الولايات المتحدة الأول قبل نهاية الحرب الباردة كان منصباً على الاتحاد السوڤييتى لسبب واضح وهو أن الاتحاد السوڤييتى السابق كان يملك القوة النووية المذهلة لضرب عمق المدن الامريكية الكبرى مثل نيويورك وواشنطن وشيكاغو ولوس أنجلس وغيرها من مراكز الحضارة. ممايعنى أن الاتحاد السوڤييتى كان يمثل تهديداً حقيقياً مباشراً للأمن القومى للولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك كان الاتحاد السوڤييتى يمثل تهديداً آخر غير مباشر للأمن القومى للولايات المتحدة. وذلك من جراء سياستة الخارجية التى كانت تهدف إلى نشر النموذج السياسى والاجتماعى والاقتصادى السوڤييتى فى أرجاء العالم مما يعنى احتمالات حرمان الولايات المتحدة من مصادر المواد الخام إذا ما سقطت مناطق هذه المواد الخام تحت سيطرة النموذج السوڤييتى. هذا بالإضافة إلى أن نجاح هذا النموذج فى الانتشار كان يعنى حرمان الولايات المتحدة من استخدام الطرق والمضائق المائية عقب حركة التجارة الدولية المعاصرة. علماً بأنها هى من أكبر التجار فى العالم.

لاشك أن المنطقة الهامة الأولى فى نظر الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب الباردة وانهيار الخطر السوڤييتى هى منطقة العالم الإسلامى أو ما اصطلح على تسميته بالشرق الأوسط لسبب واضح وهو وجود أكبر مخزون نفطى معروف فى العالم فى هذه المنطقة، وبالتحديد منطقة شبه جزيرة العرب والخليج العربى. ففى هذه المنطقة وحدها يوجد نسبة 77٪ من الاحتياطى النفطى المعروف. لهذا السبب كان أول عمل قامت به الولايات المتحدة بعد ترنح الاتحاد السوڤييتى هو السيطرة على منابع النفط سيطرة كاملة وذلك بافتعال حرب -حرب الخليج الثانية- بررت بها إحكام سيطرتها العسكرية على هذه المنطقة البالغة الأهمية. وهكذا تغيرت أولوية الاهتمام الجغرافى الأمريكى إثر نهاية الحرب الباردة. فبعدما كان الاهتمام الجغرافى للولايات المتحدة يقع فى أوربا الأسيوية -الاتحاد

السوفييتي- تحول هذا الاهتمام ليعبر إلى منطقة شبه جزيرة العرب ومنطقة الخليج العربي.

منذ أن دخلت منطقة الشرق الأوسط فى دائرة الاهتمام الأمريكى إثر اكتشاف النفط، استطاعت الولايات المتحدة أن تبلور سياسة خارجية محددة المعالم مع مرور الأيام لتصل قمة وضوحها بعد الحرب العالمية الثانية وظهور الاتحاد السوفييتي كقوة منافسة لها تسعى لإيجاد موطن قدم لها فى منابع النفط والمياه الدافئة. هذا وقد دارت السياسة الأمريكية حول مصالحها الحيوية منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا والتى تمثلت فى:

1- احتواء التمدد السوفييتي فى المنطقة (الإسلام الآن).

2- ضمان الحصول على النفط بالأسعار المناسبة.

3- حماية أمن ووجود إسرائيل.

4- الحفاظ على سلامة وحرية المرور فى المضايق المائية. (2)

هذا ولتحقيق جملة هذه المصالح اتخذت الولايات المتحدة وسائل محددة حاولت الحفاظ عليها مع مرور الأيام هذه الوسائل هى:

1- دعم الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة والمحافظة على استقرارها فى شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا.

2- حل المنازعات بالطرق السلمية خاصة النزاع العربى الإسرائيلي.

3- نشر الديمقراطية واقتصاد السوق الحرة.

4- التدخل المباشر فى مناطق انتهاك حقوق الإنسان والحالات الإنسانية العاجلة ومقاومة التطرف(3).

هذا وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تحافظ على أسلوب العمل لتحقيق المصالح المذكورة طيلة فترة الحرب الباردة. فقد عملت بجد دون تمدد النفوذ السوفييتي للمنطقة ونجحت فى ذلك بصورة فريدة إذ لم يستطع الاتحاد السوفييتي أن يحقق أى نجاح سوى قيام نظام ماركسى فى اليمن الجنوبى وأنظمة موالية لفترات محدودة فى مصر والعراق. أما تجربة محاولة قيام دولة ماركسية فى أفغانستان فقدكانت تجربة مرة ساهمت فى انهيار الامبراطورية السوفييتية نفسها. هذا ومن ناحية أخرى نجحت الولايات المتحدة فى تأمين النفط من أى خطر داخلى أو خارجى، الأمر الذى سهل انسياب هذه السلعة الهامة للأسواق الغربية دون انقطاع ولكن ليس قبل أن تتحول معادلة تقسيم الريع بين الدول المنتجة والشركات أثر قيام الاحكتار الإنتاجى للدول المصدرة للنفط (OPEC) "أوبك" لقد ساهمت الولايات المتحدة أيضاً مساهمة فعالة فى تزويد إسرائيل بالحماية الأمنية والاقتصادية منذ قيامها فى عام (1947) وحتى اليوم، الأمر الذى رسخ وجود إسرائيل وساعد على انتصاراتها العسكرية فى الحروب العربية- الإسرائيلية. أما فيما يتعلق بالمضايق المائية وطرق التجارة فقد استطاعت الولايات المتحدة تأمينها عن طريق الوجود العسكرى المباشر فى حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندى.

هذا وسوف نحاول الإجابة الآن على عدد من الأسئلة الهامة والتى سوف تساعد بدورها فى بلورة رؤيتنا لدور الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامى فى أعقاب الحرب الباردة مثل. هل تغيرت الأجندة الأمريكية تجاه المنطقة فى أعقاب الحرب الباردة؟ هل حدث تغيير فى أسلوب تحقيق هذه الأجندة؟ ما وضع العوامل التى لها تأثير على الأجندة الأمريكية فى هذه المنطقة؟

من الحرب العالمية الثانية إلى ما بعدالحرب الباردة:

يجد الدارس للمصالح الأمريكية الحيوية فى العالم الإسلامى والأجندة الموضوعة لتحقيقها أن هناك ظاهرتين شابتها ظاهرتى التغيير والثبات Continuily & change إذ لم يحدث تغيير جوهرى فى جملة المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب. فالمحافظة على منابع النفط وسلامة تدفقه لمناطق الاستهلاك والحفاظ على أمن وسلام وجود إسرائيل بقيت ثابتة فى الأجندة الأمريكية. هذا وقد حدث تغيير بسيط فى محتوى سياسة الاحتواء The concents of policy of contaiment إذ بينما كانت الولايات المتحدة تبنى سياستها الإقليمية فى الشرق الأوسط على احتواء الخطر الشيوعى ممثلاً فى الاتحاد السوفييتي فإن زوال هذا الخطر بانهيار الاتحاد السوفييتي -أحل احتواء الإسلام كنظام سياسى كسياسة بديلة لاحتواء الاتحاد السوفييتي.

هذا وسوف نتناول المصالح الأمريكية الحيوية فى منطقة الشرق الأوسط واحدة تلو الأخرى أدناه:

1- النفط فى الشرق الأوسط من العصر الأوربى إلى العصر الأمريكى:

يعتبر النفط والحفاظ على منابعه فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى هو الهم الأول للولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية(4) وقد استمرالنفط يمثل الهم الأول فى فترة ما بعد الحرب الباردة. والسبب هو تنامى نسبة هذه السلعة الاستراتيچية فى مكونات الطاقة بالإضافة إلى تدنى كلفة سلعة نفط الشرق الأوسط مقارناً بكلفة غيره. وفوق هذا وذاك تقف نسبة الاحتياطى النفطى العالمى المعروف فى الشرق الأوسط. حيث تذهب الدراسات الجيولوجية إلى أن نسبة 70٪ من الاحتياطى النفطى المعروف فى العالم توجد فى الشرق الأوسط. كما تقدر نفس هذه المصادر عمر الاحتياطى المذكور بما يقارب مئتى سنة، أى أنه سوف يستمر فى التدفق طيلة القرن الواحد والعشرين والثانى والعشرين.

معارك الأوبك(5):

بدأت اختلافات الولايات المتحدة مع أصدقائها فى المنطقة النفطية منذ منتصف الستينيات، وذلك عندما بدأ الأصدقاء يشعرون بإجحاف المعادلة النفطية التى كانت سائدة بين الشركات الأمريكية وبلادهم عندما كان برميل النفط يباع بأقل من دولار واحد. وقد تم تكوين منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" سنة 1964 كمنظمة لتحقيق نوع من التعادل فى توزيع ريع النفط بين المنتج والمستهلك. وقد حققت الأوبك نجاحاً منقطع النظير فقد بدا أنها هى التنظيم الاقتصادى الجنوبى الأكثر نجاحاً فى وجه الشمال، حيث استطاعت عن طريق استخدام نظام الكوتة فى الإنتاج بين الأعضاء أن تحد من عرض النفط فى السوق العالمى Control Oil Supply in the Market. الأمر الذى يساعد فى تحسين مستوى الأسعار العالمى مما جعل دول الأوبك تحقق عائدات نفطية غير مسبوقة.

هذا وقد قابل الشمال قيام هذه المنظمة بنوع من رد الفعل السالب، واعتبرها أول نجاح تحققه البلاد النامية ضد البلاد المتقدمة فى الصراع الخفى بينهما فى مجال القوة والثروة هذا وقد بذلت الولايات المتحدة وغرب أوربا جهوداً كبيرة للحد من نجاحات أوبك فى مجالات تحسن الأسعار إذ صارت تعمل مع بعض أصداقائها داخل الأوبك بقيادة تيار انشقاقى يسعى دائما لوضع أسعار تناسب الولايات المتحدة وغرب أوربا. وكان شاه إيران السابق هو الأداة الأمريكية التى تقود وتسعى لتحقيق المقترحات الأمريكية فى مجال الإنتاج والأسعار مع بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت. وقد استمرت الولايات المتحدة تزاول الضغوط على هذا التيار المعتدل داخل الأوبك لتحقيق المزيد من المصالح على حساب رفاهية شعوب المنطقة. علماً بأن هذه الفترة التى استخدمت فيها الولايات المتحدة بعض أصدقائها داخل الأوبك استمرت منذ سنة 1964 حتى سنة 1973- أى طيلة ما يقارب العقد من الزمان وكانت فترة المقاومة الأمريكية السلمية.

فترات الهزات النفطية:

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العربية- الإسرائيلية سنة 1973 فترة هزات نفطية ضخمة فى السوق العالمى إذ استطاع العرب استخدام النفط فى المعركة عندما حظرت بعض الدول تصديره ثم رفعت أسعاره لتصل إلى ما فوق 30 دولاراً للبرميل وكانت هذه الفترة من فترات تحول الثروة من الشمال إلى الجنوب. و قابلها الغرب بكثير من الضيق وعدم الرضا حتى دعى بعض الأكاديميين وصانعى القرار فى الولايات المتحدة إلى استخدام القوة واحتلال منابع النفط فى الخليج العربى. ومن هؤلاء بروفيسور روبرت تكسر(6) أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة جون هوبنكز ود. هنرى كسينجر الخبير فى الأمن القومى والعلاقات الدولية. ولكن كانت القيادة الأمريكية أكثر تحفظاً وحذراً وأدق معرفة بنتائج مقامرة مثل هذه فى ظل ميزان القوى الذى كان سائداً آنذاك. وغاية ما قامت به الولايات المتحدة هو محاولة خلق تكتل لمستهلكى النفط يتكون من الولايات المتحدة وأوربا واليابان. ولكن المحاولة المذكورة لم يكتب لها النجاح بسبب اختلاف درجة الاعتماد على نفط الشرق الأوسط بين الأصدقاء المذكورين. إذ إن درجة الاعتماد اليابانى تصل إلى 60٪ بينما يصل اعتماد أوربا إلى 30٪ فى الوقت الذى لا تتجاوز درجة الاعتماد الأمريكى 15٪ ولذلك لم يكتب لهذا التكتل النجاح. وكان على الولايات المتحدة وأوربا أن تعانى من شح البنزين وتعطل حركة المرور وتأخر مصالح مواطنيها وصفوف السيارات أمام محطات الخدمات.

الثورة الإيرانية والهزة النفطية الكبرى:

هذا وقد كان لقيام الثورة الإسلامية فى إيران أثر بالغ ومباشر على السوق العالمى للنفط، وعلى نظام الأصدقاء داخل الأوبك نفسها الذى اعتمدت عليه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها النفطية. فقد اضطربت الأسعار وتزايدت معدلاتها كما اختفى شاه إيران ونظامه وقد كان يمثل العضو الأمريكى داخل الأوبك. لقد جاءت الثورة الإسلامية بنظام جديد للحكم فى إيران وفقدت الولايات المتحدة أهم مقعد لها داخل الأوبك وبدا واضحاً أن المنظمة المذكورة قد خرجت بالكلية من اليد الأمريكية وكان لابد للولايات المتحدة من الانتقام.

الحرب العراقية - الإيرانية والهزة النفطية الثانية:

كان لابد للولايات المتحدة وأوربا أن تثأر لهذا الخروج الإيرانى على الخط النفطى داخل الأوبك؛ ذلك الخط الذى يراعى مصالح الولايات المتحدة وغرب أوربا، وكان أن أوقعتا بين العراق- وإيران الإسلامية فدخلا فى حرب استمرت ثمانية أعوام 1980- 1988. وكان هذا هو الانشقاق الأول الساخن بين دول الأوبك نفسها، فقد كانت هناك اختلافات داخل الأوبك حول الأسعار وحول الحصص، وهو أمر طبيعى فى كل أشكال الاحتكار. أما أن يتطور الاختلاف إلى حرب سافرة بين اثنين من أعضاء الأوبك يجمعهما الكثير مثل الدين والجوار والتاريخ المشترك فهو أمر غير عادى بالتأكيد. وكان القصد من وراء هذه الحرب هو انتهاك هذه المنظمة النفطية ثم القضاء على وحدة أعضائها. ومن ثم الاجهاز عليها. هذا وقد نجح هذا الاتجاه فى إضعاف المنظمة وزرع الشقاق والفتنة بين أعضائها حيث وقفت بعض الدول الأعضاء إلى جانب العراق بينما وقفت دول أخرى إلى جانب إيران، الأمر الذى أثر بصورة واضحة على المنظمة وتماسكها وأدائها. فإذا عرفنا أن خط النجاح الأساسى فى مثل هذه المنظمات السلعية هو الوحدة والتماسك والتعاون عرفنا مدى قوة الضربة التى تلقتها الأوبك من جراء الحرب الأولى بين عضوين من أعضائها. لقد أحدثت هذه الحرب هزة ضخمة فى سوق النفط العالمى بسبب توقف إمدادات اثنين من أهم أعضاء الأوبك بسبب الحرب حيث شل الإنتاج والتصدير وتأثرت بشكل مباشر المضائق المالية مثل الخليج العربى ومضيق هرمز وبحر العرب.. إلخ. كل ذلك أدى إلى اهتزاز نظام الأوبك من الإنتاج والتصدير والأسعار وتضاربت بالتالى مصالح الدول الأعضاء، فتفشت بينهم أساليب الغش والخروج على النظام. وهكذا لعبت الحرب العراقية الإيرانية دوراً مدمراً لهذه المنظمة النفطية الجنوبية الناجحة فتحقق هدف هام من الأهداف الغربية فى إضعاف وحدة وتعاون الدول النفطية فى العالم الإسلامى. والشرق الأوسط.

الحرب العراقية - الكويتية: غزو الكويت حرب الأوبك الثانية:

هذا وبعد عامين فقط من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية والمنطقة مازالت تضمد جراحها من حرب الثمانية سنوات، شجعت المخابرات الأمريكية على قيام حرب أخرى فى المنطقة النفطية. وهذه المرة داخل المجموعة العربية فى منظمة الدول المصدرة للنفط بين العراق والكويت. فقد أكدت السفيرة الأمريكية فى بغداد للرئيس صدام حسين آنذاك أن الولايات المتحدة لاشأن لها باختلافات العرب فيما بينهم(7). الامر الذى دفع بالعراق للمضى قدماً فى مخطط كان معداً للاستيلاء على منابع النفط فى الكويت وضم المنطقة المذكورة للعراق بالكلية سنة1990. وبعد أن تورط العراق نكست الولايات المتحدة عن موقعها القاضى بعدم التدخل والذى نقل للعراقيين شفاهة على لسان السفيرة الامريكية فى بغداد. وقد نقلت بعض التقارير أن النصائح البريطانية جعلت الأمريكيين يندفعون فى إتجاه التدخل خاصة بعد الزيارة المفاجئة التى قامت بها رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارجريت تاتشر والتقت بالرئيس الأمريكى السابق جورج بوش فى دينفر بولاية كلورادو قبل أسابيع من بدء الحرب التى شنها الحلفاء على العراق. إن قصة التحالف (الغربى-العربى) الذى دخل العراق معروفة للجميع. وكذلك قصة «تحرير» الكويت. وجميع الملابسات التى صاحبت هذه الفترة. فقد تركت هذه الحرب شرخاً غائراً فى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى، حيث أدت إلى انقسام الأمة العربية. على نفسها عندما وقفت بعض الدول العربية ضد الإنزال الأمريكى بينما وقفت الدول العربية الخليجية الصغيرة والمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا مع الإنزال الأمريكى، بل شاركت فية ضد دولة عربية هى عضو فى جامعة الدول العربية

ورابطة العالم الإسلامي. وهو انقسام أسقط كل دعاوى الوحدة العربية والتعاون العربي لأن التدعيات التي لازمتة كانت فوق خيال كل متخيل لما ستئول إليه أحوال الأمة.

لقد ضربت حرب الأوبك الثانية في وحدة المنظمة وأدت إلى هزة نفطية كبرى أيضا في السوق العالمي للنفط الأمر الذى جعل الولايات المتحدة وغرب أوربا تشكلان ضغطاً متزايداً على الدول النفطية الخليجية الصغيرة لزيادة ضخ الإنتاج حتى يحافظ السوق على مستواه السابق فى العرض والأسعار وهكذا حدث شرخ آخر فى الاوبك هذه المرة بين المجموعة العربية (AOPEC) والتى تمثل موقع القلب من المنظمة وفى العالم العربى وفى العالم الإسلامى ككل.

لقد كان القصد من الحروب داخل الأوبك واضحاً وهو القضاء الكامل على هذه المنظمة النفطية الناجحة وبالتالى تجريدها من الثروة التى تراكمت من العائدات النفطية. والتى سوف تتراكم مع مرور الأيام. خاصة إذا علم أن المنظمة المذكورة تجلس على 77٪ من الاحتياطى النفطى المعروف من العالم والذى سوف يستمر على مدى القرنين المقبلين. إن تجريد الأوبك من الثروة يعنى إيقاف التقدم الاقتصادى والعلمى الذى بدأ يأخذ شكله فى بعض دول المنطقة. أى تجريد دول المنطقة من عناصر «القوة». «فالقوة» «والثروة» هما أساس أو موضوع العلاقات بين الدول. وبما أن النظرية الواقعية فى العلاقات الدولية تفسر هذه العلاقة على أساس تضارب المصلحة(8) Zero-sum-eame فلابد من تجريد دول «الأوبك» أغنى دول الجنوب من «الثروة» ومن «القوة». هكذا فإن تجريد الأوبك من عناصر «القوة» «والثروة» يعنى تجريد البلاد العربية والإسلامية من مستقبلها فى الرقى والتقدم حتى تبقى دائماً تابعة للنظام الغربى بشقيه الأمريكى- والأوربى وحتى لاتشكل تهديداً لأمن ووجود إسرائيل.

غزو الكويت، قراءة مستقبلية للاحتلال الأمريكى لمنابع النفط فى أعقاب *الحرب الباردة*:

إن أكبر تطور شهده العالم بعد انهيار نظام ميزان القوى السابق بسقوط الاتحاد السوفييتى عام 1991 هو احتلال الولايات المتحدة لمنابع النفط فى شبة جزيرة العرب ومنطقة الخليج. إذ إنها تمثل المنطقة الأكثر أهمية بعد الاتحاد السوفييتى بالنسبة للأمن القومى الغربى. وهو أمر يمثل النتيجة الطبيعية لتطور توازن القوى العالمى الاحتلال الأمريكى لمنابع النفط فى منطقة الخليج العربى حدث عن طريق توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع كافة الدول النفطية الصغيرة مثل قطر والكويت والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية التى لم ترد أن تكون اتفاقيتها الدفاعية علنية(9). كما تم ذلك عن طريق تطويق عسكرى كامل لشبة الجزيرة العربية. فالوجود العسكرى الأمريكى فى البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندى والبحر الأبيض المتوسط أمر بات معلوماً لدى الجميع. وهكذا استطاعت الولايات المتحدة أن تؤمن مصلحتها الحيوية فى مجال النفط وطرق تدفقة عن طريق سلسلة من الإجراءات فى أعقاب قيام الأوبك: عن طريق ضمان أصدقاء فى المنظمة يمثلون مصالحها. وعندما اخرجت الثورة الإسلامية المقعد الامريكى-الشاهنشاهى من الأوبك بدأت الولايات المتحدة سلسلة من الحروب داخل الأوبك نفسها. ثم ختمت ذلك بالاستيلاء الكامل المغلف والاحتلال الضمنى لمنابع النفط نفسها بعد غزو الكويت سنة 1990. هذا وسوف يستمر الاحتلال الأمريكى لمنابع النفط والذى نتج عن زوال الحرب الباردة إلى فترات قادمة لايعرف بعدها الزمنى.

وفى هذا المجال فإن مستقبل هذه المنطقة من العالم الإسلامى سوف يظل تحت السيطرة الأمريكية مادامت القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة هى الاولى فى العالم. ومادام النفط يمثل السلعة الاستراتيجة الأولى فى العالم هذا واذا استمر هذان العاملان دون تغيير فإن الوجود الأمريكى فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى سوف يستمر على مدى قرنين من الزمان هما العمر الذى يقدره علماء الجيولوجيا للنفط فى شبة جزيرة العرب.

لقد أمنت الولايات المتحدة سيطرتها على منابع المادة الخام الأولى فى عالم اليوم بأن احتلتها احتلالاً عسكرياً ضمنياً مغلفاً. فاذا عرفنا أن هذا الكنز النفطى هو أمل شعوب العالم العربى والعالم الإسلامى فى التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية مقروناً مع الإمكانات الطبيعية الأخرى مثل المياه والأراضى الزراعية والخبرة البشرية يرى الباحث أن هذه المنطقة سوف تغوص بصورة أوسع فى منخفضات الفقر والتأخر وعدم الاستقرار وذلك لأن تدفق الثروة الإسلامية سوف يستمر إلى الخارج وبصورة أشد ظلماً من ذى قبل وذلك لأن التدفق للخارج

سوف يراعى مصالح القوة العظمى الوحيدة. وذلك أمر يجد تفسيره فى النظرية الواقعية فى العلاقات الدولية والتى تقول بضرورة خدمة مكونات النظام العالمى للدولة الأقوى فى هذا النظام. بسبب مسئولياتها الأكثر والأخطر مقارنة بغيرها.

أما السيناريو المستقبلى الآخر فهو الذى يقول بأن لعبة توازن القوى لاتسمح لدولة واحدة بالسيطرة فترة طويلة. إذ سوف تتضارب مصالح هذه الدولة مع باقى الدول، الأمر الذى يجعل الدول الأخرى تتحالف للحد من سيطرة الدولة الأقوى(10) وفى هذا السيناريو فقد تقوم الصين والهند واليابان وغرب أوربا وروسيا بتشكيل تحالف يقف فى وجة الولايات المتحدة. هذا التحالف قد يتكون من كل هذه الدول أو من بعضها. وبما أن النفط هو موضوع الرهان فإن تخفيف القبضة الأمريكية على منابعه سوف يكون من أولويات اهتمامات التحالف المعتاد للولايات المتحدة مستقبلاً. وبالتالى تخف وطأة انسياب الثروة الإسلامية للخارج.

تذهب النظرات المستقبلية إلى القول بأن المشروع الإسلامى الوليد والذى بدأت تباشيرة فى إيران والسودان والجزائر ومصر والساحل الشمالى من شبه جزيرة العرب فى لبنان وفلسطين وسوف يقف على قدميه ويسيطر على المنطقة العربية من الشرق الأوسط ويذهب لتكوين دولة كبرى تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة للتعامل معها من منطلق المصلحة. وهى العامل الذى يوجة السياسية الخارجية للولايات المتحدة. عندها سوف يعاد تقسيم ربع النفط بالصورة التى تضمن للمنطقة نوعاً من التوازن فى مجالات التقدم الاقتصادى والعلمى والاجتماعى والسياسى. إن الهدف الغربى الأمريكى-الأوربى من الإبقاء على هذه المنطقة فى حالة من التأخر الاقتصادى والعلمى والانشقاق والتفرق السياسى. ظهر بصورة جلية فى حربى الأوبك الأولى والثانية فقد دمرت الحرب العراقية-الإيرانية كافة الإمكانات الاقتصادية والعلمية للبلدين وأحدثت انشقاقاً وتفرقاً سياسياً فى المنطقة بصورة مؤلمة. ثم جاءت مسألة غزو العراق للكويت وأحدثت خراباً اقتصادياً تمثل فى حرق كافة حقول النفط فى الكويت إنه سلوك يشابه لعب الأطفال كما احدثت خراباً من البنية الأساسية العلمية والاقتصادية للعراق. فقد ترك قصف الحلفاء للعراق البلد فى فترة ماقبل العصر الصناعى حسبما ذكر للأمم المتحدة نشر بعد الحرب. والشاهد أن الولايات المتحدة استطاعت أن تبقى على تحقيق مصالحها فى مجال النفط فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى طيلة فترة مابعد الحرب العالمية الثانية -وهى فترة الحرب الباردة- أما فى فترة مابعد الحرب الباردة فقد رأت أن تؤمن مصالحها النفطية فى هذه المنطقة باحتلال عسكرى كامل مغلف لمنابع النفط نفسها وذلك نسبة للأهمية القصوى لموضوع الرهان نفسه.

وفى هذا الإطار يطرح العديد من أساتذة العلاقات الاقتصادية الدولية والعاملين فى مجال الأمن القومى فى الولايات المتحدة مسألة الأحقية فى مشروعات النفط الحقلية أو منابع النفط نفسها. هل أحق بها الذى يجلس عليها أم الذى يستغلها الاستغلال العلمى والذى لولا جهوده لظلت هذه الكنوز تحت الأرض لا يعلم بها أحد من الناس؟ ويذهب أحد مستشارى الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون ليقول فى هذا الصدد عندما سأله أحد الصحفيين حول هذا المفهوم فقال "إن العرب يجلسون على منابع النفط ونحن الذين نملكها بحكم استغلالنا الفنى لها وبحكم استخدامنا لها فى نهضتنا الصناعية والاقتصادية(11).

2- سياسة الاحتواء: من الشيوعية والاتحاد السوفيتى إلى الإسلام: (إيران، السودان والحركات الإسلامية)

كانت أهم المصالح الوطنية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية هى احتواء التمدد الشيوعى والاتحاد السوفيتى إلى الشرق الأوسط ومنابع النفط حتى لا تقع هذه المنطقة الهامة تحت يد فكر معادٍ ودولة معادية(12) وقد استطاعت الولايات المتحدة تحقيق نجاح يفوق الوصف فى هذا المضمار عندما طبقت سياسة الاحتواء The policy of containment على الاتحاد السوفيتى حيث استطاعت أن تبعده عن جزيرة العرب طيلة نصف قرن من الزمان ضمنت فيها ولاء وصداقة الدول العربية النفطية إلا من خلافات بين الشركاء حول الأسعار العالمية والعرض العالمى للنفط وفق نظام "الأوبك" (OPEC) لم يستطع الاتحاد السوفيتى خلال هذه الفترة أن يجد له موطن قدم فى شبه الجزيرة العربية إلا فى اليمن الجنوبى بعد أن قدم ثمناً باهظاً. إما فى أفغانستان فيكفى أن التورط السوفيتى قد قاد أو ساهم فى إنهاك الامبراطورية وأدى فى

النهاية إلى انسحابها ثم سقوطها بالكلية. وفى القرن الأفريقى لم يكن النجاح السوفييتى فى ضم الصومال وأثيوبيا إلى منظموته دون ثمن دفعته شعوب المنطقة حروباً ومجاعات ثم سقوط مشين للأنظمة الشيوعية المذكورة فى الصومال وأثيوبيا. إذاً لقد نجحت سياسة الاحتواء الأمريكى نجاحاً منقطع النظير فى إبعاد الخطر السوفييتى عن منابع النفط والمناطق المحيطة بها فى شرق أفريقيا أو وسط آسيا.

أ- احتواء الإسلام وفترة ما بعد الحرب الباردة:

لقد أدى سقوط الاتحاد السوفييتى سنة 1991 إلى زوال خطر سيطرته على منابع النفط فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى وقبل أن تتنفس الولايات المتحدة الصعداء "كانت نتائج التجارب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحسوبة على المشروعات الاشتراكية والقومية والماركسية والبعثية وغيرها قد اتضح فشلها الكامل فى مواجهة مشاكل الأمة المصيرية"(13) فى التنمية الاقتصادية والوحدة وتحرير الأرض العربية والإسلامية المحتلة فى فلسطين والعودة بالأمة إلى هويتها الإسلامية. خلال هذه الفترة كان الإسلام قد حقق أول نجاحاته فى إيران وذلك عندما حسمت الثورة الإسلامية قضية الحكم لصالح الإسلام سنة 1979 وخرجت إيران مرفوعة الرأس من تحت السيطرة الأمريكية إلى حظيرة الإسلام. لقد وأدت الثورة الإسلامية فى إيران أخطر نظام سياسى ذى ولاء غربى فى العالم الإسلامى. وذهب نظام محمد رضا بهلوى إلى غير رجعة. لقد أعطت الثورة الإسلامية فى إيران الأمل والنموذج لملايين من الناس فى العالم الإسلامى بأن الإسلام قادر على تحريك الجماهير وتأسيس نظام سياسى إسلامى كامل فى الربع الأخير من القرن العشرين. هذا وقد نشّط النجاح الإسلامى فى إيران من العمل الإسلامى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو عمل كان قد بدأ فى أعقاب سقوط الخلافة الإسلامية فى تركيا سنة 1923م.

الولايات المتحدة وسياسة الاحتواء المزدوج:

The Dual Containmentl

لابد للولايات المتحدة من تكييف سياسة الاحتواء التى سادت منذ الحرب العالمية الثانية لتتواكب مع المعطيات الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى. لقد زال الخطر الشيوعى وظهر الإسلام ظهوراً قوياً كوريث شرعى للسلطة السياسية فى أعقاب فشل الاطروحات السابقة فى حل مشاكل الامة المعيارية وقد بدأت الولايات المتحدة فى بلورة سياسة الاحتواء المزدوج لتقابل تمدد الإسلام كنموذج للحكم وكذلك تمدد الفكر القومى المحتضر أصلاً كنموذج للحكم ويقصد بالاحتواء المزدوج: احتواء أيران الإسلامية والسودان الإسلامى والحركات الإسلامية النشطة فى الجزائر ومصر ولبنان. وفلسطين والشرق الأوسط ككل.

احتواء إيران لمحاولات إجهاض الثورة ثم بالحرب:

حاولت الولايات المتحدة احتواء وصول الإسلام إلى سدة الحكم فى إيران منذ بدء إرهاصات الثورة فقد كان لأخفاق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) فى قراءة الواقع الإيرانى أبلغ الأثر فى تمهيد السبيل. إذ بينما كانت نذر الثورة تمتد فى المدن والأرياف الإيرانية قال تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إن نظام الشاه سوف يستمر إلى مدى غير معروف بل إنه قبل شهور من انفجار الثورة. قال الرئيس الأمريكى جيمى كارتر مخاطباً شاه إيران فى حفل اقامه له "اننا نعجب من استقرار بلادكم ونظام الحكم فيها. رغم أنها جزيرة محاطة ببحر من عدم الاستقرار"(14) لقد باءت جهود مستشارى الرئيس الأمريكى للأمن القومى والمؤسسة العسكرية الأمريكية فى تحويل مجرى الأحداث لصالح الغرب فى ايران(15) عندما حاولوا تدبير انقلاب عسكرى عارضة كبار ضباط الجيش الإيرانى قائلين إن انقلاب عسكرى فى هذه الظروف يعنى حرباً أهلية فى البلاد. بعد ذلك حاولوا احتواء الإسلام عن طريق الضغط على الشاه ليغادر البلاد ثم تشكيل حكومة من بعض عناصر المعارضة ولكن كل هذا لم يكن ليحتوى الإسلام بعد خروجه عن الأغلال التى طالما كبلته.

هذا وبعد سنه واحدة من قيام النظام الإسلامى فى إيران أوعز الغرب للعراق شن حرب على إيران الإسلامية. وكانت هذه الحرب هى أخطر أدوات سياسية الاحتواء للإسلام حتى قبل انهيار وزوال الخطر الشيوعى عن المنطقة. فقد استمرت مدة ثمانية أعوام (1980-1988) استطاع الغرب بشقيه الأمريكى والأوربى أن يوقفا تماماً رياح الثورة الإسلامية من أن تمتد إلى منطقة الخليج العربى والشرق الأوسط والعالم الإسلامى. فقد شغلت إيران الإسلامية فى حرب ضارية قصفت فيها المدن والقرى ودمرت بنيات النفط وعانى فيها السكان وأنهك فيها

الاقتصاد. وهكذا أوقف تمدد الثورة الإسلامية طيلة ثمانية سنوات.

إيران والإرهاب - الاحتواء الاقتصادي والعلمي:

لم تخرج إيران الإسلامية بعد من أتون الحرب المفروضة عليها حتى تفتقت أذهان المخابرات الأمريكية عن أساليب أخرى لمواصلة احتواء الإسلام في إيران منذ اتهمت إيران بأنها دولة تساند الإرهاب وتم وضعها على لائحة الدول التي تزاول الإرهاب بواسطة وزارة الخارجية الأمريكية. وفي الاتهامات التي ساقتها الولايات المتحدة ضد إيران هو مساندتها لحزب الله في لبنان وتمويل عملياته الإرهابية وكذلك مساندة السودان وحركة المقاومة الإسلامية «حماس». كتبت جوديت ميللر الصحفية الأمريكية اليهودية في هذا الصدد تقول "رغم أن حزب الله المسنود من إيران لا يتمتع إلا بفرصة لا وزن لها لحكم لبنان في المدى القصير إلا أنه الآن حركة سياسية واجتماعية ذات قاعدة واسعة يجب على الحكومة اللبنانية أن تأخذها مأخذ الجد. فقد أدت نشاطات حزب الله في الاختطاف وخطف الطائرات وهجمات السيارات المفخخة والملغومة ساعدت في الثمانينات في خروج الولايات المتحدة من لبنان"(16) بسبب مثل هذه النشاطات المزعومة بل بسبب وجهتها الإسلامية وضعت إيران على قائمة الدول الإرهابية وحرمت بذلك من المساعدات الاقتصادية والفنية بل وجمدت أرصدتها في النظام المصرفي الغربي.

إيران الخطر الرئيسي بعد الحرب الباردة(17):

هذا وفي المجال العلمي والتقني اتهمت إيران بأنها تسعى لتطوير أسلحة ذرية قبل أن تحوز مثل هذا السلاح فعلاً، وجندت دعاية ضخمة ضد أنشطتها العلمية، وقامت الولايات المتحدة بمقاطعتها في المجال العلمي والتكنولوجي، حيث طالب العديد من الكتاب في وسائل الإعلام الأمريكية بحرمان إيران ودول الحضارة الإسلامية من انسياب التكنولوجيا، ومثال ذلك حرمان الطلاب الإيرانيين من الدراسات العلمية في الجامعات الأمريكية إثر توجيه من وزارة الخارجية. هذا وقد بلغت مضايقات البرنامج النووي الإيراني حداً بعيداً فقد طالبت الولايات المتحدة من الصين وكوريا وباكستان عدم تزويد إيران بالخبرة في المجال النووي الأمر الذي حمل الرئيس الإيراني على أكبر هاشمي رافسنجاني للقول بأن الولايات المتحدة تسعى لحرمان إيران من فوائد العلوم "ندد الرئيس الإيراني على أكبر رافسنجاني بالحملة الغربية على النشاطات النووية للجمهورية الإسلامية واتهم الولايات المتحدة بأنها تريد حرمان إيران من فوائد العلوم وأكد رافسنجاني أن من حق الإيرانيين مثل بقية الناس أن يستفيدوا من ثمار العلوم النووية التي يُعمل على حرمانهم منها. وتأتي تصريحات رافسنجاني رداً على جملة من الاتهامات والتحذيرات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية عن مخاطر امتلاك إيران السلاح النووي. وكان وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد قد اعتبر أن إيران تشكل الخطر الرئيسي بعد الحرب الباردة، مستنداً على تقديرات أجهزة استخبارات غربية بأن طهران يمكن أن تحصل على السلاح النووي في غضون سبعة إلى خمسة عشر عاماً. وكانت إسرائيل قد اتهمت إيران الأسبوع الماضي بالسعي إلى امتلاك هذا السلاح. وفي 30 كانون الأول ديسمبر 1994 أكد رئيس دائرة التخطيط العسكري في الجيش الإسرائيلي الجنرال عوزي ديان أن الحكومة الإسرائيلية قد تجد نفسهامضطرة سنة 1995 للتصرف على أثر تطور البرنامج النووي الإيراني. وقد كرر المسؤولون الأمريكيون هذه الاتهامات في مناسبات مختلفة وخاصة وزير الخارجية وارن كريستوفر ووزير الدفاع وليام بيري ورئيس مجلس النواب نويت غينغريتش"(18).

هذه الضغوط الغربية بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرئيل على إيران لإيقاف كل تقدم وتدفق للعلوم إلى إيران خاصة في المجال النووي يقابلها رأي هام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث ذكرت "أنه ليس لديها أي مؤشر على وجود برنامج نووي عسكري إيراني سري يخالف ما تنص عليه معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية التي انضمت إليها إيران"(19) تتم هذه الجهود الأمريكية- البريطانية- الإسرائيلية في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل علناً التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتي من المقرر أن تقول الدول الـ 168 الموقعة عليها كلمة نهائية بشأنها من خلال نيسان/ إبريل 1995 في مؤتمر نيويورك، رغم معرفة الجميع امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، ومفاعلها النووي في ديمونة بصحراء النقب في فلسطين المحتلة أمر يعرفه الجميع.

هذه الاستراتيجية الأمريكية القاضية باحتواء النظام الإسلامي في إيران سوف تستمر إلى أجل غير مسمى إذ إن

سياسة الاحتواء الأمريكى والغربى سياسة طويلة المدى يظهر فيها النفس الطويل وعدم التراجع. هكذا كان الاحتواء الغربى بشقيه الأمريكى- والأوربى للاتحاد السوفييتى حتى احتضر مع مرور الزمن. الاختلاف الوحيد هو أنه من الممكن أن يتخلى الناس عن أى نظرية من وحى ووضع الإنسان ولكن لن يتخلى الناس عن دين الإسلام.

احتواء السودان تحت قيم الإسلام:

وإن السمات الأساسية لسياسة الاحتواء التى تزاولها الولايات المتحدة تجاه السودان لا تختلف عن تلك التى تطبق على إيران الإسلامية سياسة احتواء الأنظمة الإسلامية الوليدة ففى هذا الإطار يمكن إنهاك النظام فى السودان بحرب داخلية أو افتعال مشكلات حدودية تجر إلى حروب خارجية، ووضعه فى قائمة ما يسمى بالدول الإرهابية ثم الضغط عليه اقتصاديا وإعلاميا وسياسيا وعسكريا حتى يستسلم للإرادة الغربية أو يسقط. ففى مقال مشهور فى دورية الشئون الخارجية (Foreign Affairs) عدد نوفمبر- ديسمبر 1994 عن د. حسن الترابى والعلامة محمد حسن كتبت جوديت ميللر تقول "السودان الذى ظل دائماً بلداً فقيراً هو الآن مفلس تماما. ورغم ذلك فهو محصور فى حرب أهلية بربرية وذات كلفة عالية، وذلك بعد خمسة سنوات من حكم الإسلام. هذا السودان المعزول اقتصادياً صار متمرداً سياسياً 1993 عندما أضافته واشنطن للقائمة القصيرة للدول التى ترعى الإرهاب وتساعد الإرهاب الدولى"(20).

نعم الحرب فى جنوب السودان والعزل الاقتصادى ثم الدفع بالإرهاب ومساندة الإرهاب، هى من أدوات سياسة الاحتواء الأمريكى الأوربى للسودان تحت حكم الإسلام. بالإضافة إلى ذلك يجئ الاتهام بانتهاك حقوق الإنسان وإثارة المشكلات الحدودية مع الجيران الذين يستجيبون للضغوط الأمريكية والأوربية بحكم اعتمادهم الاقتصادى والسياسى على الدوائر الأمريكية المذكورة. لماذا ياترى يوضع هذا البلد الذى وصف بالفقر والإفلاس الاقتصادى فى قائمة الدول المساندة للإرهاب وما الذى يستطيع أن يقوم به ليؤثر على النظام العالمى أو الإقليمى حتى يضع تحت رقابة أقوى دولة فى العالم؟

تجيب الصحفية الأمريكية جوديث ميللر نفسها على هذا السؤال قائلة "حسن الترابى من السودان والشيخ محمد حسين فضل الله من لبنان يمثلان أهم قائدين للحركة الإسلامية كل منهما يقود حركة ملتزمة بالقضاء على النظام السياسى والاجتماعى فى المملكة العربية السعودية ومصر وأقطار الشرق الأوسط الأخرى ذات الأنظمة الموالية للغرب. إذ تثير أسماؤهما فى المسؤولين الأمريكيين والأوربيين الذى يقومون بحماية المصالح الغربية فى الخارج تثير ظلال تفجير السيارات بالقنابل والقتل والمقاتلين الشباب ذوى اللحى الذى يشيرون الحروب المقدسة من أجل الثأر لمسائل تاريخية"(21).

هذا الإصرار الأمريكى على القول بأن السودان يسعى لإسقاط أنظمة الحكم العربية المحافظة والموالية للغرب وأنه يدرب لهذه المهام عناصر إسلامية عربية متطرفة بالإضافة إلى الاتهامات الأخرى حول حقوق الإنسان وحرب الإبادة فى جنوب السودان والانغماس فى الإرهاب والعلاقات ذات الأجندة الخفية مع إيران والإطاحة بنظام سياسى ديمقراطى، كل ذلك القصد منه إيجاد المبررات الكافية لاحتواء النظام الإسلامى فى السودان بقصد إسقاطه، ولذلك علقت المساعدات الاقتصادية التى كانت ترد للسودان من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى واتفاق "لومى" والمساعدات الاقتصادية والفنية التى كانت تجئ من الولايات المتحدة والجماعة الأوربية واليابان والصناديق العربية مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى.

وفى جنوب السودان أظهرت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية انحيازاً ظاهراً لحركة التمرد التى تقودها بعض العناصر الجنوبية الدائرة فى فلك الحركة الصهيونية حيث نظمت العديد من الندوات وملفات البحث فى مبنى الكونغرس والبرلمان الإنجليزى والمعاهد الأمريكية المتخصصة بقصد عقد صلح أو توحيد حركتى التمرد فى جنوب السودان الفصيل الرئيس بقيادة العقيد جون قرنق SPLA Main Stream "والفصيل المتحد" مجموعة الناصر تحت قيادة رياك مشار SPLA United علماً بأن هذه الجهود باءت بالفشل(22) أما التورط الإسرائيلى فى جنوب السودان فى صورة إمدادات بالسلاح والخبراء فقد صار أمراً معلوماً.

و هكذا فإن الحصار الاقتصادى والسياسى والإعلامى من قبل الولايات المتحدة والغرب للسودان سوف يستمر، وذلك حتى ينهك النظام ويستجيب للرغبات الأمريكية فى سياسته الداخلية والخارجية .ولكن من الواضح أن الإدارة الأمريكية

تجهل تماما أن سياسة الاحتواء التى طبقتها على الاتحاد السوفييتى وآتت أكلها قد كررت فى غير موضعها وفى غير زمانها؛ إذ بينما يعتمد الاتحاد السوفييتى فى قوته ومقاومته للاحتواء الأمريكى والغربى على فكر إنسانى ضعيف ومعادلات مادية بحتة، يعتمد الصمود الإسلامى على رسالة سماوية يشكل المحتوى المادى بعض مكوناتها بينما يستند جل أساسها على إطار يتصل بالإيمان بالله سبحانه وتعالى. وفرق كبير بين هذا وذاك.

احتواء الحركات الإسلامية(23):

يطبق الغرب بشقيه الأمريكى والأوربى سياسة الاحتواء ضد الحركات الإسلامية فى مصر والجزائر وفلسطين ولبنان وتونس. فقد تم احتواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر بعد أن اكتسحت الانتخابات البلدية والبرلمانية خلال عامى 1991/90 وذلك بتدبير انقلاب عسكرى اقترحته فرنسا وباركته الولايات المتحدة أوقف العملية الانتخابية فى مرحلتها الثانية، وقام بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ثم زج بقادتها ومؤيديها فى السجون، الأمر الذى قاد إلى حرب أهلية بين الإسلاميين والنظام، راح ضحيتها حتى الآن عشرات الآلاف وقضى فيها رئيس جزائرى ورئيس للوزراء ومازالت الحرب مستمرة.

وفى مصر يشن النظام بمباركة من الولايات المتحدة -- التى أعلنت أنها تؤيد سياسة الرئيس مبارك الداخلية-- معركة شرسة ضد العناصر الإسلامية بقصد احتوائها وكسر شوكتها. وفى تونس ولبنان وفلسطين تتعرض الحركات الإسلامية لإجراءات احتوائية تقوم على التنسيق الأمنى الكامل بين الأجهزة الأمنية للبلاد العربية والعدو الاسرائيلى.

هذا وقد أرتفعت الأصوات فى أوربا مثل المانيا وفرنسا وغيرها لتقول إن الإسلام الأصولى يمثل خطراً ساحقاً للأمن القومى للقارة الأوربية، خاصة فى البلاد العربية التى تمثل الطرف الجنوبى لحوض البحر الأبيض المتوسط. هذا وقد اقترحت عدة آليات للتنسيق الأمنى بين الدول الأوربية والدول العربية لكبح جماح التطرف الإسلامى واحتواء المد المتنامى لهذه الظاهرة(24) ويذهب التخوف الأوربى لدرجة استحداث نماذج تقول بإمكانية امتلاك الحركات الإسلامية لصواريخ متوسطة المدى تضرب فى العمق الأوربى.

إذاً سوف نشهد تحركاً نشطاً للغرب بشقيه الأوربى والأمريكى لاستخدام كافة الوسائل التى من شأنها احتواء ظاهرة التحرك الإسلامى فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كسياسة فى فترة ما بعد الحرب الباردة فقد وضع الإسلام كبديل تطبق عليه سياسة الاحتواء بدلاً من الاتحاد السوفييتى المنهار.

احتواء التيار القومى:

بما أن التيار القومى فى العالم العربى تيار وحدوى هدفه الاستراتيجى هو وحدة الأمة العربية وخلق دولة الوحدة العربية الكبرى فإن ذلك يمثل خطراً على المصالح الغربية فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى. فدولة الوحدة العربية الكبرى تعنى أن "القوة" و "الثروة" المقسمة الأن على أساس قطرى سوف تتجمع تحت سيطرة نظام سياسى واحد، الأمر الذى سيمكن هذا النظام السياسى الواحد من التصرف من مركز القوة المتجمعة لتحقيق أهداف الأمة فى النمو الاقتصادى والعلمى، ومن ثم مواجهة العدو الإسرائيلى لاستعادة الأراضى المغتصبة. وكذلك النظر فى معادلة ريع الثروة النفطية بين ملاكها ومستهلكيها. فالتيار القومى يقارب التيار الإسلامى من حيث طرحه الوحدوى وأهدافه الاستراتيجية نحو العدو الإسرائيلى وثروة الأمة وعليه فهذا التيار لا يقل خطراً فى نظر الغرب عن الاتجاه الإسلامى والصحوة الإسلامية، فلابد أن يخضع بدوره لسياسة الاحتواء الغربى بشقيه الأمريكى والأوربى مثله مثل الخطر الشيوعى السابق والخطر الإسلامى الحالى وقد تم تطبيق سياسة الاحتواء على العراق وليبيا باعتبارهما يمثلان هذا التيار.

احتواء العراق:

يكفى فى هذا المقام أن نقول إن العراق قد تم احتواءه(25) منذ بداية الثمانينيات، وذلك بتوريطه فى حربين لامبرر لهما مع جيرانه حتى أنهك اقتصاده ودمرت بنيته العلمية والتنموية. فالحرب العراقية الايرانية (1980-1988) وحرب العراق والحلفاء (1990) وهى حرب مازالت مستمرة فى شكل حصار اقتصادى كامل على هذ البلد. لقد اعترف العراق بالحدود الدولية للكويت كما كان مشروطاً عليه وطبق مستجيباً للعديد من قرارات الأمم المتحدة. وكل ذلك لم يشفع له. وفى تقدير هذا المبحث المبسط أن حصار العراق ما هو إلا جزء من سياسة احتواء التيار

القومي المتطرف فى رأى الولايات المتحدة وهو إعمال لسياسة الاحتواء المزدوج المطبق على إيران - والعراق The Dual Containment Policy وعليه فسوف تستمر هذه السياسة تجاه العراق كما سوف تستمر تجاه إيران(26).

احتواء ليبيا:

تدخل ليبيا ضمن سياسة الاحتواء الغربى بسبب وجهتها الوحدوية والتى قد تمثل نموذجاً لبعض الحركات الوحدوية مستقبلاً، فلابد أن يوقف هذا الاتجاه فى مراحله الأولى وقبل أن يستفحل أمره فالخروج الليبى على طروحات وسياسات الغرب جعل منها هدفاً للحصار الاقتصادى والضغط السياسى والإعلامى والاتهام بالإرهاب ومزاولة الإرهاب وقد طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا من ليبيا التخلى عن سيادتها الوطنية وتسليم مواطنين ليبيين متهمين بتفجير طائرة البان أمريكان فوق قرية "لوكربى" فى اسكتلندا فى منتصف الثمانينات وعندما رفضت أحكم عليها حصار اقتصادى ومقاطعة شملت حتى النقل الجوى

هذا وسوف يستمر الاحتواء المطبق على ليبيا حتى تستجيب للرغبات الغربية فى الخضوع لإرادة وسياسات الغرب فى المنطقة.

وهكذا نخلص إلى أن الغرب -بشقيه الأمريكى والأوربى- سيستمر فى مزاولة سياسة الاحتواء التى كانت مطبقة فى فترة الحرب الباردة على الاتحاد السوفييتى مع إحلال الإسلام والفكر القومى مكان الاتحاد السوفييتى هذا وبما أن الفكر القومى قد احتضر أصلاً كأطروحة فكرية وسياسية فى نظر النخب والجماهير العربية والإسلامية حتى قبل حرب الحلفاء مع العراق فإن التحدى الأوحد الذى يواجه الولايات المتحدة وحلفائها فى غرب أوربا فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى هو المشروع الحضارى الإسلامى والذى أخذ يتبلور فى شكل دول مثل إيران والسودان مع اقتراب سقوط الجزائر ومصر فى يد الإسلاميين(27). وهناك اتجاهان الآن يحكمان هذا التصادم بين الإسلام والغرب: الأول هو أن يعترف الغرب بشقيه الأمريكى - والأوربى بدور الإسلام السياسى ممثلاً فى التيار الحديث ويتعامل من منطلق واقعى لتحقيق المصالح المشتركة، أو أن يصر على معاداة الإسلام ويواصل سياسة الاحتواء والتى سوف تقود فى نهاية الأمر إلى خسارته -أى خسارة الغرب- لكامل مصالحه فى المنطقة لسبب واضح وهو أن الإسلام كرسالة لا يمكن احتواءه فهو الآن فى أوربا وفى الولايات المتحدة أسرع الأديان انتشاراً حسبما ذهبت العديد من الدراسات ترتيباً على ذلك فإن الإسلام كنظام سياسى واجتماعى لا يمكن احتوائه. فتجربة الغرب مع دولة الخلافة فى تركيا تقول ذلك بوضوح؛ إذ لم يمض عقد ونصف من الزمان على سقوط الخلافة حتى بدأت حركة الإسلام الحديث تحشد قوى الأمة من جديد لاستعادة نظام الحكم الإسلامى ولم تمر ستة عقود من الزمان حتى استعاد الإسلام حكم إيران (1979) واستعاد حكم السودان (1989). ويشير اتجاه الاحداث إلى قرب استعادة الإسلام للحكم فى الجزائر ومصر ومن بعدهما العالم الإسلامى(28).

3- ضمان أمن إسرائيل وحقها المزعوم فى الوجود:

مثلما استمرت سياسة الاحتواء الغربى -بشقيه الأمريكى والأوربى- بعد الحرب الباردة منتقلة إلى احتواء الإسلام بديلاً عن الاتحاد السوفييتى ومثلما استمرت سياسة الاحتفاظ بمنابع النفط بعد الحرب الباردة كذلك تستمر سياسة الولايات المتحدة الهادفة إلى ضمان أمن وسلام إسرائيل وحقها المزعوم فى الوجود فى قلب العالم الإسلامى(29). إن الالتزام الأمريكى بسلام إسرائيل وأمنها طيلة فترة الحرب الباردة ومنذ ظهور إسرائيل فى الوجود سنة 1948 تمثل فى الاعتراف بها فى الأمم المتحدة ثم فى المساعدات والمساندة الكاملة فى كل الحروب التى نشبت بين العرب وإسرائيل، أما على المستوى الاقتصادى فقد دعمتها الولايات المتحدة بمساعدات سنوية تصل إلى مبلغ 3.1 بليون دولار بالسنة. وهو مبلغ يعادل حجم الاقتصاد الأردنى ويفوق حجم الاقتصاد اللبنانى.

انتهاء الحرب الباردة ووضع اسرائيل:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى زوال ميزان القوى العالمى السابق. وانفردت الولايات المتحدة بالقوة والثروة فى عالم ما بعد الحرب الباردة .وكانت هذه فرصة سانحة على المستوى الإقليمى كى تحقق الولايات المتحدة كافة أجندتها فى الشرق الأوسط وبالذات فيما يتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى - حول فلسطين. هذا وقد عمدت الولايات المتحدة إلى القضاء على القوة العراقية ومن قبل قضت على القوة الايرانية قبل الشروع فى تطبيق أجندتها على النزاع العربى - الإسرائيلى ثم بدأت مشروع تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية فى مؤتمر مدريد

1991 والذى نتج عنه اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين فى واشنطن، سبتمبر1993. كما وقعت الأردن اتفاقاً مشابهاً. ويبدو أن سوريا ولبنان فى الطريق نحو توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل ؛لقدأ دى انهيار الاتحاد السوفييتى وانتصار الولايات المتحدة فى حرب الخليج إلى مفاوضات سلام تحت إشراف أمريكى فى مدريد 1991. والذى تمخض عن اتفاق سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد سنتين فى واشنطن. هذا وقد وافقت الأردن الآن على توقيع اتفاق سلام. كما أن سوريا لا تعد بعيدة عن ذلك"(30).

هذا وبعد توقيع اتفاقيات سلام مع دول الطوق العربية مصر، وسوريا ولبنان الاردن ومنظمة التحريرالفلسطينية تجئ الخطوة الأقوى، وهى الدخول فى مشروع تكامل اقتصادى عربى إسرائيلى القصد منه ربط الاقتصاد العربى بالاقتصاد الإسرائيلى فى علاقة اعتماد كاملة، وخلق ما يسمى فى الأدبيات الإسرائيلية والغربية بالمشرق الأوسط الجديد. وفى هذا الاتجاه عقد مؤتمر اقتصادى فى المغرب حضرته البلاد العربية وإسرائيل والشركاء الأمريكيون والغربيون وضع إطاراً عاماً للأوضاع الاقتصادية فى المنطقة لبلورة الشرق الأوسط الجديد. وسوف توضع تفاصيل الخطة الاقتصادية الإسرائيلية - العربية فى مؤتمر عمان والذى سيعقد بالأردن فى وقت لاحق من هذا العام.

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الفرصة بعد الحرب الباردة فى تنفيذ كافة خطتها القاضية بتحقيق سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. هذا وسوف تمضى الولايات المتحدة قدماً إلى آخر الشوط فى تنفيذ حرفيات هذا الاتفاق مثل فتح باب التمثيل الدبلوماسى بين إسرائيل والعرب والتبادل التجارى وقيام المشروعات المشتركة(31). الأمر الذى يعنى قبول وجود إسرائيل فى أرض فلسطين.

ولكن القراءة المتأنية لمستقبل الأحداث تنبئ بقيام معارضة مسلحة كاملة من التيار الإسلامى لهذا الاتفاق. وقد نشطت فعلاً الحركات الإسلامية ممثلة فى "حماس" ومنظمة "الجهاد الإسلامى" فى المقاومة المسلحة لهذا الاستسلام داخل الأراضى المحتلة وقرب العاصمة "تل أبيب" نفسها، مما أفقد العدو توازنه، وجعله يبدأ فى إنشاء الحواجز والسدود فى بعض المناطق داخل الأراضى المحتلة فى محاولات غير عملية لتفادى العمليات الفدائية الإسلامية. هذا على المدى القريب أما على المدى البعيد فإن انتصار المشروع الإسلامى الذى بات وشيكاً سوف يخلق معطيات جديدة تذهب بمشروع الاستسلام المذكور، وتعيد للأمة كرامتها وأرضها المغتصبة.

4- تأمين سلامة حركة المرور فى المضائق المائية(32):

تمثل الممرات والمضايق المائية وسلامة استخدامها والعبور فيها أحد الاهتمامات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى وبما أن الولايات المتحدة تضع وزناً هاماً لحركة التبادل التجارى الدولى وبالذات سلامة انسياب النفط بين مناطق الإنتاج والاستهلاك. كانت سلامة المضايق أحد أهدافها المستمرة.

هذا وقد حافظت الولايات المتحدة طيلة فترة الحرب الباردة على بقاء هذه الممرات المائية مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وبحر العرب مفتوحة للملاحة عن طريق الوجود العسكرى المباشر فى هذه البحار، أو عن طريق احتواء الخطر الخارجى- والذى تمثل طيلة فترة الحرب الباردة فى الاتحاد السوفييتى- على أمن وسلامة هذه المضايق بعد الحرب الباردة. هذا وسوف تسعى الولايات المتحدة بنفس الاستمرارية فى الفترة المقبلة للحفاظ على سلامة هذه المضايق فقد عززت وجودها العسكرى فى البحر الأحمر وبحر العرب والبحر الأبيض المتوسط وأقامت اتفاقيات عسكرية كاملة مع دول المنطقة النفطية فى منطقة الخليج العربى لتكون قريبة من مناطق المرور النفطى من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك ودرء أى خطر يهدد الملاحة فى هذه المنطقة من العالم.

والذى يعزز اتجاه سيطرة الولايات المتحدة على المضائق المائية وطرق التجارة فى أعالى البحار هو الاتجاه العالمى للإنتاج والتسويق الذى ضمن فى اتفاق «الجات» GATT حسبما جاء فى البديل الذى سمى منظمة التجارة العالمية (ITO) إذ إن التصور الجديد للإنتاج العالمى والتسويق العالمى يفرض حرية الملاحة الدولية وسلامة طرق المرور البحرية كما يفرض وقوعها تحت إشراف أقوى الدول اقتصادياً وعسكرياً لأنها صاحبة اكبر نصيب فى الإنتاج الدولى والتجارة الدولية الأمر الذى يرتب او يضع عليها مسئوليات النظام العالمى الراهن.

وسائل تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط:

اتبعت الولايات المتحدة وسائل محددة طيلة فترة الحرب الباردة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وقد ذادت عليها وسائل أخرى في أعقاب الحرب الباردة. هذا وسوف نتناول هنا بصور مختصرة كل وسيلة من هذه الوسائل:

أ- دعم الانظمة الصديقة والمحافظة على استقرارها:

التزمت الولايات المتحدة طيلة فترة الحرب الباردة بدعم الأنظمة الصديقة لها في شبة جزيرة العرب والخليج العربي(33) ومنطقة شمال إفريقيا وغربي آسيا، الأمر الذي حقق لها نجاحاً منقطع النظير، إذ تقوم الولايات المتحدة بدعم مصر والأردن وتونس والمغرب والجزائر كما قامت بدعم دول الخليج العربي بالحماية الأمنية وفعلت مثل ذلك مع باكستان وتركيا وغيرها.

هذا وعندما بدأت المخاطر تظهر على عبد الناصر في مصر في الخمسينات من انحيازه للكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتي بذلت الولايات المتحدة والغرب جهوداً جبارة للحد من خطورته لدرجة شن حرب على مصر أبان تأميم قناة السويس رغم الموقف الأمريكي الذي أملتـه السياسة الداخلية للرئيس ايزنهاورآنذاك.

وفي اعقاب ذلك وقفت الولايات المتحدة ضد النفوذ السوفييتي في مصر حتى انتهت التجربة الاشتراكية في مصر الناصرية وآلت مصر إلى الحضن الغربي في أعقاب وفاة عبدالنصر ومنذ ذلك الوقت فازت مصر بالدعم الأمريكي المادي حيث باتت تحصل بصورة منتظمة على مبلغ 2,1 بليون دولار في السنة

وفي إيران الشاه قامت الولايات المتحدة بالمحافظة على عرش الطاووس حيث حسمت الصراع بين النخبة الوطنية بقيادة مصدق والشاه لصالح الأخير عندما قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتدبير انقلاب على حكومة محمد مصدق 1954 مركزة السلطة من جديد في يد الشاه وقد استمر الدعم الأمريكي لنظام الشاه حتى قيام الثورة الإسلامية 1979م.

وفي منطقة الخليج العربي خلقت الولايات المتحدة ما أسمته "بقوات التدخل السريع" لملء الفراغ الذي تركته بريطانيا اثر انسحابها من منطقة شرق السويس وصارت منطقة الخليج العربي منذ 1971 تحت الحماية الأمنية للولايات المتحدة بصورة مباشرة علماً بأن القطع العسكرية الأمريكية تتمركز حول المنطقة حتى إبان التواجد البريطاني في شرق السويس.

وعندما سقط نظام الشاه في إيران أكدت الإدارة الجمهورية أن الولايات المتحدة لن تسمح للتجربة الإيرانية أن تتكرر بالكلية في منطقة الشرق الأوسط وقالت إنها لن تسمح للمملكة العربية السعودية بأن تكون إيران أخرى.(34)

هذا وعندما شكل العراق تهديداً لجيرانه في الكويت ودول الخليج الصغيرة الأخرى قامت الولايات المتحدة بشن حرب الكترونية عليه أعادت اقتصاده إلى ما قبل عصر التصنيع ثم فرضت عليه حصاراً اقتصادياً وتجارياً مازال يعاني من جرائها وفي وادي النيل تشن الولايات حرباً اقتصادية غير معلنة وحرباً أعلامية لاهوادة فيها متهمة النظام الإسلامي في السودان بأنه يقوم بتدريب عناصر إسلامية متطرفة لزعزعة الأنظمة الصديقة لها في مصر وشمال إفريقيا ومنطقة الخليج العربي. هذا وعندما كسبت الجبهة الإسلامية للانقاذ الانتخابات في الجزائر عمد الغرب ممثلاً في فرنسا والولايات المتحد بتقديم المشورة للعناصر العلمانية في القوات المسلحة بتدبير انقلاب عسكري ضد الجبهة الإسلامية حفاظاً على النظام العلماني ودرءاً لخطر انتشار الأنموذج الإسلامي الجزائري في أقطار شمال إفريقيا فمصر ومن ثم المشرق العربي فدول الخليج.

إن الدعم الأمريكي للأنظمة الصديقة في منطقة الشرق الأوسط يمكنه أن يتم على حساب الديمقراطية التي طالما بشرت بها الولايات المتحدة والتجربة الجزائرية خير برهان. فإذا ما أتت التجربة الديمقراطية بعناصر إسلامية إلى سدة الحكم يمكن التضحية بالنظام الديمقراطي إذ أن المصلحة في هذه الحالة تتقدم على مسألة المبادئ.

ب- حل المنازعات بالطرق السلمية:

تذهب الولايات المتحدة إلى القول بضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية(35) خاصة النزاع العربي - الإسرائيلي وهو مبدأ قصد منه نزع حق القتال والجهاد من شعوب العالم الإسلامي لاستعادة الأرض التي اغتصبت بقوة في فلسطين. وبالفعل ذهبت الولايات المتحدة بالضغط على مصر حتى وقعت اتفاق سلام مع إسرائيل في كامب ديفيد 1979 استعادت بمقتضاه مصر شبه جزيرة سيناء من إسرائيل

وفي 1991 بدأت المرحلة النهائية محل النزاع العربي -

الإسرائيلي في مؤتمر مدريد وقع بعده عدد من دول الطوق العربية اتفاقيات سلام مع إسرائيل هي منظمة التحرير الفلسطينية والأردن كما إن سوريا ولبنان ينتظران دورهما.

هذا ومن ناحية أخرى تظاهرت الولايات المتحدة بمحاولة تطبيق هذا المبدأ على النزاع العراقي الإيراني حول شط العرب في الثمانينات وفي النزاع العراقي - الكويتي 1990 وكذلك إبان استفحال المشكلة اليمنية 1993 ولكن في جميع هذه الحالات كانت الحرب هو الوسيلة التي حسمت النزاع.

وهكذا تتضح الصور للنوايا الأمريكية في تطبيق هذا المبدأ. لابد من حل النزاع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية ولابد من النجاح في ذلك أما النزاعات الأخرى المفتعلة بين البلاد الإسلامية والعربية فدع الحرب تكون هي أسلوب التعامل مع النزاعات المذكورة.

جـ- الديمقراطية واقتصاد السوق الحر ونهاية التاريخ (36):

تذهب بعض الاطروحات الأمريكية والغربية إلى القول بأن الحكومات الديمقراطية لا تخوض حروباً بين بعضها البعض وهي إذاً تسعى لنشر الأنموذج الديمقراطي الغربي في الشرق الأوسط هذا وقد وجهت الولايات المتحدة بأدق اختبار لها في هذا الجانب فقد حالت الضغط على الكويت والمملكة العربية السعودية من أجل منح المزيد من الحريات في أعقاب حرب الخليج ولكن يبدو أن القراءة الأولى لهذا الاتجاه أفادت بأن الأوضاع لن تكون في مصلحة الولايات المتحدة فكان أن اكتفت بتنشيط مجلس الأمة في الكويت وهو مجلس صوري يقع تحت سيطرة العائلة الحاكمة ولايخرج كثيراً عن سياساتها الداخلية والخارجية. أما في المملكة العربية السعودية فقد اكتفت بتشكيل ما يسمى بمجلس «الشورى» وهو مجلس شكلي يعينه الملك ويقيله بمرسوم ملكي.

هذا وبعد التجربة الجزائرية التي أتت بالإسلاميين إلى سدة الحكم في الجزائر توصلت الولايات المتحدة إلى نتيجة مؤداها أن الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم سوف تأتي بالإسلام إلى سدة الحكم. وعليه فيمكن تأجيل هذه الدعوة إلى اجل غير مسمى(37)

أما في مجال تحرير الاقتصاد فقد سرت الدعوة المذكورة مسرى النار في الهشيم حتى أن كثيراً من البلاد ذهبت في تحرير اقتصادها إلى مستويات لم تكن حتى الولايات المتحدة تحلم بها فقد صار اتجاه «الخصخصة» أو تحويل ملكية الشركات العاملة في القطاع العام إلى القطاع الخاص هو «الصحوة» في بلاد العالم الثالث ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وهناك إطاران من أطر الاقتصاد الشرق أوسطي التي سوف تتأثر بهذه الدعوة أحدهما هو منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» فهي احتكار اقليمي لابد أن يخضع لمقتضيات اقتصاد السوق الحر والآخر هو قوانين مقاطعة إسرائيل وهي إجراءات تحكمية تقف ضد مبدأ التحرير الاقتصادي.

إن توقيع البلاد العربية أو انضمامها إلى اتفاق «الجات» (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية) يعني ضمناً التخلي عن قوانين مقاطعة إسرائيل وعن «احتكار الأوبك» إذ إن «روح الجات» The spirit of gatt والتي تحولت الآن إلى منظمة التجارة العالمية «ITO» تعني إسقاط كافة الأساليب الحمائية: الجمركية ونظم الكوتة وأساليب الحماية الأخرى مثل الإغراق «Dumping» والشهادات البيروقراطية المثبطة لحركة التجارة الدولية وغيرها. وهذا كله يعني أن يكون العالم سوقاً واحداً ومنطقة انتاج واحدة. تضعف فية وفيها أساليب السيادة الوطنية المعوقة لعالمية الانتاج والتجارة 387) «The globli Zation production of marketing' وهكذا تجد البلاد العربية ومنطقة الشرق الأوسط نفسها في عالم جديد بالكلية لا بد لها من أن تكيف أوضاعها الاقتصادية والتجارية وفق اتجاهاته، وإلا فاتها القطار.

5- التدخل المباشر في مناطق انتهاك حقوق الإنسان والحالات الإنسانية العاجلة ومقاومة التطرف:

هذا البند هو أحد معطيات انتهاء الحرب الباردة. فبسقوط الاتحاد السوفييتي وزوال الموازنة السابقة للقوى، بدأت الولايات المتحدة الضغط على دعاوى محاربة الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان ومقاومة التطرف والتدخل في الدول الأخرى لأسباب إنسانية(39) وغني عن القول إن مثل هذه الاطروحات هي في تصادم كامل مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة ذلك أن حقوق الإنسان التي تبشر بها الولايات المتحدة وتريد أن

تتدخل في الدول الأخرى بسببها هي أشد انتهاكاً في الولايات المتحدة نفسها فمن الاجهاض إلى التفرقة العنصرية العلمية إلى غزو الدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية لا تستند الولايات المتحدة على قاعدة أخلاقية تجعلها وصية على مراقبة سجل الدول بشأن حقوق الإنسان في العالم. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي على احترام السيادة الوطنية للدول وترك كل سلطة وطنية شرعية لتتصرف بالصورة التي تحفظ الأمن والنظام وسيادة القانون أما أن تقدم دولة ما فقط لأنها أقوى من غيرها عسكريا واقتصاديا بالتصرف في شئون العالم وفق رؤيتها الخاصة للاشياء فإن ذلك يفتح باباً خطيراً ويقود إلى الفوضى وعدم احترام القانون(40).

أما التدخل في الدول الاخرى في الحالات الإنسانية العاجلة مثل الفوضى التي ضربت أطنابها في الصومال أو في رواندا فلا بد أن يتم وفق إطار مقبول من قواعد القانون الدولي وليس بصورة فردية Bilatekal إن التهديد بالتدخل في السودان مثلاً بسبب ما يجري في جنوب السودان تحت إطار الحالات الإنسانية والتدخل في العراق بقصد تقسيمة بسبب أو تحت دعوى الحالات الإنسانية لسكان الأهوار أو الأكراد كلها تتم خارج أطر القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقد قامت الولايات المتحدة بكل ذلك منفردة في الحقيقة هذا ومن ناحية أخرى يرى المراقب وقوف الولايات المتحدة وأروبا كلها متفرجة على المجازر التـ تقوم بها الصرب والكروات ضد المسلمين في البوسنة والهرسك فيعجب لهذا الكيل بمكاييل مختلفة ويصل إلى نتيجة منطقية تقول بأن المصالح الأمريكية تقتضي التدخل في الصومال والعراق. والتهديد بالتدخل في السودان ونفس هذه المصلحة تقتضي عدم التدخل في البوسنة والهرسك. إذاً المصلحة هي التي تحكم التدخل وليست دعاوى حقوق الإنسان والحالات الإنسانية وغيرها من المبررات.

الخلاصة:

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً العالم الإسلامي في فترة مابعد الحرب الباردة بنفس الأجندة السابقة التي واجهته بها في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وهي تتمثل في مصالحها الحيوية التي ترتبط بالمنطقة والمتمثلة في:

ضمان انسياب النفط من مناطق الإنتاج في شبة جزيرة العرب إلى مناطق استهلاكه في البلاد الصناعية.

وضمان أمن وحق إسرائيل في الوجود هذا بالإضافة إلى احتواء الاتحاد السوفيتي السابق. وقد حل احتواء البلاد الإسلامية التي آلت إلى حكم الحركة الإسلامية الحديثة مثل ايران والسودان والحركات الإسلامية النشطة في الجزائر ومصر وفلسطين ولبنان حل احتواء هذه البلاد والحركات الإسلامية محل احتواء الاتحاد السوفيتي السابق.

تهتم الولايات المتحدة أيضاً بسلام وأمن المضائق المائية وحرية المرور فيها باعتبارها سبل تدفق التجارة الدولية بين الدول.

هذا وسوف تستمر الولايات المتحدة في العمل على تحقيق نفس هذه المصالح في فترة مابعد الحرب الباردة. وفق نفس الأساليب التي اتبعتها في فترة الحرب الباردة وهي:- دعم الأنظمة العربية والشرق أوسطية الصديقة، والعمل على حل النزاع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية وقد سارت شوطاً بعيداً في هذا الاتجاه بعد مؤتمر مدريد عام 1991. هذا بالإضافة إلى الضغط في سبيل تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر والديمقراطية إذا ماضمنت أن الديمقراطية سوف تهئ لحكم عناصر علمانية غير معادية لمصالحها. أما فيما يتعلق بمبادئ السوق الحر فإن هذا الاتجاه يخلصها- أي الولايات المتحدة- من احتكار الأوبك لانتاج وتصدير النفط. وكذلك يلعب دوره في التخلص من قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل.

على ضوء ما تقدم يبدو أن العالم الإسلامي والشرق الأوسط متجة إلى نوع من الهيمنة الأمريكية والغربية لاتشابهها إلا فترة الاستعمار الأوربي. علماً بأن اسرائيل سوف تلعب دوراً بارزاً في تفعيل هذه الهيمنة وتكرسها. هذا وسيجد العالم الإسلامي أن الأسلوب الوحيد والطريق الوحيد الذي يمكن به مواجهة التحدي الغربي بعد الحرب الباردة هو الإسلام.

الأمر الذى سيفرض على الولايات المتحدة خيارين لا ثالث لهما: مواجهة شرسة مع الإسلام(41). أو القبول بالواقع والتعامل معه.

إن الاختلاف الوحيد فى الظروف التى أحاطت بتطبيق سياسية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية. وفترة مابعد الحرب الباردة هو طبيعة ميزان القوى العالمى. ففى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية كان الميزان الدولى للقوى متعادلاً بين الولايات المتحدة (الغرب) والاتحاد السوفييتى (الشرق) الأمر الذى خفف كثيراً من غلواء سياسة الولايات المتحدة فى العالم الإسلامى والشرق الاوسط. أما وقد غاب الآن ذلك التوازن فى ميزان القوى فإن تطبيق السياسة الأميركية فى العالم الإسلامى يتم هذه المرة فى ظروف الاستفراد الأمريكى بالعالم، الأمر الذى يعنى أن تطبيق السياسة الأميركية فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى سيتم بغلواء شديدة وتطرف لا يعرف المرونة.

هذه الظروف الجديدة تستدعى تعاون وتكاتف دول الحركة الإسلامية الحديثة والحركات الإسلامية والمتعاطفين والحادبين على مصلحة العالم الإسلامى وشعوبه. الأمر الذى يفرض على حركة الإسلام الحديثة انفتاحاً أكثر على الآخرين من الداخل والخارج ومحاولة إشراك الكل فى كيفية مواجهة الهجمة الغربية التى تتبلور يوماً بعد يوم ضد العالم الإسلامى. وثرواته. وأراضيه وشعوبه ووجهته الحضارية ووجوده نفسه! هذا بالإضافة إلى فتح قنوات الحوار والتفاهم مع العناصر التى تؤمن بقيم الحق والعدل والسلام فى الغرب نفسه!

الهوامش:

1- نوشترليى و الاستيعاب بين المصالح الوطنية للولايات المتحدة فى الالتزامات الزائدة لأمريكا مطبعة جامعة كنتاكى 1980 كنتاكى

2- جيفرى شولسر سياسة الولايات المتحدة فى الخليج الفارسى وزارة الخارجية الأمريكية تقرير رقم (166) يوليو سنة 1987 واشنطن.

3- إدوار جوجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق محاضرة حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة .1992 واشنطن.

4- جيفرى شولسر سياسة الولايات المتحدة فى الخليج الفارسى وزارة الخارجية الأمريكية تقرير رقم (166) يوليو سنة 1987 واشنطن.

5- النعيمى راشد محمد الصراع حول الخليج العربى بيروت لبنان سنة 1992.

6- تكسر روبرت التدخل الأمريكى فى منابع النفط بمجلة التعليقات COMMENTARY الولايات المتحدة سنة 1974.

7- السفيرة جلاسباى والرئيس صدام حسين مقابلة رسمية نوفمبر سنة 1990.

8- ولتز كينيث نظرية السياسة الدولية أديسون- ديزنى سنة 1976.

9- منشورات وزارة الدفاع الأمريكية 1992-- 1993- واشنطن.

10- يوك ثوتى ومارك كوبى السياسة العالمية "نظرية توازن القوى مطابع ماكيلات سنة 1987.

11- وثائق البيت الأبيض وضابط تصريحات مستشارى الرئيس (1969-1974) واشنطن.

12- أثرتون ألفرد السياسة الخارجية للولايات المتحدة بين العرب - وإسرائيل دورية الشئون الخارجية 1984.

13- د. حسن الترابى جلسة استماع أمام الكونجرس واشنطن 20-5-1992.

14- عبد الله الشيخ دور العامل الإسلامى فى فشل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الملتقى العدد (97) مارس سنة 1993 ص 21.

15- برجنسكى "مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومى رأيه وموقفه وثائق وكالة المخابرات الأمريكية فى الكونجرس. 1972 واشنطن.

16- ميللر جوديث وجوه الأصولية Faces of Fundamtalism حسن الترابى محمد نعنل الله دورية الشئون الخارجية عدد نوفمبر/ ديسمبر سنة 1994ص127.

17- فيليب جيمس احتواء إيران هيرتق فاونديش ورقة رقم (980) - 1994/3/9 واشنطن.

18- السودان العدد (18) بتاريخ 1995/1/30.

19- نفس المصدر.

20- ميللر جوديث دورية الشئون الخارجية عدد نوفمبر- ديسمبر سنة 1994 ص123.

21- ميللر جوديث. نفس المصدر.

22- ندوة واشنطن السودان المأساة المنسية 1992/10/20، مثال لهذا الاتجاه.

23- بايبز دانيل القنبلة الزمنية الجزائرية لماذا يهمنا أمرها الواشنطن بوست 1994/11/8.

24- السودان العدد 18 تاريخ 1995/1/30.

25- ميللر جوديث دورية الشئون الخارجية عدد نوفمبر/ ديسمبر سنة 1994 ص125.

26- ليك . انتونى وكيسنجر هنرى . سياسة الاحتواء المزدوج دوريةالشئون الخارجية مايو/ يونيه سنة 1994.

27- مجلة الإيكونومست الخوف الأساس الإسلام والغرب ص 3-18 بتاريخ 1994/12/6.

28- نفس المصدر.

29- د. حسن الترابى . عبر عن رقعة وجود إسرائيل انظر (30) فى هذا المقال يعتبر وجود إسرائيل اعقد الموضوعات بين الحركة الإسلامية - والولايات المتحدة.

30- ميللر جوديث دورية الشئون الخارجية عدد نوفمبر- ديسمبر سنة 1994 ص124.

31- الوثائق الأساسية اتفاق غزة- أريحا أولا. 13-1993/9.

32- جيفرى شوله سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تقرير رقم (166) يوليو سنة 1987.

33- نفس المصدر.

34- رونالد ريجان نيو يورك تايمز.

35- جيفرى شوله سياسة الولايات المتحدة فى الخليج الفارسى تقرى رقم (166) يوليو سنة 1987.

36- فوكاياما فرانسيسكو : نهاية التاريخ والإنسان الأخير1989- الولايات المتحدة.

37- وثائق الخارجية الأمريكية والخارجية الفرنسية وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا. حول موقف كل منهم عن الانقلاب العسكرى فى الجزائر بعد 1991.

38- انظر وثيقة اتفاق الجات (1947) GATT'S Agiement مودعة لدى صندوق النقد الدولى واشنطن.

39- سوابق التدخل فى الصومال، رواندا، هاييتى عدم التدخل فى البوسنة والهرسك.

40- ولتز كينيث: نظرية السياسة الدولية مطابع أديسون ديسلى 1979 الولايات المتحدة.

41- هنتجنتون صموئيل: صراع الحضارات The deshel Civiliation دورية الشئون الخارجية عدد صيف 1993..

مركز الدراسات الحضارية

ثانياً

تحولات الاقتصاد العالمي
توازنات الثروة والقوة

د. رمضان عبد الله
مركز دراسات العالم

الأمة في عام 1414 هـ

تحولات الاقتصاد العالمى
توازنات الثروة والقوة

"هل سندع العالم حقاً يتحول إلى سوق عالمية لا تحكمها أى قواعد إلا قانون الغاب ولا غرض من ورائها إلا أكبر ربح ممكن فى أقل وقت ممكن"

(فرانسوا ميتران، قمة التنمية الاجتماعية، كوبنهاجن)

توطئة:

يشهد النظام الاقتصاى العالمى اليوم تغيرات دراماتيكية سيكون لها كبير الأثر فى تحديد الخارطة الجيوسياسية والأيديولوجية للنظام العالمى خلال العقدين القادمين. هناك منهجان لدراسة المتغيرات والروافد المؤثرة فى أداء الاقتصاد العالمى خلال فترة ما: أحدهما يتعرض للتطور الإحصائى والبيانى ومن ثم يستخلص دلالاته، أما الآخر فيحاول استكشاف القضايا الأساسية والتوجهات العامة التى تعكس الأحداث والوقائع. تعتمد هذه الدراسة على النهج الثانى بشكل أساسى، وتستفيد من الأول فى دلالات الأرقام والإحصائات كمؤشرات هامة. وفى كلتا الحالتين تجاوزت حدود هذه الدراسة الزمنية عام 1994م، حيث الخلفيات التاريخية لا غنى عنها فى فهم التطورات الراهنة، كما إن بدايات 1995 شهدت بعض الوقائع الاقتصادية ذات الصلة بأحداث 1994.

تتداخل قضايا السياسة والاقتصاد اليوم بطريقة يتعذر معها الفصل بينهما حتى أصبحت قوة الدولة السياسية والاقتصادية فى تحليل واقع ومستجدات الاقتصاد العالمى من خلال العناوين الرئيسية: نظام بريتون وودز وإدارة الاقتصاد العالمى: صدارة الاقتصاد ومعارك الرأسمالية ضد الرأسمالية: التكتلات الاقتصادية وموازين القوة الجديدة: اتفاقية "جات" وتحرير التجارة العالمية؛ علاقات الشمال والجنوب والنهب العالمى؛ أزمة الدولار ومستقبله كعملة دولية؛ الأزمة الاقتصادية العالمية وغياب المرجعية.

أولاً: نظام بريتون وودز وإدارة الاقتصاد العالمى:

لم يكد الاقتصاد العالمى يتحرر من الهيمنة البريطانية عليه ومن سيادة الاسترلينى فى القرن التاسع عشر، حتى خضع للهيمنة الأمريكية وسيادة الدولار فى القرن العشرين، فى نظام رأسمالى جديد تم بناؤه على أنقاض الحرب العالمية الثانية، بقيادة قوة جديدة تمتلك طاقة تسليحية وإنتاجية ومالية هائلة مكنتها من الإمساك بدفة القيادة.

فى صيف عام 1944، دعت الولايات المتحدة حلفاءها لاجتماع عقد فى مدينة بريتون وودز Bretton Woods بولاية نيو هامبشر الأمريكية لصياغة الأسس والقواعد والأطر المالية والنقدية والتجارية، التى سيدار بها الاقتصاد العالمى عقب الحرب وما نتج عنها من دمار. ضم المؤتمر مندوبى 44 دولة شملت كبرى الدول الرأسمالية الصناعية، والاتحاد السوفيتى السابق، وبعض الدول الصغيرة (المستعمرة سابقاً والنامية لاحقاً).

حكمت موازين القوى التى أفرزتها الحرب أعمال المؤتمر ونتائجه. فالدول الأوروبية التى كانت مسرحاً للحرب خرجت منها مدمرة الاقتصاد منهكة القوى تعانى من الجوع والبطالة وتدنٍ شديد فى الموارد والإنتاج والدخول. فى المقابل، خرجت الولايات المتحدة من الحرب وهى فى أوج انتعاشها الاقتصادى، حيث كانت الحرب محركاً قوياً لعجلة نمو الاقتصاد الأمريكى وازدهاره، فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى برزت الولايات المتحدة كأكبر دولة دائنة فى العالم، تملك ما يقرب من ثلثى ذهب العالم. لقد قدمت الولايات المتحدة لبريطانيا وحدها أثناء الحرب ما قيمته 30 بليون دولار من المواد الحربية مقابل بضائع وخدمات بمبلغ 6 بليون دولار. كانت بريطانيا قد فقدت بالحرب ربع ثروتها القومية، وصفّت معظم احتياطها من النقد الأجنبى وفقدت الكثير من استثماراتها الخارجية؛ لقد خرجت بدين

خارجى يبلغ 3 بليون دولار وآخر داخلي يفوق إجمالى ناتجها السنوي(1). أما مجموعة الدول الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، فلم تكن أفضل حالاً من الدول الأوروبية، حيث أفسح انهيار قواها الاقتصادية جميعاً المجال أمام الولايات المتحدة، لتتولى رسم هندسة اتفاقية بريتون وودز.

ورغم محاولات بريطانيا استعادة دورها ونفوذها فى الاقتصاد العالمى عبر المشروع الذى صاغه وقدمه للمؤتمر الاقتصادى البريطانى الشهير، جون ماينرد كينز Keynes، إلاأن المؤتمر أقر المشروع الأمريكى الذى قدمه هارى وايت Harry White، وهو -للمفارقة- أمريكى كينزى التوجه. وقد اقترح كينز إنشاء اتحاد مقاصة دولى International Clearing Union يقوم بدور بنك مركزى عالمى World Central Bank برأس مال 26-32 بليون دولار، يصدر عملته الاحتياطية الخاصة التى أسماها كينز "بانكور Bancor" وهى مركبة من كلمتى بنك وذهب بالفرنسية. أما المشروع الأمريكى فقد اقترح إنشاء مؤسستين : صندوق نقدى دولى، وبنك دولى برأسمال 8،8 بليون دولار ومخالفاً لما اقترحه كينز من أن يكون الحصول على الأموال من هذه المؤسسات غير مشروط(2).

فى أعقاب المؤتمر بدأت العلاقات الأمريكية البريطانية تتدهور، فأعلن الرئيس الأمريكى، ترومان فى يونيو 1945، وقف قانون "الإقراض والتأجير " "Lend-Lease Act" وعندما حضر كينز خريف 1945 للولايات المتحدة للحصول على قرض بمبلغ 6،6 بليون دولار لم يحصل بعد مفاوضات عسيرة سوى على 3,75 بليون دولار بشرط تحرير العملة وحركة رأس المال(3).

لقد بدا حينذاك أن التعاون الذى ساد بين الحليفين أثناء الحرب بدأ يضمحل، وأن أمريكا لم تعد مستعدة لتمويل اقتصاديات ذات أيديولوجيات غير مرغوب فيها أمريكياً، فبدت بريطانيا بحكومة عمالية حليفاً أقل إخلاصاً، يتبنى اقتصاداً ترعاه الدولة، ولديه طموحات إمبريالية. فى ضوء ذلك، وفى الاجتماع التأسيسى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذى انعقد فى مدينة سافانا، بولاية جورجيا الأمريكية فى فبراير 1946، أعلنت الإدارة الأمريكية أن من حق الولايات المتحدة أن تتمتع بالفيتو على عمليات صندوق النقد، وأقر تعيين هارى وايت مديراً إدارياً للصندوق، واتخذت العاصمة الأمريكية واشنطن مقراً له ليمارس نشاطه تحت أعين وزارة الخزانة الأمريكية. فى رحلة العودة من سافانا، أصيب كينز بنوبة قلبية فى القطار، وبعدها بستة أسابيع فارق كينز الحياة(4).

مؤسسات بريتون وودز:

أسفر مؤتمر «بريتون وودز» عن إرساء دعائم النظام الاقتصادى الدولى لعالم ما بعد الحرب، وهو النظام الذى ارتكز على استقرار أسعار الصرف وقابلية العملات للتحويل، والدعوة إلى تحرير التجارة الدولية والتدفقات المالية. كان أساس نظام النقد الدولى الذى أرساه الصندوق النقدى الدولى خلال الفترة (1945-1971) هو اتخاذ الدولار الأمريكى كعملة ارتكاز دولية، بسبب قابلية تحويله إلى ذهب على أساس سعر صرف ثابت.

وقد عملت آلية هذا النظام من خلال ثلاث مؤسسات رئيسية سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى مأسسة هيمنتها على الاقتصاد العالمى، وهى: صندوق النقد الدولى International Monetary Fund (IMF)، البنك الدولىWorld Bank، الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة «جات» General Agreement on Tarrifs and Trade (GAAT). وفيما يلى تعريف موجز بكل منها:

صندوق النقد الدولى: تأسس الصندوق بتوصية من مؤتمر بريتون وودز، وبدأ أعماله فى مارس/آذار 1947، بهدف تشجيع التعاون النقدى الدولى وتعزيز التبادل التجارى والنقدى على أساس ثبات أسعار صرف العملات وتزويد الدول الأعضاء بالسيولة عند حدوث عجز مؤقت فى موازين مدفوعاتها، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فى الصندوق 174 عضواً (كما فى نيسان/أبريل 1993). ويتكون الهيكل الإدارى للصندوق من مجلس محافظين ومجلس تنفيذى ومدير تنفيذى. ويقوم نظام الإدرة والإقراض فى الصندوق على أساس قاعدة التصويت المستند إلى حجم حصة الدولة العضو فى الموارد المالية للصندوق. وتستأثر الدول الصناعية الكبرى (الولايت المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، وبريطانيا)، بالجزء الأكبر من رأسمال الصندوق

،وبالتالى على الأصوات التى تؤهلها للهيمنة على إدارة الصندوق وسياساته. فالمجلس التنفيذى يتكون من 24 عضوا، تعين كل دولة من الدول الخمس الكبرى عضواً منهم كما يسمح للسعودية أيضاً بتعيين عضو تنفيذى، ويعين الثمانية عشر الباقون من قبل بقية الدول أعضاء البنك. ومنذ أواخر الأربعينات، أصبح الصندوق وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة(5).

البنك الدولى: إلى جانب الصندوق، أسفر نظام «بريتون وودز» عن تأسيس البنك الدولى للإنشاء والتطوير International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) بهدف المساهمة فى إعادة بناء أوربا بعد الحرب ومساعدة الدول الفقيرة وتعزيز حركة الاستثمارات الدولية. يتكون البنك اليوم من 174 دولة (كما فى 14 نيسان/ أبريل 1993). ويشترط فى الدولة العضو أن تكون عضواً فى صندوق النقد الدولى. وعلى غرار صندوق النقد تهيمن الدول الخمس الكبرى على إدارة البنك لأنها تسهم بغالبية رأسماله. كل واحدة من هذه الدول تعين مدير تنفيذى واحد يشارك فى تحديد سياسات البنك وإقرار القروض وتشترك السعودية والصين فى تعيين مديراً تنفيذياً واحداً. أما الدول 169 الباقية فتشترك فى 18 منصب مدير تنفيذى. تقليدياً فإن رئيس البنك يرشحه الرئيس الأمريكى ويجب أن يكون مواطناً أمريكياً، أما رئيس الصندوق النقدى فعادة ما يكون أوروبيا، والرئيس الحالى فرنسى(6).

ويشير اسم البنك الدولى World Bank اليوم إلى مجموعة تضم أربع مؤسسات: البنك الدولى للإنشاء والتطوير (IBRS)؛ هيئة التنمية الدولية International Development Association (IDA)، (تأسست فى 1955، أعضاؤها 154 دولة فى 1993)؛ مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC)، (تأسست فى 1960، أعضاؤها 150 دولة فى 1993)؛ وكالة ضمان الاستثمار المتعدد Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA)، (تأسست فى 1988 وبلغ أعضاؤها 102 فى 1993)(7).

اتفاقية «جات»: فى اجتماع «بريتون وودز» رفضت الولايات المتحدة فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية International Trade Organization (ITO)، وعلى أثر ذلك عقد اجتماع فى جينيف بسويسرا فى تشرين الأول/أكتوبر 1946، ضم ثلاثة وعشرين دولة كانت تسيطر على أكثر من 80 فى المائة من التجارة العالمية، وأسفر عن إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GAAT). ولم تكن «جات» مؤسسة بمعنى منظمة دولية، ولكنها كانت اتفاقاً تجارياً استهدف تحرير التجارة الدولية عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية وفض المنازعات وغيرها من الأمور. ومنذ إنشائها حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر 1993 عقدت «جات» ثمان دورات متعاقبة لمناقشة قضايا التجارة بمشاركة أعضائها الذين زاد عددهم على 110 مع بداية التسعينات. وقد أسفرت دورة الأورغواى الأخيرة عن إنشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organizatio (WTO) التى حلت محل الجات(8).

على أثر فشل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى القيام بالدور الذى خطه لهما اتفاق «بريتون وودز» فى دعم اقتصاديات أوربا، اقترح وزير الخارجية الأمريكى، جورج مرشال عام 1947، تقديم الولايات المتحدة برنامج مساعدات للاقتصادات التى دمرتها الحرب. أقر الكونجرس الأمريكى برنامج المساعدة الذى عرف بخطة مارشال Marshall Plan، وحثت الولايات المتحدة الدول الستة عشرة المستفيدة من البرنامج على إنشاء منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى لتشجيع التعاون فى إعادة إعمار أوربا، وقد تحولت هذه المنظمة عام 1961 إلى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى Organization for Economic Cooperation and Development (OECD).

وعلى غرار خطة مارشال لأوربا، تم إقرار خطة دودج Dodge Plan لدعم اليابان. ورغم أن صندوق النقد والبنك الدوليين قد أنشئا لتزويد تمويل قصير الأجل (فى حالة الصندوق) وطويل الأجل (فى حالة البنك) للمساهمة فى إعمار أوربا، إلا أنهما قدّما إسهاماً صغيراً فى هذا المجال. الجزء الأساسى لهذا الغرض جاء من خطة مارشال. وقد منع صندوق النقد الدول التى تلقت معونة مارشال من الحصول على أمواله. فى حين لم يتوفر للبنك الدولى عند نشأته سوى 570 مليون دولار قدمتها الولايات المتحدة، زودت خطة مارشال 16 دولة

أوروبية في الفترة 1947- 1952 بحوالي 17 بليون دولار أي حوالي ثلاثين ضعفاً مما قدمه البنك في نفس الفترة(9).

لكن شروط مارشال كانت أصعب من أي شروط يضعها البنك الدولي والصندوق. ففي مشروطية الخطة كان على كل دولة مستفيدة أن توقع اتفاقاً مع أمريكا تعد فيه بتوازن الميزانية، وتحرير الأسعار، وإزالة التضخم، وتثبيت سعر الصرف، وتصميم خطة لإزالة عوائق التجارة. لقد كان الدافع الرئيسي لدى أمريكا في قيامها بخطة مارشال هو الدافع الذاتي «ومن أجل مصلحتها هي كان على أمريكا أن تقود العالم للازدهار»(10). وبخلاف أوربا واليابان، فإن اقتصاد أمريكا لم يتأثر بالحرب بل كان يبحث عن أسواق لتسويق منتجاته. وطبيعي أن يجد ذلك في أوربا. إن أموال خطة مارشال ستنفق مباشرة على شراء سلع أمريكية. وعلى المدى الطويل، ستخدم نفس الغرض بطريقة غير مباشرة. إن الانتعاش الاقتصادي في أوربا لم يشكل أي تهديد للصناعة الأمريكية. بل العكس هو الصحيح، لقد كان بالضبط ما أراده الاقتصاد الأمريكي. لذلك فإن أهمية خطة مارشال للاقتصاد الأوروبي كانت مبالغا فيها لدرجة كبيرة. وفي كل الأحوال تظل أداة للهيمنة الأمريكية، لذلك أطلق بعض الاقتصاديين على النظام الاقتصادي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية نظام «مارشال-دودج» بدلاً من نظام «بريتون وودز»(11). وعليه فلا معنى لما سمي في أدبيات الاقتصاد الدولي «الهيمنة الخيرية» Benevolent Hegemony الأمريكية على الاقتصاد العالمي في خلال عقدي ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت دوماً هيمنة نهبية Predatory Hegemony، كما يصفها من نحتوا النعت الأول، بدءاً من عام 1960(12). مع أواخر الخمسينات بدأت أوربا واليابان تنتعش اقتصادياً، وبدأ تدفق الدولار -العملة الدولية- للخارج يزداد إلى درجة أن فاق حجم التبادل للمرة الأولى عام 1960 حجم الذهب المتوفر لدى الولايات المتحدة. لقد واجه الدولار يومها أول أزمة حادة، لكن وضعه كعملة ارتكاز دولية لم يهتز، وبقي الاقتصاد الأمريكي قوياً، إلا أن تلك المرحلة مثلت نهاية التفرد الأمريكي المطلق في إدارة النظام النقدي الدولي(13) وبروز ملامح إدارة تعددية، لكن ضعيفة للغاية.

لقد دأب مديرو البنوك المركزية الأوروبية على اللقاء الدوري لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والنقدية العالمية تحت مظلة بنك التسويات الدولية The Bank for International Settlements الذي أسس عام 1930 في مدينة بازل في سويسرا. لم يكن مسؤولو نظام الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأمريكي أعضاء في هذا المنتدى، ولم يسبق أن حضروا لقاءاته إلا بعد أزمة 1960(14).

في كانون الأول/ ديسمبر 1971، اجتمع وزراء مالية عشر دول هي بلجيكا فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، السويد، كندا، اليابان، الولايات المتحدة، لبحث إقراض صندوق النقد الدولي، ليأخذ دوراً أكبر في إدارة النقد العالمي، وقد عرفت المجموعة بعدها بمجموعة العشرة (G10)، كإحدى المنتديات النقدية التي كانت تلتقي للتشاور حول سياسات وأزمات الاقتصاد العالمي.

في أواخر الستينات، بدأت القوة الاقتصادية لدول رأسمالية أخرى (خاصة ألمانيا، اليابان) تبرز أكثر وتتحدى هيمنة.أمريكا في المعاملات التجارية والمالية. وبدأ الانسجام بين الدولة القائدة والدول الحليفة في النظام الاقتصادي يزداد اضطراباً بسبب استفادة الولايات المتحدة من امتياز وضع الدولار. «كميات هائلة من الدولارات غير خاضعة للسيطرة الأمريكية دفعت إلى أيد أجنبية لشن حروب ولإدارة قواعد عسكرية ولتمويل دول عميلة، واستثمارات في فروع الشركات المتعددة الجنسية، مع إهمال تام لوعد أمريكا بدعم الدولار في الخارج بقبول تحويله إلى ذهب. عملياً كان منطق الولايات المتحدة لبقية العالم أن لا مفر أمامكم من قبول الدولار شئتم أو أبيتم "like it or lump it"(15). وقد صاحب ذلك أن بدأ الاقتصاد العالمي يشهد منذ أواخر الخمسينات بروز ظاهرة «الأسواق الأوروبية Euromarkets» لتداول العملات (الفرنك، الجنيه، الين، المارك)، وكان أهم هذه الأسواق اليورودولار Eurodollar حيث مثل الدولار أكثر من 80٪ من العملة المتداولة في هذه الأسواق(16). أمام هذه التطورات ومداولات استغرقت خمس سنوات داخل مجموعة العشرة، اتُفق على خلق «حقوق السحب الخاصة» Special Drawing Rights (SDRs) كوحدة احتياطي شكلية، يصدرها صندوق النقد الدولي لتسوية الحسابات بين البنوك المركزية

للدول الأعضاء فيه. واتُفِق على أن تدار حقوق السحب التى أطلق عليها «الذهب الورقى» من قبل مجموعة العشرة، وليس الولايات المتحدة فقط، كما أعطى الأوروبيون حق الفيتو على أى إصدار جديد منها(17). لم تستطع هذه الترتيبات أن توقف الاضطراب الذى حل بسوق النقد العالمى فى 1967 و 1968، وبدا واضحاً أن نظام «بريتون وودز» مقبل على الانهيار. فى الفترة 1968-1971، بدت الولايات المتحدة غير مبالية بإدارة النظام النقدى العالمى، وما يحل به من تدهور، جراء تسارع تدفق الدولار إلى الخارج. وفى ربيع 1971، وصل احتياطى الولايات المتحدة من الذهب 10 بليون دولار مقابل 80 بليون من الدولارات(18) الطوافة فى العالم، مؤججة التضخم الجامح والبطالة الفاحشة التى بدأت تولد ضغوطات سياسية محلية ودولية. فى 15 أغسطس 1971، أعلن الرئيس الأمريكى نيكسون -دون مشاروة أحد من النظام النقدى العالمى- عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. كان هذا الإعلان بداية انهيار نظام بريتون وودز الذى اكتمل فى ربيع 1973، عندما تم التخلى عن نظام سعر الصرف الثابت وتبنى نظام أسعار الصرف العائمة. منذ تلك التواريخ، أصبح نظام «بريتون وودز» يتعلق بالماضى، وبدأت أدبيات الاقتصاد الدولى إلى عصر ما بعد «بريتون وودز» Post Bretton Woods Era، ولكن وضع الدولار كعملة ارتكاز دولية لم ينته، لأن قبوله ظل بالدرجة الأولى تعبيراًعن قوة الولايات المتحدة وقيادتها للمعسكر الغربى إبان الحرب الباردة وتوازن القوة مع الاتحادالسوفيتى السابق. فى 1976،أجرى تعديل فى النظام الأساسى لصندوق النقد الدولى، ألغى دور الذهب كاحتياطى فى النظام النقدى العالمى بإعلان أن حقوق السحب الخاصة SDRs هى الاحتياطى النقدى الرئيسى فى النظام النقدى العالمى(20).

مع نمو الأسواق المالية وسرعة حركة رؤوس الأموال عبر عواصم الرأسمالية العالمية، وارتفاع السيولة العالمية واشتداد المضاربات، وظهور اختلالات كبيرة فى موازين المدفوعات، وبروز أزمة الديون المتفاقمة فى الدول النامية، واشتداد النزعة الحمائية فى الدول الصناعية واشتداد موجات الركود التى صاحبتها معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة فى آن، بدت الحاجة ملحة إلى إيجاد نوع من التنسيق لإدارة النظام النقدى العالمى من قبل الأطراف الرئيسية فيه. فى أيلول/ سبتمبر 1985، عقد اجتماع سرى فى فندق بلازا Plaza Hotel فى نيويورك بين وزراء مالية خمس دول هى الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا وبريطانيا، عرفت فيما بعد بمجموعة الخمسة(G5) . وقد مَثّل اجتماع البلازا منعطفاً هاماً فى تطور إدارة النظام النقدى العالمى من عدة أوجه، كان أبرزها دخول اليابان كفاعل مؤثر فى هذا النظام. ففى حين تحولت الولايات المتحدة عام 1985 إلى أكبر دولة مدنية فى العالم، أصبحت اليابان أكبر دائن، ففى خلال عقد تقريباً قفز حجم دينها الخارجى على العالم من 7 بليون دولار عام 1976 إلى 241 بليون دولار عام 1987(21).

وفى القمة الاقتصادية التى عقدت فى طوكيو فى آيار/ مايو1986، انضمت كندا وإيطاليا إلى مجموعة الخمسة لتتمخض القمة عن إنشاء مجموعة وزراء مالية الدول الصناعية السبعة(G7)(22).وتعتبر اللقاءات التى يلتقى فيها قادة ووزراء هذه الدول هى أرقى مستوى يناقش فيه فاعلون أساسيون فى النظام العالمى الأوضاع النقدية والاقتصادية للعالم. لكن ذلك لا يعكس تعددية متوازنة عادلة فى إدارة النظام النقدى والاقتصادى العالمى. بل هو تعبير عن خضوع هذا النظام لهيمنة الدول الصناعية التى لا تخلو العلاقة فيما بينها من تنافس وتصارع.

فى الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر «بريتون وودز» تعالت الأصوات فى الغرب، واحتدم النقاش حول حاجة الاقتصاد العالمى إلى «بريتون وودز» جديد. لقد وُصِف المؤتمر السنوى لصندوق النقد والبنك الدوليين الذى عقد فى مدريد فى أكتوبر 1994 بأنه «كارثة دبلوماسية»(23)، حين رُفِض اقتراح صندوق النقد بزيادة السيولة الدولية بمقدار 36 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (52,6 بليون دولار). كانت حجة الصندوق أن الطلب العالمى على السيولة سيزداد بمقدار 400 بليون وحدة سحب خاصة خلال السنوات الخمس القادمة، وأن هناك 37 دولة التحقت بالصندوق منذ عام 1981 ليس لديها أية حقوق سحب، وبالتالى تستحق بعضاً منها. وقد رفضت دول عديدة على رأسها ألمانيا الاقتراح بحجة أن العالم لا يحتاج إلى سيولة جيدة، وأن زيادتها ستزيد التضخم. وبعد مداولات عاصفة تم الاتفاق على إصدار 16 بليون وحدة حقوق سحب خاصة توزع

على كافة الأعضاء، سيذهب معظمها للدول الصناعية حيث يعتمد نصيب الدول على حجم اقتصاداتها. إلا أن المسألة الأساسية في رغبة الصندوق إصدار حقوق سحب خاصة يعني دعمها كاحتياطي نقدي دولي من خلال زيادة نسبتها في السيولة الدولية. وهذا بالتالي سيعزز دور الصندوق في إدرة الاقتصاد العالمي، وهو ما يدركه ويرفضه معارضوه خاصة ألمانيا، حيث قال رئيس البوندزبانك (البنك المركزي الألماني) في المؤتمر «إن وظيفة الصندوق إقراض المال للدول الفقيرة لا أن يتدخل في إدارة النقد العالمي»(24).

تحرير أسواق المال .. تقييد التجارة:

لقد سادت قناعة في أدبيات الاقتصاد الدولي وصلت مرتبة العقيدة -على حد قول پول ڤولكر- أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت قوتها المهيمنة في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لبناء نظام اقتصادي دولي ليبرالي Liberal International Economic Order(25). إلا أن هذا الاعتقاد، ومنذ بداية الثمانينات، أصبح محل تساؤل العديد من الاقتصاديين. من ذلك ما طرحه جون روجي،في مقال نشر عام 1982، أن الولايات المتحدة في الحقيقة لم تؤسس نظاماً اقتصادياً عالمياً خالصاً في «بريتون وودز» عام 1944، بل أسست نظاماً ليبرالياً مقيداً Embedded Liberal Order اشتمل على إجراءات وممارسات اقتصادية تقييدية، نتجت عن تبني سياسات نموذج دولة الرفاهية المتدخلة في الاقتصاد(26). وقد استمر هذا الاتجاه في البحث حتى طغت فكرة التشكيك في دعم الولايات المتحدة لنظام اقتصادي عالمي ليبرالي بعد «بريتون وودز» على العديد من المساهمات الهامة في العقدين الأخيرين(27).

لكن هذا لا ينفي وجود ظاهرة أو عملية التدويل Internationalization للاقتصاد العالمي التي يشار إليها اليوم بالكونية أو «العولمة» Golobalization ، حيث قادت الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة عملية «العولمة» منذ نهاية الخمسينات وبداية الستينات عبر أساليب ومراحل مختلفة نوجزها فيما يلي:

1- التوجه نحو تحرير الأسواق المالية في الستينات، عندما شجعت الولايات المتحدة وبريطانيا بروز اليورودولار الذي كانت لندن سوقاً نامياً له. وقد كانت أسواق اليورودولار ساحة مغامرة لرجال المصارف الدوليين للإفلات من العلاقات المالية المقيدة التي سادت في السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية(28). ولم يكن لهذا السوق أن ينمو ويزدهر بدون دعم الولايات المتحدة وبريطانيا(29).

2- تشجيع إلغاء قيود الرقابة على حركة الأموال في السبعينات ورفض دعوة العودة إليها في حالات معينة لاحقاً. في عام 1974، أزالت الولايات المتحدة قيوداً عديدة عن حركة المال في حملة بدأت لديها منذ منتصف الستينات. تبعتها بريطانيا عام 1979، عندما ألغت قيوداً عمرها 44 سنة. وفي 1984-1985، أزالت استراليا ونيوزلندا قيود الرقابة على حركة الأموال التي سادت لمدة نصف قرن. بحلول عام 1988، وافقت كل دول المجموعة الأوروبية على إزالة القيود في فترة من سنتين إلى أربع. وفي 1989-1990، أعلنت الدول الاسكندنافية التزامات مشبهة. كما بدأت اليابان خلال الثمانينات بالتخلي التدريجي عن القيود الصارمة لفترة ما بعد الحرب. ومع نهاية عقد الثمانينات، كان واضحاً أن نظاماً مالياً ليبرالياً خالصاً تشكل في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ليمنح الفاعلين في الأسواق المالية العالمية درجة من الحرية، لم يتمتعوا بها منذ عام 1920(30).

وتأكيداً لتلك التحولات، رفضت حكومات الدول الغربية، لا سيما بريطانيا والولايات المتحدة، بشدة ولأكثر من مرة، فرض قيود على حركة الأموال وفق آليات اتفاقية «بريتون وودز». ففي أوائل السبعينات، عندما هددت أموال المضاربة سعر الصرف الثابت لبريتون وودز، وأمام فشل القيود المحدودة في ضبط تدفقات رؤوس الأموال، اقترحت اليابان والحكومات الأوروبية تنسيقاً لقيود تسنها الدول المتلقية للأموال والمرسلة لها وكذلك المضيفة لأسواق اليورودولار. وكان يمكن لهذا الاقتراح لو نجح أن يمثل ضربة قوية لعملية العولمة في النظام المالي. لكن الولايات المتحدة رفضته بشدة، ولم تكتف بالرفض، بل أخذت تحث الدول الأخرى، ولأول مرة منذ 1945، أن تحذو حذوها في رفض القيود المالية(31). كذلك طرحت، في بريطانيا عام 1976 وفي فرنسا عام 1982-1983، فكرة حماية اقتصاداتها من آثار المضاربة، إلا أن حكومتي البلدين رفضتا الاقتراح. ولو قدر لبريطانيا أن تطبق رقابة على الصرف، لأمكن نزع أحد أعمدة النظام المالي العالمي الصاعد آنذاك.

وحلال أزمة الدولار فى 1978-1979، درس صانعو السياسة فى أمريكا فرض رقابة على الأموال للحفاظ على نوع من استقلالية السياسة فى مواجهة صعود أسواق المضاربات إلا أن الفكرة فى النهاية رفضت. وقد أظهر هذا تمسك الولايات المتحدة بنهج التدويل وفتح الأسواق، الذى بدأ منذ الستينات وتفاقم فى الثمانينات. فى 1979-1980، حاول بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى إقناع البنوك المركزية الأوروبية بفرض رقابة على سوق اليورودولار لمنع عملياته من التأثير على السياسات النقدية الأمريكية، لكنه فشل حيث رفضت بريطانيا وسويسرا بشكل أساسى ذلك(32).

3- التدخل لمنع تفاقم الأزمات التى عصفت بالنظام المالى الصاعد، مثل أزمة البنوك الدولية عام 1974، أزمة المديونية الدولية عام 1982، وانهيار أسواق البورصة العالمية فى 1987. لقد تصرفت الحكومات كمقرض أخير لمؤسسات ودول وأسواق عانت من سحب مفاجئ للأموال. ففى عامى 1974و 1982 قامت الولايات المتحدة بالدور الرئيسى. وفى عام 1987، تعاونت البنوك المركزية لمجموعة العشرة وعملت معاً كمقرض أخير.

وقد صاحب تحرير الأسواق العالمية المشار إليه أعلاه حمائية متزايدة فى التجارة الدولية لاسيما خلال العقدين السابقين وفى تفسيره لظاهرة تحرير الأسواق المالية وتقييد التجارة، يطرح إيريك هَلنر خمسة أسباب(33)، نوجزها فيما يلى:

(1) حركية النقود وسهولة دورانها بحيث تجعل الحاجة إلى الجهود الجماعية التى يتطلبها تحرير التجارة غير موجودة فى مجال الأموال. وهو سبب تضعف أهميته بالاعتبارات التى يسوقها هلنر نفسه فى شرحه، حيث تبرز رغبة ومصلحة، ودور الولايات المتحدة فى تخليها عن سياسات القيود التى أقرها «بريتون وودز» لتغيير موقفها العالمى. فما وصف بسنوات الهيمنة «الخيرية»، انتهى منذ بداية الستينات بسبب نمو عجز الحساب الجارى والميزان التجارى، وبدأت الولايات المتحدة تنتهج سياسة أكثر عدوانية تجاه العالم الخارجى. وكذلك كان لبريطانيا دور كبير فى دعم سوق اليورودولار فى الستينات وتحرير القيود المالية فى السبعينات والثمانينات.

(2) التعاون الوثيق الذى نشأ بين مسؤولى البنوك المركزية فى مجموعة الدول العشرة عبر بناء نظام معقد حول بنك التسويات الدولية (BIS) لوجود قواسم مشتركة بينهم فى المعلومات وتشابه السياسات والأفكار التى يعملون بها. هذا بخلاف مسؤولى التجارة الذين تضعف نقاط الوفاق بينهم وتزداد نقاط التصادم والصراع.

(3) إن الدول التى أبدت فتح الأسواق المالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا لم يكن هناك بالضرورة تطابق بين مصالحها فى مجال المال ومصالحها فى التجارة.

(4) نمو أفكار الليبراليين من أنصار الاقتصاد الحر فى مواجهة الفكر الكينزى الذى كان سائداً آنذاك. لقد وجدت أفكار الكلاسيكيين الجدد أمثال ميلتون فريدمان وفريديك هايك مناخاً ملائماً فى الركود الاقتصادى للسبعينات، ودعماً كبيراً من تحالف مجموعات اقتصادية عبر الدول الصناعية. وقد ضم التحالف مديرى الشركات متعددة الجنسية وأصحاب مؤسسات مالية خاصة ومسؤولى بنوك مركزية. كل ذلك جعل حركة الأموال هى المرشحة للتحرر وفقاً لأفكار الليبراليين أكثر من التجارة الدولية.

(5) ردة الفعل تجاه تحرير الأسواق المالية العالمية، حيث يعزو كثير من الاقتصاديين زيادة الحمائية فى التجارة الدولية العالمية خلال السبعينات والثمانينات إلى التدويل المذهل للأسواق المالية.

الدولة والتكنولوجيا وتحرير المال:

يشير تحرير حركة رؤوس الأموال العالمية قضية الثورة التكنولوجية الحديثة لاسيما فى مجال المواصلات والمعلومات ومركزية دورها فى تحقيق عالمية الأسواق، مقابل هامشية دور الدول والحكومات التى يطرحها البعض. على غرار آخرين، يقول ولتر ريستون: «نشهد اليوم نظاماً مالياً دولياً متسارعاً ... يختلف جذرياً عن سابقيه أنه لم يؤسسه، السياسيون أو الاقتصاديون أو محافظوا البنوك المركزية أو وزراء المالية ولا المؤتمرات الدولية رفيعة المستوى التى تصوغ الخطط المحكمة .. لكن أسسه رجال ونساء يربطون كوكبنا عبر شبكات الاتصال والكومبيوتر»(34).

وقد تحدى عدد متزايد من الاقتصاديين هذا الطرح. فمع تأكيدهم على أهمية العامل التكنولوجى فى تطوير الأسواق المالية، إلا أنهم يعتقدون بوجود دور مركزى للحكومات فى

خلق ظاهرة عالمية الأسواق. يقول لويس باولي «إن القرية العالمية لا تنبثق فجاءة، بل لابد أن تخلق. والسياسة داخل الهياكل المحددة للدولة تبقى هي المحور الذي تنشأ حوله المالية العالمية»(35). وفي السياق ذاته، يقول جفري فريدن إن «الموافقة السياسية جعلت التكامل المالي العالمي خلال الثلاثين سنة الأخيرة ممكناً»(36). أما سوزان سترينج فتذهب إلى القول «يُنسى بسهولة متناهية أن الأسواق المالية الدولية توجد بسلطة وإذن الدولة وتدار بالشروط التي يمكن أن تمليها الدولة أو تسمح بها»(37).

ضمن هذا السياق، نفهم كيف تم توظيف التكنولوجيا ومبتكراتها الحديثة في مجال الخدمات المالية والمصرفية لخدمة الأغراض السياسية للعولمة أو التدويل. لقد تم ابتكار أدوات مالية جديدة -لم تكن معروفة من قبل- لتوسيع قاعدة الائتمان العالمي ومواكبة الطلب الصاروخي على الديون. وعلى سبيل المثال لم تكن ترتيبات المبادلة بعملات مختلفة المسماة «سواب-SWAP» معروفة قبل عام 1980. ووصل حجم المتداول منها في الأسواق المالية العالمية عام 1991 (2,5) تريليون دولار(38). كما برزت الأسواق المالية المستقبلية (التي تعتمد على سعر الفائدة المستقبلي) في بداية السبعينات في الولايات المتحدة، ثم امتدت إلى أسواق لندن وسدني وطوكيو وباريس وفرانكفورت. وقد كان لاستحداث نظامي القروض المشتركة Syndicated Lons، وبنود" الأفشور" Offshore التي تعمل بحرية تامة دون رقابة من السلطات النقدية الوطنية أثر كبير في زيادة حجم التدفقات الدولية وعالمية أسواقها. إن النمو الخارق لأسواق المال العالمية وفتح الباب على مصراعيه للمضاربات المالية التي هي أشبه بالقمار، ونمو ظاهرة الأموال المتنقلة بحثاً عن الأمان لا الاستثمار Hot money، أوجد حالة من الانفصام أو الطلاق بين حركة رؤوس الأموال والاقتصاد الحقيق Real Economy، حتى أصبح من الطبيعي أن تشهد أسواق المال العالمية حركة ونشاطاً ونمواً، فيما الاقتصاد غارق في حمى الركود وطفح البطالة والتضخم. وتظهر بعض التقديرات أن التدفقات المالية اليومية في أسواق العالم تشتمل على 2٪ فقط معاملات متعلقة بالتجارة. ووفقاً للمصدر نفسه، فإن السوق الأول في العالم الذي يعيش حالة طلاق عن الحقيقة الاقتصادية هو سوق لندن (The City) الذي يزيد حجم مداولاته المالية المتعلقة بالتجارة قليلاً عن نصف بالمئة، فيما تبلغ هذه النسبة في بورصة فرانكفورت خمسة بالمئه(39). ضمن هذا السياق، يستنتج تقرير حديث أعد في كلية إدارة أعمال لندن London Business Schoolفي معرض وصفه للسوق المالية بلندن أنه «ما من مركز مالي في التاريخ حظي بهذا النجاح، بينما هو شبه منفصل Semi-detach عن الاقتصاد المحلي»(40). إن أي دفع باتجاه المزيد من العولمة دون مراعاة هذا الانفصام واللاتوازن في الاقتصاد العالمي سيقود هذا الاقتصاد وبدون شك، إلى كوارث مستقبلية.

ثانياً: صدارة الاقتصاد ومعارك الرأسمالية ضد الرأسمالية :

ارتكزت العلاقات الدولية خلال نصف القرن الماضي بين أطراف النظام العالمي، لاسيما قوتيه العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق) على أربعة مرتكزات أساسية، 1) هيمنة القضايا العسكرية والأمنية، 2) سيادة نظام القطبين، 3) وجود البعد الأيديولوجي للصراع، 4) إحاطة كل قطب نفسه بتحالف موالٍ(41). أدى انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة مهيمنة على العالم، إلى زوال بعض هذه الأسس وزعزعة بعضها. وهناك كم هائل من الدراسات التي تؤكد أن «الاقتصاد» سيحل محل «السياسة»، وأن قضايا التجارة ستحتل مكانة القضايا الاستراتيجية والعسكرية في تحديد شكل علاقات الخارطة الكونية في القرن الحادي والعشرين.

ويكاد ينعقد الإجماع اليوم في أوساط السياسة الدولية أن القرن الحادي والعشرين سيكون من حيث موازين القوة الدولية قرن الأقطاب المتعددة لا القطب الواحد أو القطبين. وتدلل الدراسات والوقائع على انهيار الجانب الأيديولوجي للعلاقة بين الغرب والشرق عقب الحرب الباردة وبروز الجانب التاريخي أو الثقافي - الحضاري الذي بدا في أماكن كثيرة محركاً للصراعات على أسس جديدة (قوميات، أديان، مذاهب، أعراق، أقليات). وتجري في الغرب محاولات عديدة لاستبدال الإسلام بالاشتراكية أو الشيوعية كعدو أيديولوجي جديد، وكانت ذروة هذا الطرح نظرية «صدام الحضارات» التي اشتهرت،

لصموئيل هنتجنتون وغيره(42).

إن من أهم نتائج الحرب الباردة أن الصراع الأيديولوجى قد يأخذ منحى جديداً. فإذا قُدر للاقتصاد أن يكون هو العامل الأهم فى القرن القادم، فإن صراعاً شرساً سينشأ داخل معسكر الرأسمالية، وذلك بين أشكالها المختلفة. والصراعات داخل المعسكر الرأسمالى ليست جديدة، لكن فى فترة المواجهة مع المنظومة الاشتراكية التى احتلت الأولوية خفت حدتها، وساد جو من التحالفات بين الرأسماليات. وبتحالفها مع الدول الغربية والرأسمالية، ربحت الولايات المتحدة الحرب الباردة. وقد شمل تحالفها قوة اقتصادية رئيسية غير غربية كاليابان، لكنها رأسمالية. لذا، يعتقد بعض الغربيين أن انتهاء الحرب الباردة يعنى انتصار الرأسمالية وبداية اكتساحها للعالم عبر تعميمها لاقتصاد «السوق الحر». وقد اعتبر فرانسس فوكوياما هذا الانتصار الرأسمالى «نهاية التاريخ»(43). لكن قد تكون هذه النقطة هى الثغرة التى يؤتى منها المشروع الرأسمالى برمته، باندلاع الصراع بين الرأسماليات المختلفة. كما إن الأزمات والإخفاقات التى عانت وتعانى منها الاقتصاديات الرأسمالية على مدار تاريخها تؤكد أن الرأسمالية لم تنتصر، ولكنها استفادت من انهيار بديل فاشل.

فى مؤلفه الهام «الرأسمالية ضد الرأسمالية» الصادر فى 1991، وحظى بمكانة الكتاب الأفضل مبيعاً، يؤكد الاقتصادى الفرنسى مشيل ألبير أن أهم نتائج الحرب الباردة أنها فتحت الباب على صراعيه للصراع بين أنماط مختلفة من الرأسمالية. ويفرق بين نوعين رئيسيين من الرأسمالية المتصارعة اليوم: الرأسمالية الأمريكية الجديدة neo-American Capitalism (رأسمالية الاقتصاديات الأنغلو سكسونية) ورأسمالية الراين (نسبة إلى نهر الراين بألمانيا) Rhine Capitalism (يفترض أنها تشمل ألمانيا، هولندا، سويسرا، فرنسا، رغم أن الأخيرة لا تنطبق عليها المواصفات كاملة). وتختلف الرأسمالية الأمريكية عنده عن الرأسمالية الصناعية فى أن الأولى فردية، قصيرة الأجل وتجارية، أما الثانية فهى مجتمعية، طويلة الأجل، تكنولوجية. ويدرج ألبير اليابان ضمن النوع الثانى من الرأسمالية طبقاً لأسباب آسيوية(44).

وهناك من يفرق بين ثلاثة نماذج للرأسمالية الآن:

(1) النموذج الأنجلوسكسونى - آدم سميث والثورة الصناعية.

(2) نموذج اليابان وشرق آسيا الذى يجد جذوره فى الكونفوشيه الإقطاعية.

(3) النموذج الألمانى الأوروبى الذى يحتل مكانة وسط بين أمريكا واليابان، ويجد جذوره فى الديمقراطية الألمانية الاجتماعية(45).

ومن أحدث وأجود الدراسات حول هذا الموضوع البحث الذى قام به تيرنر وترومبنارز، والذى استغرق إنجازه مدة 8 سنوات، بإجراء مسح شمل 15 ألفاً من رجال الأعمال والمديرين والتنفيذيين فى 12 دولة، وصدر كتاب بعنوان «الثقافات السبع للرأسمالية» The Seven Cultures of Capitalism(46).

بعد سقوط الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى، وتفرد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمى، أعلن الرئيس الأمريكى بوش فى كانون الثانى/يناير 1992 «أن الولايات المتحدة ربحت الحرب الباردة». لكن لم يمض وقت طويل على هذا الإعلان حتى كان بوش يعلن استقالة الولايات المتحدة من قيادة العالم فى مؤتمر قمة الأرض فى ريودى جانيرو (البرازيل)، فى حزيران/يونية1992، حين قال «أنا رئيس الولايات المتحدة ولست رئيس العالم»(47).

لقد عكست كلمات بوش، الذى خسر معركة الرئاسة بسبب الاقتصاد، تراجع الولايات المتحدة عن دفع استحقاقات القيادة العالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ووجدت أمريكا نفسها أمام حقائق وتطورات تحمل فى طياتها تحديات راهنة ومستقبلية لموقعها وهيمنتها على العالم. ربحت الولايات المتحدة الحرب الباردة، لكنها لم تنتصر فيها. فهى لم تسقط الاتحاد السوفياتى عسكرياً، بل سقط فى تنافس اقتصادى مفتوح جرته إليه الولايات المتحدة فى سباق التسلح فعجز عن منافسة تحالف الرساميل ضده. لقد خاضت الولايات المتحدة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى متسلحة، ليس بقوة اقتصادها فقط، بل بقوة اقتصاد غيرها أيضاً(48). وخلال الحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة أن تبنى تحالفاتها على سياسة احتواء أنفسهم والحيلولة دون بروزهم كقوى عظمى(49). فإلى أى حد يمكن أن تستمر الولايات المتحدة فى ذلك حالياً؟ وهل

احتواء الحلفاء التاريخيين يكفى فى ظل بروز خصوم تاريخيين، أو على الأقل حلفاء غير محتملين، كقوى عظمى؟ هذا ما ستجيب عنه تفاعلات القرن القادم، وإن كانت التحولات الراهنة فى موازين السياسة والاقتصاد الدوليين تحل الكثير من النذر.

ثالثاً: التكتلات الاقتصادية وموازين القوة الجديدة:

عقب انهيار جدار برلين، أطلقت الولايات المتحدة العنان لتسريع معدلات التدويل أو العولمة فى الاقتصاد الدولى حيث رأت فى هذه السياسة وسيلة لاستعادة قوتها الاقتصادية والحفاظ على مكانتها الدولية، فى مواجهة ظاهرة التكتلات الاقتصادية التى بدأت تتجذر ببروز فكرة الوحدة الأوروبية. لكن سياسة العولمة فى حد ذاتها أدت إلى مزيد من التكتل الإقليمى Regionalism بل إن الأخيرة كظاهرة تكاد تكون الرد على تسارع وتيرة العولمة. عند هذا الحد لن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدى، وسنرى لاحقاً كيف أنها تحاول فى ظل النظام العالمى الجديد الاستفادة من نمو الظاهرة بالتأثير على حركة التكتلات الإقليمية، لتكون متركزة حول الولايات المتحدة U.S. Central(50).

تتمحور التجمعات الاقتصادية الإقليمية الجديدة حول الأقطاب التقليدية الرئيسية فى الاقتصاد العالمى (أمريكا، أوربا، اليابان) إضافة إلى بروز دور الصين التى ينظر إليها كقطب جديد صاعد. وحيث أن بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة لم تصل فى علاقتها وتحالفاتها إلى مستوى كتلة متجانسة ويغلب عليها الطابع التجارى، فإننا نفضل استخدام لفظة تكتل بمعنى تجمع بدلاً من كتلة. يمكن التمييز بين ثلاثة تكتلات اقتصادية إقليمية تسعى إلى تعزيز أوضاعها واقتسام الثروة والنفوذ فى الاقتصاد العالمى.

1- تكتل أمريكا الشمالية:

يتمثل هذا التكتل فى اتفاقية التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية المسماة «نافتا» (North American Free Trade Agreement NAFTA)، وتضم كلاً من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، حيث وُقعت الاتفاقية فى 17 كانون الأول/ ديسمبر 1992، وبدأ سريانها فى مطلع كانون الثانى/ يناير 1994. واتفاق التجارة الحرة كشكل من أشكال التكامل الاقتصادى أقل درجة من الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة التى تجاوزتها أوربا فى انتظار تحقيق الوحدة النقدية والسياسية الكاملة.

تقضى الاتفاقية بتشجيع التبادل التجارى بين الدول الثلاث عبر تخفيضات تدريجية فى الرسوم الجمركية والتحرر من القيود غير الجمركية فى كثير من القطاعات (مثل الزراعة، صناعات السيارات والمنسوجات والملابس، الطاقة، الخدمات المالية، النقل والاتصالات). كما اشترطت الاتفاقية أن ترفع المكسيك الدعم عن سلع الصادرات.

وتسعى الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق هذا التكتل ليشمل كافة دول الأمريكتين ويطلق عليه «هفتا» Hemispheric Free Trade Area (HFTA)، لهذا عقدت لأول مرة منذ 30 عاماً قمة الأمريكتين فى كانون الأول/ ديسمبر 1994، بمدينة ميامى الأمريكية. وقد أعلن الرئيس الأمريكى كلينتون فى هذه القمة أن إقامة منطقة للتجارة الحرة تشمل القارتين سيخلق سوقاً قوامها 850 مليون مستهلك محتمل للمنتجات الأمريكية بنهاية القرن، وسيؤدى ذلك إلى زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية إلى نحو الضعفين بحلول العام 2005، وإلى توفير أكثر من مليون فرصة عمل جديدة فى الولايات المتحدة. واتفق قادة الأمريكتين على عقد مؤتمر قمة آخر فى بوليفيا فى أوائل 1996، لبحث «التنمية المستدامة» فى القارتين. وعلى أثر تعهد زعماء أمريكا اللاتينية والكاريبى «بحماية البيئة وانتهاج سياسات تنمية مستدامة»، تتوقع الحكومة الأمريكية أن تنمو قيمة صناعة التقنيات البيئية الأمريكية إلى 12 بليون دولار فى عام 1997(51).

غير أن الانهيار الذى أصاب العملة المكسيكية والعطب الكبير الذى أصاب الاقتصاد المكسيكى فى أواخر عام 1994، سلط الأضواء على مساوئ «نافتا»، وماتنطوى عليه من استغلال أمريكى لاقتصاد المكسيك. لقد أظهر الحساب الجارى المكسيكى عام 1994 عجزاً مقداره 30 بليون دولار أى ما يعادل 8٪ من الناتج المحلى (مقابل 2٪ للولايات المتحدة)(52). لم تعد السلع المكسيكية بعد رفع الدعم عنها، وفقاً لشروط

«نافتا» قادرة على الصمود فى وجه منافسة السلع الأمريكية، سواء من حيث الجودة أو التكاليف. وحتى تتمكن من دخول الأسواق الأمريكية، لابد أن تكون زهيدة الثمن، وهذا يستدعى خفض قيمة العملة، البيزو. لذا لجأت الحكومة فى 20 كانون الأول/ ديسمبر 1994 إلى تخفيض قيمة العملة، وكان مخططها أن يبلغ التخفيض فى أقصاه 25٪ إلا أن تعويم البيزو قاد إلى انهيار قيمته حتى وصل الانخفاض إلى 67٪ خلال شهرين. على أثر ذلك، سجل المؤشر الاقتصادى الرئيسى لسوق الأسهم انخفاضاً بنسبة 62٪، وبدأت البطالة بالانتشار، وخيمت على اقتصاد المكسيك مقدمات انكماش اقتصادى حاد قد يؤدى إلى انهياره أمام حدة المخاطر التى قد يتعرض لها الاقتصاد الأمريكى من جراء انهيار اقتصاد المكسيك، مثل فقدان الصادرات الأمريكية لسوق المكسيك حيث الأخيرة الشريك الثانى لأمريكا بعد اليابان فى التجارة، وفقدان الوظائف الأمريكية التى تعتمد على الصادرات، وتزايد الهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة (تبلغ حالياً نصف مليون سنوياً)، أمام هذا كله تحركت الولايات المتحدة -بعد صمت دام أسبوعاً من انهيار البيزو- لنجدة الاقتصاد المكسيكى فى واحدة من أكبر صفقات الدعم الاقتصادى فى التاريخ. وقد بلغت قيمة الصفقة 52،8 بليون دولار قروضا وضمانات، كان المساهم الأكبر فيها الولايات المتحدة، التى قدمت ضمانات قروض بمبلغ 20 بليون دولار، يليها صندوق النقد الدولى الذى قدم قرضاً مشروطاً بقيمة 17،8 بليون دولار. وقد أسهمت دول الاتحاد الأوروبى واليابان بمبلغ 10 بلايين دولار تقدم من خلال بنك التسويات الدولى.

لم تكن الصفقة الأمريكية للمكسيك مجانية، حيث وضعت الولايات المتحدة شروطاً للصفقة تجعل من الاقتصاد المكسيكى رهينة لها. فقد ألزمت المكسيك بوضع جزء أساسى من عائداتها من النفط والبتروكيماويات لدى بنك الاحتياط الفيدرالى الأمريكى، وتتم مصادرتها فوراً إذا توقفت المكسيك عن الدفع. كذلك تعهدت المكسيك بالالتزام بما يسمى الشفافية الاقتصادية، وستضع الحكومة المكسيكية بمقتضاها تقريراً أسبوعياً عن اقتصادها على شبكة «انترنيت» للكومبيوتر لكى يطلع عليها الدائنون. هذا إضافة إلى سياسة التقشف التى تنص على تقليص الإنفاق العام ورفع أسعار الفائدة التى من المتوقع أن تقود إلى انكماش عميق فى الاقتصاد المكسيكى(53).

إن تكتل «نافتا» الإقليمى هو المجال الجغرافى الحيوى الأول بين مجالات عدة تحاول الولايات المتحدة الهيمنة عليها أو اختراقها لاستعادة قوتها الاقتصادية وتأمين مستقبلها. خلال العقد الماضى، احتدم السجال فى الأوساط الأكاديمية والرسمية الأمريكية والعالمية حول تدهور القوة الأمريكية فى الميزان الدولى. وقد صدرت أعداد هائلة من الكتب والدراسات والبحوث التى تتحدث عن تقهقر الأسس الاقتصادية والتكنولوجية للقوة الأمريكية. وكان من أبرز المساهمات فى هذا المجال كتاب بول كيندى «صعود وهبوط القوى العظمى»، وكتاب ليستر ثرو «رأس برأس: الحرب الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا»، وكتاب ديفيد كاليو «ما بعد الهيمنة الأمريكية: مستقبل التحالف الغربى»، وكتاب ميشيل ألبير «رأسمالية ضد رأسمالية»، وتقرير معهد ماساتشوستس الذى طبع فى كتاب «صنع فى أمريكا»، وتقرير وزارة الدفاع الأمريكية المنشور عام 1988، الذى يرى أن بإمكان الولايات المتحدة المحافظة على وضعها حتى عام 2010 عندما تتفوق الصين على اليابان وتصبح المنافس الرئيسى للولايات المتحدة. وهى نتائج تنسجم وتوقعات جديدة حول مستقبل الصين فى ميزان القوة العالمى سنوردها لاحقاً(54).

تجمع هذه الدراسات وغيرها عديدة على تدهور القوة الأمريكية خاصة فى العقد الأخير، وانعكس ذلك فى تدهور الإنتاجية الأمريكية وتدنى نوعية المنتجات الأمريكية، ومستويات المعيشة، وتدهور مستوى التعليم والمهارات الإدارية والقيادية، وفقدان التفوق فى مجال التكنولوجيا والالكترونيات، وتدنى مستويات الإنفاق فى مجال البحث والتطوير، وارتفاع المديونية الأمريكية الحكومية التى فاقت 4 تريليون دولار، والعجز المزدوج (التجارة والميزانية) المزمن، هذا إضافة إلى الانحطاط الاجتماعى، والارتفاع المذهل فى معدلات الجريمة، وانتشار ظاهرة المتشردين Homeless، حتى شاعت مقولات مرشح الرئاسة الأمريكية السابق المليونير روس بيرو أن الحلم الأمريكى American Dream تحول إلى الكابوس الأمريكى American Nightmair أو إلى خيبة أمل أو إحباط أمريكى American

Disappointment انظر صـ 15. إن الأمريكيين اليوم يصنعون الثروة بتداول النقود، وتحويلها من مكان إلى مكان، بدلاً من إنتاج سلع لها بعض القيمة الفعلية(55). لقد فقدت الولايات المتحدة خلال الثمانينات تفوقها في مجال التكنولوجيا لصالح دول صناعية أخرى على رأسها اليابان التي تكاد تحتكر تكنولوجيا صناعة أشباه- الموصلات Semi-Coductors التي تعتمد عليها الصناعات العسكرية الأمريكية، حتى بات الأمريكيون يخشون اعتماد الدفاع والأمن في أمريكا على استيراد التكنولوجيا المعقدة التي أصبح الاعتماد عليها -لاسيما أجهزة الكومبيوتر- أساس القوة الوطنية في العالم اليوم. وينقل ليستر ثرو عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الولايات المتحدة في نهاية الثمانينات كانت تحتل الموقع الخامس في العالم في مجال الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) ، من حيث نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي. وإذا استثنى الإنفاق على الأبحاث العسكرية، واعتبر الإنفاق المدني فقط، تتراجع أمريكا إلى الموقع العاشر، وإذا استبعد الإنفاق الحكومي واعتمد الإنفاق الخاص على البحث والتطوير مقياساً، تهبط أمريكا إلى القاع لتحتل المركز العشرين بين ثلاثة وعشرين دولة صناعية(56). لذلك يستنتج ثرو، أن الولايات المتحدة فقدت دورها القيادي، ولم تعد القوة الأولى في العالم وأوربا وأمريكا، وأن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً أمريكياً، وأن أوربا هي التي ستضع قواعد اللعبة الجديدة وبقوة في القرن القادم(57).

غير أن أصواتاً أخرى في سجال القوة الأمريكية ترى أن الحديث عن انحطاط قوة الولايات المتحدة خرافة، منهم هنري ناو صاحب كتاب «خرافة انحطاط أمريكا»، وجوزيف ناي مؤلف كتاب «حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية» وآخرون(87). ولعل الإنجازات التي حققها الاقتصاد الأمريكي خلال العامين الماضيين تجد لها ظلالاً في أفكار هؤلاء حول تغير طبيعة القوة الأمريكية. فقد بدأ الاقتصاد الأمريكي يخرج من الركود ويستعيد موقعه القيادي بتحقيق معدلات نمو ونجاحات في مجالات عدة حتى أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي في أيلول/ سبتمبر 1994 أنه بعد 8سنوات من التفوق الياباني، فإن اقتصاد الولايات المتحدة عام 1993 كان المنافس الأول في العالم(59).

وتقول تقارير إن الولايات المتحدة عادت لتتفوق على اليابان في صناعة أشباه-الموصلات وفي صناعة الكومبيوتر. وهو مجال سيصبح نصيب الصناعة الأمريكية منه في الأسواق اليابانية 20٪ بعد أن فقدت الشركات الأمريكية نصيبها لصالح الشركات اليابانية منذ عام 1968، الذي كان فيه نصيب الصناعات الأجنبية لأشباه- الموصلات 8,5٪ من السوق اليابانية. وفي ذلك العام أيضاً، وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع اليابان حول حصص السوق جددت عام 1991، وتنتهي عام 1996. ويقول رجال أعمال ومسؤولون أمريكيون أنهم في ظل النجاحات الأمريكية ليسوا بحاجة إلى تجديد الاتفاقية ويحلمون أن يصل نصيب الشركات الأمريكية في الأسواق اليابانية نحو 40٪ عام 2000(60). إلا أن هناك وجهاً آخر للتفوق الخارجي في مجال تقنية الكومبيوتر، فاليابان مازالت تهيمن على مجالات تقنية عالية. فشركاتها مثلاً تسيطر على 95٪ من صناعة شاشات الكومبيوتر الرقيقة، وهي مجال رئيسي وحيوي في تقنية الكومبيوتر. كما إن شركات آسيوية آخرى أخرجت الولايات المتحدة من مجال صناعة قارئات أقراص الكومبيوتر(61).

الأهم من ذلك، أن نمو الاقتصاد الأمريكي وعودة الولايات المتحدة إلى المرتبة الأولى في العالم لم يصاحبه تحسن في مستوى الرفاهية الاجتماعية، بل بالنسبة لبعض الأمريكيين تراجع. يقول تقرير لمجلة تايم «في الواقع هناك دليل قوي على أن مجتمعاً بطبقتين ينمو في الولايات المتحدة. ففي حين ترتفع أرباح الشركات ورواتب المديرين بسرعة، فإن الأجور الحقيقية (معدلة بالتضخم) لا تنمو على الإطلاق. وحقيقة، تفيد تقارير الحكومة بأن متوسط الدخل الحقيقي للعائلة في الولايات المتحدة في العام الماضي (1993) انخفض 312 دولاراً، فيما انحدر مليون نسمة جدد إلى الفقر بحيث وصلت نسبة المصنفين فقراء رسمياً 51,1٪ مقابل 14,8٪ عام 1992»(62). فنمو الإنتاج والصادرات لم يصاحبه زيادة مداخيل للعائلات أو توزيع عادل للثروة. وهذا يعني أن المكاسب التي حققها الاقتصاد الأمريكي في موقفه التنافسي مع الخارج انحسرت في أيدي شركات عملاقة وعائلات ثرية في مناطق وولايات معينة.

إن إدارة الرئيس كلينتون الذى وصف الاقتصاد الأمريكى قبل استلامه بأنه «تراجع إلى الوراء ليجد له مكاناً بين ألمانيا وسيرلانكا »(63)، جعلت التجارة هى الأساس الذى سينبنى عليه النظام العالمى الجديد. وبالتالى هى الأولوية الأولى فى السياسة الخارجية الأمريكية ومجالات اهتمامها العالمية كما حددها وزير الخارجية، وارن كريستوفر مؤخراً فى:

(1) تدعيم نظام تجارى عالمى مفتوح .

(2) تطوير نظام أمنى أوروبى جديد .

(3) تبنى السلام الشامل فى الشرق الأوسط.

(4) منع انتشار أسلحة الدمار.

(5) محاربة الجريمة والمخدرات والإرهاب عالمياً(64).

ويفسر هذا سلوك الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين والضغوطات التى مارستها على دول كاليابان والصين لإجبارها على فتح أسواقها فى وجه المنتجات الأمريكى. وقد كان هذا من أهم عوامل تحقيق الاقتصاد الأمريكية لنجاحات خارجية خلال تلك الفترة. وهى نجاحات لم يصاحبها أية تغيرات بنيوية تدلل على تعافى الاقتصاد الأمريكى من التشوهات الخطيرة التى أصابته خلال العقدين السابقين، وسنوضح ذلك لاحقاً عقب استجلاء التكتلات الاقتصادية الأخرى.

2- تكتل أوربا:

الحديث عن وحدة أوربا هو أحد سمات النظام العالمى الجديد حيث مثلت معاهدة ماستريخت التى وقعتها دول المجموعة الأوروبية فى شباط/ فبراير عام 1992، وأصبحت سارية المفعول فى تشرين الثانى/ نوفمبر 1993، معلما بارزاً فى تاريخ أوربا الحديثة. نصت المعاهدة على تحقيق الوحدة النقدية والسياسية للمجموعة الأوربية على ثلاث مراحل : الأولى استكمال إنشاء السوق الأوربية الداخلية، وقد أنجزت ، والثانية بدأت فى يناير 1994، من أجل تحقيق التنسيق المالى والنقدى بين الأعضاء. والأخيرة هى اتخاذ عملة أوروبية موحدة، وإنشاء بنك مركزى أوروبى. وهذه المرحلة هى التى تتحفظ عليها بريطانيا. والمقترح أن يبدأ إنجاز المرحلة الثالثة فى 31 كلنون الأول/ديسمبر 1996، وإذا لم يبدأ فى هذا التاريخ ولم يحدد تاريخ لاحق، فسيكون الفاتح من كانون الثانى/يناير1999 هو التاريخ النهائى لبدئه(65).

يمكن تمييز ثلاثة توجهات داخل القارة تجاه الوحدة. الأول: المتحمس للوحدة الفورية ويتزعمه ألمانيا. الثانى: المتردد الذى يرفض أى مساس جوهرى باستقلال الدول القومية وحدودها السياسية الراهنة، وهو توجه أقلية تتزعمه بريطانيا. الثالث اتجاه يحاول التوفيق بين الاتجاهين يتبنى ضرورة الوحدة، لكن يتفهم الصعوبات التى تعترضها، مما يعنى أن تطبيقها سيكون تدريجياً وعلى مدى أطول.

ولا شك أن التفاهم الفرنسى - الألمانى يشكل القوة الدافعة الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبى، الذى يضم ما يزيد على 370 مليون نسمة، نحو مزيد من الوحدة لأعضائه. لكن الواضح أن كلاً من الدولتين تتحرك بدافع يختلف عن الآخر داخل إطار التفاهم الثنائى. ففرنسا ترى -بخلاف بريطانيا- أن الطريقة الوحيدة لإنهاء المسألة الألمانية (أى بروز ألمانيا كقوة مهيمنة فى أوربا) هى أن تصبح ألمانيا جزءاً من أوربا الموحدة، تصب بقوتها داخلها وتتقيد بآفاقها الاقتصادية والأمنية والسياسية. فيما تجد بون أن أفضل وسائل التأثير على المستقبل الأوروبى أن يمر النفوذ الألمانى عبر قناة فرنسية(66).

كما إن ألمانيا التى تبدو الآن وقد رمت بثقلها كله نحو الوحدة النقدية والسياسية، تدفعها عوامل للشعور بضرورة تهدئة المخاوف الأوروبية من حولها، والتأكيد على أن خيارها للمستقبل جماعى وليس فردياً، وأن لا توجه لديها للهيمنة بل للتعاون والتنسيق(67). وألمانيا هى القوة الاقتصادية الأولى فى القارة حيث بلغ حجم اقتصادها عام 1993 حوالى 1,88 تريليون دولار، مقابل 1,25 تريليون دولار لفرنسا، و 991 بليون دولار لبريطانيا. هذا رغم معدل النمو السالب لاقتصادها فى ذات العام (-1,2٪) أسوة بغيرها من دول القارة (مثلاً فرنسا -1٪ وإيطاليا -0,7٪ وأسبانيا -1٪) حيث عانت ركوداً اقتصادياً خلال السنوات القليلة الماضية(68).

وترى بريطانيا أن الوحدة مازالت احتمالاً بعيداً، وتثير العديد من المشكلات والتحديات التى قد تعصف بمستقبل الوحدة. لذا، تظل بريطانيا هى حصان أوربا الذى يعتمد عليه رهان الوحدة. إن الهوى البريطانى الموزع بين الأطلسى والأوروبى يدعو إلى الاعتقاد بأن الوحدة بين شطرى الثقافة الأنغلوسكسونية"، أمريكا وبريطانيا، قد تكون أسهل من اندماج الأخيرة فى أوربا واحدة اقتصادياً وسياسياً. هناك

اعتقاد أوروبي فرنكوجرماني أن الموقف البريطاني يأخذ في الحسبان موقف الولايات المتحدة من الوحدة الأوروبية التي ترى فيها أمريكا خطراً على نفوذها الاقتصادي في العالم. إن بريطانيا موطن الثورة الصناعية ومهد الرأسمالية لن تسمح لضغوطات الآخرين المدفوعين بمصالحهم القومية بتحديد مستقبل المعسكر الرأسمالي في العالم. والمعروف أنها كانت قد رفضت الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة عند تأسيسها عام 1957، وانضمت متأخرة عام 1972 نتيجة الضغوطات والحقائق الاقتصادية التي خلقتها السوق. لقد سبق أن اقترحت السيدة تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا السابقة وأشد المعارضين للوحدة النقدية والسياسية الأوروبية) عام 1993 إنشاء منطقة شمال الأطلسي للتجارة الحرة «ناتلافتا» North Atlantic Free Trade Area (NATLAFTA). وهي فكرة تتمشى مع توجه الولايات المتحدة بأن تمركز حول نفسها كتل ومناطق التجارة العالمية المختلفة(69).

ويتطلع الاتحاد الأوروبي كذلك إلى مشاركة دول أوربا الشرقية التي تحولت في العقد الحالي إلى اقتصاد السوق. وقد فتح اجتماع القمة التاريخي مع ستة منها (بولندا، المجر، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا) في كانون الأول/ديسمبر1994، بأيسن (ألمانيا) التي تبدو من أشد أنصار التوسع شرقاً، الطريق أمام تكامل اقتصادي وسياسي مع تلك الدول. إلا أن انضمام هذه الدول إلى الوحدة يضيف صعوبات جديدة حيث أن اقتصادات هذه الدول، وبعد خمس سنوات على سقوط جدار برلين، مازالت في وضع أسوأ مما كانت عليه عام 1989. فالناتج المحلي لهذه الدول ومتوسط دخل الفرد مازال أقل مما كان عليه عام 1989 ويرى محللون غربيون أن أوائل الدول القادمة للاتحاد الأوروبي (بولندا/ هنغاريا/ جمهورية تشيك/ سلوفاكيا) تظل غير مؤهلة إلى ما بعد عام 2000(70).

إن انضمام دول أوربا الشرقية للوحدة، إضافة إلى التفاوت في قوة اقتصاد أعضاء الاتحاد الأوروبي الحاليين، يجعل من فكرة نشوء ثلاثة عوالم (غنية، ونامية، وفقيرة) تتوزع عليها اقتصاديات القارة أمراً واقعياً. لذا فإن دولاً مثل أسبانيا تعارض التوسع شرقاً، بما يحمله من احتمالات دخول فقراء جدد. لكن التحدي الأكبر يظل في إيجاد الروحية والصيغة القادرة على احتضان القارة بما تحتويه من تناقضات سياسية واجتماعية وأحقاد تاريخية وخلافات مذهبية وعرقية ولغوية. فالكتاب الهام الذي صدر العام الماضي في لندن بعنوان «دليل شعوب أوربا»، تضمن حوالي مائة ملة ونحلة من شعوب وأقوام مختلفة يسكنون أوربا، باستثناء المسلمين واليهود والغجر، الذين لهم امتداداتهم وانتشاراتهم الخاصة(71).

في عام 1995، سيستمر الحوار حول مستقبل الاتحاد الأوروبي بشكله الراهن وصولاً إلى مؤتمر يعقد عام 1996 لمراجعة ماستريخت وآخر مستجدات الوحدة الأوروبية بين حكومات الاتحاد. مع استمرار الحوار، سيعمق الانقسام بين الاتجاهين المتعارضين من الوحدة، وسيتعزز هذا الانقسام بالخطوة الأخيرة (آذار/مارس1995) التي اتخذتها سبع دول أوروبية (فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورج، هولندا، أسبانيا، البرتغال) من أصل 15 دولة بإلغاء حدودها الداخلية فيما بينها، محررة بذلك حركة تنقل الأفراد والبضائع والخدمات ورأس المال من إجراءات المراقبة والسيطرة، بما في ذلك فحص جوازات السفر وإجراءات الدخول. يبقى التساؤل بعد هذه الخطوة إذا ما كانت هذه الدول أو مجموعة أصغر من داخلها ستقرر دمج عملاتها في عملة واحدة.

لذا تظل الوحدة الأوروبية مسألة في غاية التعقيد، يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين والاضطراب الأوروبي، مما يجعل التنبؤ بما ستنتهي إليه عملية صعبة. وبدون شك لو قدر لأوربا أن تحقق «الوحدة» ستكون أول محاولة دولية لتجاوز تقسيمات القرن التاسع عشر وما أفرزته من حروب تدميرية في النصف الأول من القرن العشرين. وهي بهذا المعنى أخطر حدث في نهاية القرن الجاري أو ربما في بداية القرن القادم، لأن الوحدة ستنقل أوربا والعلاقات الدولية إلى مرحلة عليا من التحالفات التي تحتمل قيام محاور جديدة، وربما صراعات عنيفة على المصالح والمنافع(72).

3- تكتل آسيا :

تشهد منطقة شرق آسيا توثباً إنمائياً واقتصادياً مميزاً جعل السوق الآسيوية مرشحة لأن تكوّن تكتلاً اقتصادياً إقليمياً على خريطة موازين القوى الاقتصادية العالمية في القرن المقبل. لذا تبدو المنطقة ميداناً للتجاذب بين الدول العملاقة (اليابان، الصين، الولايات المتحدة).

تتجه اليابان إلى إقامة سوق آسيوية تمثل عمقاً إقليمياً توظف فيه نجاحها الاقتصادى، وتحصل من خلاله على دور سياسى يتلائم وثقلها الاقتصادى وطموحاتها. فاليابان هى طليعة النجاح الاقتصادى فى آسيا، وإنتاجها القومى تجاوز 4,2 تريليون دولار عام 1993، أى حوالى 65,7٪ من ناتج الولايات المتحدة البالغ 6,4 تريليون دولار فى نفس العام. فاق متوسط الدخل الفردى اليابانى نظيره فى جميع دول العالم الصناعية، ماعدا سويسرا التى اقترب منها كثيراً ببلوغه 33,7 ألف دولار عام 1993(73). وفى عام1993، كانت أكبر ثمانية بنوك من حيث حجم الأصول وأكبر تسعة بنوك من حيث حجم الودائع، فى العالم، يابانية. واليابان هى المستثمر الأول فى تايوان، وكوريا الجنوبية، والمستثمر الثانى بعد تايوان فى الصين. وفى عام 1993، بلغت استثماراتها فى آسيا 6,6بليون دولار مقابل 15,3 بليون دولار لها فى أمريكا الشمالية، منها 14,7 بليون دولا فى الولايات المتحدة، الشريك الذى يحظى بنصيب الأسد من استثمارات اليابان الخارجية، التى بلغت قيمتها عام 1993 ما يزيد على 36 بليون دولار، أى بنسبة 12,4٪ من إجمالى الاستثمارات الخارجية المباشرة فى العالم والتى تزيد على 2 تريليون دولار. وبهذه النسبة احتلت اليابان الموقع الثالث فى العالم فى الاستثمارات الخارجية بعد أمريكا وبريطانيا اللتين كانت نسبتاهما 33,3٪ و 14,2٪ على التوالى(74).

كما إن حجم تجارة اليابان مع جنوب شرق آسيا هو الأكبر مقارنة بشركائها الآخرين حيث بلغت قيمة صادراتها للمنطقة عام 1993 حوالى 117,4 بليون دولار، وقد حققت فائضاً تجارياً بقيمة 56,8 بليون دولار من العام نفسه. هذا مقابل فائض 50,2 بليون دولار و 26,3 بليون دولار فى تجاراتها مع الولايات المتحدة وأوربا على التوالى(75).

ورغم امتلاك اليابان للتكنولوجيا المتقدمة وتفوقها فى العديد من مجالات الصناعات الدقيقة، وارتفاع صادراتها الصناعية، إلا أن اليابان تظل بلداً صغير الحجم (378ألف كم2) فقير الموارد إلى درجة أن الجزيرة بما حققته من نجاح اقتصادى قائم على التصنيع والتكنولوجيا تبدو وكأنها مصنع عائم. ففى مجال المواد الخام والوقود والغذاء تعتمد اليابان اعتماداً أساسياً على الخارج. ففى عام 1993، بلغ العجز التجارى اليابانى فى هذه الأصناف 25,3 و 51,5 و 35,3 بليون دولار على التوالى(76).

وبينما تعتبر هونج كونج هى السوق الأول للمنتجات اليابانية (22,7 بليون دولار صادرات عام 1993) فإن أندونيسيا هى المورد الأول لليابان بين الدول الآسيوية، حيث تعتبر ثانى مورد أساسى للنفط لليابان بعد السعودية. وبلغ مجمل واردات اليابان السلعية من أندونيسا عام 1993 ما قيمته 12,5 بليون دولار، تليها كوريا التى استوردت منها اليابان ما قيمته 11,7 بليون دولار فى ذات العام(77).

وتتمتع المنتجات اليابانية من حيث الجودة بسمعة جيدة فى الأسواق العالمية تجعل مرونة الطلب عليها منخفضة ففى شباط/فبراير 1995، ازداد الفائض التجارى لليابان مع العالم بنسبة 5,3٪ برغم ارتفاع سعر العملة اليابانية (الين). فقد بلغ الفائض التجارى فى شباط/فبراير1995 حوالى 11,46 بليون دولار مقابل 10,89 بليون دولار فى نفس الفترة من العام الماضى. وقد جاء هذا الارتفاع بعد انخفاض 52٪ فى كانون الثانى/ يناير1995، بعد الهزة الأرضية التى ضربت اليابان. أما إجمالى الصادرات فى شباط/ فبراير، فقد ارتفع بنسبة 19,5٪ حيث بلغت 35,36 بليون دولار، فيما ارتفعت الواردات بنسبة أكبر 28٪، ووصلت قيمتها إلى 23,9 بليون دولار حيث يزيد إقبال اليابان على شراء السلع الأجنبية لزيادة القوة الشرائية لعملتها التى ارتفع سعرها أمام هبوط الدولار. وفى شباط/فبراير أيضاً، ارتفع الفائض التجارى لليابان مع الولايات المتحدة بنسبة 12٪ حيث بلغ 5,25 بليون دولار، ومن المتوقع أن يستمر هذا الفائض لفترة طويلة قد تمتد إلى 10 سنوات أو حتى30 سنة(78).

وحيث تتجه الأنظار إلى الصين باعتبارها المرشح لمنافسة اليابان على قيادة السوق الآسيوية، تسعى اليابان لتوثيق علاقاتها التجارية والاستثمارية مع الصين رغبة منها فى تجاوز الكراهية التاريخية التى يكنها الصينيون تجاه اليابان من جهة، والعزلة السياسية التى قد تنتج عن تفوقهم من جهة أخرى؛ كما فعلت مع الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجى والشريك الأساسى فى التجارة. ففى عام 1993، بلغت قيمة الصادرات اليابانية إلى الصين 17,27 بليون دولار (4,8٪ من إجمالى الصادرات اليابانية) مقابل 8,59 بليون دولار عام 1991

(2,7٪ من إجمالى الصادرات اليابانية). وفى الفترة نفسها كانت اليابان أكثر اعتماداً على الواردات من الصين حيث ارتفعت من 14,22 بليون دولار عام 1991 (6٪ من إجمالى الواردات) إلى 20,57 بليون دولار عام 1993 (8,5٪ من إجمالى الواردات)(79).

ومع استمرار انطلاقتها الاقتصادية الناجحة، يرقب العالم بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية، قد تنافس اليابان بشكل جدى وخطير على زعامة التكتل الآسيوى وتنافس الولايات المتحدة على قيادة الاقتصاد العالمى.

وبحسب تقديرات البنك الدولى، فإن الصين ستحتل مكانة أكبر اقتصاد فى العالم عام 2020 تليها الولايات المتحدة ثم اليابان. فى ذلك التاريخ، ستكون تسعة اقتصادات من بين أكبر 15 اقتصاد فى العالم هى من دول العالم الثالث اليوم، منها: الهند وأندونيسيا اللتان ستحتلان المركزين الرابع والخامس على التوالى. وحسب تقديرات البنك الدولى فإن بريطانيا ستحتل المرتبة الرابعة عشر يومها مقابل المركز الثامن اليوم، وسيتفوق عليها دول مثل تايوان وتايلاند(80).

وبذلك تعيد الصين سيرتها الأولى فى التاريخ الاقتصادى البشرى. فى ورقة للبنك الدولى، تشير آندريا بولتو، الاقتصادية فى جامعة أكسفورد أن الصين كانت صاحبة أكبر اقتصاد فى العالم فى التاريخ المكتوب، وكان فيها أعلى دخل للفرد حتى عام 1500م. وظل اقتصادها هو الأكبر عالمياً حتى منتصف القرن التاسع عشر، عندما تفوقت عليها بريطانيا. وحتى أواخر 1830، كانت الصين تسهم بنسبة 30٪ من الإنتاج المصنع فى العالم. وإذا استمر دخلها من النمو بمعدل 6-7 سنوياً خلال الخمس عشرة سنة القادمة، ستزيد مساهمتها فى الناتج العالمى من 4٪ عام 1980 إلى 15٪ عام 2010 وسيكون ذلك مشابهاً لمساهمة أمريكا فى الفترة 1870-1900(81).

إن تسارع وتيرة النمو فى ظل ثورة التكنولوجيا وتقدم وسائل الاتصال يعطى مثل هذه التنبؤات فرصة كبيرة للتحقق. فالنمو الذى أنتجته الثورة الصناعية فى أوربا يعتبر بطيئاً جداً مقارنة بحركة دوران الاقتصاد اليوم. فعقب الثورة الصناعية فى حوالى 1780، احتاجت بريطانيا إلى 58 سنة لمضاعفة دخل الفرد فيها، وهى مهمة استغرقت 47 سنة فى أمريكا بدءاً من 1839، وفى حين احتاجت اليابان إلى 34 سنة منذ 1885، استطاعت كوريا إنجاز ذلك خلال 11 سنة بدءاً من 1966. لكن الصين فى الوقت الراهن نجحت فى مضاعفة دخل الفرد فيها فى أقل من عشر سنوات(82).

وبوضع الصين أقدامها على الطريق النهوض الاقتصادى ينتاب صانعى القرار فى الدول الصناعية فزع من أن يصير الثقل السكانى مستقبلاً العامل الأهم فى حسم موازين القوة الدولية، لذا صعدت هذه الدول بقيادة الولايات المتحدة هجمتها فى الدعوة للحد من التزايد السكانى، التى تستهدف العالم الثالث بالدرجة الأولى، والتى تجسدت بمؤتمر الأمم المتحدة للسكان الذى عقد فى القاهرة فى خريف 1994.

يثور جدل حول الحجم الحقيقى الحالى لاقتصاد الصين، حيث المعايير التقليدية تقدر إجمالى الناتج المحلى الصينى بحوالى 544,61 بليون دولار عام 1993. لكن منذ ذلك التاريخ، تحول صندوق النقد الدولى (والبنك الدولى) إلى اعتماد القوة الشرائية فى حساب الدخل القومى فى اقتصاد معين، بدلاً من المقارنات بالدولار والمحتسبة على أساس أسعار الصرف التى غالباً ما تكون أقل مما ينبغى، لاسيما فى الدول النامية. وبدون الخوض فى التقنيات، يظهر الفارق بين المعيارين إذا لاحظنا أن الطريقة السابقة لقياس الناتج أظهرت أن وزن الاقتصاديات الآسيوية فى الناتج العالمى (بدون اليابان) انخفض من 8,3٪ عام 1985 إلى 7,3٪ عام 1990 مع أنها أسرع المناطق نمواً فى العالم. بناء عليه، يأخذ صندوق النقد الدولى الآن بمعيار القوة الشرائية Purchasing Power Parities (PPP) الذى يراعى فروق الأسعار عند حساب الناتج المحلى GDP بالدولار. وباستخدام (PPP) يقفز نصيب آسيا فى الناتج العالمى عام 1990 من 7٪ إلى 17٪ لكن قيمة اقتصاد الصين وفقاً للمعيار الجديد غير مؤكدة. صندوق النقد الدولى يقدرأن حجم اقتصاد الصين عام 1991 وصل 1,4 تريليون دولار أى هو الثالث فى العالم بعد أمريكا واليابان. لكن تقديرات أخرى تقدره بمبلغ 3,4 تريليون دولار. وأياً كانت التقديرات، يجادل بعض الاقتصاديين أنه مسألة وقت حتى يصبح اقتصاد الصين هو الأول فى العالم. وستزداد أهمية الصين أيضاً فى نسبة مساهمتها فى التجارة العالمية، حيث تصنف حالياً فى المرتبة الدولية الحادية عشر بإسهامها بنسبة 2,5٪ من التجارة العالمية مقارنة مع 12,6٪ تسهم بها الولايات

المتحدة، التى تسجل تجارتها مع الصين عجزاً بلغ فى العام الماضى 29،5 بليون دولار(83). وإذ تتابع الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة خصوصاً تنامى قوة الصين بقلق، مارست الولايات المتحدة ضغوطات كبيرة على الصين وصلت إلى حد عرقلة انضمامها إلى اتفاقية «جات» ثم منظمة التجارة العالمية (WTO) لاحقاً، بحجة إغلاق الصين أسواقها وخلق العراقيل فى وجه المنتجات والبضائع الأمريكية. وقد وقع الطرفان فى آذار/مارس1995 اتفاقاً لمنع نشوب حرب تجارية بين البلدين، ويتوقع بمقتضاه إلغاء 3000 إجراء، تمثل عقبات فى طريق السلع الأمريكية إلى السوق الصينية من جهة، وقبول الصين عضواً مؤسساً بأثر رجعى فى منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى.

يعيش الغرب عموماً وأمريكا على وجه الخصوص حالة من الخوف إن لم يكن الفزع من الصعود المتنامى للدول الآسيوية التى أحدثت ثورة صناعية جديدة فى بقعة من العالم الثالث فى الربع الأخير من القرن العشرين. والمسار الآسيوى التنموى المتدفق لم يقف عند «النمور» الصناعية الجديدة الأربعة (هونج كونج، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية) بل امتد ليشمل علاوة على العملاق الجديد الصين، دولاً أخرى كتايلاند وماليزيا وأندونيسيا والفلبين، وصولاً إلى كمبوديا وڤيتنام.

ولما كان متوقعاً أن النمو الهائل لهذه الدول سيولد حركة تجارية غير مسبوقة فى التاريخ، كان من الطبيعى أن تهرع الولايات المتحدة لتزرع قدمها فى المنطقة، على بساط التجارة وتحت إطار دول حوض الهادى. وتسعى أمريكا فى سباقهانحو دول شرق آسيا إلى جمعها مستقبلاً فى نظام أمنى-اقتصادى إقليمى تحت لوائها وفق سياسة أمريكا سالفة الذكر بإعادة تركيب المحاور والتكتلات الإقليمية بحيث تكون متمحورة حول قائد النظام العالمى: الولايات المتحدة.

فى تشرين الثانى/ نوفمبر1994، عقد فى منتجع «بوجور» قرب العاصمة الأندونيسية،جاكرتا المؤتمر السنوى الثانى لمنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادئ المسمى (آبيك) Asian Pacifc Economic Cooperation Forum (APEC) الذى ضم ثمانى عشرة دولة (اليابان، الصين، الولايات المتحدة، كندا، استراليا، المكسيك، هونج كونج، كوريا الجنوبية، أندونيسيا، تايوان، بروناى، الفلبين، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، بابوا غينيا الجديدة، نيوزيلاندا، تشيلى). وأصدر المؤتمر الذى حضره الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بياناً عرف بإعلان «بوجور»، جاء فيه أن المجتمعين اتفقوا على تحرير التجارة العالمية كلياً، بحيث تحقق الدول الصناعية المتقدمة هذا الهدف فى موعد أقصاه العام 2010، بينما ستحققه الدول النامية فى موعد أقصاه عام 2020. ولا تتمتع مقررات المؤتمر بصفة الإلزام، فهى مجرد توصيات لإقرار مصالح مشتركة، والجدول الزمنى لتوصيات المؤتمر كان مثار خلاف كبير حيث اختلاف أوضاع الدول المشتركة وظروفها الاقتصادية. كانت الصين وماليزيا على رأس الدول المعارضة لوجهة النظر الأمريكية، لذا تقرر تحديد مهلتين زمنيتين. وتعتبر ماليزيا فى طليعة الدول الآسيوية المتحفزة ضد الدور الأمريكى فى آسيا، وقد سبق أن قاطعت المؤتمر الأول للمنتدى الذى عقد عام 1993 فى مدينة «سياتل» الأمريكية. وقد رفعت الولايات المتحدة فى المؤتمر الأول ورقة، تلوح بها فى وجه أوربا المتجهة نحو الوحدة للضغط عليها فى مفاوضات «جات» فى دورة الأورغواى المتعثرة آنذاك، تماماً كما استخدمت المؤتمر الثانى فى أندونيسيا كورقة ضغط لدفع الكونجرس للمصادقة على اتفاق جات.

وضمن اهتمام ماليزيا وخشيتها من أن تصبح «آبيك» ميداناً للنفوذ الأمريكى فى آسيا، كان رئيس الوزراء الماليزى قد أعلن عام 1990، عن ضرورة تشكيل تجمع آسيوى يستثنى الولايات المتحدة. إلا أن دولاً آسيوية أخرى تريد مشاركة الولايات المتحدة للاستفادة من تجارتها واستثماراتها واستخدامها كرافعة قد تحول دون هيمنة اليابان والصين. وعليه خفضت ماليزيا نغمتها بالدعوة إلى تشكيل المؤتمر الاقتصادى للشرق الآسيوى داخل آبيك East Asian Economic Caucus (EAEC) لكن طالما بقيت اليابان غير متحمسة له فالموضوع لن يكتب له النجاح. وماليزيا أيضاً دولة مؤسسة فى رابطة دول جنوب شرق آسيا Association of South Asian Nations (ASEAN) التى أنشأت عام 1967 بمبادرة خمس دول آسيوية هى: ماليزيا، وأندونيسيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وانضمت إليها بروناى عام 1984، ومتوقع أن تنضم لها ڤيتنام فى عام 1996. وتعتبر آسيان من أنجح المنظمات الإقليمية فى العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية.

وهي تختلف عن نافتا الأمريكية في أن الأولى عبارة عن عقد ملزم تحديداً في مجال التجارة، فيما الثانية أكثر عمومية وانسيابية متعددة الأغراض. وفيما يقع نص اتفاقية نافتا في 1000 صفحة، فإن اتفاق آسيان للتجارة الحرة Asean Free Trade Area (AFTA) لايزيد عن 16 صفحة فقط. وفي أيلول/ سبتمبر1994، اتفقت الدول الأعضاء في آسيان على تعجيل تطبيق «آفتا» ووضعها موضع التنفيذ عام 2003 بدلاً من 2008 الذي كان مقترحاً في السابق(84).

ويبقى مستقبل التكتل الآسيوي مرهوناً بمستقبل الصين وعلاقتها بالمنطقة من جهة، والعلاقة بين شمال دول المحيط الآسيوي وجنوبه من جهة أخرى، إضافة إلى تفاعلات دول كل من الشمال والجنوب فيما بينها كل على حدة. كما إن قدرة هذه الدول مجتمعة على تنظيم علاقات تعاون ومنافسة محفزة، تقود إلى تقسيم أفقي للعمل فيما بينها، من شأنه أن يعزز التوجه نحو درجة أعلى من التكامل الاقتصادي فيما بينها. إن ارتكاز التبادل بين العديد من هذه الدول على الصناعات الوسيطة لا المنتج النهائي سيؤدي إلى غلبة علاقات التكامل على المنافسة. إن استيراد كوريا الجنوبية لمصنوعات يابانية، تستخدمها في تركيب السيارات التي تصدّرها إلى الصين، مثال على ذلك. كما إن الاعتماد المتبادل لصناعات هذه الدول على منتجات وسيطة آسيوية يؤدي إلى تخفيض التكلفة من جانب وإلى زيادة ظاهرة الطلب المشتق من جانب آخر. في هذا المجال، تظل اليابان المستفيد الأكبر، حيث زيادة الطلب على المنتجات المصنعة في دول شرق آسيا غالباً ما يتبعه زيادة في الطلب على السلع الوسيطة التي تستوردها هذه الدول من اليابان.

والمحصلة أن الدول الآسيوية التي كانت بعيدة جغرافياً خارج الجادة السياسية والاقتصادية العالمية، ترسل إشارات النهوض المستقبلي، والدعوة إلى إعادة النظر في كثير من النظريات الاقتصادية التي بدت وكأنها مسلمات، مثل نظرية المركز والأطراف التي لاترى في العلاقة بين دول المركز (المتقدمة) ودول الأطراف (النامية) إلا سياقاً وحيداً هو سياق النمو في المركز والتخلف في الأطراف. فرغم كونها من دول الأطراف، حققت دول شرق آسيا نجاحاً اقتصادياً بارزاً استطاعت أن تنافس به دول المركز المتمثل في الدول الصناعية. كما إن معظم هذه الدول خاضع سياسياً لنظم سلطوية على الأقل، ويخضع اقتصادها لدرجة عالية من إشراف وتدخل الدولة. وهذا يجعل فكرة ضرورة تلازم الازدهار والليبرالية الديمقراطية كما في التصور الأوروبي والأمريكي محل تساؤل.

وقبل أن نختم الحديث عن التكتلات الاقتصادية في العالم تجدر الإشارة إلى قوتين أخريين في النظام العالمي، هما روسيا والعالم العربي والإسلامي. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، كانت روسيا أسرع دولة توجهاً نحو الرأسمالية، حيث يسهم القطاع الخاص الآن بنسبة 58٪ من الاقتصاد الروسي(85). وقد بنى اندفاع روسيا نحو اقتصاد السوق على وعود غربية بالحصول على معونات مالية لدعم اقتصادها، لكنها لم تحصل على أي شي يذكر. في آلسنة المالية 1995، ستحصل روسيا على حوالي 380 مليون دولار مساعدة من الولايات المتحدة، (أي حوالي عشر المساعدات الأمريكية المباشرة لإسرائيل). ولاتزيد هذه المساعدة عن 0,005٪ من الناتج المحلي، مقارنة بنسبة 2٪ من مساعدة خطة مارشال لأوربا في السنة المالية 1949(86).

وفي آذار (مارس) 1995، وافق صندوق النقد الدولي على منح روسيا قرضاً بمبلغ 6,25 بليون دولار، وهو أيضاً مبلغ زهيد إذا ما قورن باحتياجات الاقتصاد الروسي الذي يفتقر إلى أية بنية تحتية رغم امتلاكه لموارد وثروات طبيعية هائلة. في تقديرها لإمكانية بروز روسيا كقوة عظمى في النظام العالمي خلال العقد ونصف القادمين، رأت مجلة الإيكونومست البريطانية أن لدى روسيا فرصة تبلغ حوالي 65٪ لتحقيق ذلك. مقارنة بنسبة 80٪ للصين(87). لكن مستقبل روسيا يتوقف في النهاية على علاقتها بالصين والدول الغربية لاسيما أوربا من جهة، وقدرتها على تحقيق انطلاقة ذاتية بالاعتماد على مواردها البشرية والطبيعية من جهة أخرى.

في التقرير المشار إليه، رأت الإيكونوميست أن فرصة بروز كتلة إسلامية، كقوة عالمية، لا تتجاوز 20٪ وهو تقدير يعكس حالة التدهور والانقسام الذي يعاني منه العرب والمسلمون وضعف العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهم، في عالم يزدحم بالتكتلات الاقتصادية ويعج بالتحديات المختلفة. بعد استحالة تحقيق أي نوع من الوحدة الاقتصادية أو السياسية الفعالة فيما بين البلدان العربية والإسلامية، يجري الترويج

لفكرة قيام نظام شرق أوسطي وسوق شرق أوسطية، تجمع بين بلدان عربية وإسلامية وإسرائيل، ضمن إطار عملية السلام الجارية في المنطقة. ولتسويق هذه الفكرة، عقد في الدار البيضاء بالمغرب في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 قمة اقتصادية كبرى ضمت زعماء سياسيين ورجال أعمال دوليين وإسرائيليين وعرب ومسلمين. ومن المتوقع عقد القمة الاقتصادية الثانية في العاصمة الأردنية عمان، في تشرين الأول/أكتوبر 1995. ضمن هذا السياق، تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى رفع المقاطعة العربية عن إسرائيل، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي قد قررت في أيلول/سبتمبر1994 إلغاء المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل (مقاطعة شركات أجنبية تتعامل مع إسرائيل)، فيما استقبلت ثلاث دول منها (عمان، قطر، البحرين) مسؤولين إسرائيليين تمهيداً لإقامة علاقات سياسية واقتصادية مباشرة على غرار مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. لقد فشل العرب في تحقيق حد أدنى من التكامل الاقتصادي، بل إن التبادل التجاري بين البلدان العربية يكاد لا يتجاوز 7٪ من إجمالي مبادلاتها الاقتصادية. المؤسسات العربية الجمعية مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أو صندوق النقد العربي وغيرها، غارقة في المشاكل ومتعثرة بل شبه مشلولة. الثروات العربية لم تستخدم في بناء أية قوة اقتصادية أو قاعدة تكنولوجية، بل تحولت إلى أداة لإرضاء الدول الكبرى لكسب ودها وضمان حمايتها. الدول العربية التي عجزت عن تحقيق أبسط صور التنسيق والتعاون الاقتصادي بينها لما يقرب من نصف القرن تتهالك اليوم للحديث عن مزايا السوق الشرق أوسيطة بشراكة إسرائيل. وفكرة نظام الشرق الأوسط والسوق الشرق الأوسطية التي روج لها وزير الخارجية الإسرائيلي، شمعون بيرس، على أنها الطريق الوحيد أمام العرب لتحقيق التنمية والرخاء الاقتصاديين، ليست منفصلة عن بقية تفاعلات النظام السياسي والاقتصادي العالمي. فهي أولاً، تهدف إلى تحقيق اندماج إسرائيل في المنطقة لتتحمل الشعوب العربية والإسلامية تكاليف استمرار وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي والإسلامي بدلاً من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة. وهي ثانياً تجسد سياسة مركزة تكتلات العالم الإقليمية حول الولايات المتحدة ومصالحها. لكن إسرائيل ستنوب عن الولايات المتحدة بقيامها بدور المركز ومحور القيادة للنظام شرق الأوسطي باعتبارها الحليف الاستراتيجي لأمريكا في المنطقة. لذلك تعارض إسرائيل ودول عربية التوجه الأوروبي لقيام تعاون أوروبي- عربي في إطار متوسطي (حوض البحر المتوسط)، لأن هذه الصيغة في نظرهم محاولة لإبعاد الولايات المتحدة عن المنطقة لصالح أوربا (88).

رابعاً: اتفاقية «جات» وتحرير التجارة العالمية:

فـي 14 كـانون الأول/ ديسمبر1993، أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أن اتفاق دورة الأورغواي للجات الذي تم التوصل إليه مع الاتحاد الأوروبي هو "انتصار تاريخي لجهودنا الهادفة إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتنا"(89).

أسفر هذا الاتفاق الذي يقع نصه في 550 صفحة عن إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) التي أصبحت قائمة بدءاً من كانون الثاني/ يناير1995، خلفاً للجات. وكانت دورة الأورغواي التي استغرقت سبع سنوات بدءاً من أيلول/ سبتمبر1986، هي الثامنة في دورات الجات، وقد بدأت الدورة تحت ضغط تفاقم الحمائية في التجارة العالمية خلال العقدين الماضيين. وقد سيطرت على مجرياتها روحية الصراع والتجاذب بين كافة الأطراف، إلا أن الخلاف الأوروبي (وبالأخرى الفرنسي) مع أمريكا كان هو التحدي الأهم الذي واجهته الدورة في فترة مخاض حاسمة يمر بها الاقتصاد العالمي.

الجديد في اتفاق التجارة الأخير، كما روج الإعلام الغربي، أنه يغطي إضافة إلى تجارة السلع مجالات لم تكن تشملها «جات»، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ومعايير الاستثمار المتصلة بالتجارة. ويشمل الاتفاق فتح الأسواق أما التجارة العالمية عن طريق تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية.

ففي مجال المنتجات الزراعية نص الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية الحالية نسبة 36٪ في المتوسط باستخدام الرسوم الجمركية لعام 1986-1988 كأساس. كما تم الاتفاق عى أن تلتزم الدول الصناعية بتخفيض دعم الصادرات بنسبة 36٪ من أساس1986-1990، وأن تنخفض أيضاً بنسبة 21٪ كمية الصادرات المدعومة. وأن يتم تخفيض أوجه دعم محلية مختارة بنسبة20٪ على مدى ستة أعوام(90). وقد اعتبر أن فرنسا هي الرابحة في مجال الزراعة وأنها استطاعت بهذا لاتفاق الخروج من عزلتها في موقفها داخل الاتحاد الأوروبي التي نتجت عن رفضها إعلان اتفاق بليرهاوس الذي وقع في واشنطن في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1992. وكان الاتفاق يفرض على أوروبا تحديد مساحاتها المزروعة من النباتات الزيتية وتقليص الدعم لقطاعها الزراعي. وقد رأت فرنسا في ذلك الاتفاق تعارضاً مع مصلحتها الوطنية، فيما اتسمت مواقف شركائها خصوصاً هولندا وألمانيا وبريطانيا -الذين أيدوا الاتفاق والتزموا به- بالتردد تارة والاقتراب من الولايات المتحدة تارة أخرى.

في مجال المنتجات الصناعية اتفق على تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية إلى معدل 3،6٪ بدلاً من المعدل الحالي الذي يبلغ 5٪ في المتوسط. وستؤثر هذه التخفيضات وإن كانت بسيطة على الواردات من المنتجات الخشبية والمعدنية والآلات غير الكهربائية. لكن الملف الأكثر حساسية في مجال الصناعة كان ملف المنسوجات والملابس فقد اتفق على تخفيض الواردات من 15،5٪ إلى 12،1٪. أبرزت مفاوضات «جات» حول هذا الملف تحالفاً أوروبياً-أمريكياً ضد دول العالم الثالث، حيث ضمنت الدول الغربية حرية وصول منتجاتها إلى أسواق الدول النامية بموافقة الأخيرة على مبدأ «المعاملة بالمثل» الذي أعفتها منه «جات» في السابق. وكان ذلك مقابل الإلغاء التدريجي على مدار 10 سنوات لنظام حصص الاستيراد من المنسوجات والملابس التي يتفق عليها ثنائياً بموجب اتفاق «المنسوجات متعددة الألياف Multifiber Arrangement (MFA)» الذي بدأ العمل منذ عام 1974، واعتبر خرقاً لقواعد التبادل الحر لتحديده سقفاً لواردات الملابس والنسيج من العالم الثالث.

وقد غطى الاتفاق القيود غير الجمركية التي تلجأ إليها الدول الصناعية في القيود على الواردات. ففي عام 1993، شملت الإجراءات غير الجمركية 14٪ في المتوسط من السلع التي يستوردها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان. وتمثلت أساساً في القيود الكمية والقيود الاختيارية على الصادرات وتدابير مكافحة الإغراق، والترتيبات المنظمة للتسويق وغيرها من الإجراءات المماثلة. وبموجب مقرارات دورة الأورغواي اتفق على إزالة أكثر هذه القيود ضرراً تدريجياً،على مدى أربع أو خمس سنوات على الأكثر.

أما المجالات الجديدة التي حاولت دورة الأورغواري وضع قواعد للتجارة فيها، فلم تكن المنجزات مساوية لحجم الضجيج الذي أثير بأي حال . ففي مجال الخدمات لم يتوصل إلى اتفاق بشأن الخدمات المالية والنقل البحري والخدمات السمعية والبصرية، في أحسن الأحوال، فقد قيل إن الاتفاق العام لتجارة

الخدمات يصلح أساسا لمفاوضات مستقبلية.

إن ما حدث بشأن الخدمات المالية كان دليلا آخر على إمكانية التحالف (الأوربي- الأمريكي) المصلحي ضد بقية أجزاء العالم . لقد دعم الأوربيون الموقف الأمريكي الذي رفض فتح الأسواق المالية الأمريكية (بورصة، بنوك، تأمين وغيره) أمام كل دول الغات بحجة أن أسواق بعض هذه الدول لا سيما الأسيوية منها (اليابان، سنغافورة، ماليزيا) مغلقة أوشبه مغلقة. كما اعتبر إخراج قطاع الخدمات السمعية والبصرية من الاتفاق مكسباً أوربيا وبالأحرى فرنسياً، انتصرت فيه فرنسا لدعوتها للتحصن الثقافي في مواجهة غزو أفلام السينما وبرامج التلفيزيون الأمريكية لأسواقها.

نص الاتفاق على حماية الملكية الفكرية -على أساس اتفاق برن الدولي لحماية الحقوق الفنية والأدبية- بما في ذلك براءة الاختراع، والتصميمات الصناعية، والعلامات التجارية، والإشارات الجغرافية وحقوق النشر ويتم تنفيذ هذا الاتفاق خلال عام واحد بالنسبة للدول الصناعية وأحد عشر عاما للدول النامية مع استثناء أن تحتفظ الولايات المتحدة بنظامها المتعلق بحق النشر والتأليف (Copyright) إذا استخدم الآخرون نظمهم حول "حقوق المؤلف" ويحظر الاتفاق المتعلق بالتدابير الاستثمارية المرتبطة بالتجارة بعض الترتيبات مثل الاشتراطات المتعلقة بالمكونات المحلية للسلع ومتطلبات التوازن التجاري وأعطيت الدول الصناعية مدة عامين لإلغاء هذه الترتيبات مقابل خمس إلى سبع سنوات للدول النامية وقد اتسمت التقديرات الغربية لآثار اتفاق الغات على الاقتصاد العالمي بمبالغات كبيرة، حيث قدرت الأمانات العامة لمنظمة التجارة العالمية أن الدخل العالمي الحقيقي يمكن أن يزيد بمقدار 510 بليون دولار سنوياً (وفقا لقيمة الدولار عام 1990) يعود نحو 116 بليون دولار منها إلى الاقتصادات النامية التي تمر بمرحلة انتقال أو حديثه التصنيع(91).

إلا أن المؤتمر الاقتصادي الذي عقده البنك الاقتصادي في كانون الأول/ ديسمبر 1994، لدراسة اتفاقية الغات على الاقتصاد خلص إلى أن هذه التقديرات وغيرها مما صدر عن مؤسسات غربية مبالغ فيها لدرجة كبيرة(92).

إن قراءة نتائج الاتفاق يجب أن لا تتم بمعزل عن التغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. لقد كان الكونغرس الأمريكي الذي صادق على الاتفاق لاحقا، قد حدد الخامس عشر من كانون الأول/ ديسمبر 1993 كموعد أخير للرئيس كلينتون لإنهاء "جولة الأورغواي" الأمر الذي دفع كلينتون إلى التدخل شخصياً في التاسع من الشهر نفسه ليناقش هاتفيا خلال نصف ساعة على الأقل مع رئيس المفوضية الأوربية جاك دولور المواضيع الشائكة في المفاوضات(93)

كان على الولايات المتحدة أن تتوصل إلى اتفاق بأي حال من الأحوال وباستثناء ملف الخدمات السمعية والبصرية جاء الاتفاق بالدرجة الأولى استجابة لمطالب أمريكا بفتح الأسواق العالمية أمام منتجاتها دون مساس جوهري بالحمائية الأمريكية التي تستند إلى المادة 301 من القانون التجاري الأمريكي (التي تسمح بفرض إجراءات انتقامية من طرف واحد مثل الرسوم الجمركية) وهذا ما دفع الأوربيين إلى التفكير في تبني تشريعات مماثلة بهدف تحصين الدفاع التجاري الأوربي.

أما عن تأثير الاتفاق على البلدان النامية فهو يأتي منسجما مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يزداد فيه الأغنياء غنى والفقراء فقراً . الدول النامية حديثة التصنيع التي وضعت أقدامها على طريق الثراء قد تستفيد بعض الشئ من الاتفاق لكن اتفاق الأورغواي يلحق ضرراً ببقية الدول النامية في مجالين أساسيين : اعتمادها في الغذاء على الواردات الزراعية وفقدانها للامتيازات التفضيلية في الوصول إلى الأسواق.

فطبقاً لدراسة هامة تم تحديد مجموعة من البلدان النامية التي تستورد المواد الغذائية تتأثر سلباً باتفاق الأورغواي لأن خفض الإعانات وتقليص حجم الصادرات الزراعية المدعومة قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية للمنتجات فقد ترفع أسعار أكثر السلع تمتعاً بالحماية وهي من الضروريات مثل القمح والأرز واللحوم ومنتجات الألبان والسكر بنسبة 4-10٪ بحلول عام 2003(94) وقد تتأثر بدرجة خطيرة البلدان النامية التي تعتمد كثيراً على المعاملة التفضيلية لصادرات المنتجات الصناعية، بعد أن تم إلغاء هذه الامتيازات وإقرار مبدأ المعاملة بالمثل.

حتى ربيع 1995، وبعد مضي حوالي ثلاثة شهور على دخول اتفاق تأسيس منظمة التجارة العالمية WTO حيز التنفيذ يتبدد الكثير من الأوهام التي نسجت حول نهاية

الخلافات والصراعات التجارية العالمية وتوحد العالم تحت مظلة منظمة التجارة العالمية في القرية العالمية، لم يكن اختيار ريناتو روجيرو، الوزير الإيطالي السابق رئيسيا لمنظمة التجارة العالمية من آيار/ مايو 1995 وهو نهاية الخلافات والتباينات والتحديات التي تعترض طريق المنظمة التي يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها الآن 128 دولة إضافة إلى آخرين قدموا طلبات للانضمام إلى عضويتها على رأسها روسيا التي تعترض الولايات المتحدة على انضمامها ثم الصين التي قد تنضم قريبا بعد الاتفاق الصيني- الأمريكي السابق الإشارة إليه.

الخلافات ما زالت مستمرة بين الولايات المتحدة وبين الدول الأوربية حول الرسوم الجمركية وزيادتها بعد توسيع الاتحاد الأوربي وانضمام النمسا وفنلندا والسويد، حيث تطالب واشنطن بتعويضات مقابل ما تدعيه من ضرر من جراء تغيير الدول المنضمة جديدا للاتحاد رسومها الجمركية لصالح الاتحاد، فالزيادة في الرسوم الجمركية على صادرات التكنولوجيا الراقية سيكلف الولايات المتحدة 200 مليون دولار، فبالنسبة لأشباه الموصلات على سبيل المثال، فإن الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوربي تساوي 14 ٪ أما قبل الانضمام إلى الاتحاد فلم تكن فنلندا والنمسا تفرض عليها أية رسوم جمركية بينما كانت السويد تفرض 2,3٪ (95) وهناك مشكلة اتهام واشنطن للاتحاد الأوربي بتراجع دوله عن بعض بنود اتفاقيات الجات بشأن بعض السلع الزراعية فأمريكا تصر على وصول الحبوب والقمح بشكل خاص إلى الأسواق الأوربية دون عراقيل تذكر . لكن الخلاف اشتد بعد اقتراح ألمانيا بتغيير قواعد تسعير الحبوب والقمح المستوردة إلى الأسواق الأوربية كذلك هناك مشكلة الموز وقواعد الاتحاد الأوربي بشأن استيراده من المستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقة. ويزيد الموز المستورد من أمريكا اللاتينية قليلا عن 2 مليون طن من أصل 3,6 طن يستهلكها الاتحاد الأوربي لذا يقول الأمريكيون إن هذا يوقع ضررا بالشركات الأمريكية التي تعمل في تجارة وتصدير الموز من أمريكا اللاتينية(96) وهناك مشكلة اليابان فهي برغم مصادقتها على اتفاقية الجات يخشى الأمريكيون أن لا تستطيع كل السلع الوصول إلى الأسواق اليابانية بشكل حر. فالولايات المتحدة ما زالت تفاوض طوكيو بشأن التسهيلات المالية، وقد وصل الأمر بوزير الخزانة الأمريكية في كانون/ ديسمبر 1994 أن يهدد أنه عندما يصل الأمر إلى الخدمات المالية فإن واشنطن ستنسحب من مقررات اتفاقية الجات إذا لم تفتح الدول المهمة اقتصاديا مثل اليابان أسواقها المالية(97).

خامسا: علاقات الشمال والجنوب والنهب العالمي

في العقد الأخير لاسيما شطره الثاني طرأت متغيرات هامة على صعيد علاقة الشمال بالجنوب كثر فيها الحديث عن انتهاء إطار العالم الثالث التقليدي حيث حققت بعض الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية نجاحات اقتصادية على خطى الدول الصناعية فيما دول أخرى لا سيما في أفريقيا ازدادت فقرا لتحافظ على مسمى الدول النامية إلى «القرية العالمية» عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسياساتها التي صممت لهذا الغرض ضمن ما سمي "برامج التكيف الهيكلي" Structral Adjustment Programs (SAPs) ولخمسة عشر عاماً خلت نفذ البنك والصندوق 566 برنامج تكيف هيكلي في ما يزيد عن 70 دولة نامية مبشراً بالمعجزة التي ستحدثها (سابس) من توليد النمو والدخل، وتحسين موازين المدفوعات وإزالة الفقر فماذا كانت النتيجة؟

لقد أدت برامج البنك والصندوق الدوليين إلى مأسسة الركود الاقتصادي وتجذيره فالمكسيك مثلا بعد 13 سنة من «برامج التكيف الهيكلي» والإصلاح لم يشهد ناتجها المحلي أي نمو مقابل معدل نمو 7٪ سنويا قبل سياسات التكيف في السبعينات وبعد 19 برنامج تكيف زادت ديون المكسيك إلى 100 بليون دولار عام 1992 مقابل 85 بليون عام 1982 كما انخفضت معدلات الأجور بنسبة 41٪ في الفترة من 1982 إلى 1988(98) لقد وجدت الدول النامية نفسها في مصيدة التكيف التي ينخفض بها الاستثمار والاستهلاك والإنتاج وتزداد البطالة والتضخم.

كانت القروض التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للدول النامية بمثابة ضمانة لدفع الديون وتمكين هذه الدول من دفع الفوائد وبالتالي التحويل من العالم الثالث للبنوك التجارية الغربية، هكذا ازداد عبء ديون العالم الثالث من 785 بليون دولار، عند بداية أزمة الديون عام 1982 إلى حوالي 1,5 تريليون دولار عام 1993، لقد خضعت 36 دولة أفريقية من بين دول القارة السبعة وأربعين لبرامج التكييف ومازال الدين الخارجي لهذه الدول يعادل 110٪ من إجمالي ناتجها(99) دفعت

الدول المدينة مجتمعة ما يزيد على 1,3 تريليون دولار بين 1982 و 1990 وما زالت مدينة في التسعينيات بزيادة 61٪ عما كانت عليه عام 1982. إن سياسات صندوق النقد الدولي بإرغام العالم الثالث على إلغاء الرقابة على أسعار صرف العملات أدى إلى هروب الرأسماليين إلى الخارج والتي قدرت عام 1989 بما يزيد عن 700 بليون دولار وطبقاً لتقرير صادر عن اليونسيف (UNICEF) في عام 1988 فإن الديون على دول الجنوب بلغت ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدات المالية التي قدمت لهذه الدول من الدول الغربية والمؤسسات الدولية(100)، وبخلاف المعلن عن أهداف البنك والصندوق أدت سياسات وبرامج التكيف إلى زيادة الفقر في دول العالم الثالث، فوفقا لبعض الإحصائيات ارتفع عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في أمريكا اللاتينية من 130 مليون عام 1980 إلى 180 مليون عام 1990 كما إن أعلى 20٪ دخلاً من السكان يكسبون 20 مرة أكثر من أدنى 20٪ دخلاً، وفي أفريقيا يعيش 200 مليون نسمة من سكان القارة البالغ عددهم حوالي 690 مليون في فقر مدقع، وأقل تقديرات البنك الدولي تشاؤماً تتوقع أن يزداد العدد بنسبة 50٪ ليصل إلى 300 مليون نسمة سنة 2000(101).

وتختلف أرقام البنك الدولي عن إحصائيات الأمم المتحدة التي تعكس صورة قاتمة للعالم حيث تقدر الأمم المتحدة أن هناك 2.1 بليون نسمة في العالم الثالث اليوم (أي حوالي ضعف عدد 1984) يعيشون في فقر مطلق وجوع ومرض. وطبقاً لتقارير اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة UNDP، فإن عدد وفيات الأطفال تحت سن الخامسة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية قد بلغ أكثر من 6 مليون نسمة منذ عام 1982(102).

إن أفريقيا -بفضل سياسات البنك والصندوق- مدمرة لدرجة أن الاقتصادي الكبير ليستر ثرو Lester Thurow يقول «لو أن الله وهبك أفريقيا، فإن أفضل ما تفعله أن تردها إليه»(103) لذا يقول أحد كبار اقتصاديي البنك الدولي "لم نكن نعتقد أن التكلفة الإنسانية ستكون مرتفعة إلى هذا الحد، وأن المكاسب الاقتصادية ستكون منخفضة بهذا القدر» (104).

لقد قادت الولايات المتحدة الحملة ضد العالم الثالث منذ أن تزايد شعورها بما تسميه "خطر العالم الثالث" منذ عهد كارتر وأزمة الرهائن، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي ريجان هي التي تولت تصميم وهندسة سياسة التكيف التي عبرت عن نفسها في الاقتصاد الأمريكي، بالاقتصاد الريجاني Reganomics واعتمدتها في هجمتها باستخدام البنك والصندوق كآلية لتفكيك الأجهزة الاقتصادية في العالم الثالث، لضرب دور الدولة في الاقتصاد، وترويج اقتصاد السوق الحر للقيم الرأسمالية وقد تزايدت حدة هذه الهجمة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية.

وبعد مرور 12 سنة من حكم ريجان وبوش تغير الجنوب من الأرجنتين حتى غانا، لقد تقلص دور الدولة في الاقتصاد كثيرا وبيع القطاع العام للقطاع الخاص Privatisation بدعوى الكفاءة ورفعت الحواجز وفتحت أسواق الجنوب أمام المنتجات الشمالية، وقلصت القيود على الاستثمارات الأجنبية كثيرا وتحت شعار الصادرات أولا Export Frist اندمجت دول الجنوب في السوق الرأسمالية العالمية لتجد لها مقعداً في «القرية العالمية» برسم خدمة الاقتصاد الغربي والتبعية، له وفق أسس وقواعد جديدة. في ظل الإدارة الأمريكية الحالية، لم تتغير السياسة الأمريكية تجاه الجنوب بل على العكس ازدادت سوءاً صعدت إدارة كلينتون توليفة السوق الحرة، والتجارة الحرة وتواصلت تهديدات واستعراضات القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لدول الجنوب الصاعد منها والهابط. بل إن الخطاب الأمريكي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أصبح أكثر حدة. وأدى تآكل الوضع الدولي للعالم الثالث إلى إضعاف التكوينات التي استخدمها الجنوب تقليديا لتحقيق مكاسب جماعية مع الشمال (حركة عدم الانحياز، الاونكتاد، مجموعة الـ77)(105).

تنظر دول الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى التحولات الراهنة التي تشهدها اقتصادات العالم الثالث وما ينجم عنها من تغير في طبيعة وآلية العلاقة بينها وبين الغرب بقلق بالغ، وتعتبر ذلك خطراً ماثلاً يتهدد رفاهيتها جرى ترويجه كشعار خطر العالم الثالث Thirld World Threat وهو واحد في سلسلة أخطار يلوح بها الغرب كلما شعر بتهديد مصالحه مثل الخطر الإسلامي Islamic Threatوالخطر الصيني Chines Threat وغيره وحقيقة الأمر أن الغرب الذي كان يرى في الدول النامية مصدرا رخيصا للمواد الخام وسوقا مربحا لمنتجاته لا يريد لهذه العلاقة أو هذا

التقسيم من العمل الدولي الذي أرسى نمط التبعية التاريخية له أن يتغير، ولكن النجاحات التي حققتها بعض الدول النامية لاسيما الآسيوية منها باتت تفرض نمطاً جديدا من تقسيم العمل الدولي يحتدم حوله الجدال في الغرب(106) يقول الاقتصادي الفرنسي موريس إلياس الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1988، "إن التجارة الحرة مع الدول النامية ستؤدي إلى بطالة كثيفة وعدم مساواة فاحشة في الأجور حيث الإنتاج والوظائف تنتقل إلى دول منخفضة الأجور إما عبر زيادة الواردات أو هجرة الشركات إلى الدول النامية" وسيؤدي ذلك في نظره إلى "انفجار اجتماعي في أوربا"(107) يتقاضى العمال في دول كالصين والهند وأندونسيا 50 سنتا أمريكيا متوسط أجر الساعة مقابل 25 دولار في ألمانيا أو 16 دولارا في الولايات المتحدة، في ضوء ذلك فإن شركة مثل ثومسون للالكترونيات الفرنسية توظف في آسيا ثلاثة أضعاف ما توظفه من عمال فرنسا . أما شركة المصنوعات الإيطالية فيلا Fila فقد نقلت أعمالها إلى آسيا ولم يبق في إيطاليا سوى 10٪ من عمالها(108)، أوجد ذلك ظاهرة جديدة في الاقتصاد الحديث بأن تجتمع التقنية العالية والإنتاجية والجودة العالمية مع الأجور المنخفضة إزاء العلاقة التي سادت في الدول الصناعية تاريخيا حيث لازمت ثلاثية التقنية والإنتاجية العالية أجوراً عالية أيضا(109).

ترصد بعض الدراسات الآثار التبادلية للنمو والتجارة بين الشمال والجنوب وتخلص إلى أن نمواً بنسبة 1٪ في الدول المتقدمة يؤدي إلى نمو بنسبة 0,7٪ في الدول النامية وأن النمو في اقتصاد الدول النامية بنسبة 1٪ يمكن أن يؤدي إلى 0,2٪ في الدول الصناعية وتبلغ صادرات الدول النامية 12٪ من ناتجها القومي فيما صادرات الدول المتقدمة للدول النامية تساوي 4٪ من الناتج القومي وهناك قناتان يؤثر عبرهما العالم الثالث على الدول الصناعية: الطلب على الصادرات والعرض والمنافسة على الوردات ومعروف أن الدول النامية سوق هام لمنتجات الدول الصناعية حيث تستوعب 42٪ من صادرات الولايات المتحدة و20٪ من صادرات أوربا الغربية و48٪ من صادرات اليابان وحيث تصدر الولايات المتحدة للعالم الثالث أكثر مما تصدره إلى أوربا واليابان، فإن هذا ينطبق أيضاً على أوروبا التي تصدر للعالم الثالث ضعف ما تصدره للولايات المتحدة واليابان، في فترة ثلاث سنوات (1990-1993) زادت صادرات الولايات المتحدة للدول النامية بنسبة 12٪ مقابل 2٪ في صادراتها للدول الصناعية. في الفترة ذاتها، زادت الواردات الإجمالية للدول النامية بنسبة 37٪ مقابل زيادة 22٪ للصادرات وبذلك عملت الدول النامية كقاطرة أخرجت الدول الصناعية من الركود الذي أصابها منذ بداية التسعينات. (110).

من ناحية أخرى زادت واردات الولايات المتحدة من السلع المصنعة من الدول النامية من 5٪ عام 1978 إلى 11٪ عام 1990. تمثل السلع المصنعة المستوردة من دول غير أعضاء في OECD 4٪ من الاستهلاك المحلي الأمريكي حاليا وأقل من هذه النسبة بقليل في أوربا واليابان.

تبلغ نسبة الملابس المستوردة من العالم الثالث في الأسواق الأمريكية 30٪، مقابل نسبة 22٪، من أوربا. لقد هبطت الأسعار الحقيقية للأحذية والملابس في الولايات المتحدة خلال العشر سنوات الماضية بنسبة 20٪(111) وهو تحسن في صالح المستهلك رافقه تحسن في مستوى الجودة والأداء، أو على الأقل الحفاظ عليه، إضافة إلى التوسع الذي ينجم عن اقتصاديات الحجم الكبير التي تدفع إليها الرغبة في تخفيض التكاليف.

والمفارقة الكبيرة هنا أن الدول الصناعية وعلى رأسها أمريكا التي روجت لاقتصاد السوق الحرة في الدول النامية ترى في النجاح الاقتصادي الذي حققته بعض هذه الدول خطراً يتهدد رفاهيتها وازدهارها، لماذا إذن يتم ترويج اقتصاد السوق على أنه طريق الرخاء للفقراء، إذا كان هذا الرخاء سيكون على حساب الدول المروجة له؟

الإجابة على هذا السؤال ببساطة أن هدف فرض الاقتصاد الحر على دول العالم الثالث هو فتح أسواقها أمام المنتجات الغربية، عبر سياسة تحافظ على العلاقة التقليدية بين الشمال والجنوب، دون السماح للأخير بتحقيق أي إنجاز تنموي نهضوي لذا فلا مانع لدى الدول الرأسمالية الغربية أن يتكفل بتطبيق الاقتصاد الحر أنظمة ديكتاتورية، دون الحاجة لتوليفة الليبرالية الديمقراطية الرأسمالية طالما أن المسألة لا تتعلق بالرجل الأبيض.

في رسالة استقالة من مائة صفحة وتحمل عنوان "بلغ السيل الزبى Enough is Enough" قدمها عام 1988 الاقتصادي الكبير دافيسون بودو، بعد خدمة 22 سنة في البنك وصندوق

النقد الدوليين يقول بودو «إن التقسيمات الإدارية داخل صندوق النقد الدولي تعكس علاقات إمبريالية وعنصرية فلماذا تتبع جنوب أفريقيا القسم الأوربي، وليس القسم الأفريقي؟" ويضيف "إن هذا نتيجة للمزاج الدولي الذى ساد عام 1944 حيث الرجل المتفوق والرجل الدون.. فلابد من تخليص وتعظيم الرجل الأبيض ونظامه، وإغفال الرجل الأسود/ البنى المستعمر وإلقائه جانباً"(112).

ويجب أن لا يفهم أن مسؤولية تخلف دول الجنوب تقع بالكامل على عاتق الغرب ومؤسساته الدولية، إن النخب الحاكمة فى البلدان الفقيرة تتحمل المسؤولية بالدرجة الأولي. وهى بالأحرى تشارك الغرب المسؤولية ولا تعفيه منها. فهذه النخب تغرق بلادها فى بحر من الديون والدكتاتورية، والفساد وتعانى من عجز شديد بعد الإخفاق الشامل فى مجال التنمية والاستقرار الاجتماعى وشراهة عالية للقروض والمساعدات الأجنبية. هذه النخب ما زالت فى معظمها تحظى بدعم الغرب لأنه يرى فيها حارساً أميناً لمصالحه على حساب أقوات المحرومين من الشعوب الفقيرة. إن وصفات صندوق النقد الدولى وما يسمى برامج الإصلاح فى مناطق العالم الثالث، تريد أن تضع عبء الديون على كاهل الفقراء والشعوب عن طريق خفض الإنفاق العام وإلغاء السلع الأساسية إن المسؤول عن هذه الديون بالدرجة الأولى هى النخب الحاكمة التى استهلكتها دون تحقيق أى تنمية، واستدانتها أصلا دون مشورة شعوبها، لقد أصبحت هذه النخب مستجدية للمعونات وحكوماتها مفلسة وشعوبها جائعة ولا تملك ثمن الاستهلاك بعد أن ضلت طريقها إلى الإنتاج،ولا يعفى هذه النخب من الجرم ادعاؤها بأنها سقطت فى مصيدة إغراء الاستدانة التى نصبتها لها الحكومات والمؤسسات المالية الغربية.

وما زالت سياسة الدول الصناعية الغربية تجاه بلدان العالم الثالث تقوم على دمج اقتصاديات الأخيرة فى السوق الرأسمالية العالمية عبر ما يسمى "العولمة" وترويج "القرية العالمية Global Village" التى يطلق عليها اقتصاديون غربيون "النهب العالمى Global Pillage"(113). تنعكس عملية النهب فى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وقوة نفوذ المؤسسات والهيئات الدولية غير الخاضعة للرقابة والمساءلة، وازدياد سطوة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات كأخطبوط لاستعمار الحاضر والمستقبل(114). كما إن الدول الغربية تحاول خلق العراقيل فى وجه أية جهود أومحاولات تستهدف كسر حلقات الفقر والتبعية والتخلف فى العالم الثالث. فى شباط/ فبراير 1995، فشل مؤتمر بروكسيل الذى جمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربى و70 دولة من أفريقيا والكاريبى والهادئ، لمناقشة زيادة مساعدات الدول الأوربية للدول النامية، وقد أفشل الاجتماع، الذى لم يدم أكثر من عشر دقائق، بشكل أساسى بريطانيا وألمانيا اللتان طالبتا بتخفيض حصصهما فى صندوق المساعدات كذلك فشلت «قمة التنمية الاجتماعية» التى عقدت فى كوبنهاجن عاصمة الدانمراك فى آذار/ مارس 1995، فى المهمتين الأساسيتين لها،وهما إلغاء الديون الخارجية لبلدان العالم الثالث وزيادة مساعدات التنمية، لم تتجاوز مساعدات التنمية التى قدمتها دول منظمة التعاون لدول العالم الثالث OECD 0,35٪ من الناتج المحلى للدول الصناعية(115) وقد دفعت الدول النامية ثمنا باهظا لذلك يكشف عنه التقرير الخطير الذى صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة بعنوان «أوضاع الفوضى States Of Disarray» يقول التقرير الذى حمل العنوان الفرعى «الآثار الاجتماعية للعولمة» "إن التوسع العالمى Global لقوى السوق العالمى قذف بالمجتمعات فى أتون اضطربات ونزاعات دموية وإن الشركات متعددة الجنسية الموجودة خارج نطاق أى سيطرة سواء كانت محلية أو قومية أو دولية تملك حاليا ثلث الثروات الإنتاجية العالمية وإن سياسات المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مسؤولة عن تفجير ثورات الفقراء فى كثير من البلدان النامية» ويضيف التقرير "أن العالم يبحر نحو المجهول وأن آثار العولمة تعصف بالأسر والأحزاب والمجتمعات الفقيرة والغنية على حد سواء»(116).

سادساً: أزمة الدولار ومستقبله كعملة دولية:

فيما كانت الأنظار مشدودة إلى القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن، التى لم تكن سوى إضافة جديدة للإخفاقات فى مواجهة مشكلات الفقر والفقراء فى العالم والعجز عن إيجاد آلية تحول دون وقوع الاقتصاد العالمى فى أزمات جديدة فيما الأمر كذلك، جاءت هزة الدولار الجديدة، لم يكن قد مضى سوى شهرين على انهيار العملة المكسيكية وانهيار مصرف "بيرينغ" البريطانى لتدلل على أن الأسواق المالية فى العالم أبعد ما

تكون عن الاستقرار أو الأمان، لقد هبط الدولار الذى هو عملة الصرف الرئيسية فى نهاية الأسبوع الأول من آذار/ مارس إلى أدنى مستوى له أمام عملات قوية مثل الين اليابانى والمارك الألمانى وحتى وقت قريب يعتبر الحاجز النفسي للدولار تجاه الين 100 ين وقد تجاوز الدولار فى هبوطه هذا الحاجز حيث تهاوى سعر صرفه فى طوكيو إلى 80.15 يناً يابانيا فى 10 نيسان/ أبريل 1995، وبذلك تكون العملة الأمريكية قد فقدت 20٪ من قيمتها منذ بداية 1995، عندما سجلت 101.45 ين(117) كذلك الحال بالنسبة للمارك الألمانى إذ يعتبر الحاجز النفسى للدولار 1.60 مارك ووصل هبوطه إلى 1.37 فى 6 نيسان / أبريل 1995 كاسراً الحاجز بشكل حاد.

تعذر الاتفاق حول أسباب انهيار الدولار ربما لكثرة هذه الأسباب أمريكيا وعالميا ومنها استمرار عجز الموازنة الأمريكية عدم اتفاق الكونجرس والإدارة الأمريكية على موازنتها، تصريحات آلن غرينسان رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى [البنك المركزي] فى آذار/ مارس 1995، أن تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكى فى الفترة المنقضية من السنة الحالية (1995) ربما منع من رفع أسعار الفائدة فى المستقبل، انهيار العملة المكسيكية ومحاولة إنقاذها ببرنامج يضخ ما يزيد على خمسين بليوناً من الدولارات لدعم اقتصاد المكسيك، الأزمة بين الولايات المتحدة واليابان حول حجم الصادرات الأمريكية إلى الأسواق اليابانية وعدم حلها بشكل جذرى لصالح أمريكا كذلك الزلزال الذى أصاب اليابان ودفع الأخيرة إلى بيع استثماراتها فى أمريكا لتعويض خسائر الزلزال، وقد بلغت قيمة البيع من 30 إلى 40 بليون دولار، ازدياد قوة المارك مع انهيار بنك "بيرينغ" الذى أظهر ضعف واحتراق الاقتصاد البريطاني، وكذلك استمرار ضعف العملات الأوربية الأخرى أعطى المارك قوة إضافية على حساب الدولار. يذهب البعض إلى أن الولايات المتحدة نفسها شجعت حدوث هذا الانخفاض فى عملتها بل بادر الألمان والفرنسيون إلى اتهام أمريكا باستخدام الدولار كسلاح فى التجارة الدولية لتشجيع صرف سلعها فى العالم(118) ورغم الذعر الذى أصاب أسواق الصرف العالمية خوفاً من أزمة اقتصادية عالمية حادة بدت شركات أمريكية عدة مرتاحة لهبوط سعر الدولار تجاه عملات أوربية وعالمية أخري، لأن انخفاض سعر الدولار يعزز مبيعات تلك الشركات فى الخارج.

أيا كانت التفسيرات تبقى الخطورة فى انهيار الدولار أن يتسبب بانهيار عملات أخرى بل واقتصادات بكاملها تستند إليه في ودائعها العالمية(119) ويعتقد البعض أن مثل هذه الهزات تسئ إلى مكانة الدولار كعملة عالمية وقد تشجع دولا عدة على الانصرف عنه إلى عملات أخري، هذا يستدعى أن نلقى بعض الضوء على موقع الدولار فى النظام النقدى العالمى اليوم.

يحتل الدولار اليوم حوالى 61٪ من النقد الأجنبى المتداول فى العالم، وحوالى نصف الثروة العالمية الخاصة، كما إن ثلثى التجارة العالمية وثلاثة أرباع الإقراض المصرفى العالمى يتم بالدولار. بدأ دور الدولار فى النظام النقدى الدولى يتناقص منذ عام 1970 عندما كان نصيبه فى الاحتياطات العالمية 80٪ لكن دوره العالمى كعملة ارتكاز دولية ما زال يفوق دوره الاقتصادى الذى يتوقف على قوة الاقتصاد الأمريكى وموقعه فى الاقتصاد العالمى. يمثل الناتج الأمريكى 20٪ من الناتج العالمى وتحتل التجارة الأمريكية 14٪ من التجارة العالمية(120) وتقليديا كانت الولايات المتحدة الدائن الأكبر فى العالم حتى بداية الثمانينات ثم تحولت بعد عقد من عجز الحساب الجارى إلى أكبر مدين فى العالم والدولة المدينة ستلجأ إلى الاعتماد على التضخم لخفض القيمة الحقيقية لديونها، وإلى تخفيض قيمة عملتها لتقليص العجز فى ميزانها التجاري، وهذ ليست صفات مرغوبة لعملة دولية حيث انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى (المارك والين) كما هو حاصل خلال العقدين الماضيين يجعل من الصعب الاعتماد عليه كوعاء للاحتفاظ فهل سيواجه الدولار نفس المصير الذى واجهه الاسترلينى؟

أحد تفسيرات استمرار الدولار كعملة ارتكاز دولية هو غياب البدائل، فاليابان وألمانيا كلاهما دائن لكن لا أحد منهما يملك حجم اقتصاد الولايات المتحدة، ولا أسواقهما المالية تتمتع بنفس العمق والسيولة وكلاهما يخشى زيادة الاعتماد على عملاتهما كعملة دولية خشية أن تفقد سيطرتها على سياساتها على النقدية، بل إن تغلغل الدولار فى بنية الاقتصاد العالمى يجعل من هذا الاقتصاد وسلطاته المتعددة فى أنحاء العالم خادماً وحارساً للدولار، فكلما حدثت أزمة للدولار تسارع بنوك عالمية يابانية وألمانية وأوربية -كما حدث فى الأزمة الأخيرة- لدعم الدولار عن طريق شراء كميات منه من الأسواق.

التوقعات بشأن تفوق الصين على الولايات المتحدة في حجم اقتصادها وتجارتها خلال 20 سنة دفعت إلى التساؤل إذا ما كان اليوان الصيني سيسقط الدولار يوماً أم لا؟ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لا شئ مستبعد في السياسة الدولية، لكن عملة الاحتياط العالمية تتطلب أكثر من العضلات الاقتصادية، فهل ستستطيع الصين تطوير أسواق مالية معقدة فضلاً عن سمعة جيدة كملاذ آمن للأموال؟ وهل ستهزم اللغة الصينية لغة الدولار في العالم؟

يعتقد البعض أن الدولار سيواجه منافساً حقيقياً إذا تحققت الوحدة الأوربية وتمكن الأوربيون من إصدار عملة واحدة مع الأخذ في الحسبان أن حجم الاقتصاد الأوربي وحجم التجارة الأوربية يتفوقان على أمريكا كما أن اندماج الأسواق المالية الأوربية سيخلق سوقاً مالية أكثر تعقيداً وسيولة، وسيكون الاتحاد الأوربي في مجموعه دائناً دولياً ببنك مركزي ملتزم باستقرار الأسعار ومحاربة التضخم الأمر الذي يجعل وحدة النقد الأوربي الإيكو ECU (كعملة موحدة) بديلاً جذاباً كوعاء للقيمة ووحدة للحساب يتحدى الدولار.

هذا كله قائم على افتراض تحقق الوحدة الأوربية والعملة الواحدة وحتى لو تحقق ذلك يصعب التهكن بأن الإيكو ECU يمكن أن يهيمن على النظام النقدي العالمي، كما هو الدولار اليوم، وكما كان الاسترليني سابقاً.

ومع ازدياد دور الين الياباني في آسيا وافتراض تحقق الوحدة الأوربية فإن العملات الرئيسية الثلاث الدولار، والإيكو، والين ستتقاسم النفوذ والقوة في السوق العالمية، لكن هذا الوضع سيعتبر تحولا في غير صالح الدولار الذي بإزاحته من موقعه ستفقد الولايات المتحدة مزايا تربعه على عرش الاقتصاد العالمي كعملة الارتكاز الدولية.وهذا يفيدها بشكل أساسي في جانبين: تنشيط الصادرات الأمريكية، والاستفادة من وضع الدولار كمستودع قيمة عالمية حيث تقبل كل الدول على شرائه لزيادة احتياطاتها، أما عن قدرة الحكومة الأمريكية على التدخل للحد من تدهور قيمة الدولار فالأمر يعتمد في النهاية على رؤيتها للأسباب الحقيقية لهذا التدهور وفي كل الأحوال يظل دور سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية في هذه الظروف محدودا، الأمر الذي يعني أن الحكومة الأمريكية قد تلجأ للسياسة المالية لبحث فرض ضرائب جديدة للحد من الاستهلاك وزيادة المدخرات.

سابعا: الأزمة الاقتصادية العالمية وغياب المرجعية:

تؤكد الأزمات المتتابعة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي مثل أزمة المكسيك وأزمة الدولار والأزمات المتكررة في العلاقات التجارية والاقتصادية بين مختلف دول العالم أن المنظومات التبادلية "تضخم- انكماش" و"ركود- انتعاش" لم تعد تصلح لتفسير حركة الاقتصاد العالمي، وأن التطورات الراهنة تنذر بحدوث أزمة اقتصادية عالمية قد تكون هذه الأزمات الجزئية بدايتها.

بات واضحا أن أسعار الصرف العائمة التي يرتكز عليها النظام النقدي العالمي اليوم لم تحل مشكلة الاقتصاد بل هي مصدر للاضطرابات والتقلبات. ورغم التخمة التي تعاني منها أسواق المال العالمية والتدفقات المالية الهائلة التي تمر عبرها على امتداد القارات يشكو صندوق النقد الدولي من نقص في السيولة العالمية (اجتماع مدريد). ويرغم حاجتها الماسة لرأس المال تصدر الدول النامية رؤوس الأموال إلى الدول الصناعية سداداً للديون أو هروباً، هذا بالإضافة إلى العطب البنيوي والهيكلي واختلالات الموازين الاقتصادية والتجارية التي تعصف بغالبية اقتصادات العالم وتهدد استقرار ورفاه المجتمعات الإنسانية كلها.

في مقالة حديثه لكلاوس شواب، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي بالاشتراك مع كلود سمادجا مستشار المنتدى سبق الإشارة إليها يقول خبير الاقتصاد الدولي: إن ما يحدث في العالم ليس مجرد أزمات اقتصادية دائرية بل هو "ثورة اقتصادية"واضحة المعالم فالانتعاش الذي تمر به الدول الغربية أمريكا وأوربا بعد الركود الذي أصابها في السنوات الأخيرة لم يقض على البطالة في هذه الدول . إنه كما يصفه الاقتصاديون «انتعاش بدون وظائف Jobless Recovery أو انتعاش بعكاكيز Recovery on Crutches(121)». فما زال معدل البطالة في أوربا 11,6٪ أي حوالي ضعف أمريكا التي حققت تحسنا بهبوط نسبتها إلى 5,6، وفي فرنسا بلغت نسبة البطالة في أكتوبر 1994 حوالي 12,6 وتقول تقارير OECD بأنه حتى لو حققت الاقتصاديات الأوربية معدل نمو 3٪ فإن البطالة لن تهبط عن 10,9٪ حتى أواخر 1996و 9,6٪ حتى نهاية سنة 2000(122).

إن اقتصاديات الدول الصناعية اليوم تعاني من أزمات هيكلية حادة تنعكس في كثير من الظواهر التي يدلل عليها شواب وسمادجا بمثال، ففي حين تضاعف الناتج الصناعي في الولايات المتحدة في الفترة 1970-1993، فإن العمالة الصناعية انخفضت بنسبة 10٪ في الفترة نفسها، ورغم أن الصورة في أوربا تختلف عن ذلك قليلا إلا أنها مشابهة وربما لم يكن في هذه الاتجاهات المتضاربة ضير لو أن قطاع الخدمات كان قادرا على استيعاب العمال المسرحين من قطاع الصناعة لكن ما حدث خلال السنوات القليلة الماضية كان انخفاض معدل توليد الوظائف في قطاع الخدمات مما جعل المشكلة مركبة ينتج عنها بطالة هيكلية في الدول الصناعية(123).

لعله ليس مصادفة أن نشهد اتجاها معاكسا في مجال التوظيف في الصناعة في غالبية الدول شرق الآسيوية. ففي الفترة 1961- 1991 انخفض تشغيل العمالة الصناعية في أمريكا بمقدار الثلث وفي فرنسا بمقدار الربع وفي إيطاليا وألمانيا بنسبة 15٪ بينما تضاعف بمقدار خمسة أضعاف في كوريا الجنوبية وثلاثة أضعاف في ماليزيا وضعفين في تايوان وسنغافورة(124) وهذا يؤكد قول شواب وسمادجا «إن المحتوى الأهم والمكون الأساسي للثورة [الاقتصادية] الراهنة هو انتقال مركز الجاذبية في الاقتصاد العالمي إلى آسيا»(125).

يبقى التحدي الأهم الذي يواجه الاقتصاد العالمي هو إدارته والدول والمؤسسات التي تتحكم في ذلك فكما هو حال النظام العالمي بمجمله فإن النظام الاقتصادي العالمي قائم على ازدواجية المعايير والتحيز للدول الصناعية الكبرى التي تريد تسيير هذا الاقتصاد لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، وهناك الكثير من مؤشرات هذا التحيز، إن هناك ست دول نامية مثلا هي الصين، والهند وأندونسيا، وروسيا، والبرازيل، والمكسيك، كل منها أكبر من كندا التي هي عضو في مجموعة السبعة G7 التي ينظر إليها كملتقى إرادات الدول الكبرى في التشاور حول قضايا ومستجدات الاقتصاد العالمي. كما إن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD هي عبارة عن نادٍ للأغنياء لم ينضم إليها أي عضو جديد منذ واحد وعشرين عاما إلى أن التحقت بها المكسيك في آيار/ مايو 1994، أما صندوق النقد الدولي فتهيمن عليه الدول الصناعية حيث التصويت فيه يخضع "لكوتا" تعكس مساهمة الدول في الناتج الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية والاحتياطي النقدي الدولي، لكن السياسة منذ أوائل الستينات (بداية انتعاش أوربا واليابان) لعبت دوراً أكبر حيث أعطيت وزناً أكبر مما يسمح به اقتصاديا.

فالدول النامية (بما فيها تايوان التي هي ليست عضواً في صندوق النقد الدولي) تسهم بنسبة 43٪ من الناتج العالمي و30٪ من التجارة الدولية، و45٪ من الاحتياطات النقدية الدولية. وهذا يعني أن الدول النامية يجب أن تحظى بنسبة 40٪ من "كوتا" صندوق النقد الدولي. إن آسيا التي يبلغ وزنها في الاقتصاد العالمي 17٪ على أساس حجم الناتج والتجارة والاحتياطي، لا يتجاوز نصيبها في كوتا الصندوق 9٪(126)، إن المؤسسات الدولية القائمة وطريقة إدارتها وعملها تعكس موازين ومراكز قديمة في النظام العالمي. ومنذ بداية عقد التسعينات سعت الولايات المتحدة إلى تأكيد دور الأمم المتحدة كمرجعية للنظام العالمي، ولكن كأداة لتسويق السياسات الأمريكية وبسط هيمنتها على العالم أيضاً تم ذلك من خلال سلسلة من المؤتمرات الدولية شملت: المؤتمر العالمي من أجل الطفل(1990)، المؤتمر العالمي من أجل البيئة والتنمية (1992)، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (1993)، المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة (1994)، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994) المؤتمر الدولي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المؤتمر العالمي للمرأة (1995) مؤتمر التنمية الاجتماعية(1995).

غير أن فترة الاضطراب والأزمات المتكررة التي يمر بها العالم واقتصاده تبرز الحاجة الملحة لقيام نظام عالمي جديد بأسس وقواعد جديدة وهذا ما أكده مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في منتجع "دافوس" بسويسرا في شباط/ فبراير 1995، حيث كشفت مداولات وتوصيات المؤتمر هشاشة النظام وغياب المرجعية التي تضبط حركة الاقتصاد العالمي. كما كشف النقاب عن محاولات تجرى لبلورة صيغة عالمية تحت اسم (الحاكمية العالمية) ووجود مثل هذه الهيمنة سيعيد النظر في دور وفعالية بعض المؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية القائمة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد UNCTAD) حيث تسود توقعات عن احتمال إلغائه وربما مؤسسات أخرى مستقبلاً.

في القمة السنوية لمجموعة السبعة التي عقدت في يوليو 1994، اتفقت المجموعة على أن تناقش في اجتماع صيف

1995، المؤسسات المطلوبة لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، وتحظى قضية المؤسسات الدولية فى النظام العالمى باهتمام أمريكى كبير. يثور جدل فى واشنطن حول وقف مساهمة الولايات المتحدة المقدمة للبنك الدولى والبالغة 1,25 بليون دولار سنويا، حيث يرى أعضاء فى الكونجرس أن الأموال التى تقدمها واشنطن للبنك الدولى لا تعود بفائدة على الاقتصاد الأمريكى وتسهم فى زيادة البطالة فيه. ويجادل آخرون أنه عبر هذه الأموال تستخدم الولايات المتحدة قوتها التصويتية فى البنك لإرغام الدول الفقيرة على تبنى سياسات وبرامج إصلاح تخدم الاقتصاد الأمريكى ومصالحه(127).

ويبقى السؤال الأهم حول هذا الموضوع : لو كانت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة جادة فى محاولة إيجاد مرجعية تضبط مسيرة الاقتصاد العالمي. فهل سيحدث تغيير حقيقى فى سياسات وإدارة المؤسسات الدولية بما يخدم أهداف جميع البشر الأعضاء فى النظام العالمي، ويعكس موازين القوة الجديدة، أم أن تسميات جديدة قد تبرز لكن تبقى المؤسسات وآلية عملها فى خدمة الأقوى أو الأكثر نفيراً؟

خاتمة

مر الاقتصاد العالمى منذ الحرب العالمية الثانية بتطورات هامة أوصلته إلى التحولات والمستجدات الراهنة على كافة الأصعدة. لقد ساعد نظام "بريتون وودز" الذى أشرفت الولايات المتحدة على هندسته وتصميمه على هيمنتها على الاقتصاد العالمى . وقد أسهمت المؤسسات الدولية وشبكة الشركات متعددة الجنسية التى كونتها أمريكا على مأسسة الهيمنة التى تم عبرها ترويج اقتصاد السوق الحر ومحاولة فرضه على العالم.

قادت الولايات المتحدة عملية تدويل أو "عولمة" الاقتصاد الدولى التى تركزت فى مجال تحرير حركة رؤوس الأموال وهى بخلاف ما هو شائع فى أدبيات الاقتصاد الدولى صاحبها تقييد فى حركة التجارة العالمية، ومع ظهور اضطرابات وأزمات عدة انهار نظام "بريتون وودز" عام 1971، وانهار معه نظام أسعار الصرف الثابتة الذى أرساه وحل مكانه نظام أسعار الصرف العائمة، تلا ذلك بروز أزمات اختلال موازين المدفوعات مع تقلبات حادة فى أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة العالمية وكذلك تفاقمت أزمة الديون العالمية للبلدان النامية، وصاحب ذلك ارتفاع السيولة الدولية واشتداد المضاربات مع زيادة هائلة فى التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بشكل شبه منفصل عن حركة التجارة الدولية، مما أوجز ظاهرة نشاط أسواق المال المصاحبة لموجات الركود التى تعصف بالاقتصادات الصناعية، توالت الأحداث التى كان أهمها انهيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى السابق، وانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة مهيمنة على العالم وتصدر عامل "الاقتصاد" فى موازين القوة ليدفع باتجاه صراع الرأسماليات.

يؤذن مشروع الوحدة النقدية والسياسة الأوربية المقترحة والصعود الاقتصادى، والإنمائى لدول جنوب شرق آسيا بنهاية الهيمنة الأمريكية ونظام القطب الواحد وبرز قوى وتكتلات جديدة ترشح نشوء نظام الأقطاب المتعددة فى القرن الحادى والعشرين.

واستعداداً لذلك وفى محاولة منها لاستعادة هيمنتها وقوتها الاقتصادية المتدهورة، سرعت الولايات المتحدة من وتيرة "العولمة" فى الاقتصاد الدولى الأمر الذى دفع أكثر باتجاه التكتلات الإقليمية، التى حاولت الولايات المتحدة أيضاً

اختراقها وجعلها أمريكية التمحور. وضمن السياق نفسه جعلت الولايات المتحدة لحرية التجارة ولفتح الأسواق الأجنبية أمام البضائع الأمريكية الأولوية القصوى فى سياستها الخارجية. من هنا جاء اتفاق دورة الأروجواى «للجات» متمشيا مع المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى. كما إن تشكيل منظمة التجارة العالمية خلفاً للجات لا يعنى نهاية المنافسة والنزاعات التجارية الدولية المحتملة.

لقد مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أداة الدول الصناعية فى ترويض الدول النامية وتكيفها مع التدويل أو العولمة التى تستهدف الحفاظ على اندماجها فى السوق الرأسمالية العالمية، وفق النمط التاريخى للتبعية التى حكمت علاقة الشمال بالجنوب ترى الدول الغربية فى نمو الدول النامية- لا سيما حديثه التصنيع منها- خطراً على الاقتصادات الصناعية التى تقاوم تقسيم العمل الدولى الجديد.

يكشف توالى أزمات الاقتصاد العالمى مثل أزمة الدولار وأزمة اقتصاد المكسيك، هشاشة النظام العالمى، فالانتعاش الذى شهدته الاقتصادات الغربية، لا سيما الولايات المتحدة التى استعادت موقعها كرقم واحد فى الاقتصاد العالمى لا يبشر بتعاف حقيقى حيث تعانى هذه الاقتصادات من اختلالات هيكلية وأزمات مزمنة كما عجز الانتعاش الأخير عن حل مشكلة البطالة لا سيما فى أوربا. ويبقى غياب مرجعية دولية غير منحازة، وتعكس موازين القوة الحقيقية فى الاقتصاد العالمى هو التحدى الأهم الذى سيواجه إدارة الاقتصاد العالمى فى العقدين القادمين، وفى المحصلة أصبح التكتل سمة أساسية للاقتصاد العالمى حيث الاقتصاديات الكبيرة ستلتهم أو تسحق الاقتصادات الصغيرة الأنانية أو العاجزة أو المحاصرة.

فى غضون ذلك يشكل غياب «العرب والمسلمين» بما يملكون من ثروات هائلة عن خريطة التكتلات الاقتصادية والتجارية العالمية وفشلهم فى تحقيق أى نوع من القوة السياسة أو الاقتصادية المعتبرة الفاجعة الأهم التى ستتضاعف بنشوء السوق الشرق أوسطية لو قدر لها ذلك، والتى سيكون محورها وخازنها إسرائيل.

الهوامش:

1- Robert Kuttner, The End of Laissez-Faire, (New York: Alfred A. Knopf, 1991), P.35

2- المصدر نفسه، ص 34، ص37.

3- المصدر نفسه، ص 40.

4- المصدر نفسه، ص 40.

5- الإحصائيات عن المؤسسات مأخوذة عن دليل التعاون الاقتصادى العالمي- اتفاقات ومنظمات: Bernard colas (ed), Global Economic Co- Operation: AGuide to Agreements and Organizations, (Cambridge, MA: Kluwer Law and Taxation Publishers and United Nations University Press, 1994), PP.322-26.

6- الرئيس الحالى للبنك الدولى هو لويس بريستون وهو ثامن رئيس فى تاريخ البنك ستنتهى خدمته فى آيار/ مايو 1995، لإصابته بالسرطان ليتولى مكانه المصرفى جيمس ولفنسون الذى رشحته إدارة كلينتون ووافقه عليه المجلس التنفيذى للبنك بالإجماع.

7- Bernard Colas (ed), Op. Cit , pp. 338-348

8- لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية جات، انظر المصدر نفسه، ص 53-57.

9- Joan Edelman Spero, The Politics of international Economic Relations St. Martin's press, 1990) p.35.

10- الإيكونومست، 9 حزيران/ يولية 1994، ص70.

11- نقلت هذه التسمية الإيكونومست، 9 تموز/ يولية، 1994 ص 70، عن رونالد ماكينون أستاذ الاقتصاد الدولى البارز بجامعة ستانفورد.

12- للتفرقة بين الهيمنة الخيرية والهيمنة النهبية انظر: Robert Gilpin, The Political Economy of international Relations,(princeton, N.J. Princeton Universty press, 1987), P, 90,345.

13- Joan Edelman Spero OP. cit p37.

14- المصدر نفسه ص 37.

15- Harry Magdoff, Globalzation: to what End? (New York : Monthly Review Press, 1992),P.8.

16- المصدر نفسه ص، 24.

17- Joan Edelman Spero op. cit. p. 41.

18- المصدر نفسه ص، 45.

19- المصدر نفسه ص، 48.

20- المصدر نفسه ص، 48.

21- المصدر نفسه ص، 60.

22- فكرة اجتماعات القمة الاقتصادية المتعددة طرحها هنرى كسينجر عام 1971، ودخلت حيز التنفيذ عام 1975 بست دول (مجموعة السبعة بدون كندا) ثم بسبع دول عقدت القمة الثانية عام 1976 فى بورتريكو، واستمرت القمم تتوالى إلى اجتماع طوكيو 1986 حيث اعتمدت فيه نتائج اجتماعات فندق بلازا، وتمخض عن تشكيل مجموعة السبعة لوزراء مالية الدول السبع.

23- الإيكونومست، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص 85.

24- المصدر نفسه ص،86.

25- Paul Volker Toyoo Gyohten, Changing Fortunes: The world's Money and the threat to American Leadership, (New York: times Books,1992) P288.

26- John Ruggie, "International Regimes, transactions and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order" International Organization, No 36, 1982, pp. 379-415.

27- من أهم المساهمات فى هذا المجال:

John Ikenberry, "Rethinking the American Hegemony" Political Science Quarterly, No. 104, 1989, PP 375-400, Peter Burnham, The Political Economy of Postwar Reconstruction, (London: Macmillan, 1990), Michael Loriaux, France after Hegemony: International Change and financial Reform, (Ithaca, N.Y: Cornell Universtiy Press, 1991)

28- Susan Strange "Finance , Information, Power, Review International Studies, No. 16 ,1990 ,p 264.

29- Eric Helleiner, States and Reemergence of Global Finance (From Bretton woods to the 1990s) (Ithaca, N.Y: Cornell Universtiy Press, 1994), p.8.

30- المصدر نفسه، ص 9.

31- المصدر نفسه، ص10.

32- لاقت اقتراحات البنك الفيدرالى معارضة حتى من الأوساط المصرفية الأمريكية، حول هذا الاقتراح ورفضه انظر:

Richard Dale, The Regulation of International Banking, (Cambridge: Woodheed- Faulkner, 1984), p.28, James Hawley, Dollars and Borders: US Government Attempts to Restrict Capital Flows, 1960-1980, (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1987), P. 138.

33- Eric Helleiner op. cit ,pp 195-209.

34- Walter Wriston "Technology and Sovereignty" , Foreign Affairs , Vol. 67, NO. 4, 1988,p. 71.

35- Louis Pauly, Opening Financial Merkets: Banking Politics on the Pacific Rim, (Ithaca, N.Y: Cornell Universtiy Press, 1988), p2.

36- Jeffry Frieden, Banking on the world The Politics of American International Finance, (New York: Harper & ROW, 1987)p.166.

37- Susan Strange Casino Capitalism, (Oxford : Basil Black well, 1986), P.29.

38- Harry Magdoff op. cit p.19.

39- Richard Freeman, "Bankers Fiddle, While London Burns." EIR VOL 22, NO. 13. 1995,p5.

40- نشر ملخص الدراسة فى الفاينتشال تايمز، عدد 13 آذار/ مارس 1995، وذكرت فى المصدر السابق.

41- Fred Bergsten, "the primacy of Economices", Foreign Policy, Vol. NO. 87 Summer 1992, P.3.

42- لقد أصابت حمى التنظير للمواجهة بين الإسلام والغرب كافة أوساط النخب الغربية، ففى كتاب اقتصادى ذاع صيته فى الغرب بعنوان "المواجهة الكبرى" يفرد المؤلفان فصلاً بعنوان محمد يستبدل كارل ماركس. انظر:

James Dale Davidson& William Rees-Mogg, The Great Reckoning: How the

world Will change in the Depression of the 1990s, (New York: Simon &Schuster, 1993)p.213

43- في مقال احتفالي بانتصار الرأسمالية يذكر جفري ساخس أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد وأحد أهم منظري اقتصاد السوق الحر في العالم وعمل مستشاراً لدول اشتراكية سابقة ونامية عدة تتحول للرأسمالية، يذكر ساخس أن حوالي 3،5بليون نسمة من سكان العالم يدخلون إلي حظيرة الرأسمالية الآن. انظر مقاله الحديث:

Jeffery D. Sachs, "Consolidation capitalism," Foreign Policy, Spring 1995, pp.51-64.

44- Michel Albert, Capitalism Against Capitalism, (London: Whurr Publishers, 1993), pp. 15-19.

45- Daniel Burstein, Euroquake, (New-York: Simon 8 Schuster, 1991) pp. 16-17.

46- Charles Hampden-Turner & Alfons Trompenaars, The Seven Cultures of Capitalism, (New York: Doubleday Publishing Group, 1993).

47- نقلها وعلق عليها وليد نويهض في: عصر الغلبة، اكتشاف أمريكا والمركزية الأوروبية، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1992)، ص 169.

48- المصدر نفسه، ص159.

49- Alan Tonelson and Roland A. More, "Outdated Alliance Strategie" in Clyde Prestowitz, Jr., Ronald A. Morse, Alan Tonelson (eds), Powernomics: Economic and strategy After the Cold War, (Lanham, Maryland: Madison Books & Economic strategy Institute, 1991) p.243.

50- طرح هذه الفكرة دونالد إيمسون في:

Donald K. Emmerson, "Organiztion the Rim: Asia Pacific Regionalism", Current History, December 1992, pp. 435-439.

ولمزيد حولة العولة والإقليمية انظر: Vivian A. Bull, International Economics in the 1990s, in Neal Riemer (ed), New thinking and Development in International politics, (Lanham, Maryland: University Press of America, 1991) pp.107-134.

51- الشرق الأوسط، 12 كانون الأول/ ديسمبر، 1994.

52- Sidney Weintraub, "the Mexican Economy : Life After Devalution, Curent History, March 1995, P. 109.

53- قبل أيام lk انهيار عملة المكسيك كانت النشرات والمجلات الاقتصادية الأمريكية الشهيرة مثل Forbes تقول لقرائها لا تدعوا فرصة الاستثمارات الجذابة في المكسيك تفوتكم. حول هذا الموضوع وصفقة المكسيك انظر: The New Federalist, Februray 13,1995.

٥٤- Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great powers From 1500 to present, (New York: Random House, 1987). Daived Calleo, Beyond the American Hegemony: the future of the Western Auiance, (New York: Basic Book, 1987), Lester Thurow, Head to Head: the coming Economic Battle Among Japan. Europe and Amrica, (New York: Warner Books, 1993).

أما تقرير وزارة الدفاع فقد ورد في:

Richard Rosecrance, America's Economic Resurgence: A Bold New strategy, (New York:Harper & Row Publishers 1990),P.32.

والتقرير بعنوان :

Commision On Intergrated Long -Term strategy, Discriminate Deterrence, Washigntion, D.C, January, 1988.

55- انظر الكتاب الهام الذي أثار ضجة في أمريكا والذي يحمل عنوان وجهة نظر يابانية:

Shintaro Ishihara, The Japan that Can say No, (New York: Simon & Schuster, 1989).

56- Lester Thurow, OP. cit, p. 157.

57- أكد ثرو علي هذا في مقدمة الطبعة الثانية من الكتاب التي صدرت عام 1993.

58- Henry R. Nau, the Myth of America's Decline, (New York: Oxford Uuiveristy Press, 1990); Joseph S.Nye , Jr. Bound to Lead; The Changing Nature of American Power, (New York; Basic Books, 190).

59- التايم، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص51.

60- وول ستريت جورنال 8 آذار/ مارس 1995.

61- التايم، مصدر سابق ص55.

62- المصدر نفسه، ص55.

63- المصدر نفسه، ص54.

64- Warren Christopher, "Amric's Leadership, American's Opportunity" Foreign Policy, Spring 1995,p. 16.

65- من المستبعد أن يبدأ إنجاز المرحلة الثالثة في أواخر 1996، أو أوائل 1997.وقد يتم اقتراح تاريخ أقرب إلي 1999، وقد تستغرق خطوات التنفيذ النصف الأول من العقد الأول في القرن القادم.

66- حول الوحدة الأوربية انظر الدراسة الهامة :

بشير نافع "أوروبا الغربية : من الحرب الباردة إلي سنوات عدم اليقين والعيش الخطر" قراءات سياسية س1: ع2-3، 1991ص177-220.

67- المصدر نفسه، ص 195.

68- الأرقام مأخوذة من كتاب مقارنات إحصائية دولية يركز علي وضع اليابان وسنعتمد عليه كثيرا في الإحصائيات القادمة وسنشير إليه باسم اليابان 1995:
Japan 1995: An International Comparison, (Tokyo: Keizai Koho Center-Japan Institute for Economic Affairs, 1994), P.11.

69- انظر مقالة دونالد إيمرسون السابقة: في زيارته للولايات المتحدة في الأسبوع الأول من نسيان/ إبريل 1995 ناقش رئيس الوزراء البريطاني، جون ميجر مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون فكرة دمج نافتا مع الاتحاد الأوربي في تكتل جديد الأمر الذي آثار حفيظة الفرنسيين وآخرين في أوروبا.

70- The World in 1995, (London: The Economist Publications, 1995), P.25.

71- Guide to the Peoples of Europe, (London: Times Book, 1994) p 416.

72- وليد نويهض، مصدر سابق، ص 152.

73- اليابان 1995، مصدر سابق، ص11.

74- المصدر نفسه، ص29، ص55.

75- المصدر نفسه، ص 38، 39.

76- المصدر نفسه، ص33.

77- المصدر نفسه، ص38.

78- وول ستريت جورنال، 15 آذار/ مارس 1995.

79- اليابان 1995، مصدر سابق، ص38.

80- نشرت هذه التقديرات في الملف الهام الذي نشرته مجلة الإيكونومست البريطانية عن الاقتصاد العالمي Global Economy في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1994، انظر ص4 من الملف.

81- المصدر نفسه، ص9، وانظر نقلا عنه:Andrea: Boltho, "China's Emergence: Prospects, Opportunities and Challenges" World Bank Paper.

82- الإيكونومست، ملف الاقتصاد العالمي، مصدر سابق،ص6.

83- المصدر نفسه، ص5.

84- Donald K. Emmerson, Op. cit , p. 438.

85- الإيكونومست، 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص22.

86- Jeffery D. Sachs, Op.cit , p. 60.

87- الإيكونومست، 24 كانون الأول/ ديسمبر 1994، ص20.

88- حول آثار التسوية علي الاقتصادين العربي والإسرائيلي، انظر: رمضان عبدالله "إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل: الآفاق الاقتصادية لعملية التسوية" جزءان، س2، ع1، ع2

89- نيويورك تايمز 15 كانون الأول/ ديسمبر، 1993.

90- الاحصائيات المتعلقة باتفاقية دورة الأوروغواي مأخوذة عن: Richard Harmsen, "The Uruguay: Round: A Boon for the World for the world Economy" Finance& Development, Vol. 32, No. 1 , 1995, pp. 24-26; Howard Lafranchi, What's Next For World Trade? The christian Science Monitor, December 23, 1993, p6; Arthur Macewan, "Markets Unbuond: the Heavy Price of Globaliztion." Dollars And Sense September/ October 1994, pp. 8-9, 35-37.

91- المصدر نفسه، ص26.

92- حول المؤتمر : انظر تقرير البنك الدولي وانعكاسات

جولة أوروغواي علي الدول النامية الحياة، 30 كانون الثاني/ يناير 1995.

93- نيويورك تايمز، 10 كانون الأول/ ديسمبر، 1993.

94- Richard Harmsen Op. cit p.26;

Antonio S.P. Brandro and William Martin, "Implications of Agricutural Trade Liberalization for the Developing Countries", Agricultural Economics, NO.8,June 1993

95- الإيكونومست، 4 شباط/ فبراير 1995، ص59.

96- المصدر نفسه.

97- الحوادث، 6 كانون الثاني/ يناير 1995، ص37.

98- Waden Bello and Shea Cunningham, "the world Bank and IMF: the Retganities and the Resubordination of the Third World" Z Magazin, July/ August 1994, p.66.

99- المصدر نفسه، ص67.

100- Susan Meeker- Lawery, "Hope for the South; The IMF, World Bank, and Third World", Z Magazine, October 1994, p.47.

101- Walden Bello and Shea, Op. Cit., p. 68.

102- Susan Meeker Lowry, Op. Cit., p.47.

103- Walden Bello and Shea Cunningham, "Reign of Error: World Bank 's Worngs", Dollars & Sense, September/October 1994,p.11.

104- المصدر نفسه، ص 12.

105- المصدر نفسه، ص 40.

106- حول تقسيم العمل الدولى، انظر:

James H. Mittelman, "The Globalisation Challange: Surviving the Margins", Third World Quarterly, Vol 15, No. 3, 1994 p. 427.

107- الإيكونومست، ملف الاقتصاد العالمى، مصدر سابق، ص5.

108- المصدر نفسه، ص14، ص20.

109- انظر المقال الهام الذى سنشير إليه فى المتن لاحقاً:

Klaus Sctiwab and Claude Smadja, "Power and Policy: The New Economic order", Harverd Business Review, November/ December 1994, p.41.

110- الإيكونومست، ملف الاقتصاد العالمى، مصدر سابق، ص10.

111- المصدر نفسه، ص10، ص13.

112- انظر معلومات وتفاصيل عن الرسالة فى:

Susan Meeker-Lowery, Op. Cit., p.47.

113- انظر المقالة الهامة:

Jeremy Brecher, "Global Village or Global Pillage? "The Nation, December 6, 1993,p.p: 685-688.

114- «الشركة متعددة الجنسية هى أقوى مؤسسة بشرية تم تصميمها لاستعمار المستقبل» وردت هذه العبارة فى:

Richard Barnet and Ronald Muller, Globle Reach: The Power of the Multinational Corporations. (New York: Simon & Schuster. 1974)p. 363.

115- الإيكونومست، 10 كانون الأول/ ديسمبر1994، ص69.

116- انظر عرضاً للتقرير فى الحياة، 21 آذار/ مارس 1995.

117- الشرق الأوسط، 11 نيسان/ إبريل، 1995

118- الشرق الأوسط، 8و 9 نيسان/ إبريل 1995.

119- الشرق الأوسط، 11 نيسان/ إبريل 1995.

120- الإيكونومست، 12 تشرين/ نوفمبر 1994، ص88.

121- Klaus Schwab and Clude Smadja, OP. Cit, p.40.

122- الإيكونومست، 24 كانون الأول/ ديسمبر 1994، ص52.

123- Klaus Schwab and Clude Smadja, OP. cit, p42

124- المصدر نفسه.

125- المصدر نفسه، ص 41،40.

126- الإيكونومست، ملف الاقتصاد العالمى، مصدر سابق، ص36.

127- الشرق الأوسط، 9 نيسان/ إبريل 1995.

مركز الدراسات الحضارية

ثالثاً

المنظمات الدولية غير الحكومية

البـــاحـث: د. أحمد الرشيدى

الباحثون المساعدون: أ. عبد الرحمن خليفة

أ. محمود حسين

الأمة فى عام 1414 هـ

المنظمات الدولية غير الحكومية

مقدمة:

يعرض هذا الجزء من التقرير لدور المنظمات الدولية غير الحكومية بالنسبة لكل مايتصل بمستويات التحليل الثلاثة التى يركز عليها: المستوى الخاص بالتطورات ذات الصلة بالحالة المصرية،، المستوى العربى، والمستوى الإسلامى، ولكن مع إيلاء أهمية أكبر للمستويين الأولين.

وتتحدد خطتنا فى تناول هذا الموضوع فى التركيز على نقطتين: أما النقطة الأولى، فنخصصها لإعطاء فكرة موجزة عن المنظمات الدولية غير الحكومية: تعريفها، أنواعها، دورها المتزايد فى نطاق العلاقات الدولية المعاصرة. وأما النقطة الثانية فإن مناط البحث فيها يتمثل فى إلقاء بعض الضوء حول أهم أنشطة بعض هذه المنظمات الدولية فيما يتعلق بالموضوعات ذات الصلة بالواقع المصرى والعربى والإسلامى. والواقع أنه بالنظر إلى تعدد أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية وتداخل أنشطتها مع بعضها البعض، فقد رأينا أن نختار من بينها المنظمات الآتية:

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

2- الاتحاد البرلمانى الدولى.

3- منظمة العفو الدولية.

4- منظمة التضامن للشعوب الأفريقية والأسيوية.

5- المنظمات الدولتى غير الحكوميةذات الطابع الدينى والتى سنختار من بينها: منظمة الحوار بين الأديان، الجمعية الدولية للحوار الإسلامى - المسيحى، برلمان ديانات العالم.

أولاً : المنظمات الدولية غير الحكومية: تعريفها، أنواعها، دورها المتزايد فى نطاق العلاقات الدولية المعاصرة:

بداية، يمكن القول بأن المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها، صار ينظر إليها اليوم ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحديداً باعتبارها إحدى القوى الرئيسية والفاعلة فى النظام الدولى وكما هو معلوم، يشير اصطلاح «المنظمة الدولية» إلى تلك الهيئة أو الجهاز الذى تتفق إرادات أطرافه على إنشائه تحقيقاً لأهدافهم المشتركة، والتى يعجزون عن تحقيقها فرادى.

ويميز فقه القانون الدولى العام، الذى يعتبر قانون المنظمات الدولية أحد أهم فروعه، بين أنواع عديدة من المنظمات الدولية. وطبقاً لأكثر من معيار. فمثلاً، وطبقاً لمعيار الاختصاص تنقسم المنظمات الدولية إلى: منظمات دولية عامة يتسع اختصاص كل منها ليشمل كل ماله صلة بالعلاقات المشتركة بين أعضائها ومثالها، منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمات دولية متخصصة يقتصر اختصاصها على مجال معين بذاته من مجالات النشاط الإنسانى ومثالها منظمة اليونسكو، ومنظمة الأوبك، وطبقاً للمعيار المكانى أو معيار الرقعة الجغرافية التى يمتد إليها نطاق اختصاص المنظمة، تنقسم المنظمات الدولية إلى منظمات دولية عالمية يتسع نشاطها ليشمل العالم كله، ومثالها منظمة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة، ومنظمات دولية إقليمية يقتصر عملها على نطاق إقليمى أو قارى معين لاتتعداه إلى سواه ومثالها جامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية. وطبقاً لطبيعة العنصر الدولى المشارك فى المنظمة الدولية تنقسم المنظمات الدولية إلى: منظمات دولية حكومية "INTERGOVERNMENTAL" أى تلك المنظمات

التى تشارك الدول -بصفتها هذه- فى تشكيلها ومثالها منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأوبك، ومنظمات دولية غير حكومية "NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS" وهى تلك المنظمات التى تتكون من عناصر دولية لاتتمتع بوصف الدولة أو الشخص القانونى الدولى، ومثالها: منظمة الصليب الأحمر الدولى، واتحاد المحامين العرب، والاتحاد البرلمانى الدولى، ومجلس الكنائس العالمى. ويلاحظ أن بعض المنظمات الدولية قد يكون لها صفة مختلطة إذ تجمع بين الصفة الحكومية والصفة غير الحكومية فى آن واحد كما هو الحال بالنسبة لمنظمة العمل الدولية التى يشارك فى عضويتها أرباب الأعمال بصفاتهم هذه وكذا ممثلى العمال وذلك إضافة إلى ممثلى الحكومات، وأخيراً ، تصنف هذه المنظمات الدولية طبقاً لنظام القبول أو العضوية إلى: منظمات مفتوحة العضوية يسمح بالانضمام إليها بالنسبة لكافة الدول التى تتوافر فيها شروط العضوية طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى الميثاق المنشئ، ومنظمات غير مفتوحة العضوية بمعنى أن الانضمام إليها غير مسموح به بالنسبة لكافة الدول، ومن أمثلة المنظمات الدولية مفتوحة العضوية منظمة الأمم المتحدة، ومن أمثلة المنظمات الدولية غير مفتوحة العضوية جامعة الدول العربية، إذ أن العضوية مقصورة فقط على الدول العربية.

1- تعريف المنظمة الدولية غير الحكومية:

كمبدأ لايوجد ثمة تعريف واحد مقبول لدى الباحثين للمنظمة الدولية غير الحكومية أو للمنظمة غير الحكومية على وجه العموم. ومع ذلك فالثابت أن هناك بعض الخصائص الأساسية لهذا النوع المستحدث من المنظمات الدولية يكاد يلقى اتفاقاً عاماً لدى الباحثين. فالمنظمة غير الحكومية بحسب هذه الخصائص هى كيان تنظيمى لايهدف إلى تحقيق الربح، ويتكون -أى هذا الكيان- من عدد من الأفراد الذى قد ينتمون بالجنسية إلى دولة واحدة أو أكثر. ويقوم هذا الكيان بتحديد أهدافه استجابة لاحتياجات أفراد المجتمع المحلى أو الإقليمى أو العالمى.

وبعبارة أخرى، وكما أشار المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى قراره الصادر فى 27 فبراير 1950- فإن المنظمة غير الحكومية هى تلك المنظمة التى لاتنشأ عن طريق اتفاق فيما بين عدد من الحكومات.

2- أنواع المنظمات الدولية غير الحكومية:

وفقاً لما انتهت إليه إحدى الدراسات التى أعدت فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة، صنفت المنظمات غير الحكومية عموماً إلى طوائف عدة أهمها: فبحسب نطاقها الجغرافى، تصنفت المنظمات غير الحكومية إلى منظمات محلية أو ومنظمات دولية عالمية. كما تصنفت هذه المنظمات وفقاً لتخصصها الموضوعى أو الوظيفى إلى: منظمات تعمل فى مجال التنمية مثلاً ، وأخرى تركز على الموضوعات ذات الصلة بشئون البيئة، وثالثة تهتم بأعمال الإغاثة وخاصة فى حالات الطوارئ ، ورابعة تعنى بمسائل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتصنف المنظمات غير الحكومية كذلك، وفقاً لطبيعة مؤيديها إلى: منظمات ذات عضوية، ومنظمات بدون عضوية، ومنظمات مهنية، ومنظمات عمالية،... وأخيراً وليس آخراً ، تصنف هذه المنظمات بحسب طابعها الدينى إلى منظمات دينية وأخرى ذات طابع غير دينى أو علمانى.

ولعل هذا التنوع الكبير فى أنواع المنظمات غير الحكومية الوطنية والاقليمية منها والدولية على حد سواء هو الذى يمكن أن يفسر لنا شيوع هذا المصطلح على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة. كما أنه هو الذى يفسر كذلك، وجود مصطلحات أخرى إلى جواره، كمصطلحات: "المنظمات الإنمائيةغير الحكومية"، "المنظمات التى تعمل من أجل التنمية"، "الرابطات الخاصة للتضامن الدولى"، "المنظمات الإنمائية الطوعية"، "المنظمات الطوعية الخاصة"،... (راجع مطبوعات الأمم المتحدة، الجمعية العامة: الدورة 49، البند 12 من القائمة المؤقتة - تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى، 13 أبريل 1994).

3- الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية غير الحكومية:

بصفة عامة، يمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية على اختلاف أنواعها قد أخذت تكتسب اليوم -ومنذ سنوات عديدة خلت- أهمية متزايدة ليس فقط على المستوى الوطنى وإنما على المستوى الدولى أيضاً، وذلك إلى الحد الذى لم يعد ممكناً معه تجاهل دورها وخاصة فى المجالات ذات الصلة بقضايا التنمية والإغاثة فى حالات الطوارئ والحماية الخاصة بحقوق

الإنسـان. وتشير تقارير الأمم المتحدة فى هذا الخصوص إلى حقيقة أن التغيرات الدولية التى حدثت فى السنوات الأخيرة إنما تتيح فرصاً كبرى لكى تقوم المنظمات غير الحومية بدور إيجابى -وبالتعاون مع الحكومات- من أجل تحقيق أهداف التنمية. ومن خلال هذه المشاركة، يمكن الوصول إلى درجة أكبر من الإشباع بالنسبة لاحتياجات الأفراد فى الدول المختلفة، بما فى ذلك تلك التى تملك قدرات اقتصادية غير محدودة.

وتعزى هذه الأهمية المتزايدة، يوماً بعد يوم، للمنظمات غير الحكومية إلى ماتتمتع به هذه المنظمات من بعض المزايا التنفيذية التى قلما تتوافر للمنظمات الحكومية. ومن هذه المزايا (المرجع السابق ص15-16):

أ- المرونة، وذلك بالنظر إلى صغر حجم العديد من هذه المنظمات فضلاً عن طابعها غير الرسمى الأمر الذى يمكنها من الاستجابة بسرعة وعلى نحو مباشر للاحتياجات.

ب- قدرة هذا النوع من المنظمات على توفير خدماتها على مستوى القواعد الشعبية وعلى القيام على وجه الخصوص بأنشطتها فى مجتمعات محلية فقيرة وفى مناطق نائية.

جـ- الاستقلال، وذلك بالنظر إلى حقيقة أن المنظمات غير الحكومية إنما تعتمد فى تمويل أنشطتها على الموارد المالية والبشرية الطوعية، ولذلك فهى تعتبر إلى حد كبير متحررة نسبياً من القيود الحكومية التى عادة ماتحد من فعالية العمل الرسمى.

والحق، أن الأمم المتحدة قد أدركت منذ البداية الأهمية الكبرى للدور الذى يمكن للمنظمات غير الحكومية -الدولية منها والوطنية- أن تضطلع به فى مجال خدمة قضايا السلم والأمن الدوليين بمفهومهما الشامل. ومن هنا، فلم تستبعد اللجنة التحضيرية لمؤتمر سان فرانسيسكو -الذى انبثق عنه ميثاق الأمم المتحدة- إمكانية أن يقيم المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى هو الجهاز الرئيسى لهذه المنظمة الدولية العاملة والمعنى بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية العالمية وما فى حكمها، علاقات رسمية مع المنظمات غير الحكومية. كما جاءت المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة لتعبر صراحة عن كيفية تنظيم هذه العلاقة،حيث نصت على أن: "للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه". وقد فسر هذا النص على أنه يشير إلى أن الترتيبات المذكورة قد يجريها المجلس مع هيئات أو منظمات غير حكومية دولية أو مع هيئات أو منظمات غير حكومية وطنية.

ومنذ السنوات الأولى لقيام الأمم المتحدة، درج المجلس الاقتصادى والاجتماعى على الاعتراف للعديد من المنظمات غير الحكومية بمركز استشارى معين فى علاقتها به. وبموجب هذا المركز، صار من حق هذه المنظمات التمتع ببعض المزايا الإجرائية كتلقى صورة من جدول الأعمال المؤقت للمجلس أو إرسال مندوبين عنها كمراقبين فى اجتماعاته أو فى اجتماعات اللجان المنبثقة عنه (د. أحمد عبد الونيس شتا، تطوير المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989، ص137-140).

ثانياً: المنظمات الدولية غير الحكومية وقضايانا الراهنة:

كما سلف البيان، يركز التحليل هنا على محاولة رصد أبرز أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصلة بالقضايا محل الاهتمام على المستويات الثلاثة الآتية: مصر، الوطن العربى، العالم الإسلامى، وإن كان المستويان الأول والثانى هما اللذان سيستغرقان القدر الأكبر من هذا التحليل.

وتعرض، فيما يلى لنشاط كل واحدة من المنظمات الدولية غير الحكومية المشار إليها سلفاً، وذلك خلال الفترة الزمنية التى يغطيها التقرير.

أ- اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

قد يكون من المفيد قبل أن نعرض لأهم أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال الفترة الزمنية التى يغطيها تقرير «الأمة فى عام» ، أن نعطى فكرة سريعة عن هذه اللجنة وأهدافها ودورها على الصعيد الدولى عامة.

أ- فى التعريف باللجنة الدولية للصليب الأحمر:

يرجع الفضل فى إنشاء هذه اللجنة (المنظمة) إلى عدد من المواطنين السويسريين، وعلى رأسهم شخص يدعى "هنرى دونانت"، وذلك فى 17 فبراير من عام 1863، وقد اختار هؤلاء الأشخاص لهذه اللجنة أو ل الأمر اسم اللجنة الدولية لإغاثة الجنود الجرحىInternational Committee for Relief

of Wounded Soldiers، ثم تغيير اسمها بعد ذلك لتكتسب اسمها الحالى -اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ عام 1880.

واللجنة الدولية للصليب الأحمر هى منظمة دولية (باعتبار نشاطها) وإن كانت مقصورة فى عضويتها على المواطنين السويسريين وحدهم.

ومنذ تأسيسها فى عام 1863، تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور رئيسى فى مجال توفير الحماية الواجبة لضحايا الحروب والمنازعات الدولية منها والداخلية على حد سواء، كما تقوم اللجنة، إضافة إلى ذلك، بتقديم العون وجهود الإغاثة الإنسانية فى أوقات الطوارئ وعند حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية. كذلك، فإنه يدخل فى نطاق مهام هذه اللجنة تقديم الحماية القانونية والمساعدة المادية للأسرى والسجناء وتتبع أخبار المفقودين فى البلاد المختلفة.

وعلى المستوى التنظيمى، تحرص اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تشجيع تأسيس لجان للصليب والهلال الأحمرين فى كل دولة من دول العالم. كما أنها اضطلعت بدور رئيسى فى إنشاء "الاتحاد الدولى لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر" فى عام 1919، وقد أضحى لهذا الاتحاد شخصية مستقلة وهو يهدف إلى دعم وتعزيز النشاطات الإنسانية التى تقوم بها الجمعيات الوطنية فى مجال تخفيف المعاناة عن كل بنى الإنسان. وحتى عام 1990، فقد ضم الاتحاد الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمرين فى 148 دولة، وبلغ عدد المنتسبين إليها من الأفراد نحو 250 مليوناً.

ب- نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيما يتصل بقضايانا خلال عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤:

بداية، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحرص دوماً على ترسيخ الفهم المشترك لمبدأ الأديان والتقريب بينها باعتبار أن الأديان السماوية هى أول من نادى باحترام آدمية الإنسان ورعاية حقوقه وحرياته الأساسية فى كل الظروف والمواقف. وفى هذا السياق، فقد قامت اللجنة عام 1994 بإصدار كتاب عنوانه: "من ذاكرة التاريخ العربى والإسلامى"، يركز على المقارنة الموضوعية بين مبادئ الإسلام فيما يتعلق بحقوق الإنسان وسبل حمايتها وبين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والتى ينظر إليها -وبحق- بوصفها الركيزة الأساسية التى ينهض عليها القانون الدول الإنسانى (الوضعى).

(الأهرام 16/5/1994).

وقد كان لهذه اللجنة -أى اللجنة الدولية للصليب الأحمر- نشاطات ملحوظة على امتداد الأقطار العربية والإسلامية خلال الفترة الزمنية التى يغطيها التقرير.

فمثلاً، وعلى صعيد الأقطار العربية يمكن الإشارة إلى النشاطات الآتية:

- استئناف اللجنة لنشاطاتها فى مناطق الحرب الأهلية فى جنوب السودان وذلك بعد موافقة الحكومة السودانية وقد جاءت هذه الموافقة كنتيجة للاتفاق الذى تم توقيعه بين هذه الحكومة وبين ممثلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والذى نص فيه على قيام اللجنة بمساعدة الجرحى فى الأعمال القتالية وكذا العمل على تبادل الأسرى من الجانبين إلى جانب البحث عن الأطفال المفقودين والذين درجت جماعات التمرد على اختطافهم فى الجنوب.

- وإضافة إلى الجهود المستمرة للجنة الصليب الأحمر الدولى فيما يتعلق بموضوع الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغير الكويتين لدى العراق والعمل على الإفراج عنهم، قامت اللجنة أيضاً بجهود إيجابية فى مجال العمل من أجل تخفيف المعاناة عن شعب العراق الذى يعانى من وطأة الحصار الدولى المفروض عليه منذ انتهاء حرب تحرير الكويت فى 26 فبراير 1991. ومن ذلك مثلاً، ماورد فى تقرير لفريق الصليب الأحمر الذى قدمه لرئاسته فى أعقاب زيارة قام بها لبعض محافظات العراق حيث حذر هذا الفريق من خطورة تفشى الأوبئة فى بعض مناطق العراق بسبب سوء حالة شبكات المياه والصرف الصحى. وشدد الفريق المذكور، فى هذا الخصوص على أهمية المبادرة فوراً إلى سرعة تشغيل وإعادة تركيب شبكة الصرف الصحى وشبكات المياه تفادياً لكل هذه المخاطر.

- شهد مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى دمشق محاولة اعتصام قام بها عدد من الأشخاص بمناسبة "يوم الأسير الفلسطينى". وقد أشارت مصادر اللجنة إلى أن المعتصمين قد قدموا إلى ممثلى الصليب الأحمر مذكرة طالبوا فيها بضرورة العمل على سرعة الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة وكذا الإفراج عن كافة المبعدين وفك

الحصار السياسى والاقتصادى عن هذه الأراضى.

- وفى الصومال قام ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر فى أكتوبر 1993 بزيارة 18صومالياً من الذين كانوا معتقلين لدى قوات الأمم المتحدة هناك، وبذلك يكون عدد الصوماليين المعتقلين الدين تمت زيارتهم منذ شهر يونيو 1993 قد وصل إلى 172 فرداً. كما أشارت التقارير إلى أن ممثلى لجنة الصليب الأحمر الدولى قد قاموا بإعادة ثلاث جثث لصوماليين إلى ذويهم وذلك بطلب من قوات الأمم المتحدة، فضلاً عن أنها فعلت الشئ نفسه أيضاً بالنسبة لجثث جنود الأمم المتحدة الذين قتلوا فى الصومال حيث قامت بإعادة هذه الجثث إلى أهلها هؤلاء الجنود. وفوق ماتقدم، شاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجهد كبير -من خلال فريقها الطبى العامل فى مقديشيو- فى تقديم المساعدات الطبية وتوزيع الإمدادات الطبية والغذائية فى العاصمة الصومالية مقديشيو وفى غيرها من مناطق البلاد.

وأما على مستوى الأقطار الإسلامية غير العربية، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كان لها أيضاً نشاطات مهمة وخاصة فى البوسنة والهرسك وأفغانستان.

- ففى البوسنة والهرسك، يلاحظ بداية أن ممثلى لجنة الصليب الأحمر قد اضطلعوا بجهد مشكور فى توصيل المواد الغذائية والأجهزة الصحية والأدوية إلى بعض المناطق البوسنية المحاصرة، بل إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد قامت بنفسها بإعداد مطابخ قام ممثلوها بإدارتها بهدف توفير الطعام لأعداد كبيرة من النازحين، وفى مدينة "فيزيجراد"، استطاع ممثلو الصليب الأحمر ولأول مرة بزيارة سجن المدينة ونجحوا فى تسجيل أسماء نحو 20 أسيراً مسلماً لدى قوات صرب البوسنة وخلال الفترة الزمنية ذاتها، واصل الفريق التابع للجنة الصليب الأحمر الدولى مهامه الإنسانية، حيث قام بزيارة لنحو 780 مسلماً كانت تحتجزهم قوات صرب البوسنة فى معسكر فى مدينة بجلينا. كما قام هذا الفريق بمشروع خاص فى سراييڤو لإعادة تأهيل جرحى الحرب وخاصة أولئك الذين أصيبوا منهم فى العمود الفقرى، وقد تم ذلك بالتعاون مع اللجنة الوطنية للصليب الأحمر النرويجى.

- أما بالنسبة لحالة أفغانستان، ونظراً لاشتداد حدة المواجهة فيما بين العناصر المتقاتلة مما أدى لاضطرار العديد من منظمات الإغاثة الدولية هناك، فقد أصبحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولى هى المسئول الأول تقريباً عن كل ما يتعلق بالمساعدات الطبية والإغاثة الإنسانية، لمواجهة الظروف الطارئة. ولهذا الغرض، فقد وجدت اللجنة أنه من الضرورى الإبقاء على فريقها بشكل دائم فى بعض المناطق الأفغانية وخاصة فى كابول. كما دأبت اللجنة فى هذا الشأن أيضاً، على مناشدة الفئات الأفغانية المتقاتلة على احترام قواعد القانون الدولى الإنسانى عامة والامتناع عن ضرب المدنيين والمستشفيات على وجه الخصوص (راجع بصفة عامة فيما يتصل بنشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ منتصف عام 1993 وحتى منتصف عام 1994: أرشيف جريدة الأهرام).

2- الاتحاد البرلمانى الدولى:

أ- التعريف بالاتحاد:

الاتحاد البرلمانى الدولى هو منظمة دولية غير حكومية تضم ممثلين لبرلمانات دول ذوات سيادة، وهو يعتبر بمثابة المحفل الذى يتم فيه التشاور بين ممثلى هذه البرلمانات على الصعيد الدولى العالمى، ووفقاً لما جاء بالنظام الأساسى للاتحاد فإن أهدافه تشمل: العمل من أجل إقرار السلام والتعاون الدوليين من خلال خلق قنوات اتصال فيما بين أعضاء الاتحادات البرلمانية فى الدول عامة، تكوين رأى عام برلمانى على المستوى الدولى إزاء المواقف والقضايا الدولية المختلفة كقضايا السكان والتنمية وقضية تلوث البيئة...، كذلك فإنه يدخل ضمن نطاق أهداف هذا الاتحاد عقد مؤتمرات دولية لمناقشة وبحث أية قضية دولية عامة تتجاوز آثارها الحدود السياسية للدول فرادى، كما يركز أيضاً على ضرورة توفير الوثائق البرلمانية وجعلها متاحة لأعضاء البرلمانات فى الدول المختلفة. وفى إطار هذا الهدف، فقد أنشأ الاتحاد مركزاً خاصاً للوثائق، كما أنه يصدر دورية باللغتين الإنجليزية والفرنسية تعكف على نشر المعلومات عن الدساتير والبرلمانات فى مختلف دول العالم.

ويرجع تاريخ نشأة هذا الاتحاد إلى عام 1889 عندما انعقد أول برلمان دولى للتحكيم فى باريس وحضره مندوبون من تسع دول هى: فرنسا، إيطاليا، بلچيكا، أسبانيا، الدانمرك، الولايات المتحدة، وليبيريا. ولكن منذ عام 1894، أنشئت منظمة دائمة لها أنظمتها الأساسية وأمانتها. وقد حملت هذه المنظمة منذ ذلك

الحين وحتى الوقت الحاضر اسم "الاتحاد البرلمانى الدولى".

ووفقاً لهذه الأنظمة الأساسية (المواد: 9-26)، يتكون الاتحاد البرلمانى الدولى من عدد من الأجهزة أهمها:

المؤتمر البرلمانى الدولى:

ويعتبر الجهاز الرئيسى الذى يعبر الاتحاد من خلاله عن مواقفه السياسية وسياساته تجاه القضايا الدولية المختلفة التى تكون محل اعتبار من جانبه. وينعقد هذا المؤتمر مرتين فى العام، ويحضر فى كل مرة حوالى 500 نائب برلمانى يجتمعون إما فى مقر الاتحاد بمدينة جنيف السويسرية أو فى مكان آخر فى أية دولة من دول العالم.

مجلس الاتحاد:

ويمثل الجهاز التوجيهى للاتحاد حيث أنه هو الذى يحدد سياسة الاتحاد. ويتألف هذا المجلس من ممثلين اثنين عن كل شعبة قومية من الشعب المنظمة إلى الاتحاد وبحيث يكونان منتميين إلى فئات سياسية مختلفة فى العادة. ويشترط أن يكون أعضاء المجلس فى أحد البرلمانات ويجتمع المجلس مرتين فى العام، كما يحق له أن يجتمع فى دورة غير عادية إذا ما استلزم الأمر ذلك. ووفقاً لنص المادة 22 من الأنظمة الأساسية، تتسع اختصاصات مجلس الاتحاد لتشمل مثلاً،: الموافقة على قبول عضوية الشعب البرلمانية القومية أو عدم قبولها، تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر الدولى، الموافقة على جدول الأعمال هذا المؤتمر، اقتراح ترشيح رئيس المؤتمر البرلمانى....

اللجنة التنفيذية:

وتتكون من رئيس مجلس الاتحاد واثنى عشر عضواً ينتمون إلى شعب برلمانية مختلفة، وبحسب نص المادة 24 من الأنظمة الأساسية، فإن اللجنة التنفيذية هى الجهاز الإدارى للاتحاد البرلمانى الدولى. ولذلك فهى تختص بكافة الأمور ذات الصفة الإدارية.

الأمانة العامة للاتحاد:

وتتكون هذه الأمانة وفقاً لنص المادة 25 من الأنظمة الأساسية من مجموع موظفى الاتحاد الذين يعملون تحت رئاسة أمين عام الاتحاد الذى يعينه مجلس الاتحاد البرلمانى. ويدخل فى وظائف هذه الأمانة مايلى: فهى تعتبر المقر الدائم للاتحاد، كما أنها تقوم بتسجيل الشعب القومية والسعى من أجل تعزيز طلبات الانضمام الجديدة، تدعيم أنشطة الشعب القومية والإسهام -على المستوى الفنى- فى التنسيق بين هذه الأنشطة، تجميع ونشر المعلومات الخاصة بهيكل المؤسسات النيابية وطريقة عمل كل منها.... (راجع: مجلس الشعب المصرى، الاتحاد البرلمانى الدولى، مطبوعات المجلس، القاهرة: 1990).

ب- نشاطات الاتحاد البرلمانى الدولى على المستويين العربى والإسلامى خلال الفترة الزمنية محل البحث:

كما سلف البيان، فإن الاتحاد البرلمانى الدولى يعقد -على مستوى مؤتمره العام- اجتماعين (أو مؤتمرين) فى العام، وقد انعقد هذان المؤتمران عام 1993 خلال شهرى أبريل وسبتمبر. أما خلال عام 1994، فقد انعقد المؤتمران فى شهرى مارس وسبتمبر.

وحيث أن الفترة الزمنية التى يغطيها تقرير «الأمة فى عام» تمتد قريباً من شهر يونية 1993 وحتى الشهر نفسه من عام 1994، لذا فإن تركيزنا على محاولة رصد أهم أنشطة الاتحاد سنولى فيه أهمية خاصة للمؤتمرين اللذين انعقدا فى شهرى سبتمبر 1993، ومارس 1994.

مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى المنعقد فى سبتمبر 1993:

انعقد هذا المؤتمر فى كانبرا باستراليا فى شهر سبتمبر من عام 1993، ويمكن ذكر الآتى فيما يتعلق بموقف هذا المؤتمر إزاء القضايا العربية والإسلامية:

- فمن ناحية أولى، حرص المؤتمر على تضمين بيانه السياسى الصادر فى ختام أعماله تأييده لمسألة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما أكد دعوته لجميع الأطراف إلى العمل من أجل تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل فى منطقة الشرق الأوسط وعلى أساس قرارى مجلس الأمن رقمى 242، 338. (الأهرام 21/9/1993).

- ومن ناحية ثانية، وفيما يتعلق بالصراع فى يوجوسلافيا السابقة، فقد أيد المؤتمر قرار مجلس الأمن الخاص بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمى الحرب فى البوسنة والهرسك، مؤكداً على وجوب الاستمرار على مثل هذا النهج فى الحالات المشابهة باعتبار أن ذلك من شأنه تعزيز القانون الدولى الإنسانى واحترام قواعده.

- ومما يلفت النظر بشأن هذا المؤتمر، كذلك، ذلك الخلاف

الذى نشب بين بعض الوفود المشاركة عندما تقدم رئيس برلمان أيسلندا باقتراح أشار فيه إلى ضرورة إضافة بند فى جدول الأعمال ينص فيه على تأييد اتفاق السلام فى الشرق الأوسط. فقد حدث أثر ذلك، أن تحفظ مندوبا كل من الكويت وإيران على إدراج هذا الموضوع فى جدول الأعمال، بحجة أنه -أى الاقتراح المذكور- لم يشر إلى ضرورة إعادة جميع الأراضى العربية المحتلة إلى أصحابها وكذا إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. وقد اعترضت بعض الوفود على هذا الموقف من جانب الكويت وإيران، وكان من بين المعترضين د. محمد عبد اللاه عضو الوفد المصرى فى المؤتمر، وكان رد هؤلاء المعترضين هو أن اتفاق السلام فى الشرق الأوسط قد وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية التى هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. وقد انتهى الأمر بالموافقة بالإجماع على هذا الاقتراح الأيسلندى.

- كذلك فمن المهم أن نشير هنا أيضاً إلى موقف المؤتمر إزاء الموضوع الخاص بالمهجرين والمبعدين عن أراضيهم نتيجة للحروب فقد حدث أن عقدت المجموعة العربية (12 دولة عربية لها وفود مشاركة فى هذا المؤتمر) اجتماعاً خاصاً للاتفاق على رأى موحد بشأن البند الإضافى الذى تقرر طرحه أمام المؤتمر فيما يخص الموضوع سالف الذكر، غير أن الوفود العربية التى كانت تطالب بعدم التفرقة بين المهجرين نتيجة الحروب وبين المبعدين نتيجة للاحتلال، لم تتمكن من حشد التأييد الكافى لوجهة نظرها هذه. كما لم يحظ الاقتراح السورى بشأن دور البرلمانيين فى إعادة هؤلاء المهجرين والمبعدين إلى بلادهم بالقبول العام، وذلك على خلاف الاقتراح الإيرانى -الذى كان يطالب بإدخال مهجرى البوسنة ومبعديها ضمن نطاق هذا الموضوع- الذى حظى بالقبول والموافقة.

مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى المنعقد فى مارس 1994:

انعقد هذا المؤتمر خلال شهر مارس من عام 1994، وذلك فى العاصمة الفرنسية باريس، وقد حضره ممثلو برلمانات أكثر من 120 دولة، وقد أصدر المؤتمر فى ختام اجتماعاته عدة قرارات تناولت موقفه إزاء القضايا والمسائل الدولية التالية أساساً:

- التأكيد على ضرورة الحماية الدولية للفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة ووضع حد للممارسات الإسرائيلية القمعية ضدهم.

- إدانة كافة صور الممارسات الوحشية التى تقوم بها القوات الصربية ضد السكان المدنيين العزل. وقد أعرب المؤتمر فى هذا الشأن عن قلقه الشديد إزاء الوضع المتردى فى البوسنة وخاصة مايتصل بحملات التطهير العرقى وعمليات الإبادة الجماعية. وقد انتهى بيان المؤتمر فى هذا الخصوص إلى اعتراف ممثلى برلمانات العالم بحق شعب جمهورية البوسنة والهرسك فى الاستقلال واحترام سيادته الإقليمية ووحدة أراضيه والدفاع عن نفسه ضد القوات الصربية المعتدية.

كما يلاحظ على نفس التوجهات العامة لمناقشات هذا المؤتمر الملاحظات الآتية:

أولاً: هناك الملاحظة المتعلقة بالاقتراح الذى تقدمت به الشعبة البرلمانية المصرية والذى طلبت ادراجه ليكون على جدول أعمال المؤتمر. فقد تقدمت الشعبة المصرية فى الاتحاد البرلمانى الدولى باقتراح خاص بدور البرلمانيين الدوليين فى تطبيق قواعد الشرعية الدولية فى جمهورية البوسنة والهرسك ، وبالذات فيما يتعلق بوجوب التصدى -دولياً- لانتهاكات حقوق الإنسان وسياسات التطهير العرقى التى يمارسها الصرب ضد الشعب البوسنى. وقد سعت الشعبة إلى أن يكون هذا الاقتراح هو البند الإضافى الذى يسمح بإضافته إلى جدول الأعمال، غير أن اقتراحاً تقدمت به الشعبة البرلمانية الكندية -بشأن الالتزام التام بالتعهدات المعلنة فى المعاهدة الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية- هو الذى حقق نسبة أعلى فى عدد الأصوات التى حصل عليها، وبذا فقد أضحى هو البند الإضافى على جدول أعمال المؤتمر، وذلك على الرغم من أن الاقتراح المصرى المشار إليه كان قد حظى بأغلبية أربعة أخماس عدد أصوات أعضاء هذا المؤتمر.

ومن جهة ثانية: يلاحظ أيضاً أن المؤتمر قد رفض الاقتراح الذى تقدمت به الشعبة البرلمانية العراقية ومؤداه إدراج الموضوع الخاص برفع الحظر المفروض على العراق كبند إضافى، إذ لم يحصل هذا الاقتراح إلا على 200 صوت فقط.

وثالثاً: يلاحظ أنه عند مناقشة الموضوع الخاص بوجوب احترام الأحكام الواردة فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهو الموضوع الذى اقترحته الشعبة البرلمانية الكندية، كان للوفد المصرى برئاسة د. أحمد فتحى سرور عدة ملاحظات تمثلت

أساساً فى الحقائق الآتية: أن هناك دولاً لم توقع بعد على هذه المعاهدة ولم تنضم إليها، وبالتالى فيتعين على البرلمانيين الدوليين مطالبتها بالتوقيع والانضمام، كما أضاف الوفد المصرى فى هذا الخصوص أيضاً أن ثمة دولاً عديدة تتعرض من حين إلى آخر لتهديدات نووية من جيرانها ويجب -بالتالى- على الدول الكبرى والمجتمع الدولى كله توفير الحماية الواجبة لها. وأخيراً، أشار ممثل الشعبة البرلمانية المصرية إلى حقيقة أن هناك نوعاً من عدم التعاون الواضح بين الدول النووية والدول النامية فيما يتعلق بالإمكانات الواسعة لاستخدام المعرفة التكنولوجية فى الأغراض السلمية.

والواقع، أنه قد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن "لجنة الشرق الأوسط" المنبثقة عن المؤتمر -والتى اختير د. محمد عبد اللاه عضو الوفد المصرى مقرراً لها- قد حذرت من مخاطر البطء فى عملية السلام مما قد يؤدى إلى تراجع عناصر الاعتدال وتقدم قوى التطرف.

رابعاً: تجدر الإشارة إلى أن ثمة خلافاً قدحدث فيما بين أعضاء المجموعة العربية لدى الاتحاد بشأن رئاسة هذه المجموعة بعد انتهاء رئاسة الوفد السورى للاتحاد البرلمانى العربى. فقد رفضت بعض الوفود العربية أن تكون هذه الرئاسة من نصيب الشعبة البرلمانية السودانية بالنظر إلى غياب رئيس البرلمان السودانى، غير أن هذه الخلاف قد أمكن احتواؤه على أثر تدخل السيد / كمال الشاذلى عضو الوفد البرلمانى المصرى والذى تقدم باقتراح أن يبدأ رئيس البرلمان السورى الاجتماع ويفتتحه بصفته رئيساً للاتحاد البرلمانى العربى ثم يتنازل فى أعقاب ذلك مباشرة عن الرئاسة لممثل البرلمان السودانى باعتبار أن السودان هو الذى يحق له تسلم الرئاسة الاتحاد البرلمان العربى التى تنتقل من شعبة إلى شعبة أخرى بصفة دورية وبحسب ترتيب الحروف الأبجدية.

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المقام، أن النشاط الإيجابى المكثف لأعضاء الشعبة البرلمانية المصرية فى الاتحاد البرلمانى الدولى هو الذى كلل بعد ذلك بشهور قليلة بتولى رئيس مجلس الشعب المصرى منصب رئيس هذا الاتحاد. فكما هو معروف، فقد وافق المؤتمر البرلمانى الدولى فى دورته الثانية والتسعين فى سبتمبر 1994 بكوبنهاجن (الدانمرك) على اختيار د. فتحى سرور رئيساً للاتحاد لمدة ثلاث سنوات، وذلك بأغلبية 116 صوتاً من جملة الأصوات الصحيحة فى حين حصل منافسه الشيلى على 103 أصوات (الأهرام 19/9/1994).

3- منظمة العفو الدولية:

أ- التعريف بمنظمة العفو الدولية:

منظمة العفو الدولية Amnesty international هى منظمة دولية غير حكومية اكتسبت سمعة طيبة وواسعة للغاية فى السنوات الأخيرة بفضل مجهوداتها المستمرة فى خدمة قضايا حقوق الإنسان على امتداد العالم، وتعود نشأة هذه المنظمة إلى عام 1961 عندما نشر محامى إنجليزى يدعى "بيتر بينسن" مقالاً فى صحيفة "الأوبزرفير" اللندنية فى 28 مايو 1961 كان عنوانه: "السجناء المنسيون"، وقد تضمن هذا المقال دعوة للناس جميعاً وفى كل مكان لبدء حملة دولية سلمية بهدف الإفراج عن سجناء الرأى. وعلى أثر ذلك، تم تأسيس مكتب فى لندن يعكف على جمع المعلومات عن هؤلاء السجناء فى البلاد المختلفة، ثم تلا ذلك فى 14 أكتوبر من العام نفسه الموافقة على النظام المنشئ لهذه المنظمة.

وتعمل منظمة العفو الدولية، إضافة إلى دعوتها المستمرة إلى الإفراج عن سجناء الرأى أو الذين يوضعون قيد الاعتقال سواء بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية أو لانتماءاتهم العرقية أو لغير ذلك من الأسباب، على ضمان توفير أسس المحاكمة العادلة لهؤلاء السجناء ومن فى حكمهم. وغالباً ماتلجأ المنظمة فى ذلك إلى أساليب شتى كتوجيه خطابات بهذا الشأن إلى السلطات المختصة فى الدولة المعنيةأو تقديم مساعدات مالية لهؤلاء الأشخاص أنفسهم أو لمن يعولونهم، كما قد تقوم المنظمة بإيفاد مندوبين عنها لحضور المحاكمات التى تنعقد لغرض محاكمة هؤلاء الأشخاص. على أن أهم أسلوب تستخدمه منظمة العفو الدولية فى التأثير على الحكومات لصالح الأشخاص المسجونين أو المعتقلين هو الوقائع التى تضمنها تقريرها السنوى حيث أن العديد من الحكومات تجد نفسها فى حرج شديد إزاء المعلومات والحقائق المنشورة فى هذا التقرير، الأمر الذى لاتجد معه -أى هذه الحكومات- بدأ من محاولة تكذيب هذه المعلومات أو التماس الأعذار لنفسها.

وغنى عن البيان، أن منظمة العفو الدولية باعتبارها منظمة دولية غير حكومية إنما تتكون من فروع وطنية وأفراد عاديين

عادة ما يمثلون جزءاً من النخبة المثقفة فى المجتمع، ويوجد للمنظمة مايقرب من ثلاثة آلاف فرعاً وطنياً موزعة فى أكثر من أربعين دولة. أما العضوية الفردية فهى مقصورة على أفراد الدول التى توجد بها فروع وطنية. ويتكون الهيكل التنظيمى لمنظمة العفو الدولية من ثلاثة أجهزة رئيسية هى: المجلس الدولى للمنظمة وهو أعلى سلطة فيها وهو الذى يضع سياساتها العامة، واللجنة التنفيذية وهى التى تضطلع بمهمة تنفيذ قرارات المجلس الدولى وينتخب أعضاؤها بواسطته، ثم الأمانة العامة وهى بمثابة الجهاز الإدارى الدائم.

ب- نشاطات منظمة العفو الدولية فى العالمين العربى والإسلامى:

1- على مستوى العالم العربى:

كما هو نهجها دائماً، ومنذ قيامها فقد ركزت منظمة العفو الدولية على إلقاء الضوء على أخبار السجناء والمعتقلين السياسيين والتشديد على وجوب معاملتهم وفقاً لما تقضى به الاتفاقات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وعلى مستوى الأقطار العربية، أشارت تقارير ومنشورات منظمة العفو الدولية إلى حالات كثيرة جرى فيها الافتئات على حقوق الإنسان: من اعتقال وتعذيب أثناء الاحتجاز بل وقتل فى بعض الأحيان. ومن الملفت للنظر فى هذا الخصوص، أن هذه الممارسات قد شاعت فى عموم الأقطار العربية ولو بدرجات متباينة.

ومن ذلك مثلاً، أننا إذا استعرضنا ماورد فى التقرير السنوى والصادر فى أواخر 1994، لهالنا ما نجده فيه من معلومات وحقائق بشأن "الحالة الراهنة" لحقوق الإنسان فى الأقطار العربية.

أ- ففى دول المشرق العربى:

أشار تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1994 إلى أنه قد ألقى القبض لأسباب أمنية على العديد من الأشخاص وإلى أن بعضهم قد تم اعتقاله لفترة طويلة دون السماح لهم بالاتصال بذويهم أو بأية جهة أخرى، وقد سجل التقرير الأرقام التالية فى هذا الخصوص: 270 شخصاً فى الأردن، 500 شخص فى سوريا، 40 شخص فى البحرين، 2 فى قطر.

أما عن تعذيب المعتقلين أثناء احتجازهم سواء قبل محاكمتهم أو بعد المحاكمة، فقد أشار التقرير السنوى لمنظمة العفو الدولية إلى الأمثلة التالية: ففى الأردن مثلاً ترددت ادعاءات -هكذا يقول التقرير- عن تعذيب المعتقلين أثناء احتجازهم فى دائرة المخابرات العامة ومراكز الشرطة. وفى العراق استمرت أيضاً ظاهرة انتشار عمليات تعذيب المعتقلين السياسيين خاصة والذين اختفى البعض منهم (قدرت المنظمة عدد هؤلاء الذين تم اختفاؤهم بما يزيد على 100 ألف شخص). وفى هذا الخصوص أيضاً، فقد طالبت منظمة العفو الحكومة الكويتية بوجوب إجراء محاكمة جديدة للأشخاص الأربعة عشر المتهمين فى محاولة اغتيال الرئيس الأمريكى السابق چورج بوش ومطالبتها بضرورة الالتزام بالمعايير المتعارف عليها للمحاكمة العادلة. (الأهرام 1993/7/3).

وفيما يتعلق بحالات الإعدام، فقد سجل التقرير السنوى لمنظمة العفو الدولية لعام 1994 عدداً منها. ففى الأردن ذكر التقرير أنه قد تم إعدام 12 سجيناً على الأقل خلال العام المذكور وهو ما اعتُبر أعلى رقم يتم تسجيله فى الأردن خلال العقدين الأخيرين، كما أعدم فى سوريا مالايقل عن 14 شخصاً، وبالإضافة إلى حالة اختفاء مايزيد عن 100 ألف شخص فى العراق على نحو ماتقدم، فقد كشفت مصادر المنظمة عن وقوع بعض عمليات الإعدام أيضاً سواء بالتطبيق لأحكام قضائية أو خارج نطاق القضاء أصلاً . ومن المهم أن نشير هنا أيضاً إلى أن منظمة العفو الدولية لم تنس موضوع الأشخاص الكويتيين وغير الكويتيين -الأسرى والمحتجزين- لدى العراق، فطالبت الحكومة العراقية بوجوب الإفراج عنهم وتقديم المعلومات عن مصيرهم (الأهرام 1993/9/9).

وفى دولة الإمارات العربية المتحدة، ذكر التقرير أنه قد تمت إدانة شخصين لارتكابهما القرصنة (الاختطاف والاغتصاب)، وقد حكم عليهما بقطع أيديهما وأرجلهما من خلاف. كما أيدت المحكمة العليا فى السعودية نفسها حكمين بالإعدام، وفى المملكة العربية السعودية، استمرت كذلك عمليات الجلد وبتر الأطراف بموجب أحكام قضائية. كما أعدم مالايقل عن 80 شخصاً هناك أيضاً بالتطبيق لحكم القانون، وأخيراً ، وفى دولة الكويت، فقد ذكر تقرير المنظمة أنه قد ورد مايفيد أن 4 عراقيين قد تعرضوا للتعذيب الشديد الذى أدى إلى موت

أحدهم، كما لم يُعلم بعد مصير أو مكان وجود المعتقين الذين اختفوا من الحجز في عام 1991 والذين يبلغ عددهم 62 شخصاً. أما عن أحكام الإعدام فقد تم خلال عام 1994 إعدام اثنين أحدهما عراقي الجنسية.

على أن التقرير السنوي لم يكتف فقط بتسجيل الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان في العالم العربي وإنما اهتم بالإشارة إلى العديد من الإيجابيات التي تحققت في هذا الخصوص. ومن ذلك مثلاً ، ما أشار إليه التقرير من أن الملك حسين -ملك الأردن- قد طلب في فبراير 1994 تشكيل لجنة لإنشاء "مركز للدراسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي"، وقد فرغت هذه اللجنة في أكتوبر من العام نفسه من وضع مسودة قانونية بشأن أهداف هذا المركز وأسلوب عمله، وتم تقديم هذه المسودة إلى البرلمان لمناقشتها في نهاية العام المنصرم. وفي دولة البحرين أشار التقرير السنوي للمنظمة إلى أنه قد صدرت مراسيم عفو أميري لنحو 33 سجيناً سياسياً. كما قد سمح للعديد من البحرانيين -وخصوصاً من أفراد طائفة الشيعة الذين كانوا قد أبعدوا من بلدهم أو أكرهوا على تركها- بالعودة إليها بعد سنوات طويلة قضوها بالخارج. كما رحبت المنظمة أيضاً بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها سوريا والتي تمثلت في الإفراج عن عدد كبير من السجناء السياسيين.

ب- وفي دول المغرب العربي ومصر والسودان:

فقد ذكر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1994، أنه قد تم إلقاء القبض على المئات من المشتبه في تأييدهم للجماعات الإسلامية المعارضة ومن بينهم عدد من ذوي الرأي السياسي وذلك في كل من تونس وليبيا والجزائر.

كما سجل التقرير وقوع حالات تعذيب أو معاملة غير إنسانية قاسية ومهينة تعرض لها بعض المقبوض عليهم وغيرهم من سجناء الرأي أو الذين يقضون فترة عقوبة. ففي تونس مثلاً ، أشار التقرير إلى تفشي ظاهرة التعذيب وسوء المعاملة في وزارة الداخلية وفي مراكز الشرطة. كما تعرض المعتقلون السياسيون في الجزائر -بحسب ماجاء في التقرير السنوي للمنظمة- لعمليات تعذيب منتظمة، وذلك بهدف إكراههم على الادلاء باعترافات معينة، ولم تكن مصر بمنأى عن مصادر البحث من جانب منظمة العفو الدولية. فقد أشار التقرير نفسه الصادر عن هذه المنظمة لعام 1994 إلى أن واقعة تعذيب المعتقلين كانت تجري بصورة معتادة، وقد تم تسجيل الشئ ذاته بالنسبة لحالة السودان حيث ظل التعذيب أمراً شائعاً ومنتشراً .

وقد بدت الصورة سيئة للغاية فيما يتعلق بعمليات الإعدام التي جرت في نطاق هذه المجموعة من الدول العربية. فقد أشار تقرير المنظمة لعام 1994 إلى وقوع العديد من عمليات الإعدام الفورية في عدد من هذه الدول وبالذات مصر والجزائر. ففي مصر، ذكر أن قوات الأمن المصرية قد قتلت عشرات الأشخاص في ملابسات توحي بأن بعضهم قد جاء قتله بمثابة إعدام خارج نطاق ولاية القضاء. كما صدرت أحكام قضائية بالإعدام في حق العديد من أعضاء الجماعات المتطرفة. أما في الجزائر فقد اشار التقرير -أيضاً- إلى حالات إعدام تمت خارج نطاق ولاية القضاء ضد بعض الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى جماعات المعارضة المسلحة، هذا فضلاً عن صدور أحكام بالإعدام ضد أكثر من 370 شخصاً معظمها من محاكم خاصة أو استثنائية.

على أنه مما يلفت النظر في حالتي مصر والجزائر هاتين، ما أشار إليه تقرير منظمة العفو الدولية من حقيقة أن الانتهاكات الصارخة، لحقوق الإنسان لم تكن مقصورة على الجانب الحكومي وحده، وإنما شاركت فيه أيضاً بعض الجماعات المسلحة داخل المجتمع. ففي مصر مثلا، يسجل التقرير أن أعضاء هذه الجماعات قد ارتكبوا بدورهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وصلت إلى حد قتل عشرات من المدنيين عمداً من بينهم عدد من الأجانب. كما حدث الشئ ذاته في الجزائر حيث يشير تقرير المنظمة إلى أن جماعات المعارضة المسلحة قد قتلت خلال العام 1994 ما يزيد على 150 شخصاً من المدنيين، والذين كان من بينهم عدد من الأجانب.

جـ- الأراضي العربية المحتلة:

ذكر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1994 حقائق عديدة عن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية المنافية لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة. ومن بين ما أشار إليه التقرير في هذا الخصوص: القبض على نحو 13 الف شاب فلسطيني لأسباب أمنية، ووضع نحو 300 منهم قيد الاعتقال الإداري. كما حوكم

زهاء 15300 فلسطيني أمام المحاكم الإسرائيلية العسكرية. وبحسب ما انتهى إليه التقرير المذكور، فإنه ظل هناك نحو 10400 شخص رهن الاعتقال بانتهاء عام 1994. كما أشار التقرير إلى تعرض الفلسطينيين وبصورة منتظمة لعمليات التعذيب أو سوء المعاملة أثناء التحقيق معهم. أما عن عمليات القتل، فقد سجل التقرير أن القوات الإسرائيلية قد قتلت 150 فلسطينياً ، وأن قتل بعضهم قد تم في ظل ظروف توحي بأنه كان بمثابة اعدام خارج نطاق الولاية القضائية. وعلى الجانب الآخر، ذكر تقرير المنظمة أن الجماعات الفلسطينية المسلحة قد ارتكبت بدورها عدداً من الانتهاكات لحقوق الإنسان كان من بينها التعذيب والقتل العمد (راجع أيضاً: الأهرام، 22/4/1994).

ومما هو جدير بالذكر، في هذا المقام أيضاً ، أن منظمة العفو الدولية كانت قد نددت صراحة في يوليو 1993 بالوسائل غير المشروعة التي يستخدمها الجنود الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في غزة، وكذا بالعقوبات الجماعية التي تفرض على أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عموماً كزرع الألغام في منازل الفلسطينيين في خان يونس لجعلها غير صالحة للسكنى. (الأهرام 3/7/1993).

2- على مستوى الدول الإسلامية:

سجل التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 1994 عدداً من الملاحظات بشأن "الحالة الراهنة" لحقوق الإنسان على مستوى الدول الإسلامية، نورد أهمها فيما يلي:

أ- شيوع حالات الاعتقال التعسفي لبعض الأشخاص،لاعتبارات أمنية وسياسية في العديد من هذه الدول، وخاصة في إيران وباكستان وتركيا.

ب- كما لم تكن الدول الإسلامية غير العربية في وضع أفضل من نظيراتها العربية فيما يتصل بحالات التعذيب أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية التي تعرض لها بعض المعتقلين. فقد ذكر التقرير وقوع العديد من هذه الحالات في إيران وباكستان وتركيا خاصة. (راجع التقرير، ص 102، ص160).

جـ- وفيما يتعلق بحالات القتل والإعدام، فقد سجل التقرير السنوي للمنظمة وقوع عدد منها في بعض الدول الإسلامية ففي إيران مثلاً ، ذكر بأنه تم إعدام مالايقل عن 93 شخصاً من بينهم عدد من سجناء الرأي، كما اختطف العديد من معارضي الحكومة أو قتلوا خارج إيران وفي ظروف توحي بأنهم كانوا من ضحايا عمليات إعدام خارج نطاق الولاية القضائية تورط فيها مسئولون إيرانيون. كما صدرت في باكستان أيضاً أحكام عديدة بالجلد وقطع الأطراف فضلاً عن ورود أنباء بوفاة مايزيد على 12 شخصاً زعمت السلطات -هكذا يقول تقرير المنظمة- أنهم قد قتلوا أثناء الاشتباكات مع القوات الحكومية أو مع الاشتباكات المتبادلة فيما بين بعض الجماعات لأسباب دينية أو عرقية. كما حكم على 57 شخصاً بالإعدام في باكستان أيضاً. وقد قدرت مصادر منظمة العفو الدولية أن بعض هذه الأحكام قد صدرت عن محاكم خاصة ولم تتوافر فيها المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وأما في تركيا، فقد أشار التقرير إلى أنه خلال عام 1994 توفي في الحجز ونتيجة لعمليات التعذيب 24 شخصاً على الأقل، واختفى مالايقل عن 26 شخصاً من مراكز الحجز التابعة لقوات الأمن، وقتل عشرات من الأشخاص في المقاطعات ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا وكذا في غربي البلاد، وذلك في ظروف توحي بأن قتلهم إنما تم على أيدي قوات الأمن. كما أشار التقرير أيضاً إلى أن إحدى الجماعات المسلحة في تركيا قد قتلت ما يزيد على 200 شخص معظمهم من المدنيين أو من غير المقاتلين بصفة عامة.

د- وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك:

فقد ذكر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 1994، أنه قد وردت أنباء عديدة عن حالات القتل المتعمد على أيدي جميع الأطراف المتصارعة في يوجوسلافيا السابقة. كما قامت الأطراف الثلاثة المتصارعة هذه (الصرب والكروات والبوسنيون) -بحسب مايراه التقرير- باحتجاز العديد من الأشخاص، وإضافة إلى ماتقدم، فقد سجل تقرير المنظمة ورود أنباء عن وقوع عمليات اغتصاب وحالات الطرد الجماعي للسكان (أو مايسمى بالتطهير العرقي). وقد كان ضحايا هذه العمليات أساساً من المسلمين والكروات الخاضعين لسيطرة القوات الصربية في البوسنة.

4- منظمة التضامن للشعوب الأفروآسيوية:

بداية منظمة التضامن للشعوب الأفروآسيوية هى منظمة دولية غير حكومية تم إنشاؤها على هدى من مبادئ مؤتمر باندونج الذى انعقد عام 1955، وحضره ممثلون عن العديد من الدول الأفروآسيوية التى كانت مستقلة فى ذلك الوقت.

وباعتبارها منظمة غير حكومية، تقوم هذه المنظمة منذ إنشائها بجهود إيجابية كبيرة فى مجال بلورة رأى عام أفريقى - آسيوى إزاء مختلف القضايا الدولية، وبالذات تلك التى تهم الشعوب فى قارتى أفريقيا وآسيا.

ويمكن رصد أهم نشاطات هذه المنظمة خلال الفترة الزمنية التى يغطيها تقرير «الأمة فى عام» -أى الفترة منذ منتصف عام 1993 وحتى منتصف عام 1994- فى النقاط الآتية:

- ففى اجتماعاتها فى أواخر مارس 1993 بحثت اللجان العربية العاملة فى إطار منظمة التضامن المسائل ذات الصلة بالقضايا العربية، وركزت بالأساس على القضيتين الآتيتين: المتغيرات الدولية المستجدة وانعكاساتها على قضية السلام وعلى التضامن العربى، والإرهاب السياسى كظاهرة تهدد الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان والوحدة الوطنية فى البلاد العربية. وفى هذه المناقشات، فقد دعا د. مراد غالب رئيس منظمة التضامن للشعوب الأفريقية والآسيوية إلى بحث موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان وما يتصل بها من قضايا فرعية كالتعصب الدينى وما أسماه "بالأصولية المتطرفة" والاتجاهات الجديدة فى السياسة الدولية التى تسوغ الآن للمجتمع الدولى حق التدخل فى الشئون الداخلية بدعوى حماية حقوق الإنسان (الأهرام 1/4/1993).

- وفى سبتمبر من العام نفسه، 1993 أكدت منظمة التضامن فى أحد اجتماعاتها على أهمية الخطوة المتمثلة فى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وطلب بيان المنظمة -منظمة التضامن- الحكومة الإسرائيلية بإظهار حسن النية والرغبة الحقيقية فى التعايش مع جيرانها العرب على أساس من قواعد الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. (صحيفة الجمهورية القاهرية 14/9/1993).

وقد أعقب ذلك صدور بيان ثان للمنظمة فى ديسمبر 1993 انتقدت فيه قيام الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بمزيد من السلاح المتطور، كما انتقد البيان فى الوقت ذاته تحدث الولايات المتحدة عن أحقية إسرائيل فى امتلاك أسلحة نووية وذلك على الرغم من الجهود التى تبذل من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط.

وفى مارس من عام 1994، دعا د. مراد غالب رئيس منظمة التضامن إلى ضرورة التفكير جدياً فى مشروع قومى عربى يعظم الإيجابيات ويقلل من السلبيات فى نطاق العلاقات العربية - العربية، ويمثل فى الوقت ذاته الحد الإدنى اللازم لمواجهة الأوضاع الراهنة. وأشار رئيس المنظمة فى الاجتماع الحادى عشر للجان التضامن العربية أن المشروع المقترح ينبغى أن يركز على أمرين مهمين هما: الأمر الأول، التركيز على صد الهجمة الخارجية التى يتعرض لها العرب بالدعم الحقيقى الشعبى والرسمى للمفاوض العربى فى مفاوضات السلام وذلك بهدف تقويض الخلل فى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وبما يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، وأكد رئيس المنظمة فى هذا الشأن أيضاً على ضرورة استمرار المقاطعة العربية لإسرائيل، مع التوكيد فى ذات الوقت على عدم مشروعية استمرار حالة الحظر المفروضة على الشعبين العربيين فى كل من العراق وليبيا.

وأما الأمر الثانى الذى اهتم رئيس المنظمة بالتوكيد عليه فيتمثل فى مناداته بوجوب التصدى لمعالجة الأوضاع والمشكلات الداخلية فى الوطن العربى من خلال العمل على حل المنازعات الناشبة فى عدد من الأقطار العربية كالسودان والصومال والعراق.

5- المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الدينى:

إلى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الإنسانى (منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر) أو العلمى (كجماعة البجواش) أو السياسى (كمنظمة التضامن الأفروآسيوى) أو غيرها، هناك نوع آخر من هذه المنظمات نشأ أصلاً على أساس دينى. ويعتبر مجلس الكنائس

العالمى من أهم وأقدم هذه المنظمات على وجه العموم.

ولعل من أحدث المنظمات الدولية غير الحكومية التى نشأت فى الفترة الأخيرة -وعلى أساس دينى- المنظمات الثلاث الآتية: "منظمة الحوار بين الأديان"، "الجمعية الدولية للحوار الإسلامى - المسيحى"، وما يسمى "ببرلمان ديانات العالم".

ونعرض فيما يلى لأهم نشاطات هذه المنظمات الثلاث خلال الفترة الزمنية التى يغطيها تقرير «الأمة فى عام».

أ- منظمة الحوار بين الأديان:

بداية، هذه المنظمة هى عبارة عن هيئة دولية تعقد اجتماعات أو مؤتمرات دولية للحوار بين الأديان المختلفة فى العالم. وقد انعقد أول مؤتمر دولى لها عام 1986 الذى شارك فيه ممثلو الديانات الكبرى فى 21 دولة فقط. وقد انعقد المؤتمر السابع لهذه المنظمة فى مدينة ميلانو الإيطالية فى عام 1993. والمعروف أن "منظمة سانت إيجيديو" الكاثوليكية الإيطالية هى التى تتبنى مؤتمرات الحوار هذه. وقد حضر مؤتمر الحوار السابع بين الأديان فى ميلانو ممثلو أكثر من 100 دولة. ونضيف هنا بأن "منظمة سانت إيجيديو" هذه تعمل تحت شعارات النشاط الإنسانى الخيرى والتطوعى فى كل مايتعلق بمجالات الرعاية الإنسانية وخاصة فى العديد من دول الجنوب، وتتلقى هذه المنظمة دعماً مباشراً من الڤاتيكان، ودعماً آخر غير مباشر من الحكومة الإيطالية.

ويلاحظ على مؤتمر ميلانو للحوار بين الأديان أن التمثيل الإسلامى - المسيحى الشرقى فيه كان محدوداً، وذلك بسبب غياب ممثلى مراكز الثقل الإسلامية كالأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية، ولم يحضر سوى الأنبا اسطفانوس بطريرك الكنيسة الكاثوليكية المصرية (أرشيف الأهرام 25، 1993/9/29).

ب- الجمعية الدولية للحوار الإسلامى - المسيحى:

تأسست هذه الجمعية مؤخراً ، ويرأسها د. على السمان المصرى الجنسية. وقد عقدت الجمعية ثلاثة مؤتمرات حتى الآن، كان آخرها ذلك المؤتمر الذى انعقد فى جامعة السوربون بباريس فى يونية 1994، وشارك فيه عدد من الشخصيات الفكرية والدينية من أكثر من دولة عربية وأجنبية. وقد تركزت محاور المؤتمر على إبراز أهمية الحوار فيما بين أصحاب الديانات السماوية الثلاث، ومكان الحوار على خريطة الإعلام الوطنى من واقع خبرات ثلاث دول هى: فرنسا، مصر، ولبنان. ومن الجدير بالذكر، أنه قد مثل الأزهر (مصر) فى المؤتمر المذكور د. محمود زقزوق الذى أكد على أن هذا المؤتمر إنما يمثل خطوة أولية لوضع أسس الحوار بين الأديان. كما أشار ممثل الأزهر الشريف إلى أن الحوار بين الأديان يمكن أن يؤدى إلى تعاون بناء من أجل التصدى للعديد من الظواهر السلبية كالعنف والانحلال والإدمان والتعصب، كما يمكنه -أى مثل هذا الحوار- أن يسهم فى إيجاد الحلول للكثير من المشكلات التطور الاجتماعى والسياسى فى الدول النامية.

جـ- برلمان ديانات العالم:

تشكل هذا البرلمان للمرة الأولى عام 1893 -أى منذ حوالى أكثر من مائة عام. وبمناسبة الذكرى المئوية لقيامه، فقد عقد هذا البرلمان مؤتمره الثانى فى 28 أغسطس 1993 بمدينة شيكاغو الأمريكية. وقد شارك فى المؤتمر المذكور ممثلون عن جميع الأديان فى مختلف أنحاء العالم، كما حضره أكثر من 6000 زعيم دينى يمثلون نحو 125 عقيدة دينية مابين سماوية وغير سماوية (كالبوذية والهندوسية). وقد كان الموضوع الرئيسى المطروح أمام المؤتمر -والذى شاركت فيه مصر من خلال جامعة الأزهر- يتمثل فى البحث عن دور الأديان فى تحقيق السلام فى العالم وفى التصدى للمشكلات المعاصرة التى تواجه المجتمعات الإنسانية عامة. وقد وقع المشاركون فى ختام أعمال المؤتمر على ميثاق شرف يندد بالحرب والمنازعات التى تنشب باسم الدين، كما أكدوا على وجوب السعى الحثيث نحو تحقيق السلام والمساواة بين الأجناس واحترام جميع العقائد الدينية. (أرشيف الأهرام: 1993/8/27، 1993/9/6).

المراجع:

(1) د. أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط فى قانون المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984.

(2) أرشيف جريدة الأهرام، وبالذات الأعداد الصادرة خلال الفترة من 1 يونيو 1993 إلى 1 يونية 1994.

(3) التقرير السنوى لمنظمة العفو الدولية لعام 1994.

(4) مجلس الشعب المصرى، الاتحاد البرلمانى الدولى، القاهرة: مطبوعات مجلس الشعب، 1990.

(5) Zorgbibe , Ch., Les relations internationales, Paris: Dalloz, 1973.

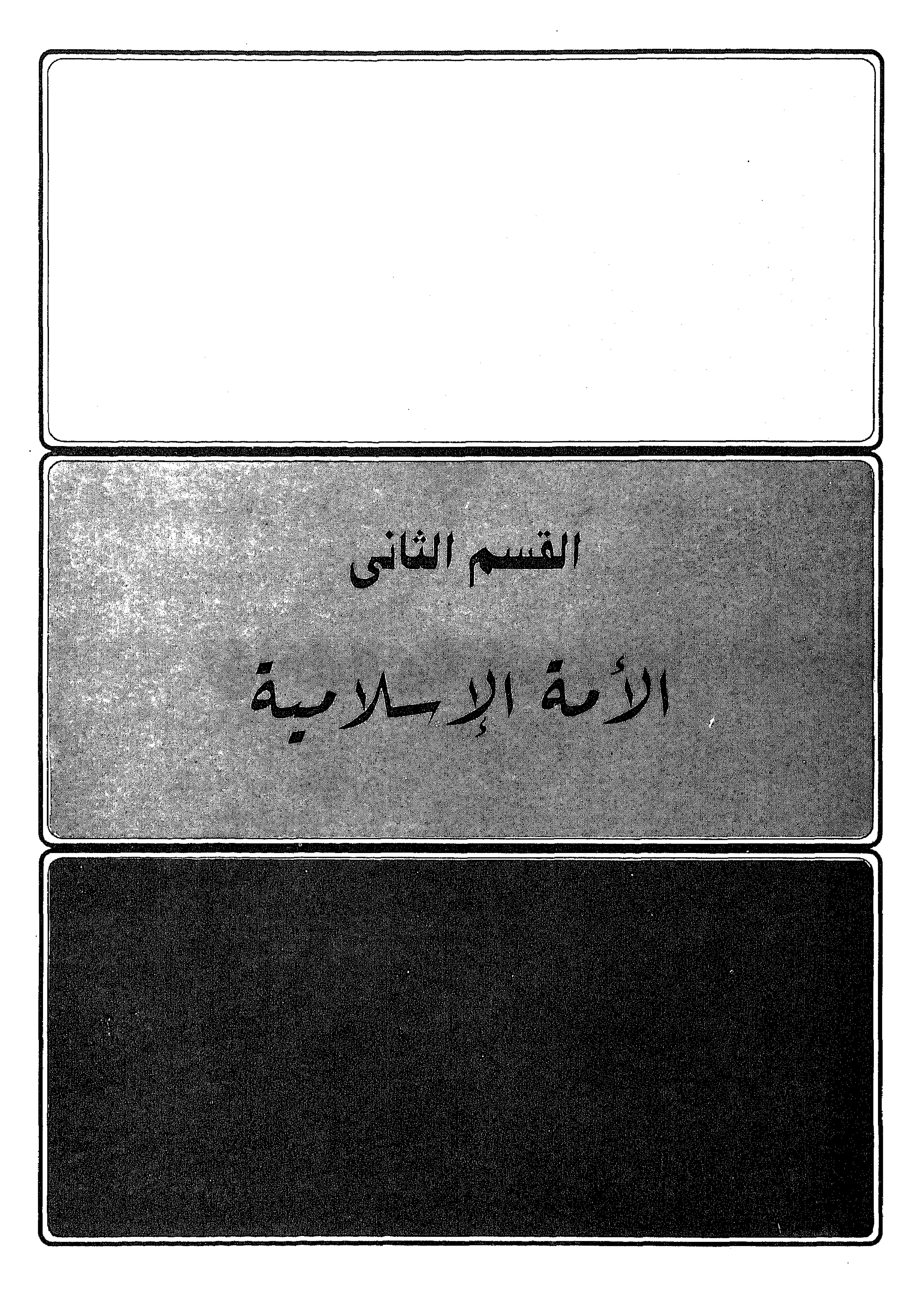
(6) مطبوعات منظمة التضامن الأفروآسيوية، القاهرة، 1993 - 1994.

(7) د. محمد محمود ربيع، و د. اسماعيل صبرى مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1993.

(8) مطبوعات الأمم المتحدة، الجمعية العامة: الدورة التاسعة والأربعون، البند 12 من القائمة المؤقتة - تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى، 13 من أبريل 1994.

(9) د. أحمد عبد الونيس شتا، تطوير المجلس الاقتصادى للأمم المتحدة، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1989، ص137-140.

(10) بعض أعداد جريدة الجمهورية (المصرية) سبتمبر 1993.



القسم الثانى

الأمة الإسلامية

مركز الدراسات الحضارية

أولاً

المسلمون في البلقان

د. نيڤين عبد الخالق

الأمة في عام 1414 هـ

المسلمون في البلقان

مقدمة:

يأتى تقرير هذا العام ليستكمل بشكل تراكمى ويبنى على ماجاء فى تقرير العام السابق من متابعة لسير الأحداث فى منطقة البلقان مع التركيز على مشكلة البوسنة والهرسك وليضيف أجزاء جديدة من التحليل للبيئة المحلية والدولية وللصراع وأثره على المسلمين فى كوسوفو والسنجق ومقدونيا ، وقد اتبع تقرير العام الماضى التقسيم الزمنى إلى مراحل وداخل كل مرحلة اتبع تقسيماً موضوعياً وفقاً لمعيارين هما : التطورات الداخلية ، والجهود الدولية ، وقد كان هذا التقسيم مناسباً لرصد وتحليل الأزمة فى بدايتها ، أما الآن وقد مر عاما ن وأكثر على الأحداث فقد تبلورت رؤى واضحة للأطراف الفاعلة ، وأيضاً القوى المؤثرة على الساحة الإقليمية والدولية ، لذلك رأينا أن نتبع فى تقرير هذا العام تقسيماً يقوم على الموضوعات ويراعى فى الوقت نفسه داخل كل موضوع تسلسل الأحداث الزمنية حيث يوفر ذلك الأسلوب إمكانية تحليل الرؤى والأدوار للفاعلين المباشرين والإقليميين والدوليين كل منهم على حدة وأيضاً فى تفاعلهم مع بعضهم البعض ، مع إمكانية استخدام عنصر المقارنة بحسب المناسبة ، الأمر الذى يوفر مزيداً من الفهم لدلالات الأحداث وما يبدو أحياناً من تذبذب واضطراب فى مواقف بعض الأطراف ، وقد حرصنا أيضاً على الاحتفاظ بجزء من هذا التقرير نعرض فيه للتسلسل الزمنى للأحداث ، وبناءً على ذلك نبدأ التقرير بالجزء الأول الذى نتناول فيه تطورات الأزمة خلال العام 1414هـ والدلالات العامة لسياق الأحداث ، ونتلو ذلك بالجزء الثانى الذى يتناول انعكاس التطورات على بقية البلقان ، وفى الجزء الثالث نتناول جهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى ثم أخيراً فى الجزء الرابع نتناول البيئة المحلية والدولية للصراع الدائر فى البلقان حيث نتناول بالتحليل مواقف الأطراف المباشرة والقوى الإسلامية والدولية الفاعلة ، وأخيراً نختم التقرير بالتعقيب على حال الأزمة فى نهاية المدة الزمنية التى يتناولها هذا التقرير .

الجزء الأول

تطورات الأزمة خلال العام 1414 هـ والدلالات العامة لسياق الأحداث

انتهى العام المنصرم إلى ما يشبه الاتفاق على تكوين ثلاث دويلات قومية فى البوسنة، حيث بدا من سياق الأحداث عدم رغبة أو قدرة الجهود الدولية على مواجهة المخطط الصربى الهادف إلى التقسيم. أما حال مسلمى البوسنة والهرسك فكان خطيراً حيث لم تنفعهم القرارات الدولية، وانتهى بهم الحال إلى عاصمة محاصرة وعدة ملاجئ آمنة، أما جمهوريتهم التى اعترف بها العالم فقد أوشكت على الزوال فعليا.

وهكذا مع شهر يونيو 1993 دخلت الأزمة البوسنوية فى عملية لتقنين الأمر الواقع وفرض التقسيم حيث يصبح الوضع دويلة مسلمة محاصرة بمحيط صربى وكرواتى معاد.

- فشل خطة فانس - أوين وطرح الصرب والكروات لخطة تقسيم على أساس عرقى :

من تتبع تطور المفاوضات بين أطراف الصراع، والتى تمت فى ظل وساطة دولية لإقرار خطة فانس - أوين، فإن الأحداث تظهر أن إطالة فترة المفاوضات هيأت الوقت اللازم لتحقيق مزيد من السيطرة الصربية على الأرض بعد تطهيرها عرقيا وذلك من أجل الوصول إلى الهدف الصربى المتمثل فى تقسيم البوسنة إلى ثلاث دويلات على أساس عرقى.

ولقد كانت خطة فانس - أوين مكونة من ثلاثة أجزاء : الأول ويتضمن المبادئ العامة التى تحتفظ للبوسنة بوحدتها باعتبارها دولة ذات سيادة تتمتع بنظام حكم لامركزى حيث اقترح تقسيمها إلى عشر مقاطعات ذات حكم ذاتى.

أما الجزء الثانى من الخطة فهو الخاص بوقف إطلاق النار، والجزء الثالث يحتوى على الخريطة التى تبين حدود المناطق العشر. وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت لهذه الخطة باعتبار أنها تكافئ المعتدى إلا أنه نظر إليها على أنها تسوية ذات صبغة تعايشية بين العناصر المختلفة للسكان.

ولقد مرت المفاوضات حول هذه الخطة بعدة مراحل بدءاً من المفاوضات المباشرة بين الأطراف من أجل الموافقة على مبدأ التقسيم، ثم عرض الخطة على مجلس الأمن بناء على رغبة الوسيطين الدوليين وذلك لفرض إقرارها، إلى أن تم الإعلان عن استفتاء يجرى فى 15 مايو 1993 ليقول الصرب كلمتهم. وقد جاءت نتيجة الاستفتاء برفض الخطة، الأمر الذى يعنى أن صرب البوسنة يتفقون مع قادتهم وقادة صربيا فى أنه لايمكن العيش مع المسلمين والكروات فى دولة واحدة، وأن القوة هى التى ينبغى أن تتكلم، وأن الجيش عليه أن يرسم الخرائط وليس اللورد أوين .

(Time 17-5-1993, P.25-27, Time 31-5-1993, P. 26-27)

وهكذا أعلن فشل خطة فانس- أوين ولم تستطع الجهود الدولية الوقوف فى مواجهة رغبة الصرب فى تقسيم البوسنة على أساس عرقى. ومن ثم فبدلاً من تحقق جمهورية فيدرالية تجمع الأعراق الثلاث فى ظل حكومة مركزية قوية، طرح الصرب والكروات خطة مغايرة تقوم على تقسيم البوسنة إلى ثلاثة كيانات عرقية تكاد كل منهما أن تكون دويلة شبه مستقلة وتجمعهم حكومة هشة يمكن أن تنفك عراها فى أى لحظة.

ولقد عكست خطة الصرب والكروات الرغبة فى تكريس المكاسب التى حققوها على الأرض، ومن ثم فقد رفضها المسلمون بشدة محاولين التأكيد على ضرورة العودة إلى خطة فانس - أوين. إلا أن الرد جاء وعلى لسان اللورد أوين نفسه بأن الخطة قد ماتت ولايمكن تجاهل المكاسب التى حققها الصرب والكروات على أرض الواقع. (الحياة - 1993/6/28) وانظر أيضا :

(The Economist, June 11th 1993, P. 17.)

وتمشيا مع الأمر الواقع نظم الصرب والكروات عمليات مشتركة ضد المسلمين مع تهديدهم بحرمانهم من حصتهم فى البوسنة إذا ما وقفوا ضد خطتهم الجديدة، وقد تصاعدت الضغوط العسكرية وفقاً للأسس الجديدة. وهدد رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة المسلمين بأن البوسنة ستنقسم إلى جزئين فقط إذا لم يشاركوا فى التفاوض فى شأن الخطة الصربية الكرواتية التى اتفق عليها الصرب والكروات وأن مصير المسلمين سيكون التقسيم إلى قسمين : قسم يبقى مع الصرب والآخر يبقى مع الكروات.

(News Week / July 5,1993 , P.8)

وما زاد من الضغوط على المسلمين مباركة اللورد أوين للخطة الصربية - الكرواتية وتبريره لها بأنها تعكس الواقع حيث لايمكن تجاهل الانتصارات التى حققها الصرب. وعلى الرغم من توقعه لعدم قبول هذه الخطة من قبل المسلمين إلا أن الصحافة نقلت عن أوين قوله إن "بيكوفيتش غير مستعد لاجراء التسوية الضرورية لإنقاذ شعبه" (الحياة 1993/6/28) واتساقا مع موقفه الرامى إلى دعم خطة الصرب والكروات فقد مارس اللورد أوين ضغوطا على مجلس الرئاسة البوسنوى ونجح فى استمالة أعضائه من الصرب والكروات للخطة الجديدة، كذلك نجح فى استمالة أيوب جانيتش من الطرف المسلم فى المجلس والذى ظهر باعتباره يمثل المسلمين فى محادثات جنيف. وبذلك بدا موقف الرئيس بيجوفيتش متشدداً.

ولقد صاحب تلك الضغوط حملة إعلامية (قادهاالصرب) ضد المسلمين وسياسة الرئيس على عزت بيجوفيتش حيث أخذ يتردد تعبير ضرورة اتخاذ موقف حاسم ونهائى من "الأصوليين الإسلاميين" الذين يحكمون ساراييفو. وأخذت الصحف الكرواتية تستخدم عبارات مثل "الحملة العثمانية" "الجنود العثمانيين" فى إشاراتها إلى جيش البوسنة والهرسك وقواته من المسلمين وقد علقت احدى الصحف الكرواتية على تقدم الجيش البوسنوى فى موستار بقولها "إن فرحة المسلمين فى موستار كانت كفرحة أجدادهم العثمانيين قبل قرون". (الحياة 1993/7/5)

لقد صاحب هذه التطورات تصعيد للعمليات العسكرية المشتركة بين الصرب والكروات ضد المسلمين فى وسط وشرق البوسنة وعدد من ضواحى العاصمة سرايیفو، وجنبا إلى جنب مع تشديد الحصار على سرايیفو (التى بدأ حصارها منذ أبريل 1992) يضغط اللورد أوين على المسلمين مطالباً إياهم بقبول الأمر الواقع وأن الوقت ليس فى صالحهم وخاصة فى ظل ظروف الحياة المأساوية فى العاصمة.

(News Week, July 19, 1993, P.16.)

2- تصعيد العمليات العسكرية لإجبار المسلمين على قبول الخطة الجديدة وعودة طرح فكرة التدخل العسكرى من جانب "الناتو":

عمد الصرب والكروات إلى تصعيد العمليات العسكرية لهدف أساسى يتمثل فى محاولة إجبار المسلمين على قبول الخطة الجديدة، وفى المقابل عمل المسلمون على الرد العسكرى عليهم فى محاولة منهم لإدخال تحسينات على أوضاع المسلمين فى الخطة المقترحة.

وإزاء إحكام الصرب للحصار على مدينة سرايیفو وأيضا تصاعد العمليات العسكرية فى شرق البوسنة اضطر الرئيس البوسنوى على عزت بيجوفيتش فى 30 يوليو 1993 إلى إعلان موافقته على الخطة. وقد أحدثت هذه الموافقة ردود أفعال غاضبة من جانب عريض من الجيش البوسنوى الأمر الذى أدى إلى تراجع الرئيس البوسنوى وإعلانه معارضته خطة التقسيم الأمر الذى أعاد التصعيد العسكرى مع مزيد من الضغط لإجبار المسلمين على قبول الخطة.

(The Economist, July 31st, 1993, P.30)

وإزاء تزايد العمليات العسكرية عقدت الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى اجتماعاً فى بروكسل فى الثانى من أغسطس 1993 وذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أن الولايات المتحدة ستقترح خلال الاجتماع توجيه ضربات جوية لمواقع الصرب المتمركزة حول العاصمة البوسنوية "سرايیفو" وإزاء مجاوزة الممارسات الصربية والكرواتية كل الحدود تعالت نبرة التهديدات بالتدخل العسكرى من حلف "الناتو" بشكل جدى لأول مرة وذلك لفك الحصار عن العاصمة البوسنوية.

والأمر الملاحظ والذى تؤكده جميع التصريحات الرسمية الصادرة عن الوسيطين الدوليين ومسئولى حلف الأطلنطى أن صبر أوربا والولايات المتحدة والأمم المتحدة قد نفد بعد أن حققوا جميعا للصرب والكروات مطامعهم فى البوسنة والذى عبرت عنه التعديلات التى أدخلت على الخطة والتى تتوافق مع النتائج التى انتهى إليها العدوان الصربى والكرواتى. وإزاء هذا الوضع المتفاقم وجد الرئيس البوسنوى بيجوفيتش أنه

لامناص من الموافقة على العودة إلى المفاوضات. (الأهرام، 1993/8/6)

وقد ترددت فى الأوساط الغربية تفسيرات لترك الرئيس البوسنوى المفاوضات ثم عودته إليها مرة أخرى تدور حول احتمالات التدخل العسكرى للناتو لفك الحصار عن سراييفو. فقد اعتبر مراقبون عديدون أن إمكان توجيه ضربة جوية للصرب وفق ما أعلنه حلف الأطلنطى فى بروكسل فى أول أغسطس 1993 شجع الرئيس البوسنوى على ترك المفاوضات بعد أن كانت الضغوط العسكرية من جانب الصرب والديبلوماسية من جانب الوسيطين الدوليين أجبرته على القبول بخطة تقسيم البوسنة التى رفضها سابقاً، ولقد تلاعبت احتمالات التدخل العسكرى من جانب الناتو بمواقف الحكومة البوسنوية حيث بنت الأخيرة مواقفها على هذه الاحتمالات التى لم تتعد مجرد التصعيدات والتصريحات التى لاتلبث أن تتراجع بعد ما تكون قد أضاعت وقتا ثميناً ولكن المسلمين بدو وكأنهم فى حاجة للتعلق بأى أمل فى ظل الظروف الحالكة المحيطة بهم وبصفة خاصة بعدما اجتاح الصرب جبلى "بيلاسفيستا" و "إيجمان" الاستراتيجيين الأمر الذى يفتح المجال أمامهم لاجتياح العاصمة سراييفو وقد رفضت حكومة البوسنة مقترحات الصرب لتقسيم العاصمة فحاول الصرب تطبيق هذا التقسيم عن طريق القوة.

(News Week, August 2, 1993, P.15)

ومن هنا فإن المتأمل لحقيقة الأحداث يكتشف أن التلويح بإستخدام القوة من جانب "الناتو" لم يكن سوى ورقة للتلاعب بالموقف بإعطاء الصرب مزيداً من الوقت وممارسة وسيلة ضغط إضافية على المسلمين بالتهديد بأنه فى حالة رفض الحكومة البوسنوية العودة للمفاوضات فإن هذا من شأنه تأخير العملية الجوية التى تعدها الولايات المتحدة وشركاؤها فى حلف الأطلنطى. وذلك يعطى إيحاء بأن الغرب غير متأخر عن تقديم المساعدة ولكن الحكومة البوسنوية هى السبب لأنها تعطل المفاوضات. وقد عبر عن ذلك تصريح لمسئول فى البيت الأبيض الأمريكى بأن "استخدام القوة يهدف إلى تشجيع مفاوضات جنيف ومساعدة العمليات الإنسانية ووضع حد لحصار العاصمة البوسنوية" (الحياة، 1993/9/7)

وإزاء رفض المسلمين العودة للمفاوضات فى ظل حصار العاصمة واستيلاء الصرب على جبلى "بيلاسفيستا" و "إيجمان" فقد جرى التلويح بتعهد صربى بإخلاء الجبلين وتسليمهما للقوات الدولية، واعتبر المراقبون أن التعهد الصربى إذا وضع موضع التنفيذ فإنه سيؤدى إلى عودة المفاوضات فى جنيف ويفتح الطريق أمام تسوية الحرب الدموية التى دامت حتى ذلك الحين ستة عشر شهراً.

(News Week , August9, 1993, P.18)

وقبيل اجتماع حلف الأطلنطى للبحث فى تنفيذ التهديدات بالضربات الجوية بدأت قوات الصرب بالانسحاب من الجبلين المذكورين فى نفس الوقت الذى تعالت فيه تهديدات زعيم صرب البوسنة بأنه فى حالة التدخل العسكرى من جانب الناتو فإن الصرب يهددون بضربات نووية فى أوربا. (الحياة 1993/8/13)

فى الوقت نفسه أعلن الرئيس البوسنوى بيجوفيتش والوسيطان الدوليان أن القوات الصربية لم تنسحب من جبل إيجمان، وصاحب ذلك جدل بين المسئولين فى حلف الناتو وبين قادة القوات الدولية حول مدى ما يمكن أن تتعرض له هذه القوات من أخطار فى حالة التدخل العسكرى للحلف وعن ضرورة التنسيق ما بين قادة العمليات الجوية وقواد القوات البرية الدولية للتقليل من فرص وقوع ضحايا أبرياء نتيجة لاحتمال توجيه ضربات جوية. كذلك تناول الجدل دور الأمين العام للأمم المتحدة وأنه هو الذى يجب أن يعطى إشارة الإنطلاق النهائية. وكانت محصلة كل هذا أن التهديدات بالتدخل العسكرى من جانب الناتو لم تتعد الجانب الدعائى الذى جعل من الأمر مجرد مظاهرة كلامية. فلما بلغت قناعة المسلمين باستحالة استخدام القوة العسكرية ضد الصرب لم يبق إلا الاستجابة للعودة إلى المفاوضات من جديد.

3- عودة الأطراف المتحاربة الثلاثة إلى مائدة المفاوضات فى ظل ظروف جديدة :

وما أن عادت الأطراف المتصارعة فى ميدان القتال إلى التلاقى مرة أخرى حول مائدة المفاوضات حتى برزت الخلافات التفاوضية من جديد حول خطة التقسيم العرقى. وقد تم خلال المفاوضات الاتفاق على وضع مدينة سراييفو تحت إشراف الأمم المتحدة عامين كمرحلة انتقالية وأيضا بالنسبة لمدينة "موستار" ثم بدأ الصراع بين الأطراف الثلاثة حول المطالبة بمزيد من

الأراضى. فركز الطرف المسلم مطالبه فى الحصول على 10٪ من الأراضى التى كانت تسكنها أغلبية مسلمة قبل أن يقوم الصرب بعمليات التطهير العرقى، كذلك طالب المسلمون بالحصول على منفذ لهم على البحر الإدرياتيكى. كذلك فعل الكروات حيث طالبوا بمزيد من الأراضى عن الحصة المخصصة لهم فى خطة التقسيم وهى التى تقدر بـ 18٪ من أراضى البوسنة والهرسك. ومن هنا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود فرفعت اجتماعات چنيف وحدد 30 أغسطس موعدا لاستئنافها.

وخلال الفترة المنقضية على عودة المفاوضات لم ينقطع التصاعد العسكرى ولاسيما على العاصمة سراييڤو وعلى الشطر الشرقى القديم من موستار الذى يقطنه المسلمون. كذلك تم عرض الخطة على برلمانات الأطراف الثلاثة وقد حاول كل طرف وضع شروط محددة لإعطاء موافقته على الخطة. حيث اشترط الصرب عدم التنازل عن مزيد من الأراضى وكذلك احتفاظ المناطق الصربية بأسلحتها حتى موعد تنفيذ الاتفاق النهائى، كذلك أن يقترن الاتفاق بإلغاء العقوبات المفروضة على يوجوسلاڤيا الجديدة.

كذلك طالب برلمان كروات البوسنة بشروط تتمثل فى المطالبة بأراضى جديدة تسكنها أغلبية كرواتية مع المطالبة بأن تكون موستار عاصمة للجمهورية الكرواتية التى تم إعلانها فى البوسنة فى الثامن والعشرين من شهر أغسطس 1993 تحت اسم جمهورية "هرسك البوسنة"

أما برلمان البوسنة فقد وضع شروطا تتضمن المطالبة بمنح المسلمين 10٪ إضافة إلى ماقررته الخطة من أراضى، مع التأكيد على ضرورة حصول المسلمين على منفذ على البحر الأدرياتيكى، والمطالبة بجعل مدينة "بانيالوكا" مدينة مفتوحة مثل "موستار" و "سراييڤو". وبعد عودة المفاوضات مرة أخرى فى الحادى والثلاثين من أغسطس 1993 انتهت إلى التجميد بعد انسحاب الرئيس الكرواتى "فرانيو تودجمان" من المفاوضات بسبب احتجاجه على مطالب الطرف المسلم. ومن ثم عاد التصاعد العسكرى من جديد وعادت معه الجهود الدبلوماسية للوسيطين الدوليين من أجل إقناع الأطراف الثلاثة باستئناف المفاوضات من جديد.

(News Week, August 30, 1993, P.8)

وفى هذه الأثناء تقرر أن يجتمع برلمان البوسنة والهرسك لمناقشة خطة التقسيم فى شكلها الجديد ليبت فيها البرلمان كجهة شرعية نظرا لعدم إمكان إجراء استفتاء شعبى عام فى ظل الظروف الراهنة. وقد أوضح الرئيس البوسنوى بأنه اضطر للموافقة على التقسيم كحل وسط لتسوية تشترط وجوب أن تضم كل جمهورية جميع المناطق التى تعود إليها استناداً إلى المعايير السكانية قبل الحرب. وقال بيجوڤيتش إنه سيقدم تقريرا للبرلمان يتضمن الجوانب السلبية والإيجابية فى الخطة المقترحة بدون توصية بقبولها، وأشار إلى أن موقفه هذا لايتعارض مع نظام محادثات چنيف، لأن ما تم التوصل إليه فيها "مشروط بالاتفاق على الخرائط فإذا لم يحصل لن تكون الاتفاقات الأخرى ملزمة". وقد انتقد الرئيس البوسنوى المنهج الذى تم اتباعه فى تحديد النسب أولاً ثم رسم الخرائط اعتماداً عليها، وكذلك انتقد منح المسلمين 30٪ فقط من الأراضى. ولأول مرة بدأ الرئيس البوسنوى يلمح إلى الخلافات التى أخذ يشار إليها مع عضو هيئة الرئاسة فكرت عبديتش ويقول بأن بها مبالغات كثيرة. ولعل الرئيس البوسنوى كان يأمل ألا يتعدى الأمر خلافاً فى وجهات النظر ثم تطورت الأمور بعد ذلك بشكل متفاقم، ذلك أن برلمان البوسنة رفض خطة التقسيم فى التاسع والعشرين من سبتمبر 1993 وفى الوقت نفسه تصاعدت حدة المعارك بين أطراف البوسنة الثلاثة، وحاول الصرب استغلال العامل الجديد الذى ظهر فى الخلافات التى قامت بين زعماء المسلمين فى البوسنة، فقد اندلعت معارك جديدة بين قوات البوسنة وبين بعض العناصر المنشقة. ومن ثم فقد تزايدت الضغوط على حكومة البوسنة وشهد شهر أكتوبر 1993 عودة القتال الضارى بين المسلمين والصرب، وبين المسلمين والكروات فى ظل الخطر الجديد الذى لاح من جراء التصدع والانشقاق داخل صفوف المسلمين.

(The Economist, October2 nd, 1993, P.34)

4- فكرت عبديتش والانشقاق داخل صفوف المسلمين وعودة الوساطة الأوربية (المبادرة الفرنسية الألمانية):

مع رفض برلمان البوسنة لخطة التقسيم تصاعدت الفرصة لإحداث انشقاقات داخل صفوف المسلمين، فقد اتخذ هذا الرفض ذريعة للقوى المعارضة لسياسة الحكومة البوسنوية لإعلان

تحديها لها. وبدأ الحديث عن نواياها فى الانفصال والمطالبة بالحكم الذاتى بل والأكثر من ذلك اتجه الانفصاليون إلى مد جسور التفاهم مع الصرب والكروات والاستعانة بهم لتعزيز استقلالهم عن الحكومة البوسنوية الشرعية.

وبدأت الميول الانفصالية تظهر فى شمال غربى البوسنة فى المنطقة المعروفة بجيب بيهاتش "المسلم" حيث أعلن عدد من مجالس بلديات الجيب الاستقلال الذاتى بزعامة رجل الأعمال "فكرت عبديتش" وإزاء هذا الوضع أعلن الرئيس بيجوفيتش عزمه على التدخل العسكرى للقضاء على هذا التمرد، وحينئذ هدد عبديتش بإعلان الانفصال النهائى والتفاوض مع الصرب والكروات على اعتبار المنطقة التى يسيطر عليها جمهورية مستقلة ضمن جمهوريات البوسنة. وهنا تحرك زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراجيتش لمساندة الزعيم المنشق واعترف به زعيماً شرعياً للمنطقة المسلمة فى غرب البوسنة وكذلك فعل الكروات الأمر الذى صعد من المواجهة بين أنصار الحكومة وبين أنصار المنشقين وشهد الثالث من أكتوبر 1993 بداية اندلاع القتال بين الفريقين لتصبح أرض البوسنة كلها ميدانا لمعارك ضارية أضيف إليها القتال الإسلامى - الإسلامى؛ الذى ضاعف منه تحركات منطقة توزلا فى الشمال الشرقى لإعلان الحكم الذاتى.

وإزاء هذا الوضع المتفاقم تحرك الرئيس البوسنوى بيجوفيتش فى محاولة للسيطرة على الأوضاع بإجراء تعديل فى مجلس الرئاسة لاستبعاد عبديتش منه فعين نياز دوراكوفيتش وهو زعيم الحزب الاجتماعى الديمقراطى (وهو الحزب الذى حل محل الحزب الشيوعى السابق). وقد برر اختيار أكوفيتش ليحل محل عبديتش بأن ترتيبه كان الثالث فى الانتخابات الديمقراطية التى جرت فى نوفمبر 1990. أما العضوان الآخران اللذان تم استبدالهما فهما : ميرو لاسيتش، و فرانيو بوراس وهما كرواتيان وقد عين مكانهما ايفو كومستيش زعيم حزب الفلاحين الكرواتى، وستيبان كليويتش عضو الرئاسة السابق وكان العضوان المستبعدان قد انضما إلى جمهورية بوبان فى حين يعرف عن العضوين الجديدين معارضتهما لبوبان. (الحياة، 1993/10/23)

وقد جاء رد عبديتش على هذه الإجراءات بأن عقد اتفاقات مع صرب البوسنة وكروات البوسنة تبادلا فيها الاعتراف ونص الاتفاق الذى وقع فى بلجراد فى الاسبوع الأخير من أكتوبر 1993 والذى سمى "إعلان السلام" على "الاعتراف المتبادل بين الجمهورية الصربية فى البوسنة وإقليم الحكم الذاتى فى غرب البوسنة" وقد وقع الاتفاق كلاً من زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراجيتش وزعيم المنشقين المسلم فكرت عبديتش وشهد على الاتفاق الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسيفيتش "كوسيط لأى خلاف يحدث أثناء التنفيذ ". ولقد نددت حكومةالبوسنة بهذه الاتفاقات واعتبرت أن وجود فكرت عبديتش فى بلغراد "يدل على ايغاله فى الخيانة وعمله لمصلحة دوائر الاستخبارات الصربية" (الحياة 1993/10/24)

كذلك احتجت حكومة البوسنة على حضور الرئيس الكرواتى فرانيو توجمان إبرام الاتفاق الذى تم بين زعيم كروات البوسنة "بوبان" و "عبديتش".

(The Economist, October, 30th 1993, P.37).

وإزاء هذا الوضع من التصعيد المتبادل بدأت الجهود توجه من جديد لدعوة الوسيط الدولى"ثورفالد شتولتنبرج" (وهو الذى حل محل سايروس فانس بعد فشل الخطة المعروفة) والوسيط الأوربى أوين من أجل معاودة نشاطهم المكثف لوضع حد للصراع فى البوسنة. واتجهت بلغراد إلى الدعوة لمناصرة الجهود التى ترمى لعقد مؤتمر دولى يتناول مشاكل يوجوسلافيا السابقة ككل ولايركز فقط على مشكلة البوسنة والهرسك. ولقد هدف الصرب من وراء ذلك إلى تصعيد الدعوة لرفع العقوبات الدولية كشرط تمهيدى يقدم قبل المشاركة فى أى مؤتمر يعقد لحل مشاكل يوجوسلافيا السابقة.

وقد وجدت هذه التحركات صدى لدى الاتحاد الأوربى وذلك فى شكل المبادرة الفرنسية - الألمانية والتى دعت إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على يوجوسلافيا الجديدة (صربيا والجبل الأسود). وذلك مقابل أن يقوم صرب البوسنة بتنازلات للمسلمين فيما يتعلق بالأراضى. وكذلك كان للمبادرة جانب إنسانى يتعلق بالسماح بمرور قوافل الإغاثة. وقد تبنت المجموعة الأوربية المبادرة الفرنسية - الألمانية حيث اسفرت اجتماعات وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية التى بدأت فى بروكسل فى 1993/11/22 عن تقديم اقتراح للصرب يقضى بتعليق تدريجى للعقوبات المفوضة عليهم مقابل تنازلات عن الأراضى للمسلمين.

ولقد نظر إلى المبادرة الفرنسية - الألمانية عل أنها تحوى قدراً من الإرضاءات لجميع الأطراف، فبالنسبة للمسلمين فإن المبادرة تحوى زيادة فى الأراضى الممنوحة لهم بنسبة حوالى 3٪ مع وعود بتقديم مساعدات من المجتمع الدولى من أجل الإعمار وإعادة البناء، أيضا بالنسبة للصرب كانت المبادرة تلوح بالتعليق التدريجى للعقوبات مقابل تسوية سلمية تمنح تنازلات أرضية للمسلمين. أما الكروات فهى تقدم وعودا بمساعدات اقتصادية مقابل الموافقة على السماح للمسلمين بمر على البحر الأدرياتيكى وأيضا بتقديم تنازلات فى المناطق الخاضعة للصرب فى كرايينا. وقد علقت حكومة البوسنة على هذه المبادرة بأن أبدت استعدادها للموافقة عليها وإن كانت قد اعتبرتها بمثابة مكافأة فعلية للمعتدين الصرب على عدوانهم. وبدأت اجتماعات الأطراف الثلاثة للتفاهم حول هذه المبادرة فى جنيف فى(29 نوفمبر 1993) حيث طرح أيضاً إمكانية تقسيم العاصمة سراييفو بين الصرب والمسلمين كبديل للاتفاق السابق بخصوصها والذى كان يقضى بوضعها تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عامين قبل العودة للتفاوض على وضعها النهائى. وقد رفضت حكومة البوسنة هذه الفكرة وتمسكت بما سبق الاتفاق عليه بالنسبة للمدينة. والجديد الذى حملته هذه المفاوضات لا يخرج عن كونه نوعاً من المقايضة لكل الطرفين، وخاصة الطرفان الرئيسيين (المسلمين والصرب). وهى على أى حال -بدت بمثابة حجر فى مياة التسوية الراكدة-، بعد أن فقد المسلمون كل أمل فى أن يقف المجتمع الدولى إلى جانبهم وأن يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم عبر تسليحهم.

5- تصاعد حدة القتال فى البوسنة وتحركات عسكرية للناتو:

عاد القتال الضارى ليتواصل واتخذ شكل التركيز على القصف المدفعى على العاصمة المحاصرة سراييفو. هذا بالإضافة إلى قيام مدفعية الصرب بقصف مواقع جيش البوسنة فى جيب بيهاتش فى الغرب وذلك لمساندة العمليات التى تقوم بها هناك القوات الموالية للزعيم المنشق فكرت عبديتش. وفى الوقت نفسه فإن جيش البوسنة صعد من العمليات العسكرية التى يقوم بها فى أنحاء الجمهورية وذلك فى محاولة لتحسين الوضع التفاوضى للمسلمين فى جنيف (الحياة 1993/12/16)

وسط تصاعد القتال جاء أول تهديد من أوربا بسحب قواتها من يوجوسلافيا السابقة فى الربيع القادم ما لم يتم التوصل لحل سياسى، فقد أكد "فرانسوا ليوتار" وزير الدفاع الفرنسى على ضرورة اتخاذ قرار بهذا الشأن (الأهرام 1993/12/20) وقد صعد الطرف الكرواتى من حملة التهديدات ضد مسلمى البوسنة وذلك على حد قول "توجمان" للدفاع عن الشعب الكرواتى فى البوسنة - الهرسك ضد العدوان المسلم ومهددا باتخاذ إجراءات انتقامية تستهدف آلاف اللاجئين المسلمين الذين تستضيفهم كرواتيا (الحياة 1994/1/1).

وإزاء هذا الوضع بدأت جولة جديدة من المباحاثات بين المسلمين والكروات لبحث سبل إنهاء القتال الناشب بينهم فى وسط البوسنة. وقد وصفت وكالة «رويتر» هذه المباحثات بأنها بمثابة استعداد لاستئناف مفاوضات السلام بين الأطراف الثلاثة المتحاربة فى چينف خلال الشهر الحالى. وفى الوقت نفسه حذر "لورد أوين" من أن قوات السلام التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تنسحب من البوسنة بحلول شهر مارس القادم ما لم يتم احراز تقدم فى مفاوضات السلام خلال الشهرين القادمين. (الأهرام 1994/1/5).

وقد صاحب هذه التطورات ما أشيع عن أن حلف الأطلنطى يدرس بشكل جدى توجيه ضربات جوية إلى الصرب، وقد كان الحلف قد أصدر تهديدات مماثلة فى شهر أغسطس الماضى ثم تراجع عن تنفيذها. وقد علل تهديداته الجديدة بأن محادثات السلام لم تحرز تقدما، وأن القوات الصربية تواصل أعمالها العدوانية وأن قوات الأمم المتحدة أصبحت تواجه إهانات يومية (الحياة 1994/1/10). وفى 1994/2/5 وقعت مجزرة فى سوق سراييفو أودت بحياة أكثر من 60شخصا كما أدت إلى إصابة المئات. وقد أثارت المجزرة ردود فعل استنكارية وأصدر حلف الأطلنطى فى 1994/2/9إنذاراً إلى الصرب يقضى بأن عليهم سحب أسلحتهم الثقيلة من العاصمة سراييفو فى غضون عشرة أيام وإلا فإنهم سيتعرضون للقصف الجوى. وقد واجه هذا التهديد معارضة من روسيا محذرة من أن تنفيذ هذا التهديد سيؤدى إلى أوخم العواقب، كذلك هدد زعيم صرب البوسنة رادوڤان كاراجيتش بالانتقام من الأجانب فى المناطق التى يسيطر عليها الصرب، وكذلك عارض الوسيط الأوربى لورد أوين توجيه أى ضربات جوية للصرب. وفى مناورة مكشوفة

أعلن صرب البوسنة عن عزمهم سحب الأسلحة الثقيلة من العاصمة سراييفو ووضعها تحت إشراف دولى. وقبيل انتهاء المهلة بحوالى 24ساعة قامت روسيا بنشر قوات لها تتشكل من حوالى 800 جندى على تلال سراييفو الأمر الذى يعنى عدم التمكن من توجيه ضربات جوية وإلا معنى ذلك ضرب القوات الروسية التى تحركت باعتبارها قوات دولية، ومن ثم أعلن الرئيس الأمريكى فى1994/2/21 أن صرب البوسنة قد تقيدوا بمضمون إنذار حلف الأطلنطى، وقد حذر من أن أى انتهاك لذلك سيواجه برد عنيف وقد حدث بالفعل أن هاجمت أربع طائرات تابعة لصرب البوسنة أهدافا أرضية فى البوسنة فى منطقة محظور الطيران فيها فقامت طائرات أمريكية (ضمن قوات الناتو) بإسقاطها فى1994/2/28. مما أعطى إيحاء بأن الغرب لن يتغاضى عن الانتهاكات السافرة لحظر الطيران المفروض على البوسنة فى محاولة لردع القوات الصربية عن استمرارها فى مزيد من العدوان على أراضى البوسنة.

(News Week, February 28, 1994, P.6)

وفى محاولة من روسيا لإثبات قدرتها على لعب دور الموازن للطرف الأمريكى وللغرب عموما فى أحداث البوسنة تم اتفاق روسى -صربى على فتح مطار توزلا مما اعتبره نائب الرئيس البوسنوى أيوب جانيتش "إهانة للأمم المتحدة" وصرح بقوله : "لدينا أكثر مما يكفى من الروس فى البوسنة، إننا نرفض هذه الآلية التى تسمح بتواجد روسى فى البوسنة لمواجهة الغرب" (الحياة 1994/3/2).

6- اعلان الاتفاق بين الكروات والمسلمين بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية :

وإزاء ظهور التنافس ما بين الروس والأمريكان على تسوية النزاع فى البوسنة حاولت الولايات المتحدة أن تضطلع بدور أكبر فى الجهود الرامية للتسوية خصوصاً بعد أن صدر عنها تصريحات عديدة أثناء فترة إنذار حلف شمال الأطلنطى والملاحظ أن الولايات المتحدة قد تميزت ردود أفعالها تجاه الأزمة البوسنوية بالغموض وعدم الثبات، وقد ركزت فى هذا الوقت من تطور الأزمة البوسنوية على محاولة إيجاد التقارب ما بين مسلمى وكروات البوسنة وما بين هؤلاء وحكومة كرواتيا، باعتبار أن هذه الخطوة تمثل توجهاً أمثل نحو تسوية المسألة.

والواقع أن هذه الفكرة لم تكن جديدة. فقد طرحت من قبل فكرة علاقات متينة بين الكروات والمسلمين وذلك منذ انهيار يوجوسلافيا السابقة. ومع بدء الحرب وقع الطرفان مشاريع ووثائق عديدة أكدت على التحالف العسكرى والتنسيق السياسى والتكامل الاقتصادى، مع إبراز أمل الاتحاد مستقبلاً بين كرواتيا والبوسنة والهرسك، ولكن كل ذلك لم يصمد أمام النزعات العرقية لكل طرف.

والواقع أن التقارب المسلم - الكرواتى كان دافعه بالأساس الشعور بالخطرالصربى المشترك، ولكن الصرب عرفوا فى أوقات متعددة كيف يهادنون الكروات ويتفقون معهم أحيانا ولا سيما أنه يجمعهم هدف نهائى، كما أن خلافاتهم فى مسألة الأراضى مع المسلمين أكبر من خلافاتهم مع الصرب.

وقد أتت المساعى الأمريكية للتقريب بين المسلمين والكروات فى وقت كانت كفة المسلمين فيه قد رجحت فى المعارك العسكرية على الكروات الأمر الذى أشعر المسلمين بالغبن لأنهم بذلك يمنعون من إكمال سيطرتهم على وسط البوسنة التى يعتبرونها الركيزة الأساسية فى ثبات دولتهم. فى نفس الوقت الذى لم يتعين بشكل حاسم حل مشكلتهم فى الحصول على منفذ إلى البحر. وقد ثارت تساؤلات عدة عن السبب الذى جعل الولايات المتحدة تأتى بمشروعها بعد سنتين من الدمار فى البوسنة فى وقت كان تحقيقه فى بداية المشكلة أكثر سهولة؟ فى الواقع إن المشروع الأمريكى سيؤدى فى محصلته النهائية إلى منع قيام الدولة المسلمة التى تخشاها أوربا، وسيؤدى إلى إيجاد كرواتيا القوية التى ستشكل توازناً مع دولة الصرب الكبرى (الحياة 1994/3/5). وبناء عليه فقد وصفت هذه التسوية من الجانب المسلم بأنها "تسوية ظالمة" لأنها تتم فى ظل ما خلفته الحرب، فالصرب يسيطرون على 70٪ من الأراضى، ومن ثم فإن الاتحاد بين الكروات والمسلمين سيكون على مساحة ال30٪ المتبقية فقط. وحتى فى داخل هذه المساحة الصغيرة المتبقية لم يكن واضحاً إذا ماكان التوزيع ما بين المسلمين والكروات سيتم على أساس الأوضاع التى كانت قائمة قبل عامين، وهى فى صالح المسلمين أم الأوضاع الأخيرة بعد اندلاع القتال بين الأطراف المتصارعة. هذا فضلاً عن أن الاتحاد الكونفدرالى المزمع عقده يقوم على نظام الكانتونات وعددها (17) كانتوناً تتولى شئونها الداخلية، بينما

تقتصر سلطة الحكومة المركزية على شئون الدفاع والسياسة الخارجية. كما إن التسوية تقتضى مستقبلا انضمام كروات البوسنة إلى كرواتيا فى شكل اتحاد كونفدرالى والأرجح أن صرب البوسنة سينهجون نفس النهج بانضمامهم إلى صربيا. أى أن النتيجة النهائية ستكون دويلة مسلمة صغيرة تعيش تحت رحمة الآخرين ويكون عليها كل يوم أن تثبت أنها لن تنتهج نهجا أصوليا كما يدعى جيرانها

(The Economist, March 5th, 1994, P.33)

وفى تطور وصف بأنه هام وقع المسلمون والكروات اتفاقا لتوحيد جيشيهما ووضعا الصيغة النهائية للاتفاق الشامل ومشروع دستور الاتحاد المقترح بينهما ووصف الجنرال الأمريكى "جون جالفين" الذى توسط لإبرام الاتفاق العسكرى بين المسلمين والكروات الاتفاق بأنه "تاريخى" وأنه يمكن أن يشكل تطورا قويا تجاه إقرار السلام فى البوسنة (الأهرام 1994/3/14) وفى محاولة من الولايات المتحدة لإغراء صرب البوسنة بضمهم إلى الاتحاد بين المسلمين والكروات لوحت بإمكان رفع العقوبات عن بلجراد تدريجيا، إلا أن رد الصرب جاء حاسما فى رفضهم القاطع للاتحاد ما بين المسلمين والكروات، إلا أنه من ناحية أخرى أعلن رئيس برلمان صرب البوسنة أن الصرب على استعداد للانضمام للمحادثات وترك الباب مفتوحاً، وأكد فى الوقت نفسه أن سراييفو الآن مدينتان إحداهما صربية والأخرى مسلمة، و أن هذا الوضع يريد الصرب استمراره وأن القسم الصربى من المدينة سيصبح فى المستقبل عاصمة للجزء الصربى من البوسنة (الأهرام 1994/3/15).

وفى واشنطن وبحضور الرئيس الأمريكى كلينتون جرى توقيع اتفاقيتين : الأولى تشتمل على مبادئ إقامة اتحاد كونفدرالى بين البوسنة وكرواتيا والثانية تتضمن إقامة فيدرالية كرواتية - مسلمة فى البوسنة وذلك يوم الجمعة الموافق 1994/3/18 وقد نظر إلى توقيع هاتين الاتفاقيتين على أنه نجاح للدبلوماسية الأمريكية، إلا أنه من ناحية أخرى فإن الشكوك حول نجاح هاتين الاتفاقيتين تظل باقية لأنه لم تكن هناك حقائق قد تغيرت على واقع الأرض فالصرب لايزالون يحتلون 70٪ من أراضى البوسنة والهرسك ويحتلون أيضا ثلث مساحة جمهورية كرواتيا. وقد هدد زعماء صرب كرواتيا بتدمير العاصمة "زغرب" إذا ما حاولت القوات الحكومية استعادة منطقة كرايينا التى تحتلها الميليشيات الصربية. وأكد أحد كبار قادة القوات الصربية أنه من المستحيل أن يعود التعايش السلمى بينهم وبين الشعب الكرواتى. أما عن الوضع فى البوسنة فقد استعادت القوات المسلمة عددا من المواقع الرئيسية التى كانت فى قبضة القوات الصربية بالقرب من مدينة ماجلاى شمالى البلاد وأعلنت إذاعة سراييفو أن القوات المسلمة تحقق الآن انتصارات على جنود الصرب (الأهرام 1994/3/29). وفى ذلك الوقت صدق برلمان البوسنة على دستور الاتحاد بين المسلمين والكروات بغالبية كبيرة (بلغت 112 نائبا من أصل 123 كانوا حاضرين) كما وجه نائب الرئيس البوسنوى نداء إلى صرب البوسنة "الذين ينقصهم الولاء لدولة البوسنة والهرسك" للالتحاق بالاتحاد الفيدرالى الجديد". وأطلق على الاتحاد الجديد رسميا إسم "الاتحاد الفيدرالى فى البوسنة والهرسك" وقدضمن الدستور حق التعددية السياسية وحق اللاجئين بالعودة إلى منازلهم واستعادة أملاكهم التى صودرت منهم خلال عمليات التطهير العرقى. وقد استمر الصرب فى تصعيداتهم العسكرية حيث حاصروا جيب "جورازدى" المسلم شرقى البوسنة الذى أخذ يتعرض لقصف صربى مكثف.

7- القتال فى جورازدى وتشكيل مجموعة الاتصال:

مع بداية شهر أبريل 1994 كان قتال ضار يدور حول مدينة "جورازدى" المسلمة التى حاصرها الصرب شرقى البوسنة وقد ذكرت وكالات الأنباء أن معارك بالسلاح الأبيض دارت بين المدافعين عن المدينة وبين المهاجمين الصرب فى مواقع عدة ويذكر أن المدينة تضم أكثر من 60 ألف مسلم من سكانها الأصليين بالإضافة إلى المهاجرين من مدن البوسنة الأخرى. ولقد كان واضحا انغماس جمهوريتى الصرب والجبل الأسود فى القتال الدائر حول جورازدى. وخوفا من اجتياح صربى للمدينة ووقوع مذابح رهيبة، بعث الرئيس البوسنوى على عزت بيجوفيتش رسالة إلى كل من الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" والأمين العام للأمم المتحدة الدكتور "بطرس غالى" ناشدهما المساعدة العاجلة لحماية سكان جورازدى التى سبق لمجلس الأمن أن اعتبرها من الملاذات الآمنة (الحياة 1994/4/3).

وقد أوضح المراقبون أن الهجوم الصربى على جورازدى قد

تتبعه هجمات أخرى على منطقتى "سريبرنيتسا" و "جيبا" شرق البوسنة بهدف احتلال الجيوب الثلاثة المسلمة المتبقية فى المنطقة لاستغلالها مستقبلا كورقة للمساومات أثناء توزيع الأراضى البوسنوية بين الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى وبين صرب البوسنة.

إزاء هذا الوضع المتفاقم أعربت الولايات المتحدة فى 1994/4/7 عن رغبتها فى نشر قوة دولية بسرعة فى جيب "جورازدى"، كما أعلنت عن نيتها فى اللجوء إلى القوة الجوية الممثلة فى حلف شمال الأطلنطى فى حالة تعرض هذه القوة للهجوم وعندما أصرت قوات الصرب البوسنوية على اقتحام مدينة جورازدى شنت قوات حلف شمال الأطلنطى فى 1994/4/10 غارات على المدفعية الصربية حول المدينة.

(News Week, Abril 11, 1994, P.16)

وإزاء احتجاج روسيا على هذه الخطوة وجه كلينتون تحذيرا إلى حكومة البوسنة من استغلال الضربات الجوية التي وجهتها طائرات حلف الأطلنطى على مواقع الصرب لتحقيق مكاسب عسكرية. وقد طمأن "كلينتون" الرئيس الروسى "يلتسين" أن هذه الضربات الجوية لاتهدف إلى تغيير التوازن العسكرى فى البوسنة. (الحياة 1994/4/13)

ولقد رد الصرب بتعزيز مواقعهم فى جورازدى مع تهديدهم بالانتقام من الجنود الدوليين فى حالة عودة طائرات حلف الأطلسى إلى قصفهم. وقد وصفت إذاعة "سراييفو" الوضع فى جورازدى بأنه "صورة عن الجحيم" إذ تنهال قذائف المدفعية الثقيلة والهاونات والأسلحة المضادة للطائرات على المناطق السكنية بينما ينظف القناصة الصرب عدداً من أحياء المدينة من سكانها بيتاً بيتاً. (الحياة 1994/4/14).

فى الوقت نفسه واصلت روسيا انتقاداتها للمسعى الأمريكى فى البوسنة ووجهت تهديدا مبطناً إلى الأطلسى واتهمت المسلمين بممارسة استفزازات. وفى مساء (1994/4/17) اقتحم الصرب مدينة جورازدى وأثاروا الرعب بين سكانها، وقد بعث الرئيس البوسنوى على عزت بيجوفيتش رسالة شديدة اللهجة إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور "بطرس غالى" حمله فيها مسئولية ما يحدث لسكان جورازدى التى أعلنتها الأمم المتحدة ضمن عدة مناطق أخرى مناطق آمنة ومحمية من الأمم المتحدة، وذلك بموجب قرارين (824، 836)(1) وطالب الرئيس البوسنوى الأمين العام للأمم المتحدة والموظفين العاملين معه بتقديم استقالاتهم لأنهم لم يستخدموا صلاحيتهم لحماية شعب البوسنة وسكان "جورازدى". وقد سارع المسئولون العسكريون فى الأمم المتحدة -فى تحرك مكشوف- إلى إعلان أنهم تلقوا أوامر بشن ضربات جوية ضد المهاجمين "لكن سوء الأحوال الجوية حال دون ذلك". (الحياة 1994/4/18). وقد وجهت روسيا تهديداً مبطناً إلى حلف الأطلسى مفاده أن قوة عظمى مثل روسيا ينبغى أن يعمل حسابها قبل أن يفكر حلف الأطلنطى فى توجيه ضربات جوية للصرب.

وهنا سارع المسئولون الأمريكيون إلى تقديم مبررات حول حدود الدور الذى يمكن أن تلعبه واشنطن فى مثل هذه التطورات وأنه يقتصر على المشاركة فى تأمين تغطية جوية للجنود الدوليين وأن المسئول عن التحرك الفعلى هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة "ياسوشى أكاشى" والعاملون معه. فى الوقت نفسه، بدأت تتسرب أخبار عن أن الإدارة الأمريكية تدرس قراراً برفع حظر التسليح المفروض على البوسنة إذا استمرت الأوضاع على حالها، إلا أن ذلك اقترن فى الوقت نفسه بدراسة اقتراح أوربى آخر مفاده رفع العقوبات المفروضة عن صربيا والجبل الأسود

(News Week, April, 16 , 1994, P.13)

ولقد واصل صرب البوسنة قصفهم لمدينة "جورازدى" على الرغم من الاتفاق الذى أبرموه مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ياسوشى أكاشى وتحدوا الإنذار الذى وجهه لهم حلف شمال الأطلسى بوجوب التوقف عن قصف المدينة وعلى الرغم من ذلك، أعلن مسئولو الأمم المتحدة فى "زغرب" أن الضوء الأخضر لن يعطى لطائرات الأطلسى للإغارة على مواقع صرب البوسنة قبل مضى منتصف الليل. وفى حركة مناورة أعلن ناطق دولى أن الصرب سحبوا كل أسلحتهم الثقيلة من محيط المدينة، الأمر الذى دعا وزير الدفاع الروسى إلى مطالبة حلف شمال الأطلسى بسحب تهديده بشن غارات جوية على الصرب. وقالت سفيرة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة «مادلين أولبرايت» "إن الهدف الأساسى من إنذار حلف شمال الأطلسى إلى صرب البوسنة هو حمل الصرب على الجلوس إلى مائدة المفاوضات وإن الحديث عن موضوع الغارات الجوية ليس

مستهدفاً لذاته. كما إن التفكير فى رفع الحظر عن الأسلحة لم يحن أوانه بعد، وهو يعتبر آخر حل إذا لم توجد سبل أخرى" (الحياة 26/4/1994). وبعد ما فعله الصرب فى مدينة "جورازدى" المسلمة أصبحت تعليقات الكتاب المسلمين تتسم بكثير من الشعور بالمرارة و القناعة التامة بأن ما يدعيه ساسة الغرب من صنع السلام والدفاع عن حقوق الإنسان ما هو إلا شعارات جوفاء وأن مصالح الدول الكبرى هى التى تسير الأحداث. وأن المبادئ والمثل العليا قد انتهت فى ظل النظام العالمى الجديد.

وفى محاولة من روسيا لتأكيد نفوذها فى البلقان، شدد وزير الخارجية الروسى "أندريه كوزيريف" على فشل الدول الأخرى، وأعلن أن "روسيا كانت هى الدولة الفاعلة الوحيدة فى هذه الأزمة والتى لم ترتكب أعمالا غير مسئوله واقترح وزير الخارجية الفرنسى "آلان جوبيه" تشكيل مجموعة اتصالات تتخذ مقرا لها فى چنيڤ لرسم سياسة مشتركة للاتحاد الأوربى والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة فى البوسنة وأعلن عن تشكيل هذه المجموعة فى 28/4/1994.

8- تصاعد الخلافات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة وتصويت مجلس الشيوخ الأمريكى لصالح رفع حظر التسليح عن البوسنة :

بدأت مجموعة الاتصال الدولية أعمالها بمحاولاتها السعى إلى ابرام اتفاق لوقف إطلاق النار فى جميع أنحاء البوسنة لمدة أربعة أشهر، وقد شهدت الأحداث تصاعداً فى الخلافات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة متمثلة فى الانتقادات المتبادلة بين الطرفين، ولم تقتصر حرب الكلمات على الأمم المتحدة والولايات المتحدة ولكن اشترك المسلمون فى حملة الانتقادات فوجهوا النقد إلى مبعوث الأمين العام فى الأمم المتحدة وقد اتهموه بالانحياز وفقدان الحياد الذى ينبغى عليه بمقتضى وظيفته الدولية، وقد اتهم هو أيضاً المسلمين بأنهم يستغلون ضربات الأطلنطى للقيام بهجمات وغارات على الصرب، وقد اتهمهم أيضا بأنهم يبالغون فى تصوير مآسيهم، وذلك فى محاولة منهم لكسب عطف المجتمع الدولى. وقد رد المسلمون بأنهم انتقدوا تصرفات ممثل الأمين العام للأمم المتحدة "ياسوشى أكاشى" التى تميزت بالانحياز للصرب من خلال عدة مواقف منها سماحه لصرب البوسنة بتحريك سبع دبابات داخل المنطقة المحظورة، وذلك فى مقابل التراجع عن بعض المواقف التى وصفت بأنها متشددة وقد أدت هذه التصرفات التى تتسم بالتواطؤ، أو ما يمكن وصفه بأنه تفاهم متبادل ما بين الصرب ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى العديد من الانتقادات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة. أيضا انتقد مسلمو البوسنة الأمم المتحدة ومصداقيتها. وفى الوقت الذى اتهم فيه أكاشى الولايات المتحدة بالتردد صعدت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من هجومها عليه ووصفته بأن تصريحاته غير بناءة. كما إن صرب البوسنة لم يحترموا ما أبرموه من اتفاقات مع ياسوشى أكاشى لوقف إطلاق النار فى مدينة جورازدى المسلمة شرق البوسنة، وواصلوا قصف أحيائها السكنية بضراوة شديدة. وكان حلف شمال الأطلنطى قد وجه إليهم إنذاراً بالانسحاب لمسافة 20 كيلو مترا عن جورازدى وأعطى لهم مهلة حتى 27 أبريل لإتمام الانسحاب. وعند حلول مدة انتهاء الإنذار أعلنت مصادر فى الأمم المتحدة أن الصرب استجابوا للإنذار والتزموا بسحب قواتهم وأن الضربات الجوية لم تعد مبررة. إلا أن حكومة البوسنة كذبت هذه الأنباء ووجهت النقد إلى مبعوث الأمين العام للأم المتحدة ياسوشى أكاشى وأيضا إلى قائد القوات الدولية فى البوسنة الجنرال "مايكل روز" واتهمتهما بعدم الدقة فى البيانات وانهما منحازان للصرب.

وهنا تحركت مجموعة الاتصال فى محاولة لإبرام هدنة لمدة أربعة أشهر يتم خلالها التوصل إلى حل لمشكلة البوسنة باعتبار أن وقف إطلاق النار يفسح المجال أمام إيجاد حل سياسى. وقد رأى المسلمون أن هذا الوضع لن يكون فى صالحهم لأنه يبقى على الوضع الراهن الذى يسيطر فيه الصرب على أكثر من 70٪ من أراضى البلاد وأن الهدنة ستمنع المسلمين من استرداد أراضيهم فى الوقت الذى يشعرون فيه بأن قوتهم النفسية ازدادت وأن هذه الهدنة التى يمكن أن تمتد ستتيح للصرب المجال لإكمال التطهير العرقى وترسيخ الوضع القائم مما يقضى على فرصة المسلمين فى استرداد حقوقهم المشروعة فى البوسنة والهرسك. وقد شنت الولايات المتحدة هجوما عنيفا على الأمم المتحدة ومسئوليها العسكريين وحملتهم مسئولية الفشل فى انتهاج سياسة حاسمة تجاه القوات الصربية، وقالت مادلين أولبريت مندوبة الولايات المتحدة فى المنظمة الدولية إن واشنطن

تحتج "بأقوى ماالديها من عبارات" على ماذكره ياسوشى أكاشى وأيضا الجنرال البريطانى مايكل روز - قائد قوات الحماية الدولية - فى سراييفو والمسئولون العسكريون الفرنسيون من أن الولايات المتحدة تعرقل مساعى حسم الأزمة برفضها إرسال قوات برية أمريكية. كذلك ذكرت أن "أكاشى" والقادة العسكريين رفضوا شن غارات جوية على مواقع الصرب حول مدينة "جورازدى" المسلمة على الرغم من أن لديهم تفويضا من مجلس الأمن الدولى بذلك.وقد رد أكاشى على هذه الانتقادات بأن برر رفضه السماح بالضربات الجوية ضد الصرب بوصف السياسة الأمريكية "بالتحفظ والتردد والجبن" (الأهرام 1994/5/3). وقد استمرت الانتقادات المتبادلة بين الطرفين فى تصاعد إلى درجة أن وجهت الحكومة الأمريكية ما وصفته وكالة رويتر بأنه أنتقاد علنى غير مسبوق إلى ياسوتشى أكاشى فى نفس الوقت الذى بدأ فيه مجلس الشيوخ الأمريكى مناقشاته حول مشروع قانون يرفع حظر السلاح عن البوسنة فى حين استأنف المسلمون والكروات محادثاتهما حول تشكيل الاتحاد الفيدرالى بينهما (الأهرام 1994/5/8).

والواقع أن عديداً من المراقبين الدوليين أعربوا عن قلقهم إزاء ما يحدث من تطورات على صعيد الأزمة لأنه اتضح أن كل ما يحدث لايعدو أن يكون عملية إهدار للوقت من أجل خداع الشعب البوسنوى لتمرير المؤامرة على الرأى العام العالمى لإنهاء وحدة البوسنة والهرسك وتقسيمها بصورة نهائية إلى قسمين أحدهما ينضم إلى جمهورية الصرب والآخر إلى جمهورية كرواتيا تحت واجهة الاتحاد الكونفدرالى حتى تطمئن أوربا من خشيتها من قيام دولة إسلامية فى البوسنة.

(News Week, May 9, 1994, P.23)

وفى 1994/5/14 صوت مجلس الشيوخ الأمريكى لصالح رفع الحظر على تصدير السلاح للبوسنة، وقد رد النواب الروس على هذا القرار بالدعوة إلى رفع العقوبات عن بلغراد. وفى الوقت الذى نظر فيه إلى صدور قرار برفع حظر تصدير التسليح على أنه خطوة لصالح المسلمين إلا أنه من الناحية الواقعية فقد كان أثره محدودا للغاية بالنسبة لمصلحة المسلمين وفى الوقت نفسه كان له تأثير سلبى تمثل فى التوقعات المتزايدة التى أعطاها الطرف المسلم للدور الأمريكى فى الأزمة، وهو الأمر الذى أثبتت الأحداث المتلاحقة محدوديته واتسامه بالتردد والتذبذب والنكوص بعد أى مبادرة يبدو فيها قادرا على أن يتخذ موقفا عادلاً، وتفصيل ذلك أن التلويح برفع حظر التسليح وإعطاء انطباع بأن الولايات المتحدة تنوى التدخل بفاعلية لوقف العدوان الصربى قد شجع الطرف المسلم على الاستمرار فى القتال والاعتقاد بأنه لابديل عن الحسم العسكرى للصراع، وهو الأمر الذى أثبتت الأحداث عدم قدرة أى طرف من الأطراف المباشرة وحتى الصرب على القيام به، ومن ثم كان التفاوض حلاً يطرح بين وقت وآخر عند التأكد من عدم القدرة على الحسم العسكرى، ونظر إلى التحرك العسكرى على أنه ليس وسيلة حسم وإنما وسيلة لتحسين شروط التفاوض بالنسبة لكل طرف

(News Week , May 16, 1994, P.18)

ومن ثم فإن قرار مجلس الشيوخ ظل مجرد قرار بدون تنفيذ. وقد حرص الرئيس الأمريكى على أن يعلن فى 1994/5/26 معارضته لقرار الكونجرس والتأكيد على أن الولايات المتحدة لن تنفرد بمثل هذا القرار الذى سيضر بعملية السلام ويشجع أطرافا أخرى على مخالفة القرارات الدولية التى اتخذت بالإجماع. والواقع أن موقف "كلينتون" لم يكن موقفا ينم عن الالتزام بمبدأ معين بقدر ما كان تعبيرا عن أحد جوانب الصراع فى النظام الأمريكى ما بين الرئيس ومجلس الشيوخ، الأمر الذى ينبغى على الطرف المسلم الذى سيتأثر بمثل هذه القرارات أن يعى محدودية تنفيذ القرارات التى تصدر لتعبر عن مناورات سياسية خاصة بأصحابها وليس عن رغبة حقيقية فى مساندة الطرف المسلم الذى بدا أن القرار يصدر لصالحه.

وخلال هذه الفترة استمرت مجموعة الاتصال فى جهودها الرامية إلى إبرام هدنة لمدة أربعة أشهر يتم خلالها تقديم اقتراح جديد بالتقسيم على أساس عرقى والبحث عن صيغة للتعايش السلمى المشترك، وكانت صيغة التقسيم التى اقترحتها مجموعة الاتصال تنص على منح 51٪ من مساحة البوسنة للمسلمين والكروات، والباقى 49٪ من المساحة تمنح لصرب البوسنة. ولكن الرئيس البوسنوى كان يطالب بـ 58٪ من مساحة البوسنة لكل من المسلمين والكروات الذين كانوا مستمرين فى المفاوضات حول صيغة الاتحاد الفيدرالى لتنفيذ الاتفاق المبرم بينهم. وقد أسفرت المفاوضات على الإتفاق فيما بينهم على القضايا الدستورية وحدود الأقاليم التى يتشكل منها الاتحاد.

وفي 1994/5/31 صدق برلمان البوسنة على دستور الاتحاد الفيدرالي. وخلال هذه التطورات لم ينقطع سير المعارك التي شهدت تحسنا نسبياً في وضع المسلمين فقد أفادت مصادر في الأمم المتحدة أن جيش البوسنة سيطر بشكل فعال على جبل استراتيجي قرب مدينة توزلا بعدما أرغم قوات الصرب على التراجع عدة كيلو مترات، كذلك فقد شنت القوات البوسنوية هجوما قرب رينيتشا الواقعة عند تقاطع حيوي للطرق في أقصى جبل "أوزرين" وقد أسفر عن سيطرتها على جزء شمالي "رينيتشا" الأمر الذي يمكن المسلمين من تأمين طريق للإمدادات يربط "توزلا" بوسط البوسنة والساحل المطل على البحر الإدرياتي في جمهورية كرواتيا.

وفي الوقت الذي تناقلت وكالات الأنباء أخبار تنسيق عسكري فريد بين الطرفين البوسنويين (المسلمين والكروات) في مواجهة العدوان الصربي، حملت -في الوقت نفسه- تطورا أخر تمثل في تقارب أمريكي - روسي أدى إلى تراجع واشنطن عن دعم الاتحاد الكرواتي المسلم. وقيل إن السبب في هذا التراجع يعود إلى اعتراض الصرب على صيغة تقاسم الأرض التي طالب بها المسلمون والكروات والتي كانت تنص على 58٪ من مساحة البوسنة مقابل 42٪ من المساحة للصرب. ومع حصول المسلمين على تقدم عسكري يتمثل في توالي الانتصارات بالنسبة لهم بدأ التراجع الغربي والتخوف من استمرار ذلك الوضع ومن ثم حملت الأنباء مؤشرات تقارب أمريكي- روسي في وجهات النظر بغرض الضغط على المسلمين وتحميلهم مسئولية استمرار القتال على جبهات عدة في البوسنة. وقد رافق ذلك محاولة الطرفين الروسي والأمريكي تحقيق هدنة في البوسنة لفترة لاتقل عن أربعة أشهر. وقد تخوف الطرف المسلم من هذه المحاولة التي ستكون فرصة للصرب لترسيخ الأمر الواقع القائم، وتدعيم سيطرة الصرب على الأراضي التي استولوا عليها ولذلك بثت إذاعة "سراييفو" تعليقا يؤكد على أن المجتمع الدولي يجب عليه أن يحترم مبدأ عدم مكافأة المعتدين، ويطالب بضمانات دولية واضحة لاستمرارعملية السلام.

ونلاحظ على الموقف الكرواتي التباين والتأرجح الشديد إذ لم يمنعه اتفاقه مع المسلمين من الاستمرار في القتال العسكري مع المسلمين في أماكن متفرقة من البوسنة. أما بخصوص الصرب فقد ظل حصارهم حول مدينة جورازدي قائما وواصل المسلمون المطالبة بتنفيذ سحب القوات الصربية من حول جورازدي وفتح طرق المواصلات وتطبيع الحياة في المدينة.

9- تهديد الدول الغربية بسحب قواتها من البوسنة بعد توالي انتصارات المسلمين :

تواترت الأنباء عن انتصارات يحققها المسلمون حيث أعلنت القوات المسلمة أنها استولت على 32 كيلو من الأراضي التي احتلتها القوات الصربية حول بلدة "كلاداتي" الواقعة شمال شرق "سراييفو"، كذلك ذكر راديو "سراييفو" أن القوات المسلمة بدأت في شن هجوم على الممر الواصل بين المناطق التي يحتلها الصرب في البوسنة، وأضاف أن اشتباكات عنيفة تدور حول تل "باني" الذي يوجد به برج للاتصالات السلكية واللاسلكية ويشكل أهمية استراتيجية للصرب. وكان يجرى حينئذ تشكيل القيادة العسكرية المشتركة بين المسلمين والكروات، وصرح الرئيس البوسنوي "علي عزت بيجوفيتش" بأن تكوين الجيش المشترك هو أصعب خطوة في الاتحاد الفيدرالي (الأهرام 1994/5/18).

حينئذ بدأت الأنباء تتوافد عن عزم الدول الغربية سحب قواتها وكانت البداية من فرنسا حيث حذر "آلان جوبيه" وزير الخارجية الفرنسي من أن القوات الدولية العاملة في البوسنة قد تنسحب ما لم يتم التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في غضون الأسابيع القليلة القادمة. وقد بدأت فرنسا بالفعل في سحب عدة كتائب فرنسية متمركزة في منطقة "كرايينا" الكرواتية، ؛وبيهاتش " المسلمة. كذلك أعلن وزير الدفاع الفرنسي أن فرنسا ستسحب (2500 جندي) من قواتها البالغ عددها 6 ألاف جندي والمشاركة في قوات حفظالسلام الدولية بالبوسنة بحلول العام الحالي.

وقد توالت انتصارات المسلمين حيث أفادت الأنباء أن المسلمين أصبحوا يملكون زمام المبادرة في القتال في مناطق عدة في شمال ووسط البوسنة، واعترف الصرب بأنهم فقدوا مواقع مهمة في المعارك الأخيرة، في ذلك الوقت أعلنت بريطانيا وأسبانيا عن عزمهما الانضمام إلى فرنسا في التهديد بسحب قواتهما من البوسنة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية. وقد أكد الناطق باسم الأمم المتحدة في"سراييفو" انتصارات المسلمين

وأوضح أن قوات الكروات البوسنويين قد التزمت موقف الحياد في المعارك التي دارت بين المسلمين والصرب. أما عن الأوضاع بين الجيش البوسنوي والكروات في ظل الظروف الجديدة بعد الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات فقد شابها قدر من التوتر وعدم الاستقرار في مناطق عدة. ففي "موستار" واصل القناصة الكروات إطلاق النار على المواقع الحكومية وبيوت المسلمين. وزار نائب الرئيس البوسنوي أيوب جانيتش منطقة رينيتشا وتحادث مع المسئولين في شأن كيفية التغلب على المصاعب في العلاقة بين المسلمين والكروات حيث مازالت توجد في مناطق مختلفة مواجهات مسلحة بين قوات المسلمين والكروات في وسط البوسنة ومناطق أخرى.

وإزاء استمرار انتصارات المسلمين لجأت الدول الغربية إلى السعي لإيجاد تسوية سلمية تتطلب وقف القتال بما يحد من إمكانية استعادة المسلمين للأراضي التي اغتصبها الصرب، وقد اعتبر أن استمرار المسلمين في القتال يعني أنهم لايرغبون في السلام وكذلك نظر إلى باقي الأطراف التي حاولت هي الأخرى تحسين وضعها على أرض المعارك بالاستمرار في القتال. ومن ثم أعلن وزير الخارجية الفرنسي "آلان جوبيه" عن عزم فرنسا سحب قواتها لأنه لايمكن أن تترك هذه القوات تعمل في البوسنة إلى ما لانهاية مادام "أولئك الذين يعمل "جنودنا" على مساعدتهم تتحكم في أمورهم حكومات لاترغب في السلام " (الحياة 1994/5/21).

وفي الوقت نفسه أعلن القائد العام للجيش البوسنوي الجنرال راسم ديلتش أن قواته أصبحت مستعدة الآن لتحرير الأراضي التي كانت تسكنها غالبية مسلمة قبل الحرب واحتلها الصرب عن طريق القوه. وعن موقف كروات البوسنه من المعارك الدائرة، ومدى تعاونهم مع الجيش البوسنوي قال ديلتش أن الكروات ما زالوا على الحياد وإن عليهم أن يستعدوا للمشاركة في التحرير إذا كانوا يريدون أن يكون لديهم مطالب في بعض المناطق والمدن (الحياة1994/5/29) وقد أعلن مسئولون دوليون أن مبعوث الامين العام للامم المتحدة إلى البوسنه ياسوش أكاشي قد وضع خطة شاملة لوقف النار ومعاودة المفاوضات وأن الصرب قد وافقوا على الانسحاب الكامل من جورازدي بعد أن ظلوا شهرا في التحايل والمراوغة وعدم الالتزام بتنفيذ بنود إنذار حلف شمال الأطلنطي بسحب جنودهم منها وإبعاد أسلحتهم الثقيلة من محيطها، وكانت مبادرة جديدة قد طرحت من قبل وزراء خارجية الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والاتحاد الأوربي في جنيف، ودعا ياسوش أكاشي الأطراف المحاربة في البوسنة إلى حضور مؤتمر في جنيف يعقد في (994/6/2) لبحث وقف إطلاق النار في أنحاء البلاد لمدة أربعة أشهر. ولكن بيكو فوتيش صرح بمقاطعة محادثات جنيف إذا لم ينفذ الصرب تعهداتهم وينسحبوا ! بالفعل من محيط جورازدي، وكان برلمان البوسنة في جلسة (30/ 5/ 94) قد صادق على دستور الاتحاد الفيدرالي بين البوشناق (المسلمين) والكروات وتم انتخاب المسئولين القياديين للاتحاد حيث انتخب كريشمير زوباك (كرواتي) رئيسا للاتحاد الفيدرالي البوسنوي، وأيوب جانيتش (مسلم) نائبا للرئيس، وحارث سيلايجيتش (مسلم) رئيسا للحكومة الاتحادية لفترة ستة أشهر كمرحلة انتقالية، وخصص للكروات ست وزارات هي الدفاع، والمالية، والعدل، والتجارة، والصحة، ووزارة دولة. وخصص للمسلمين 11 وزارة. وكان "زوباك" الذي يمثل اليسار المعتدل ويحظى بتأييد الرئيس الكرواتي "فرانيو توجمان" قد اختير في يناير الماضي زعيما للكروات البوسنويين بعد إزاحة المتطرف "ماني بوبان".

10- طرح خطة تقسيم وسط ضغوط غربية لإرغام المسلمين على قبول التسوية :

في الوقت الذي ظلت فيه مفاوضات وقف إطلاق النار في جنيف معلقة أكدت حكومة سراييفو عزمها على حضور محادثات السلام التي تشرف عليها لجنة الاتصال الدولية وكانت وزارة الخارجية الفرنسية قد أعلنت أن مجموعة الاتصال ستلتقي مع الأطراف المتحاربة في البوسنة في جنيف يومي (4و 1994/6/5) كذلك ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أن إدارة الرئيس "بيل كلينتون" انضمت إلى حلفائها الأوربيين وروسيا لصياغة اقتراح سلام تفصيلي للبوسنة يقوم على تقسيم الأرض بين الأطراف المتحاربة بشكل شبه متساو. وفكرة شبه التساوي قائمة على اعتبار المسلمين والكروات طرفاً، والصرب طرفاً آخر في التقسيم أي أن يعطى المسلمون والكروات 51٪ من المساحة،ويعطى للصرب 49٪.

وقد اتهمت حكومة البوسنة "مجموعة الاتصال " الأمريكية - الأوربية - الروسية المعنية بأزمة البوسنة بممارسة ضغوط

عليها لفرض اتفاق فى غضون ثلاثة أسابيع على أساس قبول المقترحات الغربية. وقد تصاعدت الخلافات بين الحكومة البوسنوية والمسؤلين الدوليين الذين يزعمون أن المسلمين غير حريصين على بحث اتفاق سلام وأنهم يستخدمون الأمم المتحدة لتحقيق أهدافهم العسكرية. وقد تعثرت مباحثات وقف إطلاق النار التى كانت تجرى فى جنيف بسبب الخلافات حول فترة الهدنة التى تقترحها الأمم المتحدة وهى أربعة أشهر، حيث اقترح المسلمون والكروات أن تقتصر الهدنة على أربعة أسابيع فقط يجرى تجديدها إذا احرزت مباحثات السلام تقدما وذلك لخشيتهم من أن إيقاف النار لفترة طويلة قد يؤدى إلى تكريس العدوان الصربى وتعزيز سيطرته على المناطق التى يحتلها فى البوسنة (الأهرام 1994/6/8). كذلك فقد اصرت حكومة البوسنة على ضرورة وفاء الصرب بتعهداتهم الخاصة بسحب قواتهم من حول جورازدى قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات، كذلك صرح أيوب جانيتش نائب الرئيس البوسنوى أن حكومته لن تقبل تسوية لا تمنح المسلمين أراضيهم المغتصبة من قبل الصرب. وقد اتهم رادوفان كارجيتش زعيم صرب البوسنة حكومة البوسنة بمحاولة تخريب المحادثات وألمحت دول مجموعة الاتصال إلى أن مشاورات تجرى لفرض تسوية سلمية يقبلها المسلمون والكروات والصرب، وأن هناك اتجاها لإتخاذ إجراء رادع ضد الطرف الذى يعرقل التسوية السلمية النهائية. مما فهم على أنه تهديد للطرف المسلم الذى كانت التسوية الجديدة تحرمه من أراضيه التى اغتصبها الطرف الصربى.

وقد أعلن "حارس سيلاجتش" رئيس وزراء البوسنة أن أوروبا تمنع عن بلادة حق الدفاع الشرعى عن النفس بعد أن استولى الصرب على جميع الأراضى والمناطق التى يطمعون فيها، وهم يريدون الآن تثبيت الأمر الواقع إلى درجة التلويح بسحب قوات الحماية الدولية فى البوسنة إذا لم يقبل البوسنويون بخطة السلام الجديدة. وقد أكد "سيلاجيتش" أن بلاده لن تقبل أبداً أن يسيطر الصرب على الأراضى التى احتلوها والتى لم يكونوا غالبية فيها قبل الحرب، وأن الحكومة البوسنوية تشكو من اتهام الوسطاء الدوليين لها بالتعنت نظراً لرفضها لحل يفرض على المسلمين تسوية نهائية وغير قابلة للمساومة وتكافئ الصرب وتحتفظ لهم بما حصلوا عليه من خلال العدوان.

وقد بدأ سريان الهدنة من 1994/6/10 على الرغم من الانتهاكات المتعددة وتبادل الاتهامات بين الأطراف المتحاربة. وقد أعلن صرب البوسنة أنهم سيرفضون الخرائط التى تعدها لجنة الاتصال الدولية فى الوقت الذى أخذت فيه بوادر خلاف تلوح بين "بيجوفيتش" و "توجمان" حول مستقبل المؤسسات الكرواتية داخل الاتحاد.

ومن ثم تنتهى الأحداث خلال العام الحالى كما بدأت بوضع خطة تقسيم يحاول المجتمع الدولى الضغط لفرضها ويرفضها الطرف الصربى المعتدى وكأن المعاناة أصبحت قدراً محتوما على الطرف الذى يتعرض للإبادة وسط مجتمع دولى متخاذل إن لم يكن متواطئاً.

وعلى الرغم من الأمل الذى لاح فى النصف الثانى من هذا العام لتحسين الوضع النسبى للمسلمين وتحقيقهم انتصارات عسكرية برغم ظروفهم الصعبة فيما يتعلق بالتسليح بالمقارنة بالصرب، وأيضا بالاتفاق المسلم الكرواتى الذى خفف من تشتت جهودهم فى جبهتين بين الكروات والصرب إلا أن نهاية هذا العام حملت معها تبديد هذه الأحلام مع استمرار العدوان الصربى وتأرجح المجتمع الدولى وموافقته الضمنية على مكافأة المعتدى، وحتى ما تحقق من تقدم فى العلاقة بين المسلمين والكروات جاءت نهاية العام لتحمل معها بوادر الخلاف بينهما. أما عن خطة التقسيم الجديدة فلم تكن أفضل من سابقتها وهى تسير فى نفس الخط الهادف إلى الحيلولة دون تواجد دولة مسلمة فى أوربا فمحصلتها فى النهاية تقسيم البوسنة إلى قسمين متساويين تقريبا أحدهما مسلم - كرواتى يذهب بالترغيب والترهيب إلى مجال جمهورية كرواتيا، والثانى صربى يستقر طواعية عند جمهورية الصرب وبذلك تزول مخاوف أوربا من قيام دولة مسلمة فى قلب القارة ويعنى ذلك بوضوح إزالة البوسنة من قائمة الدول.

الجزء الثانى

انعكاس التطورات على بقية البلقان

يمثل وضع الأقليات العرقية فى منطقة البلقان حالة أشبه ببرميل البارود القابل للاشتعال فى أية لحظة. ومن ثم، فقد نظر إلى الخطة المقترحة لتقسيم البوسنة على أساس عرقى على أنها سوف تشكل سابقة خطيرة تهدد استقرار المنطقة بأكملها، حيث تعتبر مشكلة الأقليات هى القاسم المشترك لدول البلقان جميعاً: اليونان، تركيا، بلغاريا، رومانيا، الجمهوريات اليوجوسلافية (سابقاً)، وألبانيا، فجميعها دول غير متجانسة عرقياً باستثناء سلوڤينيااليوجوسلافية الصغيرة.

ففى اليونان وبلغاريا هناك أتراك، وفى تركيا أكراد، كما أن المجريين يستوطنون ترانسلڤانيا الرومانية، وفيڤودنيا الصربية أما الألبان فيوجدون فى مونت نيجرو «الجبل الأسود»، وصربيا، ومقدونيا، «اليوجوسلافية»، وكذلك داخل حدود ألبانيا يوجد يونانيون وهكذا، نجد التوزيع العرقى المنتشر والمتغلغل هو طابع المنطقة، الأمر الذى يوجد أقليات بدرجة متفاوتة. وجميعها تطالب بشكل من أشكال الاستقلال عن الدول التى تقيم فى داخل حدودها السياسية ويعد ذلك -بطبيعة الحال- خطراً يهدد الاستقرار فى هذه المنطقة بالغة الحساسية.

وهكذا، فقد نظر إلى تقسيم البوسنة والهرسك على أسس عرقية على أنه يقدم نموذجاً يشكل خطراً على استقرار باقى دول البلقان مستقبلاً، أما عن أهم مشاكل الأقليات التى يمكن أن تنفجر بناء على هذا التقسيم العرقى فهى كالتالى:

سكان شرق مقاطعة مقدونيا اليونانية وهم حوالى (130) ألف يونانى من أصل تركى، وهم يشكلون أكبر الأقليات المقيمة فى اليونان ويعدون مصدر قلق دائم للحكومة اليونانية التى لاتعترف بهم إلا كيونانيين يدينون بالإسلام وتتجاهل تماماً أصلهم العرقى. وهؤلاء اليونانيون «الأتراك» ترجع جذورهم لجالية تركية كبيرة كانت تستوطن أقليم مقدونيا اليونانى الحالى يوم أن كان جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ومع بدايات هذا القرن، ومع انضمام الإقليم إلى اليونان تم الاتفاق بين تركيا واليونان على ترحيل هؤلاء المقيمين الأتراك إلى الأراضى التركية مقابل استقبال اليونانيين المقيمين على الأراضى التركية وترحيلهم إلى أراضى اليونان، ولأن الاتفاق أعطى حق البقاء للبعض داخل حدود الدولة الأخرى، فقد بقيت هذه الجالية التركية فى منطقة «تراس» اليونانية الملاصقة للحدود التركية ويمثل الأقلية التركية فى اليونان عضوان فى البرلمان، وهما دائماً مصدر الشغب والصخب والاحتكاك بالحكومة اليونانية مطالبين بحقوق الأقليات، وأخيراً طورا الأمر ليطالبا بالحكم الذاتى وكان رد الفعل اليونانى على طلبهما الأخير هو الرفض والتجاهل التام.

والواقع أن تعدادهم البالغ 130 ألف نسمة يعتبر عدداً لايشكل خطراً على شعب تعداده عشرة ملايين، ولكن وجودهم على الحدود مع تركيا وارتباطهم الثقافى والدراسى بدولتهم الأم، وأحاديثهم المستمرة عن "الأخوة" الأتراك، الذين سيأتون يوماً ما لتحريرهم كل هذا يدفع اليونانيين للقلق وتوخى الحذر، خاصة وأن الدولتين تتصارعان بالفعل حالياً فى قبرص وبحر إيجة، وليس هناك ما يبرر فتح جبهة ثالثة على أراضى اليونان.

أما فى بلغاريا، فيوجد (850) ألفاً من الأتراك المسلمين يمثلون حوالى 10٪ من السكان، وتعد أحوالهم هذه الأيام هادئة قياساً على ما كان عليه الأمر عام 1989 حين أجبر (320) ألفاً على عبور الحدود إلى وطنهم الأم نتيجة للاضطهاد الذى تعرضوا له، ومحاولات محو هويتهم. والآن، ومع زوال الحكم الشيوعى أصبح للأتراك فى بلغاريا حزب يسمى «اتحاد القوى الديمقراطية»، وله أربعة وعشرون مقعداً فى البرلمان تشكل 10٪ من المقاعد.

وقبل سنوات طويلة، كان هؤلاء الأتراك يسكنون مناطق على الحدود من تركيا، إلا أن السلطات البلغارية قامت بترحيل كثير منهم لمناطق لاتتصل جغرافياً بالدولة الأم، ثم طالبتهم فى مرحلة لاحقة بالاندماج التام مع المجتمع البغارى واستبدال الأسماء التركية بأخرى بلغارية تنتهى بالمقطع البلغارى الشهير «أوف»، وحين رفض الأتراك كان القرار هو الترحيل الجماعى إلى الحدود التركية عام 1989.

ورغم تحسين الأحوال المعيشية للأتراك المقيمن فى بلغاريا إلا أن الأحساس بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية لم يفارقهم حتى الآن.. وهناك سلوكيات رسمية تجعلهم دائماً يشعرون

بالاضطهاد، وعادة مايكون هذا هو شعور الأقليات في كل مكان، وبالتالي فإن التنبؤ بتحركاتهم السياسية مستقبلاً أمر يحتاج لكثير من التريث والعقل. والمراقبون في صوفيا يقولون إن سلوكيات القوميين الأتراك في المرحلة القادمة ستحدد تحركات الأتراك.

ورغم أن نوايا الانفصال لم تظهر مطلقاً من قبل الأتراك «البلغار» في الماضي، إلا أن المراقبين لايستبعدون ذلك مستقبلاً إذا استمر القوميون في دعوتهم العنصرية التي لاتسمح للأقليات الأخرى بالتمتع بنفس الحقوق.

وتعتبر صربيا صاحبة أكبر مشاكل الأقليات في البلقان حدة وخطورة، حيث ضمن عشرة ملايين نسمة هم سكان الدولة يوجد ثلاثة ملايين ألباني منهم 2 مليون في أقليم كوسوڤو المجاور لألبانيا، ونصف مليون مجري يقيمون في إقليم ڤيڤودينا المجاور للمجر، والإقليمان في حالة قلق متصاعد.

وكلا الإقليمين كانا يتمتعان بحكم ذاتي متطور ألغاه الرئيس الحالي ميلوسوڤيتش عام1991 مما رفع حدة التوتر في الإقليمين لدرجة غير مسبوقة ومن ثم فقد أعلن الألبان في كوسوڤو (الذين يمثلون 90٪ من السكان) الاستقلال بعد استفتاء أجروه، وانتخبوا رئيساً يدعى إبراهيم روجوڤا لم تعترف به إلا ألبانيا حتى الآن وقد تجاهل الصربيون -بالطبع- هذه التطورات، وصاحب التجاهل تكثيف للوجود الصربي العسكري داخل الإقليم.

وعلى الجانب الآخر من البلاد وعلى حدود المجر يقيم نصف مليون مجري مع مليون ونصف مليون صربي داخل إقليم ڤيڤودينا ومساحته 20 ألف كيلو متر مربع، ويعد هذا الإقليم -بسهوله الخصبة- المصدر الرئيسي للإنتاج الزراعي لصربيا، كما يعد المصدر لمليون طن من البترول الخام سنوياً، تشكل 30٪ من احتياجات الدولة، والتوتر يخيم على هذا الإقليم أيضاً، وإن كان بصورة أقل حدة وتصاعداً، مما هو عليه الأمر في كوسوڤو، والسبب بالطبع يرجع لكون المجريين أقلية داخل الإقليم رغم كثرتهم العددية، ويرى المراقبون أن انفجار الأوضاع في كوسوڤو -وهو قاب قوسين أو أدنى- سينقل العدوى إلى المجريين في ڤيڤودينا.

وتسمى ألبانيا بلغة أهلها «شيبتار»، وتعني أرض النسور، وكذلك فإن العلم الألباني الأحمر اللون يتوسطه نسر أسود ضخم له رأسان ينظران للشرق والغرب. والرأس الغربي يرمز للألبان المقيمين داخل الحدود الحالية لألبانيا،وتعدادهم 3 ملايين تقريباً أما الآخر فيرمز لعدد مماثل من الألبان (وفقاً للتقديرات الألبانية) ويعيش جميعهم داخل حدود الدول المحيطة بألبانيا، وفي مناطق ملاصقة للحدود مع الدولة الأم، ويحلم الألبان بدولة موحدة تضم الفريقين تحت علم يتوسطه نسر له رأس واحد وبالتالي فإن كوسوڤو -أكبر تجمع ألباني خارج حدود الدولة يعد جزءاً فقط مما يطمح الألبان لضمه لاحقاً لدولتهم الأم أما باقي الأجزاء ففي الجبل الأسود (50 ألفا) ثم مقدونيا اليوجوسلاڤية نصف مليون ألباني وحين تلتقي بالمسئولين الألبان فإنهم يتحدثون دائماً عن الوضع الغريب المتفرد لدولتهم التي لاتضم سوى 50٪ من السكان بينما النصف الآخر خارج الحدود. وحين يتحدث الرئيس صالح بريشا عن الألبان وطموحاتهم وأحلامهم فإنه يقصد دون لبس -جميع الألبان المقيمين منهم داخل الحدود الحالية للدولة أو خارجها، ولايوجد ألباني واحد ينفي النية للتوحد يوماً ما وتكوين دولة ألبانية تضم كل ألبان البلقان، وإذا ماطرحت هذه القضية للنقاش مع المسئولين الألبان باعتبارهامحاولة توسعية لإقامة دولة ألبانية كبرى في البلقان كان الرد "إن ماتطلقون عليه ألبانيا الكبرى نطلق عليه نحن ألبانيا الطبيعية هي تلك التي تضم كل ألباني البلقان دون استثناء".

وهناك مشاكل أخرى كمشكلة المجريين في ڤيڤودنيا الصربية، وهي رغم حدتها لاتقارن بحدة مشكلة إخوانهم في ترانسلڤانيا الرومانية، وعلى أرض هذا الإقليم وفي منطقة تيمسوارا على وجه التحديد، يعيش 1,8 مليون مجري يشكلون 8٪ تقريباً من سكان الدولة، منطقتهم كانت تابعة للمجر حتى الحرب العالمية الأولى، ثم ضمت لرومانيا، وقد كانوا هم أول من رفع راية العصيان أمام النظام الشيوعي القديم بزعامة تشاوشيسكو، إلا أن القمع الشيوعي وأد حركتهم الثورية.

١- انعكاس تطورات البوسنة على الأوضاع في ألبانيا:

لأكثر من أربعة عقود كانت ألبانيا مجهولة بين دول العالم من حيث معرفة الناس بها أو من حيث الوصول إليها، إذ فرضت على نفسها عزلة كاملة، وكان يحكمها نظام ستاليني صارم،

وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك من يعرف الكثير عن اقتصاد البلاد إلا أن ألبانيا -عادة- ماتوصف بأنها أفقر دولة فى أوروبا وجاء فى تقرير لصندوق النقد الدولى أنه على الرغم من أنه كان ينظر فى البداية إلى ألبانيا على أنها الموقع الأخير للمقاومة ضد التغيرات الهائلة التى كانت تتم فى الدول الاشتراكية إلا أن ألبانيا انضمت فى منتصف 1991 إلى حركة الإصلاح التى كانت تكتسح شرق أوربا كله، وفى يونيو 1991 تم تشكيل أول حكومة ائتلافية غير شيوعية من أحزاب متعددة بعد الحرب العالمية الثانية وتم تجديد العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، وانضمت ألبانيا إلى عضوية صندوق النقد الدولى فى 15 أكتوبر 1991، كما انضمت إلى عضوية البنك الدولى، والبنك الأوربى للتعمير والتنمية وإلى منظمات دولية أخرى.

وقد أدت التجربة الطويلة مع الغزو الأجنبى المتكرر إلى إذكاء الشعور القومى لدى الشعب الألبانى وترسيخ النزعة المستقلة للسياسة الخارجية فى الحكومة الجديدة، وتعكس النزعة المذكورة جوهر التحولات الكبيرة فى التحالفات الألبانية الخارجية فى الماضى، فبعد الحرب العالمية الثانية تأثر الوضع السياسى بداية باليوجوسلافيين (1945-1948) وتبع ذلك قيام علاقات مع السوفييات (1949-1961)، ومع الصينيين (1961-1987)، وبعد التطورات الأخيرة فى يوجوسلافيا السابقة واشتعال الحرب فى البوسنة والهرسك، بدأت جمهوريتا الصرب وألبانيا تتبادلان الاتهامات فى شأن مشاكل الألبان فى إقليم كوسوڤو، وأيضاً فى السنجق ومقدونيا، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى إثارة نزاعات ووضع منطقة البلقان على حافة حرب رهيبة، فقد حذرت جمهورية الصرب والجبل الأسود مما أسمته "بالأطماع العلنية" فى الأراضى اليوجوسلافية السابقة والتى تهدف إلى تحقيق التطلعات القومية المتطرفة فى حلم "ألبانيا الكبرى" واتهمت الرئيس الألبانى صالح بريشا الذى وصفته بأن يتبع نهجاً يتسم بالعداء المستمر ليوجوسلافيا من خلال أقواله البعيدة عن الحكمة ودعمه للقوى الانفصالية فى كوسوڤو التى تهدد وحدة الأراضى الصربية وسيادتها.

وقد أكد الصرب أنهم لن يسمحوا أبداً بانفصال كوسوڤو، وأن على ألبانيا أن تدرك هذه الحقيقة وتقبل على أساسها بحسن الجوار والتعاون إذا أرادت أن تجنب المنطقة حرباً خطيرة.

وكان الرئيس بريشا قد ندد فى المؤتمر السنوى للحزب الديمقراطى الحاكم الذى انعقد فى ديسمبر 1993 بالأساليب العدوانية الصربية التى تواصل ممارسة التطهير العرقى لإرغام أكثر من مليون ألبانى على مغادرة كوسوڤو، مما يهدد بنشوب صراع مرير ويشكل خطراً فادحاً على البلقان وأوروبا بأسرها، وأعلن أن بلاده لايمكن أن تقف بعيدة عن الصراعات التى تخص الألبان، وأنها سترد بجميع الوسائل المتوافرة لديها سواء فى كوسوڤو أو أى منطقة أخرى يعيش فيها الألبان.

وقد وصف الرئيس الألبانى صالح بريشا الوضع فى البلقان بأنه بالغ التعقيد، وأعلن أنه يؤيد خياراً يحافظ على سيادة البوسنة، واعتبر تورط جمهورية الصرب فى النزاع البوسنوى، والمقاومة التى يبديها المسلمون السبب الوحيد الذى منعها حتى الآن من تصعيد نزاعها مع كوسوڤو التى يشكل الألبان غالبية سكانها، وكان بريشا يستبعد حدوث تصعيد مع اليونان بسبب قرار ألبانيا فتح مرافئها أمام السفن التجارية إلى مقدونيا إثر قرار أثينا فرض حظر تجارى عليها.

وكانت ألبانيا قد حرصت على توقيع اتفاق "الشراكة من أجل السلام" مع حلف الأطلسى، وعملت على تحسين أداء قواتها المسلحة وبنيتها وتنظيمها لكى تتمكن من الانضمام للحلف، وتسعى ألبانيا من خلال ذلك إلى أن تجد الدعم حين يمتد النزاع إلى المناطق التى يقطنها الألبان فى البلقان خارج ألبانيا، حيث ترى ألبانيا إمكان انتشار النزاع جنوباً، وخاصة مع ماقامت به اليونان من فرض حظر تجارى على جمهورية مقدونيا السابقة وقد ردت ألبانيا على تلك الخطوة بأن وقعت اتفاق تعاون مع تركيا وبلغاريا وإيطاليا ومقدونيا، كذلك قررت ألبانيا فتح مرافئها لتمكين جيرانها من التغلب على الحظر الذى يؤدى إلى نتائج وخيمة، وعلى الرغم من اقتراح ألبانيا تسهيل حركة مرور السلع إلى مقدونيا عبر الأراضى الألبانية إلا أنه يبدو أنه اقتراح غير عملى وذلك بالنظر إلى الوضع السئ جداً لشبكة الطرق فى ألبانيا، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة فى شمال البلاد، إلا أنه من ناحية أخرى وفرت ألبانيا أربعة موانئ يمكن أن تستخدم لتخفيف الضغط على جمهورية مقدونيا إلى أن ترفع اليونان الحظر عنها فقد رأت ألبانيا أن هذا الحظر ليس أبدياً، وأنه لابد أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق مستقبلاً.

أما عن العلاقة بين ألبانيا واليونان، فإن تيرانا وأثينا لاتربطهما علاقات ودية على الرغم من بعض التأكيدات بأن العلاقات تتحسن، وتأتى أهمية ذلك بالنسبة إلى وضع الأقلية اليونانية فى جنوب ألبانيا، حيث استخدمت بعض القوى اليونانية المتطرفة هذا الإقليم من أجل إثارة بعض التوترات بين البلدين، وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن فى العلاقة فإن المخاوف مازالت قائمة من انتشار النزاع إلى باقى مناطق البلقان، حيث لايزال الوضع بالغ التعقيد حيث أن استمرار الحرب وفرض خيار تقسيم البوسنة لابد وأن يؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار.

وقد صرح الرئيس صالح بريشا بأن تركيز المجتمع الدولى خلال السنتين الماضيتين مساعيه على تقسيم البوسنة يعد خطأ كبيراً، وأنه آن الآوان لتقويم حصيلة هذه المساعى، وأنه على المجتمع الدولى أن يفهم أن الدول ليست مثل قطعة من الزبد يمكن تقسيمها، حيث لايمكن القضاء على العلاقات الإنسانية بكل أبعادها بين الجماعات التى تشكل سكان البوسنة، وطالما استمرت محاولات التقسيم فإن الحرب ستستمر، حيث لابد من البحث عن خيار آخر يحترم سيادة البوسنة وحق أهلها فى أن يعيشوا فى المنزل الذى ولدوا فيه حيث لايمكن القبول بالعدوان كأمر واقع، ذلك أن القبول بخيار التقسيم يعنى أن التفاعل المتسلسل الذى سينجم عن ذلك هو الحرب، إذ إنه سيشجع كل النزعات القومية، وقد طالبت ألبانيا بإرسال مراقبين دوليين إلى كوسوڤو، هذا على الرغم من أن النزاع فى كوسوڤو لم يندلع بعد، إلا أن هذا لاينفى إمكانية نشوبه فى أى لحظة، والسبب فى أن النزاع فى كوسوڤو لم ينشب بعد يعود -فى نظر الرئيس الألبانى- إلى عدم فراغ الصرب من نزاع البوسنة، إذ لولا مقاومة المسلمين فى البوسنة لكان ميلوسيڤتش شن حرباً على كوسوڤو.

والواقع أن رؤية الرئيس الألبانى صالح بريشا لما يحدث فى البلقان تعد هامة للغاية لأنها تعكس سياساته المستقبلية المتعلقة بهذه المنطقة الملتهبة، كما أنه يعد أحد كبار المؤثرين فى مجريات الأمور هناك، حيث يتعدى نفوذ بريشا حدود ألبانيا بملايينها الثلاثة إلى الأقليات الألبانية فى الدول المجاورة (حوالى ثلاثة ملايين آخرين فى صربيا ومقدونيا والجبل والأسود) وجميعها ذات توجهات قومية وتحلم بدولة ألبانية كبرى تضمهم جميعاً وبالتالى فالرئيس -بريشا رئيس البلد الأم- هو أحد القادرين على ضبط الإيقاع داخل هذه الأقليات الخطيرة على استقرار البلقان حتى لايتجاوزوا الحدود إلى الدرجة التى تؤدى إلى انفجار برميل البارود فى البلقان، حيث يعارض الرئيس بريشا تقسيم البوسنة والهرسك، ويشير لخطورة تغيير الحدود بالقوة فى البلقان، ويطالب بعقاب المعتدى عسكرياً حتى لاتبدأ سلسلة من الحروب فى المنطقة.

وفى الوقت نفسه يتهم الرئيس الألبانى اليونان بمحاولة إعادة تشكيل منطقة البلقان عن طريق تحالفها مع صربيا، وينادى باحترام حقوق الأقليات الألبانية فى الدول البلقانية المجاورة، وقد جرت بعض الأحداث على الحدود بين ألبانيا واليونان أسفرت عن مصرع جنديين ألبانيين، وإصابة عدد آخر بجراح، مما أدى إلى عودة التوتر بين البلدين، حيث اتهمت الحكومة الألبانية اليونان بأن المهاجمين أتوا من أراضيها، حيث تم تدريبهم على مثل تلك العمليات.

والمشاكل بين ألبانيا واليونان تتعلق بقضيتين: الأقلية اليونانية الموجودة فى ألبانيا، والأقلية الألبانية الموجودة فى مقدونيا.

ومن وجهة النظر الألبانية، فإن الأقلية اليونانية فى ألبانيا تتمتع بكافة حقوق المواطنة باعتبارهم مواطنين ألبانيين وتراعى أيضاً خصوصياتهم حيث يتوفر لهم المدارس (أكثر من 88 مدرسة) التى تغطى كافة مراحل التعليم من الابتدائى وحتى المستويات العليا، كذلك يوجد لديهم أحزابهم الخاصة ومؤسساتهم، ومنهم الوزراء والقضاة أما فيما يتعلق بالأقلية الألبانية الموجودة فى مقدونيا فإن ماتعانى منه مشاكل تتعلق بحقوق الإنسان، حيث يطالبون بحق استخدام اللغة، وبمدارس خاصة بهم على كافة المستويات، كما يطالبون بتعداد دقيق للسكان لتحديد عدد الألبان، كذلك يطالبون بإدخال الألبان فى كافة مؤسسات الدولة المقدونية، حيث يرى الألبان أن اليونانيين يعانون حمى قومية وأن روابطهم بالصرب يعتقدون أنهم عن طريقها يستطيعون أن يحققوا مكاسب من خلال إعادة تشكيل منطقة البلقان.

2- الوضع فى كوسوڤو والسنجق:

وإذا كنا حتى الآن نعرض للمسألة من وجهة النظر الألبانية فإننا لابد وأن نتعرض للمسألة من وجهة نظر أصحاب القضية، أهل كوسوڤو وسنجق المسلمين، وإقليم كوسوڤو ذو الأغلبية الألبانية المسلمة (حوالى 90٪ من عدد السكان وفى مصادر أخرى 95٪) أنشئ كإقليم متمتع بالحكم الذاتى بمقتضى نص دستور الدولة اليوجوسلاڤية الذى صدر عام 1946، وقد لجأ تيتو -ضمن الإجراءات التى اتخذها فى حياته لاحتواء النزعات القومية والعرقية فى الاتحاد اليوجوسلاڤى- إلى الحد من النزعة التوسعية للصرب وذلك عن طريق محاولته إيجاد نوع من التوازن الدقيق بين كل من الصرب والكروات والمسلمين، وكانت سياسته فى إنشاء وتأسيس جمهورية البوسنة والهرسك لتكون بمثابة منطقة عازلة بين كل من الصرب والكروات وكذلك إنشاء إقليم كوسوڤو ذى الأغلبية الألبانية المسلمة، سائرة فى هذا الاتجاه الرامى إلى الحد من مطامح الصرب التوسعية(2). وبعد التطورات التى شهدها الاتحاد اليوجوسلاڤى بعد وفاة تيتو وانهيار النظام الشيوعى وتصاعد حدة الصراعات الإثنية والعرقية إضافة إلى بروز التفاوتات الاقتصادية بين أجزاء الاتحاد اليوجوسلاڤى السابق احتج مسلمو كوسوڤو على سياسة بلجراد الاقتصادية، وعرفت أحداث تلك الاحتجاجات باضطرابات كوسوڤو، حيث تركزت مطالبهم فى أحقيتهم بتكوين جمهورية مستقلة شأنهم فى ذلك شأن بعض الجمهوريات الأخرى والتى تقل عنهم فى العدد مثل جمهورية الجبل الأسود، وقد تجددت اضطرابات كوسوڤو مرة أخرى عام 1989، ومع انهيار رابطة الشيوعيين اليوجوسلاڤ التى كانت تمثل تراث تيتو التوحيدى، تفجرت الخلافات التى كانت كامنة بين أعضاء المجلس الرئاسى الذى خلف تيتو فى تولى أمور الدولة، حيث اتجهت صربيا فى البداية إلى التركيز على حكومة فيدرالية مركزية يكون للصرب الكفة الراجحة فيها، مع السعى لتغيير الوضع الدستورى للإقليمين المتمتعين بالحكم الذاتى وهما إقليما كوسوڤو، وفيڤودينا.

ويشكل مسلمو كوسوڤو 90٪ من سكان الإقليم، فالقضية بالنسبة لهم إذن قضية حياة أو موت ولذلك فقد اتجهوا إلى إعلان إنشاء جمهورية مستقلة وتشكيل أول حكومة وطنية لهم فى يونيو 1992، وقد تجاهل الصرب هذا الإجراء، فهم يهدفون إلى ضم كل كوسوڤو حيث تمثل كوسوڤو بالنسبة لهم أرضاً مقدسة ويرجع ذلك إلى تاريخ قديم يرتبط بموقعة كوسوڤو عام 1389، التى مثلت نقطة فاصلة فى تاريخ الصرب ففيها انتصر العثمانيون ونجحوا فى الاستقرار بالبلقان بعدها لمايزيد على خمسة قرون، وتعتبر كوسوڤو حالياً بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر فى أية لحظة وهى المرشحة لأن تدور على أرضها رحى حرب تالية بعد أن يفرغ الصرب من ابتلاع البوسنة والهرسك، فالصراع على أشده فى هذا الإقليم بين الأطماع الصربية والأغلبية الألبانية، وقد عبر هذا الصراع عن نفسه فى عدد من الإجراءات، حيث عمد سلوبودان ميلوسيڤيتش -الرئيس الصربى- إلى رفض المطالب الاستقلالية التى قادها حزب الأغلبية الألبانية "رابطة كوسوڤو الديمقراطية" وذلك قطعاً للطريق أمام انضمام كوسوڤو إلى ألبانيا مستقبلاً ويستغل الرئيس الصربى فى تنفيذ هذا المخطط حزب الأقلية الصربية فى كوسوڤو، وهذا الحزب يعتبر كوسوڤو جزءاً لايتجزأ من الصرب وذلك تحت شعار "الحق التاريخى لصربيا الكبرى" فى أراضى كوسوڤو ومقدونيا إلى جانب ادعاءات الصرب فى أراضى البوسنة والهرسك وكرواتيا، ومن أجل ذلك عمدت حكومة الصرب إلى عدد من الإجراءات لتغيير الهوية الثقافية والحضارية للإقليم حيث فرضت على التعليم اللغة الصربية ومنعت استخدام اللغة الألبانية فى التعليم كذلك اتبعت استراتيجية للتسريح الجماعى للعمالة الألبانية، وأحلت محلها عمالة أخرى من صربيا والجبل الأسود وذلك لفرض سيطرة الصرب على المؤسسات الرئيسية فى الإقليم، كما فرضت تغيير اسم جامعة كوسوڤو إلى جامعة سافا "نسبة إلى رجل دين صربى من قساوسة العصور الوسطى"(3) كذلك حرص الصرب على تصعيد التوتر بالإقليم مما أدى إلى دفع العديد من شباب ألبان كوسوڤو إلى الهجرة خوفاً من تعرضهم للتجنيد الإجبارى بحيث يصبحوا مضطرين إلى قتال إخوانهم فى الدين من مسلمى البوسنة والهرسك.

ويتألف إقليم كوسوڤو من سهلين هما : كوسوڤو، وسنجق الواقع فى جنوب غرب صربيا، ويتبع الصرب نفس الإجراءات التعسفية فى إقليم سنجق الذى يمثل فيه المسلمون أغلبية تصل إلى 82٪ ، وتتمثل أهمية سهل سنجق بالنسبة إلى

الصرب فى أنه يمثل طريقاً لخروج صربيا إلى البحر فى حالة إذا ماانفصلت جمهورية الجبل الأسود عن صربيا.

وعلى الرغم من تصاعد التوتر وتفاقم الوضع فى إقليم كوسوڤو، إلا أنه لم ينفجر بعد، وبينما تتصاعد الخلافات بين الطرفين الصربى والألبانى فإن الأمل فى الحل السلمى يبدو بعيد المنال، ومنذ انهيار يوجوسلاڤيا السابقة فى بداية التسعينيات برز فى كوسوڤو تنظيم سياسى باسم «الاتحاد الديمقراطى» ليقود حركة الألبانيين المطالبين بالاستقلال، الذين نظموا استفتاءً شعبياً ، أعلنت أغلبية المشاركين فيه خيار الجمهورية والاستقلال، وفى يونيو 1992 تم انتخاب رئيسه الدكتور إبراهيم روجوفا رئيساً لجمهورية كوسوڤو، إلا أن الصرب لم يعترفوا بكل هذه الإجراءات الألبانية واعتبروها غير مشروعة، ومن حقهم القضاء عليها بكل الوسائل المتوافرة لديهم، غير عابئة بالأغلبية الساحقة من المسلمين الألبان فى الإقليم.

وقد أوضح الدكتور فهمى أجانى (الأستاذ بكلية الفلسفة فى برشتينا عاصمة الإقليم)، ونائب رئيس الاتحاد الديمقراطى، أنه عندما نشأ الاتحاد فى بداية التسعينيات كأول حزب سياسى للألبان فى كوسوڤو (هذا على الرغم من أنه ظل منفتحاً لانضمام غير الألبان إليه)، انضمت إليه قطاعات واسعة من السكان الألبان معبرة عن توجه سياسى أكثر من رغبة فى العمل الحزبى وبقى التنظيم الأكثر جماهيرية على الرغم من ظهور أحزاب سياسية أخرى، وجاءت هذه الجماهيرية انطلاقاً من مبادئه التى تمثل حركة وطنية قومية ديمقراطية للألبان، وقوة سياسية واضحة السبيل هدفها مقاومة الحكم الصربى فى كوسوڤو من دون اللجوء إلى السلاح، وتحقيق هدف جمهورية كوسوڤو المستقلة بالوسائل السلمية، وفى بداية تشكيله انضم إليه عدد لابأس به من الصرب لكنهم انسحبوا منه فيما بعد نتيجة الضغط الشديد الذى مارسه القوميون الصرب عليهم، ولاشك فى أن السبب الآخر لابتعاد الصرب من حزب الاتحاد يعود إلى شعاره "كوسوڤو المستقلة" على رغم التأكيد بأن "جمهورية كوسوڤو هى لجميع مواطنيها". ومع صدور الدستور الجديد لجمهورية الصرب 1989 تم ضم كوسوڤو بصورة كلية إليها، وألغت السلطات الصربية كل المؤسسات الشرعية التى كانت قائمة بموجب نظام الحكم الذاتى، وفى مقدمتها البرلمان والحكومة، وأحدثت نظاماً غريباً على المنطقة يقوم أساساً على الإجراءات القسرية ونقلت السلطة وصلاحيات الإقليم إلى بلجراد أو سلمتها للصرب فى كوسوڤو ولم يقبل الألبان بالأمر الواقع وانتقل برلمان وحكومة كوسوڤو للعمل فى المنفى مؤقتاً، ونظمت قيادة الألبان الاستفتاء العام للوقوف على رأى الشعب فى حقه لتقرير مصيره واختار الاستقلال والسيادة، ثم جرت الانتخابات البرلمانية الرئاسية إلا أن نواب البرلمان الجديد الذين مضى على انتخابهم أكثر من سبعة عشر شهراً لم يتمكنوا من الاجتماع بسبب تعسف السلطات الصربية، لكن هذا لم يكن حائلاً لمنع الاتصال السياسى للألبان، فالأحزاب باعتبارها جزءاً من الحركة الجماهيرية للتحرير الوطنى تعمل بصورة طبيعية، واستمرت الحكومة برئاسة الدكتور بويار بوكوشى فى العمل مع أجهزتها المساعدة فى الخارج، بينما تعمل فى الداخل مؤسسات رئاسة الجمهورية التى يمارسها الدكتور إبراهيم روجوفا الذى كان قد تم انتخابه بالاقتراع العام.

وقد اشترك فى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى عام 1992 اثنان وعشرون حزباً سياسياً إلى جانب الاتحاد الديمقراطى، ولكن لم يحقق سوى أربعة منها حضوراً فى البرلمان، ويبدو أن السبب فى ذلك يعود إلى عدم تحديد معظمها لبرنامج سياسى متميز يميزها عن بعضها البعض، وإن كانت جميعها ركزت على مسألة التحرير القومى، ومحاربة الاضطهاد والتمييز العنصرى الموجه ضد الألبان أما الأحزاب الصربية وبعض الجماعات القليلة الضالعة فى ركاب بلجراد فقد قاطعت هذه الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه توجد جماعات مخلصة للقضية الألبانية ولكنها فى نزاع حاد مع نهج الاتحاد الديمقراطى، ومن ذلك مثلاً الأكاديمى المعروف رجب تشوسيا، الذى ينتقد بعنف نهج الدكتور روجوفا، حيث يمثل الأول مفهوم الوحدة القومية للألبان ووحدة جميع الأراضى التى يعيش عليها الألبان، وهذا الهدف على الرغم من أنه حلم كل ألبانى إلا أنه يبدو صعب التحقيق للغاية، كما إن الصرب يرفضونه تماماً، ومعنى ذلك أنه من غير الممكن تحقيقه بالطرق السلمية، وهو النهج الذى يتبناه الاتحاد الديمقراطى الذى يركز فقط على شعار "كوسوڤو المستقلة"، وهذا لايعنى أن الاتحاد الديمقراطى هو وحده فقط الذى يتبنى الوسائل السلمية فالأحزاب الشرعية الأخرى تنادى

أيضاً بأنها تريد تحقيق أهدافها بالطرق السلمية، على الرغم من وجود لغة راديكالية واضحة فى برامجها.

وإلى جانب الأحزاب الشرعية التى تمارس العمل السياسى العلنى وتعلن عن انتهاجها أساليب سلمية، أشارت المعلومات إلى وجود تنظيمات ألبانية تدعو إلى الكفاح المسلح، فقد تم توزيع منشورات باسم "جبهة التحرير الوطنى" تدعو إلى استخدام القوة لإنهاء سيطرة جمهورية الصرب على جمهورية كوسوڤو، ولاتتوافر أى معلومات عن هذه الجبهة، ويرى الناطق الرسمى باسم حزب الاتحاد الديمقراطى (الدكتور فهمى أجانى) أنه بإمكان أى طرف أو حتى شخص واحد أن يطبع مثل هذه المنشورات ويرميها فى الطرقات، ولذلك فهو يرى أن ادعاء وجود جهات تعتزم ممارسة العنف هو أمر تشيعه السلطات الصربية حتى تبرر الإجراءات القمعية التى تمارسها فى الإقليم، ومن ذلك ماذكرته السلطات الصربية من أنها اعتقلت أشخاصاً من وزارة سرية للحزب فى كوسوڤو، ويرد الدكتور فهمى أجانى على هذا الادعاء بأن حكومة جمهورية كوسوڤو التى تعمل فى الخارج محدودة الأعضاء بسبب الظروف المحيطة بها، وأن تشكيلها يتكون من رئيس للوزارة ونائبه ووزراء التعليم والمالية والصحة والإعلام، ويعمل فيها أشخاص ليسوا وزراء ولكنهم يمارسون مهمات الشئون الخارجية وقضايا الاتصالات، وليس فيها وزارات للجيش والدفاع والداخلية والأمن، وقد أكد بأنه ليس لدى مسلمى كوسوڤو أى هدف للقيام بانتفاضة مسلحة، ولكنه أكد على حق كل شعب فى الدفاع عن نفسه موضحاً أنه معلوم أن الدولة (يقصد جمهورية الصرب) قامت بتسليح الصرب فى كوسوڤو، أما حزب الاتحاد الديمقراطى فهو لم يسلح الألبان ولكنه لاينكر حق أى شخص فى الدفاع عن نفسه.

وقد عمد الصرب إلى التعتيم على مايحدث فى كوسوڤو لحجب ما يمارسون من تعسف ضد المسلمين الألبان عن أنظار العالم، وقد كان يوجد مراقبون من مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى إلا أن السلطات الصربية رفضت تجديد إقامتهم بحجة الاحتجاج على تجميد عضوية يوجوسلاڤيا (جمهوريتى صربيا والجبل الأسود)، وقد اقترح قادة حزب الاتحاد الديمقراطى الألبانى وضع كوسوڤو -بصفة مؤقتة- تحت حماية الأمم المتحدة، حيث تتولى قوات من حلف شمال الأطلنطى والجماعة الأوربية (الاتحاد الأوروبى) الإشراف على ذلك، هذا على الرغم من أن استقلال كوسوڤو لم يحظ بدعم المجتمع الدولى، إلا أن لدى ألبان كوسوڤو اعتقاداً راسخاً بأن الصرب لابد وأن يرضخوا ويتخلوا عن كوسوڤو، فالاستقلال هو الهدف النهائى لهم وهم يعلمون أن عدم تأييد المجتمع الدولى لاستقلال كوسوڤو حتى الآن يعود إلى اعتبارات عملية وليست لأسباب مبدئية، وذلك تجنباً لإراقة الدماء واتساع نطاق الصراع، ولكن، أصبح من المعلوم بعد التطورات الحادثة فى البوسنة والهرسك أن أى حل فى إطار يوجوسلاڤيا السابقة لم يعد ممكناً ، ولذلك يتمسك مسلمو كوسوڤو بالاستقلال ويحاولون تحقيق ذلك خطوة خطوة آملين أن تجد مطالبهم تفهماً ودعماً متزايداً من المجتمع الدولى، وهم يتألمون من اكتفاء الدول الإسلامية بإبداء بعض المشاعر العاطفية عن بعد، وهذا لايمثل -بالنسبة لهم- الحد الأدنى من المساندة التى ينتظرونها من العالم الإسلامى، أما فيما يتعلق بالجماعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية فهما تبديان -بشكل انفرادى- اهتماماً بقضية كوسوڤو وتحرصان على التركيز على النواحى الإنسانية وحقوق الإنسان ويدعم ذلك الموقف المتطرف للصرب والممارسات التعسفية المستمرة تجاه مسلمى كوسوڤو، وتمسك ألبان كوسوڤو حتى الآن بالدفاع عن قضيتهم بأسلوب سلمى.

وقد لجأ الصرب إلى وسائل عدة بالإضافة إلى الإجراءات التعسفية للضغط على مسلمى كوسوڤو، ومن ذلك مافعلوه من فرض حظر التدريس باللغة الألبانية فى المدارس الثانوية والجامعية بحجة أنها تستخدم مواد دراسية تتعارض مع المناهج الصربية، وتركت نحو ستين ألفاً من طلبة الثانويات، وعشرين ألفاً من طلبة الكليات دون مواصلة تحصيلهم العلمى، مما اضطر المسلمين إلى نقل هذه المدارس والكليات إلى البيوت الخاصة ولم تنج هذه البيوت من مداهمة وحدات الأمن الداخلى، وعلى الرغم من المساعى المبذولة لاقناع الصرب بالتخلى عن هذا الإجراء إلا أنها لم تحقق أى تقدم لأن الصرب يهدفون إلى استخدام إغلاق المدارس كوسيلة ضغط على ألبان كوسوڤو للقبول بدولة الصرب وسلطتها عليهم.

وقد أعلن حزب الاتحاد الديمقراطى (الحزب الرئيسى فى كوسوڤو) مقاطعة الانتخابات البرلمانية التى ستحدث قريباً فى جمهورية الصرب باعتبار أنها شأن داخلى صربى وأن مجرد

قبولهم الاشتراك فيها يعنى التسليم بالخضوع لسلطة جمهورية صربيا.

ومن وجهة نظر ألبان كوسوڤو، فإن ألبانيا الأم تحقق نجاحات مهمة على الصعيد الداخلى فى المجالين الاقتصادى والديمقراطى، وأنها خرجت من عزلتها وانفتحت على العالم وتتعاون معه وتتلقى مساعدات دولية، وهذا مهم جداً ليس فقط لألبانيا، وإنما أيضاً بالنسبة للألبان خارج حدودها وللأحوال العامة فى البلقان وذلك على حد قول الدكتور فهمى أجانى المتحدث الرسمى باسم حزب الاتحاد الديمقراطى لألبان كوسوڤو.

ولايرى د. أجانى إمكانية التوصل إلى حل وسط مثل بقاء كوسوڤو جمهورية فى إطار يوجوسلاڤيا الاتحادية مع جمهوريتى الصرب والجبل الأسود، لأن هذا الحل من الصعب تقبله من جانب ألبان كوسوڤو نظراً لتجربتهم السيئة مع الصرب التى جعلتهم لايأمنون جانبهم. كذلك يرفض ألبان كوسوڤو ربط مشكلتهم مع قضية صرب كراييناً فى جمهورية كرواتيا، فكوسوڤو لايمكن أن تقارن مع كراييناً التى كانت جزءاً مندمجاً كلياً بجمهورية كرواتيا خلال عهد يوجوسلاڤيا السابقة، فى حين أن كوسوڤو كانت وحدة فيدرالية لها برلمانها وحكومتها وممثلوها الذين كانوا على قدم المساواة مع ممثلى الوحدات الاتحادية اليوجوسلاڤية الأخرى مما يستوجب أن يتم التعامل مع كوسوڤو أسوة بغيرها من الوحدات الداخلية فى الاتحاد التى قررت مصيرها، وليس بالأجزاء المندمجة ضمن الوحدات التى لم تكن لها أى صفة اتحادية أو ميزة خاصة. (الحياة 1993/12/9).

أما عن وجهة نظر مسلمى كوسوڤو فى موقف ألبانيا من قضيتهم فقد عبر عنها د. فهمى أجانى -المتحدث الرسمى باسم حزب الاتحاد الديمقراطى حيث صرح بأن ألبان كوسوڤو يؤيدون بحرارة الموقف الألبانى الذى عبر عنه الرئيس بريشا ويعتبرونه مهماً جداً فى دعم الكفاح الذى يخوضونه من أجل حقهم المشروع بتقرير المصير، وأوضح أن الرئيس بريشا كان صريحاً فى موقفه لأنه "لايمكن أن تبقى ألبانيا متفرجة إذا امتدت الحرب إلى كوسوڤو ومقدونيا وقتل الألبان وشردوا، على الرغم من أن دعمها الحالى يقتصر على الوسائل الدبلوماسية" وأفاد د. أجانى أن ألبان كوسوڤو يشاركون الرئيس بريشا دعوته إلى استمرار العقوبات على جمهوريتى الصرب والجبل الأسود لحين حل مشكلة كوسوڤو "لأنها الضغط الوحيد الذى يمكن أن يمارس على حكام بلجراد من أجل استقرار المنطقة بأسرها".

أما عن الوضع فى كوسوڤوحالياً، فهو فى غاية التوتر حيث نشر الصرب قوات عسكرية كبيرة على الحدود مع دولة ألبانيا، ويؤكد مسلمو كوسوڤو أنهم لن يلجأوا إلى الكفاح المسلح لأن من شأنه أن يوفر للصرب الفرصة للاستعجال بتدمير مساكنهم وقتلهم، خصوصاً وأنه توجد حالياً أربع مجموعات مسلحة صربية مهيأة لذلك فى كوسوڤو، وهى الجيش والشرطة والميليشيات، والمدنيون الصرب الساكنون فى المنطقة، ويعتقد أنه فى حالة تمكن الصرب من تحقيق نصر عسكرى حاسم فى البوسنة وكرواتيا أن يستديروا على كوسوڤو ويفتحوا بها جبهة قتال مباشرة.

وفى معرض تقويم القوى الدولية الفاعلة فى المنطقة رأى ألبان كوسوڤو أن انحياز روسيا للصرب يحتم عليهم اللجوء إلى الأمريكيين للتدخل فى كوسوڤو لأن ذلك يعد أمراً طبيعياً بعد التدخل الروسى المتحيز، ومن ثم فقد قدم إبراهيم روجوفا زعيم ألبان كوسوڤو مشروعاً إلى الولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوربى لحل مشكلة كوسوڤو على مراحل تبدأ بوضع كوسوڤو تحت الحماية الدولية لفترة مؤقتة حيث فضل وجود قوات أمريكية تحت إشراف الأمم المتحدة، ويتم خلالها بحث مشكلة كوسوڤو مع الأطراف المعنية بالمشكلة، وقد حرص زعيم ألبان كوسوڤو أثناء لقاءاته مع مسئولين أمريكيين وأوربيين على ربط الحصار الدولى الحالى على يوجوسلاڤيا (جمهوريتى الصرب والجبل الأسود) بحسم قضية الألبان فى كوسوڤو.

وقد حرص زعيم ألبان كوسوڤو الدكتور إبراهيم روجوفا على التأكيد بأنه يرفض أى حل لمسألة كوسوڤو يأخذ فى الاعتبار الخطة المتبعة فى منطقة كراييناً ذات الغالبية الصربية التى ترمى إلى إبقائها ضمن اتحاد مع جمهورية كرواتيا، ودعا الأمريكيين إلى التدخل فى كوسوڤو لأنه -على حد قوله- هذا أمر طبيعى بعد التدخل الروسى المتحيز وأكد زعيم ألبان كوسوڤو، أن وضع كوسوڤو يختلف جذرياً عن وضع كراييناً التى كانت دائماً جزءاً من كرواتيا، فى حين أن كوسوڤو كانت وحدة ذات استقلال ذاتى ضمن الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلاڤى

مما يمنحها حق تقرير المصير أسوة بأجزاء الاتحاد الأخرى، ولم يمانع روجوفا فى بحث الروابط العامة على نطاق منطقة البلقان، بشرط أن يجرى ذلك بعد أن تتخلص كوسوڤو من السيطرة الصربية المباشرة وتستطيع التحكم بمصيرها.

ووصف روجوفا الحالة الراهنة بأنها مؤسفة، على الرغم من أنه لاتوجد حرب مفتوحة، إلا أن هناك عنفاً وإرهاباً بحق المواطنين الألبان، مما يستوجب الحيلولة دون وقوع كارثة مأساوية على نحو مايجرى فى البوسنة والهرسك، خصوصاً وأن مسلمى كوسوڤو مجردون من أى حماية داخلية أو خارجية، وحتى من وجود مراقبين دوليين وذلك بعد أن طلبت جمهورية الصرب سحبهم فى أواخر العام الماضى. ورفض روجوفا كل المشاريع الرامية إلى تقسيم كوسوڤو بين دولتى الصرب وألبانيا موضحاً أن هذه الفكرة ظهرت فى بادئ الأمر لدى المعارضة الصربية ومن ثم تبناها الرئيس اليوجوسلافى (لجمهوريتى الصرب والجبل الأسود) الأسبق، دوبريتسا تسوشيتس، وترددت فى الآونة الأخيرة، ولكنها غير مقبولة من مسلمى كوسوڤو، لأنه لايوجد فى كوسوڤو أى جزء صربى نظيف عرقياً، فيما عدا بعض القرى، أما الأجزاء الأخرى فهى ذات غالبية ألبانية، كما إن المخطط الصربى يرمى إلى الاستحواذ على الأجزاء الغنية بالمناجم بالإضافة إلى أن التقسيم لن يحل المشكلة لأن نحو مليون ألبانى سيبقون فى المنطقة الصربية مما سيؤدى إلى استمرار الحال القائم وغياب الحل الدائم، وفى شأن المفاوضات مع السلطات الصربية، فقد توقفت منذ أن فشلت الاتصالات بين الطرفين فى تحقيق أى تقدم بشأن الدراسة فى المدارس الألبانية وذلك منذ عام مضى. ويرغب ألبان كوسوڤو فى استئناف المفاوضات واستئناف الحوار ولكن الصرب يعرضون شروطاً مسبقة فى مقدمتها أن يتخلى ألبان كوسوڤو عن هدف الاستقلال والاعتراف بالسلطة الصربية على كوسوڤو فى كل المجالات.

ويرى ألبان كوسوڤو أن موقف روسيا منحاز كلية إلى جانب الصرب، ولذلك فهم يدعون الأمريكيين إلى التدخل، كما أشار زعيم ألبان كوسوڤو الدكتور إبراهيم روجوڤا أن ألبان كوسوڤو يرحبون بكل اتفاق فى البلقان يساهم فى تخفيف حدة التوتر فى المنطقة، ومن هذا المنطلق أيدوا الاتحاد الفيدرالى بين مسلمى وكروات البوسنة. (الحياة 6/4/1994).

3- الأوضاع فى مقدونيا وانعكاس أحداث البوسنة عليها:

مقدونيا هى إحدى الجمهوريات المكونة للاتحاد اليوجوسلافى سابقاً، وقد نالت استقلالها بعد استفتاء تم فى سبتمبر 1991 وجاءت نتيجته مؤيدة للانفصال ويبلغ عدد سكانها حوالى 2,1 مليون نسمة، وتعانى مقدونيا من ضعف اقتصادى وعسكرى بالغين، ومن تركيبة سكانية تهيئ احتمالات للتدخل العسكرى من الدول المجاورة لحماية الأقليات، ويزيد الطين بلة أن وجودها ككيان سياسى ليس بالوجود الراسخ فى المنطقة وبالتالى فأطماع الدول المحيطة فى التوسع على حساب وحدة أراضيها لاحصر لها.

وتعد أكثر الدول طمعاً فى أراضى مقدونيا، هى بلغاريا المجاورة من الشرق، والتى تعتبرها جزءاً من أراضيها، ويساعد البلغار على التمادى فى هذا الادعاء أن اللغة المقدونية تعد تحويراً للغة البلغارية، ويلى بلغاريا -فى قائمة الطامعين فى مقدونيا- ألبانيا المجاورة لها من الغرب، وذلك لوجود أقلية ألبانية كبيرة فى مقدونيا يعيشون على الحدود مع ألبانيا، وتشير بعض التقارير الدولية إلى أن هذه الأقلية يبلغ تعدادها حوالى 425 ألف ألبانى، إلا أن الألبان يصرون على أن هذه الأقلية تبلغ ضعف العدد المذكور آنفاً. ولأن القومية الألبانية يرسخ فيها الاعتقاد بأن الحدود الطبيعية لبلادهم هى تلك الحدود التى تضم كل الألبان فى البلقان ومنهم سكان كوسوڤو وألبان مقدونيا فإن الرغبة الألبانية فى اقتطاع جزء من مقدونيا واردة دائماً فى الأذهان، وإن أخمدها الضعف العسكرى الحالى للجيش الألبانى مؤقتاً.

ومن ناحية أخرى، فإن اليونان وصربيا المجاورتين لمقدونيا من الجنوب والشمال على التوالى يراقبان الأطماع الألبانية - البلغارية بتوجس، ومصالحهما تقتضى التدخل الفورى لمنع تقسيم تلك الدولة بين جارتيها إذا ما أحسا بداية لتنفيذ هذا التقسيم.

ويرتكز موقف صربيا واليونان المشترك وهما الحليفتان الأرثوذكسيتان التاريخيتان فى المنطقة- على حاجة البلدين لوجود طريق مفتوح بينهما يسمح لليونان بالمرور إلى أوروبا، ويضيف للصرب عمقاً أرثوذكسياً لايستهان به، ولأن بلغاريا

وألبانيا دولتان لهما علاقة وثيقة مع تركيا التى تعد خصماً رئيسياً لليونان والصرب، ولذلك فإن السماح لهما بتقسيم مقدونيا بينهما يعد من وجهة النظر اليونانية - الصربية بمثابة ضرر استراتيجى بالغ لابد من مواجهته بالقوة.

وفى حين تتردد بقوة أنباء -تنفيها اليونان بشدة- تفيد حدوث اجتماعات على أعلى مستوى بين مسئولين يونانيين وصربيين لبحث إمكانية التدخل العسكرى المشترك لتقسيم مقدونيا بين صربيا واليونان لتفويت الفرصة على بلغاريا وألبانيا (على طريقة نتناولهم فى الغداء قبل أن يلتهمونا فى العشاء)، فإن السيناريو الأكثر طرحاً فى الوقت الحالى لكيفية امتداد النزاع للدول البلقانية الأخرى يأخذ اتجاهاً مختلفاً وتبدأ وقائعه من كوسوڤو.

حيث يبدأ السيناريو بمحاولات صربية لتطهير كوسوڤو من الأغلبية الألبانية المقيمة فيها، وسيؤدى ذلك لسيل من اللاجئين للدول المجاورة وإذا أخذنا فى الاعتبار التصريحات المتعددة للاستعداد لدخول حرب فى حالة تعرض مصالح معينة للتهديد لهالتنا الصورة المفزعة لما يمكن أن يحدث فى البلقان فرئيس ألبانيا أعلن مراراً أن بلاده ستدخل الحرب إذا حدث اعتداء على ألبان كوسوڤو، وأن الألبان المقيمين فى ألبانيا سينضمون إلى هذه الحرب، كذلك أوضح الرئيس البلغارى سابقاً أنه لن يستطيع التحكم فى شعبه ومنعه من التدخل فى مقدونيا إذا حدثت اضطرابات هناك، وبالتالى فإن بلغاريا مرشحة أيضاً للانغماس فى مثل تلك الحرب، ومن وراء ألبانيا وبلغاريا تأتى تركيا وأيضاً اليونان، وهذا يعنى أن البلقان كله سوف يشتعل وقد يبدو التصور السابق مبالغاً فيه بعض الشئ، ولكن تاريخ البلقان يجعل تصور مثل ذلك يحمل إمكانية كبيرة للحدوث.

وكانت أنباء قد ذكرت وصول مجموعة من الجنود الأمريكيين للانتشار فى جمهورية مقدونيا اليوجوسلاڤية السابقة، حيث كانت الولايات المتحدة قد تقدمت بعرض إرسال قوات لها تحت إشراف الأمم المتحدة لمراقبة الأوضاع فى كوسوڤو ومقدونيا وأرسلت بالفعل حوالى 300 جندى أمريكى إلى مقدونيا.

وعلى الرغم أن مثل هذا العدد لايمثل أكثر مما يمكن أن يقال عنه إنه مجرد "خيال مآتة" لهش الطيور، فإن لم ترتدع فليس هناك عقاب، وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن الصرب لم يعترفوا حتى الآن بمقدونيا كدولة مستقلة، وأن تقارير الأمم المتحدة الأخيرة تؤكد حدوث توتر حالى على الحدود الصربية - المقدونية وتبادل لإطلاق النار بهدف التحذير لأدركنا مدى حجم المشاكل التى من المفترض أن يتعامل معها الجنود الأمريكيين الثلاثمائة ذوو التسليح الخفيف.

وقد حذرت تركيا من أنها ستتدخل عسكرياً فى منطقة البلقان إذا امتدت الحرب الدائرة فى يوجوسلاڤيا السابقة إلى مقدونيا، وقد جاء هذا التحذير فى وقت كان وزير الخارجية اليونانى كارلوس بابولياس يقوم فيه بجولة فى البلقان حظيت بتأييد من بلجراد وقوبلت بتحفظ من سراييفو.

وكان الوزير اليونانى يسعى إلى إجراء محادثات مع الأطراف المعنية بالصراع فى البلقان ماعدا المقدونيين الذين لاتعترف أثينا بجمهوريتهم مقدونيا لأن اسمها يعتبر تحدياً لسيادة اليونان على مقاطعة مقدونيا شمال الجزيرة اليونانية، وتزامنت جولة المسئول اليونانى مع المبادرة الفرنسية - الألمانية التى طرحت على المجموعة الأوربية لإلغاء العقوبات الدولية ضد جمهوريتى الصرب والجبل الأسود إذا وافق صرب البوسنة على تقديم تنازلات للمسلمين فيما يتعلق بالأرض.

وقد ذكر وزير الدفاع التركى محمد غولهان فى حديث إلى إذاعة مقدونيا الرسمية أنه إذا لم ترجع جمهورية الصرب عن فكرتها بشأن إقامة صربيا الكبرى، فلن يمكن تفادى امتداد الحرب إلى مقدونيا، وسواء أرادت تركيا ذلك أم لا فإنها ستضطر للاشتراك فى حرب غير مرغوبة، ويذكر أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة كانت قد نشرتا أكثر من ألف جندى من قوات حفظ السلام فى الجمهورية اليوجوسلاڤية سابقاً خشية امتداد الحرب إليها، وتواجه مقدونيا مشاكل من اليونان جارتها الجنوبية التى تعتبر أن اسمها يدل على طموحات إقليمية ضد اليونان، وقد حظيت جولة وزير الخارجية اليونانى فى البلقان باهتمام كبير لأن بلاده طرف فى مشاكل المنطقة ولأنها تتولى رئاسة الاتحاد الأوربى (المجموعة الأوربية) عام 1994، وقد زاد من أهمية جولة وزير الخارجية اليونانى تزامنها مع المبادرة الفرنسية - الألمانية، وكان المراقبون قد رأوا أن الصرب قد يوافقوا على تقديم بعض التنازلات الجديدة للمسلمين فى البوسنة بضغط من بلجراد دعماً لتولى اليونان

قيادة الجهود السلمية انطلاقاً من رئاستها للمجموعة الأوروبية خصوصاً وأن السياسة اليونانية تحظى برضا بلجراد والصرب عموماً ، وذلك فى ضوء العلاقات التقليدية والدينية بين البلدين واتفاق مصالحهما فى الكثير من قضايا المنطقة، وتعاطف اليونان الدائم وخصوصاً قادتها الاشتراكيين مع الصرب، منذ انهيار يوبجوسلافيا السابقة ومحاولاتها المستمرة لتخفيف وإلغاء العقوبات الدولية على جمهوريتى الصرب والجبل الأسود.

وخلاف مقدونيا مع اليونان يعتبر هو الأهم ضمن مجموعة المشاكل الخارجية التى تعانى منها مقدونيا، وعلى الرغم أن الشائع أن الخلاف هو بالأساس حول استخدام اسم مقدونيا، إلا أن الأهم من ذلك هو أن مقدونيا دولة مغلقة لاتطل على بحار، وتعتمد على الجار الجنوبى اليونان فى كافة صادراتها ووارداتها، وحتى الآن حافظت مقدونيا على عدم تورطها فى الحرب الدائرة فى البلقان، إلا أن خشيتها من استمرار النزاع واحتمال تدخل أطراف أخرى فيه جعلها تشعر بالخوف والقلق وقد أعلن كيروجليجورف رئيس جمهورية مقدونيا أنه قد حدث تفهم كبير من جانب الدول الأوربية حول ضروة إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع مقدونيا، وذلك لعدة أسباب، لعل أولها أن مقدونيا دولة أوربية وهى عضو فى الأمم المتحدة، ولأنها أحد أعمدة السلام والاستقرار فى البلقان، أيضاً لابد من توافر تفهم لحق كل شعب فى تحديد هويته واسم دولته وقد أعلنت مقدونيا استعدادها لبحث كل القضايا المرتبطة باسمها مع اليونان، خاصة وأن اليونان تعتقد أن اسم مقدونيا يحمل فى طياته نوايا توسعية قد تؤدى إلى المطالبة بجزء من شمال اليونان مستقبلاً، وقد حرصت مقدونيا على الإعلان والتأكيد على لسان رئيس جمهوريتها أنها ليست لديها أية ادعاءات تتعلق بالأراضى تجاه اليونان، وأنها ترغب فى التوصل لاتفاق ثنائى حول موضوع الاسم لتأكيد استمرارية الحدود الحالية مستقبلاً ، وترغب فى أن تكون الجماعة الأوربية (الاتحاد الأوربى) والولايات المتحدة ضامنتين لمثل هذا الاتفاق، وحول ادعاءات اليونان بأن استخدام مقدونيا لعلامات يونانية مثل "برج سالونيك" الشهير و "نجمة فيرچينيا" دليل على نوايا مقدونيا التوسعية، أوضح رئيس جمهورية مقدونيا أن هذه الادعاءات ليست صحيحة وأنه عندما يشير دستور مقدونيا إلى أراضى مقدونيا التى لاتقبل التقسيم فإنه يعنى بذلك أراضى مقدونيا المعروفة ضمن يوجوسلافيا(٩).

وإذا كانت قضية الاسم الرسمى هى أهم مشاكلها الخارجية فإن أبرز مشاكلها الداخلية هى العلاقات المتوترة بين الفئتين الرئيسيتين اللتين تشكلان شعب الدولة وهما الألبان والمقدونيون وقد شهدت الشهور الأخيرة من عام 1993 تطورات سلبية على الصعيد الداخلى بعد إذاعة ماسمى بمؤمرات نظمتها عناصر ألبانية تهدد وحدة البلاد، وخلال هذه الشهور ذاتها جاءت قرارات دول الوحدة الأوربية (الجماعة الأوربية سابقاً) بالاعتراف بها -فرادى- تحت اسم جمهورية مقدونيا اليوجوسلافية لتضيف نقاطاً إيجابية لصالحها فى نزاعها مع اليونان، التى تصر على ضرورة تغييرها لاسمها قبل الاعتراف بها وتطلق عليها حتى الآن اسم "سكوبيا" وهو اسم عاصمتها.

والواقع أن الموقف اليونانى المتشدد فى النزاع مع جمهورية مقدونيا اليوجوسلافية يرجع للظروف الخاصة بالجزء المنضم حالياً لليونان من المنطقة الجغرافية البلقانية المسماة بمقدونيا والتى منعتها ظروف تاريخية من الارتباط بالتراب اليونانى لقرون طويلة.

وهذه المنطقة (اليونانية) لم تلحق بالسيادة اليونانية إلا متأخرة فى عام 1913، وبعد حروب بلقانية ضد الوجود التركى فى البلقان شارك فيها إلى جانب اليونان، بلغاريا والصرب، وقبل ذلك التاريخ كانت مقدونيا اليونانية جزءاً من منطقة جغرافية أكبر، واضحة الحدود خاضعة للسيادة العثمانية منذ أربعة قرون، وتسمى مقدونيا أيضاً ، وقد أعقب الحروب البلقانية تقسيم هذه المنطقة بين اليونان وبلغاريا والصرب لتحصل الأولى على 51٪ من المساحة (هى مقدونيا اليونانية حالياً) والثانية على 10٪ ، والأخيرة على 39٪ (هى التى تشكل أراضى جمهورية مقدونيا اليوجوسلافية الآن).

ومنذ اللحظة الأولى أدرك اليونانيون أن الجزء المقدونى الذى لحق بالتراب اليونانى يحتاج لمعاملة خاصة تؤهله للاندماج الكلى فى النسيج اليونانى، وهكذا أوجدت الحكومة اليونانية وزارة خاصة تحمل اسم مقدونيا وتراكى (إقليم فى أقصى الغرب ملاصق للحدود التركية) مهمتها الإشراف على هذين الإقليمين ومتابعة أحوالهما، وساعد على سير عملية الاندماج بسهولة

ى القومى للمقدونيين لم يكن قد تبلور بعد، كونوا يعتبرون أنفسهم قومية مستقلة فى ذلك الأمور تغيرت بظهور تيتو وتكوين يوجوسلافيا أعقاب الحرب العالمية الثانية.

همت سياسات الرئيس تيتو -بصرف النظر عن ى إعادة بعث الروح القومية المقدونية بين أهالى ربية -التى أصبحت جزءاً من يوجوسلافيا خاصة لهم دولة مستقلة فى الإطار الفيدرالى تحت اسم قدونيا اليوجوسلافية" وتقع بالطبع على الحدود ونان ملاصقة للجزء اليونانى من مقدونيا، ومنذ قد بدأ اليونانيون ينظرون لهذه التطورات بتوجس عكاسات ذلك على وحدة أراضيها، إلا أنهم كانوا ا يجرى محدود العواقب لأن حدوث أى تغييرات دول الأوربية -وهو ماقد يقلق من مثل هذه مية- كان أمراً بعيد المنال فى ظل النظام الدولى يه الشهيرين، وحالة الحرب الباردة التى حاول م بقواعدها الدقيقة خوفاً من التحول لحرب ساخنة. لف الأمر مع اختفاء تيتو وانتهاء الحرب الباردة وجوسلافيا، فقد أصبح لمقدونيا كيان سياسى ل مرة فى العصر الحديث ودستور يتحدث عن ونية وعن أقليات المقدونيين المقيمين فى الدول ، إشارة واضحة إلى اليونان وبلغاريا- وحين بدأت اء فى نقل تصريحات رسمية مقدونية اشتم منها حة سياسات توسعية تهدف لخلق دولة مقدونية ى حساب وحدة أراضى اليونان بدأ النزاع بين ى لم ينته حتى الآن.

ونانيون أن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع[5] هو هذه السياسات وأن أى إجراء خلاف تغيير الاسم ياً لإثبات ذلك، وليس خافياً على من زار مقدونيا ة أن هناك مشاعر قومية وأحلاماً بدولة كبرى تضم ى كل البلقان، ووفقاً لآراء المسئولين فى العاصمة فإن هناك مليوناً من المقدونيين يعيشون فى لهم فى بلغاريا، و350 ألفاً فى ألبانيا، ولأن هناك مة بصعوبة -إن لم يكن استحالة- تحقيق مثل هذا الحلم فى الوقت الحالى، فإن المطالب الرسمية الحالية تتركز حول ضرورة الحفاظ على حقوق الأقليات المقدونية فى الدول المجاورة والاكتفاء بالوحدة «الروحية» بين المقدونيين فى البلقان فى المرحلة الحالية، ونقلاً عن مسئول مقدونى فإن "أى تغييرات فى الحدود سوف تؤدى إلى حرب بلقانية يمكن أن تتطور إلى حرب أوروبية، وهو أمر يحاول الجميع تلافيه"، وإن كانت الجهات الرسمية المقدونية تجد حرجاً فى الحديث صراحة عن مقدونيا الموحدة فإن أحاديثهم عن وحدة المقدونيين «الروحية» لاتنقطع والحديث عن الوحدة الروحية وحقوق الأقليات فقط فى هذه المرحلة لايعكس مرونة مقدونية فى التعامل مع جيرانها بقدر عكسه لدهاء سياسى هدفه ترسيخ فكرة وجود أقليات مقدونية فى الدول المجاورة التى ترفض حتى الآن -خاصة اليونان- الإقرار بوجود مثل هذه الأقليات على أرضها، وفى حالة تغيير الظروف مستقبلاً فإن الطريق يصبح ممهداً نحو إقامة «مقدونيا الكبرى».

وفى "سكوبيا" -عاصمة جمهورية مقدونيا اليوجوسلافية- نهر يسمى "فاردار" يفصل بين الجزء الألبانى الأثرى من المدينة والآخر الأكثر حداثة الذى يضم مؤسسات الدولة والمبانى الشاهقة ويسكنه المقدونيون، ولكن هذا التقسيم ليس حاداً للغاية بل يتحرك الجميع فى أرجاء المدينة بحرية، وإن تركزت المساجد فى الجزء الألبانى منها فقط، ونسبة الألبان بين سكان مقدونيا اليوجوسلافية (2,1 مليون نسمة) تتراوح بين 20٪ -وهى النسبة الرسمية- و40٪ كما يؤكد الألبان المقيون هناك والعلاقة بين الجانبين لايسودها الوئام التام ويوجد للألبان أحزابهم السياسية ونوابهم الذين يمثلونهم فى البرلمان ويبلغ عددهم عشرين نائباً وتشارك بعض هذه الأحزاب فى الائتلاف الحاكم ولها خمسة مناصب وزارية، وتتركز مطالب الألبان على ضرورة تحسين أوضاعهم الداخلية ومساواتهم بالقوميات الأخرى التى تعيش على أرض مقدونيا، وأول مطالبهم بهذا الخصوص هو أن ينص فى الدستور على أن مقدونيا دولة متعددة القوميات، وليست دولة للقومية المقدونية، أيضاً من هذه المطالب زيادة نسبة الألبان فى الجيش والبوليس ومختلف مؤسسات الدولة، وساعات أكثر باللغة الألبانية فى الإرسال التليفزيونى وزيادة عدد المدارس الثانوية فى المدن الألبانية.

والمسلمون فى مقدونيا أغلبهم من الألبان حيث تبلغ نسبتهم حوالى 51٪ ، وبجانب الألبان يوجد حوالى 7٪ من الأتراك، و10٪ من المقدونيين المسلمين ومن وجهة نظر مسلمى مقدونيا فإن الأقلية المقدونية المسيحية (حيث تبلغ نسبتها 32٪) تتحكم فى مؤسسات الدولة وبصفة خاصة الجيش والشرطة، ومن ثم فإن الأغلبية المسلمة تشعر بأنها مغبونة بالمقارنة مع الأقلية المسيحية المقدونية، ومن ثم فإن ألبان مقدونيا يشعرون بأنهم ليسوا مواطنين مقدونيين على قدم المساواة مع غيرهم.

وعلى العموم تعد أوضاع مسلمى مقدونيا أفضل من أوضاع مسلمى كوسوڤو تحت الحكم الصربى، كذلك يمثل البعد الدولى فى مشكلة مسلمى مقدونيا عنصراً أكثر تأثيراً بالمقارنة بأوضاع مسلمى كوسوڤو حيث تتضارب مواقف شركاء البلقان المقدونى، كذلك تواجه جمهورية مقدونيا صعوبات مع جاراتها ويظل تطور الأوضاع رهيناً بما سوف تحققه صربيا من نجاح أو فشل فى تحقيق هدف صربيا الكبرى.

الجزء الثالث

جهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامى خلال العام

1- الأمم المتحدة ومشكلة البوسنة والهرسك:

كان للأمم المتحدة باعتبارها الآلية الدولية التى يمارس من خلالها المجتمع الدولى أعماله بصدد المشكلات العالمية مواقف محددة من مشكة البوسنة والهرسك، وكانت جهود الأمم المتحدة قد تركزت منذ احتدام الأزمة فى العام الماضى على عملية إجلاء الجيش الاتحادى من مطار سراييفو وفتحه من أجل أغراض الإغاثة المدنية والإنسانية، ووضع ذلك تحت إشراف القوات الدولية التى قرر مجلس الأمن إرسالها، كذلك امتد اهتمام الأمم المتحدة إلى إقامة مناطق آمنة بمثابة محميات تحميها المنظمة الدولية لحماية المدنيين الفارين من جحيم القتال، إذا توفر الأمم المتحدة قوة عسكرية لإنفاذ ذلك، وفى الوقت نفسه، كان التركيز يتم على الأداة الدبلوماسية التفاوضية كأسلوب أمثل لحل النزاع مع اعتماد جانب العقوبات الاقتصادية والدور العسكرى المحدود لأغراض الإغاثة.

وعلى الرغم من المطالبة المتكررة بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإعداد حملة عسكرية لوقف العدوان، إلا أن المنظمة الدولية رفضت ذلك على لسان أمينها العام الدكتور بطرس غالى، وقد تكرر رفضه لهذا المطلب اكتفاءً بما فعلته الأمم المتحدة من إصدار القرار رقم 757 بفرض مجموعة من العقوبات على الطرف الصربى المعتدى، وأيضاً القرار رقم 758 الخاص بأعمال الإغاثة وإرسال قوات الحماية الدولية، وحتى هذا القرار الأخير قد لقى معارضة من الأمين العام بحجة فقدان شروط السلامة للقوات الدولية وعدم كفاية موارد الأمم المتحدة للاضطلاع بهذه المهمة.

وكان الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة قد بدأ فى 16 يوليو 1993 اتصالاته ببعض الدول الإسلامية الأعضاء فى المنظمة الدولية لتدعيم قوة حفظ السلام فى البوسنة وأعرب غالى عن أمله فى تشكيل هذه القوة من ثمانية آلاف جندى دون أن تكون من بينها قوات من دول مجاورة لمنطقة النزاع مثل تركيا وإيطاليا، وتمت بالفعل اتصالات مع أندونيسيا وبنجلاديش وماليزيا واليمن، وكان هناك ميل لتجنب الاتصال بإيران لمنع تفجر خلافات حول هذه المسألة.

وفى 1993/8/4 وجه الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى رسالة إلى مجلس الأمن الدولى يطلب فيها 7600 جندى إضافى لحماية المناطق الآمنة الست فى البوسنة قائلاً إنه يمكن تدبير هذا العدد من فرنسا، والأردن، وماليزيا، وهولندا، وباكستان.

كذلك طالب الدكتور بطرس غالى بضرورة معاقبة ومحاكمة مرتكبى جرائم الحرب فى البوسنة ويوجوسلافيا، بما يعكس التزام المجتمع الدولى بتعهداته وقيام الأمم المتحدة بواجباتها وأكد غالى خلال افتتاحه لمعرض يصور الفظائع التى تعرض لها شعب البوسنة أن المنظمة الدولية مازالت تعكس الأمل فى فض المنازعات ووضع حد للحروب، وتخفيف آلام الشعوب، وقد واصل د. بطرس غالى تصريحاته الهادفة إلى حض الأطراف المتحاربة فى البوسنة والهرسك على إنهاء القتال وفتح طرق إمدادات الإغاثة لحوالى ثلاثة ملايين شخص، وجاء نداء بطرس غالى فى وقت التقاء الأطراف المتحاربة وجهاً لوجه فى چينيف للمرة الأولى منذ وقف محادثات السلام فى نهاية سبتمبر 1993، وفى الوقت نفسه، حض الدكتور غالى أطراف النزاع على ضمان سلامة العاملين فى مجال الإغاثة، وقال فى رسالة بعث بها إلى اجتماع عقد بين قادة الأطراف المتحاربة فى المقر الأوربى للمنظمة "إنه أمر لايطاق أن يقتل فى حرب البوسنة 59 من قوات حفظ السلام الدولية، و10 من موظفى الإغاثة.

ومن جهة أخرى، أكد غالى أن المحكمة الدولية المكلفة بالنظر فى جرائم الحرب فى يوجوسلافيا السابقة تشكل أحد إنجازات الدبلوماسية الجديدة فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتى يعد إنشاؤها أحد «التحديات الكبرى فى عصرنا» وكانت هذه المحكمة قد تولت مهامها رسمياً اعتباراً من 1993/11/17 فى قصر السلام فى لاهاى وقال د. غالى فى تصريح لصحيفة "لوموند" الفرنسية إن المناخ العالمى الذى تتحرك الأمم المتحدة فيه مختلف كلياً عن مناخ الحرب الباردة الذى خلفته الحرب العالمية الثانية، حيث لم يعد المطلوب حالياً مجرد حفظ السلام بين الدول عبر احترام سيادة كل منها، إنما ينبغى وضع حد لحروب تقسيم وتشرذم الشعوب داخل الدول

نفسها، وصرح غالى أنه للمرة الأولى منذ محكمة نورمبرج، ستفرض عقوبات بموجب الحق الدولى على مجرمى الحرب، حيث أنه من غير المقبول أن تظل من دون عقاب كل هذه المدة من الزمن جرائم مستفزة للضمائر، وعلى حد تعبيره "كنا جميعاً فى أغلب الأحيان «للأسف» شهداء عليها".

(الحياة، 1993/11/19)

وكان الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى قد طلب من ياسوشى أكاشى ممثله الخاص فى يوجوسلافيا السابقة، وضع خطط لاتخاذ إجراءات عسكرية محتملة بما فيها توجيه ضربات جوية ضد الصرب فى البوسنة، وجاء قرار غالى بعد ما رأس اجتماعاً لكبار مسئولى المنظمة الدولية لدرس التهديد الذى وجهه زعماء الدول الأعضاء فى الحلف أثناء اجتماعهم فى بروكسل فى يناير 1994 بتوجيه ضربات جوية للصرب الذين يحاصرون منطقتى سريبرنيتسا، وتوزلا فى شرق البوسنة، وكان الغرض الأساسى من توجيه هذه الضربات هو أن تساعد عمليات هدفها رفع الحصار عن 150 جندياً كندياً تابعين للأمم المتحدة تطوقهم قوات صربية فى سريبرنيتسا وهى واحدة من ست مناطق آمنة أقامتها الأمم المتحدة فى البوسنة.

ويتضح من ذلك أن دراسة فكرة توجيه ضربات جوية كانت فقط من أجل رفع الحصار عن قوات تابعة للأمم المتحدة، وليس من أجل وقف المعتدى عند حده أو مساندة المعتدى عليه، أضف إلى ذلك أن مسئولاً فى الأمم المتحدة فى چنيڤ قد ذكر أن أكاشى عارض فكرة توجيه ضربات جوية لتخليص القوة الكندية أو لإعادة فتح مطار توزلا فى شمال شرق البوسنة، وذلك خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى شن عمليات ثأرية على قوات الأمم المتحدة.

ومن جانب آخر صرح الدكتور بطرس غالى بأن استمرار نزاع البوسنة يرجع إلى غياب العزم السياسى لفرض السلام من جانب المجتمع الدولى والأطراف المتنازعة وأشار غالى فى تصريحاته لصحيفة «هيرالد تريبيون» الأمريكية إلى أن قرار استخدام القوة يرجع للدول الأعضاء فهى التى ترسل الجنود وتدفع الأموال. وفى تصريحات أخرى لغالى لصحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أكد استعداده لاستخدام القوة الجوية لحلف شمال الأطلنطى فى شن ضربات جوية إذا طلب منه ذلك ياسوشى أكاشى ممثله فى البوسنة والچنرال كوت قائد قوات الأمم المتحدة فى المنطقة، ولكن غالى أوضح أنه من المرجح أن يوصى بعدم شن ضربات جوية وقائية ضد الصرب، وسيوصى باقتصار استخدام طائرات حلف الأطلنطى على الدفاع عن قوات الأمم المتحدة إذا ماتعرضت لهجوم أثناء جهود الإغاثة، واعترف غالى بأن الچنرال كوت طلب منه مرتين أن يخوله سلطة الأمر بشن هجمات جوية ولكنه لم يقل إن الهجمات الجوية لازمة، كذلك أشار غالى إلى أنه تلقى رسالة من الحكومة الروسية فى منتصف يناير 1994 أكدت فيها ضرورة الحصول على موافقتها قبل السماح باستخدام القوات الجوية فى البوسنة.

وقد أبدى الأمين العام للأمم المتحدة -الدكتور بطرس غالى- معارضة شديدة لرفع حظر الأسلحة عن مسلمى البوسنة، لكنه فى الوقت نفسه أكد الأنباء التى أفادت أن القوات المسلحة الكرواتية دخلت إلى البوسنة، ووصف غالى ذلك بأنه "عنصر جديد" طرأ على تطورات الوضع هناك، علماً بأن القوات الصربية تواصل التوغل داخل البوسنة حاملة الإمدادات إلى أنصارها من بلجراد مما يشكل خرقاً للقرارات الدولية. وقال غالى -حينئذ- إن الأمر عائد إلى مجلس الأمن "ليقرر إن كان فى مصلحة عملية السلام فرض العقوبات الاقتصادية على الكروات لخرقهم القرارات الدولية كما شدد على ضرورة استمرار المفاوضات لحل الأزمة البوسنة وقال "لاخيار آخر سوى المفاوضات على الرغم من «الفظائع» التى ترتكب فى البوسنة والهرسك وعلى الرغم من غضب الرأى العام العالمى والعراقيل أمام المفاوضات ولكن برغم اعترافه بكل ماسبق عاد ليؤكد بأنه ليس هناك سبب لعدم استخدام القوة العسكرية، وقال "قد نستعمل القوة العسكرية، وأعتقد أنه من المهم استخدام القوة العسكرية من دون تردد لفرض تنفيذ قرارات معينة يتخذها مجلس الأمن، لكنه -بحسب قوله- لاينصح بأن يؤدى ذلك إلى تعزيز موقع أى من الأطراف المتحاربة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليستمر فى القتال، وقد عارض الأمين العام رفع الحظر العسكرى عن البوسنة والهرسك لتمكين المسلمين من الدفاع عن النفس وقال "هذا خطر فى رأيى" وحذر من عواقب تدفق المزيد من الأسلحة إلى البوسنة والهرسك على "المنطقة بكاملها". كذلك رأى د. غالى أن تجنب توسيع رقعة الحرب فى المنطقة "يتطلب بالضرورة:

- استمرار تواجد الأمم المتحدة.
- استمرار الحظر العسكرى على البوسنة والهرسك.
- استمرار المفاوضات."

تلك إذن هى أعمدة التسوية من وجهة نظر الأمين العام للأمم المتحدة، وفى الوقت الذى تحاول الأمم المتحدة فيه -على لسان أمينها العام- أن تبدو فى وضع الحياد بالنسبة إلى الأطراف المتحاربة، فإنها بالفعل تتخذ موقفاً منحازاً للمعتدى برفضها رفع حظر التسليح عن الطرف المعتدى عليه (المسلمين) مما يعنى تمكين المعتدى من الإجهاز على ضحيته.

وقد كرر الأمين العام فى أكثر من مؤتمر صحفى عقده فى الأمم المتحدة وفى غيرها تمييزه بين "الدعم الجوى"، وبين "القصف الجوى"، فى البوسنة والهرسك خصوصاً فى مدينتى توزلا وسريبرنيتسا وشدد على أن لدى مبعوثه الخاص -ياسوشى أكاشى- صلاحية طلب القصف والدعم الجوى فى المدينتين المذكورتين آنفاً على سبيل التحديد، لكنه عاد واستدرك بأن أى قرار من هذا النوع يتطلب موافقة مجلس حلف شمال الأطلسى (الناتو) بالإجماع. وبعد وقوع مذبحة سوق سراييفو فى الأسبوع الأول من فبراير 1994، أجرى د. غالى اتصالات مع سكرتير عام حلف الأطلنطى بشأن اتخاذ موقف للحصول على تفويض من مجلس الحلف بشن غارات جوية على المواقع الصربية حول سراييفو، وقد ذكرت وكالة رويتر أن طلب غالى لم يشر إلى أنه سيشن هجوماً جوياً ، لكنه أشار إلى استعداده للقيام بذلك إذا سمح موقف الحلف بتنفيذ الهجوم.

وقد حاول د. بطرس غالى أن ينفى الاتهامات الموجهة إلى الأمم المتحدة بالتخاذل فى معالجتها لمشكلة البوسنة والهرسك بأن يعزو ذلك إلى الخلافات بين الدول الأعضاء فى مجلس الأمن، مشيراً إلى أن الحل السهل هو توجيه الاتهام إما إلى الأمم المتحدة أو الأمين العام، أو اتهام غامض بأن هناك مؤامرات دولية ضد البوسنة وأضاف أن هناك عنصراً هاماً، وهو العنصر الإنسانى، فالأمم المتحدة تقدم مساعدات لأكثر من مليونى يوجوسلافى سواء من الصرب أو الكروات أو المسلمين، لذلك فالتردد ينبع من إمكانية التضحية بهذه المساعدات الإنسانية إذا حدث تصعيد فى الموقف قد ينجح أو لاينجح وهذه هى القضية.

وفى تراجع واضح عن استخدام القوة لقصف الصرب، أعلن ممثل الأمم المتحدة فى يوجوسلافيا السابقة "ياسوشى أكاشى"، أنه ليس من الضرورى فى هذه المرحلة أن يطلب حلف الأطلنطى استخدام القوة الجوية، وأكد فى رسالته إلى مجلس الأمن أن القوة الدولية فى سراييفو ستواصل رصد امتثال الصرب لقرار سحب الأسلحة أو وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد شدد الأمين العام د. غالى على ضرورة أن توفر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة قوات إضافية للعمل فى يوجوسلافيا السابقة خصوصاً إذا كانت القوة الدولية ستوسع دورها فى سراييفو لتشمل المدن الخمس الأخرى التى وصفتها الأمم المتحدة بأنها "مناطق آمنة".

وقد تعرض ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ياسوشى أكاشى للانتقاد أيضاً بسبب مواقفه التى وصفت من قبل المسلمين بأنها منحازة للصرب، كذلك تعرض للانتقاد من جانب سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المنظمة الدولية بسبب تصريحاته التى أخذ فيها على الأمريكيين عدم إرسالهم قوات إلى البوسنة، وقد سارع الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى إلى احتواء هذه الأزمة بأن وجه تأنيبا إلى ياسوشى أكاشى بسبب انتقاده السياسة الأمريكية فى البلقان عندما وصفها بأنها مترددة ومؤقتة، ولاتشارك فى حفظ السلام فى البوسنة من خلال المساهمة فى القوات الدولية وطلب غالى إجراء تحقيق فى تصريحات أكاشى التى وصفها بأنها غير مقبولة على الإطلاق.

وقد ظل الأمين العام د. بطرس غالى على موقفه غير المؤيد لرفع الحظر على تزويد الحكومة البوسنوية بالسلاح بحجة أن ذلك قد يزيد الصراع فى المنطقة سوءاً لأن هناك خطراً سيترتب على رفع الحظر ويتمثل فى أنه يعنى أيضاً إطلاق العنان للدول التى تريد مساعدة صربيا.

وقد تابعت القضية البوسنوية مسيرتها عبر أروقة مجلسى الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للسنة الثانية وكانت الحصيلة عدة قرارات لوقف إطلاق النار، وأيضاً قرار مجلس الأمن الخاص بشأن محاكمة مجرمى الحرب فى البوسنة، فقد تابع مجلس الأمن قراراته لتمديد مهمة القوات الدولية، وفى القرار رقم 847 الذى تبناه مجلس الأمن بالإجماع، طلب المجلس من الأمين العام أن يقدم تقريراً فى غضون شهر عن "التقدم فى

تطبيق خطة السلام الدولية فى كرواتيا، وقرر المجلس أن يبحث فى مهمة قوة الحماية فى هذه الجمهورية" على ضوء هذا التقرير وقد أضيفت هذه الفقرة إلى نص القرار إثر تحفظ الرئيس الكرواتى فرانيو توچمان الذى لم يكن يريد تمديد مهمة القوة الدولية لأكثر من شهر واحد.

وقد عاود مجلس الأمن مجدداً طلبه وقف القتال فى البوسنة داعياً كل الأطراف إلى التفاوض فى چنيف للتوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة على أساس سيادة أراضى هذه الجمهورية ووحدتها واستقلالها السياسى، كذلك واصل مجلس الأمن قرارات الإدانة للاعتداءات المتكررة من جانب الصرب منتقداً الأوضاع التى تعوق وصول المواد الغذائية والأدوية إلى السكان المحاصرين.

ومما يذكر أن مجلس الأمن الدولى قد رشح المحامى المصرى چورچ (أبو صعب) قاضياً فى هيئة المحكمة التى جرى تشكيلها لمحاكمة مجرمى الحرب فى البوسنة، وضمت قائمة المرشحين 23 قاضياً اختارت الجمعية العامة 11 منهم فى شهر سبتمبر 1993 لمحاكمة المتهمين وفى الوقت نفسه رشح الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة خبير القانون الأمريكى الجنسية المصرى الأصل شريف بسيونى إلى جانب ثلاث شخصيات أخرى دولية تشغل منصب المدعى العام فى المحاكمة.

وعى الرغم من تأكيدات مجلس الأمن فى قراراته على استمرارية سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واستمرار عضويتها فى الأمم المتحدة ورفض الاستيلاء على أراضيها بالقوة أو عن طريق التطهير العرقى، والإبقاء على سراييڤو عاصمة للجمهورية ومدينة موحدة ومركزاً متعدد الثقافات والأديان والإثنيات إلا أن أياً من تلك القرارات لم يتحقق فقد انتهكت سيادة هذه الجمهورية وتعرضت أراضيها واستقلالها السياسى للخطر دون أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراء يحول دون ذلك.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انتخبت فى شهر سبتمبر 1994 أحد عشر قاضياً لمحاكمة مجرمى الحرب فى البوسنة إلا أن المحكمة قد تأخرت فى ممارسة مهمامها بسبب عدم تأييد مجلس الأمن للمرشحين السابقين لمنصب المدعى العام واللذين رشحهما الأمين العام حيث رفض مجلس الأمن ترشيح شخصيات مسلمة لمناصب المدعى والقضاة بزعم خشية تحيزهم لصالح المسلمين الذين يمثلون أغلبية ضحايا جرائم الحرب الأهلية فى يوجوسلافيا السابقة.

وقد دعا هذا الوضع بعض المحللين السياسيين إلى السخرية اللاذعة من تناقض مواقف الدول داخل الأمم المتحدة وخارجها والتى تدعم الطرف المعتدى بصورة سافرة، ومن ذلك تلك المفارقات المرة التى تمثلت فى أن القوى الرئيسية التى تضطلع بالمسئولية الأكبر سواء من الناحية العسكرية أو السياسية، تبدو هى أقل القوى احتمالاً للتعرض للمحاكمة وكان يمكن أن نلمس تعويضاً جزئياً عن عدم تمكن الدول الإسلامية من التأثير فى مجريات الأحداث ضمن إطار العملية السياسية فى إظهار التأييد العارم على الصعيدين المالى والعلنى، للجهود الرامية إلى إحضار مجرمى الحرب فى يوجوسلافيا السابقة للمثول أمام العدالة.. وهذا التزام أخلاقى ووسيلة موجودة بالفعل، فقد أنشئت "لجنة الخبراء" التابعة للأمم المتحدة للتحقيق فى انتهاكات "القانون الإنسانى الدولى" وهى تجتهد فى تطبيق الصلاحيات المخولة إياها التى تعمد واضعوها حشوها باللبس والغموض، وتقوم اللجنة بمهامها على الرغم من الضعف الكبير فى تمويلها، وأنشأ مجلس الأمن أيضاً محكمة دولية لمقاضاة مجرمى الحرب فى يوجوسلافيا غير أن عدم وجود رابط بين "اللجنة" والمحكمة يجرد هذه اللجنة من أى سلطة قضائية أو قانونية.

وقد شكلت لجنة الخبراء فى السادس من أكتوبر 1992 بموجب القرار 780 الصادر عن مجلس الأمن ومنحت صلاحية جمع المعلومات المتعلقة بما يدعى من انتهاكات للقانون الإنسانى الدولى فى يوجوسلافيا السابقة، ودرس هذه المعلومات وتحليلها وتعزز ذلك بقرار مجلس الأمن رقم 808 الصادر فى يوم 22 من فبراير 1993، والذى قضى بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مجرمى الحرب، غير أن تلك الصلاحيات الواهية، والخلاف فى شأن تعيين مدع عام للمحكمة المذكورة عرض فاعلية العملية برمتها إلى مزيد من المخاطر، وقد اعترضت الدول الغربية على قرار د. بطرس غالى الأمين العام بتعيين شريف بسيونى أستاذ القانون -والذى ذكرنا آنفاً أنه مصرى- بدعوى أن انتماءه الدينى -وهو مسلم- قد يؤثر على فى أداء مهمته كمدع عام، وللحيلولة دون إصدار أى جهة اتهامات فى هذا الصدد فقد

عين بسيوني رئيساً للجنة الخبراء خلفاً للخبير الهولندي الذي استقال من هذا المنصب بسبب انزعاجه من عجز اللجنة عن أداء مهماتها بموجب الصلاحيات الممنوحة لها، وكانت هذه استراتيجية مناسبة لوضع بسيوني في منظمة ابتليت منذ البداية بمصاعب مالية جعلت أنشطتها مجرد أعمال شكلية، ويذكر أن تمويل اللجنة طوعي، وأبرز الدول المتطوعة حتى الآن هي الولايات المتحدة، وكندا، والدول الاسكندنافية، وسويسرا، وتبلغ موازنتها حتى اليوم مليون دولار وهذا المبلغ حسب قول الدكتور بسيوني "ضئيل جداً" نظراً للمهمات الجسام المناطة بها كالتحقيق في المجازر والاعتداءات الجنسية والتعذيب والانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي، كما إنه مبلغ تافه جداً إذا قورن بما تنفقه الحكومة الفيدرالية الأمريكية على تحقيق واحد، والنقص في تمويل "لجنة الخبراء" يراه بعض المحللين أمراً متعمداً لنسف مهمة الخبير القانوني الدكتور شريف بسيوني على اعتبار أن المعلومات التي تجمعها اللجنة هي المصدر الأساسي الذي يستند إليه في توجيه الاتهام عن المسئولين بارتكاب جرائم الحرب.

وينطلق إحجام المجتمع الدولي عن دعم اللجنة من الرغبة التي يبرر بها ذلك المسلك في أنها تستند إلى الاحتفاظ بعملية التفاوض السلمي لحل الأزمة بمسارها خوفاً من أن يكون أكبر المتهمين في أي محاكمات في المستقبل هم -في الواقع- من أهم من يتعامل معهم المجتمع الدولي، ويتضح ذلك من دور الوسيطين الدوليين في صراع البلقان ديفيد أوين، نورفالد شتولتنبرج، إذ يعتقد أن الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش وبطانته، هم في مقدمة من يعتبرون "مجرمي الحرب" وقد تلقوا وعداً بأنهم سيمنحون حصانة ضد تجريمهم.

ولقد مثل مجلس الأمن ميداناً لصراع القوى الكبرى وتباين مواقفها حول مشكلة البوسنة والهرسك، وقد ظهر على الخصوص موقف روسيا المتحيز للصرب والمتمثل في استخدام فيتو مجلس الأمن حين تتعرض مصالح الصرب للخطر، ومن ذلك ما أعلنه وزير الخارجية الروسي أندريه كوزيريف "أن صلاحية اللجوء للقصف الجوي في البوسنة يقع تحت سلطة مجلس الأمن، وتخضع للتنسيق الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة" وقد رد على ذلك رئيس دورة مجلس الأمن آنذاك (سفير جيبوتي) حيث قال إن "صلاحية اللجوء إلى القصف الجوي، سبق وأن أعطاها مجلس الأمن في قراره رقم 836" وإن تنفيذ قرارات حلف شمال الأطلسي بشأن استخدام هذه القوة لاعلاقة له بمجلس الأمن، فالمسألة ليست عائدة إلى المجلس" وكانت هذه المناورات التي تجري داخل أروقة مجلس الأمن تهدف بالأساس إلى عدة غايات أبرزها تعطيل توجيه ضربة جوية للصرب، وذلك من خلال الإصرار على أن الصلاحية ليست حصراً في الأمين العام وإنما هي تحت سلطة مجلس الأمن، حيث تملك روسيا حق النقض «الفيتو».

وعندما وقعت مذبحة السوق في سراييفو في فبراير 1994 شكل مجلس الأمن لجنة من خمسة أعضاء للتحقيق في المذبحة وتردد أن الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز الأعضاء في المنظمة الدولية ستطالب برفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة للبوسنة، وتؤيد شن ضربات جوية على المواقع الصربية التي تحاصر العاصمة سراييفو، وفي ذلك الوقت نجد روسيا المتعاطفة مع الصرب تستخدم الفيتو في الوقت المناسب وتطالب بوضع سراييفو تحت إشراف الأمم المتحدة وجعلها مدينة منزوعة السلاح، وقد تبنى مجلس الأمن بالإجماع قراراً يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي إلى اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة الخدمات العامة الأساسية إلى سراييفو، وتعيين مسئول مدني رفيع المستوى للإشراف على العملية، وطلب المجلس من غالي إعداد اقتراحات بشأن تعزيز الحماية في المناطق الستة التي سماها مناطق آمنة في البوسنة. (الحياة 1994/2/12).

وبناءً عليه قرر مجلس الأمن تمديد مهمة قوة الحماية الدولية وتعزيزها فأصدر القرار رقم 908 بتاريخ 1994/4/1 والذي تبنى فيه بالإجماع "كمرحلة أولى" إرسال 3500 جندي إضافي من أصحاب القبعات الزرقاء، والنظر مجدداً في إرسال تعزيزات في الثلاثين من أبريل "كموعد أقصى بغية تجهيز قوة الحماية الدولية بالوسائل الضرورية لتنفيذ مهمتها"، ومن جهة أخرى، قرر مجلس الأمن توسيع الدعم الجوي لحلف الأطلسي ليشمل أراضي كرواتيا للدفاع عن العاملين في إطار قوة الحماية الدولية وهذا الدعم يسمح للطيران الأطلسي بالتدخل في حال شن هجمات على القبعات الزرقاء ويسري على كافة الأراضي البوسنية. (الحياة 1994/3/6).

ونلاحظ، رغم كل تلك القرارات عجز مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة عن توفير الحماية اللازمة للمناطق الست التى أعلنتها مناطق آمنة وأن جهودها أيضاً انصرفت بالأساس إلى حماية قواتها التى من المفترض أنها أرسلتها لحماية الشعب الذى يعتدى عليه، فصار كل هم هذه القوات أن تحمى نفسها بدلاً من أن تؤدى مهمتها الأصلية، ومصداق ذلك ماحدث من محاصرة الصرب لمدينة جورازدى، ثم اقتحامها وما ترتب على ذلك من فظائع حلت بالمدنيين، وحينئذ قرر مجلس الأمن إرسال ألف جندى أوكرانى إلى مدينة جورازدى المسلمة شرق البوسنة للعمل ضمن قوات الأمم المتحدة فى البوسنة، وأوضح رئيس مجلس الأمن الدولى أن هذه القوات سيتم انتشارها فى غضون الأسبوعين القادمين، وفى الوقت نفسه استبعد رئيس الأركان المشتركة للجيش الأمريكى، استخدام القوة الجوية لرفع الحصار الذى فرضته قوات صرب البوسنة على جورازدى مثلما تم فى فبراير الماضى بالنسبة لسراييفو مؤكداً على أن حصار جورازدى يختلف عن حصار سراييفو، وأن استخدام القوة الجوية هذه المرة لن يكون مناسباً. (الأهرام 1994/4/6)

وبذلك فشل مجلس الأمن فى تطبيق قراراته بشأن الملاذات أو المناطق الآمنة، وأجمع المراقبون فى الغرب على أن الطلب "الخجول" الذى تقدم به المجلس إلى صرب البوسنة بوقف هجومهم على جورازدى يعتبر تراجعاً عن الموقف الذى كان مرتقباً من جانبه وهو التهديد بضربات جوية، وترافق هذا التراجع مع تصريح أدلى به القائد الأعلى لقوات حلف الأطلسى فى أوربا الچنرال چورج جولوان فى بوخارست أبدى فيه معارضته أى تحرك عسكرى من جانب الحلف فى البوسنة. وقال الچنرال چورج جولوان إن الحل فى يوجوسلافيا السابقة يجب أن يكون سياسياً وليس عسكرياً. وصدر أيضاً عن مجلس الأمن -فى نفس الآونة- إعلان غير ملزم ولايحمل وزن قرار يدعو الصرب إلى اتخاذ جميع الإجراءات المطلوبة لتوفير الاحترام التام لوضع الملاذات الآمنة فى البوسنة والتى تعتبر جورازدى جزءاً منها. وقد اتهم مفتى البوسنة -الشيخ مصطفى سيرتش- الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى بتكريس العدوان الصربى على دولة البوسنة. (الحياة 1994/4/8).

ورافق ذلك بالطبع تردى هيبة قوات الأمم المتحدة التى أصبحت موضع حصار متكرر من الصرب ، واقتصر دورها بهذا الشأن على إصدار البيانات التى تطالب فيها جميع الأطراف بتأمين حرية تنقل أفراد قوة الحماية الدولية ، وقد صاحب ذلك تطور خطير حين أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن طائرة بريطانية تابعة لحلف الأطلنطى أسقطت فوق مدينة جورازدى المسلمة عصر يوم 1994/4/16 ، وذلك للمرة الأولى التى تسقط فيها طائرة تابعة لحلف الأطلنطى منذ تدخله فى حرب البوسنة. وفى رد فعل لهذا الحادث بحثت الأمم المتحدة سحب قواتها من البوسنة كرد فعل على تصلب وعناد الصرب ، وقد تعللت قوات الأمم المتحدة بعدم تنفيذها لتهديداتها بضرب المواقع الصربية المعتدية بسوء الأحوال الجوية، واستمر تقاعس المنظمة الدولية حتى سقطت مدينة جورازدى المسلمة فى منتصف أبريل 1994 وأكتفى مجلس الأمن بالتنديد ، وطالب الرئيس البوسنوى باستقالة بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة ، واتهمه بأنه هو ومنظمته الدولية ومعاونيه لم يفعلوا شيئاً لوقف مأساة سقوط جورازدى ، كذلك تعرض ممثل الأمين العام ياسوشى أكاشى للنقد الحاد واتهامه بأنه قدم تنازلات للصرب.

وهكذا لم تستطع الأمم المتحدة بكل أجهزتها أن توقف العدوان الصربى أو تمنع سقوط المدن المسلمة وانصرفت عنايتها إلى محاولة كفالة الأمن للقوات التابعة لها ، وإلى بعض المساعدات الإنسانية والتركيز على أن حل المشكلة البوسنوية يتمثل أساساً فى الحلول السياسية وليست العسكرية.

٢- منظمة المؤتمر الإسلامى والقضية البوسنوية:

سوف نركز بالأساس على الجهود الإسلامية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى ، وأيضاً فى إطار حرص الدول الإسلامية سواء فرادى أو فى إطار التنظيمات الدولية كمنظمة المؤتمر الإسلامى ، ومنظمة الأمم المتحدة على اتخاذ مواقف تدعم القضية البوسنوية، وخاصة بعد أن ظهر عجز المجتمع الدولى عن تقديم أى دعم حقيقى لردع المعتدى عليه ورد الحق إلى أصحابه.

وقد شهدت بداية السنة التى نتابعها فى هذا التقرير اجتماع وزراء الخارجية المسلمين فى باكستان فى 1993/7/12 وتركزت مطالب المتحدثين حول إرسال قوات لحماية المسلمين فى البوسنة ، وكذلك دعا رئيس الوزراء الباكستانى نواز شريف إلى رفع حظر السلاح عن مسلمى البوسنة المفروض من قبل مجلس الأمن ، وعرض مرة أخرى فى خطابه الذى ألقاه فى

افتتاح مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامى إرسال قوات باكستانية تحت مظلة الأمم المتحدة لحماية مسلمى البوسنة ، كذلك دعا الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى الدكتور حامد الغابد إلى وقف دائم وشامل وفورى لإطلاق النار فى كل أنحاء البوسنة ، وطالب الدول الأعضاء فى المنظمة باستكشاف كل الإمكانات لترتيب "هدنة فعالة" ، كما ناشد الأمم المتحدة ضمان تزويد سكان البوسنة خصوصاً فى المدن المحاصرة بالمساعدات الإغاثية اللازمة.

وفى نهاية اجتماع وزراء الخارجية المذكور آنفاً أعلن التوصل إلى اتفاق بإرسال 7600 جندى للمساهمة فى حماية المناطق الآمنة للمسلمين التى كانت الأمم المتحدة أعلنتها قبل ذلك بشهر مناطق آمنة ، وفى ختام الاجتماع أعرب وزير الخارجية البوسنوى حارث سيلاجيتش عن ارتياحه للنتيجة ، وقال إن الدول الإسلامية تسير على الطريق الصحيح وأضاف إن المسألة الأساسية تتعلق بتطبيق الإجراءات المتخذة ، وكان المتحدث باسم المؤتمر منير أكرم قد قال إن دولاً إسلامية عدة عرضت إرسال قوات ، وفى حالة قبول كل العروض فإنه بالإمكان تخطى رقم 7600 جندى الذى طلبه الأمين العام للأمم المتحدة من الدول الإسلامية وقد أبدت باكستان و بنجلاديش وماليزيا استعدادها الفورى لإرسال قوات للبوسنة بينما طلبت تونس والجزائر والمغرب توضيحات من الأمم المتحدة حول فترة انتداب القوات التى سترسل إلى البوسنة ، كما أعربت تركيا وإيران عن رغبتهما فى المشاركة فى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، وقد ضم المؤتمر المنعقد فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى كلاً من الجزائر والسعودية وبنجلاديش وبروناى والبوسنة وجيبوتى ومصر وأندونيسيا وإيران والمغرب وماليزيا وباكستان وأوغندا والسنغال وتونس وتركيا بالإضافة إلى وفد فلسطين وأوضح المتحدث باسم المؤتمر أن دولاً عدة أبدت تحفظات بالنسبة لمهمة قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة فى البوسنة والهرسك وطلبت بعض الإيضاحات من الأمم المتحدة وأضاف أن هناك شكوكاً حول سبب عدم السماح لقوات الأمم المتحدة باستعمال القوة من أجل نقل قوافل إغاثة إلى أماكن آمنة .

وقد توجه وزير الخارجية التركى حكمت تشيتين إلى الولايات المتحدة للانضمام إلى وفد من منظمة المؤتمر الإسلامى ينوى ممارسة الضغوط من أجل اتخاذ قرار دولى أشد صرامة إزاء صرب البوسنة وقال تشيتين للصحفيين فى أنقرة : "العدوان الصربى مستمر لأن المجتمع الدولى لايمكنه توجيه رسالة يمكن للمعتدى فهمها ، وإذا تأخرت سيواصل الصرب اعتماد تكتيكات صرف الأنظار عما يجرى فى البوسنة وقد ضم وفد المؤتمر أيضاً وزيرى خارجية باكستان والسنغال. وتشكل فى(أبريل) الماضى لمواصلة الاتصالات مع الأعضاء الخمسة الدائمين فى مجلس الأمن . (الحياة 1993/8/12).

وقد دعا وزير الخارجية الباكستانى بصفته رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بملف البوسنة والهرسك من منظمة المؤتمر الإسلامى ، إلى بدء العمليات العسكرية الجوية ضد قوات صرب البوسنة "فوراً" وتذمر من عدم قيام الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى بنشر قوات من باكستان ودول إسلامية أخرى فى البوسنة ، على الرغم من أنها وضعت تحت تصرف المنظمة الدولية منذ وقت طويل ، وقد دعم وزير الخارجية التركى الوزير الباكستانى وقال إنه ليس لدى الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة أى عذر أو ذريعة للقول إن الدول الإسلامية غير مستعدة لإرسال القوات وقد أبلغ الوفد إلى مجلس الأمن استياءه من الخطة التى توصل إليها الوسيطان الدوليان فى محادثات جنيف ووصفها بأنها لاتتماشى مع المبادئ التى انطوت عليها قرارات مجلس الأمن ، وشدد وزير الخارجية الباكستانى على أهمية قرن الأقوال بالأفعال حيث أن مجلس حلف الأطلسى قد وافق على العمليات الجوية العسكرية ضد المعتدى الصربى وعلى ضرورة مغادرة الصرب للمناطق الجبلية التى احتلوها ورفع الحصار الذى يفرضونه على مدن أخرى فى البوسنة ، ومع ذلك لم تتعد القرارات حيز القول إلى حيز الفعل والتنفيذ.

وفى جدة انتقد الممثل الشخصى للرئيس البوسنوى تقاعس الأمم المتحدة عن اتخاذ خطوات جدية لإنقاذ سراييفو وقال إن دولاً إسلامية تبرعت بمائة ألف طن من المحروقات للبوسنة ، وبالفعل تعاقدت الحكومة البوسنوية مع شاحنات إيطالية أوصلتها إلى مطار سراييفو ولكن الأمم المتحدة اعتذرت عن عدم إيصالها للقصر الرئاسى فى العاصمة.

وقال أن الحكومة البوسنوية تجبر على توقيع خطة تقسيم غير عادلة وسط تجاهل الدول الإسلامية والأوروبية لمأساة

الشعب البوسنوى وقال لقد ارتكبنا خطأين فادحين ، الأول اعتماد البوسنة على هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولى للحصول على حقوقنا المشروعة فى مواجهة العدوان الصربى ، وكان ذلك تعويلاً على ضرورة عدالة الأمم المتحدة وإدانتها للعدوان ، لكن تأثير دول غربية مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا واليونان ، واعتراضها على رفع حظر السلاح عن مواطنى البوسنة أعطى الفرصة للصرب للمضى فى العدوان ، والخطأ الثانى : اعتماد البوسنة على الدول الإسلامية التى تبين أنها تتصرف بتردد واضح ولاتشكل ثقلاً سياسياً عالمياً فى الأمم المتحدة أو المحافل الدولية ولاتستطيع التأثير فى القرار الدولى ، وقال إن دولاً إسلامية جمدت أرصدتها الشعبية الخاصة للتبرع لشعب البوسنة ، ولذلك فإن تردد الدول الإسلامية أحدث تأثيراً أسوأ بكثير من تردد الدول الغربية. (الحياة 1993/8/14).

وقد توجه الوفد الوزارى لمنظمة المؤتمر الإسلامى إلى موسكو لإجراء محادثات فى شأن الوضع فى البوسنة ، كذلك بذل جهوداً لدى الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن من أجل التوصل إلى إجراءات دولية أكثر تشدداً فى البوسنة ، وكان الوفد الذى ضم وزراء خارجية باكستان والسنغال وتونس بالإضافة إلى الدكتور حامد الغابد الأمين العام للمنظمة ، قد زار باريس ولندن وجينيف وواشنطن وموسكو وبكين وبون، وجاء على لسان الدكتور حامد الغابد المطالبة بالتدخل العسكرى لتحرير البوسنة بالطريقة ذاتها التى تحررت بها الكويت خلال حرب الخليج.

ومع أوائل سبتمبر 1993 دعت منظمة المؤتمر الإسلامى إلى إجراء التعديلات المناسبة فى خطة السلام بهدف الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للمسلمين البوسنويين ، وأكدت أنه سيكون من الخطأ الإصرار على إضفاء الشرعية على الوضع الراهن الناجم عن الإبادة البشرية والعدوان حيث أن ذلك يمثل سابقة خطيرة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين قاطبة ، وأوضح أمين عام المنظمة الدكتور حامد الغابد أن من المهم رسم خريطة جمهورية البوسنة والهرسك بطريقة تضمن قيام دولة مترابطة الأجزاء وحيوية ولها منفذ إلى البحر ، مشيراً إلى أنه يجب الجلاء عن كافة الأراضى ذات الغالبية المسلمة والتى احتلت بالقوة ، وأخضعت للتطهير العرقى ، وشدد الغابد على وجوب تمكين المشردين البوسنويين من العودة إلى منازلهم بسلام ، مشيراً إلى أنه يجب أن تتوافق التعديلات الإقليمية فى مابين الجمهوريات الثلاث المزمع إنشاؤها حينئذمع النسب المئوية للسكان الموجودين فى كل منطقة ، كما يجب الحفاظ على الهوية القانونية الدولية لجمهورية البوسنة والهرسك وتوفير ضمانات دولية فعالة بغية الوصول إلى سلام.

وقد كشف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى الدكتور حامد الغابد عن جهود دبلوماسية مكثفة قامت بها المنظمة ، ويقوم بها أطراف ودول إسلامية بهدف ثنى جمهورية كرواتيا عن مواقفها العدوانية ضد جمهورية البوسنة والهرسك وقد تزامنت هذه الجهود مع مؤتمر صحفى عقده الغابد فى 1993/12/26 بمناسبة يوم التضامن مع شعب البوسنة -والهرسك، وقال الغابد إن كرواتيا التى كانت المنفذ الوحيد للمساعدات الإنسانية لدولة البوسنة المسلمة تخلت فجأة عن دورها وتآمرت مع دولة الصرب للقضاء على المسلمين فى منطقة البلقان وتحقيق طموحاتهم الاقتصادية والمادية. وأوضح أنه بصدد الاجتماع فى مقر المنظمة فى جدة مع سفراء ومندوبين عن خمس دول أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لمناشدة الأسرة الدولية التدخل لدعم التضامن الإسلامى مع شعب البوسنة وإنقاذه من الإبادة على أيدى قوات العدوان الصربي، وأشار إلى جهود مخلصة تبذلها الدول الإسلامية على الساحة الدولية من أجل إنجاح قرار يبيح لمسلمى البوسنة الحصول على سلاح يدافعون به عن أنفسهم. وأبدى استياءه لأن تلك القرارات ما أن تتعدى إطار الجمعية العامة المتحدة حتى تصطدم بالفيتو الذى تمارسه إنجلترا وفرنسا وروسيا فى مجلس الأمن.

وقد عبر الغابد عن أسفه لتعرض جميع الجهود التى بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامى لدفع مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى ذات الاختصاص للتحرك السريع والدفاع بفاعلية عن البوسنة-الهرسك إلى الإحباط المرة تلو الأخرى مشيراً إلى أن مهادنة النزعة العسكرية الصربية لا يمكن أن تنجح فى احتواء الغضب الذى سيطلقه انتصار القوات الصربية المعتديه ودعا المجتمع الدولى إلى أن يفكر فى الموقف الذى ينبغى اتخاذه.

وفى منتصف يناير 1994 اجتمعت فى جنيف "لجنة الاتصال" التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى لبحث الوضع فى البوسنة والهرسك وشارك فى اجتماع "لجنة الاتصال" الإسلامية

وزراء خارجية السعودية ،ومصر وإيران وماليزيا والسنغال وتركيا. وفى ختام اجتماعاتها أصدرت بيانا أعربت فيه عن أسفها الشديد للضغوط الدبلوماسية والعسكرية التى تمارس ضد الحكومة البوسنوية لحملها على القبول بتقسيم دولتها المستقلة وتأكيد رفض الدول الإسلامية لكافة محاولات وصف النزاع هناك على أنه حرب أهلية، وقد نص البيان على عدة خطوات لتحقيق السلم فى البوسنوية وهى استقلال ووحدة أراضى البوسنة وضرورة حمل الصرب على إعادة كافة الأراضى التى استولوا عليها باستخدام القوة. كما نص على احتفاظ البوسنة بسيادتها على منفذ على نهر السافانا ومنفذ على البحر الإدرياتيكى وأكد ضرورة استمرار سراييفو عاصمة غير مقسمة للبوسنة، وعلى عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم وطالب البيان بضرورة إعادة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى النظر فى علاقاتها الاقتصادية مع الحكومات التى تواصل عرقلة تحقيق تسوية عادلة من خلال سياسات تهدف إلى مكافأة المعتدى واضفاء الشرعية على العدوان، وناشد البيان منظمة حلف شمال الأطلنطى التطبيق السريع لقرار مجلس الأمن الخاص بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع الصرب فى البوسنة وأشار إلى أن قرار حظر السلاح على البوسنة مخالف لأحكام المادة(51) من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد طلبت منظمة المؤتمر الإسلامى من الأمين العام للأمم المتحدة عشية جولة جديدة من المحادثات بين أطراف النزاع فى البوسنة فى جنيف السماح لحلف شمال الأطلنطى بتوجيه ضربات جوية على صرب البوسنة كذلك التقى وزراء خارجية ثمان دول إسلامية مع زعماء البوسنة فى اجتماع فى منتصف يناير 1994 اعتبره المراقبون دعماً لمطالب المسلمين البوسنويين. كذلك اجتمع وزراء خارجية كل من إيران وباكستان ومصر والسنغال وتونس وتركيا والسعودية وماليزيا فى إطار "مجموعة الاتصال" الخاصة بالبوسنة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد أعلن خلال هذا الاجتماع أن منظمة المؤتمر الإسلامى قد وافقت على إعلان قوى يساند الحكومة البوسنوية ويعلن معارضته لحظر الأسلحة الذى فرضته الأمم المتحدة على البلاد ويؤثر بشكل خاص على مسلمى البوسنة.

كذلك أعلن أن المنظمة ستشير إلى إمكان اللجوء إلى إجراء اقتصادي، أى نوع من المقاطعة الإسلامية للدول الغربية التى تعمل ضد مسلمى البوسنة.

وفى أعقاب الهجوم على السوق فى سراييفو فى فبراير 1994 وأيضا حصار جوازدى فى أبريل 1994 أدان الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى جدة الدكتور حامد الغابد الهجمات الصربية الوحشية وطالب باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المناطق الآمنة وفقا لقرارى مجلس الأمن رقم (824)، (836) لعام 1993، كذلك طلب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى من مجموعة الاتصال التابعة للمنظمة فى اجتماع عقد فى نيويورك فى 5 أبريل 1994 بحث الوضع المتردى فى جورازدى وقد رحبت منظمة المؤتمر الإسلامى بالدعم الجوى الذى قدمه حلف الأطلسى لقوات الحماية التابعة للأمم المتحدة وتوجيه الضربات الجوية ضد بعض المواقع الصربية حول مدنية جورازدى وأعربت عن أملها فى أن تتواصل أعمال مماثلة ضد القوات الصربية فى مناطق أخرى داخل البوسنة والهرسك.

ومع استمرار حصار مدنية جورازدى عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء فى "مجموعة الاتصال" التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى الخاصة بالبوسنة اجتماعا طارئاً فى مقر الأمم المتحدة فى مساء 27/4/1994، واصلوا فيه إصدار البيانات التى تندد بالعدوان وتعرب عن الأسف لفشل الأمم المتحدة فى الحفاظ على حرمه الملاذات الآمنة مؤكدين على ضرورة اتخاذ خطوات سريعة وفعالة من أجل الحفاظ على كيان البوسنة والهرسك وذلك بموجب قرار صادر عن الدورة الاستثنائية السادسة لوزراء خارجية الدول الإسلامية التى عقدت فى جدة فى ديسمبر 1993، وأعلن الغابد أن "جماعة الاتصال" الإسلامية أعربت عن دعمها التام للمحكمة الدولية لمجرمى الحرب ودعا إلى محاكمة صادقة لأولئك الذين نظموا ونفذوا الأعمال الوحشية فى جمهورية البوسنة والهرسك. وأكد وزراء مجموعة الاتصال الإسلامية أن قرار مجلس الأمن رقم (713) الصادر عام 1991 لا ينطبق على جمهورية البوسنة والهرسك وبالتالى فإن حظر توريد الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة والهرسك يصبح غير عادل إضافة إلى أنه يتناقض تماما مع المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الجزء الرابع

البيئة المحلية والدولية للصراع في البلقان تحليل مواقف الأطراف المباشرة والقوى الإسلامية والدولية الفاعلة

قد يبدو تحليل البيئة المحلية والدولية للصراع الدائر في يوجوسلافيا السابقة والذي تمخضت عنه مأساة البوسنة أمراً محيراً، ومشوباً بقدر ليس قليلاً من التعقيد والتشابك الذي قد يفضي إلى نوع من الغموض في تفسير المواقف وفهم الرؤى والتصورات لمختلف الأطراف الفاعلة المباشرة والإقليمية والدولية.

ومهمتنا في هذا الجزء هي محاولة تحليل المواقف المميزة لكل طرف من كم التشابك والتعقيد، وتحليل الخلفيات والبواعث بأقل قدر ممكن من الاستطرادات.

أولاً : البيئة المحلية. تحليل مواقف الأطراف المباشرة:

شهدت البيئة المحلية للبلقان أحداثاً دامية مرات عديدة، وما يحدث الآن للمسلمين من فظائع ومآسي قد يكون جديداً بالنسبة لأسماعنا التي لم تكن تسمع من قبل عن وجود أخوة لنا في الدين في هذه المناطق ولانعرف عن تاريخهم شيئاً . أما بالنسبة لأراضي البلقان وتاريخه فقد جرت على الأقل ثلاث مرات مذابح رهيبة كان ضحيتها في الغالب المسلمون وذلك خلال الثمانين عاماً الماضية، وكانت كل مرة مصاحبة لتغييرات تحدث في البيئة الدولية تحت مسمى «نظام عالمي جديد» وربما يساعدنا الكشف عن جانب من تاريخ المسلمين في البلقان على تفهم الجذور والخلفيات والبواعث للمواقف المميزة للأطراف المباشرة: المسلمين، والصرب، والكروات.

أ- الخلفيات والبواعث التاريخية:

عندما أشرفت الحرب العالمية الأولى على النهاية(6)، كان واضحاً أن انهياراً تاماً قد وقع للامبراطوريتين اللتين تقاسمتا الصراع والتنافس على منطقة البلقان لعدة قرون وهما، الامبراطورية العثمانية، والامبراطورية النمساوية المجرية.

وصاحب ذلك بروز عدد من الدول القومية المستقلة وهي: اليونان، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، وكانت شعوب هذه الدول من قبل في حروب ومناوشات مع الدولة العثمانية التي كانت بمثابة عدو مشترك لجميعهم، فلما زال هذا العدو اتجهوا إلى حرب بعضهم البعض من أجل التوسع وتعديل الحدود، وهيمن على كل منهم هدف قومي متمثل في إحياء ماتصوره كل منهم «وطن قومي كبير» وكانت بداية الصراعات من عند الشعوب الثلاثة : اليونانية، البلغارية، الصربية وذلك بهدف انتزاع أراضي «مقدونيا» التي تصور كل منهم أن أراضيها جزء من مشروعه للوطن القومي الكبير، وعند نهاية الحرب العالمية الأولى كانت أراضي مقدونيا مقسمة بين القوى الثلاثة السابقة، وفقد الشعب المقدوني أرضه، بل تعرضت هويته للانصهار والذوبان في قوميات الدول الثلاث.

وكان «الصرب» بارزين بين الشعوب البلقانية في نزعتهم القومية العنيفة وتصميمهم الدموي على إحياء مايرونه «وطناً قومياً صربياً»، وكان يساندهم في تحقيق ذلك الحلم المساندة القوية التي كانوا -ولازالوا- يلقونها من الروس الذين تربطهم بهم وشائج عديدة عرقية ومذهبية، أيضاً كانت تؤيدهم فرنسا وبريطانيا لاعتبارات مصلحية لازالت آثارها باقية، ونظراً للتضحيات التي قدمها الصرب وعملهم على مقاومة العثمانيين، كانت مكافآتهم على يد البريطانيين والفرنسيين وأيضاً الروس تتمثل في إنشاء دولة جديدة لهم تضم شظايا شعوب البلقان ويكون للصرب اليد العليا فيها، وكان الحلفاء الثلاث يكنون رغبة أيضاً في معاقبة الكروات نظراً للصلات التي كانت تربطهم مع المجر وألمانيا وهما عدوتان تاريخيتان لانجلترا وفرنسا، وينظر إلى أن تقويتهم نذير تهديد بتعاظم النفوذ الجرماني في المستقبل.

وهكذا التقت مصلحة الدول المنتصرة في الحرب العظمى الأولى لتوليف دولة جديدة ولدت على الورق قبل أن تتحقق على الواقع وأعطى لها اسم "المملكة الصربوكرواتية" وسجل الاسم في "عصبة الأمم" -المنظمة الدولية التي انبثقت عن الحرب العالمية الأولى- "واختيرت أسرة قرة چورجوفيتش لحكم الدولة حكماً وراثياً ... والجدير بالذكر أن حدود المملكة في ذلك الوقت لم تكن تضم إقليم كوسوڤو ذا الأغلبية الألبانية إذ إنه ألحق بها في الحرب الكونية الثانية"(7).

وكان الصرب يسيطرون على كل المواقع الحساسة فى أجهزة الدولة على الرغم من أن تسميتها بالمملكة الصربوكرواتية قد يوحى بالمساواة والاشتراك بين العرقين الصربى والكرواتى إلا أنها كانت للصرب أساساً يليهم الكروات أما بقية الشعوب الأخرى فكانت تعامل معاملة الأقليات المهمشة يستوى فى ذلك المقدونيون، السلوفينيون، المجريون، الأتراك، الألبان، الهنغر، الرومانيون، وأيضاً المسلمون البوسنويون، ولذلك لم تعرف هذه المملكة الاستقرار وشهدت مذابح دامية لأسباب عرقية ودينية إلى أن انهارات مع بداية الحرب العالمية الثانية بسبب الحروب الدامية بين الصرب والكروات وبين هؤلاء والمسلمين وشهدت فترة حكم الملك بطرس الثانى(1934 - 1941) انفجار الصراعات العرقية، كذلك ارتبطت جرائم التطهير العرقى والإبادة بسبب الجنس باسم هذا الملك وقد اتجه الملك بطرس الثانى تحت ضغط كل من الكنيسة الأرثوذكسية التى كانت تلقى الدعم من كل من اليونان وروسيا، والكنيسة الكرواتية التى كانت تلقى الدعم من بابا الفاتيكان إلى منح الامتيازات لكل من الصرب والكروات وبلغت قوتهم حداً مكنهم من العمل على إنشاء منظمات إرهابية عرفت إحداها باسم "المنظمة الصربية "التشتنك" وتبنت شعار "صربيا للصرب فقط" وتحدد هدفها فى التصفية الجسدية لأى وجود عرقى آخر، وانصب عداؤها بصفة خاصة على المسلمين سواء فى أراضى صربيا أو ماحولها فى البوسنة والهرسك والسنجق ومقدونيا والجبل الأسود، وكان من بين أهدافها أيضاً إضعاف الكروات وإخضاعهم، أما المنظمة الثانية فقد كانت للكروات وحملت اسم "الأوستاش" «المنظمة الكرواتية الاستاشية» وهى على عكس الأولى تعلى قدر العنصر الكرواتى وتهدف إلى مواجهة التوسع الصربى والقضاء على وجود «البوشناق»(وهو الاسم الذى يطلق على سكان البوسنة من المسلمين) وحين غزا الألمان يوجوسلافيا فى أبريل 1941، استفادت المنظمة الكرواتية من التقارب العرقى بينها وبين ألمانيا النازية ونجحت فى إنشاء دولة كرواتيا المستقلة التى ضمت البوسنة والهرسك بدعم من ألمانيا وإيطاليا. وبعد أن تمكنت ألمانيا النازية وحلفاؤها من المجر والإيطاليين والبلغار من احتلال المملكة الصربوكرواتية آنذاك نشبت صراعات دامية(8)، كان العنصر الجديد المضاف إليها إلى جانب صراع القوميين الصرب، والاستاش الفاشيين المتحالفين مع النازى، كان هو عنصر الشيوعيين بقيادة جوزيف بروز تيتو الذى نجح بعد خوضه حرباً ضارية وبمساعدة المدرعات السوفيتية فى طرد الألمان خارج بلجراد، وبرز كبطل معركة التحرير التى اصطبغت بالدماء.

وقد واجه تيتو مشاكل جمة كان عليه أن يعالجها بأسلوب يمكنه من التغلب على حدة الاختلافات العرقية بين مختلف القوميات، وكان أن اعتمد على صيغة تحقق نوعاً من التناغم القهرى لم يلبث أن تزعزع بمجرد اختفائه، وبصفة خاصة أن المشاكل التى كان على تيتو مواجهتها لم تكن تقتصر على مجرد الاختلافات العرقية والقومية فحسب، بل واشتملت أيضاً على جملة من المشاكل الاقتصادية كان لها أثر هام فى إذكاء هذا الصراع بين القوميات التى تألف منها الاتحاد اليوجوسلافى فى عهد تيتو.

وقد اعترفت الفيدرالية اليوجوسلافية فى عهد تيتو بست أمم (قوميات) تألف منها الاتحاد وهى : الصرب والكروات، والمقدونيون، وسكان الجبل الأسود، والمسلمون، فكان أن اعترف بالمسلمين كقومية وذلك إدراكاً من تيتو للمطامع الصربية التوسعية التى أراد أن يحد منها عن طريق جعل جمهورية البوسنة والهرسك بمثابة عازل أو فاصل بين كل من الصرب والكروات، وكان تيتو مدركاً لأهمية جمهورية البوسنة والهرسك فى تحقيق هذا التوازن لأنها فى حقيقتها تتركب من منظومة فسيفسائية تكاد تعكس فى حقيقتها الواقع اليوجوسلافى بتركيبته القومية المتعددة.

ولعل تيتو أدرك بسياسته نوعاً من النجاح فى إخفاء هذه الخلافات وفى السيطرة على الطموح الصربى وبصفة خاصة وأنه كرواتى الأصل، إلا أن تلك السياسة لم تنجح فى إرساء بناء يمكنه الصمود بعد اختفاء تيتو، فبعد مايقرب من سبعة وأربعين عاماً -هى عمر الفيدرالية اليوجوسلافية- بدأت عوامل الضعف تدب فى هذا الكيان بسبب مجموعة من العوامل ترتبط بأصل المشكلتين الكبيرتين اللتين واجههما تيتو فى بداية حكمه وهما : الاختلافات العرقية والقومية والتباينات الاقتصادية بين أجزاء الفيدرالية وبصفة خاصة مع تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية التى واجهتها الكيانات الشيوعية عموماً.

ومع انهيار الشيوعية الذى شهد عام 1989 شواهده الأولى، انهارت أيضاً رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف وبدت بوادر الأزمة التى سيكون مسلمو يوجوسلاڤيا السابقة ضحيتها الأساسية، وقد بدأت المشكلات تطفو إلى السطح مع تصاعد الجدل بشأن الصيغة المركزية فى الدستور الذى حدد وحدات الاتحاد فى ست جمهوريات اتحادية هى:كرواتيا، وسلوڤينيا، وصربيا، والجبل الأسود، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا. هذا بالإضافة إلى إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتى وهما : كوسوڤو، ڤيڤودينا. وهذا الدستور قد وضع قيادة الاتحاد فى يد مجلس رئاسى يضم ممثلين عن جمهورياته الست وإقليميه المتمتعين بالحكم الذاتى، وقد اشترط الدستور صدور القرارات من هذا المجلس، وفقاً لقاعدة الإجماع، وقد أدى ذلك بالطبع إلى الحد من قدرة القيادة الاتحادية على اتخاذ القرارات، ولعل تيتو كان يهدف من وراء ذلك إلى وضع حد للأطماع التوسعية الصربية عن طريق صيغة توفيقية تحقق قدراً من التوازن بين القوميات الممثلة للاتحاد، وبعد موت تيتو ونتيجة للأزمة الاقتصادية التى اشتدت تأثيراتها على جميع الجمهوريات، أيضاً نتيجة للتغيرات التى حدثت فى شرق أوربا عام 1989، والتى عبرت عنها أيضاً اضطرابات كوسوڤو عام 1989، وبعد تخلى الشيوعية فى معقلها فى الاتحاد السوڤييتى عن أيديولوچيتها ومبادئها أعلنت أيضاً رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف تخليها عن احتكار السلطة مع مطلع 1990 واتجاهها إلى إطلاق الحريات سياسياً بتبنى التعددية الحزبية واقتصادياً بالتحول نحو اقتصاد السوق.

وبعد إجراء عدة انتخابات فى جمهوريات الاتحاد ظهر بوضوح شديد نوايا الاستقلال عند سلوڤينيا، وكرواتيا هذا فى ظل نزعة صربية -فى ذلك الوقت- تتمسك بالاتحاد الفيدرالى بشرط أن يكون فى ظل هيمنة صربية. وإزاء هذه التطورات، كان موقف المسلمين -كما ظهر فى قمة رؤساء الجمهوريات فى فبراير 1991- يتبنى اقتراح إقامة ماسمى بـ"الفيدرالية المتناسقة" وهى ترمى إلى تحقيق فيدرالية بين ثلاثة كيانات متحدة جزئياً تحل محل الجمهوريات الست وهى كما يلى: فيدرالية تجمع بين جمهوريتى الصرب والجبل الأسود، وفيدرالية ثانية تجمع بين جمهوريتى كرواتيا وسلوڤينيا، وفيدرالية ثالثة تجمع بين جمهوريتى البوسنة والهرسك ومقدونيا، ثم ويتجه العمل بعد ذلك إلى تشكيل كيان كونفدرالى يجمع بين الكيانات الفيدرالية الثلاثة، ولكن هذا الحل لم يأخذ أى فرصة نظراً لإصرار كل من كرواتيا وسلوڤينيا على إعلانهما الاستقلال فى يونية 1991، وقد عجز الجيش الاتحادى الذى يسيطر عليه الصرب من الوقوف فى وجه الرغبة الاستقلالية للكروات، ولكنه فى الوقت نفسه لم يتعامل مع رغبة البوسنة والهرسك فى الاستقلال بنفس الأسلوب بحجة تواجد قوميات عدة داخل هذه الجمهورية وهكذا تغلبت الأطماع الصربية والكرواتية وبدا التنافس بينهما، ووقع المسلمون ضحية العداء المزدوج للعرقين، ولعب الكروات دوراً يشوبه الغموض والتداخل بعكس الدور السافر العداء الذى ظهر به الصرب.

2- جدلية العلاقة بين الصرب والكروات والمسلمين:

مثل الحلم الصربى فى تحقيق "صربيا الكبرى" الحافز والدافع المحرك للسلوك الصربى العدوانى، ومن المنظور الصربى يعنى هذا حق الصرب الذين يعيشون خارج صربيا فى العيش مع بقية الشعب الصربى وأن يحققوا الانتماء إلى دولة واحدة ويستند الموقف الصربى إلى حق تقرير المصير وبمقتضاه ينظر الصرب إلى وضع الأقلية الصربية الموجودة فى كرواتيا وأيضاً فى البوسنة والهرسك على أنه من حقها ألا تجبر على العيش تحت نفوذ قومية أخرى وتحت شعار "كل صربى فى أمة صربية واحدة" أعطت صربيا نفسها الحق فى استخدام القوة لتقرير مصير الأقليات الصربية فى البلقان وبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية حاول الصرب الحفاظ على سيطرتهم على يوجوسلاڤيا الفيدرالية، فلما فشلوا فى ذلك بدأوا فى تحقيق حلم صربيا الكبرى على حساب القوميات الأخرى والتى كانت تشكل يوجوسلاڤيا السابقة.

وعلى الرغم من تماثل الأصول العرقية المشكلة للقوميات الثلاث : الصرب والكروات والمسلمين، فهم يرجعون بأصولهم إلى عنصر سلاڤ الجنوب إلا أن الخلافات الحادة بينهما ترجع إلى اختلاف الدين بين كل من المسلمين(البوشناق) من ناحية، وبين الصرب والكروات من ناحية أخرى، وأيضاً اختلاف المذهب بين الصرب الأرثوذكس والكروات الكاثوليك، وقد كان لهذا

الخلاف المذهبى أثر كبير فى الصراعات التى نشبت بين كل من الصرب والكروات وبين الاثنين والمسلمين حتى قبل اعتناق الآخرين الإسلام، فقد كانوا على مذهب ثالث مخالف لمذهب كل من الصرب والكروات، وهو المذهب البجمولى وكانوا ينظرون إلى مذهبى الصرب والكروات على أنهما قاما بتحريف الدين المسيحى إذن جذور الصراع المذهبى بين القوميات الثلاثة سابقة على اعتناق البوشناق الإسلام.

ولما دخل الإسلام البلقان واعتنقه البوشناق أضيف عنصر آخر إلى عناصر الخلاف بين القوميات الثلاثة وخصوصاً بعدما استشعر المسلمون تبلور شخصية قومية مميزة لهم بجذور حضارية وثقافية تنتمى للإسلام، وقد وجد الصرب الذين نجح العثمانيون فى الانتصار عليهم فى معركة كوسوفو فى القرن الرابع عشر فى مسلمى البلقان المتنفس الذى يصبون فيه جام غضبهم على ذكرى انتصار العثمانيين عليهم حيث بقى ذلك الانتصار فى الذاكرة الصربية إلى الحد الذى جعلهم ينظرون إلى "كوسوفو ذات الأغلبية الألبانية المسلمة حالياً" على أنها «قدس صربيا »(9) ونظر الصرب بالتالى إلى الذين اعتنقوا الإسلام فى فترة الحكم العثمانى على أنهم "خونة" يستحقون العقوبة والعداء. هذا على الرغم من أن التسامح العثمانى تجاه المخالفين فى الدين كان هو الذى مكن الصرب وغيرهم من غير المسلمين من البقاء على دينهم وكان من دخل الإسلام من أهل تلك البلاد إنما دخله حراً مختاراً وفقاً للقاعدة الدينية الإسلامية المتمثلة فى قوله تعالى: ﴿**لا إكراه فى الدين**﴾، ولذلك نجد أن التسامح العثمانى قد ساعد فى حفاظ الصرب على عقيدتهم الأرثوذكسية كما إنه قد أثمر أيضاً حركة أسلمة بالاختيار والرضا فى كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو والسنجق ومقدونيا.

ومن ثم، كان تفكك الفيدرالية اليوجوسلافية التى حدث من الطموحات الصربية بمثابة إنعاش للشهية الصربية المكبوتة لتستعيد الأمل فى تحقيق حلمها القديم "صربيا الكبرى" وقد عمد الصرب إلى إثارة المخاوف لدى أوربا من قيام دولة إسلامية "أصولية" فى البوسنة والهرسك وأنهم بمنعهم قيام هذه الدولة إنما يؤدون خدمة لأوربا كلها، وكان هدف الصرب من ذلك هو تحييد المشاعر الأوربية إن لم يكن استثارتها لمساعدة الصرب فى مهمتهم "المقدسة".

أما العلاقة بين المسلمين والكروات فتسودها جدلية متأرجحة ما بين التحالف والعداء ولعل ذلك التأرجح هو الذى ميز الموقف الكرواتى بمزيج من الغموض، إذ إنه يتميز بمزيج من الكراهية المقنعة بغطاء من التحالف لتحقيق بعض المكاسب المشتركة لايلبث أن يتم التخلى عنها إذا ثبت للكروات إمكانية الحصول على مكاسب أكثر إذا تبنوا الموقف المضاد، وعلى الرغم من أن مظلة العداء تشمل الصرب والكروات بسبب الخلافات المذهبية، وميراث تاريخى طويل من العداوة والكراهية، إلا أن الاثنين تجمعهما الرغبة فى تحقيق أهداف كل منهما على حساب المسلمين، وما محاولة الكروات مساندة المسلمين فى بعض الأحيان إلا لخلق منطقة عازلة تقف أمام طموحات الصرب. إذ مما لاشك فيه أنه فى حالة زوال المسلمين من الصراع الدائر هناك، فإن صراعاً دامياً لابد أن ينشب بين كل من الصرب والكروات.

ولفهم طبيعة العلاقة بين المسلمين والكروات وترددها بين التحالف والعداء نعود تاريخياً إلى فترة الأربعينيات من هذا القرن حين نجح الكروات فى إقامة دولة كرواتية ضموا إليها البوسنة والهرسك . وقد مارس الكروات فى هذه الأثناء تطهيراً عرقياً ضد الصرب واعتبروا مسلمى البوسنة الداخلين فى نطاق دولتهم منتمين للشعب الكرواتى، وقد وقع المسلمون فى هذه الأثناء ضحية للعداء المتبادل بين الصرب والكروات، حيث أصبح تنفيس كل من الصرب والكروات عن عداوتهم لبعضهم البعض يجد فى المسلمين هدفاً له حين لايستطيع أى منهم أن يحقق انتصاراً على الآخر، ولذلك نجد أنه حينما نجحت سلوفينيا وكرواتيا فى إعلان الاستقلال فى يونيو 1991 وحصلتا على اعتراف دولى بتأييد من ألمانيا، لم يجد الصرب متنفساً لهم عن الإخفاق الذى لاقوه على الجبهة الكرواتية إلا فى كيل العداء وتوجيهه لمسلمى البوسنة والهرسك.

من هنا نستطيع أن نتفهم الدور المزدوج الذى يلعبه الكروات فى أحداث البوسنة والهرسك عن طريق التحالف المتبادل مابين المسلمين والصرب، حيث تبادل الكروات التحالف فرأينا تحالفا إسلاميا - كرواتيا يليه تحالف صربى - كرواتى، ثم يعاود الكروات الكرة فى الانتقال فى التحالف مابين الصرب والمسلمين حيث يصبح الكروات عاملاً مشتركاً فى سلسلة التحالفات التى تشهدها الأحداث، فما الذى يدفع الكروات إلى

التحالف مع المسلمين ؟، ومالذى يدفعهم إلى فض هذا التحالف والاتجاه إلى الصرب؟.

فى الواقع إن الكروات تحفزهم الرغبة فى الحفاظ على الوجود الكرواتى فى البوسنة وبصفة خاصة فى ظل وجود أقلية كرواتية فى البوسنة والهرسك، فهم يرغبون فى استمرار قدرتهم على الدفع بالسلاح إلى هذه المنطقة للحفاظ على وجودهم فيها ولتشكيل عائق يعوق تقدم الصرب واندفاعهم فى تحقيق "صربيا الكبرى" التى بلاشك تعد تهديداً للكروات وأطماعهم فى المنطقة، هذا بالإضافة إلى أن تحالف الكروات مع المسلمين يكسبهم دعماً وتعاطفاً من الدول العربية والإسلامية الغنية وبصفة خاصة الدول البترولية، كما إن استضافتهم للاجئين المسلمين الفارين من جحيم الصراع فى البوسنة يكسبهم ورقة للضغط على المسلمين، كما يستفيدون اقتصادياً من اشتراكهم كمورد أو مسهل فى حصول مسلمى البوسنة على السلاح.

وإذا ماوجد الكروات منافع أعظم من الطرف المقابل فهم لايترددون فى نقض تحالفهم مع المسلمين والتحالف مع الطرف الآخر -الصرب- لتحقيق مكاسب وقتية لاتلبث أن تنتهى وتبدأ حدة التناقضات بين الصرب والكروات لتدفع بهم إلى الصدام من جديد.من هنا كانت محاولة التحالف الأخيرة بين المسلمين والكروات محدودة الفاعلية بالنظر إلى حساب المكاسب والخسائر التى يجنيها الطرفان من جراء هذا التحالف الهش الذى يجيد الصرب اللعب على متناقضاته مستغلين الدور المزدوج الذى دأبت كرواتيا على ممارسته طوال مراحل الصراع.

ثانياً البيئة الدولية: تحليل مواقف القوى الإسلامية والدولية الفاعلة:

لايمكن فهم أو تحليل الصراع الدائر فى البلقان الآن دون الأخذ فى الاعتبار مجمل التغيرات والتطورات التى حدثت فى الإطار الإقليمى والدولى والتى كان لها عظيم الأثر فى توجيه الأحداث فى هذه المنطقة، وذلك بما أحدثته من تغيرات كانت فى صالح بعض الأطراف المباشرة دون بعضها الآخر وكذلك ظهر مدى قدرة البعض على التكيف والاستفادة من مجمل التغيرات، ومدى فشل البعض الآخر أو عدم إمكانية استفادته نتيجة مجموعة من العوائق والصعاب .

وقد أثار الصراع الدائر فى البلقان حالياً عديداً من التساؤلات حول دور بعض القوى الإقليمية والدولية وعن انحياز بعضها إلى أحد الأطراف المباشرة، ومدى تأثير هذا الانحياز على نتائج الصراع التى ألقت بثقلها لصالح أحد الأطراف دون الآخر. كذلك ثارت تساؤلات متعددة حول موقف الغرب عموماً، المجموعة الأوربية، حلف الأطلنطى. وكان موقف الولايات المتحدة من أكثر المواقف إثارة للتساؤلات لتميزه بالتردد والغموض، وضعف الحسم. أيضاً أثار البعد الدينى : الإسلامى – الأرثوذكسى – الكاثوليكى تساولات متعددة.

أ- الإشكالية الإسلامية والأرثوذكسية-الكاثوليكية فى البلقان:

بدأت النذر والمقدمات للأحداث المفزعة التى جرت للمسلمين فى البوسنة -على الأقل- منذ عام 1989، وكانت هذه النذر كفيلة بتحريك الوعى بضرورة تحرك إسلامى لاتخاذ بعض الخطوات الهامة لإنقاذ المسلمين فى هذه المناطق مما توحى النذر بأنه ينتظرهم من مذابح وأحداث مروعة، ويروى أحد المراسلين الصحفيين المسلمين (أ. محمد خليفة) تجربته الشخصية من خلال ماوراه من حديث دار بينه وبين الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى (د. حامد الغابد) فى مطلع عام 1991 حيث أوضح الأمين العام للمنظمة حقيقة عدم وجود خطة عملية متفق عليها لكى تتحرك المنظمة وتساعد المسلمين فى البلقان، كذلك أوضح أن ذلك يعزى إلى انعدام الخبرة أو مجرد الفكرة العامة عن كيفية التحرك لتحقيق هذا الغرض، وقد يرجع ذلك فى جانب منه إلى أن المنظمة إنما تتحرك فى مخاطبة الدول وليس الأفراد والجماعات، وإلا اعتبر تحركها بمثابة تدخل فى الشئون الداخلية للدول، وقد أوضح المراسل الصحفى أ. محمد خليفة أنه حاول أن يوضح للأمين العام أن "حكومات البلقان (بصفة خاصة يوجوسلافيا) تخضع لتغيرات واضطرابات تجعل مسائل مثل الشرعية والشئون الداخلية مسائل مطاطة ومرنة إلى حد كبير، والدليل على ذلك أن الأطراف الدولية الأخرى تتحرك بحرية بدون حساسية تجاه مثل هذه المسائل، وعندما أثار المراسل مسألة احتمال تعرض المسلمين -على وجه الخصوص- نظراً لانعدام الحماية لمذابح وشيكة، كان بادياً على الأمين العام للمنظمة الدهشة وطلب من

المراسل كتابة مذكرة بهذا الخصوص لعرضها على لجنة الأقليات فى المنظمة"(10).

يحدث هذا فى الوقت الذى كانت فيه الأطراف الأخرى غير الإسلامية تعمل بنشاط لإنقاذ رعاياها من التطورات المحتملة وكان من النشطين فى هذا المجال زعماء الكنائس والطوائف الأرثوذكسية، وأيضاً قيادة الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية، بالإضافة إلى زعماء المنظمات اليهودية فى العالم وانصبت جهود هذه الأطراف على التحرك النشط فى كافة المجالات من أجل كفالة تقديم المساعدات لرعاياها. وتنوعت الأشكال التى اتخذتها تلك التحركات، ومنها تكوين منظمات دينية أو علمية أو ثقافية وكذلك منظمات مالية واقتصادية بالإضافة إلى منظمات حقوق الإنسان، ومن هذه الجهود أيضاً مادفعته حكومة الفاتيكان من مبالغ لرعاياها الكاثوليك فى كرواتيا تقدر بحوالى أربعة آلاف مليون دولار أمريكى، وذلك كمعونة لتمكينهم من الانفصال عن يوجوسلافيا (السابقة) هذا على الرغم من أن جمهوريتى كرواتيا وسلوڤينيا تعدان من أغنى الجمهوريات اليوجوسلافية (السابقة) وفضلاً عن تلقى كرواتيا مساعدات من ألمانيا أيضاً.

وقد نشط الصرب الأرثوذكس أيضاً لتنظيم "لوبى" يدافع عن مصالحهم "فكونوا فى الولايات المتحدة عشرات الجمعيات العلمية أو الثقافية (أو تحت هذا الغطاء) ... وكان ذلك منذ عام 1989، وتحرك زعماء الكنائس والشعوب والمنظمات الأرثوذكسية منذ عام 1989 لدعم المشروع الصربى فى البلقان وشارك فى هذا الدعم ممثلو هذه الطائفة وكنيستها فى كل مكان من الولايات المتحدة إلى روسيا إلى البلدان العربية نفسها، ويكفى أن نشير إلى أن مجلس الكنائس العالمى أعطى للصرب تأييده ومباركته لما سيقترفونه لاحقاً، وذلك بإعلان موقف مساند لوجهة نظرهم فى الصراع مع المسلمين فى يوجوسلافيا السابقة"(11).

فإذا نظرنا إلى ناحية المسلمين ومدى الاستعداد المماثل لتطورات الأحداث فسوف نفاجئ بالغياب شبه التام، الذى يصل فى بعض الحالات إلى انعدام الوعى بوجود مشكلة أو أنه ثمة مذابح سوف تحدث، ولذلك فقد فوجئ العرب والمسلمون بالأحداث ولم يكن لديهم فكرة مسبقة عن مجرد وجود مسلمين فى هذه المناطق، وعلى المستوى الشعبى كانت المشاعر فياضة، ولكنها فى مسيس الحاجة إلى جهة تنظمها وتحيلها إلى قوة ضاغطة مؤثرة، وإذا نظرنا على صعيد الحكومات نجد أن بعض الحكومات العربية لم تكن أصلاً تقيم علاقات مع يوجوسلافيا (السابقة)، وبعضها الآخر نظر بتوجس إلى فيض المشاعر الشعبية تجاه الأزمة البوسنوية خشية أن يؤدى السماح بإيفاد مجاهدين أو إيقاظ المشاعر الحبيسة فى الصدور إلى تكرار ظاهرة «الأفغانيين» الذين عرفتهم بعض الحكومات العربية والذين تسببوا فى أحداث عنف فى بلادهم بعد عودتهم من الجهاد فى أفغانستان، وقد تعددت ردود الفعل العربية تجاه أحداث البوسنة، فبعضها بدا عليه مايشبه «الحياد البارد» والبعض الآخر جاء تحركه متأخراً ومتردداً وكأنه مجرد محاولة لامتصاص السخط الشعبى. وحتى بالنسبة لبعض البلاد العربية الأخرى التى حاولت أن تلعب دوراً أقوى من ذلك، فلم تستطع أن تخرج من أسر "الشرعية الدولية"، أو أن تنظم فعلاً يتسم بالمبادرة خارج إطار المنظمة الدولية الأم (الأمم المتحدة)، إذ حتى منظمة المؤتمر الإسلامى حرصت على التأكيد على أنها تعمل فى إطار الشرعية الدولية، ولما بدا العدوان الصربى سافراً إلى أقصى الحدود، أعلنت بعض الدول العربية والإسلامية «المحرجة» إنذاراً بأنها ستخرق الحصار الدولى المفروض على يوجوسلافيا السابقة إذا مااستمر عجز الأمم المتحدة عن وضع حد لجرائم الصرب، ولكن -كالعادة- بقى هذا الإنذار مجرد "مسدس خالٍ من الرصاص" لم يخف أحداً، ولكنه كرس اليقين بعجز الكتلة العربية والإسلامية عجزاً مهيناً خصوصاً أنه قد تجلت «وحدة» حقيقية بين جميع الدول والشعوب الإسلامية إزاء مأساة البوسنة، ولم يظهر أى خلاف سياسى أو أيديولوچى معلن يبرر التقاعس، ومع ذلك لم تفعل هذه الكتلة الضخمة من الدول والشعوب ذات الإمكانات الهائلة(12). أى فعل يتناسب مع حجمها لإنقاذ شعب البوسنة والهرسك إذ بدا واضحاً أن الدول الإسلامية حرصت على التحرك من خلال المؤسسات الدولية لتكسب تحركها صفة الشرعية الدولية، ولكن لم يكن لمثل هذا التحرك أن يأتى بأى نتيجة طالما أن القوى الدولية الفاعلة فى إطار الشرعية الدولية ليس لديها الرغبة وأحياناً ليس لديها القدرة على فعل شئ مؤثر يغير من سير الأحداث.

وإذا نظرنا إلى أبرز المواقف الفاعلة للدول الإسلامية نجد أن

على رأس هذه القوى تأتي «تركيا»، وذلك بحكم العلاقة التاريخية بينها-كوريثة للخلافة العثمانية- وبين البلقان، وكذلك بحكم العديد من المصالح التي تربطها بهذه المنطقة حيث تواجه تركيا العديد من المشاكل في البلقان والقوقاز، وبخصوص مشكلة البوسنة والهرسك عبر «حكمت تشتين» وزير خارجية تركيا، بأن بلاده لاتنظر إلى الصراع الدائر في البوسنة على أنه صراع إسلامي – مسيحي على الرغم من أن المسلمين هم الضحايا، ولكنها تنظر إليه باعتباره صراعاً عالمياً خطيراً يرتكب المعتدي فيه انتهاكات سافرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، ومن هنا فقد حدد وزير الخارجية التركي موقف بلاده من حل مشكلةالمسلمين في البوسنة والهرسك عن طريق مساندة عملية السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وقد وضع الوزير التركي استدراكاً على هذه المساندة يتمثل في اشتراطه على عملية السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة ألا تؤدي إلى تمكين المعتدي ومكافأته على حساب الضحايا، مع تأكيده على أن جمهورية البوسنة هي جمهورية مستقلة ذات سيادة وهي عضو في الأمم المتحدة حسب قرارات مؤتمر لندن وقرارات مجلس الأمن، وأنه في حالة تقسيم البوسنة فإن خطة التقسيم العادلة ينبغي أن تأخذ في اعتبارها أن المسلمين يشكلون 44٪ من السكان، وأنه ينبغي وضعهم في وضع ملائم يمكنهم من الحياة والبقاء أمنياً واقتصادياً وأن يكون لهم على الأقل منفذان بحريان كما أعلنت تركيا استعدادها واستعداد دول العالم الإسلامي للمزيد من المساهمة في الحل الذي يجب أن يستند إلى المبادئ الأساسية التي تجعله حلاً عادلاً ودائماً، أما خلاف ذلك فسيؤدي إلى فلسطين أخرى في أوربا، ولو تم تقسيم سراييفو فستكون هناك برلين أخرى في أوربا وهذا لن يكون سلاماً دائماً.

وهكذا حددت تركيا موقفها الرسمي من مشكلة البوسنة والهرسك، أما عن تقويمها لمواقف القوى الفاعلة الأخرى، ففيما يختص بحلف الأطلنطي أعلن وزير الخارجية التركي أن بلاده يرى أن بعض الضربات الجوية من الحلف قد تكون ضرورية، ولكن تركيا تأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المختلفة التي ترى بعضها أن استخدام القوة سيؤثر على عملية السلام وسيعطي نوعاً من التشجيع للمتطرفين على الجانب الصربي، كما رأى البعض الآخر أن لهم قوات في الميدان وأن هذه الضربات ستؤثر على قواتهم هناك. وحول موقف الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي أبان وزير الخارجية التركي أنه لايعتقد أن الأمين العام متحيز ضد المسلمين، ولكنه مضطر لأن يأخذ في حسبانه وجهات نظر كافة الأطراف، وفيما يتعلق بما إذا كان لدى الدول الإسلامية أي نوع من الخيار العسكري لإنقاذ المسلمين في البوسنة والهرسك أفاد وزير الخارجية التركي بأن الدول الإسلامية ليست "أمماً متحدة" أخرى، فهي دول أعضاء في الأمم المتحدة وملتزمة بقراراتها وعليها العمل معها وأن استخدام قدرتها على التأثير يجب أن يكون داخل نطاق الأمم المتحدة. (13).

وبذلك فإن الموقف التركي لم يختلف في حقيقته عن باقي مواقف الدول الإسلامية الأخرى ذات الثقل، إذ حتى عندما طرحت فكرة التدخل العسكري المباشر لإنقاذ المسلمين حرصت على التأكيد بأنه ينبغي أن يكون هذا التدخل جماعياً وتحت مظلة الأمم المتحدة، أو تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي إذا رفضت الدول غير الإسلامية المشاركة فيه، وحتى في هذه الحالة الأخيرة ينبغي أن يتم كل شئ وفقاً للشرعية الدولية وبموافقة مجلس الأمن أو الولايات المتحدة (على الأقل)، وفي الواقع يبدو أن تركيا رأت في الأزمة البوسنوية إحدى الفرص السانحة للعودة إلى البلقان مرة أخرى ولكنها فضلت أن تفعل ذلك عن طريق استخدام منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن ثم فعندما وجدت أن محاولاتها تلك من شأنها الاصطدام بأوربا راجعت نفسها وأكدت على استمساكها بالشرعية الدولية.

وكذلك تمسك باقي الدول الإسلامية بالشرعية الدولية والعمل في إطارها، مع محاولة تحقيق مصلحة المسلمين في البوسنة من خلال مخاطبة مؤسسات الشرعية الدولية، ومثال على ذلك موقف «مصر» الذي عبر عنه وزير خارجيتها عمرو موسى حيث رأى أن مطالبة الدول الإسلامية بحل مشكلة البوسنة والهرسك ينبغي أن تكون في حدود "المعقول" فالدول الإسلامية لاتستطيع في ظل الظروف الراهنة التدخل عسكرياً في البوسنة ولكنها تستطيع أن تتكلم في كافة الأوساط الدولية لمحاصرة التدهور الحادث في البوسنة، وعليها أن تكون جاهزة لدعم أية مقترحات تتبناها حكومة البوسنة . أما عن تقسيم البوسنة فقد أعلن وزير الخارجية المصري أن مصر

لاتقبل بالتقسيم كحل للمشكلة وأنه فى حالة فرض التقسيم فإن الناتج سوف يكون وصفة سوف تؤدى لمزيد من التوتر والصدام فى المستقبل القريب فى منطقة البلقان، ولايمكن أن تستقر الأوضاع فى البلقان إذا فرض وضع على البوسنة فيه مساس بالمبادئ الأساسية للقانون الدولى والسيادة ووحدة الأرض وحقوق الإنسان، أما عن حل المشكلة من وجهة النظر المصرية فقد أعرب وزير الخارجية المصرى أن الحل هو فى الحفاظ على سيادة البوسنة، وأن يتعايش الجميع فى إطارها بالشكل الذى يرتضونه جميعاً مسلمين وكرواتا وصربا، وفى الوقت نفسه يكون من اللازم إنهاء كافة أشكال التوسع التى قامت بها إحدى الطوائف على حساب طائفة أخرى وأن للأمم المتحدة دوراً عليها أن تلعبه بهذا الصدد فى المساعدة على عودة الأمور إلى ما كانت عليه، وليس فى مساندة التقسيم، وبالتالى فحين يكون هناك حديث عن تقسيم البوسنة، ويكون المطلوب من مصر المشاركة بقوات دولية، فإن الرد على لسان وزير الخارجية المصرى "يكون أمراً غير ممكن ومستحيل أن تشارك فيه مصر"، لأن مصر تشارك فى حماية الضحايا والتعاون فى إطار الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ ميثاقها، وهذا ماتفعله القوات المصرية فى مطار سراييفو منذ حوالى عام 1992 فهى موجودة هناك بهدف تمكين المطار من العمل حتى يستقبل المعونات ورجال الأمم المتحدة، وتمكين شعب البوسنة من استخدام مطاره لأن هذا أمر مشروع ولكن لايمكن أن تقبل مصر أن تقوم بدور فيه تكريس لتقسيم البوسنة . وبناء عليه علق وزير الخارجية المصرى على خطة ڤانس – أوين السابقة لتقسيم البوسنة بأنها قد تقبل فقط كأمر إدارى، أما اعتبار التقسيم الثلاثى دون تصحيح الأوضاع المرتبطة بالتوسع الصربى فهو أمر غير مقبول(14).

وكذلك تراوحت مواقف الدول الإسلامية الأخرى مع التزامهاجميعاً بالعمل فى إطار الشرعية الدولية مع بذل المساعدات المادية والإنسانية عبر قنوات الإغاثة الإنسانية، كما فعلت السعودية ودول الخليج وباكستان وأيضاً ماليزيا، ومن ذلك ماقامت به حكومة السعودية حيث نظمت فى جميع مناطق السعودية أوقاتاً للتعريف بأحوال المسلمين فى البوسنة والهرسك وجمع أكبر قدر ممكن من التبرعات لهم، وقال الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ورئيس الهيئة العليا لجمع التبرعات لمسلمى البوسنة والهرسك: "إن هذا الدعم يأتى انطلاقاً من الدور الإسلامى الريادى للمملكة وتوجهها الإسلامى .. الذى سارت عليه منذ تأسيسها"، وحث أمير الرياض المواطنين السعوديين والمقيمين العرب والأجانب فى السعودية على بذل المزيد من العطاء لإخوانهم المسلمين فى البوسنة – الهرسك ليتمكنوا من مواجهة تلك الحرب الشرسة المفروضة عليهم. (الحياة 4/2/1994).

أما فيما يتعلق بالجهود الشعبية المتمثلة فى المتطوعين المجاهدين فقد ثارت مشاكل بهذا الشأن وأعلن عنها مصدر حكومى بوسنوى حين صرح بأن الحكومة البوسنوية بصدد اتخاذ إجراءات لإبعاد المجاهدين القادمين من البلدان الإسلامية عن أراضيها، بعد أن تفاقمت المشاكل بين الطرفين فى الفترة الأخيرة، حيث رأت الحكومة البوسنوية أن المجاهدين لاينصاعون لقوانينها ولايلتزمون بأوامر القيادات العسكرية البوسنوية، كذلك أظهر التصريح خلافاً بين الحكومة البوسنوية والمجاهدين حول مدى التزام الحكومة بالشريعة الإسلامية والتعاليم الدينية، ومن ناحية المجاهدين فقد صدر عنهم بيان أصدرته وحدة المجاهدين التى تحمل اسم اللواء الثامن المنضوى فى إطار الوحدات النظامية للجيش البوسنوى وذلك فى مساء 2/2/1994 قالت فيه إنها ضد أى شائعة تدعى عدم احترام السلطات البوسنوية، كما أنها ضد أى عمل يؤدى إلى إساءة العلاقة بين الطرفين . وقد ذكر أحد المسئولين فى الداخلية البوسنوية أن مفاوضات تجرى مع القوات الدولية بشأن التعاون فى ترحيل المجاهدين عن البوسنة تجنباً لتعريضهم للخطر. وقد تردد فى العاصمة البوسنوية حديث عن ضغوط غربية متزايدة على الحكومة البوسنوية بشأن وجود المجاهدين على أراضيها، وهذا ما ألمح إليه أيوب جانيتش نائب الرئيس البوسنوى وعضو مجلس الرئاسة فى حديث لجريدة الحياة حيث قال "إن عدد المجاهدين القادمين من العالم الإسلامى .. لايزيد عن مائتى شخص أحاطهم الإعلام الغربى بهالة شديدة وجعل منهم قضية كبرى، فى حين أنه تغاضى عن وجود آلاف من الروس واليونانيين الذين يحاربون فى صفوف القوات الصربية".

وعبر جانيتش عن اعتقاده بوجود ما أسماهم "مخربين وإرهابيين دستهم الاستخبارات الغربية فى صفوف المجاهدين

لتشويه سمعتهم وإثارة المشاكل بينهم وبين الحكومة البوسنوية، وأضاف چانيتش أن مسلمي البوسنة لايحتاجون في معركتهم إلى رجال يحاربون في صفوفهم .. ولكنهم في حاجة إلى سلاح وعلى الذين يريدون دعمهم أن يفهموا ذلك(15).

وعلى الطرف المقابل نجد أن دولاً بلقانية وأخرى أرثوذكسية، وأيضاً طوائف شعبية أرثوذكسية أظهرت تأييداً جارفاً للصرب ولمشروعهم على الرغم مما يحتويه من جرائم تطهير عرقي سافر ضد المسلمين في البوسنة وأيضاً في كوسوفو، وعلى الرغم مما احتواه من سلوكيات عدوانية ضد أخوة الدين المخالفين في المذهب - الكروات- وبشهادة أحد المراسلين الذين جابوا هذه المناطق يقول "يستطيع أي مراقب دبلوماسياً كان أو صحافياً أو حتى سائحا أن يلمس عمق التعاطف والتأييد للصرب في بلدان المنطقة المجاورة، كاليونان وقبرص، وبلغاريا، ورومانيا، وروسيا، وصولاً إلى أرمينيا"(16)وهذا التعاطف هو شعور عام سائد بين جميع الطوائف الشعبية والتنظيمية(17)، وقد بلغ من الرسوخ حداً جعله كالمسلمة التي لايجوز مناقشتها، والتي يسلم ويؤمن بها كافة الاتجاهات على عمق اختلافها سواء منها اليسارية الشيوعية أو اليمينية المتشددة. وهذا الإجماع لا يحدث في تلك المجتمعات إلا في الصراعات التي يكون أحد طرفيها ارثوذكسي والآخر مسلم على وجه الخصوص، وهذا بالضبط هو الحاصل في الصراع الصربي- البوسنوي فشعوب البلقان التي خاضت صراعاً طويلاً مع العثمانيين لا تزال تحتفظ بنظرة معنية إلى الإسلام لا تفرق بين ما هو مسلم، وما هو تركي. وفي ظل الشعور والرغبة في التنفيس عن مشاعر العداء المترسب من الحقبة العثمانية تجد متنفساً لها في العداء الكامن حيناً والسافر أحياناً ضد الاقليات المسلمة في البلقان. وقد جاءت حرب البوسنة والهرسك لتكون فرصة كاشفة عن عمق المشاعر المعادية للإسلام والمسلمين، وقد ساهمت القوى صاحبة المصلحة في تعميق هذه المشاعر وتصوير الأمور على غير حقيقتها، ومن ذلك ما يحدث من استغلال لبعض المشاعر العاطفية للمساندة الإسلامية التي تصدر هنا أو هناك، وتضخيمها لتصوير الأمر على أن العالم الإسلامي يقف بكل قواه وراء مسلمي البوسنة ويدعمهم بكل ما يملك من أموال وقوى عسكرية واقتصادية. وأن الصرب بالمقابل يواجهون عدداً لاقبل لهم بمواجهته مفردين وهم بهذه المواجهة إنما يستحقون مساندة العالم الحر (الأرثوذكسي) لأنهم يقومون بمهمة مقدسة بالنيابة عنه. وهذه التعبئة النفسية والشعورية تنتهز كافة المناسبات الدعائية لترسيخ حقيقة الخطر الإسلامي المزعوم في الأذهان الأوربية والغربية عموماً والبلقانية الأرثوذكسية على وجه الخصوص. وكانت هذه الدعاية والتعبئة الشعورية من أهم عوامل مساندة الصرب وإسقاط الحصار المفروض عليهم واقعيا وعمليا وبذلك باتت هزيمة المسلمين في البوسنة شبه مؤكدة بعد أن تمت محاصرتهم من جميع الجهات بمشاعر العداء والكراهية.

وقد كتبت صحيفة "الديلي تيلجراف" تحت عنوان "الصرب: نحن فرسان الصليب لحماية أوربا من الاسلام"، أخبارا نقلاً عن وكالة رويتر من مدينة بانيا لوكا أن صرب البوسنة المدانين عالميا باعتبارهم المعتدين في حرب وحشية يريدون أن يظهروا بمظهر الفرسان الصليبين الذين ينقذون أوربا من الإسلام. حيث يؤكد مسئولون بجمهورية البوسنة الصربية المتمردة والعديد من المواطنين العاديين المقتنعين بجدية آرائهم أنهم يحاربون مؤامرة إسلامية للهيمنة على العالم. ويقول سجانو المعتقلين المسلمين المذعورين الذين حشروا في معسكرات اعتقال إن السجناء ليسوا مدنيين أبرياء وإنما هم متطرفون عازمون على جعل البوسنة أول دولة إسلامية في أوربا. وتساءل وزير الإعلام بالحكومة الصربية التي نصبت نفسها في البوسنة: "لماذا تقف أوربا المسيحية ضدنا ... إننا ندافع عنهم ... إن الإسلام يتعاظم في كل مكان، فلبنان وقبرص المسيحيتان تم الاستيلاء عليهما .. والمسلمون لديهم الأموال ولديهم العقيدة والأهم من ذلك كله القوة البشرية المتزايدة" وأضاف الوزير الصربي: "أنه كانت هناك خطة لشق ممر إسلامي يربط مسلمي البوسنة بالألبان المسلمين والأقلية التركية في بلغاريا وتركيا نفسها، وأن الإحصائيات تظهر أن معدلات المواليد المرتفعة ستجعل من المسلمين الأغلبية في البوسنة بحلول عام 2000". وقال الوزير الصربي: "إن فرنسا يغرقها المسلمون بالفعل، وإما أن أوربا لاتدرك الخطر الذي يواجهها أو أنها تظن أن بمقدورها السيطرة على بيجوفيتش رئيس جمهورية البوسنة والهرسك في المستقبل.... ولكن سيكون فات الأوان، فعندما يستولي الاسلام على دولة لا يعود الوضع أبداً إلى ماكان عليه" ويزعم

الجنود الصربيون الذين يرتدون شارة الصليب أنهم يتلقون الالهام من عقيدتهم الأرثوذكسية. وعبر شمال البوسنة يلوح الأطفال الصربيون للسيارات المارة بتحية خاصة بثلاث أصابع يقال أنها ترمز للثالوث المقدس. وقال الأنتقف فاسيل أسقف الأرثوذكس بمدينة توزلا الواقعة بشمال شرق البوسنة "إن هذه حرب دينية ولكن الغرب لايفهم ذلك. وأحيانا ما يصف الصرب فى بانيالوكا جيرانهم المسلمين بأنهم "خونة" مشيرين إلى اعتناق أسلافهم للإسلام فى عهد الامبراطورية العثمانية التى حاربها الصرب لعدة قرون.

لكن معارضى هذه النزعة يقولون إن الكنائس الأرثوذكسية بالمنطقة لا يتردد عليها الكثيرون وإن الدين يتخذ كستار لأغراض سياسية بحتة. وقال قس كاثوليكى من الأقلية الكرواتية المذعورة التى لاتزال تعيش فى بانيالوكا: "هذه حرب من أجل المال والأرض... والدين مجرد ذريعة". ويقول عاملون بجمعيات خيرية إسلامية فى المدينة أن العلاقات مع الكنيسة الأرثوذكسية كانت طيبة قبل أن تبدأ الحرب. وليس هناك ما يدل على وجود "الأصولية" التى يزعم الصرب أنهم يحاربونها ضد المسلمين فى يوغوسلافيا السابقة ممن يتبعون أساليب الحياة الغربية وكثيراً ما يتزوجون من غير المسلمات. ويزعم ضباط عسكريون صربيون أن هناك عرباً يقاتلون إلى جانب قوات مسلمى البوسنة لكنهم لا يقدمون أى دليل على صدق زعمهم.

ومن وجهة النظر الصربية فإن الكنيسة الكاثوليكية تقف موقفاً متهاوناً إزاء التهديد الاسلامى وإنها تساند فى جميع الاحوال كرواتيا الكاثوليكية التى تهدف -كما يقول الصرب- إلى تكرار عملية إبادة الصرب التى قامت بها دولة كرواتيا العميلة التى أقامها النازيون خلال الحرب العالمية الثانية. وقال قائد عسكرى صربى إنه يمكن تقسيم البوسنة بين الكروات والصرب، أما المسلمون فيمكن أن يصبحوا مثل الفلسطينيين(18).

2- مواقف القوى الأوربية:

تمثل الأحداث التى تجرى فى البلقان أهمية قصوى لأوربا التى تمر الآن بمرحلة انتقالية تتحول من خلالها إلى كيان موحد، وهى بالطبع تنظر إلى دول أوربا الشرقية وأيضاً البلقان على أنهما جزء من "المشروع الأوربى الموحد" أو من "البيت الأوربى الكبير". من هذا المدخل نستطيع تناول مواقف القوى الأوربية من أحداث البوسنة والهرسك، فهذه القوى الساعية إلى التوحد فى ظل مشروع أوربى خالص تريد مشروعها هذا مسيحياً خالصاً وهى تقبل بالتعددية داخل نطاق الثقافة المسيحية اليهودية، ولكن تعدديتها لا تتسع لكيان اسلامى صغير مهما حاول أن يثبت سعيه ورغبته فى أن يكون نموذجاً للتعايش بين الثقافات والحضارات ويشهد موقفهم من تركيا التى سعت بكل الوسائل حتى تنضم إلى هذا المشروع الأوربى بأنهم يريدونه أوربياً مسيحيا خالصاً. ومن هنا كانت نظرتهم إلى الصرب على أنهم يقومون بدور لصالح المشروع الأوربى المسيحى الخالص، وهذا يفسر الصمت الأوربى الذى يحمل معه موافقة ضمنية عن مهمة الصرب مع التصريح من وقت لآخر بتصريحات ومواقف هشة لا يستفيد منها سوى الصرب المعتدين حيث يمثل عنصر إضاعة الوقت ومد الأمر فرصة لهم للإجهاز على الضحية وبعد أن يتموا مهمتهم لن يصبح هناك قضية وجود إسلامى تبحث عن حل عادل. ولكن ينشأ وضع جديد يرسى أمرا واقعا. وهذا الموقف تعبر عنه تصريحات عديدة سواء من الجانب الصربى أو من جانب عديد من المسئولين الاوربيين الذين يتحدثون عن خطر إسلامى يهدد أوربا وعن "الأصولية" الإسلامية كعدو عليهم أن يوحدوا جهودهم لمقاومته(19)، ويرتبط بذلك أيضاً انبعاث الحركات العنصرية النازية والفاشية التى توجه عدائها نحو الأجانب وهم فى الغالب من العناصر الإسلامية.

وعلى الرغم من أن المواقف الأوربية ليست واحدة تماماً حيال الأطراف المباشرة للصراع الدائر فى البوسنة والهرسك، إلا أنه ثمة قواسم مشتركة تربط بين هذه المواقف تعبر عن نوع ما من "التفاهم" أو قواعد عامة تحكم التحرك الأوربى حيال الأزمة ويأتى على رأس هذه القواعد الرفض الواقعى والضمنى لقيام كيان إسلامى فى قلب أوربا. فمن الملاحظة أن استقلال سلوفينيا وكرواتيا وهما دولتان غنيتان مر بسلام، وقد وعت صربيا الحدود التى يمكن أن تسمح بها القوى الأوربية فى صراعها ضد هاتين الجمهوريتين، لذلك لم يطل أمد الصراع، فهناك وعى تام من جانب الصرب بمساندة ألمانيا الموحدة القوية للكروات، وأيضا وقوف النمسا والمجر وإيطاليا والفاتيكان إلى جانب الكروات وكذلك كانت فرنسا وإيطاليا والفاتيكان

يساندون سلوفينيا. أما بالنسبة للبوسنة فالوضع يختلف وطال أمد الصراع وغض الطرف عن الجرائم التى ترتكب ولم يتعد رد الفعل سوى بعض المواقف ذراً للرماد فى العيون دون أن يكون لها محصلة إيجابية حاسمة توقف الصراع وتضع حداً لمآسيه.

ويدافع "جان دينيو"- الكاتب الصحفى- فى جريدة لوفيجارو-عن موقف فرنسا، بأن البوسنة كانت نوعاً من يوغوسلافيا مصغرة، وكان المسلمون والكاثوليك الكروات والأرثوذكس الصرب يعيشون معاً كما كان الحال فى مدينة "موستار"، وعندماتبدل الحال طرحت عديداً من الأسئلة عن عدم تدخل أوربا ،وفيما يتعلق بالموقف الفرنسى فقد تساءل الكثيرون لماذا منع الرئيس الفرنسى ميتران الأمريكيين من التدخل؟

ويقول "جان دينيو "إن هذا التساؤل برز بشدة بعد زيارة ميتران "الجريئة" إلى سراييفو المحاصرة حيث رأى الكثيرون أن هذه الزيارة كانت مجرد وسيلة دعائية لإقناع العالم بأن تقديم العون الإنسانى للبوسنة يكفى وحده ولا لزوم لحلول عسكرية. وقد رد "جان دينيو" على هذه التساؤلات بقوله: "إن فرنسا فى عهد ميتران لا تنهج هذا النهج الميكيافيلى، ومأساة فرنسا فى الأرض اليوغوسلافية تكمن فى أن صورتها تدهورت لدى جميع الشعوب هناك؟ فالصرب يدينون فرنسا حليفتهم فى الحربين العالميتين التى صوتت ضدهم فى مجلس الأمن، والكروات عاتبون عليها لأنها لم تفرض عقوبات مبكرة على الصرب المعتدين ولم تستجيب لرغبة الكروات فى التقرب من أوربا الغربية أما المسلمون فهم يشعرون بالمرارة تجاه فرنسا وبقية دول أوربا لأنها تركتهم عرضة لتجاوزات المتعصبين من كل نوع. ولكن -على حد تعبير جان دينيو- ماذا يمكن لفرنسا أن تفعل أمام موجه الكراهية القوية التى تجتاح يوغوسلافيا والتى تحولت على يد الصرب إلى استراتيجية ومنهج؟"(20)

ولقد تذبذب الموقف الفرنسى بين الهواجس الأمريكية والطموحات الألمانية، حيث تخوفت باريس من تقسيم يوغوسلافيا، لكنها خافت من تفرد بون بموقع أوربى خاص، خصوصاً وأن ألمانيا تعتبر دولة قوية اقتصادياً وتستطيع إعادة بناء مواقعها السابقة، وترميم علاقاتها التاريخية والمميزة مع وسط أوربا بسرعة قصوى. وحددت الهواجس الناجمة عن الفراغ الذى سيتركه الانسحاب الروسى من أوربا معالم السياسة الفرنسية آنذاك، فوجدت أن تحالفها السياسى مع ألمانيا سيشكل قوة دولية ثالثة وقوة أوربية أولى تعزل الروس عن شرق القارة وتمنع بريطانيا من فرض هيمنتها على غربها. وانطلقت السياسة الفرنسية من تركيب مزدوج: فمن جهة راهنت على ألمانيا ومن جهة تخوفت من دور أوربى مستقل لبريطانيا فعقدت باريس سلسلة تحالفت مع بون. وبسبب التذبذب الفرنسى قادت بون باريس نحو خط تفكيك يوجوسلافيا (21).

ويمكن القول إن فرنسا التى ساهمت بأكبر حجم من قوات الأمم المتحدة فى البوسنة اتخذت قراراً يتعلق بضرورة فرض التسوية السلمية كما أعلن عن ذلك وزير خارجيتها "آلان جوبيه". وقد جاء ذلك التصريح فى معرض تحذيره من أن القوات الفرنسية لن تبقى فى البوسنة لشتاء آخر. وكانت باريس قد أعلنت أنها سوف تسحب 2500 من أصل 6850 جندياً من جنودها من البوسنة هذا العام، بيد أن هذا الإعلان أثار معارضة سياسية وعاطفية. فقد قررت مجموعة من المفكرين الفرنسيين ممن يتمتعون بتأثير كبير فى فرنسا، أن تقدم مرشحيها تحت اسم "قائمة سراييفو" خلال الانتخابات الأوربية التى أجريت فى يونيو 1994، وذلك حتى تسلط الأضواء بشكل مكثف على أزمة البوسنة(22).

وكان يدفع فرنسا لهذا الإعلان منطق الشعور بالاستياء إلى جانب الرغبة الشديدة فى الخلاص من المصيدة التى أوقعت فيها نفسها مع جميع الدول الأخرى المشاركة فى قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى البوسنة، وأيضاً لأنها متورطة فيها بشكل أكثر من غيرها من الدول. وكان فرنسوا ميتران قد علق على الموقف فى البوسنة بقوله:"من المستحيل الرحيل ومن المستحيل البقاء فى البوسنة" وكان لابد من الخروج من المأزق، وهذا ما استهدفه الاقتراح الذى قدمه القادة الفرنسيون إلى شركائهم الغربيين، والذى يقضى برفع حصار سراييفو ويشفع ذلك الطلب ببعض التهديدات. وهكذا إما أن يقبل الحلفاء ذلك ويجد العمل الدولى مصداقية معينة أم يتهربوا، وهنا يكون لدى فرنساالحرية فى التحلل من أى التزام على أساس أنها هى التى وجهت التحذير الأخير إزاء الفتور العام(23).

ويمكن التمييز داخل الموقف الأوربى بين عدة مواقف

متميزة منها موقف ألمانيا الذى كان يميل بشكل نسبى إلى اتخاذ موقف حازم مع الصرب، ويرجع هذا الموقف إلى التعاطف التاريخى الألمانى مع الكروات بسبب أصولهم الجرمانية، ولذلك وقفت ألمانيا معارضة لأطماع الصرب فى السيطرة على أراضى يوجوسلافيا السابقة. وخاصة وأن نجاح الصرب معناه تقوية روسيا حليفتهم وهذا يضر بمصالح ألمانيا الساعية عند إعادة توحيدها إلى أن تتبوأ مكانة تتناسب مع قوتها وطموحها . ولذلك فهى تنظر بعين الاهتمام إلى البلقان ومايدور فيه وقد خالفت ألمانيا الموقف الأمريكى، فألمانيا الموحدة وجدت فى الأمة اليوغوسلافية فرصة لإعادة فرض هيبتها السياسية فى أوربا الشرقية، بحيث أنه عندما ينسحب السوفييات فإن الألمان يحلون محلهم. وكانت حسابات ألمانيا الإقليمية تنظر إلى أن تفكك يوجوسلافيا يعنى عملياً أن هناك قطعة منها ستخضع معنوياً لنفوذ ألمانيا الاقتصادى. ووجدت بون أن فرصتها لمد نفوذها إلى البحر قد حانت. وبذلك تحقق "قفزة" تاريخية ينتج عنها سلسلة اختراقات جغرافية، وتكون بخطوتها تلك قد كسرت الحصار الأوربى التقليدى وتحولت رأساً إلى الدولة الثالثة فى القارة -بعد فرنسا وإسبانيا- التى تتمتع بموقع جغرافى متميز على البحر المتوسط إلى جانب موقعها المتميز على المحيط الأطلسى. وراهنت ألمانيا على علاقتها المتميزة مع جاراتها النمسا وسلوفينيا وكرواتيا لتحقيق الطموح المذكور. ورأت أن تحالفها التاريخى مع جاراتها يعنى واقعياً أنها فتحت خطها التجارى المباشر على المتوسط، مما يسمح بتخفيف اعتمادها على خطها التقليدى المحكوم سلفاً بموصلات المحيط الأطلسى. وهكذا رأت ألمانيا أن مصلحتها فى تدعيم تفكيك يوغوسلافيا فناصرت استقلال سلوفينيا وكرواتيا.

أما بريطانيا فقد أدركت منذ اللحظة الأولى أن تفكيك يوغوسلافيا فى مرحلة انسحاب "السوفيات" من أوربا الشرقية يعنى موضوعياً عودة ألمانيا إلى قيادة قلب القارة. وعزز مخاوفها إقدام فرنسا على تكوين تحالفات على الأرض مع بون عبرت عن نفسها بسياسات ضمنية وعلنية من القضايا الدولية والإقليمية.

وعلى عكس التوقعات لم تتجه لندن إلى التحالف مع واشنطن للمحافظة على "اتحاد يوجوسلافيا، بل اتخذت موقف التأييد للكتلة الأكبر: الصرب، واعتقدت لندن أن انسحاب موسكو من القارة سيترك الصرب من دون غطاء دولى، وتستطيع بالتالى أن تغطى هى تلك الضمانة مما يقطع الطريق لاحقاً أمام امتداد نفوذ ألمانيا إلى شرق القارة ثم إلى جنوبها وصولاً إلى إنشاء مركز تجارى على البحر المتوسط".(24)

وقد علقت صحيفة الهيرالد تريبون على سياسة بريطانيا فى البوسنة بأن "المراوغة البريطانية فى البوسنة قادت الغرب إلى شفير الهاوية". فبعد مجزرة سوق سراييفو يوم 5 فبراير 1994 صدر تحذير من واشنطن بأن الاستمرار فى المراوغة سوف يلحق ضراراً كبيراً بالتحالف الغربى، وقد اضطرت بريطانيا نتيجة لذلك إلى الموافقة على الإنذار الشديد الذى وجهه حلف الأطلسى للصرب. وقد أعقب ذلك بسرعة المبادرة الروسية لاقناع صرب البوسنة بسحب اسلحتهم وفقاً لشروط مواتية بالنسبة لهم. وقد جرى إطلاع جون ميجور على هذه المبادرة أثناء زيارته لموسكو فى حين أن كبار صانعى السياسة الأمريكية لم يعلموا بها إلا على شاشات "C.N.N" ومما يذكر أن المعلق الصحفى توم جالاهار قد سجل بقلمه أن بريطانيا كانت إلى حد كبير المسئولة عن تحديد سياسة "الحد الأدنى" الغربية فى البلقان. فقد كان وزير الخارجية دوجلاس هيرد يحتج باستمرار بأن النزاع ليس نزاع الغرب، وأنه ما من إجراء هادف من الخارج يستطيع وقفه. وكان يحتج بعد كل مذبحة للمدنيين بأنه ليس من مصلحة أحد أن يجرى تسليح الحكومة البوسنوية أو نشر قوات حلف الأطلسى على الأرض لفرض السلام.

وإلى حد كبير كان قيام بريطانيا بالدور الرئيسى فى السياسية البلقانية خلال الأعوام 1991-1993، نتيجة لغياب الآخرين . فقد كان شركاؤها منهمكين بأمور أخرى : فجورج بوش كان مشغولا بحملة إعادة انتخابه وألمانيا منشغلة بتكاليف إعادة التوحد، أما إيطاليا فكانت مستغرقة فى اضطرابات انهيار نظامها السياسى ويذكر أيضاً أن بريطانيا تولت رئاسة الجماعة الأوربية فى النصف الثانى من العام 1992، عندما كانت الحرب فى البوسنة تدخل مرحلة سيئة وكانت هناك حينئذ دلائل على وجود جهد منسق لطرد السكان المسلمين من البوسنة عن طريق أعمال القتل والاغتصاب والتدمير المنتظمة.

ونحى دوجلاس هيرد جانبا جميع الدعوات إلى تشكيل

تحالف للقوى الغربية لإنقاذ البوسنة. وجرى التشديد بدلاً من ذلك على دبلوماسية المكوك . ولعبت بريطانيا دوراً رئيسياً، أولا من خلال اللورد كارينجتون ثم من خلال اللورد أوين في مهمات السلام التي رعتها الأمم المتحدة والجماعة الأوربية، وأفضى ذلك إلى مشهد غريب حيث كان سلوبودان ميلوسفيتش كبير منهدسي الحرب- يعامل كشريك في المفاوضات جدير بالاحترام! كما أعرب دوجلاس هيرد علناً عن شكوكه في جدوى قرار الأمم المتحدة عام 1992 للتحقيق مع أشخاص من أمثال ميلوسفيتش ممن يقومون برعاية آلة القتل في البوسنة. وقد قام عدد من المسئولين الأمريكيين ممن شعروا بالخجل من السياسة المتقلبة لإدارتي بوش وكلينتون حيال البوسنة بتقديم استقالاتهم ولكن لم تقع أي استقالات من هذا القبيل داخل وزارة الخارجية البريطانية. ، لقد أعاد المسئولون البريطانيون المتحذلقون تنشيط سياسة بلقانية تقوم على الفرضية القائلة بالحاجة إلى قبضة حازمة للتحكم في الشعوب التي لا تصلح للديمقراطية.

وبلغت هذه القناعة ذروتها في خطة فانس-أوين للسلام، وهي الخطة التي رسمت معظم معالمها في لندن- واقترحت تلك الخطة تقسيم البوسنة ذات الأعراق المتعددة إلى سلسلة من الوحدات العرقية العشوائية التي لاتقدم سوى حياة من البؤس لعشرات الآلاف من الأسر المتعددة الأعراق. لقد وصف أحد المعلقين البريطانيين هذه الخطة بأنها «خطة سيئة» تعاقب الضحية وتكافئ المعتدي، كما إنها ساهمت في توسيع مدى الحرب بتشجيعها القوات الكرواتية على احتلال أراض كانت الخطة ستعطيها لهم. وكان هناك شعور واضح بالحرج من أن هذه الخطة قد تؤدي إلى قيام نظام للتفرقة العنصرية في قلب أوربا. ويُكن معظم المواطنين البريطانيين قدراً من التعاطف مع مأساة البوسنة أكثر مما يُكنه صانعو السياسة البريطانيون. فقد اتفق 40٪ منهم في استفتاء للرأي، على الموافقة على ما صرحت به مار جريت تاتشر عند ما قالت إن"الغرب متواطئ في المجزرة لأنه لم يفعل المزيد لوقفها. ولم تكن السياسة البريطانية في البلقان قائمة على التحامل فقط بل أيضاً على المصالح الداخلية القصيرة الأجل للنخبة السياسية في لندن. حيث تشعر هذه النخبة بتعاطف أكبر مع روسيا التي فقدت مكانتها كدولة عظمى والتي تعاني من تدهور اقتصادي. وهذا يساعد على تفسير تأييد بريطانيا للدور الروسي في البوسنة وبذلك فإن المعالجة قصيرة الأجل لمأساة البوسنة التي قادتها ونسقتها بريطانيا تهدد بزعزعة الاستقرار في معظم أرجاء أوربا وتعطي الضوء الأخضر لموجة من الصراعات العرقية والنزاعات بين دول المنطقة.(25).

3- الموقف الروسي:

أما روسيا فمن المعروف أنها حليف تقليدي للصرب، فروابطها معهم تعود إلى الاشتراك في الأصول العرقية السلافية فضلاً عن الروابط الدينية الأرثوذكسية. والواقع أن فهم الموقف الروسي والتعامل معه يعد ذا أهمية كبيرة للشعوب الإسلامية القاطنة في البلقان وفي آسيا الوسطى عموماً. فروسيا قوة فاعلة جداً في المنطقة، ووقوفها في الجانب المناقض لمصالح المسلمين ذو أثر سلبي بالتأكيد على هذه المصالح. روسيا تحاول بناء قوتها واستعادة مكانتها التي فقدتها كدولة عظمى، والتأكيد على أنها إن لم تكن في الوقت الحالي دولة عظمى فهي على الأقل دولة كبرى وقوة إقليمية يحسب حسابها. وهي في سبيل سعيها لتأكيد هذا تحاول الموازنة بين أوضاعها الداخلية وسياستها الخارجية حتى لا تتعرض مكانتها الدولية للتهميش. وقد ارتبط الطموح الروسي الأخير بنشاط متزايد للكنيسة الأرثوذكسية، فلقد أصر يلتسن على أن ينصبه قسيساً روسيا، وصاحب ذلك نمو تعاطف الرأي العام الروسي تجاه الكنيسة، حيث أظهر استطلاع للرأي العام أجري في شهر أغسطس من عام 1991أن 63٪ من الروس أعطوا ثقتهم للكنيسة(26)، وبذلك فقد بدت روسيا كأنها تستعيد وجهها القيصري وتعصبها المسيحي الأرثوذكسي الذي وجد متنفساً له في تأييد روسيا للصرب ضد مسلمي البوسنة والهرسك. وقد يعارض البعض هذا التحليل على أساس ضعف الحس بالأديان عموما لدى روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفيتي الشيوعي، ولذلك فإنه في حالة انبعاث بعض الرموز الدينية لدى الروس، فإن ذلك لا يزيد عن كونه انبعاثاً شكلياً لا يعبر عن تحول حقيقي نحو التمسك بالأديان. وبذلك فإن مواقف روسيا انما تتحدد بناء على اعتبارات مصلحية لاشأن لها بالدين. وفي الواقع إن النظر إلى تلك العوامل لابد وأن يأخذ

فى الاعتبار الاتهامات الموجهة لروسيا بعودتها للوجه القيصرى الأرثوذكسى، كذلك نلفت النظر إلى تصريح صدر عن «تيلمان شولتز» رئيس جمعية الشعوب المهددة بالانقراض- قال فيه "إن هناك حملة إبادة جماعية ضد المسلمين فى البوسنة يقودها الصرب بدعم من روسيا وأوربا التى تقوم على الدوام بعملية تطهير عرقى للأقليات غير المسيحية" حيث اتهم -على وجه الخصوص حكومات روسيا وفرنسا وبريطانيا (27).

ونلاحظ أيضا بالإضافة إلى ما سبق أن موقف روسيا من الصراع الدائر فى البوسنة والهرسك يتأثر إلى حد كبير بالشد والجذب فى العلاقات الروسية- الأمريكية، حيث تعتبر البلقان إحدى البؤر لتجريب توازن القوى بين العملاقين السابقين الذين تطورت علاقتهما التى كان تقوم فى السابق على تنافس الأنداد إلى علاقة جديدة أعلن فيها زوال ما سمى "بالحرب الباردة" ولذلك نجد أن موقف روسيا كان حساسا للمبادرة والفعل الأمريكى فى هذه المنطقة ولذلك عندما قامت طائرتان أمريكيتان -بقرار من حلف الناتو وبتكليف من سكرتير عام الأمم المتحدة وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة- بقصف جوى لمواقع صربية فى جورازدى أدى ذلك إلى تكهنات وقلق بشأن تدهور العلاقات بين واشنطن وموسكو. فقد خرج الرئيس بوريس يلتسين من صمته وأعلن عن غضبه وهو يفاجأ بعملية عسكرية تتم فى جورازدى ويتعرض لها الصرب حلفاء روسيا، وقد كان وزراء خارجية حلف الأطلنطى قد وافقوا على توفير الحماية الجوية إذا تعرضت قوات الأمم المتحدة للخطر. وقد استمرت القوات الصربية فى محاصرة سراييفو، وممارسة التطهير العرقى، إلى تم وقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات، وعادت القوات الصربية تشن هجومها على جورازدى شرقى سراييفو، بعد أن أوقفت المباحثات بسبب الرفض الصربى، والدعم الذى يحصل عليه صرب البوسنة من بلجراد، والتعاون والتنسيق الكامل لروسيا والصرب. وقد أرسلت روسيا -بشكل مفاجئ- قوات لحفظ السلام فى البوسنة دون إبلاغ أى جهة بهذا القرار وأبدت واشنطن عدم معارضتها لهذا الإجراء، بل اعتبرته مشاركة روسية لدعم جهود السلام فى البوسنة وعلى أساس أن الصرب سوف يكونون أكثر استعداداً للاستمرار فى مباحثات السلام ووقف العدوان إذا تصدت قوات دولية من روسيا الصديقة لهم وقد كان من الواضح أن القصف الجوى الذى قامت به طائرتان أمريكيتان للمواقع الصربية على شواطئ نهر درينا لم يكن إلا أحد الموضوعات التى تتألف منها قائمة الخلافات الشديدة بين موسكو وواشنطن.

لقد واجه الرئيس بوريس يلتسين حملة نقد وتحقير من جانب الرأى العام الروسى والأحزاب السياسية المعارضة للتقارب الذى يتم بين موسكو وواشنطن على حساب ما يسمى "بالكرامة الروسية" وتجاهل أن روسيا لا تزال الدولة العظمى الثانية فى العالم وأن لها مصالحها التى ليست بالضرورة تتوافق وتتحالف مع سياسة أمريكا ودول حلف الأطلنطى وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تخلق تنظيما عسكرياً وأيديوجياً جديداً أطلقت عليه اسم "التحالف من أجل السلام" أو"الشراكة من أجل السلام" وأسرعت دول حلف وارسو القديم للانضمام إلى هذه الصيغة المهمة التى لم تتحدد معالمها بعد، وقد أبدت روسيا عدم ارتياحها لهذا التكتل الجديد، بينما رأى بعض الروس أنه من الممكن أن تتعاون حكومة موسكو مع "تحالف السلام" أو "شراكة السلام" التى تشكلها الولايات المتحدة ولكن هذه المحاولات لم تكن ناجحة أو موفقة فقد حدث أثناء زيارة أندريه كوزريف لمدريد، أن بدأ القصف الجوى لمواقع صربية شرقى جورازدى، دون إخطار موسكو بهذا الإجراء وقد أعلن يورى فورنتسوف -رئيس وفد روسيا فى الأمم المتحدة والعضو الدائم بمجلس الأمن- اعتراضه على هذا الإجراء بشن هجوم جوى على مواقع صربية، وأبدى اعتراضه أيضاً لأنه يشعر -على حد قوله- بأن حكومة البوسنة هى التى كانت وراء إقحام الولايات المتحدة فى هذه الأزمة، وأن الهدف هو الزج بحلف الأطلنطى "وتوريط أمريكا" فى هذه الأزمة كما جاء على لسان المندوب الروسى. (28)

ومما لا شك فيه أن روسيا تستشعر قدرتها على ممارسة ضغوط على الصرب ولكنها لا تفعل إلا حينما تشعر بأنهم فى خطر، فتتدخل حتى يبدو التغيير فى سلوكهم كنتيجة للاستجابة لرغبة الشقيق الأكبر السلافى، وليس رضوخا لأية إنذرات أو ضغوط خارجية. ويذكرنا الموقف الروسى من الصرب بموقف روسيا من الجمهوريات التى استقلت عن موسكو بعد انهيار الامبراطورية السوفييتية فقد ظلت روسيا طوال عامين أو أكثر تتابع وتراقب الحروب الأهلية فى الأطراف السابقة

للامبراطورية، بل كانت تؤجج نارها بنفسها في بعض الأحيان وتستخدم العقوبات الاقتصادية ضد هذا الزعيم المتمرد أو ذاك حتى تؤدى بالأوضاع إلى التفاقم لتسهل لأحد أعوانها أو الموالين لها الوصول إلى السلطة، وكانت موسكو تتدخل في اللحظة الأخيرة لإقناع متمرديها بإنهاء القتال أو بفرض ذلك بالقوة العسكرية إذا كان التمرد حقيقياً كما حدث في جورجيا مثلا فيسود نوع من السلام النسبي فترفع موسكو حصارا وتعيد نفطاً وغازا وتمارس بذلك نفوذا كاد يغيبه الاستقلال والانفصال الذى حدث عن سلطة الكرملين، وبالمثل ظلت موسكو تراقب ما يجرى في البوسنة دون أن تستخدم نفوذها على بلجراد لوقف المجزرة بل إنها استغلت التردد الأوربي الغربي لتقف إلى جانب الصرب تساندهم إما مباشرة أو عبر أشقاء سلافيين آخرين كبلغاريا وأوكرانيا، لانتهاك العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على بلجراد بل أكثر من ذلك سعت روسيا إلى المساواة بين المعتدى والمعتدى عليه. وأصرت على أن ما يفرض من عقوبات على الصرب يجب فرضه على كل أطراف النزاع بما فيهم الضحايا ويبدو أن نجاح روسيا في ممارسة لعبة التدخل في جمهوريات القوقاز أغراها بتكرار لعبتها في يوجوسلافيا السابقة لعلها تستطيع أن تحقق نجاحاً يعوض ما فقدته كدولة عظمى ولو كان ذلك على حساب الضحايا الأبرياء في البوسنة.

وبذلك فإن روسيا وجدت في خصوصية يوجوسلافيا وتعقيداتها الأوربية الفرصة لكى تعيد إنتاج اعتبارها المعنوى المهزوم داخليا ودوليا من خلال التمسك بالدور التقليدى في منطقة البلقان فكان أن اعترضت على السياستين الأوربية والأمريكية في يوجوسلافيا السابقة في وقت كانت تتبعهما في أماكن أخرى وصب موقفها الزيت على النار، لذلك قررت روسيا أن يكون لها دور كبير في البلقان يمكنها من قطف ثمار تتمثل في انتزاع الاعتراف الغربي بأنه لا يمكن تجاهل دور روسيا في الشئون العالمية. وقد اعتمد الإعلام الروسى على هذا الدور لتسكين حدة المشاعر القومية للكثير من الروس الذين يشعرون بالإهانة من فقدان روسيا لمكانتها كدولة عظمى في العالم، ولذلك ركز الإعلام الروسى على أنه على الرغم من المشاكل الداخلية التي تعانى منها روسيا فهى تبقى دولة كبرى يجب أخذ رأيها في كل مشكلة عالمية. وعمد الإعلام الروسى إلى الإشارة إلى الدور التاريخي لروسيا في البلقان وحمايتها للصرب شركاء الثقافة والروح القومية الواحدة وهذه الإشارة تريح القوميين المتشددين في روسيا لأن صورة روسيا كحامية للصرب تجعلها في وضع القوة الموازنة في البلقان أمام حلف الأطلسى بحيث استطاعت أن تقنع الأطلسى بالبحث عن تسوية سلمية بدلاً من الحرب. ويصور الإعلام الروسى ذلك الإقناع على أنه إنجاز لروسيا يعود إلى يلتسين شخصيا.

ويبدو أن الروس راغبون في ممارسة دور في البوسنة حتى النهاية، خاصة وأن يلتسين يستغل قضية البوسنة لأنها تتيح له التهرب من مواجهة الوضع الاقتصادى المتأزم في الداخل. ويقول "جوناثان إيال" من المعهد الملكى البريطانى للشئون الدفاعية "إن الوجود الروسى في البوسنة كشف الأدوار وأظهر أن الأمريكيين يعملون نيابة عن المسلمين في البوسنة والروس نيابة عن الصرب" وأضاف إيال أن وزير الخارجية الروسى أندريه كوزيريف قال إنه سيضغط على الصرب شرط أن يضغط الغرب على "الآخرين" وهذا النوع من تقاسم التأثيرات الخارجية في البلقان، هو الذى سبب المشاكل طوال هذا القرن. ويواصل "إيال" تحليله لخطر الوجود الروسى في البوسنة ويقول إن أهم اعتبار أخذته روسيا من وجودها في البوسنة، هو إظهار مبدأ أن الأطلسى لا يمكن أن يختار التحرك في أوربا الشرقية من دون موافقة الروس. وبإرسالهم قوات روسية إلى البوسنة رفع الروس مكانتهم في وجه الغرب وخلص "إيال" إلى القول إن أمام الغرب الآن خيارين : إما مواصلة التفاوض مع الروس والقول بأنهم حماة الصرب، أو القيام بعملية عسكرية على الأرض في البوسنة، عندها يهيئون لإمكانية اصطدام بين الشرق والغرب، والخوف من هذا الاصطدام الذى لا يريده أحد قد يكون هو العامل الضرورى الذى لتجنبه سيضطر الأمريكيون والروس لحل مأساة البوسنة والهرسك لأنه لا يمكن لهما استبدال الحرب الباردة بحرب باردة أخرى(29)

ولقد بلغ الانحياز الروسى للصرب حدا دفع العديد من الأقلام الروسية إلى توجيه أصابع الاتهام إلى المسلمين بمسئوليتهم عن القذيفة التي انفجرت في سوق سراييفو عاصمة البوسنة في 5 فبراير 1994 والتى أفضت لتوجيه حلف الناتو إنذاره للقوات الصربية بسحب قواتها العسكرية. ومن هؤلاء

ميخائيل جورباتشوف الرئيس السوفييتي السابق حيث كتب في مقالة نشرت مترجمة في جريدة الشرق الأوسط في 1994/2/20 عددا من التساؤلات التي يراها ضرورية قبل الشروع في اتخاذ إجراءات وصفها بأنها متطرفة مثل القصف الجوي للصرب ومن هذه التساؤلات قوله : هل كان مصادفة أن مأساة سراييفو تصادفت مع جولة مفاوضات جنيف ؟ ثم من الذي أطلق القذائف على تلك السوق المكتظة ؟ إننا لا نعرف مع أننا نستطيع أن نرى أنها ألحقت ضررا سياسيا بصرب البوسنة يفوق خسارة معركة من المعارك" هكذا فسر ميخائيل جورباتشوف الاعتداء على سوق سراييفو .

وعلى نفس هذا المنوال عزفت بعض الأقلام الروسية موجهة أصابع الاتهام إلى المسلمين أولا وقبل كل شئ، فقد اعتبر فلاديمير فولكوف في مقالة بجريدة "أنباء موسكو" نشرتها جريدة الاتحاد مترجمة في 1994/2/24 أن الزيارة التي قامت بها في أوائل فبراير تانسو شيلر رئيسية وزراء تركيا، وبنظير بوتو رئيسة وزراء باكستان إلى البوسنة "شاهد على التخوم الجديدة التي تتطلع إليها سياسة العالم الإسلامي بالنسبة للأزمة في يوجوسلافيا . هذا بينما ترددت البيانات في الدول الإسلامية معربة عن الاستعداد لدعم أخوة العقيدة في البوسنة منذ زمن وكان لابد من ذريعة لبدء الأحداث" ثم يسترسل فولكوف موجها أصابع الاتهام زوراً للمسلمين عن القذيفة التي انفجرت في سوق سراييفو في 5 فبراير 1994، والتي أفضت لتوجيه حلف الناتو إنذرا للقوات الصربية بسحب معداتها.

وكذلك فعلت صيحفة "سوفييتسكايا روسيا" في عدد السبت 19 فبراير 1994 فزعمت في مقالة ليفجيني بوبوف أن إنذار الناتو تناسى الدافع الأصلي لأحداث مجزرة سراييفو أما جريدة "نيزافيسميا جازيتا" الروسية فقد أشارت هي الأخرى إلى مازعمت أنه تأثير العامل الإسلامي الداخلي في البوسنة، وإلى أيضاً العامل الإسلامي الخارجي، فذكرت أن هناك أنباء تفيد بمصرع ثلاثة من البوسنة من المسلمين المتطوعين الوافدين من دولة عربية والذين تم تدريبهم في دولة إسلامية وأن ذلك على حد زعمها يدفع للتفكير في أمور كثيرة خاصة ما يتعلق بأن يكون المسئول عن مجزرة سراييفو هم المسلمون القادمون من الخارج"(30).

هكذا يتم قلب الحقائق وتلبيسها للدفاع عن الصرب حتى في جرائمهم الواضحة، ويأتي ذلك التحميل على أرضية الحملة التي تقودها بعض الأقلام الروسية ناسجة على نفس المنوال الذي يدعي أن مصدر الخطر على روسيا هو "الأصولية الإسلامية" التي قد تشكل دولة كبيرة يمكنها "أن توحد مستقبلا الشرقين الأوسط والأدنى وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا" ويعبر فلاديمير يفيموف في مقاله بمجلة "نوفي فريميا" الروسية في 1994/2/17 عن هذه الآراء بقوله : إن طاجيكستان ليست سوى رأس جسر للحركة الإسلامية -للتقدم اللاحق صوب الأنظمة القائمة في قيرغيزيا وأوزبكستان، وتركمانستان وكازاخستان، ويعتبر الكاتب المذكور أنه "إذا لم يتم اتخاذ إجراءات طارئة لحماية الحدود الروسية فإن التوسع الإسلامي قد يصل إلى داخل روسيا نفسها، أما عن البلقان فيقول إن "منع أسلمة البلقان يتسم بأهمية مبدئية بالنسبة لروسيا"(31).

والحق أن ما يجري في البوسنة هو تكرار لنموذج "النزاعات الصغيرة" التي تدور منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في أبخازيا وكاراباخ وطاجيكستان والدنيستر ومولدوفيا وآوستيا الجنوبية وما وراء القوقاز . فالنزاعات على الحدود هي الوسيلة التي يقيس بها الغرب قدرة روسيا المتبقية على الصراع، وعلى درجات القبول والرفض للتعديلات الخاصة -بمناطق النفوذ التي يتم توزيعها مجددا على أساس أن الاتحاد السوفييتي قد هزم، ومن ثم فإن على روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي أن تتنازل عن أقسام من مجالات نفوذها نتيجة لما قال عنه الرئيس الأمريكي السابق نيكسون "نصر بلا حرب"(32).

وقد كانت يوجوسلافيا تاريخيا معبرا للنفوذ الروسي إلى البلقان الذي يضم ألبانيا ورومانيا وبلغاريا وجزءاً رئيسياً من اليونان والقسم الأوربي من تركيا، وكانت القومية الصربية هي السند الرئيسي لروسيا في مد نفوذها في البلقان، وقد كان لبطرس الأول حلم ثابت هو الوصول إلى سواحل البحر الأسود في البلقان، وفي سبيل ذلك الحلم شنت روسيا سلسلة من الحروب على تركيا (1696-1878)، كانت كل حرب منها تنتهي بصلح مثل صلح بوخارست، ثم صلح أدرنة ثم صلح سان ستيفانو، حتى نشبت الحروب البلقانية عام 1912 وانتهت بانهيار الأمبراطورية العثمانية في أوربا، وكان ضم النمسا للبوسنة والهرسك سبباً لاشتعال نيران الحرب العالمية الأولى. وكانت

روسيا التي جمعتها والصرب العقيدة الأرثوذكسية هي "السند الأمين لصربيا في ردع الهجوم على البلقان في جميع الأزمان" على حد ما كتبت صحيفة برافدا ذات مرة. ونتيجة للعلاقات التاريخية والدينية، وما يمثله الصرب من معبر للتأثير الروسي في البلقان اتخذ الموقف الروسي من البوسنة حساسية خاصة لدى البرلمان الروسي جعلت من الصعب على موسكو أن تقدم علانية وبسهولة على التراجع من هناك ومع انضمام روسيا لقرار الأمم المتحدة رقم (757) الخاص بتوقيع العقوبات على صربيا عام 1992 بدا أن روسيا تعيد النظر في ضرورة انسحابها الصعب من هناك ولكنها حرصت في انسحابها على ألا تثير ثائرة العسكريين الروس والبرلمانيين وأيضاً الرأي العام الروسي ولذلك تقدمت بمبادرة دبلوماسية لإحلال السلام في البوسنة أعلنها سيرجي لافروف نائب وزير الخارجية الروسي في 24 فبراير 1994 تعتمد على الأسس العامة لخطة فانس- أوين الشهيرة وقد نصت بتلك الخطة الأولى على اجتذاب مجلس التعاون لحلف شمال الأطلسي لتنفيذ عملية صنع السلام في يوجوسلافيا مستقبلا.

وفي الواقع يبدو أن ما يريده الغرب من ضرب الصرب هو تقليص مساحات النفوذ الروسي وليس المسألة كما قال السناتور الأمريكي روبرت دال هي: "البوسنة ولكن مستقبل الزعامة الأمريكية في الساحة الدولية" ومن ثم بدت المبادرة الروسية بمثابة غطاء لتقليص مواقع الصرب ليس بيد الغرباء ولكن بيد الجانب الروسي نفسه. وقد انتبه إلى ذلك المعنى المراقب السياسي الروسي يفجيني بوبوف حين كتب قائلا "إن المبادرة توفر للرئيس الروسي أن يبدو من ناحية متشددا متمسكا بالمصالح الروسية كما أنها توفر له من ناحية أخرى أن يرسل الإشارات المطلوبة إلى واشنطون.

وقد بدت بعض المخاوف في العاصمة الأمريكية من التورط في أزمة البوسنة وفي صراعات أوربية، في الوقت نفسه الذي انسحبت فيه القوات الأمريكية من الصومال واكتفت بمتابعة مباحثات السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، وقررت تأجيل مواجهة مباشرة مع كوريا الشمالية وتورطت في فضيحة "وايت ووتر" وإقرار برنامج العلاج الطبي والتأمين الصحي ومعالجة أزمة البطالة لذلك فقد نظر إلى أن إدارة الرئيس كلينتون لا تريد التورط في أزمة أوربية، ولا تسعى لمواجهة روسيا، ولكنها لا تعارض إبراز دورها باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة في العالم التي تستطيع أن ترسل طائراتها للقيام بقصف جوي محدود لمواقع صربية حتى لو أغضب ذلك العمل العسكري حكومة الرئيس الروسي بوريس يلتسين(33)، وهذا ينقلنا لتحليل الموقف الأمريكي والعوامل المتداخلة فيه.

4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

توقعت المخابرات الأمريكية انفجار يوجوسلافيا السابقة وحذرت من خطورة الأمر قبل وقوع الانفجار بسنة تقريبا، وسجلت إدارة واشنطن اعتراضاتها على محاولات تفكيك الاتحاد اليوجوسلافي ورأت في البداية أن التقسيم يعني الحرب، وبررت موقفها على النحو الآتي:

على رغم كل سلبيات الاتحاد المذكور فإن تفكيكة يعني الكارثة ودفعت واشنطون باتجاه تطوير صيغة الاتحاد سياسياً وإنضاجها سلماً نحو المزيد من الانفتاح الداخلي. وقد قدم الموقف الأمريكي إشارات سيئة للاتحاد السوفييتي آنذاك وأعطى للمجموعة الصربية قوة معنوية غير منتظرة. السوفيات اعتقدوا أن واشنطون إلى جانبهم على طول الخط، ورأت المجموعة الصربية في مواقف إدارة البيت الأبيض ضمانات دولية لتحقيق الأهداف القومية الخاصة، فاستغلت الموقف الأمريكي لتحسين شروط إمساكها بالاتحاد اليوجوسلافي وإعادة مركزته بإشراف القومية الكبرى وبقبضة حديدية. حينئذ كان لواشنطن أولوية أخرى وهي تفكيك الاتحاد السوفيتي، لاتفكيك الاتحاد اليوجوسلافي، وهي لاتريد استفزاز «الدب» الروسي في قضية فرعية حتى لايهب إلى نجدة حليفه التقليدي. ثم تحركت الولايات المتحدة باتجاه محاولة إطفاء النيران، ومنع امتدادها إلى الجوار وحرصت على الاستفادة منها للضغط على أوربا باتجاه التأكيد على أهمية الحلف الأطلسي ودور أمريكا الخاص في قيادته، وحاجة القارة إلى قوة مستقلة غير اوروبية تساعدها على حل مشاكلها المعقدة.

وبذلك فإن الإنذار الذي وجهه حلف شمال الأطلسي «الناتو» إلى القوات الصربية بسحب قواتها من المناطق المحيطة بالعاصمة البوسنوية سراييڤو عقب مذبحة السوق في فبراير 1995، يبدو أنه أراح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من الضغوط التي

توجه إليه سواء من المجتمع الدولي أو من قطاعات مختلفة من الشعب الأمريكي، حيث أثارت مأساة البوسنة بعد مذبحة سوق سراييفو غضب بعض أعضاء الكونجرس وبعض وسائل الإعلام الأمريكية. كما أظهرت استطلاعات سريعة للرأى أن نسبة لا بأس بها من الشعب الأمريكي أصبحت بعد هذا الحادث تميل إلى تأييد شن غارات جوية محدودة على مواقع الصرب لفتح طريق التموين لسراييفو وحماية القوات الدولية المتواجدة فى المنطقة. غير أن معظم الأعضاء الديمقراطيين فى الكونجرس الأمريكي يؤكدون على ضرورة قيام الولايات المتحدة بالتصرف ضمن التوصيات الدولية، وألا تتخذ أية إجراءات خطيرة بمفردها من أجل فرض تسوية محددة فى البوسنة. وقد انعكس هذا الرأى خلال ما نشرته الواشنطن بوست والنيويورك تايميز فى الأسبوع الثانى من فبراير 1994، عندما ذكرتا أن القصف الجوى المتوقع من قبل حلف الناتو لمواقع الصرب فى البوسنة ربما يعتبر حلاً مؤقتاً غير أنه سيجلب المزيد من الأخطار على المنطقة، كما إنه لن يوفر الحلول السلمية المطلوبة التى يسعى إليها المجتمع الدولى والأمم المتحدة. أما صحيفة التايمز فقد قالت أيضاً إن رفع الحظر المفروض على تزويد مسلمى البوسنة بالسلاح ربما يكون أفضل وأكثر جدوى من قيام حلف الناتو بقصف مواقع الصرب، لأن تسليح البوسنة، سيرجح كفتهم القتالية وسيجعلهم قادرين على الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم دون الاستعانة بقوات أجنبية وهذا التوازن العسكرى الإقليمى فى البوسنة ربما يشجع الأطراف المتصارعة للتوصل إلى حل سلمى توافق عليه الأطراف الثلاثة: المسلمون والصرب والكروات. وقال المحرر الصحفى "وليام سفير" "إن التدخل العسكرى من قبل الناتو أو غيره، سيزيد الصراع حدة ومرارة، ولن يفيد أياً من الصرب أو المسلمين، وربما يثر صراعا آخراً أشد متعلقا بالإسلام والمسيحية، غير أن إقامة توازن فى القوى، ربما يكون خطوة حكيمة فى الطريق الصحيح"(34)

أما الواشنطن بوست فنشرت هى الأخرى مقالاً للمستر "لوارنس إيجلبيرجير" الخبير فى الشئون البلقانية قال فيه: "إن المتهم فى هذه القضية المتعلقة بالبوسنة، هو مصداقية الولايات المتحدة وإن هذه المصداقية ستصاب بضرر كبير إذا كان التهديد من قبل حلف الناتو ليس إلا إنذارا أجوفاً وإن على حكومتنا الصمت إذا لم تقرن الأقوال بالأفعال"(35)

وكتبت صحيفة لوس أنجلوس تايمز تقول إنه من الواضح أن الولايات المتحدة أصبحت تمتلك سياسة محددة إزاء البوسنة ويعنى هذا أن حلف شمال الأطلسى أصبح هو الآخر يمتلك هذه السياسة، على الرغم من أن بريطانيا واليونان، وربما أعضاء آخرين فى الحلف غير ملتزمين بها فى الوقت الراهن على الأقل وليس هذا وحسب بل إن سياسة حلف شمال الأطلسى تبدو أيضا متعارضة مع سياسة الأمم المتحدة. بناء على هذا يمكن القول إن السياسة الأمريكية- الأطلسية قد تواجه الفشل فى نهاية المطاف ولذا يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل حتى تتطابق السياسة البريطانية وسياسة الأمم المتحدة مع سياستها بوضوح،بيد أن هذا لن يحدث دون تصميم أمريكي فعال وما لم تتمكن هذه السياسة العامة من فرض نفسها على صرب البوسنة ستحمل الأيام المقبلة إذلالا آخراً لذلك الكيان الخرافى المسمى "المجتمع الدولى" وستوجه ضربة أخرى لآفاق الأمن والسلام فى أمكنة أخرى من أوربا الشيوعية السابقة(36).

ومن الملاحظ أن السياسة الأمريكية ظلت تعمل على إنهاء حصار سراييفو، بهدف إبعادها عن شاشات التليفزيون، الأمر الذى يظهر إدارة الرئيس كلينتون بأنها فعلت شيئاً مهماً. ومن الواضح أنه ثمة دوافع معينة قد أجبرت- إضافة لإلحاح الحكومة الفرنسية- واشنطون على حزم أمرها، وبدء العمل على أرض الواقع، وينطبق نفس هذا الأمر على حلف شمال الأطلسى أيضاً. فمن ناحية، أكد الإنذار الذى وجهه الحلف لصرب البوسنة- على ضرورة سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط سراييفو أو وضعها تحت سيطرة الأمم المتحدة. غير أن سلطات الأمم المتحدة فى البوسنة ومن بينها القوة البريطانية التى كانت تتولى حينئذ قيادة قوة الحماية الدولية جادلت بالقول أن «السيطرة» تفترض أن الأمم المتحدة تعرف أماكن تلك الأسلحة مع إمكان تدميرها إذا حاول الصرب استعمالها. ولكن بما أن تدمير هذه الأسلحة يتطلب من قوات الحماية مهاجمة الصرب، لايبدى قادة القوات الدولية اهتماماً واضحاً بهذه المسألة، بل ولا يفكرون بالقيام بأى هجوم مهما فعل الصرب، وبالطبع فإن الصرب يفهمون ذلك. ومن الملاحظ أيضاً أن قادة الأمم المتحدة يضعون عوائقاً أمام القيام بعمل عسكرى ضد صرب البوسنة لأن مثل هذا العمل يشكل خطراً على القوات الدولية نفسها، ولأن قوات الأمم المتحدة لم تكن تواجه صعوبات تذكر فى

التعامل مع قيادة قوات الصرب العسكرية. ومثلما حدث فى المفاوضات التى رعاها الاتحاد الأوربى فى جنيف فى عام 1993 برئاسة ديفيد أوين، وثورفالد شتولينبرج برز تفاهم ضمنى متزايد بين المعتدين وقوات حفظ السلام من أجل جعل الأمور أكثر ملاءمة بالنسبة للوسطاء الدوليين وبالنسبة للقوات الدولية.

بذلك بدا ضحايا العدوان فى صورة الطرف الذى يثير المتاعب برفضة الاستسلام. وعندما أيدت الولايات المتحدة مطالب الضحايا بالحصول على تسوية أفضل مما يرغب الصرب والكروات فى تقديمها بدت هى أيضا فى صورة الطرف الدولى الذى يثير المتاعب. والواقع أن الحرب فى البوسنة هى أول اختبار لما إذا كان بالإمكان صيانة الأمن والسلام فى أوربا فى هذه الفترة الحافلة بالتوتر بعد انتهاء الحرب الباردة. (37)

ويقال إن الدبلوماسية الأمريكية أربكت كثيراً شركاءها لدرجة وصف فيها مراسل جريدة لوموند الفرنسية هذه السياسة «بعدم التماسك» وبأنها «تفتقد إلى التصميم»، وحتى واشنطون بدأت تلاحظ أن هذا الوصف أصبح ينطبق بالفعل على معظم قضايا السياسة الخارجية ومنها: هايتى، الصومال، رواندا، كوريا الشمالية، الصين، بل وحتى اليابان أيضا. ومن الملاحظ أيضاً أن الدبلوماسيين الأمريكيين المتمكنين أخذ بعضهم يستقيل. وهنا لابد وأن تتركز الأنظار كلها على وارين كريستوفر باعتباره المسئول عن السياسية الخارجية الأمريكية، ولا شك أن كريستوفر كان يمكن أن يلعب دوره بشكل جيد لو أن الرئيس كلينتون أعطى الأولوية للشئون الخارجية، ولكنه كان قد تعهد فى حملته الانتخابية بإعطاء الشئون الداخلية الأولوية. وهذا يعنى بالنسبة لكريستوفر أن عليه كوزير للخارجية أن يأخذ زمام المبادرة لتنظيم فريق متماسك ومتجانس يساعده فى توجيه دفة السياسة الأمريكية الخارجية، لكن من الواضح أن كريستوفر لم ولن يستطيع أن يفعل. وبالنظر إلى قضية البوسنة نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تعثرت كثيراً بشأنها وافتقرت فى معظم الأحيان إلى المبادرة واكتفت فقط برد الفعل مما أدى إلى مزيد من التعقيد للمشكلة وكذلك فعلت الادارة الأمريكية حين تعثرت كثيراً حول ما إذا كان يتعين رفع القيود عن إرسال السلاح إلى البوسنة أم لا. ومن الملاحظ، أنه حتى التقدم الذى تم إحرازه من خلال إشراف الولايات المتحدة على اتفاقية الاتحاد الفيدرالى بين كروات ومسلمى البوسنة، بدأ ينهار بسبب الإخفاق فى ابلاغ الأوربيين والروس بأن الولايات المتحدة قبلت الخريطة التى تعطى الاتحاد الفيدرالى 58٪ من أراضى البوسنة مع الجيوب الاربعة المغلقة لصرب البوسنة التى لن يقبلوا بها، ولأن الولايات المتحدة عادت وأبلغت شركاءها سراً فى الوقت نفسه أنها سوف تقبل خريطتهم التى تعطى الصرب 49٪ من أراضى البوسنة(38).

والواقع أن كلينتون فى دعوته الأمم المتحدة إلى رفع حظر السلاح عن المسلمين ضعيفى التسليح كان يؤكد على أنه لايريد لذلك أن يحدث ضد إرادة حلف الأطلسى، كما إنه لا يريد أن يتحدى الأمم المتحدة عن طريق تدريب الجيش البوسنوى وبدلاً من ذلك كانت استراتيجية الولايات المتحدة تتمثل فى تمتين الروابط بين مسلمى البوسنة والكروات. وهذا هو أساس السياسة الأمريكية فى البلقان الرامية إلى فك عرى التقسيم العرقى الثلاثى الأطراف فى البوسنة الذى صممه ديفيد أوين والذى اعتبرته الولايات المتحدة غير مقبول واستبدلت به اتحاداً بين الحكومة البوسنوية وكروات البوسنة.

لقد تقلبت سياسة كلينتون إزاء الحرب فى البوسنة بصورة متواصلة حيث كان يتراجع عن الحافة فى كل مرة كان الصرب يقبلون التحدى وكان الأوربيون يخالفونه الرأى وكانت كل مبادرة منه تلعب بقوة بآمال ومخاوف أولئك الواقعين تحت الحصار الصربى أو الذين يلوذون بمعسكرات اللاجئين ووجد كلينتون نفسه حائراً بين مبدأ الاسترضاء الذى يتبعه البريطانيون والفرنسيون، وبين التردد النسبى لوزارة الدفاع ومجموعة قلقه من أعضاء الكونجرس الذين تتضارب اتجاهاتهم وتضم أيضاً مجلس للعمل من أجل السلام فى البلقان، وهو بشكل منظمة كان قد شكلها الدبلوماسى الشاب مارشال هاريس الذى استقال مع أربعة من زملائه من وزارة الخارجية الأمريكية احتجاجا على سياسة كلينتون المتقلبة. ويقول مارشال هاريس "الذى تخلى عن وظيفته ومصدر رزقه فى سبيل بلد لم يزره فى حياته" إن كون الولايات المتحدة بها اتجاه مؤيد للبوسنة يرجع إلى فعل الرأى العام ويرجع أيضاً بصورة رئيسية إلى أن تاريخ الولايات المتحدة قصير وشعب الولايات المتحدة لا يعتبر أى مشكلة مستعصية على الحل. ويقول وارن زيمرمان- سفير

واشنطن السابق فى بلجراد الذى قطع رحلة ارتقائه سلم المراتب فى وزارة الخارجية عندما استقال أيضاً خلال العام 1994، إن "القضية التى ندافع عنها (يقصد قضية البوسنة) هى قضية إقامة دولة متعددة الأعراق ولدينا مصلحة فى ذلك من خلال كوننا أكثر الدول متعددة الأعراق نجاحاً(39).

وقد كتبت الأندبندنت The Independent تعليقاً بقلم أندور مارشال على سياسة الولايات المتحدة تجاه البوسنة جاء فيه أن ما يحدث فى البوسنة يعنى انهيار خمسين عاما من الالتزام الأمريكى بأوربا. وذلك أن الولايات المتحدة تنظر لنفسها باعتبارها حامية الديمقراطية فى العالم الحر. كذلك تحدث روزفلت عن أمريكا باعتبارها ترسانة للديمقراطية وألزم ترومان أمريكا بمساندة الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الإخضاع من قبل أقليات مسلحة أو من قبل الضغوط الخارجية، أما كيندى فقد تعهد بدفع أى ثمن وتحمل أى عبء، هكذا كانت السياسة الأمريكية على مدى خمسين عاماً فيما كانت تنتقل ما بين الانعزالية والالتزام . واليوم هذه السياسة تنقلب رأساً على عقب بسبب بلدة صغيرة فى البوسنة. ويقول أندرو مارشال "إنه من المبرر أن ينظر المرء بعين الشك إلى السياسة الخارجية الأمريكية فالخطابية الصادرة من كل اتجاه فى أوربا بشأن البوسنة قد بلغت الآن درجة لا يمكن وصفها من النفاق. وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية مرضية فى البوسنة فإن إيمان الأمريكيين بحلف شمال الأطلنطى، الذى يتناقص سوف يتبخر تماما فالولايات المتحدة تشعر بأن حلف الأطلسى قد سمح لنفسه بأن يصبح تابعاً للأمم المتحدة بمنع اتخاذ أى إجراء صريح. وتواطأ الأوربيون مع حالة التبعية هذه موجهين حلف الأطلسى نحو المياه الضحلة للتعددية القانونية حيث يمكن التهدئة دونما مخاطرة كما إنهم أعاقوا بصورة منتظمة أى محاولة لتقديم المساندة للحكومة البوسنوية.

إن سقوط البوسنة وما سيترتب على ذلك من معاناة وقتلى سوف يعتبر فى الولايات المتحدة هزيمة فرضتها أوربا. أما الأوربيون فسوف ينحون باللائمة على الأمريكيين لعدم تقديمهم قوات ميدانية فى اللحظة المناسبة . وتلك ستكون لحظة حاسمة فى انهيار خمسن عاماً من الالتزام الأمريكى بأوربا .

لقد أصبح التشكيك بالسياسة الخارجية الأمريكية أمراً مألوفاً فى دوائر الحكم الأوربية، وخصوصا عندما يكون الأمر متعلقا بخطط واشنطن بشأن البوسنة، ومن الواضح أن الأمريكيين يتحملون قدراً من المسئولية عما يحدث فى البوسنة. فالإدارة الأمريكية بدت ضعيفة، كما أدارت دبلوماسيتها على نحو سيئ. أما خطواتها لرفع الحظر عن الأسلحة فقد طرحت بأسلوب ردئ. وتكمن جذور المشكلة فى أن واشنطون والعواصم الأوربية لها وجهات نظر متعارضة حول ما يجرى فى البوسنة. وإذا ما شئنا استخدام بعض التشبيهات التاريخية فإن الأمريكيين، يرون فيما يجرى هناك ميونخ ثانية حيث تتعرض دولة صغيرة للخيانة من قبل دول عظمى مصممة على المحافظة على الوضع الراهن. أما الأوربيون فيرون فيه فيتنام ثانية، أى مستنقعاً سيبتلع قواتهم ويقضى عليها. وفى الواقع أن كون الأراء الامريكية والأوربية بشأن البوسنة متعارضة وغير قابلة للتوفيق يعنى بالأساس أن حلف شمال الأطلسى لايعمل بنجاح. فقد كانت نية حلف الأطلسى بعد الحرب الباردة تتجة إلى قيام الحلف ببعث نفسه ككيان «سياسى». غير أن الجانب السياسى يبدو مقضياً عليه وإن كان الجانب العسكرى لايزال فعالاً. وكان من المقرر أيضاً تحويل حلف الأطلسى إلى شرطى إقليمى كحافظ ومطبق للسلام . واليوم حتى كبار مسئولى الحلف يتحدثون عن ذلك بصيغة الماضى لأن أوربا التى تتجه نحو مزيد من الوحدة والقوة ترى بديلا لذلك فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوربى حيث يراد لهذه المنظمة أن تتطور لتصبح نظاما إقليميا لأوربا. وحينئذ يضمحل حلف الأطلسى(40). وهناك اعتقاد سائد فى أوربا بأن أمريكا تبتعد. لكن قد لايبدو ذلك التصور صحيحا تماما فالإدارة الأمريكية تظهر اهتماما بالسعى فى إعادة البحث فى التزاماتها فى أوربا وليس فى إنهاء تلك الالتزامات(41)، والضرر الذى سيلحقه استمرار الجدل حول الالتزامات العالمية بالنسبة لأمريكا سيكون كبيرا، إذ إن الشكوك حول سياسات القوة فى أوربا والنزاعات الأوربية العنيفة والازدواجية الأوربية هى التى دفعت الأمريكيين إلى الانعزالية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، وبذلك يبدو أن إيمان بريطانيا بقيام هويه أمنية ودفاعية لأوربا قد يبدو معقولا ،ولكن من وجهة أخرى فإن الهياكل الجديدة لاتحاد أوربا الغربية سوف تتأثر -بلاشك- فى

حالة عدم مشاركة الولايات المتحدة وإذا ما بقى اتحاد أوربا الغربية بمعزل عن أمريكا فإن فائدته بالنسبة للدفاع عن الأمن فى أوربا سوف تتأثر . ومن هنا كان الضرر الذى لحق بمشكلة البوسنة من جراء الجدل حول ما إذا كانت شأنا أوربيا داخليا، يتعيين على أوربا أن تتصرف فيه بمفردها أو أن مشاركة الولايات المتحدة لها فى هذا الشأن أمر لا غنى عنه، وطوال هذه الأزمة كانت بريطانيا تقف إلى جانب فرنسا ضد الولايات المتحدة فهى تعتقد أنه ليست لهذا البلد مصلحة فى التدخل ولذلك سعت بدلاً من ذلك إلى الحيلولة دون توسيع نطاق النزاع ودون قيام انقسامات فى صفوف الأوربيين، وقد تساءل بعض المحللين الغربيين عما إذا كانت سياسة السماح لقوة إقليمية مثل صربيا بالقضاء على دولة مسالمة متعددة الأعراق يمثل استخداما مثمرا بالفعل لقوة بريطانيا، وكما يقول دوجلاس هيرد "نحن نلاكم من هم أثقل منا وزنا أما فى البوسنة فلا يزال البوسنويون بانتظار أن تترك لكماتنا تأثيرها"(42).

والخلاصة بالنسبة لموقف الولايات المتحدة من الصراع فى البوسنة أنه يمثل تميزاً عن المواقف الأوربية ولعل الصراع فى البوسنة هو مجرد عاكس للتباين الذى يظهر بوضوح ما بين الحليفين الأوربى والأمريكى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة عقب سقوط الشيوعية(43)، حيث بدا بوضوح تناقض الخطط الاستراتيجية لكل منهما ولا سيما مع الاتجاه نحو اكتمال وحدة أوربا بما ينذر عن تخليها عن تحالفها السابق مع الولايات المتحدة والذى جسده حلف شمال الأطلنطى، ولذلك لا يعد احتمالا بعيدا أن تتجه الشراكه الأوربية- الأطلسية فى المستقبل نحو التناقض ومن هنا بدا سعى الولايات المتحدة إلى محاولة الاستفادة من التناقضات الأوربية من أجل إضعاف المشروع الأوربى والإبقاء على حلف الأطلسى كرمز لكونها زعيمة العالم لأن البديل يعنى عزلة أمريكا وبذلك ظهر لدى أمريكا الرغبة فى الاستفادة من التعاون مع الأطراف التى تتضرر من الوحدة الأوربية وعلى رأس هذه الأطراف تأتى تركيا والأقليات الإسلامية فى البلقان.

من هنا نستطيع أن نتفهم سبب التعاطف الذى أخذت الولايات المتحدة تظهره على الأقليات الإسلامية فى البلقان فى بلغاريا والمجر واليونان وفى يوجوسلافيا السابقة، أيضاً إظهارها للاهتمام بدولة صغيرة فقيرة هى ألبانيا وأيضا لحقوق الإنسان المسلم فى كوسوفو والسنجق ومقدونيا.

فالولايات المتحدة تحاول أن تستفيد من "اضطهاد المسلمين فى هذا الركن من أوربا وتستغل التناقض القائم بين تركيا وأوربا لخدمة مصالحها الاستراتيجية. أما تركيا فهى تسعى للعودة إلى البلقان عبر الأقليات التركية والإسلامية لتزيد من وجودها داخل أوربا وتضغط على أوربا لقبولها فى مشروعها أو زيادة حجم ما تقدمه لها من مساعدات.

أما الأقليات المسلمة التى تدخل هذا التحالف بزعامة أمريكا بحثا عن مظلة أو حليف دولى قوى يحميها ويدعم مطالبها وحقوقها المشروعة المغبونة، فإنها على الأرجح لن تحقق ما تصبو إليه بل قد تتورط فى صراع أكثر عنفاً وشدة مع مجتمعها ومحيطها الأوربى الطبيعى. إنها على أى حال تستجير بالنار من الرمضاء.

ولكن هل لدى هذه الأقليات خيارات أخرى(44)؟

الخلاصــة :

انعكست كافة التعرجات السياسية فى البيئة المحلية والدولية على خريطة الصراع فى البلقان عشية التفكك فى الاتحاد اليوجوسلافى الذى تحول إلى حروب، ففى البدء استقلت سلوڤينيا بتحريض من ألمانيا ولم يفعل الصرب شيئاً على الأرض بسبب ابتعادها عن حدودهم ووجود كرواتيا كفاصل سياسى بينهما فاكتفى الصرب بالإدانة اللفظية وتحمست كرواتيا وأقدمت على إعلان استقلالها بعد استفتاء شعبى مال إلى تأييد الانفصال وأعلنت صربيا الحرب على كرواتيا وبدأ القتال على الحدود، والاقتتال داخل كرواتيا بين الأقلية الصربية (الأرثوذكسية) والأكثرية الكرواتية (الكاثوليكية) ووقفت البوسنة (المسلمة، والأرثوذكسية، والكاثوليكية) على الحياد تراقب تبادل القذائف بين الجارتين. وكذلك اختلطت الأوراق الدولية والأوربية بعد نشوب الحرب الكرواتية الصربية حيث تحركت الولايات المتحدة فى اتجاه الضغط على أوربا للفت الأنظار إلى تأكيد الدور القيادى الأمريكى وحاجة القارة الأوربية إليها. أما الاتحاد السوڤييتى (حينئذ) فقد واصل تراجعه فى القارة فى وقت كان يتفكك داخليا، وأخذ يميل تارة إلى أوربا وتارة إلى الولايات المتحدة، إلا أنه فى كل الأحوال حافظ على انحيازه إلى حليفه التقليدى والإقليمى: الصرب، أما ألمانيا فقد ضغطت باتجاه انتزاع موقف أوربى مؤيد لكرواتيا بذريعة أنها تصد حملة عدوانية من الصرب، واعترضت على انفعال بريطانيا وحياد واشنطن وأرسلت السلاح لدعم حليفها التاريخى فى الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة لفرنسا فقد ترددت فى البدء ثم مالت إلى تبنى الموقف الألمانى وبدأت بالضغط أوربيا ودوليا لكسب موقف إجماعى من الأمم المتحدة لصالح الكروات وضد الصرب وعلى العكس حملت بريطانيا راية معنادة للموقف الألمانى منذ البدء وأخذت تضغط ميدانيا من خلال دعمها السياسى للصرب باتجاه كبح عجلة التحرك الأوربى ولجأت إلى الأمم المتحدة لوقف القتال وإرسال قوات فصل حرصت لندن على المشاركة فيها إلى جانب ألمانيا وفرنسا .

وقد انعكست المواقف المذكورة على الموقف البوسنوى حيث تلقت قيادة سراييفو إشارات متناقضة لكنها وجدت أن الفرصة سانحة للاستقلال والحد من معاناتها التاريخية الناتجة عن السيطرة القهرية من الصرب والكروات على حد سواء فالبوسنة أشبه بيوجوسلافيا مصغرة مع أغلبية سكانية مسلمة، وجاءت حرب الخليج الثانية (1990-1991) لتعطى إشارات خاطئة وسط ضجيج إعلامى عن الشرعية الدولية وحمايتها لحق الشعوب فى تقرير مصيرها واعتقدت القيادة البوسنوية أن الموقف الدولى فى أزمة الكويت سيتكرر حرفيا فى البوسنة بل ربما بشكل أكثر حماسا لأن الدولة البوسنوية الجديدة تقع على بوابة أوربا الغربية واعتمدت قيادة سراييفو على المزاج الدولى قبل أن تبنى قدراتها الذاتية، ومالت إلى الركون إلى الوعود الألمانية بالحماية والدعم، ورغبة فرنسا فى تفهم الموقف، وبدء الولايات المتحدة فى مراجعة مواقفها السابقة التى كان تتبنى المحافظة على وحدة يوجوسلافيا وذلك بعد أن أظهرت شعوب الاتحاد اليوجوسلافى السابق عدم رغبتها فى الاتحاد . وراهنت قيادة البوسنة على التعاطف الدولى الإنسانى والسياسى لحماية استقلالها فوضعت العربة قبل الحصان، وبدأت بإجراءات الاستفتاء على الرغم من التهديدات الصربية بالاجتياح ولم تكترث سراييفو كثيرا للتهديدات فى وقت خرج فيه العالم شبه موحد من حرب الخليج الثانية، وهناك شبه إجماع على حماية شرعية الدول، مهما كانت صغيرة وضيقة من الاختراق الإقليمى، واستكملت قيادة البوسنة خطواتها فى إعلان الاستقلال قبل أن تجهز نفسها عسكريا وبشريا واقتصاديا لمواجهات صعبة لم تتوقعها ولحصار لم يخطر على بال بشر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فأعلنت البوسنة استقلالها وسط ضجيج المدافع الصربية وصمت المنظومة الدولية وانقسام الموقف الأوربى وتفككه وتراجع الدول التى وعدت بالدعم عن وعودها ومرة أخرى اختلطت الأوراق، فألمانيا التى كانت قد وعدت فى عهد وزير خارجيتها هانز ديترتش جينشر بدعم استقلال البوسنة، استقال هانز وسحب نفسه من المسرح السياسى الأوربى، وجاء من بعده من يقول إنه لا علم له بهذه الوعود ، فالهدف الألمانى كان قد تحقق حيث تخفف الضغط على كرواتيا ونتجت جبهة بدلاً منه فى البوسنة. أما بريطانيا فقد تمسكت بموقفها السابق، وهو الاستفادة من حاجة الصرب إلى قوة أوربية داعمة دوليا إلى جانب تعاطف الروس التقليدى مع الصرب. وفرنسا قد احتارت

هى الأخرى فى تذبذبها، فتحالفها مع ألمانيا تفكك سريعا وبريطانيا اندفعت إلى الجهة الأخرى من القارة فى محاولة منها لتطويقها بذريعة وقف تمدد النفوذ الألمانى، وقد راجعت الولايات المتحدة موقفها السابق، وبدأت تميل نحو التفكيك السلمى، ولكنها وجدت نفسها قوة عظمى من غير حليف إقليمى أو محلى .

فسلوڤينيا وكرواتيا تقليدياً وجغرافياً ومذهبياً فى دائرة النفوذ الألمانى، والصرب تقليدياً وعرقياً ومذهبياً فى دائرة النفوذ الروسى.

إلى جانب صداقة الصرب لبريطانيا والتى تأسست فى الحرب العالمية الثانية بسبب مقاومة الصرب للغزو النازى للمنطقة. وإزاء ذلك الوضع بدأت الولايات المتحدة تبحث عن طرف تدعمه يشكل لاحقا نقطة ضغط على أوربا ويساعدها فى إعادة تركيب نفوذها من خلال إعادة ترتيب شرق أوربا ووسطها وبذلك نظرت الولايات المتحدة إلى المسلمين من خلال تلك الرؤية ولم تسهم تلك النظرة فى مساعدة واشنطن للمسلمين بقدر ماكانت استغلالا لمأساتهم لتستفيد هى من ذلك بإعادة تذكير أوربا بضعفها وتعدد مشاكلها وعجزها عن حل قضاياها بمفردها بدون مساعدة أمريكية.

الخاتمـــة

استمرت الحرب في البوسنة وطال حصار المسلمين وأثمرت وقائع الحرب مآسي عدة، وأعادت المآسي إنتاج المواقف، واختلطت الأوراق مجدداً. وكان من المتوقع أن تنتهي حرب البوسنة في أسابيع قليلة أو في شهور على أكثر تقدير ولكن فشلت الحسابات، ولم تتطابق النتائج مع التحليلات، وغير صمود البوسنة المواقف أو ساهم -على الأقل- في تعديل زوايا الصورة المظلمة، حيث بدأ المسلمون اكتشاف الحقيقة بعد حين. فأخذ اعتمادهم على الوعود الدولية يتراجع، ومال الميزان نحو الاعتماد على القدرات الذاتية وتنظيم الدفاع وبناء الجيش المستقل، ولم تصل البوسنة إلى هذه القناعة بدون خسائر بل لقد حدثت كوراث قل نظيرها في ظلمات الحرب العالمية الثانية.

ولقد أنتج صمود البوسنة، واعتماد قيادة سراييفو على النفس أولاً وعلى تعارضات الموقف الأوربي وعلى انقسامات المنظمة الدولية ثانياً، معادلة مركبة يصعب كسرها على الأرض بسهولة، فالبوسنة التي فرضت الحرب عليها، وهي لا تملك سوى مجموعات صغيرة من الشرطة والحرس وبعض القوات، تحولت (بعد أقل من ثلاث سنوات من العدوان عليها) إلى قوة معنوية هائلة تتماسك على جيش مدرب في الميدان -تنقصه الأجهزة والمعدات- إلا أنه لا خيار أمامه سوى القتال للدفاع عن الأعراض والعائلات والممتلكات والأرزاق وقبل كل ذلك الحياة نفسها. وجدير بالذكر أن هناك بعض الاتجاهات في الغرب تظهر تعاطفاً مع القضية البوسنوية -وقد ألمحنا إلى هذه الاتجاهات من قبل- حيث نتابع آراءها في بعض وسائل الإعلام وبعض الجماعات السياسية، إضافة إلى بعض المنظمات ذات الصفة الإقليمية أو الدولية. وقد حرصنا على لفت الأنظار إلى هذه الأصوات التي عبرت من داخل الغرب ذاته عن رفضها إبادة مسلمي البوسنة وعن رفضها -كذلك- للموقف الغربي في التعامل مع قضيتهم. وهذه الأصوات هي شموع مشرقة وسط ظلام دامس واستثناء من أصل راسخ، ولكنها لا تملك أن تتجاوز السقوف أو الخطوط الحمراء التي تتحكم فيها لعبة السياسة على المسرح الدولي.

ومع توالي الأحداث بدأت صور متغيرة تظهر على الساحة الدولية، إذ أخذت روسيا تستعيد وجهها «القيصري» مع بداية صعود تيارات قومية متشددة تتحدث صراحة عن امبراطورية السلاف العرقية ومذهبها الكنسي، كما اكتشفت بريطانيا أنها ليست الحليف الأول للصرب، خصوصاً بعد أن أخذت موسكو تعود إلى الساحة في صورة «قيصرية»، وألمانيا التي انسحبت تحولت خطتها في تخفيف الضغط على جبهة كرواتيا إلى كابوس سياسي بعد أن أخذت قيادة زغرب تنسق وتقترب مجدداً من قيادة بلجراد بغرض اقتسام البوسنة وإخراج بون من اللعبة. أما فرنسا فقد وصل تذبذبها إلى طريق مسدود فهي علقت آمالها على تحالفها مع ألمانيا، لكن بون انسحبت بسرعة وتركت الساحة يتجاذبها احتمال عودة روسيا «القيصرية» وتمسك الولايات المتحدة بقيادة أوربا أطلسياً فخسرت فرنسا الحليف الجديد، ولم تكسب عطف الروس، واضطرت مجدداً إلى التنسيق مع الولايات المتحدة حتى لا تترك الساحة لبريطانيا، وهكذا اختلطت الأوراق، وتشكلت خطوط تحالفات خفية في الأفق الدولي.

والآن كيف تظهر صورة المأساة؟

يبدو أن الولايات المتحدة قررت مجدداً اختبار قوة معنويات الروس بعد عودة لهجة التشدد إلى أروقة الكرملين، فروسيا التي اكتشفت متأخرة أنها أصبحت دولة كبرى غير مهابة دولياً حاولت تسجيل اعتراضها في البوسنة، لكن ملاحظاتها لم تلق الآذان الصاغية، ووجدت بريطانيا أن استمرار سياستها في البوسنة سيعزلها أوربياً ولن يكسبها الموقع الذي تحتله روسيا تقليدياً، فبريطانيا التي ساهمت في إعطاء الفرص للصرب اكتشفت أن هؤلاء أقرب نفسياً إلى الروس من قربهم الجغرافي إلى أوربا الغربية.

واكتفت ألمانيا بنصيبها من المكاسب واعتبرت أنها حققت أغراضها، وهي لا تريد توسيعها قبل أن تهضم ما أنجزته من وحدتها أولاً وتفكيك يوجو سلافيا ثانياً.

أما فرنسا فإنها تحاول تجديد الصداقة -وربما الشراكة- مع الولايات المتحدة، من دون أن تهمل تحالفها المعلق مع ألمانيا أو تنسى طموحات بريطانيا في كسب بقايا ما تبقى من البوسنة. فهل نحن الآن أمام حرب مغلقة اقتربت من نهايتها، أم أمام حرب مفتوحة بدأت محلياً وتأقلمت قارياً ودخلت الآن في طور التدويل؟(45)

هذا ما تتنافس عليه أقلام المحللين السياسيين، وهو أمر لن تحسمه سوى تطورات الأحداث المقبلة.

الهوامش:

(1) انظر نص القرارين المذكورين فى:

The United Nations and the Situation in the Former Yugoslavia, (United Nations: Department of public Information, Reference paper, 15March, 1994, p. 15.

وجدير بالذكر أن القرار رقم 824 صدر فى 6 مايو 1993، والقرار رقم 836 صدر فى 4 يونيو 1993. ولقد ضمت المناطق الآمنة "المحمية" بمقتضى هذين القرارين بالإضافة إلى سريبرنيتسا، وسراييفو، وتوزلا، جيبا، جورازدى، بيهاتش، والمناطق المحيطة بها.

(2) يمكن الرجوع لدراسة تفاصيل هذه الأحداث إلى بعض المراجع منها:

- Dennison Rusinow , the Yugoslav experiment 1948 - 1974 , (London: Hurst, 1977).

- Duncan Wilson , tito's Yugoslavia, (cambridge: cambridge University press,1979)

(3) د. هدى ميتكيس، المسلمون فى يوجوسلافيا (سابقاً) بين جدلية الإثنى والدينى، سلسلة بحوث سياسية، عدد 70، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أكتوبر 1993، ص19.

(4) راجع: سامح عبدالله، "مقدونيا اليوجوسلافية تصارع من أجل البقاء والاستقرار"، الأهرام، 1994/3/2.

(5) من الدراسات التى تعكس وجهة النظر اليونانية نذكر:

Evangelos Kolos , the Macedonian Quetion , the politics of Mutation (the essaloniki, Institute of balkan studies , 1987).

(6) لن نرجع إلى ما قبل ذلك التاريخ وكيفية وصول الإسلام إلى البلقان أو إلى الحقبة العثمانية لأن تقرير العام الماضى قد فصل فى هذه الأمور.

(7)انظر: محمد خليفة "أزمة يوجوسلافيا ومأساة البوسنة فى ظل النظام الدولى الجديد"، مجلة مستقبل العالم الإسلامى، مالطا، مركز دراسات العالم الإسلامى، السنة3، العددان 10، 11 ربيع / صيف 1993، ص86.

(8) انظر مزيداً من التفاصيل:

Istvan Deak, "Uncovering Eastern Europe Dark History", Orbis, winter 1990, pp. 50-53.

(9) د. هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص3.

(10) محمد خليفة، مرجع سابق ص111.

(11) المرجع السابق، ص112.

(12) هكذا عبر المراسل الصحفى محمد خليفة عن المشاعر الشعبية للعديد من المسلمين الذين تتلظى صدورهم وقلوبهم غيظاً وحزناً إزاء عجز حكوماتهم عن اتخاذ أى موقف موحد مؤثر تجاه قضايا المسلمين الضائعة فى ظل الشرعية الدولية . انظر: المرجع السابق ص 112، 113.

(13) حيث لوزير الخارجية التركى، الأهرام، 1993/11/7.

(14) عمرو موسى يحدد موقف مصر من أحداث البوسنة ، الأهرام، 1993/7/19.

(15) "نائب بيكوفيتش يتحدث عن مخربين دستهم الاستخبارات الغربية فى صفوف المقاتلين" ، الحياة ، 1994/2/4.

(16) محمد خليفة، مرجع سابق، ص115.

(17) تتردد بعض الآراء فى أوساط بعض المثقفين والمفكرين الغربيين تتعاطف مع شعب البوسنة وتدين العدوان الصارخ عليه. ونحن نسجل وجود هذه الآراء، إلا أن تأثيرها محدود. انظر -على سبيل المثال- ما كتبه أنتونى لويس فى صحيفة نيويورك تايمز تحت عنوان: "معارك سراييفو تؤكد سقوط الحضارة". نقلاً عن جريدة "الخليج"، 1992/5/25.

(18) The Daily Telegraph, November 29,1994.

(19) سبق أن أشرنا إلى العديد من هذه التصريحات والأقوال.

(20) جان دينيو، "أوربا فقدت رسالتها فى سراييفو"، لوفيجارو، نقلا عن جريدة الاتحاد، فى 1993/12/4.

(21) وليد نويهض،" قراءة فى مأساة البوسنة- تحالفات دولية وتنافس على أوربا أوقعا الكارثة"، الحياة، 1994/2/18.

(22) Herald Tribune, 10/6/1994.

(23) Le Monde, 18/2/1994.

(24) وليد نويهض، مرجع سابق.

(25) توم جالاهار، "المراوغة البريطانية فى البوسنة قادت ـرب إلى شفـيـر الهـاوية"، International Herald Tribune، 1994/3/3.

(26)انظر: ايمان يحى، "مستقبل الجمهوريات الإسلامية ـوفيتية"، روسيا وآسيا الوسطى رالعرب "مجموعة قراءات"، ـامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ابريل 19، ص257.

(27) انظر: سلامة أحمد سلامة، "الهيمنة الروسية"، ـرام، 1994/12/21.

(28) حمدى فؤاد، "عملية جورازدى بداية تصلب المواقف ـ روسيا وأمريكا" الأهرام، 1994/4/16.

(29) هدى الحسينى، "حتى لاتعود الحرب الباردة من ـقان: الروس والأمريكيون يصيغون السلام فى البوسنة؟، ـرق الأوسط، 1994/2/24.

(30) أحمد الخميسى، رسالة موسكو، "ماذا وراء التحرك ـوسى الأخير فى البوسنة؟"، جريدة الاتحاد، 1994/2/24.

(31) المرجع السابق.

(32) نفس المصدر.

(33) حمدى فؤاد، "عملية جورازدى بداية تصلب المواقف ـ روسيا وأمريكا" مرجع سابق.

(34) The Daily Telegraph, November 29, 1994.

(35)مقال مترجم نشرته صحيفة الأنباء بتاريخ 1994/2/؟ واشنطن، من جوريك مارتى، "بعد التهديد ـربات جوية ضد الصرب: إدارة كلبنتون ترتاح من ضغوط ـاخل والخارج بشأن البوسنة"، فاينشال تايمز.

(36) Los Angelos Times, 22/2/1994.

(37) New Yerk Times, 16/2/1994

(38) Herald Tribune, 10/6/1994.

(39) أيد فاليامى، مقال مترجم عن The Observer نشرته جريدة الأنباء فى 1994/11/24.

(40) أنظر جدلاً حول مستقبل "الناتو" فى: Amus, Richard L. Kugler and F. Stephen Larrabee, "Building a New NATO", Foreign Affairs, September/ October 1993, PP. 28-40.

(41) أنظر: Aaron L. Friedberg, "The Future of American Power", Political Science Quarterly, vol. 109, No-1, 1994, PP. 2-22.

(42)أندرو مارشال، The Independent مقال مترجم فى "الأنباء" 1994/12/2.

(43) أنظر وقارن:

Paul Hirst, "Security challenges in Post - Communist Era", in: Military Intervention in European conflicts, Edited by: lawrence Freedman, (Oxford: Blackwell Publishers, 1994), PP. 175-191.

(44)محمد خليفة، مرجع سابق، ص 134.

(45) وليد نويهض، مرجع سابق.

ثانياً

الجمهوريات الإسلامية

د. إعجاز چيلانى
مركز الدراسات السياسية- إسلام آباد

مقدمة

1994 مزيد من متاعب عملية تحرير آسيا الوسطى

تعد آسيا الوسطى محط اهتمام المسلمين فى العالم، إذ يبلغ عدد سكان جمهوريات آسيا الصغرى الست (بما فى ذلك أذربيجان) 60 مليون نسمة أى ما يساوى حجم سكان دول إسلامية مهمة مثل تركيا وإيران ومصر . ولسوء الحظ فقد ظلت المنطقة خاضعة لسيطرة روسيا والاتحاد السوفييتى السابق حتى عام 1991م. لذا فإن تاريخ استقلال جمهوريات آسيا الوسطى فى العصر الحديث يبدأ عامى 1991/1992.

وفيما يلى سنبدأ بملخص عن دخول الإسلام فى آسيا الوسطى. ويلى ذلك نظرة عامة على كيف أن شعوب آسيا الوسطى وحكوماتهم تمر بمرحلة إعادة البحث عن الذات. وسنلقى نظرة على كيف أن علاقتهم بروسيا والمنطقة تتغير هذا فضلاً عن التحول السياسى والاقتصادى والعسكرى والثقافى.

الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى

تاريخ الإسلام فى آسيا الصغرى

قام مؤلف بارز في آسيا الصغرى بتقسيم مراحل دخول الإسلام إلى آسيا الوسطى إلى خمس مراحل زمنية:

600 - 800 غزو جيوش العرب المسلمين للمنطقة.

800 - 1200 التحول للإسلام على طول طرق التجارة.

1200- 1300 التوسع الإسلامى على يد المغول وفيما بعد على يد الحكام المتعاقبين.

1500-1800 التوسع السوڤييتى فى المنطقة يمنع المسلمين من السلطة السياسية غير أن التحول إلى الإسلام ظل مستمراً و متنامياً.

1905-1928 المرحلة الثورية التى سيطر فيها الشيوعيون وانهيار حكم القياصرة. كثير ممن أجبروا على التحول إلى النصرانية عادوا إلى الإسلام أثناء تلك الفترة.

تاريخ الحدود القومية:

وضع السوڤييت الحدود السياسية الحالية بعد عام 1924. وقبل ذلك لم يحدث أن قسمت المنطقة إلى دول منفصلة، إلا أنه كان يطلق عليها بصورة عامة اسم تركستان. وكان القياصرة يسيطرون عليها بوصفها مقاطعة تركستان. وعلى مدى سبعين عاماً تقريباً ظلت آسيا الوسطى تحت النظام السوڤييتى الشيوعى.

وكانت آسيا الوسطى قد أعلنت استقلالها فى أعقاب تفكك الاتحاد السوڤييتى عام 1991. وفى بعض الأوقات كانت هناك حركات قليلة ضعيفة للانفصال عن الاتحاد السوڤييتى ككتلة واحدة وليس ست دول. ولكن هذه الحركات ظلت ضعيفة واتخذت جمهوريات الاتحاد السوڤييتى السابق حدودها الجغرافية التى وضعها الاتحاد السوڤييتى.

عملية التحرر من الاستعمار:

تمر جمهوريات آسيا الوسطى حالياً بعملية التحرر من الاستعمار. فهى تعيد تعريف علاقتها مع روسيا التى تهيمن على إمبراطورية الاتحاد السوڤييتى، إذ إن الهيكل السياسى الداخلى تواجهه التحديات وهم يتحركون للبحث عن دور جديد فى المنطقة والعالم ككل. وفى ذات الوقت يمرون بمرحلة تحول اقتصادى كبرى للانتقال من الاشتراكية إلى شركات القطاع الخاص والتحرر من الأنظمة الإلحادية إلى الثقافة الإسلامية.

وبالتالى فإن هناك مجموعة من التحولات تحدث الآن فى آسيا الوسطى وهى ليست مهمة سهلة بحال . إنها مهمة مؤلمة وتتطلب الصبر والبصيرة إن الألم والصبر والبصيرة هى الثلاث كلمات التى سنلاحظها ونحن نستعرض التحولات السبع التى تتم فى آسيا الوسطى.

وفيما يلى ستة موضوعات تحتاج لإعادة التعريف:

- إعادة تعريف العلاقة مع روسيا.
- إعادة تعريف السياسة المحلية.
- إعادة تعريف النظم الاقتصادية.
- إعادة تعريف نظم الدفاع / العسكرية والأمن.
- إعادة تعريف دور الإسلام والثقافة.
- إعادة تعريف الدور فى المنطقة.
- إعاة تعريف الدور فى العالم.
- إعادة تعريف العلاقة مع روسيا.

إن دور روسيا يتغير من دور مركز إمبريالى إلى دور دولة جوار لدول آسيا الوسطى. الروس يكرهون تذكر الاتحاد السوڤييتى السابق بوصفه قوة استعمارية وفى الحقيقية فإن هناك سخرية من هذا الوصف حيث أن الاتحاد السوڤييتى فى النهاية وجد كزعامة أيديولوجية للحركات المناهضة للاستعمار. ولكن على الرغم من الاختلافات بين الاستعمار الأوروبى

الغربي والروسي، فإن الآثار الاستعمارية واضحة جداً على آسيا الوسطى. وسرعان ما قام الروس بصياغة المصطلح "الخارج القريب" لوصف أعضاء الاتحاد السوفييتي السابق تمييزاً لهم عن بقية دول العالم والتي سميت "الخارج البعيد". دعنا ننظر إلى ثلاثة أوجه للعلاقة بين روسيا وآسيا الوسطى:

أولاً: سياسات كومنولث الدول المستقلة (CIS).

ثانياً: وضع الروس في آسيا الوسطى.

ثالثاً: الروابط الاقتصادية بين روسيا وآسيا الوسطى.

أولاً: سياسات كومنولث الدول المستقلة (CIS):

تأسس كومنولث الدول المستقلة (CIS) مبدئياً من خلال اتفاقية منسك Minsk Agreement في بلوروسيا في 8 ديسمبر من عام 1991. وقد كانت على نحو ما اعترافاً من الجمهوريات السلافيكية الثلاث التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي السابق بوفاة الاتحاد، واعترافاً أيضاً بأنهم يعيدون علاقتهم بشكل جديد أقل عمقاً وارتباطاً. وحتى ذلك الحين لم يكن زعماء آسيا الوسطى حريصين على تفكك الاتحاد السوفييتي. ومن السخرية أن زعماء دول آسيا الوسطى كانوا أقل حرصاً على الاستقلال، فقد كانوا صنيعة النظام السوفييتي وكانوا يخشون -كما وصف أحد الكتاب- أن يصبحوا أيتاماً عندما واجههم توقع تفتتْ الاتحاد السوفييتي. وقد كانوا غاضبين من رفاقهم الروس أو "أسيادهم" الذين تخلوا عنهم.

وقد وصف صحفي باكستاني توجهات زعماء آسيا الوسطى أثناء اجتماعهم في شكبار في ديسمبر 1991 بعد فترة قصيرة من تفكك الاتحاد السوفييتي بقوله:

"لم يهتم قادة السلافيك وهم يتخلصون من ثورة 1917 وميراث لينين بأخبار زملائهم من رؤساء جمهوريات آسيا الوسطى أو مشورتهم (كان ذلك عن اتفاق منسك في 8 ديسمبر1991) ... إذ كان السلوفاك يتخذون قراراتهم الخاصة وكانوا مستعدين لتوريط آسيا الصغرى في العلمية".

وعلى الرغم من السخط والإحساس بالمهانة، لم يترك لزعماء آسيا الوسطى أي خيار إلا العرض بالانضمام للكومنولث الجديد. وكان طلبهم الوحيد هو قبول عضويتهم في الكومنولث على أساس من المساواة وأن يعتبروا أعضاء مؤسسين فيه.

وبعد أسبوع أي في 21 ديسمبر، تم تأسيس الكومنولث في ألما آتا عاصمة كازاخستان. وقد ضم إحدى عشرة جمهورية من مجموع خمس عشرة جمهورية هي جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ولم يشترك سوى دول البلطيق الثلاث وجورجيا التي آثرت العزلة.

وقد كان لدى زعماء آسيا الوسطى في بعض الأوقات تصوراً غامضاً عن المستقبل، وهو ما كشفه أحمد رشيد عن اجتماعهم في أشكباد في 12 ديسمبر 1992 "أنهم يتحدثون في مجالسهم الخاصة عن كيف أن يلتسن قد أساء إليهم وأهانهم عندما قام بالمضي في اتفاقية مينسك بشكل سري. وتحدث الزعماء بشجاعة عن كيف أنهم سيقيمون سوقاً جديداً لآسيا الوسطى. يقول الرئيس إسلام كريموف رئيس أوزبكستان "يجب على دول آسيا الوسطى أن تتجمع سوياً لتأسيس اتحاد جديد وألا يتوقف تطورنا الاقتصادي" وردد الرئيس القوقازي أسكرا كيف نفس الكلام "إن منظمة مجموعة آسيا الوسطى هي مطلب الساعة" ومع هذا فإن من المعلوم في الوقت الحالي أن الأمر لا يعدو مجرد كلمات. وقد عبرت هذه الوجوه عن خوفها الحقيقي. فمنذ عام 1917 أصبحت آسيا الوسطى تلك الأرض التي شهدت أعظم الرحلات التجارية في التاريخ مجرد مستعمرة اقتصادية لموسكو وتنتج القطن والمعادن والمواد الخام للاقتصاد السوفييتي ... وباستخدام آلاف الخيوط بدءاً من شبكات الكهرباء وأنابيب البترول إلى خطوط التليفون تم ربط جمهوريات آسيا الوسطى بروسيا. لقد كانت موسكو بمثابة بيت العنكبوت الاقتصادي والمالي الذي لم يتصور أي زعيم في تلك الأيام أنه بأمكانه أن ينجو من شركة.

لقد ظلت منظمة الكومنولث منذ تأسيسها في ديسمبر 1991 منتدى مفيد ولكن منظمة غير مؤثرة. إذ إن أعضائها وعلى رأسهم روسيا فضلوا التعامل مع بعضهم البعض على أساس ثنائي من خلال الكومنولث. الاستثناء الوحيد هو الشئون العسكرية حيث استخدمت روسيا إطار الكومنولث لتعسكر بقوتها في آسيا الوسطى وأصبحت مسئولة رسميا عن حراسة الحدود الدولية مع الصين والدول الإسلامية المجاورة لآسيا الوسطى: أفغانستان وباكستان وإيران.

ثانيا: الروس فى آسيا الوسطى:

هناك حوالى 25 مليون روسى من أصول عرقية روسية أصبحوا بعد تفكك الاتحاد السوڤييتى، مقيمين فى الدول غير الروسية المستقلة حديثاً ويعيش نصف هذا العدد أى أكثر من 10 مليون فى دول آسيا الوسطى الست. وتوجد أكبر جالية روسية فى كازاخستان 6,5 مليون روسى ثم يليها أوزبكستان حوالى 2,5 مليون وكرجيستان أقل من مليون بقليل.

وتعود هجرة الروس لآسيا الوسطى إلى عصر القياصرة، عندما قدم الروس إلى آسيا الوسطى باعتبارهم مستعمرين زراعيين. وقد كانوا أدوات لبناء السكك الحديدة والصناعية لتدعيم الامبراطورية الروسية. ولكن وضعهم اليوم قد تغير تماماً. فما عادوا زراعيين ريفيين أو عمالا صناعيين عاديين. بل على العكس أصبح الروس فى آسيا الصغرى من الصفوة المهنية الفنية. ففى أربع من الجمهوريات الست: أوزبكستان وتركمانستان.وطاچيكستان وأذربيجان يبلغ تعداد الروس فى المناطق الريفية نسبة لاتذكر، وفى كازاخستان وكرجيستان يعيش بعض الروس فى المناطق الريفية ولكن مناطق تمركزهم الخاصة. كما إن استيعابهم للثقافات المحلية ضئيل للغاية ويدل على ذلك العدد الضئيل من الروس الذى يعرف اللغات المحلية. إذ لم يصل معرفة اللغات المحلية ولا حتى لنسبة خمسة فى المائة فى كل جمهوريات آسيا الوسطى باستثناء أذربيجان حيث يبلغ نسبة الروس العارفين للغة الأزارية 14٪.

الروس الناطقون باللغات المحلية

الدولة	النسبة
كازاخستان	1٪
قرقيزستان	1٪
طاچيكستان	3٪
أوزبكستان	5٪
تركمانستان	3٪
أذربيجان	14٪

لقد كان هناك قدر من القلق بين الروس وقت تفكك الاتحاد السوڤييتى. وكان غالبية الروس فى آسيا الصغرى (باستثناء كازاخستان) يعتقدون أنه سيكون هناك هجرة جماعية للروس فى آسيا الصغرى. وقد أسفر استطلاع للرأى أجرى عام 1990 بين الروس المقيمين فى آسيا الوسطى عن النتائج التى يشير إليها الجدول رقم(1):

وعلى الرغم من إدراكهم للخروج الجماعى، فإن الروس فى آسيا الصغرى كان يخامرهم مشاعر مختلفة عما إذا كان مطلوبا منهم أن يرحلوا عن آسيا الوسطى. وقد أظهر نفس استطلاع الرأى كيف أن الروس كانو منقسمين فى مدى حرصهم على الهجرة والبقاء فحوالى 40٪ أرادو البقاء فيما فضلت نسبة مشابهة الهجرة فى حين ظلت النسبة المتبقية غير متأكدة عما يجب عمله انظر جدول رقم (2).

بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى، حدثت هجرة للروس، ولكنها لم تصل إلى النسب الخطيرة التى تم التنبؤ بها من قبل. علاوة على ذلك، فإن الهجرة لم يصاحبها صراع أو عنف عرقى. وكانت أعلى معدلات الهجرة من طاچيكستان ولكن الدافع كان نتيجة تدهور الأوضاع القانونية والنظام والاقتصاد فى البلاد ولم يكن نتيجة مشاعر معادية للروس. وتشير التقديرات إلى أن حوالى 300,000 روسى (من إجمالى نصف مليون أو أقل) رحلوا عن طاچيكستان.

أما فى حالة كازاخستان فقد ذكرت التقارير أن عدد المهاجرين 365,000 يمثلون 6٪ من الروس المقيمين من كازاخستان. فى كرجيستان كان حجم المهاجرين 145,000 روسى أوردت التقارير عودة بعضهم. وبالنظر إلى أن الظروف الاقتصادية فى روسيا لا تبعث على الترحاب، فإن عامل الجذب من روسيا للرعايا الروس فى آسيا الوسطى لم يكن قوياً لاستعادتهم. إن الروس فى آسيا الوسطى هم فى أغلبهم من الحضر ويعملون فى وظائف مهنية وإذا ما هاجروا فإنهم سيهاجرون إلى المدن الروسية التى تعانى من ضغوط اقتصادية وأزمة حادة فى الإسكان .

لقد برزت مشكلة الروس فى آسيا الوسطى كمشكلة عاطفية فى السياسة الروسية. فهناك جاذبية سياسية كبيرة للشعار القائل بأن على الحكومة السوڤييتية أن تتحمل مسئولية حماية الروس الذين يعيشون فيما يعرف "بالخارج القريب". وفيما بعد تحولت هذه المشكلة إلى اقتراح محدد للحصول على "جنسية مزدوجة" للروس فى آسيا الوسطى وبذلك يمكن أن يعاملوا معاملة المواطنين الروس بالإضافة إلى جنسيتهم المحلية. ومن المفهوم أن حكومات آسيا الوسطى تحجم

جدول رقم (1)

السؤال : هل تحب الهجرة أم البقاء؟

نسبة المستجيبين من الروس

الدولة	محتمل جد / لحد ما	غير محتمل	بلا شك	غير متأكد
أوزبكستان	80	7	0	13
طاچيكستان	79	14	0	7
قرقيزستان	71	11	5	13
كازاخستان	24	49	4	23

جدول رقم (2)

السؤال هل تحب الهجرة أم البقاء

نسبة المستجيبين من الروس

الدولة	مهاجر	يبقى	غير متأكد
أوزبكستان	38	26	26
طاچيكستان	37	38	26
قرقيزستان	31	42	26
كازاخستان	20	63	17

جدول رقم (3)

أرقام الصادرات من آسيا الوسطى

الدولة	آسيا الوسطى	روسيا	باقي دول الكومنولث	مع الخارج
كازاخستان	11	65	22	11
قرقيزستان	13	34	39	14
طاچيكستان	7	21	15	57
أوزبكستان	10	45	24	21
تركمانستان	23	42	19	16
أذربيجان	7	23	19	51

عن قبول هذا الطلب وتعتقد أن الجنسية المزدوجة ستصبح ذريعة لتبرير التدخل الروسى فى شئون آسيا الوسطى. وحتى الآن وافقت تركمانستان على منح الجنسية المزدوجة. وهناك ضغوط قوية تمارس على كازاخستان على وجه الخصوص للرضوخ لهذا الطلب.

ويعد اقتراح نورسلطان نازارييف بتشكيل وحدة آسيوية أوروبية أحد طرق معالجة هذه المشكلة. ولكن الروس ليسوا على استعداد حتى الآن أن يتخلوا عن صيغة واضحة لمواطنة مزدوجة.

إن مشكلة الروس فى آسيا الوسطى ستظل مشكلة شائكة. فحجمهم كبير من حيث العدد خاصة فى عواصم دول آسيا الصغرى حيث يمثلون حوالى ثلث إلى نصف إجمالى عدد السكان ولهذا فعلى المدى الطويل ينبغى وضع إطار صحيح للتعايش العرقى والدينى على أساس من العدل.

ثالثا: الروابط الاقتصادية مع روسيا:

أدى الاقتصاد السوفييتى المهيمن والذى يعتمد على المركزية فى صنع القرار إلى قيام اقتصاد مركزى لايشجع العمليات المستقلة فى مختلف انحاء الاتحاد.

وقد كان هيكل الاقتصاد متكاملاً بشكل كبير. فقد كانت جمهوريات آسيا الوسطى متخصصة فى نشاطات اقتصادية معينة وحرم عليها لعب أى دور فى نشاطات أخرى. وقد تم توزيع نشاطات توريد المواد الخام والتصنيع والتسويق والشحن بشكل جغرافى بما يخلق اقتصاداً متشابكاً.

وقد تخصصت جمهوريات آسيا الوسطى فى الإنتاج الزراعى واستخراج المواد الخام فى حين تركزت نشاطات التصنيع خارج آسيا الوسطى وذلك للإبقاء على الطبيعة الاستعمارية للاتحاد. فعلى سبيل المثال، كانت المنطقة تنتج 90٪ من القطن ولكنها كانت تصنع أقل من 5٪ منه. وعلاوة على ذلك، فحتى داخل مجال الزراعة تم تبنى سياسة تقوم على التخصص الدقيق، وبنظرة متأملة للأحداث فقد أدت هذه السياسة إلى أضرار اقتصادية وبيئية. فقد كانت سياسة تخصيص أوزبكستان للقطن فقط هى المسئولة عن تدمير البيئة فيها. وكنتيجة للتخصصية قد وجدت جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق أنه من الضرورى الإبقاء على روابطها الاقتصادية مع الاتحاد. ومن الباعث على السخرية أن هذه الروابط ليست بين دول آسيا الوسطى بل بين كل دولة منها على حدود روسيا. إذ إن حجم التجارة بين دول آسيا الوسطى يبلغ 10٪ تقريباً فى حين (باستثناء أذربيجان وطاچيكستان) أن 80٪ من تجارتها مع روسيا.وفى الجدول رقم (3) أرقام الصادرات من آسيا الوسطى.

ولهذا فقد ظلت آسيا الوسطى مرتبطة بروسيا تجارياً. ورغم اختلاف الوضع من منتج لآخر، إلا أن بعض الصادرات الحيوية تم تسعيرها أقل من معدلاتها الدولية. فسعر الغاز المصدر من تركمانستان لروسيا، على سبيل المثال أقل خمس مرات من سعره فى السوق الدولية. صحيح أن هناك تبادلا للامتيازات التجارية وهناك واردات من روسيا ذات اسعار أقل من معدلاتها العالمية إلا أن قضية الصفقات الداخلية بين دول الكومنولث كانت موضعاً للشك وعدم الثقة. ونتج عن هذا شد وجذب منذ عام 1991. فدول آسيا الوسطى تبتعد عن روسيا عندما تشعر أنه بإمكانها الحصول على أسعار أعلى لبضائعها خارج إطار الكومنولث وتعود لتنجذب إليه يدفعها إلى ذلك الهيكل الاقتصادى المتشابك مما يؤدى إلى الاستمرار فى ارتباطها الاقتصادى مع روسيا وجمهوريات الكومنولث الأخرى. ويصف مقال نشر مؤخراً فى روسيا صورة مثيرة للعلاقات الاقتصادية بين الجمهوريات المختلفة التى انفصلت عن الاتحاد السوفييتى مشبها العلاقة بينهم على أنها علاقة بين زوجين انفصلا عن بعضهما البعض ولكنهما رغم انفصالهما اكتشفا أنهما مضطران إلى العيش فى نفس الشقة لبعض الوقت! ويقول الكاتب:

"لقد كشف الواقع أن الاستقلال ليس نعمة مطلقة، بل له مشاكله وصعوباته التى لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق. إذ إن آمال التغلب السريع على آلام تفكك العلاقات القديمة وآمال الاندماج فى الاقتصاد العالمى وآفاق التجارة الخارجية الغامضة سرعان ما حل محلها فهم لحقيقة أنه حتى مع وقوع الطلاق فقد يكون من الضرورى العيش فى نفس الشقة لفترة من الزمن".

ويقول المقال بأنهم شعروا بالحاجة إلى "طلاق حضارى" فى بعض الأحيان. والحاجة إلى "تكامل حقيقى" فى أحيان أخرى.

وبعد أن استعرض وجهه نظره حول الروابط الاقتصادية بين آسيا الوسطى وروسيا، استنتج الكاتب أن الطرفين شعرا

بالحاجة إلى "طلاق حضارى" فى بعض الأحيان والحاجة إلى "تكامل حقيقى" فى أحيان أخرى. وهى حالة من الحيرة قد تستمر لعدة سنوات قادمة.

إعادة تعريف السياسة الداخلية:

خلال سنوات الحكم السوفييتى، عانت آسيا الوسطى من نظام شمولى فرضه المستعمرون الروس السابقون، ومن هنا فقد جمعت بين سمات القمع فى كل من الحكم الشمولى والاستعمارى. فلم يسمح لأى حزب سياسى غير الحزب الشيوعى بالظهور، ومنعت المنافسة السياسية العلنية. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتى، تغيرت ظروف الحريات السياسية، إلا أن الليبرالية السياسية فى آسيا الوسطى أقل من مثيلتها فى روسيا. ففى آسيا الوسطى غيرت الأحزاب الشيوعية السابقة من أسمائها ولكنها أبقت على زعمائها وأساليب إداراتها. فالطبقة الحاكمة فى الجمهوريات الست كلها هى نفسها كما كانت قبل تفكك الاتحاد السوفييتى واستقلال آسيا الوسطى. وفى مراحل الاستقلال الأولى، تم إقصاء الزعامة الشيوعية فى أذربيجان وطاجيكستان ولكن سرعان ما عاد الحرس القديم إلى الحكم فيهما.

وعلى الرغم من استمرار الأنظمة القديمة، فقد كان هناك توجه نحو حريات سياسية محدودة وفتح المجال أمام التحرك نحو الأحزاب السياسية. وسنتناول فى هذا الجزء وضع الحريات السياسية و الأحزاب السياسية فى بعض دول آسيا الوسطى.

الحريات السياسية:

كازاخستان

فى 7 مارس 1994، عقدت الانتخابات فى كازاخستان على 177 مقعداً جديداً فى البرلمان ليحل محل النمط السوفييتى القديم المكون من 36 مقعداً، وذلك طبقاً لدستور 1993 الجديد. وقبل ذلك بشهرين ضمن الرئيس الفوز بتعيينه 42 عضواً برلمانيا واختار المرشحين الباقين بدقة. وبصورة عامة اعتبرت الانتخابات مزورة.

وكان نصف المرشحين البالغ 756 يعملون لدى الحكومة وينظر إليهم على أنهم يسهل التأثير عليهم، ومن ناحية أخرى منع 220 مرشحاً من المنافسة باعتبارهم لا يصلحون. وقد كانت هناك اتهامات أن الحكومة تفضل المرشحين الكازخيين على المرشحين الروس. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك اتهامات بتزوير صناديق الاقتراع وممارسة الضغوط من قبل الإدارات المحلية والتصويت بالإنابة والتحيز الإعلامى.

ورغم كل هذا فقد فاز حزب وحدة الشعب أو حزب الوحدة الذى يدعمه الرئيس نزاربيف بخمسة وعشرين مقعداً فقط ولكن معظم المرشحين المستقلين أيدوا الرئيس. وفاز حزب "لاد" الذى يدعمه الوطنيون الروس فى شمال كازاخستان بأربعة مقاعد.

وجدير بالذكر أن حكماً للمحكمة الدستورية قد صدر طعناً فى شرعية هذه الانتخابات ومن ثم فقد حل البرلمان فى مارس 1995و ستعقد انتخابات جديدة فى نفس العام.

تركمانستان:

خلال عام، قام الرئيس نيازوف، فيما يعتقد، بدعم حكمه الشمولى. فقد رسم هالة من القدسية حول نفسه فى حين حظر كل أحزاب المعارضة وزاد من الرقابة الصارمة المفروضة على الصحف. وفى يناير 1994 وافق نواب البرلمان على مضد على اقتراحه بانتخابه رئيساً حتى عام 2002.

وعلى الرغم من الشمولية الطاغية، فإن نيازوف يحظى بقدر من الشعبية نتيجة لاستقرار تركمانستان النسبى ونتيجة لوعوده بأن بلاده التى تحظى باحتياطى بترول وغاز طبيعى ضخم ستجذب الاستثمارات الأجنبية وستحول بلاده إلى كويت أخرى.

أوزبكستان:

استمر الرئيس إسلام كريموف على أساليبه الشمولية فى الحكم عام 1994. ولم يسمح لأى معارضة لا داخل وزارته ولا خارجها. ففى يناير أقيل وزير المالية بعد فضيحة تضمنت ادعاءات بالفساد فى النظام البنكى. وقد أقيل نائب رئيس الوزراء أناتولى فوزنينكو وهو روسى من منصبه لتهدئة التيار القومى المتصاعد للأزبك فى يونيو الماضى والذى وجهت له انتقادات لمحاولة إعادة تأكيد استخدام اللغة الروسية.

وقد ظل كريموف رافضاً لأى دَور لجماعتى "تيوليك"

و"إرك" الرئيسيتين، كما وجهت له انتقادات بتعذيب وعقاب السجناء السياسيين. ويعيش معظم زعماء المعارضة فى المنفى فى موسكو.

وفى 24 سبتمبر 1994، أعلن كريموف عقد الانتخابات بنظام تعدد الأحزاب والتى عقدت بالفعل فى ديسمبر عندما تم انتخاب برلمان جديد مكون من 150 عضواً، وبصورة عامة فقد ظلت البلاد غير ديمقراطية.

قرقيزستان:

تتميز قرقيزستان عن باقى الجمهوريات بأنها أزاحت قيادة الحزب الشيوعى التقليدى من الحكومة قبل انهيار الاتحاد السوفييتى، وقد مهدت الأزمة السياسية الطريق أمام الأكاديمى أصقلد أكيف كشخصية انتقالية تقبل به الجماعات المختلفة. ومع هذا فقد اتضح أن الرئيس الانتقالى شخصية سياسية ناجحة ودعم من مركزه فى الحكم. وهو يشغل منصب الرئيس منذ 1990.

وأكيف معروف بحسن الطبع وهو شخصية مقبوله" فى الدوائر السياسية والاقتصادية الغربية. وذلك على الرغم من أنه ليس هناك تقدم فى شروط نظام تعدد الأحزاب والمنافسة والنظام السياسى المفتوح فى البلاد.

والظاهر أن أكيف يحتفظ بعلاقات وثيقة مع جماعات المعارضة. وقد كانت إحدى عاداته هى مقابلة زعماء أحزاب المعارضة الرئيسية السبعة فى مكتبه أسبوعياً. وقد سمح هذا بتحقيق إجماع على التحرير الاقتصادى. ويدعى المسئولون أنه ليس هناك حزب إسلامى قوى فى قرقستان. وأحد الأسباب التى يحتجون بها هى أن الزعماء الإسلاميين أو المولاه هم من الدخلاء "الأغراب" مثل المهاجرين من التتار، ولذلك فليس هناك زعامة إسلامية عرقية محلية لكى تلعب دوراً سياسياً مهماً.

ويتشابه أكيف مع باقى زعماء آسيا الوسطى فى الهجوم الحاد على الاتجاهات الإسلامية السياسية. ففى معرض تعليقه على التأثيرات المحتملة للحرب الأهلية فى طاچيكستان على قرقستان قال: "السلاح الوحيد للأصوليين هو الإرهاب. إنهم أغبياء، وهم يدعون أنهم ديمقراطيون وينكرون أنهم يريدون اقامة دولة إسلامية وهم يقولون أنهم مع السلام والتفاهم ومع هذا فهم يريدون طول الوقت الاستيلاء على الحكم.

الأحزاب السياسية:

أوزبكستان:

يبدوا أن كل من الأحزاب الإسلامية والقومية تحظى بوجود قوى فى أوزبكستان. وتحاول الحكومة قمع الطرفين فى ذات الوقت. ويطلق على الحزب القومى الرئيسى "برليك" Birlik وهى حركة المحافظة على ثروات كازاخستان الطبيعية والمعدنية والروحية، والتسمية الحرفية هى "الوحدة". وقد أسسها مجموعة مكونة من ثمانية عشر مفكراً. وقد برز قائد الحركة بروفسور عبد الرحيم بولاتوف والذى يبلغ 45 عاماً وهو يقود أول مظاهرة فى طشقند فى أكتوبر من عام 1989 مكونة من 50,000 شخص تدعو إلى جعل اللغة الأوزبكية اللغة الرئيسية فى الجمهورية، وقد تم إلقاء القبض عليه ومعه مئات الأشخاص بسببها. وقد تم تسجيل "بيرليك" كحركة ولكن ليس كحزب فى 22 نوفمبر من عام 1991، وتتصف بأنها منظمة قومية ذات قاعدة عريضة تطالب بالانفصال التام عن موسكو وتطبيق الديمقراطية واستقالة الرئيس كريموف والتحالف مع شعوب آسيا الوسطى. هذا فضلاً عن تأييدها لتبنى الثقافة الإسلامية واستخدام الأبجدية العربية لكتابة اللغة الأوزبكية. ومع أن قيادة "بيرليك" هى من المفكرين إلا أنها تتضمن أيضاً رجال البيئه والمغالين من القوميين الأزبك والنشطيين الإسلاميين والداعين للوحدة لشعوب آسيا الوسطى.مع هذا فإن القومية الأوزبيكة هى الأساس فيها. ويكتنف الحركة حالياً الغموض والانقسام ولكن المراقبين يعتقدون أنها تحظى بدعم واحترام كبيرين.

وقد وقع انشقاق فى برليك فى فبراير عام 1990 بزعامة محمد صالح الذى أقام حزباً آخر يسمى "إرك" وقد تبنى "إرك" مواقف أكثر اعتدلاً فيما يتعلق بالمسألة القومية وهو الاستعداد للعمل مع النظام. ومع هذا فقد أصبح "إرك" معارضاً بشكل متزايد للرئيس كريموف، ولهذا فإنه يتم قمعه حالياً تماماً مثل "بيرليك" وجدير بالذكر أن محمد صالح زعيم "إرك" هو شاعر قام بنظم قصيده بمناسبة استقلال أوزبكستان والتى تقول "إننى أرقد هنا ذهنى خال تماماً مثل إعلان الاستقلال الجديد".

وتضم الأحزاب الإسلامية فى أوزبكستان الحزب الجمهورى

الإسلامى. وقد صرح له فى موسكو فى صيف عام 1990، وله فروع فى كل الاتحاد السوفييتى السابق. ويحظى الحزب الإسلامى بتأييد كبير فى وادى فرغانا ومنطقة سمرقند. ويقع موطن رئيس الحزب الإسلامى عبد الله يوتيف ونائبه الأول عبدالله يوسف فى وادى فرغانا.

وقد تأسس حزب إسلامى آخر منافس من بعض المفكرين فى أغسطس 1990 واسمه الحزب الديمقراطى الإسلامى بزعامة دادهان حسنوف وهو عازف وملحن معروف للموسيقا الأزبكية التقليدية. ويطالب الحزب الديمقراطى بتطبيق الشريعة الإسلامية. وهو على استعداد للعمل مع النظام الحاكم.

وهناك صراع خطير بين المعارضة الإسلامية والقومية مما يقلل من ثقلهما أمام حكومة كريموف. وبسبب خلافهما تمثل المعارضة من داخل الحزب الوطنى أقوى معارضة للرئيس كريموف. إذ حاول رئيس الوزراء السابق شهر الله مير سعيدوف الإطاحة بكريموف فى أكتوبر 1991 ولكن فشل لقلة الدعم الكافى من داخل الحزب. وقد احتفظ كريموف بموقعه فى الحزب عن طريق الإيقاع بين فصائل المحافظين والليبراليين. فالفصيل المحافظ الأقرب لكريموف، يعارض التحرير الاقتصادى فى حين أن الفصيل الليبرالى يؤيد التحرير ويؤيد التفاهم مع حركة الوحدة Birlik. ومع هذا فإن كليهما يعارض الإسلاميين.

كازاخستان:

صرحت الحكومة لثلاثة أحزاب فقط بالعمل قانونياً وهى: الحزب الاشتراكى - التسمية الجديدة للحزب الشيوعى- والحزب الاجتماعى الديمقراطى -وهو حزب منشق عن الحزب الاشتراكى- وحزب العزة وهو الحزب القومى الكازاخستانى الرسمى.

وقد تأسس حزب العزة بقيادة أورمانتيف كمال عام 1991 نتيجة لاتحاد الجماعات القومية الكازاخستانية المتعددة. والذى اعترف متنازلاً بدور الروس المحليين.

وبجانب الأحزاب السياسية الرسمية الثلاثة المعترف بها، هناك عدد كبير من المعارضين للرئيس نظاربيف. ومنها "العدالة" التى تعارض الروس بقوله علاس Alash وتضم خليطاً من القومية والإسلام من الكازاخستانيين. هناك جماعة قومية أخرى تسمى زهلتوستوكسان وتعنى ديسمبر وهو الاسم الذى يطلق على ضحايا أحداث العنف فى عام 1986 فى كازاخستان والتى أدت إلى تغيير قيادة الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت والحزب الجمهورى الإسلامى الذى يضم فى عضويته قاسم كبير من الكازاخسيين من غير المسلمين.

إن تأثير أحزاب المعارضة يعد محدوداً فى المناطق الحضرية وفى أوساط المخابرات والشباب. وحيث أنه من غير المسموح لهم الدعوة إلى أفكارهم فإن المراقبين يعتقدون أن جاذبيتهم تعد محدودة.

وبالإضافة للأحزاب السياسية، تتميز كازاخستان بوجود حركة معارضة شعبية تدافع عن قضايا البيئة أبرزها حركة Nevada- Semipalatinsk والتى تطورت إلى حزب المجلس الشعبى. وهى تعد الآن أحد الأحزاب المهمة المعارضة للحكومة.

تركمانستان:

تأسست أول جماعة غير رسمية فى تركمانستان عام 1989 عندما أسس حوالى ستمائة أكاديمى ومفكر Agzybirlik أو الوحدة، وقد أعلنت الحكومة عدم شرعية نشاطاتهم ونسبتها إلى المغالين القوميين.

وتأسس حزب أخر هو حزب الجبهة الديمقراطية فى أكتوبر من عام 1991، ولكن هذا الحزب أيضاً دفع إلى عقد اجتماعاته فى موسكو وذلك لحظر الاجتماعات فى "أشقباد" ويتزعم الحزب محمد دوردو مراد والذى يناصر وحدة الشعوب التركية.

ولا يعبر عن المعارضة الإسلامية أى حزب رسمى وذلك لحظر نشاط حزب النهضة الإسلامى. ومع هذا، فهناك نشاطات إسلامية اجتماعية فى المساجد والمدارس وتتنامى بسرعة كبيرة ويلاحظ ازدياد الالتزام بالإسلام بشكل واسع خاصة بين الشباب.

إعادة تعريف النظام الاقتصادى:

نظام اقتصادى جديد:

تواجه كل جمهوريات آسيا الوسطى قضايا كبرى فى سعيها للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وقد قدم تحليل للبنك الدولى نشر مؤخراً قائمة بالمشكلات وهى: ميراث من نظم الإنتاج التى تفتقر إلى الكفاءة، وانهيار التخطيط المركزى

وانهيار التجارة بين الجمهوريات، وآلية الدفع، وهياكل احتكارية للسوق وتدهور فى الإنتاج، وفقد التحويلات المتعلقة بالميزانية من حكومة الاتحاد السابق.

ويصورة عامة فقد اتبعت حكومات آسيا الوسطى برنامجا إصلاحيا يهدف إلى:

أ- تحقيق الاستقرار المالى.

ب- وقف التدهور فى الإنتاج وتحسين الإنتاجية.

ج- تطوير التنمية المتواصلة.

د- حماية المجموعات المعرضة للخطر.

وقد نصحت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى جمهوريات آسيا الوسطى للبدء باتباع جدول الأعمال الاقتصادى التالى:

تغيير دور الدولة:

يحتاج دور الدولة إلى التحول من اقتصاد مركزى مغرق فى التفاصيل الإدارية إلى تأسيس والحفاظ على الإطار القانونى والتنظيمى للنشاطات الخاصة وتقديم الخدمة الاجتماعية الضرورية والبنية الأساسية الاقتصادية والإبقاء على نظام مناسب للحماية الاجتماعية. ومع العمل بهذه المبادئ ينبغى على الدولة القيام بإدارة اقتصادية مرضية.

1- الخصخصة:

تقوم الخصخصة فى الوقت الحاضر على هدفين متلازمين:

أ- خصخصة الشركات الصغيرة والتجارية والعاملة فى مجال الخدمات والصناعة المحلية.

ب- الحد من طرد العمالة والسماح للعاملين بلعب دور رئيسى فى إدارة الشركات حتى بعد الخصخصة، وقد تحققت هذه الأهداف من خلال تأجير وبيع الشركات بأسعار رخيصة للقوة العاملة بدلاً من بيعها فى المزاد العلنى، كما تم الإبقاء على "هياكل الرقابة" ودور الجمعيات "التطوعية". ومع هذا فقد عارض البنك الدولى بيع القطاع العام للعاملين فيه.

2- وضع حقوق الملكية:

تطلب تطوير القطاع الخاص إطاراً قانونيا لتعريف وضمان حقوق الملكية. وعلاوة على ذلك فإن هذه الحقوق ينبغى أن تدعمها جهة محايدة تقوم على أساس من نظام قضائى فعال وقانون مدنى وتجارى حديث.

الإطار القانونى والتنظيمى:

يتطلب الأمر استحداث قوانين جديدة فى المجالات التالية:

1- قوانين حاكمة للملكية والعقود والصفقات .

2- قوانين للشركات.

3- معايير محاسبية.

4- تشريع للاستثمار الأجنبى.

5- قانون للإفلاس.

6- حل المنازعات التجارية بالإضافة إلى الحاجة إلى إجراءات مبسطة لمنح التراخيص والموافقات.

3- توجيه القطاع العام:

ينبغى مراقبة أداء شركات الدولة الكبرى والمرافق العامة التى لم يتم خصخصتها . ويستلزم الأمر عملية صحيحة للرقابة على الأداء، وعلاوة على ذلك فإنه يجب عليه أن يصحب التشغيل نظام مالى وحوافز للإدارة. فقد كانت شركات القطاع العام فى أوزبكستان عند استقلالها تمثل 85٪ من إجمالى الناتج المحلى و80٪ من العمالة وكان الوضع مشابها تقريبا فى باقى الجمهوريات. وباتباع الأساليب الجديدة فقد تغيرت النسب وتحتاج لمراقبتها .

4- المناخ التنافسى:

يعد عدم الاحتكار أمراً جوهريا لتطوير اقتصاد يقوم على سوق حيوية، إن الهياكل الاحتكارية القائمة حاليا فى اقتصاد آسيا الوسطى ينبغى تغييرها لكى تتحقق الكفاءة فى استخدام الموارد وسياسات الاستثمارات إذ يجب أن يصحب المنافسة الدولية سوق تقوم على عامل المنافسة وأسواق للبضائع غير التجارية.

5- سوق العمالة:

كثير من الشركات لديها قوة عاملة كسولة لذلك فمن المحتمل أن تصبح هذه القوة العاملة بلا عمل نتيجة الخصخصة. وستحتاج الحكومة لكى تزودهم بعمل مثمر أن تخفف القيود الداخلية على حركة العمالة وبالتالى تسمح للعمال أن يعثروا على العمل الذى يمكنهم فيه تقديم خدماتهم على أساس من المنافسة، أضف إلى ذلك ضرورة تسهيل البحث عن العمل من خلال مراكز لذلك الغرض.

6- الأسواق المالية:

ويوصى بإقامة بنك مركزى قوى وبنوك تجارية ذات كفاءة هذا فضلا عن مؤسسات مالية أخرى مثل أسواق الأوراق وصناديق المعاش وهناك حاجة إلى مراقبة تطور هذا القطاع.

7- الحماية الاجتماعية:

تمثل النفقات الحالية على الحماية الاجتماعية بما فى ذلك دعم المستهلك والمعاشات حوالى ربع إجمالى الناتج المحلى فى أزوبكستان وباقى الجمهوريات فى آسيا الوسطى. وكان البنك الدولى قد أوصى بخفض ضخم فى الإنفاق، فقد أوصى بإلغاء كل الدعم الاستهلاكى فيما عدا الخبز، وأن يتم الاستعاضة عن ذلك بتعديلات على الأجور والمعاشات.

وفى ذات الوقت الذى تبدو فيه الروشتة التى يقدمها البنك الدولى معقولة فإنها لم تنفذ دائما، بل وأدت إلى نتائج خطيرة فى دول أخرى . إن دول آسيا الوسطى تحتاج إلى التعلم من تلك التجارب ومقاومة النصحية الأجنبية عند الضرورة.

الظروف الاقتصادية الحالية:

إن أفضل وصف للوضع الاقتصادى الحالى فى دول آسيا الوسطى هو أنها مجموعة من الدول ذات الموارد ولكنها لا تتطور بشكل كاف ومضطربة اقتصاديا.

تعد دول آسيا الوسطى ذات موارد ضخمة أصلا خاصة البترول والغاز والذهب، وحتى الآن لا يوجد حصر لاحتياطياتها من المعادن. وهى غنية زراعيا أيضاً، خاصة بالقطن، ولكن إنتاج القطن قد تراجع نتيجة للمشكلات البيئية، وعلى الرغم من غنى دول آسيا الوسطى بالموارد فإن نموها محدود وهى تواجه الآن مصاعب اقتصادية ضخمة لأنها تمر بفترة انتقالية بين الاقتصاد المركزى واقتصاد السوق، هذا بجانب أنها تواجه مشكلات الدول المؤسسة حديثا التى ظلت تحت الحكم الاستعمارى لفترة طويلة.

ولإيضاح مدى غنى آسيا الوسطى بالموارد، أورد تقرير ظهر مؤخراً من البنك الدولى يوضح التقييم التالى لبعض دول آسيا الوسطى.

كازاخستان لديها موارد معدنية وهيدروكربونية ضخمة والتزامات وفاء بديون خارجية منخفض منخفضة وقوة عاملة مدربة جيدا وبشكل معقول.

يوجد فى حقل Tenghiz للبترول فى كازاخستان (والذى تم التعاقد عليه مع شركة شيفرون الأمريكية فى مايو 1992) احتياطيات تقدر بـ 6 إلى 9 بليون برميل بترول. مما يجعله فى مصاف أكبر الحقول فى المملكة العربية السعودية.

فى عام 1989، أنتجت كازاخستان حوالى خمس إنتاج الاتحاد السوفييتى من الذهب والفحم.

ويقدر إنتاج أوزبكستان السنوى من الذهب بـ 65 طناً وهى إحدى أكبر دول العالم المنتجة للذهب، وهى واحدة من أكبر عشر دول موردة للغاز الطبيعى فى العالم. إذ يقدر إنتاج الغاز الطبيعى عام 1992 بمقدار 43 بليون مترمكعب.

وأزوبكستان واحدة من أكبر خمس دول منتجة للقطن فى العالم.

تحتل تركمانستان المركز الثالث أو الرابع بين أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعى فى العالم. وهى أيضاً منتج مهم للقطن والبترول.

أوضاع اقتصادية أقل ارتباكا فى 1994:

يعد عام 1994 علامة بارزة حيث أن ظروف دول آسيا الوسطى أكثر وضوحا فى هذا العام أمام باقى دول العالم. ولحكام الدول ذاتها فقد تراجع مستوى الغموض عن نقاط القوة والضعف فى تلك الدول فقد اتضح الآن أن هذه الدول غنية بالموارد ولكنها تتطلب مزيداً من الوقت لإعادة الهيكلة والتطوير قبل أن تؤتى هذه الثروة أكلها . وفى الوقت الحاضر هناك ثلاثة مجالات تتطلب النظر:

أولاً: مشكلة مراجعة العلاقات الاقتصادية مع روسيا تحتل الآن قمة الاهتمامات الاقتصادية، فقد قامت دول آسيا الوسطى بإصدار عملاتها الخاصة وتواجه مشكلات التعامل مع الروبية الروسية، وربما يتضح الموقف فى عام 1995، كما تشكل تجارة البضائع مع روسيا نقطة شاملة أيضاً فالتحول إلى التجارة على أساس الأسعار العالمية تؤدى ويفيد تبعاً للأسعار السابقة فى التعاملات التجارية هل هى أدنى أم أكبر من المستويات العالمية؟ إن الصورة مضطربة ففى الوقت الذى تشعر فيه آسيا الوسطى بأنها مخدوعة، فإن الروس يقولون إنهم قلقون من أقاربهم الفقراء" (فى آسيا الوسطى) وهم أفضل حالا بدونهم.

وخلال هذا العام أخذت الصورة تتضح من سلعة إلى أخرى، وأسهم فى إضفاء المزيد من العقل والعقلانية على هذا الجدل

والنزاع، وعلى الرغم من هذا فإن العدل لن يتحقق في الحال ذلك لأن التحول من الأسواق الداخلية إلى الأسواق العالمية له بعض القيود الهيكلية المعينة. فعلى سبيل المثال وجدت تركمانستان أنه من الصعب أن تبيع الغاز إلا من خلال روسيا، فالنقل عبر الحدود بين آسيا الوسطى وروسيا أصبح قضية أخرى اتضحت أبعادها بشكل أكبر خلال العام الماضي.

ثانياً: تقوم كل دول آسيا الوسطى بإعادة هيكل الاقتصاد المحلي، كما تم القيام بعملية خصخصة محدودة وأدخلت مجموعة جديدة من قوانين المليكة والتجارة كما برزت المؤسسات المالية بشكل بطئ، كما إن هيكل القوى العاملة أخذ في التغيير مع زيادة دورها بشكل أكبر في القطاع الخاص .

ثالثاً: تتطلع دول آسيا الوسطى حاليا إلى شركاء جدد في التجارة الدولية، ففي الماضي كان يذهب حوالي 80٪ من صادراتهم إلى روسيا أو باقي جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، كما أنهم يسعون إلى استثمارات أجنبية وتعاون على مجال أوسع، ويعتبر شبكات النقل و الاتصالات التليفونية عنصرا أساسيا لدور أكبر في التجارة العالمية، ونتيجة لذلك فإن الأولوية الأولى والقصوى هي لبناء الطرق والسكك الحديدية والاتصالات الهاتفية وتوصيلات أنابيب البترول، وفي الماضي كانت نظم الاتصالات تربط آسيا الوسطى بروسيا وليس لمناطق أخرى داخل الإقليم أو مع باقي دول العالم. فعلى سبيل المثال ترتبط حقول البترول في غرب كازاخستان بمصاف تكرير البترول في روسيا وليس بالمصاف الموجودة في كازاخستان، إن أداء هذه الأشياء شرط لفتح الباب أمام دور مهم في التجارة العالمية.

إعادة تعريف النظم العسكرية والأمنية:

استمرار الهيمنة الروسية :

بعد استقلال كل الجمهوريات مباشرة واجهت تلك الدول مشكلة تطوير جهاز أمني مؤثر، وقد تمت إقامة قيادة عسكرية مشتركة بهدف حماية القوات المسلحة السوفييتية من التفكك، ومع هذا فإن أذربيجان وتركمانستان لم توقعا الاتفاقية، كما أجريت سلسلة من المفاوضات بين روسيا وباقي الجمهوريات، وقد واجه جيش الاتحاد السوفييتي، قوات الكومنولث حاليا، مشاكل خطيرة في إعادة هيكلة أكبر مؤسسة عسكرية في العالم . وقد بدأت خطة عسكرية مدتها ثماني سنوات، وتم تسريح الكثير من القوات، وقد اضطر عدد من الجنود إلى الذهاب إلى روسيا حيث كان هناك نقص في المسكن والبضائع والمال.

ومن حيث البداية، فقد اعتبرت قوات آسيا الوسطى في الكومنولث جزءاً من قوات الكومنولث وهي تحت قيادة مشتركة من الضباط الروس والجمهوريات الأخرى، ولم تكن هذه الترتيبات واضحة، إذ تفاوضت كل دولة مع روسيا بشكل منفصل وليس تحت مظلة الكومنولث.

وقد تعقد الموقف في مارس 1992، عندما أعلنت روسيا إقامة جيشها ووزارة دفاع خاصة بها بدلا من الاعتماد على قوات الكومنولث المتحدة، وقد أجبر ذلك زعماء دول آسيا الوسطى على إقامة قواتهم الوطنية الخاصة. ومع ذلك فإن بعضهم لم يكن مستعداً لعمل ذلك فقد أعلن نزار بيف إقامة الحرس الوطني الكازاخستاني، وقد قالت إن أوزبكستان أقامت جيشا مكونا من 25,000 رجل في حين أن تركمانستان أعلنت أنها لا تريد أكثر من 2000 جندي وستعتمد كلية على قوات الكومنولث.

وفي يونيو عام 1993 تخلى الكومنولث رسميا عن القيادة العسكرية المشتركة التي تأسست عام 1991، وقد ظلت قضايا الدفاع الأساسية بلا حل، ومن الواضح أن روسيا ليست مستعدة لتحمل تكاليف القوات المسلحة المشتركة لدول الكومنولث كما إن دول آسيا الوسطى ليست في وضع نفسي أو إداري يسمح لها بأن تقرر الاستثمار بشكل مكثف في الدفاع الوطني. لقد جاءت الحرب الأهلية في طاجيكستان كحد فاصل لتغيير هذه المواقف، فقد قررت روسيا مساعدة أوزبكستان والشيوعيين الطاجيك ضد منافسيهم من المعارضة الإسلامية، وبحلول عام 1993 بدأت القيادة العليا للكومنولث بإظهار اهتمام كبير بأمن "الخارج القريب" على أساس معارضة تهديد المقاتلين الإسلاميين في الجمهوريات الإسلامية والجارتين إيران وأفغانستان.

وقد قامت دول آسيا الوسطى إلى الآن بتشكيل قوات وطنية صغيرة، وقد عبرت دول آسيا الوسطى في بعض المناسبات عن حاجتها لتشكيل قوات دفاع عامة ولكن الانقسامات السياسية والاقتصادية والعرقية هذا فضلا عن

العلاقات المعقدة مع روسيا حالت جميعاً دون تجاوز عملية تشكيل قوات دفاع مرحلة النوايا الزائفة.

وقد ظلت الروابط العسكرية بين موسكو ودول آسيا الوسطى وثيقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أن زعماء آسيا الوسطى ينظرون إلى القوات العسكرية الروسية على أنها حليف وحارس لهم ضد المعارضة المحلية.

وقد قامت كل من روسيا وكازاخستان بحل قضية سياسية مهمة تتعلق بالاستخدام المشترك لـ Baykonur Comod-orme وهو أكبر مركز فضاء في العالم. وبموجب هذا الاتفاق وافقت كازاخستان على تأجير المركز لروسيا لمدة عشرين عاماً ومدة اختيارية مدتها عشر سنوات، وستدفع روسيا مبلغ 115 مليون دولار سنويا لكازاخستان مقابل ذلك. وأهم ما في شروط هذا الاتفاق أن بيكنور Bayknur تعتبر جزءاً من الأراضي الروسية مدة فترة الإيجار ويطبق فيها القانون الروسي تماما كما هو في باقي أنحاء روسيا.

ظهور الجيوش الوطنية:

في حين استمرت روسيا في السيطرة على المسرح الأمني في آسيا الوسطى، فإن الجيوش المحلية تتطور أيضاً وبشكل تدريجي، وفيما يلي سنصف بإيجاز المؤسسات العسكرية الوليدة في أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان.

أوزبكستان:

أبقت أوزبكستان على جهاز الأمن الموروث من الحقبة السوفييتية هذا فضلا عن وجود الشرطة السرية KGB التي أعيد تسميتها لتصبح الخدمة الأمنية الوطنية. وتذكر الشرطة دائماً بالسمت الشمولي للنظام.

وقد تم التوسع سريعا في الحرس الوطني الأوزبكستاني. وقد بدأت الحكومة في أوائل عام 1992 بالاستحواذ على المنشآت العسكرية الروسية بالاتفاق مع موسكو، كما استدعت في شهر مايو الجنود الأزبيك الذين يخدمون خارج أوزبكستان إلى الوطن للخدمة تحت قيادة مشتركة من الأوزبكك والكومنولث. ويبلغ تعداد القوات 15,000 جندي و280 دبابة هذا فضلاً عن قوات جوية كبيرة وحديثة. وتعمل هذه القيادة قريبا مع موسكو كما اتضح في المساعدة العسكرية التي قدمت لطشقند لمساعدة القوات الشيوعية الطجيكية التي أطاحت بالمعارضة الإسلامية الطاجيكية في ديسمبر 1992.

ويبدو أن الرئيس كريموف يسعى لتطوير استراتيجية تصبح بها لأوزبكستان الزعامة الأمنية الإقليمية في آسيا الوسطى بالتعاون مع روسيا وبموافقتها السياسية، مع الإبقاء في ذات الوقت على درجة من الاستقلالية التكتيكية والمناورات التفاوضية، وقد نجح هذا الأسلوب لفترة ما من الزمن، ولكن هناك علامات على التغيير في 1994. إذ إنه من الصعب المضي قدما بقبول دور روسيا العسكري في المنطقة مع الأمل في إبقاء مميزات تفاوضية، لقد كان عام 1994 عام التوترات المتزايدة بين روسيا وأوزبكستان، وقد اتضح للأزبك (والكازخيين) مساوئ تشجيع الروس على مساعدتهم على البقاء في السلطة على حساب معارضيهم المحليين من القوميين والإسلاميين.

كازاخستان:

سيطرت المنشآت النووية في كازاخستان على كل المناقشات حول الترتيبات الأمنية في كازاخستان، ولكن دعنا نلقي نظرة على الجهاز العسكري التقليدي لبلد كبير يجاور كلا من روسيا والصين وأوزبكستان وتركمانستان وقرقستان وفي ذات الوقت الذي يعد فيه قريبا من باكستان وأفغانستان وإيران.

لم يكن الرئيس نزاربيف مستعد لتشكيل قوات مسلحة منفصلة لكازاخستان، ففي يناير من عام 1992، قام بتشكيل قوات الحرس الجمهوري وعددهم 2000 فرد كاستجابة لمطالب القوميين وهم من الضباط والجنود والكازخيين العاملين في الجيش السوفييتي سابقاً ووضعهم تحت سيطرة الرئاسة مباشرة.

وفي مايو من عام 1992، أصدرت كازاخستان مرسوما بتأسيس قوات جيش خاصة وأسست وزارة للدفاع، ولكن عين الجنرال ريابتسف، قائدا روسيا في منصب النائب الأول لوزير الدفاع للتخفيف من القلق الروسي فضلا عن تعيينه لعدد من الضباط الرورس في مناصب أخرى بالجيش،وقد استمرت الوزارة الجديدة بالعمل مع قوات الكومنولث للدفاع عن كازاخستان.

تركمانستان:

تأسست وزارة الدفاع عام 1992 تحت قيادة دانتار كوبكوف الرئيس السابق لجهاز المخابرات KGB في تركمانستان وقد كانت هناك تقارير متضاربة في ذلك الوقت حول ما إذا كانت

تركمانستان ستقوم بتشكيل جيشها المستقل أم ستوقع اتفاق مع روسيا. وفي يناير 1992، تم توقيع اتفاقا لتشكيل هيكل قيادة عسكري مشترك يضطلع فيه الضباط والجنود الروس بمراقبة الجيش التركماني المحلي، ولا تزال هذه الاتفاقية تسمح لقوات الكومنولث بحراسة الحدود التركمانية مع إيران وأفغانستان.

وهناك حوالي 30,000 جندي من قوات الكومنولث ومعهم (700) دبابة ومقرات قيادة على أرض تركمانستان في عام 1992 ولكن هذا العدد قد خفض حيث أن الكومنولث قد خفض من عدد قواته الكلية.

إعادة تعريف دور الإسلام والثقافة:

الإسلام خلال الحقبة السوفييتية:

اتضحت معالم الصورة الحقيقية للجهود المنظمة لتدمير جذور الإسلام في آسيا الوسطى بشكل تدريجي قد يكون من الغريب على شخصية مثل الرئيس إسلام كريموف رئيس أوزبكستان وهو زعيم شيوعي سابق أن ينتقد بشدة ما يصفه بالتهديد الأصولي وهو حريص على العمل مع الروس والغرب لمواجهته! كان من الغريب أن يرد على لسانه أن:

"أسوأ الأزمات التي حلت علينا (آسيا الوسطى) ليست اقتصادية بل أخلاقية"! ولتوضيح ذلك قال كريموف:

لقد تم مصادرة الأوقاف التابعة للأوقاف الإسلامية وألغيت قوانين الشريعة الإسلامية هذا فضلا عن تحطيم وتدنيس المساجد والمدارس الملحقة بالمساجد والأضرحة.

ومنذ فترة ليست ببعيدة كان الشيوعي، خاصة إذا كان ذا منصب مهم، لا يستطيع الذهاب إلى المقابر لوداع أحد أحبائه، وكان حضور مراسم الدفن يعادل ارتكاب خطيئة مميتة طرد بسببها أشخاص من الحزب وفصلوا من أعمالهم لأجلها.

لقد استهدف الروس السوفييت الثقافة الإسلامية بغية تدميرها فقد وجدوا أنها الأساس لتعريف الذات وتنظيم كل أشكال العلاقات الاجتماعية والسياسية في آسيا الوسطى قبل الحقبة السوفييتيه.

وقد كانت الخطط التي تستهدف تحقيق هذا الهدف كبيرة ومنتظمة وتتسم بالشمول. وكانت تتضمن الأساليب الأيديولوجية والقانونية واللغوية والمؤسسية والتعليمية يدعمها في ذلك سياسة الترغيب والترهيب.

وبالتالي تم الحظر القانوني لكل الأشكال العامة للتعبد الإسلامي والصلوات والتعليم والطقوس الدينية وكان ذلك في آخر عام من أعوام الحرب العالمية الثانية. وكان الأفراد يحاكمون ويعاقبون «لجرائم اتباع التقاليد».

ومن الناحية اللغوية استخدمت «الإصلاحات الهجائية» لحرمان الشباب المسلم من الوصول إلى التراث الأدبي والديني الإسلامي المكتوب باللغة العربية.

ومن الناحية الثقافية زاد السوفييت من عزلة الشعوب المستعمرة عن تراثهم الإسلامي والتاريخي بإغلاق الحدود وفرض ستار حديدي لمنع الاتصال مع أقرانهم من الشعوب الإسلامية في الجنوب.

ومن الناحية الاجتماعية أي في مجال المؤسسات الاجتماعية كانت الأسرة المسلمة في آسيا الوسطى أو ربة المنزل Oiyila هي الوحدة الأساسية المنتجة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. لذلك كانت هدفا للمعادين للإسلام. وكانت قضية تحرير المرأة تستخدم للقضاء المبرم على الزواج والعلاقات الأسرية ووسيلة لتدعيم "الإباحية العلمية" وكانت الحملات في الأيام الأولى من الحكم السوفييتي تسمى "هجوم" (مذابح أو هجوم شامل أو تقدم كاسح) وقد تم توثيقها بشكل جيد.

وقد استخدم النظام التعليمي كأداة أساسية لتنفيذ السياسات اللغوية السوفييتية وتثبيت القيم السوفييتية من ماركسية ولينية والإلحاد العلمي.

لقد كان لنجاح النظام التعليمي السوفييتي والذي يدعى تحقيقه لنسبة تعليم 100٪ في آسيا الوسطى مصحوبا بجوانب سلبية مظلمة إن غالبية سكان آسيا الوسطى اليوم هم المستفيدون من النظم التعليمية والسياسية، وارتبط ماضيهم وحاضرهم بل ومستقبلهم كأفراد وجماعات بالحفاظ على التراث السوفييتي والنظام السياسي .. وهذه الحقيقة هي سر مأزق آسيا الوسطى في مرحلة ما بعد السوفييتية فيما يتعلق بالمستقبل.

بداية سياسة جديدة:

لإعادة الإسلام إلى المنطقة وللتغلب على " الأزمة الروحية التى ذكرتها فيما سبق والتى حددها كريموف، فإن على مسلمى آسيا الوسطى مواجهة العقبات التالية:

1- اتباع الدول ثقافة سياسية تقوم على "الترغيب والترهيب" "والإباحية العلمية".

2- جهل الغالبية العظمى من سكان آسيا الوسطى الصغرى خاصة من هم دون الستين بأساسيات الاعتقاد الإسلامى وممارساته.

3- تواجه المجتمعات أزمة روحية خطيرة، وهى تبحث يائسة عن معنى ومحيط أخلاقى، وقد رسم الكاتب نظيف شهرانى بعد زيارته الميدانية فى المنطقة صورة مفصلة للعقبات فى إطار ست قضايا:

أولاً: على الرغم من انهيار الأيديولوجية الماركسية- اللينينية فإن هناك الكثيرين فى آسيا الوسطى خاصة من بين الصفوة الحاكمة ما زالوا يتمسكون بها ويدافعون عنها.

ثانيا: إن مفكرى آسيا الوسطى غير معتادين على أى بدائل للأيديولوجية المركسية.

ثالثا: بقاء الحكام الشيوعيين السابقين على عدائهم للمثل السياسية والحركات الإسلامية وغير قادرين فى ذات الوقت على الإفصاح عن منهج قومى علمانى متماسك وذى معنى.

رابعاً: تفتقر آسيا الوسطى اليوم، على الرغم من تاريخها المشرف إلى أبطال قوميين يقتدى بهم.

خامسا: أحدث انهيار الاتحاد السوفييتى السابق مصاعب اقتصادية جمة أدت إلى تفضيل الناس للاستقرار والاعتياد السياسى الذى تقدمه الأنظمة الحالية.

سادساً: استمرار النظام السياسى القديم الذى تدعمه موسكو والهيمنة العسكرية الروسية وقوات الشرطة وهى مستعدة وقادرة على الإبقاء على تطبيق أساليب الثقافة السياسية وأساليب الترغيب والترهيب ضد المعارضة سواء كانوا حقيقيين أو من صنع الخيال.

ولتغيير مسار المستقبل يقدم نظيف شهرانى الرؤية التالية:

هناك إجماع، حسب اعتقاده أخذ فى الظهور لمواجهة أزمة ما بعد الحقبة السوفييتية، أنها دعوة لنوع جديد من التعليم فيما يتعلق بأى أنواع التعليم سيأخذون، ويرى شهرانى أن هناك اتجاهين: اتجاه علمانى يعتمد على التعليم العلمانى والآخر إسلامى يعيد اكتشاف الإسلام والمعرفة الإسلامية أولاً ثم يربط ذلك بالتعليم الحديث. فى حين أن الخيار العلمانى الغربى يحظى بدعم محلى ودولى إلا أن الاتجاه الإسلامى يعتمد فى الأساس على الرغبة الصادقة التى يتمتع بها الجماهير فى الريف. وقد قادت رحلة شهرانى الميدانية للمنطقة إلى الاعتقاد بأن ظاهرة المقاتلين والأصولية الإسلامية فى آسيا الصغرى ليس لها علاقة مطلقا بالحركات الإسلامية السياسية فى المناطق الأخرى من العالم، فقد وجد أنها جهود شعبية تعليمية فى المناطق الحضرية والريفية لإحياء المعرفة والتعليم الإسلامى وللحصول على حق ممارسة الإسلام علانية بدون خوف أو إرهاب، فالجهود المكثفة التى تبذل لإعادة بناء المساجد المهدمة أو المدنسة وزيارة الأضرحة وحضور صلاة الجمعة فى المساجد الرئيسية وبيع وشراء الكتب الإسلامية هى، كما رآها شهرانى مثل واضح على تجدد الاهتمام وعلى نطاق واسع بالإسلام كدين.

ويعتقد أن الاهتمام بالإسلام تجاوز مجرد التعليم الأساسى وينقل شهرانى على لسان إمام مسجد كبير فى آسيا الوسطى قوله: "لقد عثرنا على بداية الخيط والبداية هى كلمة ﴿لا إله إلا الله محمد رسول الله﴾ وبمجرد أن عثرنا على الخيط الأول توالت البقية".

لقد وضع مسلمو آسيا الوسطى أقدامهم على بداية طريق جديد ويستلزم الأمر بعض الوقت للمضى قدما فى الرحلة بخطى ثابتة.

إعادة تعريف دور آسيا الوسطى فى المنطقة:

سنوات العزلة:

كانت شعوب آسيا الوسطى الأساس لامبراطوريات كبيرة فى المنطقة، ولكنهم عزلوها عن العالم الخارجى لأكثر من قرن، أولا نتيجة للمنافسة الروسية- البريطانية، ثم بعد ذلك خلف الستار السوفييتى الحديدى، وكانت تلك الشعوب ترى العالم بعيون موسكو كما تم قطع كل الأواصر المباشرة مع العالم من

سفر وتجارة ومعلومات واتصالات فكرية بما فى ذلك أقرب جيرانهم، وفيما يلى وصف للأصول الدبلوماسية "بمعايير التجارة" فى آسيا الوسطى حال تفكك الاتحاد السوفييتى والانفصال عنه:

"كان لدى كازاخستان حوالى عشرين دبلوماسيا من موسكو ولا يوجد أى منهم ذو خبرة بالغرب، ولم يكن لدى تركمانستان سوى اثنى عشر دبلوماسيا فى حين كان العدد فى طاجيكستان أقل وكانت الاتصالات التليفونية أو التلكس أو السفر جواً أو البريد أوالاتصالات الدبلوماسية لا تزال تأخذ طريقها عبر موسكو.. وقد أقامت كل جمهورية مكتب اتصالات فى موسكو أصبح يضارع فى أهميته وزارة الخارجية ذاتها.

لقد حظيت دول آسيا الوسطى بالاستقلال بسرعة لم يتنبأ أحد بها على الإطلاق، ولهذا فإن علاقتهم بباقى دول العالم، كما أوضح أحد المعلقين لا تقوم على ما هو مطلوب ولكن على ما يرغب فيه باقى العالم، من آسيا الوسطى.

إحياء الروابط التاريخية:

كان أول من أظهر حرصا على إحياء الروابط التاريخية مع آسيا الوسطى هى تركيا وإيران وباكستان، إذ إن العلاقات مع تركيا كانت قوية تاريخيا ولغويا وثقافيا، ومن ناحية أخرى عرضت كل من إيران وباكستان معبراً إلى المحيط الهندى الذى يعتبر مهما لآسيا الصغرى الداخلية، هذا بجانب اشتراكها أيضاً مع جمهوريات آسيا الصغرى فى التاريخ المشترك والدين.

وبجانب تركيا وإيران وباكستان، فقد أظهرت دول إسلامية أخرى وكثير من الناس حماسا لاستعادة الروابط التاريخية مع شعوب آسيا الوسطى، فقد أخذت المملكة العربية السعودية بزمام المبادرة بإرسال مليون نسخة من القرآن الكريم إلى المنطقة وقامت بمشروعات ترجمة القرآن إلى اللغات المحلية، وكان ذلك فى أوائل عام 1990. وقد دعى الملك فهد المئات من الشخصيات البارزة فى آسيا الوسطى لأداء فريضة الحج عامى 1991، و1992، كما سارعت الدول الإسلامية فى شرق آسيا، ماليزيا وأندونيسيا، بإرسال وفود إلى المنطقة كما دعت زعماء آسيا الوسطى إلى زيارتهم.

وقد استلزم الأمر بعض الوقت من زعماء آسيا الوسطى وباقى دول العالم لتهدئة الحذر الأولى من الموقف الجديد. وقد اتخذ الحذر الأولى اشكالا عديدة، فقد كان الغرب والعديد من المعلقين ينظرون إلى تركيا وإيران وباكستان باعتبارهم ثلاثة تهديدات محتملة تسعى كل منها إلى السيطرة على آسيا الوسطى، كما كان ينظر إليهم على أنهم يتنافسون بين بعضهم البعض لتحقيق السيطرة، ولم يكن واضحا ما إذا كان السعى إلى السيطرة على أساس من المصالح القومية أم على أساس أيديولوجى غير ملموس، كما كان هناك صورة شهيرة شائعة تقضى بأن تركيا هى النموذج للدور العلمانى فى حين أن كلا من إيران وباكستان قدمتا نموذجهما الخاص للأصولية الإسلامية، كما وصفت الأصولية الوهابية بأنها رابع تأثير غير صحى على آسيا الوسطى، وقد عزز هذه التصور الأوصاف الرومانسية للروابط القديمة بين حضارة آسيا الوسطى وجيرانها فى المنطقة. إذ حظيت هذه التعلقيات باهتمام الإعلام العالمى وأذيعت على ناطق واسع. فعلى سبيل المثال، نقلت مجلة "أطلانتك منثلى" Atlantic Monthly واسعة الانتشار الكلمات التالية عن الباحث الكازاخستانى ألماز استيبيكوف حول الروابط بين الأتراك فى آسيا الوسطى وتركيا.

"لا توجد ثقافة فى العالم تقوم على اللغات التركية، ولأن تركيا قد حققت ذلك فإنها بمثابة الرأس بالنسبة للعالم ويمثل التتار والأزاريون الرقبة والكتفين وتمثل كازاخستان القلب، فى حين يمثل كل من أوزبكستان وتركمانستان بطبيعتهما البدوية الساقين، على الرغم من أن الجسد ممزق، إلا أن الجذور القديمة واللغة لاتزال قائمة".

إعادة تعريف دور آسيا الوسطى فى العالم

ينظر سكان آسيا الوسطى إلى أنفسهم باعتبارهم المستفيدين من تغير النظام العالمى، وهذا يميزهم إلى حد ما عن العديد من الشعوب الإسلامية وشعوب العالم الثالث الآخرين الذين تضرروا من التغيرات فى النظام العالمى. وهناك سببان يجعلان من آسيا الوسطى تنظر إلى المناخ العالمى الجديد باعتباره فى صالحها، أولا، يعزى استقلال دول آسيا الصغرى استقلالهم عن الاتحاد السوفييتى، وهم محقون فى ذلك، إلى انهيار النظام القديم فقد أدت الحرب الباردة إلى تفكك الاتحاد السوفييتى وولادة دول آسيا الوسطى، ولولا انهيار الاتحاد

السوفيتي لكانت دول آسيا الوسطى مقطوعة عن باقي العالم.

ثانيا، يتطلب استمرار دول آسيا الوسطى العديد من الضمانات من القوى العالمية، إذ إن دول آسيا الوسطى ليست في وضع عسكري يحمي حدودها الوطنية، ومن صالحها الدخول في ترتيبات أمنية مع القوى العسكرية الغربية. ومع هذا فإنها ليست في وضع يسمح لها بمضايقة روسيا ومن هنا فإن أفضل ما يناسبها هو الدخول في ترتيبات أمنية تتضمن كل من روسيا والقوى الغربية في عضويتها. وقد اضطرت دول آسيا الوسطى الداخلية المتحررة من السيطرة الاستعمارية إلى القيام بعدد من الأعمال لإحداث التوازن وللحفاظ على استقلالها الحديث. إن هذه الظاهرة تعتبر بمثابة القلب في العلاقات مع العالم.

فسرعان ما أصبحت جمهوريات آسيا الوسطى أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي استهلت الاعتراف باستقلالهم من 50 دولة إسلامية في وقت كان مثل هذا الاعتراف ذا قيمة كبيرة. كما انضمت فيما بعد لعضوية منظمة التعاون الاقتصادي، وكانت المنظمة تضم ثلاث دول أعضاء في ذلك الحين. وجدير بالذكر أن هذه المنظمة تأسست في الستينات وهي تسعى حاليا بعد فترة من عدم التقدم إلى البحث عن دور لها. وقد أسهم انضمام دول آسيا الوسطى الست فضلاً عن أفغانستان في إعطاء الفرصة لتحقيق ذلك المسعى.

وفي ذات الوقت الذي رحبت فيه آسيا الوسطى بالانضمام لمنظمتي المؤتمر الإسلامي والتعاون الاقتصادي وصحبتها للدول الإسلامية سعت أيضاً إلى الانضمام لأي منتدى عالمي عرض عليها الانضمام، ففي أقل من ثلاث سنوات انضمت إلى عشرات الاتحادات الإقليمية والدولية، وكان يبدو ذلك محاولة للحصول على ضمانات ضد المخاطر التي لا تحتمل مع روسيا، فقد كان تاريخها يحمل العلامات الإيجابية والسلبية لتلك الوحدة، إذ على الرغم من استقلالها الحديث عن روسيا، فقد كانت حريصة على الاستمرار على الروابط الوثيقة معها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا. بل إن الصفوة السياسية كانت تنظر إلى روسيا باعتبارها حاميتها، إلا إنها احتاجت إلى الاتحادات الأخرى للإبقاء على درجة من درجات الكرامة والاستقلال عن روسيا ولتجاوز سنوات الطفولة في أعمارها كدول مستقلة بدون أن تقع فريسة في يد جارتها القوية، ولولا هذه الأسباب لما كانت دول آسيا الوسطى مستعدة إلى الانضمام لأي شئ مع أي أحد في سعيها للاستقلال.

ملحق

بيانات كازاخستان

البيانات الأساسية:

المساحة: 2,1717,300 كم2.

السكان: عام 1993: 17 مليون نسمة.

التكوين العرقي: الكازاخستانيون 41٪، الروس 38٪، و100 مجموعة عرقية أخرى.

القوة العاملة: 9,2 مليون.

إجمالي الناتج المحلي: عام 1992: 28,6 مليار دولار.

البيانات العسكرية:

الجيش: 63,000 جندي تحت قيادة مشتركة مع الكومنولث.

الطاقة النووية: ICBMS

القوات الوطنية: تتشكل من 5,000 جندي.

بيانات قرقيزستان

البيانات الأساسية:

المساحة: 168,500 كم2 .

السكان: 4,4 مليون نسمة.

التكوين العرقي: 56,6٪ قرقيزستان، 17,5٪ روس، 22,9٪ أوزابكسبيون UABEBS، و80 جماعة عرقية أخرى.

القوة العاملة: 1,70 مليون.

إجمالي الناتج المحلي: عام 1992: 3,67 مليار دولار.

البيانات العسكرية:

الجيش: 8,000 جندي تحت قيادة مشتركة مع الكومنولث .

القوات الوطنية: تتشكل من 5,000 جندي.

بيانات تركمانستان:

البيانات الأساسية:

المساحة: 488,000 كم2.

السكان ١٩٩٣: ٤,٢ مليون نسمة.

التكوين العرقي: 72٪ تركمان، 3٪ أوزبك، 12,6٪ روس.

القوة العاملة: 1,847 مليون.

البيانات العسكرية:

الجيش: 34,000 جندي تحت قيادة مشتركة مع الكومنولث.

بيانات أوزبكستان:

البيانات الأساسية:

المساحة: 447,400 كم2

السكان: 1993: 22مليون.

التكوين العرقي 1993: أوزبك 71٪، الروس 10,8٪، الطاجيك 4٪، التتار 4,2٪ .

القوة العاملة: 8,11 مليون.

البيانات العسكرية:

الجيش: 15,000 جندي تحت القيادة المشتركة للكومنولث.

القوات الوطنية: لواء مكون من 700 جندي. (تم توسيعه).

مركز الدراسات الحضارية

ثالثاً

تركيا

الباحث: د. مصطفى الطحن
مركز الإعلام العالمى - استانبول
الباحثون المساعدون: أ. بدر حسن شافعى
أ. سيد عبد العزيز

تـركيـــــــا

التطورات السياسية والتحديات الاقتصادية

تعتبر تركيا واحدة من القوى الإقليمية والإسلامية الفاعلة على الساحتين الإقليمية والدولية.وفى ضوء الاهتمام برصد أهم التطورات الجارية على ساحة البلدان الإسلامية.تاتى أهمية ذلك الجزء المستحدث بالتقرير والذى يعنى بإلقاء الضوء سنوياً على أهم القضايا والتطورات الجارية فى إحدى الدول الإسلامية. لاسيما على الصعيد الحضارى (السياسى والاقتصادى).

وفى محاولة التعرض بالرصد لأهم القضايا على الساحة التركية تم تقسيم التناول إلى ثلاثة أقسام:

- الهوية التركية (بين العلمانية والإسلام).
- التطورات السياسية على الساحة التركية.
- التحديات الاقتصادية.

القسم الأول: الهوية التركية بين العلمانية والإسلام:

تعد هذه القضية واحدة من أهم القضايا المثارة على الساحة التركية الآن، خاصة بعد بروز التيار الاسلامى بصورة كبيرة فى الفترة الأخيرة، حيث يثور التساؤل حول هوية تركيا هل ستستمر علمانية أم ستعود إسلامية من جديد فى حال تمكن حزب الرفاة من الوصول إلى الحكم فى الانتخابات النيابية القادمة عام 1996 خاصة بعد ما استطاع الفوز بالمرتبة الثانية فى الانتخابات البلدية التى جرت فى مارس 1994، وحصل على 20٪ من الأصوات، أم سيكون هناك توازن بين الجانبين العلمانى والإسلامى مع استمرار هيمنة التيار الأول(1)، ولكى نتمكن من فهم طبيعة العلاقة بين الجانبين فى الفترة محل التقرير يكون من المفيد الرجوع إلى جذور الحكومات العلمانية وموقفها من التيار الإسلامى، أو الأحزاب التى رفعت شعارات إسلامية من أجل فهم طبيعة العلاقة الراهنة، ومن هنا يمكن تقسيم هذه الجزئية إلى عدة نقاط مرتبة حسب التسلسل التاريخى، وتوضح تطور مفهوم العلمانية،وموقفها من الإسلام، هذه المراحل هى:

1- المرحلة الكمالية (1923-1945).

2- مرحلة بزوغ الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية (1945-1980).

3- مرحلة حكم العسكر وإلغاء الأحزاب (1980-1983).

4- مرحلة بروز حزب الرفاة الإسلامى (1983- يونيو 1993).

المرحلة الأولى: المرحلة الكمالية (1923-1945):

عند تأسيس الجمهورية التركية الحديثة عقب الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك مفر أمام الشعب التركى المسلم سوى الخنوع لدول الحلفاء الفائزين فى الحرب، وتم توقيع معاهدة لوزان 1923، والتى نصت بنودها على إلغاء الخلافة وإلغاء الشريعة الإسلامية ومنع أسرة آل عثمان من دخول تركيا، وقامت فى نفس الوقت حركة انقلابية فى الأناضول بقيادة أحد الضباط، ويدعى مصطفى كمال أتاتورك (**من يهود الدونمة**)، ووافق رجال الانقلاب الحلفاء على أطروحاتهم المتعلقة بمستقبل البلاد وهى الأطروحات التى جعلت من تركيا نموذجاً للوجود الغربى تأثراً برغبة أتاتورك فى إدخال بعض الإصلاحات الهامة فى البلاد، وكان يضع خبرة أوربا المسيحية فى ذهنه، حيث كان يرى أن الفصل بين الكنيسة والدولة سمح بظهور العقلانية والعلم كمعلمين بارزين فى الحضارة الغربية، ويرى أن "الذهن المتفتح على العلم خلاق مبدع، والذهن المتمسك بالدين محدد ومتخلف"(2)، وقد انعكس هذا الفكر العلمانى الجديد على الممارسات والإصلاحات التى أدخلها أتاتورك من أجل تغيير عقلية الشعب التركى وتحويله من شعب شرقى مسلم إلى شعب غربى يؤمن بالعلمانية هذه الإصلاحات يمكن رصدها كما يلى:

أ- في مجال القوانين:

اعتمد أتاتورك القانون المدني السويسري، وقانون العقوبات الإيطالي، والقانون التجاري الألماني بديلا للشريعة الإسلامية وكان هذا تنفيذاً مباشرا لنصوص معاهدة لوزان السرية، أوما عرف بمبادئ كرزون.

ب-: فصل الدين عن الدولة:

حيث عمل على تهميش الدين إلى حد كبير وألغى نظام الخلافة، ووزارة الشئون الدينية والأوقاف واستبدل بها إدارة الشئون الدينية التابعة لرئاسة الوزراء(3) وكان من أخطر إصلاحاته في هذا المجال إلغاء الحروف العربية وكتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية، الأمر الذي جعل الكتب التي تضمها المكتبات بمثابة طلاسم للأجيال الجديدة، فضلا عن إصداره دستور في إبريل 1928 تم بموجبه إلغاء المادة الثانية من دستور إبريل 1924، وكانت تنص على أن الإسلام دين الدولة،وفي 10 مايو 1931 أقر المؤتمر العام لحزب أتاتورك (الشعب الجمهوري) مبادئ تحكم نشاطات الحزب والدولة ومن بينها مبدأ العلمانية الذي تم تضمينه في الدستور في 5 فبراير 1937.

وفي الحقيقة فإن ممارسات أتاتورك في هذا الشأن لا تحصى، ولكنها تصب في اتجاه صبغ العقلية التركية بالصبغة الغربية، وجعل التعليم كله علمانيا على حساب التعليم الديني الذي ألغى من جميع المدارس.

جـ- في مجال المظاهر الإسلامية:

ألغى أتاتورك أيضاً كل المظاهر التي تنم عن الإسلام ولم تسلم المرأة التركية من سياساته، حيث أصدر القوانين الخاصة بنزع الحجاب ورفع شعار تحرير المرأة.

ولم يتغير الحال كثيرا بوفاة كمال أتاتورك عام 1938، إذ ظل حزب الشعب بمفرده في الحكم، وخلفه في رئاسة الدولة عصمت اينونو، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام 1945، عندما بدأت تركيا تأخذ بنظام تعدد الأحزاب الأمر الذي كان يعني بداية، ظهور بعض الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية وبدأت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تشهد نوعاً من ظهور الإسلام على الساحة السياسية من جديد.

المرحلة الثانية: مرحلة بزوغ الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية (1945-1980):

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين أساسيتين الأولى تمتد حتى عام 1970، والثانية منذ عام 1970، ولعل تحديد عام 1970 يرجع إلى ظهور حزب النظام الوطني، بزعامة نجم الدين أربكان (يناير 1970) ودعوته لعودة تركيا لحظيرة الإسلام ومواجهة العلمانية.

ولقد اتسمت الفترة الأولى ببداية حدوث انفراجه بالنسبة للمظاهر الإسلامية، بعد اينونو. بالرغم من استمرار حزب الشعب في الحكم عقب انتخابات عام 1950، لكن شهدت هذه الفترة بعض مظاهر التسامح تجاه الظواهر الإسلامية، ففي عام 1947، حدثت أول ثغرة في الحواجز التي أقامتها سياسات أتاتورك حيث قبلت وزارة التربية بالإرشادات الجديدة لتدريس الدين خارج المدارس، ثم أعقبها تغيرات جزئية كبيرة منها إعادة فتح مزارات الأولياء المسلمين التي كان ألغاها أتاتورك وإلغاء وجوب الدعوة إلى الصلاة بالتركية بدلا من العربية عام 1950، وفي الحقيقة فإن هناك العديد من التفسيرات لهذا التحول -التكتيكي- لعل من أهمها تعرض تركيا أواخر الأربعينات لضغط سوفيتي كاد أن يصل لحد المواجهة المسلحة بشأن الاستيلاء على المضايق الأمر الذي كان يعني ضرورة وحدة الصف الداخلي واستمالة الشعب التركي الذي لا يزال يحب الإسلام وكانت الطريقة السريعة لوحدة الصف الداخلي هي تخفيف حدة التشريعات بخصوص الإسلام.

أي أن العودة للإسلام كانت لأغراض سياسية، وكانت في صورة جزئية مع الاحتفاظ بالمبادئ العلمانية، ولذلك نجد أن الحزب الديمقراطي الذي أسس عام 1945 بزعامة عدنان مندريس، قد عمل على إدخال بعض هذه الإصلاحات، بل أن أحد عوامل نجاحه الأساسية هي وعوده الانتخابية بإعادة الآذان باللغة العربية، وفتح مدارس الأئمة والخطباء، وبعض المعاهد الإسلامية العالمية الأمر الذي جعله يفوز في انتخابات عام 1950، حيث نال أغلبية ساحقة وفاز جلال بايار برئاسة الجمهورية، وتولى مندريس رئاسة الوزراء ولم يكن مندريس مختلفاً عن سابقيه من ناحية السلوك الشخصي أو الاجتماعي وكذلك بالنسبة لسياسته الخارجية المنحازة للغرب لكنه قام ببعض الإصلاحات التي ساهمت في دعم نفوذه منها:

1- إقامة مدارس للأئمة والخطباء، لمختلف المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية وتهتم هذه المدارس بالدراسات الإسلامية وبتعليم اللغة العربية بالأساس من أجل إخراج جيل من الدعاة، لذلك شهدت هذه المدارس إقبالاً جماهيرياً خاصة من أبناء الريف لدراسة العلوم الشرعية.

2- إنشاء الصحف الإسلامية.:فقد صار للمسلمين صحيفتهم الخاصة مثل الاستقلال الجديد، أناضولنا، بوجون، وغيرها، وقد بدأت هذه الصحف في عرض الإسلام بشكل صحيح والدفاع عن المسلمين وحقوقهم في مواجهة التيارات العلمانية.

وإزاء هذه الممارسات والإصلاحات التي أدخلها مندريس بدأت صحف الغرب تتحدث عن الخطر الأخضر (الإسلام)، وركزت على مندريس وقد ساعد على تدخل العسكريين ضده قيامه بحظر نشاط حزب الشعب الجمهوري لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من 28 إبريل 1960، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد عقب مظاهرات طلابية في استانبول احتجاجا على هذا الحظر الأمر الذي مهد لتدخل النخبة العسكرية بمساعدة البيرواقراطية المدنية وبعض الكماليين ضده، ووقع انقلاب في 27 مايو 1960، واعتقل نواب الحزب ورئيس الدولة جلال بايار فضلا عن مندريس وكانت التهمة الموجهة له من قبل قادة الانقلاب هي خيانته لمبادئ الجمهورية العلمانية والديمقراطية، واستغلال الإسلام في حملته الانتخابية ولعل هذا المبرر هو الذي يفسر لنا الانقلاب الثاني (12 مارس 1971) والانقلاب الثالث (12 سبتمبر 1980) (5)

أما الفترة الثانية فتبدأ منذ 23 يوليو 1970 بتأسيس حزب النظام الوطني ذي التوجه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان الذي أعلن عن توجهات حزبه منذ أول لحظة، بأنه حزب إسلامي لن يضم في صفوفه ماسونيا أو شيوعيا، بل يضم كل مسلم ملتزم يؤدي الصلوات الخمس ويشهد له بالتقوى والصلاح والاستقامه وكان شعار الحزب الشهادة.

وجاء في البيان التأسيسي للحزب انتقاد النظامين الرأسمالي والاشتراكي على اعتبار أن كلا منهما نظام مادي يؤمن بالمنفعة والاستغلال ويخلوا من القيم الروحية لصالح التقدم المادي،ومن هنا هدف الحزب إلى عودة تركيا من جديد لحظيرة الإسلام وبدأ بالفعل أربكان يجوب مع رفاقه الذي أسسوا الحزب جميع المدن لنشر أفكارهم وتمكن الحزب -الذي لم يستمر سوى ستة عشر شهرا- في افتتاح 60 مركزاً، و300 شعبة في أنحاء تركيا. وقد أحدث الحزب اضطراباً كبيراً في ميزان القوى، حيث بدأ حزب العدالة الحاكم آنذاك في التعرض لعدم الاستقرار، واستقال منه 41 نائباً في محاولة لتشكيل حزب جديد، كما أن الجماعات الإسلامية التقليدية مثل جماعة النور صاحبة النفوذ الكبير في مختلف أنحاء تركيا حصل لها هزة عنيفة أيضاً وانضم قسم كبير منها إلى الحزب الجديد. ولقد كانت للضجة الذي أحدثها الحزب في مؤتمره الأول الذي تم في يناير 1971، بمثابة القشة التي قصمت ظهره، حيث أصدرت محكمة أمن الدولة العليا قرارا بإلغاء الحزب ومصادره أمواله وممتلكاته وجاء في حيثيات الحكم ما يلي:

1- إن المبادئ التي قام عليها الحزب وتصرفاته تخالف الدستور.

2- الحزب يسعى إلى إلغاء العلمانية وإقامة حكومة إسلامية.

3- سعى الحزب لهدم مبادئ أتاتورك.

4- القيام ببعض المظاهرات الدينية.

وجاء في حكم المحكمة أيضاً أنه لا يحق لأي شخص من الحزب أن يعمل من خلال أي حزب سياسي آخر، ولا أن يؤسسوا أي حزب جديد، ولا أن يرشحوا أنفسهم لأي انتخابات قادمة، ولو بشكل مستقل لمدة خمس سنوات وهكذا أغلق الحزب في أبريل 1971، وكانت المدة بين ميلاده وإغلاقه 16 شهراً فقط.

ولم يستسلم أربكان لهذا الأمر، حيث اعيد تنظيم الحزب عام 1973، تحت اسم حزب الخلاص (السلامة الوطني) بقيادة سليمان عارف أمري، الذي سرعان ما ترك قيادة الحزب لأربكان، واستمر الحزب على نفس نهجه الإسلامي، وإن كان البعض (6) يرى أن وصف حزب الخلاص الوطني كحزب إسلامي بالرغم من صحة هذه المقولة جزئيا، إلا أنها تنطوي على قدر كبير من التبسيط لأن الحزب يجمع بين قيم قومية تنطلق من تعزيز القومية التركية مع تدعيم العلاقات مع العالم الإسلامي، وإن كانت القيم والتوجهات الإسلامية ذات وزن نسبي أكبر مقارنة بالقيم القومية التي يتبناها الحزب منذ تأسيسه عام 1983 كمحاولة لتجنب حساسية الأوساط السياسية

والعسكرية والإعلامية العلمانية، لكن منذ عام 1977، ومشاركة الحزب في الحكومة الائتلافية بدأ الحلف يظهر معارضته الصريحة لمبادئ أتاتورك وإبراز الهوية الإسلامية.

ولقد برزت قوة الحزب في انتخابات عام 1973 وحصل على المركز الثالث بمقدار 48 مقعدا مقابل 186 مقعدا لحزب الشعب، 149 مقعدا لحزب العدالة، الأمر الذي يعني عدم تفرد أيا من الحزبين بتشكيل الحكومة بمفرده وأصبحت الأمور بيد حزب الخلاص، وبعد خلافات دامت ثلاثة شهور بين الحزبين الرئيسيين، شكل حزب السلامة مع حزب الشعب الجمهوري، الحكومة وكان من نصيب الحزب 7 وزارات هي، وزارة الدولة والداخلية والعدل والتجارة والعدل والتجارة والجمارك والزراعة والتموين والصناعة بما فيها منصب نائب رئيس الوزراء الذي شغله نجم الدين أربكان.

وفي الحقيقة يكشف هذا التحالف مع أربكان وحزب الشعب العلماني عن مدى بعد نظر أربكان، وهو الأمر الذي لم يدركه كثير من المسلمين في تركيا آنذاك حيث لم يتصور هؤلاء قيام تحالف مع حزب أتاتورك (الشعب) المسئول عن حرب الإسلام والمسلمين طوال نصف قرن من الزمان، ولكن المتأمل لبروتوكول التحالف بين أربكان وحزب الشعب يجده متضمنا للعديد من النقاط الإيجابية منها:

1- فتح عدد كبير من مدارس الأئمة والخطباء.

2- البدء -لأول مرة- بتدريس مادة الأخلاق (وتعني الإسلام) كمادة إجبارية في المدارس.

3- الدعوة إلى تصنيع مناطق الأناضول النائية وتبني إنشاء الصناعات الثقيلة للتقليل من الاعتماد على الغرب.

4- السماح للأتراك بالسفر للحج وكان ذلك ممنوعا قبل ذلك.

5- العفو السياسي عن الإسلاميين الذين كانوا يموتون في السجون.

وقد شارك الحزب أيضاً في حكومة سليمان ديميريل الرابعة في الفترة من 31- مارس 1975 -22 يونيو 1977.وضمت حزب العدالة والسلامة، والحركة القومية، وتولى أربكان أيضاً منصب نائب رئيس الوزراء وشغل حزبه ست وزرات، وقد استمر الأمر كذلك في حكومة سليمان ديميريل الخامسة في الفترة من 21 يوليو 1977، 5 يناير 1978 وضمت الأحزاب الثلاث سالفة الذكر.

وعلى الرغم من وجود الحزب في السلطة، إلا أن تيار الحرب السافرة استمر عليه وهو في الحكم سواء في الداخل أو الخارج. فعندما قررت اللجنة التي أرسلها البنك الدولي إلى تركيا ضرورة التخلي عن مشاريع الصناعات الثقيلة حتى تستطيع النهوض من أزمتها الاقتصادية، شنت الصحف التركية حملة كبيرة ضد أربكان، وحملته مسئولية تبني هذه المطالب كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر (15 ديسمبر 1977) نقلا عن مصادر رسمية أمريكية أن الولايات المتحدة قد تتدخل للقضاء على الحكومة التركية الحالية والعمل على إقامة ائتلاف آخر بزعامة ديميريل وأجاويد.

وبالفعل سقطت حكومة الائتلاف وتم تشكيل حكومة أقلية من حزب الشعب في مطلع عام 1978، ثم حكومة أقلية أخرى من حزب العدالة في أواخر عام 1989، ولقد تسببت هاتان الحكومتان بانهيار كامل في كافة مجالات الحياة في تركيا الاقتصادية والسياسية والأمنية، ولقد كانت هذه الأوضاع المتردية، فضلا عن تصاعد التيار الإسلامي، وانتشاره في وسط الشباب بصورة كبيرة، عوامل مساعدة لتدخل الجيش من جديد، وبالفعل تحركت الوحدات العسكرية بقيادة رئيس الأركان كنعان أفرين وقام بانقلاب عسكري وسارع الانقلابيون باتخاذ أشد الإجراءات القمعية ضد الطلبة والطالبات والمدرسين المسلمين والحد من مدارس الأئمة والخطباء ومنع الموظفين من أداء صلاة الجماعة فضلاً عن حظر نشاط الأحزاب الأمر الذي ينقلنا إلى دراسة الفترة الثالثة.

المرحلة الثالثة- الحكم العسكري وإلغاء الأحزاب (1980-1983):

اتسمت أوائل هذه المرحلة باستخدام العنف، والسعي للقضاء على القوى الإسلامية، بل على كل الأحزاب كما سبق أن أشرنا وقد تم القبض على أربكان وبعض قيادات الحزب وقدم هؤلاء للمحاكمة، وكانت لائحة الاتهام العسكري تتضمن ارتكاب أربكان لعدد من الجرائم منها:

1- العمل على استبدال مبادئ الدولة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بمبادئ تقوم على أساس الإسلام.

2- قيام عدد من المنظمات الشبابية والطلابية والعمالية والمهنية المرخصة والمرتبطة سرا بالحزب والتي تعمل على تطبيق

الشريعة الإسلامية.

3- مطالبة الحزب بأن تكون الجمعة يوم العطلة الرسمى وأن يكون الزواج شرعياً.

ولقد طالبت النيابة العامة لأربكان وإخوانه بالسجن لمدة تتراوح بين 14-36 سنة، ولكن صدر قرار المحكمة العسكرية ببراءة قادة الحزب وجاء فى حيثيات الحكم، أن المحكمة على قناعة بأن الحزب يعمل على إسقاط الحكم العلمانى وإقامة الشريعة ولكنها لم تعثر على الدليل الذى يدين هؤلاء.

وقد قام قادة الانقلاب بتعطيل الحياة السياسية وتعطيل الدستور وحل الأحزاب إلا أن الحكم العسكرى عمل على استغلال الدين لتحقيق مصالحه ودعم نفوذه وذلك فى مواجهة مخاطر زحف العناصر الشيوعية واليسارية إلى أجهزة الدولة الأمر الذى ساهم -بصورة غير مباشرة- فى نمو التيار الإسلامى ومن مظاهر اهتمام القيادة العسكرية بالدين تضمين دستور 1982 مادة تنص على تدريس مقررات إجبارية للثقافة الدينية فى المدارس الغير دينية، وقد شهد التعليم الدينى خلال الحكم العسكرى تطوراً كمياً ونوعياً فمن ناحية زاد عدد المدارس الدينية العليا فى الفترة 1980-1983 من 249 مدرسة إلى 341 مدرسة ومن ناحية ثانية لم يكن لخريجى هذه المدارس الدينية قبل 1980 الحق فى الالتحاق بالجامعات، ولكن حكومة الإنقلاب سمحت لهم بدخول كافة الجامعات عدا الكليات العسكرية، مما اتاح لهم فرص الالتحاق بجامعات متنوعة اكتسبوا فيها مهارات للعمل فى مجالات مختلفة مهنية ورسمية بأجهزة الدولة وكان العسكريون يهدفون من هذه الإجراءات -فضلا عن مواجهة الزحف الشيوعى- الاحتفاظ بالتعليم الدينى تحت سيطرة العسكر(7).

واستمر هذا الوضع العسكرى حتى عام 1983، عندما صدر قرار بإجراء انتخابات عامة وتحول الحكم إلى حكم مدنى وإعادة تكوين الأحزاب ومن بينها حزب الرفاة الذى يعد امتداداً لحزب الخلاص الوطنى، ولعب هذا الحزب دوراً هاماً فى الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد إلى الآن.

المرحلة الرابعة- مرحلة بروز حزب الرفاة الإسلامى (1983-يونيو1993)

تأسس حزب الرفاة فى 19 يوليو 1983 كامتداد لحزب الخلاص الذى ألغاه العسكريون عقب إنقلاب عام 1980، وقد تأسس حزب الرفاة بزعامة أحمد تكدال ولم يتزعم أربكان الحزب إلا فى سبتمبر 1987.

وبالنظر إلى أيديولوجية الحزب نجد أنها تنطلق من المنطلقات الإسلامية بالأساس وإن كان هناك نزعة قومية فى توجهاته فربما تعود إلى عدم الرغبة فى الاصطدام مباشرة مع القوى العلمانية ولكن سرعان ما أظهر الحزب النزعة الإسلامية له، خاصة فى قضية العلمانية والحجاب، وربما كان وضوحه الشديد فيهما. هو السبب فى احتلاله المركز الرابع فى انتخابات البلديات عام 1989، بعد ما كان يحتل المركز السادس (الأخير) عام 1984.

وقد اتسم الحزب بالوضوح الشديد فى القضايا الإسلامية وعلى رأسها قضية الحجاب والعلمانية فضلا عن الموقف من انضمام تركيا لأوربا الغربية، ووضوح الحزب فى هذه القضايا جعله صاحب أثر كبير فى نفوس الناخبين الأفراد. وذلك على عكس الحال بالنسبة للحزبين الرئيسيين، الوطن الأم بزعامة الرئيس الراحل أوزال والذى ظل يحكم حتى هزيمة الحزب فى انتخابات 1991. وحزب الطريق الصحيح بزعامه الرئيس الحالى سليمان ديميريل، والذى شكل الحكومة منذ عام 1991. فبالرغم من ان هناك بعض الأجنحة الإسلامية فى كلا الحزبين إلا ان الاتجاه الغالب على هذين الحزبين هو الأخذ بالمبادئ العلمانية، وإن كان لكل منهما موقف بالنسبة لبعض القضايا الإسلامية كقضية الحجاج، إلا ان ذلك كان راجعاً لأسباب سياسية، وليس دينية، مثل جمع أصوات الناخبين. ولعله يكون من المفيد دراسة مواقف الأحزاب الثلاثة من بعض القضايا التى اثيرت خلال هذه الفترة لكشف مدى التمايز فى الرؤية بين حزب الرفاة من جانب وحزب الوطن الأم، والطريق الصحيح من جانب أخر، وسوف نقتصر على ثلاث قضايا هى:

قضية الحجاب، قضية العلمانية، قضية العلاقة مع الغرب.

أ: قضية الحجاب(8).

ثارت هذه القضية اثناء حكم حزب الوطن الأم بزعامه اوزال. عندما أصدر المجلس الأعلى للتعليم قراراً فى يناير 1987، بفرض حظر ارتداء الحجاب فى الجامعات لأنه لايعبر عن الزى الحديث وقد أحدث هذا القرار ردود أفعال متباينة داخل الأحزاب الثلاثة.

1- **الوطن الأم:**

ثار الجناح الإسلامى فى الحزب، والذى كان عبارة عن امتداد لحزب الخلاص الوطنى، وعارض نواب هذا الجناح القرار، وعملوا على التعاون مع الجناح الإسلامى فى حزب الطريق الصحيح والذى يضم أيضاً مجموعة من حزب الخلاص، ونجحوا فى إصدار قانون فى ديسمبر 1989 يسمح بارتداء الحجاب وقد شجع رئيس الوزراء أنذاك أوزال صدور هذا القانون، ولكن هذا التشجيع كان نابعاً من حرصه على استمالة النواب المحافظين الذين كانوا يشكلون ربع نواب الحزب الحاكم، ومن هنا يتضح التكتيك الذى اتبعه أوزال فى تأييد هذه القضية، الذى ينم عن النهج العلمانى، والاستعانة بالإسلام لتحقيق أهدافه السياسية، ولذلك عندما صدر قرار من المحكمة الدستورية العلمانية 7مارس سنة1989 بالغاء قانون الحجاب لتعارضه مع المبادئ الكمالية، لم يتحرك أوزال إلا بعد ان تفاقمت الإنقسامات داخل حزبه بين النواب الإسلاميين والمحافظين من جانب، والليبراليين الذى كان يؤيدهم فى مواجهة الفريق الأول الذى كون تحالفاً أطلق عليه التحالف المقدس، ولكن كانت مبررات أوزال فى الإعتراض نابعه من موقفه بشأن تأييد العلمانية كما اتضح فيما بعد فيما جاء فى حيثيات قراره بانتقاد حكم المحكمة، «ان حظر الحجاب يتعارض مع التطور الديمقراطى الذى بلغته تركيا، ولقد أثّر هذا التردد لأوزال على نتائج الانتخابات المحلية التى جرت فى 26مارس 1989، حيث تراجعت فيها شعبيه الحزب، بالرغم من حصوله على المركز الأول، الأمر الذى أسفر عن صدور قانون جديد من البرلمان فى 25اكتوبر 1990 للسماح بارتداء الحجاب فى الجامعات.

ولاعجب فى موقف أوزال من هذه القضية، حيث يضم حزبه تشكيله من عدة اتجاهات مختلفة منها الاتجاه الاشتراكى الديمقراطى لحزب الشعب الجمهورى (حزب أتاتورك سابقا)، الاتجاه اليمينى لحزب العدالة، الاتجاه القومى لحزب الحركة القومية، فضلاً عن الاتجاه الإسلامى لحزب الخلاص الوطنى. ولذلك نجد انه يعمل على الجمع بين العلمانية والإسلامية، وإن كان يميل إلى الجانب الأول، ولقد دافع أوزال صراحة عن مبادئ أتاتورك حيث جاء فى أحد تصريحاته فى 22نوفمبر 1990 بعد توليه رئاسة البلاد بشهر واحد، "إن حرية الفكر أهم متطلبات التنمية والتطور، وتليها فى الأهمية حرية الدين والإعتقاد، ثم حرية العمل والمشروع الخاص، والعلمانية تشكل العمود الفقرى لحرية الدين، والإعتقاد.

2- **الطريق الصحيح**(9):

اتسم موقف الطريق الصحيح فى هذه القضية بأنه كان واضحاً ومتماسكاً إزاء هذه المسألة مقارنة بحزب الوطن الأم، ولقد لعب الاتجاه الإسلامى دوراً هاماً فى صدور قانون الحجاب الأول، ثم صدور قانون الحجاب الثانى، بعد اعتراض المحكمة الدستورية العليا على القانون الأول، ولقد عارض زعيم الحزب ديميريل فى 12مارس 1989 قرار المحكمة بحظر الحجاب، واعتبر ان ارتداء الحجاب مسألة اقتناع دينى ليس لأحدهم التدخل فيها. وإذا كان موقف ديميريل -هذا- يتعارض مع المبادئ العلمانية إلا ان ذلك لا يعنى معارضة للعلمانية كما سيتضح بعد قليل فى تناولنا لموقف الحزب من قضية العلمانية، وانما يمكن إرجاع موقفه إلى تأثير الجناح الإسلامى فى حزبه من ناحية، ولجذب مزيد من أصوات الناخبين من ناحية ثانية.

3- **الرفاة:**

لقد اتسم موقف الرفاة من هذه القضية بالوضوح الشديد حيث عارض قرار المحكمة الدستورية وطالب بضرورة الحجاب لاتساقه مع الدين الإسلامى ولعل هذا الوضوح ينبع من ايديولوجية الحزب، والتى سبق الإشارة إليها، ولعل هذا الوضوح هو الذى مكنه من احتلال المرتبة الرابعة فى انتخابات المحليات التى تمت عام 1989 ولذلك شارك الحزب فى المظاهرات التى تمت عقب قرار المحكمة، وطالب بالغاء الحظر المفروض على الحجاب

ب: قضية العلمانية:

اختلفت منطلقات الوطن الأم والطريق الصحيح لهذه القضية عن الرفاة ولعل ذلك يرجع أيضاً إلى الأهداف التى يسعى إليها كلا الفريقان، فبالرغم من تبنى الوطن الأم والطريق الصحيح المنهج الإسلامى فى بعض القضايا كقضية الحجاب السابق الإشارة إليها، إلا ان الهدف السياسى كان هو الحاكم لاتخاذ مثل هذا الموقف، فمن الصعب القول إن مواقف وسياسات كلا الحزبين، كانت تستهدف تشجيع الاتجاهات الإسلامية بما يتناقض مع العلمانية التى أرساها اتاتورك، وإنما كانت تستهدف من ناحية جذب أصوات الناخبين ذوى الخلفية

الدينية، ومن ناحية ثانية سعى الحزب الحاكم (الوطن الأم) إلى إخضاع الدين وممارساته وشئونه لسلطة الدولة لاسيما عن طريق تعزيز دور إدارة الشئون الدينية التابعة لرئاسة الوزراء وقد عبر وزير الدولة "صافد سيرت" في 8 نوفمبر1989 عن هذا الأمر بقوله "إن الدين يجب ان يشكل فقط قوة لتوحيد الشعب، وينبغي إخضاع الخدمات الدينية دائماً لرقابة وسلطة الدولة دون السماح بأي ضعف وتراخ في سلطة الدولة في هذا المجال"

أما الرفاة فقد عارض بشدة مفهوم العلمانية، وقد ظهر ذلك في بعض المناسبات، لعل منها تصريح "إبراهيم خليل جيليك" أمين بلدية "شانلي اورفا" عن الحزب بعد فوزه في انتخابات مارس 1989، حيث صرح بأنه ليس من انصار العلمانية أو أتاتورك، الأمر الذي جعله يحاكم أمام محكمة أمن الدولة بتهمة انتهاك العلمانية والدعوة إلى العودة إلى القانون الإسلامي، وقد عبر أربكان عن موقفه من تقليد الثقافة الغربية على إعتبار ان الحكومات السابقة كانت تعتمد على التقليد والمحاكاة لهذه الثقافة بكل قيمها، بما فيها القيم الخاطئة، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع المجتمع تحت استغلال الدول الغربيةولعل هذا التباين بين الرفاة والوطن الأم والطريق الصحيح بشأن العلمانية قد انعكس على موقف كلا منهما من انضمام تركيا لاوربا وهو ما ينقلنا إلى النقطة الثالثة.

جـ الموقف من اوربا:

يرى كلا من الوطن الأم، والطريق الصحيح في عملية الانضمام إلى اوربا، بأنها ستحقق لتركيا العديد من الأهداف، خاصة على الصعيد الإقتصادي، ويرد كلا الحزبين على المخاوف التي قد تترتب على هذا الانضمام- خاصة المخاوف الحضارية- بالقول بأن هذا الانضمام لن يهدد القيم الثقافية التركية، بل ان ديميريل قد اعترض على أربكان الذي يعارض هذا الانضمام، بقوله ان انضمامنا إلى اوربا لن يفقدنا ديننا، وبالرغم من هذه المبررات التي يسوقها كلا الحزبين، إلا ان هناك بعض أعضاء الجناح الإسلامي قد عبروا عن مخاوفهم من هذا الانضمام على اعتبار أنه قد يضر بالإسلام، ومن بين هؤلاء وزير الدولة التابع للوطن الأم، صافد سيرت الذي حذر في 8نوفمبر 1989 مما يمكن ان يترتب على انضمام تركيا إلى المجموعة الاوربية من الابتعاد عن الإسلام لصالح المسيحية.(11)

أما الرفاة فيرى ان الانضمام إلى المجموعة الاوربية يعد بمثابة انتحار أو تقويض وتهديد للمصالح التركية على كافة الاصعدة، سواء الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، فمن الناحية الإقتصادية يرى ان هناك خطراً كبيراً على الصناعة الوطنية في ظل إغراق السوق التركية بالمنتجات الاوربية، ومن الناحية السياسية فإن تركيا لاتحتاج للغرب لكي تضع قوانينها، ومن الناحية الثقافية فإن الثقافة الغربية تقوم على مبادئ لاإنسانية وتعاني من التحلل والإنحدار، ولذا يعارض أربكان محاولة فصل 60 مليون تركي عن العالم الإسلامي الذي يتجاوز 400 مليون نسمة، ويرى ان الخيار الأفضل لتركيا يتمثل في انضمامها إلى مجموعة إسلامية جديدة تضم كافة بلدان العالم الإسلامي في إطار منظمة للتعاون الدفاعي، و منظمة للتعاون الثقافي، وسوق إسلامية موحدة، وعملة واحدة يتم تداولها في العالم الإسلامي.(12)

ونتيجة لهذه التمايزات بين الرفاة والحزبين الأخرين، نجده بدأ يستحوذ على مكانة كبيرة لدى صفوف الناخبين، وهو ما انعكس في الانتخابات البرلمانية التي تمت في اكتوبر 1991، والتي أسفرت عن فوز حزب الطريق الصحيح، ثم الوطن، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي، ولأول مرة يأتي الرفاة في المرتبة الرابعة، حيث حصل على 16.68٪ من إجمالي الأصوات، وذلك مقارنة بنتائج انتخابات عام 1987، والتي جاء فيها في المرتبة الخامسة بعد أحزاب الوطن الأم والديمقراطي الاجتماعي الشعبي، والطريق الصحيح، واليسار الديمقراطي، ولم يحصل إلا على 2.7٪ من إجمالي اصوات الناخبين، الأمر الذي لم يمكنه من المشاركة في البرلمان، حيث يشترط القانون التركي ضرورة حصول الحزب على 10٪ كحد أدنى للتمثيل في البرلمان.

وبتشكيل الحكومة الجديدة التي تكونت من حزبي الطريق الصحيح، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي، والتي رأسها سليمان ديميريل، بدأت مواجهة جديدة بين هذه الحكومة والرفاة، بعدما انهارت حكومة الوطن الأم التي ظلت حاكمة منذ عام 1983.والملاحظ ان فشل الحكومة في تحقيق وعودها، قد ساهم في رفع رصيد الرفاة لدى الشعب التركي الذي بدأ ينظر إليه كحزب ذي مبادئ يسعى لتحقيقها، وهو ما انعكس على نتائج بعض البلديات التي تمت في نوفمبر 1992، أي بعد عام

واحد على حكومة ديميريل، ففى الانتخابات البلدية التى جرت فى بعض البلديات (استانبول-أزمير- الاناضول) جاءت النتائج فى صالح حزب الرفاة الذى حصل على أعلى الأصوات فى هذه الانتخابات فقد حصل على 24,5٪ من إجمالى أصوات الناخبين، بينما حصل حزب ديميريل على 18٪، وشريكه فى الحكم الديمقراطى الشعبى) على 18٪، بينما حزب الوطن الأم (حزب اوزال) تحت قيادة زعيمه الجديد مسعود يلماز على 22٪، بل إن الرفاة فاز بـ4ولايات من الولايات الست التى تضمهم بلدية (استانبول فضلاً عن مشاركته فى حكم الولايات العشر فى الاناضول.(13)

ويمكن إرجاع هذا التفوق لحزب الرفاة لعدة عوامل بعضها مرتبط بالائتلاف الحاكم من جهة وبعضها يرتبط بالوطن الأم المعارض الرئيسى من جهة ثانية، وبعضها يرتبط بالرفاة من جهة ثالثة. وذلك كالتالى:

1- بالنسبة لديميرل، نجد أنه فشل فى تحقيق وعوده بتحقيق تقدم اقتصادى فى البلاد فقد وعدت حكومتة بتخفيض نسبة التضخم إلى 42٪ فى نهاية عام 1992، وان تصل هذه النسبة إلى 10٪ فى نهاية الـ500 يوم الثالثة لتوليها الحكم فى اكتوبر 1991، لكن أيا من هذه الوعود لم يحدث، فبلغت نسبة التضخم فى نهاية أكتوبر 1992 مايقرب من 69,2٪، بينما كانت هذه النسبة لدى تسلم ديميريل الحكومة 66,5٪ بل ان ديميريل نفسه توقع ان تزداد النسبة خلال الشهرين الأخرين من العام 1992، وهذا يلغى تماماً أية آمال بتراجع النسبة إلى 10٪ بعد 5 أشهر(14). وفى ضوء ذلك يمكن تفسير فوز الرفاة فى معظم دوائر استانبول، وذلك لأن معظم المهاجرين من الاناضول الفقير إلى استانبول (الغنية بتجارتها) لم يحققوا طموحاتهم، فقاموا بالتصويت للرفاة.

2- بالنسبة للحزب الديمقراطى الشعبى الشريك الثانى فى الإئتلاف، فقد بدأ يعانى هو الآخر من تنافس احزاب اليسار الأخرى معه مثل حزب الشعب الجمهورى، وحزب اليسار.

الأمر الذى أدى إلى تفكك اليسار، وقد ساهم هذا الضعف فى انهيار الكتلة الاشتراكية أواخر الثمانينات.

3- بالنسبة لحزب الوطن الأم نجده يعانى من الانقسامات الداخلية بين جناح أوزال، وجناح رئيس الحزب مسعود يلماز، الذى يرفض هيمنة أوزال على الحزب، وقد انعكس هذا الخلاف بوضوح فى المؤتمر الاستثنائى الثانى للحزب بعد أيام قليلة من الانتخابات البلدية وبالتحديد فى 30/11/1992، حيث وصف أوزال الحزب تحت قيادة يلماز "بأنه لا يشبه الحزب عند تأسيسه تحت زعامته، وأكد أنه عندما كان الحزب تحت رئاستى اتخذنا خطوات عظيمة على طريق التغيير فى المجتمع وقمنا بأعمال لم تشهدها ستون عاما من تاريخ الجمهورية" ومن غير الممكن للحزب بقيادة يلماز أن يدخل مرحلة ثانية جديدة من التاريخ لذا فإذا فاز يلماز فسأقطع صلتى بالحزب، ولن أدعمه وسأطوى دفتر حزب الوطن الأم".

وعندما فاز يلماز برئاسة الحزب وهزيمة مؤيد أوزال، رأى محمد كيجيجلر أن يقدم 16 نائبا من نواب البرلمان التابعيين للحزب استقالتهم وصرح محمد كيجيجلر بأنه ينوى تشكيل حزب جديد.

4- بالنسبة للرفاة كان للشعارات الإسلامية التى رفعها فى برنامجه الحزبى، فضلا عن وعوده بمكافحة الرشوة وتقديم الخدمات إلى المناطق الفقيرة، من العوامل التى أدت إلى فوزه بأعلى الأصوات وقد ساهم فى تحقيق ذلك ضعف وانقسامات الأحزاب الرئيسية سواء الحاكمة أو المعارضة.

وقد كانت هذه النتائج مؤشراً لاستمرار صعود الرفاة الأمر الذى انعكس على نتائج الانتخابات المحلية التى جرت فى مارس 1994، والتى سنتناولها بعد قليل.

ومن أهم الأحداث الجديرة بالذكر فى هذه الفترة أن حكومة ديميريل بتوجهاتها العلمانية لم تستمر سوى 20 شهر فقط حيث قامت تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق المستقيم بعد ديميريل والذى تولى رئاسة الدولة بعد وفاة أوزال فى 17 أبريل 1993، بتشكيل الحكومة الجديدة وبلغ عدد الوزراء 32 منهم 20 ينتمون لحزبها، و 12 للحزب الاجتماعى بزعامة أردال اينونو، ولم تحدث إلا تعديلات طفيفة فى المناصب الوزارية التابعة لحزبها بينما لم يحدث تغيير فى الاشخاص القائمين على الوزارات التابعة للحزب الديمقراطى الشعبى. والمعروف ان تشيلر التى كانت تشغل منصب وزيرة الدولة للشئون الاقتصادية أثناء حكومة ديميريل، والتى حصلت على الدكتوراة من الولايات المتحدة، ذات توجهات علمانية أيضاً، بل إنها اكثر انفتاحاً من ديميريل، خاصة فى مجال الإصلاح الإقتصادى، الذى اشتهر بنظرته الكلاسيكية فيما يتعلق

بالإصلاحات الإقتصادية،وإزاء هذه القيم السائدة لدى تشيلر، بدأت مرحلة جديدة من المواجهة بين العلمانية ممثلة فى تشيلر، والتيار الإسلامى الذى يقودة الرفاة

القسم الثاني: أهم التطورات السياسية على الساحة التركية:

من أهم الأحداث البارزة فى الفترة محل التقرير سعى الأحزاب العلمانية بشقيها اليمينى واليسارى فى مواجهة المد المتصاعد لحزب الرفاة الإسلامى، خاصة قبل الانتخابات البلدية التى تمت فى السابع والعشرين من مارس 1993، حيث كان هناك تخوف كبير من فوز الرفاة، بعد فوزه بالمركز الأول فى الانتخابات البلدية الجزئية التى تمت عام 1992، ومن هنا سعت هذه الأحزاب سواء قبل هذه الانتخابات، وبعدها إلى الوقوف ضد الرفاة وعرقلة إنجازاته.

وسوف نركز فى هذه الجزئية على هذه الانتخابات، لما لها من دلالات أشار إليها بعض المحللين وتتمثل فى امكانية تأثيرها على الانتخابات النيابية المقرر عقدها عام 1996، والتى قد تأتى بالرفاة إلى السلطة، وماقد يترتب على ذلك من تغيرات جوهرية فى السياسة التركية الداخلية والخارجية وفيما يلى نعرض لمحة سريعة عن الوضع قبل الانتخابات، ثم نتائج هذه الانتخابات، مع تحليل لأهم ما أسفرت عنه، وأخيراً أهم الممارسات العلمانية ضد الرفاة عقب الانتخابات

أولاً: الوضع قبل الانتخابات

كان الائتلاف الحاكم (الطريق الصحيح- الاشتراكى الديمقراطى) يعانى من سوء الأوضاع فى كل منها خاصة الطريق الصحيح الشريك الأكبر حيث فشلت تشيلر فى تحقيق وعودها بتحسين الأوضاع الاقتصادية ورفع المعاناة عن الشعب التركى فقد انخفضت قيمة الليرة منذ أوائل يناير 1994 بمقدار 20٪ وارتفع معدل الفائدة، فضلاً عن استمرار معدل التضخم، الذى قدرته بعض الأوساط بأنه سيصل إلى 70٪ مع نهاية العام، وقد تزامن مع هذا الفشل الداخلى، فشل خارجى تمثل فى فشلها فى إقامة كومنولث تركى مع خمس جمهوريات إسلامية فى الاتحاد السوفيتى وهى أوزبكستان- كازاخستان- تركمنستان- أذربيجان- قيرغيزيا، ولقد جاء هذا الفشل بسبب سوء التخطيط للمؤتمر الذى كان مقرراً عقده فى باكو عاصمة أذربيجان من ناحية والضغوط الروسية على تركيا من ناحية أخرى(16)، وقد كشف عن هذا التدهور للحزب الحاكم، أحد استطلاعات الرأى الذى تمت قبيل الانتخابات حيث أوضح هذا الاستطلاع حصول الحزب الحاكم على المركز الرابع برصيد 13,7٪ بينما شريكه سيحصل على 15,3٪ والرفاة على 21,3٪ بينما الوطن الأم سيأتى فى المرتبة الأولى برصيد 23٪ (17).

وإزاء هذه المؤشرات لم يجد الحزب سوى وسيلتين لخوض الانتخابات بهما الأولى تصعيد الحملة ضد الرفاة وشاركه فيها الحزب الاشتراكى حيث حرص التحالف الحاكم على التحذير من فوز الإسلاميين، لما قد يترتب عليه تكرار التجربة الجزائرية، والثانية هو إبراز موقف الحكومة فى مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستانى، حيث أبرزت تشيلر مواقفها ضد هذا الحزب الذى يهدد مصالح المواطن التركى نظرا للآثارالسيئة التى تعود على الاقتصادالتركى -خاصة فى قطاع السياحة- من عملياته (الإرهابية).

أما الحزب الاشتراكى فقد كانت أوضاعه أكثر تأزما قبل الانتخابات، الأمر الذى انعكس على نتائج الانتخابات ذاتها، ولعل هذا التدهور يرجع إلى انقسام اليسار على نفسه من ناحية، وانهيار المنظومة الاشتراكية من ناحية ثانية ولذلك اتفق الحزب مع (الطريق) على السعى لتشويه صورة الرفاة أمام الناخب التركى، واستعداء الجيش فى مواجهة الرفاة والتذكير بالتجربة الجزائرية من ناحية ثانية، وقد قامت بعض القوى المعارضة -وإن لم يتم تحديدها بالضبط- ببعض التفجيرات ضد مقرات حزب الرفاة من أجل دفعه إلى الرد ومن ثم يصبح هناك مبرر لتدخل الجيش(18).

وبالنسبة للوطن الأم فيبدو أن زعيمه مسعود يلماز كان يرغب فى استعادة أمجاد الحزب من جديد، بعد ما ظل مهيمناً على الحكم لمدة ثمانى سنوات، (1983-1991)، وإن لم يكن الحزب قد تضامن مع الائتلاف الحكومى -قبل الانتخابات- فى مواجهة الرفاة إلا أن هناك نوعاً من التضامن قد يظهر بعد الانتخابات كما سنرى بعد قليل.

وأخيرا نجد أن حزب الرفاة قد عمل فى المقابل -على إبراز الجوانب الإيجابية فى برنامجه «النظام الاقتصادى العادل» وإبراز مساوئ النظام الحاكم بزعامة تشيلر.

ثانيا: نتائج الانتخابات وأهم الدلالات:

أسفرت نتائج الانتخابات والتى بلغ مجموع المقترعين فيها 29 مليون نسمة بنسبة 90٪، على النتائج التالية:

1- فوز حزب الطريق المستقيم الحاكم بالمركز الأول، حيث حصل على 5,948,459 مليون صوت، بنسبة 21,52٪ وهذه النسبة أقل من النسبة التى حصل عليها فى انتخابات بلديات عام 1989، حيث حصل على 25,1٪ أى بالرغم من فوزه بالمركز الأول إلا أن التصويت لصالحه انخفض بمقدار 4٪.

2- فوز حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز بالمركز الثانى حيث حصل على 5,795,425 مليون صوت، بنسبة 20,9٪ وهذه النسبة أيضاً أقل بمقدار 1٪ عن النسبة التى حصل عليها فى انتخابات عام 1989، والتى حصل فيها على 21,8٪.

3- فوز الرفاة بالمركز الثالث. على حساب الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان يحتل هذه المرتبة عام 1989، وقد حصل الرفاة على 5,270,920 مليون صوت بنسبة 19,07٪ وهذه النسبة تزيد عن ضعف ما حصل عليه عام 1989، حيث حصل آنذاك على 9,8٪ من إجمالى الأصوات.

4- الحزب الاجتماعى الديمقراطى (الشريك الأصغر فى الائتلاف جاء فى المركز الرابع حيث حصل على جملة أصوات تقدر بـ 3,730,95 مليون صوت بنسبة 13,4٪ مقابل 27,7٪ فى انتخابات 1989، ويعد هذا تراجعا كبيرا فى مكانة الحزب الذى كان يحتل المرتبة الأولى فى انتخابات 1989.

5- حزب اليسار، وحصل على 8,8٪ من إجمالى الأصوات.

6- حزب الحركة القومية بزعامة ألب أصلان توركيش وهذا الحزب دخل هذه الانتخابات للمرة الأولى وتمكن من الحصول على 8٪ من إجمالى الأصوات.

7- حزب الشعب الجمهورى وحصل على 4,6٪ وتوزعت النسبة الباقية على باقى الأحزاب الأخرى مثل الاتحاد الكبير الديمقراطى- الأمة..).

وإذا نظرنا إلى نتائج الانتخابات حسب التقسيمات الإدارية للمحليات فى تركيا، وهى بالترتيب المدن الكبرى، والمحافظات الأقضية، والقرى فسنجد أن النتائج كانت كتالى:

1- بالنسبة للمدن الكبرى:

والتى يبلغ عددها 15 نجد أن الرفاة فاز بأكبر نسبة فيها، حيث فاز فى 6 مدن، وفى مقدمتها اسطنبول التى يبلغ سكانها 10 مليون نسمة ولها 50 مقعداً فى مجلس الشعب، حيث نجح رجب الطيب أردوغان فى الفوز برئاسة البلدية، كما فاز أيضاً، فى أنقرة، العاصمة العلمانية التى تعتبر ثانى المدن التركية من حيث الحجم، حيث فاز فيها مليح جوشكن، وفاز الحزب فى أربع بلديات أخرى وهى قونية (معقل الحزب)، ديار بكر عاصمة الجنوب الشرقى ومعقل الأكراد، أرضوم -قيصرى. بينما فاز الوطن الأم بـ 3 مدن والطريق 3، الديمقراطى الاجتماعى بـ 2، والشعب الجمهورى بمدينة واحدة..

2- الأقضية:

يبلغ عدد الأقضية 834، وفاز فيها بالترتيب الوطن الأم 281 الطريق المستقيم213، الاجتماعى الديمقراطى 129، الرفاة 92.

3- القرى:

والتى يبلغ عددها 1781، توزعت كالتالى، الطريق المستقيم فى المركز الأول وفاز بـ650 والثانى الوطن الأم بـ501، والثالث الاجتماعى 296، الرابع الرفاة 203.

أهم دلالات الانتخابات:

من النتائج السابقة يمكن استخراج بعض الملاحظات:

1- التقارب الشديد فى مجموع الأصوات التى حصل عليها الأحزاب الثلاثة (الطريق- الأم- الرفاة) حيث كانت النسبة بين كل منهما حوالى 1٪ فقط ولعل هذا الأمر يفسر لصالح الرفاة مقارنة بنتائج الانتخابات الماضية 1989، فبالرغم من حصول الطريق المستقيم،والأم على المركز الأول والثانى إلا أن هناك تراجعا فى شعبيه كل منهما، حيث فقدا على التوالى 4٪، 1٪ بينما يعتبر الرفاة الفائز الوحيد مقارنة بنتائج العام نفسه، حيث ارتفعت نسبة الأصوات التى حصل عليها بما يزيد عن 100٪ ويمكن إرجاع هذا الصعود للرفاه لعدة عوامل:

- البرنامج الانتخابى للحزب خاصة فى مجال الإصلاح الاقتصادى، حيث قدم الحزب برنامجاً اقتصادياً متكاملاً، وفق المنظور الإسلامى، أطلق عليه «النظام الاقتصادى العادل» ويطرح هذا البرنامج الحلول الاقتصادية للمشكلات التى يعانى منها الاقتصاد التركى(19).

- موقف الحزب تجاه القضية الكردية، دفع الأكراد إلى إعطاء أصواتهم له بعد مقاطعة حزب العمال الكردستانى

للانتخابات ويرى البعض أن أعطاء الأكراد أصواتهم للرفاه يرجع إلى عداء حزب الوطن الأم والطريق المستقيم للقضية الكردية ومعاناة الأكراد، أثناء حكمهم وحتى الآن، حيث رفضا الاعتراف بالحقوق المشروعة لهم وإن كان أوزال فى الفترة الأخيرة قبل رحيله قد بدأ التقرب إليهم، ومن هنا كان التصويت لصالح الرفاة تعبيراً عن الاحتجاج الكردى تجاه الحزب، ومن هنا نلاحظ أن من بين إجمالى المحافظات والمدن التى حصل عليها الرفاة والتى يبلغ مجموعها 28 (6+22) حصل الحزب على أصوات 11 مدينة كردية شرقى تركيا وجنوب شرقها، وفى أنقرة اسهمت غالبية الـ600 ألف كردى من سكانها فى إيصال مرشح الحزب للسلطة وكان الدور الكردى واضحا فى اسطنبول حيث سيطر الرفاة على بلديات 17 دائرة من أصل 33، ويسكن هذه المدينة ثلاثة ملايين كردى.

2- الفوز الغير متوقع للطريق المستقيم والذى يمكن إرجاعه إلى ورقة الأكراد ذاتها، حيث نجح الحزب فى الحصول على تأييد الناخبين الأكراد والأتراك بعد ما أعلن فى حملته الانتخابية عن وقوفه ضد العمليات الإرهابية التى يمارسها حزب العمال والتى ستؤثر على الاقتصاد التركى -خاصة فى قطاع السياحة- ومن ثم تأثر دخل المواطن التركى من جراء هذه العمليات(21).

3- التراجع الكبير للحزب الديمقراطى الاجتماعى (الشريك الأصغر فى الائتلاف) حيث حصل على المركز الرابع بعد ما حصل فى الانتخابات التى جرت عام 1989 على المركز الأول ويرجع ذلك إلى انهيار اليسار من ناحية والخلافات مع الطريق القويم من ناحية أخرى.

ولذلك فعقب إجراء الانتخابات ظهرت أصوات قوية داخل الحزب الاشتراكى -من بين النواب اليساريون والمسئولون المحليون فى الحزب تطالب بالانسحاب فوراً من الائتلاف الحاكم والانضمام إلى صفوف المعارضة.

4- بروز حزب الحركة القومية بزعامة آلب أصلان توركيش وحصوله على 8٪ من الأصوات وهى أول مرة يدخل فيها الحزب الانتخابات وهذا الحزب معروف بميوله القومية المتطرفة التى تطالب بإقامة وحدة واحدة للشعوب التركية من الصين إلى قبرص، ويتبع هذا الحزب تنظيم عسكرى سرى يسمى منظمة الذئب الأغبر، ويرى البعض أن نجاح هذا الحزب فى الانتخابات يأتى بسبب تراجع الأحزاب اللاقومية واللادينية (العلمانية) أيضاً(22).

ثالثا: أهم ردود الأفعال تجاه فوز حزب الرفاة (أبريل 1993- يونيو1994)

ويمكن تلخيص أهم ردود الأفعال والممارسات تجاه فوز حزب الرفاة عقب الانتخابات فى عدة نقاط، وكلها تتركز فى إطار الحيلولة دون ترجمة فوز الرفاة إلى واقع عملى حتى وإن تحقق ذلك عن طريق التحالف بين الأحزاب المعارضة، ومن أهم هذه الممارسات:

1- التشكيك فى الانتخابات الخاصة بالرفاة فى بعض المناطق خاصة أنقره واسطنبول، فقد اتهم الحزب الاشتراكى الرفاة بتدخله فى الانتخابات فى أنقره واسطنبول وواضنه وقيصريه، ولقد ترتب على ذلك إعادة الانتخابات فى بعض المحافظات فى 3 ، 10 يوليو 1994، وتمكن الرفاة فى الحصول على أعلى هذه الأصوات، حيث فاز بـ37٪ من الأصوات مقابل 12٪ للطريق، 12٪ للوطن الأم، 5٪ للديمقراطى الشعبى، أى أن ما حصل عليه الرفاة -37٪- يزيد عما حصلت عليه الأحزاب الثلاثة مجتمعة (29٪) وهذا يعنى كما صرح أربكان (23) بأن شخصاً من كل شخصين فى تركيا يؤيد الرفاة".

2- تحالف قوى اليمين فيما بينها من ناحية واليمين واليسار من ناحية أخرى فى وجه الرفاة فبالنسبة للتحالف الأول ظهر بوضوح عقب الانتخابات وتحديدا فى خطاب تشيلر أمام البرلمان، حيث طالبت أحزاب يمين الوسط وعلى رأسها الوطن الأم بالتقارب، مع حزبها وتشكيل ائتلاف لقوى اليمين- الوسط الأمر الذى يعنى وفق تحليل بعض المراقبين إلى رغبتها فى تشكيل تحالف قوى فى مواجهة المد الإسلامى خصوصا فى أنقرة واسطنبول(24).

أما التحالف الثانى، فقد ظهر فى التنسيق ضد الرفاة للحيلولة دون تشكيل المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) البلدية اسطنبول، فقد حصل الرفاة على 88 مقعد فى مجلس البلدية، بينما الوطن الأم حصل على 64، والتحالف الحاكم 26 وحزب اليسار على 20، وقد ظهر هذا التضامن فى عملية اختيار وكيلى الرئيس من ناحية وأعضاء المجلس التنفيذى من ناحية أخرى، فبدلاً من أن يكون،وكيلى رئيس المجلس (رجب الطيب اردوغان من الرفاة من الحزب الفائز بالأغلبية، إلا أن

تلك الأحزاب قد ضربت بهذا العرف عرض الحائط وتحالفت معاً في مواجهة الرفاة مما أدى إلى انتخابات وكيلين من خارج الرفاة، أحدهما من الوطن الأم وهو محمد جيدار، والأخر من الديمقراطى الاجتماعى، وكذلك الحال بالنسبة لكاتبى الديوان تم اختيارهم من نفس الحزبين أما المجلس العام والذى يسمى مجلس وزراء اسطنبول فتم اختيار قائمة المعارضة الموحدة وتضم 5 أشخاص وهم نظمى يازيجى، وأوكان أقصوى طيا يلماظ من الوطن الأم، وحسن بولوت من الاجتماعى، ويلماز توفا تلى من الطريق القويم، بينما حصلت قائمة الرفاة على الممثلين الاحتياطيين للمجلس ورفض ممثلوا هذه الأحزاب كافة اقتراحات الرفاة التى من بينها أن يتم التمثيل وفقاً لنسب الأحزاب وبرروا موقفهم بأنه ديمقراطى، حيث تم الاختيار وفق الانتخابات ونتيجة لهذا التحالف أصبح رئيس البلدية من الرفاة فقط، والمجلس التنفيذى من المعارضة، الأمر الذى يعنى عرقلة كافة الأعمال التى يرغب فى تنفيذها رئيس البلدية وإن كانت لديه سلطة الفيتو على كافة القرارات طبقاً للمادة 3030 من قانون البلديات (25).

3- عدم تقديم الحكومة المساعدات للبلديات التى يسيطر عليها الرفاة على عكس الوضع السائد قبل فوز الأخير فقد كانت الحكومة معتاده على تقديم مساعدات كبيرة وتخفيض الديون عن البلديات، لكن بعد فوز الرفاة بدأت الحكومة تسعى لتخفيض موارد البلاد وتقليص صلاحيات رؤساء البلديات والضغط على البلديات لتسديد الديون المتراكمة أثناء الحكومات السابقة(26) هذا فضلا عن إعداد قانون جديد للبلديات يتم بموجبه أعطاء فعالية أكثر للولاة على حساب رؤساء البلديات بما يجعل فوز الرفاة شرفى فقط علاوة على إطلاق يد المدعى العام الجمهورى بصورة كبيرة وهو ما اتضح جليا عندما تقرر التحقيق مع شوقى يلماظ رئيس بلدية زره بعد فوزه وكان قد أقسم مع مجموعة من الحجاج الأتراك العام الماضى على تطبيق الشريعة ولكن المدعى العام اعتبر ذلك الأمر مخالفا للدستور(27).

4- شن حملة ضد التعليم الدينى داخل البرلمان فقد طالب ارجان قره قاش رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الاجتماعى بالنظر فى مجلة التعليم الدينى التى يتم تدريسها بين طلاب المدارس، ووجه التساؤل لوزير التعليم نوزت إياز بشأن هذه المجلة وانتقدها بشدة الأمر الذى دفع بوزير التعليم إلى إقالة كل من يوسف اكينجى رئيس إدارة التربية والتعليم، وأرسين ساباز المدير العام لشئون العاملين وجمال شكر رئيس إدارة التفتيش، وهؤلاء يعرفون بأنهم ينتمون إلى التيار المحافظ داخل الوزارء. وتم توقيع قرار الإقالة بالنسبة لهم فى 1994/4/19، أى بعد أقل من شهر من الانتخابات. (28).

5- سعى الحكومة (حكومة تشيلر) فى الحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كى لا يؤثر ذلك على مستقبل الحكومة فى الانتخابات النيابية القادمة عام 1996، وتستغل فى ذلك ورقة الرفاة ففى زيارتها لواشنطن عقب الانتخابات وتحديدا فى الفترة من 13-1994/4/15. خاطبت المسئولين الأمريكيين بقولها أنتم مضطرون لمنحنا هذه الديون والمساعدات التى نطلبها وإلا فأنكم تعلمون أن حزب الرفاة فى الانتظار وسوف يصل إلى الحكم فى حالة عدم قدرتنا على القيام بالتزاماتنا (29) وقد حصلت تشيلر على وعود من الرئيس كلينتون بالحصول على المعونة الأمريكية خلال أقل من 6 أشهر.

ويكشف ما سبق أن ثمة تنسيق قد تم بين الأحزاب التركية المتعارضة للوقوف معاً ضد فوز حزب الرفاة وتقدمه الحثيث نحو السلطة والحكم.

ثانياً: القضية الكردية:

تعد القضية الكردية الخاصة بأكراد تركيا الذين يتركزون فى منطقة الأناضول، وبالتحديد شرق وجنوب شرق تركيا، أحد أهم القضايا التى تؤثر على الاوضاع الداخلية بما تحدثه من عدم استقرار داخل البلاد، الامر الذى يعرقل الاصلاحات الاقتصادية التى تأخذ بها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث بلغت نسبة الانفاق الحكومى فى مواجهة القضية الكردية فى العام الواحد 8 مليار دولار وهذا دون شك رقم كبير كان يمكن توجيهه لمشاريع التنمية الاقصادية ولذلك فان القضية الكردية متزامنة مع قضية الاصلاح الاقتصادى واستمرار الامور بدون حل فى الاولى سوف ينعكس بدون شك على الثانية.

وبالرغم من ان القضية الكردية فى تركيا -هى قضية داخلية أساساً إلا أن لها أبعاداً إقليمية نظراً لتواجد الأكراد فى دول الجوار (العراق- سوريا- إيران- أرمينيا)

ومن ثم فإن تعامل إحدى هذه الدول مع الأكراد الموجودين بها سيؤثر بالضرورة على مطالب الأكراد فى القضايا الأخرى ولعل ذلك يفسر أسباب اهتمام هذه الدول بتطورات القضية الكردية فى العراق والتى تم تناولها فى تقرير العام الماضى.

ونظرا لأن هذا التقرير يهتم أساساً بالقضايا الداخلية لتركيا فإن اهتمامنا سوف ينصب بالأساس على العلاقة بين طرفى القضية الأساسيين وهما الأكراد من ناحية والحكومة التركية من ناحية أخرى.وسوف يتم تقسيم الموضوع إلى جزئين:

الأول: القضية الكردية النشأة وأهم الملامح.

الثانية: تطورات القضية فى الفترة من يونيو 1993-يونيو1994

القضية الكردية النشأة.. أهم الملامح حتى عام يونيو 1993:

أكراد تركيا هم جزء من الأكراد المنتشرين فى دول الجوار والذى يبلغ عددهم 25 مليون نسمة، يبلغ نصيب تركيا منهم 12 مليون نسمة أى حوالى النصف تقريبا بينما يبلغ عددهم فى إيران تسعة مليون والعراق أربعة مليون (30) ويراود الأكراد حلم إقامة الكردستان لكبرى لتضم الأكراد فى هذه الدول جميعا، وقد استُخدم أكراد تركيا كوسيلة للضغط من قبل الدول الكبرى أثناء الحرب العالمية الأولى حتى جاءت معاهدة سيفر عام 1920، بعد انتصار الحلفاء، لتقسيم الدولة العثمانية والتى تم توقيعها بين الحكومة التركية فى اسطنبول، والحلفاء فى مدينة سيفر الفرنسية ووفق هذه المعاهدة عمل الحلفاء على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ولذلك تم الحديث على منح الأكراد حكم ذاتى فى مناطق جنوب شرق تركيا تحت اسم كردستان العراق، وفى هذا الوقت كان مصطفى كمال أتاتورك يقود حركة التحرير الوطنى فى البلاد ونظراً لعدم حصول الأكراد على حق الحكم الذاتى بسبب أتاتورك، قامت انتفاضة كبيرة لهم عام 1922 قادها الشيخ سعيد البرزنجى، وتمتعت هذه الانتفاضة بمؤازرة كافة القوى الإسلامية المعارضة للتوجه العلمانى الكمالى ولكن هزم الأكراد وراح ضحية هذه الانتفاضة ما يقرب من نصف مليون كردى تعرضوا للذبح على أيدى النظام الكمالى فضلا عن زج الآلاف فى السجون وجاءت معاهدة لوزان عام 1923 لتقضى على آمال الأكراد فى الحصول على الحكم الذاتى الخاص بهم، حيث نصت هذه المعاهدة على إعادة جميع الأراضى التى اقتطعت من الدولة العثمانية وفق معاهدة سيفر، وعدم ذكر مسألة الأقليات من زاوية عرقية أو لغوية أو ثقافية، وإنما يتم التمييز بين المسلمين وغير المسلمين داخل تركيا فالكل أتراك بغض النظر عن جنسهم أو لونهم أو لغتهم ويدخل فى هذا الإطار الأرمن- اليهود- اليونانيون- الأكراد، و أكثر من ذلك فإن المعاهدة لم تتحدث عن أى خلافات مذهبية داخل الإسلام يمكن أن يترتب عليها الانفصال بمعنى أن العلويين ليس لهم حق الانفصال عن السنة، بل لم تتحدث أيضاً عن أقلية لغوية بين المسلمين مثل المسلمين العرب والبوشناق (مسلمى البلقان).

وواضح من هذه المعاهدة أنها جاءت تنفيذاً لرغبة أتاتورك فى إقامة تركيا الحديثة بحيث يصبح جميع المقيمين فى تركيا أتراك بغض النظر عن الخلافات فيما بينهم وأن الخلافات فقط على أساس الدين بمعنى وجود أغلبية مسلمة وأقلية غير مسلمة ولا يحق لهؤلاء الانفصال(31).

وكانت هذه هى نقطة البداية فى معاناة الأكراد، حيث أصدر أتاتورك قراراً دستوريا ينص على أن جميع سكان تركيا -بغض النظر عن قومياتهم وجنسياتهم وديانتهم هم أتراك، وصار يطلق على الأكراد فى تركيا اسم اكراد الجبال وتم منع

اللغة والأزياء والنوادى الكردية ووضعت كردستان تحت الحكم العسكرى والقوانين الاستثنائية، وقد عملت القيادة التركية طيلة الخمسينات والستينات على التقرب من القيادة التقليدية فى المناطق الريفية الكردية وإعطائها مجالات أوسع للسلطة السياسية الرسمية عبر عضوية الأحزاب التركية السياسية ففى عام 1950 تم إجراء أول انتخابات حرة وتم انتخاب بعض هؤلاء الزعماء فى البرلمان بل أصبح بعضهم وزراء وفى المقابل عانى الشعب الكردى أشد المعاناة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية وعدم اهتمام الحكومة بتحسين أوضاعهم ولعل هذه الظاهرة مستمرة إلى الآن حيث الفروق الواسعة بين وضع الأكراد فى جنوب شرق تركيا وباقى الأقاليم التركية فلا يتجاوز دخل الفرد فى شرق تركيا 40٪ من المعدل المتوسط لدخل الفرد التركى بصفة عامة(32) وقد ساهم هذا التجاهل التركى لوضع الأكراد فى استياء عامة الشعب من هذه الأوضاع ومن هنا بدأت تظهر الأفكار اليسارية التى تدعوا لتحسين أوضاع الأكراد وظهر حزب العمال الكردستانى pkk الذى نشأ بزعامة عبد الله أوجلان، وكانت النواة الأولى للحزب قد بدأت بتأسيس عبد الله أوجلان مع بعض رفاقه منظمة عرفت بعد ذلك باسم الحزب، وقدم أوجلان عام 1974 فى الجمعية الثقافية للتعليم العالى فى أنقرة طرحا يفيد أن جنوب شرق الأناضول تحت الاستعمار التركى ومن الضرورى إقامة دولة مستقلة للشعب الكردى وفى عام 1978، تم الإعلان عن تأسيس الحزب وبعد عام واحد فر أوجلان إلى سوريا ثم لبنان حيث معسكر تدريب عسكرى وسياسى فى سهل البقاع ولحق به عدد كبير من اتباعه، بعد اعتقال عدد كبير منهم عقب انقلاب كنعان إيفرين 1980.

وفى عام 1984 بدأت أول عملية للحزب ضد القوات المسلحة عندما هاجم مقاتلو الحزب مخفراً للدرك بمحافظة سعرت وأسفر الهجوم عن مقتل عسكرى تركى وجرح ستة وثلاثين مدنيا الامر الذى دفع القوات التركية فى 16 اكتوبر لبدأ عملية عسكرية عرفت باسم الشمس واستمرت حتى اغسطس 1985 ضد معسكرات الحزب فى شمال العراق وكانت هذه هى الشرارة الاولى لبدء القتال بين الطرفين الممتد الى الآن.

وفى 21 مارس 1985 أسس الحزب جبهة التحرير الوطنى الكردستانى التى كانت بمثابة الجناح العسكرى وحدد الحزب مطالبه فى الحصول على الحكم الذاتى لكردستان وان لم يخف الحزب الرغبة فى استقلال جنوب شرق الاناضول وتكوين كردستان الكبرى ونتيجة لممارسات الحزب ضد المدنيين الاتراك وضد المصالح التركية سواء فى الداخل او الخارج قامت تركيا بشن غارات جوية على مواقع الحزب شمال العراق فى 2/10/1992 اثر إعلان الدولة الكردية الفيدرالية المستقلة شمال العراق حيث خشيت تركيا من انتقال هذه العدوى إليها. ولقد ساهمت هذه الضربة التركية فى تصعيد حالة التوتر بين الجانبين أوائل عام 1993 حيث تم إعلان خطة الحزب لهذا العام، فقد صرح عثمان أوجلان الشقيق الأصغر لأوجلان وعضو اللجنة المركزية، "أن هدف الحزب خلال عام 1993. إحداث التوازن الاستراتيجى بين أمرين هما، شل فاعلية النظام التركى فى السيطرة على كردستان سياسياً واقتصاديا وعسكريا وفى المقابل شغل هذا الفراغ بسيطرة حزب العمال، وعندئذ تتحقق نقطة التوازن التى تتمثل فى إحلال قوة الحزب بدلاً من قوة الدولة"(33)

وفى المقابل اتخذت الحكومة التركية إجراءات تصعيدية تحسبا لأية أعمال انتقامية حيث أعلنت المديرية العامة للأمن فى تركيا عن المحافظات الحساسة التى من المتوقع أن يتسلل إليها حزب العمال وضرورة إنشاء مديريات فرعية للعمليات الخاصة فى المحافظات ومن بين هذه المحافظات قهرمان ماراشى -غازى عينتاب- أدى يمان- شانلى أورفه- ديار بكر (معقل الحزب)..(34)

مبادرتى اوجلان وتصعيد العنف:

وبالرغم مما ساد أوائل عام 1993. من توتر بين الجانبين إلا أن أوجلان فجأة تقدم بمبادرة فى 17 مارس بشأن إنهاء النزاع من جانب واحد، فقد عقد مؤتمرا صحفيا فى 17 مارس 1993، أى قبل وفاه أوزال بشهر واحد، وذلك فى البقاع اللبنانى وقد تضمنت هذه المبادرة عدة نقاط منها:

- وقف إطلاق النار من جانب واحد لمدة 25 يوم (20 مارس- 25 أبريل).
- إنهاء الحرب والدخول فى مفاوضات ثنائية بين الحزب والسلطات التركية.
- تمتع الأكراد بحقوقهم الإنسانية والثقافية والسياسية فى إطار دولة فيدرالية.

- الرغبة فى عودته إلى تركيا وتحول حزبه إلى حزب سياسى.

وقد تعددت التفسيرات التى قدمت فى هذا الشأن والخاصة بأسباب مبادرة أوجلان ومنها:

- أنها محاولة لإضفاء طابع سلمى على عمليات الحزب العسكرية من أجل تحسين الصورة أمام الغرب ووضع انقرة فى بؤرة الاتهام.

- أنها مناورة من جانب أوجلان لإعادة تجميع قواه العسكرية بعد الضربة العسكرية التى تعرضت لها فى خريف 1993.

- أنها جاءت نتيجة لضغوط سوريا التى تهدف إلى تحسين صورتهما أمام الغرب والولايات المتحدة خاصة فى وقت تواجه فيه دمشق ضغوطا غربية خلال المفاوضات مع إسرائيل ولذلك ساد فى أوساط الحكومة التركية قناعة بأن الرئيس الأسد أكد لطالبانى -الوسيط بين أنقرة وأوجلان- بضرورة إبلاغ الأخير بأن عليهم التفاهم مع تركيا أو مغادرة سوريا.

وإذا كانت أياً من هذه التفسيرات السابقة تساهم فى إلقاء الضوء على أسباب قيام أوجلان إلا إنه من الملاحظ أن الجانب الإيجابى فيها هو وقف إطلاق النار من جانب واحد لكن ربما كان البند الثانى والخاص بإقامة فيدرالية تركية- كردية هو السبب فى عدم موافقه الجانب التركى على هذه المبادرة، بل جاء الرد التركى عنيفاً خاصة من جانب رئيس الحكومة سليمان ديمريل المعروف بمواقفه المتشددة ضد الأكراد، وقد زاد من رفضه لها اقتناعه بأن هذه المبادرة جاءت نتيجة لضعف حزب العمال ولذلك فباستثناء الرئيس أوزال الذى علق على هذه مبادرة بقوله "ليس علينا سوى الصبر لمعرفة مدى التزامهم بكلمتهم، نجد رئيس الحكومة دميريل ووزير الداخلية عصمت سيرغين أكدا على ضرورة القضاء على الحزب أو قيامه بتسليم السلاح أولاً قبل أية مفاوضات بل إن وزير الداخلية أكد بأنه سيعتقل أوجلان فى حالة قدومه إلى تركيا، ولذلك صرح ديمريل ونائبه عصمت أينونو «الذى أكد أن الدولة تملك القوة لإنهاء الإرهاب» أثناء زيارتهم لمناطق الأكراد فى 8 أبريل بأنه لا إصلاح مع الإرهاب وحرص دميريل على التأكيد على الشعار الظاهرى الذى ترفعه الحكومة التركية.. وهو المساواة بين الجميع (أكراد وأتراك)، ولكن دون إعطاء الأكراد أى وضع استثنائى (أى رفض الفيدرالية المنشودة).

ومن هنا اتضح استمرار التباعد بين الجانبين ولكن بالرغم من ذلك تقدم أوجلان بمبادرة ثانية بعد شهر واحد ربما يمكن إرجاعها إلى رغبته فى استمرار تحسين صورته أمام الرأى العام الغربى لدفع انقرة لمزيد من التنازلات.

مبادرة اوجلان الثانية 1993/4/16:

عقد أوجلان مؤتمرا صحفيا فى 4/16، أى قبل وفاة أوزال بيوم واحد، والجديد فى هذا المؤتمر هو حضور قادة الأحزاب الكردية فى تركيا فضلا عن جلال طالبانى وتم طرح مجموعة من الافكار والمبادئ يمكن تلخيصها فى المبادئ التالية.

1- تمديد وقت إطلاق النار العلنى دون تحديد نهاية معينة له، مع ضرورة أن يكون وقف النار من الجانبين.

2- التقاء الشعبين الكردى والتركى فى ظل الفيدرالية.

3- السماح ببث إذاعى وتليفزيونى ونشر صحف وكتابات باللغة الكردية.

4- ضرورة إلغاء حالة الطوارئ، وحل نظام حراسة القوى.

ولكن لم يتغير الموقف الحكومى من هذه المبادرة بل إزداد الوضع تعقيداً بوفاة أوزال بعد يوم واحد، من هذا المؤتمر، بل إن أوجلان قد أبدى حزنه على وفاة أوزال الذى بدأ فى الفترة الأخيرة يتفهم المطالب الكردية وإن لم يتم اتخاذ إجراءات تنفيذية فى هذا الشأن، ولقد اشتغلت الإدارة التركية فى المقابل بانتخاب رئيس جديد للبلاد حيث انتخب ديميريل فى 1993/5/16، وفوز تشيلر برئاسة الحكومة، الأمر الذى يعنى تأزم العلاقات بين الجانبين من جديد، وكان من نتيجة ذلك اندلاع القتال من جديد بين الطرفين، حيث قامت قوات تابعة لحزب العمال فى الخامس والعشرين من مايو بنصب كمين لناقلة عسكرية تركية قرب مدينة بينجول، وقتل أكثر من 33 جندياً تركيا، بل ازداد تصعيد الأمور من جانب حزب العمال الذى وزع بيانا فى التاسع والعشرين من مايو غاب فيه نهائيا الحديث عن الفيدرالية او اية اشارة الى العيش المشترك ووحدة المصير بين الاتراك والاكراد وانما جاء فى البيان الحديث عن الاستعمار التركى والاعداء الاتراك(26) وكنتيجة لقيام الحكومة فى السادس والعشرين من مايو بشن هجمات على مواقع الحزب بعد حادثة بنجول أعلن عبد الله أوجلان فى الثامن من يونيو

إلغاء الهدنة لتبدأ فترة جديدة من المواجهة بين الطرفين

القضية الكردية خلال عام1414هـ (يونيو 1993 يونيو 1994)

قبل الدخول فى تفاصيل الاحداث التى وقعت بين الطرفين خلال هذه الفترة ينبغى الاشارة أولاً الى البدائل التركية لحل المشكلة الكردية وفى المقابل سياسة حزب العمال تجاه هذه البدائل

يمكن القول أن السياسة التركية كانت بين خيارين أساسيين هما:

1-إعطاء الأكراد حق تقرير المصير عبر استفتاء سواء اسفرت نتيجة الاستفتاء على حصولهم على الحكم الذاتى او حتى الانفصال ولقد ذهب الى هذا الاقتراح بعض رموز النخبة التركية للتخلص مما يسمونه البلاء الاكبر اى الاكراد حيث يرى هؤلاء ان جانباً كبيراً من موارد الدولة ينفق هدراً على المواجهة الكردية واذا تم انفصال الاكراد فيمكن توجيه هذه الموارد الى غرب تركيا ويمكن ان يتضاعف الدخل القومى للفرد 3 مرات (37)

2-القضاء على حزب العمال الكردستانى مع السعى لتحسين الاوضاع الاقتصادية لمناطق الاكراد من اجل بقاء الجميع فى ظل الدولة التركية حسبما ينص الدستور التركى ويبدو ان الحكومة التركية الراهنة والحكومات السابقة ايضاً قد سارت على هذا النهج وإن كان التركيز على القضاء على الحزب عسكريا، مع تقديم وعود اقتصادية بتحسين أوضاع الأكراد بل قد رفع ديميريل الشعار الخاص بأن القضاء على الإرهاب لابد أن يتم قبل الإصلاح ومن هنا لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية فى المناطق بالصورة التى يشير إليها القادة الأتراك، وإنما كان الخيار الأول هو الحسم العسكرى، مع السعى إلى الاتصال بالقوى الإقليمية للتنسيق من أجل القضاء على حزب العمال الكردى وهذا ما اتسمت به سياسة الحكومة التركية فى الفترة محل التقرير.

وفى المقابل ونتيجة لتفضيل الحكومة التركية هذا البديل تمثل رد فعل حزب العمال فى سياستين: الأولى ضرب مصالح تركيا فى الداخل. الثانية: تهديد مصالح تركيا فى الخارج من أجل الضغط الدولى على أنقره لحل هذه المشكلة. (38).

وبعد هذه المقدمة يمكن تناول العلاقة بين الطرفين أثناء الفترة محل التقرير والتى ستنقسم إلى جزئين:

أ- المواجهة بين حزب العمال والحكومة التركية:

بعد اندلاع القتال من جديد بين الطرفين قامت تشيلر لأول مرة بعد انتخابها رئيسة للوزراء بزيارة منطقة الأناضول فى 1993/7/22، وأعلنت عن تبنيها سياسة مزدوجة لمواجهة القضية الكردية، الأولى إجراء تنمية اقتصادية للمنطقة قيمتها 220 مليون دولار(39) والثانية تشكيل جيش لمواجهة حزب العمال يتكون من 15 ألف جندى مسلحين تسليحا جيدا وبلغت رواتبهم ما يتراوح بين 15-30 مليون ليرة شهريا وهو أعلى من راتب أستاذ الجامعة الذى يبلغ 10 مليون ليرة فقط وهذه الخطوة لم يوافق عليها معظم الأحزاب التركية على اعتبار أنها ترغب فى سحب الجيش وعدم تورطه فى المنطقة الأمر الذى دفع ديميريل إلى القول بأن هذه القوات ليست من الجيش ولكنها وحدة "كوماندوس" من أجل تنفيذ مهام محددة. وربما دفع تشيلر إلى اتخاذ هذه الإجراءات تردى الأوضاع الداخلية والمتمثلة فى بلوغ نسبة التضخم فى شهر يوليو ما يقرب من 75٪ بالرغم من تعهداتها السابقة بتخفيض التضخم ليصبح 40٪ فضلا عن التحديات الإقليمية والمتمثلة فى توتر العلاقة مع اليونان، والخلافات مع روسيا بشأن دور تركيا فى أزمة البوسنة (40) وفى شهر أغسطس أعلنت تشيلر خطة جديدة لمواجهة حزب العمال، كلها تهدف إلى تصفية الحزب والمتعاونين معه ومن أهم بنودها:

1- الحكم بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات على كل من يقدم التبرعات إلى حزب العمال.

2- تشكيل مؤسسة لمكافحة الإرهاب.

3- مضاعفة عقوبة السجن لمن يدلى فى الخارج بتصريحات تستصغر الدولة وتقلل من شأنها، وكان هدف هذا البند هو مواجهة نواب حزب الديمقراطيه الكردى الذى تأسس فى 1993/6/27، كامتداد لحزب الشعب الذى صدر قرار المحكمة الدستورية بحله فى 14 يوليو بسبب دعوته للانفصال عن تركيا الأمر الذى دفع العديد من النواب الأكراد (16 نائبا) إلى تأسيس هذا الحزب الجديد ومن بينهم أحمد ترك مؤسس حزب الشعب، وعهد برئاسة هذا الحزب إلى ياشار قايا وهو ليس نائبا

في البرلمان ولقد تعرض هذا الحزب لضغوط من قبل السلطات الرسمية فقد اغتيل أحد نوابه وهو محمد سنجار في هذه الفترة فضلا عن اعتقال رئيس الحزب نفسه في 1993/9/17 حيث تم توجيه التهمة إليه بنشر أفكار انفصالية(41) ومن أعمال التصعيد ما تم في مارس 1994، عندما تم إسقاط العضوية عن ستة من نواب البرلمان الأكراد المنتمين للحزب لنفس التهمة.

وفي هذا الشهر أيضاً قامت تشيلر بزيارتها الثانية لشرق الأناضول في 8/12، من أجل تخفيف حدة التوتر والتغطية على أعمال الجيش في هذه المنطقة، وأكدت مرة أخرى على وعدها بتقديم الـ200 مليون دولار إلى المنطقة بل أضافت إليها مليون أخرى.

وفي المقابل قام حزب العمال ببعض الأعمال المسلحة التي اقتصرت معظمها على خطف السياح الأجانب من أجل إجبار الدول الأوربية للضغط على انقره مثل خطف 4 سياح فرنسيين في 7/25، والإفراج عنهم في 8/10. هذا فضلا عن الهجوم الكردي على مدينة انطاليا السياحية في 7/17، وأدى الهجوم إلى قتل شخص وجرح أثنين آخرين. (42)

واستمراراً لسياسة التصعيد من قبل الحكومة، تم اعتماد أسلوب التصفية الجسدية لبعض رموز حزب العمال على غرار النمط الإسرائيلي المتبع ضد بعض القيادات الفلسطينية في بيروت وتونس، حيث درست الحكومة التركية في أكتوبر 1993 فكرة إرسال قوات "كوماندوس" خلف الحدود خاصة في منطقة سهل البقاع فضلا عن القيام ببعض العمليات داخل تركيا وتنفيذا لهذه الخطة تمت الاستعانة بالخبرة الإسرائيلية حيث قام حكمت تشيتين بزيارة إسرائيل في منتصف نوفمبر 1993 من أجل الحصول على دعم من الموساد فضلا عن الدعم اللوجيتي للقيام بهذه العمليات وقد أوردت الصحف التركية الأسماء الكردية المستهدفة من هذه العمليات ومنها:

1- عبد الله أوجلان.

2- جمال بايق قائد جيش التحرير الشعبي الكردستاني وعضو اللجنة المركزية.

3- شمدين حافيق قائد محافظة آمل التي تقع نطاقها ديار بكر.

4- عثمان أوجلان الشقيق الأصغر لأوجلان وقائد معسكرات شمال العراق.

5- علي صايان الناطق باسم الحزب في أوربا.

وقد استمرت العمليات العسكرية بين الطرفين في جنوب شرق الأناضول، ويعتبر عام 1993 من أكثر الأعوام عنفاً ودمويه إذ بلغ عدد القتلى خمسة آلاف(43).

وفي أوائل العام الجديد أعلنت تركيا عن خطتها لعام 1994، ومن بينها زيادة الانفاق على الأعمال العسكرية ضد الحزب الكردستاني، فقد صرح وزير الدولة التركي للشئون المالية شوقي أريك في 1994/1/19، بأن بلاده ستنفق 164 تريليون ليرة (2.8 مليار دولار) على محاربة الأكراد وقبل هذا الإعلان بتسعة أيام قامت القوات التركية بعملية جوية- برية ضد المتمردين في مقاطعة حكاري وتم قتل 25 من الأكراد.

ونتيجة لهذا الإجراء، قام المتمردون، الأكراد في السادس والعشرين من يناير بخطف ستة عشر موظفا إدارياً من العاملين في دياربكر، الأمر الذي دفع الحكومة التركية إلى الرد بقوة على الحزب وتتبع أفراده خارج الحدود، ولذلك قامت القوات الجوية التركية بشن غارة جوية على معسكر الحزب في زه لي شمال وذلك يوم 1/28، وقد شارك في هذه الطلعة 500 طائرة من نوعي أف-4، أف-16، واعتبر بعض القادة الاتراك هذه العملية هي أكبر عملية جوية للطيران التركي على مواقع حزب العمال خلال العشر سنوات الماضية ولقد دفعت هذه الغارة حزب العمال إلى الانتقام ولذلك قام مقاتلي الحزب في 2/22 بشن هجوم بالصواريخ على ثلاثة خزانات للنفط في جنوب شرق تركيا مما أدى إلى تسرب كميات كبيرة من النفط وقاموا بإجراء مماثل ضد خط أنابيب النفط العراقية المتوقف عن العمل في جنوب شرق البلاد وذلك بعد يوم واحد من تنفيذ العملية الأولى.

ونتيجة لهذه الأعمال الانتقامية قام البرلمان التركي في 1994/2/25 بالتصويت لصالح تمديد حالة الطوارئ المعلنة منذ عام 1987 في جنوب شرق تركيا.

وكامتداد لهذه الإجراءات ضد الحزب رفع البرلمان التركي في 3/22 الحصانة عن ستة من نواب الأكراد ينتمون للحزب الديمقراطي الكردي، وتم توجيه تهمة الدعوة إلى الانفصال عن تركيا والمساس بوحدة البلاد وهؤلاء النواب هم خطيب دجلة، وأورهان دونمان، وسري سكيك، وأحمد ترك، وليلى زات، ومحمود عليناك، وفي السابع عشر من نفس الشهر وهو نفس

يوم إجراء الانتخابات البلدية أصدرت محكمة أمن الدولة قراراً بسجن هؤلاء النواب واعتقالهم إلى أن يتم محاكمتهم(44)

وكان من نتيجة هذه الممارسات، ان قاطع حزب الديمقراطية المؤيد لأوجلان، الانتخابات وقام معظم الاكراد باعطاء اصواتهم لحزب الرفاة.

وقد اثارت هذه الاجراءات الدول الاوربية الغربية، فقد أصدر البرلمان الاوربى فى العاشر من مارس قراراً ينتقد فيه رفع الحصانة عن النواب الاكراد، وطالب بالرجوع عنه وإطلاق سراحهم، وبالرغم من ذلك فإن الحكومة التركية قد استمرت فى سيادتها القائمة على التصفية العسكرية للحزب. على إعتبار أن هذه هى الخطوة الاولى لإقامة الديمقراطية التى تتضمن حق الاكراد فى التعبير عن ثقافتهم فى إطار المجتمع التركى، وتوقع البعض أن المسألة الكردية سيتم حلها فى خريف 1993، حيث سينعقد البرلمان بعد عطلته الصيفية لمناقشة إجراءين بشأن المسألة الكردية هما إلغاء حالة الطوارئ فى، المناطق الكردية واقرار قانون جديد للإدارة المحلية نحو لا مركزية اكبر فى تلك المناطق كبديل للفيدرالية، لكن الأمر الذى تم الإتفاق عليه بين القيادة التركية عقب قرار حل البرلمان، هو إستئناف المعارك العسكرية ضد الحزب الكردى حتى الخريف وهو الأمر الذى اكده أحد سفراء تركيا فى الخارج. حيث أكد أنه فى نهاية الصيف وعلى الأكثر حتى الخريف القادم سيتم وضع برنامج اقتصادى وسياسى يريح جداً الشعب الكردى، وكانت تركيا قد استدعت فى هذه الفترة سفراءها فى الدول الغربية لمناقشة متجهات المسألة الكردية وعادوا إلى مراكزهم برسالة مفادها ان العمليات العسكرية ستستمر طوال الصيف، ثم يعلن فى الخريف عن باقة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية للجنوب الشرقى(45)

ونتيجة لهذه السياسة استمرت تركيا فى شن غاراتها عى مواقع حزب العمال، وشنت غارة على مواقع الحزب فى شمال العراق فى 1994/4/17، أسفرت عن قتل 57 كردياً، وأخيراً صدر قرار من المحكمة الدستورية التركية فى 94/6/16 بحل حزب الديمقراطية المؤيد للاكراد بتهمة القيام بنشاط انفصالى. (46)

ب- *التنسيق الإقليمى لتركيا بشأن القضية الكردية.*

كما كان لتركيا سياستها الخاصة بمواجهة حزب العمال فى الداخل، فإنها عملت أيضاً على التنسيق مع الدول المجاورة من أجل ضمان عدم تسلل العمال عبر أراضيها، وتعهدت هذه الدول بعدم تقديم أية مساعدات لحزب العمال نهائياً.

وسوف نحاول دراسة التنسيق التركى مع دول الجوار التى يوجد بها أكراد، لما قد يكون لموقفها بشأن القضية من تأثيرات متبادلة سواء على تركيا، وعلى هذه الدول، ولذلك سوف ندرس التنسيق التركى مع أكراد العراق، نظراً لغياب نفوذ السلطة العراقية عن هذه المنطقة بعد حرب الخليج وفرض المنطقة الأمنة فى الشمال تحت حماية قوات توفير الحماية الدولية، ثم تتناول التنسيق التركى مع سوريا ولبنان، نظراً للارتباط الوثيق بين الدولتين (سوريا-لبنان)، وأخيراً التنسيق التركى مع إيران.

1- *التنسيق التركى مع أكراد العراق:*

تناول تقرير العام الماضى، موقف تركيا من قضية الاكراد فى شمال العراق. وكان مجمل هذا التقرير أن تركيا تهدف إلى إضعاف العراق من ناحية، ولكن دون السماح بإقامة فيدرالية كردية فى الشمال، حرصا على عدم انتقال العدوى إليها، كما ان الموقف التركى المساند لرفع الحظر عن الاكراد، انما يهدف بالأساس إلى تحقيق المنفعة الإقتصادية لتركيا التى أضيرت كثيراً بسبب قرارات الحظر المفروضة على العراق.

ولذلك فإن لتركيا هدف أمنى، وهدف إقتصادى بشأن اكراد العراق، وإن كان الهدف الأمنى هو الذى يبرز على السطح، وهو الذى سنحاول التركيز عليه، وإن سعت تركيا فى كثير من الاحيان إلى التلويح بسلاح المساعدة الإقتصادية للاكراد من جانب. وضرورة رفع الحصار الإقتصادى عنهم من جانب آخر، لتحقيق هدف مزدوج،وهو ضمان تأييد أكراد العراق لها على اعتبار أنها مدافعة عن حقوقهم، ومن ثم التنسيق معها ضد حزب العمال، والثانى تحقيق مصلحتها الإقتصادية من جراء رفع الحظر عنها.

وقد أعلنت تركيا عن سياستها تجاه الاكراد فى شهر ابريل 1993، بعد زيارة وفد تابع لها للمنطقة، ورفع هذا الوفد تقريراً لمجلس الأمن التركى يضم بعض المقترحات منها(47)

1- ان الحظر المفروض على شمال العراق قد أوصل الناس

هناك إلى وضع متردى،وتركيا من الناحية الإقتصادية وحتى السياسية هى شريان الحياة للمنطقة الكردية، ومن الضرورى ألايترك امر انقاذ الوضع هناك للغرب فقط

2-يجب ان تدخل تركيا فوراً إلى الإقليم على كافة الأصعدة الغذائية والسكانية والصحية ويجب ان تكسب فى إطار الصداقة المجموعات البشرية المؤلفة من اكراد وتركمان وعرب.

3- يجب ان تكون تركيا فى وضع مميز عن الدول الاخرى فيما يتصل بالالتزامات لتعمير البنية التحتية للمنطقة الكردية فى إطار المبلغ الذى خصصته الأمم المتحدة لهذا الغرض والبالغ قيمته 500 مليون دولار، ولذلك وعد ديميريل فى 1993/4/7. جلال طالبانى بتشغيل محطة كهربائية بقوة 680 كيلو وات شمال العراق وإرسال مايلزم من معدات لتشغيل بعض المصانع، ووافقت تركيا فى أواخر مايو 1993، على السماح بتداول ليرتها فى شمال العراق، بعد سحب بغداد للاوراق النقدية القديمة وطرح اوراق نقدية جديدة.

ومن هنا يتضح كيف ان تركيا ترغب فى لعب دور هام فى شمال العراق لتحقيق مصالحها. وإن ظهر فى هذه السياسة البعد الإقتصادى، إلا أن البعد الأمنى كان هدفاً رئيسياً من جراء هذا التنسيق، خاصة مع جلال طالبانى، ومسعود بارزانى، لمواجهة حزب العمال، وقدر رأينا كيف تدخلت تركيا -عسكرياً- اكتوبر1992، للقتال مع قوات البيشمركة الأكراد العراقيون، ضد حزب العمال الكردستانى وذلك حسب الاتفاق الأمنى الموقع بينهما بشأن مقاومة إرهاب حزب العمال ومن هذا المنطلق يمكن فهم أهم التطورات فى مجال التنسيق التركى مع اكراد العراق، فى الفترة محل التقرير، ففى اول سبتمبر اجتمع قائد الدرك التركى ايدن ايلتر فى مدينة صلاح الدين مع الزعماء الاكراد العراقيين، بعد يوم واحد من الدعوة التى وجهها صدام حسين لهم بالعودة إلى الوطن، وكان من أهم النقاط التى بحثها الجنرال التركى مع الزعيمين بارزانى وطالبانى هو الأمر الحدودى بين تركيا وكردستان العراق فى إطار الاتفاق الموقع بين الطرفين فى اكتوبر فى العام الماضى، وأسفر عن إخراج مقاتلى حزب العمال الكردستانى من الشريط الحدودى شمال العراق الذى كانوا، يشنون منه هجمات على تركيا(48). وقد أعقب هذا الإجتماع قيام تركيا فى 9/19 بتوجيه اذاعة باللغة الكردية لشمال العراق، فضلاً عن إنشاء مركز للإستخبارات التركية فى اربيل العاصمة الفيدرالية لشمال العراق، لجمع المعلومات حول حزب العمال، بالتنسيق مع استخبارات البيشمركة(49)

وفى 1993/11/30. تم عقد اجتماع آخر بين قائد القوات التركية فى مدينة سيلوبى جنوب شرق تركيا، وكلا من طالبانى وبارزانى للبحث فى امكان التعاون المشترك ضد حزب العمال داخل تركيا وشمال العراق.

وقد انتقد بارزانى مرة أخرى فى 12/19 حزب العمال الكردستانى على اعتبار أنه يستغل اراضى كردستان العراق فى شن هجماته على دول الجوار. بل ذهب إلى أن "الحزب يرى نفسه بديلاً عن الإدارة الكردية فى شمال العراق وهو الأمر الذى نرفضه، وسوف نقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذا الحزب"(50)

وبالرغم من التنسيق الشديد بين انقرة والزعماء الاكراد بشأن الموقف من حزب العمال خاصة فى ظل الاتفاق الأمنى الموقع بينهما فى آكتوبر 1992، إلا ان انقرة تعمل بين فترة وأخرى على تحذير أكراد العراق من التعاون مع حزب العمال ضد المصالح التركية، لذلك حذرت الفترة فى 1994/5/23. اكراد العراق من أى تعاون بينهم وبين حزب العمال. الأمر الذى قد يدفعها إلى الخروج عن حيادها فى القتال الدائر بين كل من بارزانى وطالبانى(51)

ومن هنا يتضح كيف ان أنقرة تستخدم عدة وسائل لتأمين الوضع فى شمال العراق، بدءاً من التنسيق مع زعماء الأكراد، ومروراً بالتلويح بتقديم مساعدات اقتصادية، ثم تهديد الزعماء بعدم التعاون مع حزب العمال، وأخيراً القيام بتوجيه ضربات جوية ضد مواقع الحزب فى شمال العراق،

2- التنسيق مع سوريا ولبنان:

عملت تركيا على التنسيق مع كل من سوريا ولبنان بشأن الحد من نشاط حزب العمال الذى يتخذ من منطقة سهل البقاع فى الجنوب اللبنانى نقطة للانطلاق.

وتتشابك العلاقات بين كل من تركيا من جهة وسوريا ولبنان من جهة أخرى، حيث يلعب البعد الإقتصادى دوراً هاماً فى كل منهما، حيث تلعب قضية المياه الخاصة بنهر الفرات

والتى تسيطر عليها تركيا باعتبارها دولة المنبع دوراً هاماً فى العلاقات السورية-التركية، كما ان الدمار الذى أصاب لبنان من جراء الحرب الاهلية الطويلة التى شهدتها، ورغبتها فى إعادة بناء الدولة من جديد يشكل عاملاً محدداً للعلاقة بينهما وبين تركيا، ولذلك يتداخل البعد الاقتصادى مع البعد الأمنى كمحدد للعلاقة بين هذه الدول، وربما كان ذلك هو أحد الأسباب الرئيسية لتفسير الإتفاقات الأمنية التى تمت بينهما فى العام محل التقرير، وسوف تقتصر الإشارة على الاتفاقات الأمنية التى تمت بينهما بشأن مواجهة حزب العمال.

بالنسبة لسوريا:

قام اللواء عدنان بدر الحسن رئيس قسم الأمن فى وزارة الداخلية السورية فى الفترة من 18-20 نوفمبر 1993 بزيارة تركيا، واجتمع خلال هذه الفترة مع السيد محمد اغار المدير العام للأمن التركى، وقد انتهت المباحثات إلى توقيع اتفاق أمنى بين البلدين وصفته الصحافة التركية بأنه تاريخى على اعتبار أن سوريا اعترفت فيه لاول مرة بأن حزب العمال منظمة ارهابية وتعهد الطرفان منع النشاطات المعادية لأى منهما انطلاقا من اراضيهما»، الأمر الذى يعنى توقف دعم سوريا لحزب العمال، مقابل توقف دعم تركيا لجماعة الاخوان المحظورة فى سوريا، وقد نص الإتفاق على بعض النقاط منها:-

1-اتفاق الطرفين على عدم السماح للنشاطات الإرهابية الموجهة لاحدهما من اتخاذ اراضى الطرف الأخر ملجأ أو ممراً أو إقامة.

2- فى حال اعتبارا احد الطرفين- منظمة ما غير شرعية فإن الدولة الأخرى لن تسمح لاعضاء هذه المنظمة بالإقامة والمرور والإجتماع والتدريب فى اراضيها.

3- يتم تسليم عناصر المنظمة غير الشرعية المعتقلين إلى الطرف الأخر فى حال ما كانوا من مواطنى هذا الطرف. واتفق الطرفان على تأسيس آلية جديدة لمعالجة الموضوعات بسرعة، هذه الآلية تتألف من رئيس وأربعة أعضاء، وستكون بمثابة مجموعة عمل تجتمع شهرياً(52) وجدير بالذكر إن هذا الإتفاق ليس هو الاول من نوعه وانما تم توقيع اتفاق امنى بين الطرفين فى 7 أبريل 1992 واعترف الجانب السورى انذاك بأنه يعتبر حزب العمال منظمة غير شرعية، وان عناصرها عندما يعتقلون يتقدمون إلى المحاكم المختصة، ولكن يلاحظ ان هذا الاتفاق بالرغم من تشابه معظم بنوده مع الاتفاق الأخير (نوفمبر1993)، إلا إن اتفاق نوفمبر ذهب إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق بتسليم العناصر الغير الشرعية من المعتقلين إلى الطرف الأخر، إذا كانوا من مواطنى هذا الطرف، بدلاً من تقديمهم إلى المحاكم الداخلية المختصة فى البلدان التى تم القبض عليهم فيها. فضلاً عن البند الخاص بانشاء آلية التنسيق فيما بينهما.

ويمكن القول ان هذا الإتفاق كان بداية لتحسين العلاقات السورية التركية، التى ظلت متوترة لفترة طويلة، وكانت هناك اتهامات متبادلة بينهما بشأن اتهام تركيا لسوريا بدعم حزب العمال. وقد تمثل هذا المناخ الجديد فى تصريح وزير الخارجية التركى حكمت تشيتين فى 1994/1/2، عندما نفى إى صلة لتركيا بشأن دعم حزب العمال، وأعلنت مصادر فى السفارة التركية فى دمشق ان ممثلين من تركيا وسوريا عقدوا إجتماعات بينهما فى الفترة من (1-1994/4،1) فى دمشق للبحث فى دعم التعاون الأمنى بين البلدين(53).

وقد رحبت تركيا بالجهود التى بذلها الرئيس الأسد فى مواجهة حزب العمال، فقد أبلغ وزير الداخلية التركى ناهد منتشه اثناء زيارته لدمشق فى 1994/4/23 ان بلاده راضية عن الجهود التى تبذلها سوريا لوقف نشاطات المتمردين الاكراد سواء على اراضيها أو المناطق الواقعة تحت سيطرتها فى لبنان، واقترح ان يشارك مسئولون لبنانيون فى اى محادثات متصلة بمسألة الاكراد وتجرى بين سوريا وتركيا مستقبلاً(54).

التنسيق مع لبنان:

يأتى التنسيق التركى مع لبنان، فى إطار سعى الاولى لوقف حزب العمال، مقابل سعى الثانية للحصول على المساعدات الإقتصادية التركية، ونظراً للإرتباط الوثيق بين سوريا ولبنان فإن النهج التركى سار على نفس السياسة المتبعة مع سوريا، ولقد قام رئيس الحكومة التركية رفيق الحريرى برافقة عدد من الوزراء والمسئولين بزيارة إلى تركيا فى الفترة من 16-18- ديسمبر 1993، وقابل خلالها كلا من رئيسة الحكومة تشيلر، والرئيس سليمان ديميريل، وتعتبر هذه الزيارة هى الاولى التى يقوم بها الحريرى، ويلاحظ انها تمت عقب شهر

واحد من زيارة وزير الداخلية السورى لأنقرة ولقد طالبت تركيا لبنان بعدم مساعدة حزب العمال، من أجل الحصول على المساعدات الاقتصادية، ولذا قام مسئول أمن تركى -قبل زيارة الحريرى- بالتوجه إلى بيروت فى نوفمبر وقام خلال الزيارة بتوجيه رسالة رسميه إلى الحكومة اللبنانية مفادها «إذا واصلتم دعم حزب العمال، فإننا سنضرب وادى البقاع» وقد أخذت الحكومة اللبنانية هذا التهديد على محمل الجد، وخلق فى الاوساط اللبنانية قلقاً كبيراً، وقد بادرت الحكومة اللبنانية بعد ذلك بارسال وفد أمنى على مستوى رفيع إلى انقره قبل زيارة الحريرى للتنسيق فى هذا الأمر(55)

وقد عملت تركيا على اتباع سياسة العصا والجزرة تجاه لبنان. وذلك فيما يتعلق بالتلويح بسلاح المساعدات الإقتصادية، وقد توقف الحريرى- مرة أخرى- فى اسطنبول فى 1994/1/27، لدى عودته من بريطانيا. واجرى محادثات سريعة مع تركيا خاصة فيما يتعلق بشراء لبنان للكهرباء من تركيا، واوضح رغبة بلادة فى معرفة الموقف المالى التركى فيما يتعلق بامدادات الكهرباء فضلاً عن رغبته فى التوصل إلى اتفاق بشأن اقامة اتحاد جمركى بين الجانبين. وجاء الرد التركى بأنه سوف يتم بحث هذه الأمور خلال فترة وجيزة(56)

التنسيق مع إيران:

يأتى التنسيق التركى مع إيران بشأن حزب العمال، لاستكمال الخطة التركية الخاصة بتطويق الحزب اقليميا، فى الوقت الذى يتم فيه تطويقه داخلياً، وتستغل تركيا فى ذلك رغبة إيران فى عدم السماح للأكراد باقامة كيان منفصل لهم فى جنوب شرق تركيا، لكى لاتنتقل العدو إليها، ومن هنا نجد ان هناك اتفاق دائم بين الجانبين بشأن حزب العمال، بل بشأن القضية الكردية فى شمال العراق، حيث تعارض إيران هى الأخرى إقامة فيدرالية كردية فى شمال العراق ولذلك كثيراً ما يتم عقد اجتماعات ثلاثية بينها وبين تركيا وسوريا من اجل توحيد الجهود إزاء منع تقسيم العراق من ناحية ومواجهة حزب العمال من ناحية أخرى.

ولذلك نجد ان المسئولين الاتراك والإيرانيين فى جميع المناسبات المشتركة يؤكدون على هذه المواقف.

ففى 1993/9/14 زار وزير الدفاع الإيرانى محمد فروز نده أنقرة، واكد ان من مصلحة إيران وتركيا استقرار السلام وتعزيزه فى المنطقة، وضرورة ان يتم ذلك عبر اتفاق أمنى مشترك بينهما (57)

وفى شهر ديسمبر من نفس العام، قام النائب الاول لرئيس الوزراء حسن حبيبى بزيارة أنقره، والاتفاق مع تشيلر على التعاون معاً لمواجهة حزب العمال، واشار فولكان فورال مستشار تشيلر لشئون السياسة الخارجية أنهما اتفقا على التعاون معاً فى المعركة التى تشنها تركيا على الحزب(58)

وفى 1994/2/5، زار وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى أنقره، حيث تم عقد اجتماع على مستوى وزراء خارجية كل من تركيا - إيران- سوريا للتباحث بشأن الوضع فى شمال العراق، وتم التأكيد خلال هذا الإجتماع على التنسيق بين الأطراف الثلاثة بشأن القضايا الكردية بصفة عامة. (59)

الخلاصة:

من العرض السابق، يتضح أن الحكومة التركية تلعب على محورين أساسيين المحور الداخلى، والمحور الإقليمى، وبالنسبة للمحور الاول يتم تغليب الحل العسكرى مع تقديم الوعود بتحسين الاوضاع الإقتصادية للاكراد فى جنوب شرق الاناضول، بعد القضاء على حزب العمال، مع استبعاد اقامة كيان خاص بهم فى البلاد، وانما سيتم استيعابهم من خلال المبادئ الديمقراطية بعد القضاء على حزب العمال، ولتدعيم هذه السياسة العسكرية، تقوم تركيا بالتنسيق مع دول الجوار، مستغلة فى ذلك تشابه الوضع بالنسبة للأكراد فى هذه الدول (إيران-سوريا) أو حاجة هذه الدول للدعم الإقتصادى مقابل التضييق على الاكراد الذين ينطلقون من اراضيها (حالة لبنان).

ويمكن القول أن تركيا نجحت إلى الآن فى الوقوف ضد حزب العمال، وإن لم تستطع القضاء علية كلية، نظراً لاتباعه سياسة مزدوجة تهدف إلى الإضرار بالمصالح التركية فى الداخل والخارج، ويبدو ان سياسة الحكومة التركية بشأن تجاهل الحزب كلية لن تؤدى إلا إلى مزيد من العنف والعنف المضاد، وقد تأخذ عملية تصفية الحزب فترة طويلة، سوف تضر بالاقتصاد التركى أكثر الضرر، وإنما البديل هو فتح دائرة الحوار مع الحزب، من أجل التوصل إلى نقطة وسط تساهم فى إنهاء هذه

المشكلة المتفاقمة رسمياً منذ عام 1984، وإن كانت بداياتها -فعلياً- ترجع إلى ما قبل ذلك بكثير كما أوضحنا فى بداية هذه الجزئية.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية:

فى ظل التحديات والآمال التى تحيط بالاقتصاد والتركى على مشارف القرن والواحد والعشرين واحتمالات سقوط الاقتصاد التركى أسير تفاقم مشكلاته الاقتصادية من ناحية وتردى الأوضاع الأمنية من ناحية أخرى الأمر الذى تزداد معه حالة الاقتصاد التركى سوءاً، وبين أمل الخروج من عثرته بالانضمام إلى الاتحاد الأوربى وفتح آفاقا أوسع لاقتصاده الأمر الذى تبرز معه أهمية الوقوف على الوضع الحالى للاقتصاد التركى سوءاً من خلال استعراض مشكلاته الداخلية والمحاولات التركية للتغلب عليها، أو من خلال التعرض للجهود التركية الخارجية فى سبيل تدعيم دورها على المستوى الإقليمى والدولى وذلك كمحاولة لاستشراف الوضع المستقبلى للاقتصاد التركى ظل تلك المتغيرات الداخلية والخارجية.

- الأوضاع الداخلية للاقتصاد التركى:

لقد كان للإصلاحات الاقتصادية الليبرالية التى أدخلها أوزال ضمن ما عرف بقرارات 24 يناير عام 1980، الفضل فى انفتاح الاقتصاد التركي على العالم الخارجي، الأمر الذى ترتب عليه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تركيا مما كان له أكبر الأثر فى تحسن الأداء الاقتصادى للاقتصاد التركى ممثلا فى معدلات النمو المتزايدة فى الناتج القومى غير الصافى والتى بلغت عام 1981 5,3٪ فى حين سجل نمو عكسيا بلغ (2,3)٪ عام 1980، وبالرغم من التذبذب الذى شهده هذا المعدل فى الفترة من 1981-1992، حيث بلغ عام 1984 7,8٪ فى حين وصل إلى 0,3٪ عام 1991 إلا أنه عاود الارتفاع ليصل إلى 5,9٪ عام 1992 ثم 7,6٪ عام 1993م ولعل هذا التحسن فى معدل النمو كان راجعا فى الأساس إلى تحسن الأداء الاقتصادى للعديد من القطاعات السلعية ففى حين شهد القطاع الزراعى تراجعاً فى معدل نموه من 3,4٪ فى الفترة من 73-1983 إلى -3٪ فى الفترة من 80-1990، إلا أن القطاع الصناعى شهد تحسنا من 4,2٪ إلى 6,2٪ لنفس الفترات، كما شهد قطاع الصناعات التحويلية والذى يمثل قوة الدفع ومؤشر تقدم الاقتصاديات تحسناً من 3,7٪ إلى 7,2 لنفس الفترات.

ولعل هذا التحسن كان له أبلغ الأثر فى شكل هيكل الصادرات التركية الذى تحول من الاعتماد على المواد الأولية التى كانت تمثل 62٪ من هيكل صادراته عام 1982 إلى 32٪ عام 1990 فى حين شهدت السلع المصنعة نصيبا أكبر من هيكل الصادرات بلغت 68٪ عام 1990 بينما كانت تمثل 38٪ عام 1982م.

كما كان لتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية عام 1981م، أثره فى زيادة تدفق الأموال الأجنبية حيث بلغت صافى التدفقات الرأسمالية المباشرة فى الفترة من 1980-1985 حوالى 408 مليون دولار ارتفعت إلى 1961 مليون دولار فى الفترة 1985- 1990م، هذا وتشير الصادرات إلى أن الاستثمارات الأجنبية عام 1990 بلغت مليار و861,2 مليون دولار عام و1991م قدرت بمليار و967,3 مليون دولار وفى عام 1992 بلغت حوالى مليار و819,9 مليون دولار.

ولعل أهم ما أفرزته خطة الإصلاح الاقتصاد التركى هى الأخذ بفكرة التخصيص وذلك بتحويل ملكية المشروعات الاقتصادية الحكومية التى اعتادت الهيمنة على الاقتصاد التركى إلى القطاع الخاص، وبالرغم من المخاوف التى صاحبت الأخذ بهذه السياسة نظراً لما يسفر عنها من تسريح مئات الآلاف من العمال وإفلاس مئات الشركات إلا أن الحكومة التركية استغلت نقطة القبول فى الدوائر السياسية لفكرة التخصيص فى الدفع بالعديد من الأصول الحكومية للبيع حيث بلغت قيمة تلك الأصول المباعة عام 1992 حوالى 478 مليون دولار وهو ما يفوق ما تم بيعه فى السنوات الست السابقة لها. ومن ثم أصبحت المهمة الأساسية للمشروعات الاقتصادية الحكومية هو توفير المال لمعالجة ما تفاقم من مشكلات يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية:

1- التضخم ويعد من أهم المشكلات والعقبات التى تواجه الاقتصاد التركى وذلك نظراً لما يسفر عنه من ضغوط على تحسين الأوضاع الاقتصادية، فالبرغم من تلك المعدلات المتزايدة فى الناتج القومى الإجمالى إلا أن معدلات التضخم المتزايدة والتى شهدت طفرات من 32,7٪ فى الفترة 1970-1980، 43,2٪ فى الفترة 80-1990م ثم إلى 66٪ عام 1992م، 71٪ عام 1993، والأمر الذى شهد الحد الأدنى فى الأجور الفعلية

تراجعا مع بداية عام 1993 إذ كان يبلغ 144 دولار عام 79 ثم 180 دولار عام 1991، ووصل عام 1992 إلى 204 دولار إلا أنه تراجع بحدة عام 1993 ليبلغ 142 دولار.

2- تضخم العجز في الموازنة العامة والذي بلغ عام 1993 مستوى قياسيا هو 12 مليار دولار وهو ما يمثل 16,3٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما عبرت عنه رئيسة الحكومة تشللير بأنه السبب الرئيسي لهموم الاقتصاد التركي وذلك نظرا لفشل سياسات الحكومة في الحد من هذا التفاقم إذ أن برنامج التقشف الذي أعلنته رئيسة الحكومة لم يضع حلولاً لأزمة السيولة التي تعانيها الخزانة هذا فضلا عن عدم استطاعة الخزانة الاقتراض من البنوك منذ منتصف يناير 1994 وذلك عندما دُمّرت سياسته المتمثلة في الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة وهو ما سيأتي الحديث عنه في حينه.

3- الديون الخارجية لتركيا والتي شهدت قفزات متزايدة إذ كانت تبلغ عام 1980 حوالي 16,277 مليار دولار، ثم زادت إلى 49,35 مليار دولار عام 1990م حتى وصلت عام 1993 إلى نحو 56,9 مليار دولار. وإن كان هذا التضخم في الديون الخارجية التركية يمثل عقبه في سبيل ما تتبعه من سياسات للإصلاح الاقتصادي خاصة وأن مكانة تركيا الائتمانية قد خفضت حيث أعلنت شركتا موريس وستاندارد انذباوورز الأمريكيتان ذلك، الأمر الذي يضاعف من فوائد القروض الخارجية لها ويرفع أسعار العملات الصعبة ويقلل من استثمار الأجانب في البورصة التركية نظرا لانخفاض قدره تركيا على سداد القروض الطويلة الأجل.

وإن كانت الديون تمثل هماً للاقتصاد التركي فإن صعوبتها تكمن في هيكلها. حيث يؤكد على رضا قاردوز الخبير الاقتصادي أن تركيبة الديون التركية وزيادة حصة الديون قصيرة الأجل من مجمل الدين الخارجي من 18٪ نهاية 1991 إلى23,2٪ مع نهاية 1992 إلى 24,4٪ عام 1993.

4- التجارة الخارجية، ففي حين تسعى تركيا إلى تعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية وذلك لإيجاد متنفس جديد للمنتجات التركية في الأسواق الدولية نجد أن العجز في ميزانها التجاري قد شهد تفاقمه معدلات متزايدة ففي حين بلغ ذلك العجز عام 1980 حوالي 5 مليار دولار فقد ارتفع إلى 9,3 مليار دولار عام 1990 ثم 7 مليار دولار عام 1992 وفي عام 1993 بلغ إجمالي العجز في الميزان التجاري 14,8 مليار دولار وهو الذي يعكس الارتفاع الحاد في الواردات عن عام 92 نسبة 30٪ فيما لم تتعد نسبة الارتفاع في الصادرات 4,5٪ الأمر الذي شهدت معه نسبة تغطية الصادرات للواردات تراجعاً خلال السنوات الخمس السابقة لعام 1993 من 80٪ إلى 52٪، الأمر الذي ترتب عليه اللجوء الخارجي لتركيا بالاقتراض لتغطية ما يقرب من 50٪ من وارداتها.

5- تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، والذي لعله كان نتيجة لتزايد العجز في الميزان التجاري وبصورة أكبر في تفاقم العجز في حساب المعاملات الجارية والذي ارتفع من (1880) مليون دولار عام 1983 إلى (2616) مليون دولار عام 1990 ثم بلغ هذا العجز مستوى قياسي عام 1993 إذ بلغ 6,3 مليار دولار.

6- البطالة، لقد كان لعملية التخصيص الواسعة التي اتبعتها تركيا على كافة وحدات القطاعات الاقتصادية الحكومية أن شهدت معدلات البطالة زيادة وإن كانت المؤشرات الرسمية تشير إلى عكس ذلك حيث توضح أن معدلات البطالة قد تراجعت من 8,5٪ عام 1992 إلى 7,2٪ عام 1993 إلا أن الإرقام غير الرسمية توضح أن تلك النسبة تتروح مابين 14-16٪ حيث يقدر عدد العاطلين عن العمل بـ8 ملايين شخص. وعلى صعيد ما أسفر عنه برنامج التخصيص واجهت الحكومة التركية مظاهرات عمالية احتجاجا على إجراءات التقشف التي أعلنتها تشلير وطالبوا باستقالة الحكومة.

7- أدى التدخل المستمر للبنك المركزي التركي في سوق النقد الأجنبي للحفاظ على سعر صرف الليرة والذي شهد تراجعا كبيرا إزاء الدولار والعملات الأجنبية الأخرى حيث كان يبلغ سعر صرفه إزاء الدولار عند تولى أوزال السلطة 280 ليرة وصل إلى 18,650 ليرة مع تولى تشيلر الحكومة. وكان لتدخل البنك بسحب 14 تريليون ليرة خلال يومي 20و21 يناير 1994 لوقف تدهور الليرة أثره في فقد البنك لما يقرب من 4 مليار دولار حيث كانت تبلغ احتياطياته من النقد الأجنبي حوالي 7 مليار دولار عام 1993، هذا فضلاً عن بلوغ أسعار الفائدة على الودائع التركية إلى مستويات قياسية يصعب معها محاولات التخفيض التي كانت تستهدفها تشلير والتي كان يسعى البنك المركزي التركي إلى تحقيقها.

8- المسألة الكردية والاقتصاد التركي، فمنذ أن أضاءت تشيللر الضوء الأخضر للجيش التركي في التصدي للحركات الكردية الأمر الذي شكل عبئاً على الموازنة التركية، خاصة وأن القوات الكردية والتي يبلغ قوامها في تركيا وحدها ما بين 5500-6000 مقاتل في حين يمثل مجموعها في تركيا وسوريا والعراق وإيران ولبنان ما بين 9-10 الاف مقاتل. ويبلغ الدخل السنوي لها 1.1 تريليون ليرة تركية وتساهم اليونان بـ10 ملايين دولار حيث بلغت ميزانيتها لعام 1992 حوالي 100 مليون دولار هذا فضلا عن تلقيها لدعم من قوى خارجية فإن هذه الإمكانات لهذا الخصم مما لا شك فيه ستمثل عقبة أساسية في سبيل الإصلاح الاقتصادي في تركيا بما تمثل عملية مقاومته من استنزاف كبير للمواد التركية تبدو حاجة الاقتصاد التركي لها ملحة.

- محاولات الحكومية التركية للتغلب على مشكلاتها الاقتصادية:

1- بالرغم من أن تانسو تشلير رئيسية الحكومة الحالية كانت هي المسئولة عن شئون الاقتصاد قبل اعتلائها رئاسة الحكومة إلا أنها أعلنت أنها وضعت الان "التشخيص الصحيح" للمشكلة الاقتصادية، والتي طالب من المواطنين أمهالها حتى نهاية عام 1996 (موعد الانتخابات التشريعية المقبلة) لتصحيح مسار الاقتصاد التركي الذي يعود ضعفه كما قالت إلى ديون القطاع العام التي لا تحتمل. وقد صرحت عن برنامج للتقشف كان يهدف إلى الاستقرار الاقتصادي وهو ما عرف بقرارات الخامس من إبريل 1994م. الذي تضمن الإجراءات التالية لمواجهة تفاقم الدين العام لتركيا.

أ- تجميد أجور القطاع العام وزيادات شاملة في الأسعار وزيادة وبعض المعدلات الضريبية.

ب- إعادة تكوين البنية الاقتصادية والإسراع بتحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص وبيع وتأجير الممتلكات العقارية التابعة للدولة وإقفال أو إعادة تنظيم المؤسسات العامة التي تعاني عجزاً.

2- بالإضافة لبرنامج التقشف الذي يهدف لكبح جماح الديون الخارجية البالغة 70 مليار دولار بالإضافة إلى الديون الداخلية، كانت هناك محاولات دؤوبة من تشيلر للوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في واشنطن لإعادة جدولة الديون التركية فضلاً عن تقديم يد العون لها للمضي في برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن العجز الخارجي التركي وارتفاع التضخم حال دون استمرار دعم الصندوق بقروضه للاقتصاد التركي.

3- إقرار البرلمان التركي قانونا يعطي البنك المركزي التركي سلطات موسعة لتوفير السيولة للبنوك الضعيفة وجاء القانون في أعقاب إفلاس ثلاثة بنوك خاصة صغيرة.

4- قانون الإصلاح الضريبي الذي أقرته الحكومة التركية والذي هدف إلى زيادة نسبة عائدات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى 25٪ عام 1995، وإلى 29٪ عام 2000 من 19٪ عام 1993م.، وصرحت تشيلر أنه إذ لم يتم إقرار هذا القانون فقد يدخل الاقتصاد التركي في عملية تضخم جامح وجعلت هذه الضريبة عوض عن إلغاء الضرائب على الورادات التي يجب أن تلغيها تركيا في إطار ترتيباتها لتطبيق وحدة جمركية مع الاتحاد الأوربي.

5- اللجوء إلى الاقتراض المحلي والخارجي والاتجاه نحو الإسراع في بيع وحدات القطاع العام للحصول على السيولة النقدية التي تحتاجها الحكومة في سد العجز في الميزانية الذي يتأتى نتيجة ارتفاع الأجور ومدفوعات الفوائد.

6- مناشدة تشيلر المهاجرين الأتراك العاملين بالخارج إرسال أموالهم إلى تركيا للمساهمة في انتشالها من مأزقها الاقتصادي. إذ أن تدفق ألف مارك ألماني من كل مهاجر تركي البالغ عددهم مليون مهاجر سيوفر في المصارف التركية مبالغ طائلة ستكون بمثابة حرب إنقاذ اقتصادية.

- البعد الإقليمي والدولي للاقتصاد التركي:

كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها تركيا وما ترتب عليها من تغيير الآليات التي تحكم شكل العلاقة بين الدولة والمتغيرات الاقتصادية، أن تشهد العلاقات التركية الخارجية تغييرا مماثلاً أكثر انفتاحا على العالم الخارجي وذلك من خلال تدعيم دورها الإقليمي والدولي في المجال الاقتصادي ومن ثم السياسي وذلك للحفاظ على ما ينتج من عملية الإصلاح من نتائج إيجابية، فضلا عن إيجاد الحلول لتلك المشكلات التي تعترض الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة

والتى أصبحت لم تجد سبيلا إلى حلها ذاتيا بقدر ما تكمن الحلول فى تدعيم علاقاتها الاقتصادية الخارجية سواء على المستوى الدولى مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو على المستوى الإقليمى بالانضمام إلى السوق الأوربية أو احتلال دور أكبر فى منظمة التعاون الاقتصادى (إيكو) والتى تضم عشر دول من بينها الجمهوريات الست التى استقلت عن الاتحاد السوفيتى وهى (تركمانستان، أوزبكستان، تاجيكستان، قرغيزستان، قزاقستان، أذربيجان) والتى تمثل فى ذاتها سوقا استهلاكيا جديدة بالإضافة إلى كونها سوقا ممتازة لاستيعاب العمالة التركية، أو من خلال تدعيم علاقاتها بالدول العربية وخاصة الخليجية كسبيل لتدفق المساعدات والمعونات عليها.

- العلاقات التركية - العربية الخليجية:

لقد آثارت زيارة ديميريل رئيس الحكومة التركية إلى بعض دول الخليج فى يناير 1993 اهتمام الأوساط التركية والغربية.. الأمر الذى ركزت عليه الصحافة التركية بأن الهدف الأساسى من تلك الزيارة هو انعاش الاقتصاد التركى عبر استثمارات خارجية وقروض ومساعدات وتسهيلات مع الدول العربية الخليجية.

حيث أن تركيا تعتقد أنها أكثر الدول تضررا من حرب الخليج الثانية حيث فقدت تعاملاتها مع العراق فضلا عن تراجع حجم التجارة المتبادلة مع دول الخليج العربية بعد الحرب حيث قدرت الخسائر بـ14.6 مليار دولار هذا بالإضافة إلى توقف تدفق النفط العراقى عبر الأراضى التركية أثر إعلان الحظر الاقتصادى على العراق الأمر الذى كلف تركيا الكثير.

وإن كانت تلك الزيارة لم تتضح معالمها إلا أن تركيا أعلنت بعدها أن دول الخليج وافقت على تقديم المساعدات المالية لها نظرا لما يمكن أن تمثله تركيا من حلقة وصل بين الدول الخليجية والغرب.

- العلاقات التركية - الأوروبية:

لقد بدأت المحادثات بين المسؤولين الأتراك والسوق الأوربية المشتركة فى مرحلة مبكرة تعود إلى عام 1958، واسفرت فى عام 1963 عن توقيع اتفاقية أنقرة التى دخلت حيز التنفيذ عام 1964 مضافاً إليها برتوكولاً يتحدث عن مساعدات مالية وإلغاء الحواجز الجمركية بين تركيا ودول السوق، لكن "فترة التهيؤ" لإزالة هذه الحواجز الجمركية، والتى بدأت عام 1973 ما زالت وبعد 22 عاما مستمرة. وفى وقت سابق من العام 1993 وقعت انقره والاتحاد الأوربى اتفاقا يقضى بإقامة وحدة جمركية بين تركيا ودول الاتحاد بحيث تلغى كافة الرسوم الجمركية وقيود التبادل التجارى الحر بين الطرفين.

ولعل أهمية هذا الانضمام تدلله العديد من المؤشرات إذ أن 59٪ من تجارة تركيا الحالية مع دول الاتحاد الأوربى، 70٪ من رؤوس الأموال الأجنبية التى تدخل تركيا من دول الاتحاد، ومن ثم فعدم تحقيق الوحدة الجمركية سيؤدى إلى تحجيم الأسواق الأوربية أمام المنتجات التركية، هذا فضلاً عن ما يشهده الهيكل الأوربى من اتساع واحتمال انضمام دول جديدة وتوقيع اتفاقيات تجارية حرة جديدة مع دول تعتبر منافسة لتركيا مثل بولونيا والمجر ورومانيا وبلغاريا والتشيك وسلوفاكيا سيفقد تركيا فى حال لم تتحقق الوحدة الجمركية أسواقا هامة.

- العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى (الإيكو):

ظهرت منظمة التعاون الاقتصادى "إيكو" إلى الوجود بعد الجمود الذى اعترى نشاطات منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية RCD التى انشئت فى عام 1964 لتضم إيران وباكستان وتركيا والتى هدفت إلى تحسين وتطوير الأداء الاقتصادى للدول الأعضاء وذلك عن طريق التبادل التجارى والتعاون فى شتى المجالات خاصة فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية،وظلت هذه المنظمة عدة سنوات حققت خلالها نتائج إيجابية، غير أنها لم تتمكن من البقاء طويلا نظرا لبعض التحولات الهائلة التى حدثت فى الدول الأعضاء مما انعكس ذلك على موقفها، وكان من بين هذه التحولات حدوث الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب العراقية الإيرانية إضافة إلى انتهاج تركيا لبعض الإصلاحات الاقتصادية الطموحة والهادفة إلى إرساء دعائم اقتصاد وحر. كل هذه الأمور ولدت قناعة عند هذه الدول بضرورة تطوير المنظمة. وهو ما حدث إذ ولدت منظمة التعاون الاقتصادى (إيكو) فى عام 1985 ثم شكل انهيار الاتحاد السوفيتى السابق دافعا قويا لها، إذ انضمت الجمهوريات الست المستقلة عنه آنفة الذكر، ليصل عدد أعضائها 10 أعضاء وأصبحت تمثل 25٪ من إجمالى سكان العالم الإسلامى.

وتمثلت أهداف تلك المنظمة فى:

1- إزالة العوائق التى تقف فى وجه حرية التجارة فى المنطقة إضافة إلى تخفيف القيود الجمركية.

2- التعاون فى المجال الصناعى عن طريق إنشاء مشاريع مشتركة.

3- إنشاء بنك للاستثمار والتنمية تابع للمنظمة بمشاركة القطاع الخاص فى الدول الأعضاء.

4- تشجيع قطاعات السياحة والموانئ والنقل والمواصلات الحديثة فى المنطقة.

ومما لاشك فيه أن تلك المنطقة تمثل بعدا إقليميا هاما لتركيا نظرا لما تمثله الجمهوريات الست من سوقا استهلاكيا رحبه تشتكى من نقص كبير فى السلع رغم ارتفاع متوسط الدخل الفردى ببعضها ما بين 490 دولار فى طاجيكستان إلى 1680 دولار فى قزاقستان.

ولعل التنافس الإيرانى- التركى على اجتذاب هذه المنطقة يكشف عن مدى أهميتها إذ أنه عندما دعت إيران تلك الدول لبحث سبيل التعاون فى إطار منظمة بحر قزوين متجاهلة تركيا، قوبل ذلك الأمر بسعى تركى فى تعميق علاقاتها مع تلك الجمهوريات من خلال القمة التى عقدتها نهاية عام 1992م.

إلا أنه بالرغم من تلك المحاولات تبدو حقيقة هامة يجب أخذها فى الاعتبار أنه بالرغم من الاستقلال الفعلى لتلك الجمهوريات عن الاتحاد السوفيتى السابق إلا أنها ما زالت ترتبط به اقتصاديا ويتضح مدى تبعيتها للاقتصاد الروسى فيما تشكله واردات تلك الجمهوريات من روسيا والبالغة 50٪ بينما تشكل صادراتها لروسيا من المواد الخام والوسيطة حوالى 70٪. هذا فضلا عن الدور الأمريكى ومنظمة السوق الأوربية المشتركة فى جذب تلك البلدان بأسواقها من خلال المنح والمساعدات التى بلغت حوالى 2 مليار دولار.

وختاما يمكن الإشارة إلى أنه فى دراسة لمجلة الإيكونومست عن المستقبل التركى أوضحت أن الاقتصاد التركى سوف يواجه صعوبات فى السنوات الخمس 93-1997م.

- حيث ستتراجع نسبة زيادة الدخل القومى غير الصافى إلى 5,4٪ عام 1996 و6,3٪ عام 1995، و5,8٪ عام 1994، و8٪ عام 1993.

- وبالنسبة للتضخم فإنه سيحقق تراجعا حيث سيصل إلى 53٪ عام 97 مقابل 58٪ عام 1996، 65٪ عام 1995، 62٪ عام 1994، 68٪ عام 1993.

- أما فى مجال التجارة الخارجية تشير الدراسة إلى أن العجز التجارى الخارجى سيستمر فى زيادته، ففى عام 1996 سيكون العجز 23,7 مليار دولار فى حين سجل 14 مليار دولار عام 1993.

- أما عن الدين الخارجى فتتوقع الدراسة أن يزداد حيث سيصل إلى 65,3 مليار عام 1997م مقابل 56,9 عام 1993.

- وحول سعر الدولار بالنسبة لليرة التركية؛ فطبقاً للدراسة ستواجه الليرة تخفيضا كبيراً حيث سيبلغ سعر الدولار فى عام 1997 نحو 76,875 ليرة مقابل 11,480 عام 1993م، وبالنسبة لفائدة البنوك فإنها ستتراجع عام 1997 إلى 60٪ مقابل 74٪ عام 1993م.

وأكدت المصادر الاقتصادية التركية أنه من الممكن أن يواجه الاقتصاد التركى مصاعب أكثر مما تتوقع الدراسة وذلك بسبب الاختلاف الداخلى حول برنامج الخصخصة وتصميم معظم الأحزاب التركية على عرقلة القوانين التى ستصدر حوله خاصة بعد قرار المحكمة الدستورية بعدم قانونية القرارات التى أصدرتها تشيللر رئيسة الوزراء حول ذلك على أساس قانون التفويض.

فى النهاية يمكن القول أن التعقيدات والمشكلات الاقتصادية التى تواجهها حكومة تشيلر خاصة فى الوقت الذى تزداد فيه وتيرة عدم الاستقرار الداخلى والفضائح المالية الداخلية والتوتر الإقليمى فى العلاقات الخارجية لتركيا فإن كل ذلك يضع حدوداً أمام نمو الاقتصاد التركى فى المستقبل هذا فضلا عن عدم الاستقرار المالى والنقدى الذى يشهده الاقتصاد التركى وما يمكن أن تفضى به إلى ما آل إليه الاقتصاد المكسيكى أثر التراجع والتدهور المستمر فى قيمة عملتها المحلية.

الهوامش

1- حول ذلك التوازن الجديد، انظر فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خورى، دار قرطبة للنشر والتوثيق،ط،1993ص- ص56-58

2- حول رؤية اتاتورك للدين، انظر المرجع السابق، ص ص 50-51

3- لمزيد من التفاصيل، انظر، د. جلال عبدالله معوض، الإسلام والتعددية فى تركيا (1983-1991)، سلسلة بحوث سياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة بكلية الاقتصاد، عدد 81) يوليو 1994 ص ص 5-7

4- فيليب روبنس مرجع سابق، ص 54

5- لمزيد من التفاصيل حول انقلاب عام 1960، انظر.د. جلال معوض، مرجع سابق،ص ص8-9

6- نفس المرجع السابق، ص ص11-12

7- نفس المرجع السابق صـــ14

8- اعتمدت الدراسة فى هذه الجزئية على المرجع السابق،ص ص21،25

9- نفس المرجع السابق، صـ23

10- نفس المرجع السابق،ص ص31-32

12-نفس المرجع السابق، ص36

13-حول نتائج هذه الولايات انظر، د.محمد نورالدين، مجلة شئون تركية، ديسمبر 1992، ص ص9-10

14- مجلة شئون تركية ديسمبر 1992، ص40

15- نفس المرجع السابق، ص ص45-46

16- ابراهيم راشد، تركيا واختبار تغيير المسار، جريدة الاتحاد، 94/3/26

17- لمزيد من التفاصيل انظر التقرير الخاص بتحليل نتائج الإنتخابات المحلية التركية، سلسلة عالم الأحداث، مركز الدراسات الحضارية، مايو 1994،

18- جريدة الشعب (المصرية) 1994/3/25.

19- حول مزيد من التفاصيل بشأن هذا البرنامج، انظر وثيقة البرنامج فى مجلة منبر الشرق (القاهرة: المركز العربى الإسلامى للدرسات، العدد 413 مايو 1994) ص ص132-158.

20- حول هذه الوجهة، انظر خالد السرجانى قراءة أخرى للانتخابات البلدية فى تركيا، آفاق إنجاز حزب الرفاة، صحيفة الخليج، 1994/5/3.

21- حول هذه الوجهة انظر كامران قردة داغى صحيفة الحياة (لندن)، 1995/4/1.

22- خالد السرجانى، مرجع سابق.

23- حول هذا التصريح، وانتخابات الإعادة انظر حديث أربكان لمجلة المجتمع (الكويت)، عدد 11/9، 1994/10/4.

24- لمزيد من التفاصيل انظر تحليل نتائج الانتخابات المحلية التركية سلسلة عالم الأحداث مركز الدراسات الحضارية مايو 1994.

25- حول اتفاق اليمين واليسار ضد الرفاة فى اسطنبول انظر محمد العباسى "وبدأت الحرب ضد حزب الرفاه" مجلة المجتمع الكويتية عدد، 1098، 1994/5/3.

26- تصريح أربكان السابق لمجلة المجتمع، 1994/10/4.

27- محمد العباسى، عقبات متعمدة لمنع وصول الرفاه إلى السلطة، مجلة العالم (لندن) مايو 1994.

28- محمد العباسى وبدأت الحزب ضد الرفاة، مرجع سابق.

29- حول هذه الزيارة انظر حديث أربكان للمجتمع 1994/10/4.

30- لمزيد من التفاصيل انظر كمال حبيب الأكراد فى تركيا وأزمة الدولة القومية، جريدة الشعب المصرية، 1995/4/21، ص 8.

31- شئون تركية، خريف 1993، ص -ص39-40.

32- لمزيد من التفاصيل انظر فيليب روبنس، مرجع سابق، ص ص39-44.

33- شئون تركية، يناير 1993، ص24-25.

34- لمزيد من التفاصيل: المرجع السابق، ص 25.

35- لمزيد من التفاصيل: شئون تركية صيف 1993 ص29.

36- لمزيد من التفاصيل انظر نفس المرجع السابق، ص35.

37- حول هذه الوجهة انظر محمد نور الدين، تركيا أمام خياراتها الكردية، الحياة (لندن)، 1993/12/5.

38- حول سياسة حزب العمال انظر، عبد الكريم حمودة، حملات تركية عسكرية واسعة ضد الأكراد، قضايا دولية عدد 191، 30 أغسطس 1993، ص ص16-17.

39- نفس المرجع سابق، ص ص16-17.

40- محمد العباسي، تركيا تنشغل في دوامة مشاكلها الداخلية الإقليمية، مجلة العالم، 21 أغسطس 1993، ص23..

41- لمزيد من التفاصيل انظر شئون تركية خريف 1993، ص24-25.

42- لمزيد من التفاصيل: نفس المرجع السابق، ص ص55-57.

43- لمزيد من التفاصيل: شئون تركية شتاء 1994، ص25-26.

44- اعتمدنا في الجزئية السابقة على مجلة شئون تركية، ربيع 194، ص ص55-59

45- شئون تركية، صيف 1994، ص ص17-18.

46- نفس المرجع السابق، ص ص55-57.

47- شئون تركية، صيف 1993، ص ص41-42.

48- شئون تركية، خريف 1993، ص ص57-58.

49- شئون تركية، ص63.

50- شئون تركية، شتاء 1994، ص ص63-64.

51 - شئون تركية صيف 1994، ص55.

52- شئون تركية، شتاء 1994، ص ص30-32.

53- شئون تركية ربيع 1994، ص61.

54- شئون تركية صيف، 1994، ص59.

55- شئون تركية، شتاء 1994، ص39.

56- شئون تركية، ربيع 1994، ص ص63-64.

57- شئون تركية، خريف 1994، ص ص63.

58- صحيفة الخليج، 1993/12/24.

59- شئون تركية، ربيع 1994، ص ص65-66.

القسم الثالث

الأمـة العربيـة

مركز الدراسات الحضارية

أولاً

الصراع العربي - الإسرائيلي

الباحث: د. منير بدوى

الباحثون المساعدون: أ. جلال الدين عز الدين

أ. أحمد المنيسى

الأمة فى عام 1414 هـ

الصراع العربي - الإسرائيلي

المقدمة:

شهد العام الهجرى 1414هـ (يونية 1993- يونيو 1994م)، تطورات جذرية تتعدى آثارها إطار المفاوضات العربية الإسرائيلية بمستوييها الثنائى والمتعدد لتشمل الصراع العربى الإسرائيلى ككل، وبما يمكن معه القول بأن هذا العام قد أصبح عاماً فاصلاً فى تاريخ هذ الصراع، ومن ثم فى مستقبل المنطقة بوجه عام.

ففى المسار الفلسطينى الإسرائيلى كان توقيع اتفاق واشنطن بين المنظمة والكيان الصهيونى فاتحة لعدد من الاتفاقات التالية بين الطرفين فى إطار الاتفاق على تطبيق صيغة "غزة-أريحا أولاً" التى انبثقت عن اتفاق واشنطن المذكور فى 1993/9/13. وعلى نفس الدرب أسفرت مسيرة الأردن وإسرائيل عن التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال مشترك تم التوقيع عليه أيضاً فى واشنطن فى 1993/9/14، ثم تبع ذلك توقيع الطرفين على مسودة معاهدة سلام فى 1994/10/17، ليلى ذلك توقيع معاهدة السلام بين البلدين فى 1994/10/26. وبالتوازى مع ذلك، ظهرت ظاهرة الهرولة العربية باتجاه الكيان الصهيونى، والتى تبلورت أهم مظاهرها فى استضافة بعض الدول الخليجية لجلسات المفاوضات متعددة الأطراف، وقيام دول مجلس التعاون الخليجى برفع المقاطعة العربية لإسرائيل من المستويين الثانى والثالث فى أول أكتوبر 1994، ثم أعقب ذلك، مشاركة إحدى عشرة دولة عربية فى قمة الدار البيضاء الاقتصادية (30 أكتوبر - أول نوفمبر 1994)، وهى القمة التى استهدفت ارساء اللبنات الاقتصادية الأساسية لسوق شرق أوسطية تكون نواة لنظم شرق أوسطى ليمثل بدوره إطاراً إقليمياً بديلاً للهوية والتعاون الإقليمى المستقبلى فى المنطقة.

وفى نفس الوقت، فإن تطورات المسارين السورى واللبنانى تكشف عن تزايد التعنت الإسرائيلى ورفض تقديم تنازلات جوهرية بصدد المطالب العربية المشروعة فى الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة فى إطار صيغة مدريد "الأرض مقابل السلام". وفى مواجهة ذلك اتجه المساران السورى واللبنانى إلى زيادة ترابطهما واندماجهما تصدياً للمحاولات الإسرائيلية والضغوط الأمريكية لفك الارتباط بينهما. كما استمرت أيضاً مقاطعة البلدين للمفاوضات متعددة الأطراف خلال هذا العام أيضاً.

على ضوء ذلك، فإن موضوع هذا المحور من التقرير يدور حول متابعة تطورات الصراع العربى الإسرائيلى على مستوى مفاوضات السلم العربية الإسرئيلية فى مستوييها الثنائى والمتعدد. ويتحدد الإطار الزمنى لهذه المتابعة بالعام الهجرى 1414، والميلادى (يونيو 1993-يونيو1994)، وإن اقتضت بعض الموضوعات تجاوز هذا الإطار لشهور قلائل بعد نهاية العام، وذلك لاستكمال متابعة تلك الموضوعات. وفى هذا الإطار، فقد استهدف هذا القسم من التقرير تحقيق التواصل مع تقرير العام الماضى موضوعياً وهيكليا، فكانت البداية من حيث انتهى التقرير السابق، وجاء الإطار التنظيمى مكونا من قسمين: اهتم أولهما بمتابعة المفاوضات العربية الإسرائيلية فى مساراتها الثنائية الأربعة، بينما كرس الثانى للاهتمام بالمفاوضات متعددة الأطراف بلجانها الخمس. إضافة إلى ذلك، فإن الهدف الثانى قد تمثل فى تجاوز إطار الرصد والمتابعة لتطورات المفاوضات إلى إضفاء البعد التحليلى والتقريرى للتطورات على المسارات المختلفة ومدى ارتباطها بالمتغيرات المحيطة محلياً وخارجياً، أو إقليميا ودوليا، وبما يسمح بتقديم رؤية موضوعية لآليات وديناميات العملية التفاوضية فى مستوياتها المتعددة خلال الفترة موضوع لدراسة.

وقد اعتمد البحث في إعداد هذا المحور على الصحف والدوريات المتخصصة للحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة بالمفاوضات وتطوراتها ، وكذلك على الوثائق والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن أطرف المفاوضات. وفي هذا الصدد تجب الإشارة إلى صعوبة أساسية تعلقت بندرة المعلومات التفصيلية عن تطورات المفاوضات متعددة الأطراف بصورة ملحوظة هذا العام. وربما كان ذلك راجعاً لطبيعة التطورات على المسارات السياسية الثنائية، واستئثارها بالقدر لأكبر من الاهتمام الإعلامي والرسمي بدرجة نتج عنها انعدام التوازن في تغطية أخبار المسارين إعلاميا. كما قد يكون ذلك أيضاً مرتبطاً بطبيعة المرحلة الحالية في هذه المفاوضات واتجاهما نحو دراسة المشروعات المختارة والتي يتم الاتفاق عليها كإطار للتعاون المشترك بين الأطراف المعنية، ومن ثم تستغرق هذه الدراسات وقتا أطول يجعل من الإحساس بتطورات هذه المفاوضات أمراً قد يبدو متباعداً من الناحية الزمنية مقارنا بالتطورات المتلاحقة على المسارات الثنائية السياسية. كذلك، فإن هذه الندرة قد تعود إلى طبيعة السرية التي قد يتطلبها بعض هذه المشروعات تجنباً للمعارضة وللأزمات التي قد تترتب على النشر والإعلان واستثارة الأطراف المعارضة لعملية التسوية ككل.

وعلى أية حال، فإن البحث والمتابعة لأعمال المفاوضات متعددة الأطراف بالدراسات والتقارير العلمية المتخصصة التي تناولت موضوعات تعلقت بهذه المفاوضات، ومن ثم أمكن تحقيق قدر معقول من التوازن الكمي والنوعي للمعلومات والتطورات في أعمال كل لجنة من اللجان الخمس لهذه المفاوضات.

وعلى ضوء ما سبق فإن القسم الأول من هذا الجزء من التقرير قد اهتمت الدراسة فيه بمتابعة وتقديم عرض موضوعي وتحليلي لأهم الأحداث والتطورات على المسارات الثنائية الأربعة: المسار الفلسطيني الإسرائيلي، والمسار الأردني-الإسرائيلي، والمسار السوري- الإسرائيلي، وأخيراً المسار اللبناني- الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، حرص البحث على متابعة أهم التطورات في هذه المسارات وارتباطها بالمتغيرات الإقليمية في الفترات السابقة واللاحقة على جولات المفاوضات. أما القسم الثاني والمخصص لأعمال المفاوضات متعددة الأطراف، فقد تناول أهم التطورات والأعمال التي تمت في إطار كل من اللجان الخمس: لجنة المياه، لجنة التسلح، لجنة التنمية الاقتصادية، لجنة البيئة، ولجنة اللاجئين.

مفاوضات السلام

الجولة الحادية عشرة:(31 أغسطس - 9 سبتمبر 1993):

فيما بين انتهاء الجولة العاشرة من مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية في الثاني من يوليو 1993، وابتداء الجولة الحادية عشرة في الحادي والثلاثين من أغسطس من نفس العام، شهدت الدوائر العربية المعنية بالعملية التفاوضية عدداً من التطورات الهامة والمتلاحقة، والتي كان لها تأثيرها المباشر والممتد، ليس فقط، على المسلك التفاوضي لكل من الأطراف المباشرة وغير المباشرة في المفاوضات العربية - الإسرائيلية بل إن هذا التأثير قد امتد أيضاً ليشمل مضمون المفاوضات ذاتها، وكذلك تطورات العملية التفاوضية خلال تلك الجولة.

على ضوء ذلك، فإن متابعة أعمال هذه الجولة، ودراسة تطوراتها سوف تتم في قسمين رئيسيين. القسم الأول منهما سوف يهتم بمتابعة أهم التطورات التي حدثت فيما بين الجولتين -العاشرة والحادية عشرة- والتي تشتمل على أربعة موضوعات محددة هي:

(1) الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني في نهاية يوليو 1993.

(2) المساعي الأمريكية التمهيدية للجولة الحادية عشرة.

(3) الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية.

(4) التنسيق العربي قبيل ابتداء الجولة الحادية عشرة.

أما القسم الثاني في دراسة تلك الجولة فإنه سوف يدور حول المسارات التفاوضية الأربعة والاهتمام بمتابعة وتحليل أهم التطورات التي طرأت في كل منها ، أهم الإنجازات التي تم تحقيقها -في حالة حدوثها- وماواجهه كل منها من عقبات ومشكلات.

أولاً: تطورات مابين الجولتين:

(أ) الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني:(25-31 يوليو 1993):

ابتداءً من الخامس والعشرين من يوليو، وعلى مدى أسبوع كامل، قامت القوات الإسرائيلية بتنفيذ تهديداتها ضد لبنان، فأغارت طائراتها على أكثر من خمسين قرية وبلدة فى مناطق الجنوب اللبنانى، والبقاع الغربى، وبعلبك. وكذلك شملت الغارات الإسرائيلية مواقع للجنود السوريين فى البقاع بادعاء إسرائيل أنها -أى تلك المواقع- تابعة لمسئولين فى المقاومة الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية(1).

إزاء رد الفعل من جانب قوات المقاومة اللبنانية بفئاتها المختلفة وإطلاقها لعشرات من صوارخ الكاتيوشا على الجليل وما ترتب على ذلك من مقتل وإصابة بعض الإسرائيليين، إزاء ذلك قامت قوات الاحتلال الإسرائيلى بالدفع بمزيد من القوات باتجاه المناطق الجنوبية المتاخمة للشريط الحدودى، كما قامت تلك القوات بتوسيع نطاق عدوانها ليشمل بعض المناطق فى شمال لبنان مما ترتب عليه سقوط الضحايا المدنيين وتزايد الخسائر فى المناطق المدنية اللبنانية.

على ضوء ذلك ونظراً لاتساع نطاق العمليات جغرافياً وزمانياً، بالإضافة لحجم القوات وعدد الأطراف المتورطة فيها، اعتُبر هذا الاعتداء الجديد هو الأوسع والأكبر منذ الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام 1982، الأمر الذى جعل من هذا الاعتداء من جانب، وبالتالى من المسار اللبنانى - الإسرائيلى من أهم المسارات التفاوضية التى كان لها أثرها الواضح على مسار المفاوضات العربية - الإسرائيلية فى فترة مابين الجولتين العاشرة والحادية عشرة من المفاوضات الثنائية.

وفى تبريره لهذا التصعيد فى العمليات العسكرية، فإن العدو الإسرائيلى قد استند إلى الدفاع عن أمن إسرائيل بمنع قوات حزب الله من اتخاذ الجنوب اللبنانى قاعدة لإطلاق صواريخ الكاتيوشا على الشمال الإسرائيلى، خاصة فى مواجهة تصاعد عمليات حزب الله وما أدت إليه من إصابة مدنيين إسرائيليين فى منطقة الجليل شمالى إسرائيل (صحيفة الحياة، لندن: 1993/7/21). حزب الله بدوره -ومن خلال قياداته- فسر هذه العمليات التى يقوم بها على أساس من حق المقاومة المشروعة لقوات الاحتلال الإسرائيلى، وكرد فعل لعدوان إسرائيل على المدنيين وما يؤدى إليه من تدمير للقرى وتهجير لسكانها ومواطنيها (الحياة، لندن: 1993/7/31) وسقوط ما يزيد على مائة وثلاثين قتيلاً، وتشريد قرابة نصف المليون من اللبنانيين، ونسف مايزيد على تسعين قرية (الحياة، لندن: 1993/7/31) إزاء هذا التصعيد الإسرائيلى كان لابد أن تتنوع ردود الفعل تجاه هذا العدوان من جانب وأن تتعدد دلالاته بالنسبة لكل الأطراف المعنية بعملية السلام.

بالنسبة إلى لبنان فقد اتجه موقف الحكومة الرسمى إلى التشديد على حق لبنان الشرعى فى الدفاع عن الذات، وعلى شرعية المقاومة اللبنانية التى تستمد مبرراتها من استمرار الاحتلال الإسرائيلى للجنوب اللبنانى، وعلى حد ماصرح به رئيس الوزراء اللبنانى فإن "مشكلة لبنان تكمن فى احتلال إسرائيل لجزء من أراضيه وليست فى وجود المقاومة" إضافة إلى ذلك فقد قامت لبنان -وفى خطوة غير مسبوقة- "بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وطالبت بنشر قواتها فى الجنوب اللبنانى، وفى منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية لإحكام سيطرتها على الوضع".

أما حزب الله والمقاومة الفلسطينية، فقد جاء تصعيدها للصراع ضد إسرائيل متسقاً مع مواقفها ومبادئها ورؤيتها المعلنة برفضها للتسوية، ومن ثم جاء دورها ومقاومتها تأكيداً على استمرارية دورها فى ووأهميته ودلالة على أنها لم تفقد زخمها وقوتها كما تدعى بذلك بعض الأصوات(2).

رد الفعل السورى جاء مؤكداً على أن "أى اعتداء على لبنان يمثل اعتداءً على سوريا"، وأن سوريا لن تقف متفرجة أمام أى عملية إسرئيلية تستهدف الأراضى اللبنانية" إضافة إلى ذلك فقد لعبت سوريا دوراً مؤثراً فى تسوية الأزمة سلمياً من خلال التنسيق مع إيران والولايات المتحدة والتوصل إلى وقف إطلاق النار فى آخر أغسطس 1993، مع تعهد حزب الله بعدم إطلاق صواريخ كاتيوشا على إسرائيل (الحياة، لندن: يومى 7/21، 1993/8/1)، وفى نفس الوقت رفضت سوريا المطالب الأمريكية - الإسرائيلية بوقف نشاط حزب الله باعتبار أنها -أى مسألة حزب الله- "شأن لبنانى"، وعلى نحو ما جاء بتصريح وزير الخارجية السورى -فاروق الشرع- مادام الاحتلال موجوداً، فمن الطبيعى أن تكون هناك مقاومة وأن على

الولايات المتحدة "أن تفرض نفوذاً أكبر على إسرائيل". بل إن وزير الخارجية السورى قد أشار إلى أهمية دور الولايات المتحدة حيث تساءل "إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من منع إسرائيل من مواصلة القصف، فكيف يمكن أن نصدق أنها قادرة على تطبيق قرارات مجلس الأمن التى تشكل فى جوهرها المبادرة الأمريكية" (الحياة، لندن: 1993/8/1)، هنا تنبغى الإشارة إلى اتساق الموقف السورى مع المبادئ المعلنة للسياسة الخارجية السورية واحتفاظها بالورقتين اللبنانية والفسطينية فى مفاوضاتها مع إسرائيل ومن ثم إفشال المساعى الإسرائيلية الرامية إلى إحداث الصدع والانفصال بين الموقفين السورى واللبنانى، والذى مثل العدوان الأخير محاولة إسرائيلية إضافية فى هذا الاتجاه، خاصة مع تركيز العدوان الإسرائيلى على إصابة الأهداف المدنية اللبنانية وتهجير سكانه وتشريدهم من جراء القصف المركز.

أما الأردن فقد رأى فى العدوان الإسرائيلى على لبنان فرصة إضافية لتذكير الرأى العام العالمى والمحلى بما يمثله استمرار الصراع العربى - الإسرائيلى كعامل عدم استقرار وتهديد لأمن ولمصالح الدول ولجهود تنميتها وتقدمها، إضافة إلى ذلك، فإن الموقف الأردنى قد اتجه إلى التركيز على أهمية "النمو الاقتصادى كعامل أساسى فى خلق الاستقرار فى المنطقة.. وفتح الآفاق أمام الإنسان العربى ليعبر عن نفسه بحرية، وليتمكن من بناء وتطوير الحضارة الإنسانية". وقد حذر الأردن -على لسان وزير دولته طلال الحسن- من أن "الفشل فى هذه المرحلة سوف يؤدى إلى الإحباط والتخلف واللذين يشكلان أساساً للتطرف والعنف اللذين بدأنا نشعر بهما!!" إضافة إلى ذلك فقد أصدر العاهل الأردنى تكليفات للهيئة الخيرية الأردنية بوضع برنامج إغاثة عاجل لمساعدة المهجرين فى جنوب لبنان بالتنسيق مع الهيئات الرسمية والشعبية (الحياة، لندن: 1993/8/1).

أما الموقف الفلسطينى من هذا العدوان فقد تمثل فى دعوة مجلس الأمن للانعقاد والنظر فى أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى جنوب لبنان، وقد تسبب ذلك الموقف الفلسطينى فى أزمة مع لبنان حيث اعتبر المندوب اللبنانى أن الطلب الفلسطينى "وإن كان صادراً عن حسن نية فإنه يشكل تدخلاً فى الشئون الداخلية لأمة ذات سيادة ودولة عضو فى الأمم المتحدة" (الحياة، لندن: 1993/8/3)، كذلك أكد المندوب اللبنانى فى رسالة للأمين العام للأمم المتحدة بأن لبنان قد طلب بالفعل عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن، وهذا هو حقه الخالص، وما من طرف سوى حكومة لبنان وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة يستطيع دعوة المجلس إلى مناقشة العدوان الإسرائيلى على لبنان.

إما الموقف العربى بوجه عام، فقد عبر عن نفسه على مستويين فردى وجماعى: المستوى الفردى تعلق بردود أفعال الدول العربية كل على حدة تجاه هذا العدوان الإسرائيلى الجديد على لبنان والذى اعتبر من أكبر العمليات العسكرية الإسرائيلية بعد عملية الغزو عام 1982. فى هذا المستوى جاء الموقف المصرى متسقاً مع التوجه المصرى العام بدعم عمليات التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى، ومؤكداً على أن الاعتداءات الإسرائيلية -وعلى نحو ما جاء فى تصريحات السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى- "تمثل انتكاسات خطيرة لأن الجو العام فى المنطقة كان يساند عملية السلام ويعول عليها، وجاءت الأحداث الأخيرة لتساهم فى تدهور هذا الجو" كما أضاف مؤكداً أن هذه الاعتداءات قد أثبتت "قصوراً فى نظرية الأمن الإسرائيلى، فالحزام الأمنى لم يمنع تصاعد العنف"، ومن ثم فقد انتهى وزير الخارجية المصرى إلى "أن الأمن للجميع سيتحقق بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة واستتباب السلام الكامل فى المنطقة" (الأهرام، القاهرة: 1993/8/1).

أما على المستوى العربى الجماعى، فقد اجتمع ممثلون عن ثمانى عشرة دولة عربية فى الحادى والثلاثين من يوليو لمناقشة العدوان الإسرائيلى على لبنان، والاتفاق على تقديم مساعدات عاجلة للبنان -خمسمائة مليون دولار أمريكى- لتأمين العودة الآمنة والعاجلة للنازحين إلى مدنهم وقراهم التى شردوا منها، ولتمويل إعادة تجهيز وتأهيل وإعداد الجيش اللبنانى ليتمكن من بسط سلطة الدولة على كامل الأراضى اللبنانية" (الحياة، لندن: 1993/8/1)، كما ناشد المجتمعون المنظمات الدولية تقديم المساعدات الممكنة إلى لبنان بصورة عاجلة لمواجهة الأوضاع الناجمة عن العدوان. إضافة إلى ذلك فقد شكل وزراء الخارجية لجنة مصغرة مكونة من الأمين العام للجامعة العربية ووزيرى الخارجية اللبنانى والمغربى لإجراء الاتصالات اللازمة

مع السكرتير العام للأمم المتحدة لتأمين الوقف الفورى للعدوان وتنفيذ القرار 425. كذلك قامت تلك اللجنة بجولات فى منطقة الخليج على أن تليها جولة أخرى فى منطقة المغرب العربى لمتابعة موضوع الدعم العربى للبنان. وقد تلا تلك الجولات -على أية حال- الإعلان عن تقديم الدعم المالى والعينى الفورى للبنان من سوريا، قطر، البحرين، عُمان، السعودية، الكويت، وغيرها من الدول العربية(3).

الموقف الإيرانى بدوره كان من أبرز وأهم المواقف الفاعلة والمؤثرة فى تطورات الموقف إزاء العدوان الإسرائيلى على لبنان، أبرز جوانب هذا التأثير استمدها موقف إيران من علاقاته الخاصة بأطراف الأزمة مثل حزب الله، وسوريا، بل وبعض منظمات الرفض الفلسطينى. إضافة إلى ذلك فإن وجود التيار الدينى المتشدد كأحد القوى السياسية الفاعلة داخلياً فى إيران، قد أتاح بدوره فرصة جيدة لإيران لتجمع فى موقفها بين البعدين الرسمى والشعبى فى اتجاه يصب فى النهاية نحو دعم المواقف المساندة للحقوق اللبنانية والفلسطينية المشروعة، وعلى نحو يخدم أيضاً الأهداف العامة للسياسة الخارجية الإيرانية. فى هذا الصدد، يمكن التمييز فى الدور الإيرانى بين مستويين أساسيين: رسمى، وشعبى - غير رسمى. الموقف الإيرانى الرسمى تحرك فى إطار التنسيق الدبلوماسى الإيرانى السورى اللبنانى واستطاع التوصل إلى إقناع قادة حزب الله فى جنوب لبنان بوقف هجماتهم الصاروخية على شمال إسرائيل. إذاعة طهران الرسمية بدورها اتجهت للتركيز على الجوانب الإيجابية لهذا الإنجاز والتى عددتها فى إفشال المحاولات الإسرائيلية لتدمير قواعد حزب الله فى لبنان، ولتحقيق الصدع والشقاق بين مقاتليه والمواطنين والحكوكمة اللبنانية، وكذلك إحباط المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى الضغط على كل من سوريا ولبنان بورقة حزب الله ودفعهما بدورهما إلى العمل إلى نزع سلاحه، أو إلى الدخول فى مرحلة الانقسام والانفصال بصدد التنسيق بينهما فى مفاوضات السلام (الحياة ، لندن: 1993/8/2).

أما على المستوى غير الرسمى، فإن بعض التيارات الدينية المتشددة بقيادة على أكبر محتشمى قد وجهت انتقاداتها الحادة للدبلوماسية الإيرانية، واتهمتها بالدخول فى "مفاوضات سرية حول مصير شعوب مسلمة"، ولما كانت نتائج هذه المفاوضات "مفيدة فقط لإسرائيل" من وجهة نظر محتشمى، فإن هذا التيار قد استمر فى "دعوة أنصار حزب الله إلى مهاجمة أمريكا والمصالح والمراكز الاقتصادية ومراكز التجسس الأمريكية فى لبنان" استناداً إلى مسئولية الولايات المتحدة عن مآسى الشعبين الفلسطينى واللبنانى" كما إنه أيضاً قد دعا المقاومة إلى "القيام بعمليات فى أماكن لاتتوقع إسرائيل والولايات المتحدة حدوثها" (الحياة ، لندن: 1993/8/2).

أما على المستوى الدولى: فقد كان الموقفان الأمريكى والفرنسى من أبرز المواقف، فبالإضافة إلى اتفاقهما فى إلقاء تبعة التصعيد فى الجنوب اللبنانى، -ومن ثم العدوان الإسرائيلى- على حزب الله، وباعتبار مسئولية الحركات "المتطرفة" المعارضة لمسيرة التسوية السلمية عن هذا التصعيد، فإن الموقفين الأمريكى والفرنسى قد طالبا الأطراف بضبط النفس وبالوقف الفورى للقتال (الحياة، لندن، 27،29/7/1993). ومن ناحية أخرى فإن الدبلوماسية الأمريكية قد اتجهت نحو التنسيق مع الأطراف الأخرى الفاعلة والمؤثرة فى المنطقة(إسرائيل - سوريا - لبنان - مصر) فتمكنت بذلك من إقناع إسرائيل بوقف إطلاق النار فى الحادى والثلاثين من يوليو 1993، فى مقابل تعهد قادة حزب الله بوقف إطلاق الصواريخ على شمال إسرائيل من جانب، وأيضاً تأييد مطلب لبنان بإعادة نشر قواته فى منطقة عمل القوات الدولية إضافة إلى ذلك، فقد اهتم الموقف الأمريكى بالبعد الإنسانى فى المساعدات المالية والإنسانية لتأمين المساعدة للمهجرين اللبنانيين (الحياة، لندن 1993/8/2).

على ضوء الاستعراض السابق لأبرز معالم مواقف الأطراف المعنية -إقليمياً ودولياً- من الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، فإنه من الممكن الانتهاء إلى أهم الأبعاد والدلالات التى أسفرت عنها تطورات الأحداث والمواقف على النحو التالى:

أولاً: نجاح العدوان الإسرائيلى فى تحقيق أهدافه قصيرة المدى والمتمثلة فى وقف هجمات حزب الله على شمال إسرائيل، بينما لم يحالفه النجاح بصدد أهدافه الاستراتيجية فى ضرب الاتجاه السورى اللبنانى نحو التنسيق والتعاون المشترك من جانب، كما لم يكن هذا العدوان الإسرائيلى أكثر توفيقاً فيما يتعلق بتدميره قوة حزب الله فى لبنان. أكثر من ذلك، فإنه يمكن القول بأن إسرائيل -ومن خلال اعتدائها الأخير على

لبنان- قد أدت إلى تدعيم الشرعية السياسية لحزب الله وقواته وعملياته في جنوب لبنان حيث ارتبطت عملياته بحق المقاومة المشروعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي من جانب، هذا فضلاً عن قدرته على تجاوز الأزمة مع الحكومة اللبنانية واحتفاظه بوجوده وقدراته العسكرية وعلاقاته الطيبة مع سوريا أيضاً.

ثانياً: أن هذه المواقف التي عبرت عنها الأطراف المعنية قد عكست وأوضحت بجلاء غياب الاتفاق العربي حول أسلوب أمثل لمواجهة العدوان من جانب، كما أظهرت من جانب آخر الاختلافات والتباينات في المصالح والاتجاهات العربية حيث سعى كل طرف إلى التركيز على الاستفادة من هذه الأزمة في دعم أولوياته وتوجهاته السياسية والعقيدية ومصالحه الاقتصادية والعسكرية. (مثال ذلك مواقف سوريا، الأردن، م ت ف...).

ثالثاً: أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه لإنهاء هذا العدوان لم يمنع من تصعيدات تالية للصراع -وإن جاءت في حدود أضيق- من قبل كل من قوات المقاومة اللبنانية والقوات الإسرائيلية، إلا أن الأطراف المعنية كانت أكثر حرصاً على عدم توسيع نطاق العمليات العسكرية. (4).

(2) المساعي الأمريكية التمهيدية للجولة الحادية عشرة:

على نحو ماهو معروف من قبل، فإن الجولة العاشرة من المفاوضات لم تؤد في مجملها إلى نتائج إيجابية بصدد التقريب بين المواقف المتعارضة لكل من الوفود العربية والوفد الإسرائيلي المناظر في كل مسار، فعلى المسار السوري كان هناك استياء سوري من نتائج تلك الجولة ومن التركيز الإسرائيلي الشديد على اعتبارات الأمن الإسرائيلي دون اعتبار جاد للمطالبة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إضافة إلى ذلك فقد سبب الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل عاملاً آخر للاستياء السوري، وبينما ساد الخلاف حول الوثيقة الأمريكية الى تم تقديمها مع نهاية الجولة العاشرة في المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، فإن المسار اللبناني لم يكن أسعد حالاً خاصة بعد الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على لبنان بعد أسابيع قليلة من انتهاء الجولة. (5).

على ضوء ذلك نشطت الدبلوماسية الأمريكية في أعقاب الجولة العاشرة في محاولة لدفع الأطراف نحو القبول ببعض الصياغات التوفيقية للمشكلات المعلنة في المسارات المختلفة خاصة في المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى ضوء ماأوضحه الاعتداء الإسرائيلي الأخير على جنوب لبنان من الطبيعة الهشة للأوضاع في المنطقة، وما يمكن أن تسفر عنه مثل هذه التوترات في المستقبل من تهديد مباشر لجهود السلام، على ضوء ذلك، فإن أهم جهود الدبلوماسية الأمريكية قد تمثلت في جولتين أساسيتين لكل من منسق جهود السلام الأمريكي دينيس روس، ثم جولة وزيرالخارجية الأمريكي واربن كريستوفر التي سبقت الجولة الحادية عشرة.

أ: جولة دينيس روس: (15-17 يوليو 1993):

شملت جولة المنسق العام لمفاوضات السلام في الخارجية الأمريكية كلاً من إسرائيل، مصر، سوريا، والأردن، ولقاء مع الوفد الفلسطيني لمحادثات السلام. وقد صرح روس بأنه قد "لمس رغبة واضحة لدى كل الأطراف لتحقيق تقدم في المفاوضات"، كما أشار إلى أنه قد "بحث مع المسئولين العرب والإسرائيليين في الصعوبات التي تعترض عملية السلام، والاقتراح الأمريكي الهادف إلى إعلان فسطيني - إسرائيلي مشترك، والدور الأمريكي كشريك ووسيط في المفاوضات. (6).

وقد تناقلت وكالات الأنباء بعض التفصيلات عن المقترحات التي نسبتها إلى الوفد الفلسطيني وإسرائيل والتي تم بحثها خلال جولة روس، فعلى الجانب الفلسطيني نقلت وكالة رويتر للأنباء أن الوفد الفلسطيني قد سلم إلى روس مذكرة أكد فيها "أن السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية يجب أن تمارس على كل الأراضي التي لم تكن محتلة قبل 4 يونيو/حزيران 1967" وهذا يشمل بدوره الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس الشرقية. كما أكدت المذكرة الفلسطينية على ضرورة "ألا تؤثر المفاوضات خلال المرحلة الانتقالية على مسألة السيادة الفلسطينية وتنفيذ القرارين 242، 338 بكل جوانبهما" (7).

أما الجانب الإسرائيلي فقد تمثلت اقتراحاته في "بدء حوار فلسطيني مباشر بشأن فكرة قيام كونفيدرالية أردنية - فلسطينية لتخطي الصعوبات التي تعترض المفاوضات" (الحياة، لندن: 16/ 7/1993).

وبينما لم يعلق روس على هذه الأنباء أو المقترحات فإنه قد أكد على أن وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر سوف يقوم بجولة فى المنطقة مع بداية أغسطس 1993 لدفع المفاوضات المتعثرة (السفير، بيروت: 1993/7/17). أما السيد ياسر عرفات فقد كان تعليقه على هذه الأنباء متمثلاً فى التصريح بأن "البحث فى موضوع الكونفيدرالية الأردنية الفلسطينية يأتى بعد إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة" (النهار، بيروت: 1993/7/12).

ب: جولة وارين كريستفر: (2-6 أغسطس 1993):

استغرقت جولة وزير الخارجية الأمريكي الفترة مابين الثانى والسادس من أغسطس 1993 وشملت زيارته إلى كل من القاهرة، وتل أبيب، والقدس، ودمشق، وعمان، كما استهدفت تلك الجولة دفع مسيرة التسوية السلمية وتذليل الصعاب والعقبات التى ينبغى حسمها تمهيداً لانعقاد الجولة الحادية عشرة. وفى هذا الخصوص، فإن هذه الجولة قد اكتسبت أهمية خاصة بالنسبة للمسارين السورى والفلسطينى.

على المسار السورى كان هناك استياء من الممارسات الأمريكية المنحازة إلى إسرائيل خاصة مع الدعوة الأمريكية لكل من سوريا وإسرائيل فى الجولة العاشرة بالبحث "فى الأمن قبل إقرار إسرائيل بالانسحاب التام والذى اعتبرته سوريا بمثابة محاولة لتبرير استمرار إسرائيل فى احتلالها لأجزاء من الأراضى السورية" (الحياة، لندن: 1993/7/4)، إضافة إلى ذلك، كان هناك العديد من مسببات القلق السورى بشأن الموقف الأمريكي أهمها مايلى:

(أ) الانحياز الأمريكي الواضح بجانب المفاوض الإسرائيلى على حساب المفاوض الفلسطينى فيما يتعلق بقضايا القدس والاستيطان والولاية الفلسطينية...إلخ.

(ب) استمرار الدعم الأمريكي -اقتصادياً وعسكرياً، وسياسياً- لإسرائيل على الرغم من تعنتها فى المفاوضات.

(جـ) ممارسة الضغوط الأمريكية على كل من الدول العربية -وكذلك الدول الأوربية لحث الدول العربية- لإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

(د) التهديدات بنفاذ صبر الولايات المتحدة من العملية السلمية، وتحميلها مسئولية الفشل لجميع الأطراف (الوسط، ع 82 1993/8/23،ص24)، دون التفرقة بين المعتدى والمعتدى عليه.

وعلى الرغم من تلك الخلفية العامة، فقد كان هناك بعض التوقعات بترشيح المسار السورى الإسرائيلى لتحقيق تقدم -خلال جولة كريستوفر- ليحدث بدوره انفراجاً على المسارات الأخرى. توقع هذا التقدم والارتباط بين المسارات استند على اعتبارات تتعلق بدور سوريا فى قيادة عملية السلام، وثقلها النسبى قياساً إلى باقى الأطراف العربية الأخرى، وإلى علاقاتها الوثيقة والمتشعبة بباقى الأطراف المحلية والإقليمية (لبنان - فصائل المقاومة الفلسطينية المعارضة، حزب الله، ايران ..) التى تتيح لها تأثيراً قوياً على مسار المفاوضات واتجاهات تلك الاطراف بصددها. وقد ساعد على توقعات الانفراج على المسار السورى الاسرائيلى ما تزامن من تصريحات اسرائيلية باستعداد "إسرائيل لدفع ثمن مؤلم لإنجاح عملية السلام مع سوريا" (الحياة، لندن: 1993/8/5).

انطلاقاً من تلك الخلفيات، سعت جهود كريسوفر خلال جولته إلى التقريب بين وجات النظر السورية والإسرائيلية قبل انعقاد الجولة الحادية عشرة، وفى هذا الصدد فقد زار كريستوفر دمشق مرتين حاملاً أسئلة الرئيس الأسد وإجابات رئيس الوزراء الإسرائيلى على بعضها، وكانت أبرز المعالم والنتائج المترتبة على تلك الجولة مايلى:

أ- استمرار سوريا فى التمسك بثوابتها المعلنة بصدد عملية السلام خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب التام مقابل السلام وإدانة المواقف الإسرائيلية.

ب- تأكيد كريستوفر على الالتزام الأمريكي بالقيام بدور كامل فى عملية السلام، والاهتمام بإعادة العملية إلى طريقها الأصلى، وتبشيره باتفاق مع المسئولين السوريين على إمكانية تحقيق تقدم فى المفاوضات السلمية وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم على أساس القرارين 242، 338 ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام.

جـ- بدا التفاهم السورى الأمريكي مثيراً للتفاؤل بشأن توصل سوريا وإسرائيل إلى إعلان النوايا، أو إعلان مبادئ خلال الجولة الحادية عشرة.

أما فيما يتعلق بالمسار الفلسطينى - الإسرائيلى، فقد سعى كريستوفر خلال جولته لاستثمارها فى تحقيق الاختراق الشديد على المسار الفسطينى ولتعميق الانفصال بين المنظمة والوفد الفلسطينى إلى مفاوضات السلام، ولدفع هذا الوفد

للقبول بمشروع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي على ضوء الوثيقة الأمريكية في الجولة العاشرة، تناول تلك التطورات سيتم بتفصيل على أية حال في النقطة التالية.

(3) **الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية:**

شهد المسار الفلسطيني عدداً من التطورات الأساسية فيما بين الجولتين العاشرة والحادية عشرة. وقد تراوحت هذه التطورات بين الأبعاد المتعلقة بقضية المبعدين والمقترحات الإسرائيلية المرتبطة بإعادة من تبقى منهم(8)، وبين الاختلافات في وجهات النظر الفلسطينية والإسرائيلية حول مضمون الوثيقة الأمريكية التي تم تقديمها في نهاية الجولة العاشرة(9)، وما استتبعه ذلك من تحركات دبلوماسية استهدفت التقريب بين وجهة نظر الوفد الفلسطيني والمنظمة من جانب وبين وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية(10).

وقد كان للأنباء المتواترة ومنذ منتصف أغسطس تقريباً عن التوصل إلى اتفاق إسرائيلي فلسطيني خارج الإطار التفاوضي الثنائي في واشنطن، ونتيجة لمفاوضات سرية بين المنظمة وإسرائيل استغرقت حوالي أربع عشرة جولة جرت في العاصمة النرويجية أوسلو، كان لتلك الأنباء أثر واضح في تفجير أزمة حادة داخل منظمة التحرير الفلسطينية(11). فقد ترتب على الإعلان عن هذا الاتفاق انفجار الأزمة بين المنظمة والوفد الفلسطيني المفاوض، والتي عبرت عن نفسها في تهديد أعضاء الوفد بالاستقالة، وقيام ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وعضو اللجنة التنفيذية -السيد شفيق الحوت- بالإعلان عن تعليق -تجميد- عضويته في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مبرراً ذلك -في بيان خاص- بعدم استطاعته "تحمل مسئولية قرارات تصدر باسمنا دون علم لنا بها، مما أدى إلى تفريغ هذه المؤسسة -يقصد اللجنة التنفيذية- من صلاحياتها....."، وفي نفس الاتجاه قامت بعض القيادات والرموز الوطنية الفلسطينية بالاستقالة من اللجنة التنفيذية أيضاً -مثل الشاعر محمود درويش، وكذلك انضمام بعض القيادات والفصائل الفلسطينية من داخل المنظمة إلى العناصر الفلسطينية الرافضة لمسيرة التفاوض السلمي(12). وعلى ذلك تجب الإشارة الموجزة إلى جذور هذه الأزمة وتطوراتها.

مع نهاية الجولة العاشرة اتضح بصورة جلية استياء المفاوض والقيادة الفسطينية من المسلكين الإسرائيلي والأمريكي في المفاوضات وتبلورت أهم الانتقادات الفلسطينية التي عبر عنها الزعيم الفلسطيني عرفات -على هامش القمة في القاهرة- فيما يلي:

* تبني الورقة الأمريكية لوجهة النظر الإسرائيلية بصورة رئيسية -60٪ من ورقة العمل الإسرائيلية-(13).

* تغييب قضية القدس واعتبارها "خطاً أحمر، وإسرائيلية".

* عدم الالتزام بوحدة الأراضي الفلسطينية باقتراح أساس تمييز فيها بين: مناطق الكثافة السكانية العالية وتمنح للفلسطينيين، وأراضي دولة قسمت بدورها إلى ثلاثة أقسام: أمني يتبع إسرائيل، وآخر يتبع البلديات الفلسطنينية، وثالث مشترك.

إزاء ذلك قام الوفد الفلسطيني بتحديد موقفه في صورة وثيقة مشتملة على الموقف الفلسطيني ومطالب بتوضيح الموقف الأمريكي، أهم الانتقادات والسلبيات التي رصدها الوفد الفلسطيني على الوثيقة الأمريكية مايلي:

أ- أن الوثيقة لم تحدد أن الأرض محتلة، أو أن لها بعداً جغرافياً.

ب- الوثيقة تدعو إلى "التفاوض في وقت لاحق في شأن موضوع السيادة، وإن في استطاعة أي طرف المطالبة بها لدى البحث في الحل النهائي. علماً بأن وجهة النظر الفلسطينية هي أن الأراضي المحتلة ليست أرضاً متنازعاً عليها، بل هي أرض فلسطينية.

جـ- أن الأفكار الأمريكية تعطي الفلسطينيين المقيمين في القدس حق التصويت، وتقول بأن "في استطاعة أي طرف طرح أي موضوع على البحث بما في ذلك القدس لدى بدء المفاوضات في شأن المرحلة النهائية" مما يعني أن موضوع القدس لن يبحث في المرحلة الانتقالية، وفي هذا تراجع عن رسالة الضمانات الأمريكية(14).

د- في تعامل الأفكار الأمريكية مع موضوع الولاية الجغرافية، رأت أن السيادة على الأرض ليست لأحد، وأن الموضوع متروك للمستقبل" كما إنها "ترفض تحديد الرقعة الجغرافية"، مما يعد -من وجهة النظر الفلسطينية- تبنياً

للفكرة الإسرائيلية الداعية إلى تجزئة المسائل فيما يتعلق بالأرض، وبمهام الحكومة الذاتية المؤقتة، وكذلك بوضع السكان(15).

على ضوء تلك الانتقادات الفلسطينية، يتضح أن الموقف الفلسطيني -ممثلاً في الوفد الفلسطيني المفاوض وفي منظمة التحرير الفلسطينية وقياداتها-قد اتسم بالتجانس والتوافق بين طرفيه السابقين من جانب، وبين المواقف العربية من جانب آخر، وأن عملية التنسيق والتشاور قد تمت على مستويات متعددة كان أهمها زيارات عرفات للأردن وإعلان الطرفين لرفضهما للوثيقة الأمريكية باعتبارها "تراجعاً في الموقف الرسمي الأمريكي حيال مدينة القدس المحتلة ومسألة المستوطنات الإسرائيليةوالحقوق الفلسطينية المشروعة التي كانت واشنطن قد ذكرتها في رسائل التطمينات التي قدمتها قبل انطلاق عملية السلام في مدريد"(الحياة، لندن: 7/7/1993)، ومن ثم فإن الوثيقة الأمريكية قد تخطت مرجعية مدريد بشأن الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن 242، 338.

فيما بين الجولتين، وكرد فعل للانتقادات الفلسطينية، أعلنت الولايات المتحدة أن أفكار وثيقتها "قابلة للتعديل" بهدف تحسينها، كما إنه من المعروف أن "مسألة القدس" متعلقة بالوضع النهائي،.... وأن الولايات المتحدة تأمل في تحريك الأمور وتنشيطها (الحياة، لندن: 2/7/1993) في هذا الإطار بُذل العديد من المحاولات الأمريكية --من خلال زيارتي روس ثم كريستوفر- للالتفاف حول الموقف الفلسطيني وهي الجهود التي نجحت في النهاية في دفع المنظمة لقبول الاتفاق حول مشروع "غزة -- أريحا"، والذي أسهم بدوره في تفجير الأزمة الداخلية في منظمة التحرير الفلسطينية على نحو ماسبقت لإشارة إليه. أهم اتطورات في هذا الاتجاه تمت على النحو لتالي:

أ- بيريز في لقائه مع مبارك في الإسكندرية في أعقاب لجولة العاشرة "دعا الفلسطينيين إلى الاستعداد إلى الجولة لحادية عشرة" كما أكد على أن الفلسطينيين "ليس أمامهم من خيار إلا السلام، لأنه لن تأتي في إسرائيل حكومة أكثرقدرة على صنع السلام من الحكومة الحالية.... وليس هناك مكان آخر لأي منا يذهب إليه... (الحياة، لندن،يومي 6، 7/7/1993)، الرئيس مبارك بدوره أكد على ضرورة تجاوز الخلافات والاستمرار في التفاوض بتأكيده على أن "الوثيقة الأمريكية للإعلان الفلسطيني - الإسرائيلي ليست مقدسة ويمكن اعتبارها افتتاحية لمواصلة المفاوضات" (الأهرام، القاهرة: 7/7/1993، كذلك الحياة، لندن: 7/7/1993).

ب- خلال جولة دينيس روس للمنطقة(8-14 يوليو 1994)، كانت النقاط الخلافية موضع نقاش وتفاوض في لقاءاته مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن هوة الخلاف استمرت بين الموقفين دون أن تضيق: الفلسطينيون من جانبهم أكدوا استمرار عدم صلاحية الوثيقة الأمريكية كأساس للتفاوض دون أن تُعدل لتتناسب مع المرجعية وإطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن (الحياة، لندن: 6/7/1993). الإسرائيليون بدورهم ركزوا على التمسك بالقدس، وعلى حد تصريحات بيريز "موضوع القدس موضوع مقدس يتجاوز السياسة"وأن القدس "يمكن أن تبحث فقط في نطاق الحديث عن حق تصويت الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية في انتخابات الحكم الذاتي"، وأن صعوبة الاتفاق مع الفلسطينيين ترجع إلى "إصرارهم على التوصل إلى صيغ خطية في وقت يمكن الاتفاق على الحلول العملية" (الحياة، لندن: 10/7/1993) إزاء ذلك، لم تفلح جولة روس في دفع الأطراف للاقتراب في مواقفها عن ذي قبل، إلا أنه اعتبر جميع الأطراف جادة في بحثها عن تضييق للفجوة بين مواقفها، كما اعترف أيضاً بأنه لم ينجز مهمته كاملة، ومن ثم سيظل عليه أن يواصل مع أفراد طاقمه البحث عن وسائل لتضييق الفجوات (الحياة، لندن:يومي11،14/7/1993).

مع الإعداد لجولة كريسوفر وتزامن تلك مع انتشار الأنباء عن الاتصالات السرية بين المنظمة وإسرائيل والاتفاق بينهما من جانب، ومع أحداث الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني وما استبعه ذلك من استنفار جهود الأطراف المعنية لإنهاء هذا الاعتداء واستعادة زمام السيطرة على الموقف ودفع الأطراف نحو استئناف التفاوض، مع هذه التطورات وما تمثله من تحولات في الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي -حيث لم ينف أي منهما حدوثها، بل ومن خلال المتحدثين باسميهما- تم التأكيد على حدوث مثل هذه اللقاءات(16)، في هذه المرحلة تحديداً وفي أعقاب انتهاء الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان وغداة

جولة كريستوفر بدا الموقفان الوفدى والقيادى الفلسطينيان على مفترق طريقين متعارضين.

أ- الناطقة باسم الوفد الفلسطيني تجدد رفضها للوثيقة الأمريكية المقدمة في الجولة العاشرة وتعلن "أنه يصعب الوصول إلى أى شئ نظراً إلى الطريق المسدود الذى آلت إليه المفاوضات." وأن الاقتراح الأمريكى بالنقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية وغزة "يسعى إلى تفتيت الحكم الذاتى ووضع حجر عثرة أمام كيان فلسطينى مستقل" (17).

ب- خلال اجتماع كريستوفر مع الفلسطينيين في 3أغسطس 1993 امتنع رئيس وبعض أعضاء الوفد الفلسطينى عن لقائه ممثلين في ذلك ذروة التشدد الفلسطيني، وقد علقت الدكتورة حنان عشراوى على الاجتماع بقولها ".... بحثنا في طرق مختلفة لتخطى العقبات والنظر إلى العملية بطريقة جديدة... ولم نصل إلى أى اتفاق سوى أننا سنلتقى مجدداً بعد يومين". وفي تصريح آخر ذكرت د. عشراوى "لايوجد شئ للقبول أو الرفض لأن مانريده منهم هو تعديل موقفهم" (الحياة، لندن: 1993/8/4).

جـ- في المقابل اتجه الجانب الإسرائيلى للحديث رسمياً عن مشروع "غزة أولاً"، واعتبارها -على حد تعبير بيريز- "فكرة عملية وقابلة للتحقيق،.... وأنها في موقع متقدم جداً في جدول الأعمال الإسرائيلى للمفاوضات مع الفلسطينيين"، وأن تنفيذها يحتاج إلى صفقة من ثلاثة عناصر:

تعريفات متفق عليها: وهنا أشار بيريز إلى الحرص المفرط للفلسطينيين بصدد التعريفات والصياغات، واقترح لمواجهة ذلك، "أن نضع كل مانتفق عليه كتابة، وما نختلف عليه نؤجله إلى وقت لاحق".

التعامل مع أمور ملموسة: وهنا تبرز قيمة فكرة غزة أولاً باعتبارها تعطى الفلسطينيين شيئاً ملموساً وفورياً.

خطة اقتصادية: حيث لاتوجد إمكانية لحل سياسى إذا لم يكن على أساس اقتصادى، وقد أضاف بيريز أن هذه الخطة يمكن أن يتم تنفيذها "قبل نهاية العام الحالى 1993" وفي سبيل ذلك، لابد من "إجراء مفاوضات سرية بموازاة المفاوضات العلنية في واشنطن على اعتبار أن المفاوضات العلنية عادة ماتكون دراماتيكية إذ على كل طرف إقناع الطرف الآخر... والكثير من المواقف والتصريحات تعمل على توسيع فجوة الخلاف بين الأطراف بدل تضييقها" (الحياة، لندن: 1993/8/4).

إزاء تلك التصريحات ومن قبلها التصريحات الفلسطينية اتجهت القيادة الفلسطينية ممثلة في الرئيس عرفات إلى قبول المقترحات الأمريكية، وإبلاغ قرارها -من خلال القنوات المصرية- إلى وزير الخاوجية الأمريكية خلال لقائه بالمسئولين المصريين في الإسكندرية، كذلك طالب عرفات الوفد الفلسطيني بإبلاغ كريستوفر بقبولهم للوثيقة الأمريكية، الأمر الذى فجر الأزمة بين الوفد وقيادة منظمة التحرير ووصلت الأزمة إلى ذروتها بتقديم ثلاثة من أعضاء الوفد الفلسطينى استقالاتهم إلى القيادة(18)، الأمر الذى ردت عليه القيادة بشكوى مماثلة من وجود قنوات موازية -مصرية وإسرائيلية- للمفاوضات الرسمية في واشنطن، كما رفضت القيادة الفلسطينية الاستقالات ووعدت بأخذ مطلب المعارضة في الاعتبار، إلا أن ذلك لم يمنع من تفاقم الأزمة الداخلية الفلسطينية التى فجرها قبول القيادة الفلسطينية للمقترحات الإسرائيلية- الأمريكية التى سبق ورفضها بإصرار الوفد الفلسطينى(19).

في أعقاب جولة كريستوفر، وفي إطار تكثيف الجهود لاحتواء الأزمة الفلسطينية خاصة مع تزايد الانقسامات الفلسطينية، وتنامى المطالب الفلسطينية بطرح كل القضايا والمسببات للنقاش في إطار شامل لمناقشة قضية الديمقراطية وقضايا الإصلاح المالى والإدارى لهياكل وآليات العمل داخل المنظمة.. في هذا الإطار المتسم بالتوتر والانفعال والانقسام دعت القيادة الفلسطينية لعقد اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في تونس وحضره أعضاء الوفد الفلسطينى لمفاوضات السلام. وفي إطار مناقشته لهذه القضايا والمقترحات، انتهى الاجتماع إلى قيام المنظمة بإعطاء الضوء الأخضر للوفد الفلسطينى للتفاوض حول الوثيقة الأمريكية والمقترحات الإسرائيلية. وقد أكد البيان الصادر عن الاجتماع على مناقشة تطورات عملية السلام، ومشروع غزة - أريحا باعتباره جزءاً لاينفصل عن الترتيبات الشاملة لكل المناطق المحتلة، وبما يؤدى لإقامة السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية (النهار، بيروت: 1993/8/30).

أما فيما يتعلق بالاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية خارج إطار واشنطن، فقد أعلنت تصريحات الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي عن استمرارها، وعن اقتراب الاستعداد للاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، وبالتالي قرب ابتداء المفاوضات المباشرة بينهما، كما كشفت تصريحات نبيل شعث أن المنظمة "قد أعلنت في الوثيقة التي قدمت إلى كريستوفر موافقتها على اقتراح بإقامة سلطة وطنية فلسطينية في كل من غزة وأريحا كنوع من فك الاشتباك"(20). إضافة إلى ذلك فإن المنظمة قد قامت بتعيين سبعة من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض أعضاء في منظمة التحرير، وذلك في محاولة مزدوجة من قبل المنظمة لإشراكها علنياً في المفاوضات، وللتخفيف من غضب الوفد الفلسطيني بإيجاد تواصل مباشر مع قيادته، بالإضافة إلى كون هذا القرار أيضاً بمثابة خطوة هامة نحو الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، خاصة مع عدم اعتراض إسرائيل على هذه الخطوة، وإعلان بيريز في تعليقه على القرار بقوله "..... إن كل مايحدث من تغيير ليس إلا مناورة استهدفت الخروج من الأزمة «أزمة المنظمة»، ولايهمنا ذلك في شئ لأن المحادثات ستستأنف مع الوفد ذاته، والأشخاص أنفسهم وحسب الإجراءات نفسها" (الحياة، لندن:12/8/1993).

وبوجه عام فإن أهمية هذه الأزمة الفلسطينية - الفلسطينية كأحد أبرز التطورات فيما بين الجولتين العاشرة والحادية عشرة- تتضح بصورة جلية عندما يؤخذ في الاعتبار قبول القيادة الفلسطينية، مع بداية الجولة الحادية عشرة -لخيار غزة - أريحا أولاً وإعدادها لمسودة الإعلان النهائية، وليتم بعد ذلك -وعلى نحو ماسيلي- الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، ثم التوقيع العلني على إعلان المبادئ مع نهاية الجولة الحادية عشرة. إضافة إلى ذلك، فإن هناك تعليقين أساسيين بصدد تقييم أبعاد هذه الأزمة على مسار المفاوضات وعملية السلام ككل.

التعليق الأول: ويتعلق بالقضية الديمقراطية داخل المنظمة واستبداد القيادة الفلسطينية وتسرعها في الانزلاق إلى الفخ الإسرائيلي «غزة - أريحا، أولاً» بعد التعديلات التسويقية التي أدخلت عليه بإضافة أريحا، تحت التهديدات المتنوعة بالإسراع بالمسارين السوري واللبناني على حساب المسار الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك فقد كان للأزمات الحقيقية -المالية والإدارية- التي عانت منها المنظمة دور بلاشك في دفع قيادتها إلى تجاوز الوفد المفاوض وقبولها لهذه المقترحات الأمريكية ثم الإسرائيلية.

التعليق الثاني: وينصرف إلى النظر إلى تلك الأزمة في إطار من القول بتوزيع الأدوار بين المنظمة والوفد الفلسطيني، سعياً إلى تمثيل وإشراك المنظمة في المفاوضات. ومن ثم فقد كان التشدد المستمر للوفد الفلسطيني -وإن لم يخرج عن إطار مدريد كأساس للتسوية- مدخل المنظمة إلى تحقيق هدفها السابق. استمرارية معظم أعضاء الوفد المفاوض في تمثيل المنظمة يضفي قدراً من المصداقية لهذا الاحتمال، في هذا الإطار يمكن أيضاً النظر إلى استمرارية الدكتور عبد الشافي -رئيس الوفد- في تشدده ومعارضته لسياسات القيادة الفلسطينية باعتباره أحد أبعاد اللعبة الفلسطينية.

وإذا أخذ في الاعتبار أن التفاوض مع المنظمة كان خياراً موضع الاعتبار من قبل القيادة الإسرائيلية منذ مجئ رابين إلى الحكم فإن قرار إلغاء الحظر على الاتصال بالمنظمة يمكن النظر إليه باعتباره خطوة هامة في هذا الاتجاه، خاصة مع الإدراك الإسرائيلي لطبيعة الأزمة التي تمر بها المنظمة، واحتمالات أن تدفع المنظمة لاتخاذ مواقف جديدة عما سبق. عند اعتبار المتغير الإسرائيلي يمكن على أية حال النظر إلى المنطقين السابقين من منظور تكاملي.

(4) التنسيق العربي قبل الجولة الحادة عشرة:

بتصاعد الخلافات الفلسطينية الإسرائيلية حول الوثيقة الأمريكية في نهاية الجولة العاشرة، ثم بتداعي الأحداث مع الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة على الجنوب اللبناني، وتفجر الأزمة الداخلية في البيت الفلسطيني والإعلان عن الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية. مع كل هذه التطورات كان لابد للمشاورات العربية - العربية ومحاولات التنسيق المشترك بين الأطراف العربية المعنية أن تواجه هذه التطورات على المستويات المختلفة للعمل العربي المشترك. خلال هذه الفترة، يمكن الإشارة إلى أبرز تلك الجهود المشتركة فيما يلي:

أ- على المستوى الوزاري:

كانت هناك الدورة السادسة والعشرون لمجلس وزراء الإعلام العرب بالقاهرة -والتي أنهت أعمالها في الثامن من يوليو

1993- وكان من أهم ماتناولته أعمال تلك الدورة التركيز على موضوع المبعدين، وقرار تكثيف حملة إعلامية لإعادة المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم، ودعوة البلدان العربية للمساهمة الطوعية فى صندوق الانتفاضة لتوفير إمكانيات تنفيذ تلك الحملة. كذلك كان هناك الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب فى دمشق بناءً على طلب لبنان للبحث فى تطورات الاعتداءات الإسرائيلية عليه، وقد كان من أهم ماصدر عن هذا المؤتمر قرار تشكيل لجنة عربية لإجراء الاتصالات العاجلة مع الأمم المتحدة لوقف العدوان الإسرائيلى، وقد ضمت تلك اللجنة بالإضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية كلاً من وزير الخارجية اللبنانى والمغربى، وإضافة إلى ذلك، فقد قرر وزراء الخارجية تقديم عون مالى عاجل إلى لبنان قدره 500 مليون من الدولارات الأمريكية لتمويل عمليات الإعادة العاجلة للنازحين اللبنانيين، ولتجهيز الجيش اللبنانى ليتمكن من بسط سلطة الدولة على كامل الأراضى اللبنانية، وأخيراً كان اجتماع وزراء خارجية دول الطوق فى بيروت(28-29 أغسطس 1993)، هو الاجتماع الرئيسى الثالث قبيل انعقاد الجولة الحادية عشرة. وفى نهاية الاجتماع أكد البيان الصادر عن وزراء الخارجية لكل من سوريا، ولبنان، والأردن وفلسطين، ومصر على مايلى:

* موافقة الوزراء على المشاركة فى الجولة الحادية عشرة للمفاوضات الثنائية التى تقرر لها أول سبتمبر 1993 فى العاصمة الأمريكية واشنطن.

* إعادة التأكيد العربى على الأسس المتعلقة بالإطار المرجعى للمفاوضات باعتبارها تتم على أسس من "القرارين 242، 338، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وشموله لكل الأراضى العربية المحتلة منذ عام 1967 بما فى ذلك القدس".

* إدانة العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان والتأكيد على ضرورة تنفيذ القرار 425 القاضى بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبنانى.

* وفيما يتعلق بالمستوطنات، فإن البيان قد أكد على ضرورة وقف الاستيطان فى الأراضى العربية المحتلة، وكذلك المطالبة بضرورة فك الحصار عن الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وكذلك إنهاء عزل القدس (السفير، بيروت: 1993/8/30).

وعلى ضوء التطورات الأخيرة فى العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، فإنه يمكن إبداء الملاحظات التالية على مضمون بيان دول الطوق على هذا النحو:

- إن البيان قد خلا من الإشارة إلى المناقشات التى تعلقت بخيار الحكم الذاتى المعروف باسم غزة - أريحا أولاً، رغم أن الأنباء قد أكدت طرحه خلال جولة كريستوفر الأخيرة.

- أن رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية -السيد فاروق قدومى- لم يقدم الشروحات الكافية حول المشروع.

- أن كلاً من وزير الخارجية السورى -فاروق الشرع- ووزير الدولة الأردنى للشئون الخارجية قد حرص على التأكيد على عدم وجود تنسيق أو تشاور مسبق من قبل المنظمة مع حكومته.

ب- على مستوى القمة:

كانت هناك عدة لقاءات على مستوى القمة بين كل من الرئيسين مبارك والأسد، وبين الرئيس الأسد والرئيس اللبنانى.

أما قمة مبارك - الأسد والتى عقدت فى دمشق فقد اهتمت ببحث تطورات المفاوضات العربية - الإسرائيلية وأكد فى نهايتها الرئيس مبارك على أهمية توفير الوقت الكافى لإنجاح عملية السلام، بالإضافة إلى الجهد المضنى والمخلص الذى يتطلبه ذلك، فى هذا الاتجاه جاء تعليق مبارك بقوله "إن الصراع العربى - الإسرائيلى الذى استمر 45 سنة لايمكن حله فى عشر جولات، ومن ثم لابد من الاستمرار فى المفاوضات حتى يمكن إحراز تقدم". أما الرئيس الأسد فقد اتجه إلى التركيز على تراجع المفاوضات، وعلى تشديد سوريا على ضرورة التنسيق بين المواقف العربية فى هذه المرحلة لكى لايزداد الوضع العربى سوءا (الأهرام، القاهرة، تشرين: دمشق، 1993/7/9)، أما عن اجتماعات القمة السورية اللبنانية فقد انعقد منها اثنان: الأول فى اللاذقية فى السابع عشر من يوليو 1973، واهتم بمتابعة نتائج مفاوضات السلام فى الجولة العاشرة، بالإضافة إلى بحث الوضع فى الجنوب اللبنانى، وأساليب تفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين (السفير، بيروت: 1993/7/19)، أما القمة الثانية فقد انعقدت فى دمشق فى أعقاب انتهاء العمليات العسكرية المكثفة التى قامت بها إسرائيل فى الجنوب اللبنانى. وفى اختتام أعمالها الموسعة،

أعلن بيان القمة الاتفاق على تجاوز المشكلات التى ترافقت مع موضوع انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب، وعلى تسرع الجانب اللبنانى فى قرار نشر الجيش مما أوحى لإسرائيل بأن لبنان اتخذ قراره تحت الضغط الإسرائيلى، كذلك تم الاتفاق على رفع مستوى التنسيق إزاء تطورات عملية السلام وهيكلة المجلس الأعلى السورى - اللبنانى، والمنبثق عن معاهدة الأخوة والتنسيق بين البلدين وتكليف بعض كبار المسئولين فى البلدين بالتعاون فى إعداد مشروع لتنظيم أمانة المجلس ورفعه خلال شهر إلى المجلس الأعلى لاتخاذ قرار بشأنه.

(الحياة، لندن 1993/8/18، السفير، بيروت، 18-1993/8/20)

إضافة إلى هاتين القمتين كانت هناك أيضاً زيارات وزير الخارجية السورى فاروق الشرع، إلى بيروت فى الثلث الأخير من يوليو 1993 لمتابعة التنسيق السورى - اللبنانى فى أعقاب جولة روس وإطلاع المسئولين اللبنانيين على نتائج جولة منسق جهود السلام الأمريكى، وكذلك أيضاً زيارات وزير الخارجية المصرى -عمرو موسى- لبيروت فى نفس التوقيت ولنفس الغرض، والتأكيد اللبنانى فى ختام الجولتين على "ضرورة تطبيق وتنفيذ القرار 425 القاضى بالانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى، قبل أى شئ آخر" (النهار، بيروت: 1993/7/20).

بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك لقاءات ذات علاقة بعملية السلام بين المسئولين العرب والإسرائيليين، تحديداً لقاء مبارك مع وزير الخارجية الإسرائيلى بيريز فى أعقاب الجولة العاشرة مباشرة، وقد كان من الواضح أن الخلافات الفلسطينية - الإسرائيلية بصدد الوثيقة الأمريكية قد سيطرت على هذا اللقاء المصرى الإسرائيلى، ومن ثم كان التأكيد على "أن الوثيقة الأمريكية للإعلان الإسرائيلى - الفلسطينى المشترك ليست مقدسة، ويمكن اعتبارها افتتاحية لمواصلة المفاوضات..." (الأهرام، القاهرة: 1993/7/7).

هكذا فى ظل تلك التطورات الأربعة الرئيسية المتعلقة بتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبنانى، وجهود الطرف الأمريكى فى التقريب بين وجهات النظر الأطرف ودفعهم نحو المفاوضات، بالإضافة إلى تفجر الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، وانعكاس تلك الخلافات -مع كل المتغيرات الثلاثة السابقة- على عملية التنسيق والتشاور العربى - العربى... فى إطار تفاعل تلك التطورات وتشابك تأثيراتها وتداخله، جاء انعقاد الجولة الحادية عشرة لتؤرخ لبداية مرحلة جديدة فى المفاوضات العربية - الإسرائيلية، تركت -ولاتزال- أثرها واضحاً ليس فقط على أعمال تلك الجولة، بل وعلى مسار ومضمون العملية التفاوضية ذاتها، أهم معالم هذا التطور وآثاره فى أعمال الجولة الحادية عشرة سيتم تناولها على النحو التالى فى دراسة المسارات التفاوضية.

ثانياً المسارات التفاوضية:

بدأت الجولة أعمالها في الحادي والثلاثين من أغسطس، واستمرت حتى التاسع من سبتمبر 1993. وتمثل هذه الجولة أهمية خاصة في مسيرة المفاوضات العربية - الإسرائيلية التي انبثقت عن صيغة مدريد 1991. فمع نهاية تلك الجولة، والإعلان عن الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني حول إعلان مبادئ حكم ذاتي مؤقت في غزة وأريحا أولاً ، وباعتبار أن التوصل إلى هذا الاتفاق قد تحقق في إطار مفاوضات سرية بين إسرائيل والمنظمة خارج إطار مدريد، وخارج الإطار الثنائي للمفاوضات في واشنطن، وأخذاً في الاعتبار النتائج المترتبة على هذا التطور بالنسبة للعملية التفاوضية ككل بين الوفود العربية والإسرائيلية، استناداً لكل ذلك يمكن اعتبار الجولة الحادية عشرة بمثابة نقطة تحول فاصلة في المفاوضات العربية - الإسرائيلية، انتهت بها مرحلة، وابتدأت بها مرحلة أخرى جديدة تختلف في بعض من خصائصها الجوهرية -على أقل تقدير- عن الجولات من الأولى إلى العاشرة. أهم خصائص هذه المرحلة الجديدة -والتي تركت آثارها واضحة ليس فقط على أعمال تلك الجولة، بل أيضاً على مستقبل عملية السلام العربي - الإسرائيلي- من أهم هذه الخصائص مايلي:

1- الانحراف بالإطار التفاوضي ومضمونه باتجاه الاقتراب من التفضيلات الإسرائيلية:

ويقصد بذلك دلالات التوصل للاتفاق بصدد كونها مؤشراً على نجاح المحاولات الإسرائيلية -والتي استمرت منذ بداية المفاوضات- في تفتيت جبهة المفاوضات العربية - العربية والتعامل بصورة منفردة مع كل وفد على حدة، وتفضيل المفاوضات السرية على الإطار العلني في واشنطن، كذلك فإن الاتفاق قد أثار العديد من الانتقادات والتحفظات حول مدى التزام المنظمة الفلسطينية بالثوابت الحاكمة للموقف الفلسطيني العام بصدد مرجعية المفاوضات، وقضايا المستوطنات، والقدس، والولاية، والموقف الإسرائيلي بصدد هذه القضايا الجوهرية.

2- الإخلال المتعمد بصيغة مدريد بصورة تفقدها الكثير من فاعليتها في المراحل التفاوضية القادمة:

ويشير ذلك إلى أن صيغة مدريد -وضمن عناصر أخرى- قد قامت على أساس من الإدماج أو التوحيد -بدرجة كبيرة- بين المسارين الفلسطيني والأردني، وعلى العكس من ذلك، العمل على الفصل التام بين المسارين السوري واللبناني. إعلان اتفاق غزة - أريحا أولاً، وماسبقه من تطورات على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية أحدثا بدورهما نتيجة عكسية، فاتجه الوفدان السوري واللبناني إلى تكثيف التشاور والتنسيق، ومن ثم زيادة التقارب بينهما، في حين انتهى الأمر بعد إعلان اتفاق غزة - أريحا أولاً إلى ازدياد الفصل بين المسارين الفلسطيني والأردني بدرجة انتهت بهما إلى مسارين مستقلين، وقام كل منهما -فيما بعد- بتوقيع الاتفاقات الخاصة به مع الجانب الإسرائيلي، بل إن الأمر لم يخل من بعض الاختلافات العلنية فيما بن الجانبين -وعلى نحو ماسيتم تناوله فيما بعد.

3- فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة، فإنه قد ناله بعض آثار اتفاق غزة - أريحا، حيث لم تكن الولايات المتحدة طرفاً أو شريكاً كاملاً في المفاوضات التي أدت إليه، فقد تم إبلاغها به بغية الاستفادة من النتائج المترتبة على موافقتها عليه فيما يتعلق بالضمانات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وهنا أيضاً ينبغي الإشارة إلى أن الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل والذي تلا الاتفاق -قد أسهم أو أدى بدوره إلى إعادة الحوار والاتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة- والذي كان متوقفاً منذ 1990- الأمر الذي أدى بدوره إلى دخولهما مرحلة جديدة من الاتصالات المباشرة دون الاعتماد على أطراف ثالثة، وماكان يترتب على ذلك من آثار غير إيجابية بالنسبة للمنظمة وللعملية التفاوضية -ومن ثم مسيرة السلام- ككل.

وعلى أية حال فإنه لم يكن غريباً أن يستأثر المسار الفلسطيني - الإسرائيلي بجل الاهتمام في مفاوضات الجولة الحادية عشرة، التي جرت على النحو التالي:

1- المسار الفلسطيني - الإسرائيلي:

كما سبق ذكره، فإن المسار الفلسطيني قد شهد سلسلة من التوترات والأزمات قبيل انعقاد الجولة، تمثلت في موجة الاستقالات والتهديد بها من قبل الوفد المفاوض، وقرار المنظمة بضم بعض أعضاء الوفد إلى المنظمة وقد ترتب على ذلك استمرار أعضاء الوفد الفلسطيني أنفسهم في إجراء المفاوضات في الجولة الحادية عشرة، وإن قامت المنظمة بتخفيض عدد الوفد إلى اثنى عشر عضواً بدلاً من خمسة وعشرين تمشياً مع الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة(21)، وعلى ضوء تكليف اللجنة

التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان على الوفد الفلسطينى أن يتفاوض حول الموضوعات السبعة التالية:

1- خيار غزة - أريحا أولاً ، باعتباره مرحلة مرتبطة بالتسوية النهائية لمشكلة الأراضى الفلسطينية المحتلة.

2- الصلاحيات التى ستمنح للحكومة الفلسطينية المقبلة: طبيعتها وشروط نقلها.

3- الانسحاب الإسرائيلى التام من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

4- تخفيف الوجود العسكرى الإسرائيلى فى مناطق أخرى مكتظة بالسكان.

5- وقف الاستيطان تنفيذاً للوعود الإسرائيلية التى لم يتم الالتزام بها حتى الآن.

6- احترام حقوق الإنسان.

7- توضيح وضع القدس فى المستقبل. (الحياة، لندن: 1993/9/2).

هكذا، وعلى ضوء التطورات التى سبقت هذه الجولة، وعلى الرغم من تحديد هذه الموضوعات كإطار لعمل الوفد الفلسطينى فإن دور هذا الوفد خلال هذه الجولة كان صورياً وكما عبرت عنه د. عشراوى بقولها إن المفاوضات فى واشنطن "مسرحية" (الحياة، لندن: 1993/9/2). تفسير ذلك كله يرجع إلى استمرارية المباحثات بين المنظمة وإسرائيل خارج إطار واشنطن لإعداد الترتيبات النهائية للاعتراف المتبادل بينهما ولتحديد من سيقوم بالتوقيع على إعلان المبادئ : الوفد الفلسطينى أم قيادات المنظمة، وهكذا من الناحية العملية، كانت تلك الجولة بمثابة الجولة الأخيرة بالنسبة للوفد الفلسطينى، حيث ستحل المنظمة محله فى التفاوض المباشر مع إسرائيل بعد تمام إجراءات الاعتراف المتبادل بينهما، وكذلك بعد التوقيع على إعلان مبادئ غزة - أريحا.

أما على الجانب الإسرائيلى، فتلك الجولة لم تكن لتعنى سوى قيام المنظمة -وعلى حد تصريحات بيريز- بأربع خطوات أساسية قبيل التوقيع على الاتفاق -الذى كان جاهزاً لذلك- هذه الخطوات هى:

1- إعلان عام من المنظمة باعتبار مواد ميثاقها الداعية إلى تدمير إسرائيل لاغية.

2- إعلان المنظمة بنبذها الفورى للإرهاب، ولاعتمادها السبل السياسية والسلمية لحل أى نزاعات مستقبلية.

3- الاعتراف العلنى والواضح بحق دولة إسرائيل بالوجود بسلام وأمن.

4- إعلان المنظمة ماكانت أعلنته سابقاً بقبولها للقرارين 242، 338 كأساس للتفاوض (الحياة، لندن: 1993/9/2).

وكما هو متوقع فقد تحققت للجانب الإسرائيلى تلك المطالب، وتم التوقيع على الاتفاق بعد أيام قليلة من انتهاء أعمال الجولة الحادية عشرة، وتحديداً فى الثالث عشر من سبتمبر 1993. كذلك كان من الطبيعى أن تعلن واشنطن تأييدها القوى للاتفاق خاصة بعد أن ألقت بثقلها وراءه خلال مفاوضات الجولة الحادية عشرة. وعلى حد تعبير وزير الخارجية الأمريكى فإن الإعلان يمثل "إنجازاً يتعلق بالمفهوم"، وهو متسق مع أهداف الولايات المتحدة "بتحقيق حل سلمى فى الشرق الأوسط"، حيث يمثل الاتفاق "خطوة أساسية فى ذلك الاتجاه" (22). إضافة إلى ذلك، فقد اهتمت الدبلوماسية الأمريكية -بمستوياتها المختلفة- بتكثيف اتصالاتها مع الدول العربية المعنية بعملية تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، والتأكيد على أن الدعم الأمريكى للاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى لن يكون على حساب المسارات الأخرى كما حثت تلك الأطراف أيضاً على دعم هذا الاتفاق والعمل على تثبيت دعائمه وإضفاء الشرعية العربية عليه. (23).

2- المسار الأردنى - الإسرائيلى:

من المعروف أن الوفدين الأردنى والإسرائيلى كانا قد توصلا ومنذ الجولة السابعة إلى صيغة مشتركة لجدول أعمال، وأن الملامح الأساسية لهذا الجدول قد أصبحت مكتملة مع الجولة الثامنة، بينما سيطر الجمود عليها فى الجولتين التاسعة والعاشرة لتحول الاهتمام الإسرائيلى إلى المسار الفلسطينى. وبينما ركز الموقف الأردنى آنذاك على أنه ليس بصدد توقيع أى اتفاق منفرد مع إسرائيل، فإن المحصلة النهائية وحتى الجولة العاشرة قد تمثلت فى تأجيل إتمام التوصل إلى صياغة نهائية لجدول أعمال أردنى - إسرائيلى (24).

على ضوء التطورات السابقة على الجولة الحادية عشرة، وماتواتر عن اتفاق فلسطينى - إسرائيلى ثم التأكيد على صحة هذه الأنباء ، وتبلور دور المفاوض الفلسطينى -على

الأقل رسمياً- في التفاوض حول تفاصيل هذا الاتفاق في هذه الجولة، على ضوء ذلك، كان من المنطقي أن يشهد المسار الأردني - الإسرائيلي تطوراً مماثلاً في الاتجاه نحو إعلان اتفاق أردني - إسرائيلي حول جدول أعمال مشترك، وكما كان هذا التطور ملحوظاً، فإن التغيير في الموقف الأردني الرسمي من اتفاق غزة - أريحا أولاً قد اتسم بدوره بالتغير السريع.

أهم معالم التطورفي المسار الأردني - الإسرائيلي خلال هذه الجولة يمكن رصدها فيما يلي:

1- مع بداية الجولة، أعلن رئيس الوفد الأردني سريان المفاوضات بشكل طبيعي، وكذلك اتفاق الجانبين على "المضي في المفاوضات من خلال مجموعات العمل الثلاث: المياه والبيئة والأمن والحدود، واللاجئين، والمسائل الاقتصادية" وبالمقابل. فإن بيريز قد أعلن "أن الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات مع الأردن جاهز للتوقيع فوراً، وأن الأمر يعتمد على الجانب الأردني" (الحياة، لندن: 1993/9/2).

2 - مع الإعلان عن التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي اتسم رد الفعل الأردني بانتقاده والتأكيد على عدم حدوث تشاور أو تنسيق مسبق من الجانب الفلسطيني مع الأردن بصدد هذا الاتفاق، وكذلك حرص المسئولون الأردنيون على تأكيد تحذيراتهم من آثار هذا الاتفاق على المصالح الأردنية ورفض الأردن لأي اتفاق سري تبرمه المنظمة مع إسرائيل بدون تنسيق مسبق مع الأردن(25).

3 - باقتراب موعد توقيع الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل وخلال أعمال الجولة الحادية عشرة وما تلاها، فإن لهجة ومضمون التعليقات الأردنية الرسمية قد تحولت إلى الاتجاه المغاير بإعلان الملك حسين تأييده الكامل للاتفاق باعتباره يشكل "تقدماً جدياً في اتجاه التوصل إلى تطبيق القرار 242" واعتبار القرار الذي اتخذته المنظمة بالقبول بالاتفاق "قراراً يتسم بالشجاعة والمسئولية تجاه معاناة المواطنين في الأرض العربية المحتلة" كما دعا الملك الشعب الفلسطيني إلى "أن يتوحد خلف قيادته لدعم قرارها"، كذلك أوضحت تصريحات الملك الأردني أن القرار الفلسيطني بقبول الاتفاق " يتيح المجال لمشاركة الأردن في البحث عن القضايا ذات البعد الإنساني بما فيها قضية مئات الألوف من اللاجئين"(26).

4 - انطلاقاً من تلك الخلفية جاء الإعلان الأردني عن توصل الطرفين - الأردني والإسرائيلي - إلى اتفاق حول جدول أعمال مشترك في ختام الجولة، إلا أن المتحدث الأردني قد أكد على ما يلي:

أ - أن الإعلان عن التوصل للاتفاق على جدول الأعمال وتوقيعه لن يتم قبل الانتهاء من الاحتفال بالتوقيع على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (الأهرام، القاهرة:1993/9/11).

ب - أن الاتفاق ليس معاهدة سلام لكنه نقطة بداية لمناقشة الموضوعات والقضايا المهمة بين الجانبين وأن الأردن لن يوقع معاهدة سلام إلا بعد التوصل إلى معاهدة مماثلة بين إسرائيل وبين الدول العربية الأخرى.

جـ- عند حدوث الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، لن يكون هناك مبرر لارتباط الجانب الفلسطيني بالجانب الأردني الذي وفر المظلة التي أتاحت للفلسطينيين المشاركة في عملية السلام" ومن ثم فإن الأردن سوف يتفرغ بعد ذلك للبحث في المواضيع التي تخصه مع الجانب الإسرائيلي " (الأهرام، القاهرة:1993/9/11).

تفسير التحول في الموقف الأردني على النحو السابق يمكن الاستناد فيه إلى اعتبارات متنوعة. فمن جانب هناك النهج الأردني البرجماتي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: انتقاد الأردن للمنظمة في المرحلة الأولى كان متسقاً مع طبيعة تلك المرحلة التي سرى خلالها حظر الاتصال الإسرائيلي بالمنظمة، واقتصار المفاوضات معها على وفد من فلسطينيي الداخل أما في مرحلة ما بعد الاتفاق والاعتراف المتبادل يصبح من الأفضل للأردن أن تتحمل المنظمة باعتبارها "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني" مسئولياتها وما يترتب على قراراتها، مما يتيح للأردن فرصة للتركيز على اهتماماته ومصالحه الخاصة. إضافة إلى هذا النهج البراجماتي، فإنه من الممكن القول بأن سلسلة اللقاءات المتصلة السابقة على الإعلان الفلسطيني الإسرائيلي بين القيادتين الأردنية والفلسطينية وبين المسئولين في الجانبين هذه اللقاءات كان لها ولا شك أثرها في التخفيف من حدة المعارضة والانتقادات الأردنية للاتفاق، خاصة مع الاتصالات والمبادرات الأمريكية تجاه الأردن بهدف الحصول على دعمه وتأييده للاتفاق الفلسطيني الأردني على نحو ما

طلبت به رسالة كلينتون للملك حسين من قبل، ثم هناك أيضًا المبادرة الإسرائيلية بدعوة كل من الأردن ومصر إلى جانب إسرائيل والمنظمة للاشتراك فى لجنة تنسيق مشتركة لمناقشة الأمور المشتركة بينهم مما يوفر للأردن آلية مناسبة لمتابعة مصالحه واعتباراته الخاصة. ومن ثم تسمح له بمزيد من الاطمئنان، وبالتالى الاتجاه نحو تأييد الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى بدلاً من معارضتة وانتقاداته.

فى هذا السياق -وعلى أية حال- جاء الدور على المسار الأردنى الإسرائيلى ليتم الإعلان عن الاتفاق على جدول أعمال مشترك بين الجانبين والاحتفال بتوقيعه فى واشنطن فى الرابع عشر من سبتمبر 1993 أى فى اليوم التالى لتوقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى مباشرة. وقد تكون الاتفاق الأردنى الإسرائيلى من أجزاء ثلاثة تعلقت بالهدف من المفاوضات ومضمونها والغاية النهائية لها.

أ - الهدف: ويتمثل فى «تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة ثانية بما يتفق ودعوة مدريد » وهنا ينبغى ملاحظة الحرص على عمومية هذا الهدف واتساعه ليمشل الأطراف المعنية كلها.

ب - مضمون المفاوضات الأردنية - الإسرائيلية: ويمكن ذكر أهم بنوده فى الموضوعات الثمانية التالية:

- البحث عن خطوات للتوصل إلى حال سلام قائمة على أساس قرارى مجلس الأمن 242، 338 بكل جوانبهما ».
- "الأمن".
- "المياه".
- "اللاجئون والنازحون".
- "الحدود والمسائل المتعلقة بالأراضى".
- "استكشاف احتمالات التعاون الثنائى المستقبلى".
- "تجديد مراحل النقاش والاتفاق والتنفيذ للبنود أعلاه".
- "المحادثات فى المسائل المتعلقة بالمسارين يقررها المساران بصورة مشتركة".

جـ - غاية المفاوضات "من المتوقع أن يسفر هذا المسعى... إلى معاهدة سلام" (27).

هكذا جاء توقيع جدول الأعمال الأردنى الإسرائيلى إضافة جديدة بعد الجولة الحادية عشرة لتضيف إلى الاختلالات الهيكلية فى إطار مدريد، ولتؤثر بلا شك فى قدرة طرفى المفاوضات الرئيسين المتبقيين وهما سوريا ولبنان، فما من شك فى أن تمسك المفاوض السورى بمبدأ شمولية الحل وكل الأرض مقابل كل السلام قد أصبح أقل تأثيراً وفعالية عن ذى قبل بافتقاده إلى ثقل القضية المطالب بتسويتها أولاً باعتبارها جوهر الصراع فى المنطقة.غير أنه يمكن النظر إلى ذلك من زاوية أخرى بمعنى أن المفاوض السورى يمكنه الدفع فى اتجاه تطور إيجابى على المسار الفلسطينى عندما يربط بين ما يحدث من تطورات على هذا المسار وبين مصداقية إسرائيل واحترامها لتعهداتها واستخدام ذلك كمؤشر عملى يحدد المفاوض السورى -ضمن أشياء أخرى- مواقفه بناءً عليه.

3- ***المسار السورى الإسرائيلى:***

على نحو ما سبقت الإشارة إليه من قبل فإن المسار السورى كان مرشحاً -طبقاً لبعض وجهات النظر- لإحداث تقدم خلال هذه الجولة، الأمر الذى ربما أسهم فى إحاطته أحيانا ببعض أجواء التفاؤل بإمكانية التوصل إلى اتفاق سورى إسرائيلى. وراء هذا التفاؤل كان الزخم المتولد من التوصل للاتفاق الفلسطينى- الإسرائيلى، والدور السورى فى تسوية الأزمة اللبنانية الأخيرة فضلاً عن احتياج إسرائيل والولايات المتحدة لتكثيف الدعم للاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى وإضفاء الشرعية عليه من قبل باقى الأطراف العربية المعنية. على الجانب الآخر هناك وجهة النظر الأخرى التى رأت أن الجبهة الداخلية فى إسرائيل "لن تستوعب "إنجازين فى وقت واحد" كما صرح بذلك رئيس الوفد الإسرائيلى(28) كذلك كانت هناك تصريحات سابقة للرئيس الأسد عن "تراجع المفاوضات" والتشديد على ضرورة تنسيق المواقف العربية تبعاً لتدهور الموقف العربى، فضلاً عن تأكيده عدم وجود تنسيق مسبق مع المنظمة بصدد اتفاقها الأخير، كما أكد أيضاً على موقف سوريا منه بقوله ".. لم نبارك ولم نؤيد.. لم نعارض ولم نقبل.."(29).

وعلى أية حال، فإن المفاوضات بين الجانبين قد دارت حول الثوابت السورية التى كانت سوريا قد حددتها -منذ الجولة السادسة- بهدف التوصل إلى بلورة اتفاق مشترك بصددها. وفى هذا الخصوص، فإن أهم مكونات الموقف السورى فى تلك الجولة قد تمثلت فيما يلى:

١- أن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تستند إلى القرارات الدولية، خاصة القرارين 242، 338 وعلى أساس من مبدأ الأرض مقابل السلام.

2- شمولية الحل، بمعنى شموله لجميع جبهات الصراع العربي الإسرائيلي، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وحل جميع جوانب الصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك حقوق الشعب الفلسطيني.

3- الاستعداد السوري لتنفيذ متطلبات السلم بمعنى "اتفاقية سلام"، وليس "معاهدة سلام". كذلك، فإن أي ترتيبات للأمن يجب أن تكون على الجانبين، على ألا تمس سيادة أي طرف أو سلامته الإقليمية، وألا يُستغل الأمن كذريعة للاحتفاظ بالأراضي أو للحصول على مكاسب إقليمية(30).

في هذا الإطار استنفذت جلسات الأسبوع الأول من الجولة مناقشة الموضوعات التي سبق -خلال الجولات السابقة- التفاوض عليها فيما يتعلق بموضوعات المبادئ العامة، والأمن. كما تعرضت المفاوضات لما أثاره الوفد الإسرائيلي بصدد تعليقات سورية حول اتفاق غزة-أريحا. أما الموضوعات المتعلقة بالانسحاب والسلام وترتيبات الأمن المتبادلة فقد استغرق الاهتمام بها باقي الجولة.

وعلى الرغم من عدم توصل الجانبين إلى اتفاق بينهما، فإن الأنباء قد تواترت مجدداً - تارة بالاستناد إلى تصريحات للرئيس عرفات، وأخرى إلى تصريحاته إلى الصحافة الإسرائيلية- بأن الطرفين السوري والإسرائيلي، قد اقتربا من التوصل إلى اتفاق، وأكثر من ذلك، بأنهما قد اتفقا بالفعل، كما تم التباحث بينهما حول خطة تنفيذ الاتفاق. من بين تصريحات عرفات في هذا الصدد، كان تصريحه "بأن سوريا ولبنان يجريان مفاوضات سرية مع إسرائيل في أسبانيا"، وكذلك "توصل سوريا وإسرائيل لتفاهم مشترك على الانسحاب.. والترتيبات التالية له"(31). أما على الجانب الإسرائيلي -وعلى نحو ما نشرته مجلة "ها علام هازي" الأسبوعية -جاء في حديث عرفات للمجلة أن "سوريا قد قبلت خطة إسرائيلية تقضي "بانسحاب إسرائيلي جزئي من قرية مجدل شمس- كبرى قرى الجولان"، وأن هذه الخطة قد تم التوصل إليها بوساطة وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر" (الحياة، لندن: 9/9/1993).

وإذا كانت هذه التصريحات قد تم نفيها بصورة قاطعة من الأطراف المعنية، وتحديداً من قبل كل من إسرائيل، وسوريا، ولبنان(32)، فإن هناك أكثرمن دلالة يمكن فهمها من وراء هذه التصريحات. ففيما يتعلق بعرفات، فإنه يمكن فهم تصريحاته هذه في غمرة التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، وما ترتب على ذلك من اتساع دوائر النقد الموجه إليه وتحميله مسئولية ذلك من قبل كافة الفصائل المعارضة فلسطينيا وعربيا، ففي مواجهة هذه الانتقادات، يمكن فهم تصريحات عرفات باعتبار أن هدفها تقليل حجم المعارضة بالإيحاء أن أسلوب المفاوضات السرية لم يكن قاصراً فقط على الفلسطينيين، بل إنه يوجد على المسارات الأخرى. أما على الجانب الإسرائيلي، فإن دلالات نشر تلك الشائعات والتصريحات المماثلة إنما تمثل محاولة لشق وحدة الصف بين المفاوضين السوري واللبناني، وتشجيع الأخير على الانفصال عن الأول، واتباع نهج التفاوض السري حتى يمكن التوصل إلى خطوات مماثلة للمسار الفلسطيني. إضافة إلى ذلك فإن تلك التصريحات تخدم السياسية الإسرائيلية كآلية اختبارللموقف السوري وثوابته: إلى أي مدى يتمسك السوريون بثوابتهم فيما يتعلق بضرورة السلام الشامل، والانسحاب الكامل، والتمسك بإطار ومرجعية مدريد. كذلك، فإن هذه التصريحات ربما تفيد الجانب الإسرائيلي بتوظيفها كبالونات اختبار في اتجاه مزوج: فمن ناحية، قد تكون بمثابة اختيار لرد الفعل الجمهور الإسرائيلي تجاه مثل هذه المقترحات، ولإعداد المستوطنين لتقبل فكرة الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة... إلخ، ومن ناحية أخرى، تخدم هذه التصريحات أيضاً باتجاه استكشاف ردود الفعل السورية والعالمية لمثل هذه المقترحات، وإلى أي مدى يمكن الاستفادة من ذلك في تطوير المواقف الإسرائيلية مستقبلاً.

وعلى أية حال، فإن محصلة هذه الجولة لم تسفر عن التوصل لاتفاق بين الجانبين السوري والإسرائيلي. الجانب السوري حمل مسئولية ذلك للجانب الإسرائيلي الذي -وعلى حد تعبير رئيس الوفد السوري وتعليقه -"لايزال يرفض الانسحاب الكامل من الجولان" كما إنهم وإن قدموا بعض الأفكار السابقة في مجال الأمن، إلاأنه "عند العودة إلى النقطة - الخامسة لم يتم أي تقدم، وليس هناك ما يستحق أن نعلنه"

أما على الجانب الإسرائيلى فقد علّق الفشل فى التوصل إلى اتفاق على سوريا بسبب توضيح معنى السلام حتى يتيح لإسرائيل توضيح الجزء المتعلق بالأرض (الحياة، لندن: 1993/9/10).

هذا التشدد من الجانبين له أكثر من دلالة فيما يتعلق بعدم التوصل إلى تقدم فى هذه الجولة: على الجانب الإسرائيلى هناك مخاوف رابين من اتهامات المعارضة بتقديم تنازلات واسعة ومتتالية -غزة وأريحا- ثم فى الجولان. ومن ثم ضرورة الانتظار حتى يمكن لهذه لمعارضة استيعاب ما تحقق. كما إن هناك الرغبة الإسرائيلية فى تعظيم الاستفادة من التنازلات الفلسطينية ورفع شروطها المستقبلية على المسارين السورى واللبنانى. على الجانب السورى هناك أيضاً الرغبة السورية فى تحسين مركزها التفاوضى بالمحافظة على ورقة المعارضة الفلسطينية والإبقاء عليها ترقباً لمصير غزة- أريحا، و الاستفادة من عنصر الوقت كورقة ضاغطة على الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، ولحاجتهما للمساعدة السورية فى تمرير الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، والرغبة السورية فى حث الولايات المتحدة على تكثيف وساطتها بين سوريا وإسرائيل وتقريب وجهات النظر من خلال الجولات المكوكية. وعلى أية حال، فإن كلاً من الطرفين -على الرغم من تشدده الواضح (الحياة، لندن: 1993/9/11)- قد حرص على إظهار قدر من المرونة، وإعادة التأكيد على ثوابته ومبادئه. فالرئيس السورى ركز على محورية الأرض والسلام فى المفهوم السورى للسلام وارتباطهما معاً، كما أعلن أيضاً استعداد سوريا لقبول ترتيبات أمن بشرط استرداد الأراضى المحتلة بالكامل، وأن سوريا تريد السلام وإلا فإنها ستتخلى عن العملية وتترك الأمر للمستقبل. وبدوره حرص الجانب الإسرائيلى -رغم تشدده السابق الإشارة إليه- على إبدء قدر معقول من المرونة عبرت عنه تصريحات لرابين باستعداده "لمواجهة 16 ألفا من المستوطنين اليهود، وأن يبدى المرونة فيما يتعلق بالانسحاب شريطة أن توافق سوريا على ترتيبات أمنية تحمى إسرائيل من أى هجوم مفاجئ على إسرائيل وتحت أى ظرف من الظروف".

4- المسار اللبنانى - الإسرائيلى:

إلى حد كبير بدا المسار اللبنانى الإسرائيلى أسيراً لمحصلة التفاعل بين متغيرات ثلاثة سبقت انعقاد الجولة، إلا أنها قد ألقت بظلالها على تطور المفاوضات بين الجانبين: بيان مجلس الشيوخ الأمريكى فى أوائل يوليو 1993 حول لبنان، والاعتداءات الإسرائيلية، وأخيراً استمرار الضغوط السورية.

فيما يتعلق ببيان مجلس الشيوخ الأمريكى، فإنه يشير إلى قراره بالإجماع بالدعوة إلى ممارسة الضغوط على سوريا لسحب قوتها من البقاع اللبنانى، نزع سلاح حزب الله، اعتبار الانتخابات اللبنانية "غير نزيهة"، ولاتعكس نتائجها التمثيل الحقيقى والكامل لجميع القوى السياسية فى لبنان (الحياة،لندن: 1993/7/3)، وقد كان من الطبيعى أن يستثير هذا القرار دود فعل غاضبة ومنددة على الأصعدة المختلفة فى لبنان بهذا القرار: مجلس النواب اللبنانى اجتمع وندد بقرار الكونجرس الأمريكى واعتبره تدخلاً فى الشئون اللبنانية وفى العلاقات السورية اللبنانية"، كما ذكر الكونجرس أيضاً بمعاهدة التعاون والتنسيق " كما ذكر المجلس الكونجرس أيضا"صمته المتواصل عن الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان" (النهار، بيروت: 1993/7/7). أما مجلس الوزراء فقد كان رده أيضاً مماثلاً إذ ندد بقرار الكونجرس، وحمّل رئيس الوزراء رفيق الحريرى إسرائيل مسئولية تفجير الوضع الأمنى فى الجنوب، ودعا زعيم الأغلبية فى الكونجرس لزيارة لبنان للاطلاع على الأمور عن كثب (السفير، بيروت: 1993/9/9). دلالات هذا البيان واضحة جلية فى ممارسة الضغوط على كلٍ من سوريا ولبنان، ومحاولة تفجير الخلافات بين البلدين تحقيقاً للمصلحة الإسرائيلية بالدرجة الأولى.

أما فيما يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبنانى بحجمها وتصعيدها الذى شهدته فى العمليات الأخيرة -وعلى نحو ما سبق تناولها- فإن آثار هذا العدوان قد طفت على المسلك اللبنانى التفاوضى خلال تلك الجولة، بل وعلى جو المفاوضات عامة، ومن ثم لم يصل الجانبان إلى تحقيق تقدم يذكر فيما يتعلق بقضية الانسحاب الإسرائيلى من لبنان، والتوصل إلى سلام بينه وبين إسرائيل.

أما بصدد الضغوط الدبلوماسية السورية الرامية إلى الحفاظ على الترابط والتنسيق بين المسارين السورى واللبنانى، فإن أحداث الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة قد آتت ثمارها الإيجابية بهذا الخصوص، حيث انتهى الجانبان السورى واللبنانى -وضمن أشياء أخرى- إلى الاتفاق فى قمة دمشق

(18-1993/8/20) السورية - اللبنانية على رفع مستوى التنسيق إزاء تطورات عملية السلام، وكذلك هيكلة المجلس الأعلى السورى- اللبنانى المنبثق عن معاهدة الأخوة والتنسيق بين البلدين وتكليف مسئولين على مستوى عال "سورى، ولبنانى" بإعداد مشروع أمانة المجلس مع إمهالهما مدة شهر لرفع تقريرهما إلى المجلس الأعلى لاتخاذ قرار بشأنه(33). وهكذا يجئ توقيت هذه القمة، وقراراتها، وتصفية الأجواء بين سوريا ولبنان خاصة فيما يتعلق بمسألة إعادة انتشار الجيش اللبنانى، تجئ كل تلك التطورات قبيل ابتداء أعمال الجولة الحادية عشرة بأيام قلائل ليدل على الاتجاه نحو تدعيم التنسيق والارتباط بين المسارين السورى واللبنانى على عكس ما أريد لهما منذ بداية المفاوضات.

فى هذا الإطار دارت مفاوضات الجولة الحادية عشرة على المسار اللبنانى - الإسرائيلى بصورة يمكن التمييز فيها بين المرحلتين التاليتين لتطور المفاوضات على النحو التالى:

المرحلة الأولى: واستغرقت الجزء الأكبر منذ بداية الجولة، وفيها تركزت المطالب الإسرائيلية فى مطلبين أساسيين بالإضافة إلى ممارسة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على لبنان لإعلان تأييده ودعمه للاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى. أما المطلب الإسرائيلى الأول فتركز حول مطالبة الوفد اللبنانى بالرد على الاقتراح الإسرائيلى بتكوين لجنة عسكرية مشتركة لمناقشة الترتيبات الأمنية -وهو الاقتراح الذى سبق لإسرائيل أن تقدمت به منذ الجولة التاسعة. وأما المطلب الإسرائيلى الثانى فى تلك المرحلة الأولى من الجولة الحادية عشرة، فقد تعلق بمطالبة لبنان بالمشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف.

الموقف اللبنانى إزاء ذلك تمثل فى التأكيد على أسس الموقف اللبنانى فى المفاوضات: وهى كما حددها وزير الخارجية أمام مجلس النواب تتمثل فى: تمسك لبنان بإطار مدريد التفاوضى وبإطاره المرجعى وبالالتزام بالموقف العربى الموحد، وأن للبنان مشكلة خاصة مع إسرائيل تتمثل فى تنفيذها المطلوب للقرار 425، وأنه متمسك بانسحاب إسرائيل الكامل إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً، وبسط سلطة الدولة كاملة بوسائلها الشرعية على كل الأرض المحررة. وفيما يتعلق بموضوع اللجنة العسكرية التى تطالب بها إسرائيل، فإن لبنان قد يقبل بها فقط عندما تلتزم إسرائيل بالانسحاب فى شكل واضح وصريح، وعندها تصبح مهمة هذه اللجنة هى تنفيذ هذا الجدول. إضافة إلى ذلك، فإن لبنان قد أعاد التأكيد على هويته العربية وأن بحثه فى عملية السلام إنما يتم "بالتضامن مع العرب حتى نرى أنهم قد استعادوا حقوقهم".

على ضوء ذلك فإن المرحلة الأولى من الجولة الحادية عشرة قد اتسمت بتمسك وفد لبنان بهذا الإطار. بينما أصرت إسرائيل على مسألة اللجنة العسكرية المشتركة، ومطالبة لبنان بالمشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف، إضافة إلى ذلك، فإن الضغوط الأمريكية قد استمرت على لبنان بمطالبته بتأييد اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى الأخير، مع الوعد بتحقيق تقدم مماثل على المسار اللبنانى الإسرائيلى. وهكذا أخفق الطرفان فى تغيير مفاهيم كل منهما خلال تلك المرحلة الأولى من هذه الجولة.

ومع اقتراب الجولة من نهايتها، بدأت المرحلة الثانية والتى تقدم فيها الوفد الإسرائيلى بورقة جديدة إلى الوفد اللبنانى كان أهم ما جاء بها مشتملاً على ما يلى:

1- التزام الطرفين بالتفاوض على معاهدة سلام شاملة وعادلة بينهما على أساس مؤتمر مدريد للسلام.
2- اعتراف كل منهما بسيادة الآخر، ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى فى إطار حدودهما المعترف بها من قبل كل منهما.
3- اعتراف الطرفين بالحاجة إلى ترتيبات أمنية بينهما لتؤمن الهدوء والسكون فى منطقة الحدود من خلال إبعاد ونزع أسلحة كل" الإرهابيين" والعناصر الأخرى التى تشكل تهديداً للأمن على جانبى الحدود المشتركة، والتى تعتبر معادية لعملية السلام، كما من خلال نشر الجيشين الوطنيين الإسرائيلى واللبنانى كل على أراضيه ذات السيادة.
4- شمولية هذه المبادئ لكل المواضيع المتعلقة بالطرفين بما فيها الموضوعات التى تبرز من قرارات الأمم المتحدة.
5- إقامة مجموعتى عمل للتوصل إلى الوسائل والجداول الزمنية لتطبيق هذه المبادئ: مجموعة عمل لبحث الترتيبات الأمنية، ومجموعة عمل لبحث العلاقات السلمية بين الطرفين(34).

الموقف اللبنانى من تلك الوثيقة -بعد أن بحثها من قبل مجلس الوزراء اللبنانى وبعد إجراء التشاور بصددها مع الجانب

السوري- قد تمثل في رفضها، استناداً إلى اعتبارات متعددة، كان أهمها من وجهة النظر اللبنانية متمثلاً في محورية الترتيبات الأمنية الإسرائيلية دون الاهتمام بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، كذلك أعلن وزير الخارجية اللبناني، أن لبنان "ليس ضد المفاوضات المتعددة كمبدأ... أو كموضوعات، بل نحن معنيون بها أكثر من غيرنا.. إلا أن توقيتها سابق لأوانه". ومن ثم إذا حدث تقدم فعْلي على المستوى الثنائي، فإن مشاركة لبنان حينئذ في المفاوضات المتعددة لن تكون مستحيلة" (الحياة، لندن: يومي 1993/9/12،9).

على ضوء ما سبق، فإن الجولة الحادية عشرة قد بدأت مرحلة جديدة في تطور مفاوضات وعملية السلام العربي الإسرائيلي تمثلت في التوصل إلى اتفاق عربي- إسرائيلي على مسارين -الفلسطيني والأردني- من المسارات الأربعة، بينما ظل المساران السوري واللبناني صامدين في وجه الضغوط والمحاولات الإسرائيلية لشق وحدة الصف بينهما وإنهاء عملية التعاون والتنسيق المشترك بين الوفدين. كما إن هذه الجولة أيضاً، قد مهدت لظهور وتبلور قوة التيارات المعارضة -خاصة الفصائل الفلسطينية- بصورة أصبحت من أهم سمات الموقف الفلسطيني العام تجاه قضية السلام ومستقبله.

الجولة الثانية عشرة

(25 يناير حتى 28 فبراير 1994)

تشكل الجولة الثانية عشرة من المفاوضات الثنائية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بدية لمرحلة جديدة وفاصلة بين ما سبقها من جولات، وما تلاها من تطورات. معالم الجدة والتميز تجد مبرراتها في الأبعاد المتعلقة بكل من الإطار الشكلي والإطار الموضوعي للمفاوضات وكذلك فيما يتعلق ببعدى التوازن بين المسارات من جانب وبدور الأطراف الخارجية في المفاوضات من جانب آخر.

فيما يتعلق بالإطار الشكلي، فإن الجولة الثانية عشرة قد وضعت نهاية عملية للإطار التفاوضي الذي انبثق عن مؤتمر مدريد بمساراته التفاوضية الأربعة لتبدأ مرحلة تقوم على الانفصال بين هذه المسارات والاتجاه نحو المفاوضات السرية المنفصلة بدلاً من إطار مدريد ومفاوضات واشنطون العلنية والقائمة على مبدأ شمولية الحل على جميع المسارات. أما فيما يتعلق بالأبعاد الموضوعية المتميزة للجولة الثانية عشرة وما تلاها من تطورات على طريق التسوية، فإن هذه الأبعاد تتعدد لتشمل الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل وإعلان اتفاق غزة أريحا وما ارتبط به من إطار للحكم الذاتي في غزة وأريحا، وبالتالي تحول مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي عمليا إلى التفاوض المباشر بين إسرائيل والمنظمة، خارج إطار واشنطون وانتقال جولات المفاوضات إلى المنطقة العربية بدلاً من واشنطون، وإن ظل الوفد الفلسطيني مشاركا من الناحية الشكلية في مفاوضات الجولة الثانية عشرة. إضافة إلى تحقيق هدف إسرائيلي بنقل المفاوضات خارج واشنطون واعتماد أسلوب السرية والانفراد بالمسارات العربية كل على حدة وبصورة منفصلة، فإن هذا التطور قد شكل إضعافا عاماً للمفاوضات العربية في واشنطن خاصة على المسارين السوري واللبناني حيث وضع نهاية عملية لمبدأ شمولية التسوية وعلنيتها والالتزام بالتنسيق العربي العربي في المفاوضات. وخطورة هذا تتضح بإضافة التطور المماثل على المسار الأردني الإسرائيلي حيث توصل الأردن وإسرائيل إلى جدول أعمال لمفاوضاتهما بصورة منفصلة عن المسارين السوري واللبناني، الأمر الذي أدى بدوره إلى جمود هذين المسارين نسبيا مقارنة بالمسارين الفلسطيني والأردني، مما أدى بدوره إلى حالة من اختلال التوازن بين المسارات العربية التي كانت تعتمد من قبل على نوع من التنسيق المشترك والحرص على اتزان حركة الأحداث على المسارات المختلفة حتى لاتتاح لإسرائيل فرصة استغلال أحد المسارات ضد باقي المسارات- على نحو ما سبقت الإشارة إليه من قبل في دراسة الجولات السابقة.

إضافة إلى ما سبق، فإن هذه الجولة، وما ارتبط بها من تطورات فيما بين الجولتين، قد شاهدت تكثيفا متزايداً لدور الأطراف الخارجية المرتبطة بعملية السلام سواء فيما يتعلق بالدولتين راعيتي مؤتمر السلام أو بالدور المصري في تيسير هذه المفاوضات. فيما يتعلق بدور القوى الدولية، فإن الأجواء المرتبطة بالتسوية، ومنذ انتهاء الجولة الحادية عشرة قد شهدت تزايداً في رغبة الأطراف على المسارات العربية الإسرائيلية في جذب اهتمام القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة، ومحاولة ابتزاز المساعدات والضمانات المختلفة منها لتسهيل عملية التفاوض، حيث بدا ذلك واضحا بصورة جلية على المسار

السورى الإسرائيلى. فقد اتسم ذلك المسار بالجمود والتشدد، كما تراوح سلوك طرفيه بين إظهار عدم الاهتمام بالإسراع بتحقيق التسوية، وإلقاء اللوم على الطرف الآخر حول مسئوليته فى جمود المفاوضات ومن ثم المطالبة بدور أكبر للولايات المتحدة فى دفع عملية التسوية، من خلال توظيف إمكانياتها الدبلوماسية والإعلامية والعسكرية، فضلاً عن علاقاتها الخاصة بأحد الطرفين، لدفع الطرف الآخر للاقتراب من مطالب الطرف الأول. جولات المسئولين الأمريكيين ابتداءً من المنسق العام لجهود السلام، ومروراً بوزارة الخارجية، ووصولاً إلى لقاء القمة الأمريكى السورى ليست سوى مظاهر مختلفة ذات دلالة فيما يتعلق برغبة الأطراف المعنية فى دور أمريكى متعاظم بصدد الدفع باتجاه التسوية من جانب، وبقناعة هذه الأطراف حول قدرة هذا الدور ومحوريته كشرط للتوصل إلى التسوية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن اهتمام الأطراف المحلية بدور أمريكى متزايد الفعالية خاصة على المسار السورى الإسرائيلى، ومن ثم المسار اللبنانى الإسرائيلى، قد تزامن مع اهتمام ملحوظ من قبل الدبلوماسية الأمريكية لتحريك هذا المسار، ولتكثيف الجهود الأمريكية لعقد جولة ثانية عشرة للمفاوضات الثنائية فى واشنطون، ولتوفير الدعم السورى لإعلان الحكم الذاتى الفلسطينى أو على الأقل عدم عرقلته، وللحد من الدعم السورى أيضا لحزب الله فى لبنان. من أبرز الخطوات الأمريكية فى هذا الاتجاه، جاءت جولة ديسمبر1993 لوزير الخارجية الأمريكى للمنطقة، والتى زار خلالها دمشق مرتين، حاملاً مطالب وردود كل من الطرفين السورى والإسرائيلى، وتوصله فى نهاية جولته لاتفاق بتأكيد أهمية التوصل إلى تسوية على المسار السورى الإسرائيلى، واتخاذ خطوات إيجابية فى هذا الاتجاه تمثلت فى الدفع نحو استئناف المفاوضات- التى تجمدت عمليا منذ سبتمبر 1993- من خلال دعوة لبنان وسوريا لإرسال رئيسى وفديهما إلى واشنطون مع بداية يناير 1994 للبحث فى القضايا الأساسية، على أن يلى ذلك دعوة رؤساء الوفود الأخرى فى الثامن من يناير 1994 لتقييم المباحثات وللتنسيق بين جميع رؤساء الوفود وراعيتى عملية السلام حتى يمكن استئناف المفاوضات فى أواخر يناير، والاستفادة فى ذلك من عقد لقاء القمة السورى الأمريكية فى جنيف مع نهاية يناير 1994 (الحياة، لندن 1993/12/10).

أما فيما يتعلق بالدور الروسى، فإن هذا الدور قد اتجه لأخذ زمام المبادرة وعكس اتجاها روسيا نحو استغلال الإمكانيات التى تتيحها جهود التسوية لروسيا نحو استعادة بعض النفوذ والتأثير اللذين تمتع بهما الاتحاد السوفيتى من قبل؛ فعلى الرغم من ضعف المبادرات الروسية منذ بداية المفاوضات، فإن الدور الروسى قد اتسم بموقف أكثر فعالية ونشاطاً فى أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمى حيث عرض مبعوث الرئيس يلتسين- إيجور إيڤانوف- فكرة عقد مؤتمر مدريد ثان لتقويم مسيرة التسوية منذ بدايتها فى 1991، ولإيجاد حلول للمعضلات التى تعوق نجاحها. واستهدفت روسيا من ذلك تطويق الآثار السلبية التى ترتبت على مذبحة الحرم الإبراهيمى والتى أدت -ضمن أشياء أخرى- إلى تعليق الجولة الثانية عشرة، وبالتالى عودة شبح الجمود مرة أخرى على المسارين السورى واللبنانى،فضلاً عن المسار الفلسطينى. وقد أظهرت الدبلوماسية الروسية تمسكا واضحاً بهذه الفكرة- على الرغم من الرفض الإسرائيلى القاطع لها- حيث أعاد المبعوث الروسى طرحها فى جولته بالمنطقة خلال أبريل 1994، مؤكداً نية موسكو- بوصفها راعيا مشتركا لعملية السلام مع واشنطون- «مواصلة أداء دورها الفاعل النشيط لإحلال السلام» وكذلك «أن المبادرة الروسية لعقد مؤتمر "مدريد 2" لاتزال موجودة وهى موجهة للمستقبل». وقد أوضح المبعوث الروسى اقتناعه بنجاح العملية السلمية فى نهاية المطاف، فجوهر المبادرة الروسية- على حد تصريحه- «يقوم على أنه على الرغم من الصعوبات التى مرت بها عملية المفاوضات الثنائية التى تطبق وفق صيغة مدريد فإن هذه الصيغة ستؤدى إلى نتائج ملموسة، وحين يرى جميع المشاركين فى مؤتمر مدريد أن هناك ضرورة للاجتماع مرة أخرى، فإنه ينبغى أن يتم هذا من أجل تقويم العمل الذى أنجز، والطريق الذى تم قطعة، وتحديد معالم المستقبل ووضع الصيغ الجديدة» (الحياة، لندن 1994/4/4).

أما الدور المصرى فيما بين الجولتين الحادية عشرة والثانية عشرة وما أعقبها، فإن نشاط الدبلوماسية المصرية ومبادراتها بدت واضحة وفعالة بدرجة كبيرة، مما كان له أثره فى الاحتفاظ بجوهر العملية التفاوضية السلمية، والحرص على استمراريته، رغم العديد من الصعاب والعقبات. آليات الدبلوماسية المصرية فى هذا الاتجاه تعددت مستوياتها لتشمل لقاءات القمة الدورية

المتكررة بين مبارك والأسد، واللقاءات الوزارية على مستوى وزراء خارجية البلدين- مصر وسوريا من جانب، ومصر ولبنان من جانب آخر. وفى المقابل لقاءات مماثلة بين المسئولين المصريين والإسرائيليين والأمريكيين من جانب آخر استهدفت جميعها الحفاظ على جوهر إطار مدريد، وعلى التنسيق العربى العربى، ودعم الموقفين السورى واللبنانى وتبنى قضاياهما المشروعة فيما يتعلق بالأرض والانسحاب منها، وفى نفس الوقت التمسك باستمرار العملية السلمية على المسار الفلسطينى، خاصة وقد تعاظمت العقبات والمشكلات التى أصبح على هذا المسار أن يجتازها فى الطريق إلى تنفيذ اتفاق الحكم الذاتى. ولعل أبرز جهود الدبلوماسية المصرية فى هذا الصدد قد تمثل فى رعاية القاهرة ومساندتها للمطالب والمواقف الفلسطينية والإسهام بدور فعال -من خلال الوساطة ونقل الأفكار والعمل على تقريب المواقف- فى توصل الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى لعديد من الاتفاقيات المنظمة لتطبيق اتفاق غزة أريحا و الاتفاقات المرتبطة به- والتى سيتم تناولها لاحقا.

على ضوء ماسبق من إيضاح لأهم جوانب التمايز التى اتسمت بها الجولة الثانية عشرة من المفاوضات الثنائية، وما مثلته من استهلال لمرحلة جديدة فى مفاوضات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، فإن تناول هذه الجولة بالدراسة سوف يتم فى جزءين متتالين يتناول أولهما بالدراسة والتحليل أهم التطورات التى شهدتها الفترة فيما بين انقضاء الجولة الحادية عشرة وابتداء الجولة الثانية عشرة، بينما يدور الجزء الثانى حول دراسة التطورات التى حدثت خلال تلك الجولة على المسارات التفاوضية الثنائية الأربعة.

(1) تطورات ما بين الجولتين الحادية عشرة والثانية عشرة

يهتم هذا الجزء بتحقيق التواصل بين جولات المفاوضات، ومن ثم فهو يتجه إلى التركيز على أبرز التطورات التى وقعت فيما بين الجولتين، والتى يلاحظ أنها فى مجملها تتعلق بالمسارين الفلسطينى والأردنى. وأهم هذه التطورات تشمل مايلى:-

(1)إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى فى الثالث عشر من سبتمبر 1993.

(2)الاتفاق الأردنى الإسرائيلى على جدول أعمال مشترك فى الرابع عشر من سبتمبر 1993.

(3) الاتفاق بين إسرائيل والفاتيكان بشأن القدس فى الثلاثين من ديسمبر 1993.

(4) اتفاق القاهرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى التاسع من فبراير 1994. والاتفاق الأخير وإن تم التوصل إلية أثناء انعقاد الجولة الثانية عشرة، إلا أن تناوله هنا يستند إلى حقيقة التوصل إلية خارج إطار واشنطون التفاوضى ومن ثم لم يكن- على أهميته- من بين إنجازات تلك الجولة، كما إنه جاء نتيجة لمفاوضات ومشاورات سبقت كثيراً انعقاد الجولة ومن ثم كان تناوله كآخر أبرز التطورات بين الجولتين أقرب منه عملياً إلى دراسته بعد الانتهاء من الجولة خاصة وأن هناك أكثر من اتفاق آخر تم التوصل إليها على نفس المسار وخارج إطار واشنطون للمفاوضات الثنائية أيضاً بعد انتهاء أعمال الجولة الثانية عشرة. وعلى أية حال فإن كلا من هذه الموضوعات سيتم تناوله بصورة أكثر تفصيلا على النحو التالى:

أ- إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى حول الحكم الذاتى المؤقت (13 سبتمبر 1993)

تم التوقيع على هذا الإعلان فى واشنطون فى الثالث عشر من سبتمبر 1993 من قبل كل من إسحق رابين -رئيس الوزراء الإسرائيلى- وياسر عرفات -رئيس منظمة التحرير الفلسطينية- وبحضور الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ووزير خارجيته وكذلك وزير الخارجية الروسى. وعلى نحو ما سبق ذكره، فإن التوصل إلى هذا الاتفاق بين إسرائيل والمنظمة قد تم نتيجة لمفاوضات سرية بينهما عقدت فى أوسلو، وتم الإعلان عن مسودة هذا الاتفاق النهائية فى التاسع عشر من أغسطس 1993(35)، وفيما يلى عرض موجز لمضمون الاتفاق وأهم ردود الفعل التى أثارها.

1- مضمون الاتفاق:

تكون هذا الاتفاق وطبقا لمسودته النهائية من ديباجة موجزة وسبع عشرة مادة(36) وتتحدد أهم الملاحظات حولها على النحو التالى:

أ- فيما يتعلق بالديباجة: فإنها قد حددت طرفى الاتفاق بكل من "حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطينى (فى الوفد الأردنى -الفلسطينى إلى مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطينى) ممثلا للشعب الفلسطينى" هنا يلاحظ أن الاتفاق قد تم نتيجة لمفاوضات سرية مباشرة بين المنظمة وإسرائيل وأن الوفد الفلسطينى المشارك فى مفاوضات السلام فى واشنطون لم يشارك فى تلك المفاوضات السرية، فضلا عن اعتراض الأعضاء الرئيسيين فيه وتحفظاتهم ومخاوفهم من ذلك الإعلان -وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه من قبل وما سيلى من تفصيلات- الموقف الإسرائيلى على هذا النحو يمكن تفسيره وكذلك الموقف الفلسطينى- على ضوء المطلب بالاعتراف المتبادل بين الطرفين.

2- **هدف المفاوضات:**

حددته المادة الأولى بأنه "ضمن عملية السلام الحالية فى الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس)، للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.." وهنا تنبغى الإشارة إلى أن المادة الأولى قد ربطت ذلك بفترة زمنية "لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدى إلى تسوية دائمة على أساس قرارى مجلس الأمن 242، 338" كذلك فإنها قد أكدت على أن "الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن 242، 338" وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموقف الإسرائيلى وحتى الجولة العاشرة فى المفاوضات كان مصراً على تجنب الإشارة إلى هذين القرارين.

3- أما المادة الثالثة، فقد تناولت الانتخابات، حيث نصت فى فقراتها الثلاث على أن هذه الانتخابات ستكون "سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس فى إشراف ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام، وأن الأحكام العامة للانتخابات تحددت فى البروتوكول المرفق كملحقا" على أن تجرى "فى مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ".

إضافة إلى هذه المادة فقد تناولت بعض المواد الأخرى وكذلك الملحق الأول أيضا موضوع الانتخابات والموضوعات المرتبطة بها ولعل أهم ما جاء بصددها فى تلك المواضع ما يلى:

أ- أن ولاية المجلس المنتخب سوف تغطى "أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم" (م4). كما نصت تلك المادة أيضاً على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية".

ب- أن هيكلة المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسئوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسلطة المجلس التنفيذية والتشريعية سيتم تقريرها فى اتفاق لاحق يتفاوض عليه الطرفان(م7).

جـ- كذلك نص الاتفاق على "حق فلسطينيى القدس فى المشاركة فى العملية الانتخابية" وفقا لاتفاق بين الطرفين يتضمن أيضاً قضايا النظام الانتخابى وصيغة الإشراف والمراقبة والحملة الانتخابية، وكذلك عدم الإجحاف بالوضع المستقبلى للفلسطينيين المرحلين و(النازحين) الذى كانوا مسجلين يوم 4 يونيو 1967 بسبب عدم تمكنهم من المشاركة فى العملية الانتخابية لأسباب عملية. (الملحق الأول).

وفى هذا الصدد فإنه ينبغى الإشارة إلى أن المنظمة قد استطاعت أن تحقق بعض النجاح -مقارنة بما تحقق فى جولات المفاوضات السابقة- وذلك فيما يتعلق بالوحدة الإقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك فيما يتعلق بمشاركة سكان القدس فى الانتخابات، وهما أمران كانت إسرائيل تعارضهما من قبل.

4- أما الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم فقد تناولتهما المادة الخامسة حيث حددت بداية السنوات الخمس الانتقالية "فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا" على ألا تتعدى بداية تلك المفاوضات بين الطرفين ".. بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية". ومن المفهوم للطرفين "أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك"، على ألا "تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم".

5- وفى المادة السادسة، جاءت الموضوعات الخاصة بالنقل التمهيدى للصلاحيات والمسئوليات، حيث نصت على أن هذا النقل سوف يبدأ "فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا". وسوف يشمل هذا

النقل المجالات التالية "التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة " إضافة إلى ذلك فسوف يشرع الجانب الفلسطينى "فى بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق عليه. وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل لصلاحيات إضافية حسبما يتفق عليه".

وهنا يلاحظ أن هذا النقل للصلاحيات لا يضيف كثيراً للفلسطينيين فهم فى واقع الأمر يقومون بإدارة معظم هذه الأنشطة عدا ما يتعلق بالضرائب المباشرة، ومن ثم يمكن القول إن ذلك يمثل بالنسبة لهم نقلا للعبء عن كاهل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية المؤقتة، خاصة مع الأخذ فى الاعتبار سوء وتفجر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فى الأراضى المحتلة.

6- وبخصوص "النظام العام والأمن" فإن المادة الثامنة قد نصت على استمرار إسرائيل فى "الاطضلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلى والنظام الداخلى العام". وإذا كانت المادة قد نصت أيضاً على أن المجلس الفلسطينى "سينشئ قوة شرطة قوية" فإن ذلك لم ينف استمرار القوات الإسرائيلية ممارسة صلاحياتها ومسئولياتها حتى بعد الانسحاب حماية للأمن الإجمالى لإسرائيل، فى المقابل لم تضف هذه النصوص جديدا من الناحية العملية للفلسطينيين حيث يتحملون فى الواقع وبفعالية أعباء حماية المجتمع الفلسطينى وتحقيق أمنه الداخلى، إضافة إلى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى.

7- بينما تناولت المادتان التاسعة والعاشرة موضوعات "القوانين والأوامر العسكرية" ولجنة "الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية"، فإن المادة الحادية عشرة قد تعلقت "بالتعاون الإسرائيلى الفلسطينى فى المجالات الاقتصادية"، فى حين اختصت المادة الثانية عشرة بـ "الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر".

وطبقاً لهذه المواد فإن أهم ما نصت عليه قد تمثل فى "تخويل المجلس سلطة التشريع وفقا للاتفاق الانتقالى فى مجال جميع السلطات االمنقولة "على أن يراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول فى المجالات المتبقية" (م9)؛ أما مهمة لجنة الارتباط فقد تحددت "بمعالجة القضايا التى تتطلب التنسيق المشترك والمنازعات" (م10). أما التعاون الإسرائيلى الفلسطينى فهدفه "تطوير وتطبيق البرامج المحددة فى البروتوكلات المرفقة" بينما التعاون الرباعى الإسرائيلى الفلسطينى المصرى الأردنى، فإن هدفه العام قد تمثل فى "النهوض بالتعاون بينهم وستتعاطى هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك" (م11، 12).

8- إما إعادة الانتشار وانسحاب القوات الإسرائيلية فقد تناولتهما المادتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة وكذلك الملحق الثانى وأهم ما تمت الإشارة إليه فى هذا الصدد قد تعلق بتحديد بداية إعادة تموضع القوات الإسرائيلية بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفى وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، على أن تسترشد إسرائيل فى ذلك بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان"، وأن يتم "تنفيذ تدريجى للمزيد من إعادة التموضع فى مواقع محددة بالتناوب مع توليها المسئولية عن النظام العام والأمن الداخلى من قبل قوة الشرطة الفلسطينية" (م13). أما انسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا فسوف يعقد الطرفان بصدده اتفاقا ويوقعانه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.. وستنفذ إسرائيل انسحابا مجدولا وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم استكماله خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق"(م14 والملحق الثانى).

أهم الملاحظات فى هذا الخصوص تتعلق بحقيقة أن إسرائيل لن تنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة انسحابا كاملا وإنما ستجرى إعادة انتشار لقواتها العسكرية فيهما خاصة مع احتفاظها (طبقاً للمادة الثامنة) بمسئولية الدفاع الخارجى، وأمن الإسرائيليين والمستوطنات، وهو ما يعنى الإبقاء على وجود القوات الإسرائيلية فى مناطق الحكم الذاتى. كذلك فإن الربط بين إعادة الانتشار وقدرة القوات الفلسطينية على الاضطلاع بمسئولية حفظ النظام والأمن، هذا الربط يعد شرطا خطيراً نظراً لأنه أولا يقيد الانسحاب الإسرائيلى من الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية بتقييم وقرار إسرائيل فقط، كما إنه ثانيا يثير العديد من المشكلات العملية بين السلطة الفلسطينية المؤقتة وبين شعبها الفلسطينى المواجه للاحتلال.

9- أما أسلوب تسوية المنازعات، وكما حددته المادة الخامسة عشرة من الاتفاق فإنه بدوره يمثل قيداً إضافيا على حرية الحركة وبالتالى يقلل من إمكانياتها المتاحة بصدد تسوية المنازعات المقبلة مع إسرائيل، فالمادة تنص على استخدام آليات التفاوض، والتوفيق والتحكم كمستويات متدرجة للفصل فى المنازعات بين الطرفين ومن ثم فإنها قد ألغت إمكانيات المنظمة أو السلطة الفلسطينية فى الاستعانة بأطراف ثالثة دون موافقة إسرائيل، وبالتالى أحكمت انفراد المفاوض الإسرائيلى بالمفاوض الفلسطينى، وسعت إلى إخضاع مستقبل المسار الفلسطينى إلى إرادة الجانب الإسرائيلى فى أى موضع نزاع أو اختلاف بينهما.

10- وأخيراً، وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى الإسرائيلى الفلسطينى، فقد اختصت به المادة السادسة عشرة والملحقان الثالث والرابع. وفى هذا الصدد فإن من أهم المجالات التى ذكرها الاتفاق للتعاون المشترك كانت مجالات المياه والطاقة، والنقل والمواصلات، والتجارة، والصناعة والموارد البشرية والإعلام وهى المجالات التى رشحت للتعاون الثنائى بينما على مستوى التعاون الإقليمى نص الاتفاق على تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة بالاشتمال على برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعى (برامج الإسكان والبناء، تنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة، تنمية البيئة التحتية والموارد البشرية)، أما البرنامج الثانى للتنمية الإقليمية فقد اشتمل على إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط وتطوير وتنسيق الاستغلال المشترك لمنطقة البحر الميت، وقناة البحر المتوسط- البحر الميت، مشروعات تحلية المياه، التنمية الزراعية، ربط الشبكات الكهربائية ومصادر الطاقة، السياحة، والنقل والمواصلات وغيرها.

على ضوء ما سبق، فإن هناك بعض الملاحظات الأساسية التى تتعلق بالأبعاد السياسية والاقتصادية لهذا الاتفاق، لعل من أهمها ما يلى:

أ- اقتصاديا، فإن الاتفاق يحقق قدراً متزايداً من التغلغل الإسرائيلى فى الاقتصاد الفلسطينى وتوظيفه فى خدمة الاقتصاد الإسرائيلى، إضافة إلى ذلك،فإنه يضاعف من إمكانيات أو احتمالات التبعية السياسية الفلسطينية لإسرائيل، خاصة بعد عزلهم عن باقى فى الأطراف العربية الفاعلة فى مسارات التسوية وخلافها.

ب- من الناحية السياسية أيضا، فإن هذا الاتفاق يوضح انخفاض -إن لم يكن انعدام- القدرات التساومية الفلسطينية فى مواجهة الجانب الإسرائيلى بمعنى أنه مع تزايد الاهتمام الإسرائيلى وتركيزه على جوانب التعاون الاقتصادى فقد كانت هناك -على الأقل من الناحية النظرية- إمكانية فلسطينية لاستثمار ذلك فى ربط جوانب التعاون الثنائى الاقتصادى المشترك بتطوير الموقف الإسرائيلى من القضايا الأساسية فى المفاوضات مثل القدس، والمستوطنات واللاجئين وغيرها أوعلى الأقل ترحيل هذه المجالات إلى المرحلة النهائية للمفاوضات.

جـ - إن الجانب الفلسطينى لم يستطع أيضاً أن يحصل على الضمانات الكافية التى تحقق استفادته الفعلية والمباشرة من إقامة هذا التعاون الإقليمى دون إحكام التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاديات الأخرى (الإسرائيلية) خاصة مع التفاوت فى الإمكانيات والإطارات الهيكلية التى تتمتع بها اقتصاديات الأطراف الأخرى مقارنة بالاقتصاد الفلسطينى.

وبوجه عام فإن هناك العديد من القضايا والمسائل الخلافية التى لم تحسم بعد وكذلك اعتماد أسلوب الترحيل فيما يتعلق بالقضايا والمشكلات الأساسية والحاسمة، مما كان له أثره الواضح فى إثارة العديد من الانتقادات الحادة للاتفاق وللمنظمة من جانب أطراف متعددة، وعلى مستويات مختلفة -على نحو ما سيلى تفصيله- خاصة مع غياب أى إلزام إسرائيلى أو دولى باحترام الحقوق الفلسطينية واحترام وتنفيذ ما يتوصل إليه الطرفان من اتفاقات حول هذه القضايا.

ردود الفعل على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي:

بوجه عام اتسمت ردود الفعل تجاه الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي بالتباين والانقسام الحاد على المستويات الثلاثة المحلية والإقليمية والدولية. أبرز السمات المميزة لكل مستوى يمكن إيجازها فيما يلي:

1- على المستوى المحلي (الفلسطيني/ الإسرائيلي):

تميزت ردود الفعل في هذا المستوى بالانقسام الحاد بين التأييد والمعارضة. ومع تمايز المنطلقات على المستويين فإن أبرز سمات كل منهما يمكن تحديدها على النحو التالي:

* على المستوى المحلي الفلسطيني:

استند مؤيدو الاتفاق على اعتبارات متعددة تمثل أهمها فيما يلي:

(أ) أن الاتفاق يشكل خطوة على طريق التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في شقه الفلسطيني.

(ب) أنه يمنح للفلسطينيين -ولأول مرة- سلطة ولو مقيدة على عديد من شئون الحياة الفلسطينية.

(جـ) كذلك، فإنه ينص على انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(د) وأنه يفتح الباب أمام الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة وبالقضية الفلسطينية.

معارضو الاتفاق اتجهوا بدورهم إلى التركيز على الأبعاد المختلة في هذا الاتفاق والتي ترجح من وجهة نظرهم الجوانب السلبية على ما قد يكون هناك من إيجابيات مزعومة. أهم الانتقادات تركزت في النظر إلى الاتفاق على أنه:

أ- أداة للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية وتحميل المنظمة بالقيام بهذه المهمة.

ب- الاتفاق يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية.

جـ- ويزيد من احتمالات الانفجار الفلسطيني في حرب أهلية بين المنظمة والمعارضين للاتفاق.

د- كما إنه قد أدى إلى عزل القضية الفلسطينية عن بعدها القومي العربي والإسلامي.

هـ- بالإضافة إلى حقيقة أن هذا الاتفاق قد تم بمعزل عن آليات التنسيق العربي المشترك مما جعله ضاراً بالمصالح العربية المشتركة في التسوية الشاملة.

تحالف الفصائل الفلسطينية العشرة المعارضة لمسيرة السلام بمدريد وواشنطون يعد أقوى العناصر الفلسطينية المعارضة، ويشمل الفصائل التالية: حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح- الانتفاضة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين -القيادة العامة، حركة التحرير الوطني الفلسطيني -فتح- المجلس الثوري، طلائع حرب التحرير الشعبية -الصاعقة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب لاحقاً)(37).

وكما سبقت الإشارة، فإن الإجماع بين تلك الفصائل كان قد استقر على إدانة إطار مدريد وما تفرع عنه من مفاوضات واتفاقات منذ 1991، ومقاطعة تلك المفاوضات والتركيز على كشف مثالبها، والمطالبة بإسقاط القيادة التي وقعتها وانتخاب قيادة بديلة لها. تمشيا مع ذلك الخط فإن هذه الفصائل قد رفضت إعلان المبادئ واعتبرته تصفية وخيانة للقضية الفلسطينية. وقد ذهبت هذه الفصائل خطوة أبعد -كرد فعل للاتفاق- بتشكيل تحالف فيما بينها يسعى إلى إسقاط الاتفاق والعمل على تحرير فلسطين على أساس ثوابت الكفاح الفلسطيني، وسوف يلي لاحقاً جزء خاص عن نشأة هذا التحالف وتطوره والمنطلقات الفكرية والحركية لموقفه من الاتفاق.

* على الجانب الإسرائيلي:

تشابه الموقف العام مع نظيره الفلسطيني في الانقسام الحاد بين مؤيد ومعارض للاتفاق. مؤيدو الاتفاق من الإسرائيليين استندوا إلى اعتباره بداية للاعتراف المتبادل بإسرائيل من قبل المنظمة وباقي الأطراف العربية المعنية، وكذلك فإنه يفتح الباب أمام إسرائيل للاستفادة من إمكانيات التعاون الاقتصادي مع باقي الأطراف العربية خاصة في منطقة الخليج بالإضافة إلى المزايا الأخرى - التي اعتبرها المعارضون الفلسطينيون مثالب أساسية في الاتفاق -والمتعلقة بوضع حد للانتفاضة، وتصدير الانقسامات والخلافات الفلسطينية الداخلية، وفي هذا الصدد، فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد داحف في 1993/9/7، ونشرته صحيفة يديعوت احرونوت في 1993/9/1 أن 60٪ من الأفراد الذين شملهم الاستطلاع من يهود وعرب قد أيدوا

الاتفاق بينما أكدت دراسة أخرى أن 57٪ من الإسرائيليين يؤيدون الاتفاق (الحياة، لندن: 11/9/1993).

معارضو الاتفاق بدورهم تركزوا فى الأوساط اليمينية الإسرائيلية (الليكود، وبعض الأحزاب الدينية، والمستوطنين، وبينما تحددت نسبتهم فى الدراسات السابقة 38٪ فى الاستطلاع الذى نشرته يديعوت احرونوت، و40٪ فى الدراسة التالية، فإن أهم مبرراتهم فى رفض الاتفاق قد تركزت حول الاعتبارات المتعلقة بتهديده لأمن إسرائيل وتعريضه للخطر باعتبار أنه قد يفتح الباب أمام قيام دولة فلسطينية (الحياة، لندن: 10/9/1993)، بالإضافة إلى تنظيم بعض المظاهرات والاشتباكات مع قوات الشرطة فإن أهم المبادرات التى قام بها معارضو الاتفاق من الإسرائيليين قد تمثلت فى تنظيم المظاهرات، الاشتباك مع قوات الأمن الإسرائيلية، تصعيد العنف ضد الفلسطينين، بالإضافة إلى قيام بعض زعماء اليمين الإسرائيلى بتقديم مذكرات لحجب الثقة عن حكومة رابين، واتهامها بالتعاون مع العدو، وكذلك المطالبة بإحضار عرفات إلى القدس ومحاكمته كمجرم حرب (الأهرام، القاهرة: 11/9/1993).

2- على المستوى الإقليمى:

يتم التمييز فى ردود الفعل بصدد الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى بين ثلاثة أطراف رئيسية هى:

(أ) الجامعة العربية.

(ب) الدول العربية المؤيدة والرافضة،

(جـ) ثم القوى الاقليمية الأخرى مثل إيران.

(أ) فيما يتعلق بالجامعة العربية:

جاء موقفها على لسان الأمين العام حيث اعتبر الاتفاق والاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل خطوة هامة وإيجابية، كما أكد على ضرورة الارتباط بين ترحيب الجامعة بهذه الخطوة وتأكيدها على أهمية العمل لاستكمال مسيرة السلام على جميع المسارات التفاوضية الأخرى، ولبناء سلام عادل وشامل مبنى على قرارى مجلس الأمن 338،242 وعلى أساس من «مبدأ الأرض مقابل السلام» كذلك،فقد أكد موقف الجامعة على أهمية الاتفاق باعتباره خطوة رئيسية باتجاه توسيع نطاق الاتصالات الشرعية بين المنظمة وإسرائيل وصولاً إلى تحقيق حل شامل وعادل للقضية، وكشرط أساسى ليعم السلام المنطقة، ولتعيد توجيه طاقاتها ومواردها نحو التنمية الاقتصادية وتحقيق رفاهية شعوبها (الأهرام، القاهرة: 11/9/1993).

(ب) أما عن الاتجاه المؤيد للاتفاق بين الدول العربية فقد مثلته مصر ودول الخليج العربى ثم انضمت الأردن إليه فيما بعد، وكانت أبدت معارضتها الواضحة له فى البداية. وبوجه عام، فإن التأييد للاتفاق قد استند إلى الاعتبارات التالية:

- أن المواقف المبدئية لهذه الدول قد تمثلت فى إعلانها المسبق لتأييد ما يتوصل إليه الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى خاصة، وباقى أطراف المفاوضات بوجه عام بغض النظر عن مضمون الاتفاق. إضافة إلى ذلك، اعتبار أن هذا الاتفاق يُعدُ خطوة فى طريق التسوية السلمية للقضية الفلسطينية.

- أن هذا الاتفاق يتضمن ولأول مرة عدداً من الجوانب الإيجابية مثل منح الفلسطينيين سلطة -ولو مقيدة- على عديد من شئون الحياة الفلسطينية كما ينص لأول مرة على انسحاب إسرائيل من الأراضى الفلسطينية، المحتلة. ومن ثم فإن تلك التطورات تستوجب- بغض النظر عن مضمون الاتفاق، أو حدود السلطة الممنوحة للفلسطينيين، أو حتى طبيعة تمثيل الوفد المفاوض للشعب الفلسطينى ككل، بغض النظر عن ذلك وغيرة مما قد يؤخذ على بنود الاتفاق- تأييد الاتفاق وتشجيع أطرافه على الاستمرارية فيه وتمكينهم من تنفيذ بنوده. لعل أهم ما يُلاحظ على هذا الموقف العام للاتجاه المؤيد للاتفاق أنه يمثل انعكاساً طبيعياً للواقع العربى فى مرحلته الراهنة وما يتسم به من تفكك وخضوع وهرولة باتجاه التكيف مع تطورات النظام الدولى المعاصر، كما إنه يكشف عن رغبة لدى بعض الدول العربية -إن لم يكن كلها- فى وضع نهاية لأعبائها المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ولزيادة معدلات الثقة من قبل الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية فى الأنظمة الحاكمة فى تلك الدول العربية حتى لو أدى الأمر إلى الإسراع بالتطبيع والاعتراف بإسرائيل دون تنازلات جوهرية من قبلها بصدد الحقوق العربية المشروعة.

أما على المستوى الفردى، فإن مواقف الدول العربية الممثلة للاتجاه المؤيد يمكن إيجاز أهم منطلقاتها على النحو التالى:

الموقف المصرى تمثل فى الترحيب بهذه الخطوة باعتبارها «مقدمة لتسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة للقضية

الفلسطينية». كما أبدى تحفظة فى نفس الوقت على غياب التنسيق الفلسطينى السورى فى هذا المجال، ولذلك تمثلت النصيحة المصرية للقيادة الفلسطينية فى ضرورة الذهاب إلى سوريا وإطلاع قيادتها على تفاصيل هذا الإعلان، الأمر الذى تم لاحقاً(38). هنا يلاحظ اتساق الموقف المصرى مع الدور الفاعل فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ومقتضياته من تنسيق مصرى/فلسطينى ومصرى/عربى ومصرى/أمريكى بصدد المفاوضات العربية الإسرائيلية.

أما الموقف الأردنى فقد اتسم بالتأرجح والتحول الشديد من المعارضة والرفض للاتفاق إلى التأييد والمساندة فيما بعد. رد الفعل الأردنى المباشر والرفض للاتفاق استند بداية على انعدام التنسيق الأردنى الفلسطينى بصدده، وكذلك على ضرورة مراعاة المصالح الأردنية وعدم المساس بها خاصة فيما يتعلق بموضوعات الولاية على القدس، والقضايا الإقليمية والاقتصادية الأخرى(39).

وعلى الرغم من قيام الأردن بالتوقيع على مسودة جدول أعمال مع إسرائيل فى واشنطون فى اليوم التالى مباشرة لتوقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، ثم استئنافه للبحث والتفاوض مع إسرائيل حول اتفاقية سلام بينهما، على الرغم من ذلك فإن موقف الأردن بصدد مسألة الولاية على القدس، والقضايا الاقتصادية قد ظل مصدراً للتوتر فى العلاقات الأردنية الفلسطينية فى المرحلة اللاحقة على الرغم من تحول الأردن فيما بعد التأييد الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى وإنهاء معارضتها له.

وفيما يتعلق بدول الخليج العربى فقد بنت ترحيبها بالاتفاق باعتباره خطوة أولى نحو التسوية العادلة والدائمة للقضية الفلسطينية، وعلى أساس من مبدأ الأرض مقابل السلام. كذلك فقد اقترن الترحيب الخليجى بالاتفاق بالتأكيد على ضرورة تحقيق الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس الشريف، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى (الحياة، لندن: 1993/9/6).

تيار الرفض العربى للاتفاق استند فى مجمله على الجوانب السلبية فى الاتفاق فيمايتعلق بقضية الانتفاضة ووضعها من جانب، وفيما يختص بتجريد القضية الفلسطينية من رصيدها القومى العربى والإسلامى وما يمثلانه من عمق استراتيجى لها فى السعى نحو التسوية. إضافة إلى ذلك فقد كان هناك الانتقادات الأساسية للمنظمة بتجاهل الالتزام العربى بالتنسيق المشترك من جانب، وبمدى أحقيتها فى التفاوض من وراء الوفد الفلسطينى ومن ثم قضية تمثيل المفاوض الفلسطينى فى أوسلو للشعب الفلسطينى ككل. ولعل أبرز المواقف الرافضة للاتفاق قد جاءت من العاصمة السورية دمشق وكذلك بيروت فضلاً عن المعارضة الليبية.

الانتقادات السورية للاتفاق تركزت حول الطبيعة المفاجئة للاتفاق، ولطابع السرية- الذى لم يكن له مبرر- فى المفاوضات التى توصلت إليه، ونتائجه التى لم تمثل- طبقا لوجهة نظر الرئيس الأسد - سوى مكسب لإسرائيل فقط تقابله خسارة للفلسطينيين وللعرب ككل(40). إضافة إلى ذلك، فقد أشار الرئيس السورى إلى المتاعب الإسرائيلية فى غزة وتفاقهما «بدرجة أصبح التخلص منها مكسبا لإسرائيل، ومع ذلك فإنها لم تعط أى شئ.. وطبعا عرفات كان عليه أن يرضى بأى شئ... لكنه أدخل نفسه فى سجن كبير». الموقف السورى على أية حال.. قد حرص على إبقاء الباب مفتوحا للمساومة مع إسرائيل والولايات المتحدة من خلال احتفاظ سوريا بورقة المعارضة الفلسطينية -من دمشق- وبصفة خاصة المنظمات اليسارية من بينها. جوهر هذا الموقف كما عبرت عنه تصريحات الرئيس الأسد قد استند على المنطلقات التالية:

- أن سوريا -طوال أكثر من عشرين عاما- لم تكن تسعى إلا للحل الشامل واأنها قد رفضت ما دونه من حلول جزئية.

- أن سوريا -ومع ذلك- قد أعلنت رسميا ومراعاة للظروف الفلسطينية استمرارها فى دعم حقوق الشعب الفلسطينى الشقيق الذى يعود له ولمؤسساته حق إقرار ما يراه مناسباً.

-أن سوريا لو كانت تريد عرقلة الاتفاق لاستطاعت أن تفشله، لكنها مع ذلك ترى أن الاتفاق ألحق مزيداً من الأذى فى الساحة الفلسطينية... وأنه اذا اتضح أن «أضرار هذا الاتفاق ستكون كبيرة، فإنها سوف تفعل.. وهنا:

- فإن سوريا "وفى ضوء ما هو مرئى وما هو متوقع -ترى أن الأضرار ستكون أقل مما لو بدأت مشاكل بين الناس وقتال».

أما الموقف اللبنانى فقد كان من الطبيعى أن يتسق مع الموقف السورى. وقد حدد وزير الخارجية اللبنانى ملاحظات

بلاده -ومن ثم أسبابها لمعارضة الاتفاق- حول محاور ثلاثة رئيسية تتعلق بالتنسيق، والمضمون وتجزئة القرارات الدولية على نحو ما يلى:

- أن الاتفاق قد شكل خرقاً لمبدأ التنسيق العربى وللتضامن العربى أيضاً.

- أن مضمون الاتفاق وقبول الفلسطينيين بهذا الحد من الصلاحيات فى غزة وأريحا سوف يصطدم فى الواقع بالصلاحيات التامة والمطلقة للجيش الإسرائيلى على المعابر والجسور، حيث ستستمر هذه الصلاحيات بصورة كاملة فى الأمن الداخلى وفى التدخل... من هنا فإن لبنان يتحفظ على مبدأ القبول «بهذا السقف المنخفض من الصلاحيات الذى لابد أن ينعكس وربما سلبياً علينا فى المفاوضات حيث قد تستعمل إسرائيل هذا الاتفاق كستاندرد -أى نموذج- حصل مع الطرف الفلسطينى لتحاول فرصة على سائر الأطراف العربية».

-أما فيما يتعلق بمبدأ تجزئة القرارات الدولية.. فإن لبنان ليس ضد مبدأ برمجة عودة الحقوق، وإنما ضد مبدأ القبول به كمسوغ للتنازل عن الحق مادام الجانب الفلسطينى لايعرف ماهو حجم هذا الحق وما واقع هذا الحق فيما بعد.

وقد اختتم وزير الخارجية اللبنانى ملاحظاته بالتأكيد على كون لبنان جزءاً لايتجزأ من الأمة العربية، وأن مواقفه تؤكد أنه معنى بالقضية الفلسطينية وأن للبنان رصيده فى التضحية وفى اهتمامه بوجود الفلسطينيين على أرضه وضرورة أن تضمن المنظمة حق العودة لهم.

وفيما يتعلق بالموقف الليبى فقد عبرت عنه تصريحات العقيد القذافى التى وصف فيها الاتفاق بأنه « ... إحدى المسرحيات الهزلية.. يعتبر مسخرة ومهزلة وليس شيئا جديداً»، وأن الحل الذى أعلن عنه يقوم على «أساس عشائرى وليس على أساس وطنى فلسطينى» وذلك باعتبار أن الاتفاق إنما تم بين «حركة فتح وإسرائيليين» وليس بين منظمة التحرير الفلسطينية والإسرائيليين»، ولذلك فإن الاتفاق وإن مكّن الإسرائيليين من حل مشكلتهم مع «عشيرة عرفات... فإنهم لن يحلوا مشكلتهم مع بقية العشائر والقبائل فى المناطق التى تتبع أحمد جبريل مثلاً أو جورج حبش أو نايف حواتمة.. وغيرهم من القادة الفلسطينيين(41).

وبدون إسهاب فى تفاصيل تصريحات العقيد القذافى من هذا القبيل، فإن المنطلقات الليبية فى الرفض يمكن استخلاصها على النحو التالى:

- غياب الضمانات التى تضمن نجاح الاتفاق وتنفيذه مما يهدد بالتالى بتحويل أو تخفيض القضية الفلسطينية إلى غزة وأريحا بافتراض نجاح الاتفاق بشأنهما وتحقيق كافة بنوده والتغلب على المصاعب التى ستواجهة.

وباختصار، فإن الاتفاق يؤدى إلى تجزئة القضية الفلسطينية بدلاً من تسويتها.

- إن الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، وما سيترتب عليه بالتالى من اعتراف باقى أو بعض الدول العربية بإسرائيل، إنما يتم دون تسوية لمشكلة احتكار إسرائيل للأسلحة النووية التى تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومى العربى، والذى ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار، وأن يتم تجريد إسرائيل منها قبل الاعتراف العربى بإسرائيل، والا فإنه سيصبح على العرب أن يقوموا «بصناعة سلاح نووى يكون رادعاً للإسرائيليين».

(جـ) الموقف الإيرانى بدوره تبلور حول إدانة الاتفاق والتنديد به ووصفه «بالخيانة الجديدة» وبأنه «كامب ديفيد ثانية». وقد تركزت الانتقادات الإيرانية بصورة كبيرة حول مسلك القيادة الفلسطينية ووصفه بأوصاف من قبيل أنه: إذا استفاق العرب يوما فإنهم سيدركون أن عربيا خان العروبة بغض النظر عن الإسلام والكفاح الفلسطينى وفلسطين." وأن الاتفاق يشكل "خيانة للاجئين الفلسطينيين"(42).

3- على المستوى الدولى:

تحددت ردود الفعل فيه بمواقف الأطراف الرئيسية التالية:

(أ) الأمم المتحدة.

(ب) الولايات المتحدة.

(جـ) روسيا.

(د) المجموعة الأوربية.

(هـ) الصين.

أ- الأمم المتحدة والاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى:

تمثل رد فعل الأمم المتحدة، ممثلة فى أمينها العام الدكتور بطرس غالى، فى التأكيد على الترحيب به، وعلى استعداد المنظمة للقيام بدورها فى تقديم المساعدة- اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً- لطرفى الاتفاق،وكذلك استعدادها للمشاركة-

عندما يطلب إليها ذلك- بصدد عملية الانتخابات ومراقبتها، وتأكيداً لهذا الاتجاه فقد شكلت الأمم المتحدة فريق عمل للعمل فى إطار الجهود لدعم الزخم فى مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتلبية طلباتها.." على أن تكون أولويات هذا الفريق ممثلة فى تأسيس أسلوب موحد ومتكامل لمنهج الأمم المتحدة نحو تطوير هذه المناطق وتنميتها مع التركيز على غزة حيث الاحتياجات عظيمة، وكذلك تعبئة الدعم المالى العالمى لهذه العملية" (الحياة، لندن: 1994/9/11).

والملاحظ هنا هو اتساق هذا الدور مع الاتجاه القاضى بإزاحة عبء المناطق المكتظة سكانيا عن كاهل إسرائيل، وتوظيف دور الأمم المتحدة فى هذا الاتجاه والسعى لتحقيق هذا الهدف دون أن يرتبط ذلك بدور مؤثر على مسار التسوية سياسيا.

ب- أما الموقف الأمريكى فقد كان من الطبيعى -والولايات المتحدة هى الراعية الأساسية لعملية السلام والتى استضافت حفل التوقيع على الاتفاق- أن ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق وبالاعتراف المتبادل وأن تؤكد على كونه "إنجازاً جريئا" وأنه تشييد "بنبذ المنظمة العلنى والصريح لاستعمال العنف وتعهدها بالعيش بسلام مع إسرائيل".

المنطلقات الأمريكية الأساسية للترحيب بالاتفاق تمثلت فى تحقيق الاتفاق للعديد من المصالح والاهتمامات الأمريكية. ولعل أبرز الملاحظات على الموقف الأمريكى يمكن إنجازها فيما يلى:

- التركيز على ضرورة إعادة توجيه الاهتمامات فى المنطقة بتطوير إمكانياتها بما يؤدى إلى خلق شرق أوسط مستقر، بمعنى آخر، أن الرؤية الأمريكية لهذا الاتفاق إنما تقوم على اعتباره مقدمة ضرورية لإعادة هيكلة العلاقات الإقليمية فى الشرق الأوسط وبما يسمح باستيعاب إسرائيل فيه وبقبولها من جانب الدول العربية.

- أن الرؤية الأمريكية قد قامت أيضاً على إدارك الطبيعة الهشة للاتفاق والمخاطر التى تحيط بإمكانيات نجاحه -خاصة على الجانب الفلسطينى- ومن ثم كانت التأكيدات الأمريكية على ضرورة سعى الرئيس عرفات لدعم قدرته على "الاحتفاظ بالتأييد داخل المنظمة"، وكذلك التأكيد فى نفس الاتجاه على ضرورة احتفاظ رابين بقدرته" على منع سقوط حكومته قبل تنفيذ الاتفاق"، خاصة وأن على الاتفاق أن يواجه العديد من التقلبات والرفض.

- أن الولايات المتحدة أيضاً كانت تدرك أهمية المتغير الاقتصادى فى إنجاح الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى حيث دعت إلى إقامة صندوق عاجل قيمته 130 (مائة وثلاثون) مليونا من الدولارات لتلبية احتياجات الأراضى المحتلة، كما أكدت المواقف الأمريكية أيضاً على ضرورة التنسيق مع الدول الأخرى بصدد المساهمات المالية لهذا الغرض (الحياة، لندن: أيام 11، 1993/9/13،12).

جـ- وعلى الصعيد الروسى: جاء إعلان الخارجية الروسية بأن الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى يمثل فى أهميته "انهيار سور برلين فى منطقة الشرق الأوسط"، وباعتبار الدور الروسى الراعى لعملية السلام ومفاوضاتها فإن الخارجية الروسية قد اعتبرت أن الاتفاق "يمهد الطريق لاتفاقيات مماثلة بين جميع الدول العربية وإسرائيل". وكذلك اعتبرت الخارجية الروسية أن الاتفاق "يشكل مصلحة للجميع.."، وأنه يشكل "نجاحا كبيراً" وقد أعلن وزير الخارجية الروسى كوزرييف عن قيامه ببحث مشروع الاتفاق للحكم الذاتى المحدود مع عرفات ومسئولين آخرين قبل شهر أو شهرين من إعلانه وأن روسيا -باعتبارها أحد راعيى السلام- تجرى اتصالاتها بهذا الصدد مع الولايات المتحدة لتنسيق جهودهما (الحياة، لندن: 1993/9/12).

د- موقف المجموعة الأوربية اتجه إلى التركيز على أهمية القيام بدور مؤثر فى عملية التسوية فى المجالات الاقتصادية الإقليمية، وفى هذا الصدد فإن مجلس وزراء خارجية المجموعة الأوربية قد تعهد بتقديم دعم اقتصادى طويل الأمد إلى الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، ومكافأة إسرائيل بإبرام اتفاق جديد قبل نهاية 1993يمكنها من تعميق التعاون مع المجموعة الأوربية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والخدمات، والعمل على إبراز النتائج الاقتصادية الفورية للحكم الذاتى المحدود.

وفى نفس الوقت، فإن المفوض الأوربى، مانويل مارين قد حذر من فشل مشروع الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى كما أكد على أهمية توفير الموارد المالية المخصصة لتمويل البرامج الاجتماعية والمشاريع ذات الطبيعة الإنمائية لمواجهة الحاجات الفلسطينية غير المحدودة فى الأراضى المحتلة ولإنشاء إدارات التسيير الذاتى والأمن والاقتصاد. وفى هذا الخصوص فإن

المجلس الأوربى قد وافق على توفير موارد مالية إضافية لتنفيذ الخطة الخمسية التى تم اعتمادها وقدرت تكلفتها بحوالى 600 مليون دولار، على أن تبحث المفوضية مع الخبراء الفلسطينيين أشكال المساعدات العاجلة المتراكمة فى الحقل الاجتماعى إضافة إلى إقامة مشاريع إنتاجية عبر إقامة المؤسسات المتوسطة والصغيرة (الحياة، لندن: 13/9/1993).

وقد تمثلت أهم المبادرات الأوربية المشجعة للاتفاق والساعية إلى توطيد وترسيخ دعائمه فيما يلى:

- بداية تنفيذ مستشفى غزة بسعة 200 سرير وبتكلفة تصل إلى 35 مليون دولار.

- الإسراع فى تنفيذ البرامج السكنية فى مدينة غزة بقيمة تتراوح بين 40 - 45 مليون دولار.

- تقديم مساعدة عاجلة للجامعات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة بقيمة 18 مليون دولار.

- تخصيص ستة ملايين دولار لإنفاقها فى دراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع الإنمائية، وتوفيرها للدول والأطراف الدولية الراغبة فى المساهمة فى خطط إعادة إعمار المنطقة. (الحياة، لندن: 9/9/1993)

هـ - رد الفعل الصينى تمثل فى اعتبار الاتفاق "نقطة انطلاق جيدة لحل النزاع العربى الإسرائيلى "وللتوصل إلى سلام كامل وعادل فى الشرق الأوسط وإلى التعايش السلمى لجميع دول المنطقة. كما عبر الناطق باسم الخارجية الصينية عن اعتبار الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل "خطوة مهمة يقوم بها الطرفان لإيجاد حل للقضية الفلسطينية" (الحياة، لندن: 2/9/1993).

وهكذا يمكن الانتهاء إلى القول بأن التنوع والتباين فى مواقف الدول والأطراف الدولية والإقليمية من الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى حول غزة وأريحا وما ارتبط به من اعتراف متبادل بين الطرفين إنما جاء عاكسا لخريطة توزيع المصالح وأوزان القوى المختلفة فى المستويات المحلية والإقليمية والدولية وغلبة الاعتبارات الاقتصادية على عداها من اعتبارات فى تحديد مواقف الأطراف المعنية، خاصة على المستويين المحلى والإقليمى، بينما اتسم المستوى الدولى بتوافر قدر كبير ومتزايد من الاتساق والتنسيق فى المواقف المؤيدة للاتفاق واعتباره خطوة جديدة بالتشجيع والرعاية وصولاً لتسوية عادلة دائمة فى الشرق الأوسط.

(2) جدول الأعمال الأردنى-الإسرائيلى (واشنطون 14 سبتمبر 1993)

فى اليوم التالى لتوقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، تم فى احتفال بسيط بمبنى وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطون التوقع على وثيقة الاتفاق بين الأردن وإسرائيل حول جدول أعمال مشترك يستهدف- بعد التوصل إلى حلول مرضية لعناصره - التوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين. وقد قام بالتوقع على الوثيقة رئيسا الوفدين الأردنى والإسرائيلى فايز الطروانة وإلياكيم روبنشتاين وقد اشتملت الوثيقة على ثلاث فقرات رئيسية تناولت هدف، ومضمون مفاوضات السلام الأردنية- الإسرائيلية، والنص على أن المتوقع أن يسفر هذا الاتفاق فى النهاية عن «معاهدة سلام»(43) وبصورة موجزة، يمكن إبداء الملاحظات التالية حول هذا الاتفاق بأقسامه الثلاثة:

أولاً: فيما يتعلق بالهدف من الاتفاق:

يلاحظ عمومية الصياغة والحرص على تضمين صفة الشمول للاتفاق وهدفه حيث تم النص على أن الهدف «تحقيق سلام عادل ودائم وشامل بين الدول العربية والفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة ثانية بما يتفق ودعوة مدريد".

وهنا يلاحظ حرص إسرائيل على الفصل بين الدول العربية وبين الفلسطينين وكأنهما طرفان مستقلان، وبالتالى لاترتب إسرائيل أى التزامات مسبقة تجاه طبيعة ومستقبل الكيان الفلسطينى الذى وقعت بشأنه اتفاقا قبل أقل من يوم سابق. وهذا الموقف من جانب طرفى الاتفاق ربما يثير التساؤل حول قضية الكونفدرالية كأحد الحلول المطروحة على الساحة منذ 1974 لتنظيم العلاقة بين الأردن والكيان- الدولة الفلسطينية فى المستقبل.

ثانياً: فيما يتعلق بمضمون الاتفاق:

فإن الوثيقة قد أوردت ثمانية بنود رئيسية، تضمن بعضها نقاطاً فرعية متعددة. وقد تناولت تلك البنود الموضوعات التالية:

1- مرجعية الاتفاق "تقوم على أساس من قرارى مجلس الأمن 242 و338 بكل جوانبهما".

2- الموضوعات الأمنية تناولتها الفقرة الثانية ونصت

بصددها على الالتزامات التالية:

أ- التزام الجانبين «بتجنب أى اعمال أو أنشطة قد تؤثر سلبا على أمن الطرف الآخر أو قد تحكم سلفا على النتائج النهائيةللمفاوضات».

ب- «الأخطار الأمنية الناجمة عن كل أشكال الإرهاب».

وهنا يتضح الهدف الإسرائيلى بتضمين كل الأعمال التى قد تندرج تحت أعمال مقاومة الاحتلال المشروعة تحت بند الإرهاب،كما إنه أيضا يعكس تجاهلاً واضحاً لإرهاب الدولة الذى تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلى ضد السكان العرب فى الأراضى المحتلة والتى قد تستثير أى رد فعل شعبى مماثل كإجراء انتقامى ضد القوات الإسرائيلية يصبح بموجب هذا النص تحت طائلة هذا الالتزام، بينما لايوجد التزام مماثل بامتناع قوات الاحتلال الإسرائلى عن ممارساتها الإرهابية ضد السكان العرب.

جـ-التزام الطرفين بنبذ العنف واللجوء إلى استخدام القوة «ولعدم استخدام الأسلحة من جانب أى طرف ضد الطرف الآخر بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية».

د- الالتزام المتبادل كمسألة لها أولوية وفى أسرع وقت ممكن للعمل على جعل الشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وغير التقليدية» وينبغى أن يتحقق هذا الهدف "فى إطار سلام شامل ودائم ومستقر يتميز بالتخلى عن استخدام القوة وبالمصالحة والانفتاح". إضافة إلى ذلك، فقد نصت الفقرة أيضا على إمكانية تعديل الاتفاقات الخاصة بالموضوع طبقاً لما يتم التوصل إليه فى لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمى»، وكذلك أن يتم الاتفاق على ترتيبات الأمن وإجراءات بناء الثقة.

3- فيما يتعلق بالمياه: فإن الاتفاق قد أشار فى فقرتين إلى «ضمان حصص المياه المحقة للطرفين»، وإلى «البحث عن وسائل لتخفيف نقص المياه»، متجاهلاً بذلك إرساء أسس التعويض عما استنزفته إسرائيل من مصادر المياه العربية فى الأراضى المحتلة، كما لم يشر الاتفاق إلى الأسس التى سيتم على ضوئها تحديد توزيع هذه الموارد المائية مستقبلاً، وإن ترك الانطباع الضمنى أن ذلك سيتم على أساس من الاقتسام والمشاركة.

4- أما قضايا اللاجئين والنازحين: فإن الاتفاق قد نص على "تحقيق تسوية عادلة يوافق عليها الجانبان للأوجه الثنائية لمشكلة اللاجئين والنازحين بما يتفق والقانون الدولى". وإن عكس ذلك تعدد الأطراف المعنية بالقضية، وخاصة الطرف الفلسطينى، فإن ذلك لم يشر من قريب أو بعيد إلى حق تقرير المصير كأحد الحقوق الأساسية المتضمنة فى قضايا اللاجئين والنازحين.

5- وبصدد قضايا الحدود والمسائل المتعلقة بالأراضى،فقد نص الاتفاق على اعتماد "تعيين الحدود تحت الانتداب مرجعا من دون إجحاف بوضع الأراضى التى أصبحت تحت سلطة الحكم العسكرى الإسرائيلى فى العام 1967، ويحترم الجانبان الحدود الدولية المشار إليها آنفا ويلتزمانها".

6- أما مجالات التعاون الاقتصادى فقد نص الاتفاق على استكشافها فى إطار إقليمى متى كان ذلك مناسبا فى المجالات الآتية: الموارد الطبيعية: كالمياه والطاقة والبيئة وتنمية الغور، والموارد البشرية: السكان والعمل والصحة والتعليم ومكافحة المخدرات، والبنية التحتية: النقل البرى والجوى والاتصالات.

ثالثاً: طبقا للفقرة جـ من الاتفاق -وهى الفقرة الأخيرة- فمن المتوقع أن يسفر هذا المسعى إلى التوصل إلى «معاهدة سلام».

وهكذا، فإن هذا الاتفاق وإن جاء إعلان التوصل إليه بمثابة مفاجأة للتوقعات التى اتجهت إلى المسار السورى الإسرائيلى - باعتباره المسار الرئيسى الذى يمكنه أن يؤدى إلى انفراج مسارات التسوية الأخرى- بعد إعلان الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، فإنه قد أعاد إلى الأذهان ما تردد من أنباء التوصل إلى اتفاق أردنى إسرائيلى حول جدول أعمال مشترك منذ الجولتين السادسة والسابعة، وما واكب ذلك فى تلك الفترة من انباء حول اتصالات سرية مستقلة بين مسئولين أردنيين وإسرائيليين. إضافة إلى ذلك، فإن توقيع هذه الوثيقة فى اليوم التالى مباشرة لتوقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى إنما كان مؤشراً عملياً لانتهاء مسارات مدريد التفاوضية، وبروز المسارات التفاوضية السرية كآلية بديلة تسعى الدبلوماسية الإسرائيلية إلى تعميمها حتى يمكن من خلالها التوصل إلى اتفاقات منفردة بين إسرائيل وكل من الدول العربية، وبما يحقق أقصى عائد لإسرائيل وبأقل التزامات ممكنة بصدد التسويات المنفردة على هذه المسارات.

(3) الاتفاق بين الفاتيكان وإسرائيل بشأن القدس (القدس المحتلة 30 ديسمبر 1993)

جاء توقيع هذا الاتفاق بين الفاتيكان وإسرائيل تتويجا لجهود سابقة استهدفت تطبيع العلاقات بين الطرفين. وقد قام بالتوقيع على هذا الاتفاق ممثلا الطرفين: نائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسى بيلين، ونائب وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور كلوديو تشيللى- فى الثلاثين من ديسمبر 1993. وقد مثل الاتفاق أهمية خاصة بالنسبة لإسرائيل باعتباره- وضمن أسباب أخرى- «أول مستند قانونى يربط بين الجانبين» (الحياة، لندن: 31/12/1993)، وربما كان ذلك مادفع الممثل الإسرائيلى للتعليق بقوله إن الاتفاق يمثل «نصراً لرجاحة العقل، وللشعب اليهودى، لدولة إسرائيل»، بينما حاول ممثل الفاتيكان اتباع أسلوب أكثر اتزانا وموضوعية فى التعليق على إقدام الفاتيكان على إبرام هذا الاتفاق بقوله «إن الفاتيكان يريد توفير ضمانات دولية خاصة لحماية القدس على الرغم من الاعتراف بإسرائيل»(44).

وأيا كانت رؤية طرفى الاتفاق ودوافعهما المختلفة لإبرام الاتفاق، فقد حرصا فى ديباجته على ذكر الأسس والمنطلقات التى استندا عليها، والتى تمثلت فى «الطابع الفريد والمدلول العالمى الذى يميز الأرض المقدسة»، وكذلك «الطابع الفريد للعلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية والشعب اليهودى، وعملية المصالحة التاريخية، وحسن التفاهم والصداقة المتبادل والمتزايد بين الكاثوليك واليهود». كذلك فقد حرص الطرفان أيضا على تضمين تلك الديباجة إشارة أخرى إلى جهودهما المشتركة السابقة على توقيع الاتفاق، وإلى قرارهما فى 29 يوليو 1992 بتشكيل «لجنة عمل ثنائية دائمة لبحث وتحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك..» وإلى الهدف المشترك «بتطبيع العلاقات بينهما». وقد تلا تلك الديباجة خمسة عشرة مادة شكلت مضمون وجوهر الاتفاقية بين الطرفين(45). ولعل أهم الملاحظات التى يمكن ذكرها بصدد الاتفاقية وما اشتملت عليه من التزامات متبادلة، وإقرارات بحقوق معينة لكل طرف أو لكليهما معا، وللضوابط المنظمة لتسوية الاختلافات بشأنها وبموقعها بالنسبة للالتزامات الدولية لكل من الطرفين، لعل ذلك يمكن تناوله فيما يلى:

أولاً: أن التعهدات والالتزامات والإقرارات المشتركة التى أوجبت الاتفاقية التزام الطرفين بها بصدد قضايا أو موضوعات معينة إنما تحددت على النحو التالى:

1- «حرية المعتقد الدينى والرأى....»: يتعهد طرفا الاتفاقية بالمحافظة عليه واحترامه وذلك التزاما من الطرفين بأحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وسائر المعاهدات والاتفاقات الدولية التى يدخل كلاهما فيها" (المادة الأولى بفقريتها).

2- « الالتزام بمكافحة كل أشكال العداء للسامية والعنصرية والتعصب الدينى»: والتزام الطرفين التعاون بالشكل الملائم لتحقيق ذلك، ولتأكيد التسامح بين الطوائف واحترام الحياة والكرامة الإنسانية (المادة الثانية، الفقرة الأولى (م1-ف1)).

3-«التعاون بشأن تطبيق القانون الكنسى- فيما يتعلق بالشخصية القانونية الكاثولسيكية- فى إسرائيل» والالتزام المشترك «بالحوار والتعاون» فى العلاقات المتبادلة(م3).

4- الالتزام المتبادل بالإبقاء على «الوضع القائم فى الأماكن المقدسة المسيحية واحترامه، وكذلك حقوق الطوائف المسيحية فى هذه الاماكن المقدسة» (م4-ف1). والاتفاق المشترك «لضمان مستمر لحرية العبادة الكاثوليكية"(م4-ف4)، واحترام وحماية "الطابع المميز للأماكن المقدسة من كنائس وأديرة ومدافن وغيرها» (م4/ف3).

5- فيما يتعلق بحج المسيحيين إلى الأراضى المقدسة، يقر الطرفان «المصلحة المشتركة للطرفين بتشجيع حج المسيحيين إلى الأراضى المقدسة وبتشاور الهيئات المختصة للطرفين كلما اقتضى الأمر ذلك» (م5-ف1،2).

6- بشأن التبادل الثقافى: يلتزم الطرفان "بدفع وبتشجيع التبادل الثقافى بين مؤسسات كاثوليكية فى العالم، ومؤسسات تربوية وتعليمية ومؤسسات للأبحاث فى إسرائيل" بالإضافة إلى التزامها بتسهيل"الاطلاع على المخطوطات والوثائق التاريخية والمصادر المشابهة طبقاً للقوانين واللوائح" (م7).

7- وفيما يتعلق بالاختلافات بين الطرفين فهما ملتزمان باتباع أسلوب "التفاوض بحسن نية للتوصل إلى تسوية مقبولة بشأن المسائل الاقتصادية وقضايا الملكية وماشابهها"(م10-ف2/أ) أو غيرها من المسائل الخلافية، كما

يلتزم الطرفان "بمبدأ الحلول السلمية" لإنهاء النزاعات بين الدول والشعوب. (م11).

8- وأخيراً يتعهد الطرفان "بالتفاوض بحسن نية" بشأن بقية جدول الأعمال والاتفاق عليه وعلى سبل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة.. (م14)، والتزامها أيضاً بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة على مستوى السفارة بمجرد سريان هذا الاتفاق والبدء في تنفيذه (م14-ف2).

ثانياً: أما الحقوق والتعهدات الخاصة من قبل كل طرف تجاه الآخر أو لكليهما معاً: فإن أهم ما جاء بصددها في الاتفاقية يمكن إيجازه فيما يلي:

فيما يتعلق بالحقوق المشتركة للطرفين فقد تحددت بما يلي:

أ- "حق كل طرف في ممارسة حقوقه وسلطته في العلاقات المتبادلة وفي التعاون بينهما من أجل خير شعبيهما" (م3-ف1).

ب- حق كل طرف في ألا يمس هذا الاتفاق "الحقوق والالتزامات الناجمة عن المعاهدات التي تربط أيا من الطرفين بدولة أو أكثر والتي يحيط بها الطرفان علماً وقت توقيع هذا الاتفاق. (م13/ف د).

2- فيما يتعلق بالحقوق الخاصة للكنيسة الكاثوليكية -أي الفاتيكان- فقد رتب لها الاتفاق الحقوق التالية:

أ- "حق الكنيسة الكاثوليكية في ممارسة نشاطاتها الدينية والأخلاقية والتعليمية والخيرية، وبأن تكون لها سياستها الخاصة، وبتدريب وتعيين موظفين لها في هذه المؤسسات وبممارسة صلاحياتها، وبخاصة العمل على تحقيق رفاهية وأمن السكن" (م3-ف2).

- "حق الكنيسة في إنشاء وإدارة مدارس ومراكز للدراسات على جميع المستويات وسيتم ممارسة هذا الحق بما يتفق مع قوانين الدولة في التعليم" (م6).

جـ- "أن حق الكنيسة الكاثوليكية في حرية التعبير عند ممارسة صلاحياتها، يمارس أيضاً بواسطة وسائل الاتصال التابعة للكنيسة ويمارس هذا الحق طبقا لقوانين الدولة في مجال وسائل الاتصال" (م8).

د- "حق الكنيسة الكاثوليكية في القيام بنشاطاتها الخيرية بواسطة مستشفياتها ومؤسساتها الاجتماعية ويمارس هذا الحق طبقاً لقوانين الدولة في هذا المجال" (م9).

هـ- "حق الكنيسة الكاثوليكية في الملكية" (م10).

و- "حق الفاتيكان في الاحتفاظ بحقه في كل مناسبة بممارسة التوجيه المعنوي والروحي... وحقه بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية، خاصة في شأن الأراضي والحدود" (م11).

3- وفيما يتعلق بالحقوق والامتيازات الخاصة بإسرائيل فقد رتب الاتفاق لها الحقوق التالية على الفاتيكان:

أ- حق إسرائيل على الفاتيكان قطع كل أشكال العداء للسامية وفي كل مظاهرها (م2-ف2).

ب- حق إسرائيل في مراعاة قوانينها ونظمها الداخلية في كل مجال من مجالات ونشاطات الفاتيكان داخل إسرائيل، والإقرار بالإدارة المشتركة لهما في القدس.

جـ- اعتراف الفاتيكان بالوضع القائم في الأماكن المقدسة وما يمثله ذلك ضمنيا من الاعتراف بالسيطرة الإسرائيلية والادعاءات بالحقوق التاريخية وغيرها لإسرائيل على تلك الأماكن بمعنى آخر، تأييد الفاتيكان عمليا لسياسات الاحتلال والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي على حساب الحقوق العربية المشروعة.

د- اعتراف الكنيسة بحق الدولة "إسرائيل" في ممارسة صلاحيات وبخاصة في العمل على تحقيق رفاهية وأمن السكن (م3-ف1).

مما سبق تعكس بنود الاتفاق ومواده حرصا إسرائيليا واضحا بمستقبل العلاقة الإسرائيلية بالأراضي المقدسة بمدينة القدس وسعيا متزايدا لإضفاء الشرعية الدولية والدينية على الوضع القائم -بما يعنيه ذلك من دعم وتأييد للسيطرة والهيمنة الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة منذ 1967- أهم الدلالات في هذا الاتجاه ما تعكسه مواد الاتفاق فيما يتعلق بالقبول بالإدارة المشتركة -من قبل الطرفين- للمؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية في القدس (م3/ف1،2)، واعتراف الفاتيكان بالوضع القائم والتعهد بالمحافظة عليه (م4/ف1) والألوية التي يمثلها هذا الاتفاق على ما عداه من اتفاقات أخرى فيما يتعلق بتفسير نصوصه حتى لو اختلفت مع تفسيرات أخرى (م4/ف2)، واعتراف الفاتيكان وقبوله للوضع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتعهده بقبول حرية إسرائيل في ممارسة حقوقها وسلطاتها في الأماكن المقدسة المسيحية (م3/ف1، م4/ف1).

إضافة إلى ما سبق فقد استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية أن تعكس نجاحا واضحا فى حرمان الطرف الآخر -الفلسطينيين والعرب عامة- من تأييد مماثل من قبل الفاتيكان لحقوقهم المشروعة. تفسير ذلك تعكسه وتوضحه روح ومواد الاتفاق بوجه عام عندما بدأت بذكر المعاداة للسامية وتعهد الطرفين بمواجهتها والتعاون بشتى السبل لمكافحة كل أشكال العداء للسامية والعنصرية.." (م2/ف1)، وأضافت إلى ذلك الشرعية الدينية والقانونية للدور الإسرائيلى فى الأراضى المقدسة والقبول بالإدارة المشتركة لإسرائيل والفاتيكان للمؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية..إلخ، بينما فى ذات الوقت اتجه الاتفاق (م11/ف2) إلى تأكيد على التذكير بوضع الفاتيكان وتعهده بالبقاء بمنأى عن جميع النزاعات الزمنية، ويسرى هذا المبدأ خصوصا، على النزاعات فى شأن الأراضى والحدود. وهو ما يعكس -فى أحد معانيه- حرصاً إسرائيليا وكنسياً على تجنب انزلاق الفاتيكان نحو تبنى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بدعوى أن هذا النزاع "نزاع زمنى.. فى شأن الأراضى والحدود".

وهكذا يمكن الانتهاء إلى القول بأن توقيت التوصل إلى هذا الاتفاق من جانب ومضمونه من جانب آخر، إنما يعكسان بوجه عام جهوداً إسرائيلية مكثفة نحو إعداد المسرح الدولى للقبول الفعلى والعملى بالتصور الإسرائيلى لمستقبل القدس والقائم على اعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل وعلى الاستمرار فى تهويد المدنية وإزالة المعالم التاريخية لها -بتكثيف جهود التهويد والمستوطنات- والاتجاه إلى قبول تدويل الإشراف على المقدسات الدينية فيها مع الاحتفاظ بالسيادة الإسرائيلية على هذه المناطق، وذلك كحل أخير لحسم النزاع حول هذه الأماكن مع العرب والفلسطينيين. من هذا المنظور يمكن بيان أهمية هذا الاتفاق مع الفاتيكان والحصول على دعمه وتأييده للوضع الإسرائيلى وللموقف الإسرائيلى بصدد القدس، خاصة وأن الساحة تعد خالية بصدد القدس فى مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، حيث أجل الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى قضية القدس إلى العام الثالث للاتفاق أى فى عام 1996، كما لم يتضمن الاتفاق أيضاً أى إشارة إلى التزام إسرائيل برد القدس الشرقية باعتبارها ضمن الأراضى المحتلة عام 1967، وتنفيذا للقرار 242، إضافة إلى ذلك فإن الموقف الأمريكى وما يتسم به من غموض تجاه الموقف العربى وتضارب التنسيق بين الدول العربية، كل تلك العوامل ساهمت بلا شك فى دعم الموقف الإسرائيلى فى التوصل إلى هذا الاتفاق مع الفاتيكان وحصول إسرائيل عمليا بمقتضاه على دعم وتأييد الفاتيكان للسيطرة على مدينة القدس على حساب المطالب العربية المشروعة فيها.

(4) اتفاق القاهرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير (9 فبراير 1994)

على خلاف كل أجواء التفاؤل التى أحاطت بتوقيع اتفاق واشنطون بين المنظمة وإسرائيل فإن مفاوضاتهما المشتركة بشأن تنفيذه والتى ابتدأت بعد شهر من توقيعه (أى فى 13/10/1993) وقد واجهها عديد من العقبات الإسرائيلية المختلفة المزعومة حول الأمن، مما أدى فى النهاية إلى خلق عدد من الأزمات حالت دون نجاح المفاوضات، الأمر الذى ترتب عليه تعليق الوفد الفلسطينى لمشاركته فى هذه المفاوضات بعد قرابة الشهر من بدايتها، وقد أدى تفاقم الأزمات فيما بعد بين الطرفين إلى عدم وفاء إسرائيل بالتزامها بابتداء الانسحاب من غزة وأريحا فى الموعد الذى حدده إعلان واشنطون لذلك وهو الثالث عشر من ديسمبر 1993.

وقد تمثلت أبرز القضايا الخلافية بين الجانبين فيما يلى:

1- سلطة الإشراف على المعابر بين مناطق الحكم الذاتى وكل من الأردن ومصر.

2- تحديد مساحة أريحا.

3- تحديد مساحة المستوطنات ومسئولية أمنها داخل مناطق الحكم الذاتى.

4- سلطة الشرطة الفلسطينية.

وفى إطار الجهود التى بذلها الجانبان الفلسطينى والإسرائيلى، وبمساعدة الأطراف المعنية بالسلام، تم انعقاد سلسلة من المفاوضات السرية فى عدد من العواصم والمدن العالمية ابتداءاً بطابا والقاهرة، ومروراً بأوسلو، وفرساى، وجنيف، ودافوس، إلى أن اختتمت فى القاهرة حيث قام الرئيس عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلى بيريز بالتوقيع على اتفاق القاهرة فى 9 فبراير 1994، والذى حدد عدداً من المسائل الخاصة بتطبيق اتفاق غزة وأريحاً، وفيما يتعلق تحديداً بالإشراف على المعابر وتوزيع السلطات المرتبطة بذلك. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق لم ينجح فى تذليل كل العقبات بين

الطرفين، ومن ثم كانت هناك سلسلة من الاتفاقات اللاحقة -التى وقعت أيضاً فى القاهرة- فى نهاية مارس 1994، ثم فى أوائل مايو من نفس العام على نحو ما سيلى تفصيله فيما بعد.

اشتمل الاتفاق على قسمين رئيسين عنى أولهما بمنطقتى الحكم الذاتى فى غزة وأريحا بينما اهتم الثانى بمسألة الإشراف على المعابر. وطبقاً لذلك فإن الاتفاق قد اختص إسرائيل فى قطاع عزة بالإشراف على المستوطنات اليهودية وتولى مسئولية أمنها والطرق وكذلك بتسيير دوريات على الطرق التى تربط تلك المستوطنات بإسرائيل وكذلك بتيسير دوريات مشتركة على جوانب تلك الطرق والطرق المرتبطة بها بقيادة مركبات إسرائيلية. أما السلطة الفلسطينية فقد أوكل اليها الاتفاق السلطات المدنية، على أن تبحثها لجنة نقل السلطات المدنية. إضافة إلى ذلك، فقد نص الاتفاق على أن تقام جسور على تقاطعات الطرق الجانبية والطريق الرئيسى الذى يربط بين الشمال والجنوب. وفيما يتعلق بأريحا فقد احتفظ الاتفاق لإسرائيل بالإشراف على الشئون الدينية اليهودية فى كنيس شالوم، بينما أعطى للسلطة الفلسطينية المؤقتة حق الإشراف على «مقام النبى موسى» فى أريحا للغايات الدينية، وكذلك زيارة منطقة "المغطس" المعتقد أن المسيح عليه السلام قد عُمّد فيها، على أن يتم ذلك فى المناسبات الدينية، ويكون تحت العلم الفلسطينى، وبالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك فقد أوكلت للسلطة الفلسطينية المؤقتة أيضا المهام الخاصة بتأمين سلامة العبور للأسباب الدينية، وللمشاريع الفلسطينية، والفلسطينية الإسرائيلية التى ستنشأ على ضفة البحر الميت، أما الطرق الداخلية فى أريحا فقد وضعها الاتفاق تحت الإشراف الفلسطينى مع إمكانية تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية على الطرق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بموضوع المعابر فقد جاء تناول الاتفاق لها فى بنود ستة تم على ضوئها تنظيم القضايا المتعلقة بالحدود بين مناطق الحكم الذاتى والمناطق الخارجية (الأردن - مصر)، وبالدخول أوالخروج، ومجالات الاشتباه والزيارات بالإضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى.

أ- فيما يتعلق بالحدود: احتفظ الاتفاق لإسرائيل بسلطة الأمن الخارجى على طول الحدود بين مناطق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا وكل من الأردن ومصر.

2- أما الدخول إلى أو الخروج من تلك المناطق فقد وزع الاتفاق سلطة الإشراف عليه على كل من إسرائيل وسلطة الحكم الذاتى بحيث تتم إقامة مركز حدودى على كل معبر، بحيث يكون له جناحان: أحدهما فلسطينى، يختص بمرور الفلسطينيين وزوار غزة وأريحا، تتولى سلطة الإجراءات والتفتيش فيه سلطة فلسطينية وإسرائيلية. أما الجناح الثانى فيخضع لرقابة إسرائيلية فقط حيث يختص بمرور الإسرائيليين.

3- أما فى حالات الاشتباه: فهى تطبق بالطبع على الجناح الفلسطينى، ويكون للطرفين حق استجواب وتوقيف المشتبه فيه- فى حالات ثبوت الشبهة-بعد إبلاغ الطرف الآخر، على أن يتولى مكتب الارتباط- الذى سيتم إنشاؤه- متابعة المسألة. وفى هذا الخصوص، فإن الاتفاق قد حدد حالات الاشتباه فى المواقف الأربعة التالية:

(أ) التورط المباشر أو غير المباشر للمسافر فى نشاط إجرامى، أو بالتخطيط لنشاط إجرامى، أو فى نشاط إرهابى، أو بالتخطيط لنشاط إرهابى.

(ب) قيام المسافر بحمل سلاح أو متفجرات، وأدوات مشابهة.

(جـ) قيام المسافر بحمل وثائق مزيفة أو غير صالحة أو تتضمن بيانات ومعلومات غير متطابقة مع سجلات الأحوال الشخصية (للمقيمين) أو المستندات الخاصة بالزائرين.

(د) حدوث تصرفات مريبة من المسافر خلال عبوره المركز الحدودى.

4- فى حالات الزيارة: أتاح الاتفاق إمكانية السماح بالإقامة لزوار غزة وأريحا لمدة ثلاثة شهور بشرط الحصول على إذن من السلطات الفلسطينية وعلى الموافقة الإسرائيلية. كذلك أعطى الاتفاق للسطلة الفلسطينية الحق فى تجديد المدة لثلاثة شهور إضافية بعد إحاطة السلطات الإسرائيلية بذلك، على أن تتم الموافقة الإسرائيلية على أى تجديد آخر. إضافة إلى ذلك فقد أوكل الاتفاق إلى السلطات الفلسطينية المسئولية الخاصة بمتابعة الزوار والتأكد من عدم تجاوزهم للفترات المحددة لهم.

5- أما الموضوعات الأخرى التى تناولها الاتفاق فقد تعلقت بإطار التشاور المشترك بين القيادات الفلسطينية والإسرائيلية، وبالقضايا التى لم يتم الاتفاق عليها:

أ- في إطار التشاور المشترك اتفق الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني على عقد لقاء بين عرفات ورابين للتوصل إلى اتفاق شامل بصدد تنفيذ اتفاق غزة- أريحا. وهنا تجدر الإشارة إلى أن رابين قد استبعد عقد هذا اللقاء قبل أن يمر شهر على إبرام اتفاق القاهرة.

ب- أما القضايا المعلقة التي لم يصل الطرفان إلى اتفاق بشأنها فقد نص الاتفاق على إرجاء مناقشاتها إلى المفاوضات المقبلة في طابا وواشنطون. وقد تعلقت هذه الموضوعات بقضايا نقل السلطة وانتخابات الحكم الذاتي وإعادة الانتشار في الضفة وإنشاء مكتب الارتباط، ترتيبات عبور الشخصيات المهمة عبر الجناح الفلسطيني، عبور الحافلات والشاحنات والسيارات الخاصة، التغييرات الهيكلية اللازمة في المعابر القائمة لتلائم الأوضاع الحديثة، إمكانية مد فترة إقامة الزائرين لغزة وأريحا إلى أربعة أشهر بدلاً من ثلاثة.

وعلى ضوء ما سسبق فإنه يمكن إثارة الملاحظات التالية بشأن هذا الاتفاق ما حققه، ومدى تأثيره المحتمل على مستقبل عملية التسوية:

1- أن هذا الاتفاق قد استهدف معالجة القضايا الأمنية المرتبطة بتطبيق اتفاق غزة وأريحا، ومع ذلك فإنه لم يتناول سوى عدد محدود جداً من تلك القضايا، كما إن معالجته لها لم تكن المعالجة المثلى، ومن ثم فإنه من المتوقع أن تزداد إثارة إسرائيل لمزيد من القضايا الخلافية والأكثر تعقيداً، مما يحقق بالتالي العديد من الأهداف الإسرائيلية في كسب المزيد من الوقت وتصدير الخلافات والانقسامات إلى الطرف الفلسطيني، فضلاً عما تمثله سياسة إثارة الأزمات من تشتيت لاهتمامات الجانب الفلسطيني، وإهدار لطاقاته، واستنزاف لإمكانياته التفاوضية وتنازلاته، ودفعه باستمرار إلى دائرة رد الفعل بدلاً من الفعل والتأثير المباشر.

2- أن هذا الاتفاق -شأنه في ذلك شأن اتفاق واشنطون- قد تجاهل-من خلال التأجيل- أولوية القضايا الأساسية في الصراع، وهي القضايا المتعلقة بالقدس والمستوطنات، وبحق اللاجئين والنازحين في العودة. وبناء على ذلك فإنه يتيح فرصاً لإسرائيل في الاستمرار في سياسة تجزئة القضايا وتفتيت المسارات ومن ثم النجاح في الحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات العربية دونما مقابل مماثل أو مواز.

3- أن الحلول التي قدمها الاتفاق للمشكلات التي تناولها إنما تمثل في جوهرها انحيازاً كبيراً للمفاهيم والتصورات الإسرائيلية سواء فيما يتعلق باختصاصها بكل السلطة العليا في مسألة الحدود الدولية، أو فيما يتعلق بالمستوطنات والأمن.. إلخ.

4- أن الاتفاق لم يترتب عليه حسم، عدد من القضايا الخلافية الهامة مثل تحديد مساحة أريحا، مواعيد الانسحاب من غزة وأريحا، مناطق عمل واختصاصات الشرطة الفلسطينية وتقسم غزة إلى ثلاث مناطق معزولة...إلخ.

وهكذا كان من الطبيعي أن يلقى هذا الاتفاق معارضة شديدة ومماثلة من قبل تحالف القوى الفلسطينية التي سبق معارضتها لاتفاق غزة أريحا، وأن تعتبره أهم فصائلها بمثابة تكريس للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، وقد اتفق مع وجهة النظر هذه أيضاً الانتقادات السورية للاتفاق باعتباره "اتفاقا جزئياً" ولأنه "يكرس السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المعابر ومناطق الحدود والطرق الاستراتيجية، وأنه يضر بالقضية الفلسطينية ولا يوفر مطالب الفلسطينيين".

2- المسارات الثنائية خلال الجولة الثانية عشرة

كان للاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة واتفاقها على إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي في غزة وأريحا آثاره الواضحة على المسارات التفاوضية بمستوياتها المختلفة. أبرز تلك الآثار أوضحتها تطورات الجولة الثانية عشرة في مسارتها المختلفة وعلى النحو التالي:

- انفصال المسارين الفلسطيني والأردني بعد قرار الأردن في الرابع عشر من سبتمبر 1993 بحل الوفد الأردني الفلسطيني المشترك في مفاوضات السلام والذي كان قد تشكل طبقاً لقرارات مؤتمر مدريد للسلام.

- ازدياد الترابط والتماسك بين الوفدين السوري واللبناني في ذلك على خلاف ما بدأت في العملية التفاوضية في إطار مدريد.

- فشل الجهود والمحاولات الإسرائيلية والضغوط العسكرية على لبنان في دفع لبنان للتخلي عن التنسيق والارتباط مع المسار السوري من جانب، أو لدفع لبنان بقبول الاقتراح الإسرائيلي بتشكيل لجنة عسكرية مشتركة بدون تعهد إسرائيلي مواز بالانسحاب من الجنوب اللبناني.

- انتقال الاهتمام والتركيز الإسرائيلي إلى المسارين الفلسطيني والأردني على نحو ما أوضحته الجولة الحادية عشرة وما تلاها -لاستكمال ما تم التوصل إليه فيهما، ومن ثم تجميد المسارين السوري واللبناني حتى بداية الجولة الحالية.

-اتجاه الدور الأمريكي نحو تكثيف الجهود الدبلوماسية على المسار السوري الإسرائيلي بهدف التقريب بين وجهتي النظر السورية الإسرائيلية المتعارضتين، وبينما طالبت إسرائيل برفع مستوى التمثيل في المفاوضات واللجوء إلى التفاوض السري خارج إطار مدريد -على النمط الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو- فإن سوريا قد تمسكت بموقفها الداعي إلى شمولية الحل على أساس صيغة مدريد وعدم الخروج عليها. ومن ثم فإن الولايات المتحدة -ومن خلال جولات وزير خارجيتها في المنطقة بالإضافة إلى القمة السورية الأمريكية في جنيف في 1994/1/16- قد استطاعت التوصل إلى صيغة وسط للتوفيق بين هذه المطالب المتعارضة تمثلت في اقتراح عقد الجولة على مستوى رؤساء الوفود العربية والإسرائيلية وأن تتم الجولة في مناخ من التعتيم الإعلامي، وبشكل غير رسمي.

في هذا الإطار جاء انعقاد الجولة الثانية عشرة للمفاوضات العربية الإسرائيلية في المسار الثنائي في الفترة ما بين الرابع والعشرين من يناير وحتى الثالث من فبراير حيث تم تعليقها بناء على طلب إسرائيلي، ثم تم استئنافها في الثالث من فبراير وحتى الثامن والعشرين من فبراير، حيث تم تعليقها هذه المرة بناءاً على طلب عربي، واحتجاجا على مذبحة الحرم الإبراهيمي.

أهم التطورات في المسارات المختلفة خلال تلك الجولة تمثلت فيما يلي:

1- المسار الفلسطيني الإسرائيلي:

أظهرت تطورات المفاوضات خلال تلك الجولة تجاوز الآثار التي ترتبت على إعلان غزة أريحا لمجرد حل أو فك الارتباط بين الوفدين الأردني والفلسطيني، حيث تحول المسار الفلسطيني الإسرائيلي ليصبح أسيراً بدرجة تكاد تكون كاملة للإرادة الإسرائيلية بصورة واضحة، كما لم يكترث الوفد الإسرائيلي سوى بالتركيز على أولوياته الأمنية فقط دون اعتبار آثار ذلك على المطالب أو المصالح الفلسطينية. إزاء ذلك لم يجد الوفد الفلسطيني سبيلاً سوى الشكوى المتكررة، وإزاء ذلك التعنت المقصود، فقد طالب الوفد والقيادات الفلسطينية بتدخل الولايات المتحدة، غير أن الموقف الأمريكي تمثل في عدم رغبته في إقحام نفسه في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وأن الولايات المتحدة لن تتدخل إلا بناء على طلب من طرفيها، وهو ما رفضه الجانب الإسرائيلي بصورة واضحة (46) الجديد في الأمر في هذه الجولة أن الموقف قد تغير بعد اتفاق غزة وأريحا بحيث أصبح على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي اللجوء إلى آلية حل المنازعات بينهما طبقاً لأحكام الاتفاق، والتي تمثلت في التفاوض أوالتحكيم باتفاق الطرفين.

على ضوء ذلك اتسم المسار الفلسطيني الإسرائيلي بالتراجع العام خلال هذه الجولة حيث اعتبر أقل المسارات استفادة من هذه الجولة نتيجة لسيطرة الأولويات الأمنية على الموقف الإسرائيلي، فضلاً عن تعنته المستمر. وقد تمثل أهم الموضوعات المثارة في تلك الجولة بتنظيم الانتخابات الخاصة بالمجلس الفلسطيني الذي سيتم تكليفه بإدارة الحكم الذاتي والتي سبق وأن حدد اتفاق غزة وأريحا موعدها بحد أقصى في الثالث عشر من يوليو 1994(الحياة، لندن: 1994/2/4).

ومن جانب آخر فقد استمرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المتعلقة بقضايا الانسحاب والأمن ونقل السلطات في خارج إطار مدريد/ واشنطون التفاوضي حيث استمرت جولاتها في القاهرة والعريش إلى أن تم تعليق المفاوضات بين الجانبين في الخامس والعشرين في فبراير 1994، على إثر أحداث مذبحة الحرم الإبراهيمي.

2- المسار الأردني الإسرائيلي:

على النمط الفلسطيني جاءت المشاركة الأردنية في أعمال الجولة الثانية عشرة من باب إضفاء صفة الشمولية على أعمال ومفاوضات تلك الجولة، فواقع الأمر كان يدل على أن القضايا الأساسية في المسار الأردني الإسرائيلي إنما يتم بحثها والتفاوض بشأنها خارج إطار واشنطون وفي إطار اللجان الأردنية الإسرائيلية التي تم تشكيلها بموجب الاتفاق المشترك في 1993/9/14 على جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي، وطبقا للجدول الزمني للتفاوض بين الطرفين في أعقاب الجولة الحادية عشرة.

وطبقاً لتصريحات الناطق باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية فإن المحادثات في الجولة الثانية عشرة على المسار الأردني

الإسرائيلى قد تمت على مستوى مجموعات العمل الخاصة بالمياه والطاقة والتنمية الاقتصادية والبيئة (الحياة، لندن: 1994/2/4).

أما الجانب الأردنى فبالإضافة إلى حرصه للاستفادة من الوساطة الأمريكية المباشرة بين مفاوضى الوفدين الأردنى والإسرائيلى فقد حرصت الأردن على إظهار وفدها بمظهر المتمسك بالالتزام القومى العربى، فالملك حسين يحرص من جانب على الكشف عن الضغوط التى تعرض لها الأردن بغية توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل على أن يتم التباحث فى القضايا المعلقة فى مرحلة لاحقة. من جانب آخر، حرص الملك على إعلان موقف الأردن باعتبار ذلك بمثابة استسلام مرفوض كما إنه قد أكد بصورة مشددة على ضرورة حل القضايا الخاصة بقطاعين تحتلهما إسرائيل قريبا من البحر الميت، والحدود الأردنية الشمالية، إضافة إلى ذلك فإن الملك قد طالب أيضاً بحل قضايا المشاركة فى مصادر دعم المياه وتقرير مستقبل ما يقرب من مليونى لاجئ (1,7 مليون) فلسطينى فى الأردن (الأهرام، القاهرة: 1994/2/15).

3- المسار السورى الإسرائيلى:

على نحو ماسبق ذكره فإن المسار السورى الإسرائيلى قد اتجه للجمود النسبى فى أعقاب إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى. الجانب الإسرائيلى من ناحية استند فى تبريره لهذا الجمود بعدم استعداد الرأى الداخلى فى إسرائيل لتحمل "إنجازين" فى وقت واحد على المسارين الفلسطينى والسورى أيضاً. السوريون بدورهم لم يكن من مصلحتهم بوجه عام التلميح أو الإيحاء بالموافقة على الإعلان الفلسطينى الإسرائيلى. وتفسير ذلك يجد جذوره فى أكثر من اتجاه، فقد كانت هناك ورقة فصائل المعارضة الفلسطينية المستندة إلى الدعم السورى والتى تشكل رصيداً فى الموقف التفاوضى السورى، ومن ثم لم تكن سوريا على استعداد للتضحية بها، خاصة وأن سلوك تلك الفصائل لم يدع شكا فى معارضتها للاتفاق. كذلك كانت هناك المخاوف السورية، من إعادة تكرار نموذج مفاوضات غزة- أريحا كإطار تفاوضى على المسار السورى الإسرائيلى إذا أوضحت سوريا حتى ضمنيا موافقتها على هذا الاتفاق، حيث لم تكن سوريا تخفى تحفظاتها وانتقاداتها الحادة لهذا الإطار وعيوبه فيما يتعلق بسرية المفاوضات والحلول المنفردة وتجزئة الموقف العربى بصدد التسوية الشاملة. ولهذه الاعتبارات وغيرها اتجه الموقف السورى للتركيز على التعنت الإسرائيلى باعتباره سببا فى جمود المفاوضات على المسار السورى الإسرائيلى.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال جولات كريستوفر المكوكية للمنطقة بهدف دفع عملية السلام على المسارين السورى واللبنانى قد تم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان للانسحاب وللأمن والسلام، اللجنة الأولى تهتم بالبحث فى الانسحاب الإسرائيلى للاتفاق على ترتيبات الانسحاب من الجولان ولجنة أخرى للبحث فى ترتيبات الانسحاب من الجنوب اللبنانى، بالطبع كانت هناك لجنتان سورية إسرائيلية وأخرى لبنانية إسرائيلية. أما اللجنة الثانية، أيضاً السورية الإسرائيلية، اللبنانية الإسرائيلية فكان اهتمامها منصباً على البحث فى ضمانات الأوضاع على الحدود فى مرحلة الانسحاب ووضع مشروع اتفاق على مراحل فى شأن الترتيبات المتعلقة بهذا العنوان. أما اللجنة الثالثة فقد تعلقت بالبحث فى إجراءات السلام المتبادل -على المسارين- بين كل من سوريا ولبنان وإسرائيل، طبقا لجدول زمنى يواكب الإجراءات على مستوى الانسحاب والأمن على مراحل (الأهرام، القاهرة: 1993/12/31).

إضافة إلى ذلك فقد واكب تشكيل تلك اللجان، وربما ترتب عليه، أن تواترت أنباء تناقلتها مصادر أمريكية وعربية عن لقاءات سرية تمت بين مسئولين سوريين وإسرائيليين، وأن هذه اللقاءات قد أسفرت عن عقد خمسة اجتماعات سرية فى أوربا منذ مايو 1993. وأن هذه الاجتماعات قد أسفرت بدورها عن توصل الجانبين إلى اتفاقات حول المسائل المتعلقة بالأمن والسيادة على الحدود بين البلدين، غير أن المصادر السورية قد نفت هذه الأنباء (الأهرام، القاهرة: يومى 1994/1/1، 1993/11/7)، كما سبق وأن أعلنت سوريا من قبل أن ما يتردد عن اتصالات سرية مع إسرائيل ليس سوى محض اختلاق.

إضافة إلى ما سبق فإن سوريا قد ركزت على استغلال انعقاد القمة السورية الأمريكية فى جنيف فى إيضاح الموقف السورى ودعمه إعداداً للجولة الثانية عشرة، وفى هذا الإطار فقد كان من بين النتائج التى أسفرت عنها تلك القمة مايلى:

1- إعادة التأكيد على كون مرتفعات الجولان أراضى محتلة ينطبق عليها القرار 242، ومن ثم فهى تخضع للترتيبات الخاصة بالأمن ولاتفاق سوريا وإسرائيل وبحيث لا تنقص هذه الترتيبات من سيادة الدولتين مما يعنى انسحابا إسرائيليا كاملا من الجولان.

2- التزام الطرفين -سوريا وإسرائيل- بإقامة علاقات طبيعية بينهما.

3- وأن يتم التوقيع على اتفاقات سلام وتعاون دائم (الأهرام، القاهرة: 1994/1/28).

انطلاقا من تلك الخلفية استهدفت الجولة الثانية عشرة تحريك المسارين السورى واللبنانى سعيا لدفع عملية التسوية ككل بالاستفادة من العلاقات الخاصة التى تربط سوريا بكل من الفصائل الفلسطينية المعارضة لإعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى من جانب وبحزب الله فى الجنوب اللبنانى من جانب آخر. وقد بدأت المحادثات فى الرابع والعشرين من يناير مقتصرة على لقاءات بين رئيسى الوفدين السورى والإسرائيلى، كما عقدت جلساتها خارج مبنى وزارة الخارجية الأمريكية فى أحد المكاتب الملحقة بها ودون أى تغطية إعلامية (الأهرام، القاهرة: 1994/1/25)، غير أن إصرار الجانبين على موقفيهما المتعارضين قد حال فى النهاية دون توصل الجولة إلى تحقيق تقدم كبير خلال هذه الجولة: فسفير إسرائيل إيتامار رابينوفيتش ورئيس وفدها فى المحادثات مع سوريا قد بدأ بتصريح قبيل انعقاد الجولة بقوله "نحن لا نسعى إلى صنع السلام مع سوريا" (الحياة، لندن:1994/1/22)، أما السفير موفق العلاف رئيس الوفد السورى فقد أعلن بدوره فى بداية الجولة "أن سوريا تتمسك بمبدأ الحل الشامل وترفض كل الطروحات التى لا تعيد الجولان بكامله إلى السوريين" (الحياة، لندن: 1994/1/26).

خلال تلك الجولة تحددت معالم مطالب ومواقف الجانبين الإسرائيلى والسورى كما يلى: طالبت إسرائيل برفع مستوى التمثيل فى المفاوضات وبإجراء مفاوضات سرية على غرار مفاوضات أوسلو الفلسطينية الإسرائيلية. أما الرفض السورى لهذين المطلبين فقد استند إلى أنهما يتيحان للجانب الإسرائيلى فرصة الخروج عن الإطار المرجعى للمفاوضات وقرارات مجلس الأمن ومن ثم إخضاع كل شئ للتفسير والاجتهاد، كما إن مثل هذه المطالب لا ترمى إلا إلى تضييع الوقت وتقويض الجهد المبذول لتحقيق التسوية القائمة على إطار قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وآلية مدريد، وذلك من خلال إعادة طرح تلك المطالب، فى الوقت الذى تستمر فيه إسرائيل فى توسيع مستوطناتها فى الجولان رغم استمرار المفاوضات الثنائية فى واشنطون. كما لا زالت إسرائيل تمتنع عن إعلان استعدادها للانسحاب من الجولان واتجاهها لاستغلال مخاوفها الأمنية المزعومة من جيرانها العرب فى الوقت الذى يمكن البحث فى هذه الترتيبات الأمنية والتوصل لضمان الأمن كل دول المنطقة بعد إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب (الحياة، لندن: 1994/2/6).

إزاء ذلك تقدمت إسرائيل بطلب لتعليق المفاوضات بحجة رغبة رؤساء الوفود فى العودة إلى حكوماتهم، إلا أن رؤساء الوفود العربية قد أكدوا عدم صحة ذلك وأكدوا كذلك بقائهم فى واشنطون، ومع ذلك فقد غادر الوفد الإسرائيلى واشنطون، وتم تعليق الجولة فى الثالث من فبراير ليتم استئنافها فى الخامس عشر منه، ولتستمر على نفس الوتيرة السابقة حيث تركزت المفاوضات -وعلى نحو ما ذكر مصدر سورى مطلع- حول قيام رئيس الوفد الإسرائيلى بطلب إيضاحات حول مسائل هامشية تتعلق "بتعليقات بعض الصحف السورية" والمطالبة بتوضيحها أو بمعرفة زمن إقامة العلاقات مع سوريا". وفى مواجهة ذلك فإن المصادر السورية قد أعادت التأكيد على وجهة النظر القائلة بأن العلاقات السلمية لا تعنى بالضرورة التطبيع وفتح الحدود، فالقرار 242 وهو أساس المفاوضات -وكما ذكر المصدر السورى- "لا يدعو إلى أكثر من وقف حال الحرب بين الأطراف المتنازعة ولا يعنى ذلك بالضرورة التطبيع وفتح الحدود. فهناك العديد من الدول لدينا معها علاقات سلمية لكن دون وجود سفارات أو تبادل تجارى" (الحياة، لندن: 1994/2/17). وهنا تجب ملاحظة اختلاف تلك النبرة السورية مع ما أعلنه الرئيس الأسد فى قمة جنيف مع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون من تأكيده على "السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل".

4- المسار اللبنانى - الإسرائيلى:

فى الفترة السابقة على انعقاد الجولة الثانية عشرة شهد هذا المسار عديداً من الجهود والمبادرات الهادفة إلى دفع مسيرة السلام بين الجانبين الإسرائيلى واللبنانى، وقد تعددت

مستويات تلك المبادرات فاشتملت على لقاء قمة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة بين الرئيس كلينتون والسيد/ رفيق الحريرى، وكان من أبرز ما أعلن فى أعقاب هذا اللقاء تصريح الحريرى بتفاؤله بالتوصل إلى السلام الشامل قبل انتهاء ولايته فى يناير 1997 (الأهرام، القاهرة: 1993/9/29)، إضافة إلى ذلك فقد تعددت اللقاءات على المستوى الوزارى بين وزيرى الخارجية السورى واللبنانى، وكذلك بين كليهما وبين وزير الخارجية المصرى، والمنسق الأمريكى لجهود السلام وكذلك مع وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر. وقد اتسم الموقف اللبنانى بوجه عام خلال تلك الفترة برفض التوقيع على اتفاق منفرد مع إسرائيل، وعدم قبول فكرة اللجنة المشتركة بدون إعلان إسرائيلى عن ربط ذلك بالانسحاب من الجنوب اللبنانى (47). كما رفضت لبنان مقترحات أمريكية لاحقة لمشروع إعلان المبادئ فى المسارين السورى واللبنانى يتم إنجازه قبل نهاية 1993 لأن المشروع يتضمن إلغاء المقاطعة العربية الإسرائيلية(الأهرام، القاهرة، 1993/11/5).

ومع كل الآثار المترتبة على ذلك فإن آثار الارتباط والتنسيق بين المسارين السورى واللبنانى قد بدت واضحة على المسار اللبنانى الإسرائيلى خلال الجولة الثانية عشرة، حيث انعكس التصلب السورى الإسرائيلى على المسار اللبنانى الإسرائيلى، كما اتجهت إسرائيل لزيادة حدة التوتر فى الجنوب اللبنانى بقصف مواقع المقاومة فيه، مما قوبل أيضاً بزيادة مماثلة فى تصعيد عمليات المقاومة اللبنانية فى الجنوب ضد إسرائيل. وبينما سعت إسرائيل إلى استغلال هذا التصعيد لضرب التماسك السورى اللبنانى. من هذا المنطلق، قام نائب وزير الخارجية الإسرائيلى بتحميل سوريا مسئولية تصعيد الموقف فى جنوب لبنان، وقال "لو أراد السوريون دفع عملية السلام إلى الأمام لكانوا بذلوا الجهود لوقف الهجمات التى تشنها علينا منظمات إرهابية فى لبنان". وبينما علق وزير الدفاع اللبنانى بقوله "إن المقاومة مستمرة ما بقى الاحتلال..، وما دامت إسرائيل تحتل أرضنا فمن حق أى فريق أن يقاوم ضد الاحتلال.. "فإن سوريا قد ردت على الاتهامات الإسرائيلية بأن "انسحاب إسرائيل هو الذى سيوقف المقاومة وأن سوريا لن تعمل كشرطى للاحتلال، وأن الاعتداء الإسرائيلى على الجنوب يهدف إلى الضغط على الحكومة اللبنانية وابتزازها لعقد صفقة منفردة وتقديم تنازلات مجانية على نمط اتفاق أوسلو، أو مقاطعة مفاوضات السلام وتحميل الجانب العربى مسئولية الفشل" (الحياة، لندن: يومى 18، 1994/2/19)، وقد استمر التصعيد الإعلامى المتبادل حول هذا الموضوع مصاحبا لفترة انعقاد الجولة. لبنان من جانبه أعلن أنه لن يتعهد بعدم وجود أى سلاح فى الجنوب إلا سلاح الجيش اللبنانى إلا عندما يتحقق الانسحاب فقط وليس قبل ذلك. إسرائيل من جانبها استمرت فى حملتها الاستفزازية بإعلان "استمرار السيطرة السورية على المسار اللبنانى وأن لبنان لن يتحرك دون مباركة سورية»(48).

أما فيما يتعلق بمضمون المفاوضات، فقد قدمت إسرائيل خلال الجولة صيغة لإعلان مبادئ تكفل فى مضمونها سيادة واستقلال لبنان ووحدة أراضيه، والالتزام الثنائى بالتوصل إلى اتفاقية سلام عادل وشامل على القواعد التى تم الاتفاق عليها فى مدريد. وقد اعتبرت هذه الخطوة تطوراً ذا مغزى فى مسار المحادثات بين الجانبين. غير أن تركيز إسرائيل على الإجراءات الأمنية ومطالبتها بتشكيل لجان أمن وعقد اجتماعات للجان العسكرية مع تجاهل القرار 425 الخاص بلبنان قد حال دون توصل الطرفين إلى اتفاق، وقد انسحبت لبنان -كما انسحبت سوريا والأردن- من مفاوضات السلام احتجاجا على مذبحة الحرم الإبراهيمى فى الثامن والعشرين من فبراير 1994، حيث كان من المقرر أن تستمر تلك الجولة حتى أول مارس 1994(49).

وبوجه عام فقد كان من أبرز النتائج التى صاحبت تلك الجولة إعلان بيريز عن "رغبة إسرائيل فى التوصل إلى تفاهم مع الأردن هذا العام"، وترحيبه أيضاً بتصريحات للملك حسين قال فيها "إنه يريد سلاما حاراً مع إسرائيل". وقد اقترح بيريز عقد مؤتمر اقتصادى مع الأردن لبحث كل مشروعات التنمية وبناء الثقة واستغلال الخبرات والإمكانات بين الحكومتين وبمشاركة المؤسسات المالية والقطاع الخاص بهدف بناء واد حقيقى من السلام يعيد الأمل لكل من الأردنيين والفلسطينيين والإسرائيليين بالتعاون مع أوربا والبنك الدولى. أما المساران السورى واللبنانى، فقد كان التركيز -من وجهة نظر بيريز- على "تحقيق استراتيجية الأسد فى تحقيق السلام" دون أن يوضح تفاصيل هذه الاستراتيجية. أما المصادر العربية

فى تقييمها لنتائج هذه الجولة فإنها قد ركزت على عدم تحقق أى تقدم وأن النتائج على المسارين السورى واللبنانى تحديدا جاءت مخيبة للآمال خاصة بعد التقدم الذى حققه اجتماع الرئيس الأسد بالرئيس كلينتون فى جنيف -والذى سبقت الإشارة إليه- حيث اهتمت إسرائيل بالتركيز على الإجراءات الأمنية وتجاهل بحث موضوع الانسحاب من الجولان، وتجاهل القرار 425 بالنسبة للبنان والتركيز على المقترحات الداعية إلى عقد اجتماعات للجان العسكرية. أما المسار الفلسطينى، فعلى الرغم من هامشية هذا المسار فى مفاوضات واشنطون خلال هذه الجولة، فإن بوادر التفاؤل قد تزايدت حول إحراز تقدم بعد التوقيع على اتفاق القاهرة بالأحرف الأولى بين المنظمة وإسرائيل بشأن الخطوات التنفيذية لإعلان المبادئ بينهما.

مرحلة ما بعد الجولة الثانية عشرة (مارس- يونيو 1994)

فى أعقاب انتهاء الجولة الثانية عشرة، اندفع الاهتمام العربى باتجاه السعى إلى تطويق الآثار التى نجمت عن مذبحة الحرم الإبراهيمى من جانب، وباتجاه كسر الجمود الذى ران على المسار السورى الإسرائيلى من جانب آخر. وقد تركزت الجهود والمبادرات الدبلوماسية على المسار الفلسطينى الإسرائيلى بإعطائه أولوية متقدمة حفاظاً على استمرارية المسيرة السلمية فى هذا المسار. وفى هذا الصدد، تمخضت تلك الجهود عن التوصل إلى عدد من الاتفاقات بين المنظمة وإسرائيل -سيتم تناولها فيما بعد- فى نفس الوقت، فإن الجهود الإسرائيلية الأردنية المشتركة قد استمرت فى محاولاتها للتوصل إلى إطار مقبول لاتفاقية سلام بين البلدين، وهو الأمر الذى انتهى فى يوليو 1994 إلى توقيع اتفاق واشنطون بين الدولتين. أما المساران السورى واللبنانى، فقد ظلت محاولات الشد والجذب بين أطرافهما مستمرة لتعكس محاولات كل منهما التمسك بثوابت موقفه ومطالبه إلى أقصى مدى ممكن فى مواجهة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لدفع الأطراف المعينة للتوصل إلى اتفاق يتم به استكمال إطار مدريد التفاوضى وتوصله إلى الاتفاقات المرجوة بإنهاء الصراع وحالة الحرب بين إسرائيل وكل من الدولتين.

وفى إطار التركيز على أهم وأبرز التطورات على المسارات التفاوضية الأربعة، فسوف يتم تناولها فى كل من المسارين السورى واللبنانى من جانب، ثم على المسار الفلسطينى الإسرائيلى، والأردنى الإسرائيلى. على أن يكون واضحاً أن ذلك لا يتم على سبيل الحصر لهذه التطورات بل على أساس استكمال أهم تلك التطورات وأبرزها فى كل مسار.

فى هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى اتجاهين أساسيين فى تطورات المسار السورى الإسرائيلى. الاتجاه الأول تعلق بالتطورات التى طرأت على علاقات دولتى المسار براعيتى مؤتمر السلام، بينما الاتجاه الثانى فهو يختص بالجديد فى مقترحات التسوية السورية الإسرائيلية.

أ- تطورات العلاقات السورية والإسرائيلية بكل من روسيا والولايات المتحدة:

على نحو ما سبقت الإشارة إليه، فإن الدور الروسى فى عملية السلام قد شهد جهوداً بذلتها موسكو لزيادة فعالية دورها فى أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمى، والتقدم باقتراح عقد لقاء تقويمى لمسيرة السلام بمدريد.

فى هذا الإطار شهدت علاقات موسكو بكل من دمشق وتل أبيب مبادرات استهدفت توثيق روابط كل من العاصمتين بالعاصمة الروسية. دمشق من جانبها سعت إلى استغلال هذه الفرصة لبحث وتدعيم العلاقات التجارية والفنية وسبل تطويرها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة للبلدين، بالإضافة إلى سعى سوريا للتباحث المشترك حول التوصل إلى مشكلة الديون المستحقة لموسكو على دمشق (الحياة، 1994/4/27). أبرز النتائج لهذا التقارب السورى الروسى تمثلت فى توقيع اتفاق عسكرى فنى بين دمشق وموسكو اعتبره وزير الدفاع السورى "خطوة فى الاتجاه الصحيح" مشيراً بذلك إلى ضرورة عودة العلاقات إلى ماكانت عليه قبل سقوط الاتحاد السوفيتى والطبيعة المتميزة آنذاك للعلاقات بين موسكو ودمشق (الحياة، 1994/4/28). تل أبيب بدورها خطت عدة خطوات باتجاه دعم العلاقات الإسرائيلية الروسية، فتم توقيع ست اتفاقيات للتعاون العلمى والاقتصادى والزراعى والصحى والسياحى واتفاق لتفادى ازدواجية الضرائب، مما أوضح حرصا مشتركا على تطوير وتوسيع آفاق التعاون فى مختلف الميادين، خاصة مع الاقتراحات الإسرائيلية بتطوير طائرات الميج السوفيتية وتزويدها بمعدات الكترونية وتسويقها فى بلدان ثالثة خاصة فى أمريكا اللاتينية (الحياة 1994/4/26).

أما فيما يختص بالعلاقة مع الراعى الأمريكى، فقد كان أبرز ما عكسته علاقته بدولتى المسار السورى الإسرائيلى توتراً ملحوظاً فى العلاقات السورية الأمريكية عبرت عنه اتهامات بعض التقارير الأمريكية لسوريا باعتبارها منفذاً للمخدرات وتجارتها من جانب، ولرعايتها للإرهاب من جانب آخر (الحياة 3و1994/4/4). ردود المتحدث الرسمى باسم الخارجية السورية على هذه الادعاءات عكست حدة واضحة فى نبرتها وصلت إلى اتهام لبعض العناصر فى الإدارة الأمريكية التى كثيراً ما أدت مواقفها إلى عرقلة عملية السلام بدلاً من تسهيلها، وإلى تجاهل هذه العناصر "لتوصية الأمم المتحدة برفع اسم سوريا من لائحة الدول المتهمة بزراعة وتجارة المخدرات" وكذلك إلى "إصرار تلك العناصر على إبقاء سوريا على تلك اللائحة خلافا لكل الوقائع والحقائق التى أثبتت مكافحة سوريا للمخدرات"، وذلك "للضغط على سوريا ودفعها للتنازل عن مواقفها وقضاياها العادلة التى أقرها المجتمع الدولى ونصت عليها قرارات الأمم لتحقيق سلام عادل وشامل فى المنطقة" (الحياة، 3و1994/4/4).

أما فيما يتعلق بتطورات مضمون مقترحات السلام، فقد عكست العلاقات السورية الأمريكية تطوراً ملحوظاً عكسه نشاط الدبلوماسية الأمريكية وجولات وزير خارجيتها للمنطقة وما حمل من مقترحات بالإضافة إلى اختبارات المواقف السورية التى سعى إليها تصريحات المسئولين الإسرائيليين بصدد الجولان ومستقبلها فى علاقات البلدين(50). ولعل من أبرز الأمثلة ذات الدلالات فى هذا الاتجاه ما تناقلته الأنباء عن "خطة سلام إسرائيلية سيقدمها رابين لكريستوفر خلال جولته القادمة. أهم ما نشر فيما بعد هذه الخطة وعن جولة كريستوفر قد تمثل فى المقترحات التالية.

- انسحاب إسرائيلى من الجولان على ثلاث مراحل يستغرق عدة سنوات مع إقرار سلام كامل مع سوريا فى المرحلة الأولى بما فى ذلك إقامة علاقات دبلوماسية (الحياة، لندن: 1994/4/29).

- إعادة ثلاث قرى فى مرتفعات الجولان المحتلة فى مرحلة أولى للسماح بتحريك المفاوضات بين الجانبين، وهى قرى مجدل شمس- كبرى قرى الجولان، وبقعاتا ومسعده، وذلك خلال ثلاثة أشهر، فى مقابل ألا تطالب دمشق بانسحاب إسرائيلى شامل من هضبة الجولان كشرط مسبق (الحياة، لندن، 1994/5/1).

- أن تقوم الولايات المتحدة بإنشاء قوة عزل دولية قوامها ثلاثة آلاف رجل كجزء من اتفاق سلام سورى إسرائيلى، على أن يكون ثلث هذه القوة وقادتها من الأمريكان (الحياة، لندن: 1994/4/29).

وعلى أية حال، فقد قام كريستوفر -خلال زيارته لدمشق- بعرض المقترحات الإسرائيلية- ما أعلن منها وما لم يعلن- غير أن تعليق وزير الخارجية السورى على هذه المقترحات قد كشف عن أن سوريا ترفض الاقتراحات الإسرائيلية للانسحاب على

ثلاث مراحل من هضبة الجولان المحتلة فى ثمان سنوات" كما علق على الاقتراح بانسحاب من القرى الثلاث بأنه "اقتراح أحمق" (الأهرام، القاهرة: 1994/5/2). إضافة إلى ذلك فإن موقف سوريا من الدخول فى عملية السلام قد اشترط تطبيق القرارين 242، 338، إضافة إلى تأكيدات أمريكية بتطبيق القرارين السابقين وكذلك القرار 425. فالموقف السورى، وعلى حد تصريحات للرئيس الأسد، يقوم على عدم التفريط فى شبر من الأراضى العربية المحتلة" (الحياة، لندن: 1994/5/2).

وقد عكست جولة كريستوفر هذه -ضمن أشياء أخرى- دخول المفاوضات السورية الإسرائيلية مرحلة أكثر جدية، ومع ذلك فإنها لم تحقق تقدماً ملموساً، مما حدا بوزير الخارجية الأمريكية إلى العودة مرة تالية بعد قرابة الأسبوعين حاملاً مقترحات إسرائيلية جديدة، وآملاً أيضاً أن يستطلع الرد السورى على هذه المقترحات وما سبقها حتى يمكن إعادة تنشيط المسار السورى الإسرائيلى وإعطاؤه دفعة جديدة باتجاه التقريب بين مواقف طرفيه المتباعدة.

أما عن تلك المقترحات الجديدة التى حملها كريستوفر فى منتصف مايو إلى دمشق فقد كشفت مصادر أمريكية مطلعة أنها تمثلت فى صفقة إسرائيلية متكاملة تشمل كل العناصر الخاصة بالعلاقات السورية الإسرائيلية من الأمن إلى تفاصيل جدولة الانسحاب من الجولان فى برنامج زمنى يستغرق خمسة أعوام بدلاً من ثمانية -كما جاء بالمقترحات السابقة- وأن يكون الانسحاب كاملاً، وأن يرتبط ذلك بالعناصر الأخرى من الصفقة وفى طليعتها الناحية الأمنية على الساحتين السورية واللبنانية بما فى ذلك تجريد حزب الله من السلاح. (الحياة، لندن: 1994/5/17)

رد الفعل السورى فى الجولتين اتسم بوجه عام بالتمسك بالثوابت السورية، كما أوضح التصور السورى اقتراحاته لتحقيق التقدم على المسار السورى الإسرائيلى والتى تقوم على الأسس التالية.

- إلغاء قرار الكنيست الإسرائيلى بضم الجولان.
- إقرار مبدأ السيادة السورية المطلقة على الجولان والاستعداد للانسحاب الإسرائيلى الكامل منه.
- أن يكون الحل السلمى فى إطار تسوية شاملة على كل الجبهات.
- إجراءات أمنية على جانبى الحدود، وفى شكل متساو وضمان أمن كل دول المنطقة.
- الاستعداد السورى للبحث فى المسائل الأخرى المتعلقة بالعلاقات فى إطار معادلة الأرض مقابل السلام.
- التشديد السورى على "أن إقرار السيادة السورية على الجولان" قاعدة للبحث فى كل المسائل الأخرى بين الجانبين (الحياة، لندن: 1994/5/16).

وعلى الرغم من تلك المقترحات المتبادلة، فإن هذه الجولة -كسابقتها- لم تؤد إلى تقدم ملموس على هذا المسار، الأمر الذى حدا بوزير الخارجية الإسرائيلى أن يعلق قائلاً "إن سوريا تثير ريحاً باردة حول عملية السلام مع إسرائيل" (الحياة، لندن: 1994/5/20)، وبينما عكست تصريحات كريستوفر تقديره لصعوبة هذا المسار ودقة القضايا المثارة فيه- "نحن الآن فى المراحل المبكرة جداً فى العملية والقضايا المطروحة بين الطرفين فى غاية الصعوبة، وكذلك القضايا الفرعية منها،،وما زال الطريق طويلاً" (الحياة، لندن: 1994/5/20)، فقد جاء الموقف السورى لينفى أى تقدم، وليؤكد على استمرار رغبة إسرائيل فى الاحتفاظ بالأراضى المحتلة وإقامة المزيد من المستوطنات فيها. كذلك أضاف نائب الرئيس السورى فى تعليقاته إشارة إلى حقيقة الاستراتيجية الإسرائيلية بعيدة المدى والتى "ترمى إلى الهيمنة على المنطقة العربية والتحكم بمقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وأنها تعمل على تحقيق أهدافها بمختلف الوسائل ومنها السلام الذى تريده هى والذى هو فى الواقع استسلام للعرب" (العربى، القاهرة: 1994/5/23).

على ضوء ما سبق يتضح أن المسار السورى الإسرائيلى، وإن لم يحقق إنجازاً ملموساً فى أعقاب الجولة الثانية عشرة للمفاوضات، فإن المفاوضات والمشاورات التى جرت بصدد قضاياه قد أسفرت عن دخول مفاوضات هذا المسار إلى مرحلة أكثر جدية انتقل البحث والتفاوض فيها إلى المسائل الجوهرية، وتم -على الأقل- استكشاف كل طرف لنوايا الطرف الآخر واستعداداته الحقيقية لاتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بالتوصل لحلول مقبولة من الجانبين للقضايا المعلقة بينهما، ومن ثم الاقتراب من صيغة للحل الشامل والسلام المقبول من الجانبين فى المستقبل القريب.

2- أما المسار السوري اللبناني- الإسرائيلي، فقد استمر هو الآخر دون الاقتراب من حلول مقبولة من الجانبين لقضاياهما المعلقة. وكما سبق ذكره، فإن الانفراج على المسارين الفلسطيني والأردني كان من بين أهم نتائجه تزايد الاقتراب والتنسيق بين المسارين السوري واللبناني مما دعم الارتباط الفعلي والعملي بينهما، ومن ثم لم يكن -وليس- متوقعاً، أن يتم تحقيق انفراج على المسار اللبناني الإسرائيلي قبل حدوثه على المسار السوري الإسرائيلي. ومع ذلك فإن هذا المسار يواجه ضغوطاً مكثفة ومستمرة تتمثل في استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الجنوب اللبناني ولبنان ككل وبالتالي استمرار ردود الفعل المماثلة من جانب قوى المقاومة اللبنانية بفصائلها المتعددة ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

3- تطورات المسار الأردني الإسرائيلي عكست اتجاها عاما لحرص الجانبين على المضي قدما في الالتزام بنصوص وروح جدول الأعمال المشترك الذي سبق التوقيع عليه في الرابع عشر من سبتمبر 1993. وقد كان أبرز الإنجازات التي تم التوصل إليها في هذا المسار متمثلة في اتفاق واشنطون الذي وقعه عن الجانبين في الخامس والعشرين من يوليو 1994 كل من الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، كما وقع أيضاً الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على هذا الاتفاق بصفته شاهداً.

وقد كان من بين أهم بنود الاتفاق النص على "إعلان إنهاء حالة الحرب بين البلدين، فتح الحدود بين البلدين مباشرة فور توقيع الاتفاق في منطقة إيلات أمام مواطني الدول الأخرى، وأن يلتزم الطرفان بفتح معبر آخر في الشمال خلال شهر أكتوبر 1994" (51).

وقد كان من بين أهم النتائج التي ترتبت على توقيع هذا الاتفاق تحقيق انتظام وفعالية جولات المفاوضات الثنائية بين الجانبين، والتوصل إلى مساحة كبيرة من التراضي والاتفاق بينهما. إضافة إلى ذلك، فقد أسهم الاتفاق عمليا في توفير الاستعداد للتنازل عند مفاوضي الجانبين مما مهد الأجواء فيما بعد لتوقعات المراقبين بتوصل الجانبين الأردني والإسرائيلي إلى اتفاق سلام بينهما مع نهايات 1994 وأوائل 1995 (52).

وقد سبق الإعلان عن هذا الاتفاق الإعلان عن عدد من الاتفاقات حول جدوال أعمال مشتركة في مجالات الحدود والأراضي، الأمن المياه والطاقة والبيئة، كما صدر أيضاً مشترك عن اجتماعات اللجنة الاقتصادية الأردن الأمريكية- الإسرائيلية (53) وقد مهدت تلك الاتفا الإسرائيلية لإعداد الإعلان المشترك الذي تم التوقيع علي الخامس والعشرين من يوليو 1994، كما سبق ذكره.

4- أما على المسار الفلسطيني الإسرائيلي: فإنه إلى استمرا ردود الفعل الناقدة للاتفاق الفلسطيني الإسرائ ولهامشية دور الوفد الفلسطيني في مفاوضات واش الثنائية في الجولة الثانية عشرة -إلى جانب ذلك فإن الت الإسرائيلي الذي أظهرته الممارسة الواقعية- بصدد تن الالتزامات والتعهدات الواردة بالاتفاق السابق بصدد الانس الإسرائيلي وبدور وصلاحيات السلطة الفلسطينية وفيما ي بموضوع الانتخابات وغيرها- هذا التعنت قد أسهم في تك الجهود نحو احتواء الأزمات في العلاقات الفلسط الإسرائيلية من جانب آخر. وهنا تجدر الإشارة إل الاستراتيجية التي اتبعتها المنظمة في مواجهة تأزم العلا مع إسرائيل قد اتخذت مسلكين متوازيين وإن اعتراهما بعض التوتر في العلاقات الفلسطينية الأردنية: المسلك تعلق باستمرار اللجان الأردنية الفلسطينية الست المشترك بحث العلاقات المشتركة في المجالات المتعلقة بالقدس، اللا والنازحين، الأمن والحدود، القضايا الاقتصادية، ال والتشريعات والقوانين، ومحاولة التوصل لاتفاق بصدد ال المثارة حول مستقبل الخيار الكونفدرالي بين الأردن وال الفلسطيني المستقل مستقبلاً. أما المسلك الثان الاستراتيجية الفلسطينية، فقد تعلق بالعلاقات الإسرا الفلسطينية والقضايا المرتبطة بها. وفي هذا الصدد، فإن التطورات منذ انتهاء الجولة الثانية عشرة في هذا الخصو تمثلت في توقيع ثلاث اتفاقيات رئيسية بين المنظمة وإس تعلقت الأولى منها بالاتفاق حول الوجود الدولي المؤق الخليل، والثانية بتنفيذ الحكم الذاتي في غزة وأريحا، و وقعت الاتفاقية الاقتصادية بينهما في باري 1994/4/29 فإن الاتفاقيتين السابقتين قد تم توقيعه القاهرة في 1994/3/31، 1994/5/4، على التوالي. و يلي عرض للظروف التي تم فيها التوصل لكليهما، وأ تضمنتاه من التزامات وتعهدات، وما أثارتاه من ردود أفع

أ- اتفاق القاهرة بشأن الوجود الدولى المؤقت فى الخليل واستئناف مفاوضات تطبيق اتفاق غزة أريحا(54): القاهرة 1994/3/31:

فى محاولة لإعادة دفع المفاوضات العربية الإسرائيلية التى توقفت على أثر مذبحة الحرم الابراهيمى من جانب، وكتعبير عن اهتمام الأطراف المعينة بتوفير مناخ الاستقرار والأمن للفلسطينيين فى الخليل من جانب آخر، قامت منظمة التحرير وإسرائيل بالتوقيع على هذا الاتفاق، والذى تم أيضا كسابقه برعاية مصرية فى إطار الدور المصرى الهادف إلى الحفاظ على عملية السلام وتطويرها نحو تحقيق السلام العادل والدائم فى المنطقة.

وقد اهتم مضمون الاتفاق بالتركيز على إيضاح الهدف منه، وكيفية تشكيل القوة الدولية، ومهامها، وكذلك الصلاحيات المخولة لها تحقيقا لتلك المهام والأهداف. وقد شكلت تلك المحاور الأربعة مضمون الشق الأول من هذا الاتفاق، بينما تعلق شقه الثانى بعملية استئناف المفاوضات بين المنظمة وإسرائيل بصدد تطبيق اتفاق غزة-أريحا، وتناول بدوره ماتوصل إليه الطرفان بصدد مواعيد استئناف المفاوضات، والانسحاب من غزة وأريحا، ونقل السلطات. وفيما يلى عرض لأهم ما جاء بصدد كل من الشقين فى الاتفاق وأهم الملاحظات بشأنهما.

أولا: الترتيبات الأمنية فى الخليل:

وفى هذا الصدد، فإن الشق الأول من الاتفاق قد حددها على النحو التالى:

1- أن الهدف من الوجود الدولى يتمثل فى «إرساء الاستقرار فى المدينة، تعبئة الجهود لإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعى فى مدينة الخليل، وبالتالى خلق شعور بالأمان لدى الفلسطينيين.

2- بصدد تشكيل القوة الدولية المؤقتة أوضح الاتفاق أن تلك القوة ستتألف من مراقبين ميدانيين وموظفين وعاملين. وأنها سوف تتشكل من 160 فرداً من النرويج والدانمارك وإيطاليا حيث سيطلب الطرفان إلى تلك الدول المانحة مشاركة هذه العناصر، على أن تتم التعديلات على هذه القوة بموافقة الطرفين.

3- أما المهام التى ستتولاها هذه القوة فسوف تقتصر على:

(أ) منح الفلسطينيين شعوراً بالأمن فى الخليل عبر انتشارهم.

(ب) إرساء الاستقرار والمناخ الملائم لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين وتنميتهم الاقتصادية.

(جـ) تعبئة الجهود لضمان أمن الفلسطينيين ومعاجة الأحداث المتعلقة بذلك، وعودة الحياة إلى مجراها الطبيعى فى مدينة الخليل. وكما يلاحظ هنا، فإن القوة ليست لها أى مهام عسكرية أو بوليسية. وفيما يتعلق بالتقارير التى سترفعها اللجنة، فإنها ستتم طبقاً للضوابط التالية:

(أ) فى الحالات التى تنشأ عن أحداث محددة، ستقوم القوة برفع تقريرها إلى لجنة مشتركة من ممثلى الجانبين. كبير ممثلى الفلسطينيين سوف يكون رئيس بلدية الخليل، بينما رئيس الإدارة المدينة الإسرائيلية فى منطقة الخليل سيكون كبيراً لممثلى الإسرائيليين.

(ب) ترفع القوة التقارير المتعلقة بنشاطاتها إلى اللجنة المشتركة فى الخليل من خلال مشاركة ممثلى القوة فى اجتماعات تلك اللجنة التى تعقد مرتين أسبوعيا.

(جـ) بالإضافة إلى التقارير الدورية إلى لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية، فإن القوة سوف ترفع أيضا تقاريرها بصورة منتظمة إلى رئيس لجنة الارتباط للدول المانحة التى شكلت لهذا الغرض.

4- فيما يتعلق بتسليح القوة وشكلها، فإن عناصر هذه القوة يجوز لهم أن يحملوا «مسدسات بهدف الدفاع عن النفس». أما زى القوة فسوف يكون خاصا بهم، يحمل شعاراً اتفق عليه الجانبان، وتحمل سياراتهم نفس الشعار.

5- أما صلاحيات القوة فتتمثل فى تمتعهم «بحرية الحركة» بهدف تنفيذ مهامهم داخل مدينة الخليل، على ألا تخضع هذه الحرية لأية قيود إلا للدواعى العسكرية القاهرة، وذلك كتعبير استثنائى.

6- مدة بقاء القوات الدولية المؤقتة ثلاثة شهور يبدأ سريانها فور توقيع الاتفاق على أن يتم تحديد المدة أو تغير نطاق عمليات القوة طبقا لموافقة الطرفين ومراجعتهم.

على ضوء ما سبق فإنه يمكن إثارة الملاحظات التالية حول مضمون الاتفاق فى شقه الأمنى.

1- فيما يتعلق بهدف الاتفاق: وقد تحدد بإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعى، فإن ذلك يعنى عمليا سعى الاتفاق إلى تكريس السيطرة الإسرائيلية على المدينة، وما يستتبعه ذلك من ممارسات تعسفية وعنصرية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلى تجاه المواطنين الفلسطينيين أصحاب الأرض الحقيقيين أخذا فى الاعتبار المناخ الذى واكب مذبحة الخليل وقبول المنظمة لهذا الهدف يتضمن تناقضاً واضحا بين واجبها فى السعى إلى تحقيق إجراءات عملية على الأرض لضمان حماية الشعب الفلسطينى، وبين ما يعنيه إعادة الأوضاع إلى مجراها الطبيعى من القبول الضمنى للمنظمة بما تتخذه وتعكسه السياسات الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين.

2- إن تشكيل القوة والصلاحيات الممنوحة لها لا تمثل حماية فعالة وحقيقية للمواطنين الفلسطينيين ولا تشعرهم بالأمان: حيث لم يخول الاتفاق لهذه القوة حق التدخل الإيجابى لمنع الحوادث اليومية ضد السكان الفلسطينيين فى الخليل. بمعنى أخر فإن اقتصار مهمة القوة على إعداد التقارير يجعل منها أقل مكانة وأقل فعالية من المنظمات والهيئات الأخرى المتواجدة على الساحة الفلسطينية، والتى تمارس أدواراً مماثلة مثل منظمة العفو الدولية، والأونروا، ومراكز حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية أيضاً، فضلاً عن أجهزة الإعلام المحلى والأجنبى، وغيرها من الأجهزة المماثلة التى ترفع تقاريرها إلى العامة والخاصة، الأمر الذى يثير بدوره التساؤلات حول الجديد الذى تقدمه هذه القوة المؤقتة، اللهم إلا أن تكون التفافاً غير مباشر لاحتواء أزمة مذبحة الحرم، ولتحسين صورة المنظمة فى عيون جماهيرها وإظهارها كما لو كانت حققت إنجازاً بدل وغير فى موازين القوى.

3- إضافة إلى ماسبق، فإنه من الممكن القول بأن الاتفاق فى هذا الشق الأمنى قد هدف إلى محاولة تحقيق دفعة نفسية كبيرة للشعب الفلسطينى يكون من شأنها استقطابه ودفعه إلى مزيد من التأييد والقبول بالاتفاق من جانب، وباتفاق غزة/أريحا من جانب آخر. أهم الأبعاد المستخدمة فى هذا الهجوم النفسى تمثلت فى استخدام وتوظيف الأهداف الفلسطينية الكبرى مثل «منح الفلسطينيين شعورا بالأمان»، وإرساء «الاستقرار والمناخ الملائم لتحسين ظروف الفلسطينيين وتنميتهم الاقتصادية».

ثانيا: فيما يتعلق باستئناف المفاوضات:

بصدد اتفاق غزة أريحا، فقد تمثل أهم ما جاء فى الاتفاق مايلى:

1- موعد استئناف المفاوضات تحدد له يوم الخميس 1994/3/31 بالقاهرة على أن يتم دفع عجلة المفاوضات لتعويض الوقت الضائع.

2- أما موعد الانسحاب الإسرائيلى من غزة وأريحا، فإن الاتفاق قد نص على موافقة إسرائيل على اختصار الجدول الزمنى للانسحاب، وعلى التعجيل به على ضوء المواعيد المنصوص عليها فى إعلان المبادئ.

3- أما مفاوضات نقل السلطة، فقد نص الاتفاق على أن تبدأ بمجرد إبرام اتفاق غزة أريحا، على أن يستكشف الطرفان إمكانية توسيع نطاق هذه المفاوضات إلى ما هو أوسع من المجالات الخمسة المحددة، وعلى أن يكثف الطرفان المفاوضات فى شأن الترتيبات الانتقالية بما ينسجم مع إعلان المبادئ، وعلى ضوء الموعد المنصوص عليه.

4- أما بخصوص الوضع الدائم فقد كرر الطرفان تعهدهما بالبدء فى المفاوضات بشأنه فى أقرب وقت ممكن بحيث لايتجاوز بداية السنة التالية من المرحلة الانتقالية طبقاً لنص المادة الخامسة من إعلان المبادئ.

5- أما الشرطة الفلسطينية فسوف يبدأ الانتشار التدريجى لرجالها فى غزة وأريحا بعد أسبوع من استئناف مفاوضات غزة-أريحا، وبهدف البدء فى الاستعدادات لممارسة السلطات والمسئوليات على النحو الذى يتفق علية الطرفان.

وهنا تجدر ملاحظة أن الاتفاق لم يضف جديداً- فى شقه المتعلق باستئناف المفاوضات- بصدد توفير إسرائيل لضمانات جدية لتطبيق التزامها بالانسحاب من غزة وأريحا وتنفيذ باقى التعليمات الجوهرية فى هذا الخصوص. إضافة إلى ذلك، فإن البند الخاص بنقل السلطة، وما أشار اليه من إمكانية توسيع نطاق المفاوضات، إنما يترك الباب مفتوحاً نحو تضمين المفاوضات أموراً خاصة بالتعامل مع قضيتى المستوطنات والأمن الفلسطينى، خاصة وأن تطورات الأمور فى أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمى وماتلاها من تصادمات دامية بين الشعب العربى الفلسطينى وبين المستوطنين وسلطات الاحتلال الصهيونى إنما توضح بجلاء خطورة ترك هذه القضايا دون حسم

أو حل عاجل وعادل.

على ضوء ماسبق، فقد غلبت المعارضة والانتقادات الأساسية للاتفاق على الموقف العام لدى الدوائر الفلسطينية المعارضة، وكذلك لبعض أطراف المفاوضات العربية الإسرائيلية. فالشارع الفلسطينى فى الخليل- على سبيل المثال -لم تنطلِ علية مسألة القوة الدولية المؤقتة وأشار بحسه الوطنى إلى عجزها عن توفير الأمن والحماية للشعب الفلسطينى وذلك عندما أشار إلى المراقبين الدوليين فى الصومال أو فى البوسنة وتساءل بالتالى «.. ماذا سيفيدوننا... هل سيطلقون النار على المستوطنين إذا تعرضوا لنا..؟ إن أى اتفاق لن يخرج المستوطنين من الخليل لن يغير شيئا فى الواقع السيئ الذى نعيشة..». (الحياة، 1/4/1994).

أما المنظمات الفلسطينية المعارضة فقد اتسم موقفها من الاتفاق بالمعارضة والانتقاد. فالاتفاق من وجهة نظر حماس -على سبيل المثال- «لايمكن أن يمنع وقوع مجزرة مثل مجزرة الحرم الإبراهيمى»، ومن ثم فإن "هذه الحلول لن تنجح، وإن مجازر أخرى ستقع فى المستقبل، فالمراقبون لايمكنهم احتواء المستوطنين فى الخليل» (الحياة، 1/4/1994). أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد رأت أن "الاتفاق لايمكن أن يقدم للفلسطينيين أمناً لايمكن تحقيقة إلا بإزالة المستوطنات"، فاتفقت فى ذلك مع الجبهة الديمقراطيةالتى رأت عدم فعالية دور المراقبين فى مواجهة آلاف المستوطنين من جانب،وأن الاتفاق لم يقدم ما يمنعهم- أى المستوطنين- من مواصلة ارتكاب المجازر.

وفى نفس الاتجاه، جاء الموقفان السورى واللبنانى ليؤيدا المعارضة الفلسطينية استناداً إلى عدم فعالية دور المراقبين إزاء المستوطنين، وقصور الاتفاق عن تقديم آليات فعالة فى هذا الصدد. إضافة إلى ذلك، فقد كان هناك الانتقادات الموجهة لغياب التنسيق الفلسطينى العربى بصدد هذه الاتفاقات من جانب، ولقبول المنظمة لقوة المراقبين بدلاً من القوات الدولية طبقاً للقرار 904 (الحياة، 2/4/1994).

إضافة إلى ما سبق، فإن هناك ملاحظتين ختاميتين حول هذا الاتفاق. الملاحظة الأولى تتعلق بإعادة إثارة الاتفاق لقضية المصداقية الإسرائيلية فى الوفاء بالتزاماتها طبقا لإعلان أوسلو- أو اتفاق واشنطون. فقد جاء الاتفاق فى شقه الثانى ليعرض إعادة طرح الموقف الإسرائيلى بصدد قضايا الانسحاب من الأراضى المحتلة، وبالتالى دخول قوات الشرطة الفلسطينية طبقا لبنود اتفاق إعلان المبادئ. فقد سبق وأن تأجل تطبيق ذلك لأسباب متعددة متنوعة افتعلها الجانب الإسرائيلى وبصورة متكررة منذ أكتوبر 1993-على سبيل المثال بسبب الاختلاف حول عدد هذه القوات مرة، وحول تسليحها مرة أخرى، ثم حول مواعيد وتوقيتات دخول تلك القوات تارة ثالثة.. إلخ - وإذا كان ذلك فى حد ذاته كافيا لإثارة التساؤلات حول مصداقية إسرائيل ومدى جديتها فى الالتزام بتعهداتها، فإن إعادة إثارة دخول طلائع الشرطة الفلسطينية بصدد الاتفاق على الترتيبات الأمنية فى أعقاب مذبحة الخليل إنما ترتبط بمحاولات تحسين صورة المنظمة وإظهارها وقد حققت إنجازاً على صعيد ما، ومن جانب آخر فإنه يجر المنظمة إلى الالتزام بوعود السيطرة على الساحة الفلسطينية فى غزة وأريحا فى الوقت الذى لم تتمكن فية من إدخال قوات شرطتها إلى تلك المناطق بعد. أما الملاحظة الثانية فتدور حول نجاح إسرائيل فى تصدير الأزمة إلى المنظمة، بمعنى أن المنظمة سوف تضطر- وقد دخلت قوات شرطتها إلى غزة وأريحا قبل أن تتولى المنظمة كافة مقاليد السلطة هناك- إلى التعامل مع المواجهة الفلسطينية لإسرائيل وكذلك مع المواجهات الفلسطينية/الفلسطينية. بمعنى آخر سيصبح على المنظمة أن تختار بين حماية جنود الاحتلال وقمع الانتفاضة الفلسطينية فى غزة وأريحا، وكذلك سيكون على المنظمة أيضا أن توازن بين غض الطرف عن العمليات الفدائية الفلسطينية وبين ما يترتب على ذلك من إغضاب لإسرائيل. ومن ثم فإن هذه المآزق التى تواجهها المنظمة لن تتم تسويتها إلا بقيام المنظمة بتولى سلطتها كاملة على غزة وأريحا. وأخيرا، فإن الاتفاق على أية حال -قد تجاوز عقبات كثيرة كانت إسرائيل قد وضعتها أمام تطبيق الاتفاق على الحكم الذاتى.

ب- اتفاق القاهرة التنفيذى لإعلان "غزة- أريحا أولاً" (القاهرة 4 مايو 1994)

تم التوصل إلى هذا الاتفاق فى القاهرة فى الرابع من مايو 1994 لتجاوز المعوقات والاختلافات التى حالت دون تطبيق الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى المعروف باتفاق "غزة- أريحا أولاً" والذى تم توقيعه فى 13 سبتمبر 1993، والذى كان مقرراً الانتهاء من إجراءاته التنفيذية وابتداء ممارسة السلطة

الفلسطينية لمهام الحكم الذاتى اعتباراً من الثالث عشر من إبريل 1994. هنا تجب ملاحظة أن هذا الاتفاق قد تم التوصل إليه متأخراً قرابة الشهور الخمسة: حيث كان مقرراً التوصل إليه وتوقيعه فى الثالث عشر من ديسمبر 1993، حتى يمكن تطبيقه فى التاريخ السابق الإشارة إليه الأمر الذى يثير التساؤلات عن الأسباب التى أدت إلى تأجيل أو تعويق التوصل إليه، وذلك كمقدمة لفهم مضمون الاتفاق وردود الفعل التى أثارها من قبل الأطراف المختلفة.

أولاً العقبات والأزمات التى واجهت تطبيق اتفاق غزة- أريحا:

توضح متابعة مسيرة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية- التى استهدفت التوصل إلى تطبيق اتفاق "غزة أريحا أولاً" أن هناك عدداً من الأزمات الرئيسية التى أعاقت توصل الطرفين إلى الاتفاقات اللازمة طبقاً لمواعيدها التى حددها هذا الاتفاق، أهم تلك الأزمات تمثلت فى التباين الشديد فى المفهومين الفلسطينى والإسرائيلى بصدد الانسحاب الإسرائيلى، والتعنت الإسرائيلى فيما يتعلق بالجوانب الأمنية، ثم تفجر المصادمات الدامية فى إثر مذبحة الحرم الإبراهيمى، وأخيراً تصاعد المعارضة للاتفاق من الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى. وفيما يلى لمحة موجزة عن كل من هذه الأزمات

1- تباين المفاهيم حول الانسحاب الإسرائيلى، ويشير ذلك إلى الاختلافات الشديدة بين المفهومين الفلسطينى والإسرائيلى لهذا الانسحاب. ومن ثم للنتائج المترتبة عليه. الجانب الفلسطينى من ناحية توقع انسحابا إسرائيليا فعلياً يترتب عليه مغادرة الجنود الإسرائيليين وإنهاء الوجود الإسرائيلى كلية من المناطق المتفق عليها. بينما المفهوم الإسرائيلى قد اختلف بصورة جذرية حيث اقتضى إجراءات محدودة تمثلت فى:

أ) إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلى فى كل من غزة وأريحا وليس الانسحاب.

ب) الانسحاب "فى" غزة وأريحا وليس منها، والتشدد فى التأكيد على مفهوم الانسحاب "فى" وليس "من" بالإضافة إلى التركيز على الجوانب الأمنية فى إعلان المبادئ. ولما كان ذلك المفهوم الإسرائيلى مخالفاً لكل التوقعات التى راجت وانتشرت بتأثير الإعلام المحلى والعالمى، فقد مثل التشبث به مفاجأة لم يملك الجانب الفلسطينى بصددها، وإزاء فشله فى تصحيحها أو تغييرها، إلا قرار تعليق مشاركته فى مفاوضات طابا.

2- الجوانب والقضايا الأمنية: وقد استغلها المفاوض الإسرائيلى بدرجة متزايدة ومبالغ فيها، حيث اتسم الموقف الإسرائيلى بالتصعيد مع اقتراب موعد الثالث عشر من ديسمبر 1993، والذى حدده إعلان المبادئ موعداً لبدء الانسحاب الإسرائيلى ولقيام سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، وقد بلغ التشدد الإسرائيلى أقصاه فى تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلى ذكر فيه "أن موعد الثالث عشر من ديسمبر ليس مقدساً". وفى هذا الصدد فإن إصرار إسرائيل على إعطاء الألوية الأولى للجوانب والاعتبارات الأمنية -بصرف النظر عن باقى الجوانب والاعتبارات والمواعيد- لم يمكن التغلب عليه أو التخفيف من حدته، ومن ثم لم تفلح المحاولات الفلسطينية فى الاستعانة بالراعى الأمريكى ودفعه للتدخل، حيث برر الموقف الأمريكى نفسه بأن تدخله لن يتم إلا بناء على طلب الطرفين وموافقتهم- إعمالاً لنصوص وأحكام الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى- وأن التفاوض بصدد تطبيق الحكم الذاتى يعد شأناً فلسطينياً إسرائيليا لا ينبغى اقتحامه.

3- مذبحة الحرم الإبراهيمى وتفجير المصادمات الفلسطينية الإسرائيلية: كما هو معلوم، فإن هذه المذبحة قد شهدت مقتل ما يقرب من خمسين مصلياً فلسطينيا على يد بعض المستوطنين اليهود وذلك أثناء قيام المصلين الفلسطينيين بأداء صلاة الفجر يوم الجمعة 1994/2/25، بالإضافة إلى ذلك فقد ترتب على هجوم المستوطنين اليهود إصابة ما يقرب من مائتى مصلٍ آخرين، الأمر الذى فجر المصادمات الدامية بين قوات الاحتلال الإسرائيلى وبين قوى التحرير الفلسطينى فى كافة الأراضى المحتلة، وقد كان من بين ما ترتب على هذه المذبحة اضطرار المنظمة إلى إيقاف المفاوضات من أجل تنفيذ إعلان غزة- أريحا، وكذلك توصل الطرفين -الفلسطينى والإسرائيلى- إلى الاتفاق بشأن الوجود الدولى المؤقت فى الخليل والذى سبق تناوله، مما مهد لاستئناف المفاوضات بصدد تطبيق اتفاق غزة- أريحا مع نهايات مارس 1994.

4- تصاعد حدة المقاومة والرفض للاتفاق على الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى. الساحة الفلسطينية من جانبها اشتعلت بالمواجهات الدامية والتى اخذت فى التزايد منذ

التوقيع على اتفاق غزة أريحا كما جاء الإعلان عن تشكيل تحالف القوى الفلسطينية للاتفاق بمثابة تعبير عن تنوع واتساع قاعدة القوى الفلسطينية المعارضة للاتفاق وسعيها لإسقاطه ودعوة القوى الفلسطينية المعارضة له والشارع الفلسطيني عامة بعدم التخلي عن خيار المواجهة، بالإضافة إلى التمسك بحق العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الكامل(55).

وقد كان من الطبيعي أن تتزايد حدة المواجهة بين هذه القوى الفلسطينية الوطنية على تنوع فصائلها وبين قوات الاحتلال الإسرائيلي في أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمي ولا سيما من جانب حركتي المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي في فلسطين؛ حيث قامتا على سبيل المثال -بتنفيذ ثلاث عمليات فدائية مؤثرة في غضون أسبوع واحد تقريباً داخل حدود إسرائيل تم فيها قتل وجرح العشرات من اليهود.

أيضاً على الجانب الإسرائيلي، تصاعدت صيحات المعارضين للاتفاق، خاصة مع اعتراف القيادات الإسرائيلية أخيراً بتبخر آمال العيش المشترك بين العرب واليهود في أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمي، خاصة مع تزايد حدة ردود الأفعال الفلسطينية الساخطة والعارمة بعد المذبحة. ومن ثم تزايدت قناعة القيادات -على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي - للإسراع بالتفاوض حول إيجاد سبل أو قواعد مشتركة يتم على أساسها تنفيذ إعلان المبادئ ليس فقط بهدف إنقاذ الاتفاق من الانهيار لكن حفاظاً على بقاء تلك القيادات ذاتها.

استناداً إلى تلك الأسس والخلفيات، اتجهت المنظمة وإسرائيل في أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمي إلى تكثيف جهودهما نحو استيعاب آثار مذبحة الخليل وتجاوزها للوصول إلى اتفاق لتنفيذ إعلان المبادئ. وقد ترتب على ذلك انعقاد جولات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في كل من القاهرة وباريس خلال شهر إبريل وأوائل مايو. اجتماعات القاهرة بلغت خمسة اجتماعات على مستوى اللجنتين الأمنية والعسكرية ولجنتي المعتقلين والصياغة، بالإضافة إلى استحداث لجنة قانونية مع اقتراب توصل الطرفين إلى اتفاقات في الموضوعات المثارة. أما اجتماعات باريس، فقد شهدت جولاتها ثلاثة اجتماعات بدأت مع السابع من إبريل 1994، بين وفدى المفاوضات الاقتصادية الإسرائيلي والفلسطيني إلى أن انتهت في التاسع والعشرين من إبريل بتوقيع اتفاق اقتصادي(56) بين الطرفين متزامناً مع توصل مفاوضات القاهرة إلى مسودة الاتفاق التنفيذي لإعلان غزة أريحا، على أن تعرض نتائج المفاوضات ونقاط الخلاف المتبقية على الاجتماع الثلاثي في القاهرة بين رئيس منظمة التحريرالفلسطينية، ووزيري خارجية إسرائيل والولايات المتحدة تحت الرعاية المصرية في 28 إبريل، وقبل الاحتفال بتوقيع اتفاق غزة أريحا، في الرابع من مايو 1994.

ثانيا: مضمون الاتفاق:

تكون الاتفاق من ديباجة وثلاث وعشرين مادة بالإضافة إلى فقرة افتتاحية تحدد طرفي الاتفاق بأنهما حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني. وقد أوضحت الديباجة تأكيد الطرفين وعزمهما على "التعايش السلمي والعيش في ظل الأمن والكرامة.."، وتأكيدهما على "رغبتهما في تحقيق سلام عادل وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها" وكذلك على "تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في رسائل الاعتراف المتبادل إضافة إلى ذلك فقد تناولت الديباجة في ختامها تأييد الطرفين على كون "ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي.. هي جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام برمتها، وأن المفاوضات في شأن الوضع النهائي ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242، 338" كما أشارت الديباجة أيضاً إلى محاضر الجلسات.. والبروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا".

أما مضمون مواد الاتفاق فقد تناولت الموضوعات التالية:

1- تحديد حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً للخرائط الملحقة.

2- جدول زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية.

3- موضوع نقل السلطات.

4- بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها.

5- الولاية القانونية.

6 - صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسئولياتها.

7- الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية.

8- ترتيبات الأمن والنظام العام.

9- المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة.

10- الممرات.

11- العبور بين "قطاع غزة" ومنطقة أريحا.

12- العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

13- العلاقات الاقتصادية.

14- حقوق الإنسان وحكم القانون.

15- لجنة الارتباط الإسرائيلية- الفلسطينية المشتركة.

16- العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر.

17- تسوية الخلافات والنزاعات.

18- منع الأعمال الفدائية.

19- الأشخاص المفقودون.

20- تدابير تقرير الثقة.

21- الوجود الدولي المؤقت.

22- الحقوق والمسئوليات والالتزامات، وأخيراً البنود النهائية.

وقد أثار مضمون الاتفاق جدلاً واسعاً واختلافات متعددة في وجهات النظر حوله خاصة مع وضوح سيطرة المزاعم الأمنية الإسرائيلية على مواد وفقرات الاتفاق من جانب، واستفادة إسرائيل واستغلالها لضعف القيادة الفلسطينية في إرضاء جماهير اليهود، والاتجاه العام للاتفاق إلى الإبقاء على معظم المسائل المحورية معلقة دون حلول واضحة. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة التالية من بنود الاتفاق ومضمونه.

1- إعادة نشر القوات الإسرائيلية طبقاً للمادة الثانية المتعلقة بالجدول الزمني للانسحاب، فإنه بالتزامن مع الانسحاب فإن إسرائيل "ستعيد نشر قواتها العسكرية المتبقية في المناطق التي حول المستوطنات الإسرائيلية وداخل المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية..". كذلك فإنه بموجب هذا الاتفاق فإن القوات العسكرية الإسرائيلية يمكن أن تتضمن "أفراد الشرطة الإسرائيلية أو قوات الأمن الإسرائيلية الأخرى" وكذلك يمكن للإسرائيليين بما في ذلك القوات العسكرية الإسرائيلية والمدنيين الاستمرار في استخدام الطرق بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا".

2- إضافة إلى ذلك فإنه عندما يتم "استكمال الانسحاب الإسرائيلي ونقل السلطات والمسئوليات.. يتم حل الإدارة المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم انسحاب الحكومة العسكرية.." وفي نفس الوقت وطبقاً لنصوص المادة فإن انسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية "لن يمنع من مواصلة السلطات والمستوطنات (الأمنية) التي تم تحديدها في هذه الاتفاقية".

3- أما فيما يتعلق بما تناولته المادة الرابعة -بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها- فإنه يلاحظ أن المادة قد نصت أنه "على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة الفلسطينية وحكومة إسرائيل".

4- فيما يتعلق بالولاية القانونية -المادة الخامسة- فإن الاتفاق بالإضافة إلى تحديده لصلاحيات واختصاصات السلطة الفلسطينية - قد نص على بعض القيود والاستثناءات الخطيرة على مدى ونطاق هذه الولاية منها على سبيل المثال: استثناء مجالات "العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين،والأمن الخارجي" من خضوعها إلى هذه الولاية (ف1-ب/م5)، كذلك استثنت الفقرة (1-ح) من نفس المادة "الإسرائيليين من الخضوع لهذه الولاية "مالم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق". كذلك نصت المادة على تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسئوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق". إضافة إلى ما سبق فقد كان من بين ما جاء في المادة الخامسة أيضاً أن "تظل القوانين والأوامر العسكرية السارية في قطاع غزة ومنطقة أريحا قبل توقيع هذا الاتفاق سارية المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها وفقا لهذه الاتفاقية"، في نفس الوقت فقد ظلت السلطات التشريعية للسلطة الفلسطينية محلاً للتفاوض المطول بين الجانبين وانتهت إلى أن تصبح رهنا بمدى اتفاق أي قانون أو قاعدة تشريعية تصدر عن السلطة الفلسطينية مع بنود هذا الاتفاق من جانب وبموافقة إسرائيل من جانب آخر، على ألا تتضمن تلك القاعدة مسائل أمنية أو تمثل تهديداً لمصالح إسرائيلية هامة، أو تؤدي إلى خسارة أو ضرر لا يمكن إصلاحه".

5- كذلك فإن صلاحيات ومسئوليات السلطة الفلسطينية لا تشمل أى صلاحيات أو مسئوليات فى مجال العلاقات الخارجية الذى يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو نوع آخر من البعثات والمكاتب فى الخارج أو السماح بإقامتها فى قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصليين وممارسة وظائف دبلوماسية" (م6/ف2-أ).

6- فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية والنظام العام فقد نص الاتفاق على أن تقوم السلطة الفلسطينية بتشكيل قوة شرطة قوية.." وكذلك قام الاتفاق بقصر تصنيع أو بيع أو امتلاك أو حيازة أو استيراد أو حتى إدخال أية أسلحة أو متفجرات أو بارود أى معدات متعلقة بهذه الأنواع من الأسلحة" قصر سلطة ذلك على الشرطة الفلسطينية فقط دون أى جهة أو منظمة أو أفراد أو غيرهم فى القطاع وفى منطقة أريحا إضافة إلى ذلك فإن الإشراف على استخدام مثل هذه الأسلحة والمواد "سيخضع لموافقة اللجنة الفرعية المشتركة"(م-9).

على ضوء ما سبق من أمثلة للجوانب السلبية التى تضمنها الاتفاق يمكن فهم الانتقادات الأساسية لهذا الاتفاق، خاصة فيما يتعلق بسيطرة المزاعم الأمنية الإسرائيلية على فقرات ومواد الاتفاق من جانب، بالإضافة إلى عدم حسمه لمعظم المسائل المحورية التى درات حولها المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاق سبتمبر 1993 -إعلان المبادئ.

ولعل أهم ردود الأفعال التى أثارها توقيع الاتفاق -والتى اتسمت بالتشاؤم العام يمكن إيجازها فى مستوياتها المختلفة على النحو التالى:

1- على المستوى الإسرائيلى أظهرت نتائج استطلاع للرأى أجرته مؤسسة داحف ونشرته صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أن 62٪ من عينة شملت 566 إسرائيلياً يرون أن فرص السلام إما ضعيفة وإما غير موجودة بينما فى المقابل كانت هناك نسبة 7٪ فقط هى التى رأت أن احتمالات السلام قريبة للغاية بعد توقيع الاتفاق، بينما كان هناك 28٪ ممن شملهم الاستطلاع يرون أن احتمالات السلام كبيرة (الحياة، 1994/5/6).

2- على المستوى الفلسطينى غلبت المعارضة للاتفاق ورفضه على المواقف الفردية والمشتركة للفصائل الفلسطينية المعارضة. حماس على سبيل المثال- رفضت الاتفاق واعتبرت يوم توقيعه يوما مشئوما فى التاريخ الفلسطينى وأن الاتفاق يعد بيعاً رخيصاً للأوطان بثمن بخس. وكذلك فقد دعت حماس لتوحيد الفصائل الفلسطينية لجهودها بصدد الاتفاق والعمل على إسقاطه ومناهضته. هذا بالإضافة إلى إعلان الحداد لمدة يومين فى قطاع غزة احتجاجاً على الاتفاق والدعوة إلى الإضراب يومى 5/9 بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الثامن والسبعين، و5/15 بمناسبة قيام الكيان الصهيونى، فى نفس الوقت فقد رحبت حماس "بالحوار واللقاء مع كل القوى والفعاليات الوطنية الفلسطينية على قاعدة استمرار المقاومة ودحر الاحتلال وتجنيب شعبنا ويلات الفتنة والاقتتال" ودعا الناطق باسم حماس أيضاً قوى الشعب الفلسطينى "الإسلامية والوطنية بغض النظر عن طيفها السياسى والفكرى إلى وقفة موحدة لرفض وإدانة وإسقاط هذا الاتفاق بأسرع ما يمكن وإلى انتخاب برلمان فلسطينى فى الداخل والخارج يعبر بشرعية وصدق عن مطالب هذا الشعب أسوة بما يجرى لإسقاط الفردية والتفرد والديكتاتورية.

حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين -وعلى لسان أمينها العام- أعلنت أيضاً أن "يوم توقيع الاتفاق خطأ فى تاريخنا.. وإن عرفات باع روحه فى سبيل جسده ويحاول أن يبيع روح الشعب الفلسطينى مقابل أن يستمر حيا فى الجانب السياسى" غير أن الجهاد الإسلامى قد أعلن عزمه على إعادة النظر فى موقفه: "فى حال دخول السلطة الفلسطينية إلى غزة سنعيد دراسة طبيعية العمل العسكرى فيها" وإن كان "سيستمر على الوتيرة السابقة فى الضفة الغربية والقدس وأراضى 1948" كذلك فقد أشار الأمين العام إلى أن حركة الجهاد الإسلامى "لا تمانع التحرك السياسى فى القطاع بعيداً عن سلطة الحكم الذاتى ومؤسساته" وأنها -أى الجهاد- سوف "تدفع باتجاه أوسع حركة سياسية ممكنة ليكون الجهاد محركا لها" مشيراً بذلك إلى استمرار الجهاد -شأنه فى ذلك شأن حماس -فى خوض الانتخابات البلدية لكنها فى نفس الوقت سوف تقاطع انتخابات الحكم الذاتى.

أما القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين فقد أعلنت "أن الصفقة الأخيرة لا تلزم الفلسطينيين ولم تقدم أى شئ لهم". إضافة إلى ذلك فإن المواقف التى اتخذها كل منهما قد تمثلت فى استمرار العمليات العسكرية ضد

المستوطنات والجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة أريحا والضفة الغربية المحتلة (تصريح جورج حبش أمين عام الجبهة الشعبية) وكذلك اعتبارأن عرفات "قد أصبح الآن فعلاً موظفاً لدى إسرائيل" على حد تصريح نايف حواتمه أمين الجبهة الديمقراطية. إضافة إلى ذلك فقد أكدت الجبهتان فى مناسبات متفرقة أن الاتفاق "يتوج مسيرة التنازلات وعدم المشاركة فى سلطة الحكم الذاتى"، والتأكيد كذلك على "متابعة النضال ضد إسرائيل.. وعدم السماح بمجابهات ضد السلطة الفلسطينية أو ضد الشرطة"

إضافة إلى تلك الفصائل فقد ظهر اتجاه جديد بزعامة الدكتور حيدر عبد الشافى- رئيس الوفد الفلسطينى إلى مفاوضات واشنطون قبل الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل- وبعض أعضاء الوفد السابقين مثل د. حنان عشرواى والدكتور صائب عريقات، والسيد فصيل الحسينى وغيرهم، موقف هذا الاتجاه تحدد فى مذكرة صدرت فى الخامس والعشرين من إبريل 1994 وموقع عليها من عشرين من الشخصيات الفلسطينية وقد أكدت تلك المذكرة على إقرار الموقعين واعترافهم بأهمية مفاوضات القاهرة من جانب، وعلى ضرورة وأهمية أن تبقى الترتيبات للمرحلة الانتقالية الطريق مفتوحاً للاستجابة للحقوق الشرعية الفلسطينية وإلا فلن يكون هناك سلام. إضافة إلى ذلك فإن المذكرة قد أشارت إلى المحاور الأربعة التالية باعتبارها مجحفة بالنسبة لنتائج المرحلة النهائية-: استمرار النشاط الاستيطانى، ضم القدس وتوسيع حدودها وتكثيف الاستيطان فيها ثم فصلها تدريجيا عن باقى الأراضى المحتلة، تقييد الصلاحيات المدنية وفرض القيود الاقتصادية والتنموية والسياسية على حياة السكان والسيطرة على الأرض والمصادر الطبيعية ونهب ثروات الأراضى المحتلة. إضافة إلى ذلك فقد تحددت الانتقادات الأساسية للاتفاق فيما يلى:

1- أنه يمثل نجاحاً إسرائيلياً فى الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية بما فيها القرارين 338،242.

2- أنه يمكن إسرائيل من تكريس الاحتلال وإجراءاته غير الشرعية.

3- أنه لا يوفر إمكانية استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى أو تنميته اقتصاديا، إنما يحول دون تحقيق الاستقرار والأمن والسلام الشامل" (الحياة: 26/4/1994).

أما الانتقادات الأساسية للاتفاق على المستوى العربى، فقد أتت من سوريا التى انتقدت وبشدة الرئيس عرفات، ووصفت الاتفاق بأنه "يشرع الاحتلال ويكرس الظلم والاغتصاب". أما فى الأردن فإن مجلس النواب قد قطع جلسته بناءً على طلب 31 عضواً من أصل 80 عضواً، حيث احتج هؤلاء الأعضاء على الاستمرار فى عقد جلسة "للبحث فى موضوع ضريبة المبيعات فى هذا اليوم الأسود.. يوم بيع فلسطين حيث تم توقيع اتفاق الذل" وقد حاول هؤلاء النواب استصدار قرار بإدانة الاتفاق غير أن المحاولة لم يحالفها التوفيق لامتناع بعض الأعضاء عن التصويت وخروج الآخرين من القاعة، الأمر الذى أدى إلى إصدار بيان بأسماء عشرين من النواب الأردنيين لإدانه الاتفاق الذى وصفوه "بأنه تنازل صارخ عن مبادئ الحل الشامل ورضوخ كامل للضغوط الصهيونية الأمريكية". وفى هذا الصدد فإن جبهة العمل الإسلامى قد عبرت عن استيائها لحضور الأردن التوقيع على الاتفاق الذى يشبه يوم خروج العرب والمسلمين من الأندلس بفارق قدسية فلسطينى. (الحياة، 5/5/1994). كذلك تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق الاقتصادى الإسرائيلى الفلسطينى قد ترتب عليه إلغاء بعض جوانب الاتفاق الاقتصادى الفلسطينى- الأردنى وهو الاتفاق الذى كان قد تم توقيعه بعد عناء شديد فى السابع من يناير 1994.ولذلك فقد أوفدت المنظمة وفداً اقتصاديا برئاسة مدير الدائرة الاقتصادية فى المنظمة إلى العاصمة الأردنية بهدف احتواء المخاوف والشكوك الأردنية إزاء الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى. (الحياة،11/5/1994).

أما على المستوى الإقليمى، فإن الرفض الإيرانى للاتفاق قد مثل أبرز ردود الفعل المعارضة خارج الدوائر العربية. وقد تعهدت إيران على لسان وزير خارجيتها باستمرارها فى تقديم الدعم إلى حماس وسائر الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية السلام، وقد امتدت الانتقادات الإيرانية لتشمل الولايات المتحدة واتهامها "بقلة الخبرة" لاعتبارها المنظمة ممثلاً وحيداً للفلسطينيين.. إذ إن غالبية الفلسطينيين قد أظهرت معارضتها للاتفاق مع إسرائيل" (الحياة، 1/5/1994).

على ضوء ما سبق يمكن الانتهاء إلى أن الاتفاق بما حواه من مثالب سبقت الإشارة إلى بعضها فى توقيته وبالعلاقة إلى

الأوضاع فى الأرض المحتلة -خاصة فى قطاع غزة- قد مثل بلا شك مكسباً لإسرائيل بتحويله لعبة مواجهة الانتفاضة إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار مسئوليتها عن السيطرة على غزة من جانب، مع احتفاظ إسرائيل بسلطات غير محدودة فى نفس الوقت فى مناطق الحكم الذاتى، وعلى الجانب الفلسطينى فإن الاتفاق قد وضع المنظمة فى موقف وظروف بالغة التعقيد بما نص عليه من سلطات محدودة ومحاولة المنظمة من أجل توسيع هذه السلطات ولجوئها إلى محاولة دعم بعض الرموز السيادية لسلطتها مثل إنشاء مصرف مركزى فلسطينى أو عملة فلسطينية أو وثائق سفر فلسطينية أو علم فلسطينى.

إضافة إلى هذا فقد كان هناك أيضًا الجو المصاحب للأزمة المالية التى تعانى منها المنظمة وعدم وفاء الدول المانحة والواعدة بتقديم مساعداتها المالية بالتزاماتها ووعودها، مما وضع السلطة الفلسطينية والمنظمة فيما بعد فى موقف بالغ السوء والصعوبة أيضاً.

كذلك تجب الإشارة إلى الدور المصرى والمشاركة الفعالة للدبلوماسية المصرية بمستوياتها المختلفة والتى ساعدت فى التوصل إلى الاتفاق وتوقيعه وكذلك الرعاية الأمريكية للمراحل النهائية من صياغة الاتفاق وحتى لحظة توقيعه.

خاتمة القسم الأول:

أوضح استعراض تطور المفاوضات العربية الإسرائيلية دخولها مرحلة جديدة تماماً عما سبقها من جولات عشر استغرقتها المفاوضات الثنائية منذ مؤتمر مدريد وحتى منتصف عام 1993. وقد تحدد أبرز خصائص هذه المرحلة الجديدة متمثلة فى الانتهاء العملى لمبدأ شمولية التسوية وعلانيتها والالتزام بالتنسيق العربى المشترك فى تلك المفاوضات. وفى المقابل اتسمت المفاوضات بانفصال مساراتها واعتمادها بعضها لإسلوب السرية وانتقالها إلى العواصم العربية، بينما تنطبق هذه السمات والخصائص بصورة جلية على المسارين الفلسطينى والأردنى، فإن المسارين السورى واللبنانى قد اتجها إلى التماسك والترابط بدرجة أكثر وضوحاً من ذى قبل على الرغم من الضغوط المتتالية التى تعرض -ولازال- لها هذان المساران.

أبرز النتائج التى تحققت -خلال الفترة موضع الدراسة- على المسار الفلسطينى الإسرائيلى تمثلت فى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، ثم توصلهما إلى إعلان المبادئ وما تلاه من اتفاقيات ثنائية بين الطرفين. أما الأردن وإسرائيل، فقد توصلا بدورهما إلى اتفاق حول جدول أعمال، ثم تلا ذلك التوصل إلى مجموعة من اتفاقيات التعاون فى المجالات المختلفة، وتم تتويج ذلك باتفاقية يوليو 1994 التى أنهت حالة الحرب بين البلدين -على نحو ما سبقت الإشارة إليه. المساران السورى واللبنانى - على خلاف الفلسطينى والأردنى - ظلا دون تحقيق تقدم مماثل وغلب عليها الارتباط والجمود، وغدا واضحاً أكثر من ذى قبل أن التوصل إلى تسوية على المسار السورى ستكون مفتاحاً -ليس فقط - لتسوية مماثلة على المسار اللبنانى الإسرائيلى، بل سيتسع مدى تأثيرها لتشكل قاعدة للسلام. ولعل أبرز النتائج على المسارين السورى واللبنانى قد تمثلت فى دخول التفاوض إلى مرحلة أساسية تناولت القضايا الجوهرية فى المسارين، تم ولازال تبادل المقترحات ووجهات النظر بصدد الحلول المقترحة لها، وفى هذا الإطار، فإن كلاً من الجانبين السورى والإسرائيلى قد أظهر تمسكاً واضحاً بمجموعة من الثوابت والمطالب يمكن إيضاحها على النحو التالى:

أولاً: على الجانب السورى:

أوضح تطور المفاوضات تمسك سوريا بمجموعة المطالب التالية -والتى استمر الموقف السورى متمسكا بها منذ بداية المفاوضات:

1- الانسحاب الإسرائيلى الكامل من هضبة الجولان المحتلة وتنفيذ القرارات الدولية 242، 338، 425.

2- أن تبادر اسرائيل -فى بادرة لإثبات حسن النية- بإلغاء قرار الكنيست بضم الجولان.

3- أن تتعهد إسرائيل -وبصورة علنية- بالانسحاب من الجولان وبتفكيك المستوطنات الإسرائيلية وبسط السيادة السورية عليها.

4- تكافؤ إجراءات الأمن على الجانبين السورى والإسرائيلى.

5- التمسك بأسس العملية التفاوضية وفقاً لمؤتمر مدريد.

إضافة إلى التمسك بتلك المطالب السورية، فإن السلوك التفاوضى السورى قد أظهر أيضاً التزاماً واضحاً بمجموعة الثوابت التالية:

1- التمسك بعلنية المفاوضات ورفض المفاوضات السرية.

2- رفض رفع مستوى التمثيل فى المفاوضات.

3- التمسك بشمولية الحل على كافة المسارات، ورفض الحلول الجزئية والمنفردة والمراحل الطويلة.

4- رفض الدخول فى المفاوضات متعددة الأطراف حتى يتحقق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة.

5- التمسك باستمرار المقاطعة العربية حتى يتم الانسحاب من الأراضى المحتلة.

6- التنسيق مع الأطراف العربية ولاسيما مع لبنان.

7- رفض المطالب والضغوط الأمريكية الإسرائيلية بوقف الدعم السورى للأطراف الفلسطينية واللبنانية المعارضة للتسوية، والتمسك السورى بالتمييز ما بين الإرهاب، وعملية المقاومة للاحتلال.

8- عدم الاستعجال فى تحقيق تسوية، والالتزام بالاستمرار فى العملية حتى التوصل إلى حل.

ثانيا: أما على الجانب الاسرائيلي:

فقد تمثلت المطالب والثوابت الإسرائيلية فيما يلي:

أ- المطالب الإسرائلية: تركزت فيما يلي:

1- مطالبة سوريا بوقف مساعدتها للفصائل الفلسطينية المعارضة وكذلك مساعدتها ودعمها لحزب الله، وكذلك التعهد بعدم العرقلة السورية للمفاوضات الإسرائيلية مع كل من منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان.

2- ترتيب لقاء قمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلى والرئيس السورى لإدارة المفاوضات، وكذلك رفع مستوى لتمثيل فى المفاوضات السورية الإسرائيلية.

3- توجيه قدر من اهتمام الرئيس السورى والمسئولين السوريين إلى الرأى العام الإسرائيلى لإقناعه بجدوى السلام مع سوريا، وأنها لا تشكل تهديداً لإسرائيل.

4- وقف الحملات الإعلامية السورية ضد إسرائيل.

5- تحديد طبيعة السلام الذى تعرضه سوريا مقابل الانسحاب الإسرائيلى من الجولان.

6- مطالبة سوريا بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع إسرائيل و فتح الحدود بينهما.

7- مطالبة الولايات المتحدة بدور أكبر فى عملية التسوية على المسار السورى الإسرائيلى وتعويض إسرائيل عن المخاطر الكامنة فى انسحابها من الجولان، هذا فضلاً عن الاستمرار فى المطالبة بسرية المفاوضات بين المسئولين السوريين والإسرائيليين.

ب- أما مجموعة الثوابت فى السلوك التفاوضى الإسرائيلى، فقد اشتملت على الآتى:

1- رفض تقديم تعهد إسرائيلى بالانسحاب من الجولان، والتمسك بتحقيق سلام مع سوريا بدون شروط مسبقة.

2- إلقاء تبعة الجمود فى المفاوضات على الجانب السورى واتهامه بعرقلة مسيرة التسوية من خلال دعمها لعناصر الرفض الفلسطينية المعارضة للتسوية.

3- إعلان التمسك بمسيرة التسوية فى الوصول إلى سلام مع سوريا.

4- رفض الربط بين المسارات التفاوضية المختلفة.

5- التمسك بنزع سلاح المناطق التى قد تنسحب منها إسرائيل من الجولان.

ملحق رقم (١)

تحالف القوى الفلسطينية المعارضة: النشأة التطور، الأهداف(57)

مقدمة:

تنبثق أهمية رصد "تحالف القوى الفلسطينية" وتحليله من عديد من الجوانب، إذ فضلا عن إعلان قيامه ضمن النطاق الزمنى والموضوعى للتقرير الحالى، فإنه يعبر عن طبيعة المرحلة الراهنة التى تمر بها بيئة الصراع العربى الإسرائيلى، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية على وجه الخصوص، وبشكل أكثر تحديدا، مع نهاية أزمة الخليج سنة 1991، والتى كانت معلما لانتهاء نظام دولى وبداية نظام دولى آخر، واستتبعها تغيرات عميقة فى البيئة المحلية والإقليمية للصراع العربى الإسرائيلى، ولا سيما فيما يتعلق بالأوزان النسبية للقوى السياسية الفلسطينية المختلفة، وأدوار الأطراف الإقليمية فى هذا الصراع.

فالانتفاضة الفلسطينية التى جمعت بين مختلف فئات الشعب الفلسطينى وقواه الفاعلة فى داخل فلسطين وخارجها، كسبيل للتعبير عن القضية الفلسطينية وإجبار قوى الاحتلال الإسرائيلى على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى، بدا فى أعقاب حرب الخليج، وما استتبعها من تناقص رصيد منظمة التحرير الفلسطينية دوليا وإقليميا، سياسا واقتصاديا، بسبب موقفها من أزمة الخليج، أنها قد بلغت مفترق طرق يصعب التوفيق بينها، حيث انقسمت الفصائل الفلسطينية فى النظر إلى الانتفاضة ودورها فى تسوية القضية الفلسطينية، بين فريقين أولهما يتمثل فى قيادة منظمة التحرير -فى الخارج- والتى رأت -فى ظل الظروف الجديدة إقليميا ودوليا، وكذلك فى ظل تعاظم الوزن النسبى لفصائل الداخل- أن الانتفاضة قد حققت غرضها بإجبار المحتل الإسرائيلى على الاعتراف بالمشكلة الفلسطينية والاستعداد للتفاوض مع ممثلين للشعب الفلسطينى وفق صيغة مؤتمر مدريد التى اتفقت عليها القوى الدولية والإقليمية بعد حرب الخليج. ومن ثم فقد نظر إلى الانتفاضة كتكتيك من أجل التوصل إلى مرحلة التفاوض مع المحتل الإسرائيلى، فى ظل المعطيات الإقليمية والدولية الراهنة.

وعلى الطرف الآخر، استمرت فصائل الداخل الفلسطينى التى خاضت الانتفاضة بشكل مباشر، فى رؤية الانتفاضة كاستراتيجية لتحرير فلسطين، وليس فقط لانتزاع بعض الحقوق من المحتل الإسرائيلى، وخاصة الفصائل الإسلامية التى دعمت موقفها ورؤيتها للقضية الفلسطينية بالإسلام كإطار مرجعى لحركتها السياسية، يحرم التنازل عن جزء من الأرض المحتلة، باعتبارها أرضا إسلامية أوقفها المسلمون زمن فتحها على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، ولا يجوز لأى فرد أو منظمة أو دولة التفريط بها أو بجزء منها.(58)

وفى هذا الإطار فقد كان قبول القيادة الفلسطينية فى الخارج لمؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى وصيغته فى ظل الظروف الإقليمية والدولية غير المواتية، التى انحسر فيها المد القومى العربى، واختفى الموازن الدولى للتحالف الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى، بمثابة نقطة فاصلة فى العلاقات بين الفصائل الفلسطينية التى جمعها الكفاح -كل حسب قدراته وموقعه فى الداخل والخارج- خلال السنوات الأولى من عمر الانتفاضة، ضد المحتل الإسرائيلى. وعلى حين مضت قيادة منظمة التحرير فى مسيرة المفاوضات وفق تلك الصيغة، فإن فصائل الداخل الفلسطينى -بما فيها تلك المشاركة فى بنية منظمة التحرير ولا سيما الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين- قد رفضت هذا الإطار للتسوية، واعتبرته تصفية للقضية الفلسطينية، وتمسكت بخيار الانتفاضة وتصعيدها كاستراتيجية للتسوية، وقد رأت أن الانتفاضة قد أجبرت المحتل الإسرائيلى على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وإعلان الاستعداد للتفاوض، وأنها قادرة على إثمار المزيد من النتائج إذا أحسن توظيفها لخدمة القضية.

ولئن كانت عملية التسوية السياسية قد دشنت واستمرت بمشاركة القيادة الفلسطينية على نحو ما تم تفصيله فى هذا التقرير وسابقه، فإن الجانب الآخر من الصورة لا يزال بحاجة إلى توضيح، ليس فقط استكمالا للرصد والتحليل الإمبريقيين لواقع عملية التسوية، ولكن من ناحية لأنه هو الأصل الذى تم الخروج عليه، ومن ثم فله جداره مطلقة بالرصد والتحليل، ومن ناحية أخرى لأنه لا يزال فاعلا ومؤثرا فى مسيرة الصراع العربى الإسرائيلى فى هذه المرحلة الهامة. ولا يزال الطرفان يتفاعلان على أرض الواقع تفاعلا محددا لمسيرة هذا الصراع.

كما إنه -من ناحية ثالثة- يكشف عن خلفيات إدراكية وأطر نظرية متباينة ما بين مؤيدى عملية التسوية ومعارضيها على اختلاف منطلقات كل منهم بالإضافة إلى قيم وإدراكات الخصم المشترك الذى يتفاعل كل منهم معه، مما يعتبر مجالا لصراع الإرادات والأفكار والأدوات والاستراتيجيات لا يليق إغفاله.

وفى هذا الإطار سوف يتناول هذا الجزء "تحالف القوى الفلسطينية" -باعتباره حدثا كاشفا للحظة فاصلة فى مسيرة تطور العلاقات الفلسطينية، ومسيرة الصراع العربى الإسرائيلى -من خلال البحث فى جذوره ونشأته وأهدافه، وبنيته، وصولا فى النهاية إلى محاولة لتقييم هذا الحدث الهام.

أولاً: نشأة التحالف وأهدافه:

ارتبطت نشأة هذا التحالف بالانتفاضة الفلسطينية منذ اندلاعها فى عام 1987. حيث شكل هذا التحالف جانباً كبيراً من "القيادة السرية للانتفاضة" والتى كان من أهم مسئولياتها:

(1) تنظيم العمليات الفدائية ضد سلطات الاحتلال والمستوطنين والمتعاونين معهما.

(2) تنظيم حياة الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال.

(3) وإدارة اللجان الشعبية ولجان الأحياء والمناطق المحررة(59). ومع تزايد دور الانتفاضة وإنجازاتها، تزايد بالطبع دور قيادتها السرية وثقلها على الساحة الفلسطينية بحيث أصبحت من بين أهم القوى الفاعلة سياسياً على الساحة الفلسطينية. ومن ثم، فإنه مع بروز الاتجاه العام نحو القبول العربى بصيغة مدريد كإطار تفاوضى يسعى أطرافه نحو التوصل لتسوية سلمية لقضايا الصراع العربى الإسرائيلى المتعلقة بالقضية الفلسطينية من جانب، وباقى الأراضى العربية المحتلة منذ 1967 من جانب آخر، ظهرت المعارضة الفلسطينية لهذا الاتجاه ممثلة فى هذا التحالف بين القوى الفلسطينية والتى اعتبرت صيغة مدريد وما يترتب عليها بمثابة مشروع لتصفية القضية الفلسطينية تنبغى مواجهته والسعى إلى إجهاضه ومقاطعة مفاوضاته، والالتزام بدعم الانتفاضة والجهاد ضد إسرائيل تحقيقاً لأهداف تحرير فلسطين "من النهر إلى البحر". على ضوء ذلك يمكن التمييز فى تطور هذا التحالف عبر المرحلتين التاليتين: مرحلة النشأة ثم مرحلة التطور، وفيما يلى بيان بأهم خصائص هاتين المرحلتين، متبوعاً ببيان السمات الهيكلية لبنية التحالف، وأهم إيجابياته وسلبياته.

أ- نشأة التحالف ومؤتمر طهران (19-22 أكتوبر 1991):

انعقد هذا المؤتمر فى العاصمة الإيرانية طهران فى أجواء سيطر على مناخها التداعيات المرتبطة بالدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط، وما ارتبط بذلك - على المستوى الفلسطينى- من تبلور التناقضات السياسية الاستراتيجية بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية- وقد قبلت أسلوب التفاوض مع إسرائيل-(60)، وبين التيار الفلسطينى المعارض لهذه المفاوضات بفصائله المختلفة، والذى اختار بدوره طريق الكفاح والجهاد حتى الاستقلال.

وكما يلاحظ، فإن انعقاد هذا المؤتمر جاء قبيل انعقاد مؤتمر مدريد بأيام قلائل وقد شارك فيه الفصائل والمنظمات التالية:

1- حركة المقاومة الفلسطينية (حماس).

2- حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين.

3- حركة التحرير الوطنى الفلسطينى "فتح" الانتفاضة.

4- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

5- حركة التحرير الوطنى الفلسطينى -فتح- المجلس الثورى.

6- طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة.

7- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

8- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

9- جبهة النضال الشعبى الفلسطينى.

10- الحزب الشيوعى الفلسطينى.

وعلى الرغم من تمايز تلك المنظمات والفصائل، فإنها قد اجتمعت على رفضها للتفاوض مع إسرائيل، والتعويل على الانتفاضة والجهاد ضد إسرائيل حتى يتم تحرير كامل التراب الفلسطينى. وفى هذا الاتجاه، فإن هذا الاجتماع قد انتهى إلى ما يلى:

1- دعوة الحكومات والشعوب والتنظيمات والشخصيات المؤثرة الإسلامية والعربية والفلسطينية وأصحاب الضمائر الحرة فى العالم إلى رفض المفاوضات مع إسرائيل ومقاومة الهيمنة الإسرائيلية على الوطن العربى.

2- دعم الانتفاضة الفلسطينية وتصعيد الجهاد ضد إسرائيل بمختلف الوسائل.

3- إصدار التعليمات المحددة التالية إلى الشعب الفلسطيني:

أ) تصعيد الهجمات ضد العدو الصهيوني قبل انعقاد مؤتمر مدريد.

ب) الإضراب العام والشامل طيلة أيام انعقاد المؤتمر.

جـ) رفع الأعلام السوداء فوق المنازل وتكثيف الشعارات الرافضة للمؤتمر على الجدران.

د) التكبير من فوق أسطح المنازل بعد أذان العشاء في اليوم الأول للمؤتمر.(61)

وقد استمرت تلك الفصائل في دعوتها لوقف المفاوضات العربية الإسرائيلية، كما تزايدت انتقاداتها لسياسة "التنازلات" التي تتبعها منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك دعوتها للانسحاب من المفاوضات عشية كل جولة للمفاوضات، خاصة بعد أن ظهر مشروع الحكم الذاتي الإداري للفلسطينيين في الجولة السابعة من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. وقد ظلت تلك الفصائل في دعوتها لرفض المشروع، ومقاطعة المفاوضات، وتصعيد الانتفاضة والجهاد العربي الإسلامي ضد إسرائيل حتى يتم تحرير الأراضي المحتلة. وفي هذا الصدد، فإن تلك الفصائل قد نجحت في تصعيد آليات الانتفاضة المختلفة ولاسيما آليات العنف والصدام المباشر مع اليهود.

ب-: اتفاق غزة-أريحا والإعلان الرسمي عن التحالف (16/12/1993):

كان لإعلان اتفاق غزة - أريحا بين المنظمة وإسرائيل، وما أحاطه من ملابسات أثره الواضح في استثارة الفصائل الفلسطينية العشرة ضد المنظمة وتجاهلها لمطالب الشعب الفلسطيني. وقد تمثل رد الفعل على هذا الاتفاق من قبل تلك الفصائل في مبادرتها لعقد اتفاقات مكثفة بين قادتها إلى أن تم الاتفاق فيما بينهم على تشكيل "تحالف القوى الفلسطينية" في السادس عشر من ديسمبر 1993 كإطار تنظيمي لجهودهم الرامية إلى إسقاط اتفاق غزة - أريحا الذي اعتُبر "خيانة للقضية الفلسطينية"، كما صدرت بعض التهديدات باغتيال عرفات، واعتبار أن المنظمة لم تعد تمثل إلا نفسها.

وقد اشتمل برنامج التحالف على المبادئ التالية:

1- الاستناد إلى مبادئ الميثاق الوطني الفلسطيني.

2- التمسك بحق العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني الكامل (الحياة، لندن: 17/12/1993).

ثانياً: بنية التحالف:

الخصائص التنظيمية والموارد والقدرات:

1-<u>يتكون التحالف</u> من الفصائل العشرة السابقة الإشارة إليها، والتي تمثل بوجه عام تيارين متمايزين هما التيار الإسلامي ممثلاً في حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، والتيار العلماني ممثلاً بباقي الفصائل العشرة. وعلى ضوء ذلك، فإنه من المنطقي أن يكون هناك تباين واضح داخل كل منهما بصدد الأهداف والوسائل التي يسعى التحالف إلى تحقيقها؛ فبينما يتميز التيار الإسلامي بوجود اتفاق بين حركتيه حول الإطار المرجعي المستمد من مبادئ وتعاليم الإسلام، وهو الأمر الذي يشكل أساساً للتوافق بين حماس والجهاد، فإن التيار العلماني لا يتمتع بوجود مثل هذا الاتفاق حول إطار مرجعي مشترك. وتمتد جوانب التمايز لتشمل بالتالي مجال الأهداف حيث يمثل هدف تحرير فلسطين منتهى التطلعات عند فصائل التيار العلماني، بينما -وعلى الإطار النظري أيضاً- هدف التيار الإسلامي يتجاوز إقامة دولة إسلامية في فلسطين إلى الالتئام مع بقية أجزاء الأمة الإسلامية ولتحقيق أهداف أخروية من خلال سعيه الدنيوي وذلك بحكم استناده إلى إطار مرجعي إلهي. إضافة إلى ذلك، فإن آثار هذا الإطار المرجعي الإلهي يتيح للتيار الإسلامي رصيداً واسعاً من التأييد الشعبي الذي تتمتع به الحركات الإسلامية في فلسطين وفي أرجاء العالم الإسلامي ككل، الأمر الذي لا يُعد متاحاً بنفس القدر من الاتساع لأنصار التيار الآخر.

وقد ترتب على ذلك اتجاه متزايد للاستقطاب داخل كل من التيارين، حيث اتجهت حماس والجهاد نحو مزيد من التقارب الذي انتهى أخيراً بتوحيد جناحيهما العسكريين: كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس، وكتائب سيف الإسلام التابعة للجهاد.(62) على الطرف الآخر، كان هناك اتجاه مماثل بإنشاء قيادة موحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية وقيامهما بتصعيد نشاطهما ضد الاحتلال واستقطاب الفصائل العلمانية الأخرى خاصة جبهتي النضال والتحرير. وفي هذا الإطار، فإن القيادة الموحدة للجبهتين قد أصدرت عديداً من البيانات في مواجهة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية ومشروع الحكم

الذاتي سواء بمفردها أو بالاشتراك مع جبهتي النضال والتحرير(63).

2- **أما فيما يتعلق بتوزيع عناصر القوة المادية** والمعنوية والذاتية والخارجية التى تملكها هذه الفصائل فإن هناك عدداً من الملاحظات الأساسية تتمثل فيما يلى:

- تفوق حماس فى حجم التأييد الشعبى الذى تملكه خاصة بين الشباب مما مكنها من الفوز المتعاقب فى انتخابات مجالس الطلبة فى جامعتى بيرزيت وغزة.
- فى المقابل تتمتع الجبهة الشعبية بركيزة عسكرية نظامية قوية تشكل قاعدة لعملياتها من الجنوب اللبنانى، بالإضافة إلى دعم سوريا الملموس لهذه الجبهة.
- اتجاه كل فصيل إلى تكثيف التعاون مع الفصائل المتناغمة معه وكذلك مع القوى الخارجية المساندة له، الأمر الذى أدى إلى تكريس الاستقطاب الإسلامى - العلمانى من جهة، فى نفس الوقت يتجه الجميع نحو التكامل اعتماداً على الاتفاق على مواجهة عدو مشترك متمثل فى الاحتلال الإسرائيلى، وتجاهل منظمة التحرير لهم فى تشكيل الخريطة الفلسطينية الجديدة.
- إن القوى الخارجية المساندة لكل تيار لم تتجه نحو ترجيح كفة إحدى الفصائل على الأخرى، ولكن تهدف إلى ترجيح كفة قوى المعارضة والرفض الفلسطينية فى مواجهة إسرائيل ومنظمة التحرير لتحقيق مكاسب بالضغط عليهما.
- وأخيراً، ففيما يتصل بالعلاقة بين حجم كل من هذه الفصائل وثقلها السياسى، فإن الفصائل الكبرى فى هذا التحالف تحظى بالطبع بثقل سياسى أكبر مما عداها بحيث يكون وجودها حاضراً باستمرار (حماس، الجهاد، الجبهتين الشعبية والديمقراطية).

3- **أما من الناحية التنظيمية**، فإن هذا التحالف لايزال فى مرحلة التشكيل والتنظيم، وقد انعكس ذلك على جهود الفصائل نحو التوصل لمجموعة المبادئ والأسس التنظيمية التالية بصدد تشكيل ما سمى بالهيئة القيادية للتحالف:

- تشكيل الهيئة القيادية للتحالف من ممثلين اثنين لكل فصيل من الفصائل العشرة.
- تكون اجتماعاتها شهرية ولمرة واحدة على الأقل كل شهر.
- تتخذ القرارات بالإجماع.

ويلاحظ هنا أن اختيار القيادة التنفيذية لايزال موضع بحث بين قادة الفصائل المتحالفة، كما تم اعتماد مبادئ الميثاق الفلسطينى وحق العودة وتقرير المصير والاستقلال التام خطوطاً عريضة منظمة لعمل التحالف.

4- وفيما **يتعلق بموارد وقدرات التحالف**، فإن الملاحظة الأساسية بصددها تتمثل فى عدم اتفاق الفصائل بعد على أسس تنظيمها من جانب، واعتماد هذه المصادر المالية بدرجة كبيرة على مصدرين محددين: أولهما يتمثل فى الموارد المحلية التى يوفرها الفلسطينيون فى الأراضى المحتلة، وثانيهما خارجى يتمثل فى الدعم الذى تقدمه القوى الخارجية (إيران، الأردن، وسوريا مثلاً)للفصائل المرتبطة بها. وهنا لا يخفى الارتباط بين حرص هذه المصادر الخارجية على حماية مصالحها ودعم مواقفها من خلال استخدام الفصائل الفلسطينية المرتبطة بها كأدوات ضاغطة لخدمة تلك المصالح. فى هذا السياق يمكن فهم تركيز سوريا على مبدأ شمولية الحل على جميع المسارات وتبنى الفصائل الفلسطينية المعتمدة على سوريا لنفس هذا الموقف. وبالمثل، فإن إيران أيضاً من خلال علاقتها بحزب الله وببعض الفصائل الأخرى تسعى أيضاً للقيام بدور مؤثر فى صناعة مستقبل الشرق الأوسط. على ضوء ذلك يحدث التكامل بين الرؤى والمصالح لكل من هذه الأطراف وبين مصالح الفصائل الفلسطينية المعارضة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثالثاً: تقييم التحالف:

1- من حيث الهدف:

يتمثل الهدف المعلن للتحالف بين الفصائل الفلسطينية فى المرحلة الراهنة فى إسقاط مشروع الحكم الذاتى الذى جاءت به صيغة غزة- أريحا أولاً. ولما كان هذا الهدف متسقاً مع التوجه العام لهذه الفصائل بتحرير كامل التراب الفلسطينى من النهر إلى البحر، فإن إمكانيات التحالف بصدد تحقيق هدفه بشأن صيغة عزة - أريحا ستظل مرهونة بمجموعة المتغيرات والعوامل التالية:

أ- مدى استمرارية الدعم الخارجي للفصائل المكونة للتحالف من علاقتها بالأطراف الخارجية (مثل سوريا وإيران والأردن على سبيل المثال).

ب- قدرة قادة الفصائل على الاحتفاظ بالإجماع فيما بينهم، وعلى التنسيق المتبادل.

جـ- احتمالات المستقبل بالنسبة للتسوية على المسارات الأخرى (السورى، اللبنانى، الأردنى).

د- قدرة التحالف على الاحتفاظ بجذوة المقاومة الفلسطينية مشتعلة فى الداخل.

هـ- قدرة المنظمة على تطبيق الحكم الذاتى فى غزة وأريحا طبقاً للاتفاق مع إسرائيل ومدى التزام الأخيرة بذلك.

وعلى ضوء مدى درجة النجاح الذى تستطيع هذه الفصائل تحقيقه بصدد كل من هذه المتطلبات، فإن قدرتها على البقاء والاستمرار ستتحدد، وبالتالى فإن قدرتها على إسقاط الاتفاق سوف تظل على أرجح الاحتمالات قدرة سلبية بمعنى الاتجاه للرفض والاحتفاظ بالوضع القائم كما هو - وقاصرة عن تقديم بدائل عملية تستطيع أن تتنافس وتتفاعل بإيجابية مع تيار السلام والتطبيع السائد فى المنطقة العربية ككل.

2- فيما يتعلق ببنية التحالف:

على ضوء ما سبق ذكره بخصوص قاعدة الإجماع -كأساس لاتخاذ القرار- وهدف التحالف فى إسقاط اتفاق غزة - أريحا، وعلى ضوء التنوع الفكرى والعقيدى بين فصائل التحالف، فإن احتمالات المستقبل أمام استمراره فى الحفاظ على بنيته إنما تتجه نحو عدم التفاؤل. بمعنى أن احتمالات الانقسام قد ترجح كفتها خاصة عندما يتعلق الأمر باختيارات المستقبل غير التقليدية بمعنى التوصل إلى بدائل محددة أو الاضطرار إلى التعامل مع مشكلات مستجدة كالتعامل مع سلطة وطنية فلسطينية فى إطار الحكم الذاتى الفلسطينى، حيث ستصبح قدرة التحالف على التكيف والاستمرار أو على التغيير والصمود فى موضع اختبار دقيق.

3- أما بصدد موارد التحالف وقدراته ومدى توجيهها نحو تحقيق أهداف التحالف، فإن طبيعة هذه الأهداف سوف تتحدد بتلك القدرة من جانب، كما إن نمط العلاقات السائد بين الفصائل المختلفة واحتمالات المستقبل بالنسبة له سوف تمثل أيضاً عاملاً آخر فى تحديد قدرة التحالف على توفير الموارد المطلوبة من عدمها، هذا فضلاً عن تأثير العالم الخارجى المتعلق بالدعم لبعض الفصائل، واعتماد هذا الدعم فى جانب كبير منه على مواقف وتطورات خارج سيطرة الفصائل المعنية بقدر كبير، ومن ثم فإنه يمكن القول إن اتجاه الأطراف الخارجية نحو عملية السلام سوف يترتب عليه بالضرورة تخفيض فرص هذه الفصائل فى الحصول على الدعم المطلوب.

4- فيما يتعلق بفعالية التحالف فى مواجهة التحديات وتحقيق الأهداف، فإن ذلك يمكن النظر إليه على مستويين: داخلى وخارجى.

أ-على المستوى الداخلى:

وهو خاص بالتحالف ذاته، وهنا يمكن الإشارة إلى المواقف الستة التالية والمناسبات التى مثلت اختباراً بصورة أو أخرى لمدى الفعالية التى يتمتع بها التحالف. وهذه المناسبات أو المواقف تشمل ما يلى:

-مسألة الاختلاف على اسم التحالف:

وهو الخلاف الذى تجاوز بالطبع فى دلالته الخلاف حول الاسم فى حد ذاته ليثير قضية الاختلاف أو التباين الأساسى فى هوية الفصائل المتحالفة وهنا تنبغى الإشارة إلى نجاح التحالف فى تجاوز ذلك والاتفاق على تجريد التسمية من أى دلالات أيديولوجية "تحالف القوى الفلسطينية"، وذلك كحل عملى ووسط بين اقتراح حماس بتسمية التحالف "التحالف الوطنى الإسلامى الفلسطينى"، فى مواجهة الاقتراح المقدم من الفصائل العلمانية باسم "التحالف الوطنى والإسلامى الديمقراطى".

- الموقف من تشكيل قيادة التحالف ومطالبة كل فصيل بتمثيله فى الهيئة القيادية للتحالف وتبلور الخلاف بين حماس والجبهة الديمقراطية؛ فبينما اقترحت حماس تمثيلاً نسبياً للفصائل طبقاً لوزنها النسبى وثقلها الجماهيرى- ومن ثم تستأثر حماس بنسبة 40٪ من أعضاء الهيئة القيادية على أن تسهم بقية الفصائل بنسبة 40٪، والمستقلون بنسبة 20٪- فإن الجبهة الديمقراطية اعتبرت ذلك بمثابة محاولة من حماس لفرض هيمنتها على التحالف، وفى المقابل اقترحت مبدأ التمثيل المتساوى كبديل أكثر ديمقراطية. وعلى الرغم من استمرار تلك المشكلة لفترة من الوقت، فإن الرأى قد استقر فى النهاية على تمثيل كل فصيل بممثلين اثنين فى الهيئة القيادية للتحالف، وأن تكون قراراتها بالإجماع تأكيداً لمبدأ المساواة بين الفصائل

المتحالفة، منعاً لانفراد أى منها بالقرار أو الاستئثار بالهيمنة على التحالف.

وعلى الرغم من أن تلك الصيغة قد مثلت حلاً للمشكلة، وبالتالى أبرزت قدرة التحالف على التنسيق والتكامل واجتياز العقبات، فإن قاعدة الإجماع فى النهاية ستظل حجر عثرة أمام تطويره، إن لم يكن أمام استمراريته وفعاليته، حيث لا يُتصور الحصول على الإجماع بصفة دائمة خاصة مع تنوع مستويات وموضوعات القرارات، وبالتالى فإن صيغة الأغلبية ربما تكون أنسب وأكثر توفيقاً ومن ثم دعماً لاستمرار التحالف إزاء احتمالات الانقسام التى قد تنجم عن عجز التحالف عن التوصل للإجماع بصدد القضايا المطروحة للنقاش. إضافة إلى ذلك، فإن عدم حسم مسألة القيادة باختيار قائد من بين قادة الفصائل لقيادة التحالف ستظل أيضاً من بين العوامل المؤثرة على مستقبل التحالف وفعاليته.

- التحالف وانتخابات الحكم الذاتى التى كان من المقرر إجراؤها فى موعد أقصاه يوليو 1994 طبقاً لإعلان المبادئ بين المنظمة واسرائيل، فإن التحالف يواجه بصددها نوعاً من الانقسام بسبب تصريحات الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس بأن حماس "قد تلجأ إلى الانتخابات فضلاً عن السلاح لإثبات قوتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة"، بينما الموقف العام الذى أجمعت عليه الفصائل المتحالفة قد تمثل فى مقاطعة تلك الانتخابات وما قد تفرزه من مؤسسات. ومع ذلك فإن حماس -إضافة إلى موقف زعيمها السابق الإشارة إليه- قد اتخذت عدة قرارات أخرى بهدف إحراج إسرائيل ودفعها إلى تقديم بعض التنازلات المقابلة. إجراءات حماس تمثلت فى "وقف قتل المتعاونين مع الاحتلال لمدة شهرين ابتداءً من 20نوفمبر 1993 لإتاحة الفرصة لهم للتوبة (الحياة، لندن: 1993/11/25)، إعلان وقف قتل المستوطنين لمدة ثلاثة أيام، واستعدادهاالإعادة النظر فى تشديد الهجمات عى المستوطنين اذا لبت إسرائيل بعض الشروط المتمثلة فى: وقف إطلاق النار على الفلسطينيين فى الضفة والقطاع، وسحب كل أنواع الأسلحة من أيدى المستوطنين، تعهد الحكومة الإسرائيلية برحيل كل المستوطنين من قطاع غزة خلال ثلاثة شهور، ومن الضفة الغربية خلال عام، ووقف عمل القوات الخاصة فى الضفة والقطاع، وأخيراً التعهد بالإفراج عن جميع المعتقلين (الحياة، لندن: 1993/12/24).

وعلى أية حال، فإن موقف حماس هذا يمكن النظر إليه -ليس من منطلق الخروج على التحالف وبالتالى إضعافه- بل على العكس ربما أرادت حماس- وهى تدرك وزنها وأهميتها فى التحالف- أن تدفع الأطراف الأخرى فيه بالحرص على وجودها فيه، وإعطائها مركزاً أقوى فى التحالف، خاصة وأن الجميع يدرك إمكانية سقوط أو انهيار التحالف بخروج حماس منه.

الموقف من منظمة التحرير: شكل بدوره عاملاً آخر للاختلاف والانقسام داخل التحالف فبعض الفصائل العلمانية قد رأت ضرورة إسقاط منظمة التحرير وإنشاء قيادة بديلة للشعب الفلسطينى، بينما البعض الآخر طالب بإعادة بناء المنظمة وتقوية مؤسساتها وتأسيسها على أساس من الميثاق الفلسطينى الذى تخلى عنه عرفات، والذى يعد من وجهة نظر هذه الفصائل هو الخائن وليست المنظمة. أما موقف حماس فقد تمثل فى الابتعاد عن هذا الجدل مؤكدة على إدانتها لاتفاق غزة - أريحا والتأكيد على رغبتها فى ألا تكون بديلاً عن المنظمة، كما إن التحالف لن يكون بديلاً عن المنظمة، وهو مجرد تنظيم لتوحيد العمل بين الفصائل الفلسطينية الرافضة للتنازلات ولمشروع غزة - أريحا (الحياة، لندن: 1993/12/23). موقف حماس هنا يمكن فهمه على ضوء علاقة الجبهتين الشعبية والديمقراطية بالمنظمة باعتبارهما قد نشأتا ضمن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، واستقلالية نشأة حماس بعيداً عن المنظمة، ومن ثم فإنها غير معنية بالإطاحة بالمنظمة.

-الموقف من المؤتمرات الشعبية ودورها فى خدمة أهداف التحالف شكل بدوره أحد مجالات الاختلاف بين فصائل التحالف؛ الجبهة الديمقراطية رأت أن تعمل المؤتمرات الشعبية فى الداخل والخارج على تكوين ممثلين للمعارضة الفلسطينية يسهمون فى تشكيل هيئة تنفيذية للتحالف. أما حماس فقد رفضت ذلك، وأصرت على ألا تأخذ هذه المؤتمرات صفة تنفيذية، وإنما تعقد لإبراز المواقف وحشد الجماهير وليس لفرز ممثلين للشعب. وفى هذا الصدد، فإن التحالف لم يستطع الاتفاق بصدد هذه القضية، ومن ثم أرجئ البت فيها لمراحل لاحقة.

- الموقف من القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية: بينما يتميز موقف حماس برفض هذه القرارات وعدم الالتزام بها أو بالبرامج الزمنية المرتبطة بها لحل القضية

باعتبار أن هذه القرارا كانت: "الوسيلة التى أوصلت عرفات إلى ما هو عليه، كما مثلت له غطاءً لكل ما يقوم به الآن على أساس السياسة الواقعية" (الحياة، لندن: 20/1/1994)

وعلى ضوء ما سبق، فإن التحالف قد استطاع على المستوى الداخلى أن يحتفظ بدرجة معقولة من الفعالية والتماسك بصدد الاتفاق على القضايا الداخلية سواء من خلال التوصل إلى حلول مقبولة لها، أو بالاتفاق على حساسيتها وبالتالى إرجاء البت فيها للمستقبل، ومن ثم استطاع تجاوز احتمالات الانقسام بسبب القضايا الخلافية الداخلية، ولعل الفضل فى هذا -ضمن عوامل أخرى- راجع إلى حرص فصائل التحالف على استمراره وإبداء المرونة المطلوبة عند اللزوم لتجاوز مواقف الازمات واحتمالات الانقسام المرتبط بها.

ب- على المستوى الخارجى: ويتعلق بالعلاقة بين التحالف وبين البيئة التى يتحرك من خلالها، وهنا عدة ملاحظات مبدئية تحكم فعالية التحالف فى هذا المستوى. الملاحظة الأولى: وتنصرف إلى أن مجرد قيام التحالف فى هذه المرحلة وفى وسط كل الظروف التى تعمل ضده يعد نجاحاًوإنجازاً كبيراً، على الأقل فى إطار صراع الإرادات بين المشروع الوطنى الفلسطينى ومشاريع تصفية هذا المشروع والهيمنة على مقدرات الأمة الفلسطينية والعربية والإسلامية. الملاحظة الثانية أن هذا التحالف لازال فى مرحلة التشكيل ولم يستطع بعد بلورة شخصية تنظيمية مستقلة عن الفصائل المكونة له. الملاحظة الثالثة تنصرف إلى قدرة التحالف على تحقيق بعض الإنجازات والتى أهمها ما يلى:

<u>- منع نشوب حرب أهلية بين الفلسطينيين المؤيدين والمعارضين لاتفاق غزة - أريحا:</u>

وذلك من خلال: حرص فصائل التحالف على توجيه سخطها على الاتفاق إلى العدو الصهيونى بدلاً من توجيهه إلى بعضها البعض. وقد أثبتت فصائل التحالف قدرتها على احتواء نزاعاتها واختلافاتها. كذلك، فإن الفصائل الفلسطينية قد أعلنت أيضا أنها لن تعمد إلى مهاجمة قوات الشرطة الفلسطينية -المقرر أن تبثها المنظمة فى غزة وأريحا- ما لم تستخدمها المنظمة وإسرائيل كأداة لقمع الانتفاضة.. فقط فى هذه الحالة ستصبح الفصائل فى حالة دفاع عن النفس(64).

وفى هذا الصدد، فإن الموقف العام المشترك لفصائل التحالف قد استند على الاعتبارات التالية: توجيه المقاومة العملية والمادية ضد الاحتلال، عدم التعرض بالعنف لأى من مؤسسات الحكم الذاتى، عدم المشاركة فى مؤسسات الحكم الذاتى، حتى لا نعطى شرعيه له (الحياة، لندن: 22/12/1993).

<u>- منع تنفيذ اتفاق غزة - أريحا:</u> فالمنظمة لم تستطيع تنفيذ الاتفاق، ودور التحالف وفصائله فى معارضة الاتفاق واضحة، بحيث أدى هذا الدور إلى إيضاح استحالة اعتماد إسرائيل على المنظمة فى حماية المستوطنين والجنود الإسرائيليين فى غزة وأريحا، وفى نفس الوقت أصبح من المستحيل على المنظمة أن تتحمل مسئولية تمزيق الوحدة الوطنية الفلسطينية بالاقتتال بين مؤيديها وقواتها وبين الشعب الفلسطينى من أجل حماية الجنود والمستوطنين اليهود. ومن ثم لا يصبح أمام المنظمة سوى ضم الفصائل المعارضة إلى صفها وإشراكها فى تنفيذ الاتفاق، وهو أمر يستحيل حيث مقاومة هذا الاتفاق هى الأساس الذى قام عليه التحالف.

<u>- اضطرار المنظمة وإسرائيل لأخذ مصالح التحالف فى الاعتبار:</u> فمن جانبه، اتجه عرفات إلى اتباع أسلوب المحايلة والحوار الوطنى مع الفصائل المعارضة بدلاً من الهجوم عليها واتهامها بالعمالة، غير أن تلك الفصائل قد رفضت ذلك جملة وتفصيلا، وأكدت على أن اتفاق غزة-أريحا هو المسؤل عن تعطيل خطوات التقارب مع المنظمة... وأنه لاتعاون مع قيادة المنظمة مادامت تسعى لإدخال الفصائل -خاصة حماس- ضمن إطار المنظمة لإعطاء شرعية لخطها، وليس لتضييق شقة الخلاف بينها وبين الفصائل المعارضة (الحياة، لندن: 22/12/1993). أما إسرائيل فقد سعت لاستخدام قادة حماس المسجونين للتدخل لدى قيادة حماس لوقف العمل المسلح. وقد تمثلت إجابة حماس فى أن الكفاح المسلح مستمر، وأن هذه قضية استراتيجية لن تنتهى إلا بزوال الاحتلال (الحياة، لندن: 18/12/1993).

إضافة إلى ما سبق، فقد سعت قيادات التحالف والفصائل لكسب المزيد من التأييد العالمى لمواقفها والتركيز على مساوئ اتفاق غزة-أريحا وقد تنوعت أساليبها ووسائلها على نحو اشتملت فيه على: التحدث إلى الإذاعات العالمية، زيارات للدول الأجنبية والعربية، الاجتماع بالدبلوماسيين الغربيين، التركيز على الاستفادة من الإجراءات الإسرائيلية المتشددة والمتعسفة وانتهاكاتها لحقوق الإنسان فى الاراضى المحتلة، وغيرها من الوسائل التى استطاعت استخدامها بنجاح طوال سنوات الانتفاضة.

القسم الثاني

المفاوضات متعددة الأطراف

أ- لجنة المياه

استمرت قضايا المياه في المفاوضات متعددة الأطراف في الاستئثار بقدر متزايد من اهتمامات ومشاركة الدول والمنظمات المعنية في اجتماعات لجنة المياه في إطار المفاوضات متعددة الأطراف. وقد شهدت تلك اللجنة انعقاد الجولتين الرابعة والخامسة من مفاوضاتها في كل من العاصمة الصينية بكين، والعُمانية مسقط على التوالي خلال شهري أكتوبر 1993، وإبريل 1994.

وبوجه عام، فإن أعمال الجولتين قد أوضحت استمرار الاهتمامات الأساسية للوفود المشاركة فيهما حول التركيز على تبادل الآراء والمقترحات بصدد زيادة التعاون بين دول المنطقة فيما يتعلق بوسائل زيادة مصادرها من المياه من خلال الحد من نسبة الفاقد من جانب، وزيادة كفاءة وترشيد أساليب الاستهلاك في المجالات المختلفة من جانب آخر، بالإضافة إلى بحث مقترحات محددة حول سبل التعاون التكنولوجي فيما يتعلق بتحلية مياه البحر، أو معالجة مياه الصرف الصحي بما يجعل من الممكن إعادة الاستفادة منها للري في المجال الزراعي. انطلاقاً من تلك الخلفية، سارت اجتماعات الجولتين الرابعة والخامسة على النحو التالي:

١- الجولة الرابعة: بكين 26-28 أكتوبر 1993:

جاء انعقاد تلك الجولة ليعكس أكثر من دلالة سواء من حيث توقيته أو مكان انعقاده. فمن جانب، كان هذا الاجتماع أحد اجتماعات ثلاثة شهدها شهر أكتوبر 1993 للجان متعددة الأطراف(65) بعد قرابة شهر أو أكثر قليلاً من انتهاء أعمال جولة المفاوضات الحادية عشرة في المسار الثنائي، وما تلاها من توقيع الاتفاق الفلسطيني والإسرائيلي في 1993/9/13 ثم التوقيع بالأحرف الأولى على جدول أعمال المفاوضات الثنائية بين الأردن وإسرائيل في 1993/9/14. من جانب آخر، فإن انعقاد هذه الجولة في العاصمة الصينية بكين، في أول سابقة صينية لاستضافة أحد اجتماعات اللجان الخمس في المفاوضات متعددة الأطراف، إنما يعكس بدوره دلالة خاصة فيما يتعلق بالسعي الصيني لتدعيم مركز بكين ودورها الدولي باعتبار مكانة الصين كإحدى الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن من جانب، وكذلك تعبيراً عن التطلعات الصينية في دعم الدور الدبلوماسي، ومن ثم الاقتصادي، في المنطقة العربية وما قد يترتب على ذلك من مزايا اقتصادية وسياسية للدور الصيني المستقبلي بصدد مشروعات التعاون والتنمية الاقتصادية في مرحلة بناء السلام العربي الإسرائيلي.

وقد بلغ عدد الوفود المشاركة في جولة بكين ثلاثة وأربعين وفداً للدول والمنظمات الدولية المعنية. وعلى مدى الأيام الثلاثة لتلك الجولة، فإن المحادثات خلال الاجتماعات قد تركزت على المقترحات والمشروعات الخاصة بتحلية مياه البحر، والحد من نسبة الفاقد في استهلاك المياه في المنطقة، فضلاً عن بحث سبل جمع مياه الأمطار وزيادة فعالية استخدامها.

وفي ختام أعمال تلك الجولة، وفي سابقة كانت الأولى من نوعها عرضت سلطنة عُمان اقتراحا باستضافة أعمال الجولة التالية- الخامسة- من مفاوضات لجنة المياه- والتي كان مقرراً لها من قبل أن تُعقد في كندا (الأهرام القاهرية، 1995/10/27)، وقد تم قبول الاقتراح.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتراح العماني وقبوله له أهميته ودلالته الخاصة، فسلطنة عمان تعد أول دولة عربية من الخليج العربي تدعو وتقبل باستضافة أحد اجتماعات اللجان متعددة الأطراف، ومن ثم المشاركة الإسرائيلية- بدون وجود مبرر سياسي يفرض مثل هذا التنازل من دولة عربية خليجية، خاصة وأنه يتم دونما تنازل مماثل من الجانب الإسرائيلي، كما إنه يتم والأراضي العربية في الجولان والجنوب اللبناني لازالت تحت الحراب الإسرائيلية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في استنزاف مواردهما المائية، هذا فضلاً عن غياب دمشق وبيروت عن أعمال المفاوضات متعددة الأطراف الأمر الذي كان لابد وأن يثير الهجوم السوري على هذا الموقف العماني من جانب، كما إنه قد شجع إسرائيل أيضاً على الاستمرار في إدراكها لمثل هذه المواقف العربية على أنها تنازل عن المطالب العربية العادلة وقبول بالأمر الواقع.

وبانتهاء الجولة الرابعة لأعمال لجنة المياه، فإن أهم ما توصلت إليه أعمالها -أي أعمال لجنة المياه- يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الموافقة على إنشاء محطة لتحسين أوضاع المياه فى قطاع غزة.

2- قبول الاقتراح الإسرائيلى السابق بإنشاء بنوك إقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه فى الشرق الأوسط، وهو الاقتراح الذى تقدمت به إسرائيل فى الجولتين الأولى والثانية فى مواجهة اقتراح المجموعة الأوربية بإنشاء بنك معلومات عن المياه فى الشرق الأوسط والذى هدف فى حينه إلى تبرير الرفض الإسرائيلى لتقديم معلومات كاملة عن الموارد المائية فى الأرض المحتلة إلى الجانب الفلسطينى، وقد تمت الموافقة على هذا الاقتراح باعتبار إمكانية الجمع بين هذه البنوك الوطنية مستقبلاً عند التوصل إلى اتفاقات سلام فى المنطقة.

3- الموافقة على اقتراح عمان بإجراء دراسة حول أساليب تطوير تكنولوجيا تحلية المياه باعتبارها أحد الخيارات الأساسية لمواجهة نقص الموارد المائية فى المنطقة.

الجولة الخامسة: مسقط سلطنة عمان 17-20 أبريل 1994:

شاركت فى أعمال تلك الجولة وفود من اثنتين وأربعين دولة، بالإضافة إلى وفود منظمات دولية ثلاث هى الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربى، والبنك الدولى.

ومن جانبها، فإن إسرائيل قد أولت هذا الاجتماع اهتماماً خاصاً عكسه تشكيل وفدها برئاسة نائب وزير خارجيتها يوسى بيلين، واشتماله على قرابة الأربعين عضواً، كان من بينهم سبعة عشر إعلاميا، الأمر الذى أوضح الحرص الإسرائيلى على تعظيم الاستفادة من هذه المناسبة سياسياً وإعلامياً فى آن واحد: فمن ناحية، كانت تلك هى المرة الأولى التى يزور فيها وفد إسرائيلى رسمى إحدى دول الخليج العربى، ومن ناحية أخرى، فقد كان لهذا الحدث دلالته أيضاً فيما يتعلق بمدى التغيير الذى حدث على إطار العلاقات العربية الإسرائيلية، وضرورة استثمار إسرائيل له بمباشرة الاتصال السياسى والثنائى مع سلطنة عمان. أما رئاسة الاجتماع فقد تولتها الولايات المتحدة باعتبار رئاستها للجنة المياه. وقد مثلها فى ذلك الدبلوماسى الأمريكى جون هيرست كرئيس للوفد الأمريكى ومن ثم للاجتماع.

وعلى الجانب العُمانى، فقد بدا أن مسقط لا تسعى إلى استثارة المزيد من هموم وانتقادات بعض الأطراف العربية لها. فمن جانب قامت بعض التحليلات الصحفية والإعلامية المواكبة لانعقاد الجولة بإبراز توقعات الخبراء المختصين بشئون المياه حول احتمالات تصاعد المنازعات حول المياه فى الشرق الأوسط مستعينة فى ذلك بالإحصائيات الدولية- عن البنك الدولى - حول انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى حوالى 1436 متراً مكعباً عام 1990 مقابل ما يزيد عن ثلاثة آلاف متر مكعب عام 1960، وكذلك حول التوقعات بتزايد هذا الانخفاض إلى ما يقرب من 676 مترا مكعباً فى السنوات القليلة القادمة (الحياة، لندن: 1994/4/16)، وذلك فى دلالة واضحة فى محاولة تبرير الاهتمام العمانى من ثم باستضافة أعمال اللجنة فى إطار السعى العمانى لإيجاد حل مشكلات المنطقة المستقبلية ومن أهمها مشكلة المياه.

إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة التنظيمية المشرفة على انعقاد وتسيير شئون الاجتماع، قدمت العديد من الإشارات ذات الدلالة السياسية الهامة منها على سبيل المثال، أن لجنة المراسم المختصة باستقبال الوفود المشاركة لم تقدم أى نوع من المعاملة التفضيلية أو التمييزية للوفد الإسرائيلى الذى رأسه نائب وزير الخارجية، حيث تكونت تلك اللجنة من موظفين عاديين بوزارة الخارجية العمانية، وقامت اللجنة باستقبال الوفد الإسرائيلى كما قامت باستقبال باقى الوفود المشاركة.

وفى كلمته الافتتاحية، فإن وزير الدولة للشئون الخارجية فى عمان - السيد/ يوسف بن علوى - قد عبر عن وجهة النظر العمانية بشأن قضية المياه باعتبار أن مهمة اللجنة إنما "تتمثل فى كيفية زيادة مصادر المياه الضئيلة فى المنطقة، وليس البحث فى توزيع هذه المصادر.

وعلى ضوء ذلك، فإن مناقشات الوفود فى ذلك الاجتماع قد تناولت الجوانب المتعلقة بتعزيز المعلومات المائية وزيادة قدرات الدول المعنية على ممارسة إدارة الموارد المائية والحفاظ عليها وطرح أفكار جديدة للتعاون الإقليمى فى المجال المائى. إضافة إلى ذلك، فقد استمرت الانتقادات الفلسطينية لإسرائيل بسبب سياستها المائية واستيلائها على مصادر المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية، ولم يخفف من حدة هذه الانتقادات -على أية حال- سوى الموافقة الإسرائيلية على قيام إدارة فلسطينية

للمياه في الضفة الغربية.

وقد تمثلت نتائج تلك الجولة في خمسة قرارات هامة تضمنت ما يلي :

1- الموافقة على إنشاء مركز دولي لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه في سلطنة عمان .

2- الموافقة على إنشاء سلطة وطنية فلسطينية للمياه في مقاطعة الحكم الذاتي.

3- إعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الأوسط في مجال المياه .

4- تكليف ألمانيا بإعداد دراسة شاملة عن الموارد والاحتياجات المائية لكل دول المنطقة.

5- الموافقة على الاقتراح الكندي بتجميع مياه الأمطار في دول الشرق الأوسط.

على ضوء ما سبق من أعمال لجنة المياه في اجتماعاتها الخمسة، فإنه يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: أن هذه اللجنة قد غلب عليها طابع الاستقرار العام، كما اتسمت أعمالها بالتطور التدريجي نحو تحقيق غاياتها: فمن جانب ظلت أعمال اللجنة ومداولات اجتماعاتها مركزة حول التوصل إلى صيغ للتعاون المستقبلي المشترك بين دول المنطقة بشأن الموارد المائية المتاحة فيها. كما إن عضوية تلك اللجنة- وإن اتسمت بكبر حجمها نسبياً (حوالي أربعين دولة بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية)- قد حافظت على نسبة كبيرة من دول المنطقة المعينة بصورة مباشرة بالصرع العربي الإسرائيلي، كما اشتملت على بعض الأطراف الخارجية ذات العلاقة التاريخية والجغرافية المباشرة بدول المنطقة مثل دول المجموعة الأوربية فضلاً عن راعيتي مؤتمر السلام واشنطن وموسكو. إضافة إلى ما سبق فإن المشروعات التي تناولتها هذه اللجنة منذ إنشائها قد اتسمت بالتواصل والاستمرارية والقابلية للتطوير بحيث تخدم أهداف مقدميها- تحديداً الجانب الإسرائيلي باعتباره صاحب القسط الأكبر من المقترحات ومشروعات التعاون التي تم بحثها في إطار اللجنة.

ثانياً: الملاحظة الثانية- وهي أيضاً مرتبطة بالنقطة الأخيرة السابقة- تتعلق بغياب تصور عربي موحد للموقف المائي العربي: موارده وإمكانياته، احتياجاته وأساليب مواجهتها في المستقبل. ولعل ذلك يقدم تفسيراً لغياب أي تقدم ملموس بشأن المطلب العربي الأساسي بصدد إنهاء الاستيلاء الإسرائيلي على مصادر المياه العربية في الأراضي المحتلة من جانب، كما يوضح أيضاً بقاء المجال مفتوحاً أمام إسرائيل في معظم الوقت ليس فقط في تقديم مقترحاتها وتصوراتها بمشروعات وجوانب التعاون والأولوية فيها وبما يخدم مصالحها الاستراتيجية، بل أيضاً في المناورة والضغط للحصول على الموافقة تلو الأخرى على واحد أو أكثر من تلك المشروعات أو المقترحات(اقتراح إنشاء بنوك المعلومات المحلية بدلاً من البنك الموحد، واقتراح إنشاء مركز تحلية مياه البحر..).

ثالثاً: يضاف إلى ما سبق، حقيقة أن غياب بعض الأطراف العربية الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي مثل سوريا ولبنان، فضلاً عن ليبيا والعراق، وكذلك إيران، غياب هذه الأطراف على الرغم من محورية دورها وأهمية في نجاح أو فشل أي ترتيبات مستقبلية للمنطقة، لابد وأن يترك أثره واضحاً على مستقبل أي مشروعات يتم الاتفاق عليها بصدد قضايا المياه، خاصة أن سوريا ولبنان، فضلاً عن العراق من الدول المرتبطة بصورة مباشرة بقضايا المياه ومستقبلها في المنطقة.

رابعاً: أن اجتماع مسقط الأخير، وإن أسفر عن الموافقة على إنشاء مركز لتطوير تكنولوجيا تحلية المياه في سلطنة عمان ، إلا أن دلالات استضافة سلطنة عمان لهذا الاجتماع لاتخفى آثارها السياسية السلبية على وضع المفاوض العربي في المسارين السوري واللبناني تحديداً، خاصة وأن إسرائيل لم تقم بتقديم أي تنازلات مقابلة لدفع عملية السلام، اللهم إلا إن كانت موافقتها على إنشاء المركز السابق تُعد من قبيل التنازل، وهنا لاتخفى أيضاً التكلفة الاقتصادية المرتفعة لمثل هذا النوع من التكنولوجيا من جانب، كما لا يغيب الدور الإسرائيلي المرتقب في الدفع بمقولة التكنولوجيا الإسرائيلية من جانب آخر والضغوط باتجاه المزيد من العلاقات الثنائية- التطبيع والاعتراف المتبادل- بين مسقط وتل أبيب متى سنحت الفرصة لذلك في المستقبل القريب، فضلاً عن احتمالات مبادرات مماثلة من بعض دول الخليج العربي الأخرى في نفس الاتجاه. **وأخيراً**، فإن أعمال تلك اللجنة في اجتماعيها الأخيرين لم تتوفر لهما التغطية الإعلامية الكافية التي تتيح دراسة مواقف الأطراف المشاركة من القضايا المطروحة تفصيلياً على نحو ما سبق في

التقرير الماضى. وقد تحدد مكان الاجتماع القادم باليونان خلال شهر نوفمبر 1994.

2- لجنة ضبط التسلح

شهدت أعمال تلك اللجنة انعقاد جولات ثلاث من المفاوضات بين وفود الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة فى أعمالها، والمعنية بقضايا التسلح والرقابة عليه وضبطه فى منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، فقد سبق تلك الجولات انعقاد ندوة موسعة فى القاهرة للبحث فى «أساليب التحقق فى اتفاقيات ضبط التسلح وإجراءات بناء الثقة» وهنا تجب الإشارة إلى حقيقة كون انعقاد تلك الندوة- فى إطار لجنة ضبط التسلح - المناسبة الأولى التى يتم فيها حدوث اجتماعات متعلقة بالمفاوضات متعددة الأطراف فى دولة من دول المنطقة، كما يجدر بالذكر أيضاً أن إسرائيل كانت قد حاولت خلال الفترة السابقة- منذ بدء المفاوضات - نقل بعض اجتماعاتها إلى دول المنطقة خاصة فيما يتعلق بلجنتى التسلح والتنمية الاقتصادية، إلا أن هذا المطلب الإسرائيلى ولاعتبارات متعددة لم يقدر له التحقق قبل الآن، الأمر الذى يمكن تفسيره على ضوء التطورات الأخيرة على المسارين الفلسطينى والأردنى.

ندوة القاهرة استغرقت أعمالها أياما ثلاثة بين 11-13/7/1993، أما الجولة الرابعة فقد انعقدت فى ڤيينا فى 19/10/1993، بينما شهدت القاهرة اجتماعات الجولة الخامسة فى أول فبراير 1994، فإن الجولة السادسة قد تمت فى الفترة من 3-5 مايو 1994 فى العاصمة القطرية الدوحة. وفيما يلى استعراض موجز للأعمال والقرارات المتعلقة بكل منها:

أ- ندوة القاهرة 11-13 يوليو 1993:

اشترك فى أعمال تلك الندوة خبراء وممثلون عن تسع وعشرين دولة ومنظمة دولية وإقليمية مشاركة فى لجنة التسلح، كان من بينها إضافة إلى كل من الولايات المتحدة وروسيا - راعيتى مؤتمر السلام- كل من السويد وهولندا وفرنسا واستراليا وفلسطين ومصر وإسرائيل. خلال أيام انعقادها، ركزت الوفود المشاركة اهتماماتها فى البحث حول إجراءات التحقيق فى مجالات التسلح النووى، الكيماوى، والبيولوجى، والفضاء الخارجى بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية.

وقد اتسمت أعمال تلك الندوة بتقدير خاص من المش[...] لحساسية الموضوعات وأهميتها، ومن هنا كان القرار بأن أعمال الندوة مغلقة، الأمر الذى حال دون نشر تفاصيل العمل أو المقترحات المختلفة التى تم بحثها أو التطرق إ[...] وعلى الرغم من ذلك، فإن التقارير قد أشارت إلى الدور ا[...] فى التنسيق مع ممثلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وال[...] إلى اتفاق بشأن وسائل التحقق من الاختبارات ال[...] والمخزون النووى، وهو موضوع سعت إسرائيل باستمرار [...] التطرق إليه أو بحثه (الأخبار القاهرية، 1993/8/7).

وعلى أية حال، فإن تلك الندوة قد رفعت تقريرها إل[...] الحد من التسلح فى اجتماعها التالى والذى كان مقرراً له 1993 (66).

الجولة الرابعة: فيينا 19أكتوبر 1993:

شهدت العاصمة النمساوية انعقاد تلك الجولة ومش[...] بعض كبار المسئولين فى وزارتى الخارجية والدفاع ب[...] الولايات المتحدة وروسيا- باعتبار دورهما كراعيتين لل[...] كذلك شارك فى أعمال تلك الجولة مندوبون عن منظمة ا[...] الفلسطينية، وكذلك عن كل من إسرائيل ومصر و[...] والمغرب وتونس واليمن وعُمان، بالإضافة إلى باقى ا[...] المشاركة فى أعمال تلك اللجنة.

الجولة الخامسة: القاهرة 1-3 فبراير 1994:

مثلت تلك الجولة المناسبة الثانية التى استضافت القاهرة لجنة التسلح بعد ندوة القاهرة فى يوليو 1993 شارك فى أعمالها وفود من ست عشرة دولة، كم[...] مناقشاتها حول عدد من أوراق العمل التى تقدمت بها المختلفة تعبيراً عن اهتماماتها الخاصة لتنظيم التعاون ضبط ومراقبة عملية التسلح فى المنطقة ، ووضع م[...] مشترك لإجراءات الأمن الجماعى فى إطار الأهداف الأجل للأطراف المختلفة.

وقد تعددت أوراق العمل والمبادرات التى تقدم به[...] بعض الدول مثل الأردن، سلطنة عمان، وروسيا، وكذلك وإسرائيل. وقد اقترحت الورقة إقامة مركز لمنع تفجر ال[...] فى المنطقة خلال فترة مابعد إقرار السلام. أما الورقة ا[...] فقد تحدثت عن إقامة بنك معلومات فى المنطقة. وقد أ[...] الاقتراح اهتمام وتساؤلات الوفود المشاركة فيما يتعلق

المعلومات المطلوب توفيرها، والمقر المقترح لهذا البنك أو المركز، والآليات المقترحة لتحقيق الاستفادة منها. وقد تحدد الموقف الفلسطيني بالرفض للورقة الروسية الأمريكية المشتركة استناداً إلى كونها تجميعاً للآراء السابق تقديمها على مدى العامين السابقين. أما المبادرة المصرية فقد تعلقت بأسلحة الدمار الشامل، بينما جاءت الورقة الإسرائيلية متضمنة التصور الإسرائيلي للأهداف طويلة الأجل فيما يتعلق بالحد من التسلح(67). وهنا تجب الإشارة إلى أن تلك الورقة قد جاءت رداً متأخراً على ورقة العمل المصرية التي سبق تقديمها قبل عامين - اجتماع واشنطن مايو 1992- والتي اقترحت مصر فيها جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومطالبتها بالتزام كافة دول المنطقة بالمعاهدات الدولية الخاصة بالأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية(68).

وقد توصلت الوفود في ختام اجتماعها إلى وثيقة "إعلان مبادئ ونوايا" تضمنت تحديداً لبعض المبادئ الأساسية، والأحكام الإرشادية، وبيان النوايا بصدد هدف أعمال تلك الجولة خاصة، وأعمال اللجنة بصفة عامة ومن ثم فقد اشتملت الوثيقة على ما يلي:

1- أن قراري مجلس الأمن242، 338 يشكلان الإطار العام لتنفيذ أحكام وبنود الوثيقة، كما إن المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الأمنية بين دول المنطقة تشمل: الاحترام والاعتراف المتبادل، وحدة الأراضي والاستقلال السياسي، الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، أو بأعمال الإرهاب والتخريب، أو التدخل في الشئون الداخلية.

2- أن أحكام الخطوط الإرشادية للوثيقة - تؤكد على ما يلي:

أ: أن الحد من التسلح، والأمن الإقليمي لايجب -في أي مرحلة- أن ينتقص من أمن أي دولة، كما لا يجب أن تُعطى دولة ميزة عسكرية على دولة أخرى.

ب: أن عملية الحد من التسليح يجب أن تكون شاملة، وتغطي مجالات بناء الثقة، بالإضافة إلى التعامل مع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية من أسلحة الدمار الشامل.

3- أن الوثيقة -وهي تؤكد على أن الهدف هو خفض حجم الإنفاق العسكري لإعادة توجيهه للتنمية الاقتصادية- إنما تشير أيضا إلى بيان أن نواياها بصدد عملية الحد من التسلح تتمثل في منع الصراعات قبل وقوعها من خلال إجراءات بناء الثقة.

4-إضافة إلى ما سبق، وتمشياً مع جوهر وروح الوثيقة، فإنها قد عبرت عن ترحيب الدول المشاركة بالاقتراح الأردني بإنشاء مركز لمنع وإدارة الأزمات، كما أعلنت مصر أيضاً استعدادها لاستضافة مركز اتصالات الكمبيوتر الخاص بهذا المركز الذي عرض الجانب الروسي إعداد برامج الكمبيوتر الخاصة به. (69)

وفي نهاية أعمال تلك الجولة، تم توجيه الدعوة من قبل دولة قطر للوفود لاستضافة الجولة التالية في مايو 1994. وفي هذا الإطار تم توجيه الدعوة إلى كل من منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك إلى إسرائيل لحضور هذا الاجتماع أيضا، وقد تم تقديم تلك الدعوة إلى إسرائيل عبر سفيرها في الولايات المتحدة، إيتمار رابينو ڤيتش، في اجتماع أجري بوزارة الخارجية الأمريكية في السادس عشر من أبريل تحت رعاية المنسق الأمريكي لعملية السلام، دينيس روس، وبحضور نظيره الروسي.

الجولة السادسة: *الدوحة*- قطر 3-5 مايو 1994(70):

مثَّل اجتماع الدوحة المناسبة الثانية التي استضافت فيها دولة عربية خليجية اجتماعات إحدى لجان المفاوضات متعددة الأطراف- بعد سلطنة عُمان، الأمر الذي تتعدد دلالاته فيما يتعلق بتوقيع الاتفاقات الفلسطينية والأردنية الإسرائيلية(71) من جانب وما أدى إليه ذلك من تشجيع بعض دول الخليج للاستجابة - إما للضغوط الخارجية والأمريكية خاصة- فيما يتعلق بالاتجاه نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل وإنهاء المقاطعة العربية الاقتصادية لها، فضلاً عن استمرار الجهود الإسرائيلية باتجاه منطقة الخليج للاستفادة من ثرواتها وأسواقها الاقتصادية.

أما عن الاجتماع، فقد كان من المقرر أن تحضره وفود ممثلة لإحدى وخمسين دولة متضمنة كل الدول العربية عدا سوريا ولبنان لمقاطعتهما أعمال المفاوضات متعددة الأطراف منذ بدايتها الأولى -والسودان وجيبوتي والصومال وليبيا والعراق ربما استمراراً لتقليد عدم دعوتهم منذ مؤتمر موسكو التنظيمي- من قبل راعيي مؤتمر مدريد للسلام .

وقد تضمنت كلمة وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن

جاسم آل ثان، الافتتاحية تأكيده على ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتحديد الأولويات فى إجراءات بناء الثقة، وضبط التسلح، والتأكيد على المحاذير المرتبطة باستمرار إسرائيل فى احتفاظها بالأسلحة النووية.

أما المشاورات التمهيدية التى صاحبت بداية أعمال اجتماعات اللجنة، فقد دارت حول الاقتراح المصرى بإنشاء مركز اتصالات إقليمى تستضيفه القاهرة، على أن يتولى مراقبة برامج التسليح فى المنطقة. إضافة إلى ذلك، فقد اتفقت الوفود العربية (مصر، السعودية، قطر، اليمن، البحرين، الكويت، وفلسطين) على تبنى موقف عربى موحد خلال أعمال اللجنة ممثلاً فى التمسك بضرورة إخضاع المنشآت النووية والعسكرية الإسرائيلية لإجراءات التفتيش الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وذلك بإعداد قوائم بشأن نوعيات الأسلحة التى يحظر تزويد جميع الدول فى المنطقة بها.

إزاء ذلك الموقف العربى، اتجه الوفد الإسرائيلى برئاسة المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية -ديفيد إيفرى- إلى اقتراح إعطاء الأولوية لبحث ترتيبات الحد من الأسلحة التقليدية.

إضافة إلى ذلك، فقد تم تقديم عدد من المقترحات الأخرى خلال تلك الجولة. ورقة العمل الكندية اهتمت بإجراءات بناء الثقة فيما يتعلق بالأمن البحرى بين دول المنطقة ومنع حدوث الحوادث . أما الاقتراح الهولندى فقد تعلق بإنشاء شبكة للاتصالات بين دول المنطقة، وبينما اقترحت تركيا إقامة مركز لتبادل المعلومات العسكرية، فإن قطر ركزت مقترحاتها حول صياغة بعض المبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الأمنية والمساواة فى السيادة بين دول المنطقة. أما المقترحات الأردنية فقد أعادت التأكيد على اقتراحها بإنشاء مركز لمنع الصراعات.

وعلى ضوء تلك المقترحات من جانب، ونتيجة الجهود الأمريكية لتقريب وجهات النظر بين الموقفين العربى والإسرائيلى، فإن أهم النتائج التى أسفرت عنها الجولة قد تمثلت فيما يلى:

أولاً - الاتفاق على الاقتراح الأردنى بإنشاء مركز لمنع الصراعات على أن تكون الدوحة - وليست القاهرة أو عمان كما كان الاقتراح الأردنى - مقراً له. وتنعكس دلالات اختيار الدوحة كمقر لهذا المركز متمثلة فى ضمان التمويل القطرى للمركز من جانب، ولضمان إبعاده عن دول الطوق من جانب آخر. وقد تحددت أهم وظائف هذا المركز فى دعم السلام من خلال تنفيذ إجراءات الحد من التسلح على المستويين الإجرائى والهيكلى (تبادل المعلومات العسكرية والاتصالات بين الأطراف المعنية، الإخطار المسبق بالمناورات والتدريبات، عقد الندوات المشتركة، إقامة نظام أمنى تعاونى شامل، وإنشاء أو تكوين لجان اتصال لحل الخلافات..). كذلك فإن قرار الموافقة قد حددّ مرحلتين لهذا المركز: المرحلة الأولى: ويتم فيها إنشاء شبكة للاتصالات بين دول المنطقة مع التركيز على دول الطوق وإسرائيل، أما المرحلة الثانية فيتم خلالها إنشاء بنك للمعلومات تصب فيه شبكة الاتصالات، على أن يقوم البنك بتوفير قاعدة بيانات أساسية، مستعينا فى ذلك بمعلومات الأقمار الصناعية.

ثانياً: فيما عدا الاتفاق على إنشاء المركز، فقد كان هناك بعض الخلافات التى حالت دون نجاح الجولة بصورة كاملة فى التوصل إلى إعلان نوايا حيث لم توافق الدول العربية على هذا الإعلان نظراً لطبيعته السياسية وإشارته إلى تطبيع العلاقات، وإجراءات بناء الثقة دون اتخاذ خطوات فعالة باتجاه الحد من التسلح، الأمر الذى رفضه الجانب العربى (الأهرام، 1994/5/16).

على ضوء تلك النتائج التى أسفرت عنها أعمال تلك الجولة من جانب، ومن منظور أكثر اتساعاً يربط هذه الجولة بالجولات السابقة منذ إنشاء هذه اللجنة، يمكن إبداء الملاحظات الختامية التالية:

1- أن أعمال لجنة التسلح قد عكست تطوراً تدريجياً منتظماً تبنى بعض المشروعات المحددة، والتغلب على العقبات المتعلقة بمشاركة بعض الأطراف خاصة الفلسطينية بعد اتفاقات سبتمبر1993 بين المنظمة وإسرائيل، إلا أن الملاحظة العامة هنا إنما تنصرف إلى كون هذه المقترحات التى تم تبنيها أقرب إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية منها إلى الأهداف العربية -على نحو ما سيتضح بصدد مركز منع الصراعات الأخير- تفسيرات ذلك تكاد ترجع فى مجملها إلى غياب تصور عربى موحد بشأن الأهداف العربية الاستراتيجية والتكتيكية فى هذه المفاوضات، وعدم وجود تنسيق عربى فعال فى هذا الصدد، بالإضافة إلى تأثير عدم التكافؤ الاستراتيجى فى واقع

العلاقات العربية الإسرائيلية على أعمال المفاوضات، وكذلك غياب بعض القوى العربية الفاعلة (سوريا، لبنان، ليبيا، العراق)، وكذلك بعض القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران مما كان له بالتأكيد أثره فى اختلال التوازن لغير صالح الجانب العربى، فضلاً عن هرولة بعض الدول الخليجية نحو الكيان الصهيونى دونما مقابل على الجانب الإسرائيلى.

2- فيما يتعلق بمركز منع الصراع فى الدوحة، فضلاً عن كون مجرد انعقاد أعمال اللجنة فى الدوحة، واختيارها مقراً للمركز، تحقيقاً للهدف الإسرائيلى المتمثل فى محاولة إعادة اجتماعات وأعمال اللجان المتعددة خاصة اللجان الهامة منها إلى دول المنطقة وبعيداً عن المؤثرات الأوربية الخارجية التى قد لا تكون بالضرورة متوافقة مع إسرائيل، فضلاً عن هذا، فإن هناك بعض الانتقادات والملاحظات الأساسية على النحو التالى:

أ- فيما يتعلق بأهداف المركز ومراحله: يلاحظ أن هذا المركز يستهدف بالدرجة الأولى إحداث نقلة نوعية فى مفهوم الأمن والعقيدة العسكرية العربية بتحويلها إلى اتباع سياسات أمنية تعاونية وعقيدة سياسية دفاعية. كذلك فإن مراحل إنشاء المركز لاتربط بينه وبين تحقيق التقدم فى مجال الحد من التسلح وتخفيض مخاطره فى المنطقة.

ب- اتصاف وظائف المركز بوجه عام بكونها قصيره المدى تسعى إلى تحقيق فواصل زمنية داخل أى صراع تسمح بإجراء الاتصالات بين أطرافه تمهيداً للانتقال إلى الحوار المشترك فالتفاهم العسكرى بينهما. ومن ثم فهو يسعى إلى منع الصراعات بداية من خلال إجراءات الحد من التسلح من جانب، والعمل على التقليل من، والعمل على تسوية أسبابها ومقدماتها.

جـ- أن مشروع المركز فى تحديده لمصادر الخطر فى المنطقة قد تبنى مفهوماً أكثر اتفاقاً واقتراباً من الرؤية الإسرائيلية لهذه المصادر والتى تحددها على النحو التالى.

- دولة ضد دولة أو دول أخرى.
- مجموعة دول إقليمية - تحالف، اتفاقيات سياسية أو عسكرية - فى المنطقة.
- كيانات سياسية ليست بالضرورة دولاً.
- الإرهاب.

على ضوء ذلك تتضح الطبيعة المطاطية لهذا التعريف، والتى تسمح بأن تندرج تحته أية تيارات (تيار) داخلية، سياسية أو عسكرية، بالإضافة إلى إدخاله لمصادر للتهديد -كالإرهاب- قد لا تكون فى كل الأحوال تحت سيطرة الدولة.

د- أن المشروع لم يربط أيضا بين التقدم فى مجال الحد من التسلح بجوانبه المتعددة، والتقدم فى باقى المجالات الأخرى للتفاوض. وهنا أيضاً فإنه كان أكثر اتساقاً مع وجهة النظر الإسرائيلية التى لا تؤمن بمثل هذا الربط، بينما تؤمن وجهة النظر العربية بالطبيعة التدريجية لإجراءات الحد من التسلح -كوسيلة لطمأنة الأطراف المعنية من جانب- ولتحقيق الارتباط فى التقدم باتجاه ضبط التسلح بباقى المجالات الأخرى.

3- لجنة التنمية الاقتصادية

عكست أعمال وأنشطة لجنة التنمية الاقتصادية وتطورات اجتماعاتها أكثر من دلالة فى اتجاهات متنوعة. فمن جانب، فإن جولات المفاوضات التى تمت "فى إطار أعمال هذه اللجنة قد أظهرت اتجاها نحو التركيز على اللجان الفرعية المنبثقة عن هذه اللجنة (التنسيق، المشروعات الإنمائية والمتابعة..) فى مقابل اجتماع عام عقد فى كوبنهاجن خلال نوفمبر 1993، هذا الاتجاه بدوره يمكن تفهمه كنوع من الاهتمام بمراجعة وتقييم أعمال اللجنة خلال الفترة المنقضية من جانب، وكتأكيد على اهتمام الأطراف المعنية بالإعداد لمؤتمر القمة الاقتصادية الذى كان مقرراً انعقاده بمدينة الدار البيضاء المغربية فى الفترة ما بين 30 أكتوبر وحتى أول نوفمبر 1994.

إضافة إلى ما سبق فإنه يمكن القول إيضاً بأن التطورات التى استجدت على المسارين الفلسطينى الإسرائيلى، والأردنى الإسرائيلى فى المفاوضات الثنائية، هذه التطورات قد تركت أثرها واضحاً جليا على أعمال هذه اللجنة وتطورها، فمن جانب لم تنعقد الجولة الرابعة -بكوبنهاجن- فى اجتماعات اللجنة إلا بعد أن تم انتهاء أعمال الجولة الحادية عشرة من المفاوضات الثنائية -8/31 حتى 1993/9/9- وما ارتبط بها من أصداء إعلان الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى فى 1993/9/13، وكذلك التوصل لاتفاق على جدول أعمال أردنى إسرائيلى فى 1993/9/14، آثار تلك التطورات الرئيسية ظهرت جلية فى التحول النوعى الذى عكسته أعمال تلك اللجنة والذى تمثل فى الاتجاه نحو المرحلة التنفيذية -بدلاً من المناقشات والمقترحات فيما سبق- والسعى نحو تنفيذ وترجمة المشروعات التى تم

الاتفاق بصددها سواء كان ذلك على المستوى العام لأعمال اللجنة ، أو على المستوى الخاص -أى الثنائى- بين إسرائيل وكل من المنظمة والأردن، والعمل على ترجمة بنود الاتفاقات الاقتصادية بينهم. إضافة إلى ذلك فقد انعكس هذا الانفراج السياسى أيضاً على الاتجاه العام فيما بعد لانتقال أعمال تلك المفاوضات إلى المنطقة العربية واستضافة بعض العواصم العربية لأعمال تلك المفاوضات فى حين كانت تلك الاجتماعات وحتى جولة كوبنهاجن تتم فى العواصم الأوربية -بروكسل: مايو 1992، باريس: يونيو 1992، روما: مايو 1993، ثم كوبنهاجن: نوفمبر 1993- يضاف إلى ما سبق -ولعله أخطر تلك التطورات- قيام دول مجلس التعاون الخليجى باتخاذ قراراها فى أول أكتوبر 1994 بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من المستويين الثانى والثالث دون أن يواكب ذلك أى تنازل مقابل من الجانب الإسرائيلى، هذا فضلا عن المشاركة العربية الواسعة فى أعمال القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء وفى نهاية نفس الشهر، وما أعقبها من مظاهرات دبلوماسية إسرائيلية فى عواصم العالم لحصد الثمار بينما المسار الفلسطينى الإسرائيلى يعانى العثرات والعقبات فضلاً عن استمرار الجمود على المسارين السورى واللبنانى.

أولاً جولات اجتماعات لجنة التنمية الاقتصادية:

1- *الجولة الرابعة* - كوبنهاجن : 8-9 نوفمبر 1993:

شارك فى أعمال تلك الجولة مائتا مندوب ممثلين عن ثلاث وأربعين دولة. وقد مثل مصر فى أعمال تلك الجولة وفد برئاسة نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية السفير رؤوف سعد، كما شارك فى الوفد أيضاً رئيس بنك تنمية الصادرات الدكتور حازم الببلاوى، وبينما اهتمت الوفود المشاركة بالتوصل إلى خطة محددة بصدد المشروعات المتفق عليها، فإن الاهتمام المصرى قد اتجه -إضافة إلى ذلك- لإبراز أهمية التعاون فى مجالات السياحة والتجارة وأسواق المال.

وقد أسفر الاجتماع عن اتفاق الوفود المشاركة على تنفيذ خمسة وثلاثين مشروعا فى مجالات التنمية وبناء الطرق والسياحة والزراعة والطاقة بالمنطقة. وقد أطلق على تلك المشروعات "خطة كوبنهاجن" وكان من بين المشروعات المحددة التى اشتملت عليها ما يلى:

1- دراسة جدوى للخط البرى بين العقبة وإيلات ومصر.

2- دراسة هندسية للخط البرى بين عمان وأريحا والقدس.

3- دراسة لخطوط الغاز الطبيعى بين مصر وغزة.

4- مبادرة يابانية للتنمية السياحية فى المنطقة.

5- دراسة عمل لإعداد الأفواج السياحية تحت إشراف الولايات المتحدة والجماعة الأوربية.

6- مؤتمر حول الأسواق المالية تحت إشراف المملكة المتحدة.

7- مؤتمر لقيادات الأعمال فى المنطقة تحت إشراف أمريكى.

8- مؤتمر حول التعليم فى المنطقة.

9- نظام للتعاون الإقليمى بين الجامعات والمدن ووسائل الإعلام.

10- دراسة حول ربط الشكبات الكهربائية.

11- تقييم دراسات الطاقة المائية (قناة بين البحر الميت والبحر الأحمر، وقناة بين البحر الميت والبحر المتوسط..)(72)

ومما سبق يتضح النقلة النوعية فى اهتمامات وأعمال اللجنة والمتمثلة فى نوعيات المشروعات التى تم الموافقة عليها واتخاذ إجراءات تنفيذية بصددها. كما يتضح أيضاً الدور الجديد الذى تقوم به الولايات المتحدة من جانب والدول الأوربية من جانب آخر. كذلك فإن توسيع اهتمامات اللجنة لتشمل مجالات التعليم والثقافة وقيادات الأعمال إنما يعكس تقدما ملحوظاً نحو إرساء الأسس الثقافية والعلمية المشتركة لما يسمى بالنظام الشرق أوسطى المقترح كإطار تنظيمى جديد للعلاقات بين دول المنطقة فى مرحلة ما بعد السلام، وإذا كان ذلك يعكس الاهتمام الغربى والإسرائيلى بالبعد الثقافى فإن ما جاء بالبند الأخير حول مصادر الطاقة المائية لا يخفى أثره وخطورته على دعائم الاقتصاد المصرى وقناه السويس تحديداً، الأمر الذى لم تتح معه تفصيلات محددة حول رد الفعل المصرى إزاء مثل تلك المقترحات.

2- *الجولة الخامسة: الرباط* : يونيو 1994:

جاء انعقاد هذه الجولة فى العاصمة المغربية بناء على قرار سابق اتخذته لجنة التنسيق فى اجتماعها بالعاصمة اليابانية طوكيو فيما بين 15و16 ديسمبر 1993. وتعد تلك الجولة أول مرة تجتمع فيها لجنة التنمية فى إحدى العواصم العربية.

وفى إطار متابعتها لقرارات جولة كوبنهاجن فقد تم الاتفاق فى جولة الرباط على تشكيل لجنة للمتابعة ووضع أولويات

تنفيذ تلك الأهداف، وقد تم تحديد الأهداف التالية لعمل تلك اللجنة:

أ- العمل على تشجيع الانتقال الحر للأفراد والمنتجات والخدمات ورأس المال والمعلومات بين الشركات فى المنطقة -المقصود هنا منطقة الشرق الأوسط.

ب- تحفيز التنمية الاقتصادية وتقليل الفوارق الاقتصادية الإقليمية.

جـ- استغلال المزايا النسبية للشركاء فى المنطقة من خلال دفع حركة التجارة وتيسير الاستثمار وتطوير البنية الأسياسية وبالذات الطرق البرية والمائية وأنابيب المياه والربط الكهربائى.

د- العمل على إدماج اقتصاديات المنطقة فى الأسواق العالمية.

وكما هو واضح من تلك الأهداف فإن اللجنة قد سعت نحو خطوة أكثر تقدما عما سبق -على الأقل نظريا- حينما تحدثت مباشرة وبصراحة عن حرية انتقال رأس المال والأفراد والخدمات، وحركة التجارة وإدماج اقتصاديات المنطقة وهى أهداف تخطو باقتصاديات الدول المشاركة فى أعمال اللجنة من دول المنطقة نحو إرساء الأساس الاقتصادى لمشروع إنشاء السوق الشرق أوسطية المأمولة والتى تعكس اللجنة الاقتصادية جهوداً دائمة ومخططة نحو الاقتراب وعلى مراحل وبهدوء نحو جعل هذه السوق أمراً واقعاً وحقيقة كإطار اقتصادى يخلق ويرسخ المصالح الاقتصادية المشتركة، ومن ثم أسس التقارب والتعاون السياسى بين دول المنطقة، أعداء الأمس شركاء الغد.

3- اجتماعات اللجان الفرعية:(73)

فى إطار اجتماعات وأعمال لجنة التنمية الاقتصادية عقدت لجنتا "المشروعات الإنمائية الإقليمية" ومتابعة مشروعات التعاون فى الشرق الأوسط" والتابعة لمجموعة العمل للتعاون الاقتصادى، عقدت اللجنتان اجتماعين كان أولهما فى يونيو 1994 -مواكبا لاجتماع الرباط السابق- والثانى عقد فى القاهرة فى سبتمبر 1994.

اجتماع لجنة المشروعات الإنمائية الإقليمية بمدينة الرباط المغربية فى السادس من يونيو 1994، شهد قيام الوفد الإسرائيلى بتقديم عدد من المقترحات الهادفة إلى دعم وتوثيق التعاون الإسرائيلى الإقليمى بدول المنطقة، خاصة الأردن ومصر وقد اشتملت المقترحات الإسرائيلية ما يلى: شق طريق من عمان إلى أشدود. تطوير الساحل بين إسرائيل والأردن ومصر فى منطقة خليج إيلات وتحويلها إلى منطقة سياحية متكاملة بين إسرائيل والأردن فى منقطة العقبة. وقد عكس تشكيل الوفد الإسرائيلى إلى ذلك الاجتماع اهتماما إسرائيليا خاصا حيث رأس الوفد محافظ البنك الإسرائيلى المركزى ياكوف فرانيكل وكان من بين أعضائه مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية، يورى صافير.

أما لجنة متابعة مشروعات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط فقد عقدت اجتماعها بمقر وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة فى التاسع عشر من سبتمبر 1994. مشاركة الأعضاء فى هذا الاجتماع ضمت إلى جانب وفود الدول العربية- وعددها ثلاث عشرة دولة وفود كل من راعيتى مؤتمر مدريد: الولايات المتحدة وروسيا، والاتحاد الأوربى، اليابان، كندا، بالإضافة إلى كل من الوفدين الإسرائيلى والفلسطينى. وقد اتخذت اللجنة قراراً بإنشاء أربع لجان فرعية فى مجالات السياحة والتمويل، والتجارة والبنية الأساسية.

وقد باشرت بعض هذه اللجان عقد اجتماعاتها، ففى لجنة التمويل شاركت وفود كل من مصر والأردن وفلسطين، وإسرائيل فى أول اجتماع لها. وقد قررت اللجنة إنشاء بنك التنمية فى الشرق الأوسط ليكون أحد الموضوعات التى سيتم بحثها فى مؤتمر القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء فى أكتوبر 1994. أما لجنة البنية الأساسية فقد عقدت اجتماعها بين العاشر والثانى عشر من أكتوبر 1994، حيث قررت الأطراف المشاركة اختيار خمسة مشروعات بخمس شبكات طرق من أصل اثنى عشر مشروعا مقترحا ليتم البدء فى القريب العاجل فى تحديد أولويات التنفيذ طبقاً لدرسات الجدوى الاقتصادية لكل مشروع، والتى سوف يمولها الاتحاد الأوربى، وقد ضمت تلك المشروعات الخمسة مشروعاً بمد طريق برى يبدأ من الإسماعيلية، ويمتد بحد مناطق الحكم الذاتى فى غزة ثم بحد إسرائيل فى كل من تل أبيب وحيفا وصولا إلى لبنان ثم سوريا وتركيا، أما المشروع الثانى فيمتد من العقبة فى الأردن إلى إيلات فى إسرائيل ليخترق جانبى وادى الأردن الإسرائيلى والأردنى وصولا إلى لبنان وسوريا فتركيا، بينما استهدف المشروع الثالث الربط بين كل من السويس وطابا والعقبة وإيلات.

ثانيا: على المستوى الثنائي "الإسرائيلي- العربي":

إضافة إلى اجتماعات لجنة التنمية الاقتصادية في الإطار متعدد الأطراف فإن الاتفاقات الإسرائيلية العربية قد أوضحت بجلاء الاهتمام الإسرائيلي بإرساء أسس محددة للتعاون الثنائي الإسرائيلي الفلسطيني ، الإسرائيلي الأردني، كمقدمة أساسية للانطلاق نحو اقتصاديات المنطقة لتحقيق هدفين متكاملين ومترابطين أولهما يرمي إلى الدفع باتجاه تحقيق اندماج الإسرائيلي تدريجيا وبصورة مخططة ومنظمة- في الاقتصاد العربي ثم بالاعتماد على ذلك وبموازاته، الانطلاق نحو اندماج الاقتصاد الإسرائيلي ومن ثم كيان الدولة العبرية ككل في الكيان الشرق أوسطي الذي يؤمل التوصل إليه كإطار تنظيمي لعلاقات القوى الإقليمية في مرحلة ما بعد السلام.

على الجانب الإسرائيلي الفلسطيني اهتمت المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة، بمجالات التعاون الاقتصادي، وبإنشاء لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي. وفي نفس الوقت فقد تم تخصيص ملحقين (الثالث والرابع) من أربعة ملاحق لتفصيلات التعاون في "البرامج الاقتصادية التنموية" ، و"للتعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية"، في الملحق الأول تم استعراض التعاون في مجالات المياه ،والكهرباء، التجارة، الصناعة، علاقات العمل ، التنمية البشرية، وفي حماية البيئة ، بينما تشكل الملحق من برنامجين يختص أولهما ببرنامج التنمية الاقتصادية للضفة وغزة ويحدد مجالات الإسكان والبناء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والموارد البشرية، بينما الملحق الثاني قد تم تخصيصه لبرنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي في المجالات التالية: إقامة صندوق للتنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية، تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لاستغلال منطقة البحر الميت ، إنشاء قناة البحر المتوسط (غزة- البحر الميت) تحلية المياه إقليميا ، خطة إقليمية للتنمية الزراعية والوقاية من التصحر، وربط الشبكات الكهربائية والتعاون الإقليمي في مجالات نقل الغاز، والنقط موارد الطاقة الأخرى، خطة إقليمية لتنمية السياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. (74)

على هذا النهج سار معظم -إن لم يكن كل- الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي تلت إعلان المبادئ، حيث كانت ترتيبات التعاون الإقليمي والثنائي قاسماً مشتركاً فيها كلما سنحت الفرصة لذلك . اتفاق باريس الاقتصادي- 1994/4/19- بين المنظمة وإسرائيل تناول على سبيل المثال القواعد المنظمة وأسس التعاون في مجالات سياسة الاستيراد السياسة النقدية، الضرائب المباشرة وغير المباشرة، العمل، الزراعة المنسوجات المصنعة والسياحة والمحروقات والتأمين(75) أما في اتفاق القاهرة -تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا 1994/5/4- فقد تم النص في المادة الثالثة عشرة على أن "العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البرتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في 1994/4/19، والسابق الإشارة إليه، إضافة إلى ذلك فقد اهتم الاتفاق أيضاً -في مادته السادسة عشرة- بالعلاقات والتعاون مع الأردن ومصر(76).

وبأسلوب مماثل فإن جدول الأعمال الأردني- الإسرائيلي قد عكس أيضاً اهتمام طرفيه بتحديد مجالات وسبل التعاون الثنائي والإقليمي المشترك، حيث نصت المادة السادسة في الفقرة ب على".. استكشاف احتمالات التعاون الثنائي في إطار إقليمي متى كان ذلك ملائما في المجالات التالية : الموارد الطبيعية وتشمل المياه ، الطاقة، البيئة، تنمية الغور، الموارد البشرية وتتعلق بكل من السكان والعمل والصحة والتعليم ومكافحة المخدرات ثم البنية التحتية، ما يرتبط بها من مجالات النقل براً وجواً والاتصالات وأخيرا الاقتصاد بما ذلك السياحة" (الأهرام، القاهرة: أيام 10/31 و 1-2 /1994/11).

على ضوء ما سبق وبمقارنة المقترحات المختلفة والمشروعات التي تم الاتفاق عليها في إطار أعمال لجنة التنمية الاقتصادية من جانب ، وتلك المجالات والأولويات التي عكستها الاتفاقات الإسرائيلية العربية على المستوى الثنائي، على ضوء تلك المقارنة تتضح الأهداف الإسرائيلية الرامية إلى اعتماد مفهوم المصالح الاقتصادية المشتركة كمدخل أساسي نحو تطبيع العلاقات الإسرائيلية العربية من جانب ونحو تدعيم إمكانيات الدور الإسرائيلي المتوقع في إطار أي نظام إقليمي يتم التوصل إليه وبلورته في المستقبل القريب بينها وبين الدول العربية وغيرها من دول المنطقة.

ثالثا : مؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادية 30 اكتوبر - اول نوفمبر 1994:

فى توقيت مماثل لانعقاد مؤتر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط منذ سنوات ثلاث، وبدعوة من الملك المغربى الحسن الثانى، وبدعم ومساندة الرئيسين الأمريكى-يل كلينتون والروسى بوريس يلتسن انعقد فى العاصمة المغربية مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط. حجم الحضور والمشاركة فى أعمال هذا المؤتمر ونوعية وطبيعة كل من الموضوعات التى تم عرضها والأدوار التى لعبتها أطراف معينة فى هذا المؤتمر فضلاً عن التوصيات والنتائج التى أسفر عنها المؤتمر، كلها عوامل تؤكد التواصل بين انعقاد هذا المؤتمر من جانب وبين جهود السلام المنبثقة عن إطار مدريد من جانب آخر، كما تعكس جهداً باتجاه إرساء أسس تنظيمية لترتيبات التعاون فى إطار الشرق أوسطية الجديد، باعتباره إطارا مستهدفا لتنظيم العلاقات الإقليمية فى مرحلة ما بعد السلام من جانب، وكمصدر بديل للهوية يجمع بين الدول العربية وإسرائيل وغيرها من دول المنطقة بما يتفق وطبيعة مرحلة ما بعد السلام وإنهاء تلك المرحلة من الصراع العربى الإسرائيلى.

وقد شارك فى أعمال هذا المؤتمر -وبمستويات متعددة- ممثلو إحدى وستين دولة إلى جانب ممثلى العديد من مؤسسات التمويل والمؤسسات الاقتصادية وما شابهها . وقد تعددت التقديرات حول حجم الحضور والمشاركة فى أعمال المؤتمر، وإن أجمعت هذه المصادر على أن عدد الشركات والمؤسسات الاقتصادية التى حضر ممثلوها هذا المؤتمر قد بلغ 950 شركة ومؤسسة اقتصادية، بينما وصل عدد الحضور الإجمالى إلى حوالى 1114 فرداً. وفيما يتعلق بالدول العربية ، فقد شارك فيها إحدى عشرة دولة بوفود مختلفة الأحجام ، وعلى نحو مماثل لمعظم الوفود الرئيسية حيث تراوحت الأهمية النسبية التى علقتها كل دولة على حضورها هذا المؤتمر وأهدافها المرجوة من ورائه، وكما يوضح الجدول التالى :

الدولة	حجم الوفد	الدولة	حجم الوفد
السعودية	28	المغرب	36
الإمارات	17	الجزائر	4
الكويت	17	تونس	12
البحرين	12	إسرائيل	165
سلطنة عمان	2	الولايات المتحدة	205
الأردن	40	المملكة المتحدة	65
فلسطين	29	فرنسا	49
مصر	63	سويسرا	64

وكما يتضح من هذا الجدول يلاحظ أن الوفد الأمريكى يمثل أكبر الوفود حجما بينما كان أصغرها الوفد العمانى فى حين جاء الوفد الإسرائيلى فى المرتبة الثانية من حيث عدد أعضائه. بعد الوفد الأمريكى فإن الوفد المصرى كان أكبر الوفود العربية المشاركة من حيث حجم عضويته -63 عضواً- تلاه فى ذلك الوفد الأردنى -40 عضواً- فالوفد المغربى -36عضواً- كذلك ، فإن عدد الدول العربية المشاركة قد مثل 18,03٪ من إجمالى الدول المشاركة، بينما بلغت النسبة 23,3٪ فيما يتعلق بحجم الوفود العربية إلى حجم المشاركين فى المؤتمر ككل. إضافة إلى ذلك، فإن حجم الوفود العربية المشاركة قد قدم دلالاته فيما يتعلق بالأهمية التى أولتها كل دولة إلى مشاركتها وأهدافها من هذا المؤتمر. الوفد المصرى -بحجمه ونوعية أعضائه ومستوياتهم الوظيفية وصفاتهم التمثيلية للحكومة والقطاع الخاص- جاء معبراً إلى حد كبير عن القناعة المصرية بأهمية المؤتمر وأهمية الدور المصرى فى مستقبل المنطقة واستقرارها من جانب، ولإدراكها أيضا بمحورية هذا الدور فى جهود السلام المبذولة لتحقيق المطالب والأهداف العربية المشروعة فى السلام والاستقرار السياسى والاقتصادى فى المرحلة المقبلة. كذلك فإن حجم وترتيب الوفود الأردنية والمغربية والفلسطينية يعكس بدوره حقيقة التطورات الجديدة على مسارات التفاوض العربية الإسرائيلية فى المسارين الأردنى والفلسطينى، وطبيعة الارتباطات والعلاقات الجديدة -وخاصة فى المجالات الاقتصادية- والتى تم تقنينها والنص عليها فى المعاهدات أو الاتفاقات الثنائية بين إسرائيل وكل من المنظمة والمملكة

الأردنيـة. من نفس المنطلق، فـإن حـجم الوفـد المغـربى بدوره يعكس إلى حـد كـبيـر حـقـائق وخـصـائص الدور المغـربى بخصوصيته فى إطار السعى نحو التقريب بين المواقف العربية الإسرائيلية بصدد قضايا الصراع من ناحية، وبطبيعة الدور المغربى المستقبلى فى المنطقة من جانب آخر. أما وفود دول الخليج وإن جاء تشكيلها -من حيث العضوية والعدد- متوازنا بمعنى تناسبه مع أوضاع القوى والأدوار الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجى، إلا أنه مايلفت النظر هنا هو تشكيل الوفد العُمانى الذى تكون من عضوين فقط، على الرغم من كل ما أثير ويثار حول طبيعة العلاقات العمانية الإسرائيلية. على نحو ما سبقت الإشارة إلية فى متابعة أعمال اللجان المختلفة. وبوجه عام، فإن المشروعات التى قدمت إلى المؤتمر لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها قد خلت من أى مشروعات مقدمة من هذه الدول، حيث استأثرت الولايات المتحدة وكل من إسرائيل ومصر بتقديم معظم المقترحات الأساسية لأطر التعاون الإقليمى ومجالاته.

وبوجة عام فإنه إضافة إلى تلك الدول، فقد شارك فى أعمال المؤتمر أيضـا دول أخـرى من خـارج إطار الشـرق الأوسط مـثل اليـابان، والنمـور الأسـيـوية، البـرازيل، المكسـيك، وجنوب إفريقيا، الأرجنتين، رومانيا، بولندا، المجر، والمكسيك. بينما تغيب عن حضور المؤتمر كل من إيران والعـراق، والسـودان، واليمن،وليبيا وموريتانيا حيث لم توجه إليهم دعوة لحضور المؤتمر، كما يعكس غياب هذه الدول أيضا الدور الذى لعبتة طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية المرتبطة بالمنطقة فى تحديد المشاركة فى هذا المؤتمر: فعلى سبيل المثال فإن ليبيا كان لها بعض المشكلات والأزمات فى علاقاتها مع المغرب عامة فضلاً من تأزم العلاقات الأمريكية-الليبية، كذلك كان لإيران، ما ينسب إليها من تصدير التوتر إلى الدول المجاورة، السودان والتوتر فى العلاقات مع مصر والمغرب، موريتانيا والخلفية العامة لقضية الصحراء.. إلخ. كل تلك العوامل التى قد تشرح- ربما إضافة إلى أسباب أخرى- عدم توجيه الدعوة لهذه الدول لحضور مؤتمر القمة الاقتصادية الذى من المفروض أنه يعنيها ويتعلق بأوضاعها الحالية والمستقبلية كدول أساسية وفاعلة فى المنطقة.

وقد استندت أعمال هذا المؤتمر إلى رؤية مشتركة تقوم على أن «التنمية الاقتصادية الإقليمية المتوازنة تعد الدعامة الرئيسية»، «وكذلك فإن قيام شراكة جديدة بين رجال الأعمال والحكومات هو السبيل الأمثل لاستغلال الطاقات الكامنة للتنمية فى المنطقة». وقد استهدف هذا الحشد من المشاركين إلى تحقيق «تحرير الأسواق ورأس المال والعمالة» فى منطقة الشرق الأوسط(77).

وبوجه عام، فإن المؤتمر قد عقد نوعين من الجلسات: عامة ومتخصصة. وقد تناولت الجلسات الأربع المفتوحة التى عقدها المؤتمر الموضوعات التالية: الشرق الأوسط الجديد، القدرات الاقتصادية الإقليمية، الشرق الأوسط والإصلاحات الاقتصادى والتخصيصية، ودول الشرق الأوسط فى اقتصاد العالم. أما الجلسات المتخصصة فقد دار البحث فيها والمداولات حول الموضوعات التالية: البنية الأساسية، الموارد المائية، تكنولوجيا المعلومات، مناخ الاستثمار الأجنبى، خطة التنمية الأردنية، اقتصاديات السوق، الشئون المصرفية والإعلام، الاقتصاد الفلسطينى، التجارة والتصدير الإقليمى، مناخ الأعمال، التحديات البيئية، الاستثمار والتمويل، السياحة والطاقة، الموارد البشرية.

وقد بلغ عدد المشروعات والمقترحات التى قدمت للمؤتمر من دول المنطقة قرابة المائتى مشروع، وقدمت إسرائيل منها مائة وخمسين، بينما بلغت المقترحات المصرية بمشروعات أربعين مشروعاً، وعشرة مشروعات من الأردن وثلاثة فقط من المغرب (الأهرام، القاهرة يومى 12 و 24/11/1994). وقد كان من بين ما اشتملت عليه قائمة المقترحات المصرية إلى المؤتمر المشروعات التالية:

1- مشروع طريق برى بين كل من تركيا وسوريا والأردن وإسرائيل ومصر بتكلفة إجمالية ثم تقديرها بحوالى ستمائة مليون دولار.

2- طريق العقبة الإقليمى للربط بين الأردن ومصر بتكلفة إجمالية تقديرها مائة مليون دولار.

3- مشروع استزراع 400 ألف فدان فى صحراء سيناء المصرية بتكلفة قدرت بحوالى سبعين مليون من الدولارات.

4- مشروع تطوير مطار النقب لخدمة كل من فلسطين والأردن وإسرائيل بتكلفة قدرها قرابة الخمسين مليونا من الدولارات.

5- مشروع الربط الكهربائى بين مصر والأردن وتصل تكلفته إلى مائة وخمسين مليون من الدولارات.

6- مشروع الربط الخماسى بين تركيا وسوريا والعراق والأردن ومصر وتقدر تكلفته بمائتى مليون من الدولارات (الأهرام، القاهرة: يومى 12 و 1994/11/24).

وفى المقابل، فقد كانت هناك قائمة مماثلة للمقترحات والمشروعات الإسرائيلية خاصة وأن إسرائيل قد علقت أهمية قصوى على هذا المؤتمر: فوفدها إلى المؤتمر كان أكبر الوفود حجما بعد الوفد الأمريكى، كما كانت أولوياتها السياسية والاقتصادية واضحة محددة على نحو ما أبرزته كلمتا رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلية، فضلاً عن تنسيق المواقف الأمريكية الإسرائيلية بتكثيف الضغوط نحو إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل. وفى هذا الصدد، فإن قائمة المشروعات والمقترحات الإسرائيلية قد تضمنت عدداً من المشروعات تعكس فى مجملها تطلعات إسرائيل وأهدافها نحو خلق وتعميق الروابط الاقتصادية بينها وبين الدول العربية والدفع بهذه المصالح الاقتصادية كقاعدة لخلق المصالح ومن ثم المواقف السياسية المشتركة. ولعل من بين أهم هذه المشروعات مايلى:

1- إنشاء ميناء إسرائيلى خليجى مشترك.

2- مشروع تنمية الصناعات الموجودة فى البحر الميت.

3- مشروع تحلية مياه البحر.

4- مشروع عبارات يربط إسرائيل بكل من الأردن ومصر والخليج.

5- طريق سريع يمتد فى حدود سوريا مع تركيا ويصل إلى مصر ومروراً بكل من سوريا ولبنان وإسرائيل.

6- إنشاء ميناء جوى يخدم إيلات والعقبة وطابا.

7- إنشاء خط سكة حديدية يربط بين موانى البحرين الأبيض والأحمر.

8- مشروع بإدماج الأنظمة والشبكات الكهربائية لكل من مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين حتى عام 2010.

9- إنشاء منطقة حرة شمال إيلات والعقبة.

10- إنشاء ميناء إسرائيلى أردنى على حدود إيلات والعقبة.

11- إنشاء خط ربط بحرى بين حيفا ولبنان وسوريا.

12- مشروع لنقل المياه لإسرائيل عبر الأنابيب من تركيا.

13- مشروع لنقل المياه لمرتفعات الجولان.

14- مشروعات لنقل الغاز والبترول من مصر والخليج لموانئ المتوسط

15- مشروع خطوط اتصالات للكابلات الأرضية عبر البحر الأحمر (الأهرام، القاهرة: يومى 13 و 1994/11/20).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تحددت أهدافها فى المؤتمر بوجه عام نحو العمل على تحديد انتقال رؤوس الأموال والتجارة والعمالة بين دول المنطقة،وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل. وفى هذا الإطار، فقد كان من بين أهم ماتضمنتة الخطة الأمريكية فى المؤتمر مايلى:

1- التوصل لاتفاقات وأطر عامة لتسهيل حركة السلع والعمالة عبر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2- تشكيل لجنة خبراء تكلف بوضع خطة مدروسة لإنشاء بنك إقليمى يتولى تمويل مشروعات التعاون الاقتصادى والتنمية فى المنطقة.

3- اقتراح بأن يكون رأس مال البنك المرخص عشرة مليارات من الدولارات، يتم دفع مليارين ونصف منها، على أن تكون مساهمة دول الإقليم 40٪، بينما تكون مساهمات الدول الخارجية -أى من غير الإقليم- بنسبة 60٪، على أن تكون القاهرة مقراً للبنك. وقد أثار هذا الاقتراح اختلافات عديدة سيلى بيانها (المصدر السابق كذلك الأهرام، القاهرة: 1994/11/2).

4- تشكيل مجلس للسياحة لضمان حرية انتقال الأفراد من دولة لأخرى وتنظيم برامج سياحية شاملة لمواطنى المنطقة.

5- إقامة غرفة تجارة إقليمية، أو مجلس أعمال لتنشيط حركة التجارة والتنمية، ولتحسين فرص ومجالات التجارة.

وعلى الرغم من الطبيعة الاقتصادية التى حرص منظمو المؤتمر على التأكيد عليها، فإن اختلاف المواقف والمصالح السياسية للأطراف المشاركة فيه قد ترك أثره واضحاً على المداولات والمناقشات التى شهدتها جلسات واجتماعات المؤتمر. الأمثلة فى هذا الصدد متنوعة ومتعددة ،لعل من أبرزها دلالة ما تعلق بالموقفين الإسرائيلى والمصرى فى هذا المؤتمر من جانب، والمواقف العربية العربية من جانب آخر فضلا عن مواقف الدول الغربية.

فيما يتعلق بالموقف الإسرائيلى فى المؤتمر ، فقد اتسم بحرص شديد على التأكيد على المنطلقات السياسية للموقف الإسرائيلى العام من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى. فقد أكد رئيس الوزراء

الإسرائيلي على موقفه من القدس ورفضه "أن تكون القدس أى شئ غير عاصمة لإسرائيل، وتأكيده أيضا على "أنه لا يعترف بالقرار 425 المتعلق بالانسحاب من لبنان" هذا فضلاً عن قيام وزير الخارجية الإسرائيلي بالتحدث وإلقاء كلمته أمام الجلسة المخصصة لرؤساء الدول وليس لوزراء الخارجية، مما حدا وزير الخارجية المصرى لإثارة الأمر وإلقائه لكلمته أمام نفس الجلسة. إضافة إلى ذلك فقد تمسك الوفد أيضاً بتكرار مطلبه بإنهاء المقاطعة والإسراع بتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل.

الموقف المصرى بدوره حرص أيضاً -إضافة إلى إسهاماته الأخرى- على التأكيد على الموقف المصرى من القضايا السياسية فى الصراع العربى الإسرائيلي والإشارة الواضحة إلى الارتباط بين قيام الجانب الإسرائيلي بالوفاء بالتزاماته السياسية وبين إمكانيات نجاح أى إطار إقليمى للتعاون ، وفى هذا الصدد فقد أكد الموقف المصرى "أنه من غير الممكن القفز على عملية السلام إلى تعاون عربى- إسرائيلي واسع النطاق قبل أن تتحرر الأراضى العربية بالكامل فى الجولان وجنوب لبنان أو قبل أن يتقرر حق المصير للشعب الفلسطينى على ترابه الوطنى". إضافة إلى ذلك فقد أكد وزير الخارجية المصرى التوجه العربى المصرى الأساسى "إن التعاون الإقليمى فى المجالات الاقتصادية يجب ألا يكون بديلاً للتعاون العربى.. أن ما يربط بين العرب أقوى وأوثق بكثير مما يربطهم بغيرهم حتى لو كان هذا الغير من جيرانهم الأقربين". إضافة إلى ذلك فإن وزير الخارجية المصرى قد أكد على التوجه المصرى العام فى هذا المؤتمر بأنه "لا مشروعات ولا اقتصاد قبل تحقيق الاستقرار والأمن أى جلاء إسرائيل عن كل الأراضى العربية.." استناداً إلى ذلك فإن مصر قد طرحت رؤيتها أمام المؤتمر على النحو التالى:

- أن الحاجة ماسة لتحقيق تنمية سريعة للضفة الغربية وقطاع غزة.
- ضرورة أن يتم تنسيق بين ما يتم فى إطار مؤتمر الدار البيضاء وبين ما يجرى فى أطر أخرى منعاً للازدواجية وفوضى المشروعات.
- عدم استبدال إطار التعاون العربى بآخر إقليمى، فكل منهما لن يكون بديلاً عن الآخر.
- ضرورة تحقيق دفعة قوية لدور القطاع الخاص.
- التفكير الرشيد فى آليات التنمية فى الإقليم دون افتئات على ما هو قائم بالفعل.
- الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالمى لتدبير الموارد اللازمة للمشروعات المطروحة للتنمية المتكاملة فى المنطقة.
- إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا. (78)

أما فيما يتعلق بالموقف العربى العام فى هذا المؤتمر فقد كان غياب التنسيق المسبق والحد الأدنى من الرؤى المشتركة للدول العربية واضحاً خاصة فيما تعلق بموضوع إنشاء "بنك التنمية للشرق الأوسط"، حيث يمكن التمييز بين اتجاهين عربيين أساسيين تجاه هذا المشروع: أولهما مؤيد، والآخر معارض. مؤيدو هذا الاقتراح تضمنوا كلاً من مصر والأردن وفلسطين وكان من المنطقى أن توافق إسرائيل معهم على هذا المقترح. وقد اتفق أيضاً على أن يكون مقره القاهرة. أما المعارضون فقد تمثلوا بوجه عام فى عدد من الدول العربية الخليجية: السعودية، الكويت ، قطر. من جانبها حددت المملكة العربية السعودية موقفها على لسان وزير تجارتها ورئيس وفدها د. سليمان عبد العزيز السلم وغيره من المسئولين السعوديين على النحو التالى"إن إجمالى المساعدات والمساهمات السعودية لمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية حتى عام 1993 قد بلغت نحو سبعين مليارا من الدولارت، استأثرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجزء وفير منها. وفيما يتعلق ببنك التنمية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن القضية لا تمثل فى الحقيقة مشكلة عدم توافر المؤسسات فلدى المؤسسات المالية والدولية والإقليمية ما يفى باحتياجات التنمية فى هذه المنطقة ودون حاجة لإنشاء مؤسسات إدارية حديثة تضيع الوقت والجهد" (الأهرام، القاهرة: يومى 2 و 1994/11/12).

أما الكويت ، فقد أكدت على اتفاقها مع وجه النظر السعودية ،وكذلك على الإسهامات الكويتية المستمرة -على الرغم من المصاعب المالية الأخيرة- حيث "أنفقت 4٪ من دخلها القومى فى المساعدات الدولية والإقليمية" أما وزير خارجية قطر ، فقد أكد أن بلاده "لن تلعب دور "الصراف" لتمويل المشروعات التنموية التى سيتم تنفيذها كجزء من عملية السلام الإسرائيلية العربية" وأضاف قوله إن بلاده "لا تنظر إلى الأمور من هذا المنظور". وقال "إننا سنفعل ذلك فقط إذا كانت هناك أى فائدة لقطر وللمصالح

العربية" وإنه لا يستطيع الحديث نيابة عن بقية دول مجلس التعاون الخليجى" أما باقى دول مجلس التعاون الخليجى فقد اختارت -على الأقل مؤقتاً- أن تبدى عدم الاهتمام وتجاهل الموضوع، وذلك على نحو ما تمسكت به كلمات رؤساء وفود الإمارات وعمان أو أن تتجه حسم موقفها كما فعلت البحرين حين اقترحت أن تكون المنامة مقرا للبنك (المصدر السابق. كذلك: الأهرام، 1994/11/22).

أما فيما يتعلق بموقف الدول الغربية من اقتراح إنشاء البنك فقد تركز التأييد للمشروع على الجانب الأمريكى، بينما تركزت المعارضة للاقتراح استناداً إلى انعدام وجود حاجة ماسة لمؤسسات تمويلية جديدة فى المنطقة ومن ثم عدم جدوى إنشائها شارك فى تبنى هذا الموقف -ولأسباب إضافية متعددة- كل من فرنسا وألمانيا التى جاء تحفظها على المشروع بعد أن طلب إليها المساهمة بمليار دولار ضمن رأس مال البنك- (الأهرام، القاهرة: 1994/11/22)، وعلى أية حال فإن الولايات المتحدة قد ألقت بثقلها وراء هذا الاقتراح بوصف البنك المقترح "أداة تمويل دولية" مما أدى إلى تحقيق تقدم ملموس بإنشاء البنك وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

أما أهم النتائج التى أسفرت عنها تلك القمة فقد تضمنها الإعلان الختامى الصادر عنها، يمكن الإشارة إلى بعض منها على النحو التالى:

أولاً: الاتفاق على إنشاء مجموعة من الآليات لدعم التعاون الاقتصادى بين الدول المشاركة من بلدان الشرق الأوسط وتشمل هذه الآليات ما يلى:

1- إنشاء لجنة تسيير من ممثلى الحكومات تختص بمتابعة القضايا ذات الارتباط بالمسائل التمويلية المتفق عليها، وكذلك غيرها من قضايا يتم الاتفاق بصددها.

2- إنشاء سكرتارية مؤقتة تتخذ مقرها فى العاصمة المغربية لتعاون لجنة التسيير لتتولى تطوير الاتصالات بين القطاعين العام والخاص، على أن تستمر مهمتها حتى منتصف عام 1995 وانعقاد المؤتمر الثانى بالأردن.

3- إنشاء هيئة استراتيجية اقتصادية من ممثلى القطاع الخاص لتقديم مشورتها للجنة التسيير.

ثانياً: الاتفاق على إنشاء بعض الأطر الهيكلية والتنظيمية لدعم التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة، ومن بين أهمها ما يلى:

1- إنشاء مجموعة للأعمال التجارية ينظمها المنبر الاقتصادى العالمى بسويسرا مبدئياً لدعم وزيادة الاتصالات والمعاملات بين رجال المال والأعمال الإقليميين والعالميين.

2- إنشاء مجلس إقليمى للسياحة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

3- إنشاء غرفة تجارية إقليمية تضم مؤسسات القطاع الخاص فى المنطقة بما يعزز الروابط بينه وبين القطاع العام.

4- إنشاء مؤسسة مالية متعددة الأطراف -بنك التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا- لتتكفل بعمليات تمويل مشروعات التنمية وبحث وسائل دعم التعاون الفنى بين الدول الموقعة عليه.

ثالثاً: إضافة إلى ما سبق فقد أسفر المؤتمر عن بعض النتائج الخاصة ببعض الأطراف المشاركة على المستوى الفردى أو الثنائى، وكان من بين أهمها ما يلى:

1- قرار الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية "بإنشاء ميناء غزة على البحر المتوسط على أن تكون بجانبه منطقة حرة يتعامل فيها الجميع انطلاقا من مبادئ وأهداف هذا المؤتمر..".

2- تقديم اقتراح بإنشاء "صندوق للتنمية الفلسطينية" لدعم رجال الأعمال الفلسطينيين ولتشجيع التنمية فى الأراضى الخاضعة للحكم الذاتى الفلسطينى، وينتظر الموافقة على المشروع من قبل كبار المسئولين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد أن قدمه خاشقجى رجل الأعمال السعودى.

3- اتفاق الأردن وإسرائيل على القيام بدراسة جدوى اقتصادية لتحويل مطار ميناء العقبة إلى مطار دولى لخدمة الأردن وإسرائيل. إضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل قد أعلنت عن بعض الاتفاقيات السياحية مع بعض الدول العربية غير أنها لم تفصح عن هذه الدول.

على ضوء ما سبق يمكن الانتهاء إلى القول بأن مجرد انعقاد المؤتمر فى هذا التوقيت يمثل إلى حد كبير انتصارا للدبلوماسية الإسرائيلية الهادفة إلى فك الارتباط بين المقتضيات والالتزامات السياسية للسلام وبين عوائده والمزايا المترتبة عليه اقتصاديا. فقد استطاعت إسرائيل وبدعم دبلوماسى أمريكى كامل أن تقطع خطوات كبيرة وأساسية على طريق تحقيق اندماجها الاقتصادى -ومن ثم السياسى- فى المنطقة وإنشاء علاقات اقتصادية

طبيعية مع بعض الدول العربية تمهيداً لإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية من جانب ، ولتطبيع العلاقات الثنائية بين كل منها وإسرائيل. إضافة إلى ذلك فإن انعقاد المؤتمر يفرض على الأطراف العربية من جانبها ضرورة التوصل إلى صيغ تعاونية وتنسيقية مشتركة أفضل من المستوى القائم، وبما يحقق ضرورة الحفاظ على التعاون العربي العربي ويرتفع به إلى المستويات المناسبة التى تتفق مع طبيعة المرحلة من جانب، وبما يمكن الدول العربية مجتمعة من دخول والاستفادة من أى أطر إقليمية جديدة للتعاون الاقتصادى فى المستقبل القريب.

لجنة اللاجئين

كانت لجنة اللاجئين أول لجنة تعقد اجتماعاتها بعد توقيع اتفاق واشنطن سبتمبر 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كما جاء اجتماعها فى العاصمة التونسية ليعطى أكثر من مؤشر لرياح التحول فى العلاقات العربية الإسرائيلية(79). وبوجه عام، فإن اجتماع تونس -الجولة الرابعة- وما تلاه من جولات قد عكس نوعاً من الاستمرارية فى محاور الاهتمام الرئيسية الثلاثة التى سيطرت على الجولات الثلاث السابقة من أعمال تلك اللجنة: الإطار المرجعى للمشكلة، والمشاركة فى أعمال اللجنة، بالإضافة إلى مجالات البحث والاهتمام المشترك.

1- *الجولة الرابعة*: تونس 12 أكتوبر 1993:

مثل اجتماع تونس بداية لسلسلة من الاجتماعات التالية للمفاوضات متعددة الأطراف فى العواصم العربية التى لا تربطها بتل أبيب أية علاقات رسمية بخلاف القاهرة، ومما لا شك فيه أن توقيع اتفاق واشنطن بين المنظمة وإسرائيل، ثم التوقيع على جدول أعمال مشترك للمفاوضات بين عمان وتل أبيب فى اليوم التالى لتوقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى (14 سبمتبر) ثم توصل الطرفين الأردنى والإسرائيلى إلى اتفاق بإنشاء لجنة اقتصادية ثلاثية (أمريكية، إسرائيلية، أردنية) فى أول أكتوبر 1993، مما شك فيه أن هذه التطورات قد أعطت -أوعلى أحسن تقدير قد شجعت- بعض الأنظمة على المضى قدماً نحو كسر ما يسمى بالحاجز النفسى بينها وبين العدو الصهيونى وجاءت بعض التعبيرات عن ذلك فى شكل استضافة أعمال المفاوضات متعددة الأطراف، بما فيها الوفد الإسرائيلى ومع ما يمثله ذلك من تنازلات، فإن المقابل الذى قدمته إسرائيل لم يكن سوى إضافة جديدة لرصيدها المتعنت إزاء مفاوضات السلام، وإصرارها على عدم المرونة فيما يتعلق بموقفها من الأراضى المحتلة فى الجولان أو الجنوب اللبنانى، أو حتى فى الضفة الغربية وباقى الأراضى العربية المحتلة.

وبوجه عام، فقد شاركت فى اجتماع تونس وفود ممثلة لاثنتين وأربعين دولة ومنظمة دولية وإقليمية، تحت الرئاسة الكندية وبحضور وفدى الولايات المتحدة وروسيا ، كراعيتين لمؤتمر مدريد وما تفرع عنه من إطارات تفاوضية. أما الدور التونسى فقد عبر عن نفسه، وبرر دوره من خلال سعيه لتسهيل آليات

وديناميكيات التفاوض بين المنظمة وبين الوفد الإسرائيلى.

وهنا تجدر الإشارة إلى حضور وفد منظمة التحرير الفلسطينية للاجتماع لأول مرة، كما استمرت مناقشات ومداولات الجلسات والأعضاء فى بحث مسألة اللاجئين والمهجّرين.

وقد تمثلت أهم إنجازات هذه الجولة فى اتجاهين أساسيين: الأول، تعلق بقضية إعادة لم شمل الأسر الفلسطينية، وإعلان نائب وزير الخارجية الإسرائيلى فى هذا الخصوص -عن سماح حكومته برفع عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى عائلاتهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة من ألف فلسطينى إلى أربعة آلاف. ومع ملاحظة تواضع هذا الرقم قياساً إلى العدد الإجمالى من الأسر الفلسطينية المجزأة والمشتتة بين الأراضى العربية المحتلة وغيرها من مناطق ومعسكرات الإيواء فى الدول العربية المجاورة، إلا أن هذا قد اعتبر تنازلاً من جانب الحكومة الإسرائيلية أرادت فيما يبدو العمل من خلاله على تحسين صورتها خاصة فى أعقاب التطورات الحديثة -آنذاك- فى العلاقات مع المنظمة. أما التطور الثانى الذى أسفرت عنه هذه المفاوضات فقد تمثل فى تطور تالى لاجتماعات الجولة عبرت زيارة المبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة -بيتر هانس- لكل من الأردن وفلسطين وإسرائيل، لبحث الإمكانيات المختلفة لحل وتسوية مشكلة اللاجئين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة. وقد امتدت زيارة مبعوث الأمم المتحدة لتشمل زيارته للقاهرة ولقائه بوزير الخارجية المصرى وكذلك بالأمين العام للجامعة العربية والإعلان عن الاستفادة من إمكانيات الجامعة والدور المصرى فى حل مشكلة اللاجئين فى إطار قرارات الأمم المتحدة. (الأهرام، القاهرة: يومى 10/12 و 1993/10/15) كذلك فقد تناولت لجنة التنسيق العامة -والخاصة بالمفاوضات متعددة الأطراف- فى اجتماعها فى طوكيو- اليابان فى ديسمبر 1993 بحث نتائج زيارة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة ونتائجها، وقررت أن يكون اجتماع لجنة اللاجئين القادم فى القاهرة (الأهرام، القاهرة: يومى 15 و 1993/12/16).

الجولة الخامسة: القاهرة 15 مايو 1994 (80):

شاركت فى أعمال تلك الجولة وفود ممثلة لخمس وأربعين دولة ومنظمة دولية وإقليمية كان من بينها وفود عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبصفة خاصة منظة الأونروا إضافة إلى ذلك كانت مشاركة الوفد الفلسطينى على قدم المساواة فى أعمال تلك الجولة مع الوفود الأخرى. واتسمت تلك الجولة بالتأكيد المصرى على الموقف العربى بشأن قضية اللاجئين الأمر الذى حرص على تأكيده رئيس الوفد المصرى السفير أحمد عثمان.

الجولة السابعة: أناطاليا- تركيا 12-15 ديسمبر 1994.

يعد اجتماع اجتماع لجنة اللاجئين فى أناطاليا- تركيا أول اجتماع يتم فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف فى دولة من دول المنطقة -تركيا- من غير الدول العربية، ويجئ القرار التركى باستضافة أعمال تلك اللجنة فى إطار عضويتها فى اللجان الخمس للمفاوضات متعددة الأطراف من جانب، والاهتمامات والخبرات التركية بمشكلات اللاجئين (فى الآونة الأخيرة وخاصة استضافة تركيا اللاجئين الأوربيين من بلغاريا، وكذلك من العراق)، بالإضافة للاعتبارات الطبيعية الخاصة بالعلاقات التركية الأوربية الأمريكية، بالإضافة إلى التطلعات التركية لدور قيادى إقليمى فى المنطقة فى إطار إعادة ترتيب الأوضاع فيها فى ظل النظام الدولى الجديد، ومحورية الدور التركى فى أى ترتيبات شرق أوسطية للمنطقة فى المستقبل، هذا فضلاً عن التطلعات التركية الاقتصادية الخاصة بمشروعات مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى ومشروعات التعاون الاقتصادى الإقليمى مع دول المنطقة.

وقد شاركت فى أعمال تلك الجولة وفود أربعين دولة، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا اللاجئين وبمنطقة الشرق الأوسط بوجه عام. أما اهتمامات ومجالات البحث فى تلك الجولة فقد تركزت حول القضايا المتعلقة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة وفى الدول المجاورة، كما اهتم جدول أعمال الجولة بالمشروعات الصحية والتربوية والتعليمية التى تسهم فى رفع المستوى المعيشى للاجئين الفلسطينيين.

وقد اقتصرت العلانية فى اجتماعات اللجنة على جلستها الأولى فقط، بينما اتجه باقى جلساتها إلى الانعقاد بصورة مغلقة الأمر الذى كان له أثره فى عدم إتاحة معلومات تفصيلية عن

مواقف الأطراف المختلفة خلال الجولة. ومع ذلك، فإنه يمكن الإشارة إلى أهم السمات والاتجاهات العامة التى ميزت مواقف الأطراف الرئيسية المعنية بقضايا اللاجئين الفلسطينيين على النحو التالى:

الموقف الفلسطينى:

اهتم الوفد الفلسطينى برئاسة إلياس صنبر بالتأكيد على الطبيعة السياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال التركيز على أهداف ثلاثة محددة تسعى فى مجملها إلى تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى مخيماتهم فى الأراضى العربية المحتلة أو فى الدول المجاورة دون القيام بأى مشروعات ينتج عنها توطين اللاجئين فى تلك الدول. أما تلك الأهداف فقد تمثلت -وعلى نحو ما حدده رئيس الوفد الفلسطينى- فيما يلى:

1- السعى إلى "مساعدة أهالى المخيمات والمنافى على تحسين أوضاعهم صحيا وتعليمياً وعملياً مع التمسك بعدم القيام بأى مشروع يهدف أو يؤدى إلى توطين اللاجئين فى الأقطار الشقيقة الأخرى". الموقف الفلسطينى فى هذا الصدد يلتزم ويتمسك بعدم المشاركة إلا فى المشروعات التى لا تمنع اللاجئيين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم.

2- اتخاذ إجر اءات "تسهيل العيش فى المخيمات التى تعانى من أوضاع صعبة جداً خاصة أوضاع الأطفال، والمرأة، والعمل والتى تتم معالجتها دون المساس بالجوهر السياسى للمشكلة.

3- تثبيت قضية العودة دون تنازل، والحرص على إبقاء ملف اللاجئين كقضية سياسية مفتوحا (الشعب، القاهرة 1994/12/24).

على ضوء تلك الأهداف يتضح إلى حد كبير تعقد قضية اللاجئيين من جانب، ودقة موقف المفاوض الفلسطينى بصددها من جانب آخر. فمن ناحية، فإن للقضية أبعادها السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والرمزية ومن ثم فهى تأتى ضمن قمة أولويات الشعب الفلسطينى الذى لا زال لا يشعر بتطورات أو آثار إيجابية للمفاوضات بشأنها، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة المرحلة الحالية الانتقالية تفرض على المفاوض الفلسطينى التزاما مزدوجا بمناقشة الجوهر السياسى للمشكلة فى المرحلة النهائية من المفاوضات، بينما تلتزم المرحلة الحالية الانتقالية بالتفاوض حول عدد من الأمور الأخرى، ومن ثم فإن التفاوض حول مشكلة اللاجئين فى هذه المرحلة يضع المفاوض الفلسطينى فى موقف دقيق. فهو لا يستطيع تجاهل الأبعاد السياسية لقضية اللاجئين فيما يتم التباحث حوله من مشروعات ومقترحات فى إطار اجتماعات اللجنة ، وفى نفس الوقت فإن الوفد الإسرائيلى لا يألو جهداً فى محاولة تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها السياسى وتحويلها إلى قضية إنسانية يتم التعامل معها فى إطار المعونات والتسهيلات الإنسانية دون ارتباط بحق تقرير المصير وحق العودة.

أما موقف إسرائيل فى هذه الجولة فقد اتسم -وعلى حد تعبير رئيس المؤتمر- "بالمشاركة بفعالية، إلا أنها لم تتقدم بمشروعات محددة أو مقترحات معينة" وإن لم ينف ذلك المساعى الإسرائيلية الدائمة لتفريغ قضية اللاجئين من مضمونها السياسى لقضية شعب له حق تقرير المصير والعودة إلى وطنه المحتل والحصول على استقلاله وإقامة دولته المستقلة.

أما فيما يتعلق بالمشروعات والقرارات التى توصل إليها المشاركون فى تلك الجولة فقد احتوت على 36 مشروعاً تم إقرارها، كان منها 15 مشروعاً تتعلق بإيجاد فرص عمل للاجئين وتدريبهم على أعمال معينة، الأمر الذى له أثره الهام فى العمل على رفع المستوى المعيشى والاجتماعى لهم. إلا أن الخطورة ظلت عالقة ببعض هذه المشروعات حيث تسعى إلى ربط هذه المشروعات بأماكن اللجوء المؤقت التى يقيم فيها الفلسطينيون حاليا، ومن ثم فهى تسعى إلى التوطين وبالتالى إضعاف الحافز لدى اللاجئين فى العودة إلى أراضيهم وديارهم الفلسطينية. وعلى أية حال، فإن الآثار السلبية وغير المباشرة لمثل هذه المشروعات تظل محدودة إلى درجة كبيرة خاصة إذا وضع فى الاعتبار الموقف العربى العام الرافض لتوطين اللاجئين فى البلاد العربية التى توجد لهم فيها مخيمات أو التى يقيمون فيها بوجه عام، وكذلك موقف لبنان بوجه خاص تجاه هذه القضية والمتمثل فى رفضه لفكرة التوطين، وتحفظاته على المشروعات الكندية التى تستهدف إعادة بناء المخيمات الفلسطينية فى لبنان وبناء المساكن الجديدة للاجئين فيها. إضافة إلى المشروعات التى تستهدف توفير فرص عمل للاجئين الفلسطينيين، فقد كانت هناك أيضاً مشروعات رعاية الأطفال والأمهات والمشروعات الصحية وغيرها من المشروعات الخدمية.

لمصرى فى تلك الجولة، فلم يتوافر من
ى قيام الوفد المصرى بتقديم مقترحات أو
، هذه الجولة، غير أن الدور المصرى الفعال
وعات والمقترحات المقدمة قد استمر بصورة
ـة مع هذا العدد من المشروعات التى تم
لة من جانب، وأخذاً فى الاعتبار الخبرات
ى هذا المجال لرئيس الوفد المصرى السفير
ـرف عنه من إلمام واسع وعميق بقضية
لى مناقشة التفصيلات وتقديم الصياغات
.ت

، كان من الواضح أن قصور الموارد المالية
، المانحة فى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه
الفلسطينى، كان واضحاً أن ذلك يمثل
تحقيق تلك المشروعات -وما سبقها فى
أهدافها على أرض الواقع الفلسطينى، وهو
لى حد تعبير رئيس الوفد الفلسطينى- أن
ددة لم تنعكس إيجابيا على حياة اللاجئ
يزال ينظر بعين الشك إلى هذه المفاوضات
فلسطينية فيها." يضاف إلى ذلك ملاحظة
مرار المقاطعة السورية واللبنانية لأعمال
ها لجنة اللاجئين، وبالتالى ضرورة التأكيد
لسارين المتعدد والثنائى للمفاوضات ضمانا
اف العربية المعنية وبفعالية فى جهود السلام
، به من جانب وتحقيقاً لاستقرار وفعالية أية
ـات يتم الاتفاق عليها خاصة فى لجنة لها
للاجئين.

لجنة البيئة :

واصلت لجنة البيئة اجتماعاتها ودراسة مجالات الاهتمام المشترك بين أعضائها والتى تبلورت خلال الاجتماعات الثلاثة الأولى فى مجموعتين محددتين من الأهداف: المجموعة الأولى تعلقت بضرورة توفير قاعدة معلومات أساسية وكافية حول البيئة فى دول المنطقة وما يرتبط بذلك من تدريب فنى وعلمى للخبراء. أما مجموعة الأهداف الثانية فقد تعلقت ببحث إمكانيات إنشاء مركز إقليمى للتعاون فى مكافحة التصحر والتلوث فى الشرق الأوسط. وفى هذا الإطار تركز أهم المقترحات حول إقامة ندوات متعددة لمعالجة قضايا ومشكلات البيئة، معالجة النفايات الصلبة، وندوة لمعالجة المياه الآسنة. وفى متابعتها لاجتماعاتها فى كل من القاهرة، ولاهاى، ثم المنامة فإن جولات اجتماعات لجنة البيئة قد حققت بعض التقدم الملموس بصدد بعض المقترحات والمشروعات السابقة بالإضافة للعديد من المقترحات والتطورات الجديدة. أهم ملامح هذا التطور يمكن تحديدها فى كل جولة على النحو التالى:

الجولة الرابعة: القاهرة 15-16 نوفمبر 1993.

شارك فى أعمال تلك الجولة- التى جاءت أيضا بعد قرابة شهر من توقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى فى واشنطون 13 سبتمبر 1993- وفود ممثلة لأربع وأربعين دولة، كان من بينها راعيتا مؤتمر مدريد- الولايات المتحدة وروسيا، وإحدى عشرة دولة عربية بالإضافة الى مصر، وكذلك وفود من الدول الأوربية والإفريقية والصين. واتساقاً مع مجالات اهتمامها، فإن القضايا الأساسية التى دار البحث حولها فى تلك الجولة قد اشتملت على الموضوعات الرئسية التالية:

1- حماية خليج العقبة باعتباره منطقة بيئية مميزة وحساسة تطل عليها دول أربع هى مصر والسعودية والأردن وإسرائيل، من أخطار النفايات والتلوث.

2- مشكلة التصحر فى الشرق الأوسط، مع اهتمام خاص بمنطقة الشمال الإفريقى ودول الخليج.

3- مكافحة النفايات السائلة والصلبة والأوضاع البيئية المتدهورة فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى هذا الصدد، فإن تلك الجولة قد ناقشت عدداً من الاقتراحات والمشروعات كان من أبرزها مشروعات ثلاثة قدمتها وفود كل من الأردن ومصر وإسرائيل على النحو التالى:

1- الاقتراح الأردني بإنشاء محطة لمكافحة بقع الزيت المتسربة في خليج العقبة، على أن يكون الإشراف عليها موكولاً لدول الخليج، وأن تقوم اليابان والبنك الدولي بتوفير التمويل اللازم للمشروع.

2- الاقتراح المصري: اهتم بقضية معالجة تلوث الأراضي الزراعية وإنشاء مراكز لعلاج مخاطر التلوث البيئي بالمنطقة.

3- الاقتراح الإسرائيلي: واستهدف رفع مستويات الوعي الشعبي والحكومي بقضايا البيئة في الشرق الأوسط والتركيز على أهمية حمايتها.

وقد عكست مداولات ومناقشات الوفود المختلفة تنوع المنطقات الفكرية والسياسية لكل منها وانعكس ذلك على القرارات التي اتخذتها الجولة في اختتامها لأعمالها. وفي هذا الصدد ، فقد تبلور أهم جوانب الخلاف بين الوفد الإسرائيلي والوفدين المصري والفلسطيني على وجة الخصوص. فعلى سبيل المثال، كان للتجاهل الإسرائيلي للمطالب الفلسطينية السابقة والتي أعيدت خلال هذه الجولة بشأن إدراج الأوضاع البيئية في الأراضي المحتلة ومسئولية إسرائيل تجاهها ، كان لذلك أثر بالغ في تزايد حدة الانتقادات التي وجهها الوفد الفلسطيني لإسرائيل في هذه الجولة خاصة فيما يتعلق بموضوع ارتفاع نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن. إضافة إلى ذلك، فإن السفيرة هاجر الإسلامبولي- رئيسة الوفد المصري -قد أصرت على اعتبار مسألة النفايات النووية كأحد مصادر التلوث البيئي يجب إدراجه على جدول أعمال اللجنة باعتبار امتلاك إسرائيل لمفاعل نووي في ديمونة، ورفضها التوقع على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، هذا الإصرار المصري قد أدى الى احتجاج الوفد الإسرائيلي ورفضة لمناقشة الموضوع باعتبار أن مجاله يتعلق بلجنة التسلح وليس لجنة البيئة. إزاء هذا الموقف، تم التوصل إلى حل توفيقي بتدخل الوفدين الأمريكي والروسي، والاتفاق على إحالة الموضوع إلى لجنة التسيير المشرفة على المفاوضات متعددة الأطراف (العربي، القاهرة: 1993/11/22).

وقد أعلنت اللجنة في ختامها لأعمالها الموافقة على عدد من المشروعات، كما حددت موعد اجتماعها القادم في الحادي عشر من نوفمبر 1993 بمدينة طوكيو، بينما تم الاتفاق أيضا على عقد اجتماع متابعة في تونس لبحث الخطوات التنفيذية لمشروع التصحر خلال الشهرين القادمين. أما أهم المشروعات التي تمت الموافقة عليها فقد اشتملت على مايلي:

1- الموافقة المبدئية على تأسيس معهد تدريبي إقليمي للتدريب على إدارة البيئة وشئونها ، على أن يكون مقره في العاصمة الأردنية عمان.

2- فيما يتعلق بالمطلب الفلسطيني السابق طرحة في الجولة الثالثة بإنشاء هيئة مشتركة مع بعض الدول الأخرى، فقد وافقت ست دول عربية- مصر، الجزائر، الأردن، سلطنة عُمان، تونس، بالإضافة إلى فلسطين- على التعاون المشترك فيما يتعلق بمواجهة مشكلة التصحر.

3- الاتفاق بين كل من مصر، والأردن،وفلسطين، وإسرائيل على إقامة ثلاث محطات لمكافحة التلوث الناجم عن تسرب بقع الزيت في ميناء العقبة، على أن تكون هذه المحطات في كل من طابا ، والعقبة، وإيلات. ويراعى أيضاً أن توضع إمكانيات المحطات الثلاث في حوزة أية دولة من الدول الثلاث في حالة الطوارئ.

4- الموافقة على الاقتراح الإسرائيلي بإقامة مشروع مكافحة التصحر. وفي هذا الصدد ، فإن البنك الدولي قد تبنى هذا المشروع، كما وافقت ست دول عربية على اقتراح بإقامة وحدة للتنسيق وشبكة للتعاون الإقليمي بين الأجهزة الأكاديمية في هذه الدول والمعنية بمكافحة التصحر.

5- قرر البنك الدولي أيضا- وفي إطار تبنيه للمشروع السابق- إقامة صندوق خاص لتمويل المشروع برأسمال يتراوح بين ثمانية إلى أحد عشر مليونا من الدولارات للانتهاء من المشروع خلال أربع سنوات، على أن تكون مجالات اهتمامه شاملة لما يلي:

أ- إدارة وتنمية المراعي والمزارع الحيوانية.

ب - تنمية وإدارة الموارد المائية.

ج - معالجة ملوحة الأراضي.

د - تطوير الغابات والحفاظ عليها بشكل اقتصادي

هـ -تطوير الحياة النباتية في الصحراء (الأهرام، القاهرة: 1993/11/17).

الجولة الخامسة: القاهرة 8-9 فبراير 1994

ترأس الوفد الياباني أعمال هذا الاجتماع الذي حضرته وفود من ثمانية عشر دولة عربية وأجنبية.

وقد كان من أهم ما دار في هذه الجولة قيام مصر بتقديم ورقة

عمل حول كيفية تأمين الشرق الأوسط ضد المخاطر البيئية بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الجولة قد قامت ببحث سبل دفع جهود التنمية الاقتصادية بالمنطقة من خلال ترشيد استغلال الموارد واستخدام التكنولوجيا ، وكذلك وضع الأسس القانونية والعلمية للتعاون الإقليمي في مجال البيئة (الأهرام، القاهرة: 1993/2/9).

الجولة السادسة لاهاي أبريل 1994

شكلت هذه الجولة مرحلة أكثر تقدما في أعمال لجنة البيئة حيث تمت الموافقة على مجموعة من المشروعات المتعددة، وكذلك بحث الاجراءات العلمية والتنفيذية بصدد باقي المشروعات. وقد تحددت أهم إنجازات تلك الجولة في الموافقة على المشروعات والقرارات التالية:

أولاً: الموافقة على بدء الخطوات التنفيذية لإنشاء الوكالة الفلسطينية لحماية البيئة والتي يعود الاتفاق عليها مبدئيا إلى الجولة الرابعة وفي هذا الصدد، فقد تم إنشاء الوكالة وهيكلها التنظيمي، كما تم الاتفاق على قيام كل من اليابان، وكندا، والولايات المتحدة، والنمسا بتقديم المساعدات التي تستهدف تدريب الكوادر الفلسطينية التي سوف تتولى مسئولية هذه الوكالة.

ثانياً: الإعلان عن الاتفاق الذي تم بشأن إقامة مراكز مكافحة التلوث البحري ومنع الحوادث في منطقة خليج العقبة- باعتبارها تمثل المرحلة الأولى من المشروع- وعن إنشاء المركز الإقليمي المصري في منطقة سفاجا للتعاون بين دول المنطقة في مواجهة المخاطر المختلفة.

ثالثا: الاتفاق على بدء مشروعات معالجة الصرف الصحي للمجتمعات الصغيرة وربطها بإقامة محطات للصرف الصحي في القرى المصرية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: الاتفاق على الموضوعات الخاصة بالتخلص من النفايات بمختلف أنواعها من عناصر التلوث المختلفة. وفي هذا الخصوص، فإن كلا من مصر وفلسطين والأردن، وتونس، وإسرائيل قد اعتمدت برنامجا للتعاون الخاص بين مراكز البحث العلمي في مكافحة التصحر وتدهور الإنتاج الزراعي والحيواني بالمنطقة، على أن يتم تمويل المشروع بواسطة البنك الدولي. إضافة إلى ذلك، فإن الوفود الممثلة لكل من الأمم المتحدة، وإسبانيا، والصين، وسويسرا قد أعلنت عن استعدادها للمشاركة في هذا البرنامج.

خامسا: إضافة إلى ماسبق، فإن الوفود المشاركة في هذه الجولة قد بحثت أيضا نتائج ورشة العمل المتعلقة بالرصد البيئي للمنطقة. والتي استهدفت تعزيز الإمكانيات الوطنية في مجال جمع المعلومات المتعلقة بعناصر التلوث المختلفة. كذلك فقد استعرضت الجولة أيضا ما تحقق بشأن وضع ميثاق التعاون الإقليمي في مجال البيئة والمبادئ العامة التي تحكمه وما يرتب من حقوق والتزامات للدول المختلفة حماية لمصالحها في المنطقة. واستجابة للطلب المصري، فقد وافقت كندا على تمويل تعزيز القدرات الوطنية في إعداد دراسات تقييم للآثار البيئية للمشروعات المختلفة في منطقة الشرق الأوسط. (الأهرام، القاهرة: 1994/4/22، وكذلك ملحق أهرام الجمعة 1994/10/21).

الجولة السابعة: المنامة 25 أكتوبر 1994:

يمثل اجتماع المنامة الاجتماع الثالث الذي يتم في إطار المفاوضات متعددة الأطراف باستضافة خليجية. فبعد سلطنة عمان، ودولة قطر، استضافت البحرين الجولة السابعة لاجتماعات لجنة البيئة.وقد شارك في هذا الاجتماع وفود عشرين دولة. وترأس الوفد الإسرائيلي فيها وزير شئون البيئة الإسرائيلي يوسى ساريد دلالة على الأهمية التي أولتها إسرائيل لهذا الاجتماع باعتباره منعقداً في ثالث عاصمة ليس بينها وبين إسرائيل تمثيل أوعلاقات دبلوماسية.

وعلى الرغم من الطبيعة المغلقة لاجتماعات تلك الجولة، فقد تم الإعلان عن الموافقة على الاقتراح البحريني بإنشاء مركز إقليمي للبيئة لتنفيذ برامج وطنية وإقليمية وتقديم الدعم الفني لها.

هذا وقد حدد الاجتماع يونيو القادم (1995) موعداً لاجتماع الجولة المقبل (الأهرام، القاهرة: 1994/10/27).

خاتمـــة :

اهتم هذا المحور من التقرير بدراسة التطورات التى شهدها الصراع العربى الإسرائيلى على مستوى المسارات الثنائية والمتعددة خلال العام الهجرى 1414. وفى هذا الصدد وإضافة إلى ما سبق رصده والتوصل إليه فى ثنايا المحور، فإنه يمكن الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات والنتائج الختامية التالية:

أولاً: فيما يتعلق بمحتوى ومضمون الصراع: أبرزت تطورات المفاوضات فى شقها السياسى -أى مسارها الثنائى- أن القضايا الجوهرية فى هذا الصراع ما زالت موضع بحث وتأجيل، ولم يتم بصددها التوصل إلى نتائج أو اتفاقات تقدم حلولاً أو تحقق تسوية جوهرية بصددها. ففى المسار الفلسطينى الإسرائيلى، والذى يمثل جوهر ولب الصراع العربى الإسرائيلى لا زالت القضايا المحورية المتعلقة بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وبقضية القدس، والمستوطنات اليهودية، وحق العودة ومشكلات المياه والاقتصاد ،وقضايا العلاقات مع الخارج، فضلا عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإجلاء قواته لا زالت هذه القضايا فى مجملها فى طور التأجيل ولا يتوقع تحقق تقدم إيجابى بصددها إلا بعد مفاوضات ومفاوضات طويلة وشاقة كما لن يكون مدى التوصل إليها متوقعاً فى المستقبل القريب، وباستثناء المسار الأردنى الإسرائيلى، فما زالت نفس القضايا مجمدة دون حلول متوقعة بصدد تطبيق "مبدأ الأرض مقابل السلام" فيما يتعلق بهضبة الجولان السورية المحتلة، وبالجنوب اللبنانى أيضاً. بل إن الأمر يزداد تعقيداً فى ظل استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية، واللجوء المستمر إلى توظيف الغارات الجوية والعمليات العسكرية المكثفة فى الجنوب اللبنانى كورقة ضغط قوية باتجاه محاولات إحداث الصدع بين المسارين السورى واللبنانى.

ثانيا : فيما يتعلق بالأداء العربى فى المفاوضات : كانت هناك بعض الظواهر والسلبيات التى كان لها دورها الواضح فى تحجيم فعالية الأداء العربى العام فى العملية التفاوضية. ومن أهم تلك الظواهر كانت هناك حالة الازدواجية التى اتسم بها الموقف العربى العام فمن جانب كان هناك القبول العربى لخيار السلام وذلك نتيجة لقبوله لإطار مدريد وما انبثق عنه من مفاوضات ثنائية ومتعددة. بينما على الجانب الآخر، فإن الأمر -ونتيجة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية خلال العملية التفاوضية- قد انتهى بالانتقال من إطار مدريد العلنى والمتلازم إلى إطار التفاوض السرى والمنفرد بين إسرائيل وبين بعض الأطراف العربية، ومن ثم تزداد الضغوط الإسرائيلية للدفع فى اتجاه المفاوضات المنفردة والسرية كوسيلة لكسر الجمود والتوصل إلى اتفاقات منفردة على النمط الفلسطينى الإسرائيلى، وهو ما لا يحقق المصلحة العربية ككل فى استعادة الأراضى المحتلة مقابل السلام مع الكيان الصهيونى. إضافة إلى ذلك فإن تدنى مستوى التنسيق العربى/ العربى فى المفاوضات إلى أدنى مستوياته كان سببا ونتيجة فى آن واحد لما آلت إليه تطورات المفاوضات، فبينما شكل التوصل إلى الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى خارج مدريد صدمة واضحة للقوى العربية فى المسارات الثلاثة الأخرى فإنه أيضاً قد وضعها تحت ضغوط واضحة بخروج المسار الفلسطينى- ومن بعده المسار الأردنى -من إطار مدريد ومن ثم لم يتبق سوى سوريا ولبنان من الناحية العملية داخل هذا الإطار، والذى أصبح من الناحية العملية فى حكم المنتهى أو الميت وخاصة مع نجاح الضغوط الإسرائيلية والأمريكية فى دفع السوريين واللبنانيين إلى إبداء بعض المرونة فيما يتعلق بمستوى وشكل المفاوضات منذ انتهاء الجولة الثانية عشرة وما تلاها. يضاف إلى ذلك أيضاً تطورات قضية المقاطعة العربية الإسرائيلية وما آلت إليه بعد قرار مجلس التعاون الخليجى فى أول أكتوبر 1994 بإنهائها فى مستوييها الثانى والثالث، ومن ثم لم يتبق سوى المقاطعة من الدرجة الأولى والمتعلقة بإنهاء التعامل المباشر مع إسرائيل، والتى رأت هذه الدول الإبقاء عليها حتى يتم التوصل إلى تقدم على المسارين السورى واللبنانى . وإذا أضفنا البعد الرابع المتعلق بتدنى إن لم يكن انعدام التنسيق الفعال بين الدول العربية والخاص بالمشاركة العربية فى مؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادية، وما سبقه من اضطراد لحركة التجارة بين الخليج وبين الشركات الإسرائيلية وإقامة نظام للخدمات الهاتفية المباشرة بين إسرائيل وتونس والمغرب وافتتاح مكاتب اتصال لها فى إسرائيل. .إلخ، كل مظاهر الهرولة العربية باتجاه إسرائيل إذا أخذ كل هذا فى الاعتبار لاتضح مدى ما يتحقق تدريجيا من توسيع لدائرة القبول العربى لإسرائيل لتشمل دول مجلس التعاون الخليجى ودول المغرب العربى وتحديداً تونس والمغرب، بالإضافة إلى نقل المفاوضات العربية الإسرائيلية -خاصة المتعددة والفلسطينية الإسرائيلية إلى العواصم العربية -وهو المطلب الذى سعت إسرائيل إلى تحقيقه منذ فترة طويلة.

ثالثاً: فيما يتعلق بمستقبل هذه المفاوضات، وبصفة خاصة على المسارين السوري اللبناني من جانب، وعلى المسار الفلسطيني الإسرائيلي من جانب آخر، فإنه يمكن القول بأن المسارين السابقين يواجهان موقفا لا يحسدان عليه، فعلى الرغم من النجاح السوري اللبناني في دعم التنسيق المشترك والحفاظ عليه وتكثيفه في مواجهة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، فإن خروج المسارين الفلسطيني والأردني خارج مدريد قد أضعف من قوة المفاوض السوري ومن مدى فعالية تمسكه بصيغة التسوية الشاملة على الجبهات كشرط لتوقيع سوريا لاتفاق سلام مع إسرائيل، ومن ثم التوصل إلى اتفاق مماثل على الجبهة اللبنانية. إضافة إلى ذلك، فإن الأمر يزداد تعقيداً عندما يؤخذ في الاعتبار التعنت الإسرائيلي على المسار الفلسطيني وعدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها طبقاً للاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية وما يثيره ذلك من عقبات على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي من جانب، وما يترتب على ذلك من إعاقة أي تقدم على المسارات الأخرى- السورية واللبنانية.

رابعا: فيما يتعلق بالمفاوضات متعددة الأطراف فإنه يمكن القول بأن أعمال هذه المفاوضات قد تخطت مرحلة استكشاف أبعاد ومجالات التعاون الممكنة بين دول المنطقة إلى مرحلة الدخول في تنفيذ بعض هذه المشروعات وإرساء دعائم لسوق شرق أوسطية تضع الأسس للتعاون والمصالح الاقتصادية كأساس للتقارب والارتباط ليحلا محل العداء التاريخي القديم بين العرب وإسرائيل، ومن ثم يمكن في المستقبل -وإن لم يكن القريب- إقامة نظام شرق أوسطي جديد كإطار إقليمي بديل للتعاون والهوية في المنطقة وفي هذا الصدد فإنه يمكن القول بأنه بعد انعقاد مؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادية ، وما سوف يليها من لقاءات للمتابعة وتطوير أسس التعاون المشترك ، يمكن القول بأن هذا المؤتمر سوف يؤدي لا شك إلى بروز صيغ جديدة للتعاون الإقليمي في المنطقة، ومن ثم فقد يؤدي أيضاً إلى صياغة وظهور توزيع جديد للأدوار بين دول المنطقة طبقاً لإمكانيات وقدرات وظروف كل طرف وذلك في منظومة اقتصادية تسعى إلى تحقيق التكامل والاندماج ، تشارك فيها دول المنطقة. وعلى ذلك فإنه يمكن الانتهاء إلى أن الشرق الأوسط سوف يمر بمراحل متعددة قبل وصوله إلى شكل جديد أو إطار متكامل لنظام إقليمي جديد، وإن سرعة تشكيل هذا النظام سوف تتوقف على وتتحدد بقوة الدفع الناجمة عن الضغط الدولي وبدرجة الاستمرارية التي تدوام عليها القوى الخارجية مستهدفة التدخل لإحكام سيطرتها على السوق البترولية في المنطقة العربية، وكذلك على مواردها المالية والاقتصادية والاستثمارات العربية فيها.

الهوامش

1- لمزيد من التفصيلات حول حجم العمليات الإسرائيلية والقوات المشاركة والخسائر الأولية انظر على سبيل المثال: جريدة السفير، بيروت أيام 26-30 يوليو 1993.

2- المصدر السابق. تجدر الإشارة أيضا إلى اتساع نطاق الأطراف المشاركة فى هذه الحرب؛ فبالإضافة إلى القوات الإسرائيلية وقوات حزب الله فى لبنان، كانت هناك أيضا الفصائل الفلسطينية المعارضة للتسوية السلمية مثل الجهاد الإسلامى -بيت المقدس، وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالإضافة إلى مقاتلين من حركة فتح التى يتزعمها الرئيس الفلسطينى عرفات.

3- صحيفة تشرين، دمشق: 1993/8/3، النهار، بيروت:1993/8/24، عن مجلة المستقبل العربى، عدد أكتوبر 1993، ص: 161،165-162.

4- فى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى العملية التى قام بها حزب الله ضد القوات الإسرائيلية المحتلة فى جنوب لبنان، والتى سقط خلالها سبعة جنود إسرائيليين، كما جرح أيضا أربعة آخرون. فى هاتين المحاولتين نجح كل من الأطراف المعينة فى حرصه على عدم تصعيد العمليات من قبل طرف ضد الطرف الآخر. لمزيد من التفصيلات راجع الصحف التالية:الحياة، لندن، أيام 1993/8/21،20- 1993/8/24،23.

5- لمزيد من التفصيلات حول أعمال ومقترحات الجولة العاشرة، انظر: «تقرير الأمة فى عام 1992-1993»، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ص ص 190-193.

6- صحيفة السفير، بيروت: 1993/7/15، عن مجلة «المستقبل العربى»، ع سبتمبر 1993، ص:174.

7- المصدر السابق.

8- تجدر الإشارة إلى أن قضية المبعدين كانت على قمة جدول أعمال مجلس وزراء الإعلام العرب الذى اختتم اجتماعه بالقاهرة فى 93/7/8 بقرار تكثيف الحملات الإعلامية لإعادة المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم تنفيذاً لقرار مجلس الأمن799، كما دعا المجلس-ضمن أشياء أخرى- إلى المساهمة فى صندوق الانتفاضة.. وإلى ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين نضال الشعوب من أجل التحرير (انظر جريدة السفير، بيروت، الأهرام، القاهرة فى 1993/7/9). كذلك تجدر الإشارة أيضاً إلى المقترحات الإسرائيلية بهذا الخصوص والتى جاءت فى منتصف أغسطس 1993 قبل انعقاد الجولة الحادية عشرة والتى تضمنت خطة «لإعادة المبعدين إلى الأراضى المحتلة على مرحلتين تبدأ الأولى منهما فى منتصف سبتمبر/أيلول وتشمل 187مبعداً، بينما تتم المرحلة الثانية قبل نهاية العام وتشمل 208 مبعدين. وقد وافق السيد/ عبد العزيز الرنتيسى- المتحدث باسم المبعدين فى مرج الزهور- على الاقتراح الإسرائيلى (جريدة النهار، بيروت:1993/8/16).

9- كانت الخلافات حول مضمون الوثيقة الأمريكية على المسار الفلسطينى الإسرائيلى موضع المباحثات- ضمن موضوعات أخرى بالطبع- فى لقاء بين بيريز ومبارك بالقاهرة وإعلان اتفاقهما على أن الوثيقة الأمريكية لإعلان الفلسطينى -الإسرائيلى المشترك ليست مقدسة، ولكن يمكن اعتبارها افتتاحية لمواصلة المفاوضات بين الوفدين. (الأهرام، القاهرة: 1993/7/7).

10- حول سبل التقريب بين وجهتى النظر الفلسطينية والإسرائيلية بصدد الوثيقة الأمريكية كانت اهتمامات جولتى روس، وكريستوفر للمنطقة والتى يبدو أن جولة الأخير قد أدت إلى إقناع المنظمة بقبول الوثيقة الأمريكية، الأمر الذى أسهم بدوره إلى حد كبير فى تفجر الأزمة الداخلية الفلسطينية بين المنظمة من جانب، وبين وفدها إلى المفاوضات وعدد من القيادات والرموز الفلسطينية من جانب آخر.

11- فى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تلك الأنباء قد بدأت بازدياد فى التواتر مع زيارة كريستوفر للمنطقة فى السابع من أغسطس، ثم تصريحات السيد نبيل شعث عن لقاءاته ومباحثاته مع وزير البيئة الإسرائيلى ساريد فى العاشر والحادى عشر من أغسطس، ثم تصريحات بيريز عن التوصل إلى اتفاق حول غزة مع المنظمة فى السابع عشر من أغسطس1993. لمزيد من هذه الأنباء والتصريحات، انظر «مجلة المستقبل العربى» عدد سبتمبر 1993: ص - ص: 173-177.

12- انظر نصوص البيانات المتعلقة بهذه الرموز والتيارات المعارضة فى «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد (16)، خريف 1993: ص - ص: 198-204

13- لمزيد من التفصيلات حول نص المشروع الأمريكي المقدم إلى الوفد الفلسطيني في الجولة العاشرة انظر: «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد (15)، ص-ص: 230-232 وكذلك صحيفة «الحياة» في 1/7/1993.

14- تجدر الإشارة إلى أن رسالة التطمينات الأمريكية إلى الفلسطينيين في الثامن عشر من أكتوبر 1991- وإبان مؤتمر مدريد للسلام- لم تستثن القدس أو أي جزء من الأراضي الفلسطينية بالتحديد من المفاوضات حول المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي. لمزيد من المعلومات حول نص أو مضمون رسالة التطمينات الأمريكية، انظر "مجلة الدراسات الفلسطينية"، عدد (8) 1991: ص-ص:284-287.

15- حول مضمون الرسالة والانتقادات الفلسطينية، انظر "مجلة الدراسات الفلسطينية"، عدد (15): 1993، ص-ص: 232-235.

16- في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن السيد/ نبيل شعث مستشار الرئيس عرفات قد أكد حدوث هذه الاتصالات، بل وبداياتها منذ عام 1988 بعد أن قرر المجلس الوطني الفلسطيني رفع الحظر على الاتصال مع المسئولين الإسرائيليين، كما إن الجانب الإسرائيلي بدوره وفي إشارات متعددة قد أكد على هذه اللقاءات كما جاء في تصريحات لرابين، وبيريز التي سبقت الإشارة إليها من قبل. لمزيد من التفصيلات انظر: صحيفة الحياة، لندن: يومي 24،25/8/1993.

17- لمزيد من التفصيلات حول تصريحات الدكتورة حنان عشراوي: انظر صحيفة الحياة، لندن:4/8/1993.

18- لمزيد من الفصيلات انظر: مجلة الوسط، بيروت: عدد (18)، 16/8/1993 ص ص:24-25.

19- المصدر السابق.

20- من أمثلة هذه التصريحات على الجانب الفلسطيني، جاءت تصريحات المستشار السياسي لعرفات- السيد بسام (أبو شريف)- بأن «بدء المفاوضات المباشرة بين قيادة منظمة التحرير وإسرائيل قد أصبح وشيكا»، وكذلك تصريحات نبيل شعث، بأن إسرائيل على وشك الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإجراء مفاوضات مباشرة معها حول سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني»، وأن «المحادثات التي أجراها في القاهرة مع يوسي ساريد وزير البيئة الإسرائيلي كانت بتكليف من رابين، وإن كان ذلك لم يعلن رسميا في حينة». لمزيد من التفصيلات: الحياة، لندن:10/8/1993.

21- صحيفة الحياة، لندن:27/8/1993.وتجدر الإشارة إلى بقاء أعضاء الوفد الفلسطيني الرئيسيين في المفارضات وعلى رأسهم د. حيدر عبد الشافي، فيصل الحسيني، د.صائب عريقات، ود. حنان عشراوي.

22- راجع في ذلك تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، الحياة، لندن: 1/9/1993.

23- راجع تصريحات كريستوفر، ومضمون رسائل كلينتون إلى قادة كل من الأردن، لبنان، سوريا، السعودية، الكويت واليمن، بالإضافة إلى كل من مصر والمغرب وتونس. صحيفة الحياة:لندن، أيام 1،3،7/9/1993.

24-لمزيد من التفصيلات حول خلفية المسار الأردني الإسرائيلي قبل الجولة الحادية عشرة، انظر «تقرير الأمة في عام.. 92/93»: ص-ص:190-193.

25- حول نص تصريحات المسئولين الأردنيين في هذا الخصوص انظر كلاً من: صحيفة السفير،بيروت: 30/8/1993،وصحيفة الحياة، لندن: أيام 10، 24،25/8/1993.

26- تصريحات الملك حسين حول الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، صحيفة الحياة، لندن: 5/9/1993.

27- «جدول الأعمال الأردني الإسرائيلي»، مجلة الدرسات الفلسطينية، عدد (16)، خريف 1993، ص-ص: 194-195.

28- تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي منشور بصحيفة «الحياة»، لندن: 2/9/1993.

29- تصريحات صحفية للرئيس الأسد في لقائه مع الرئيس مبارك بدمشق في أعقاب الجولة العاشرة.

30- لمزيد من التفصيلات، انظر تقرير الأمة في عام 92/1993، القاهرة: ص-ص: 170-171.

31- لمزيد من التفصيلات حول تصريحات السيد ياسر عرفات انظر، صحيفة الحياة، لندن: الأيام من

3إلى9/9/1993. وتجدر الإشارة إلى أنه قد صرح أيضا بأن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان سيتم على مرحلتين زمنيتين تستغرقان عشر سنوات، «المرحلة الأولى تشمل خط القمم بين تل أقتيال وفارس الواقعتين على نحو كيلو مترين من خط وقف إطلاق النار، وأن الجنود الأمريكيين سينتشرون على هذا الجزء، وربما أيضا قوة متعددة الجنسيات مكان الجيش الإسرائيلي، بينما في المرحلة الثانية- وفي نهاية العشر سنوات- سوف تُعيد إسرائيل إلى سوريا باقي الأراضي التي تعهدتبإعادتها »

32- على سبيل المثال، نفى رئيس الوفد السوري بصورة قاطعة هذا الحديث، واعتبره "نكتة لا تستحق التعليق عليها"، مؤكدا وبشدة على الرفض السوري لسياسة المراحل كأسلوب للتسوية.

33- حول قمة دمشق السورية اللبنانية، انظر: الحياة، لندن، ٨/١٨.

34- صحيفة السفير، بيروت: 1993/9/10، نص الورقة منشور في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (16)، مرجع سابق، ص:193.

35- انظر نص مسودة الاتفاق حول الإعلان في مجلة الدراسات الفلسطينية، 416، خريف 1993، ص-ص:175-183.

36- المصدر السابق.

37- المصدر السابق.

38- تصريحات الرئيس مبارك في أعقاب القمة السورية المصرية في دمشق. لمزيد من التفصيلات انظر: مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 16، ص 263 وما بعدها، كذلك جريدة الأخبار، القاهرة: 20-1993/9/21.

39- حول مزيد من تفصيلات الموقف الأردني انظر: تصريحات الملك حسين وولي العهد الأمير حسن المنشورة في صحيفة الحياة لندن، 10، 1993/8/25 - 1993/9/9.5 وكذلك م.د.ف عدد 16، ص235.

40- تصريحات الرئيس الأسد في: مجلة الدراسات الفلسطينية، 16، ص263.

41- تصريحات للعقيد القذافي بجريدة الحياة، لندن: يومي 6،12/9/1993.

42- تصريحات رئيس السلطة القضائية في إيران- آية الله محمد يزدي- منشورة في صحيفة الحياة، لندن: 1994/9/11.

43- أنظر: الترجمة الرسمية لوثيقة الاتفاق في م.د.ف - خريف 1993، عدد16، ص 194-195.

44- مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد فبراير 1994: ص 168، والتصريحات منقولة عن صحيفة "السفير"، بيروت: 1993/12/31.

45- لمزيد من التفاصيل انظر نص الاتفاق الأساسي بين الفاتيكان وإسرائيل في كل من: "مجلة قراءات سياسية" مركز دراسات الإسلام والعالم، السنة الرابعة، العدد الثاني، ربيع 1414هـ- 1994م، ص 225، وكذلك في مجلة "الدراسات الفلسطينية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (17) سنة 1994، ص-ص: 22-225، ويلاحظ أن المجلتين نقلتا النص عن صحيفة "الحياة" لندن: 1993/12/31.

46- صحيفة النهار، بيروت: 1993/12/4، مما يجدر ذكره أن رابين خلال زيارة كريستوفر لإسرائيل قد أكد رفضه لأي وساطة أمريكية بين إسرائيل والمنظمة لإزالة العقبات التي تحول دون تطبيق اتفاق غزة أريحا . كما امتنعت الولايات المتحدة ولأول مرة عن التصويت على القرار 194 والذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو تعويضهم، وبذلك تكون واشنطون قد ضمت صوتها لأول مرة مع إسرائيل وامتنعتا وحدهما عن التوصيت على القرار الذي أيدته 137 دولة (صحيفة الحياة، لندن: 1993/12/10).

47- راجع في ذلك صحيفة الأهرام، القاهرة: يومي ٢٤،٢٩ سبتمبر ١٩٩٣، كذلك أيام ٣/١٦، ١٨ أكتوبر ١٩٩٣.

48- انظر تصريحات رابين في هذا الشأن منشورة في صحيفة الحياة، لندن: 1994/1/27.

49- تجدر الإشارة إلى أنه مع بدايات الجولة الثانية عشرة قام مجلس الأمن بالموافقة في قراره رقم 895 على "تمديد القوة الدولية المؤقتة في لبنان مدة ستة شهور أخرى تنتهي في 31 يوليو 1994 مع التأكيد على الدعم لسيادة واستقلال ووحدة أراضي لبنان داخل حدوده المعترف بها دوليا". مجلة المستقبل العربي، بيروت: عدد (181)، مارس 1994، ص:166.

50- في هذا الصدد تصريح وزيرة الاتصالات الإسرائيلية "بضرورة تعود المستوطنين في الجولان على فكرة أن هضبة الجولان ستعود لسوريا إذ إنها أرض سورية.." الحياة، 1994/3/29. كذلك تصريح لنائب وزير الخارجية الإسرائيلي يوسى بيليين بأنه "يجب أن تكون إسرائيل مستعدة للتنازل عن سيادتها في الجولان، لأنه بدون التخلي عن السيادة في الجولان لن يمكن المضي قدما في عملية السلام والوصول إلى نتائج إيجابية، وأن إسرائيل لا تملك سنداً لمزاعمها في الجولان" الحياة، لندن: 1994/4/29.

51- يلاحظ أن افتتاح هذا المعبر قد تأخر وتم تأخيره لاعتبارات فنية.

52- حول بنود هذا الاتفاق، انظر مجلة الدراسات الفلسطينية (عدد 19) صيف 1994، ص-ص: 224-226.

53- لمزيد من التفصيلات حول مضمون هذه الاتفاقات انظر المصدر السابق، ص217-223.

54- انظر نص الاتفاق المنشور بجريدة الأهرام، القاهرة الحياة، لندن: يوم 1994/4/1.

55- لمزيد من التفصيلات انظر الملحق الخاص بتشكيل وأهداف هذا التحالف في نهاية هذا الجزء من التقرير.

56- انظر الترجمة غير الرسمية لأبرز نقاط هذا الاتفاق في: مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد (18) ربيع 194، ص-ص: 253-254.

57- اقتبس هذا الجزء بتصرف من: (جلال الدين عز الدين علي، تحالف القوى الفلسطينية وصراع الإرادات الفلسطيني الإسرائيلي، مجلة منبر الشرق 17، القاهرة: المركز العربي الإسلامي للدراسات، 1995، ص-ص: 106-118)

58) انظر ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في: عبد الله عزام، حماس- حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين- الجذور التاريخية والميثاق: بيشاور: مكتب خدمات المجاهدين 1989، نقلا عن: مجلة الدراسات الفلسطينية، 13، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1993، ص 147.

59) تكونت تلك القيادة الموحدة من الفصائل التالية:

- حركة المقاومة الإسلامية (حماس).
- حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.
- حركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.
- الجبهة الشعبية لتحريرفلسطين.
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
- الحزب الشيوعي الفلسطيني.

60) هنا تبنغي الإشارة إلى أن إسرائيل وإن لم تكن قد اعترفت بعد بالمنظمة، فإن أعضاء الوفد الفلسطيني لم يخفوا انتمائهم للمنظمة وقيامهم بالتشاور مع قياداتها، الأمر الذي له دلالته في كون المفاوضات في هذه المرحلة تتم بين المنظمة وإسرائيل حتى وإن لم يكن أعضاء الوفد الفلسطيني أعضاءً رسميين في المنظمة في تلك المرحلة المبكرة للتفاوض.

61) حول مزيد من التفضيلات انظر:

"بيان ممثلي الفصائل الفلسطينية -عدا فتح- المشاركة في المؤتمر الدولي لدعم الثورة الإسلامية للشعب الفلسطيني يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام"، طهران 1991/10/24، صحيفة السفير، بيروت 1991/10/25، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 8، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية خريف 1991، ص-ص: 267 - 269)

62) تصريحات الأمين العام لحركة الجهاد والمنشورة في صحيفة الحياة، لندن: 1994/1/13.

63) من أمثلة ذلك: بيان الهيئة القيادية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية بشأن مخاطرالجولة السابعة للمفاوضات في: مجلة الدراسات الفلسطينية، 13، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، ص:225، بيان الجبهتين الشعبية والديمقراطية وجبهتي النضال والتحرير الداعي إلى وقف سياسات التنازلات التي تتبعها المنظمة في المفاوضات مع إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، 10، 1992، ص: 177).

64) الحياة، لندن: 1993/10/17، 1993/10/10 تصريحات القائد العام للجبهة الشعبية العميد ابن أحمد فؤاد، وكذلك تصريحات إبراهيم غوشة المتحدث باسم حماس.

65- هذه اللجان هي لجنة التسلح، لجنة اللاجئين، بالإضافة إلى لجنة المياه:

66) هنا تجدر الإشارة إلى أن بعض التقارير الصحفية قد أشارت إلى انعقاد هذا الاجتماع في موسكو خلال الفترة بين الثالث والرابع من نوفمبر 1993 وقد أشارت صحيفة الأهرام

القاهرية إلى اشتراك وفود من 26 دولة كان من بينها الوفد المصرى برئاسة الدكتور نبيل فهمى وعضوية اللواء أحمد فخر مدير مركز دراسات الشرق الأوسط والسفير نبيل العربى السفير المصرى فى موسكو. كما أشارت الصحيفة أيضاً إلى هذا الاجتماع باعتباره أول اجتماع توجه إلى منظمة التحرير الفلسطينية دعوة لحضور اجتماع لجنتى الحد من التسلح والتنمية!!. وبوجه عام لم تشر الصحيفة إلى مزيد من المعلومات أو التفصيلات عن طبيعة هذا الاجتماع وهل كان فى إطار إحدى اللجان الفنية أو لجان التنسيق أم لمجرد التشاور والمتابعة، كما لم تشر الصحيفة أو باقى المصادر الصحفية الأخرى إلى طبيعة القضايا التى تم بحثها فى هذا الاجتماع. (الأهرام، القاهرة:1993/11/4).

67) يراجع فى ذلك مجلة المستقبل العربى (اليوميات)

68) تقرير الأمة فى عام 1413هـ (1992-1993) ص 200.

69) المصدر فى هامش 67.

70)سبق انعقاد اجتماع الدوحة للجنة الحد من التسلح -فى لجنتها العملية أو الفكرية- خلال شهر مارس 1994 بمدينة أناطوليا بجنوب تركيا. وقد تم فى هذا الاجتماع بحث بعض المقترحات الفنية الخاصة بإنشاء نظام للاتصالات -لتبادل المعلومات العسكرية فى حالة إجراء مناورات أو تحركات للقوات فى دول المنطقة- وكذلك تنظيم زيارات متبادلة للمنشآت العسكرية، وإقامة مراكز لمنع نشوب أزمات عسكرية وتنظيم لقاءات دورية لكبار ضباط البحرية فى المنطقة والتنسيق بصدد مسألة الإنقاذ البحرى.

71) تجدر الإشارة إلى أن اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الإسرائيلى قد تم التوقيع عليه فى الرابع من مايو 1994 أى أثناء انعقاد هذه الجولة فى الدوحة الأمر الذى قد يبرر الاستضافة القطرية للاجتماعات وبالتالى للوفد الإسرائيلى المشارك برئاسة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلى.

72- شريف دولار "السوق الشرق أوسطية من مدريد إلى الدار البيضاء"(1) جريدة الأهرام، القاهرة: 1994/10/21.

73- فى هذا الإطار عقدت لجنة التنسيق عدداً من اجتماعاتها على النحو التالى:

أ/ اجتماع طوكيو 15- 16 ديسمبر 1993، وقد قرر عقد الجولة القادمة من أعمال لجنة اللاجئين فى القاهرة على أن يتم تحديد موعده بالتشاور مع الحكومة المصرية. كذلك قررت اللجنة أن يكون اجتماع لجنة الحد من التسلح القادم فى قطر، بينما يكون انعقاد لجنة التنمية الاقتصادية بالمغرب. إضافة إلى ما سبق، فقد قررت الوفود المشاركة فى اجتماع طوكيو -والتى بلغ عددها أحد عشر وفداً من الدول العربية بالإضافة إلى كل من مصر والولايات المتحدة وروسيا واليابان- عقد الاجتماع القادم لها فى العاصمة التونسية تونس.

ب/ اجتماع مونتيبلو - كندا: 9 فبراير 4991: وشارك فيه وفود ممثلة لما يقرب من ثلاثين دولة -كان من بينها مصر وتونس، والولايات المتحدة،وروسيا، واليابان، وإسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية -وقد تركزت أعمال ذلك الاجتماع فى تقييم نتائج أعمال المفاوضات المتعددة خلال ما مضى منذ بدايتها.

جـ/ اجتماع تونس: 12 يوليو 1994: وقد عقدته لجنة التسيير أو لجنة القيادة كما كانت تسمى أيضاً. وقد استهدف هذا الاجتماع تقييم أعمال اللجان الخمس. وقد كان هذا الاجتماع المرة الأولى التى عقدت فيها اللجنة اجتماعها فى بلد عربى، كما شارك الوفد المصرى فى هذا الاجتماع برئاسة المستشار السياسى لوزير الخارجية المصرى، المستشار نبيل فهمى.

د/ اجتماع لجنة التوجيه: تونس- يوليو 1994، وشارك فيه مفاوضون عرب وإسرائيليون واستمر لمدة يومين 12-13 يوليو 1994، وقد انتهى الاجتماع -ضمن أشياء أخرى- إلى الاتفاق على إقامة مركز للمعلومات ليقوم بإعداد تصور عما ينبغى أن يكون عليه الشرق الأوسط فى السنوات العشر المقبلة.

74- شريف دولار "السوق الشرق أوسطية من مدريد إلى الدار البيضاء"(2) جريدة الأهرام، القاهرة: 1994/10/28.

75- مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، عدد 81، ربيع 1994،ص-ص: 253- 254.

76- المصدر السابق، ص-ص: 255-264.

77- انظر نص "إعلان الدار البيضاء" المنشور فى الصحف والمجلات المتخصصة مثل صحيفة الأهرام، القاهرة: 1994/11/2، مجلة الدراسات الفلسطينية، ومجلة المستقبل

عربي، عدد ديسمبر 95، (19) على التوالي.

78- راجع كلمة وزير الخارجية المصرى أمام المؤتمر، الأهرام القاهرة 31/10/1994.

79- فى إطار الاستعداد الإسرائيلى للمشاركة فى هذه الجولة فإن وفداً من الخارجية الإسرائيلية برئاسة شلومو تمور المستشار السياسى لنائب وزير الخارجية الإسرائيلى يوسى بيلين قد طار إلى تونس لمناقشة الترتيبات الخاصة بعقد اجتماعات الجولة الرابعة للجنة اللاجئين التى ستستضيفها تونس الشهر القادم.

مجلة المستقبل العربى، عدد نوفمبر 1993، موجز يوميات الوحدة العربية: سبتمبر 1993.

80- من الجدير بالذكر أن تلك الجولة قد عقدت بعد أحد عشر يوماً من توقيع اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والذى ترتب عليه فيما بعد دخول السيد ياسر عرفات إلى غزة وإقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى فيها.

مركز الدراسات الحضارية

ثانياً

التطور الديمقراطي
في الوطن العربي

الباحث: د. صفي الدين خربوش
الباحث المساعد: أ. زكريا عبدالله

الأمة في عام 1414 هـ

التطور الديمقراطى في الوطن العربى

مقدمة:

يمكن تقسيم النظم السياسية العربية، انطلاقاً من درجة تطورها الديمقراطى إلى أربع مجموعات رئيسية هى:

(أ) النظم الملكية شبه المطلقة (السعودية، قطر، البحرين، عُمان، الإمارات).

(ب) النظم الجمهورية شبه المطلقة (ليبيا، السودان، الجزائر، العراق، سوريا).

(جـ) النظم الملكية شبه المقيدة (الأردن، المغرب، الكويت).

(ء) النظم الجمهورية شبه المقيّدة (لبنان، مصر، تونس اليمن).

ويعد هذا التقسيم ملائماً لأغراض التحليل الذى يهدف لإيضاح درجة التطور الديمقراطى فى النظم السياسية العربية، دون أن يعنى هذا ملاءمة هذا التقسيم بالضرورة فى الدراسات الأخرى التى تنطلق من اعتبارات مختلفة وتسعى لتحقيق أهداف مغايرة. وقد ينظر أيضاً إلى هذا التقسيم نظرة ناقدة من منطلق أنة يجمع بين نظم تبدو متباينة مثل الجمع بين العراق وسوريا (نظم الحزب القائد) وليبيا والسودان (نظم غير حزبية) والجزائر (نظام تعدد حزبى)، أو بين لبنان (نظام تعدد حزبى مطلق) ومصر وتونس واليمن (نظم تتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام الحزب المسيطر أو التعدد الحزبى المقيد). بيد أن السمات العامة لكل مجموعة من النظم تبرر جمعها معاً وتيسّر سبيل الحصول على نتائج عامة.

تتسم النظم العربية فى المجموعة الأولى بغياب المؤسسات التشريعية المنتخبة وبهيمنة الملك (أو السلطان أو الأمير) على العملية السياسية برمتها وبشغل أعضاء الأسرة الحاكمة للمناصب المحورية فى النظام. وتتشابة نظم المجموعة الثانية مع سابقتها فى هيمنة رئيس الجمهورية (أوقائد الثورة أورئيس مجلس قيادة الثورة) على العملية السياسية. وفى حظر التعددية الحزبية أو تضييقها، ولكنها تختلف معها فى وجود مجلس منتخب(أو معين) محدود الاختصاصات.

وتتسم نظم المجموعة الثالثة بتقييد سلطات الملك أو الأمير من خلال وجود دستور ومجلس منتخب وتعدد حزبى رسمى (فى الأردن والمغرب) وغير رسمى (فى الكويت). ومع هذا، يظل الملك أو الأمير المرجع الأخير بسبب ما يخوّله له الدستور من سلطات تتيح له التدخل متى أراد لحفظ التوازن داخل النظام بين دعاة التحول إلى نظام ملكى دستورى كامل من ناحية ودعاة الحفاظ على السلطة المطلقة من الناحية الأخرى.

وتتسم نظم المجموعة الرابعة والأخيرة بوجود دستور ومجلس منتخب وتعدد حزبى مطلق أو مقيّد، بيد أن هيمنة رئيس الجمهورية على النظام ما تزال قائمة من خلال زعامته لحزب الأغلبية (الحزب المسيطر) أو لعدم وجود حزب مسيطر (كما هو الحال فى لبنان).

وثمة وجهة نظر مفادها أن التطورات الدولية والإقليمية فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات تدعم التحول نحو الديمقراطية فى النظم السياسية العربية. فمن ناحية، يعتبر سقوط الاتحاد السوفييتى ومنظومة دول شرق أوربا التى قامت على الحزب الواحد (أو الحزب المسيطر) دليلاً على فشل النموذج الذى استلهمته النظم العربية «الثورية» إبّان عقدى الخمسينيات والستينيات، وعلى صدق مقولات الديمقراطية الغربية. ومن ناحية أخرى، تعتبر هزيمة العراق العسكرية، من وجهة النظر هذه؛ دليلاً آخر على سوء تقدير النظم ذات الطبيعة السلطوية، الأمر الذى يعنى بمفهوم المخالفة حسن تقدير النظم ذات الطبيعة الديمقراطية. ويرنو مؤيدو وجهة النظر السابقة بشغف إلى الضغوط الأمريكية على النظم السياسية العربية للتحول نحو نوع من الديمقراطية التعددية يماثل الضغوط الماثلة للتحول نحو اقتصاد السوق والمشروع الحر.

بيد أن التاريخ العربى الحديث والمعاصر لايدعم وجهة النظر السابقة. ومن المثير للدهشة أن النظم السياسية العربية كافة لم تشهد تغيراً جذرياً منذ فترة ليست بالقصيرة، وليس ثمة فارق يعتد به بين كل من النظم الجمهورية والملكية،التعددية وغير التعددية، لاسيما فيما يتعلق بالشخصية المحورية داخل النظام. فمن ناحية، لم تخبر النظم الملكية أى تغير جوهرى باستثناء وفاة الملك أو الأمير حيث يخلفه أحد أبنائه أو إخوته. وبينما تتابع على العرش السعودى ثلاثة ملوك فى عقد واحد، تخطى الملك حسين حاجز العقود الأربعة، وتجاوز الملك الحسن الثانى ثلاثة عقود. وإذا كان هذا متوقعاً فى النظم الملكية وفقاً لطريقة وراثة العرش، يبدو الأمر جدّ غريب فى النظم الجمهورية.

لقد وصل كل رؤساء الجمهورية العرب إلى السلطة، باستثناء لبنان، من خلال انقلاب عسكرى-دموى أو سلمى- حيث كانت بداية النظام الجمهورى فى النظم الملكية، أو التحول نحو نظام عسكرى فى النظم الجمهورية. وشغل قائد الانقلاب، أو أحد قادته، منصب رئيس مجلس قيادة الثورة، أو رئيس الجمهورية بعد إجراء انتخابات، أواستفتاء على شخص المرشح الوحيد. ومايزال بعض قادة الانقلاب الأول فى السلطة حتى الآن، وفى حالات أخرى،انتقلت السلطة إلى شخص آخر بعد قائد الانقلاب أو إطاحته بانقلاب آخر. ما يزال العقيد «معمر القذافى» قائداً للثورة الليبية منذ 1969م، ومايزال الرئيس «حافظ الأسد» يحكم سوريا منذ عام 1970م، وقد تم تجديد انتخابه رئيساً للجمهورية العربية السورية لمرة رابعة مدتها سبع سنوات، وما يزال الرئيس «صدام حسين» يحكم العراق رسميا منذ 1979م. وفى النظام المصرى انتقلت السلطة من الرئيس «عبد الناصر» إلى نائبه السادات عام 1970م ثم من الأخير إلى نائبه الرئيس «مبارك» عام 1981م وكانت الوفاة هى سبب انتقال السلطة فى الحالتين. وقد أطيح بالرئيس التونسى «الحبيب بورقيبة» بانقلاب سلمى عام 1987 وكذا بالرئيس «الجزائرى الشاذلى بن جديد» عام 1992 بنفس الطريقة. وعاد النظام السودانى إلى حكم العسكريين عام 1989 بعد ثلاثة سنوات من الحكم المدنى.

ومن ثم، لايبدو أن النظم السياسية العربية قوية الاستجابة للضغوط الدولية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى، مع عدم الجزم برغبة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية فى حدوث تحول ديمقراطى حقيقى فى الدول العربية. ولاحاجة للتذكير بأن الولايات المتحدة زعيمة العالم الحر ساندت وتساند بعضاً من أكثر النظم سلطوية فى العالم (تشيلى، كوريا الجنوبية، إيران الشاه). وفى عالمنا العربى، يلاحظ أن علاقات الولايات المتحدة الأكثر تميزاً تقع مع دول المجموعة الأولى الأكثر ابتعاداً عن سمات التحول الديمقراطى. وقد تسعى الولايات المتحدة لحث النظم الصديقة لها فى المنطقة بإجراء بعض «عمليات التجميل» التى لاتمس فى الصميم جوهر النظم ولاسلطات الملوك والأمراء والرؤساء.

ومرة أخرى، يخبرنا التاريخ العربى الحديث والمعاصر أن التحول فى النظم السياسية العربية يسير عكس الاتجاه العالمى السائد. فقد وقفت النظم العربية الموالية للغرب، التى تم تأسيسها بين الحربين بدعم بريطانى - فرنسى، إلى جانب الحلفاء من منطلق الوقوف إلى جانب «القوى الديمقراطية» فى مواجهة القوى النازية والفاشية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة بانتصار «القوى الديمقراطية» اندلعت الحرب العربية — الإسرائيلية الأولى عام 1948م، وأعقب هذه الحرب بداية سلسلة الانقلابات العسكرية فى سوريا عام 1949م وإلغاء النظام الملكى فى مصر بعد حركة الجيش عام 1952م وإنشاء الجمهورية العربية المتحدة عام 1958م، بعد حرب السويس، وترنح النظام الأردنى، وسقوط النظام الملكى العراقى فى نفس العام.

وتعد المنطقة العربية أيضاً ميداناً جلياً لفشل مقولات نظرية إضفاء طابع الحداثة التى ترى أن تطور بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية يدفع بالضرورة نحو زيادة درجة المشاركة السياسية. فبالرغم من التطور الهائل فى مستويات التحضر والتعليم والإعلام الجماهيرى فى معظم الدول العربية، ما تزال درجة المشاركة السياسية أو التحول نحو الديمقراطية دون المستوى المرجو(1).

وقد شهد عقدا السبعينيات والثمانينات، وبداية التسعينيات، بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتحول نحو الديمقراطية. وتمثلت أهم هذه التطورات فى إنشاء مجالس شبه تشريعية للمرة الأولى فى بعض النظم (مجلس الشورى السعودى) أو تدعيم بعض المجالس القائمة (تحويل المجلس الاستشارى فى سلطنة عمان إلى مجلس للشورى، إعادة انتخاب

مجلس الأمة الكويتى، زيادة اختصاصات مجلس النواب المغربى ومجلس النواب اليمنى) أو التحول نحو التعددية الحزبية (اليمن، الأردن،الجزائر).

بيد أن هذه التطورات الإيجابية لم تمنع من حدوث بعض التطورات السلبية بالنسبة للتحول الديمقراطى مثل تعليق نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات النيابية فى الجزائر وإلغاء المرحلة الثانية بعد أن كانت الجزائر سباقة إلى التحول إلى التعددية الحزبية الكاملة. واتسمت المرحلة الانتقالية فى الجزائر بالتراجع عن صيغة الجمعية الوطنية المنتخبة والرئيس المنتخب إلى صيغة المجلس الاستشارى المعين ومجلس الرئاسة ثم الرئيس المعين، كما تراجعت السودان عن نظامها التعددى السابق قصير العمر إلى نظام عسكرى دون مجلس منتخب.

أولاً: النظم الملكية شبه المطلقة:

يعد النظام السعودى أبرز أمثلة هذا النوع من النظم، حيث لا يوجد دستور ولا مجلس تشريعى ولا انتخابات عامة. وقد تكرر الحديث عن إنشاء مجلس للشورى منذ تأسيس المملكة عام 1932، إلا أن هذه الأحاديث لم تتحول إلى واقع إلا فى أول مارس / آذار 1992، بعد عام من انتهاء حرب الخليج، مع خطاب للملك فهد بن عبد العزيز فيما عرف بالأنظمة الثلاثة وهى النظام الأساسى للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق.

وقد نظر البعض إلى هذا التطور باعتباره استجابة لضغوط غربية -أمريكية بالأساس- لإضفاء نوع من الديمقراطية على النظام السعودى والتخفيف من حدة سلطويته، وباعتباره أيضاً نتيجة مباشرة لتطورات ما بعد أزمة الخليج. ويلاحظ أن المسئولين السعوديين كانوا دائماً يتحدثون عن إنشاء مجلس للشورى كلما واجه النظام أزمة مستحكمة مثل الفترة التى أعقبت الثورة اليمنية وتلك التى أعقبت الاستيلاء على المسجد الحرام عام 1979م. ولكن يبدو أن الضغوط هذه المرة كانت أقوى، الأمر الذى دفع المسئولين السعوديين إلى إنشاء المجلس بالفعل.

وبالرغم من تواضع الخطوة السعودية، بالمعايير العامة للتحول الديمقراطى، فإنها تعتبر، بالمعايير السعودية، تطوراً هائلاً نحو السماح بالمشاركة للمرة الأولى منذ تأسيس المملكة(2).

يشبه النظام الأساسى للمملكة الدساتير فى النظم الأخرى دون استخدام كلمة دستور لأن دستور المملكة حسب النظام الأساسى، كتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ. وينص النظام الأساسى على أن نظام الحكم فى المملكة العربية السعودية ملكى ويكون الحكم فى أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة الرسول ﷺ. ويختار الملك ولى العهد ويعفيه بأمر ملكى ويكون ولى العهد متفرغا لولاية العهد وما يكلفه به الملك من أعمال.

وفيما يتعلق بمجلس الشورى، نص نظام مجلس الشورى على تكوينه من رئيس وستين عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص وتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكى.

ونص نظام المجلس على أن يؤدى رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس والأمين العام قبل أن يباشروا أعمالهم فى المجلس أمام الملك القسم التالى: "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدينى ثم لمليكى وبلادى وأن لاأبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أودى اعمالى بالصدق والامانة والإخلاص والعدل".

أما عن اختصاصيات المجلس فقد جاءت جد متواضعة حيث «يبدى مجلس الشورى الرأى فى السياسات العامة للدولة التى تحال عليه من رئيس مجلس الوزراء» وترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء للنظر فيها فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه. أكثر من هذا تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات وتعدل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى.

وقد خوّل النظام أعضاء المجلس حق اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام نافذ (لكل عشرة أعضاء) وعرضه على رئيس مجلس الشورى وعلى رئيس المجلس رفع الاقتراح إلى الملك.

ويلاحظ مما سبق تواضع اختصاصات مجلس الشورى وهيمنة الملك (رئيس الوزراء فى نفس الوقت) على المؤسسات كافة لاسيما وأنه يعين ولى العهد ويحدد مهامه ويعفيه من منصبه.

ولم يختلف الحال فى نظام المناطق الذى نص على تقسيم المملكة إلى عدد من الوحدات المحلية (منطقة، محافظة، ناحية، مركز) ويكون لكل منطقة «أمير» بدرجة وزير ويكون مسئولاً أمام وزير الداخلية. ونص النظام على وجود مجلس للمنطقة يتكون من عدد من الأهالى لايقل عن عشرة أشخاص من أهل العلم والخبرة والاختصاص. ويتم تعيينهم بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناء على ترشيح أمير المنطقة وموافقة وزير الداخلية.

وفى أغسطس / آب 1993، أصدر الملك فهد بن عبد العزيز أمراً ملكياً بتعيين الأعضاء الستين فى مجلس الشورى على أن تكون مدة العضوية أربع سنوات. وقد شملت العضوية فئات مختلفة من المجتمع السعودى من عسكريين سابقين ومفكرين وعمال ورجال أعمال وأساتذة جامعات وصحفيين ووكلاء وزراء. وقد عيّن الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير رئيساً للمجلس، وعبدالله عمر نصيف الأمين العام السابق لرابطة العالم الإسلامى نائبا للرئيس، وحمود بن عبد العزيز بن عبد المحسن أمينا عاماً للمجلس (القبس 1993/8/21) وقد افتتح الملك فهد بن عبدالعزيز الدورة الأولى لمجلس الشورى السعودى بكلمة أكد فيها تمسكه بتطبيق الشريعة الإسلامية رافضاً أى إصلاحات تقرب المملكة العربية السعودية من النموذج الغربى للديمقراطية (النهار، 1993/12/30).

ثانياً: النظم الجمهورية شبه المطلقة:

تضم هذه المجموعة كلاً من الجماهيرية الليبية والسودان والجزائر والعراق وسوريا. ويبدو أن هذه المجموعة تشبه نظم المجموعة الأولى فى عدم وجود دلائل حقيقية على التحول نحو الديمقراطية فى ظل نظم لاحزبية (الجماهيرية والسودان) أو نظم تعدد حزبى شكلى (الجزائر) أو نظم الحزب القائد (سوريا والعراق). ومن ناحية أخرى تختلف هذه النظم مع نظم المجموعة الأولى فى تقهقر مستوى التطور الديمقراطى بشكل واضح فى أحد هذه النظم (الجزائر).

ففى الجزائر، ماتزال الأزمة الناجمة عن الانقلاب السلمى؛ الذى أطاح بالرئيس الشاذلى بن جديد وأوقف إجراء الجولة الثانية من الانتخابات العامة فى يناير/ كانون الثانى 1992م، تراوح مكانها مع ازدياد حصيلة العنف نتيجة المواجهة المسلحة بين القوات الحكومية "والجيش الوطنى للانقاذ" الذى يعتقد أنه الجناح العسكرى لجبهة الإنقاذ الإسلامى التى كانت على وشك تحقيق أغلبية برلمانية خلال الانتخابات العامة قبيل الأزمة.

وتمثل الحالة الجزائرية مدى فشل النظم السياسية العربية فى التحول نحو التعددية التى تعنى إمكانية تداول السلطة سلمياً حيث لم تسمح بعض القوى (لاسيما القوات المسلحة) بوصول أحد الأحزاب المعارضة (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) إلى السلطة، مع استخدام ذريعة «حماية الديمقراطية من أعداء الديمقراطية» الأمر الذى أسهم فى تفاقم الأزمة.

وكان الدستور الجزائرى الصادر فى فبراير / شباط1989م قد أقر مبدأ التعددية السياسية بالنص على حرية تأسيس الجمعيات السياسية بشرط ألا يكون قيام الجمعية السياسية على أساس دينى فقط. كما حظر القانون على هذه الجمعيات أن تتلقى بصفة مباشرة أو غير مباشرة دعماً ماليا أو ماديا من أى جهة أجنبية وبأى شكل كان. وقد منحت السلطة الجزائرية لأكثر من أربعين حزبا صفة الشرعية(3).

وقد ترتب على استقالة الرئيس الشاذلى بن جديد إعلان الطوارئ وإيقاف الممارسة البرلمانية وتعيين مجلس أعلى للدولة برئاسة «محمد بوضياف» ثم خلفه فى رئاسة المجلس «على كافى» بعد اغتيال الأول فى 29 يونيو/ حزيران1992م. وأعلن رئيس المجلس الأعلى «على كافى» أن استفتاءً دستورياً سيجرى فى الجزائر قبل نهاية العام الحالى 1993م لإقامة نظام سياسى تعددى، وذكر أن الإسلام دين الدولة، ولكنه لن يسمح لأى مجموعة بزعزعة الاستقرار واحتكار قيم اللغة والدين. (النهار، 1993/5/10).

وفى محاولة للخروج من الأزمة دعا الحكم الجزائرى الانتقالى إلى مؤتمر للحوار الوطنى بين المجلس الأعلى للدولة من ناحية والأحزاب والقوى والشخصيات السياسية. وقد سعى الحكم الجزائرى من خلال هذا الحوار إلى الحصول على تأييد الأحزاب الرئيسية الأخرى -جبهة التحرير الوطنى وجبهة القوى الاشتراكية والأحزاب الإسلامية الصغيرة، النهضة وحركة المجتمع الإسلامى (حماس)- بهدف عزل الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد فشلت هذه المحاولة بعد مجموعة من اللقاءات التى تمت فى اكتوبر/ تشرين الأول 1993 بين المجلس الأعلى للدولة وبين الأحزاب والقوى السياسية. وانتقد «على كافى» الأحزاب

التي قاطعت الحوار الوطني مشيراً إلى أنها غلبت المصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية وأكد قدرة الدولة على التصدي للعنف بكل أشكاله.

وقد طرح على كافي تصوره للنظام السياسي الجديد في كلمة أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوار الوطني الذي بدأ في 25 يناير / كانون الثاني 1994 قائلاً "إن هذا النظام يقوم على مواجهة العنف وتصفيته وبناء دولة عصرية وتنموية ونظام ديمقراطي. كما شن هجوماً على نظام الرئيس الشاذلي بن جديد، وأعرب عن أمله في أن يتمكن هذا المؤتمر من تشكيل هيئة رئاسية وهيئة تشريعية على أساس تداول السلطة وحرية الصحافة. وشهد اليوم الأول انسحاب عدد من الأحزاب الصغيرة، التي كانت قد وافقت على المشاركة في الحوار من أعمال المؤتمر احتجاجاً على ما وصفوه بمحاولة فرض السلطة لتصوراتها للفترة القادمة(4).

وقد هاجم حسين آيت أحمد، زعيم جبهة القوى الاشتراكية في الجزائر، مؤتمر الحوار الوطني الهادف إلى تعيين رئيس للجزائر بعد انتهاء ولاية المجلس الأعلى للدولة (التي استمرت ثلاث سنوات) على أساس أنه خدعة، وأن الهدف منه الحصول على موافقة الأحزاب السياسية على ما أعدته من إجراءات، وأشار إلى أن السّلطات الجزائرية كانت قد وعدت من قبل بإعادة العملية الديمقراطية في نهاية ولاية المجلس الأعلى للدولة إلا أنها تفتح الطريق لفترة مؤقتة أخرى تستمر ثلاث سنوات.(5)

وبعد أن تردد أن السيد عبد العزيز بوتفليقة -وزير الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين- قد قبل منصب الرئاسة، أعلن بوتفليقة اعتذاره عن قبول المنصب. وعزا المراقبون تراجعه إلى مقاطعة جبهة التحرير الوطني للمؤتمر وانسحاب الأحزاب الأخرى منها. ونظراً لانسحاب معظم الأحزاب الرئيسية من المؤتمر، أو مقاطعته وعدم توافر شرط الأغلبية، أصبح تعيين الرئيس من حق المجلس الأعلى للأمن الذي قام من قبل بتعيين الرئيسين «بوضياف وكافي»، والذي يضم رئيس الحكومة ووزراء كل من الخارجية والدفاع والداخلية ورئيس أركان القوات المسلحة.

وقد اختتمت الندوة أعمالها بالموافقة على تكليف المجلس الأعلى للأمن بتعيين رئيس الدولة وزيادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي من 180 إلى 200 عضو، الأمر الذي أثار استياء الأحزاب الصغيرة والجمعيات المدنية والنقابية التي شاركت بالندوة بعد ما تبين لها أن الندوة لم تكن مؤهلة لاختيار هيئة رئاسية بل بقيت الأمور بيد المجلس الأعلى للأمن. (السفير 1994/1/27).

وقام المجلس الأعلى للأمن بتعيين اللواء الأمين زروال، وزير الدفاع منذ يوليو / تموز 1993 -رئيساً للدولة الجزائرية حيث أدى اليمين الدستورية في 31 يناير / كانون الثاني 1994، وبذلك انتهت مدة ولاية المجلس الأعلى للدولة. واتساقاً مع السمات القائمة في النظم السياسية العربية الأخرى، تمتع الرئيس الجزائري بسلطات واسعة، فهو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة ويقوم بتعيين رئيس الحكومة وإقالته، وتكون للرئيس الجديد جميع المهام والصلاحيات التي يمنحها دستور 1989م لرئيس الجمهورية، فهو المسئول عن الدفاع الوطني ويقر السياسة الخارجية ويمكنه إعلان حالة الحصار وحالة الطوارئ وحالة الاستثناء وهي ثلاث مراحل متلاحقة بحسب خطورة الوضع الداخلي، حيث تعطي السلطة التنفيذية خلالها صلاحيات استثنائية.

ومن ثم، زيدت سلطات رئيس الجمهورية المعين من قبل المجلس الأعلى للأمن، وانحصر البرلمان في مجلس معين هو المجلس الوطني الانتقالي الذي قاطعته الأحزاب الرئيسية (جبهة الإنقاذ وجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية). وافتتح الرئيس الجزائري المجلس الوطني بحضور 178 عضوا من أصل مائتين، حيث بقي 22 مقعداً شاغراً بانتظار القرار النهائي للأحزاب الرافضة. (السفير 1994/5/19).

وكان الرئيس زروال قد أصدر عفواً جزئياً عن بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ودعا القيادات السياسية والنقابية إلى المشاركة في مؤسسات المرحلة الانتقالية لإيجاد الحلول اللازمة لتهدئة الوضع الداخلي من أجل العودة إلى المسار الانتخابي وفتح الباب أمام الحوار الشامل مع جميع الأطراف والفعاليات السياسية.

وعبرت بعض الأحزاب الجزائرية عن تحفظها على الطريقة التي تم بها تعيين الرئيس الجديد، حيث اعتبرت أحزاب جبهة التحرير و جبهة القوى الاشتراكية وحركة النهضة وتجمع الثقافة تولية اللواء زروال لمنصب الرئاسة تولي الجيش الحكم مباشرة.

فى حين عبَّر رئيس الهيئة التنفيذية لجبهة الإنقاذ عن أمله فى حدوث التغيير، وأضاف أنه لا مخرج من الأزمة الراهنة إلا برد إيجابى على مطالب الشعب باختيار قيادته والحق بالعيش فى حماية الدولة الإسلامية. (أوراق الشرق الأوسط، أبريل 1994)

ثالثاً: النظم الملكية شبه المقيدة:

تضم هذه المجموعة النظم السياسية العربية فى كل من الأردن والكويت والمغرب، وقد سجلت هذه المجموعة من النظم العربية أفضل النتائج فيما يتعلق بالتحول الديمقراطى خلال العام المنصرم.

(أ) ***ففى المغرب*** صدر دستور جديد عام 1992 زاد من السلطات الممنوحة للمجلس النيابى، وأجريت انتخابات عامة فى 25 يونيو/جزيران عام 1993 أسفرت عن تقدم أحزاب المعارضة على حساب الأحزاب القريبة من الملك.

وبالرغم من أن الملك ما يزال يتمتع بسلطات واسعة تيسر له السيطرة على جميع المؤسسات إلا أن التطورات الأخيرة تعد علامة بارزة فى مسيرة التطور الديمقراطى فى المغرب. فمن الناحية النظرية، يعتبر نظام الحكم فى المغرب ملكياً دستوريا حيث تتوزع السلطات بين الملك والحكومة ومجلس النواب. ويتم انتخاب ثلثى أعضاء المجلس من خلال الانتخابات العامة المباشرة، بينما ينتخب الثلث الباقى من خلال المجالس المحلية والنقابات المهنية والعمالية. ويتمتع المجلس بسلطة اقتراح القوانين وإقرارها، لكنها لاتصدر إلا بموافقة الملك، وقد وسع الدستور الجديد من حجم السلطات الممنوحة للمجلس فى الرقابة على أعمال الحكومة، ومع ذلك يظل الملك هو الحاكم الفعلى(6).

ويقوم النظام الحزبى فى المغرب على تعدد الأحزاب (ثلاثة عشر حزبا) وتنقسم الأحزاب المغربية إلى مجموعتين هما الأحزاب الموالية للملك والأحزاب المعارضة. وتضم المجموعة الأولى التجمع الوطنى للأحرار والحزب الوطنى الديمقراطى والاتحاد الدستورى والحركة الشعبية. بينما تضم المجموعة الأخرى أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطى.

وقد تمكن الملك منذ الاستقلال من السيطرة على مجلس النواب من خلال تكوين ائتلافات حزبية من الأحزاب الموالية له والتى استطاعت تأمين أغلبية برلمانية، بينما ظلت الأحزاب الأخرى فى موقع المعارضة.

واتساقاً مع هذا الاستقطاب، شكلت أحزاب المعاضة (الاستقلال والاتحاد الاشتراكى والتقدم والاشتراكية والعمل الديمقراطى) كتلة ديمقراطية معارضة وقررت التنسيق فيما بينها فى الانتخابات النيابية عام 1993 (الحياة 1993/5/13). وفى المقابل أعلنت ثلاثة أحزاب موالية للملك كانت تتمتع بالأغلبية فى البرلمان السابق وهى الاتحاد الدستورى والحركة الشعبية والحزب الوطنى الديمقراطى عن تشكيل تحالف انتخابى تحت اسم "الوفاق الوطنى" لمواجهة المعارضة فى الانتخابات المقبلة (السفير 1993/5/29). وأعلن الملك الحسن الثانى عاهل المغرب التزامه بالدستور وتكليف الحزب الفائز بالأغلبية فى الانتخابات المقبلة بتشكيل الحكومة الجديدة. (أنوال، 1993/5/18).

أحزاب المعارضة (الكتلة الديمقراطية):

حزب الاستقلال: يعد حزب الاستقلال أقدم الأحزاب المغربية حيث تأسس عام 1943 وقاد الكفاح من أجل الاستقلال بالتعاون الوثيق مع السلطان محمد الخامس (الملك محمد الخامس بعد الاستقلال). وقد تمتع الحزب بتأييد شعبى جارف كتحالف واسع يسعى لتحقيق الاستقلال، بيد أنه افتقر إلى برنامج محدد بالسياسات التى يسعى لتطبيقها بعد الاستقلال. وقد تسبب انشقاق الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية عام 1959م فى إضعاف الحزب بدرجة كبيرة. وقد أجبر الحزب عام 1963م على مغادرة الحكومة التى اشترك فيها منذ عام 1956م، وظل فى المعارضة حتى عام 1977م حيث عاد وانضم إليها بثمانية مقاعد وزارية. وقد استمر فى الاضطلاع بدور هام فى الحكومة بعد عام 1983م عندما شكلت وزارة جديدة، مع أن قوته انخفضت إلى حد ما. وقد ظفر الحزب فى انتخابات عام 1984م بأربعة وعشرين مقعداً فقط فى الاتتخابات المباشرة وتقهقر إلى المرتبة الخامسة، إضافة إلى تسعة عشر مقعداً فى الانتخابات غير المباشرة.

الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية: تأسس عام 1974م بعد انشقاقه عن الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية عام 1972م، وكان الأخير قد تأسس عام 1959م بعد انشقاق القيادات التى تمثل المعارضة الجذرية فى حزب الاستقلال وعلى

رأسها المهدى بن بركة، وقد عانى الاتحاد الوطنى من الاضطهاد حيث استبعد من الحكومة عام 1960 وحوكم زعماؤه عام 1963م ثم اغتيل زعيم الحزب المهدى بن بركة عام 1965م. وقد أدى فقد الحزب لقياداته ذات النهج الجذرى إلى بروز قيادة أقل تشدداً، وحدث انشقاق داخل الحزب عام 1972م، إذ انشقت مجموعة بقيادة عبدالرحيم بوعبيد الذى أعلن عام 1974 تأسيس الحزب مغيِّرًا اسمه إلى الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية. وقد اتهم الحزب الحكومة بتزييف انتخابات عام 1977 كما تعرض للاضطهاد بعد الاضطرابات التى حدثت فى الدار البيضاء عام 1981، حيث منعت صحفه من الصدور واعتقل عدد كبير من قياداته وشمل الاعتقال زعيم الحزب واثنين من أعضاء مكتبه السياسى. وقرر الحزب المشاركة فى الانتخابات المحلية والنيابية بعد أن خفت حدة المواجهة مع الحكومة عام 1983، وشغل زعيمه منصب وزير دولة داخل الحكومة المغربية ثم أعتقل عدد من أعضاء الحزب مرة أخرى أثناء "انتفاضة الخبز" فى يناير / كانون الثانى 1984. وقد حصل الحزب فى انتخابات عام 1984 على خمسة وثلاثين مقعداً من مقاعد الانتخابات المباشرة محتلاً المرتبة الثالثة فى عدد المقاعد، كما حصل على أربعة مقاعد فى الانتخابات غير المباشرة.

<u>**حزب التقدم والاشتراكية:**</u> تأسس هذا الحزب عام 1974 ليخلف حزبين شيوعيين سابقين هما الحزب الشيوعى المغربى الذى تأسس عام 1943 وحزب الحرية والاشتراكية الذى تأسس عام 1968 وحُظر فى العام التالى. وقد سمح الملك للشيوعيين المغاربة بإعادة تنظيم أنفسهم عام 1974 نتيجة للانفتاح النسبى خلال حملة إعادة الصحراء المغربية. ولم يواجه الحزب -على عكس الاتحاد الاشتراكى للقوى الشعبية- قمعاً عنيفاً بعد أحداث عام 1981 فى الدار البيضاء، ومرد هذا إلى عدم تشدد قيادته وصغر حجمه والضعف النسبى لجماهيريته. وقد حظى الحزب بمقعدين فقط فى الانتخابات العامة عام 1984.

الأحزاب الموالية للحكم (تحالف الوفاق الوطنى):

<u>**الحزب الوطنى الديمقراطى:**</u> تأسس هذا الحزب كجماعة برلمانية عام 1981م ثم كحزب سياسى بعد الانشقاق عن التجمع الوطنى، وقد حظى الحزب بخمسة مقاعد وزارية فى التعديل الوزارى فى العام نفسه حيث خرج التجمع الوطنى منها، وانخفض عدد وزرائه إلى ثلاثة فقط فى وزارة عام 1983 بعد أن عاد التجمع الوطنى إلى المشاركة فيها. وقد فاز الحزب بخمسة عشر مقعداً إضافة إلى تسعة مقاعد (في الانتخابات غير المباشرة).

<u>**الاتحاد الدستورى:**</u> تأسس هذا الحزب فى أبريل / نيسان 1983 بزعامة المعطى بوعبيد الذى خلف أحمد عصمان فى منصب الوزير الأول (1979 – 1983). وقد سعى بوعبيد لأن يكون حزبه تحالفا سياسيا ذا قاعدة شعبية عريضة وإن غلب عليه الطابع المحافظ. وقد حظى التحالف الجديد بتأييد الملك ونال المركز الأول فى الانتخابات المحلية فى يونيو / حزيران عام 1983 والنيابية عام 1984، واستطاع الاتحاد الحصول على ستة وخمسين مقعداً من مقاعد الانتخابات المباشرة وسبعة وعشرين مقعداً من مقاعد الانتخابات غير المباشرة. وبالتالى حظى الاتحاد الدستورى بثلاثة وثمانين مقعداً وزارياً داخل مجلس النواب.

<u>**الحركة الشعبية:**</u> تأسست عام 1957 وأصبحت حزباً رسمياً عام 1969 بزعامة محجوبى أحرضان. وتمثل الحركة المواطنين المغاربة ذوى الأصول البربرية الذين يقطنون المرتفعات والمناطق الريفية. وقد اعتبرت الحركة نفسها البديل البربرى لحزب الاستقلال ذى القاعدة العربية الحضرية. ولقى الحزب تشجيع الملك باعتباره عامل توازن مفيداً فى مواجهة الأحزاب الحضرية. ويتميز الحزب بسمتين رئيسيتين هما: مساندة الملك وتمثيل البربر. وليست لدى الحزب فرصة توسيع نطاق شعبيته خارج نطاق المناطق الريفية – البربرية. وقد تمكن الحزب من الحصول على واحد وثلاثين مقعداً من مقاعد الانتخابات المباشرة عام 1984 ليحتل المرتبة الثالثة ويتفوق على حزب الاستقلال فى عدد المقاعد، كما حصل على ستة عشر مقعداً من مقاعد الانتخابات غير المباشرة. وقد حظى الحزب بأربعة مناصب وزارية فى الحكومة التى تشكلت بعد انتخابات عام 1977 وظل يحتفظ بتمثيل قوى داخل الحكومة.

<u>**التجمع الوطنى للأحرار:**</u> تأسس هذا الحزب فى أكتوبر / تشرين الأول عام 1978 كتحالف من المستقلين الموالين للملك الذين فازوا بالأغلبية فى الانتخابات العامة التى جرت عام 1977. وقد تعرض هذا التحالف للخلافات السريعة حيث انقسم إلى زمرتين متنافستين عام 1980. وقد خرج التجمع من الحكومة عندما استبعد ممثلوه الستة من الوزارة

خلال تعديل وزارى فى نفس العام، ومع ذلك عاد وزراؤه إلى الوزارة التى تشكلت فى نوفمبر / تشرين الثانى عام 1983. وقد ظفر التجمع بتسعة وثلاثين مقعداً فى الانتخابات المباشرة لمجلس النواب عام 1984 محتلاً المركز الثانى، كما حظى باثنين وعشرين مقعداً من مقاعد الانتخابات غير المباشرة. ويتزعم التجمع أحمد عصمان الذى شغل منصب الوزير الأول بين عامى 1973 و 1979. وقد آثر التجمع عدم التحالف مع الأحزاب الثلاثة السابقة والمشاركة فى الانتخابات منفرداً بسبب بعض الخلاف مع أحزاب الغالبية السابقة ولاسيما الاتحاد الدستورى. (7)

ووفقاً للنظام الانتخابى المغربى، أجريت الانتخابات العامة المباشرة لاختيار تلثى مقاعد مجلس النواب فى 25 يونيو / حزيران 1993 وقد أسفرت عن تقدم ملحوظ لأحزاب المعارضة على حساب الأحزاب الموالية للملك التى تمتعت بالأغلبية فى المجلس السابق، حيث حصل الاتحاد الاشتراكى على ثمانية وأربعين مقعداً وحزب الاستقلال على واحد وأربعين مقعداً بينما حصل حزب التقدم والاشتراكية على ستة مقاعد وحزب منظمة العمل الديمقراطى على مقعدين. وفيما يتعلق بالأحزاب الموالية للملك (كتلة الوفاق) فقد حصلت الحركة الشعبية على ثلاثة وثلاثين مقعداً والاتحاد الدستورى على سبعة وعشرين مقعداً والحزب الوطنى الديمقراطى على أربعة عشر مقعداً. وحصل التجمع الوطنى للأحرار على ثمانية وعشرين مقعداً والحركة الوطنية الشعبية على أربعة عشر مقعداً وحزب الشورى والاستقلال على ثلاثة مقاعد.

ومن ثم، اتضح من نتائج الجولة الأولى القائمة على الانتخاب العام المباشر حصول حزبى المعارضة الرئيسيين (الاتحاد الاشتراكى والاستقلال) على واحد وتسعين مقعداً (من أصل مائتين واثنين وعشرين مقعداً) فى مقابل حصول أحزاب الوفاق (الوطن الديمقراطى والحركة الشعبية والاتحاد الدستورى) على ثمانية وثمانين مقعداً فقط (النهار28/6/1993). وترتب على هذا أهمية الجولة الثانية غير المباشرة من الانتخابات والتى تتنافس الأحزاب خلالها على مائة وأحد عشر مقعداً (ثلث مقاعد مجلس النواب) من خلال المجالس البلدية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية. كما اتضح أيضاً أهمية مواقف الأحزاب الأخرى التى لم تشارك فى أى من الكتلة الديمقراطية أو الوفاق الوطنى ولا سيما التجمع الوطنى للأحرار الذى حصل على ثمانية وعشرين مقعداً، نظراً لعدم قدرة أى من الكتلتين المتنافسين على الحصول على أغلبية نيابية.

وفى الجولة غير المباشرة التى أجريت فى 17 سبتمبر/ايلول 1993 لانتخاب ثلث أعضاء المجلس النيابى، أحرزت الأحزاب الموالية للملك تقدماً على حساب أحزاب المعارضة حيث حصلت أحزاب الوفاق على ستة وستين مقعداً مقابل حصول أحزاب المعارضة على أربعة وعشرين مقعداً وتوزع باقى المقاعد على الأحزاب الأخرى والمستقلين. (أنوال 19/9/1993).

وبينما كانت أحزاب المعارضة قد عززت مواقعها فى مجلس النواب خلال الجولة الأولى بنسبة خمسين بالمائة، فقد جاءت نتائج الجولة غير المباشرة جدّ مخيبة لآمالها فى تحقيق نفس التقدم. لم يحصل حزب الاتحاد الاشتراكى (صاحب المركز الأول فى الانتخابات المباشرة) سوى على أربعة مقاعد، وحصل حزب الاستقلال على سبعة مقاعد، بينما حصل الاتحاد الدستورى على سبعة وعشرين مقعداً (نفس العدد الذى حصل عليه فى الانتخابات المباشرة).

ومن ثم، يصعب تفسير هذا التناقض الواضح بين نتائج الجولتين على كلا الجانبين. لقد وجد حزبا المعارضة الرئيسيان (الاتحاد الاشتراكى والاستقلال) مفارقة واضحة فى حصولهما معاً خلال الجولة الثانية على سبعة عشر مقعداً إضافياً (من أصل مائة وأحد عشر مقعداً) مقابل حصولهما معاً فى انتخابات الجولة الأولى على واحد وتسعين مقعداً (من اصل مائتين واثنين وعشرين مقعداً). وقد رفضت أحزاب المعارضة، بسبب هذه المفارقة، المشاركة فى أى حكومة جديدة وطالبت بفحص نتائج الجولة الثانية متهمة الحكومة بالتدخل فى هذه الجولة لمنعها من الحصول على الأغلبية المتوقعة. ومن الناحية الأخرى، حصلت الأحزاب الموالية للملك على ستة وستين مقعداً إضافياً. وترتب على نتائج الجولتين فشل أى من الجبهتين فى الحصول على الأغلبية النيابية الأمر الذى يتيح للملك تجنب التعامل مع أى أغلبية فى ظل تعزيز سلطات مجلس النواب. ومن ثم، بدا أن الآمال الكبيرة التى شاعت فى صيف 1993 حول تحول المغرب صوب تغيير خريطته السياسية من خلال مشاركة أوسع من أحزاب المعارضة قد تلاشت فجأة وأن الأمور

تعود إلى سيرتها الأولى(8).

وقد اتضح هذا الاستمرار السابق الإشارة إليه فى انتخاب جلال السعيد، مرشح حزب الاتحاد الدستورى الموالى للحكم، رئيساً لمجلس النواب المغربى بأغلبية 170 صوتاً فيما نال مرشح حزب التقدم والاشتراكية المعارض مولاى إسماعيل 13 صوتا فقط،ورفض حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكى الترشيح وقدما مع أحزاب المعارضة الأخرى 148 ورقة بيضاء (الاتحاد الاشتراكى 13/ 10/1993). ونالت الحكومة المغربية الجديدة التى تشكلت برئاسة محمد كريم العمرانى ثقة مجلس النواب المغربى بأغلبية مائتى صوت، بينما رفضت أحزاب المعرضة منح ثقتها للحكومة. (الحياة 29/11/1993).

(ب) الأردن: يعتبر النظام السياسى الأردنى نظاماً ملكياً شبه مقيد، حيث ينص دستور الأردن على أنها دولة ذات نظام حكم نيابى ملكى،ويتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة الذى يتكون من مجلسين هما مجلس الأعيان ومجلس النواب.والأمة مصدر السلطات وتمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين فى هذا الدستور. وتناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور(9).

وكانت الانتخابات العامة قد توقفت فى الأردن منذ ابريل/نيسان 1967حتى نوفمبر/تشرين الثانى 1989 بسبب احتلال اسرائيل للضفة الغربية لنهر الأردن. كما حظرت الأحزاب السياسية منذ عام 1957م حتى صدور الميثاق الوطنى عام 1991. وكانت الانتخابات العامة التى أجريت عام 1989 قد أسفرت عن فوز التيار الإسلامى بأكبر كتلة نيابية (ثلاثة وثلاثين مقعداً من أصل ثمانين مقعداً). وصدق هذا المجلس على الميثاق الوطنى الجديد الذى أقر التعددية السياسية والحزبية فى الأردن للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وتم تشكيل حوالى سبعة عشر حزبا ثم ارتفعت إلى اثنين وعشرين حزباً فى أوائل عام 1994.

وقد أقدم الملك على حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته الدستورية فى أغسطس/آب1993و وأصدر قانوناً انتخابياً جديداً فى السابع عشر من نفس الشهر وفى غيبة البرلمان صاحب الاختصاص الأصيل فى صنع القوانين. وحدد الملك الثامن من نوفمبر/ تشرين الثانى موعداً لإجراء أول انتخابات نيابية على أساس تعدد الأحزاب منذ عام 1956 (النهار 5/8/1993).

وقد تضمن قانون الانتخاب الجديد ما عرف بأن يكون «لكل ناخب صوت واحد» بمعنى انتخاب نائب وحيد بدلاً من الإدلاء باصوات تساوى عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، كما كان الحال فى الماضى، وخفض سن الناخب إلى ثمانية عشر عاماً بدلاً من تسعة عشر عاماً.

وقد اعتقدت القوى الإسلامية أنها المستهدفة بهذا التعديل لأنه يقلّص قدرتها على تشكيل تحالفات مع مرشحين آخرين فى كل دائرة لزيادة مقاعدها فى مجلس النواب. وهددت جبهة العمل الإسلامى، قبل صدور القانون الانتخابى الجديد، باحتمال مقاطعة الانتخابات العامة المنتظرة فى حالة تعديل القانون دون مروره على مجلس النواب حسبما يقتضى الدستور. ولقد تباينت مواقف الأحزاب السياسية الأردنية من التعديلات، فقد اعتبرته بعض الأحزاب اليسارية أكثر ضمانا للتمثيل العادل لمختلف القوى، وإن أبدت تحفظها على طريقة إصداره فى غيبة البرلمان. أما جبهة العمل الإسلامى و باقى القوى الإسلامية، فرفضت التعديلات بشدة واعتبرتها موجهة ضدها دون أن تعلن مقاطعة الانتخابات. ورحّبت أحزاب الوسط والأحزاب المحافظة الموالية للملك بالتعديلات التى تزيد من فرص حصولها على مقاعد داخل مجلس النواب المقبل(10).

وقد طالب الملك حسين جبهة العمل الإسلامى التى لوحت بمقاطعة الانتخابات احتجاجاً على قرار حل مجلس النواب وتعديل قانون الانتخابات بتحمل مسئولياتها التاريخية (النهار 18/8/1993). وقد استجابت الجبهة لدعوة العاهل الأردنى وأعلن الحزب أنه قرر المشاركة فى الانتخابات المقبلة منهيا بذلك الجدل القائم بين التيار الإسلامى والحكومة الأردنية حول قانون الانتخابات. (النهار 27/8/1993).

وأجريت الانتخابات وفقاً لقانون الانتخاب الجديد فى 8 نوفمبر /تشرين الثانى 1993 على أساس التعدد الحزبى، وتنافس على مقاعد مجلس النواب الثمانين 534 مرشحاً من بينهم ثلاث سيدات. وقد تقدمت جبهة العمل الإسلامى بستة وثلاثين مرشحاً والأحزاب اليسارية والتقدمية بتسعة عشر مرشحاً، وانتمى باقى المرشحين إلى أحزاب الوسط المحافظة أو إلى العشائر (المستقلون) وقد حصل المرشحون المستقلون القريبون من السلطة والمتمتعون بدعم العشائر على تسعة

وخمسين مقعداً من مقاعد مجلس النواب الأردني، بينما تراجع الإسلاميون إلى ستة عشر مقعداً مقابل ثلاثة وثلاثين معقداً في المجلس السابق. وفشل زعيم الكتلة البرلمانية الإسلامية في المجلس السابق -عبد السلام عربيات- في الحفاظ على مقعده النيابي. وتراجع نصيب الأحزاب اليسارية إلى ثلاثة مقاعد مقابل ثمانية في البرلمان السابق. ونجحت إحدى الأردنيات في الحصول على مقعد نيابي للمرة الأولى في أحد المقاعد المخصصة لأقلية الشركس-الشيشان. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 68 بالمائة ممن لهم حق التصويت. (النهار 1993/11/10).

واتساقاً مع نتيجة الانتخابات، انتخب طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني السابق، رئيساً لمجلس النواب الاردني الجديد بأغلبية سبعة وخمسين صوتاً، وحصل منافسة د.عبدالوهاب العكايلة، مرشح جبهة العمل الإسلامي، على اثنين وعشرين صوتاً ووجدت ورقة واحدة بيضاء. كما نالت الحكومة الأردنية برئاسة عبد السلام المجالي، ثقة المجلس الجديد بعد أربعة أيام من المناقشات الساخنة. وقد حصلت الحكومة على ثقة واحد وأربعين نائباً، بينما حجب الثقة عنها تسعة وعشرون نائباً، وامتنع تسعة نواب عن التصويت وتغيب نائب واحد. (النهار، 1993/12/9).

ومن ثم، تمكن الملك من السيطرة على مجلس النواب من خلال إصدار قانون جديد للانتخابات حد من تمثيل الأحزاب المعارضة (الإسلامية والقومية واليسارية) وزاد من تمثيل الأحزاب الموالية (أحزاب الوسط والأحزاب المحافظة) والمستقلين المدعومين عشائرياً والموالين تقليدياً للملك.

ويبدو أن التحول نحو التعددية الحزبية منذ تاريخ صدور قانون الأحزاب الجديد عام 1992م جاء شكلياً، بالرغم من الترخيص لاثنين وعشرين حزبا بالعمل (دخل منها سبعة عشر حزباً انتخابات 1993م). يثبت هذا دراسة أوضحت عزوف معظم الأردنيين عن الانضمام إلى الأحزاب، حيث تبين أن حوالى عشرين بالمائة فقط يعلمون المواد الأساسية في قانون الأحزاب، وأن 1.4 بالمائة فقط من العينة ينتسبون إلى حزب سياسي، وأن نسبة 6.1 بالمائة فقط تنوى الانتساب إلى أحد الأحزاب، بينما جاءت نسبة 82.5 بالمائة من العينة غير منتمية إلى أحد الأحزاب ولاتنوى الانتماء. ولاشك أن فترة السنوات الأربع الماضية التى نشطت فيها الأحزاب بشكل علنى لم تراكم أن حرية الانتماء للأحزاب مصونة بل مازالت أجواء المرحلة العرفية وتحريم العمل الحزبى تخيم على الأذهان. كما أن الظروف الاقتصادية الدقيقة وخاصة أثر حرب الخليج لعبت دوراً كبيراً في عدم رؤية جدوى العمل الحزبى. إضافة إلى العديد من الأسباب التفصيلية من قوة الجذب للمؤسسات الإرثية مثل الدواوين والعشيرة(11).

رابعاً: النظم الجمهورية شبه المقيدة:

تضم هذه المجموعة النظم السياسية العربية في كل من مصر ولبنان وتونس واليمن، وقد شهدت لبنان تطورات على صعيد التطور الديمقراطى تبرّر وضعها في إطار هذه المجموعة بعد أن كانت منذ الاستقلال توضع في مجموعة بمفردها باعتبارها مثالاً على التعددية غير المقيّدة. ومن ناحية أخرى، تحولت اليمن، بعد الوحدة والانتخابات النيابية عام 1993، من النظم شبه المطلقة إلى النظم شبه المقيدة. كما تشهد كل من تونس ومصر تطورات سلبية تقربها من النظم شبه المطلقة وإن كانت، حتى الأن، أقرب إلى النظم المقيدة.

(أ) **ففي تونس:** وافق مجلس الوزراء التونسي على مشروع لتعديل الدستور لإجراء الانتخابات الرئاسية والاشتراعية في مارس /آذار 1994. (الحياة 1993/7/9). وقد وافق مجلس النواب التونسى على تعديل دستورى يقضى بإجراء انتخابات عامة رئاسية واشتراعية في مارس/ آذار بشكل استثنائى (الحياة، 1993/11/3) ومشروع قانون يدخل تعديلات على القانون الانتخابى من شأنها أن تتيح لأحزاب المعارضة المرخصة دخول البرلمان للمرة الأولى في تاريخ البلاد .وينص التعديل على أن يتم انتخاب 140 نائباً على أساس اللوائح في كل دائرة بمعدل نائب لكل 60 ألف نسمة، الأمر الذى يسمح بفوز حزب التجمع الدستورى الحاكم بهذه المقاعد، فيما توزع المقاعد العشرون الباقية على مجمل البلاد ويعتمد في اختيار الفائزين بها على عدد الأصوات التى يحظى بها كل مرشح، مما يتيح لأحزاب المعارضة الوصول إلى البرلمان من خلالها. (السفير24/ 1993/12).

وقد جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية والنيابية حسبما خطط لها النظام التونسى، فقد حصل الرئيس زين العابدين بن على

-المرشح الوحيد- على 99,91 بالمائة من أصوات الناخبين ليفوز بفترة رئاسة ثانية مدتها خمس سنوات.

وفى الانتخابات النيابية، حصل حزب التجمع الدستورى الحاكم على كل مقاعد اللوائح حيث حصل على 99,94بالمائة من الأصوات، وقد حصلت أحزاب المعارضة على 2,27بالمائة من الأصوات أتاحت لها الحصول على تسعة عشر مقعداً حسب نصيبها من الأصوات فى المقاعد غير المخصصة للوائح. وتمثل أهم هذه الأحزاب فى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة والاتحاد الديمقراطى الوحدوى وحركة التجديد (الحزب الشيوعى سابقاً) أما الحركات الإسلامية (حركة النهضة) التى تمثل المعارضة الرئيسية للنظام فقد غابت بعد ما حظرت السلطات نشاطها أواخر عام 1991. (الحياة 1994/4/10).

ومن ثم، فقد حدد النظام التونسى الأحزاب المسموح لها بالعمل كما حدد نسبة المقاعد التى يوافق على منحها لها فى البرلمان الأمر الذى يجعلة يقترب من النموذج السورى القائم على «الحزب القائد» الذى يتمتع بالأغلبية وإن كان الأمر يختلف على أساس أن الأحزاب المسموح لها بالعمل فى النظام السورى هى المؤتلفة مع حزب البعث الحاكم فى «جبهة وطنية»يتزعمها الحزب الحاكم، الأمر غير المتحقق بعد فى النظام التونسى.

(ب) **وفى لبنان:** توضح التطورات الأخيرة تحول النظام اللبنانى نحو التقليل من درجة الحريات التى اشتهر بها. ولا يعد هذا بالطبع منبت الصلة عن التطورات الأخيرة بعد انتهاء الحرب الاهلية، وللوجود السورى القوى داخل لبنان. وليس من المتوقع أن يدعم النظام السورى -شبه المطلق- قيام نظام تعددى كامل فى لبنان. فعلى غير ما اشتهرت به لبنان من حرية صحفية، أوقف عدد من الصحف عن الصدور مثل السفير التى عطلت لمدة أسبوع بسبب نشرها الوثيقة الإسرائيلية التى تسلمها الوفد اللبنانى المفاوض (النهار 1993/5/13). أو «نداء الوطن» التى وقفت بتهمة الإساءة إلى أمن الدولة (السفير1/5/1993)، أو «الشرق» بسبب رسم «كاريكاتورى» اعتبر تحقيراً لرئيس الجمهورية وماساً بكرامته (النهار1993/5/29).

(جـ) **فى اليمن:** أجريت أول انتخابات فى دولة الوحدة لاختيار أعضاء مجلس النواب اليمنى على أساس التعدد الحزبى، وتنافس فى الانتخابات عدد كبير من المرشحين الحزبيين والمستقلين. وأسفرت الانتخابات عن فوز حزب المؤتمر الشعبى العام (الحزب الوحيد فى الشطر الشمالى قبل الوحدة والذى يتزعمة الرئيس على عبدالله صالح) بالمركز الأول (121 مقعداً من أصل 301 مقعداً) وتلاه التجمع الوطنى للإصلاح (62 مقعداً) ثم الحزب الاشتراكى (الحزب الوحيد فى الشطر الجنوبى قبل الوحدة والذى يتزعمة نائب الرئيس على سالم البيض) بالمركز الثالث (56 مقعداً). وبينما اكتسح المؤتمر والتجمع دوائر الشطر الشمالى، اكتسح الاشتراكى دوائر الشطر الجنوبى. وقد حصلت الأحزاب الثلاثة معاً على 239 مقعداً من مقاعد مجلس النواب، وتوزع باقى المقاعد على المستقلين (47 مقعداً) وعدد من الأحزاب الصغيرة ذات التوجة القومى. (النهار1993/5/8).

واتساقاً مع نهج النظم السياسية العربية، تكونت جبهة أو ائتلاف، من الأحزاب الثلاثة الكبيرة. وانتخب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم التجمع اليمنى للإصلاح رئيسا لمجلس النواب، وقرر المجس تكليف مجلس الرئاسة الاستمرار فى ممارسة صلاحياته كاملة لمدة خمسة أشهر أخرى تمهيداً لإجراء تعديلات على الدستور. وتوصلت الأحزاب اليمنية الثلاثة إلى اتفاق لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة المهندس حيدر العطاس عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى. وشكلت الحكومة من 29 وزيراً بينهم 15 وزيراً من المؤتمر و6 وزراء من الاشتراكى وأربعة من التجمع. (الحياة 1993/5/30، 1993/5/31). وقام مجلس النواب بانتخاب مجلس رئاسة جديدة من خمسة أعضاء هم على عبدالله صالح (الرئيس اليمنى) وعبد العزيز عبد الغنى (عن المؤتمر) وعلى سالم البيض (نائب الرئيس) وسالم صالح محمد (عن الحزب الاشتراكى) وعبد المجيد الزندانى (عن التجمع اليمنى للإصلاح) (السفير 1993/10/12).

بيد أن الخلافات سرعان ما نشبت بين الشركاء الثلاثة. ولاسيما بين شريكى الوحدة (المؤتمر والاشتراكى). على اقتسام الغنائم أى توزيع المناصب الرئيسية فى دولة الوحدة بعد الانتخابات النيابية، ووصلت الخلافات ذروتها فى مايو/ أيار 1994 مع اندلاع حرب أهلية بين الشماليين بزعامة المؤتمر والإصلاح والجنوبيين بزعامة الاشتراكى الذى أعلن الانفصال. وانتهت الحرب بهزيمة الجنوبيين وخروج الاشتراكى من الائتلاف

الحاكم لتقتصر الجبهة الحاكمة على تحالف المؤتمر والإصلاح. ومن ثم، انتهت التجربة الديمقراطية فى اليمن إلى وجود جبهة حاكمة تتكون من حزبين يمثل أحدهما (المؤتمر) الشريك الأكبر والآخر الشريك الأصغر (التجمع اليمنى للإصلاح).

فيما يسمح للأحزاب الأخرى الصغيرة بممارسة نشاطها دون أن تمثل تأثيرا يعتد بة على الممارسة السياسية فى اليمن، لاسيما مع وجود بوادر لاندماج الحزبين الشريكين. ويعنى هذا، فى حالة نجاح الاندماج، تحول النظام السياسى فى اليمن إلى نظام الحزب المسيطر.

خلاصـــــة:

يتضح مما سبق أن التحول نحو الديمقراطية فى النظم السياسية العربية خلال العام الماضى لم يكن على المستوى الذى توقعة البعض بعد حرب الخليج الأخيرة وفى ظل التطورات الدولية التى بدا أنها تدعم هذا التحول.

ففى دول المجموعة الأولى، حدث تطور إيجابى تمثل فى إنشاء مجلس للشورى فى لمملكة العربية السعودية للمرة الأولى منذ تأسيس المملكة، وتحويل المجلس الاستشارى فى سلطنة عُمان إلى مجلس للشورى مع زيادة عدد أعضائه وحجم إختصاصاته. بيد أن هذا لم يمنع من بعض المظاهرات السلبية التى تمثلت فى محدودية اختصاصات مجلس الشورى السعودى وتعيين الملك لأعضائه، وفى الجمع فى مجلس الشورى العُمانى بين الانتخاب والتعيين، وفى استمرار عدم فاعلية ،أوعدم وجود ، مجالس منتجة، أوشبه منتخبة، فى كل من البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وفى دول المجموعة الثانية، استمرت الأحوال دون تغيير يذكر فى كل من الجماهيرية الليبية والعراق وسورية، وازدادت الأوضاع تدهوراً فى الجزائر والسودان. فلا وجود لأى دلائل على التحول نحو إضفاء الطابع الديمقراطى فى الدول الثلاث الأولى. ومن ناحية أخرى، مايزال السودان بعيداً عن العودة إلى تجربتة الديمقراطية التى توقفت عام 1989. ومن ناحية ثالثة وأخيرة، تقف الجزائر فى مفترق طرق دون قدرة على الخروج من أزمة التراجع عن السير فى الشوط الديمقراطى حتى غايته.

وفى دول المجموعة الثالثة، حدثت تطورات إيجابية واضحة تمثلت فى زيادة فاعلية مجلس الأمة الكويتى الذى عاود ممارسة نشاطه بعد انتهاء الأزمة الخليجية الأخيرة، وفى إجراء انتخابات تعددية فى كل من الأردن والمغرب. بيد أن هذه التطورات الإيجابية قد أعيقت بسبب بعض الظواهر السلبية مثل استمرار الجمع فى الكويت بين منصبى ولى العهد ورئيس الوزراء، الأمر الذى يعوق فعلياً طرح الثقة بالحكومة وينذر بحدوث أزمات تودى بمجلس الأمة كما حدث فى مرات سابقة، وفى عدم السماح، حتى الآن، بالتعدد الحزبى أو للمرأة بممارسة حقها الانتخابى. وفى الأردن، جاءت نتيجة الانتخابات العامة داعمة للنهج الحكومى، وبالرغم من عدم القدرة على التشكيك فى نزاهة الانتخابات يوجه النقد إلى القانون الانتخابى الذى أصدره الملك فى غيبة المجلس ودون استشارة الأحزاب السياسية على أساس أن هذا القانون كان العامل الأساسى فى نتائج الانتخابات التى مثلّت تراجعاً لأحزاب المعارضة. وقد تمكن الملك من السيطرة على أغلبية مجلس النواب من خلال نجاح أغلبية من الأعضاء الموالين له. وفى المغرب، جاءت نتائج انتخابات الجولة الثانية غير المباشرة متناقضة إلى حد كبير مع نتائج الجولة الأولى المباشرة، الأمر الذى أثار الريبة فى تدخل حكومى للحد من التقدم الذى أحرزته أحزاب المعارضة خلال الجولة الأولى التى اتسمت بعدم التدخل الحكومى. وتمكن الملك، فى النهاية،من السيطرة على مجلس النواب من خلال تمتع الأحزاب الموالية له بالأغلبية النيابية.

وفى دول المجموعة الرابعة، حدث بعض التقدم فى اليمن من خلال الانتخابات العامة القائمة على التعدد الحزبى، وفى تونس من خلال السماح لأحزاب المعارضة بالحصول على بعض التمثيل فى المجلس النيابى، ولم يحدث فى كل من مصر ولبنان تطورات واضحة وإن كانت تبدو سلبية، على صعيد التطور الديمقراطى، فى لبنان. لكن الحرب الأهلية اليمنية بين طرفين من أطراف الأغلبية وإنتهاء الحرب بخروج أحد هذه الأطراف واحتمال اندماج الطرفين الآخرين ينبئ بالتحول نحو نظام للحزب المسيطر. كما إن التمثيل المسموح به لأحزاب المعارضة التونسية محدد سلفاً من قبل الحزب الحاكم. وليس من الممكن تجاوزه.

وعلى صعيد حقوق الإنسان، يبدو سجل الدول العربية، دون استثناء، سيئاً لاسيما فى التعامل مع المعارضة السياسية المحظورة. وبالرغم من عمليات العنف الموجهة ضد النظام، لاسيما فى الجزائر ومصر، يظل العنف الحكومى المضاد غير مبرّر فى إطار سعى النظم العربية لاحتواء الاسباب الحقيقة لهذا العنف بدلاً من مواجهته بشكل لايؤدى إلى القضاء عليه بل قد تؤدى إلى تفاقمه، وهو أمر لا يتسق بحال من الأحوال مع التحول نحو الديمقراطية، ولايسهم فى إزالة العوائق أمام التطور الديمقراطى.

المراجع:

(1) انظر: S. Huntington : Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968) esp. chapter one; K. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development" in H. Eckestein & D.Apter leds) Comparativ Politics (Glencoe: The Free Press; 1963) pp. 582-600.

(2) المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى العدد (3) مارس 1992 (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1992) ص ص 2-7.

(3) الهيئة العامة للاستعلامات: قراءة تحليلية للوضع فى الجزائر فى ضوء التطورات الأخيرة (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1994) ص 8.

(4) نفس المصدر، ص 20.

(5) نفس المصدر، ص 21.

(6) A. Layachi: Civli Society and Democratization In the Arab world the Case of Morocco (Cairo: Ibn Khaldoun Center for Developmental Studies ; 1993) pp.18,19.

(7) صفى الدين خربوش "المملكة المغربية" فى محمد محمود ربيع، إسماعيل صبرى مقلد (محرران) موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994) ص ص (1814-1816).

(8) Layachi; op. cit ; p 26.

(9) صفى الدين خربوش "المملكة الأردنية الهاشمية" فى محمد محمود ربيع، إسماعيل صبرى مقلد (محرران) موسوعة العلوم السياسية. م.س.ذ، ص 1742.

(10) الهيئة العامة للاستعلامات: الأردن مسيرة الحياة النيابية فى ضوء الانتخابات البرلمانية الأخيرة (القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات، 1993) ص 13-15.

(11) M. Hamarneh: Civil Society and Democratization in the Arab world , the case of Jordan (Ciaro: Ibn Khaldoun Center for Developmental Studies, 193) P.4.

مركز الدراسات الحضارية

ثالثاً

الصومال
والقرن الإفريقى

الباحث: أ.د. إبراهيم نصر الدين
الباحث المساعد: أ. السيدالشامى

الأمة فى عام 1414 هـ

الصومال
والقرن الإفريقي

تعد دراسة الأزمة الصومالية على جانب كبير من الأهمية، ومرجع ذلك عدة أسباب لعل أهمها: ما أسفرت عنه هذه الأزمة من انهيار كامل للدولة الصومالية إقليماً وشعباً، وخسران مبين لكل الفرقاء بشكل قد يكون درسا مفيدا لكافة القوى المتناحرة داخل أقطار الوطن العربي، وداخل كل دول العالم الثالث، بل وأيضا لكافة حكومات هذه الدول، يتعين بذلك على الجميع أن يعو ا الدرس جيدا وأن يحلوا مشكلاتهم بالحوار الهادئ بعيدا عن قرقعة السلاح، وقرقعة القنابل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان تدخل قوات متعددة فى الأزمة تحت رايات عدة وفى ظل رؤى متنوعة، ومصالح مختلفة ومتضاربة قد أطال أمد الأزمة، وكان الطرف الوحيد الذى عانى هو الشعب الصومالى العربى المسلم، فقد مات من مات منه جوعا، أو قتلا أو مرضا، وخضع فى إطار عمليات بعض وكالات الغوث المشبوهة إلى محاولات لتغيير هويته، سعيا لخلق وتعميق الخلافات بين الجماعات وطمس هويته العربية الإسلامية للأبد، وذلك درس آخر لكل من تسول له نفسه افتعال صرعات داخلية ثم يبتغى من وراء ذلك عونا من الخارج على بنى جلدته، فساعتها لن يجد إلا قبض الريح، هذا إن بقى له وجود، ومن جهة ثالثة فإن استمرار الأزمة الصومالية قد دفع ببعض دول الجوار للصومال -وبخاصة إثيوبيا وإرتيريا وكينيا- إلى السعى لتحقيق مصالحها، خاصة وقد أمسكت بزمامها -فى ظل غياب تواجد وفعل عربي فعال- وهى لا تضمر خيرا للشعب الصومالى بحال باعتبار ماكان لهذا الشعب فى السابق من قوة، ومن هوية جعلته يرنو فى السابق إلى إقامة الصومال الكبير الذى يضم أراضى من إثيوبيا ومن كينيا، فضلا عما فى نفوس أبناء هذا الشعب من أصالة إسلامية تجعل توجهاته مختلفة ومصطدمة مع توجهات الدول الثلاث السابقة، ولعل هذا قد يوقظ الدول العربية والإسلامية من سباتها، فتدرك ما قد يحيط بها من أخطار دول الجوار غير العربية وغير الإسلامية، ويدفعها ابتداء إلى إقامة آلية لتسوية نزاعاتها الداخلية، والنزاعات فيما بين بعضها وبعض، وأن توجد كافة هيئات الإغاثة لديها لتستطيع أن تقوم بدور فاعل فى خدمة المحتاجين من العرب والمسلمين حتى لا يتعرضوا لفقدان هويتهم وذواتهم. إن الدول الثلاث المذكورة إثيوبيا وإرتيريا - وكينيا - ستسعى فى أفضل الأحوال إلى قيام صومال موحد وضعيف، منكفئ على ذاته يلعق جراحه، بشكل يضعف قدراته الخلاقة نحو التوحد ونحو تعميق هويته العربية الإسلامية، إذ ماذا فعل العرب والمسلمون له فى محنته؟!

وهكذا ففى سياق عملية الرصد والمتابعة والتحليل للأزمة الصومالية خلال الفترة محل الدراسة من أول يوليو 1993 وحتى أوائل يوليو 1994 فإنه يمكن التركيز على محاور ثلاثة:

- الوضع الداخلى و الوضع الإقليمى و الوضع الدولى.

أولا: الوضع الداخلى:

فى هذا المحور يمكن رصد ومتابعة عمليتين متناقضتين فى ذات الوقت أولاهما: العملية الصراعية بين قوات الأمم المتحدة وقوات التحالف الوطنى الصومالى بزعامة اللواء محمد فارح عيديد.

وثانيتهما: العملية السلمية فى سعى الفرقاء الصوماليين إلى البحث عن تسوية للأزمة.

1- البعد الأول: الصراع بين الأمم المتحدة، والتحالف الوطنى الصومالى:

رأينا من المناسب أن ندخل هذا البعد فى الوضع الداخلى، طالما أن قوات الأمم المتحدة قد آثرت طوال فترة الدراسة أن تكون طرفا فى الصراع الداخلى فى الصومال لتنحرف بذلك عن مهمتها الأصلية فى "حفظ" السلام تمهيدا لتسوية، وتوجهها -على نحو ما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة - إلى السعى لفرض السلام بالقوة وهو سعى لم ينصرف إلى كل الفصائل

الصومالية وإنما إلى التحالف الوطنى الصومالى فقط بشكل أجج حدة الصراع من جهة، وأسفر عن صراعات بين القوى الدولية التى لها قوات فى الصومال حول طبيعة دور الأمم المتحدة من جهة أخرى. ففى معظم الدراسة انفجر الصراع اشتدت حدته بين قوات الأمم المتحدة (يونوصوم2) تحت القيادة الأمريكية، وبين قوات التحالف الوطنى الصومالى بزعامة عيديد، فبعد مقتل مايزيد على عشرين جنديا باكستانيا يخدمون تحت العلم الأمريكى فى الخامس من يونيو 1993 كان أمام الأمم المتحدة خيارات ثلاثة: إما أن تجابه الموقف عسكريا، أو تسعى لتلافى الأزمة بالأساليب الدبلوماسية، أوالتفكير فى الانسحاب من الصومال كلية وقد آثرت الأمم المتحدة تتبنى الخيار الأول بحكم كثافة قواتها، وامتلاكها للأسلحة الثقيلة و ورغبة منها فى الحيلولة دون الاستهانة بعمليات قواتها فى أية عمليات قادمة فى مناطق أخرى.

وبموجب تكليف من مجلس الأمن قام جوناثان هاو - الأمريكى الجنسية وقائد يونوصوم2 UN Operation in Somalia 2 بالعمل على تنفيذ هذه المهمة إلا أنه سرعان ما انحرف بهذه المهمة بل وبمهمة قوات الأمم المتحدة بالكامل عن أهدافها، ذلك أنه ركز على محاربة أنصار التحالف الوطنى الصومالى وسعى إلى تعقب عيديد بكافة الوسائل التى وصلت مداها بدمير مبان بالصواريخ اعتقادا بوجود عيديد فيها، دون أدنى مراعاة لأرواح المدنيين الأبرياء، وقد كلف هاو قواته صراحة بقتل عيديد، وليس إلقاء القبض عليه لمحاكمتة متجاهلا بذلك قرار مجلس الأمن بتعقب المدبرين والمنفذين لعملية مقتل الجنود الباكستانيين لمحاكمتهم، ومتجاهلا كذلك الأجندة الإنسانية والسياسية المكلف بها فى الصومال، وقد أسفرت ممارسات هاو عن رد فعل معاكس لدى الصوماليين الذين أخذوا يؤيدون عيديد علنا، وينظرون إلى قوات الأمم المتحدة باعتبارها قوات حرب لا قوات حفظ سلام نظرا لما ترتب على عملياتها من قتل العديد من المدنيين الصوماليين الأبرياء.

ولم تفلح جهود هاو فى تشويه صورة عيديد من جهة، ولا فى قتله او أسره، بل على العكس فإن تصرفاته وممارسات قواته كانت فى النهاية فى صالح عيديد، فقد استخدم هاو إذاعة مقديشيو لتشويه صورة عيديد، وأخذت طائراته تلقى بالمنشورات على سكان مقديشيو رغبة فى تشويه صورة عيديد، ووصفه بأنه مجرم حرب، ودفعا لبعض الأهالى إلى مساعدة قوات الأمم المتحدة فى قتل عيديد أو اعتقاله، غير أن هذه الأساليب زادت الشعب الصومالى إصرارا على تأييد عيديد ومساعدته، وجاءت الغارات الأمريكية على مقديشيو لتدفع الأهالى إلى استخدام السلاح لمواجهة ما اعتبروه "استعماراً أمريكيا" تحت راية الأمم المتحدة.

وقد جاء أمر هاو - بتكليف من بطرس غالى برصد مكافأة قدرها 25 ألف دولار لمن يقبض أو يرشد عن عيديد ليعقد المشكلة ويشوه صورة يونوصوم2، وإزاء فشل هاو فى مهمته إعلاميا وعسكريا فإن المتحدث العسكرى باسم يونوصوم2 بدأ فى التخبط وإطلاق الأكاذيب لتغطية أفعال قوات الأمم المتحدة وبخاصة عندما قامت المدرعات وطائرات الهيلوكوبتر بمهاجمة حافلة يركبها مدنيون. ووصل الكذب مداه حين حاول المتحدث العسكرى فى 13 يونيو 1993 تحدى ما رآه رجال الصحافة الدوليون بأعينهم عندما قام الجنود الباكستانيون بإطلاق النار على مظاهرة سلمية فقتلوا العديد منهم ومن النساء والأطفال، وهنا زعم المتحدث العسكرى أن هذا العمل جاء من قبل مسلحين صوماليين أطلقوا النار على المظاهرة لتشويه صورة الأمم المتحدة.

وفى نفس الوقت فإن عشيرة هبرجيدر - التى ينتمى إليها عيديد بدأت تخشى من احتمالات قتل أو اعتقال عيديد، بشكل يهمش دورها فى العملية السياسية وفى أى تسوية مقبلة، فسعت من جانب إلى حشد جهودها وراء عيديد وأن تؤكد قيادته للمؤتمر الصومالى الموحد، وسعت من جانب آخر إلى إنشاء إطار مؤسس لعشيرة هبر جيدر يحفظ عليها وحدتها فاجتمعت قيادة العشيرة فى 11يوليو 1993 برئاسة عبد القاسم سالاد حسان النائب السابق لرئيس الوزراء فى عهد سياد برى، وقرر المجتمعون تشكيل مجلس أعلى لهبرجيدر لتقوية وضعها الاجتماعى وتماسكها الداخلى حتى تستطيع أن تحافظ على مصالحها، وقد تشكل المجلس فى 15 يوليو 1993 من خمسة وعشرين عضوا. وفى ذات الوقت قرر المجتمعون عقد اجتماع مشترك مع زعماء العشائر الأخرى المشتركة فى التحالف الوطنى الصومالى لاختيار ستة ممثلين عن التحالف لإجراء حوار سياسى مع هاو، وعقد هذا الاجتماع فى نفس

اليوم (11يوليو 1993) فى منزل وزير الداخلية السابق، غير أن مقر الاجتماع قد تعرض للقصف الجوى والصاروخى من جانب يونوصوم2،رغم عدم وجود مسلحين داخل أو خارج مقر الاجتماع، وقد قتل فى هذا الهجوم ثلاثة وسبعون شخصا من قيادات العشائر والتحالف الوطنى الصومالى، وقد زعم هاو أن هذا الهجوم كان بمثابة تطهير واستئصال لقيادات التحالف الوطنى الصومالى والمؤتمر الصومالى الموحد.

غير أن هذا العملية فشلت هى الأخرى فشلا ذريعا، فرغم العدد الكبير من القتلى، إلا أن عيديد وهو المستهدف لم يكن بينهم، وقد أثارت هذه العملية كسابقاتها ردود فعل سلبية ضد دور قوات الأمم المتحدة فى الصومال، والتى انصرفت عن مهامها الأصلية، فماذا مثلا عن دور هذه القوات فى نزع سلاح الميلشيات ؟

لقد نسيت هذه العملية تماما لأنه وضح أنه من الصعوبة بمكان تفتيش البيوت بيتا بيتا، فى نفس الوقت الذى أغلقت فيه جنوب مقديشيو فى وجه القوات الدولية اللهم إلا إذا كانت ترغب فى القتال.

ففى الفترة من مايو إلى أغسطس 1993 لم يتم جمع إلا نحو 1300 سلاح صغير، ونحو750 عربة مصفحة، فضلا عن بعض الأسلحة الثقيلة مثل الصواريخ ومدافع المورتار.

وقد أعلن هاو فى 19 أغسطس 1993 أن المرحلة الأولى لنزع السلاح قد بدأت في الإقليمين الأوسط والشمالى الشرقى (جمهورية أرض الصومال) غير أن نزع السلاح فى الإقليم الشمالى الشرقى لم يكن له أية قيمة، حيث لايوجد أى وجود ليونوصوم2 هناك، ثم إن يونوصوم2 تبعا لذلك لم تقم بأى دور فى هذا المجال، وإنما الذى قام به الحكومة الجديدة برئاسة عجال دون عون من يونوصوم2، وإنما استنادا إلى قرار عن اجتماع مجلس الكبار (Elders) فى بداية عام 1993.

وقد سعت يونوصوم2، وفى إطار تكليف من مجلس الأمن، إلى إنشاء قوة بوليس، وتم تجنيد نحو 5 آلاف فرد، واستقدم مستشارون أجانب للقيام بمهام التدريب لهذه القوة فى نهاية أغسطس 1993. كما خطط لتجنيد نحو ألفى فرد آخرين بحلول فبراير 1994.

غير أن هذا التطور -رغم إيجابياته- من شأنه أن يخلق مشكلات، لأن قوة البوليس هذه لن يكون لها أية قيمة دون وقف إطلاق النار.

وفى 24 أغسطس 1993 تم دعوة ممثل عيديد وهو البروفيسور عيسى محمد سياد للمشاركة فى حوار مع قيادة يونوصوم2، وبالفعل عقد الاجتماع فى الرابع من سبتمبر 1993 تحت شرطين أساسيين: (أ) ضرورة وقف كافة النشاطات المسلحة من جانب الطرفين مع بدء الحوار، وقد طلب ممثل التحالف مد مهلة الالتزام ببدء وقف إطلاق النار لمدة ثمانى ساعات عقب بدء الاجتماع.

(ب) صدور إعلان مشترك يؤكد رغبة يونوصوم2 فى حل الصراعات التى تنشب فى إطار مفاوضات سلمية.

غير أن كلا الطرفين لم يلتزم لاقبل الاجتماع ولابعده بوقف إطلاق النار فقبل الاجتماع قتل أربعة جنود أمريكيين إثر انفجار لغم فى مركبتهم، وكرد على ذلك داهمت قوة أمريكية مقر برنامج الأمم المتحدة للتنمة UNPP فى جنوب مقديشيو تحت دعوى اعتقال عيديد، ولكن هذه القوة لم تعثر على عيديد، وبدلا من ذلك اعتقلت أربعة موظفين دوليين وموظفة مصرية دولية رفيعة المستوى، وجاء الرد بقتل سبعة جنود نيجيريين فى الخامس من سبتمبر 1993، وبالتالى أصبح وقف إطلاق النار لامعنى له، وانفجر الموقف حيث قامت القوات الأمريكية فى العاشر من سبتمبر 1993 بعملية لفك الحصار عن بعض الجنود الباكستانيين كان محصلة خسائرها نحو مائة صومالى، غير أنه لم تكد تمر ثلاثة أيام حتى قتل ثلاثة جنود أمريكيين فى اشتباك مع مسلحين صوماليين، وهذا ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى إعادة حساباتها إزاء الخسائر المتزايدة بين قواتها. ففى 28 سبتمبر 1993 أعلن الرئيس كلينتون أنه ستكون هناك استراتيجية سياسية لوضع شئون الصوماليين فى أيديهم، ولكن التردى فى الموقف استمر، فقد قامت القوات الأمريكية وتحت غطاء جوى فى 3 أكتوبر بهجوم على أحد الفنادق يظن أن عيديد مختبئ فيه، وتم اعتقال 24 شخصا ولكن تم إسقاط إحدى طائرات الهيلوكوبتر فى هذه العملية، كما حوصرت القوات الأمريكية المهاجمة بنيران كثيفة فقتل منها نحو ستة عشر جنديا وأصيب ما يقارب الثمانين، وقتل من الجانب الصومالى نحو مائتى شخص.

وكان هذا العدد من القتلى والجرحى الأمريكيين كبيرا بالنسبة للشعب الأمريكى، وبخاصة عندما عرض عليه فى

شاشات التلفزيون منظر أحد الطيارين الأمريكيين القتلى، وهو يمثل به فى شوارع مقديشيو، وقد جرت مساع لإطلاق سراح الأمريكى الآخر الأسير، بالإضافة إلى جندى نيجيرى.

وقد قام عيديد فى 19 أكتوبر 1993 بالإفراج عن الأسيرين، وأعلن وقف إطلاق النار، وبرر ذلك بنداء وجه إليه من الرئيس الإثيوبى والرئيس الإرتيرى، ورئيس وزراء إيطاليا لكنه أكد أنه لن تكون هناك أية مفاوضات دون الإفراج عن المعتقلين الصوماليين، وعن مؤيديه.

وهكذا أخذت قوة عيديد تتنامى بشكل مكنه من فرض شروطه، ودفع مجلس الأمن للتخلى عن الدعوة لتعقبه واعتقاله (القرار 885 فى 16 نوفمبر 1993) واتجه لمغازلة الولايات المتحدة (التى فضحتها، بل وأرهقتها، الحرب فى الصومال) وذلك من خلال أصدقائه -أصدقاء الولايات المتحدة- الرئيس الإثيوبى والرئيس الإريترى خصوصا بعدما أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها عن التخلى عن ممارسة القوة وفرض السلام فى الصومال، وأكدت على ضرورة انسحاب قواتها من الصومال مع مطلع عام 1994 وتبعها فى ذلك مختلف الدول الغربية (إيطاليا وفرنسا و بلجيكا وألمانيا).

(John Drysdale, Whatever Happend to Somalia, (London: HAAN Associates, 1994) pp. 169- 214.

2- البعد الثانى: العملية السلمية - محاولات المصالحة:

بالتوازى مع الصراع الدائر فى مقديشيو بين قوات الأمم المتحدة، وقوات الجنرال عيديد، حدثت صدامات مسلحة فى جنوب البلاد بين فصيلين صوماليين فى كسمايو، وقد ازداد الوضع خطورة بقيام قوات الجنرال محمد سياد هرسى الملقب بـ"مورجان " - وهو صهر الرئيس السابق سياد برى ووزير الداخلية فى عهده - بتدشين عملية هجومية كبيرة على خصمه الكولونيل عمر چيس - حليف عيديد- فى منطقة ميناء كسمايو فى 16 مارس 1993 (راجع تقرير الأمه فى عام 1992 - 1993). وقد أدت حدة المعارك إلى قيام الولايات المتحدة بإرسال خمسمائة جندى من قوات تدخلها السريع إلى كسمايو فى 22 مارس من نفس العام لمؤازرة القوات البلجيكية المسلحة بعربات عسكرية خفيفة، ولم تكد تمر أربعة أيام حتى وصل عدد القوات الأمريكية إلى نحو 2200 جندى من مشاة البحرية تدعمهم الطائرات الحربية، وقد كان هذا بداية للعملية الكبرى للأمم المتحدة التى أطلق عليها يونوصوم2 بغية الحلول محل القوات الدولية التى تتزعمها الولايات المتحدة، وسرعان ماوصل عدد هذه القوات إلى نحو 28 ألف جندى بالإضافة إلى 2800 مدنى، وقد تسلمت الأمم المتحدة قيادة هذه القوات اعتبارا من الأول من مايو 1993.

(Africa Insight, vol.23,no.1, 1993)

وقد تمكنت قوات يونوصوم2 من طرد الرجلين - مورجان، وجيس- من كسمايو حيث هرب الأول إلى بلدة دويلى قرب الحدود مع كينيا، واختبأ الثانى مع الجنرال عيديد الذى كانت تلاحقه قوات يونوصوم2 آنذاك.

وعلى أية حال ففى الفترة التالية لذلك بدأت عدة محاولات للمصالحة سنعرض لها بإيجاز ووفق ترتيبها:

المحاولة الأولى للمصالحة: (كسمايو، 6 أغسطس 1993):

حيث وقع زعماء الفصائل المتنازعة فى كسمايو أول اتفاق لإنهاء القتال فى جنوب البلاد رغبة فى إنهاء حالة العداء بين قبائل الدارود، ويمهد هذا الاتفاق الطريق أمام اختيار ممثلين لمناطق الجنوب إلى المجلس الوطنى الانتقالى (حكومة انتقالية) والتى تسعى الأمم المتحدة إلى تشكيلها بموجب اتفاق أديس أبابا فى مارس 1993.

وقد حضر هذا الاتفاق الذى وقع فى كسمايو عاصمة الجنوب.2 فصيلا صوماليا إلى جانب الرئيس المؤقت على مهدى، وغاب عنه الخصمان الرئيسان اللذان يتنازعان السيطرة على كسمايو وهما الجنرال محمد سياد هرسى "مورجان" والكولونيل عمر چيس زعيم حركة الوطنين الصوماليين (الحياة 1993/8/2)

وقد تمثلت أهم بنود الاتفاق فى:

(أ) وقف إطلاق النار، ومختلف الأعمال العدائية بين الفصائل، وسحب جميع الميلشيات إلى مخيمات خارج مدينة كسمايو، وعلى مسافة تسعين كيلومتراً منها مع نزع أسلحة الميلشيات.

(ب) فتح مدينة كسمايو أمام جميع سكانها من مختلف القبائل والذين كانوا قد غادروها قسرا خلال الحروب الأخيرة،

وضمان حرية تنقلهم فى المدينة وأمنهم.

(جـ) تشكيل لجنة لتسوية مشكلة الممتلكات المصادرة، بغية إعادتها إلى أصحابها الشرعيين.

وبعد توقيع هذا الاتفاق أكد الممثل الخاص للأمم المتحدة بأن اتفاقات مماثلة ستوقع فى مناطق أخرى من الصومال، غير أنه أشار إلى أن عدم إلقاء القبض على عيديد يمثل إحدى العقبات الكبرى أمام اتفاق مقديشيو.

وقد كان من الطبيعى أن يواجه مثل هذا الاتفاق بالرفض والنقد من جانب أكثر من طرف صومالى، فقد انتقدته حركة الوطنيين الصوماليين بزعامة چيس والمؤتمر الصومالى الموحد بزعامة عيديد. وكلاهما: الحركة والمؤتمر أعضاء فى التحالف الصومالى الموحد الذى يترأسه عيديد، واعتبره الطرفان لاغياً لأن موقعيه لايمثلون قبائل الجنوب "إقليم جوبا"، كما انتقد محمد الأمين عبد الله عثمان -مسئول العلاقات الخارجية فى حركة الوطنيين الصوماليين- الاتفاق المسرحية التى أخرجتها قيادة يونوصوم2 فى كسمايو حين جاءت بأشخاص من خارج إقليم جوبا ليمثلوا القبائل المحلية، ويوقعوا باسمهم، وأوضح عثمان أن التركيبة القبلية العامة فى كسمايو هى70٪ أوجادين، 30٪ مجرتين، وقال إن زعماء الأوجادين عقدوا اجتماعا يوم توقيع الاتفاق فى بلدة دويلى فى إقليم جوبا، وعبروا عن نفيهم لهذا الاتفاق. (الحياة، 1993/8/8).

المحاولة الثانية للمصالحة: (أديس أبابا 1993/12/7):

فقد عقد التحالف الوطنى الصومالى بزعامة عيديد، والفصائل الاثنا عشر(★) بزعامة على مهدى أول اجتماع لهم فى أديس أبابا فى 1993/12/7، ومن الجدير بالذكر أن عيديد قد سافر إلى المؤتمر على متن طائرة أمريكية أقلته إلى أديس أبابا، بعد أن كان مجلس الأمن ألغى قراره بمطاردته وتعقبه، ثم رفضت الولايات المتحدة إعادته على متن طائرتها إلى الصومال مرة أخرى لموقفه المتشدد فى المؤتمر فسافر على طائرة أثيوبية إلى كينيا، ومنها إلى الصومال مرة أخرى.

(The Nation , April, 1994, p . 442)

وقد فشل الاجتماع فى التوصل إلى وثيقة مصالحة وطنية بعد مشاورات استمرت سبعة أيام، وبرزت دلائل الفشل عندما رفض عيديد التوقيع على اتفاق -تحت إشراف أمريكي- لوقف الأعمال العدائية، والاستمرار فى المحادثات مع منافسيه، وقد تقدم عيديد فى المقابل بمقترحات خمسة طالب المؤتمرين ببحثها وتمثلت في:

(أ) إعادة النظر فى الهياكل الإقليمية للصومال والتى أقرها مؤتمر أديس أبابا (مارس 1993) .

(ب) رفض تشكيل الجهاز القضائى وجهاز الشرطة، ورفض تعيين قضاة هنود من جانب يونوصوم2، باعتبار ذلك مسألة صومالية.

(جـ) زيادة عدد ممثلى الفصائل الصومالية فى المجلس الوطنى الانتقالى.

(د) قصر نشاط الأمم المتحدة فى الصومال على المساعدات الإنسانية، وحظر تدخلها فى أى نشاط سياسى فى البلاد.

(هـ) سحب قوات يونوصوم2 من البلاد.

وقد رفضت الفصائل الاثنا عشر الموالية لعلى مهدى مناقشة مقترحات عيديد حيث رأت أن مهمة المؤتمر تنحصر فى العمل على تنفيذ مقررات مؤتمر أديس أبابا مارس 1993 والعمل على تشكيل مجلس وطنى انتقالى وهيئة قضائية وجهاز شرطة، ورأى ممثلو هذه الفصائل أنه ليس لديهم أى تفويض بموجب المادة الرابعة من اتفاق أديس أبابا المذكور لإعادة النظر فى أى نص من نصوص الاتفاق، وهكذا فشل المؤتمر.

المحاولة الثالثة للمصالحة: (إعلان القاهرة فى 1994/3/6):

كان الرئيس مبارك قد تلقى رسالة فى نهاية فبراير 1993 من اثنى عشر فصيلاً صومالياً فى مدينة كسمايو تطلب منه -بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية- الدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بالقاهرة (الحياة، 1993/11/25).

(★) يضم التحالف الصومالى: ٤ فصائل منشقة عن المؤتمر الصومالى الموحد، وحركة الوطنيين الصوماليين والحركة الجنوبية الصومالية الوطنية، والحركة الديمقراطية الصومالية (الشمال).

أما الفصائل الاثنا عشر فهى:

جبهة الخلاص الصومالى الديمقراطى - الاتحاد الوطنى الديمقراطى الصومالى- الجبهة الوطنية الصومالية - الاتحاد الصومالى الوطنى - المؤتمر الصومالى الموحد - الحركة الديمقراطية الصومالية - حركة الوطنيين الصوماليين - الحركة الجنوبية الصومالية الوطنية - التنظيم الصومالى الإفريقى - الحزب الصومالى المتحد - التحالف الديمقراطى الصومالى - الجبهة الصومالية الموحدة.

وقد وجه الرئيس مبارك الدعوة إلى جميع الفصائل الصومالية، بما فيها فصيل عيديد للمشاركة فى المؤتمر.

وقد حضر الجنرال محمد أبشر موسى رئيس جبهة الإنقاذ الوطنى، ومحمد بدى حاشى رئيس الحزب الصومالى المتحد، ومحمد على حامد رئيس الحركة الديمقراطية وممثلون للفصائل الصومالية الاثنى عشر الموالية لعلى مهدى، وممثلون للتحالف الوطنى الصومالى الذى يتزعمه عيديد، ورئيس المؤتمر الصومالى الموحد السيد محمد كنارى إضافة إلى الرئيس المؤقت على مهدى محمد.

وقد أكد ممثلو الفصائل الاثنى عشر على أن المبادئ الأساسية التى يجب أن تحكم عمل هذا المؤتمر هي:

- أن أى قرار أو مبادرة لتقدم عملية الوفاق الوطنى يجب أن ترتكن إلى اتفاق أديس أبابا وعلى الدستور المؤقت الذى ستتم المصادقة عليه من جانب المجلس الوطنى.
- ضرورة احترام وحماية وسيادة أراضى جمهورية الصومال وعدم المساس بها.
- اعتماد مبادئ الحوار والتفاهم المتبادل والحلول الوسط كأساس لحل الأزمة الصومالية.
- نبذ العنف كوسيلة لحل المنازعات السياسية فى الصومال.
- احترام مبادئ العدالة والمساواة، والانتخابات الحرة والعادلة لإقامة نظام ديمقراطى متعدد الأحزاب.

وقد وافق أغلبية المؤتمرين على مايلي:

(1) إنشاء مجلس الإنقاذ الوطنى الانتقالى من سبعة عشر عضواً على النحو التالي:

(آ) الخمسة عشر رئيساً للفصائل الصومالية الموقعة على اتفاق أديس أبابا على أن يكون عيديد من بينهم.

(ب) رئيس الحركة الوطنية الصومالية (جمهورية أرض الصومال فى الشمال) التى تشارك فى مؤتمر المصالحة فى أديس أبابا فى مارس 1993 كمراقب.

(جـ) يكون على مهدى محمد عضواً فى المجلس تمشياً مع اتفاق أديس أبابا.

(2) الوظائف الأساسية لمجلس الإنقاذ هى:

(ا) أن يكون الممثل والمعبر عن سيادة جمهورية الصومال.

(ب) التشريع، وتشكيل الحكومة المؤقتة والإشراف عليها وأن يقوم بعملية تشكيل المجلس الوطنى الانتقالى، وإنشاء المؤسسات العامة.

(3) أعضاء مجلس الإنقاذ الوطنى الانتقالى لن يكونوا أعضاء فى الحكومة المؤقتة.

(4) يصبح أعضاء مجلس الإنقاذ الوطنى الانتقالى جزءاً من المجلس الوطنى الانتقالى حسبما هو منصوص عليه فى اتفاق أديس أبابا.

(5) يتم تشكيل الحكومة بشكل متوازن على أساس الكفاءة والعدالة، ويتشاور رئيس مجلس الإنقاذ الوطنى الانتقالى مع الأعضاء الآخرين فى المجلس لتعيين رئيس الوزراء الذى سيشكل الحكومة.

وقد رفض عيديد هذا الاتفاق، ورأى فيه تجاوزاً لنصوص اتفاق أديس أبابا الموقع عليه فى مارس 1993. وهكذا فشل الاتفاق.

المحاولة الرابعة للمصالحة: (إعلان نيروبى 1994/3/24):

عقب مشاورات غير رسمية عقدت فى نيروبى بكينيا فى الفترة من 11 إلى 23 مارس 1994 بين كل من على مهدى محمد ممثلاً للفصائل الصومالية الاثنى عشر وعيديد ممثلاً للتحالف الوطنى الصومالى، تم التوصل إلى اتفاق مصالحة تحت عنوان إعلان نيروبي، وقد أسس الاتفاق على المبادئ التالية:

(1) التمسك بالسلامة الإقليمية وبسيادة الجمهورية الصومالية.

(2) شجب كافة أعمال العنف كوسيلة لتسوية الصراعات، مع ضرورة وقف إطلاق النار، ونزع السلاح الطوعى فى كل أرجاء الصومال.

(3) احترام والحفاظ على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكذا المبادئ الديمقراطية.

(4) خلق مناخ من الثقة يسمح بتعايش سلمى أخوى بين كل الصوماليين باستخدام الوسائل التقليدية والثقافية والسياسية.

(5) تعمير وبناء البلاد لتنهض من خراب الحرب الأهلية.

ووفقاً لشروط محددة فإن القادة وافقوا على تنفيذ مايلي:

(1) أن استعادة السلم فى مختلف أنحاء الصومال يشكل أولوية حيثما وجدت صراعات.

(2) عقد اجتماع للفصائل الموافقة على اتفاق أديس أبابا

للسلام مع الحركة الوطنية الصومالية (SNM) فى 15 أبريل 1994 فى مقديشيو لوضع قواعد وإجراءات التصويت ومعايير الاشتراك فى مؤتمر المصالحة الوطنية. وسيناقش الاجتماع أيضاً طرق ونماذج إنشاء الجمعية التشريعية الوطنية التى ستتشكل عقب تشكيل الحكومة الوطنية.

(3) ومن أجل استعادة سيادة دولة الصومال فإن مؤتمر المصالحة الوطنية يجب أن ينعقد فى 15 مايو 1994 لانتخاب الرئيس ونواب الرئيس (العدد سيتم تحديده) وتعيين رئيس الوزراء.

(4) ولاستكمال إعادة النظر فى تشكيل السلطات المحلية -كلما اقتضى الأمر- وإنشائها -كلما كان ذلك ضرورياً- كأساس للحكم الذاتى الإقليمى، ولاحترام حقوق الجماعات.

(5) حث الحركة الوطنية الصومالية عى حضور المؤتمرات المنصوص عليها سابقاً، وكذا كافة مؤتمرات المصالحة الوطنية، والاجتماعات، والمشاورات.

(6) إنشاء جهاز قضائى مستقل.

نداء إلى الجماعة الدولية:

إن القادة الصوماليين إذ يعبرون عن امتنانهم للجماعة الدولية وبخاصة الأمم المتحدة، والدول المقدمة للعون، ودول الجوار على مساعداتهم المعتبرة، فإنهم يطالبون باستمرار هذه الجهود حتى تتمكن الصومال من الوقوف على قدميها.

وقع فى 24 مارس 1994 نيابة عن جماعة الاثنى عشر والتحالف الوطنى الصومالى.

على مهدى محمد، محمد فارح حسن عيديد

(نص ترجمة الإعلان)

ويلاحظ أن توقيت هذا الإعلان قد تواكب مع انسحاب آخر دفعة من قوات المشاة البحرية الأمريكية فى 1994/3/25 وهو ما أثار الشكوك لدى وزارة الخارجية الأمريكية ومسئولى الأمم المتحدة فى الصومال حول دوافع عيديد من التوصل إلى اتفاق مع على مهدى، وقد أرجعوا ذلك إلى رغبة عيديد فى تهدئة الموقف مرحلياً كيما يتم الانسحاب من الصومال بشكل يجعله قادراً على استئناف القتال واستئصال شأفة منافسيه ليصبح حاكماً مطلقاً للصومال، غير أن عيديد صرح فى ذات الوقت وأثناء محادثاته فى كينيا "إننا لن نشكل أية حكومة حتى تكون غالبية الشعب وقادة الفصائل المهمة معنا، إننى أؤكد أنه لن يكون ثمة قتال فى الصومال بعد ذلك، إن أنحاء البلاد التى لم تتدخل فيها الأمم المتحدة أو تحتلها هى أكثر المناطق سلاماً".

(The Nation, April 4, 1994, p. 442)

وعلى أية حال فقد تأجل الاجتماع الذى كان مقرراً عقده فى 15 أبريل وتأجل بالتبعية مؤتمر المصالحة الذى كان مقرراً عقده فى 15 مايو 1994، وذلك بسبب تدهور الوضع الأمنى فى مقديشيو، وقدتبادل كل من مهدى وعيديد الاتهامات بخرق اتفاق نيروبى.

المحاولة الخامسة للمصالحة: (اديس ابابا 25-29 ابريل 1994):

ففى تلك الفترة اجتمع وفد من الحركة الوطنية الصومالية بقيادة عبد الرحمن أحمد على ووفد من التحالف الوطنى الصومالى بقيادة عيديد، لتنسيق جهودهما للعمل المشترك معاً، وصدر عقب الاجتماع بيان عن الحركة الوطنية الصومالية هذا نصه:

إن الاجتماع جاء للتشاور فى العديد من القضايا الحيوية لجهودات المصالحة الوطنية الصومالية الحالية لاستكشاف الوسائل والطرق لحل المشاكل القائمة أمام هذه المجهودات، وإيجاد الحلول المقبولة من جميع الجوانب، وإيقاف الإبادة للشعب الصومالى.

وفى ختام المشاورات انتهز رئيس الحركة الوطنية الصومالية ووفده الفرصة للتعبير عن تقديرهم للجهود التى لاتكل لرئيس التحالف الوطنى الصومالى ووفده لتفهم، والتكيف مع مجهوداتنا لتنشيط دور الحركة الوطنية الصومالية فى عملية المصالحة الصومالية الجارية، وفى هذا الصدد تود الحركة الوطنية الصومالية عمل البيان التالى وثيق الصلة بالموضوع عن الموقف الصومالى الحالي:

(1) أوضحت خبرة حروب السنوات الثلاث الماضية بما لايدع مجالاً للشك أن المسار الذى اتبعه الشعب الصومالى سواء فى الشمال أو فى الجنوب فى حل الخلافات الصادرة من الصراع ضد، وطرد نظام الحكم الديكتاتورى لسياد برى لم يؤد حتى الآن إلى النتائج المرجوة للحصول على الاستقرار أو توفير بديل آخر للحكم وسيادة القانون للشعب الصومالى بالمقارنة للظلم والتخلص الكامل من الديكتاتورية السابقة.

(2) فى هذا الوقت يجب أن يكون واضحاً أن الشعب الصومالى لايمكن أن يستمر طويلاً على هذا المسار والذى يقود فقط إلى الانتحار القومى والعجز المطلق عن خلق دولة حية أو حتى دويلات.

(3) لقد حاول المجتمع العالمى بكل الجدية مساعدة الشعب الصومالى للحصول على طريق خارج هذا الموقف الذى لايحتمل، ولكن حتى الآن لا جدوى. ويمكن التعرف بسعة على حقيقة الوضع حين يترك المجتمع الدولى الشعب الصومالى ليختار، إما حل مشاكلهم بأنفسهم، أو الهلاك كشعب بدون طموح ينحدر إلى حروب القبائل أو العشائر البدائية غير قادر على الاحتفاظ بكيانه القومى أو بدولة قومية.

(4) لذلك من الضرورى أن تجتمع جميع الميليشيات الصومالية والأحزاب الصومالية فى لقاء عام فوراً ينصب على هذا الموقف الكئيب والعمل معاً لإيجاد القاسم المشترك لإنقاذ الدولة والشعب الصومالى من الانقراض.

(5) فيما يخص الموقف فى أرض الصومال (يقصد الشمال) فقد حان الوقت أن يفهم شعبنا بوضوح أن المجتمع الدولى لايقبل المسار المتبع حتى الآن بواسطة أرض الصومال للحصول على الاعتراف من خلاله، ويقرر المجتمع العالمى أن الأمر يرجع إلى الشعب الصومالى لتقرير ما إذا كانوا فى طريقهم للاستمرار للحصول على دولة موحدة أو تقسيمها دويلات صغيرة ويجب أن يجلس الشعب الصومالى فى الشمال والجنوب سوياً، ويحلوا هذه القضية بالطريقة التى تكون لها حالة منفصلة من ناحية ومن الناحية الأخرى المحافظة على الوحدة والإخاء للشعب الصومالى.

(6) وفوراً بعد الإطاحة بديكتاتورية سياد برى فى عام 1991، فإن الحركة الوطنية الصومالية نجحت فى إجراء المصالحة والعلاقات المتبادلة بين مختلف القبائل من الحركة الوطنية الصومالية والقبائل الأخرى، وفى الشهور القليلة الماضية قامت الحركة بإقامة الاتصالات وبناء جسور التفاهم المتبادل بين المنظمات السياسية والحركة الوطنية الصومالية وغيرها فى الشمال. والحركة جاهزة الآن لصياغة هذه العلاقة.

(7) من المهم أن نلاحظ أنه من الضرورى مد الحوار بين مختلف القبائل الصومالية، وتوفير القرارات الفعالة للصراعات وسوء الفهم التى كبلت الشعب الصومالى وأعاقته عن حصوله على الاستقرار والحكم الفعال. وسوف تحضر الحركة فى المستقبل جميع مؤتمرات المصالحة الصومالية كما فعلت فى الماضى.

(8) وسوف تأخذ الحركة موقفاً محايداً فى الصراعات بين مختلف القبائل، وسوف تعمل بجدية للوصول إلى جميع وجهات النظر بأفضل اهتمام لتضييق الخلافات وتخفيف عدم الثقة.

(9) وبعد قيامها بسلسلة من المشاورات مع مؤسسيها من القبائل، ومع القبائل التى لاتنتمى إليها ومنظماتهم السياسية سوف تتقدم الحركة إلى مؤتمر المصالحة الصومالية القريب. والذى سينعقد فى مايو 1994 باقتراح على أساس نظام فيدرالى مع سلطة قوية لكل ولاية، وحكم ذاتى إقليمى داخل لكل ولاية.

توقيع

عبد الرحمن أحمد على

رئيس الحركة الوطنية الصومالية

بيان صحفى بتاريخ 1994/4/29.

وقد آثرنا نقل البيان على حاله بتراكيبه اللغوية وأوضاعه النحوية اللهم إلا فى حالات قليلة كادت تحول دون فهمه.

ولكن هناك عدة أمور ذات أهمية يمكن أن تستشف من قراءة البيان لعل أهمها: عدول الشمال عن الاستقلال، واقتراحه بديلاً لذلك شكلاً فيدرالياً للدولة، وتعبير البيان عن أن أسلوب العنف قد وصل إلى طريق مسدود قد يعصف بكيان الشعب الصومالى برمته، ولو توفرت هذه القناعات لدى الجميع الفصائل الصومالية ومفادها أن الكل خاسر إن استمر فى ذات الطريق فإن بشائر التسوية ستلوح فى الأفق من خلال حوار جاد وبناء.

وعلى أية حال فإن مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية الذى كان مقرراً عقده فى 15 مايو 1994 لم ينعقد، واستمرت أعمال العنف بين مختلف الفصائل الصومالية.

ولعله يبين من كافة محاولات المصالحة السابقة أنها كانت جزئية فلم تضم كافة الفصائل فى إطارها، ولذلك انهارت ثم أنها كانت جزئية بمعنى آخر وهى أنها فى معظمها لم تشمل كل الإقليم الصومالى، فضلاً عما سبق وواكبها ولحق بها من حالات فقدان للثقة من جانب كل الأطراف تجاه بعضهم البعض بشكل حال دون إمكانية تنفيذها، ثم إن واقع الساحة الصومالية يبدو أنه مازال غير مستعد للتكيف مع تسوية سلمية إزاء إحساس

بعض الأطراف بقوتها واقتناعها بقدرتها على حسم المسألة عسكرياً لصالحها.

ثانياً: الوضـــع الإقـليـــمي:

فى إطار عملية رصد وتحليل أدوار القوى الإقليمية من الأزمة الصومالية فى الفترة محل الدراسة، يمكن القول بأن القوى الفاعلة فى الإقليم قد انشغلت بمشكلاتها الداخلية من جهة (السودان: تفجر مشكلة الجنوب وما واكبها من حالات هجرة وارتحال، وحالات جوع أودت بحياة الآلاف - إريتريا: وهى مازالت ترتب أوضاعها الداخلية سعياً لوضع دستور اتجهت النية فيه ليكون علمانى الطابع بشكل فتح الباب أمام حركات رفض للنظام ذات طابع إسلامى وأحياناً ذات طابع عروبى - أثيوبيا: والمشكلة الإثنية فيها تتصاعد منذرة بحرب أهلية بعد ظهور مسودة الدستور الأثيوبى الذى يقسم البلاد فى إطار فيدرالى إلى وحدات ذات طابع إثنى - جيبوتي: حيث الصراع مازال مستمراً بين العفر والعيسى، مصر: ولاتزال ترتب أوضاعها الداخلية فى سعيها للبحث عن توجه يحفظ عيها دورها الريادى فى المنطقة) ثم إن هذه المشكلات الداخلية قد طرحت ذاتها على علاقات دول الجوار الصومالى ببعضهم البعض حيث تصاعد الخلافات بين السودان من جانب وكل من أريتريا وأثيوبيا وأوغندا ومصر من جانب آخر ووصل التصاعد فى الخلافات إلى حد قيام أريتريا برفع شكوى إلى مجلس الأمن ضد السودان بدعوى تأييد الأخيرة لحركات الجهاد الإسلامى الأريترى، ووصل التصاعد ذروته بقيام أريتريا بقطع علاقتها الدبلوماسية مع السودان فى 7/12/1994.

ورغم كل ماتقدم فإن اهتزاز الوجودالدولى فى الصومال قد أسفر عن البحث عن مسارات أخرى من نحو «أفرقة الأزمة» أو البحث عن حل أفريقى لها بشكل جعل لدول الجوار وبخاصة أريتريا وإثيوبيا دوراً فاعلاً فى أية تسوية سياسية للأزمة الصومالية.

وبطبيعة الحال فإن مواقف وسلوك دول الجوار من الأزمة الصومالية قد تحددت وفق مصالحها وأهدافها فى المقام الأول.

وفيما يلى رصد موجز لمواقف القوى الإقليمية من الأزمة:

أ - أثيوبيا:

بعد التحول الدولى تجاه الأزمة الصومالية، وإيكال حل الأزمة إلى الأفارقة، إضافة إلى تكليف منظمة الوحدة الأفريقية للرئيس ميليس زيناوى بمتابعة الملف الصومالى، برز الدور الأثيوبى الذى يسعى لحل المشكلة الصومالية من منطلق تحقيق الاستقرار فى دول الجوار خاصة مع وجود بعض الاضطرابات داخل أثيوبيا، وظهور شبح عدم الاستقرار السياسى فيها، وإن كان البعض يرى أن هذا الدور يأتى فى سياق العداء التقليدى بين الصومال وأثيوبيا حيث تسعى الأخيرة وتعمل على عدم قيام صومال قوية وموحدة خوفاً من المطالبة مرة أخرى بالأوجادين.

وفى هذا السياق يمكن القول بأن أديس أبابا قد استضافت أكثر من مؤتمر للمصالحة بين الفصائل الصومالية، بغض النظر عن النتائج النهائية لهذه المؤتمرات.

فقد اجتمع زيناوى فى 14 أكتوبر 1993 مع كل من جيمس جوناه المبعوث الخاص للأمم المتحدة فى الصومال وسالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، واتفقوا على إعطاء أهمية أكبر للجهود الدبلوماسية واستبعاد الوسائل العسكرية لحل الأزمة الصومالية، كما اتفقوا على العمل على تنفيذ بنود اتفاق أديس أبابا الموقع فى مارس 1993.

(الحياة: 15/10/1993).

كما أعلنت أثيوبيا أن رؤساء دول القرن الإفريقى قد وافقوا على عقد مؤتمر قريب للمصالحة الصومالية تشارك فيه جميع الفصائل، واقترح الرئيس زيناوى فى رسالة إلى مجلس الأمن تشكيل "لجنة مستقلة أو بعثة لتقصى الحقائق" فى شأن قتل الجنود الباكستانيين الـ24 على أيدى مسلحين فى يونيو 1993.

ومن جهة أخرى قام وزير الخارجية الأثيوبى بجولة فى دول القرن الإفريقى حيث التقى بكل من عمر البشير -الرئيس السوداني- ، وحسن جوليد -رئيس جيبوتي- ، ودانيال أراب موى -رئيس كينيا- ، وسلمهم رسائل من زيناوى تتضمن اقتراحه بعقد مؤتمر للمصالحة والوفاق تشارك فيه جميع الفصائل الصومالية بما فى ذلك فصيل عيديد.

(الحياة: 28/10/1993).

ودفعاً لهذه الجهود قام زيناوى بإجراء محادثات مع الرئيس الكينى فى نيروبى تهدف إلى بدء مفاوضات سلام بين الفصائل الصومالية، وقال أحد مساعدى زيناوى إن الرئيس الأثيوبى "يسعى إلى كسب دعم إقليمى لجهوده التى تهدف إلى عودة قادة الفصائل الصومالية إلى طاولة المفاوضات"، وأضاف: "إن زيناوى سيدرس اقتراحات سلام مع الرئيس موي".

(الحياة: 1993/11/2)

وقد عقد فى العاصمة الأثيوبية -أديس أبابا- مؤتمر فى 1993/11/29 نظمته الأمم المتحدة لمناقشة المساعدات الإنسانية، وتوطين اللاجئين، وقضية المصالحة السياسية، وقد شاركت كل الفصائل الصومالية فى أعمال هذا المؤتمر.

(الحياة: 1993/11/28).

وكان زيناوى قد اجتمع فى 1993/12/4 -وقبل انعقاد مؤتمر للمصالحة بأديس أبابا- مع قادة الفصائل الصومالية الاثنى عشر، وعرض عليهم مشروعاً للمصالحة الوطنية، إلا أن هذه القبائل رفضته، الأمر الذى دفع زيناوى إلى الخروج من قاعة الاجتماعات قائلاً "يبدو أنكم أيها الصوماليون لاترغبون فى المصالحة".

(الحياة: 1993/12/6).

وقد انتقدت مصادر دبلوماسية فى الجامعة العربية أثيوبيا، وروبرت أوكلى المبعوث الأمريكى فى الصومال لإدارتهما المحادثات بحرص شديد على إبعاد أى قوى إقليمية أو دولية أخرى معربة عن دهشتها من حرص الرئيس الأثيوبى على الاستئثار بالمحادثات السياسية فى قمة القاهرة الإفريقية المصغرة فى 1993/12/7.

(الحياة: 1993/12/20).

كما استغربت القاهرة تصريحات أوكلى والتى مفادها أن هناك تنافساً مصرياً - أثيوبياً قد يوظفه الصوماليون بطريقة تعيق عملية التقارب.

(الحياة 1994/3/10).

2 - السودان:

انشغل السودان بالحرب فى الجنوب، ورغم تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة فى مواجهة حركات التمرد، إلا أنه ظل يعانى من مشكلات اقتصادية خطيرة من جراء هذه الحروب ثم بدأ يعانى من العزلة الدولية والإقليمية بعد تأزم علاقاته مع مصر (قضايا حلايب وشلاتين - الإرهاب) وتأزم علاقاته مع أريتريا التى وصلت إلى قطع أريتريا علاقاتها الدبلوماسية مع النظام السودانى فى 1994/12/7 (مساندة السودان لحركات الجهاد الإسلامى الأريتري) وتدهور علاقاته مع أوغندا لقيامه بمساعدة حركات المعارضة للنظام الأوغندى فى شمال أوغندا، ثم تردى علاقاته مع النظام الأثيوبى (تحت نفس الدعاوي: مساندة السودان للحركات الإسلامية فى أثيوبيا)، وقد ازدادت عزلة النظام السودانى بإدراجه فى قائمة الدول التى ترعى الإرهاب وقد شكل ذلك وغيره قيوداً على تحرك السودان إقليمياً وبخاصة تجاه الأزمة الصومالية، وإزاء هذا الوضع لم تستبعد مادلين أولبرايت مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة إمكانية قيام تحالف تكتيكى بين أنصار عيديد والإرهابيين فى السودان، بل إنه على الصعيد الصومالى ذاته لم يستبعد مسئول عسكرى صومالى أن يكون السودان وإيران متورطتين فى تقديم مساعدات عسكرية لعيديد.

(الحياة: 1993/8/24).

وأياً كان الأمر فقد دعا الرئيس السودانى عمر البشير إلى ضرورة إنشاء آلية إفريقية التمويل لحل الأزمة فى الصومال، وحذر من التدخل الأجنبى وأضاف: "حذرنا ولانزال نحذر من عواقب إتاحة الفرصة أمام آليات أجنبية لفض النزاعات فى إفريقيا".

(الحياة: 1993/9/8).

3 - أريتريا:

تسعى أريتريا منذ حصولها على الاستقلال إلى التواجد الفعال فى محيطها الإقليمى وذلك بتنسيق شبه كامل مع أثيوبيا، ففى 1993/10/16 اجتمع أفورقى مع زيناوى فى أديس أبابا للبحث عن مخرج للأزمة الصومالية.

(الحياة: 1993/10/18).

ويمكن القول بأن هناك موانع للسياسة الخارجية الإريترية تجاه دول القرن عموماً، ومن أهمها أن تاريخ وحجم إريتريا، وموقعها الاستراتيجى على ساحل البحر الأحمر يفرض عليها السعى للعيش فى سلام ووئام مع جيرانها، وتأسيساً على ذلك سعت أريتريا إلى الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع الصومال وأثيوبيا منذ وقت طويل.

(أريتريا الحديثة: السنة الثالثة ، العدد 49 فى 1994/12/16).

وعلى الصعيد الداخلى فى أريتريا يلاحظ تصاعد حركات المعارضة لنظام الحكم، وخصوصاً من جانب حركة الجهاد الإسلامى وبالذات عقب ظهور التوجه العلمانى للدولة والسعى لإقراره فى دستور البلاد. وليس من شك فى أن من شأن ذلك أن يثير شكوكاً حول الدور الأريترى فى الصومال خصوصاً وأن الشعب الصومالى غالبيته مسلمون سنة، فضلاً عن اعتزازه بهذه الهوية، ويترتب على ذلك فى النهاية أن تكون هناك احتمالات بقيام النظام الأريترى بالعمل على إضعاف دولة الصومال خوفاً من إثارة القلاقل والاضطرابات داخل أريتريا، خصوصاً بعدما تدهورت العلاقات بين أريتريا والسودان عقب اتهام أفورقى للسودان بتقديم الدعم المالى والعينى لبعض الحركات المتطرفة فى أثيوبيا وأريتريا والصومال وأوغندا وتنزانيا وچيبوتى.

(أريتريا الحديثة: السنة الربعة ، العدد 7، 1994/9/23).

ويظل التساؤل هل ستؤثر التوجهات السياسية لدول القرن على طريقة تعاملها مع الأزمة الصومالية؟ وهل ستكون هناك إمكانية لتشكيل محور أريترى - أثيوبى فى مواجهة محور سودانى - صومالى؟، خصوصاً وأن كلاً من أريتريا وأثيوبيا تتبنيان التوجه والطرح العلمانى، إضافة إلى تواجد المعارضة الإسلامية والممثلة فى حركة الجهاد الإسلامى فى أريتريا وجبهة الأورومو وبعض الحركات الإسلامية الأخرى فى أثيوبيا. وما علاقة ذلك بإقامة أثيوبيا لعلاقات وطيدة مع إسرائيل؟

من الواضح حتى الآن أنه من الصعوبة بمكان القطع بالمسارات المحتملة لأدوار كل من أريتريا وأثيوبيا تحديداً، ولكن مسلك عيديد يضيف المزيد من الغموض، فهو حليف لأريتريا وأثيوبيا، وهو يغازل الولايات المتحدة، وفى ذات الوقت هناك مزاعم بحصوله على دعم من السودان! فكيف يمكن التوفيق فى التعامل بين مختلف هذه الجهات ذات المصالح المتعارضة اللهم إلا إذا كان يلعب على التوازنات لتحقيق الفوز لفصيله.

4 - چيبوتى:

يمكن القول بأن چيبوتى قد انشغلت بصراعاتها الداخلية بين العيسى والعفر بشكل لم يجعل لها دورا مؤثراً أو فاعلا فى الأزمة الصومالية، وإن كانت هى الأخرى لاترى لها مصلحة فى قيام صومال قوى موحد يعود ليدفع مرة أخرى بشعاراته القومية التى تتضمن ضمن ما تتضمن ضم چيبوتى إلى الصومال الكبير، ومن هنا فقد لجأت چيبوتى إلى محاولات الاستفادة من التطورات التى أسفرت عن قيام جمهورية أرض الصومال وراحت تتعاون اقتصاديا مع هذه «الجمهورية»، ربما رغبة فى تكريس التجزئة، وسعياً لوجود منطقة عازلة بينها وبين الجنوب الصومالى. على ضوء ذلك يمكن فهم دعوة الرئيس حسن جوليد للصوماليين إلى تحقيق الوفاق فيما بينهم وتأييده الجهود الإقليمية لحل الأزمة الصومالية، خصوصاً جهود الرئيس الأثيوبى ميليس زيناورى. (الحياة: 1993/9/8).

5 - مصر:

فى إطار الجهود المصرية لحل الأزمة الصومالية، صرح عمرو موسى وزير الخارجية "بأن الرئيس المصرى حسنى مبارك يجرى اتصالات واسعه بصفته رئيسا لمنظمه الوحدة الإفريقية" ، ورئيسا لأكبر دولة عربية وإفريقية، وقال إن الرئيس مهتم بالمسألة الصومالية، فى إطار اهتمام مصر بالصومال والعلاقات التاريخية والتقليدية،وأضاف أن هناك اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من الحكومات المعينة فى الولايات

المتحدة وأوربا وإفريقيا لمعالجه الوضع المتدهور فى الصومال انطلاقاً من ثلاثة منطلقات هى:

«أ» ضروره بدء مصالحة وطنية طبقا للقرارات التى اتخذت فى مـؤتمر أديس ابابا فى مـارس 1993، ووافق عليها جميع الفصائل الصومالية.

«ب» احترام الشرعيه الدولية، ومهام الأمم المتحدة باعتبار أن قواتها ذهبت إلى الصومال لتنفيذ عدة مهام تتعلق بالناحية الإنسانية، ووقف المجاعة وتمهيد الطريق للمصالحة الوطنية بإجراءات نزع السلاح وتهدئة الوضع .

«جـ» الحفاظ على وحدة الصومال والتمهيد لعودة الدولة الصومالية. (الحياة: 10/10/1993)

وقد شاركت مصر فى قمة إفريقية لتسوية أزمة الصومال والتوصل إلى حل إفريقى فى إطار جهود الأمم المتحدة وقد التقى عمرو موسى مع جيمس جوناه المبعوث الخاص للأمم المتحدة لبحث أسس المصالحة فى الصومال بحيث تحترم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. (الأهرام 12/10/1993).

كما استضافت مصر مؤتمراً فى القاهرة فى 14/10/1993 للبحث عن حل سياسى للأزمة الصومالية وقد حضر هذا المؤتمر الرئيس حسنى مبارك باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية ود. بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة ود. حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى ود. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعه الدول العربية، وذلك للبحث فى آليات التحرك المقبل والتنسيق بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية فى شأن الأوضاع فى الصومال. وأكد وزير الخارجيه المصرى قبل الاجتماع ضروره التركيز على الحل السياسى للأزمة ، ومشاركة جميع الأطراف الصومالية فى أية عملية للمصالحة الوطنية وعدم استثناء أى فصيل صومالى.

(الحياة: 15/10/1994).

وقد أكد البيان الختامى لهذا الاجتماع على ضرورة استكمال الجهود الخاصة والراميةللتوصل لحل مشكلة الصومال وناشد البيان الدول العربية والإفريقية والإسلامية المساهمة بالقوات والموارد المالية اللازمة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى الصومال، خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة ودول أخرى عن الانسحاب من الصومال، ودعا البيان إلى إنشاء صندوق دولى لإعادة إعمار الصومال.

وقد استجاب بعض الدول لنداء الأمين العام للأمم المتحدة وخاصة مصر التى قامت بزيادة حجم قواتها لتصل إلى أكثر من ألف وخمسمائة جندى والتى تمركزت فى مطار مقديشيو، بالإضافة إلى القيام بمهام أخرى مثل الإشراف على الطريق الذى يقسم العاصمة مقديشيو إلى قسمين جنوبى وشمالى وحصر المرافق الحيوية التى تم تدميرها، وإعداد دراسة لإعادة بنائها، والقيام بتدريب ألفين من أفراد الشرطة الصومالية والذين يجرى إعدادهم للعمل تحت قيادة الأمم المتحدة لحين إجراء المصالحة، وتشكيل حكومة جديدة.

(التقرير الاستراتيجى العربى،القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1993).

وعقد وزير الخارجية المصرى فى 19/12/1993 اجتماعاً للمرة الثانية خلال أسبوع مع المبعوث الأمريكى لشئون الصومال چيمس چوناه تناول سبل التحرك باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية فى الصومال، فى ضوء مقرارات مؤتمر أديس ابابا فى مارس 1993.

(الحياة 20/12/1993).

وتعتبر القوات المصريه فى الصومال والبالغ عددها 1663 عسكرياً إحدى أقوى القوات العربية فى الصومال،كما حرصت مصر على إبقاء سفارتها مفتوحة طوال الحرب الأهلية فى مقديشيو . (الحياة 9/3/1994)

وقد استضافت مصر فى 6/3/1994 مؤتمراً فى القاهرة لكافة الفصائل الصومالية والذى أصدر إعلان القاهرة السابق الإشارة اليه.

ومع صدور قرار مجلس الأمن الأخير بإنهاء عمليات الأمم المتحدة فى الصومال قررت الحكومة المصرية سحب قواتها العاملة فى الصومال. (الأهرام 9/11/1994)

ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام أن عيديد يكيل الاتهامات لبطرس غالى الذى كان يشغل فى السابق منصب وزير الخارجية المصرية ويذهب إلى أن مصر لها تطلعات فى الصومال منذ احتلال مصر للصومال فى القرن الماضى وحتى عهد سياد برى، والذى فى عهده عقد غالى وبرى اتفاقاً يتم بمقتضاه توطين آلاف الفلاحين المصريين فى المناطق الخصبة فى الصومال والواقعة بين نهر جوبا وسهل أوبى ويذهب عيديد إلى أن قوات

يونوصوم2 ماهى إلا واجهة مصرية للتوسع فى الصومال وتصدير المنتجات المصرية للصومال بملايين الدولارات بالإضافة إلى تصدير الاشتراكية الناصرية.

(The Nation, April,1994)

ثالثاً: الوضـــع الــــدولي:

فى إطار رصد المواقف الدولية عن الأزمة الصومالية فإنه يمكن تناول مواقف القوى الكبرى وبخاصة موقف الولايات المتحدة وإيطاليا بالإضافة إلى مواقف المنظمات الدولية: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

1- الموقف الأمريكي:

لقد تغيير الموقف الأمريكى طوال فترة الدراسة تغيراً ملحوظاً، ففى البداية تم التأكيد على أن دور القوات الأمريكية هو دور إنسانى بالدرجة الأولى وأنه لا علاقة لهذه القوات بفض الاشتباك بين الفصائل المتناحرة، ولاحتى بالعمل على نزع أسلحه ميليشيات هذه الفصائل، غير أنه ما أن تولت الأمم مهام عملية يونوصوم2، حتى أكد الأمين العام للأمم المتحدة أن إحدى مهام هذه القوات يتمثل فى نزع سلاح الميليشيات، وظهر خلاف بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة فإن الأولى سرعان ما وجدت نفسها متورطة فى القتال داخل الصومال، بل وصنفت بانها أحد أطرافه ، وبالتالى أصبحت القوات الأمريكية هدفاً لعمليات الفصائل الصومالية ،وهو ما أدى إلى تحول ثان فى السلوك الأمريكى تجاه الصومال ،والذى انصرف إلى العمل على الانسحاب دون التورط المباشر فى الأزمة الصومالية.

فقد نزل على السواحل الصومالية فى 1993/7/8 حوالى ألفى جندى أمريكى للقيام بمهم إنسانية ،ثم قيل إن هذه القوات جاءت بسبب تزايد الهجمات على القوات الدولية وبهدف تعزيز الجهود الرامية لاعتقال عيديد. (الأهرام 1993/7/9)

وقد تمكنت القوات الأمريكية -قوات التدخل السريع- من اعتقال أحد كبار مساعدى عيديد. (الحياة 199/7/28) غير أنه بسبب تزايد عملية القتل فى صفوف القوات الأمريكية قد فكرت واشنطون فى إرسال قوات خاصة لاعتقال عيديد تمهيداً لمحاكمته. (الحياه 1993/8/12).

وفى هذا السياق أعلن ليس أسبن وزير الدفاع الأمريكى أن القوات الأمريكية سوف تبقى فى الصومال إلى أن يتم بناء الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء نفوذ أباطره الحرب مثل عيديد (الأهرام1993/8/29).

وفى حديث نشرته الواشنطون بوست قال كلينتون إنه يريد أن تحل قوات من دول أخرى محل القوات الأمريكية فى عملية يونوصوم2 ، وذلك بعد تزايد أعمال القتل فى صفوف جنوده فى الصومال. (الحياة، 1993/9/14).

وقد اتفقت روما وواشنطون على تقديم اقتراح إلى الأمم المتحدة يقضى بوضع برنامج لإحياء المبادرة السياسية فى الصومال بما يؤمن سحب القوات الأمريكية وتدعيم دور المنظمة الدولية فى الصومال طالما أن الحاجة إليها مستمرة لإعاده البناء فى هذا البلد. وفى واشنطون اعترف كلينتون أن خيار المواجهة وفرض الحل العسكرى فى الصومال لم يكن يوماً من خيار إدارته. (الحياة 1993/9/19).

وقد صوت مجلس النواب الأمريكى بأغلبية 406 أصوات مقابل 26 صوتاً على قرار يدعو كلينتون للحصول على موافقة المجلس إذا ما قرر بقاء القوات الأمريكية فى الصومال بعد 15 نوفمبر 1993 (الأهرام 1993/9/30).

وفى 1993/10/3 جرت معركة عنيفة فى مقديشيو بين القوات الأمريكية ومسلحين صوماليين أسفرت عن مقتل 18 جندياً وإصابة 78 آخرين بجروح، كما أسر المسلحون جندياً آخر، وأسقطوا طائرتى هيليوكوبتر عسكريتين. وقد مثلت هذه الحادثة نقطة تحول فى الموقف الرسمى الأمريكى تجاه الأزمة فى الصومال، حيث أعلن الرئيس كلينتون فى 1993/10/6 أن الولايات المتحدة ترغب فى إنهاء مهمتها فى الصومال بشكل مشرف. (الأهرام 1993/10/7).

وفى هذا الإطار عقد الرئيس الأمريكى سلسلة اجتماعات مع كبار مستشاريه لنزع فتيل الأزمة التى تواجهها الولايات المتحدة فى الصومال، وقد أكد وزير الدفاع الأمريكى أن واشنطن ستستخدم سياسة العصا والجزرة إزاء زعيم التحالف الوطنى الصومالى عيديد. (الحياة: 1993/10/9).

وقد ترجم هذا التحول فى السياسة الأمريكية فى إجراء الإدارة الأمريكية اتصالات مكثفة مع عدد من القادة الأفارقة وفى مقدمتهم مبارك بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية

آنذاك، لبحث سبل إنهاء الأزمة فى الصومال. (الأهرام، 1993/10/9).

كما أعلن وزير الخارجية الأمريكى أن اهتمام الولايات المتحدة يتركز حالياً على مساعدة الأطراف الصومالية على التوصل إلى حل سياسى للمشكلة مع الأخذ فى الاعتبار مصالح الدول المجاورة. (الحياة، 1993/10/13).

وفى 1993/10/19 أمر الرئيس كلينتون بسحب مئات من الجنود الأمريكيين من القوات الخاصة «رانجرز» الذين كانوا قد أرسلوا إلى مقديشيو للمشاركة فى عملية اعتقال عيديد. (الحياة، 1993/10/20).

وفى الوقت الذى ظل فيه بطرس غالى يركز على نزع سلاح مختلف الفصائل الصومالية حتى تتحقق المصالحة الوطنية، فإن كلينتون دعا إلى حل سياسى فى الصومال لأن "قدرتنا على منع الناس من قتل بعضهم البعض داخل الحدود الوطنية محدودة" على حد قول كلينتون. (الحياة، 1993/11/8).

وقد حذر مسئولون أمريكيون وآخرون فى الأمم المتحدة الفصائل الصومالية المتناحرة من أن الجهود الدولية لمساعدة الصومال وحل مشكلته ستتوقف إذا لم تتوقف الفصائل الصومالية عن الاشتباكات، وإذا لم يبذل الصوماليون جهوداً مكثفة من أجل المصالحة الوطنية. (الحياة، 1993/11/23).

وبعد فشل الفصائل الصومالية فى التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب غادر أول فوج من الأمريكيين الصومال فى منتصف ديسمبر 1993 . (الحياة، 1993/12/14).

وقد غادرت آخر دفعة من قوات المشاة البحرية الأمريكية الصومال فى 1994/3/25 بعد أن انتهت مهمتها التى استمرت 15 شهراً. وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنه لم يتبق فى الصومال سوى وحدات إدارية تتولى تنظيم شحن المعدات والقيام بمهمات محدودة خارج مجال القوات التابعة للأمم المتحدة. (الأهرام 1993/٣/26)كما قررت الولايات المتحدة سحب معظم دبلوماسيها من العاصمة الصومالية بسبب القتال الدائر هناك. (الأهرام، ١٩٩٤/٦/٢٧).

2 - الموقف الإيطالى:

مع تصاعد العمليات العسكرية للأمم المتحدة -والتى تقودها القوات الأمريكية تحت رئاسة جوناثان هاو- ضد الجنرال عيديد ومؤيديه، فإن الموقف الغربى برمته بدأ يشهد انقسامات ، بل وصراعات على الساحة الصومالية ، وقد تصاعد هذا الانقسام بين القوات الأمريكية من جانب ، والقوات الإيطالية من جانب حول طبيعة دور قوات الأمم المتحدة فى الصومال ، وحول ممارسات القيادة الأمريكية لقوات يونوصوم2 من جانب ثان.

وكذلك فإن تحليل الموقف الإيطالى يعد على درجة كبيرة من الأهمية فى هذا السياق .

ففى بداية يوليو 1993 طلبت إيطاليا من الأمم المتحدة إعادة النظر فى طبيعة قيادة قواتها العاملة فى الصومال ، وطالبت بأن يكون لروما دور أكثر فاعلية فى هذه القيادة ، وقد جاء ذلك فى لقاء وزير الخارجية الإيطالى مع د. بطرس غالى فى بروكسل، حيث أوضح الأول عدم ارتياح بلاده للموقع الذى تشغله القيادة الإيطالية ضمن قوات الأمم المتحدة ، وأكد أن دخول إيطاليا ضمن قوات الأمم المتحدة العاملة فى الصومال إنما كان بغرض أساسى يتمثل فى استخدام المعرفة الإيطالية بالواقع الصومالى المستمدة من سابق استعمارها للجنوب الصومالى .(شهريات السياسة الدولية - العدد 114، أكتوبر 1993).

ومع تصاعد حدة المنافسة بين القيادة الأمريكية لقوات يونوصوم2، وقيادة القوات الإيطالية العاملة فى الصومال ، قامت القوات الإيطالية بالانسحاب من منطقة الخط الأخضر التى تفصل بين أنصار الجنرال عيديد ومنافسه على مهدى فى مقديشيو ، وذلك أثر تعرض القوات الإيطالية لهجوم بالأسلحة النارية أسفر عن مصرع ثلاثة جنود إيطاليين وإصابة واحد وعشرين آخرين بالإضافة إلى إصابة أربعة وعشرين صومالياً ، وقد أعرب د. بطرس غالى عن حزنه الشديد لمصرع الجنود الإيطاليين ، وقال خلال اجتماعه مع أندريوتى وزير خارجية إيطاليا إنه سيتخذ جميع الإجراءات الضرورية لتسهيل مهمة القوات الدولية فى الصومال بما فى ذلك نزع أسلحة الفصائل المتحاربة. غير أن وزير الخارجية الإيطالى طالب قوات يونوصوم2 بأن تعود إلى الالتزام بمهمتها الأساسية وهى تحقيق التسوية السلمية للأزمة الصومالية . (المرجع السابق).

واستمراراً للموقف الإيطالى طلبت إيطاليا من الأمم المتحدة رسميا إناطة منصب نائب قائد قوات يونوصوم2 إلى قائد القوة الإيطالية الجنرال برونو لوى الذى أبدى فى وقت سابق استياءه من الوضع "الحالى" فى الصومال وقال: "إن القوة الإيطالية فى الصومال تلعب دور تنفيذ الأوامر فقط"وفى مقابل ذلك أعلنت مندوبة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة أنه ليس لدى الولايات المتحدة أى انتقادات على القيادة الحالية -وهى أمريكية- وأنها لاترى ضرورة فى إعادة النظر فى تركيبها (1993/7/5)

وإزاء هذا التجاهل من جانب الأمم المتحدة للمطالب الإيطالية من ضرورة عودة الأمم المتحدة إلى أسلوب التسوية السلمية بدلاً من السعى "لفرض" السلام من جهة ومن ضرورة أن يكون لها دور فاعل فى قيادة قوات يونوصوم2 من جهة أخرى فإن قيادة القوات الإيطالية قامت بعقد اتفاق فى مقديشو (1993/7/9) مع التحالف الوطنى الصومالى الذى يتزعمه عيديد يقضى بإعادة انتشار القوة الإيطالية فى المواقع إلى كانت قد سيطرت عليها منذ الثانى من يوليو 1993، وقد أثار الاتفاق استياء الفصائل الصومال الـ11 المناهضة للجنرال عيديد الذين اعتبروا الاتفاق خرقاً لقرارات مؤتمر المصالحة الوطنية فى أديس ابابا (مارس 1993)، وفى ذات الاتجاه وجه د. بطرس غالى انتقادا إلى إيطاليا (1993/7/13) فقد رفض فكرة عمل "جنود حفظ السلام التابعين لدولة ما" خارج قيادة القوات الدولية فى الصومال، واعتبر أن إعطاء أى دولة عضو تعليمات لقواته أو سعى قوات الدول إلى تلقى تعليمات من دولها أمور غير مقبولة.

وقد تصاعدت حدة الأزمة بين الأمم المتحدة وإيطاليا بسبب مطالبة الحكومة الإيطالية بتحديد مهام قوات يونوصوم2 فى "حفظ" السلام وليس فى "فرضه". وقررت الأمم المتحدة إعفاء الجنرال برونولوى قائد القوات الإيطالية من منصبه وإعادته إلى بلاده، ودفع ذلك بوزيرالخارجية الإيطالى إلى التعبير عن غضبه واستيائه لقرار الإبعاد مشيراً إلى أنه كان قد اتفق مع د.بطرس غالى على ضرورة إجراء مشاورات قبل اتخاذ أى قرار من هذا النوع (1993/7/14)، وتجدر الإشارة إلى أن الجنرال برونولوى كان قد دأب على انتقاد الهيمنة الأمريكية على العمليات الدولية بالصومال، واستمرارالضربات العسكرية ضد ميلشيات الجنرال عيديد رغم عرض إيطاليا محاولة اعتقاله حيا دون سفك دماء (199/7/15).

وسعيا لاحتواء الأزمة بين إيطاليا والأمم المتحدة، فقد التقى نائب رئيس أركان الجيش الإيطالى ماريوشكيمى بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جوناثان هاو وأجرى معه محادثات بشأن الأزمة بين الطرفين، وخرج مسئولون إيطاليون بأن روما تعتزم استبدال الجنرال برونو لوى بقائد آخر فى عملية تبديل روتينية فى أول سمبتمبر (1993/7/17)

وعلى صعيد آخر كشف رئيس الوزراء الإيطالى فى تصريح أدلى به فى روما أن الرئيس بيل كلينتون وافق على اقتراح عرضه عليه خلال قمة الدول الصناعية التى عقدت فى طوكيو لتشكيل لجنة مشتركة للإدارة السياسية لعملية الأمم المتحدة فى الصومال لتنسيق العلاقات بين قادة القوات الدولية فى الصومال (1993/7/18).

وعقب هجوم قام به أنصار عيديد على قوات الأمم المتحدة فى مقديشيو طالب فابيو فايرى وزير الدفاع الإيطالى الأمم المتحدة بضروره السعى لاستئناف الحوار مع جميع الفصائل الصومالية وعدم استبعاد فصيل عيديد من الحوار، موضحاً أن المشكلة التى تواجهها المنظمة الدولية حالياً فى الصومال هى مشكلة عمل قيادة القوات متعددة الجنسيات (1993/7/19).

ولعلاج الخلاف مع قيادة القوات الدولية الذى نشب بسبب اعتراض إيطاليا على طريقة إدارة الأمم المتحدة للأزمة وعلى طريقتها فى التعامل مع عيديد قامت إيطاليا بإعادة نشر قواتها فى الصومال ونقل معظمها من مقديشيو إلى مناطق أخرى. وفى ذات الوقت هاجم وزير الدفاع الإيطالى لجوء الأمم المتحدة إلى استخدام القوه لفرض السلام. وانتقد د. بطرس غالى لموقفه المساند لمبعوثه فى إيطاليا (هاو)بشأن استخدام القوة (1993/8/13).

وإزاء تصاعد الأزمة بين إيطاليا والأمم المتحدة أعلنت الأولى عزمها سحب قواتها العاملة من الصومال، وإن كان وزير الخارجية الإيطالى قدصرح فى 1993/9/8 بأن القوات الإيطالية ستؤجل انسحابها من الصومال بضعة أيام استجابه لطلب الأمين العام للأمم المتحدة وبشرط عدم استخدام هذه القوات فى العمليات العسكريه الهجومية التى تقوم بها قوات الأمم المتحدة على أنصار التحالف الوطنى الصومالى بزعامة

عيديد. وقد طالب وزير الخارجية الإيطالي (1993/9/16) في ذات الوقت بمبادرة حازمة لاستئناف الحوار والبحث عن حل سياسي في الصومال، وأشار إلى تباعد وجهات النظر بين بلاده والولايات المتحدة، وأوضح أن المطلوب "تصحيح المنهج الذى اتبعته الأمم المتحدة وأشار إلى أنه خطأ وغير مثمر". وفى تطور لاحق وعلى أثر اجتماع عقده الرئيس كلينتون مع رئيس الحكومة الإيطالية اتفق الطرفان على تقديم اقتراح إلى الأمم المتحدة يقضى بوضع برنامج لإحياء «المبادرة السياسية» يؤمن سحب القوات الأمريكية وبقاء المنظمة الدولية لإعادة بناء الصومال (1993/9/18). (شهريات السياسة الدولية، العدد 115، يناير 1994).

وإثر ذلك أعلنت فرنسا أنها ستسحب قواتها فى الصومال فيما بين 15 ديسمبر 1993 و15 يناير 1994، كما أعلنت بلجيكا أنها ستسحب قواتها فى ديسمبر 1993 كما أعلنت ألمانيا عن نيتها فى سحب قواتها بحلول أبريل 1994.

وقد استمر الموقف الإيطالى على حاله حين دعا وزير الخارجية الإيطالى إلى تعيين وسيط للأمم المتحدة فى الصومال لتحريك الحوار السياسى مع جميع الفئات الصومالية (1993/10/1)

ولقد كان الموقف الإيطالى كما رأينا فاعلاً، فمن جهة توالت انسحابات كافة القوات الغربية وعلى رأسها القوات الأمريكية فى الربع الأول من عام 1994، ومن جهة ثانية قام الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مبعوثه الأمريكى روبرت أوكلى إلى الصومال لاستئناف جهود المصالحة الوطنية والتسوية السلمية للمشكلة الصومالية والإفراج عن الصوماليين المحتجزين لدى القوات الأمريكية والدولية (1993/11/1) ومن جهة ثالثة قرر مجلس الأمن وقف عملية مطاردة زعيم «التحالف الوطنى الصومالى» الجنرال عيديد (1993/11/8) ليفتح الباب بذلك أمام السعى لتحقيق مصالحة وطنية فى إطار تسوية سلمية.

3 - موقف الأمم المتحدة:

سبق الذكر أن القوات الدولية تحت علم وقيادة الأمم المتحدة قد دخلت طرفاً فى النزاع الصومالى وتحولت فى بعض الأوقات إلى أداة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية منحرفة عن أهدافها الإنسانية والسياسية إلى العمل العسكرى. وعليه فإنه سيتم الاقتصار هنا على القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة والتى تكشف فى مجملها عن موقف المنظمة الدولية معبرا عنه من قبل الجهاز الفاعل فيها (مجلس الأمن) من الأزمة الصومالية خلال الفترة محل التقرير والتى كانت على النحو التالى:

(1) فى 22 سبتمبر 1993 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 865 والذى أدان فيه الهجوم على قوات يونوصوم2 وطالب بضرورة تعقب مرتكبيه وعرضهم على العدالة. كما وافق المجلس على تقرير الأمين العام بإعادة بناء البوليس الصومالى وجهاز القضاء ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة فى إنشاء وتمويل صندوق لهذا الغرض.

(2) وفى 29 أكتوبر 1993 صدر القرار رقم 878 والذى ينص على التوصية بمد فترة يونوصوم2 لفترة تنتهى فى 18 نوفمبر 1993 وأن يقدم الأمين العام تقريره إلى المجلس قبل 18 نوفمبر 1993 ليتمكن المجلس من اتخاذ القرار المناسب.

(3) وقد قرر مجلس الأمن فى 16 نوفمبر 1993 فى القرار رقم 885 تشكيل لجنة تحقيق لبحث أسباب الهجوم المسلح على أفراد يونوصوم2 ودعوة الأمين العام إلى تقديم كافة الأطراف الصومالية للتعاون مع اللجنة والتوقف عن مطاردة عيديد.

(4) وفى 18 نوفمبر أصدر مجلس الأمن القرار رقم 886 والذى نص على:

- تجديد مدة يونوصوم2 لفترة تنتهى فى 31 مايو 1994.
- دعوة الفرقاء الصوماليين لتكثيف جهودهم لتحقيق المصالحة السياسية والسلم والأمن ووقف إطلاق النار فوراً، ونزع السلاح بموجب الاتفاقات التى تم التوصل إليها فى أديس ابابا وبخاصة مايتعلق بالأسلحة الثقيلة.
- الدعوة إلى أنشاء مجالس محلية وإقليمية وسلطة وطنية إقليمية.
- إن استقرار بقاء الأمم المتحدة فى الصومال يعتمد على تعاون الفراقاء معها ومدى الالتزام بالتوجه نحو التسوية السياسية.
- يؤكد القرار على التزام الدول الأعضاء بحظر تسليم السلاح والمعدات العسكرية إلى كافة الفرقاء.

وقد طالب غالى الأمين العام للأمم المتحدة بخفض القوات الدولية إلى النصف عملاً بمبدأ الواقعية وقال إن التعقل يحتم فى هذه الحالة اقتراح ألا يتجاوز عدد القوات الدولية التابعة

للأمم المتحدة بعد 31 مارس 1994 -وهو موعد انسحاب القوات القوات الأمريكية- 19700 جندى وربما أقل من ذلك.

(5) وفى فبراير 1994 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 897، والذى جاء فيه:

- الموافقة على تقرير الأمين العام لاستمرار عمل قوات يونوصوم2 للمساعدة فى:

* تنفيذ اتفاقات أديس ابابا وبخاصة نزع السلاح ووقف إطلاق النار.

* حماية الموانى الكبرى والمطارات والبنية الأساسية وخطوط المواصلات اللازمة لتحقيق الإغاثة الإنسانية ومساعدات التعمير.

* تقديم الإغاثة الإنسانية.

* المساعدة فى تنظيم جهاز البوليس والقضاء.

* المساعدة فى توطين الفلاحين.

* المساعدة فى التسوية السياسية لتصل إلى حد إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً.

* تقديم الحماية للأشخاص ومعدات الأمم المتحدة فضلاً عن الوكالات غير الحكومية التى تقوم بالإغاثة والتعمير.

* التخفيض التدريجى لقوات يونوصوم2 بحيث لاتتعدى 22ألفا.

* تكليف الأمين العام بالتشاور مع منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية لإقامة اتصالات مع الأطراف الصومالية لعقد مشاورات لتطبيق اتفاقات أديس ابابا فى موعد أقصاه مارس 1995.

(UN.Department of Public Information , The United Nations And The Situation in Somalia , March 1994).

(6) وفى ظل استمرار القتال والانقسامات على صعيد الساحة الصومالية اعترف مجلس الأمن بفشل جهود الأمم المتحدة فى حل الأزمة الصومالية حيث جاء فى القرار رقم 954 الصادر فى 1994/11/4 اقرار المجلس بإنهاء عمليات حفظ السلام فى الصومال فى 31مارس 1995. ووجه القرار رسالة سياسية الى قادة وزعماء الفصائل بأن الأمم المتحدة والدول الأعضاء نفد صبرها من الألاعيب السياسية لا سيما بعد مانفذت عملية الأمم المتحدة فى الصومال مهامها فى إنهاء المجاعة. (الحياة، 1994/11/5).

4- منظمة الوحدة الإفريقية:

يمكن القول بأن دور منظمة الوحدة الإفريقية بالنسبة للصومال كان ضئيلاً وقليل الفاعلية إذا ماقورن بالأمم المتحدة وفى هذا السياق يمكن القول إن موقف المنظمة الإفريقية جاء تابعاً ومشاركاً للمنظمة الدولية.

وقد قام رئيس منظمة الوحدة الإفريقية الرئيس محمد حسنى مبارك باستضافة اجتماع حضره الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فى 14 أكتوبر 1993. وانتهى هذا الاجتماع بإصدار بيان جاء فيه:

-التأكيد على التصميم المشترك على الاستمرار فى البحث عن حل شامل لمشكلات الصومال والدعوة الى تطبيق اتفاق أديس ابابا فى 27 مارس 1992 بمشاركة الفرقاء الصوماليين تحت مظلة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودول الجوار.

-الالتزام بدفع جهود التسوية والتعمير ومبادئ التعاون والسلام -دعوه كل الفرقاء الصوماليين للتعاون فى إيجاد حلول لمشكلات الصومال.

-تقدير الجهود البناءة لدول الجوار وبخاصة الدور الرائد لرئيس إثيوبيا وفق ما خولته منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة (الإيجاد).

-الاعتراف بدور الأمم المتحدة فى تقديم الإغاثة الإنسانية والأمن لمعظم أرجاء الصومال وحث العناصر العسكرية والمدنية على المشاركة فى هذه المجهودات.

-الإشادة بدور الدول المشاركة فى يونوصوم2 والتعبير عن العزاء للأسر التى فقدت أبناء ها وكذا للأسر الصومالية التى فقدت أعزاءها.

-مباركة الجهود الإنسانية للمنظمات غير الحكومية وتشجيعها على تكثيف جهودها.

-الدعوة لإنشاء صندوق خاص للإغاثة والتعمير للصومال وحث الدول الإفريقية والعالم العربى والجماعة الإسلامية للمساهمه فى تأسيس الصندوق وفى عملياته. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يرد خلال الفترة موضع البحث مايشير إلى خروج هذه التوصيات -لاسيما ما يتعلق منها بالمشاركة فى جهود

الإغاثة مادياً- إلى حيز التنفيذ الفعال.

5 - جامعة الدول العربية:

فى سياق الحديث عن دور الجامعة العربية فى معالجة الأزمة الصومالية يمكن القول إنه قد سار فى اتجاهين هما الجانب السياسى والجانب الغوثى وفق التفصيل التالى:

الجانب السياسى:

منذ اندلاع الأزمة بذلت الجامعة جهوداً لاحتواء الصراعات فى الصومال حيث أصدر الأمين العام عدداً من النداءات ناشد فيها مختلف الفرقاء الصوماليين بوضع حد للصراع الدامى الذى يستنزف قوى الصومال، كما كلف الأمين العام وفداً من الأمانة العامة برئاسة الأمين العام المساعد للشئون الاجتماعية بالتوجه إلى جيبوتى للاتصال بالفصائل الصومالية المعنية والمشاركة فى أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية الذى عقد فى الفترة من 15إلى21/7/1991. كما وضع مجلس الجامعة موضوع تطور الأحداث فى الصومال على جدول أعمال مجلس الجامعة فى دورته العادية (96) وأصدر قراره رقم 5097 بتاريخ 1991/9/12 متضمناً مايلى:

- تأكيد حرصه الكامل على وحدة الصومال وسلامته الإقليمية.

- دعوة الفصائل والفعاليات الصومالية إلى تغليب المصالح الوطنية العليا وضرورة وقف القتال فوراً وحل الخلافات بالطرق السلمية.

- دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والصناديق والهيئات العربية إلى تقديم إغاثة فورية للصومال.

وبصفة عامة يمكن القول بأنه على الجانب السياسى جاءت مسألة الصومال على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية منذ بدء الأزمة الصومالية فى جميع دوراته العادية وغير العادية والتى يمكن رصدها على النحو التالى:

* الدورة غير العادية: بتاريخ 1992/1/5 والتى صدر خلالها القرار رقم 5157 وجاء فيه:

- دعوة جميع الأطراف الصومالية المتقاتلة إلى وقف الاقتتال فوراً تمهيداً لحل الخلافات بالطرق السلمية فى إطار الحوار والوفاق الوطنى.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة وبصورة فورية مع السادة وزراء خارجية الدول الأعضاء لتشكيل لجنة وزارية تتولى إجراء الاتصالات العاجلة وبالإسلوب الذى تراه مناسباً.

- تقديم معونات عاجلة للصومال تسهم فيها كل الدول العربية.

-تفويض الأمين العام بفتح حساب خاص لتلقى المعونات الماليه المخصصه لإغاثة الصومال.

* الدورة غير العادية رقم (97)والقرار 5171 فى 1992/4/29، وجاء فيها:

-مطالبة الطرفين المتصارعين فى العاصمة الصومالية بالاستمرار فى الالتزام الكامل باتفاقية وقف إطلاق النار.

-دعوه جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من أجل تنفيذ قرارات مجلس الامن رقم 733، 746، 751 بشأن الصومال.

-دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة والصناديق والهيئات العربية إلى تكثيف معونات الإغاثة العينية العاجلة للصومال.

-الطلب إلى الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى خطه التسعين يوماً التى نص عليها القرارالذى أصدره مجلس الأمن رقم 751 من أجل تقديم المساعدات الإنسانية الطارئه إلى الصومال.

-تفويض الأمين العام بتشكيل لجنة من الدول الأعضاء مهمتها الاتصال بحكومة الصومال ومختلف الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمة والجهات الأخرى المعنية بهدف تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

الدورة العاديه رقم (98)والقرار5222 فى 1992/9/13 وجاء فيها:

- مطالبة مختلف الأطراف الصومالية بالاستمرار فى وقف إطلاق النار والامتناع عن أية أعمال عدوانية.

- مطالبة جميع الأطراف الصومالية بالتعاون الوثيق والكامل مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من أجل تنفيذ قرارات

مجلس الأمن المعنية بالصومال، ومواصلة المساعى لعقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة.

- دعوة الدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة والصناديق والهيئات العربية بضرورة الإسراع فى تقديم المعونات.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات العاجلة مع مختلف الفصائل والفعاليات الصومالية.

***** الدورة العادية رقم (99) والقرار رقم 5279 فى 1993/4/19 وفيها قرر مجلس جامعة الدول العربية مايلى بشأن الصومال:**

- دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون الكامل مع المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية فى تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الموقع فى 1993/3/27 بأديس ابابا.

- تقديم العون المادى والمعنوى للمجلس الوطنى الانتقالى الصومالى.

- التأكيد على قراراته السابقة بشأن تقديم المساعدات الإنسانية للصومال.

- دعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة فى المجهودات الدولية لإعمار الصومال.

- مناشدة الدول الأعضاء المساهمة فى تحمل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الصومالية وكذلك المندوبيات الدائمة للصومال.

- تمكين الأمانة العامة من القيام بدورها فى مجال تنسيق توصيل المساعدات العربية إلى الصومال.

** الدورة العادية رقم (100) والقرار رقم 5326 فى 1993/9/21 وجاء فى هذا القرار مايلى:

- دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التحلى بالحكمة وضبط النفس وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الموقع فى مارس 1993 بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكافة الأطراف الصومالية لأجل استئناف العملية السياسية.

- التأكيد على قراراته السابقة بشأن تقديم المساعدات الإنسانية للصومال.

***** الدورة العادية رقم (101) والقرار رقم 5371 فى 1993/3/27:**

- الترحيب بإعلان السلام الصادر فى 1994/3/24 المعروف باتفاق نيروبى ودعوة الأطراف الصومالية إلى مواصلة الالتزام بوقف إطلاق النار ونبذ جميع أعمال العنف واتخاذ الحوار سبيلاً وحيداً لحل الخلافات بالطرق السلمية.

- حث جميع الأطراف الصومالية على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل نشر الأمن والاستقرار فى كامل ربوع البلاد وتحقيق الوحدة الوطنية الترابية للصومال.

- الإعراب عن تقديره للدول العربية التى ساهمت بقوات حفظ السلام فى الصومال.

- الترحيب والتقدير بالمجهودات التى بذلتها الدول الأعضاء فى مجال تقديم المعونات الإنسانية.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات مع الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وكافة الأطراف الصومالية من أجل مواصلة التسوية السياسية والمصالحة الوطنية.

- دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة والصناديق والهيئات العربية المعنية إلى الاستمرار فى تقديم المساعدات.

***** الدورة العادية رقم (102) فى 1994/9/15 وفى هذه الدورة قرر المجلس ما يلى:**

- تشكيل لجنة وزارية تتولى مع الأمين العام متابعة الوضع فى الصومال ودراسة تطوراته وإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية وبالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية لإيجاد الحلول المناسبة للوضع فى الصومال، وذلك من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

- أن تشكل اللجنة من وزراء خارجية كل من الجمهورية التونسية وليبيا ومصر واليمن وتظل عضويتها مفتوحة لمن يرغب فى الانضمام إليها من الدول الأعضاء.

- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات مالية إلى صندوق الصومال بالأمانة حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكولة إليها.

- دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون الكامل مع اللجنة الوزارية من أجل تنفيذ مهامها فى الصومال.

- دعوة جميع الأطراف الصومالية المعنية إلى وقف جميع أعمال العنف والالتزام بوقف إطلاق النار واتخاذ الحوار سبيلاً لحل الخلافات.

- الإعراب عن التقدير لجهود الأمم المتحدة فى الصومال ودعوة مجلس الأمن إلى تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة فى الصومال.

- الترحيب والتقدير بمجهودات الدول الأعضاء فى مجال تقديم المعونات فى الصومال.

- دعوة الدول الأعضاء والمنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة والصناديق والهيئات العربية إلى تقديم المعونات الإنسانية للصومال.

- دعوة الدول الأعضاء وكافة المجالس والصناديق والهيئات العربية إلى تحويل مساعداتها المالية إلى الحساب الخاص بدعم الصومال.

(الجامعة العربية: تقرير بشأن الوضع فى الصومال ودور الأمانة العامة، بدون تاريخ).

الجانب الغوثى:

فى إطار تنفيذ قرارات مجلس الجامعة بشأن إغاثة الصومال وجه الأمين العام رسائل إلى قادة الدول العربية فى 1992/5/24 شرح فيها الظروف المأساوية للشعب الصومالى مؤكداً على ضرورة تضافر الجهود العربية لمد يد العون المادى والعينى لشعب الصومال. وفى هذا السياق وصلت إلى مقديشيو فى 1992/5/30 البعثة الطبية التابعة لجامعة الدول العربية وقامت الجامعة فى حدود إمكانياتها المتاحة بتحمل نفقات فريق طبى مكون من أربعة أطباء متخصصين رشحتهم نقابة الأطباء المصرية، وفى 1992/8/30 وصل إلى مقديشيو الفوج الثانى من الفريق الطبى التابع للجامعة العربية.

(الجامعة العربية: تقرير بشأن الوضع فى الصومال ودور الأمانة العامة، بدون تاريخ).

وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من تحرك الجامعة العربية اقتصر على النواحى الإنسانية والمساعدات إلى جانب المشاركة مع باقى المنظمات الإقليمية فى الترتيب للحل السياسى، وساهمت الجامعة بمائة ألف دولار من ميزانيتها فى صورة معونات. (الأهرام: 1993/7/31)

خاتمة :

يمكن مما سبق التوصل إلى بعض التصورات المستقبلية التى كشفت عنها تطورات الأزمة الصومالية:

أولاً: فشل الأمم المتحدة فى سياستها الجديدة الرامية "لفرض" السلام فى الصومال نتيجة لدخولها طرفاً من أطراف الصراع فى الصومال، محكومة فى ذلك بمصالح الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى كان لها قصب السبق والقوة الأكبر فى الصومال، فضلاً عن الهيمنة على عمليات يونوصوم2 مما جعل الأمم المتحدة تفقد مصداقيتها كطرف محايد يسعى إلى تسوية المشكلة الصومالية سلمياً، وليس من شك فى أن مثل هذا الفشل من شأنه أن يجعل الأمم المتحدة تعيد النظر فى سياستها المتعلقة "بفرض" السلام لتعود مرة أخرى لدورها الأساسى المنوط بها فى حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد تحتاج الأمم المتحدة لفترة لالتقاط الأنفاس تعيد فيها حساباتها بعد أن اضطرت إلى اتخاذ قرار بسحب قواتها من الصومال من جراء ماتعرضت له من خسائر.

ثانياً: ولقد لحقت بالقوات الأمريكية العاملة ضمن يونوصوم2 هزيمة مادية ومعنوية كبيرة جعلت صانع القرار السياسى الأمريكى يعيد حساباته هو الآخر، ويدرك أن للقوة المادية حدوداً ومحددات قد تجعل استخدام القوة العسكرية ذاته غير مجدٍ فى بعض دول العالم الثالث، وهو ما يمكن تسميته "ضعف القوة" الأمريكية، فى مواجهة "قوة الضعف" لدى بعض شعوب العالم الثالث، ذلك أن الشعب الصومالى لم تكن لديه تلك الأهداف العسكرية أو المدنية التى يمكن قصفها لإلحاق الضرر به، كما لم تكن لديه حكومة يخشى شخوصها على كراسى الحكم من جراء تذمر شعبى، فضلاً عن أن المجتمع الدولى قد ترك الشعب الصومالى يموت جوعاً ومرضاً، وبالتالى فإن منطق الخوف والتمسك بالحياة لم يعد له معنى طالما أن الموت بات قدراً محتوماً عليه، وهو مادفعه إلى الدفاع عن كرامته التى حاولت القوة الأمريكية إهانتها، وهكذا اضطرت القوات الأمريكية إلى الانسحاب ململمة أذيال الخزى والعار، وعاجزة حتى عن الدفاع عن المظلة الأخلاقية التى دخلت الصومال تحت شعارها "استعادة الأمل"، بعدما انفضحت نوايا الولايات المتحدة فى الصومال.

ثالثاً: ورغم محاولات القوى الإقليمية (وبخاصة أريتريا - أثيوبيا - كينيا) الانفراد ببحث سبل تحقيق المصالحة الوطنية فى الصومال، متعمدة فى ذلك إبعاد أى دور عربى / إسلامى فى مسار المصالحة تحت شعارات مختلفة (الأصولية الإسلامية - الإرهاب... إلخ) ورغبة منها فى طمس الهوية العربية / الإسلامية للصومال، تحقيقاً لمصالحها وتأميناً لأمنها الذى تخشى من تعرضه للتهديد فى حالة قيام صومال جديد موحد، نقول رغم كل هذه المحاولات، فإنه من غير المتصور فى المستقبل المنظور أن تتمكن من تحقيق مآربها، استناداً إلى الحقائق التاريخية، ومعطيات الوضع الراهن. فمن جهة ورغم قيام الاستعمار الأوربى بتقسيم الشعب الصومالى مابين صوماليات خمس، إلا أن الشعب الصومالى قد تمكن من توحيد الصومال الإيطالى والبريطانى فى دولة الصومال المستقلة عام 1960، كما إن جذوة تحقيق حلم الصومال الكبير ظلت محركاً لمجمل السياسة الصومالية منذ الاستقلال وحتى انهيار الدولة.

من جهة ثانية فإن معطيات الوضع الراهن فى الصومال تؤكد هذا التوجه؛ فلقد تراجع شمال الصومال عن استقلاله المعلن، ثم أن التوجه العربى / الإسلامى مازال قوة محركة لدى كافة الفصائل الصومالية المتناحرة، وليس من شك فى أن ذلك يلقى بمسئولية كبرى على الدول العربية / الإسلامية، التى يتعين عيها ملء الفراغ الناجم عن انسحاب قوات يونوصوم2 من الصومال وأن توسع من نطاق عمليات منظمات الإغاثة، وأن تسهم بشكل جدى فى إعادة تعمير الصومال كيما يكون لها دور فاعل فى مسار المصالحة الوطنية فى الصومال.

رابعاً: ورغم المخاطر المتوقعة عقب انسحاب قوات يونوصوم2 من اندلاع القتال بين مختلف الفصائل الصومالية، وهو مالاحت نذره فى نهاية فترة الدراسة، فإنه لايتصور فى المستقبل المنظور استمرار هذا الصراع على حدته شريطة توقف مختلف القوى الإقليمية والدولية عن تزويد المتقاتلين بالسلاح، وشريطة وجود دور عربى / إسلامى فاعل ينقذ الشعب الصومالى المسلم من محنته، ويحفظ عليه انتماءه وهويته.

مصادر الدراسة:

باللغة العربية:

أولاً: وثائق:

1- الجامعة العربية: تقرير بشأن الوضع في الصومال ودور الأمانة العامة، بدون تاريخ.

2- إعلان نيروبي: نص الوثيقة الموقعة من كل من علي مهدي محمد، ومحمد فارح عيديد في 24 مارس 1994 بنيروبي.

3- بيان صحفي: موقع من عبد الرحمن أحمد علي - رئيس الحركة الوطنية الصومالية (شمال الصومال) بتاريخ 1994/4/29.

4- قرارات مجلس الجامعة العربية بشأن الوضع في الصومال.

ثانياً: دوريات وتقارير:

1- جريدة أريتريا الحديثة: العدد 49، السنة الثالثة، في 1994/2/16.

2- جريدة أريتريا الحديثة: العدد 7، السنة الرابعة، في 1994/9/23.

3- جريدة الأهرام: متنوعات على مدى الفترة التي يغطيها التقرير.

4- التقرير الاستراتيجي العربي: القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993.

5- جريدة الحياة: متنوعات على مدى الفترة التي يغطيها التقرير.

6- مجلة السياسة الدولية: شهريات - العدد 114، أكتوبر 1993، والعدد 115، يناير 1994، والعدد 116، أبريل 1994.

باللغة الإنجليزية:

أولاً: وثائق:

(UN.Department of Public Information , The United Nations And The Situation in Somalia , March 1994)

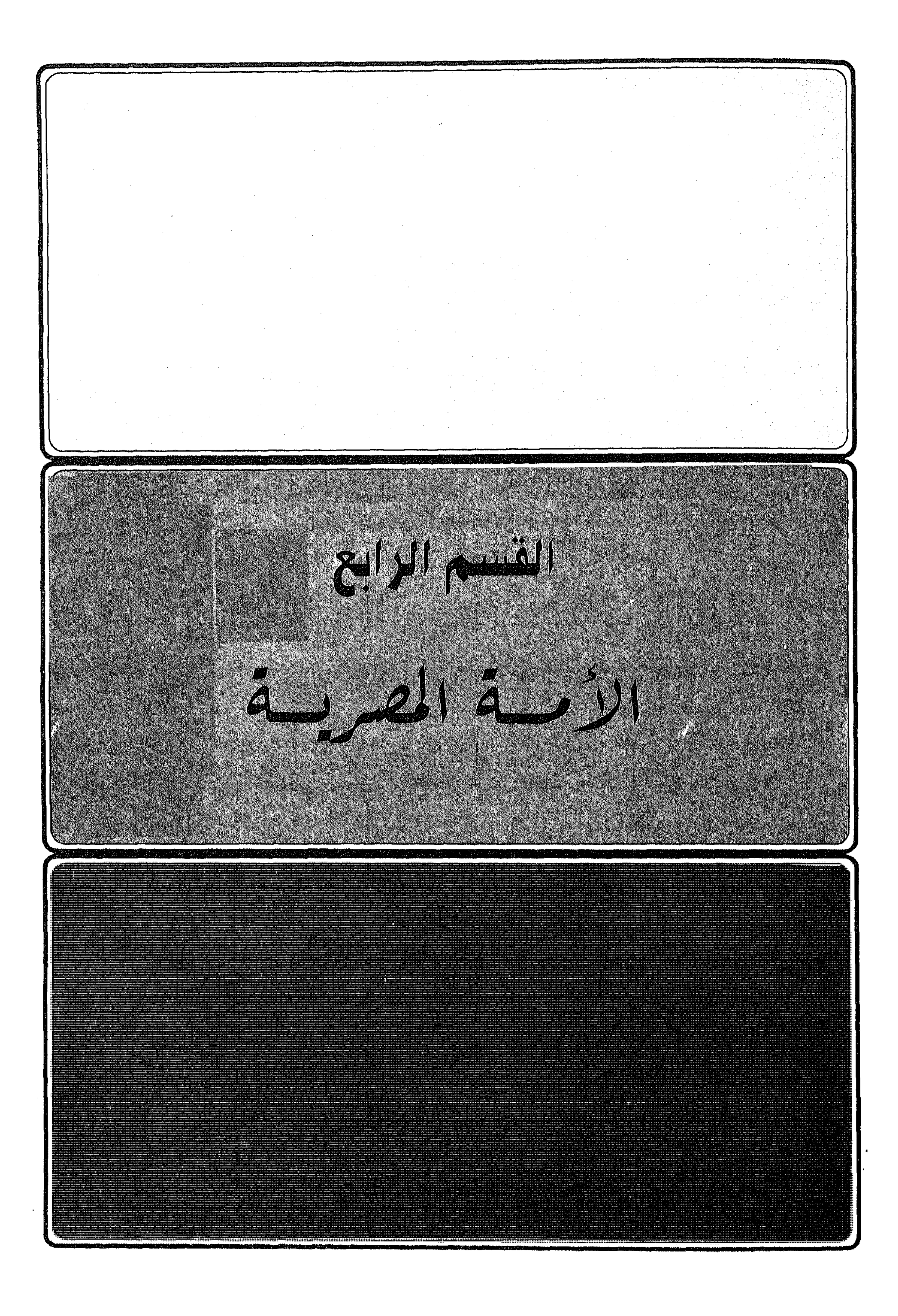
ثانياً: كتب:

Drysdale, John, Whatever Happened to Somalia, London: HAAN Associates, 1994.

ثالثاً: دوريات:

Africa Insight, Vol. 23, No. 1, 1993.

The Nation, April 4, 1994.



القسم الرابع

الأمـــة المصريـــة

مقدمة عامة:

يتناول التقرير فى القسم الخاص بجمهورية مصر العربية مجموعة من القضايا والسياسات العامة التى تتداخل تأثيرا وتأثرا وترتبط بما يمكن أن نطلق عليه "مركب الأزمة" فى عملية التطور الديمقراطى التى يعيشها النموذج المصرى للممارسة السياسية منذ منتصف السبعينات. وعليه فإن هذا القسم يتكون من أربعة محاور أساسية:

* **المحور الأول:** ويتناول رصد وتحليل أهم التطورات والقضايا السياسة الداخلية التى شهدتها مصر خلال العام الهجرى المنصرم مع التأكيد على مواقف وتوجهات المؤسسات والقوى السياسية الحكومية وغير الحكومية إزاءها. فقد تم التركيز على قضايا العنف السياسى من حيث تزايد حدة المواجهات بين جماعات العنف السياسى وقوات الأمن خلال الفترة التى يغطيها التقرير. وفى إطار مرجعية النموذج الفوقى للتحول الديمقراطى قام التقرير برصد مجموعة من القضايا التى ترتبط فى مجملها بأزمة الممارسة السياسية فى إطار نموذج الحزب المهيمن (الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم). وهذه القضايا هى:- الحوار القومى.

- فاعلية الأحزاب السياسية.
- طبيعة النظام الانتخابى.

وقد أفرد التقرير هذا العام مساحة مستقلة لتقويم أداء بعض جماعات المصالح والقوى السياسية الفاعلة، وهى نقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصحفيين وكذلك جماعة الإخوان المسلمين. وربما يغرى ذلك الاهتمام إلى محورية الدور الذى تقوم به هذه المؤسسات فى عملية التحول التى يشهدها المجتمع المصرى. واستمرار لهذا النهج فقد تناول التقرير بالرصد والتحليل كذلك دور ونشاط كل من الحركة الطلابية ونوادى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية. بالإضافة إلى ذلك فقد تناول هذا الجزء بالرصد والتحليل دور وأداء كل من مؤسسة القضاء والتشريع فى المجتمع المصرى.

* أما **المحور الثانى:** فإنه يتناول أهم القضايا الخارجية وموقف مؤسسات وقوى النظام المصرى منها حيث تم تقسيمها وفقا لمعيار إقليمى على النحو التالى:

1- قضايا العالم الإسلامى وهى تشمل مأساة البوسنة والهرسك، والحرب الأهلية فى أفغانستان.

2- القضايا العربية وهى تشمل اتفاق غزة- أريحا، والأزمة اليمنية.

3- القضايا الأفريقية وتشمل الحرب الأهلية فى جنوب السودان، والأزمة الصومالية، والحرب الأهلية فى رواندا، وجنوب أفريقيا.

ويتناول **المحور الثالث**: دراسة السياسة التعليمية كنموذج للسياسات العامة فى مصر، حيث أن تقرير العام الماضى قد ركز على السياسة الإعلامية والثقافية والفكرة الحاكمة فى هذا التقرير والتى من خلالها يتم تقويم آثار أى سياسة عامة إنما تستند على متغييرين أساسيين:

أولهما: الأهداف المعلنة والتى تعكسها التوجهات العامة للنخبة الحاكمة.

ثانيهما: رؤية المجتمع لاحتياجاته وما تحقق فعلا من هذه الأهداف المعلنة وعلى الرغم من خطورة قضية التعليم وارتباطها الوثيق بأى مشروع للنهضة والتقدم فى مصر فإن تحليل السياسة التعليمية خلال الفترة موضوع التقرير يكشف عن وجود فجوة كبيرة بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة، فثمة إخلال واضح لمبدأ تكافؤ الفرص، وتراجع فى كفاءة الأداء التعليمى لا سيما بين الأوساط الفقيرة. ومن ناحية أخرى انعكست أزمة الممارسة الديمقراطية على أطراف العملية التعليمية (الطلاب وأعضاء هيئة التدريس) وهو ما يدعم المنظور الخاص "بمركب الأزمة" عند تناول قضايا النظام السياسى المصرى.

أما **المحور الرابع** فإنه يتناول بشكل تفصيلى سياسة الاستخصاص من حيث مفهومها وأسباب الأخذ بها والآثار المترتبة عليها. كما اهتم هذا التقرير الاقتصادى المصرى عن الحول الهجرى 1414 بإثارة عدد من الانتقادات المهمة للبرنامج الحكومى الخاص بتوسيع قاعدة الملكية الخاصة سواء من حيث الجوانب القانونية والتشريعية أو المصالح العليا للمجتمع أو فساد التطبيق والممارسة.

وحقيق علينا أن نعيد التأكيد مرة أخرى على أن القضايا المختلفة التى يعالجها القسم المصرى من التقرير هى جد مترابطة ومتشابكة وتؤثر فى بعضها البعض إذ لا يمكن على صعيد القضايا الداخلية الفصل بشكل تعسفى بين السياسة الأمنية والتشريعية والتعلمية والاقتصادية.. إلخ. فجميعها مكونات واتساق فرعية داخل المجتمع، ومن ناحية أخرى فإن جدلية الارتباط بين الداخل والخارج تعد أساسية لفهم النموذج المصرى فى الممارسة.

مركز الدراسات الحضارية

أولاً

القضايا الداخلية

1- قضايا وإشكالات العنف السياسي في مصر
2- أزمة الممارسة السياسية.
3- أداء جماعات المصالح والقوى السياسية الفاعلة.
4- نوادي أعضاء هيئة التدريس.
5- الحركة الطلابية.
6- السلطة القضائية.
7- أداء مجلس الشعب.

الباحث: د. حمدى عبدالرحمن
الباحثون المساعدون: أ. محمد جمال عرفة
أ. عبدالحى محمد

الأمة فى عام 1414 هـ

١-قضايا وإشكالات العنف السياسي في مصر

حصاد عام من المواجهة:

تشكل قضايا العنف والعنف المضاد واحترام حقوق الإنسان ما يمكن أن نطلق عليه "مركب الأزمة" فى عملية التطور الديمقراطى التى يطرحها النموذج المصرى لممارسة السياسية. فالسياسة الأمنية لا تزال ترتكن على أسلوب المواجهة العنيفة مع جماعات العنف المسلح، أى أن التعامل الأمنى مع أحداث العنف السياسى يشكل بدرجة كبيرة ركيزة الحكومة المصرية الأساسية فى تعاملها مع تلك الظاهرة المجتمعية الخطيرة.

إنه بعد مرور عامين أو يزيد على تطبيق قانون الإرهاب وتصاعد حدة العنف السياسى فى مصر بدرجة تثير القلق أضحت بعض المناطق الإقليمية ولا سيما فى صعيد مصر تعيش حالة أقرب إلى الحرب الأهلية الثأرية. فحوادث العنف المسلح باتت من روتين الحياة اليومية فى تلك المناطق. يستوجب ذلك ضرورة الإشارة إلى عدد من الملاحظات التى تمثل مقدمات لأزمة لفهم ومتابعة إشكالية العنف السياسى فى مصر:

أولاً: شهدت مصر منذ تطبيق قانون الإرهاب (يوليو 1992) وحتى يوليو 1994 تصاعداً خطيراً فى حوادث العنف المسلح حيث بلغت (560) حادثة أسفرت عن مصرع (191) من جماعات العنف المسلح، و(123) من قوات الأمن إلى جانب (64) من المدنيين، وذلك مقابل (99) حادثة عنف مسلح فى الفترة من إبريل 1986 وحتى يوليو 1992 راح ضحيتها (112) من أفراد جماعات العنف المسلح، و(14) فقط من قوات الأمن، و(20) من المواطنين (انظر جدول رقم 2).

ثانيا: كان من المأمول أن تراجع الحكومة المصرية سياستها العامة بما يحقق الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل حتى يتم دعم وتكريس المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان المصرى إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث واستقرت الحكومة على قناعاتها السابقة فيما يتعلق بقضايا العنف والإرهاب حتى ازدادت حدة المواجهة الحكومية مع جماعات العنف المسلح ولا سيما فى مصر العليا وهو ما تؤكده الدراسة المسحية لحصاد العام الهجرى المنصرم. فقد بلغت حوداث العنف فى هذا العام (321) حادثة عنف تمثلت أطرافها فى قوات الأمن وجماعات العنف المسلح من جهة وبعض المواطنين المدنيين من جهة أخرى. وأسفرت هذه المواجهات عن مصرع (121) من الجماعات، و(89) من قوات الشرطة إلى جانب (28) من المدنيين. (انظر جدول رقم 1).

ثالثاً: إذا كان هدف الحكومة من تحويل قضايا العنف المسلح إلى المحاكم العسكرية الاستثنائية هو سرعة الإجراءات والتخلص من العناصر المناهضة لها بشكل قاطع، فإن ذلك لم يتحقق البتة حيث استمرت أحداث العنف السياسى بنفس معدلاتها ، فبعد صدور أول حكم بإعدام 8 من المحكمة العسكرية العليا فى قضايا السياحة تعرض وزير الداخلية اللواء حسن الألفى إلى محاولة اغتيال انتحارية من قبل جماعات العنف المسلح (أغسطس 1993) وبعد أن صدرت أحكام الإعدام فى قضية تنظيم طلائع الفتح تعرض د.عاطف صدقى رئيس الوزراء لمحاولة اغتيال فاشلة أثناء توجهه من منزله إلى مقر عمله. وقد جرت مصادمات عنيفة بين جماعات العنف المسلح ورجال الأمن تمكنت الجماعات المتشددة من إلحاق خسائر كبيرة فى أرواح رجال الشرطة سواء كانوا قيادات عليا (لواء) أو الجسد الحقيقى لجهاز الأمن (خفراء ومساعدى شرطة) بل وازدادت حوادث العنف وشهدت القاهرة اغتيال أحد قيادات وزراء الداخلية وهو اللواء رءوف خيرت وكيل الإدارة العامة لجهاز مباحث أمن الدولة.

وكانت قرارات الرئيس مبارك بإحالة 11 قضية من قضايا الإرهاب إلى المحكمة العسكرية العليا -رغم رفض غالبية القوى الوطنية لذلك- باباً واسعاً لاستشراء العنف وتعقد مركب الأزمة فى الممارسة السياسى المصرية.

جدول رقم (1)

حصاد العنف السياسي في مصر (يوليو1993-يوليو 1994)

الأثر / الشهر	عدد حوادث العنف	عدد القتلى				عدد المصابين			
		جماعات	مواطنون	أمن	سياح	جماعات	مواطنون	أمن	سياح
يوليو1993	13	10	2	3	-	3	5	5	-
أغسطس	22	8	10	4	-	1	104	1	-
سبتمبر	19	4	1	10	-	1	-	5	-
أكتوبر	45	15	2	8	-	59	4	25	-
نوفمبر	30	1	2	7	-	28	25	11	-
ديسمبر	27	13	2	16	-	10	15	10	8
يناير1994	14	2	-	10	-	2	-	2	-
فبراير	30	12	3	5	-	2	6	5	5
مارس	30	15	5	14	-	2	22	7	1
أبريل	38	13	-	5	-	1	-	2	-
مايو	28	15	-	4	-	9	4	12	-
يونيو	11	4	-	1	-	-	1	7	-
يوليو	14	9	1	2	-	3	10	3	-
الإجمالي	321	121	28	89	-	121	195	95	14

جدول رقم (2)

تصاعد حوادث العنف السياسي في مصر (أبريل 1986-يوليو 1994)

الفترة الزمنية	عدد حوادث العنف	عدد القتلى		
		جماعات	مواطنون	أمن
أبريل1986-يوليو1992	99	112	20	14
يوليو1992- يوليو1993	239	70	36	34
يوليو1993- يوليو1994	321	121	28	89
الإجمالي	659	303	84	137

وجدير بالذكر أن الأجهزة الرسمية المصرية قد أعلنت مراراً أنها استطاعت القضاء على الإرهاب أو حدت بصورة كبيرة من آثاره وخطره، وأنها تنتهج سياسة المواجهة الأمنية الشاملة، إلا أننا مع المراجعة الإحصائية لمعدلات العنف فى الشهور الأخيرة نجد أن هذا القول يجانبه الصواب.

وسوف نتناول فى هذا الجزء تصاعد حدة أحداث العنف السياسى فى مصر خلال العام الماضى من خلال الموضوعات التالية:

* المواجهات بين جماعات العنف المسلح والشرطة.
* قضايا المحاكم العسكرية.
* محاولة اغتيال وزير الداخلية.
* محاولة اغتيال رئيس الوزراء.
* اغتيال كبار ضباط وزارة الداخلية.

وذلك فى إطار عرض مواقف المؤسسات والقوى السياسية للنظام السياسى المصرى.

1- المواجهات العنيفة بين جماعات العنف المسلح والأمن:

لقد نجم عن المواجهات العنيفة بين قوات الأمن وجماعات العنف السياسى فى مصر خلال الفترة من يوليو 1993 إلى يوليو 1994 مقتل (121) من أفراد الجماعات المسلحة و(89) من رجال الأمن.

فلقد شهد شهر يوليو أكبر حركة إعدامات فى تاريخ مصر الحديث حيث تم إعدام (13) من جماعات العنف المسلح تمت إدانتهم بواسطة محاكم عسكرية.

وقد أدت حركة الإعدام الكبيرة إلى رد فعل عنيف حيث قام بعض أعضاء جماعات العنف المسلح بإطلاق النيران على سيارة اللواء عثمان شاهين قائد المنطقة العسكرية المركزية الذى تعرض للهجوم الخطأ لتشابه موكبه مع موكب اللواء أحمد عبد الله، والذى اعتزموا اغتياله بعد أن أصدر أحكام المحكمة العسكرية بإعدام زملائهم. وقد دار اشتباك بين الشرطة وأعضاء الجماعات أمام شرطة زينهم أسفرت عن مقتل اثنين من الجماعات ومصرع طالب وضابط شرطة وإصابة (5) مواطنين، وقد ألقت قوات الأمن القبض خلال شهر يوليو على مجدى الصفتى وعبد الله أبوالعلا من قادة تنظيم "الناجون من النار" بعد فرار أكثر من 6 سنوات. وقد وجهت إليهم المباحث تهمة المشاركة فى عدد من العمليات الإرهابية لاغتيال كبار رجال الدولة (أبو باشا- النبوى إسماعيل- مكرم محمد أحمد).

كما شهد شهر يوليو صدامات دامية بين الأمن وجماعات العنف المسلح بأسوان وأسيوط أسفرت عن مصرع أحد مرشدى الأمن. كما شهد شهر يوليو صدامات عنيفة بين رجال الشرطة وعدد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أسفرت عن إصابة (5) من الإخوان بإصابات بالغة.

وبدأ شهر أغسطس بمصادمات عنفية بين رجال الأمن وجماعات العنف المسلح أمام نقطة شرطة الأميرية بالقاهرة أدت إلى مصرع 2 من الجماعات ووفاة مواطن وإصابة 3 مواطنين.

وبعد مرور 8 أيام من شهر أغسطس شهدت مدينة نجع حمادى حادثة إرهابية مروعة حيث قام بعض أفراد الجماعات بنصب كمين لمساعد مدير أمن قنا اللواء عبد الحميد غبارة وأطلقت عليه وابلاً من الرصاص، مما أدى إلى مصرعه ومصرع سائقه وحارسه. وقد شنت قوات الأمن حملات أمنية مكثفة للقبض على الجناة، إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح.

وفى منتصف شهر أغسطس أصدرت محكمة أمن الدولة العليا حكما تاريخيا حيث قضت ببراءة جميع المتهمين فى قضية اغتيال المحجوب لعدم وجود أدلة كافية، وتعرضهم لتعذيب شديد من قبل أمن الدولة للاعتراف بجريمة لم يرتكبوها. وقد حكمت المحكمة بمعاقبة 10 متهمين بالأشغال الشاقة والسجن لمدة تتراوح من 15سنة و 3 سنوات بتهمة حيازتهم مفرقعات وأسلحة نارية.

ودارت خلال شهر أغسطس اشتباكات ومصادمات دامية بين رجال الشرطة وجماعات العنف المسلح بأسيوط أسفرت عن مصرع ضابط وسيدة وإصابة مواطنين بجراح خطيرة، كما قام مجهولون بإطلاق الرصاص على باخرة سياحية عند منفلوط تقل 44 سائحاً إنجليزيا لم يصب منهم أحد بجراح.

وفى يوم 18 أغسطس تعرض وزير الداخلية لمحاولة اغتيال انتحارية من قبل جماعات العنف المسلح، حيث قام بعض أعضاء الجماعات بوضع قنبلة أسفل دراجة بخارية فى شارع الشيخ ريحان بالقرب من ميدان التحرير حيث كان وزير الداخلية متجهاً بسيارته إلى مبنى الوزارة بلاظوغلى، وقد أسفر الحادث عن إصابة وزير الداخلية بإصابات بالغة ووفاة أحد منفذى العملية الانتحارية من جماعات العنف ومصرع 3

مواطنين وأحد رجال الأمن وإصابة 18 مواطنا وتحطم 25 سيارة.

أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكما بإعدام 4 من تنظيم الشوقيين بعد اتهامهم بالسطو على محلات الذهب وصدر قرار الرئيس مبارك بإحالة قضية زينهم للمحكمة العسكرية وإحالة مجموعتين من تنظيم طلائع الفتح للقضاء العسكرى (الثانية والثالثة).

وشهد شهر سبتمبر مصادمات واشتباكات دامية بين رجال الأمن وجماعات العنف المسلح. شنت جماعات العنف هجوما متواصلا على رجال الشرطة، وخاصة فى الصعيد، ونجحت فى اغتيال العميد ممدوح محمد عبده بأمن الدولة بأسيوط والعقيد طبيب مدير مستشفى سجن أسيوط وأمين شرطة بالقوصية وشرطى وخفير بأبوتيج وديروط، وأصابت عشرة من رجال الأمن بإصابات بالغة.

صدرت أحكام المحكمة العسكرية العليا فى قضية زينهم بإعدام 2 والمؤبد لـ4 اتهموا بقتل ضابط وطالب وشرعوا فى قتل آخرين وحازوا أسلحة ومتفجرات، كما تم التصديق على الأحكام العسكرية فى قضية الشوقيين وتم تحويل قضية طلائع الفتح (الثانى والرابع) إلى المحكمة العسكرية العليا.

وقد أجرى وزير الداخلية تغييرات فى قيادات الشرطة بالصعيد، حيث قام بنقل اللواء محمد عنتر مدير أمن أسيوط إلى البحر الأحمر، وقام بتعيين اللواء مجدى البسيونى بديلا له بعد أن كشفت الأحداث المتلاحقة عجز قيادة الشرطة فى أسيوط مما أدى إلى مصرع قيادات الشرطة وخفراء الشرطة.

توفى أحد أعضاء جماعات العنف المسلح فى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى بعد أن تم إلقاء القبض عليه واتهامه بالمشاركة فى محاولة اغتيال وزير الداخلية. كما لقى وكيل مدرسة بديروط وأمين شرطة مصرعهما بعد أن تعرضا لهجوم إرهابى خاطف.

وبدأ شهر أكتوبر بمصادمات واشتباكات دامية بين رجال الشرطة وجماعات العنف المسلح فى السويس وأبوتيج بأسيوط والمرج بالقاهرة وأسيوط والمطرية وقنا ومنفلوط والقوصية أدت إلى اغتيال 8 من رجال الشرطة منهم عميد شرطة بقنا ورائد وملازم بالمطرية وضابط بالمرج وإصابة مساعد مدير أمن السويس.

وأصدرت المحكمة العسكرية حكمها بإعدام 3 من جماعات العنف والمؤبد لمتهم واحد والأشغال بالسجن لـ8 وبراءة 19 فى قضية تنظيم الفتح 3 وتنظيم الـ 19، كما أصدرت حكمها فى الجزء الأول والرابع بإعدام 8 والمؤبد لـ6 والأشغال الشاقة لـ4 والسجن لـ24 وبراءة 53.

وشنت جماعات العنف المسلح هجوماً إرهابياً خاطفاً على صيدلية بديروط أسفر عن مصرع طبيب مسيحى وإصابة صيدلى مسيحى، وهجوماً آخر على جواهرجى بأسيوط أصيب بجراح خطيرة.

وألقت مباحث الأمن القبض على أكثر من 12 طالباً من الإخوان المسلمين بالمدينة الجامعية بالإسكندرية بسبب تظاهرهم احتجاجاً على شطبهم من الإقامة بالمدينة الجامعية لانتماءاتهم الإسلامية.

وفى شهر نوفمبر قامت جماعات العنف المسلح بشن أكثر من هجوم خاطف على رجال الشرطة وفاجأتهم بوابل من الرصاص فى مركز البدارى بأسيوط وأسوان وأبوتيج وقنا. وكان أخطر الحوادث هو إطلاق الجماعات وابلاً من الرصاص على رجال الشرطة فى أحد ميادين قنا العامة مما أدى إلى مصرع 3 من رجال الشرطة وأمرأة وإصابة 3 مواطنين.

كما دارت اشتباكات دامية بين الشرطة وجماعات العنف المسلح فى أسيوط وأسوان واشتباك دامٍ آخر بين رجال الشرطة وجماعات العنف المسلح فى سجن مزرعة طرة وسجن الحضرة بالإسكندرية أسفرت عن إصابة 8 من رجال الشرطة و29 من جماعات العنف المسلح. وكانت أخطر حوادث العنف فى شهر نوفمبر إذ تعرض رئيس الوزراء لمحاولة إرهابية لاغتياله بالقرب من منزله وأثناء ركوبه سيارته متجها إلى مكتبه. وقد وقع الحادث أمام مدرسة المقريزى مما تسبب فى مصرع وإصابة 18 مواطنا منهم 4 تلاميذ وإصابة عميد شرطة المكلف بحراسة د. صدقى وسائقه الخاص.

بعدها بأيام قليلة تم تنفيذ حكم الإعدام فى اثنين من جماعات العنف المسلح فى قضية زينهم والتصديق على أحكام 11 متهما فى قضية طلائع الفتح تنظيم 19، وقامت حملات أمنية مكثفة فى أسيوط وسوهاج والفيوم والشرقية والقليوبية والمطرية بالقاهرة، تم على أثرها القبض على 8 من أعضاء جماعات العنف بالقليوبية واتهامهم بأشعال حريق فى ضريح

بالخانكة والقبض على 7 من الشوقيين واتهامهم بمحاولة تفجير عبوات ناسفة بالفيوم.

وبدأ شهر ديسمبر بمواجهات دامية بين رجال الشرطة وجماعات العنف المسلح فى القاهرة وحلوان والمنيا وأسيوط ومنفلوط والبدارى بأسيوط، ونفذت جماعات العنف المسلح هجمات إرهابية لاغتيال رجال الشرطة فى نجع حمادى وديروط والقوصية والمطرية وأسيوط، أسفرت عن مصرع 16 من رجال الشرطة ومصرع 12 من عناصر العنف المسلح، الأمر الذى دعا رئيس الجمهورية إلى إحالة قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء إلى القضاء العسكرى وتنفيذ الإعدام فى 3 من جماعات العنف بطلائع الفتح وتنظيم 19، والحكم بإعدام المتهم الأول فى قضية اغتيال فرج فوده المتهم عبد الشافى إبراهيم والأشغال الشاقة 15 سنة لمتهم و10 سنوات لمتهم آخر والسجن 3 سنوات لمتهم وبراءة 8 متهمين.

كما شهد شهر ديسمبر إصابة 8 سائحين و8 مواطنين مصريين فى هجوم إرهابى خاطف على أتوبيس سياحى بمصر القديمة أثناء دخوله شارع عمرو بن العاص لزيارة الكنائس القبطية.

وبدأت جماعات العنف المسلح شهر يناير بشن عدة هجمات خاطفة إرهابية على رجال الشرطة فى أسيوط والقوصية وأبوتيج بهدف اغتيالهم والاستيلاء على سلاحهم والانتقام منهم ومنهم العقيد جمال زكى (مسيحى) بمديرية أمن أسيوط. واشتباكات دامية بين رجال الشرطة وجماعات العنف المسلح فى عزبة الهادى بحلوان أسفرت عن مصرع جندى وأحد أعضاء الجماعات.

وقامت حملات أمنية مكثفة على المناطق العشوائية بالقليوبية والجيزة والفيوم والصعيد وقنا وأسيوط للقبض على أعضاء جماعات العنف المسلح. وكانت مفاجأة أخر الشهر أن محكمة اسيوط أصدرت حكما ببراءة جميع المتهمين فى حادث صنبو"4".

وبدأ شهر فبراير بمصرع مساعد مدير أمن سوهاج أمام منزله باسيوط بعد أن تعرض لهجوم إرهابى خاطف واغتيال 4 من ضباط الأمن باسيوط منهم ضابط بامن الدولة بعد أن تعرضت الهجمات ارهابية مفاجئة. واشتباكات دامية بين رجال الشرطة وجماعات العنف المسلح فى السيدة زينب والزاوية الحمراء وأسيوط وسوهاج. ومصرع المواطن -صاحب معرض السيارات- الشاهد الوحيد الرئيسى فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء، ومواطنين بشبين القناطر بعد أن تعرضوا لهجوم إرهابى الأمر الذى أدى إلى صدور قرار وزير الداخلية بتنصيب مدير أمن جديد للقليوبية. ثم فوجئنا بانفجار عبوات ناسفة خلف مقر البنك المركزى بعمارة رمسيس، وفى بنك الإسكندرية الكويت الدولى وإطلاق الرصاص على أتوبيس خاص تابع لشركة أسمنت أسيوط بداخله 8 خبراء رومانيين نجوا جميعا وانفجار فى قطار بمدينة أبوتيج أدى لإصابة عشرة أشخاص من بينهم 5 ركاب أجانب. واعتقلت السلطات 16 من جماعة الإخوان بدمياط بينهم رئيس المجلس الشعبى للمحافظة بتهمة تشكيل تنظيم متطرف يدعو إلى تغيير نظام الحكم.

وبدأ شهر مارس بمعركة دامية بين الشرطة وجماعات العنف المسلح بإدفو أدت إلى مصرع 8 من جماعات العنف وهجمات خاطفة من جماعات العنف عدد من رجال الشرطة فى مراكز أسيوط وأبوقرقاص بالمنيا وأسيوط.

وقام مجهولون بإطلاق النيران على دير المحرق بأسيوط مما أدى إلى مقتل 3 مواطنين، وهجوم خاطف على شيخ خفراء بلدة درنكة واغتياله واتهامه بإرشاد الأمن لأماكن تجمع قيادات الجماعات.

ثم حدث انفجار عبوات ناسفة أمام البنك المصرى الأمريكى بالمهندسين وبجوار بنك مصر أمريكا الدولى أمام نادى الصيد بالدقى وإطلاق النيران على 3 قطارات بأسيوط وإصابة والقليوبية وعين شمس. وانتهى شهر مارس بالحكم فى قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء بإعدام 9 والأشغال والسجن لخمسة وبراءة متهم. وكانت التهم الموجهة ارتكاب جنايات القتل والشروع فية وحيازة أسلحة ومفرقعات لإزهاق الأرواح .

وبدأ شهر أبريل بالتصديق على أحكام المحكمة العسكرية فى قضية رئيس الوزراء بإعدام 9 والأشغال المؤبدة لمتهم واحد وإحالة 10 متهمين باغتيال الشاهد الرئيسى فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء واغتيال وزير الداخلية إلى المدعى العام العسكرى(قرار جمهورى).

ثم اغتيال اللواء رءوف خيرت وكيل قطاع بالإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بشارع الهرم بعد أن فاجأه مجهولون بإطلاق النيران عليه، ومصرع عميد شرطة مدير إدارة قوات الأمن

بأسيوط وحارسه فى هجوم إرهابى خاطف. وشهدنا حادثة مروعة بمصرع عادل صيام وطلعت ياسين همام أحد أبرز قياديى تنظيم الجهاد فى اشتباك دموى مع قوات الأمن بالجيزة والقاهرة ومعارك واشتباكات دامية بين الشرطة وجماعات العنف فى منفلوط وسوهاج وأبوتيج بأسيوط والمنيا والوليدية بأسيوط. ثم انفجار عبوة ناسفة فى المعادى لم يسفر عنها ضحايا فى الأرواح، وانفجار عبوة ناسفة أخرى أمام البنك التجارى الدولى بالمهندسين.

وبدأ شهر مايو بمصرع 7 من جماعات العنف المسلح بطهطا بسوهاج بعد اتهامهم باغتيال أحد ضباط الشرطة، وهجمات إرهابية خاطفة لاغتيال عدد من رجال الشرطة فى سوهاج تسفر عن مصرع أحد قيادات الجناح العسكرى لجماعات العنف، ثم مصرع المحامى عبد الحارث مدنى فى مقر مباحث أمن الدولة بلاظوغلى، واعتقال 51 محاميا بينهم أعضاء فى مجلس نقابة المحامين عزموا على تنظيم مسيرة احتجاجاً على اغتيال زميلهم ومطالبين بتحقيق عادل وفورى.

وجرت مصادمات دامية بين رجال الشرطة وعدد من أعضاء الإخوان المسلمين فى الورديان بالإسكندرية بعد أن رفض أعضاء الإخوان تنفيذ قرار محافظ الإسكندرية بحل جمعية الاعتصام التى تدير المسجد وتأميمه. وقد أسفرت المصادمات عن إصابة 9 من الإخوان كما اعتقلت قوات الأمن 15 عضواً من الإخوان بالمنيا وإمبابة وجرى اتهامهم بتوزيع منشورات بعد صلاة العيد والانضمام لتنظيم غير شرعى. ثم تنفيذ حكم الإعدام فى 5 متهمين أدينوا باغتيال رئيس الوزراء.

وبدأ شهر يونية بمعركة دامية بين رجال الشرطة وجماعات العنف المسلح بسوهاج أسفرت عن مصرع 4 من جماعات العنف وإصابة ضابط و3 جنود بإصابات بسيطة، واتهمت الشرطة أعضاء الجماعات باغتيال ضباط الشرطة وإطلاق النيران على قطار السكة الحديدية بسوهاج.

ونفذت جماعات العنف هجومين إرهابيين، لاغتيال عدد من رجال الشرطة أسفر عن مصرع خفير وإصابة آخرين وضابط وشنت حملات أمنية مكثفة على أماكن تواجد جماعات العنف فى سوهاج وأسيوط.

وانتهى الشهر بالقبض على 10 من قيادات الإخوان واتهامهم بالإخلال بالأمن والنظام العام والخروج على الشرعية والقبض على 5 محامين بتهمة تحريض المحامين للقيام بمظاهرة احتجاجا على ضرب نقابة المحامين بالقنابل المسيلة للدموع.

2- المحاكم العسكرية:

بدأ شهر يوليو -العام الماضى- بأكبر حركة إعدامات فى تاريخ مصر حيث تم إعدام (13) من جماعات العنف المسلح منهم (7) فى قضايا ضرب السياحة و(5) فى محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام وقضايا التفجيرات فى الميادين العامة وواحد اتهم بقتل ضابط أمن الدولة بالفيوم ينتمى إلى جماعة الشوقيين. ورغم أن تلك الأحكام قد أدت إلى مزيد من العنف (محاولة اغتيال رئيس المحكمة -محاولة اغتيال وزير الداخلية- محاولة اغتيال رئيس الوزراء) إلا أن النظام الحاكم لم يفكر فى إلغائها رغم رفضها من غالبية طوائف الشعب، والقضايا التى أحيلت إلى المحاكم العسكرية خلال العام الماضى هى:

- قضايا ضرب السياحة (إعدام 7).
- قضايا اغتيال صفوت الشريف والتفجيرات (إعدام ٥)
- قضية ضابط أمن الدولة بالفيوم (إعدام متهم واحد).
- قضية تنظيم طلائع الفتح (الجزء الثالث وتنظيم 19 إعدام 3)، والمؤبد لواحد والأشغال بالسجن لـ (8) وبراءة (19).
- قضية السطو على محلات الذهب والخاصة بتنظيم الشوقيين (إعدام لـ4 والاشغال بالسجن لـ8 وبراءة8).
- قضية زينهم (الإعدام لـ 2 والمؤبد لـ4 وبراءة 2).
- قضية تنظيم طلائع الفتح -الجزء الأول والرابع- (إعدام 8 والمؤبد لـ6 والأشغال الشاقة لـ14 والسجن لـ24 وبراءة 53 واتهموا بقتل سائق وتباع وشرعوا فى قتل عدد من جنود الشرطة).
- قضية تنظيم طلائع الفتح (الجزء الثانى الاشغال الشاقة لـ 4 والسجن لـ40 وبراءة 22).
- قضية محاولة اغتيال رئيس الوزراء (وحكمت بإعدام 9 والأشغال الشاقة والسجن مدة 15 عاماً لـ5 وبراءة واحد. التهم الموجهة ارتكاب جنايات القتل والشروع فيه وحيازة أسلحة ومفرقعات لأزهاق الأرواح).
- قضية اغتيال الشاهد الرئيسى فى حادث اغتيال رئيس الوزراء.
- قضية اغتيال وزير الداخلية.

3- محاولة اغتيال وزير الداخلية:

بعد حوالى شهر من تنفيذ حكم الإعدام فى 13 من جماعات العنف المسلح شنت الجماعات هجوماً انتحاريا على موكب وزير الداخلية صباح يوم 18 أغسطس حينما كان يسير فى شارع الشيخ ريحان بجوار الجامعة الأمريكية متجها إلى مكتبه فى وزارة الداخليـــة بلاظوغلى. ورغم أن مكان الحـــادث مكتظ بقوات الأمن التى تحرس من بعد مجلس الشعب والشورى ووزارات الشئون الاجتماعية والصحة والداخلية إلا أن جماعات العنف نجحت فى وضع عبوة ناسفة تحت دارجة بخارية كان يركبها أحد أعضائها. وقد انفجرت القنبلة لحظة مرور موكب الوزير بجوار الدراجة ونجا الوزير من الموت بأعجوبة وسافر للعلاج فى الخارج. وقد أسفر عن الحادث مصرع أحد أعضاء الجماعات و3 مواطنين وأصيب 18 مواطنا وتحطمت 25 سيارة، وقد أحيلت قضية اغتيال وزير الداخلية إلى المحكمة العسكرية العليا (الوفد- الأهرام، 8/19)

4- محاولة اغتيال رئيس الوزراء:

بعد صدور حكم المحكمة العسكرية فى قضايا زينهم وطلائع الفتح بأقل من شهر تعرض د. عاطف صدقى لمحاولة اغيتال كادت تودى بحياته. فقد قام أعضاء جماعات العنف بوضع قنبلة فى طريق سيره اليومى المعتاد بمصر الجديدة إلى مجلس الوزراء. تم وضع القنبلة بجوار مدرسة المقريزى بمنشية البكرى. وقد نجا رئيس الوزراء من الموت بأعجوبة وأسفر الحادث عن إصابة عميد شرطة كان بصحبة رئيس الوزراء بالإضافة إلى سائق رئيس مجلس الوزراء. وقد لقيت طالبة مصرعها وأصيب 18 مواطنا منهم 4 تلاميذ بعد أن تناثرت شظايا القنبلة عليهم. وأحليت قضية اغتيال رئيس الوزراء إلى المحكمة العسكرية العليا. (الأهرام- الوفد، 11/26).

5- اغتيال كبار ضباط وزارة الداخلية:

شهد العام الماضى هجمات إرهابية من جماعات العنف المسلح لاغتيال كبار قيادات وزارة الداخلية والذين تتهمهم الجماعات بتصفيتهم جسديا. فقد نصبت الجماعات كميناً لمساعد مدير أمن قنا اللواء عبد الحميد غبارة وأردته قتيلا. وشنت هجوما إرهابيا على العميد ممدوح محمد عبده بأمن الدولة بأسيوط ونجحت فى اغتياله، واغتيال أحد عمداء الشرطة بقنا نهاية شهر أكتوبر، والعقيد جمال زكى متى بمديرية أمن أسيوط، ومساعد مدير أمن سوهاج العميد عمر حسن مصطفى، واللواء رؤوف خيرت وكيل قطاع الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة أثناء النهار بشارع الهرم بالجيزة، وعميد شرطة مدير إدارة قوات الأمن بأسيوط فى شهر أبريل. كما أصيب مساعد مدير أمن السويس بإصابات بالغة. وقد أدت تلك الهجمات الإرهابية إلى صدور قرارات من وزير الداخلية بتعيين مديرين أمن جدد كما حدث مع مدير أمن أسيوط.

موقف السلطة التنفيذية:

أ- مؤسسة الرئاسة:

لم تتغير سياسة الرئيس مبارك "سياسة المواجهة العنيفة" مع جماعات العنف المسلح خلال العام الماضى بل الملاحظ أنها اشتدت بالتوسع فى المحاكم العسكرية. وتفصح متباعة خطب وتصريحات الرئيس مبارك عن مضمون تلك السياسة وذلك على النحو التالى:

- أكد الرئيس مبارك أن مرتكبى الحوادث الإرهابية من الجماعات الإسلامية ليس لهم أية علاقة بالدين ويؤكد ذلك حرص الرئيس على وضع ظاهرة العنف السياسى فى سياق أوسع فقال فى خطابه مع شباب الجامعات: إنهم فئة لا دين لهم ولا ضمير يضربون المواطنين الأبرياء.. إن الشعب كله يرفض الفئة الإرهابية الضالة التى تضرب حاضره ومستقبله وتسفك دماء الأبرياء. وأشار إلى أن مرتكبى حوادث الإرهاب من المتهمين فى قضايا اغتيال السادات وبعضهم عائد من أفغانستان أصبحوا أدوات لضرب الاقتصاد والشعب. (الأهرام، 1994/7/21).

- وأشار الرئيس مبارك إلى "أن مواجهتنا للإرهاب ستكون بالقانون حتى يتحقق الاستقرار والحفاظ على الوطن والمواطنين وحتى ينتهى الإرهاب من فوق أرض مصر ويعود لها الاستقرار". إننا سنقطع دابر الإرهاب ونجتث جذور الذين يطعنون شرف الدين" (الأهرام 23/ 7/ 1994)، وحيا الرئيس مبارك رجال الشرطة الذى يحملون عبء المجابهة دفاعاً عن إنجازات شعب يستحق الحياة.

وفى لقائه بضابط وجنود المنطقة العسكرية الغربية قال الرئيس مبارك حول الإرهاب "إننا نواجه الإرهاب بكل حسم ولا هوادة للحفاظ على أمن المواطن واستقرار الوطن.. إنهم قلة

خارجة باعت نفسها للشيطان والمال.. إن الإرهاب يعنى اغتيال شعبنا وسوف نواجهه بالقانون. (الأهرام، 1994/8/18).

وفى خطابه أمام نواب الشعب طالب الرئيس مبارك باتفاق وطنى يضع قضية مقاومة الإرهاب فى مكانها الصحيح من أولويات العمل الوطنى وهذا سيكون عونا شعبيا لأبطال الشرطة البواسل يعينهم على اختصار المواجهة.. وإذا نجحنا فى قطع دابر الإرهاب وتمكنا من ضرب مخططاته التى استهدفت تقويض استقرار مصر وجرها إلى ساحة خطيرة تستنزف قواها ومواردها هذا يستوجب وقفة صارمة تضع القضية فى مكانها الصحيح دون تهوين أو تهويل حتى نقطع الطريق على هذا المخطط الشرير. (الأهرام، 1994/10/13).

رفض الرئيس مبارك مبدأ الحوار مع تلك الجماعات طالما أنها تحمل السلاح وتحاول تغيير نظام الحكم بالقوة وقد أكد على ذلك قائلاً: لقد بدأنا الحوار مع الجماعات عام 1980 إلا أنهم ظنوا أن الحوار دليل ضعف وبدأوا فى قتل المواطنين وترويعهم وقتلوا السائحين وضربوا السياحة بلا سبب.. لقد طولت بالى كثيراً جداً واستنفذت كل الإجراءات السلمية وعندما لم ينفع اتخذت الإجراءات القانونية واكتظت المحاكم العادية فلجأت للمحاكم العسكرية لاتخاذ الإجراءات السريعة لأنه لو طالت القضايا إلى 5 أو 6 سنوات سيزيد الإرهاب وتضيع البلد وسيهرب المستثمر بأمواله وتغلق المصانع ويزيد القتلى وسفك الدماء.

إن الإرهاب أصبح خاصية فى العالم كله ولكنا فى مصر غير معتادين على ذلك ووكالات الأنباء تضخمه عندنا.. مصر بلده مستقرة وستظل مستقرة إلى أبد الآبدين. (الأهرام، 1994/6/26).

2- موقف مجلس الوزراء:

ظل موقف مجلس الوزراء ثابتا من إدانة عمليات الإرهاب التى تقوم بها جماعات العنف المسلح، وقد اتضح هذا جليا بعد محاولة اغتيال وزير الداخلية يوم 8/18 حيث اجتمع المجلس فور الحادث لاتخاذ قرارات وإجراءات حاسمة للتصدى للإرهاب وعقب د. عاطف صدقى قائلا: إن الجناة إرهابيون والإسلام منهم برئ تماما، وإن هذا الحادث لن يؤثر فى الدولة ولن تؤثر هذه الأحداث الإجرامية فينا بل ستجعلنا أكثر إصراراً على متابعة هؤلاء الإرهابيين. والدولة ماضية فى طريقها ونحن أكثر إصراراً على أن تتخلص مصر منهم لأنهم يضرون بمصر.. وإنهم إذا تصوروا أنهم بتصرفاتهم هذه سيحددون لنا الطريق فهم مخطئون ولن يوصلهم هذا الطريق إلى شئ(الأهرام، 8/19)وأكد وزير الداخلية فى لقائه بنقابة الصحفيين"أن الشرطة لاتتحاور مع الإرهابين ومهمتها حماية الأمن والنظام وتطبيق القانون(الأهرام، 7/27).

وبعد محاولة اغتيال الوزير قال الألفى أثناء سفره للعلاج بالخارج" إننا لن نتوقف عن مطاردة الإرهابيين لتحقيق الاستقرار.

وعقد وزير الداخلية يوم 1994/9/4م اجتماعاً ضم كبار قيادات الوزارة ومديرى القطاعات المختلفة التى شهدت مواجهات مع مجموعات العنف المسلح، طالب فيه بضرورة اتخاذ الإجراءات الشاملة للقضاء بصفة نهائية على كافة بؤر الإرهاب. وقال: إن هناك تطوراً بالغ الحسم والقوة والردع فى المواجهات خلال الفترة القادمة سواء من حيث التدريب وأساليب المواجهة وتنسيق المعلومات والتحديث. وأكد الألفى تشكيل لجنة عليا من قطاع الأمن العام والبحث الجنائى وأمن الدولة المركزى تسند إليها مهام الحملات اليومية على بؤر ومناطق الإرهاب. وقال: إن الفترة القادمة ستشهد حملات تفتيش على أوكار الإرهاربيين، وحشد جميع القوات لتنفيذ الخطة الأمنية الشاملة التى تستهدف الأحياء العشوائية وحصر الفلول الهاربة من العناصر الإرهابية. (الأهرام، 1994/9/21).

وأشار الألفى فى اجتماع له مع مجلس جامعة عين شمس إلى أن أجهزة الأمن مصرة على مواجهة عناصر الإرهاب بكل قوة وحسم ولن تتردد فى استخدام سلاحها لتقتص من الإرهابيين المجرمين الذى يغتالون الأبرياء ويحاولون تخريب الاقتصاد الوطنى. وأكد أن الدولة لا تبخل على رجال الشرطة بشئ وتعمل على تأمين حياتهم، ونحن نضحى بكل ما لدينا فى سبيل أمن بلادنا. إن ما يقوم به عناصر الإرهاب لا يمت إلى الدين بشئ فالدين لم يدع إلى الإكراه بل يدعو إلى الحكمة والمودة والرحمة. (الأهرام، 9/29).

وعقب الألفى على اغتيال رجال الشرطة قائلاً: إن استشهاد أبناء الشرطة أو إصابتهم أثناء عملهم وتأدية واجبهم لا يثنيهم عن مواصلة معركتهم المستمرة ضد الإرهاب ولن تضيع دماء الشهداء هباءً بل تزيدنا إصراراً وعزيمة. إن استراتيجيتنا

الحالية تستهدف مواجهة عناصر الإرهاب بهدف تصفيتها نهائيا فى أسرع وقت. (الأهرام، 12/ 10).

ووصف الألفى جماعات العنف المسلح فى حفل الدفعة الأولى من مندوبى الشرطة بأنها جماعات ضالة وسنواصل مسيرتنا للقضاء عليها وقد نجحنا فى الحد من جرائمها واستعدنا بعض الرواج السياحى، إلا أن الجماعات لم تنته بعد ولا يزال أمامنا جهد كبير حتى يتم استئصال ما تبقى من هذه العناصر الضالة وتطهير المجتمع من شرورها.. والشرطة تعمل بتأييد الشعب بعد أن اكتشف حقيقة هذه الفئة الباغية. وأشاد بالمواجهة الفكرية والإعلامية التى سارت جنبا إلى جنب مع المواجهة الأمنية. (الأهرام، 1994/6/24).

ووفى حديثه لأعضاء وفد ألمانى قال الألفى: إن اليقظة المتميزة السائدة الفعالة من المواطنين كان لها دور كبير فى عزل الجماعات الإرهابية عن المجتمع مشيراً إلى، وجود نجاح كبير فى المواجهات الرادعة ضد جماعات العنف. وقال لقد وضعنا استراتيجية شاملة للقضاء على الجماعات الإرهابية وإن الشرطة لن تهدأ قبل تحقيق هدفها باستئصال الجماعات الضالة الذى يعملون من أجله ساعات الليل والنهار.

(الأهرام، 1994/6/27).

3- موقف المؤسسة الدينية الرسمية:

أولا: شيخ الأزهر:

شدد شيخ الأزهر مراراً وتكراراً على الحوار التعليمى والتأديبى والتهذيبى مع الجماعات المتشددة حتى يعودوا إلى رشدهم ولم يفقد الأمل فى إصلاحهم مشيراً إلى أنهم مواطنون فهموا أحكاما خاطئة.

وطالب شيخ الأزهر بضرورة أن توصف كل حادثة عنف أو إرهاب بمضمون الواقع الفعلى لها وليس كل شئ ينسب إلى جماعة إسلامية لأن الإسلام برئ من كل هذه الأعمال. إن الإسلام لم يأذن لأحد أن يقتص لنفسه. (الشعب 1993/8/30).

وأشار شيخ الأزهر إلى أنه ليس من حق المواطن قتل المرتد وإلا حدثت الفوضى فى المجتمع وقال: إن الإسلام حرم الردة وإذا ارتد الإنسان عن الإسلام فهناك شروط لتحقيق ردته وشروط لتطبيق عقوبة القتل ومن له حق تطبيق العقوبة وهو ولى الأمر دون سواه. وقد جاء حديث شيخ الأزهر بعد شهادة الشيخ محمد الغزالى فى قضية اغتيال د. فرج فودة (الأخبار 7/9).

وقد شن شيخ الأزهر هجوما شديداً على جماعات العنف المسلح بعد محاولاتها اغتيال د. عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء، فأشار إلى أن الخسائر الجسيمة فى الأنفس أو الأموال أو سمعة مصر التى تحدث نتيجة للأعمال الإجرامية التى يقوم بها المارقون لا يقرها شرع ولا دين وإنما هى جرائم تدمغ كل من يقوم بها بالأثم والبعد عن الإسلام.

وأكد شيخ الأزهر على أن مصر ستظل بلد الأمن والأمان ووجه الشكر إلى رجال الشرطة والمواطنين الذين ساهموا فى القبض على مرتكبى محاولة اغتيال د. صدقى، وأشار إلى أن من واجب كل مسلم وكل مصرى التعاون مع الشرطة للقضاء على الإرهاب. ودعا شيخ الأزهر جماعات العنف المسلح أن يثوبوا إلى رشدهم، وأن يتوقفوا عن الأعمال الإجرامية التى تتنافى مع المبادئ الإسلامية والإنسانية والأخلاقية، وطالب بأن يكون لهم بعد توبتهم دور فى التنمية والتمكين للاستقرار ككل المواطنين الصالحين (الأخبار، 7/12).

ثانيا: مفتى الجمهورية:

فى لقاءاته بطلاب الجامعات أكد د. محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية أن مصر مستهدفة من أعدائها والحاقدين عليها ومن بعض أبنائها المضللين. وأشار إلى أن القلة التى تجاوز حدودها وتحاول زعزعة أمن البلاد تكون خائنة لوطنها. ويجب أن نقدم لها النصيحة مرات، وإن لم تردع فيجب أن يأخذ القانون مجراه لحماية سلامة الأمة(8/2) وأوضح مفتى الجمهورية أن ما يحدث على أرض مصر من جرائم لا يصل حجمه أو درجة إعداده إلى ما يحدث فى بلاد أخرى كثيرة مشيراً إلى أن حوادث العنف والإرهاب فى مصر لا تمثل إلا أعمالا فردية لا يمكن أن تكون سمة المجتمع المصرى الذى عرف عنه التسامح والتراحم (لقاء مفتى الجمهورية مع وفد سياحى إيطالى يوم 8/3).

وأكد مفتى الجمهورية فى لقاء مع شباب وقبائل مطروح أن ضحايا الإرهاب شهداء ولهم منزلة عليا عند الله لأنهم قتلوا ظلماً وعدوانا بأيدٍ غادرة لا تقدر المسئولية وبعيدة تماما عن تعاليم الإسلام الذى يدعو إلى الأمن والأمان وحماية النفس. أما القاتل فجزاؤه جهنم خالداً فيها (الأخبار 8/15).

وأوضح المفتى أن مصر لم تشهد من الحرية منذ مائة عام مثلما يحدث الآن، فحرية الرأى مكفولة ولابد أن يستمر الرئيس مبارك فى المسيرة حتى تتحقق معه مكانتنا الإسلامية الدولية على أساس تمتعها بالاستقرار وعدم المساس بأمن وأمان المواطنين (الأخبار 9/19).

ثالثاً: وزير الأوقاف:

كثف وزير الأوقاف قوافل التنوير إلى محافظات مصر للقاء الشباب حيث شن فيها وزير الأوقاف هجوما على جماعات العنف المسلح، وأكد أنه لا حوار معهم، بل طالب برفع شرف الجنسية المصرية عن كل إرهابى تمتد يده إلى السلاح ليقتل ويخرب ويفسد فى هذا الوطن لأنهم لا يستحقونها. وأوضح د.محجوب أن ما حدث من إرهاب وعنف يؤكد أن هناك أيدى فى الخارج تعبث لدمار مصر، يعاونها قلة حاقدة فى الداخل. وأشار إلى أن المواجهة الحقيقية للإرهاب يجب أن تبدأ من كل بيت وأسرة على أرض مصر، لأن سلاح الإرهاب بات يوجه لصدور الشرفاء والصالحين من أبناء مصر ولايفرق بين مؤيد ومعارض أو طفل وشيخ. (مؤتمر البحيرة.. وزير الأوقاف يتحدث فيه 8/23).

وأكد د. محجوب أن محاولة ضرب الاستقرار الذى ينعم به الملايين من أبناء مصر هى خطيئة كبرى فى حق البلاد، وسلامة الدولة فوق القانون (الأخبار8/3) وأشار فى مؤتمر مع شباب بنى سويف أن مصر بكل أبنائها مؤيدين ومعارضين، وأن شباب مصر هو المستهدف بسهام الغدر والإرهاب، وأن من واجب الشباب أن يكون يقظاً فى هذه المرحلة. (8/12).

وأشار وزير الأوقاف إلى أن الديمقراطية وسيادة القانون هى الدعائم الأساسية لنظام حكم مبارك، وأن مصر هى بلد الأزهر وبلد الدين والتدين، وأكد أن الشباب مطالب بسد الطريق أمام دعاة الفتنة، وأن يقف بصمود أمام الهجمة الشرسة التى تحاول النيل من مستقبله، مشيراً أن عصر مبارك هو عصر بناء المساجد، وحيث لم يغلق فى عهده مسجد واحد. (الأخبار، 7/30).

وطالب الشباب بالتصدى للإرهاب ولكل مخرب حاقد مشيراً إلى أن الدين عقيدة لا تفرض بالعنف والإرهاب وأن الإرهاب لا ينبغى أن يكون سبيلا لفرض الدين. (الأخبار، 8/31).

موقف الأحزاب والقوى السياسية:

(أ) حزب العمل

دعا حزب العمل إلى الحوار مع جماعات العنف المسلح، كما طالب جميع الأطراف بالالتزام بالإجراءات القانونية الطبيعية ودعا الحكومة أن تبدأ بالإصلاح لأنها هى الأقوى، وقد شن الحزب هجوما على المحاكم العسكرية، وطالب بوقفها. وقد أدان إبراهيم شكرى رئيس الحزب حادث محاولة اغتيال الألفى ووصفه بأنه حادث إجرامى، كما قام بزيارته، وقال مجدى حسين: إنه حادث أليم رهيب.. لقد اقتلع الحادث أى إحساس بالأمن والأمان فى بلادنا.. ولابد من مواجهة جادة تقترن بالعدل وإيقاف المحاكم العسكرية. وقال إن خطتنا لمواجهة العنف هى حوار وإصلاح ديمقراطى وتطبيق الشريعة وإصلاح اقتصادى واجتماعى وأمنى. وأكد د. حلمى مراد أن الهجوم الانتحارى الفدائى لاغتيال الألفى جاء نتيجة للإعدامات السريعة. وقال: لقد ولدت تلك الإعدامات جوا دمويا ودافعا للانتقام والأخذ بالثأر وتفكيرا فى تطوير وتصعيد أعمال العنف. (1993/8/24).

- وردا على اغتيال كبار رجال الشرطة قال شكرى: إن ارتكاب جرائم القتل على هذا النحو لا يؤدى إلا أن الدم أصبح مستباحا فى بلادنا الآمنة وهو الأمر الذى يثير أعمق مشاعر القلق والحزن والغضب لدى جماهير شعبنا. وإن حزبنا يؤكد أن العنف لن يؤدى إلى إصلاح أو تغيير، ولا بديل عن الحوار والعمل السياسى السلمى، ذلك أن العنف لن يؤدى إلا لمزيد من سقوط الضحايا الأبرياء. إننا ندعو إلى إيقاف كافة أشكال وأساليب العنف من قبل المعارضين للحكومة، وندعو الدولة إلى اجتثاث كل أسباب ومسببات هذا العنف بما فى ذلك أسلوب المحاكمات العسكرية الذى رفضته جميع الاتجاهات السياسية والفكرية، ولابد من وقفه حازمة لوقف دائرة العنف والعنف المضاد. (10/ 8/ 1994).

وأكد د. حلمى مراد أن حكم القضاء فى قضية اغتيال المحجوب أدان النظام الحاكم بالتعذيب، والحكم يمثل إدانة لأسلوب المحاكمات العسكرية، وأن مباحث أمن الدولة انتزعت الاعترافات تحت وطأة التعذيب.

وعقب شكرى على محاولة اغتيال رئيس الوزراء بقوله إنه تصرف أهوج وغير مشروع، ويمثل ضرراً شديداً بأمن مصر واستقرارها، وله آثاره السلبية على عرقلة جهود التنمية والتغلب على المصاعب التى تعانى منها مصر. وقال إن الدكتور عاطف رجل فاضل ولا ينبغى أن يكون محلا للإيذاء. (الأهرام، 11/27).

وقال مجدى حسين: إن الإسلام لا يبيح القتل العشوائى ولو كانت منظمة إسلامية فعلت ذلك فإنها فعلت أفضل ما يمكن عمله للإساءة للإسلام والحركة الإسلامية. (11/26)

(ب) حزب الوفد:

العام الماضى لوحظ صمت حزب الوفد عن كثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان وخاصة الجماعات الإسلامية المتشددة. ورغم إدانته لها إلا أن إدانة الحزب للإرهاب الحكومى لم تعد تحتل جزء ولو بسيطاً على صفحات الوفد.

واستنكر حزب الوفد جريمة اغتيال حسن الالفى، وأكد فى بيانة المنشور فى الصحيفة صباح كل يوم بعنوان «رأى الوفد» أن الهدف من العمليات الإرهابية لم يعد مقصوراً على السياسيين ورجال الدولة ولكن الهدف الأكبر منها ترويع المواطنين الآمنين وسفك دماء الأبرياء. وأشار الحزب إلى أن هذه العمليات المرفوضة دينياً وفكريا وشعبيا صفحة قاتمة السواد تضاف للسجل الدموى للذين يخططون لضرب استقرار وأمن مصر والمواطنين الأبرياء مهما قالوا من ادعاءات ومهما زعموا أنهم فى صراع مع السلطة. وأوضح الحزب أن الحكومة وحدها لاتستطيع وقف مسلسل هذا الإرهاب، ولن تتمكن من وضع يدها على الارهابيين وحدهم ولابد من يقظة شعبية وتشكيل فرق شعبية تتصدى للإرهاب الأعمى والإبلاغ عن أى مشبوه يتردد على أية منطقة، لأن جرائم الإرهاب لاتعرف دينا ولاعرفا ولا أخلاقا.

(الوفد، 1994/8/20).

وأوضح حزب الوفد أن الشعب على ثقة بأن هولاء الإرهابيين إنما هم قتلة لا يمثلون إلا أنفسهم فكراً أو مذهبا أو عقيدة، لأن قواعد الحرب التى وضعها الرسول ﷺ وخلفاؤه تمنع قتل الأبرياء والأطفال والشيوخ وترفض اقتلاع الأشجار. أما هؤلاء فلا فرق عندهم بين إنسان وجماد لأن قلوبهم قد تجمدت.. إنهم قتلة أكل الحقد قلوبهم بعد أن نبذهم الشعب ورفضهم المجتمع كله وتأكدت نواياهم الخبيثة وكشفتهم أعمالهم الشريرة.. وأكدت صحيفة الوفد أن هؤلاء الإرهابيين جاوزوا المدى وهذا حق القصاص، والعقاب واجب. والقصاص يجب أن يكون شعبيا لأنه ما دام الشعب هو الهدف فإن على الشعب أن يدافع عن نفسه وعن أمنه واستقراره... إننا نريد مشاركة شعبية فعالة ضد الإرهابيين لمحاصرة تواجدهم بلا رأفة ولا رحمة. (1993/8/22).

وحول حوادث اغتيال الضباط والمخبرين أكدت الوفد أن هذه الظاهرة هدفها إفقاد الشرطة لثقتها وهيبتها فى نفوس المواطنين.

وحول حادث د. عاطف صدقى رئيس الوزراء أكد الحزب أن الإرهاب يريد إغراق مصر فى بحر من الدماء، وأن الهدف هو إسقاط أكبر عدد من الضحايا والأبرياء، ولا يهمهم إن كانوا أطفالا أو تلاميذ فى عمر الزهور.. أشار إلى أن الحادث البشع لم يكن يستهدف رئيس الوزراء بقدر ما كان يستهدف أمن واستقرار كل المصريين، بل ويستهدف مستقبل مصر كلها.

وأوضح الحزب أن الإرهاب لم يعد يعمل حسابا للشعب الذى يدعى أنه ينتسب إليه، ودخلت بلادنا إلى مستقبل مظلم يهدد كل محاولات الإصلاح ويعوق عمليات التنمية. كما إن تصاعد عمليات الإرهاب سيؤدى إلى العنف والعنف المضاد وتدخل البلاد فى دوامة لا يعرف أبعادها هؤلاء الذين يخططون لهذه العمليات.

وألح الحزب إلى أن مستقبل مصر مهدد بالانهيار والدمار وحياة المواطنين يهددها الموت وتطاردهم الانفجارات. وطالب الحزب الجماعات الإسلامية المتشددة إلى كلمة سواء من أجل مستقبل مصر ومن أجل أن يقف مسلسل الضحايا الأبرياء والدماء التى تسيل إنما هى دماء مصرية بريئة لا ذنب لها. (الوفد 1993/11/27).

جـ- حزب التجمع:

وقف حزب التجمع موقف سلبيا -إن لم يكن مؤيداً- للمحاكم العسكرية وأعلن اتفاقه الكامل مع الحكومة فى مواجهة الإرهابيين لاجتثاثهم. وطرح التجمع برنامج عمل لمواجهة الإرهاب يشمل تصعيد المواجهة السياسية العسكرية ضد الإرهاب وضد فكرة الدولة الدينية، وتطبيق القانون بحسم مع الالتزام بحقوق الإنسان، وإلغاء القيود على النشاط الحزبى

وإجراء انتخابات عامة ومحلية حره وعلاجا جذريا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير فرص عمل حقيقية لملايين المواطنين (الأهالى 7 يوليو).

لم يطرح التجمع أو الأهالى رأيهما فى المحاكم العسكرية بل شنت الأهالى هجوما شديداً على الإرهابيين سواء فى مقالات كتابها أو تقارير الصحيفة الإخبارية.

وقال خالد محيى الدين رئيس الحزب "إن الإرهاب من أخطر القضايا التى تشد مصر إلى الوراء وقد كنا نجابهه قبل الحكومة -إن أصل نظرتنا للإرهاب أنه ليس موجها ضد السلطة فقط ولأننا قيادة سياسية فى هذا الوطن فنحن ضد الإرهاب لأنه ضد المجتمع ككل حكومة وأهالى- هكذا نفهم القضية، ولكن هناك رأى يرى أن الإرهاب ضد الحكومة، ولذلك يعتبرون موقفنا ووقوفنا بجانب الحكومة لكننا نقول لهم إننا نقف مع الشعب لأن الإرهاب أصلا ضد الشعب المصرى. (الأهالى 21/ 7).

وأكد لطفى فى مجلس الشعب: "رغم اختلافنا مع سياسات الحكومة فإننا نقف معها فى خندق واحد ضد الإرهاب وهو الابن الشرعى للفكر الإرهابى المتعصب الذى يجعل مواجهته بحملة من التنوير لإنقاذ العقل وحمايته من الفكر الظلامى، ولذا يجب دعم مراكز الشباب بسلسلة كتب التنوير التى أصدرتها هيئة الكتاب وتطوير البرامج الإعلامية لتخاطب العقل وتربط بين الدين والعلم والحضارة. (الأهالى 1/26).

وأصدرت الأمانة العامة المركزية لحزب التجمع بيانا عقب محاولة اغتيال الألفى أكدت فيه استنكاره الشديد للحادث الإرهابى الذى أدى إلى إصابة الوزير واستشهاد عدد من المواطنين وتهديد أمن واستقرار الوطن والمواطنين. ودعا البيان إلى تطوير المواجهة الأمنية فى اتجاه زيادة قدرتها على التصدى الفورى للجناة ومشاركة المواطنين فى أعمال المطاردة للإرهابيين. وركز البيان على أهمية المواجهة الشاملة سياسيا وإعلاميا وتعليمياً واقتصاديا واجتماعيا حتى يمكن اجتثاث الإرهاب من جذوره وحشد الجماهير فى مواجهته.

وأرسل خالد محيى الدين برقية إلى وزير الداخلية أعرب فيها عن ثقته الكبيرة فى مواصلة الوزير دوره فى الحفاظ على أمن مصر وشعبها. وندد بالإرهابيين القتلة وكل من ساندهم أو برر أعمالهم المعادية لمصالح الوطن والشعب مؤكداً أن دم الأبرياء سيظل معلقاً فى رقابهم.

واستنكر حزب التجمع محاولة اغتيال صدقى، وقال بيان للحزب إن الأيدى الآثمة التى ارتكبت هذا العمل الإجرامى تحاول أن تقود الوطن بجهلها إلى طريق مسدود. وأكد البيان مسئولية القوى الوطنية الديمقراطية فى أن تتصدى لإدانة هذا الإرهاب الأسود وهزيمته تحت أى غطاء يتستر به بما يتطلبه ذلك من مواجهة شاملة أمنية وسياسية واجتماعية وفكرية. (1/12/1993).

وقالت إحدى افتتاحيات الأهالى: أبداً لن يضيع مستقبل مصر القنبلة والمدفع، ولن ينجح الإرهاب فى الخروج من النفق المظلم والطريق المسدود، فمصر أكبر من الإرهاب بشرط أن تتعامل معه بدون تهوين من خطره أو تهويل فى قوته التى لن تستطيع التأثير فى إرادة الشعب الذى يرفض الإرهاب وينبذ الإرهابيين. (9/12/1994).

وأعلن بيان للأمانة المركزية للحزب عن قلق أعضائها إزاء تصاعد وانتشار النشاط الإجرامى للجماعات الإرهابية المستترة بالدين التى تستهدف ضرب المصالح الاقتصادية للمجتمع وتهدد أمن الوطن والمواطنين، وتمزق الوحدة الوطنية، وتؤكد أن أسلوب الحكم فى مواجهة الإرهاب ما زال قاصراً حيث يتوجب أن تكون المواجهة كما دعا التجمع مواجهة شاملة. (الأهالى،6/4/1994).

د- موقف الإخوان المسلمين:

أكدت جماعة "الإخوان المسلمين" موقفها من حوادث العنف والإرهاب وشددت على ضرورة دراسة أسبابه ومعالجتها وفتح حوار سياسى شامل مع كافة القوى الوطنية. وأشار الإخوان إلى رفضهم للعنف الحكومى وعنف الجماعات المتشددة، وأكد مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان أن الجماعة لا تقر الإرهاب والعنف أيا كان مصدره ولكنها تريد النظرة الفاحصة المنصفة لتحديد من هم الإرهابيون الحقيقيون ومن الذى بدأ الإرهاب من جانبه ثم وجوب دراسة هذه الظاهرة دراسة شاملة تؤدى إلى علاج جذرى صحيح يقضى عليها. (مصطفى مشهور، الشعب، 20/ 7).

وأشار الإخوان إلى أن الحكم العسكرى والذى سيطر على دولنا هو الذى بدأ الإرهاب والعنف والقهر وكبت الحريات وإتاح الفرصة للكتاب الذين يهاجمون الإسلام، فى الوقت الذى يضيق فيه على الإعلام الإسلامى وتجفف منابع الإسلام تدريجياً

بتطوير الأزهر وتأميم المساجد وتفريغ مناهج التعليم من الروح الإسلامية ونشر الإعلام الفاسد.

ولخص الإخوان وجهة نظرهم فى الإصلاح على لسان مصطفى مشهور نائب المرشد العام بقوله: إن الإصلاح لا يتحقق إلا فى جو من الاستقرار، والاستقرار لا يحدث إلا إذا احترمت إرادة الشعب التى تفرز حكومة تمثل الأغلبية التى تظهر نتيجة لانتخابات حرة نزيهة فى ظل دستور عادل. أما إذا حدث خلل فى الدستور أو فى الانتخابات وسيطرت أقلية فلن يكون هناك استقرار ولن يكون هناك الإصلاح المنشود. (الشعب، 20/7/1993).

وأكد المستشار مأمون الهضيبى رفض الإخوان الشديد للمحاكم العسكرية وقال: إن المحاكم العسكرية هى غاية فى الاستثنائية، والقضاة فيها ليس لهم حصانة لتنفيذ الأوامر، وهى محاكم مجحفة للمتهمين حيث لا يوجد طعون أو استئناف، كما تفتقد إلى الكثير من الضمانات، وإنها تعتبر ستاراً للحاكم لتنفيذ إرادته. وطالب بإلغاء كافة الأشكال الاستثنائية ومنها المحاكم العسكرية والمدعى الاشتراكى ومحكمة القيم وأمن الدولة طوارئ. (الشعب 30/7/1993).

وأعلن الإخوان رفضهم لمحاولة اغتيال وزير الداخلية وأكد نائب المرشد العام أن محاولة اغتيال وزير الداخلية أكدت الحاجة إلى دراسة ظاهرة العنف من جميع جوانبها. وفى مثل هذه الظروف لا يمكن الاكتفاء فيها بالعلاج الأمنى فقط.. إن الجماعة تستنكر هذه الأحداث ولا تقر هذه التصرفات وقد اعتبرت الاعتداء على الوزير توغلاً فى الاستهتار بأرواح البشر ودمائهم وممتلكاتهم وهو ما لا يمكن تبريره من دين أو شريعة أو قانون أو عقل أو حتى مجرد إحساس بالآدمية. إن هذا العدوان شر خطير لا يمكن أبداً أن يكون طريقاً لإحقاق الحق وكفالة العدالة وتحقيق الاستقرار بل هو الطريق إلى الفوضى والخسران والضياع وفقدان الأمن والأمان. (الشعب،8/24)

وكما استنكر الإخوان محاولة اغتيال رئيس الوزراء. وأكد مرشد "الإخوان المسلمين" فى بيان له أن تلك العملية أدت إلى ترويع الآمنين خاصة وأن الحادث قد وقع إلى جوار مدرستين مكتظتين بالتلاميذ الصغار وأن هذا عمل إجرامى لا يمكن أن يجيزه شرع أو قانون أو عقل أو حتى مجرد الشعور بالإنسانية. إننا نرفض هذا الإجرام وندينه بكل شدة، وندعو كل الأمة للتكاتف والوقوف صفاً واحداً فى مواجهته. (الأهرام، 11/27).

2- أزمة الممارسة السياسية في إطار نموذج الحزب المهيمن

من المعلوم أن نجاح عملية التطور الديمقراطي ترتبط ارتباطا وثيقاً بإلغاء كافة القيود والعقبات التي تعترض طريق المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية لكافة القوى السياسية الفاعلة في المجتمع. وقد استطاعت التجربة المصرية توسيع دائرة المشاركة السياسية منذ قرار التحول نحو التعددية السياسية في منتصف السبعينات. بيد أن النظام الحاكم منذ ذلك الحين ما فتئ يتحرك في إطار مرجعية "النموذج الفوقي للتحول الديمقراطي" الذي يعول أساساً على إرادة الحاكم في إحداث أي تغيرات هيكلية في عملية التطور الديمقراطي. وفي هذا السياق بدت التجربة المصرية وكأنها تسير وفقاً لمنهجية "خطوة للأمام وخطوتين للخلف".

لقد شهد العام الهجري 1414هـ استمرار القيود على تشكيل أحزاب جديدة واستمرار التضييق على الأحزاب القائمة بالفعل في ظل هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الذي أضحى يمارس دوراً "خانقاً" في الحياة السياسية المصرية. فالتصريحات الحكومية الرسمية ظلت مؤكدة على استحالة قيام حزب سياسي لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة. كما قامت لجنة الأحزاب برفض تأسيس ثلاثة أحزاب سياسية (الطليعة، والصحوة، والدستوري).

على أن التطور الأسوأ الذي شهده هذا العام هو تمديد قانون الطوارئ في أبريل 1994 لمدة ثلاثة سنوات قادمة تنتهي في 1997، بعد أن كان تم تمديده سنة واحدة ثم سنتين بعد ذلك. أما بالنسبة للأحزاب القائمة فقد زادت الضغوط والقيود الخانقة حولها سواء بشكل مباشر كما حدث عندما تم إلقاء القبض على الأستاذ عادل حسين، أمين عام حزب العمل، ونائب رئيس الحزب الدكتور حلمي مراد، ورئيس تحرير جريدة الشعب وعدد من الصحفيين العاملين بالجريدة بتهمة إهانة الرئيس مبارك وغير ذلك من التهم، أو من خلال رفض تعديل الدستور ورفض مقترحات هذه الأحزاب للحوار الوطني والأخذ بمقترحات الحزب الوطني الديمقراطي وحده. إلى جانب ذلك كله قيام السلطة الحاكمة بشن حملة إعلامية ضد أحزاب وقوى المعارضة السياسية. ومن ثم الملفت للنظر أن تلك الحملة بدأت مباشرة بعد انتهاء عملية الاستفتاء على رئاسة الجمهورية (الأهالي، 13/10/93).

ولمتابعة التحديات التي واجهت الحياة السياسية والتطور الديمقراطي في مصر على مدار العام الهجري الماضي سوف نستعرض أولاً (قضية الحوارالقومي) كأحد أبرز القضايا في هذا العام ثم (فاعلية الأحزاب السياسية في الشارع المصري) ثانيا، وأخيراً (النظام الانتخابي) مع استعراض لمواقف مؤسسات وقوى النظام السياسي في هذه القضايا الثلاث.

قضية الحوار القومي:

رغم أن الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس مبارك والحزب الوطني -في أكتوبر 93 ولم يبدأ سوى في يونية94- نظرت له المعارضة على أنه خطوة مفيدة لحل بعض مشاكل أزمة الديمقراطية والممارسة السياسية، فقد جاء مؤتمر الحوار (الذي انتهى 7/7/94) ونتائجه مخيبة لآمال المعارضة عموماً، رغم بعض نتائجه الإيجابية. وكان المؤتمر مثالاً على هيمنة الحزب الوطني على الحياة السياسية وخنقة لها. ففضلاً عن انسحاب حزبي الوفد والناصري من أعمال لجنة الحوار ومقاطعتهما للمؤتمر، لم يحرز المؤتمر نتائج ملموسة في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ بقيت القيود المفروضة على تشكيل الأحزاب والجمعيات والقيود على حق إصدار الصحف والمجلات وعلى ضمانات نزاهة الانتخابات، بل ورفض المؤتمر تماماً فكرة تعديل الدستور، وقيل بوضوح على لسان أركان النظام إن تعديل الدستور ليس من أولويات المرحلة وإن الإصلاح الاقتصادي له الاولوية.

وخلص المؤتمر لمسألتين كان يطالب بهما الحزب الوطني وهما حشد التأييد للسياسة الخارجية لمصر ومقاومة الإرهاب

والتطرف، كما لم تشارك فيه القوى السياسية الفاعلة الأخرى غير الحزبية خصوصاً التيار الإسلامى (وكانت أهم توصيات المؤتمر فى المجال السياسى إلغاء القانون رقم 33 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وإلغاء بعض نصوص قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 والمرتبط بأحكام القانون المذكور.

موقف السلطة التنفيذية:

1- من المشاركين فى المؤتمر:

كانت إحدى مطالب أحزاب المعارضة -خصوصاً حزب العمل- هى إشراك التيار الإسلامى فى الحوار، وقد رد الرئيس مبارك على ذلك فقال إن الحوار الوطنى لا يشمل أنصار العنف أو الجماعات غير المشروعة، فقال - فى بداية المهرجان السنوى بمعرض الكتاب- "إنه لا يعرف شيئاً اسمه الإخوان المسلمين وإن من لهم حق المشاركة فى الحوار الوطنى هم ممثلو الأحزاب والهيئات الرسمية والشخصيات العامة أما الجماعات غير المشروعة فلا مكان لها فى الحوار" (العربى، 94/1/31). وقال أيضاً "لم يكن المقصود من الدعوة إلى الحوار الوطنى مصالحة وطنية لأن الدولة لا تخاصم سوى الخارجين عن الشرعية والقانون - أنصار العنف من جماعات الإرهاب الذين جعلوا أول أهدافهم تهديد أمن الوطن والمواطنين وضرب مصالح الشعب تنفيذاً لمخططات خارجية تستهدف إضعاف مصر وتعويق تقدمها -هؤلاء ليسوا أطرافاً فى الحوار وليسوا هدفاً للمصالحة فلا حوار مع القتلة) الحياة، 1994/4/29).

2- موضوعات الحوار:

حرص الرئيس مبارك فى خطابه الأول -بعد بدء فترة رئاسته الثالثة- والذى دعا فيه للحوار الوطنى على التأكيد على أهمية الاتفاق حول إدانة الإرهاب والعنف ومناقشة عمليات الاصلاح الاقتصادى ضمن أهداف مؤتمر الحوار. (الأهرام، 5أكتوبر 1993)، وفى خطابه الآخر أمام لجنة الإعداد للحوار (الأهرام 94/5/30) قال إنه دعا للحوار من أجل تحديد سلم لأولويات العمل الوطنى فى ضوء متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع المصرى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

وحول مطالبة المعارضة مناقشة تعديل الدستور والإصلاح السياسى، قال د.فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وعضو المكتب السياسى للحزب الوطنى إن أى تعديل فى الدستور أو بعض القوانين المعمول بها لا يكون فى حد ذاته موضوعا للحوار، لكنه يأتى ثمرة أو نتيجة للحوار لأن الدستور والقانون ما هو إلا تعبير عن آمال الوطن ومصالحه، وعندما ينتهى الحوار إلى تحديد هدفه يسهل ترجمة هذه الآمال وهذه المصالح فى نصوص جديدة أو إجراءات جديدة، وقد تكون هذه النصوص دستورية أو تشريعية (الأهرام،93/12/25).

وحول موضوعات الحوار قال د. سرور أيضاً إن « تقييم تجربة التعددية الحزبية بإيجابياتها وسلبياتها تناقش خلال الحوار إلى جانب قانون الأحزاب الذى سيجيب الحوار حوله عن الأسئلة المطروحة حول حرية تكوين الأحزاب وحول ممارسة أدائها ».

أيضاً أكد الدكتور مصطفى خليل مقرر عام لجنة الحوار (العالم اليوم 1994/6/1) أنه لاحظر ولا تحريم على مناقشة أى موضوع فى مؤتمر الحوار الوطنى بما فى هذا موضوع إصلاح الهيكل السياسى ولكن يبقى موضوع الدستور غير مدرج فى الحوار لأن أى تعديل له فى المستقبل سيعتمد على الخطوط العريضة التى ستتمخض عن الحوار الوطنى".

وفيما بعد، قال د. فتحى سرور بعد انتهاء المؤتمر إن المؤتمر لم يكن مطلوباً منه أبداً أن يتخذ قرارات أو يصدر قوانين أو يقرر حلولاً، فهذه مسائل تخرج عن اختصاص المؤتمر، فالحوار ليس إلا تبادل أفكار للوصول إلى فكر مشترك يصلح أن يكون نقطة انطلاق للعمل الوطنى النابع من إرادة أطراف الحوار...

وكان كمال الشاذلى وزير مجلس الشعب وأمين التنظيم بالحزب الوطنى قد حدد بعض أولويات الحزب الوطنى فى المؤتمر العام للحوار (الأهرام، الحياة، 94/6/17) فذكر منها تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لتنمية جداول الانتخابات وانتظامها وفتح باب القيد لتسجيل الناخبين خلال 4 أشهر وتعديل قانون المدعى الاشتراكى وإلغاء اختصاصاته المقيدة للحريات.

موقف المؤسسات والقوى غير حكومية:

أ- حزب العمل:

1- من المشاركين فى المؤتمر

انتقد حزب العمل -ومعه الأحزاب الأخرى- تشكيل لجنة الحوار المشكلة من 40 عضواً، وقال إن منهم 10 هم رؤساء

الأحزاب أما باقى الـ 30فمنهم 26 عضواً بالحزب الوطنى الحاكم، كما انتقد تعيين د.مصطفى خليل مقرراً للمؤتمر فكتب عادل حسين الأمين العام للحزب 6/20 ينتقد هذا التعيين ويتساءل عن أسبابه.

أيضاً انتقد الحزب عدم إشراك جماعة الإخوان المسلمين فى الحوار، فقال المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب (الحياة، 94/4/6) إن "حرمان الإخوان المسلمين بصفة خاصة من الحوار يفقد تكامله وصدقيته، أما مسألة أن يكون هناك طريق آخر للإخوان للمشاركة فى الحوار فهذا أمر يخص الإخوان وحدهم".

أيضاً تصدى شكرى للهجوم على الإخوان أثناء لجنة الحوار (الشعب 94/6/23 و الأهرام 94/6/22) وقال إنهم لم يمارسوا الإرهاب وإنهم تاريخياً لم يبدؤوا بالإرهاب ودعا لإشراكهم فى الحوار. وقال عادل حسين الأمين العام للحزب فى مقاله الأسبوعى "مستحيل تشكيل مؤتمر الحوار على منوال اللجنة التحضيرية، ولابد من تمثيل الاتجاه الإسلامى بوزنه الحقيقى فكرياً وسياسياً (الشعب 94/6/10).

طالب حزب العمل بإعادة النظر فى قانون مباشرة الحقوق السياسية والقضاء على تزوير الانتخابات (الأهرام، 94/6/15).

وطالب بوقف إصدار الحكومة للقرارات والقوانين التى تمس الحياة السياسية (الشعب، 94/4/22) على النحو الذى حدث بتعديل قانون العمد والمشايخ ومد حالة الطوارئ ثلاث سنوات. وإلغاء سياسة التعيين بدل الانتخاب فى قوانين العمد والجامعات (الشعب 94/6/3)، كما طالب بضرورة البدء بالإصلاح السياسى جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادى، لأن الفصل بينهما غير منطقى، والإشراف الكامل للقضاة على العملية الانتخابية وإلغاء ترسانة القوانين التى تعدم المواطنين الحرية (94/6/25).

ب- حزب الوفد

1- المشاركون فى الحوار

كان إعتراض حزب الوفد على طريقة اختيار ونوعية المشاركين فى لجان الحوار (فضلاً عن رفض مطلب بحث تعديل الدستور) أحد أسباب رفض الوفد الاستمرار فى مؤتمر الحوار والانسحاب المبكر من لجنة الإعداد للحوار. إذ أعلن الحزب (جريدة الوفد، 94/6/2) أن فؤاد سراج الدين زعيم الحزب انسحب بعد أن أعلن اعتراضه على طريقة تشكيل اللجنة التى تعد للحوار خلافاً للاتفاق المسبق بينه وبين قادة الحزب الوطنى. وقال إن الاتفاق يقضى بأن يكون تشكيل اللجنة بالتشاور مع رؤساء الأحزاب السياسية، وأن يشمل التشاور تحديد أولويات الموضوعات المطروحة للحوار، وفى مقدمتها الإصلاح السياسى.

وقال إن الحزب فوجئ بالدعوة لحضور الجلسة الافتتاحية للجنة إعداد الحوار من الرئيس مبارك دون علمه بأعضاء اللجنة ثم فوجئ بأن 26 منهم أعضاء فى الحزب الوطنى.

وتحت عنوان "مبارك نسف الحوار الوطنى" قال حزب الوفد أيضاً (الوفد، 94/5/2) إن الرئيس مبارك نسف الحوار لأنه انفرد بتحديد أولويات الحوار وانفرد بتعيين أعضاء اللجنة المكلفة بالإعداد للحوار، ثم أكد سراج الدين نفس الشكوى فى تصريحات خاصة لجريدة الأهرام (94/6/8) بقوله إن الوفد فوجئ بتشكيل لجنة الحوار دون مشاورة.

2-موضوعات الحوار

أحد أبرز مطالب الوفد كانت الإصلاح السياسى ومناقشة تعديل الدستور، وأحد أسباب إعلان إنسحابه من الحوار كان عدم الاستجابة للمطلبين. وقد انتقد حزب الوفد موضوعات الحوار المطروحة قبل بدأ مؤتمر الحوار وبعده، فقبل المؤتمر قال الدكتور نعمان نائب رئيس الوفد (الأهرام، 93/12/29) إن الحوار قد تم نسفه بفرض موضوعات فنية عليه، وأولى بها أن يتم دراستها فى المجالس القومية المتخصصة أو مركز دراسات الأهرام أو مجلس الشورى. وكان الدكتور جمعة قد طالب (الأهرام، 93/12/21) بإنهاء كل ميراث الاتحاد الاشتراكى الذى مازالت رموزه ومدرسته باقية حتى الآن بدءا من الاعتماد على حكم الفرد بيده جميع القرارات وحتى مجلس الشعب الذى يصدر القوانين فى ساعات ويعتمد ميزانية الدولة فى أربع ساعات ويمد قوانين الطوارئ لثلاث سنوات بدلاً من سنة واحدة ويرى د. نعمان جمعة أن الإصلاح السياسى هو الرأس الذى إن صح فإن باقى الجسد سوف يشمله الإصلاح.

أيضاً كتب رئيس تحرير الوفد (الوفد، 94/6/2) مع بداية مؤتمر الحوار ينتقد قانون الأحزاب وقانون الصحافة والانتخابات المزورة ويقول: إن الإصلاح السياسى أولا وأخيراً. وأثناء المؤتمر

كتب ينتقد (الوفد، 94/6/23) ما أسماه (اتفاق الصمت على عدم المساس بالدستور) ويقول إن لجنة الإعداد للمؤتمر قدمت مقترحات تخلو من أى إشارة للدستور أو تعديله وإن هناك أتفاق على عدم المساس بالدستور. وأضاف ساخراً من بعض التوصيات كيف يمكن البحث فى توسيع اختصاصات مجلس الشورى دون تعديل الدستور الذى قصر عرض الميزانية على مجلس الشعب وحده وحصر مهمة مجلس الشورى فى الهيمنة الصورية على دور الصحف القومية؟

وقال إن الهدف من التمسك بنظرية لا مساس بالدستور هو عدم المساس بالسلطات المطلقة والواسعة التى يمنحها الدستور الحالى لرئيس الجمهورية.

جـ- حزب التجمع

١- المشاركون فى المؤتمر

شأن الأحزاب الأخرى، اعترض التجمع على أسلوب تشكيل لجنة الحوار واعتبر ذلك بدايات غير مشجعة (الأهالى، 94/6/1) وانتقد الحزب حشد كل المفكرين والمثقفين والنساء والشباب والمسيحيين من أنصار الحزب الوطنى الحاكم فقط دون المعارضة، كما انتقد أسلوب اختيار مقرر الحوار دون تشاور مع الأحزاب وقال إنه ربما كان من الأوفق اختيار أكثر من مقرر واحد يمثل الأحزاب وآخر يمثل النقابات.

٢- موضوعات الحوار

لم تختلف مطالب حزب التجمع كثيراً عن أحزاب الوفد والعمل والأحرار التى وردت فى بيان لزعماء الأحزاب فى أبريل 1994، إذ طالب الحزب بالإصلاح السياسى، وأكد (الأهالى94/6/1) على لسان د. رفعت السعيد أمين تنظيم الحزب أن الموضوعات التى طرحت للنقاش طرحها الحزب الوطنى وحده دون احترام لرأى الآخرين، كما انتقد حسين عبد الرازق عضو حزب التجمع السابق قول د.فتحى سرور إن القوانين المعمول بها لن تكون موضوعاً للحوار. (الأهرام 94/12/29).

أيضاً هاجم الدكتور رفعت السعيد الأمين العام للحزب الصحف القومية، وقال فى اجتماع اللجنة السياسية للحوار الوطنى (الوفد، 94/7/4) إنها تنشر موضوعات عن الحوار -يقصد طريقة الانتخابات المقترحة- تؤكد موافقتهم على برنامج الحزب الوطنى. وأعلن أن الأحزاب معترضة على اقتراح الحزب الوطنى وأنهم قبلوا الحوار لإعلان رأيهم بحرية ولم يحضروا ليبصموا للحكومة والحزب الوطنى.

د- الحزب الناصرى:

١- المشاركون فى الحوار:

قبل بدء الحوار الوطنى أكد ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى (الأهرام، 94/12/29) "إننا مصممون على الحوار حتى لو حاول الحزب الوطنى دفعنا إلى مقاطعة الحوار الذى عليه أن يتحاور مع المعارضة فيه، وعلينا أن نجره إلى مزالق هذا الحوار لأن الحزب الوطنى اعتاد على الحديث المنفرد وعلى أن يتكلم وحده، بينما على الجميع فقط أن ينصتوا لما يقول وقد قررت اللجنة المركزية للحزب (العربى، 94/1/17) القبول المشروط للحوار بموافقة أغلبية واعتراض 55 عضواً للحوار لتشككهم فى جدواه. وأثناء المؤتمر الثانى للحزب فى مايو 94 قرر الحزب فى ختامه (الاتحاد 1994/5/13و الوفد) مقاطعة الحوار، وبذل ضياء الدين داود محاولات لإقناع أعضاء حزبه بالتراجع قائلاً إنه سبق ووقع على بيانات مشتركة مع زعماء الأحزاب بشأن إتمام الحوار. وبعد إعلان تشكيل لجنة الاعداد للحوار واختيار الدكتور مصطفى خليل مقرراً للجنة أعلن ضياء الدين داود تجميد عضويته فى لجنة إعداد الحوار (الأهرام، 94/6/8) معللاً ذلك بأنه -أى د. خليل- قاد عملية المفاوضات والتطبيع مع إسرائيل. وقد أبدى الحزب إستياءه من اختيار الدكتور مصطفى خليل مقرراً للجنة الإعداد للحوار، وقال إنه كان من المناسب اختيار شخصية تلقى قبولاً عاماً، وإن أحتكار الحزب الوطنى لهذا الموقع واختياره لشخصيات اشتهرت بدعوتها لعلاقات وثيقة مع إسرائيل يؤثر على مسار الحوار. وقد أعلن المكتب السياسى للحزب فيما بعد (الأهرام، 94/6/2) تجميد مشاركته فى الحوار لأن الحزب كما قال ضياء الدين داود احتج على تشكيل اللجنة التحضيرية بأعتبار أن ما جرى جاء مخالفاً لما تم الاتفاق عليه بين الحزب وممثلى الحزب الوطنى.

2- موضوعات الحوار:

فى رده على أسباب تعليق الحزب الناصرى مشاركته فى لجنة الحوار حدد ضياء الدين داود الموضوعات التى يرغب الحزب فى مناقشتها، وهى نفس الموضوعات التى صدرت فى بيان الحزب حول تجميد عضويته فى الحوار (العربى 94/6/6)، فقال إن الحزب يطالب بتوسيع أطر المشاركة فى الحياة السياسية

وإلغاء القيود المفروضة على الأحزاب، كما رفض مشروعات تعديل قوانين الإصلاح الزراعى، وإلغاء انتخابات العمد والمشايخ، وإلغاء انتخابات عمداء الكليات، إضافة للمشروعات الجارى اعدادها لتعديل قانون الإسكان والقوانين العمالية.

لقد جاء فى بيان للحزب تحت عنوان "لهذه الأسباب قررنا تجميد المشاركة فى الحوار" إن الحوار الوطنى انحرف عن أهدافه وإن الحزب شارك فى البداية على أمل أن يكون الحوار منطلقاً لإعادة الحيوية للحياة السياسية المصرية وبداية طرح الأزمات الحقيقية التى تعانى منها الأمة.

هـ- موقف النقابات من الحوار الوطنى

رغم إشراك نقباء النقابات المهنية فى عضوية لجنة الحوار الوطنى، فقد اعترضت النقابات على طريقة تشكيل المؤتمر وعلى الموضوعات التى جرى النقاش حولها. فقد أصدرت لجنة التنسيق بين النقابات المهنية التى يشارك فيها ممثلون من نقابات المهندسين والأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والاجتماعيين والرياضيين والمحامين والتجاريين والمرشدين السياحيين والإذاعيين بياناً أعلنت فيه (الوفد، 94/6/28) إعتراضها على طريقة تمثيل النقابات المهنية فى الحوار الوطنى ووصفت طريقة التمثيل بأنها مهينة لأعضاء النقابات، وأعلنت رفضها لتجاهل الحكومة النقابات المهنية الأخرى وأسفها لطريقة تشكيل المؤتمر الذى يضم 279 عضواً منهم 237 عضواً بالحزب الوطنى. وأشارت اللجنة لوجود تدليس فى وضع اسم النقابات المهنية فى الحوار، ووصفت الحوار بأنه (محاولة من الحكومة لإقناع الغرب والولايات المتحدة بوجود ديمقراطية فى مصر لاستمرار وصول المساعدات، وقد حددت نقابة المهندسين وحدها (7) اعتراضات على مؤتمر الحوار الوطنى أرسلتها فى مفكرة للدكتور مصطفى خليل مقرر الحوار ومنها (الوفد، 94/6/29) صدمة النقابة من الطريقة السريعة لاجتماع المؤتمر دون إعلان مسبق عن تشكيله، وتركيبة المؤتمر المخيبة للأمال وتجاهل الحكومة للتيارين الإسلامى واليسارى، والخلل فى تمثيل بعض الفئات من المجتمع، وتجاهل دعوة أندية أعضاء هيئات التدريس بالجامعات، وأختيار رئيسى ناديين من أعضاء الحزب الوطنى، وتجاهل الإصلاح السياسى.

أيضاً أصدر مجلس نقابة الأطباء بياناً رداً على دعوة الرئيس مبارك للحوار القومى (الحياة، 93/11/24) طلب فيه بوضع ضوابط للحواروتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ورفع القيود المفروضة على العمل الشعبى والأهلى خصوصاً القوانين الخاصة بالنقابات ونوادى التدريس والاتحادات الطلابية وإلغاء القوانين الاستثنائية خصوصاً الطوارئ.

وقد حرصت النقابات المهنية على عقد مؤتمرات خاصة للحوار قبل بدء الحوارالوطنى رسمياً فى مصر حيث عقد مؤتمران ناجحان فى نقابتى المهندسين والمحامين خلال شهرى مارس ثم مايو 1994 أقادة التيار الإسلامى وشارك فيهما كافة القوى السياسية الحزبية وغير الحزبية بما فيها الأزهر والكنيسة والإخوان وغيرهم، وكانت هذه المؤتمرات بروفة حقيقية للحوار وتميزت الحوارات بالانفتاح الكامل بين المتحاورين والحرية المطلقة فى التعبير والحديث، وأجمع المتحاورون على حرية الرأى وتكوين الأحزاب ورفض كل أشكال العنف.

أما عن مؤتمر الحوار الوطنى الرسمى، فقد أبدى رؤساء النقابات المهنية الذين شاركوا فيه -مثل د.حمدى السيد نقيب الأطباء وأحمد الخواجة نقيب المحامين- إعتراضهم على تشكيل لجنة الحوار، وانتقد حمدى السيد غياب القوى الحقيقية خصوصاً التيار الإسلامى المعتدل الذى يحظى بشعبية كبيرة فى الشارع السياسى وفى النقابات والجامعات، وقال إن الحوار الحقيقى لن يكون إلا بمشاركة هذا التيار. أما أحمد الخواجة فطالب بوضوح (الأهرام، 94/6/22) بإعطاء الشرعية القانونية للإخوان المسلمين والسماح لهم بتكوين حزب سياسى، وقال: كيف يقال عن الإخوان المسلمين إنهم غير شرعيين وهم يسيطرون على معظم النقابات المهنية؟ وكيف يقال عنهم إنهم قوة غير شرعية وقد خاضوا انتخابات مجلس الشعب عام 1984 وحصلوا على ما يقرب من 20مقعداً ثم خاضوا انتخابات 1987 وحصلوا على 40 مقعداً؟

و- موقف الإخوان المسلمين:

فى بداية طرح فكرة الحوار الوطنى طالب المستشار الهضيبى (الحياة، 94/1/9) بفتح حوار جاد وموضوعى وحقيقى مع كل الأطراف الموجودة على الساحة السياسية فى مصر بما فى ذلك (الجماعات الدينية) وقال " يجب أن يشمل الحوار كل الجماعات ثم ينتقل إلى الشعب ليقول كلمته عن طريق الانتخابات. ورأى أن موقف الحكومة لا يشير إلى أنها تريد الحوار جدياً لأنها تستبعد فئات من الشعب لها ثقلها

ووزنها وتساءل: هل تريد الحكومة أن تحاور نفسها؟ وشدد الهضيبي على ضرورة الحوار مع الجماعات الدينية الأخرى خصوصاً جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية، إلا أنه اشترط أن يلقى أعضاء الجماعتين السلاح ويعلنوا نبذهم للعنف والإرهاب والامتناع عنه مستقبلاً، وأن تقبل الجماعتان حقيقة أن رأيهما ليس الرأي الوحيد الذي يجب أن يسود الأمة.

ورفض الهضيبي أن تقوم جماعة الإخوان المسلمين بالوساطة بين الحكومة وجماعة الجهاد والجماعة الإسلامية وقال "من يريد أن يبرئ ذمته فليفعل ولسنا مخولين بالتحدث نيابة عنهما ونحن لا نتحمل مسئوليتهم أو تبعة تصرفاتهم.

أيضاً قال الهضيبي -بعد أن بدأ الإعداد للحوار الوطني وتم استبعاد الإخوان منه- (الوفد، 94/5/25) إن "الحوار الوطني لم يعد وارداً في جدول أعمال الإخوان ولا تفكيرهم إذا عقد، وأنه مسألة عفا عليها الزمن!

وقال أيضاً (الحياة، 94/5/17) إن الإخوان لن يشاركوا في الحوار، ونحن نرى أن الموضوع غير جاد، فالحديث عنه بدأ قبل نحو 8 شهور، وحتى الآن لم تتخذ إجراءات للبدء فيه ولوكانت الحكومة ترى أن له أهمية لكانت اتخذت خطوات للإسراع بالبدء فيه مع الحرص على مشاركة كل القوى السياسية الموجودة على الساحة في مصر ورأى أن "الحوار لن يؤدي إلى نتيجة".

أيضاً قال الدكتور أحمد الملط نائب المرشد العام لجماعة الإخوان (الأحرار 94/6/18) إن الحوار الوطني حوار طرشان وإن الجماعة لن تكون لها أية صلة به وقال إن الجماعة موجودة في كل قرية ومدينة مصرية ولابد أن يعترف بنا النظام كما اعترف بالذين لا يمثلون إلا أنفسهم!

فعالية الأحزاب السياسية:

دأب الحزب الوطني الحاكم على انتقاد أحزاب المعارضة المصرية بالقول- عبر وسائل الإعلام المملوكة للحكومة- إنها أحزاب للزعماء فقط وأنها أحزاب على الهامش وإنها غائبة عن الشارع وإنها غير قادرة على الوصول للجماهير لأنها تفتقد الكوادر.

وترد أحزاب المعارضة بالقول إن الحزب الوطني أضعف منها وإنه سينهار في أي انتخابات حرة لو تخلى الرئيس مبارك عن رئاسته وهو ما أكده الرئيس مبارك بنفسه(المصور، 93/9/24) بقوله (إنني على يقين من أنه لن يكون هناك حزب للأغلبية في مصر إن تركت اليوم رئاسة الحزب الوطني).

والحقيقة أن عدم فعالية الأحزاب السياسية في الحياة العامة يعود لعدة أسباب منها القيود المفروضة عليها بحكم قوانين الطوارىء وآخرها تعديل 14 ديسمبر 1992 لأحكام قانون الأحزاب السياسية، ومنها أن هناك مشكلة في وجود الأجيال الشبابية الجديدة مع استمرار تآكل النخب والأجيال القديمة، ومنها أسباب متعلقة بالأحزاب نفسها وطبيعة نشأتها الضعيفة وعدم تمايزها السياسي أو الاجتماعي وكونها (أقرب إلى التنظيمات الشعبوية أو الجهوية التي تقوم على فكرة التوحد وتتجاهل أي اختلافات أو تناقضات سياسية أو اجتماعية) (1) إذ ضم حزب التجمع قوى يسارية وناصرية وقومية وضم حزب العمل إسلاميين واشتراكيين وحتى حزب الأحرار اليميني الذي نشأ كمنبر لليمين منذ البداية كان اسمه حزب الأحرار(الاشتراكيين). وبصفة عامة تتلخص آراء أحزاب المعارضة في تفسير غياب دورها في الحياة السياسية فيما يلي:

1- فرض هيمنة الدولة والحزب الوطني الحاكم على الأحزاب وممارسة نشاطها في الشارع، وإستمرار القيود عليها سواء بتشريعات قانونية أو بتزوير الإنتخابات

2- استمرار حالة الطوارئ التي تعوق حركة الأحزاب لحد اعتقال من ينشر بيانات الحزب في الشارع ومنع إقامة مهرجانات للأحزاب. بحجج أمنية متعددة.

3- احتكار الدولة والحزب الحاكم لوسائل الإعلام الرسمية من إذاعة وتلفزيون وصحف ومنع الأحزاب منها، مما يؤدي لحدوث فجوة عدم إتصال بين الأحزاب والجماهير، وجهل الجماهير حتى بأسماء الأحزاب الموجودة بل وحتى التحكم في دعم صحف المعارضة، إذ قال رئيس الوزراء(الأخبار 94/10/18) رداً على مطالبة رئيس حزب الأحرار دعم صحف المعارضة أن هذا سيتم بشرط إن تلتزم بالموضوعية والتي تهتم بغير ذلك عليها أن تراجع نفسها.

3- ارتفاع نسبة الأمية - تقدر بحوالي 50-60٪- بين أفراد الشعب المصري وعزوفهم عن المشاركة السياسية بصفة عامة حتى أن عدد أعضاء الأحزاب المسجلين في القوائم لايزيد في أحسن الاحوال عن مليون أو مليونين، في حين أن قوائم

الناخبين الحقيقية تضم أسماء 20مليون مواطن أى أن 5٪ فقط هم الذين يشاركون فى العملية السياسية.

أما الرؤية التى يطرحها المثقفون لتفسير ضعف الأحزاب السياسية فى مصر فتتلخص فى أن هذه الأحزاب- والنظام السياسى كله- تعانى من مشكلة أجيال حيث اقطع تعاقب الأجيال بقيام ثورة يوليو ومصادرة جيلها (بحكم صغر سنهم) فرص حوالى جيلين تاليين لهما فضلاً عن غياب قوى منظمة وهامة من العمل السياسى مثل التيار الإسلامى.(2)

وفيما يلى استعراض لأراء المؤسسة الحاكمة(ويدخل فيها رأى الحزب الوطنى) ورأى الأحزاب فى تفسير ضعف الأحزاب والحياة السياسية عموماً.

موقف السلطة التنفيذية:

فى حوار مطول مع مجلة المصور (1994/9/24) ورداً على سؤال عن تداول السلطة قال الرئيس مبارك (إننى على يقين من أنه لن يكون هناك حزب للأغلبية فى مصر إن تركت اليوم رئاسة الحزب الوطنى، لاتسألنى لماذا يحدث ذلك، لأن الأمر يعود إلى أسباب متوارثة وقديمة، ولكن دعنا نبحث فى نتائج هذا القرار: سوف تكون كل حكومات مصر حكومات ائتلافية تتشكل من تحالف أحزاب صغيرة كل ما يهمها مصالحها الحزبية المحدودة، وسوف تضيع المصلحة العامة فى غمار ضغوط هذه الأحزاب الصغيرة ويفقد الحكم إستقراره. وتتغير كل عام أو كل ستة أشهر الوزارة) وفى تفسيره وتحليله لما قاله الرئيس مبارك قال الدكتور ممدوح البلتاجى رئيس هيئة الاستعلامات(فى ذلك الوقت) وأمين الحزب الوطنى بالقاهرة(الاهرام،93/9/24) إن مصر دولة مركزية ولما لها من خصوصية تاريخية، فقد تعدت مركزية الدولة إلى مركزية الجماعة الوطنية، وهذا كفل لها الابتعاد عن التخريب والانقسام والتشرذم وفى هذا الإطار يعتبر الحزب الوطنى(جبهة وطنية) للتعبير الشعبى الملتف حول الدولة المركزيةالمصرية، وإذا فقدت هذه الجبهة رئاسة مبارك فسوف تنقسم على نفسها وتتشرذم ولايكون هناك بالفعل حزب أغلبية تمثل الاداة الشعبية للدولة، ولم يكن طبقا. للبلتاجى- فى تاريخ العمل السياسى لمصر وجود لحزب أغلبية بمعنى الحزب، وإنما وجود لما يسمى بجبهة وطنية شعبية وحتى حزب الوفد قبل الثورة كان جبهة وطنية شعبية وليس حزباً، وسوف يظل الحال هكذا فى مصر توافقاً مع الدولة المركزية. إلا أن د. البلتاجى يعود فيقول(إن وضع الجبهة الوطنية الشعبية ليس أبدياً ولا قدريا ،فإنه باستمرار الممارسة الديمقراطية يمكن أن نصل إلى صيغة للتعددية. ولقد دعونا بالفعل إلى قيام جبهة بين الوطنى وبقية الأحزاب الديمقراطية الدستورية لتنشيط الحياة الحزبية باعتبارها مسئولية مشتركة.

موقف أحزاب المعارضة:

(أ) حزب الوفد

يؤكد ياسين سراج عضو الهيئة البرلمانية العليا لحزب الوفد(الأحرار، 1994/8/8) أنه بعد عودة الأحزاب إلى ممارسة العمل السياسى كانت الفرصة متاحة أمامها للإنخراط فى العمل السياسى والتواجد بين الجماهير، إلا أن حالات الطوارئ حالت دون ذلك بعد فرض قانون الطوارئ فى البلاد وإصدار القوانين المعيقة والمقيدة للحريات. ويشير إلى تزوير الحكومة للانتخابات- بشكل دورى- أدى إلى فقدان المصداقية بين الجماهير للانخراط فى العمل السياسى بعد احتكار حزب الحكومة معظم المقاعد فى مجلس الشعب والشورى نتيجة التزوير.

(ب) حزب العمل:

* ويشير لمسئولية الطوارئ أيضا د. حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل فيقول إن الحكومة تحول دون تلاحم الجماهير بالأحزاب وتتعلل بحالة الطوارئ للحيلولة دون ذلك، بدليل أنه عند توزيع الحزب نشرة أو دورية تعبر عن فكره ومشروعه السياسى أو بيان يطالب المواطنين بسرعة القيد فى جداول الناخبين أو دعوة لمؤتمر يتم تحويلهم للنيابة، ويقول: إنه لا يسمح للأحزاب بممارسة دورها بين الجماهير إلا بما يوافق أهواء وزارة الداخلية وهو ما يحدث فى إقامة المؤتمرات الحزبية حيث تحول السلطة دون إقامتها فى المنشآت الرئيسية أو بالشوارع مما يضطر الحزب إلى عقده داخل أسواره، فضلاً عن احتكار النظام للإذاعة والتلفزيون وتطويعهما لحسابه الخاص فى الوقت الذى تمنع فية الأحزاب من المشاركة فى إبداء الرأى حول المشكلات التى تمر بها البلاد أوعرض برامجها مما يؤدى إلى حدوث فجوة بين الجماهير والاحزاب. ويضاف لذلك نقل الموظفين الأعضاء فى الحزب إلى جهات بعيدة عن مواطنهم وتأخير دورهم فى الترقية فضلا عن منع طلاب الجامعات والمدارس من القيام بالعمل السياسى، مما يضعف إنتماءهم إلى الوطن، بهدف عدم

إتاحة الفرصة للتلاحم بين الجماهير وكوادر الأحزب.

(جـ) حزب التجمع

أما حزب التجمع فيتهم بدوره الحكومة بالمسئولية عن تغييب دور الأحزاب عن الشارع، ويشير- كما يقول د. رفعت السعيد عضو اللجنة المركزية للحزاب(الأحرار، 94/8/8) إلى أن فرض هيمنة الدولة على الأحزاب فى ممارسة نشاطها الحزبى بين الجماهير يؤدى بالضرورة إلى فتح الباب أمام الجماعات المتشددة التى تجد فرصة للتغلغل بين الجماهير، ويقول إن الجو السياسى فى مصر غير مهيئاً أيضا لوجود الأحزاب فى الشارع المصرى نتيجة ارتفاع الأمية بين الجماهير وعزوفهم عن المشاركة السياسية واقتصار دورهم فى البحث عن لقمة العيش وتحسين أحوالهم الأقتصادية.

أما عبد الغفار شكر أمين الفكر فى حزب التجمع فيؤيد رأى هيكل حول تآكل النخب السياسية فى مصر ويقول (العربى،1994/8/8) إنها ظاهرة عامة تشمل كل القوى السياسية بما فيها التيار الإسلامى الذى نجح فى تجديد نفسه وأن هناك ثلاثة عوامل ساهمت فى الحد من تجديد النخب السياسية هى:

1- أسلوب الحكم فى إدارة العمل الوطنى والانفراد تماما بالقرار فى الأزمة الاقتصادية ومواجهة العنف ومسائل اجتماعية أخرى.

2- المناخ العام السيئ الذى يعرقل نشاط ونضج النخب السياسية مثل شل حركة الأحزاب بالتعددية المقيدة وحرمانها من الاتصال بجماهيرها وحرمان الجمعيات الأهلية من أى فرصة للنشاط المستقل عن الدولة واحتكار الإعلام.

3- غياب الوعى فى دوائر الحكم العليا بضرورة تجديد النخبة حفاظاً على مستقبل مصر.

(د) الحزب الناصرى:

ولا يختلف رأى الحزب الناصرى كثيراً عن ما قيل إذ يرجع الدكتور أحمد الصاوى أمين التثقيف بالحزب الناصرى قلة تواجد الأحزاب السياسية فى الشارع المصرى بشكل يومى إلى القيود المفروضة على ممارسة الأحزاب للنشاط السياسى والتى تحول دون انتشارها بين الجماهير، إلا أن ذلك لا يعنى أنها غائبة عن التواجد بين الجماهير. (الأحرار و العربى، 1994/8/8)

النظام الانتخابى:

"إن عملية التغير والتعديل والتبديل التى شهدها النظام الانتخابى فى مصر خلال السنوات القليلة الماضية، جعلت الكثيرين ينظرون إلى العملية الانتخابية بعين الريبة والشك ودفعت للاعتقاد بأن القصد من هذه التغييرات الكثيرة فى النظام الانتخابى هو ضمان وجود برلمانات تحقق للحكومة رغباتها!" (الأخبار، 1994/8/7) ولعل ذلك يمثل أحد أسباب تقييد الممارسة الديمقراطية والتطور الديمقراطى فى مصر. فقد شهد النظام الانتخابى تغيراً وتبدلاً كثيراً من عام لآخر ومن انتخابات لأخرى، فالانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب كانت تتم بالقائمة الحزبية النسبية، وانتخابات مجلس الشورى بالأغلبية المطلقة أما الانتخابات المحلية أو البلدية فكانت تجرى طبقاً للنظام الفردى.

وحتى بالنسبة للانتخابات البرلمانية وحدها تم تعديل النظام الانتخابى عدة مرات منذ عام 1982 تراوحت بين إلغاء النظام الفردى والأخذ بنظام القائمة النسبية وللعودة للنظام الفردى مرة أخرى.

فقبل عام 1984 كان نظام الانتخابات يتم على أساس الدوائر الفردية، ولكن اعتبارا من هذا العام تقرر تغيير الانتخابات إلى نظام القوائم الحزبية الذى يشترط حصول أى حزب على نسبة معينة (8٪) لدخول البرلمان وإذا لم يحصل عليها تمنح أصواته لأصوات حزب الأغلبية! وعندما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المجلس المنتخب عام 1984 لأنه يحرم المستقلين من التمثيل فى مجلس الشعب، عدلت الحكومة النظام الانتخابى وأضافت مقعداً للمستقلين فى كل دائرة وتمت انتخابات عام 1987 على هذا الأساس، ولكن المحكمة الدستورية عادت لتحكم بعدم دستورية هذا النظام الانتخابى أيضاً - وبالتالى المجلس الذى انتخب على أساسه واضطرت الحكومة مرة أخرى لتعديل النظام الانتخابى عام 1990 وإجراء انتخابات على أساس النظام الفردى.

ورغم ذلك كله لم يستقر الوضع بعد على شكل النظام الانتخابى الواجب اتباعه، ففى سياق توصيات مؤتمر الحوار الوطنى (الأهرام، 1994/7/8) تم التأكيد على الأخذ بنظام القائمة مع التمثيل النسبى لضمان نمو التعددية الحزبية

وتنشيط دور الأحزاب فى الحياة السياسية، بشرط تفادى العيوب الدستورية التى شابت القانونين اللذين سبق أن أخذا بهذا النظام عامى 1984 و 1986 وضمان تمثيل المستقلين.

وقد اعتبر هذا التبديل والتغيير المستمر فى قانون الانتخابات أحد أسباب تدنى مستويات المشاركة السياسية عموماً، فضلاً عن إضعاف موقف الأحزاب السياسية وإضعاف المستقلين معاً.

وفيما يلى استعراض لرأى الحكومة -وبالتالى الحزب الوطنى- وأراء القوى السياسية الأخرى.

المؤسسة التنفيذية:

رغم أن مؤتمر الحوار الوطنى توصل لتوصية بأن تتم الانتخابات القادمة طبقاً لنظام القوائم النسبية مع مراعاة تمثيل المستقلين، فقد تنكرت الحكومة وممثلو الحزب الوطنى من أى مسئولية فى طرح هذا النظام أو تبنيه، ففى رده على مقال سعيد سنبل فى جريدة الأخبار حول كثرة تعديل النظام الانتخابى وتبنى الحزب الوطنى للعودة للنظام القديم بالقائمة، قال كمال الشاذلى الأمين العام المساعد وأمين التنظيم للحزب الوطنى "إن الحزب الوطنى لم يطرح نظام الانتخابات فى مؤتمر الحوار" وأضاف (الأخبار، 1994/8/8) "بل أننى عندما طُلب منى الادلاء برأيى الحزب فى هذا الموضع امتنعت -عن عمد- التزاماً بديمقراطية القرار داخل الحزب الذى لم ينته برأى حتى الآن فى هذا الموضوع الأمر الذى أكده الرئيس مبارك حين ذكر بأن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة متأنية".

أيضاً وصف الدكتور يوسف والى وزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى (الوفد، 1994/7/20) ما تردد عن إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة بنظام القائمة بأنه مجرد اجتهادات وأن الحزب الوطنى لم يعلن رأيه حولها ولم يتحدث فى هذا الموضوع خلال مؤتمر الحوار الوطنى!

وعندما أثار الكاتب الصحفى مصطفى أمين مسألة التكتم على موعد صدور قانون الانتخابات الجديد (أخبار اليوم، 1994/12/10) وقال إنه ليس من المعقول أن تترك الحكومة المعارضة حائرة إلى أن يجئ الموعد الذى تفاجئها فيه بدون أن تستعد لذلك، ردت مؤسسة الرئاسة فى اليوم التالى وصرح صفوت الشريف وزير الإعلام (الأحرار، 1994/12/11) بأن الرئيس مبارك " أوضح حرصه على الاستماع إلى كل الآراء والمناقشات التى تطرح حول أسلوب الانتخابات الأمثل فى مصر حيث قال إذا لم يكن هناك جديد يدعو للتعديل فيما يطرح من أفكار وآراء سوف نستمر بنفس النظام المعمول به" (أى النظام الفردى).

مواقف أحزاب المعارضة:

1- حزب الوفد:

يتلخص موقف حزب الوفد فى أنه يؤيد أى نظام انتخابى بشرط حرية الانتخابات ونزاهتها فالنظام الانتخابى -كما يقول رئيس تحرير الوفد جمال بدوى (الوفد، 1994/8/4)- ليس المهم فيه الشكل ولكن الذمة والأمانة والنزاهة التى يفترض وجودها فى العملية الانتخابية. والقضية الجوهرية ليست قضية الشكل الذى تجرى به الانتخابات فالمواطن المصرى لا يعير أهمية لتلك الثرثرة التى تدور حول قانون الانتخابات طالما بقيت الدولة تتحكم فى العملية الانتخابية وتديرها لحسابها الخاص، ومع ذلك فقد انتقد حزب الوفد التعديل المستمر فى قانون الانتخابات (وكأننا حقل تجارب لا نهاية له حتى افتقد نظامنا الانتخابى صفة الثبات والجدية والهيبة).

2- حزب العمل

وضح من مواقف حزب العمل أن هناك نزوعاً لقبول فكرة النظام الانتخابى بالقوائم بشرط عدم وضع نسب عالية لدخول البرلمان مع ضمان حق المستقلين فى تشكيل قائمة خاصة بهم، وقد ألح المهندس إبراهيم شكرى لهذا حين ذكر -فى إطار سرده لمطالب الحزب من الحوار الوطنى (الحقيقة، 1994/6/25) تعديل إجراء الانتخابات.

وقد جاء فى توصيات لجنة الحوار التى ضمت حزب العمل والتجمع والوطنى توصية باعتماد (نظام القوائم النسبية). وقد أيد المهندس إبراهيم شكرى المطالبة بضرورة تغيير نظام الانتخابات إلى القائمة النسبية غير المشروطة وقال (الشعب 1994/7/5) "إن القائمة النسبية تضمن عدم ضياع الأصوات، ولكن لابد أن تكون قائمة غير مشروطة بنسبة معينة من الأصوات، كما حدث من قبل حتى لا يحرم أحد الأحزاب من دخول البرلمان، وحذر من أن نظام الانتخابات الفردى يسمح لبعض الأشخاص بدخول البرلمان باستخدام سلاح المال أو أى سلاح آخر".

3- حزب التجمع:-

أصدر حزب التجمع بياناً يوم 94/8/15 أكد فيه بوضوح رفضه لنظام الانتخابات بالقائمة، وقال إن الأمانة العامة للحزب عقدت اجتماعاً ناقشت فيه الموقف من انتخابات مجلس الشعب ولا حظت أن بعض الصحف القومية لا يلتزم الحقائق فى كل ما يتصل بالمناقشات التى دارت حول نظام الانتخابات فى مؤتمر الحوار الوطنى وموقف حزب التجمع منه، موحية أنه وافق على الأخذ بنظام القوائم وهذا غير صحيح. وأكد البيان (الوفد، الحياة 1994/8/16) أن ممثلى حزب التجمع فى مؤتمر الحوار الوطنى أعلنوا أنهم يفضلون نظام الانتخاب الفردى ولم يبدوا الرأى بالموافقة أو رفض أى نظام آخر من دون مشروع متكامل بالأسس والقواعد التى تحكم عمل هذا النظام، وأكد ممثلونا فى مؤتمر الحوار أنهم لا يعطون صكاً على بياض لأحد ولا يوافقون من حيث المبدأ على نظام انتخابى لا يعرفون تفاصيله والقواعد المفصلة التى يقوم عليها. وتابع البيان أن مناقشات الأمانة العامة للحزب توصلت إلى الآتى:

أولاً: التمسك بالنظام الفردى ورفض نهج الحزب الحاكم فى استسهال تعديل نظام الانتخابات ما يفقد النائب قوته فى العملية الانتخابية.

ثانياً: ضرورة أن تكون الأولوية للنشاط السياسى، العام القادم من أجل توفير ضمانات قانونية وموضوعية لنزاهة الانتخابات.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام فى هذا السياق تتمثل فى أنه بعد أن فتحت توصيات الحوار الوطنى المجال أمام إمكانية تغيير نظام الانتخابات والعودة من الفردى للقوائم اعترض النواب المستقلون فى البرلمان على إمكان تغيير النظام الانتخابى للقائمة بدلاً من الفردى وأرسلوا مذكرة باعتراضهم للرئيس مبارك تضمنت ثمانية بنود أبرزها أن الانتخابات الفردية من أحسن أساليب الانتخابات وأكثرها وضوحاً وأن النظام الانتخابى بالقوائم سبق أن تعرض لطعن دستورى مرتين متتاليتين، كما ان انتخابات القوائم لم تستطيع معها معظم الأحزاب تحقيق النسبة المقررة. (الشرق الأوسط، 1994/7/26).

3- أداء جماعات المصالح والقوى السياسية الفاعلة

مثلما عانت الأحزاب السياسية المصرية من هيمنة الحزب الوطنى الحاكم على الحياة السياسية واحتكاره لوسائل التعبير، وتضييقه عليها بقرارات وقوانين متلاحقة، عانت النقابات المهنية الفاعلة نفس القيود. فبصفة عامة -ورغم صدور (قانون ديمقراطية النقابات المهنية) رقم 100 لسنة 1993 الذى يشترط حضور 50٪ من أعضاء الجمعية العمومية للنقابة- عمدت الحكومة خلال العام الهجرى الماضى على تعطيل هذه الانتخابات، وأخذت تتحايل على القانون وتصدر قرارات بتأجيل الانتخابات صبيحة إجرائها، وبصفة خاصة دخلت الحكومة فى صراع مع نقابة المحامين بسبب تعطيل الانتخابات واعتقال محامين ومقتل المحامى عبدالحارث مدنى تحت وطأة التعذيب، ومع نقابة الصحفيين بسبب محاولات طرح مشروع قانون جديد للنقابة وإدخال تعديلات على قانون سلطة الصحافة، ومع الأطباء بسبب جمع التبرعات الإنسانية رغم الحظر الحكومى، كذلك صعدت الحكومة من حملتها ضد التيار الإسلامى المعتدل واتهمته بمساندة الإرهاب وهو ما اتضح من الموقف الحكومى المتشدد إزاء جماعة الإخوان المسلمين.

وفيما يلى استعراض لمواقف نقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصحفيين وكذلك جماعة الإخوان المسلمين:

أ- نقابة المحامين:

عرقلة الانتخابات الفرعية:

منحت نقابة المحامين مهلة شهر من 93/9/20 حتى 93/10/20 كموعد لطعن أى محام فى قوائم الناخبين على مستوى كل النقابات الفرعية، فى شهر نوفمبر بدأت الانتخابات الفرعية على التوالى، وأمام اكتساح التيار الإسلامى لانتخابات المحامين الفرعية - رغم نزع القانون 100 لسنة93 سلطة الإشراف على الانتخابات من النقابات وتقسيمها بين النقابة واللجنة القضائية المشرفة والنائب العام- استخدمت الحكومة عن طريق بعض مرشحيها وأجهزتها القضائية ثغرة فى القانون الجديد تجيز لأى عضو بالنقابة الطعن فى كشوف الناخبين، وبواسطة هذه الثغرة جرت طعون كثيرة قبل الانتخابات، وحتى بعد انتهاء مدة الطعون، ففى نقابة القاهرة طعن محامون حكوميون فى الكشوف قبل الانتخابات بساعات وقرر رئيس اللجنة المشرفة قبول الطعن بعد صدور أمر له من النائب العام وأعلن تأجيل الانتخابات فجأة بعد أن تسلم 13 ألف محام بطاقات الانتخابات (الشعب، أغسطس1993وتقرير مجلة قضايا دولية 3 يناير1994).

وفى الجيزة حدث الأمر نفسه حيث أجريت الانتخابات فى خمس لجان إلا أن رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات قرر إيقاف الفرز لعدم إكتمال النصاب بسبب نقص بلغ حوالى 66 صوتاً فقط، وتقررت الإعادة يوم 12/19، وفى يوم 12/18 تقدم مرشحان تابعان للحكومة أيضاً بطعن فى كشوف الناخبين وتأجلت الانتخابات مرة أخرى. وللاحتجاج على هذا التدخل الحكومى عقدت النقابة العامة للمحامين مؤتمرين حاشدين بالقاهرة والجيزة خلال شهر ديسمبر1993، أكد خلالها أحمد سيف الإسلام حسن البنا الأمين العام أن "الطعون التى قدمت فى كشوف الناخبين تهدف إلى تزييف إرادة المحامين وتكريس سيطرة الحومة على النقابات المهنية بواسطة عملاء لها بين المحامين للقضاء على الحريات فى هذا البلد (الشعب، 1993/12/20) وقال إن النقابة بذلت جهوداً مضنية من أجل تصفية جداول المحامين من غير المشتغلين، وتم شطب أكثر من 20 ألف محام يعملون فى مهن أخرى.. وفوجئنا بتواطؤ النائب العام مع بعض المرشحين الشيوعيين وقيامه بوقف الانتخابات. وقال مختار نوح أمين صندوق نقابة المحامين إن قرار تأجيل الانتخابات يعتبر باطلاً ومخالفاً للدستور والقانون، وقد لوحظ أن هناك تضاربا فيما نشرته الصحف حول النتائج لـ19 نقابة فرعية جرت فيها الانتخابات، فعلى حين أكدت الصحف

والمجلات المتعاطفة مع التيار الإسلامى فوز هذا التيار باكتساح (الشعب 1993/12/17، والأسرة العربية 1993/12/16،والمسلمون 12/17)، وأكدت الصحف والمجلات الحكومية واليسارية (المصور 94/1/14) و(الأهالى 94/12/17) تراجع الإخوان فى الانتخابات الفرعية. والتفسير الصحيح هو فوز الإسلاميين بالفعل فى هذه الانتخابات الفرعية فى عدد من النقابات لأن معظم هذه النقابات الفرعية لم يشارك التيار الإسلامى بقوة فى إنتخاباتها السابقة وبالتالى كان الوجود الإسلامى فيها ضعيفاً أو معدوما فى بعضها، ويكون فوز ولو عضو واحد من التيار الإسلامى فى مجلس النقابة مكسباً فى عرف الإسلاميين وخسارة فى عرف الحكومة واليساريين (لأنهم لم يفوزوا بكل المجلس أو الأغلبية فيه) فعلى سبيل المثال فاز 4 من الإسلاميين فى نقابة الإسكندرية ولم يكن لهم قبل ذلك سوى عضو واحد وفى المنيا لم يكن لهم قبل الانتخابات سوى عضوين وبعدها فازوا بستة مقاعد، وهكذا أما فى بورسعيد فلم يكن لهم أى عضو قبل أو بعد الانتخابات.

الصدام بين الحكومة والنقابة:-

فى نهاية شهر أبريل 1994 اقتحمت قوات من مباحث أمن الدولة مكتب المحامى عبد الحارث مدنى واقتادته ومن معه فى المكتب من المحامين لمكان غير معلوم، وخلال فترة اعتقاله التى استمرت حوالى أسبوع أعلن عن وفاته فى 94/5/5 وقد شكك المحامون فى وفاته وأكدوا أنها بسبب التعذيب وطالبوا بتشريح الجثة كما طالبوا بالإفراج عن 10 محامين معتقلين وإزاء رفض مطالبهم تقرر تنظيم إضراب عام للمحامين فى 15 مايو1994، ثم تنظيم مسيرة من النقابة لقصر عابدين يوم 94/5/17، وأثناء خروج مسيرة النقابة هاجمت قوات الأمن المتظاهرين وجرت معركة طويلة انتهت بالقبض على 30 محاميا، ثم اعتقال ثلاثة من أبرز أعضاء مجلس النقابة فى اليوم التالى وهم مختار نوح ومنتصر الزيات وجمال تاج، وجرى تجديد حبسهم مدة 15 يوماً والتجديد مرة أخرى، وأدى هذا لتصاعد الأزمة بين النقابة والحكومة، وأضرب بعض المحامين عن الطعام حتى الموت فى 18 يونية 94 منهم عبدالعزيز محمد نقيب المحامين فى القاهرة، كما قررت النقابة فى بيان أصدرته توسيع الإضراب العام والقيام بإضراب عام يومى 28، 29، إلا أن الأزمة، بدأت تنفرج نسبياً بإطلاع نقيب المحامين على بيان الطب الشرعى حول جثة عبد الحارث مدنى، وقال الخواجة (الحياة 94/6/24) إنه تأكد من أن الجثة بها إصابات فى أماكن عدة وأعتبر إطلاعه على التقرير بادرة طيبة من الحكومة لحل الأزمة،وتوالى الإفراج عن المحامين وبردت الأزمة -وإن لم تنته- قرب نهاية العام الهجرى.

2- نقابة المهندسين:

عرقلة الانتخابات الفرعية:

مثلما جرى مع المحامين، جرت محاولات حكومية لعرقلة الانتخابات الفرعية فى المحافظات وانتخابات النقابة العامة للمهندسين (التجديد النصفى) من خلال طعون تقدم بها بعض المهندسين الموالين للحكومة قبل الانتخابات بساعات، وأحياناً كانت تصل قرارات إيقاف الانتخابات وتأجيلها فى منتصف يوم إجراء الانتخابات. وقد جرى عرقلة انتخابات المهندسين ثلاث مرات. فقد كان مقرراً إجراؤها فى يوم 93/2/26 بعد صدور القانون رقم 100، ولكنها تأجلت إلى 93/9/27 حتى لا يقال أن النقابة تتحدى القانون والنظام ثم اعتذرت اللجنة المشرفة على الانتخابات عن إجرائها فى ذلك الوقت بسبب الإجازة القضائية، وجرى تأجيلها للمرة الثالثة إلى يوم 93/12/19 حيث قررت اللجنة القضائية المشرفة تأجيلها أيضاً مرة أخرى لعدة أسباب واهية منها (الوفد 93/12/12) تقدم بعض المهندسين بطعون فى كشوف أسماء الجمعية العمومية، وعدم توقيع نقيب المهندسين على الأوراق المتبادلة مع اللجنة القضائية.

وكان المهندس الدكتور محمود حسين رئيس اللجنة العليا للإشراف على الانتخابات قد قال إن المهندسين أصدروا شهادة وفاة لقانون النقابات المهنية المشبوه عندما حضر 40,889 مهندساً من إجمالي 50,361 مهندساً مقيداً فى 23 نقابة فرعية بنسبة حضور 81,2٪ لمقرات الانتخابات للإدلاء بأصواتهم فى منتصف ديسمبر1993 (الشرق الأوسط 93/12/26)

وقد أصدر المجلس الأعلى لنقابة المهندسين بياناً مطولاً (الوفد 93/12/12) استنكر فيه قرار تأجيل الانتخابات بسبب صدوره من جهة غير مختصة، حيث أن اللجنة القضائية ليس من حقها وقف الانتخابات إلا بحكم مستعجل من المحكمة

الإدارية العليا. وحذر المجلس الأعلى من أن يؤدى التأجيل لمزيد من التدهور وعدم الاستقرار، وناشد المسئولين مراجعة أنفسهم وأن يتقوا الله فى هذا الوطن ويحرصوا على وحدة الأمة، ودعا المهندسين لجمعية عمومية فى 93/12/24. وقد كلفت هذه الجمعية العمومية المجلس الأعلى للنقابة (الشرق الأوسط 93/12/26) اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة لتعويض المرشحين والنقابة عن الأضرار المادية والمعنونة بسبب قرار تأجيل الانتخابات الخاصة بالتجديد النصفى للنقابة للمرة الثالثة بما فى ذلك رفع دعوى ضد الجهات المتسببة فى تأجيل الانتخابات وإرسال برقية لرئيس الجمهورية تعكس رفض جموع المهندسين واستنكارهم للموقف الغامض الذى تتبناه الجهات المسئولة حيال انتخابات النقابة.

وقد اعتبرت مصادر مهنية عرقلة هذه الانتخابات فى النقابات المهنية هدفاً لتيئيس المهنيين وصرفهم عن نقاباتهم والعمل على استنزاف موارد النقابات فى العملية الانتخابية (إعلانات - استعدادات - دعاية) وبالتالى تبديد الجهود وشغل هذه النقابات بهمومها الداخلية وبالتالى لاتشارك بقوة فى العمل السياسى.

3- نقابة الأطباء:

*عرقلة الانتخابات المهنية

كانت نقابة الأطباء بدورها إحدى ضحايا القانون رقم 100 لسنة 93 الخاص بالانتخابات المهنية، إذ قررت اللجنة القضائية أيضاً تأجيل الانتخابات التى كان مقرراً إجراؤها فى 94/4/15، وأصدر مجلس النقابة بياناً (الوفد 1994/3/30) أعلن فيه اعتراضه على هذا التأجيل خاصة أن الموعد قد سبق تحديده مع اللجنة القضائية منذ عدة شهور وتمت الاستجابة لكل طلبات اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات، ودعا البيان جموع الأطباء للوقوف صفاً واحداً للحفاظ على مصالحهم وحقهم المشروع فى إجراء انتخابات ديمقراطية.

تلقى التبرعات:

استمراراً للحظر بالأمر العسكرى على جمع التبرعات المستمر منذ زلزال أكتوبر 92 استمرت عملية التضييق على لجنة الإغاثة الإنسانية بنقابة الأطباء فى جمع التبرعات واحتجاز تبرعات تابعة للجنة موجهة للبوسنة، فضلاً عن اعتقال كل من يحاول ذلك. وقد طالب د. جمال عبدالسلام عضو لجنة الإغاثة فى مصر بسرعة الافراج عن 1.5 مليون جنيه مصرى (454 ألف دولار) مخصصة كمساعدات لشعب البوسنة والهرسك كانت الحكومة قد صادرتها منذ عدة أشهر مما دفع اللجنة لإقامة دعوى قضائية على وزارة التأمينات الاجتماعية، وقال (العالم اليوم، 93/8/18) إن الحكومة أفرجت عن 7 ملايين جنيه قامت اللجنة بتوصيلها لشعب البوسنة فى شكل مؤن وأغذية ومساعدات.

أيضاً حققت نيابة السيدة زينب فى جمع تبرعات من المواطنين للجنة الإغاثة لصالح مواطنى البوسنة دون الحصول على إذن من وزارة الشئون الاجتماعية، وقررت أن ذلك جناية طبقاً لقانون العقوبات. وكانت مباحث قسم شرطة السيدة زينب (الأخبار، 94/1/24) ضبطت مدرساً ابتدائياً يقوم بجمع التبرعات من المواطنين أمام جامع السيدة عن طريق بيع بعض البطاقات المكتوب عليها بعض الآيات القرآنية والمواعظ مقابل جنيه للبطاقة، وأكد أنه يقوم بجمع هذه التبرعات لصالح لجنة الاغاثة الإنسانية.

4- نقابة الصحفيين:

لأن نقابة الصحفيين والصحافة هى عماد الحريات ومقياس التطور الديمقراطى، وبالتالى فإن تقييد حريتها بأى قوانين معناه عرقلة الممارسة الديمقراطية، فقد كانت التطورات التى مرت على الصحافة والصحفيين خلال العام الهجرى الماضى دليلا على إستمرار القيود على الممارسة الديمقراطية ومؤشراً خطيراً ضد التطور الديمقراطى. فقد شهد العام الهجرى محاولات لفرض قانون جديد للصحافة يقيد حرية الصحافة، كما شهد المزيد من إعتقال الصحفيين وحبسهم، الأمر الذى مس حرياتهم هم أنفسهم.

* قانون جديد للصحافة يقيد الصحفيين:

فى لقاء للرئيس مبارك مع طلبة جامعة الإسكندرية أثار بعضهم الدور السلبى الذى تقوم به بعض صحف المعارضة فى تأييد ظاهرة الإرهاب، وندد بعض الطلبة بلجوء هذه الصحف للتشهير بمصر والتطاول على الزعماء والقيادات وطالبوا بضرورة إتخاذ موقف حاسم والتصدى لهذا الاستغلال غير المسئول للحرية والديمقراطية. وقد عقب الرئيس مبارك فقال (جرائد يوم 93/8/29) "إنه بعد تفاقم هذا السلوك واستمرار الاعتداء بالكلمة وعدم المحافظة على الأمانة، فإنه يجرى التفكير حالياً

في تشديد العقوبات على هذه الجرائم في ظل سيادة القانون لحماية المواطنين على اختلاف مستوياتهم وفقاً لما هو معمول به في الدول الديمقراطية" وأضاف "هناك تفكير جدي في تشديد العقوبات على كل صحيفة تعتدي على أي مواطن بغير سند" وأن تغيير القوانين بهدف تشديد هذه العقوبات سيأتي في الوقت المناسب".

وقد أثارت تصريحات الرئيس انتقادات كبار الكتاب الصحفيين، فعقب جلال دويدار رئيس تحرير الأخبار على كلام الرئيس بقوله: (الأخبار، 93/8/29) إننا ضد أي قيود على حرية الصحافة. والضمير والأخلاق يلزماننا بأن يكون هناك ميثاق شرف صحفي يمنع الاعتداء على أمن أي مواطن، أيضاً كتب مصطفى أمين يحذر من أن يكون تعديل القانون الحالي فرصة لإدخال مواد تقيد حرية الصحافة وتمنع نقد الحكومة (الأخبار، 93/8/29). وفي سبتمبر 93 نشرت صحيفة الوفد خبراً بارزاً قالت فيه إن الحكومة انتهت من إعداد قانون جديد لنقابة الصحفيين يلغي سلطة النقابة في قيد الصحفيين، ويرفع رسوم الالتحاق بها إلى ما بين 500 إلى 700 جنية. وفي اليوم التالي 6 سبتمبر صرح (مصدر حكومي) بأنه لا يوجد أي قانون جدي للصحافة، وأنه لم تصدر تعليمات لأي جهة بإعداد مثل هذا القانون. ووصف ما نشر بأنه فبركة واختلاق (الأخبار، 93/9/6)، أيضاً نشرت الجمهورية ومايو تصريحات للرئيس مبارك للكاتب الصحفي سمير رجب قال فيها إنه لايوجد أدنى تفكير في إصدار قانون جديد يقيد حرية الصحافة، وإنه لم يفكر ولن يفكر في مصادرة فكر أو رأي في يوم من الأيام (مايو والجمهورية، 93/9/6)، ثم قطع وزير الإعلام الشك في تصريحات خاصة لجريدة الشعب المصرية، فقال إنه ليس هناك أي اتجاه على الإطلاق لتعديل قوانين الصحافة وإنه لم تجتمع أي لجنة في الفترة الماضية من أي نوع لبحث مشروع جديد للصحافة، وقال إنه لا يمكن صدور أي قانون خاص بالصحافة إلا عبر نقابة الصحفيين بعد التشاور معها.

وقبل أن تهدأ الضجة وبعد مرور شهر واحد قدم نقيب الصحفيين بالفعل مشروع قانون جديد للصحافة، وطلب تشكيل لجنة تضم 8 أعضاء بالمجلس لدراسة المشروع. وتضمن القانون (الوفد، 93/10/12) إلغاء سلطة النقابة على جداول القيد عند النقل لجداول المشتغلين، ويقسم جداول المشتغلين إلى ثلاث فئات (أ) و (ب) و (ج)واقتراح ضم العاملين بالإذاعة والتلفزيون لعضوية النقابة. وقد أصدر مؤتمر عقده الصحفيون بدار النقابة يوم 20 أكتوبر93 للاحتجاج على هذا القانون الجديد، بياناً أكد فيه الصحفيون رفضهم التام لمشروع القانون المقترح لنقابة الصحفيين، ورفضهم مد سن المعاش للصحفيين في المناصب القيادية لسن الـ65، وطالبوا بأن يشمل ذلك كل الصحفيين (الشعب، 93/10/22). وقد أدت الحملة ضد القانون من جانب الصحفيين والأحزاب السياسية لإصدار النقيب بيانين وإدلائه بتصريحات لجريدة الشعب (93/10/15) يعلن فيها أنه لا يحاول فرض هذا القانون، وأنه وهو مجرد اقتراح ويعلن رفضه لعدد من بنود القانون الجديد خصوصاً المواد التي تنص على تقسيم الصحفيين لثلاث فئات والسماح بضم العاملين بالإذاعة والتلفزيون (الأهرام، 93/10/23) وقال أيضاً إن مجلس النقابة لن يبحث أي مشروع لتعديل القانون قبل مناقشته مناقشة مستفيضة بين جموع الصحفيين وعرضه على الجمعية العمومية. (الأهرام، 93/11/10). وعاد الرئيس مبارك لينفي علاقة الدولة حول ما يثار حول قانون جديد للصحافة، فقال لرئيس تحرير الأهرام المسائي (93/10/23) "إن الضجة المثارة حول قوانين الصحافة لاعلاقة للدولة لها من قريب أو بعيد، وليس لدينا أية نية لإدخال أي تعديلات على قانون سلطة الصحافة أو قانون نقابة الصحفيين، وبالتالي فإن الزج باسم الدولة في هذه الضجة يمثل إفتئاتاً ظالماً على الحقيقة وأن ما يجري داخل النقابة هو مسألة تخص الصحفيين وحدهم والدولة ليست طرفاً فيها.

ورغم هدوء الضجة للمرة الثانية، فقد فرض المجلس الأعلى للصحافة قيوداً جديدة على إصدار الصحف الحزبية وقرر (الشعب، 94/9/20) فرض مزيد من القيود على صحافة المعارضة بإقراره مشروعاً يتضمن إلغاء الصحيفة التي لا تعبر عن رأي الحزب دون تحديد من هي الجهة التي ستقوم بمراجعة ما ينشر في الصحيفة، ووضع المجلس قيوداً على الحصول على طلب ترخيص لإصدار صحيفة حزبية منها طلب:

1- بيان بالهياكل التحريرية والإدارية. 2- بيان بميزانية الصحيفة ومصادر تمويلها. 3- بيان أسم رئيس التحرير وأسماء المحررين الذين سيشرفون على أقسام الصحيفة (من أعضاء

النقابة).

* حبس الصحفيين:

شهد العام الهجرى الماضى استمرار حملة الاعتقالات والحبس للصحفيين، والتحقيق مع رؤساء تحرير الصحف بسبب موضوعات صحفية منشورة فضلاً عن توجيه رئيس الجمهورية إتهاماً محدداً لصحفيى جريدة الشعب بأنهم يؤيدون الإرهاب فى حديث معه لصحيفة نيويورك تايمز (الجمهورية 93/10/13).

فقد بدأت هذه المضايقات بالتحقيق مع عادل حسين الأمين العام لحزب العمل ورئيس تحرير صحيفة الشعب السابق فى أكتوبر 93 ومعه اثنان من الصحفيين بالجريدة هما صلاح بديوى وعلى القماش، بسبب موضوعات حول الفساد فى أجهزة الدولة وكتاب عادل حسين والدكتور حلمى مراد بعنوان (لا.. لمبارك) الذى صدر قبل الاستفتاء على الفترة الثالثة للرئيس مبارك وصادرته أجهزة أمن الدولة. وقد احتجزت النيابة الصحفيين الثلاثة فى قسم الشرطة للتحقيق معهم بالمخالفة لقانون نقابة الصحفيين، وانتقد مجلس النقابة -فى بيان له- ممارسات نيابة أمن الدولة التى لم تراع الضمانات التى كفلها قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970 والذى ينص على عدم الحبس الاحتياطى للصحفى أو الإفراج عنه بكفالة مالية. وناشد بيان النقابة (الأهالى، 93/10/13) كافة الجهات عدم المساس بأمن الصحفيين وحرياتهم أو فرض قيود على أفكارهم وأرائهم أيضاً أدانت لجنة الحريات بالنقابة ممارسات أمن الدولة واعتبرتها انتهاكاً خطيراً وغير مسبوق لحرية الصحافة التى كفلها الدستور، ودعت للكف عن هذه الممارسات وإلا استخدم الصحفيون وسائلهم المشروعة بما فيها الاعتصام والاضراب عن الطعام.

وكانت التحقيقات مع الصحفيين التابعيين لجريدة الشعب قد شهدت عدة مخالفات للقواعد المتبعة فى التحقيقات (الأهالى، 93/10/13 و الشعب، 93/10/12) فقد تطرق وكيل النيابة إلى الموقف السياسى للمحتجزين وأفكارهم بما يخالف الدستور وتردد أن الكتاب والصحفيين المحتجزين تعهدوا بعدم نشر مقالات وتحقيقات حول الإرهاب، إلا أن صحفيى الشعب نفوا ذلك فى مؤتمر صحفى عقدوه فى حزب العمل يوم 93/10/10، وقد تم الإفراج عن الصحفيين فيما بعد بكفالات مالية تتراوح بين 500 - 2000 جنية. أيضاً حققت النيابة مع مجدى حسين رئيس تحرير الشعب بسبب مسئوليته عن نشر الموضوعات التى حققت فيها النيابة مع الصحفيين (موضوع خاص بوزارة الزراعة والتعاون مع إسرائيل وآخر حول الإرهاب) وبسبب اعتذار رئيس التحرير -لمرضه كما قال- أمرت نيابة أمن الدولة بالقبض عليه للتحقيق معه (الشرق الأوسط 93/10/15).

وفى أبريل 94 بعث نقيب الصحفيين إبراهيم نافع برسالة للنائب العام لطلب التدخل حول قضية إهدار ضمانات الصحافة والصحفيين بتحقيقات النيابة، والتى تمت مناقشتها بمجلس النقابة يوم 10 أبريل. وقد رد عليه النائب العام (الأهرام 94/4/20) فقال " إن النيابة تقوم بدورها تحت ظل من الشرعية وسيادة القانون وترفض أن يتبادر إلى الأذهان بأنه من خلال ما تقوم به من إجراءات تحقيق أو غيرها يجرى إهدار للضمانات سواء للصحفيين أو غيرهم، الأمر الذى لا مجال معه لطلب تدخلنا لاتخاذ ما يلزم بصدد ما وصفتموه بكتابكم بأنه لمنع تكرار هذه الحوادث مستقبلاً" ونفى النائب العام القول بأن "إحدى النيابات قد أغرقت فى مخالفة ضمانات معينة لأنه بفرض حصول ذلك، فإن الأمر سيقتضى تدخلاً فورياً منا" وعلق على ذلك بقوله إن "ما انتهت إليه النقابة فى هذا الصدد إنما ينم عن أنها انتهت فى تسرع وعجلة إلى نتيجة فى أمر حيوى وهام دون أن تتوخى الدقة". وقال بيان النيابة "إن ماورد فى كتابكم بصدد القبض والحبس والإفراج بكفالة بالنسبة للصحفيين -بالمخالفة لنصوص القانون- إنما قد ورد على نحو مرسل لاسند له فى الواقع، مما ينبئ عن عدم إدراك كامل لصحيح حكم القانون بشأن جرائم معينة، إذ إن القبض والحبس الاحتياطى والإفراج بضمان مالى هى إجراءات تحقيق أجاز قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة اتخاذها فى جرائم معينة سواء كان مرتكبها من الصحفيين أو من غيرهم"، وقال النائب العام أيضاً إنه إذا كانت الجريمة التى يجرى التحقيق فيها تخرج عن الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات، فلا قيد على النيابة العامة فى اتخاذ ما تراه من إجراءات تحقيق "أياً كانت". وبل وألح رد النائب العام لضرورة الامتثال لقرارات النيابة التى هى شعبة من القضاء- دون تعقيب، ورفض طلب النقابة أن تعود النيابة

العامة لما جرى عليه طوال السنين من الالتزام بالضوابط التشريعية وقال إن هذا من صميم عملنا.

وفى مايو 94 حكمت محكمة عسكرية على الصحفى عبدالستار أبوحسين المحرر العسكرى لجريدة الشعب بالسجن لمدة عام وغرامة مالية بسبب ما قيل عن نشره خبراً حول مناورات عسكرية بين مصر وأمريكا وإفشاء أسرار عسكرية، وعقبت جريدة الشعب على ذلك فقالت إن السبب الحقيقى هو نشر الصحفى لتحقيق حول صفقات السلاح والعمولات التى يحصل عليها قادة عسكريون من ورائها نقلاً عن صحف أجنبية، وقد استمر حبس الصحفى عبدالستار ثلاثة أشهر فقط بعد أن تم تخفيض الحكم، قضاها فى سجون مدنية وعسكرية واحتجت النقابة خلال شهر يونية وعقدت اجتماعات للاحتجاج على حبس الصحفى ومحاكمته أمام محكمة عسكرية لأول مرة بالمخالفة لكل ضمانات وقوانين الصحافة.

وخلال نفس الشهر أيضاً جرى اعتقال الصحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط إبراهيم سعد حيث احتجز عدة أيام بمبنى مباحث أمن الدولة بعد اقتحام منزله والقبض عليه، وتعرض لمعاملة سيئة وعقدت لجنة الحريات بالنقابة مؤتمراً أيضاً لمناصرته (الشعب، 94/6/7).

5 - الإخوان المسلمون:

إذا كانت الممارسة السياسية فى مصر قد شهدت تضييقاً على أنشطة قوى المعارضة الرسمية، وهى الأحزاب القائمة، وصلت لحد القبض على بعض رموزها ومحاكمتهم، فقد شهد العام الهجرى الماضى تضييقاً مماثلاً على أنشطة قوى المعارضة غير الرسمية وغير المعترف بها وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين فقد تصاعدت فى مايو 1994 حدة المواجهة بين الحكومة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، خصوصاً فى أعقاب مسيرة المحامين 17 مايو التى اصطدمت بها الشرطة عقب مقتل المحامى عبدالحارث مدنى. واتهمت الحكومة جماعة الإخوان بالوقوف خلف أحداث نقابة المحامين، واتهمهم وزير الداخلية والرئيس مبارك بالإرهاب ومساندة الإرهابيين.

فقد ألقت قوات الأمن القبض على عشرة من نشطاء المحامين بينهم 8 من الإخوان بما فيهم ثلاثة من اعضاء مجلس النقابة، أبرزهم مختار نوح أمين صندوق النقابة. وبعد أربعة أيام من قمع مسيرة المحامين وبالتحديد يوم 94/5/21 نشرت جريدة أخبار اليوم حواراً مع وزير الداخلية وصف فيه جماعة الإخوان بأنها غير شرعية، وقال إن ظهور المنتمين إليها على الساحة يؤكد أن لهم دوراً فى الإرهاب والإرهابيين، ونفى تعذيب المحامى مدنى حتى مقتله. وبعدها بيوم واحد، وتحت عنوان "مظاهرة نقابة المحامين محاولة من الإخوان للتغطية على مخالفات مالية" نشرت جريدة الأهرام (94/5/22) خبراً فى الصفحة الأولى تقول فيه إن مجلس نقابة المحامين الذى يسيطر عليه الإخوان المسلمون تعمد تصعيد الموقف والخروج للشارع فى محاولة يائسة للتغطية على المخالفات المالية التى أثبتها تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، والذى نوقش بمجلس الشعب نهاية أبريل94، وطالب بعض أعضاء المجلس بإبلاغ النائب العام عنه. كذلك نشرت الأهرام فى نفس اليوم، وفى سياق ذات الحملة ضد الإخوان تحقيقاً مطولاً استغرق الصفحة الثالثة بأكملها تحت عنوان "نقابة المحامين فى مأزق الإخوان" ربطت فيه بين تصعيد أزمة النقابة وهذا التقرير المالى لجهاز المحاسبات، وأدان التحقيق المحامى مختار نوح أمين صندوق النقابة المالى، وتضمن التقرير آراء الشخصيات المعارضة للإخوان من المحامين من تيارات سياسية أخرى، إذ قالت تهانى الجبالى عضو المجلس الحالى للنقابة إن الإخوان أمموا النقابة لصالح تنظيمهم الخاص المحظور وعينوا أنصارهم فيها. وطالب صبرى مبدى عضو المجلس السابق بحل مجلس النقابة بقرار من رئيس الوزراء بصفته نائب الحاكم العسكرى وتعديل القانون وإجراء انتخابات جديدة، أيضاً استرجع تحقيق الأهرام فى برواز خاص قصة الأمين العام للنقابة وقطب الإخوان أحمد سيف الإسلام حسن البنا، فقال إنه كان محكوماً عليه منذ عام 1969 بعشر سنوات سجن بتهمة قلب نظام الحكم ومحاولة اغتيال الرئيس الراحل عبدالناصر، إلا أنه خرج فى عهد السادات بعد نصف المدة وهو ما اعتبره تحقيق الأهرام مخالفاً لترشيحه للنقابة وفوزه بمنصب الأمين العام لأنه كان من المفروض أن تعرض أسماء المرشحين على المدعى الاشتراكى أولاً، الذى يخوله القانون إلغاء ترشيح كل من صدر ضده حكم قضائى يثبت فيه مناهضته للنظام القائم. لوحظ أن تحقيق الاهرام لم يتطرق لأى من الإخوان أو المحامين المنتمين لهم وركز فقط على آراء المعارضين لهم.

ومع أن ما نشرته الأهرام كجريدة ذات ارتباط وثيق

بالسلطة قد أثار أزمة حادة علنية بين الحكومة والإخوان وكشفت عن وجود مؤشرات لحل مجلس نقابة المحامين بعد أن أصبحت هناك تهم معلنة (ملحوظة: أحمد الخواجة نقيب المحامين تخوف فى تصريحات للشعب عدد 5/20 من حل مجلس النقابة)، فقد لوحظ أن التصعيد من جانب الحكومة استمر بعد 24 ساعة فقط. فقد أصدرت نيابة إمبابة يوم 5/23 قراراً بضبط المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الشيخ محمد حامد أبوالنصر وإحضاره لسماع أقواله فى شأن ضبط كمية من المنشورات تحمل توقيعه (جريدة الحياة، 5/24) وجرت حملة اعتقالات لأعضاء الجماعة فى 5 محافظات هى القاهرة والجيزة والقليوبية والمنيا وأسيوط بتهمة توزيع المنشورات التى قيل إنها تتضمن عبارات تحض على كراهية النظام وتطالب بالثورة، وبلغ عدد المعتقلين من الإخوان فى المحافظات إجمالاً 29 شخصاً حسبما ورد فى كل الصحف. وقد نشرت جريدة الحياة فى 94/5/25 خبراً قالت فيه إن تنفيذ قرار ضبط وإحضار مرشد الإخوان لسماع أقواله ينتظر قراراً سياسياً لأن تنفيذ القرار سيؤدى لتصعيد المواجهة. وقد أكد أحمد سيف الإسلام الأمين العام لنقابة المحامين ومحامى الشيخ أبوالنصر (الشعب 5/27، الحياة، 5/28) أنه قابل المحامى العام لنيابات الجيزة، وأن هذا الأخير قرر إلغاء استدعاء أبوالنصر الذى تم بشكل روتينى من جانب نيابة أمبابة، واعتبرت هذه الخطوة فى إطار تهدئة الأمور بين الحكومة وجماعة الإخوان، إلا أن النيابة حققت فيما بعد بالفعل ثلاث مرات مع المرشد فيما اعتبر استمراراً لمسلسل التصعيد. أيضاً أفردت مجلة المصور الحكومية عدد (94/5/27) عدة صفحات للحديث عن الأزمة بين الحكومة والإخوان وقصة نقابة المحامين، وانتقد مكرم محمد أحمد ما أسماه كذب الإخوان المسلمين المحامين ورفضهم تصديق وزير الداخلية أو النائب العام أو تقرير الأطباء بشأن حادثة المحامى عبدالحارث مدنى. وقال فى مقاله إن السبب الحقيقى لما حدث داخل النقابة أن الإخوان يعيشون فى شبه مأتم منذ أن تمكنت أجهزة الأمن خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من توجيه ضرباتها المتتابعة الناجحة التى قطعت أوصال جماعات الإرهاب وشتت تنظيماتها وقال إن خطط الإخوان كانت استثمار قضية عبدالحارث مدنى لإهاله التراب على إنجازات الشرطة.

أيضاً وفى سياق الأزمة بين الحكومة والإخوان وصف الرئيس مبارك جماعة الإخوان بأنها جماعة غير شرعية تقف وراء أنشطة الإهاربيين، فقال فى حديث لمجلة دير شبيجل الألمانية (الأهرام، 94/5/16) عن الجماعة: "هى منظمة غير شرعية تقف وراء معظم أنشطة المخربين الدينيين، انظروا إلى الجزائر! ماذا حدث هناك؟ لقد نصحت رئيس الجزائر ألا يسمح بأحزاب دينية ولكنه لم يعمل بنصيحتى والجزائر تواجه الآن المشاكل".

رأى الإخوان فى الاتهامات الحكومية:

1- تحت عنوان "وصفونا بالاعتدال ثم اتهمونا بعدم الشرعية!" قال المستشار مأمون الهضيبى المتحدث باسم الإخوان فى حوار مع جريدة الوفد (94/5/25) إن الرئيس مبارك الذى اتهم الإخوان فى حديث لمجلة دير شبيجل بأنها تقف وراء معظم أنشطة الإرهاب، هو نفسه الذى قال فى حديث مع جريدة لوموند الفرنسية أثناء زيارته الأخيرة لأوربا إن جماعة الإخوان المسلمين ذات فكر معتدل وإنها بعيدة عن العنف ووسائلها سلمية فى التعبير عن آراءها، وقبله كان اللواء حسن الألفى وزير الداخلية قد أعلن أن الإخوان بعيدون عن العنف.

أيضاً نفى الهضيبى فى تصريحات لجريدة الحياة اللندنية (94/5/17) وجود أى علاقة بين الجماعة والمتطرفين أو مساندتها أعمال العنف والإرهاب، وقال إنه على مدى 25 عاماً وقعت فيها أعمال عنف وإرهاب أثبتت التحقيقات أنه لا علاقة للإخوان بالتنظيمات المتطرفة التى ارتكب أعضاؤها تلك الأعمال، مؤكداً أن الإخوان "لم يتورطوا سواء بالدعم أو التحريض أو المشاركة فى أعمال تخالف القانون، وعلى هذا فإن من المستغرب أن تلقى الاتهامات من دون أدلة". وأضاف "أن وزير الداخلية اللواء حسن الألفى المسئول عن متابعة الأوضاع الأمنية وملاحقة الخارجين عن القانون أعلن قبل نحو شهر فى مؤتمر صحفى أن الإخوان بعيدون عن أى عنف ولا شأن لهم بأعمال الإرهاب، كما إن وزير الداخلية السابق عبدالحليم موسى كان قد أعلن الكلام نفسه من قبل، وقال الهضيبى إن الإخوان يتعرضون لمضايقات أمنية". وفى كل فترة يتم القبض على أعضاء فى الجماعة وتفتح معهم تحقيقات فى قضايا وهمية مع أن موقعنا من العنف والإرهاب واضح ومعلن. واعتبر موقف الإخوان من قضية المحامى مدنى وراء الهجوم عليها.

-. قالت جريدة الحياة إن جماعة الإخوان المسلمين وزعت بياناً (94/5/24) فى أسيوط تحت عنوان (سيدور الزمن) قالت فيه إن أعضاءها يعانون التعذيب فى السجون وربط بين الأوضاع فى البوسنة والهرسك والاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى ورأى أن هناك "مسلسلاً لمحاربة الإسلام"، أيضاً نفى أحمد سيف الإسلام فى نفس العدد أن تكون جماعة الإخوان وزعت منشورات تخالف القانون وقال إن الشيخ أبوالنصر لم يوقع بخط يده على أى بيان مؤكداً أن محتوى بيانات الإخوان سلمى وأضاف أن هناك اتجاهاً حكومياً للتصعيد ضد الإخوان، وأشار إلى أنها المرة الأولى التى يطلب فيها ضبط المرشد العام لجماعة ليمثل أمام النيابة. وتساءل هل هى سياسة حكومية جديدة؟

وأضاف أن الصحف الحكومية طلبت مرات عدة تصريحات من الشيخ أبوالنصر باعتباره مرشداً عاماً للإخوان وتحدث إليها وأعلن موقف الجماعة من العنف والتطرف والإرهاب ونشرت آراءه من دون اعتراض من أحد.

3- أصدرت جماعة الإخوان المسلمين بياناً مطولاً لتوضيح وجهة نظر الإخوان فى عدد من القضايا والخلافات مع الحكومة ولوحظ أن البيان حمل توقيع الدكتور محمد السيد حبيب عضو مجلس الشعب السابق عن جماعة الإخوان ورئيس نادى هيئة تدريس أسيوط. جاء فى البيان (الحياة، 94/8/7) أن الإخوان يدينون العنف ويستنكرونه ويرفضون كل أشكاله وصوره أيا كانت مصادره وبواعثه، وذلك على أساس فهم لقيم الإسلام ومبادئه وتعاليمه. كما سبق وأكد الإخوان مراراً ضرورة إيقاف العنف والعنف المضاد من منطلق وقاية البلاد من نزيف الدم.

وأضاف البيان أن حلقات العنف والعنف المضاد أثرت على الدعوة الإسلامية وأضرت بها ضرراً بالغاً، كما أتاحت الفرصة لأجهزة الاستخبارات الأجنبية لمحاولة إتمام مخططاتها فى إشاعة البلبلة وضرب الوحدة الوطنية وتعريض السلام الاجتماعى للخطر، كما استغلت بعض فصائل العلمانية أعمال العنف فى تسديد نيران مدافعها وقذائفها صوب الإسلام وأهله بزعم مكافحة الإرهاب.

أيضاً تناول البيان موقف الإخوان من مسألة التنظيمات السرية والنقابات المهنية والإصلاح السياسى، فقال إن "من حق الإخوان المسلمين كغيرهم من المواطنين أن يرشحوا أنفسهم لمجالس إدارات النقابات المهنية فى مصر، وهم بذلك يلتزمون الدستور ولا يخرجون على النقابات". وأكد أن "ليس لدى الإخوان المسلمين أى تنظيمات سرية أو نية لعمل تنظيمات سرية أو نية لعمل تنظيمات تحت الأرض بعيداً عن الأعين، فليس هذا منهجهم أو توجههم فضلاً عن أن العمل السرى يضر بالعمل الدعوى، كما إن التنظيمات السرية لا تتفق ومنهج الإخوان".

4- نوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية
النوادى وإمكانيات تدعيم مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر

قبل أن يبدأ العام الجامعى 1993-1994 كانت هناك أزمة حادة تهيمن على الساحة الجامعية أطرافها وزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين والإدارات الجامعية من ناحية ونوداى هيئات التدريس من ناحية أخرى.

كان التيار الإسلامى قد نجح خلال السنوات الماضية فى الفوز بانتخابات بعض مجالس إدارات نوادى هيئات التدريس النشطة بالجامعات المصرية، وشكل المكتب الدائم للنوادى والذى يمثل الجماعات المصرية، وتمكن أن يحول النوادى إلى "كيان شامخ يستجيب لمطالب أعضائه من حيث الأمور المالية وإنشاء صناديق التكافل ووحدات التأمين ومشكلة الإسكان، ويعبر عن طموحاتهم فى قضايا المهنة والوطن، كما أصبحت النوادى منطلقاً لكشف الفساد فى دوائر الجامعة والمجتمع" (بيان لرئيس المكتب الدائم لنوادى هيئات التدريس).

ناقشت نوادى هيئات التدريس قضايا المجتمع، فنظمت مؤتمرين حول التعليم بنادى أسيوط ونادى القاهرة، ومؤتمراً حول مشكلة القمح بنادى الإسكندرية، ومشكلة المياه بنادى المنوفية كما ناقشت قضايا الحريات والتعذيب والطوارئ، وكان رأيها الواضح والصريح والذى اعتبرته الحكومة مناقضاً لقراراتها وتوجهاتها.

ولقد أكدت مؤتمرات النوادى حول التعليم أن إصلاح التعليم لن يتم إلا بمشكاركة كافة القوى الوطنية فى وضع استراتيجية ثابتة مستقرة له، لا تتغير بتغيير وزير التعليم، وبضرورة إبعاد الخبراء الأمريكيين عن مجال تطوير المناهج التعليمية وأشارت إلى أن ركائز إصلاح التعليم الجامعى تتمثل فى استقلال الجامعات واختيارات القيادات الجامعية وحصانة عضو هيئات التدريس، وإلغاء لائحة 1979 الطلابية التى كبلت العمل الطلابى. وقدمت النوادى مشروعاً متكاملا لتطوير قانون تنظيم الجامعات، كما شاركت الطلاب فى وضع ميثاق طلابى جديد يكون بديلاً عن لائحة 1979.

وأعلنت مؤتمرات النوادى أن سبب أزمة البلاد السياسية، والاجتماعية والاقتصادية تعود إلى الحكم الاستبدادى، وطالبت بالحد من سلطات رئيس الجمهورية وأكدت أن أى إصلاح اقتصادى لن ينجح إلا بتغيرات دستورية وسياسية جذرية، وطالبت بعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد وإلغاء العمل بقانون الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وإصدار الصحف ووقف عمليات التعذيب وإهدار كرامة الإنسان، ونددت بالتزوير الفاضح للانتخابات بمجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية، وشددت على ضرورة إجراء انتخابات حرة نزيهة يشرف عليها القضاء كما استنكرت الارتفاع المستمر فى أسعار السلع الغذائية وانتشار الفساد الحكومى. (مؤتمرات النوادى- الشعب عدد 7/7).

ولم يكن للنوادى مواقف متعارضة مع مواقف الحكومة، بل شاركت الشعب المصرى فى الكوارث التى انهالت عليه سواء فى زاوية عبد القادر أو كارثة العبارة سالم إكسبريس أو كارثة الزلزال، حيث قدمت النوادى شيكا إلى رئاسة الجمهورية للمشاركة فى التخفيف من الأعباء التى نجمت عن الزلزال الذى أصاب مصر فى أكتوبر 1992، مما دفع الرئيس مبارك إلى توجيه برقية شكر للنوادى أعرب فيها عن "اعتزازه البالغ لمشاعر التضامن والتماسك الاجتماعى التى كشفت عنها هذه الأزمة الطارئة والتى حدت بالنوادى إلى المبادرة بتقديم تلك المساهمة للوقوف إلى جانب مواطنيهم ومؤسساتهم الرسمية (برقية رئيس الجمهورية الواردة إلى نادى تدريس جامعة القاهرة يوم 1/21/1992).

فكرة النوادى البديلة: بين الدعم الحكومى ورفض الأوساط الجامعية:

إزاء هذا الدور الوطنى الخدمى والمهنى النشط لنوادى

هيئات التدريس، ومع تولى د.حسين كامل بهاء الدين وزارة التعليم -أمين منظمة الشباب الاشتراكى سابقاً- بدأت تظهر بوادر وملامح أزمة حادة بين النوادى والإدارات الجامعية، تمثلت فى قيام الإدارات الجامعية بإنشاء نوادى بديلة لنوادى هيئات التدريس، يتم تعيين أعضائها وتكون خاضعة لسياسة الجامعة وذلك بعد أن فشل مرشحو الإدارات الجامعية فى الفوز بانتخابات نوادى هيئات التدريس الشرعية.

وعلى الرغم من أن الحكومة أنشأت ودعمت نوادى الجامعات الجديدة بعين شمس والإسكندرية وأسيوط إلا أن نادى جامعة أسيوط لفت الأنظار بشدة، خاصة أن مسئوليه أرادوا أن يسحبوا البساط من تحت نادى تدريس الجامعة الشرعى والذى يرأسه مجلس إدارة يتكون من غالبية إسلامية يتقدمها د. محمد حبيب الأستاذ بكلية العلوم وعضو مجلس الشعب السابق عن التحالف الإسلامى، وهو شخصية سياسية إسلامية بارزة نشطة. وقد شهد العام الجامعى 92-1993 فى جامعة أسيوط أزمة حادة بين رئيس الجامعة من جانب ونادى أعضاء هيئة التدريس من جانب آخر، كان لها آثار سيئة خيمت على الجامعة بعد أن تفاقمت، حيث طالب الأساتذة بإقالة رئيس الجامعة، فما كان منه إلا أن قرر إحالة أكثر من 63 عضواً إلى النيابة العامة بتهمة الإضراب عن العمل وتكدير الأمن العام وهى سابقة خطيرة لم تشهدها الجامعات المصرية.

بيد أن الحكومة لم تنشئ فى كل جامعة ناديا ينافس نادى هيئة التدريس الشرعى بالجامعة الذى يشكل أغلبية من التيار الإسلامى بسبب تكلفة إنشاء النادى الضخمة، فضلاً عن أن التيار الإسلامى لم يسيطر بصورة كبيرة على نوادى هيئات تدريس الجامعات. لجأت الحكومة إلى طريقة تعطيل الانتخابات فى العديد من النوادى بعد أن تأكد لها مدى التأييد الواسع الذى يلاقيه التيار الإسلامى من أعضاء هيئة التدريس مثلما حدث فى جامعات الإسكندرية وقناة السويس وعين شمس والمنوفية.

وقد أكد المكتب الدئم لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية أن النوادى البديلة لا تعدو أن تكون "ألعوبة رخصية يقصد بها النيل من نوادى أعضاء هيئات التدريس التى أصبحت بفضل الله كياناً شامخاً يستجيب لمطالب الأعضاء ويعبر عن طموحاتهم وآرائهم فى قضايا المهنة والوطن وأصبحت منطلقاً يكشف الفساد السائد فى دوائر الجامعة والمجتمع" وأشار المكتب إلى خطورة "المؤامرة التى تحاك بليل ضد أعضاء هيئات التدريس التى حصلت على بعض حقوقها النقابية والمهنية من خلال مجهودات نواديها". وحذر من أن تنفيذ هذه المؤامرة سوف يؤدى إلى إحباط شامل فى الوسط الجامعى، وإلى إغلاق سبل العمل الشرعى داخل الجامعة ومن ثم يفتح الطريق على مصراعيه للتدخل الخارجى فى شئون النوادى والجامعات مما يؤدى إلى نسف جسور الاستقرار والأمن والحوار التى حرصت النوادى هيئات التدريس على إقامتها من خلال نشاطها. وأوضح المكتب الدائم للنوادى "أن تدمير النوادى وهى بنية ديمقراطية سوف يعود بالعواقب الوخيمة والآثار السيئة التى لا تحمد عقباها على كيان وطننا ومؤسساته التعليمية والاقتصادية والسياسية (بيان المكتب الدائم يوم الاثنين 7/12/1992).

وقد طالبت مؤتمرات النوادى بضرورة إجراء الانتخابات فى نوادى جامعات عين شمس والمنوفية وقناة السويس عبر اجتماعاتها المتتالية، وكون المكتب الدائم وفدا لحل مشكلات تلك النوادى.

فى شهر مايو 1993 تصاعدت الأزمة بين نوادى هيئات التدريس ووزير التعليم إثر توصيات مؤتمر النوادى السبعين والذى وجه انتقادات حادة إلى السياسة التعليمية. كانت وزارة التعليم قد بدأت فى إحالة أكثر من ألف معلم إلى أعمال إدارية بسبب انتماءاتهم الإسلامية، وشن وزير التعليم هجوما على المعلمين الإسلاميين وأكد أنهم يكونون تنظيما إرهابيا فى التعليم وكليات التربية لفرض الحجاب والتطرف.

وعلى ما يبدو فإن النوادى اعتبرت أفعال وتصرفات الوزير معارك مفتعلة وبطولات وهمية (البيان رقم سبعين) وعبرت عن تحفظها الشديد إزاء مناخ القلق واستفزاز المشاعر الذى ألقى بظلاله الكئيبة على المعلمين، وانتهى إلى اتهامهم بالتطرف والإرهاب وإلى اتهام كليات التربية بأنها أوكار التطرف والإرهاب. وأكدت النوادى أن اتهام المعلمين بالتطرف والإرهاب "يعد جريمة وطنية وقومية كبرى تهدف إلى ضرب التربية والتعليم وتفوق فى خسائرها مؤامرة ضرب السياحة التى قام بها نفر من الخارجين على القانون".

وتعرض مؤتمر النوادى السبعين للمناهج التعليمية فأدان

سياسة وزارة التعليم فى الاستعانة بالخبراء الأجانب فى تصميم مناهج التعليم والتلاعب فى محتوياتها. واعتبر ذلك مظهراً من مظاهر التعبية السياسية وسيطرة الاستعمار الجديد الذى يسيطر على حاضر مصر ويسعى للهيمنة على مستقبلها. كما استنكر المؤتمر تقليص محتويات التاريخ الإسلامى وإلغاء الأجزاء المتعلقة بمواطن البطولة فيه، وبخاصة ما يتصل بغزوات الرسول ﷺ، ولم ينس المؤتمر أن يستنكر ما جاء فى توصيات مؤتمر التعليم الابتدائى والذى أشرفت عليه قرينة الرئيس ودعا إليه وزير التعليم فى إطار سياسته التعليمية الجديدة، من حيث دعوة رجال الأعمال فى مصر إلى الإسهام فى إنشاء المدارس أو تجهيزها نظير امتيازات تعليمية لأبنائهم، وأكد المؤتمر أن هذا القرار يمثل ردة فى الفكر الاجتماعى والتربوى وأنه يناقض المبادئ الأساسية فى الدستور المصرى وأحكام القضاء (مؤتمر النوادى السبعين -توصيات).

أحدثت توصيات مؤتمر النوادى صدى ودويا كبيراً وفوجئت النوداى ببيان يصدرعن بعض رؤساء الجامعات ورؤساء النوادى غير الشرعيين منتحلا صفة رؤساء النوادى الشرعية. أكد البيان أن مؤتمر النوادى لا يعكس إلا فكر الجماعات المتطرفة ورأى قلة من أعضاء هيئة التدريس الذين لا يمثلون إلا أنفسهم ويتعارض مع رأى الأغلبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ويسئ إلى معلمى مصر. وأعلن البيان أن رؤساء النوادى (غير الشرعيين) يقفون بكل حزم أمام المخططات التى تستهدف استقرار الوطن والنيل من وحدته الوطنية. واختتم البيان بتأكيد ولائهم للقيادة السياسية الرشيدة للرئيس مبارك. (بيان رؤساء الجماعات).

وقع على البيان رؤساء جامعات طنطا وعين شمس والمنيا وأسيوط ورؤساء نوادى المنوفية وقناة السويس (غير الشرعيين والتى يدور حولها خلاف) ورئيسا ناديى المنصورة وحلوان.

وبمجرد أن صدر البيان احتج د. محمد رفعت النحاس رئيس نادى جامعة المنصورة مؤكداً أنه تم الزج باسمه فى البيان. واستنكر نادى جامعة المنصورة -فى بيان له- أن يزج باسم النادى ورئيسه واعتبر ذلك تجاوزاً فى حقه لا يراد به المصلحة العامة للوطن. وأكد البيان أن النادى قد وافق بصورة نهائية على توصيات مؤتمر النوادى السبعين مشيراً إلى أن نوادى أعضاء هيئة التدريس المنتخبة هى نبض الأمة الساهرة على حمايتها واستقراراها. وطالب البيان وزير التعليم أن يلتقى مع النوادى المنتخبة وممثلى المكتب الدائم للنوادى لمناقشة قضايا الجامعة (بيان نادى المنصورة).

وعلى التو أصدر المكتب الدائم بيانا ليوضح للرأى العام أن من نسب إليهم بيان الاستنكار هم من المسئولين عن بعض الجامعات ولم يحضروا المؤتمر الذى حضره ممثلون لاثنى عشر ناديا من النوادى المنتخبة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات، وليسوا قلة مجهولة لا تمثل إلانفسها. وأكد البيان أن قضايا التربية والتعليم تهم الوطن كله وأجياله القادمة، ومن حق أساتذة الجامعات -بل من واجبهم- أن يقدموا النصح فى هذا الشأن القومى الهام. وذكر البيان أن إشاعة الفتنة وضرب الاستقرار إنما يترتبان على اتهام المعلمين المصريين بالتطرف وكليات التربية بأنها أوكار للإرهاب.

وأوضح البيان أن روح اتهام الزملاء بالتطرف بسبب الاختلاف فى الرأى أو وجهات النظر هى روح سلبية يتمنى كل محب لمصر واستقرارها ألا تعود من جديد، ومن الأنفع للوطن والأوفق للديمقراطية أن تناقش قضايا التعليم ومناهجه فى مناخ وطنى بطريقة موضوعية. (بيان المكتب الدائم).

فى شهر يوليو 1993 دعت نوادى هيئات التدريس إلى عقد مؤتمرها العام الواحد والسبعين بنادى تدريس جامعة الزقازيق والذى يتشكل من أغلبية التيار الإسلامى، إلا أن رئيس الجامعة ومستشار وزير التعليم د. رمزى الشاعر أصدر تعليماته بإغلاق الجامعة بالأقفال الحديدية بهدف عرقلة عقد المؤتمر العام الواحد والسبعين للنوادى حيث أن مقر النادى يقع داخل حرم الجامعة. نجح رئيس وممثلو نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الزقازيق فى توفير مكان آخر لعقد المؤتمر فى الزمان المتفق عليه. انعقد المؤتمر وطالب رؤساء النوادى بمطالب شتى تضمنتها غالبية مؤتمراتهم السابقة والتى تتمثل فى ترسيخ البناء الديمقراطى داخل الجامعات، وتحسين الأمور المالية لأعضاء هيئات التدريس. كما ناقش المؤتمر قضايا التعليم والإصلاح السياسى والقضايا الخارجية، وكلف المؤتمر العام المكتب الدائم بمتابعة وتقويم قضايا تطوير المناهج التعليمية فى إطار الحفاظ على القيم الأصيلة للمجتمع (بيان المؤتمر الواحد والسبعين).

وانعقد المؤتمر العام الثانى والسبعين بنادى أعضاء هيئة

تدريس جامعة القاهرة، حيث ناقش بوادر أزمة حادة نشبت بين نادى تدريس جامعة الزقازيق ورئيس الجامعة، وقام رئيس الجامعة بإصدار قرار بإيقاف خصم اشتراكات الأعضاء الشهرية من المرتب للنادى -كما فعل رئيس جامعة أسيوط عندما بدأ معركته مع نادى تدريس جامعة أسيوط- وقد حمل ممثلو نادى الزقازيق شكواهم للمكتب الدائم حيث أن اشتراكات الأعضاء هى المورد المالى الوحيد للنادى للصرف على الخدمات التى يقدمها لجماهير أعضاء هيئات التدريس. وقد طالبت توصيات المؤتمر العام مسئولى جامعة الزقازيق- ومسئولى جامعات مصر- أن يعملوا على تأكيد العلاقة الصحية بين النوادى والسلطات الجامعية رعاية للمصلحة العامة التى يحرص عليها الجميع. وتوجه المؤتمر إلى القيادات الجامعية أن يعملوا على تزكية الروح الديمقراطية والمسئولية الوطنية سواء فى العلاقة مع أعضاء هيئة التدريس أو فى إقامة جو ديمقراطى يقوم على الحوار البناء والتفاعل الحر بين الطلاب وأعضاء هيئات التدريس (بيان المؤتمر العام الثانى والسبعين).

كانت أزمة نادى تدريس جامعة الزقازيق تتفاقم رويدا رويداً. ودعا رئيس النادى د. محمد عبد الله أساتذة الجامعة لمناقشة أحوالهم المهنية والمالية بنادى تدريس الجامعة، وشكل المؤتمر وفداً من أعضائه لمقابلة رئيس الجامعة، وعرض مطالب جماهير أعضاء هيئة التدريس عليه. إلا أن الأساتذة فوجئوا بعد انتهاء مؤتمرهم بأيام بحصار قوات الأمن لمبنى النادى وإغلاق الأبواب المؤدية إليه، وبناء سور حول النادى من الداخل ونزع اللافتة الخاصة باسم النادى وعلقت مكانه لافتة تحمل اسم (المركز الطبى لعلاج أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق) بعد أن تم الاستيلاء على كافة محتويات النادى من دفاتر وأوراق وأموال وأختام وأثاث وخلافه (بيان للنادى). بعد ذلك أعلن رئيس الجامعة أنه تم تحويل اثنين من أعضاء هيئة التدريس إلى التحقيق (رئيس النادى وأحد أعضائه) بتهمة كسر الأبواب الخشبية واقتحام النادى.

إزاء ذلك عقد أساتذة جامعة الزقازيق مؤتمرين متتاليين طالبوا فيهما بإعادة مقر النادى المغتصب فوراً دون شروط والإبقاء على الاستراحة الخاصة بأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وإلغاء قرار تحويل الزملاء للتحقيق نظراً لعدم صحة الاتهام وإعادة خصم الاشتراكات، وحل مشكلة الأتوبيس، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لعلاج أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وإعادة النظر فى وضع المعيدين والمدرسين المساعدين المحولين لأعمال إدارية، وأخذ رأى المشرفين ومجالس الأقسام (بيان للنادى).

بعد ذلك تدخل وزير التعليم فى أزمة جامعة الزقازيق فأعلن أن نوادى هيئات التدريس نوادى اجتماعية تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية ومديريات الشباب والرياضة، ولا يحق لأعضائها الاشتغال بالسياسة. وأعلن أن هناك اتجاهاً داخل النوادى يؤيد الإرهاب والتطرف. وأشار الوزير أن النوادى بعملها بالسياسة تخالف الشريعة والقانون وتستهدف فرض وصاية على المجالس الجامعية (الأخبار).

وعلى التو أصدر المكتب الدائم للنوادى بيانا أكد فيه أن هناك من يثير معارك ويفتعل صراعات ويوقد فتناً فى جامعتنا، الأمر الذى يلهى عن مواجهة التحديات، فضلاً عن أنه يشيع جواً من التوتر والبلبلة والاضطراب فى مواقع لها حساسيتها الخاصة، وفى ظروف تعتبر فيها البلاد أحوج ما تكون إلى الأمن والاستقرار.

وتناول البيان أزمة جامعة الزقازيق، فأكد أن الصدام مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات يترتب عليه نتائج خطيرة وجراح عميقة فى نفوس الأعضاء، فضلاً عن أن النتيجة الحتمية هى خروج نادى تدريس جامعة الزقازيق من الأزمة أكثر فعالية ونشاطاً مثلما حدث مع نادى تدريس أسيوط.

وأعلن المكتب الدائم استنكاره لتصريحات وزير التعليم ورفضها جملة وتفصيلاً، واعتبرها مجافاة للصواب فضلاً عن مخالفتها الصريحة للقانون، حيث أنه طبقاً للوائح والقوانين فإن من أهم واجبات نوادى أعضاء هيئات التدريس الاهتمام بالنواحى الفكرية والثقافية والدينية بل والسياسية، من منطلق بث روح القومية كما جاء بالمادة (2) من لائحة النظام الأساسى للأندية الرياضية رقم 470 لعام 1992، أو المادة رقم (1) من قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لعام 72، والتى نصت على أن الجامعات تعتبر معقلاً للفكر الإنسانى فى أرقى مستوياته ومصدراً لاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية.

وأشار البيان إلى أن النوادى ظلت طوال أكثر من سبعة عشر عاماً، ولا تزال تقوم بدورها فى خدمة الأعضاء ورعاية

حقوقهم ومصالحهم، وعرف لها وزراء التعليم السابقون من أمثال أ.د مصطفى كمال حلمى و أ.د فتحى محمد على وأ.د. أحمد فتحى سرور وأ.د. عادل عز فضلها ومكانتها وقدرها وشرعيتها وسوف تظل النوادى تؤدى رسالتها وتقوم بواجبها نحو مجتمعها وأمتها بكل الجد والإخلاص، وسوف تكون بعون الله صخرة جبلية أمام كل محاولات الهدم والتخريب.

بعد ذلك دعا المكتب الدائم لعقد مؤتمره العام الثالث والسبعين يوم 9 ديسمبر1993 بنادى تدريس جامعة المنصورة. وبعد أن ذهب ممثلو النوادى إلى جامعة المنصورة -حيث مقر النادى داخل الجامعة- فوجئوا بمنعهم من عقد المؤتمر وانعقد المؤتمر فى مقر نقابة المهن العلمية بالمنصورة، وقد بدأ المؤتمر العام مناقشاته بإصدار توصية عبرت عن استياء النوادى من منعهم من عقد المؤتمر داخل مقر النوادى الشرعية لهم مؤكداً أن ذلك أصبح سياسة عامة، واعتبروا هذا التصرف مصادرة للحوار الوطنى الذى أطلق نداءه السيد رئيس الجمهورية وللحقوق الدستورية للأعضاء. وناقش المؤتمر أحد الأخبار التى نشرتها الصحف وأكدت وجود قانون جديد للجامعات بنقل أعضاء هيئات التدريس لأعمال إدارية، وكلف المؤتمر لجنة منه لمتابعة هذا الأمر. وتعرضت توصيات المؤتمر للهجوم المتواصل من وزير التعليم على النوادى فأكدت أن الهجوم على أعضاء هيئات التدريس وانتقال المعارك حول دور النوادى من شأنه أن يصرف أعضاء التدريس عن مهمتهم التربوية والتعليمية مما يؤثر سلباً على انتماء الشباب ويفتح الطريق واسعاً للعنف والإرهاب. (المؤتمر الثالث والسبعين 12/9).

ومع بداية يناير 1994 تفجرت مشكلة هامة أمام نوادى هيئات التدريس استغرقت منها جهداً كبيراً وهى مشكلة توقف صرف المساعدات الزائدة عن النصاب (200٪) لغالبية الجامعات المصرية بحجة عدم وجود ميزانية لذلك. وكان المجلس الأعلى للجامعات قدوافق يوم 93/8/26 على صرف الـ200٪ وذلك فى إطار الموافقة على تطبيق نظام الفصلين الدراسين. عقدت نوادى التدريس مؤتمرات لها ناقشت فيها قضاياها المالية ونسبة الـ200٪ وقررت توقف أعضاء هيئات التدريس بالجامعات احتجاجاً على دعم صرف مستحقاتهم المالية.

وقد حددت النوادى أكثر من موعد للتوقف عن العمل بسبب مراوغات وزير التعليم والحكومة معها، فما أن تحدد النوادى موعداً إلا تجئ الحكومة قبل الموعد المحدد بأيام قليلة بانفراج يدعو النوادى لعقد مؤتمر آخر والتريث فى التوقف. وقد أجرى المكتب الدائم اتصالات مكثفة مع كبار رجال الدولة على رأسهم د. عاطف صدقى رئيس الوزراء، تأكد خلالها أن الحكومة ليست عازمة على الاستمرار فى صرف نسبة الـ200٪ فى الأعوام القادمة بحجة عدم وجود اعتمادات مالية كافية. وبينما تواصل النوادى اتصالاتها مع المسئولين فوجئت بموافقة مجلس الشعب على تعديلات قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لعام 1972 التى تعد ارتداداً صريحا عن النهج الديمقراطى الذى سارت علية الجامعات خلال بضع وعشرين عاما مضت. قضت التعديلات باعطاء سلطات واسعة لوزير التعليم فى الدعوة لعقد المجالس الجامعية واللجان تحت رئاستة لعرض أمور عليها يراها هامة كما قضت بتعيين عمداء الكليات.

وقد سادت النوادى والجامعات حالة استياء عامة ودعا المكتب الدائم لعقد مؤتمر بنادى تدريس القاهرة لبحث الاعتداء على استقلال الجامعات. وأوصى المؤتمر بتباطؤ أساتذة الجامعات عن اعلان نتائج امتحانات الطلاب حتى منتصف شهر أغسطس ورفض تعديلات وزير التعليم، ورفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا لإلغائها، وقرر جمع توقيعات من أعضاء هيئة التدريس برفض التعديلات والتى صدرت بالقانون رقم 194 لعام 1972.

بعد ذلك تدارس المكتب الدائم للنوادى توصيات المؤتمر ثم أصدر مجلس إدارة نادى القاهرة بيانا أعلن فيه أن التوصية بتباطؤ أعمال التصحيح وإعلان النتجة حتى منتصف شهر أغسطس كانت محلا للتحفظ من جانب بعض الزملاء حرصاً على مصلحة الطلاب، ولذا طالب النادى أعضاء هيئة التدريس بإرجائها. وفى هذا الجزء نتناول موقف النوادى من بعض القضايا الجامعية القومية خلال العام الماضى.

القضايا الجامعية

أولا: القضايا المالية:

احتلت قضية تحسين الأوضاع المالية لأعضاء هئية التدريس بنداً هاماً من بنود مناقشات وتوصيات مؤتمرات نوادى التدريس حيث لم يخل مؤتمر عام من مناقشتها أو أتخاذ قرارات بشأنها. وقد أبرزت دراسة هامة أجراها رئيس المكتب الدائم

للنوادى أسباب إلحاح نوادى التدريس لإصلاح أحوال أعضائها المالية، أكدت الدراسة أن هناك عدداً قليلاً بل قليلاً جداً من أعضاء هيئة التدريس ببعض الكليات من ذوى المهن الحرة كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين يحصلون على دخول كبيرة نتيجة خدماتهم المهنية فى العيادات والمكاتب، إلا أن الغالبية العظمى من أعضاء هيئات التدريس فى كليات الجامعة بما فيها الأقسام الأكاديمية بكليات الطب والصيدلة والهندسة يعيشون على مرتباتهم فقط، وليس لديهم مصادر دخل أخرى على عكس ما يشاع عنهم. وأشارت الدراسة إلى أن مرتبات أعضاء هئيات التدريس تتوارى خجلا أمام مرتبات زملائهم فى الدول العربية غير البترولية مثل الأردن وسوريا واليمن، ناهيك عن الدول المتقدمة مثل أمريكا واليابان وأوربا أو الدول العربية البترولية.

كما أشارت الدراسة لنقطة هامة وهى أن الالتزام بالواجبات يسبق المطالبة بالحقوق، والملاحظ أن الغالبية العظمى من أعضاء التدريس تبذل جهوداً أكبر بكثير من متطلبات الوظيفة، برغم ضآلة مرتباتهم وأن القاعدة العريضة منهم لاترضى عن أى انحراف أوتسيب، وأنهم جميعا على استعداد لتقديم ما يطلب منهم من جهد إضافى لخدمة خطط التنمية فى مجالات تخصصاتهم.

وطالبت النوادى بزيادة الموارد المالية للجامعات بصورة جذرية تمكنها من أداء المهمات التى ينتظرها منها الوطن، مؤكدة أنه يمكن تدبير التمويل اللازم لتلك الزيادة إذا تغيرت النظرة إلى الجامعة باعتبارها مرفق انتاج تنتج أعز مقومات الثروة الوطنية أى الثروة البشرية بدلا من اعتبارها مرفق خدمات.

واقترحت نوادى التدريس أن تتم زيادة مرتبات أعضاء هئيات التدريس على مرحلتين، الأولى: وهى مرحلة تهدف إلى تعديل مرتبات الأعضاء لتصل إلى القيمة الفعلية مقارنة بعام 1972 ويتم ذلك خلال عامين أى خلال ميزانيات كل من عام 94-95و عام 95-1996.

وبياناتها كالآتى:

-إقرار بدل انتقال بواقع 150٪ من المرتب الأساسى للعضو يبدا بمبلغ 100 جنية للمعيد الحديث ويصل إلى 400جنية للأستاذ فى أخر مربوط الدرجة.

-زيادة بدل الجامعة إلى 250٪ من المرتب الأساسى.

-تعديل مرتب المعيد والمدرس المساعد وكذالك مكافأة الحصول على الدرجة العلمية بما يتناسب مع مرتب زميله المبعوث للخارج على بعثة علمية أو لجمع مادة علمية على نفقة الدولة (حوالى 900 دولار شهريا لمدة عامين).

-زيادة قيمة ساعات الإشراف على الرسائل والدبلومات بحيث تتناسب مع ما تنفقة الدولة على طالب الدراسات العليا المبعوث للخارج (حوالى 12 ألف دولار سنويا).

-توفير الميزانيات اللازمة لساعات السمينار فى جميع الجامعات.

احتساب ساعات الزيادة والساعات المكتبية ومكافأة الامتحان بواقع 5٪ من المرتب الفعلى.

المرحلة الثانية: وهى تشتمل على النظر فى طريقة احتساب مفردات المرتب فى هيكل المرتبات العلمى بخطط التنمية فى الوطن وبالتكامل مع قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة. (دراسة مقارنة حول مرتبات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بين عامى 1972-1994).

قبل بداية العام الجامعى 93-1994 أو بإصدار المجلس الأعلى للجامعات قراراً بصرف مقابل الساعات الزائدة عن النصاب بواقع 200٪ لكل عضو، رحبت النوادى ترحيبا شديداً مشيرةإلى أن هذا القرار يعد دعما للأداء الجامعى وحفظا لكرامة عضو هئية التدريس، وتنشيطا للجهود البحثية والتعليمية وبرامج خدمة المجتمع (توصيات المؤتمر الثانى والسبعين) وأكد المؤتمر على مطالب مالية سبق أن طالبت بها النوادى وهى:

-الحصول على بدل جامعة 250٪ من أساس المرتب.

-الحصول على بدل انتقال بمعدل 150٪من أساس المرتب.

-إطلاق نهاية المربوط نظراً لتقارب مسئوليات عضو هيئة التدريس الاجتماعية وحتى لا يتجمد مرتبه عند حد معين.

إنهاء الإجراءات المتعلقة باعتماد حساب المكآفات والاستحقاقات على أساس 5٪ من المرتب الأساسى، وأن تحتسب كل البدلات والمكافآت اعتباراً بأساس مرتب العضو بدلاً من بداية المربوط.

-توحيد أسلوب المعاملة المالية فى مختلف الجامعات بما يحقق العدالة، وخاصة قواعد تقديم المعاشات واستحقاق

الأعضاء بعد بلوغ السن القانونية.

ومع بداية عام 1994 بدأت أزمة حادة بجامعات حلوان والمنصورة والمنوفية بسبب عدم وجود اعتمادات مالية لصرف مقابل الساعات الزائدة عن النصاب 200٪، وأثير كلام كثير حول قيام الجامعات الأخرى بمنع صرفها لنفس السبب. وعقدت نوادى هيئات التدريس جلسة طارئة يوم الثنين 17 يناير (بنادى تدريس القاهرة) لبحث الموقف، إلا أنه قبل بداية المؤتمر قررت الجامعات مرة أخرى صرف الـ 100٪ بعد أن تدخل رئيس الوزراء لحل تلك المشكلة. وقد تقدم المؤتمر العام للنوادى بالشكر لرئيس مجلس الوزراء على جهوده واهتمامه بحل مشاكل الجامعات وسعيه لتأمين مستحقات أعضاء هيئات التدريس. وطالب المؤتمر بأن يصرف مقابل الساعات الزائدة بواقع 100٪ من الراتب مقابل المحاضرات والأعباء الإضافية خلال العام الدراسى (تسعة أشهر) على أن يصرف طوال العام ويعامل معاملة المرتب ويصرف معه لا أن تكون منفصلة كما يحدث حاليا. وشدد المؤتمر على ضرورة الاتصال برؤساء الجامعات بهدف إعداد ميزانية كل جامعة للعام القادم متضمنة حساب مقابل ساعات أعمال الامتحانات بواقع 5٪ من الراتب بدلاً من 3٪ فضلاً عن تعديلات مكافآت التصحيح والإشراف على الرسائل ومناقشاتها وامتحانات الرسائل وبدل حضور جلسات المجالس الجامعية واللجان الدائمة (توصيات المؤتمر العام الطارئ للنوادى يوم 1994/4/17).

مرة أخرى عادت أزمة صرف الساعات الزائدة إلى جامعة حلوان فقرر أساتذة الجامعة التوقف عن صرف المرتبات الشهرية عقدت النوادى مؤتمراً طارئاً فى نادى تدريس حلوان يوم الخميس 14 أبريل عبرت فيه عن تضامنها وتقديرها الكامل لأعضاء هيئة التدريس بجامعة حلوان فى موقفهم الشرعى حيال وقف صرف مستحقاتهم المالية، كما عبر المؤتمر عن استيائه للتغير الشديد فى ميزانيات الجامعات، الأمر الذى يؤثر سلباً على خطط وبرامج التربية والتعليم والتطوير فى الجامعات ومن ثم على خطط التنمية الوطنية.

وأكدت توصيات المؤتمر أن بنود المرتبات التى يتقاضاها أعضاء التدريس إنما هى أجر مقابل عمل وجهد مضنٍ وأنه لا يوجد عرف ولا قانون يرغم أعضاء هيئات التدريس على العمل دون مقابل. وقرر المؤتمر التوقف عن العمل فى الجامعات اعتباراً من يوم الأربعاء 5/4 إذا لم يتم حل المشكلة بصورة قاطعة ونهائية على مستوى جميع الجامعات، وكلف المؤتمر مجالس إدارات النوادى بعقد جمعيات عمومية ومؤتمرات عامة لأعضاء هيئات التدريس لإطلاعهم على حقيقة الأزمة وتطوراتها، وكلف المؤتمر المكتب الدائم للنوادى بالاتصال برئيس الوزراء لحل الأزمة وإجراء دراسة لإمكانية إنشاء صندوق تأمينات لأعضاء هيئات التدريس تحسباً لأى ظروف طارئة لا يحمد عقباها.

أجرى المكتب الدائم اتصالاً مع رئيس الوزراء كانت نتيجته انفراج أزمة عدم صرف الساعات الزائدة فى بعض الجامعات حيث بدأت تصرف مستحقاتها المالية المتأخرة، إلا أن أزمة جامعة حلوان (والتى كانت هى البداية) لم تحل، فقررت نوادى هيئات التدريس تأجيل توقفها عن الدراسة ودعت لعقد مؤتمر طارئ بنادى تدريس القاهرة يوم 1994/5/12عبرت فيه عن تقديرها لرئيس الوزراء وإعلان توقفها عن العمل يوم 16 مايو إذا ظلت أزمة جامعة حلوان المالية مستمرة، وعبر المؤتمر عن حالة القلق الشديدة التى تجتاح الجامعات المصرية من جراء عدم صدور القرارات التنفيذية التى تكفل حقوق أعضاء هيئة التدريس مما يهدد بتوقف صرف بدل الساعات الزائدة عن النصاب بعد يوم 6/30، الأمر الذى يخشى أثره على أعمال الامتحانات وعلى استقرار العمل فى الجامعات.

كانت اتصالات المكتب الدائم مع رئيس الوزراء قد توصلت إلى أن قرار صرف الساعات الزائدة صدر دون موافقة رئيس الوزراء ووزير المالية عليه، وأن الحكومة لم توفر أموالاً فى ميزانية العام الجامعى 1993/1994 ولا توجد هناك نوايا لاستمرار صرفه فى العام الجامعى الجديد1994/ 1995.

وقد ناشدت النوادى أعضاء هيئات التدريس بتصحيح أوراق أسئلة الامتحانات النهائية فى مواعيدها حرصا على مصالح الطلاب على أن يعيد أعضاء هيئات التدريس النظر فى المشاركة فى التصحيح وأعمال الامتحانات فى ضوء ما تسفر عنه المساعى التى يبذلها المكتب الدائم مع كبار المسئولين بالدولة لاستعادة المستحقات المالية للأعضاء.

وبينما تواصل النوادى اتصالاتها مع كبار المسئولين بالدولة فوجئت بإحداث تغيرات مفاجئة فى قانون تنظيم الجامعات فجرت مطالب النوادى الديمقراطية والمالية وأدخلتها فى منعطف هام وخطير من حياتها.

ثانياً: تعديلات قانون تنظيم الجامعات:

خلال السنوات الثمانية الماضية كانت هناك قضية هامة وأساسية تطرح على قائمة اجتماع مؤتمر النوادى وهى قضية قانون تنظيم الجامعات. وقد اعتبرت النوادى أن هناك مطالب حتمية وضرورية لإصلاح التعليم الجامعى هى تغيير بعض مواد القانون 49 لعام 72 ولائحته التنفيذية الخاصة بتعيين القيادات الجامعية وعزل عضو هئية التدريس وإحالته لمجالس تأديب بناءً على قرار رئيس الجامعة ولائحة 79 الطلابية.

وقد طالبت النوادى بديمقراطية اختيار القيادات الجامعية وحصانة عضو هيئة التدريس، وإلغاء اللائحة الطلابية، وتحسين الأمور المالية للأعضاء، وامتداد مظلة العلاج لتشمل العضو وأسرته.

وخلال السنوات الماضية تعرض بعض أعضاء هيئات التدريس لإجراءات تعسفية مثل د. سعيد سلامة رئيس نادى تدريس قناة السويس لكشفه انحراف رئيس الجامعة حيث قام بإحالته إلى التحقيق وعزله من وظيفته.وقد وقفت النوادى مع د. سعيد وخاضت معه معركة استمرت 3 سنوات انتهت بعودته إلى عمله بالجامعة والنادى وبإدانة رئيس الجامعة.

وبينما تواصل نوادى التدريس اتصالاتها مع كبار المسئولين بالدولة لتغيير قانون الجامعات، إذ بها تفاجأ بوزير التعليم يقدم تعديلات جديدة فى قانون الجامعات يمررها مجلس الشعب بسرعة وصفتها النوادى بأنها نكسة ديمقراطية خطيرة.

التعديلات الجديدة صدرت بقانون رقم 42 لعام 1994 وقضت بتعيين عميد الكلية بواسطة رئيس الجامعة المادة 13 واستحداث سلطة لوزير التعليم تخول له دعوة أى من اللجان أو المجالس الجامعية تحت رئاسته ليعرض عليها ما يراه من موضوعات مثل مجالس التأديب أو لجان الترقيات (المادة 43) وإلغاء سلطة رئيس الجامعة فى إقالة العميد (المادة43) وسلطة وزير التعليم فى تحويل رئيس الجامعة للتحقيق (المادة 112مكرر) كما نص القانون على حصول قدامى الأساتذة على الربط المالى لنواب رئيس الجامعة وعودة الوزراء السابقين وبعض الفئات الأخرى لمواقعهم بالجامعة مع كامل مستحقاتهم عن المناصب السابقة.

وإزاء هذه التعديلات فقد أصدر د. بدر الدين غازى رئيس المكتب الدائم للنوادى بيانا دعا فيه إلى عقد مؤتمر للنوادى فى نادى القاهرة. وصف د. غازى التعديلات بأنها فجة وتتنافى مع أبسط المبادئ والأصول الديمقراطية، وتمت فى غيبة تامة من ممثلى الجامعات أو أعضاء هيئة التدريس. وأشار البيان إلى أن التعديلات المغرضة قد اغتالت سلطة أساتذة الجامعات وصادرت دورهم فى إدارة شئونهم وذلك بحرمانهم من حقهم الدستورى الأصيل فى انتخاب عمداء الكليات (بيان رئيس جامعة القاهرة ومقرر المكتب الدائم).

عقدت نوادى هيئات التدريس مؤتمرها فى نادى القاهرة يوم 13 يونية وبعد مناقشات مستفيضة طالبت النوادى بإلغاء القانون رقم 142 لعام 1994 لما اعتراه من عيوب فى الشكل والمضمون ومخالفته للدستور. وطالب المؤتمر بضرورة تعديل قانون الجامعات 49 لعام 72 بما يكفل ديمقراطية اختيار القيادات الجامعية بدءاً من رئيس القسم ومروراً بعميد الكلية إلى رئيس الجامعة من خلال مجمعات انتخابية مناسبة. وأكدت توصيات المؤتمر ضرورة إعلان التباطؤ فى إنهاء عمليات تصحيح الامتحانات إلى منتصف شهر أغسطس تعبيرا عن رفضها صدور القانون الجديد وعن تأخير صرف مستحقات أعضائها المالية، كما أوصى المؤتمر بألا تتخذ قرارات أو تصدر قوانين أو إجراءات تمس شئون أعضاء هيئة التدريس إلا بعد التشاور معهم وأخذ آرائهم وتوصياتهم فى الاعتبار.

وقرر المؤتمر رفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا باسم النوادى كلها بعدم دستورية القانون رقم 142 لعام 1994 لتعارضه مع الدستور وجمع توقيعات من الأعضاء بعدم الموافقة على القانون شكلا وموضوعا وأن يحرص الأعضاء على تسجيل آرائهم فى القانون الجديد فى مجالس الأقسام والكليات والجامعات فى أول اجتماع لتلك المجالس.

كما طالب المؤتمر بأن يقوم كل عضو برفع قضية على وزير التعليم ليظهر الصدى العام لتذمرهم، وذلك بعد أن أكد عدم أحقية الوزير فى دعوة مجالس الجامعات ولجانها للاجتماع تحت رئاسته لأن ذلك انتهاك صريح لاستقلال الجامعات.

ولم يرى المؤتمر بأسا بنصوص القانون الجديد المتعلقة بحصول قدامى الأساتذة على الربط المالى لنواب رئيس الجامعة ودعوة الوزراء السابقين للجامعة شريطة أن يتضمن ذلك فى تعديل قانونى تستشار فيه كافة الهيئات الجامعية ويصدر بطريقة

علنية تزكى لدى الأعضاء معانى الوطنية والانتماء، وتعلى من قيم الديمقراطية والحوار. وأوصى المؤتمر بتشكيل عدة لجان دائمة بجميع الكليات تحت إشراف المكتب الدائم للنوادى لمتابعة تنفيذ توصياته والعمل على جمع كلمة أعضاء هيئات التدريس وإنجاح سبل المواجهة. وفى حالة المساس بأعضاء هذه اللجنة الدائمة فينبغى اتخاذ اللازم لذلك والتحسب لتلك التطورات. (بيان المؤتمر).

بعد أيام من انعقاد المؤتمر تدارس المكتب الدائم توصيات المؤتمر، ورؤى التخلى عن فكرة التباطؤ فى أعمال التصحيح حتى منتصف أغسطس حرصاً على مصالح الطلاب وأولياء الأمور. هذا فى الوقت الذى استعد فيه المكتب الدائم بصفة عامة ونادى القاهرة بصفة خاصة بجمع توقيعات أساتذة الجامعات برفض القانون الجديد كما استعد لرفع قضية أمام المحكمة الدستورية العليا وذلك بعد تعيين أول عميد طبقاً للقانون الجديد.

ثالثا: نظام الفصلين الدراسيين:

لم يتضح موقف نوادى هيئات التدريس من تطبيق نظام الفصلين الدراسيين بالجامعات إلا فى نهاية العام الجامعى 1993- 1994 عندما طرح نظام الفصلين فى بداية العام الجامعى طالبت نوادى هيئات التدريس بضرورة عرض هذا النظام على الكليات والأقسام المختلفة والأخذ بما تنتهى إليه من آراء وهو ما لم يحدث!

ودعت النوادى إلى بذل الجهود الممكنة لإنجاح نظام الفصلين الدراسيين وطالبت بضرورة إجراء تغييرات فى أساليب الأداء ونظم التعليم فى جو من الديمقراطية واستطلاع آراء القائمين بتنفيذ تلك الأساليب والنظم ضمانا لأكبر قدر من النجاح وتلافيا لأية سلبيات قد تنشأ عنها (توصيات مؤتمر النوادى بالقاهرة 9/23).

فى نهاية العام الجامعى ومع ظهور أزمة عدم صرف الساعات الزائدة (نسبة الـ200٪) دعت النوادى لحلقة نقاشية موسعة بنادى تدريس القاهرة لخصت رأيها الكامل فى نظام الفصلين الدراسيين بالجامعات.

أكدت النوادى أن العملية التعليمية تتكون من منظومة متكاملة تشمل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والمناهج والخطوط الدراسية والإدارة التعليمية ونظم التقويم والامتحانات وإمكانات المعامل والورش والمكتبات والمدرجات والكتاب الجامعى، وبقدر ما تتناسق عناصر تلك المنظومة التعليمية مع بعضها البعض ومع جملة المنظومات الأخرى، ومع المناخ السائد فى المجتمع بقدر ما تحقق الأهداف الموضوعة لها. وفى ضوء ذلك فإن إعلان بدء العمل بنظام الفصلين الدراسيين لم يأخذ بعين الاعتبار التأثير المتبادل بين عناصر المنظومة التعليمية فى الجامعة، بينها وبين باقى المنظومات فى المجتمع. وإنما غلبت الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات التربوية والتعليمية. كما إنه تجاهل الآثار النفسية والاجتماعية التى ترتبت على قرار الفصلين الدراسيين وتؤثر سلبا على سلامة النسيج الاجتماعى فى الوطن.

وأشارت النوادى إلى أن هناك كثيراً من جوانب العملية التعليمية كانت تحتاج إلى قرارات سريعة حاسمة -طال انتظارها- ظلت جميعها موضع التجاهل والنسيان تتعلق بالأجور والميزانيات واستقلال الجامعات وعلاج أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، وحضور المؤتمرات العلمية، والبعثات، إلا أن أعضاء هيئات التدريس فوجئوا بتطبيق نظلم الفصلين بصورة لا تتناسب مع طبيعة المشكلة التى يفترض أن يعالجها، فلم يكن هناك ثمة شكوى عامة من نظام العام الدراسى الكامل وإنما كانت الشكوى ولا زالت من تواضع مستوى الإمكانات التى تسهم فى رفع كفاءة العملية التعليمية من معامل وورش ومكتبات ومدرجات ووسائل تعليمية وميزانية الأبحاث والتعليم والتطوير، هذا مع العلم أن إعلان بدء العمل بنظام الفصلين لم يصحبه تحسن أو تطوير فى أى من هذه العناصر بما يتواءم مع متطلبات النظام الجديد.

وأشارات النوادى إلى أن نظام الفصلين الدراسيين لم يستند إلى دراسة متأنية أو مشاركة واسعة من أعضاء هيئات التدريس، الأمر الذى أفقدهم تحمسهم للمشاركة فى تطبيقه، كما إنه طبق بصورة شديدة المركزية تجاهلت الفوارق النوعية بين التخصصات المختلفة وداخل التخصيص الواحد فى الجامعات المختلفة، مما يخشى أثره على جودة الخريج وعلى كفاءة العملية التعليمية.

وأكدت النوادى أن العملية التعليمية قد شهدت اضطراباً شديداً خلال تطبيق نظام الفصلين الدراسيين لعدم إتاحة فرصة للاستعداد لتطبيقه، وتعارضه مع النصوص القانونية ومع

اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد وظهر أثره فى شكل انخفاض ملحوظ فى تحصيل الطلاب وضعف شديد فى مشاركتهم فى الأنشطة الطلابية والتى تقوم بدور رئيس فى تشكيل شخصية الطالب، كما تسبب فى إرهاق أعضاء هيئة التدريس والطلاب دون مبرر ولا مردود.

وطالبت توصيات ندوة نادى جامعة القاهرة والتى عبرت عن رأى النوادى بضرورة تحقيق مجموعة من المطالب لاستدراك سلبيات نظام الفصلين الدراسيين على رأسها إتاحة قدر اوسع من المرونة والحرية للمجالس والمؤتمرات العلمية بالأقسام والكليات فى قبول نظام الفصلين أو تعديله أو إرجاء العمل به لفترة انتقالية، بما يتناسب مع طبيعة الدراسة واللوائح المعمول بها فى الجامعات، وتوفير مناخ عام ملائم يعيش خلاله الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وإعادة النظر فى نظم التقييم والامتحانات والخطط الدراسية بما يضمن ألا يقل الفصل الدراسى عن 19 أسبوعاً بما فيها فترة الامتحانات، وإعلان النتائج بحيث تكون عطلة نصف العام أسبوعين وعطلة الصيف اثنى عشر أسبوعاً. كما طالبت بتعزيز الميزانيات بصورة جذرية لتحديث المعامل والورش والمكتبات والقاعات الدراسية بما يتلاءم والضغوط التى أحدثها تطبيق نظام الفصلين، والاستعداد للتعامل مع طلاب الدفعة المزدوجة الذين سوف يدخلون الجامعات العام الدراسى 96/95 ويتدرجون خلالها حتى العام 1999/2000 وما يترتب على ذلك من اختناقات وضغوط فى عناصر منظومة التعليم الجامعى.

ثانيا: القضايا القومية:

١. قضية الإرهاب والعنف

اتخذت نوادى هيئات التدريس موقفا مناقضا لموقف رؤساء الجامعات والحكومة من قضية الإرهاب والعنف طوال مؤتمراتها خلال السنوات الأربع الماضية.

لقد أرجعت نوادى هيئات التدريس ظاهرة الإرهاب إلى الأسباب التالية:

* غياب الديمقراطية الحقيقية ممثلة فى إفساح الطريق أمام كل أبناء الشعب للتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم، إذ إنه كلما اتسعت مساحة حرية الرأى والتعبير ضاقت فى مواجهتها مساحة العنف والعكس صحيح.

* البطالة المتفشية بين الشباب المثيرة لليأس.

* الخلل فى الهياكل الاقتصادية والحاجة الملحة إلى إصلاح اقتصادى شامل حاسم فى تحسين دخول الأسر المصرية لمواجهة أعباء الحياة المتزايدة، والتقليل من الفوارق الاجتماعية التى ظهرت بشكل صارخ فى المجتمع المصرى.

* الاستفزاز الناجم عن الصور الاجتماعية التى تظهرها وسائل الإعلام المصرية وخاصة التليفزيون المصرى والتى تعكس التصدع الكبير فى مستويات الحياه لملايين الأسر المصرية.

ورأت النوادى أن استقرار مصر والقضاء على الإرهاب ليس مشكلة أمنية بل مشكلة سياسية اقتصادية اجتماعية تحتاج إلى تعديل شامل فى السياسات والأشخاص، وهو المطلب الشعبى العام تحت عنوان التغيير (من توصيات المؤتمر العام السبعين).

وأكدت النوادى أن الإصلاح السياسى هو المدخل الطبيعى لكافة أنواع الإصلاح الأخرى وأشارت إلى ضرورة إلغاء كافة القوانين الاستثنائية سيئة السمعة، وإيقاف العمل بقانون الطوارئ، وعدم اغتصاب إرادة الأمة من خلال تزوير وتزييف الانتخابات العامة (من توصيات المؤتمر العام الحادى والسبعين).

وأكدت نوادى هيئات التدريس على مواقفها من إدانة الإرهاب بكل أنواعه ودعت إلى تبنى ما أجمع عليه كل المختصين فى دراستهم لظاهرة الإرهاب من وجوب المواجهة الشاملة سياسيا واجتماعيا وفكريا وليس أمنيا فقط. (المؤتمر العام الثانى والسعبين).

وعبرت النوادى عن ترحيبها بدعوة الرئيس مبارك إلى الحوار القومى لحل مشاكل البلاد وتحديد أولويات العمل الوطنى وأكدت أن دعوة الحوار قد أصدرت فى توصياتها مرات عديدة، ومن ثم فإن دعوة الرئيس قد حظيت لديها بتقدير أعضاء هيئات التدريس. وقرر المؤتمر العام تشكيل لجنة خماسية للحوار الوطنى لمقابله رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء لإجراء حوار حول شئون قطاع الجامعات. وقد تشكلت اللجنة من د. بدر الدين غازى رئيس نادى القاهرة ود. محمد حبيب رئيس نادى أسيوط ود. الشافعى بشير ممثل نادى المنصورة، ود. محمد عبد الله رئيس نادى الزقازيق ود. محمد على بشر ممثل نادى المنوفية، واتخذت من نادى جامعة القاهرة مقراً لها، بيد أنها لم تتمكن من مقابلة المسئولين!

ب- القضية الفلسطينية:

احتلت القضية الفلسطينية مكانا بارزاً من مؤتمرات نوادى التدريس العامة وناقشت تطوراتها المختلفة وأكدت استحالة السلام مع دولة إسرائيل.

حذرت النوادى من أخطار التوسع فى سياسة التطبيع مع إسرائيل التى فتحت حدود مصر الشرقية لأساليب الحرب البيولوجية، والتى تشنها إسرائيل وألحقت أضرار بالغة بالثروة الحيوانية والنباتية، وتهدد بآثار جانبية خطيرة على الإنسان المصرى. ودعت النوادى إلى الحذر من مخاطر الاختراق الصهيونى للحياة السياسية والاقتصادية المصرية، وأدانت مشروع السوق الشرق أوسطة شكلا وموضوعا؛ إذ هو مقدمة مشروع إسرائيل الكبرى (بيان المؤتمر العام السبعين).

وطالبت نوادى هيئات التدريس الحكام العرب ضرورة العمل على تنقية الأجواء العربية ومد جسور التفاهم والتعاون والتنسيق بين الحكومات العربية، على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة السياسات الغربية التآمرية تجاه المنطقة، والتى تعمل على تمزيق وتفتيت الصف العربى، ولمواجهة عمليات القمع والطرد والتصفية والإبادة، وكذا الحصار العسكرى والاقتصادى التى يقوم بها بنو صيهون ضد الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة، وكذلك لمواجهة العربدة الوحشية التى يقوم بها العدو الصهيونى فى جنوب لبنان. وطالبت النوادى بدعم الانتفاضة الفلسطينية المباركة فى الأرض المحتلة معنويا وماديا، كما شددت على عودة المبعدين الفلسطينيين بمرج الزهور بجنوب لبنان إلى ديارهم وأولادهم (المؤتمر العام الواحد والسبعين).

وتمسكت نوادى التدريس بأن الصراع بين الشعوب العربية والإسلامية وبين العدو الصهيونى هو صراع حضارى ممتد وستظل أمتنا تسعى إلى تحقيق الوضع الذى يحفظ الحقوق ويحرر القدس ويعيد الأمر إلى نصابه، ودعت الدول العربية إلى عدم إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل، والعمل على حشد كافة الإمكانيات والقدرات وراء الانتفاضة الفلسطينية، حتى تقوم الدولة الفلسطينية المنشودة، وضرورة العمل بكافة الوسائل لتنوير الرأى العام العربى، وبخاصة جيل الشباب، بأن الصراع مع إسرائيل لم ينته ولن ينتهى حتى تتحرر كل فلسطين. كما دعت النوادى الدول العربية لتقديم كامل الدعم لدول الطوق العربية حتى لا تدفع دفعاً تحت ضغط تردى أوضاعها الاقتصادية إلى الارتماء فى أحضان العدو الصهيونى. وناشدت الفصائل الفلسطينية بوحدة صفوفها وعدم الاحتكام للسلاح بين بعضها والبعض لتفويت الفرصة على العدو الصهيونى فى إنهاك الجسد الفلسطينى.

وحذرت نوادى التدريس من مشروع السوق شرق أوسطية وما يتضمنه من أخطار على الاقتصاد العربى، ودعت إلى إقامة السوق العربية المشتركة، ونبهت إلى أخطار مشروع قناة البحر الميت غزة على الوضع العربى ككل، وعلى قناة السويس بوجه خاص وطالبت بالعناية والتوجيه الثقافى العربى لحماية الشخصية العربية والفكر العربى من الاختراق الصهيونى، وأعلنت تمسكها بكافة الحقوق العربية ومنها حق عودة مهاجرى 1948. (توصيات المؤتمر الثانى والسبعين).

وفى أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمى عقدت نوادى هيئات التدريس مؤتمرا كبيراً لأساتذة الجامعات بنادى تدريس القاهرة أكدت فيه أن مذبحة الحرم الإبراهيمى ليست إلا حلقة فى سلسلة من المجازر التى ارتكبتها تلك العصابة الشريرة من لصوص الأرض وقطاع الطرق منذ احتلالهم فلسطين، بدءاً بمجزرة دير ياسين، مشيرة إلى أن إسرائيل تتحمل كافة المسئوليات التى ترتبت على تلك المجزرة التى دنست ساحة الحرم الإبراهيمى الشريف خلال شهر الصوم، وطالبت بإزالة المستوطنات من الضفة الغربية التى سوف تظل لو بقيت مصدر تهديد دائم للشعب الفلسطينى.

وأكدت توصيات المؤتمر إصرار النوادى على المقاطعة الكاملة لكافة الأنشطة الصهيونية فى مجالات البحث التعليمى والبحث العلمى والرياضة والشباب والثقافة والإعلام والاقتصاد والعمل حتى تعود للشعب الفلسطينى كافة حقوقه وتزول الصبغة العنصرية عن ذلك الكيان العدوانى الغاصب.

وقررت النوادى تشكيل لجنة مقاطعة دائمة يكون مقرها نادى تدريس القاهرة، وناشدت أعضاء هيئات التدريس كافة الشعب الوقوف بحزم ضد محاولات التسلل داخل مؤسسات المجتمع المصرى، وإبلاغ لجنة المقاطعة الدائمة بالنادى بما قد يتوافر لديهم من معلومات حول تلك المحاولات.

وعبر المؤتمر عن استيائه الشديد من ردود الفعل الهزيلة التى صدرت عن بعض نظم الحكم العربية، ووصفها بأنها

متواضعة للغاية، وفارغة من المضمون، وغير متناسبة مطلقاً مع بشاعة الحادث ومع الغضب الشعبى العارم الذى اجتاح نفوس الشعب العربى إزاء تلك المجزرة. وحيا المؤتمر الوقفة الوطنية لطلاب الجامعة وأدان بشدة الأسلوب الاستفزازى الذى اتخذته الشرطة ضدهم وما تضمنه من تجاوزات أمنية ضد الطلاب الأبرياء وضد حرمة الجامعة وطالبت بالتحقيق وإجراء العقاب الجنائى والسياسى مع قيادات الشرطة التى أمرت بإطلاق الرصاص وقنابل الغاز على الطلاب داخل حرم جامعة القاهرة الأمر الذى نتج عنه إصابة عشرات من الطلاب والطالبات.

وحذرت نوادى التدريس من انتشار ثقافة الاستسلام وغسل العقول ومحو الذاكرة القومية التى تنشرها جهات ثقافية وأجهزة رسمية فى مجالات الثقافة والإعلام والزراعة والسياحة. وطالب المؤتمر القيادة السياسية المصرية بأن تستجيب للقضية الشعبية التى اجتاحت فئات الشعب بقطع العلاقات الدبلوماسية فوراً مع إسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلى، واستدعاء السفير المصرى، والالتزام بمقتضيات معاهدة الدفاع العربى المشترك.

وأكد المؤتمر الأهمية القصوى للإصلاح السياسى بما يكفل إزالة مظاهر الضعف والهوان والعجز التى اتسمت بها بعض الفعاليات والمؤسسات الحكومية المصرية، مما يهدد دور مصر الريادى فى مقدمة الدول العربية والإسلامية ودول العالم الثالث.

وطالب القيادة السياسية بتخليص المؤسسات المصرية من تسرب النفوذ الإسرائيلى خاصة فى مجالات الزراعة والسياحة والشباب والثقافة والتعليم والإعلام وأكد المؤتمر اعتراضه على أسلوب فرض السوق شرق الأوسطية بصورة فوقية للهيمنة على اقتصاديات البلاد العربية وتجاهل المشاعر القومية والأضرار الجسيمة التى تحلق بنا من جراء هذا المشروع الاستعمارى الاستغلالى المشبوه.

ودعا المؤتمر أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمناقشة المذبحة مع الطلاب خلال محاضراتهم ودروسهم، كما دعا لإقامة صلاة الغائب أمام قبة جامعة القاهرة يوم 8 مارس بمشاركة من أسرة الجامعة كلها. (توصيات مؤتمر التضامن مع شعب فلسطين).

5- الحركـــة الطلابيـــة

مع تنامى المطالب الشعبية بتوسيع هامش الحرية والديمقراطية والتعددية كان من المأمول أن تزيد مساحة التعبير عن الرأى والمشاركة فى الجامعات بحكم موقعها الريادى للأمة ورسالتها فى التنوير والوعى وإلا أن بداية العام الجامعى 93-1994 كانت تؤكد أن هناك مؤشرات ودلائل على نية الحكومة فى زيادة خنق الجامعات. لقد تأجلت الدراسة بالجامعات لحين انتهاء الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، كما اتخذ المجلس الأعلى للجامعات قرار تطبيق نظام الفصلين الدراسين على عجل دون مشاركة الطلاب ونوادى التدريس فى هذا القرار. وبدأت الدراسة بالجامعات وسط توترات وإجراءات أمنية مشددة، واشتدت أزمة الجامعات بقيام إدارات الأمن باستبعاد مئات الطلاب ذوى التوجهات الإسلامية من الإقامة بالمدينة الجامعية لأسباب أمنية، وتفاقمت أزمة الجامعات بقيام إدارات الأمن بالجامعات بشطب أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة من جدوال الترشيح للانتخابات الطلابية، غالبيتهم من المنتمين للتيار الإسلامى، وحرمانهم من تشكيل اتحادات الطلاب والسماح لأسرة حورس والنشاط الطلابية وهى الأسر التى يعرفها غالبية الطلاب بأسر الأمن والإدارة بشكيل لاتحادات الطلابية. وإزاء ذلك نظم الطلاب مظاهرات غاضبة على مدى عدة أيام متواصلة، وحاصرت قوات الأمن الجامعات، وشهدت جامعتيا القاهرة والإسكندرية أعنف تلك المظاهرات حيث جرت مصادمات دامية بين الطلاب وقوات الأمن المركزى أصيب خلالها مئات الطلاب. "وقد انقسم الرأى العام الجامعى حول تلك الأحداث فالبعض رأى أن السكن الجامعى والانتخابات حق لكل طالب -ضمن اللوائح- وليس منحة، بينما رفضت الإدارات الجامعية ذلك، وأكد أن المدن الجامعية تستخدم كمعامل لتفريخ دعاة المتطرفين والإرهاب، وتتحول إلى معسكرات للدعوة حيث تسيطر عناصر الطرف على مقدراتها وتسقطب الطلاب بين الترغيب والترهيب" (نشرة المجتمع المدنى يناير94).

وأعلن الطلاب تذمرهم من استمرار العمل بلائحة 79 الطلابية وأكدوا أنها سبب المشاكل فى الجامعات، وأكدوا أن أهم أهداف تطبيق الفصلين الدراسيين بالجامعة هو ضرب الحركة الطلابية وتكميم أفواهها. ورغم هذا التضييق فقد كان للطلاب مواقف هامة من القضايا القومية خاصة قضية فلسطين.

وخلال العام ظهرت عدة قضايا هامة للرصد وهى قضايا شطب الطلاب من الإقامة بالمدن الجامعية وقضية الانتخابات الطلابية وقضية الفصلين الدراسيين ولائحة الطلاب 79 وموقف الطلاب من القضايا القومية (فسطين).

قضية شطب الطلاب من المدينة الجامعية:

جامعة القاهرة:

عاشت جامعة القاهرة مع بداية العام الجامعى الجديد أزمة شديدة تراكمت فيها المشاكل العديدة من شطب 350 طالباً وطالبة من الإقامة بالمدينة الجامعية، رغم أحقيتهم الكاملة فى ذلك حيث حصل معظمهم على تقديرات مرتفعة (امتياز - جيد جداً- جيد) ومشكلة حضور طلاب الانتساب، ومشكلة الزيادة فى المصاريف الدراسية، ومشكلة سكن طالبات المدينة الجامعية. وقد تواكب ذلك مع تعطيل إدارة الجامعة الأنشطة الطلابية بالكليات، وإلغاء دور الاتحادات الطلابية فى استقبال الطلاب الجدد والقدامى فى بداية العام الجامعى، وتجميد نشاط الجوالة والمعسكرات التى يديرها اتحاد الجامعة (بيان الطلاب.. سلسلة ماذا يحدث لجامعة القاهرة).

وقد أدت هذه المشكلات إلى خلق جو من عدم الاستقرار فى الجامعة وعدم انتظام الدراسة فى بعض الكليات وظهور بوادر غضب بين أوساط الطلاب والطالبات.

بدأت ردود الفعل الطلابية بمسيرة لطالبات المدينة الجامعية المغتربات أمام مبنى المدينة بالجيزة احتجاجاً على عدم قبول

إدارة المدينة لهن، رغم أنهن من محافظات أخرى (الشعب، 19 أكتوبر) تلتها مسيرة قام بها الطلاب الإسلاميون بمبنى الجامعة أعلنوا خلالها شطب 350 طالباً وطالبة من الإقامة بالمدينة الجامعية بسبب توجهاتهم الإسلامية منهم 14 طالبا حصلوا على تقدير جيد جداً و 62 جيد و75 مقبول و11 مقبول بمادة و40 مقبول بمادتين، بينما تم تسكين 36 راسباً و93 ناجحا بمقبول و6 بمادة و63 بمادتين لأنهم موالون للأمن (بيان طلابى بعنوان ولاتزال المذبحة مستمرة).

استمرت مظاهرات الطلاب عدة أيام حاصرت خلالها قوات الأمن المركزى والقوات الخاصة مبنى الجامعة. وتم تشكيل وفد طلابى للتفاوض مع رئيس الجامعة الدكتور مفيد شهاب للتخفيف من هذه الأزمة التى شهدتها الجامعة وإيجاد حلول لها ولكن تعثرت المفاوضات باعتقال رئيس الاتحاد والوفد حاتم (أبو زيد) أعلن الطلاب رفضهم لاستمرار التفاوض مع رئيس الجامعة بعد اعتقال زميلهم، واشتدت هذه المظاهرات. اقتحم بعض الطلاب مبنى إدارة الجامعة لإظهار احتجاجهم على عدم الاستجابة لمطالبهم، وأعلن اتحاد الطلاب أن أزمة الجامعة قد تفاقمت بعد أن غابت قنوات الاتصال السليمة بين إدارة الجامعة والطلاب وغاب أسلوب الحوار الصحيح (بيان.. ماذا يحدث لجامعة القاهرة) ومع تفاقم الأزمة شكل نادى هيئة تدريس الجامعة وفداً من بعض أعضاءه وبعض القيادات الطلابية للقاء رئيس الجامعة د. مفيد شهاب، لبحث إيجاد حلول لأزمة الجامعة. أسفر اللقاء عن وعد رئيس الجامعة بتسكين الطلاب المبعدين من المدينة والمستوفين لشروط التسكين وحضور طلاب الانتساب الموجه فى كليتى الآداب والحقوق مع الطلاب النظاميين، وحضور طلاب الانتساب الموجه، فى كلية التجارة لمدة يومين أسبوعياً، وفك الحصار الأمنى عن الجامعة، وعودة الحياة الطبيعية فيها. كما وعد رئيس الجامعة بسيادة روح الديمقراطية والحرية فى انتخابات اتحادات الطلاب فى جميع مراحلها، وخاصة عدم شطب الطلاب المرشحين. (بيان طلابى بعنوان: أزمة تنفرج ووعود تنتظر التحقيق) أعرب اتحاد الطلاب عن أمله فى تنفيذ وعود رئيس الجامعة، وطالب جموع الطلاب "بأن يكونوا دائماً يداً واحدة وقلبا واحداً وأن يحافظوا على مبادئ وتقاليد الجامعة وأن يكونوا فى طليعة المدافعين عن حقوقهم وعن حقوق المواطنين وأن يكونوا دعاة للحرية منارات للشعب حتى تنهض الأمة من كبوتها".

مضت أيام وشهور ولم يفِ رئيس الجامعة بوعده بتسكين الطلاب الإسلاميين، وتعللت إدارة الجامعة بعدم وجود أماكن شاغرة فى المدينة الجامعية، وأكدت للطلاب أنها تسعى بكل ما تملك لتوفير أماكن لهم فى أقرب فرصة. ثم جاءت الفرصة وخلت مئات الأماكن بعد تخرج دفعة نهائى طب، "إلا أن إدارة الجامعة ضربت بوعودها لوفد نادى الجامعة عرض الحائط وقامت بتسكين 400 طالب بينهم 150 طالباً راسباً وتجاهلت وجود 200 مشرد ومظلوم متفوق من حقهم السكن" (بيان طلابى.. ولاتزال المذبحة مستمرة). تظاهر الطلاب فى ساحة الجامعة إلا أن مظاهراتهم لم تحدث أى فعل إيجابى لهم بسبب انشغال غالبية الطلاب بالامتحانات.

ومع تزايد الغضب الطلابى احتجاجاً على مذبحة المسجد الإبراهيمى فى شهر مارس قامت إدارة المدينة الجامعية بتوجيه "لفت نظر" للعديد من الطلاب الإسلاميين "واتهمتم بلصق إعلانات دون الحصول على إذن من الإدارة واستخدام مكبرات الصوت والتجمهر للتعبير عن احتجاجهم على المذبحة(أحد الطلاب) وأكدت إدارة المدينة أن حدوث هذه المخالفات مستقبلاً ستعرض هؤلاء الطلاب لإنهاء الإقامة من المدينة الجامعية وعدم قبولهم فى الأعوام القادمة" (قرار لفت نظر أحد الطلاب)

جامعة الإسكندرية:

بدأت الدراسة بجامعة الإسكندرية بداية ساخنة حيث قامت إدارة الجامعة باستبعاد 580 طالبا وطالبة من الإقامة بالمدينة الجامعية لأسباب أمنية. نظم الطلاب مظاهرات تواصلت عدة أيام بالمجمع النظرى والعملى بالجامعة. "اقتحمت قوات الأمن المركزى يوم الثلاثاء 1993/10/26 مبنى المدينة واعتقلت القيادات الطلابية منها ثم قامت بنقلهم إلى معسكرات الأمن المركزى حيث تعرضوا للتعذيب والإذلال النفسى من الضباط والجنود وبعد ذلك تم احتجاز 31 طالباً وتحويلهم للنيابة، وتم حبسهم 15 يوما احتياطياً فى سجن الحضرة. اندلعت مظاهرات الطلاب مرة أخرى بالجامعة فألقت عليهم قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع" (مذكرة أرسلها الطلاب إلى رئيس الجمهورية ووزير التعليم وكبار الشخصيات السياسية فى مصر) عقد الطلاب مؤتمراً كبيراً فى نقابة المحاميين فى الإسكندرية بالتعاون مع لجنة الحريات بالنقابة، ضم ممثلين لطلاب الإخوان

وحزب العمل والوفد. أسفر المؤتمر عن تشكيل هيئة دفاع من محامى لجنة الحريات بنقابة المحامين بالإسكندرية للدفاع عن الطلاب المحبوسين وطلاب آخرين تجرى معهم الجامعة تحقيقات بتهمة المشاركة فى المظاهرات.

وقرر المؤتمر تقديم بلاغات إلى النيابة العامة للتحقيق فى وقائع التعذيب التى تعرض لها الطلاب فى معسكرات الأمن المركزى، وناشد المؤتمر فى توصياته أستاتذة الجامعات والنقابات المهنية التضامن مع الطلاب بشتى الصور، وإقالة الدكتور سعد الخوالفة نائب رئيس الجامعة. وحذر المؤتمر من اشتعال الأحداث فى الجامعة بشطب المرشحين الإسلاميين من جدوال الانتخابات الطلابية بناء على تقارير الأمن. وقد اعتبر الطلاب ولجنة الحريات بنقابة المحامين بالإسكندرية مؤتمرها فى حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف، وأرسلت برقيات إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيسى مجلسى الشعب والشورى ووزيرى التعليم والداخلية للتدخل الحاسم قبل استفحال الكارثة. (الشعب 9 نوفمبر). وقام الطلاب برفع دعاوى قضائية ضد إدارة الجامعة لعودتهم إلى المدينة الجامعية.

جامعة عين شمس:

مع بداية العام الجامعى فوجى طلاب عين شمس بحرمان 50طالباً من التيار الإسلامى من الإقامة بالمدينة الجامعية. وقد تظاهر الطلاب الإسلاميون بالجامعة وأضربوا عن الطعام لمدة خمسة أيام بالمدينة الجامعية وأقاموا دعوى قضائية مستعجلة ضد إدارة الجامعة. وأصدر الطلاب بياناً أعلنوا فيه استمرار المظاهرات والإضرابات داخل المدينة الجامعية لحين عودة الطلاب المحرومين من المدينة لأسباب أمنية. وأكد الطلاب في بيانهم أن الطلاب المحرومين من المدينة حصلوا على تقديرات عالية منهم طالب حاصل على امتياز وخمسة على تقدير جيد جداً وثمانية طلاب تقدير جيد وثلاث طلاب على تقدير مقبول (مذكرة إلى أساتذة الجامعة- وبيان الطلاب وجريدة الشعب 10/22و10/29).

قضية الانتخابات الطلابية:

لم تشهد الجامعات المصرية انتخابات طلابية حرة نزيه. كالعادة قامت إدارة الأمن بالجامعات بشطب واستبعاد الطلاب ذوى الأفكار والتوجهات السياسية من الترشيح لانتخابات الاتحادات الطلابية رغم حصولهم على شهادات تثبت حسن سلوكهم وتفوقهم. وقد قامت إدارت الأمن بالجامعات بشطب أكثر من خمسة آلاف طالبا وطالبة، وتم تعيين اتحادات للطلاب من طلاب النشاط أو طلاب حورس وهم الطلاب المعروفون لدى جماهير الطلاب بأنهم " طلاب الأمن"، وإزاء ذلك فقد دعا اتحاد طلاب جامعة القاهرة طلاب الجمهورية إلى مؤتمر عام بعنوان "حقوق طلاب مصر: الأزمة والحل" يوم الثلاثاء 16 نوفمبر 1993 بنقابة المحامين بالقاهرة. وأكد الاتحاد فى دعوته« أن الجامعات شهدت فى السنوات السابقة أداء الطلاب واتحاداتهم المنتخبة من القاعدة العريضة، وهو أداء شهدت به الإدارات قبل الطلاب وذلك بفضل جو الحرية المسئولة التى تتوفر للجامعات. (دعوتنا للمؤتمر بيان) وأشار إلى أنه مع تنامى المطالب الشعبية بتوسع هامش الحرية والديمقراطية فى الشارع المصرى كان يجب إن يتوسع هذا الهامش أكثر فى الجامعات بحكم موقعها الريادى للأمة ورسالتها فى التنوير والهداية. ومع تغير قيادات الجامعات كان المأمول أن تزيد مساحة التعبير عن الرأى والمشاركة، ولكن حدث العكس فإذا بنا نرى هجمة شرسة على الحركة الطلابية والنشاط الطلابى(بيان للطلاب).

انعقد مؤتمر الطلاب بنقابة المحامين وسط حشد طلابى كبير وتحدثت قيادات طلابية من جامعات القاهرة والإسكندرية والمنصورة والمنوفية حول التضيق المتزايد على الأنشطة الطلابية وحصار المصفحات واقتحامها للجامعات، واعتقال مئات الطلاب من جامعات الجمهورية، وتدخل الجهات الأمنية فى شئون الجامعات والأنشطة الطلابية. وذكر الطلاب أن إجمالى عدد الطلاب المشطوبين من انتخابات الاتحادات الطلابية يزيد على خمسة آلاف طالب وطالبة منهم 51بجامعة القاهرة و300بجامعة الإسكندرية و900بجامعة المنصورة و1500بجامعة الزقازيق و675بجامعة الأزهر و350بجامعة المنوفية و500بجامعة حلوان و733بجامعة عين شمس و250بجامعة اسيوط و55بجامعة قناة السويس. وأصدر المؤتمر 16توصية شملت مجمل مطالب الحركة الطلابية وهى: اعادة تسكين الطلاب المطرودين من المدينة الجامعية وزيادة الدعم على الكتاب الجامعى، وتخفيض المصروفات الدراسية، وإعادة النظر فى نظام الفصلين الدراسين، والمطالبة بتخفيض رسوم مصروفات المدينة الجامعية، ووقف التحقيقات ومجالس التأديب الملفقة لكثير من الطلاب المظلومين، ووقف عمليات الشطب التعسفى التى تمت

لكثير من المرشحين لاتحاد الطلاب، وإلغاء نتيجة الانتخابات التى تم فيها الشطب، والمطالبة بالمحافظة على استقلالية الجامعات وعدم تدخل الجهات الأمنية فى شئونها، وتعديل لائحة 79 الجائرة وإعادة تكوين اتحاد طلاب الجمهورية، وتكوين وفد من القيادات الطلابية لمخاطبة الجهات المسئولة، وارسال وفد إلى وزير الداخلية للإفراج عن الطلاب المعتقلين، وتكوين لجنة للحريات داخل كل جامعة، والافراج عن جميع الطلاب المعتقلين وإعادة انتخابات اتحاد طلاب المدينة الجامعية. وأعلن حاتم أبوزيد رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة فى نهاية المؤتمر أن ما حدث فى الانتخابات الطلابية مهزلة كبرى لم تشهدها الجامعات فى تاريخها.

جاء مؤتمر الطلاب بنقابة المحامين بعد أن انتهت غالبية الجامعات من تعيين قيادات طلابية موالية لها فى الاتحادات الطلابية. وبعد أيام قليلة قامت وزارة الداخلية بالإفراج عن غالبية الطلاب المعتقلين، وانفض الحصار الأمنى من حول الجامعات، وانشغلت جماهير الطلاب بامتحانات الفصل الدراسى الأول. وتبرز هنا ملاحظات عديدة وهى:

- أن جامعة القاهرة هى أقل الجامعات المصرية شطباً للطلاب، كما إنها الجامعة الوحيدة التى أدارت انتخابات طلابية- إلى حد كبير- حرة ونزيهة، الأمر الذى دفع الطلاب الإسلاميين إلى خوض الانتخابات الطلابية لها بقوائم كاملة. فاز الإسلاميون فى انتخابات جامعة القاهرة بنسبة 95٪ حيث حصلوا على المقاعد النهائية لـ26 كلية من 29 كلية وتم انتخاب الأمين العام لاتحاد الجامعة بصورة ديمقراطية وفاز به الطالب الإسلامى هشام نبيه بكلية الطب.

- أن بعضاً من الطلاب الإسلامين غير البارزين خاضوا انتخابات بعض الجامعات فرادى وليسوا قائمة مما جعلهم يحققون نجاحاً فى الانتخابات، كما حدث فى كليات الطب البيطرى بأسيوط والزراعة بالإسكندرية.

- أن هناك جامعات مثل جامعة الزقازيق لم يجر فيها انتخابات أصلا. قامت إدارة الجامعة بتشكيل قائمة طلاب النشاط وحورس وعينتهم فى الاتحادات وشطب جميع المرشحين بكل اتجاهاتهم بدون إجراء الانتخابات، وزكت مناصريها.

- أن قيادات الطلاب دعت جموع الطلاب بعد تزوير الانتخابات إلى إجراء انتخابات تحت إشراف القيادات الطلابية وأعضاء هيئات التدريس باسم «انتخابات اتحاد الطلاب الحر» كما حدث فى جامعة عين شمس والمنوفية فاز بها التيار الإسلامى بنسبة 85٪.

قام العديد من الطلاب برفع دعاوى قضائية أمام محكمة القضاء الإدارى للطعن فى الانتخابات مثلما حدث فى جامعة المنصورة حيث قام 35 طالبا من الإسلاميين المشطوبين من الانتخابات برفع قضايا مستعجلة أمام محكمة القضاء الإدارى بالمنصورة فى شهر يناير 1994 فقضت المحكمة فى نهاية أبريل 1994 بوقف قرارات رئيس الجامعة بالمصروفات(الشعب، مايو 1994) تلكأت الجامعة فى إجراءات تنفيذ الحكم فأرسلت مذكرة استيضاحية للمحكمة بكيفية تنفيذ القرار، ثم رفعت طعناً ضد حكم المحكمة. وقبيل انتهاء الجامعة وبداية إجازة الصيف أعلنت الجامعة رسمياً عن فتح الترشيح لإعادة الانتخابات بدون إعلان كتابى مسبق للطلبة المتضررين (المشطوبين)، شاع الخبر فى الجامعة ونجح طلاب التيار الإسلامى فى حشد الطلاب وحققوا انتصاراً كبيراً على مرشحى إدارة الجامعة والأمن(تقرير من جامعة المنصورة)

القوى الطلابية:

تتشكل القوى الرئيسية التى تسيطر على الحركة الطلابية حاليا من تيارين أساسيين هما التيار الإسلامى والتيار الحكومى. التيار الإسلامى تتشكل أغلبيتة من طلاب الإخوان المسلمين وهناك عدد قليل من الطلاب السلفيين تقدموا للترشيح فى الانتخابات -مثلا فى كلية الطب بعين شمس- إلا أن الإدارة قامت بشطبهم.

التيار الحكومى ويمثله تنظيم حورس بأسمائه المتعددة (حابى - النسور - شباب مصر) "ويخوض تنظيم حورس الانتخابات بشكل جيد ومنظم يشير إلى تدعيمه من خارج الجامعة - حيث يملك إمكانيات مادية كبيرة، وهو تنظيم ذو توجهات فكرية واحدة أهم ملامحها هى مواجهة الجماعات الإسلامية فى الجامعات، وهو تنظيم لايهتم بقضايا الديمقراطية فهو لم يعلن أى موقف من الائحة الطلابية" (نشرة المجتمع المدنى عدد 25- يناير 1994) إلا أنه من الملاحظ أن إدارات الجامعات لم تعد متحمسة لأسرة حورس بعد الفضائح التى ارتكبها قادتها مثل رئيس اتحاد طلاب جامعة عين شمس السابق.

هناك غياب كامل للأحزاب السياسية المصرية داخل الجامعات، سواء كانت أحزاباً ليبرالية أو يسارية. والملاحظ هنا أن أسرة «العربى» التابعة للحزب الناصرى قد فازت فى جامعة القاهرة فقط بمقاعد قليلة لم تدفعها لتشكيل اتحاد طلاب كلية من كليات الجامعة. كما إن أسرة المصرى الوفدية اختفت من الجامعة كما اختفت أسر اليسار. وهذا يؤكد أن التواجد الحزبى ضعيف للغاية فى الجامعات رغم الاعتراف القانونى به والسماح له بالعمل والنشاط.

(مجلة الدعوة العدد 11، 16 ديسمبر1993).

جامعة الأزهر:

لم تشهد جامعة الأزهر انتخابات حرة بل العكس تماما، حيث فتحت إدارة الجامعة باب الترشيح للانتخابات مبكراً عن موعدها يوم 10/16 وبسرعة تم إعلان الأسماء المرشحة والمشطوبة فى مدة أسبوع واحد فقط، وانتهت الانتخابات يوم 10/22. وقد نظم طلاب الجامعة مظاهرات متواصلة لعدة أيام احتجاجا على شطب 675 طالبا من الانتخابات وطرد 50 طالبا من المدينة. وحمل الطلاب فى مظاهراتهم نعشاً رمزاً لاغتيال الحرية داخل الجامعات. ورغم ذلك فقد نجح بعض مرشحى التيار الإسلامى وخاصة انتخابات التصعيد النهائية لمنصب أمين مساعد الجامعة. وخلال الانتخابات قام رئيس الجامعة بمنع طالبين من كلية الهندسة من التصويت بحجة أنه رفع عليهم تظلمات، رغم السماح لهم بدخول القاعة والاشتراك فى جلسة الانتخابات، مما أدى إلى فوز مرشح الإدارة والأمن الطالب الحسين عبد الفتاح، وهو من أسرة حورس بمنصب أمين الجامعة بفارق صوت واحد مطعون فى صحته (مذكرة طلابية بعنوان- ماذا حدث فى جامعة الأزهر) وقد فاجأت الإدارة الطلاب الإسلاميين بقرارات فصل عديدة وقرارات إحالة إلى مجالس تأديب لـ40 طالبا وطرد 50 طالبا من المدينة الجامعية بدون أية أسباب، وقد طالبت المظاهرات الطلابية التى اندلعت مرة أخرى بإلغاء قرارات الفصل ومجالس التأديب والطرد من المدينة الجامعية وعدم تدخل الأمن فى شئون الطلاب، وإلغاء حملات التفتيش الليلية، والسماح للطلاب بالزيارات وإجراء انتخابات حرة نزيهة تمثل إرادة الطلاب(الشعب، 21/ 12).

قضية الفصلين الدراسيين

رفض جموع الطلاب نظام الفصلين الدراسيين، وأكدوا أن المقصود به هو ضرب الحركة الطلابية وإعاقتها عن تأدية واجبها (الشعب،19أكتوبر) وقد أحدث نظام الفصلين الدراسيين إرباكا شديداً للطلاب خاصة بسبب تعارضة مع نظم التدريس ببعض الكليات مثل كليتى الحقوق والتجارة. وقد شهدت جامعة المنصورة مظاهرات على مدى يومين نظمها طلاب الجامعة وطالبوا فية بإلغاء نظام الفصلين إلا أن إدارة الجامعة لم تستجب(الشعب،24/ 12و الاهالى،25/ 12).

قضية اللائحة الطلابية:

أجمع ممثلو الطلاب فى مناسبات عديدة على رفضهم القاطع للائحة 1979، وأعلنوا عن رغبتهم للعمل بلائحة 1976. واعتبر الطلاب لائحة 79 أساسا لكل المشكلات التى تعانى منها الحركة الطلابية وأعلنوا عدم اعترافهم بمشروعيتها حيث لم يشارك ممثلو الطلاب فى وضعها، وإنما فرضت عليهم بقرار فوقى صادر من رئيس الجمهورية برقم 295 لعام 1979 بإلغاء اللائحة الطلابية التى كانت تنظم العمل الطلابى والصادرة برقم 235 لعام 1976، وهو الأمر المخالف دستوريا حيث تنص المادة 65 من الدستور على السماح بتكوين الاتحادات والنقابات على أساس ديمقراطى ومنها الشخصيات الاعتبارية، أى أنه لايجوز تعديل أو إلغاء هذه الاتحادات إلا بقرارات صادرة عن مجالسها. وقد أورد الطلاب فى مذكرة لهم لرئيس الجمهورية الآثار الضارة للائحة 79 على الحركة الطلابية فيما يلى:

*إلغاء اتحاد طلاب الجمهورية كقمة للعمل الطلابى داخل مصر والذى كان مسئولا عن تنظيم الأنشطة بين الجامعات المختلفة والاتصال بالجامعات الأخرى فى بلدان العالم وبالتالى سقطت عضوية مصر فى معظم الاتحادات الطلابية الدولية.

*إلغاء اتحاد الطلاب المصريين الخارج مما يضر بمصالح الطلبة المصريين فى غربتهم.

*إعادة تشكيل مجالس الاتحادات على أساس غير طلابى حيث أصبح المجلس يتكون من أغلبية غير طلابية مكونة من رائد الاتحاد وعميد الكلية أو من ينيبه بالإضافة إلى مدير رعاية الشباب أمنيا للصندوق و5من الأساتذة رواد اللجان فى مقابل 5 طلاب فقط.

*عدم اشتراك رئيس الاتحاد فى الإشراف على الميزانية المتخصصة للأنشطة ووضعها بالكامل فى يد رائد الاتحاد.

*حظر ممارسة العمل السياسى داخل الجامعة، وهو الشرط

المخالف لنصوص الدستور فى المواد 46 و47 و48 و49 و54و56 و62 و63 وهى المواد التى تكفل للمواطن المصرى ممارسة حقوقه المتعلقة بالحريات والحقوق العامة، وهى التى تمثل أعمالاً سياسية بالدرجة الأولى لأنها تعبر عن إرادة المواطنين وآراءهم ومعتقداتهم. وهذا الشرط يتعارض مع الأهداف المرجو تحقيقها فى الاتحادات الطلابية، إذ يأتى على قمة هذه الأهداف تنمية القيم الروحية والأخلاقية والوعى الوطنى والقومى بين الطلاب وتعويدهم القيادة، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير المسئول عن آرائهم وتنظيم الإفادة من طاقات الطلاب فى خدمة المجتمع بما يعود على الوطن بالخير، وهذا ما نصت علية المادة 319 من اللائحة الطلابية ذاتها (مذكرة لرئيس الجمهورية اعدها اتحاد طلاب جامعة القاهرة.

الطلاب والقضايا القومية(قضية فلسطين):

لم يتسبب تطبيق نظام الفصلين الدراسين وشطب الطلاب من الانتخابات فى إخماد الحركة الطلابية وعدم إعلان رأيها فى قضايا الأمة. بل على العكس فقد تسببت الحركة الطلابية فى حرج شديد للحكومة المصرية خاصة إبان مذبحة المسجد الإبراهيمى.

لقد هبت الحركة الطلابية عن بكرة أبيها تندد بالمجزرة البشعة والصمت العربى. وشهدت الجامعات المصرية مظاهرات طلابية عارمة. وكانت مظاهرات طلاب جامعة القاهرة والإسكندرية وعين شمس أعنف مظاهرات طلابية حيث استمرت عدة أيام وخرجت لإعلان احتجاجها أمام السفارة الإسرائيلية بجوار كوبرى جامعة القاهرة وأمام القنصلية الإسرائيلية بالإسكندرية، بيد أن قوات الأمن واجهت الطلاب بالقنابل المسيلة للدموع والهراوات، كما أطلقت القنابل داخل حرم جامعة القاهرة مما أدى إلى اصابة 120 طالبا تم نقلهم إلى مستشفى الطلبة والقصر العينى. (الشعب، 4مارس).

وقد أكد الطلاب أن العداء مع اليهود ليس صراع حدود بل صراع وجود، وأن صلب العداء عقائدى وليس عقدة نفسية بين المسلمين واليهود. وأشاروا إلى أن سياسة المجازر هى نهج دولة الكيان الصهيونى فلا فرق بين صقور وحمائم، وأن الدم العربى ليهان على أرض فلسطين من عصابات اليهود، ويتعرض أهل الأرض المحتلة إلى صنوف من الهوان والتعذيب تحت سمع وبصر الدول العربية والهيئات الدولية (بيان طلابى حول مذبحة المسجد الإبراهيمى)

وتلخصت مطالب الطلاب فيما يلى:-

* استدعاء السفير المصرى من إسرائيل وطرد السفير الإسرائيلى من مصر.

* وقف كافة أشكال التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

* وقف المباحثات مع العدو الصهيونى حيث أن النوايا واضحة بعد مجزرة المسجد الإبراهيمى.

* الدعوة لعقد اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامى لبحث سبل دعم نضال الشعب الفلسطينى فى الداخل والمساندة الفعالة للانتفاضة الفلسطينية.

* وضع جميع دور العبادة الإسلامية فى الأراضى العربية المحتلة تحت رعاية هيئة الأوقاف فى القدس ووضع المقدسات المسيحية تحت رعاية الكنيسة المصرية.

* مطالبة الهيئات الدولية ومنها مجلس الأمن بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بدءاً من القرار رقم 181 لعام 1947 وماتلاها من القرارات الخاصة بشأن القضية الفلسطينية.

* مطالبة الحكومات العربية والإسلامية بفتح باب الجهاد لتحرير المسجد الأقصى السليب.

وقد أسفرت مظاهرات الطلاب واجتماعاتهم خاصة بعد أن تعاطفت جماهير الشعب المصرى مع الفلسطينيين إلى نتائج هامة أوردها بيان طلابى بعنوان ماذا قدمت المظاهرات وهى:

-قدم ديفيد سلطان سفير إسرائيل فى القاهرة طلباً مشفوعاً بتعزيز من وزير خارجيته شيمون بيريز بالسماح باستخدام أربعين مسلحاً لحراسة السفير.

-أرسل السفير الإسرائيلى فى مصر مذكرة لوزارة السياحة الإسرائيلية بضرورة التنبيه على شركات السياحة فى فلسطين المحتلة بعدم تنظيم أى رحلات سياحية فى هذه الفترة إلى القاهرة بسبب الغضب الشعبى الذى يسود الشارع المصرى.

-أرسل السفير الإسرائيلى رسالة إلى إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل طالباً تخفيض عدد أعضاء البعثة الدبلوماسية فى مصر خشية تعرضهم لأعمال انتقامية.

-مارس السفير الإسرائيلى مهامه من منزله بالمعادى لعدة أيام بعد أن تلقى مئات المكالمات التليفونية والفاكسات التى تحمل تهديدات بالثأر لشهداء مذبحة الحرم الإبراهيمى.

وأشار بيان الطلاب إلى أن المظاهرات على الصعيد الوطنى

أدت إلى تقدم 27 نائباً من مجلس الشعب (منهم أعضاء فى الحزب الوطنى) بطلب لوقف كافة أشكال التعامل مع اليهود وطرد السفير الإسرائيلى من القاهرة وسحب السفير المصرى من تل أبيب، وقد امتنع د. فتحى سرور بطريقة سياسية عن إدراج الطلب للتصويت! كما رفضت وزارة الخارجية المصرية استقبال يوسى بيلين النائب الأول لوزير الخارجية باعتبار أن الوقت غير مناسب، كما تم إلغاء زيارة فريق جمهورية شبين للعدو الصهيونى فى إطار عملية التطبيع المصرى الصهيونى (بيان الطلاب) وأدى طلاب الجامعة مع أساتذتهم صلاة الغائب على أرواح شهداء فلسطين فى ساحة جامعة القاهرة.

وقد اجتاحت جامعة القاهرة مظاهرة طلابية إبان توقيع اتفاق الحكم الذاتى الإسرائيلى الفلسطينى، وردد الطلاب هتافات معادية لليهود، كما قاموا بحرق العلم الإسرائيلى، وعقدوا مؤتمراً أكد فيه هشام نبيه رئيس الاتحاد أنه لا سلام مع قتلة إخواننا وأننا سنواصل دعم المجاهدين الفلسطينيين(الشعب،5/6).

وأصدر الطلاب بيانا نددوا فيه بالاتفاق وأشار إلى وجود بنود سرية للاتفاق تتعهد بموجبها منظمة التحرير الفلسطينية بوقف كافة الحملات الإعلامية المعادية لإسرائيل، وتتعهد بالعمل على تصفية أية حملات سياسية أو عسكرية فلسطينية معارضة تهدف إلى تدمير إسرائيل وقتل مواطنيها، كما تتعهد المنظمة بالحفاظ على حياة المواطنين الإسرائيليين الذين يعملون ويمارسون أعمالهم فى أريحا وغزة وباقى مدن الضفة الغربية، ولا تمانع المنظمة عمليات بناء مستوطنات يهودية تحت إشراف وموافقة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية، وأكد البيان أن الصلح مع اليهود حرام بإجماع علماء الأمة وتسأل: هل نكذب القرآن ونسمع للخائفين المستسلمين؟ وطالب البيان بضرورة إعلان الجهاد لتحرير أراضى فلسطين والمسجد الأقصى الأسير (بيان الطلاب بعنوان وتكتمل المهزلة).

6- السلطة القضائية
واستمرار معوقات استقلالها

إن استقلال السلطة القضائية باعتبارها مرفق العدالة فى المجتمع يعد أحد أركان النظام الديمقراطى. وقد حرص الدستور المصرى "الدائم" على ابراز هذا المعنى فنص على أن« السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون»(م165 من الدستور). كما تنص المادة 166 منه على أن «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون. ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة».

وإذا كان استقلال السلطة القضائية بالمعنى السابق هو أمراً لازما لحماية التطور الديمقراطى فى مصر، فإن النظام الحاكم منذ تولى الرئيس مبارك السلطة عام 1981 ما فتئ يؤكد على استقلالية وحرية القضاء باعتباره مؤسسة العدالة فى المجتمع المصرى، وقد انعكس ذلك على لجوء كثير من جماعات المعارضة السياسية إلى القضاء للحصول على بعض مطالبها قبل النظام الحاكم. ولاشك أن هذا التقليد أعطى عملية التطور الديمقراطى فى مصر ميزة نسبية يفتقدها كثير من نماذج التحول الديمقراطى فى الدول المختلفة.

وعلى الرغم من ذلك كله فقد استمرت المعوقات أمام هذا الاستقلال للسلطة القضائية فى صورتين أساسيتين:

تتمثل الأولى فى انتقاد بعض أحكام القضاء بشكل علنى ولا سيما إذا كانت تلك الأحكام فى غير صالح الحكومة أو لصالح الحركيين الإسلاميين.وتتركز الثانية فى استمرار اللجوء إلى المحاكم العسكرية، وحرمان الأفراد من قاضيهم الطبيعى.

أولا نقد بعض أحكام القضاء:

كانت أبرز الحالات التى جرى فيها نقد أحكام القضاء فى العام الهجرى حالتى الحكم الصادر عن محكمة أمن الدولة بشأن تبرئة المتهمين فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب المصرى السابق، بتاريخ 1993/8/14، والحكم الصادر عن الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة والخاص بالفصل فى تحديد جهة الاختصاص: الأزهر أم وزارة الثقافة، فيما يتعلق بالرقابة على الأعمال الفنية وذلك بتاريخ 1994/2/2.

1- الحكم فى اغتيال المحجوب

فى يوم 1993/8/14 أصدرت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار وحيد إبراهيم حكمها فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق. وتضمن الحكم أحكاماً بالسجن على (10) من المتهمين وتبرئة (17) متهما آخرين، وحكم على صفوت عبد الغنى المتهم بأنه قائد الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد بالسجن (5) سنوات، وكانت التهمة هى حيازة سلاح بدون ترخيص وتزوير محررات رسمية،أى تبرئتهم جميعاً من تهمة قتل المحجوب. على أن اللفت للنظر فى هذه القضية هو قيام رئيس المحكمة بعد أن انتهى من منطوق الحكم بإلقاء بيان مطول اتهم فيه أجهزة الأمن بتعذيب المتهمين، وأكد على أن «المحكمة ما كانت لتتوانى أمام بشاعة الجريمة فى هذه القضية من أن تحكم بالعقوبة المقررة لجريمة القتل المعترف على مرتكبيها ، وهى الإعدام لو توافر لها من الأدلة اليقينية التى يرتاح لها ويطمئن وجدانها حتى يوصلها إلى الحقيقة القضائية. أما الحقيقة المطلقة فهذه علمها عند رب العالمين، فهو أحكم الحاكمين لأنه يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور»، واضاف بأن « العبرة ليست بتوافر الأدلة وحشدها بقدر كونها مشروعة ووليدة إجراءات نزيهة. وهذا ما نصت علية الدساتير ونصوص الإجراءات الجنائية، وسبقتهم فى ذلك الشريعة الإسلامية. فالشريعة الإجرائية تقف إلى جانب الشريعة الموضوعية، فكما إنه لاجريمة ولاعقوبة بغير نص، فكذلك لا إدانة بغير دليل مشروع وإلا فيبطل الدليل، وتبطل كافة الأثار المترتبة عليه مهما كانت قيمته فى الاثبات كنتيجة حتمية لقاعدة مابنى على باطل فهو باطل

أيضا..... إن الضمير القضائى يأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة أعزل يرسف فى الأغلال والقيود ومعصوب العينين فى محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره أو ضد نفسه ليفر بها من الهلاك".

إن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجاً عن الشرعية وافتئاتاً على القانون لا تعول عليه المحكمة حتى ولو كان يطابق الحقيقة مادام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردها تقرير الطب الشرعى. وأضاف رئيس المحكمة "أن ما صدر من الجهات الأمنية من تجاوزات جاء بسبب تقصيرها وعجزها وفشلها فى كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء" (انظر تفاصيل البيان الوفد 1993/8/15).

ولم يقتصر القاضى على تبرئة المتهمين الذين تعرضوا للتعذيب، بل أشار إلى أن أقوال زوجة المتهم ممدوح على يوسف التى ذكرت فى التحقيقات، والتى أكدت أن زوجها اعترف لها بأنه سيتوجه لاغتيال المحجوب قبل الحادث بيوم واحد، لايعتد بها لأن الزوجة ملزمة بعدم إفشاء سر بيتها، والدليل المستمد من هذه الأقوال يعد عملا غير مشروع. والأكثر من ذلك فقد طالب القاضى بضرورة محاكمة هذه الزوجة بتهمة إفشاء سر من الأسرار وبطلان شهادتها.

وفيما يتعلق بتهمة حيازة مطبوعات، أكد القاضى أن "الديمقراطية لن تؤتى ثمارها إلا فى ظل الرأى والرأى الآخر، ولم تشهد مصر مناخاً للحرية مثل الذى تشهده الآن من نقد للحكومة من جانب الصحف القومية والحزبية". كما أوضح أن ماضبط مع المتهمين من منشورات تتفق مع الدستور الذى يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية.

*ردود الفعل التى أثارها الحكم:

تباينت ردود الفعل التى أعقبت صدور الحكم فى قضية المحجوب فبينما استنكرت معظمها ما لحق بالمتهمين من تعذيب وإهانة، اتجه البعض منها صوب منحى آخر وهو انتقاد البيان الذى أصدرة القاضى والتعليق على منطوق الحكم نفسه.

فمن ناحية أولى نجد أن الكاتب الكبير مصطفى أمين يؤكد على أن الحكم فى قضة الدكتور المحجوب، ببراءة المتهمين من قتله هو حكم خطير، وأخطر ما ذكرته المحكمة فى حكمها، أن جميع المتهمين وقعوا فريسة للتعذيب. وأضاف: ليس مهماً أن يفلت مجرم واحد من العقاب ولا عشرة مجرمين، وإنما المهم ألا يظلم برئ وتلفق ضده الاتهامات. (انظر الأخبار، 1993/8/16).

ومن جهة ثانية فقد علق الكاتب الصحفى محفوظ الأنصارى رئيس تحرير جريدة الجمهورية فى مقاله بالجريدة (1993/8/17) على الحكم وعلى بيان القاضى فقال منتقداً بيان القاضى "إنه لا يوجد فى نظام التقاضى ما يسمى بالبيان سواء كان بياناً سياسياً أو بياناً تبريرياً أو بياناً شعبياً جماهيرياً!! فالقاضى ليس فى حاجة لتبرير حكمه..تبرير قراره.. تبرير ما وقر فى ضميره يقيناً أو "حقيقة قضائية" كما أسماها وأطلق عليها المستشار، فهذا تتضمنه الحيثيات، تعبر عنه وتشرحه الأسباب التى بنى عليها حكمه وليس أبداً فى بيان للناس. "وقال محفوظ فى سخرية تعليقاً على استناد الحكم بالبراءة لوجود تعذيب موجهاً كلامه للقاضى "ولكن ما هو قولك فى القتل العمد.. ما قولك فى الاتفاق الجنائى.. ما قولك فى ترويع الناس... وفى تنظيم جماعات ومجموعات وخلايا وتنظيمات، مهمتها فرض قانونها وشرعها على الأرض وعلى العباد... تختار ضحاياها.. تحاكمهم غيابياً وتفصل فى أمرهم.. تكفرهم وتجرمهم... ثم تعين جلاديهم، وتعطيهم أوامر التنفيذ: "وأضاف رئيس تحرير الجمهورية يقول "كنت أظن -وهذا أضعف الإيمان- أن بيان السيد المستشار ودائرته، كما سيحمل على هذا النوع من الممارسات.. من الإرهاب... كنت أظنه معبراً عن رأيه ووجهة نظره فى هذه الظاهرة التى هزت مصر وضربت استقرارها، ودمرت مواردها، وأشاعت الذعر والفزع فى نفوس بنيها، بنفس القدر الذى أدان به تجاوزات الشرعية والانتهاكات الإنسانية أو استغلال الضعف البشرى. خاصة وأنّ هذه الأعمال وهذه الحوادث ليست عملاً سرياً غير معروف أو غير معاش".

وقد لوحظ أن مقال محفوظ الأنصارى كان له أثره على الصعيد القضائى بصورة تبدو أشبة بنقد حكم القاضى، إذ أصدر مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار أحمد مدحت بياناً له فى اليوم التالى 1993/8/18 نشرته الأهرام (1993/8/19) يدعو فيه رجال القضاء كافة إلى وجوب الامتناع عن الإدلاء بأى بيانات أو تصريحات فى شأن الأحكام

التى يصدرونها التزاماً بأحكام القانون، وتمسكاً بالتقاليد العريقة للقضاء المصرى، والتى تكفل للقضاء قدسيته، وتضمن للقاضى حيدته وتجرده، مما يحقق عزة القضاء ويصون كرامة القاضى ويرسى القواعد الراسخة للعدالة، وأشار البيان الذى صدر بإجماع الآراء إلى المادتين 174 مرافعات و 203 إجراءات جنائية اللتين تنصان على أن النطق بالأحكام يقتصر عى تلاوة المنطوق أو المنطوق مع الأسباب دون أن يتعداه إلى الإدلاء ببيانات أو أحاديث صحفية أو إذاعية تبريراً للحكم أو تنفيذاً للأدلة المطروحة.

ويبدو أن مقال محفوظ الأنصارى أثار الكاتب الصحفى محمد الحيوان أحد كبار كتاب جريدة الجمهورية سابقاً (قبل الإحالة للمعاش) والذى يكتب عموده اليومى (كلمة حب) فى الوفد، إذ كتب محمد الحيوان (الوفد، 1993/8/18) يقول إن "التعليق على أحكام القضاء ممنوع بحكم الدستور، ويحكم التقاليد والعرف ومبدأ الفصل بين السلطات" وأضاف يقول "ولكن لأن الحكومة عادة لا تهتم بالقانون أو الدستور ولا تنفيذ أحكام القضاء، فقد بدأت تعليقات صحف الحكومة حول الحكم مع أن الحكم يقر الإعدام كعقوبة طبيعية بشرط أن تكون الوقائع ثابتة وبشرط أن تكون الاعترافات طبيعية وتلقائية وليست نتيجة تعذيب وإكراه، لأن الإكراه يلغى إرادة الشخص تماماً". وأضاف: "ومن الغريب أن تصفق أجهزة الحكومة وصحف الحكومة لأحكام الإعدام وتغضب من أحكام البراءة! ولا أتصور أن الحكومة دموية بهذا الشكل، ولكن تصرفات أجهزة الحكومة تقول ذلك" وختم مقاله بقوله: (يرعبنى موقف صحف الحكومة من الحكم لأن معنى ذلك أن مستشارى السوء فى الحكومة قد يقترحون ما يمس كرامة القضاء أو استقلاله وهذا خطر عظيم".

2- حكم مجلس الدولة بين الأزهر ووزارة الثقافة:

بتاريخ 93/4/21 نشرت مجلة صباح الخير حواراً مع حمدى سرور مدير عام الرقابة على المصنفات الفنية حول مدى اختصاص الرقابة الفنية على الشرائط الدينية، فقال إنها هى الجهة الوحيدة المختصة بمنح التراخيص بتداول المصنفات الدينية السمعية والبصرية، وإن موافقة الأزهر ليست هى نهاية المطاف وإنه فى حالة رفض الأزهر لهذه الأشرطة التى تضم الأحاديث والآيات القرآنية لا تسمح الرقابة بتداولها، إلا أن الرقابة على المصنفات الفنية هى الجهة الوحيدة التى يتوجه إليها أصحاب الشركات للحصول على الموافقة.

بنفس التاريخ 1993/4/21 ورد لمدير إدارة مباحث المصنفات الفنية بوزارة الداخلية طلب بالإفادة عن موقف مجمع البحوث الإسلامية من تطبيق القانون 102لسنة 1985 الخاص بتنظيم طبع المصحف الشريف والأحاديث النبوية على الشرائط. والسبب أن إدارة الرقابة على المصنفات الفنية التابعة لوزارة الثقافة قامت بمصادرة أشرطة كاسيت تضم خطباً أجازها مجمع البحوث الإسلامية ومرخص بها بالفعل، الأمر الذى دعا أصحاب شركات إنتاج الأشرطة الدينية للتساؤل.

وبناء على هذه المقدمات -التى وردت فى الطلب المقدم من شيخ الأزهر لمجلس الدولة بتاريخ أول يولية 1993 لتحديد اختصاصاتها بشأن الأعمال الفنية (جريدة الوفد، 93/5/4)- تقدم شيخ الأزهر بطلبه الذى أحيل إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، وقد تولى النائب الأول لرئيس مجلس الدولة المستشار طارق البشرى رئاسة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى أول أكتوبر1993، وحددت الجمعية العمومية 1994/2/2 لوضع فتواها بشأن الطلب المقدم من شيخ الأزهر لحسم النزاع بينه وبين وزارة الثقافة.

فى 94/2/2 حسمت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع الخلاف، وأفادت برئاسة المستشار طارق البشرى بأن الأزهر وحده هو صاحب الرأى الملزم فى تقدير الشأن الإسلامى والرقابة على الأعمال الفنية، واستند المستشار البشرى فى فتواه (الأخبار، والأهرام 94/2/3 والمسلمون 94/2/11) إلى القانون رقم 103 لسنة 1961، والقانون رقم 250 لسنة 1975، والمادة رقم 40 التى تعطى لمجمع البحوث الإسلامية الحق فى مراجعة الكتب الدينية والمسلسلات والأفلام ذات المضمون الدينى.

نقد الحكم

فى أهرام 94/3/16 علق الكاتب أحمد عبدالمعطى حجازى على فتوى المستشار البشرى فوصف الفتوى بأنها قابلة للنقد، وأنها ليست حكماً لأية جهة وإنما مجرد فتوى أو مجرد اجتهاد تستطيع وزارة الثقافة أن تأخذ به أو أن تصرف نظرها عنه. وقال إنه ليس هناك أى سبب يمنع الناس من مناقشة هذه الفتوى، وامتحان الأسس الفكرية والقانونية التى بنيت عليها، وهى أسس لا تثبت لامتحان دقيق. وأضاف أن البشرى حرص

على أن يختتم فتواه باسمه الرباعى (طارق عبدالفتاح سليم البشرى) ربما ليذكرنا بأنه مع جدارته الشخصية حفيد صاحب الفضيلة الشيخ سليم البشرى الذى تولى مشيخة الأزهر مرتين متعاقبتين فى أوائل هذا القرن. وخلص حجازى للقول إن "هذه الفتوى تمثل ضغطاً جديداً يضيق الخناق على النشاط الثقافى، ويرغم المسئولين عنه على التسليم النهائى بحق الأزهر فى مراقبته، وبأنه المرجع الوحيد فيما ينشر من الأعمال الأدبية والفنية، فإذا نحن سلمنا للأزهر بهذا الحق، فلا أحد يستطيع التنبؤ بما سوف نضطر للتسليم به بعد ذلك"!

وأضاف حجازى يقول إن "الفتوى بهذا المنطق تزلزل الأسس المدنية الوطنية التى قام عليها المجتمع المصرى والدولة الحديثة فى مصر، وتسعى إلى تحويل المجتمع والدولة إلى كيانات ومؤسسات دينية، كما تسعى لتحويل الأزهر من معهد علمى يحفظ الشريعة بحفظ علومها وتدريسها والاجتهاد فيها إلى مرجع سياسى أو محكمة تفتيش أو سلطة كهنوتيه لاوية بذلك عنق النصوص الدستورية والقانونية".

وفى المصور 94/4/8 علق على نفس الفتوى (الحكم) د. محمد نور فرحات فى مقال مطول تحت عنوان (الأزهر ورقابة الفكر) فقال إن "هذه الفتوى ليست ملزمة وإنها مجرد رأى استشارى إن شاءت وزارة الثقافة أخذت به وإن شاءت طرحتها ولم تأخذ بها، وأنها لا تحمل حجيات الأحكام القضائية". ثم بدأ الكاتب يناقش الظروف والمنهج والآثار التى ستترتب على هذه الفتوى فقال إن الحكم جاء فى ظروف حاصلها الارتفاع الملحوظ لصوت تيار الإسلام السياسى ومنهج بسيط يؤدى لتحويل الأزهر من مؤسسة علم وفكر وبحث ورأى إلى مؤسسة قرار وإلزام فيما يختص شئون الثقافة والمثقفين مع ما يستتبع ذلك من التحول إلى مجتمع يغلق نوافذه الثقافية والفكرية والإبداعية.

ويلاحظ فى هذا الصدد أن رئيس الوزراء عاطف صدقى سبق أن طرح خلال زيارته لمشروع مبنى هيئة قضايا الدولة (الأخبار، 93/7/13) أن أحكام مجلس الدولة متقدمة وتساير التطور العام الاقتصادى السياسى وليس من حقنا أن نعلق على أحكامه فالمجلس هيئة قضائية مستقلة.

الأزهر وحرية الإبداع:

تعليقاً على ردود الفعل تلك التى أثيرت حول مصادرة الأزهر لحرية الإبداع، وفى حوار مع الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر (المصور، 94/2/11) قال: "نحن لانصادر إبداعاً ولكننا نبدى الرأى فقط، ونحن ننفذ قوانين الدولة". وقال: "إن الأزهر يتابع المصنفات الأخرى -غير القرآن وكتب الحديث الشريف- استناداً للقانون 103 لسنة 1961، والقرار الجمهورى رقم 250 لسنة 1975، واللائحة التنفيذية لهذا القانون، ومهمة الأزهر بهذين النصين إنما تكون فى شأن باقى المصنفات المطبوعة والمسموعة والمرئية سواء أكانت مصنفة ومعدة فى الداخل أو واردة من الخارج، حماية لشريعة وعقيدة الأمة بل وأخلاقها وآدابها، ونفياً أو وقفاً لسموم الفكر وانحرافه". وأضاف "أن الأزهر لا يصادر مصنفاً أيا كان نوعه بعد عرضه عليه من جهات الاختصاص، وإنما يبدى الرأى والجهات الأخرى هى صاحبة السلطة وهى التى تتخذ الإجراءات"

موقف القوى السياسية من الأحكام والتعليق عليها:

1- حزب الوفد:-

اهتم الوفد بالحكم الصادر فى قضية اغتيال المحجوب ودافع عن القضاه الذين أصدروا الحكم ضد ما قيل عن أنهم أصدروا هذا الحكم لخوفهم من الجماعات الإرهابية. فتحت عنوان (من قتل المحجوب؟) كتب جمال بدوى رئيس تحرير جريدة الوفد (الوفد، 94/8/16) يقول إن حكم المحكمة معناه أن "هؤلاء المتهمين سيقوا إلى قفص الاتهام عن *طريق التزوير والتلفيق*، وأن القتلة الحقيقيين لايزالون مطلقى السراح" وأضاف "أن هذه ليست المرة الأولى التى تلجاء فيها أجهزة الأمن إلى تسديد الخانة والقبض على أبرياء لإيهام الرأى العام إنها يقظة وقامت بسئوليتها *على الوجه الأكمل*" وأضاف أن "بيان المحكمة هو إكليل من الغار يطوق عنق القضاء المصرى بقدر ما نعتبر التعذيب وصمة عار لكل من يطاوعه قلبه على تعذيب الناس. لقد تعلمنا من درس التاريخ أن العذيب هو البذرة الأولى فى حقل الإرهاب، وهو الخلية السرطانية التى تنتشر وتقضى على القيم الخلقية والروابط الإنسانية". أيضاً علق د. نعمان جمعة على خبر وكالة رويتر الذى قال إن حكم المحكمة جاء بسبب خوف القضاة من المتطرفين، فقال (الوفد 93/8/16) أن هذا

الزعم مرفوض، وإن محكمة الجنايات عندما تقرر إدانة متهم والحكم عليه بعقوبة جنائية تراجع ضميرها عشرات المرات حتى لا تظلم بريئا. وأشار إلى القاعدة القانونية التى تقول إنه من الأفضل أن يفلت ألف مدان من أن يدان برئ واحد. وأوضح أن القاضى يتقى الله ويبتغى مرضاته ولديه الشجاعة التى تفرض عليه الحكم بما يطمئن إليه وجدانه، وهذا ما حدث فى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب.

وفى مقاله نبضات، كتب د. نعمان جمعة (الوفد 94/4/14) أيضاً يعلق على نقد أحكام القضاء، فقال إن القضاء القوى المستقر هو الحصن وهو الحضارة وهو الضمان والحكم القضائى عنوان الحقيقة، ويجب أن يظل كذلك، والبديل هو اهتزاز صورة القاضى والحكم القضائى فى المجتمع، وعندئذ لن يكون فى وسع المجتمع أن يواجه النتائج السيئة المترتبة على ذلك، ومن بينها انهيار الثقة فى المجتمع. وختم بقوله "مطلوب منا جميعاً أن نذود عن القضاء كدرع يحيمنا وكغطاء يظللنا.

أما فيما يتعلق بفتوى مجلس الدولة فقد نشرت جريدة الوفد مقالا للمستشار سعيد الجمل (94/4/5) تحت عنوان (فتوى مجلس الدولة الأخيرة هل هى قيد على الإبداع الفكرى) قال فيه "إن الذى يقرأ فتوى المجلس سيجد أنه لم يفعل أكثر من استعراض نصوص الدستور فيما نص عليه، وما قرر به حالة واقعية تاريخياً أن الإسلام دين الأغلبية الغالبة للشعب، وأن الإسلام هو الذى تكونت فى ظلاله لجميع المواطنين القيم الحضارية للمجتمع المصرى". وقال فى ختام مقاله: "إن المظاهرة التى أحتشد لها نفر من المثقفين متسرعة فى انفعالها حيث طاشت منها عبارات تناولت الأزهر وشيخه دون مناقشة موضوعية للفتوى الصادرة". أيضاً كتب جمال بدوى فى مارس 1994 يعلق على حملة الهجوم على الأزهر ويقول إن الأزهر هو الحصن والقلعة ودوره تاريخياً لا يستطيع أن ينكره أحد.

2- حزب العمل:

نشرت جريدة (الشعب) لسان حال حزب العمل خبر تبرئة المتهمين باغتيال رفعت المحجوب فى المانشت الرئيسى لها، ومعه عنوان آخرلمقال د. حلمى مراد نائب رئيس الحزب بعنوان «القضاء يدين النظام الحاكم بالتعذيب ويعطى درساً فى أصول المحاكمات» فتحت عنوان «الحكم فى قضية المحجوب يمثل إدانة لأسلوب المحاكم العسكرية» قال تقرير نشرته الجريدة (الشعب 94/8/17) أن الحكم «صفعة قاسية للمحاكم العسكرية التى تعدم البشر بالجملة وفقاً لنظرية المجزر الآلى، واستناداً لتقارير أمنية ملفقة، كما يعد هذا الحكم القضائى العظيم الذى صدر باسم شعب مصر صفعة أليمة لأساليب مباحث أمن الدولة فى انتزاع الاعترافات الكاذبة بالشولت الكهربائى والتعليق من الأرجل بدلاً من البحث الدءوب عن الجناة الحقيقيين وبوسائل قانونية وشرعية شريفة».

أما الدكتور حلمى مراد فقال فى مقاله الذى ورد فى نفس العدد إن "حكم المحكمة بإهدار الاعترافات المنتزعة عن طريق التعذيب الثابت وقوعه مطابق لنص المادة 42 من الدستور القائم التى قصد بها الحفاظ على حياة المواطنين وحرياتهم واحترام سيادة القانون" وقال إن "من دواعى الأسف أن الإذاعة والتلفزيون تجاهلا الحكم الصادر عن محكمة أمن الدولة العليا يوم صدوره بينما أذاعته كافة محطات الإرسال فى الخارج، وهو ما يتناقض مع كل ما يكرره وزير الإعلام صفوت الشريف من حرص الإعلام المصرى على إذاعة كافة الأخبار والحقائق مجردة فى حينها ورغبته فى أن يجتذب المواطنين عن متابعة الإذاعات الخارجية بما تبثه إذاعاتنا، غير أنه يبدو أن النظام الحاكم لا يرضى بغير الإعدامات بديلاً، ولو كانت مؤسسة على اعترافات مملاة عن طريق القهر والتعذيب... كما أغفلت كافة الصحف الحكومية ماورد فى بيان المحاكمة عن وسائل التعذيب البشعة التى تعرض لها المتهمون فى هذه القضية بقصد اصطناع الأدلة لتضليل العدالة، وهو ما كان ينبغى أن يكون محل اهتمام الصحافة وأصحاب القلم والمدافعين عن حقوق الإنسان لوضع حد لأساليب التعذيب النكراء التى يتعرض لها المواطنون من جانب أجهزة الأمن"

أيضاً أعتبر د. حلمى مراد أن ما أعلن على لسان مصدر مسئول عقب صدور الحكم بأنه ستتم مراجعته وربما الغائه وإعادة المحاكمة "تصريح متسرع ينم عن عدم رضاء الدولة عن هذا الحكم وينطوى على عدم إحترام القضاء وأحكامه...".

وفيما يتعلق بالحكم الخاص بأحقية الأزهر فى مراجعة الأعمال الفنية الدينية وتحت عنوان "لا لفوضى الانحلال، نعم لحرية الإبداع" نشرت "الشعب" (94/2/2) تقريراً تضمن الرد

على مقالين فى مجلة أكتوبر (عدد 30 يناير 1994) وروزاليوسف (عدد 31 يناير 94) جاء فيه أن "زعماء الدعوة إلى حرية الإبداع هم فى ذات الوقت من دعاة مصادرة الأفكار". أيضاً نشر تقرير آخر (الشعب، 94/2/8) تحت عنوان "فتوى مجلس الدولة تضع حق الرقابة بين أيد أمينة" وفيه إشادة بالفتوى وبرقابة الأزهر.

3- حزب التجمع

فى عددها الصادر فى 93/8/18 نشرت جريدة الأهالى -لسان حال الحزب- خبراً حول مطالبة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان النائب العام بالتحقيق مع الضباط المتهمين بالتعذيب فى قضية المحجوب. وعقبت الجريدة بـ(كلمة) قالت فيها "لايمكن أن ينسب إلينا أحد موقف التعاطف مع الإرهابيين الذين يستبيحون القتل باسم الإسلام. ولا أحد ينكر تأييدنا ومساندتنا لقوات الأمن التى تخوض معركة باسلة ضد الإرهاب، وتبذل الضحايا من جنودها وضباطها دفاعاً عن أمن الوطن، ولكن هذا وذاك لا يمكن أن يدفعنا لتجاهل جرائم وقعت ضد حقوق الإنسان وسجلتها المحكمة فى قضية المرحوم الدكتور رفعت المحجوب، وليست هذه هى المرة الأولى التى يتعرض فيها المتهمون للتعذيب الوحشى داخل السجون لاغتصاب الاعتراف منهم. فقد دأبت أجهزة الأمن على هذا المنهج ونذكر جميعاً الحكم فى قضية الانتفاضة الشعبية وأحداث 18، 19 يناير 1977 إذ أسقطت المحكمة جميع التهم التى اعترف بها المتهمون تحت وطأة التعذيب وبرأتهم. "إن واجب الحكومة وهى تمارس نضالها المشروع ضد الإرهاب أن تلتزم بالشرعية والقانون، بالمعايير الإنسانية فى التحقيقات وألا تلجأ إلى الإرهاب فى مواجهة الإرهاب. إن الحكومة بجميع هيئاتها وأفرادها يجب أن ترتفع بمستواها عن منهج تعذيب المتهمين وأن يتم أداؤها بالقانون والشرعية واحترام حقوق الإنسان".

أما فيم يتعلق بقرار ولاية الأزهر، فقد نشرت الأهالى قبل حكم المحكمة (عدد 19 يناير 1994) خبراً تحت عنوان «دعوى فى القضاء الإدارى تطالب الأزهر بإلغاء قرار منع كتب فكرية» جاء فيه أن خليل عبدالكريم -عضو بحزب التجمع- رفع دعوى طعن على قرار الأزهر مصادرة 6 كتب للمفكرين نصر أبو زيد ومحمد أركون وفؤاد زكريا وجاء فى نهاية الخبر "أن الكتب الممنوعة تباع فى مصر جميعاً منذ سنوات ويخشى أن يكون موظفو الأزهر اتخذوا هذا القرار لخدمة جماعات معينة".

أما بعد صدور فتوى مجلس الدولة، فقد نشرت الأهالى خبراً فى الصفحة الأولى تحت عنوان "د. نور فرحات: فتاوى مجلس الدولة إجتهادية وغير ملزمة" وفيه أن أستاذ القانون الدولى فرحات قال إن "قانون مجلس الدولة ينص على أن الفتاوى الصادرة من إدارات الفتوى والتشريع استشارية واجتهادية وغير ملزمة لجهة الإدارة على عكس الأحكام القضائية التى هى ملزمة باعتبارها عنوان الحقيقة. وقال إن فتوى الجمعية العمومية بأن رأى الأزهر ملزم لوزارة الثقافة من شأنه أن يقيم من الأزهر مؤسسة حاكمة للسلطات الثلاثة. وحذر من جنوح مجلس الدولة إلى حرمان المثقفين فى مصر وهو ما يحول مجلس الدولة نفسه -كماقال- إلى المؤسسة تضع القيود على الحريات العامة.

4- الحزب الناصرى

لم يصدر عن الحزب الناصرى رد فعل محدد تعليقاً على حكم المحكمة فى قضية المحجوب، ولكن صحيفة الحزب (العربى) اهتمت بنشر خبر البراءة وركزت على أن الحكم لن يتم التصديق عليه واستعرضت فى تقرير مطول (العربى 93/8/16) تفاصيل القضية منذ بدايتها واتهام مخابرات أجنبية بل والمخابرات الإسرائيلية والأمريكية بالمسئولية عن الحادث. وقال وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا إن الجناة من جهات خارجية غير مصرية.

أما الحكم الخاص بفتوى مجلس الدولة بحق الأزهر فى الولاية على المصنفات الفنية الدينية فلم يصدر رد فعل محدد من الحزب الناصرى فى هذا الخصوص.

ثانياً: اتساع عملية تحويل المدنيين لمحاكم عسكرية:

شهد العام الهجرى الماضى اتساعاً فى مسألة تحويل المدنيين للمحاكم العسكرية، خصوصاً بعد حكم المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة فى مايو 1993 بحق رئيس الجمهورية فى إحالة جرائم العنف للقضاء العسكرى، فضلاً عن تأييد الأزهر لإحالة بعض القضايا للقضاء العسكرى كما سيرد التفصيل.

وأدى اتساع هذا الأمر لزيادة عدد المحكوم عليهم بالإعدام من قبل المحاكم العسكرية، إذ جرى محاكمة أكثر من 240 مدنيا - وفق تقرير منظمة العفو الدولية (لعام 1994) -على

مـدار العـام الهـجـرى الماضى، وحكم بالإعـدام على 30شخصا بالإعدام فى الفترة بين أبريل ونهاية أكتوبر 1993 فقط، بينهم 4 حكم عليهم غـيـابيـاً، و 12 جـرى شنقـهم فى يوليـو، ثم 5 غيرهم فى نوفمبر، ثم 9 فى ديسمبر، وصدرت أحكام بالسجن على 175 آخرين، وحكم بالبراءة على 122 متهماً.

وقد أحيلت قضايا مئات من المدنيين المتهمين بعضوية الجماعات الإسلامية وبالإرهاب إلى المحاكم العسكرية بقرارات من الرئيس مبارك، وحُرم المحكوم عليهم من استئناف الأحكام كما هو الحال فى المحاكم المدنية، ففى أغسطس 1993 جرت محاكمتان أمام المحاكم العسكرية فى القاهرة والإسكندرية بلغ عدد المتهمين فى الأولى 55 شخصاً وفى الثانية 66 جميعهم من المدنيين المتهمين بعضوية تنظيم طلائع الفتح، وقد صدر الحكم فى أكتوبر فى المحكمتين حيث حكم (الأهرام 93/10/15) بالإعدام على ثمانية؛ اثنين منهم غيابياً والستة الآخرين نفذ فيهم الحكم بالفعل فى الشهر التالى نوفمبر بخلاف الحكم على 76 متهماً بالسجن وبراءة 37 آخرين. وقد قررت المحكمة العسكرية -لأول مرة- إحالة قضية تعذيب 15 من المتهمين للنائب العام بعد أن أكدوا تعرضهم لتعذيب من ضباط شرطة وجيش فى زنازينهم.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما قام الحاكم العسكرى فى مصر برفض التصديق على حكم البراءة الذى ناله جميع أعضاء ما سمى تنظيم ضرب السياحة فى قنا وأمر (الوفد، 94/8/2) بالغاء الحكم الصادر ببراءة ستة منهم وطلب إعادة محاكمتهم أمام هيئة أخرى فى حين أيد براءة أربعة آخرين منهم.

وكانت محكمة أمن الدولة العليا طوارئ برئاسة المستشار مصطفى البسيونى قد أصدرت حكمها ببراءة المتهمين من تهمة الاتفاق الجنائى على القيام بأعمال عدائية ضد السياحة تتمثل فى ضرب أحد الأتوبيسات السياحية، إلا أن الحاكم العسكرى أعترض بموجب حالة الطوارئ المعلنة، الأمر الذى يشكل قيداً على حرية واستقلالية عمل القضاء. وكانت آخر القضايا التى تم تحويلها للقضاء العسكرى قضية التنظيم المسئول عن محاولة اغتيال الأديب نجيب محفوظ.

مواقف مؤسسات الدولة من المحاكمات العسكرية:

مثلما زادت عملية تحويل المتهمين المدنيين لمحاكم عسكرية زاد حجم الدفاع الرسمى عن هذه المحاكم لمحاولة تحسين صورتها، فقد أعدت إحدى الهيئات القضائية العسكرية تقريراً نشرته جريدة الجمهورية (1994/1/10) عن العامين الأخيرين 93،92 جاء فيه أن 15٪ من المتهمين الذين قدموا للمحاكمات أفرجت عنهم النيابة دون تقديمهم للمحاكمة، وأن 37٪ من الذين أحيلوا للمحاكمات حصلوا على أحكام بالبراءة، وهى نسبة تزيد عن أحكام البراءة فى المحاكم المدنية والعسكرية، وقال التقرير إن نسبة الذين نالوا أحكاماً بالإعدام 9٪ من المحالين للمحاكم العسكرية و5٪ من المحكوم عليهم بالمؤبد.

كما نفت الداخلية المصرية -فى تقرير أعدته رداً على تقرير منظمة العفو الدولية الذى اتهم مصر بانتهاك حقوق الإنسان فى ما يتعلق بمعاملة المتهمين- أن تكون المحاكمات العسكرية غير عادلة، وقالت إن تلك المحاكم تلتزم بنفس قواعد القضاء العادل النزيه، وإنها تدخل فى إطار الإجراءات الإستثنائية التى أقرها تقرير المنظمة الدولية للتعامل مع الجماعات المسلحة. (الشرق الأوسط، 93/5/29).

الأزهر والمحاكمات العسكرية:

وقد شارك شيخ الأزهر (الأهرام، 93/7/16) فى تأييد إحالة قضايا معينة للقضاء العسكرى معتبراً هذا حقاً لولى الأمر، فقال الإمام الأكبر جاد الحق على جاد الحق "إن تعيين القاضى أمر منوط بولى الأمر الذى من سلطانه أن يختار القاضى، وإذا كان هناك نظام قضائى عام فأيضاً يجيز القوانين، كما يجيز الشرع لولى الأمر أن يعين قاضياً لمهمة واحدة ومن ثم -يقول الأزهر- فوجود القضاء العسكرى وإحالة القضايا إليه لمبرر مشروع يراه ولى الأمر لاغبار عليه متى التزمت المحكمة قواعد العدل فى الإجراءات والموضوع.

موقف القوى السياسية من المحاكمات العسكرية:

انتقد حزب **الوفد** استمرار تقديم المدنيين إلى محاكم عسكرية وليست مدنية وكتب د. نعمان جمعة فى مقاله "نبضات" يعترض على تحويل القضايا المدنية للمحاكم العسكرية، ويقول إن ذلك معناه التقليل من شأن قضاتنا العادلين، وطالب بإلغاء كل القوانين والإجراءات الاستثنائية. وعندما تم تجديد الطوارئ 3 سنوات احتج الوفد، وقال فى "رأى الوفد" (الوفد 94/4/12) إن قانون الطوارئ لم يمنع يوماً إرهاباً، وإن القوانين المشبوهة ليست هى الحل، وإنما الحل هو إعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

وانتقد حزب **العمل** استمرار تحويل القضايا لمحاكم عسكرية وليس مدنية وأعتبر الحكم فى قضية المحجوب إدانة لأساليب المحاكم العسكرية (93/8/17)، كما كتب رئيس تحرير الشعب لسان حال حزب العمل مجدى حسين مقالين تحت عنوان "الخطايا العشر للمحاكم العسكرية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية" (الشعب 93/7/28، 93/8/3).

أيضا انتقد **الإخوان المسلمين** الأحكام والمحاكم العسكرية، وقال المستشار مأمون الهضيبى "إن المحاكم العسكرية غاية فى الاستثنائية، والقضاة فيها ليس لهم حصانات لتنفيذ الأوامر، وهى محاكم مجحفة للمتهمين، حيث لا يوجد طعون أو استئناف كما تفتقد إلى الكثير من الضمانات". وأضاف "إنها تعتبر شارة للحاكم وتنفيذ إرادته"، وطالب بإلغاء كافة الأشكال الاستثنائية ومنها المحاكم العسكرية، والمدعى الاشتراكى ومحكمة القيم وأمن الدولة طوارئ وعادية".

وبالنسبة لموقف حزبى **التجمع والناصرى** من المحاكم العسكرية خلال هذا العام الهجرى، فقد اتسم بشئ من الغموض وإن كان كلا الحزبين أعلن رفضه مد العمل بالطوارئ لأنه يقيد الحريات الديمقراطية، ويستغل بصورة سيئة من جانب قوات الأمن، وهو أحد القوانين الاستثنائية المطلوب إلغاؤها (العربى، 94/4/18) و(الأهالى، 94/4/20).

7- أداء مجلس الشعب

دور الانعقاد العادى الرابع من الفصل التشريعى السادس

لعل من أبرز الملامح التشريعية التى شهدتها هذه الدورة موافقة المجلس على القرار الجمهورى رقم 116 لسنة 1994 والخاص بمد حالة الطوارئ المعلنة بالقرار الجمهورى رقم 560 لسنة 1981 اعتبارا من أول يونيو 1994 وحتى 19 مايو 1997. وليس بمستغرب أن جميع الأعضاء الذين اعترضوا على مد حالة الطوارئ وعددهم اثنا عشر هم من خارج الحزب الوطنى، أربعة أعضاء من حزب التجمع، وثمانية من الأعضاء المستقلين. ولا شك أن هيمنة الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بزعامة رئيس الدولة على كافة مؤسسات وأجهزة الدولة بما فى ذلك المؤسسة التشريعية تمكنه من فرض كافة السياسات والقرارات التى تكرس من أوتقراطية المجتمع السياسى فى مصر. وعليه يصبح أداء مجلس الشعب فى كثير من المواقف ذا طابع "تجميلى" شكلى. فكما ذكرنا فى التقارير السابقة لم يشكل المجلس بتركيبته السياسية منذ قرار التحول إلى التعددية الحزبية عام 1978 أى تحد حقيقى لهيمنة السلطة التنفيذية واستمر التوازن غائبا فى معادلة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وذلك فى صالح الأخيرة وعلى حساب الأولى.

وعلى الرغم من أن مبررات الحكومة فى استمرار العمل بقانون الطوارئ تدور كلها حول الأخطار التى تحيط بالوطن من جراء ظاهرة الإرهاب واتساع نطاق عمليات الاتجار فى المخدرات فإن عمليات العنف المسلح التى تستهدف النيل من نظام الحكم شهدت تصاعدا خطيرا حتى أضحت قوات الأمن المصرية فى وضع أقرب إلى حالة حرب الاستنزاف، كما إن تجارة المخدرات باتت تهدد الجسد الاجتماعى للأمة، وليس أدل على ذلك من تسلل بعض هؤلاء التجار إلى عضوية مجلس الشعب نفسه فيما عرف بقضية نواب الكيف. يعنى ذلك أن هناك عوامل موضوعية وهيكلية أفضت إلى الأزمة الراهنة بكافة أبعادها ومظاهرها، ولن تكون مواجهتها ناجحة بفرض مزيد من القوانين المقيدة للحريات.

ومن الملفت للنظر كذلك خلال هذه الدورة أن النظام الحاكم لجأ إلى النيل من هامش الديمقراطية لدى بعض القطاعات فأصر على تمرير مشروع قانون جديد للعمد والمشايخ يقضى بضرورة أن يتم تعيين العمد بدلا من انتخابهم، وهو ما يعنى تبعية العمدة المطلقة لوزارة الداخلية، واستمرارا فى هذا النهج الذى تزعم الحكومة أنه ديمقراطى الطابع تم تعديل بعض أحكام قانون الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972، حيث أصبح منصب العميد بالتعيين وليس بالانتخاب، كما إنه وسع من سلطات وزير التعليم فى التدخل فى شئون الجامعات. ويبدو من خلال تحليل مناقشات أعضاء الحزب الوطنى وتعقيبات الحكومة أثناء نظر المشروعين السابقين النهج الذرائعى الانتقائى الذى تبنته الحكومة من خلال الاستشهاد بخبرة الدول الأخرى. ففى حالة قانون تعيين العمد والمشايخ أقر أعضاء الحزب الوطنى بأن العمدة موظف عام يمثل الحكومة المركزية فى قريته وبالتالى فإن انتخابه لا يتفق مع كونه جزءا من الجهاز التنفيذى وهو أمر يختلف عن وضع العمدة فى نظم أخرى متقدمة مثل فرنسا لأنه يشغل منصبا سياسيا هناك (انظر تعقيبات أعضاء الحزب الوطنى فى مضابط مجلس الشعب 64، 68، 69). أما فى حالة تعيين عمداء الكليات والمعاهد الجامعية فقد استشهد وزير التعليم فى سياق تعقيبه على مناقشات الأعضاء بأن وظيفة العميد فى الدول المتقدمة هى وظيفة تنفيذية ذات طابع إدارى، وهى تشغل بالتعيين عن طريق إصدار قرار من رئيس الجامعة (انظر مضبطة 89). جلىٌ أن القياس على خبرة وتجارب الدول الأخرى هو أمر معيب ومنقوص، لأنه يستبعد السياق العام الذى يتضمن طبيعة ومحددات كل وظيفة.

وإذا انتقلنا إلى مجمل أداء مجلس الشعب بشكل عام خلال هذه الدورة فإن القراءة الكمية تظهر ما يأتى:

أولا: عـقـد المجلس خـلال هذه الدورة (100) جلسة صباحية ومسائية استغرقت نحو 385 ساعة. كما عقدت اللجان النوعية والمشتركة 816 اجتماعا استغرقت نحو 1382 ساعة. هذا بالإضافة إلى 15 اجتماعا عقدتها لجنة تقصى الحقائق واجتماعين عقدتهما لجنة القيم.

ثانيا: على مستوى العمل التشريعى أقر المجلس فى هذه الدورة عددا غير مسبوق من القوانين، مقارنة بالدورات السابقة، فإلى جانب موافقته على 160 قانونا خاصا بالموازنات والحسابات الختامية والاعتمادات أقر المجلس 56 قانونا فى مختلف النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والأمنية، كما ناقش المجلس 11 اقتراحا بمشروعات قوانين، وثلاثة قرارات بقوانين وسبعة قرارات جمهورية. هذا إلى جانب مناقشة 88 اتفاقية دولية.

ثالثا: على مستوى العمل الرقابى تقدم الأعضاء خلال هذه الدورة بإلقاء 182 بيانا عاجلا وهو رقم غير مسبوق على امتداد الدورات الماضية، وبلغ عدد الأسئلة 144 مقارنة بـ 43 فى دورة الانعقاد السابق. أما طلبات الإحاطة فقد شهدت تراجعا نسبيا حيث بلغ عددها 51 مقابل 156 فى الدورة السابقة وقد نظر المجلس كذلك 12 استجوابا و14 اقتراحا برغبة. بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس استخدم آلية رقابية خطيرة يمكن أن تؤدى إلى طرح الثقة بالحكومة وهى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق بشأن المخالفات المالية لإحدى الشركات المملوكة للشركة المصرية للملاحة البحرية. يعنى ذلك أن المجلس استخدم الأدوات الرقابية المقررة له قانونا باستثناء طلبات المناقشة العامة وكذلك أخطر وسيلة رقابية وهى طرح الثقة بالحكومة.

رابعا: فيما يتعلق بشؤون العضوية فقد نظر المجلس ثمانية طعون انتخابية فقط مقابل (75) طعنا فى دور الانعقاد السابق. وقبل المجلس إسقاط عضوية أحد أعضائه واستقالة عضو آخر. بالإضافة إلى ذلك فقد نظر المجلس ووافق على طلبين لرفع الحصانة البرلمانية. (اعتمدنا فى هذه الجزء على تقرير الأمانة العامة لمجلس الشعب عن نشاط وانجازات مجلس الشعب فى دور الانعقاد العادى الرابع للفصل التشريعى السادس، يونيو 1994).

1-الإجراءات السياسية والمالية البرلمانية :-

تركزت هذة الإجراءات فى: (انظر جدول 1)

(أ) مناقشة بيان رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الرابع من الفصل التشريعى السادس للمجلس وقد ركز البيان على تحديد أولويات النظام الحاكم وهى: دعم الاستقرار الداخلى ومواجهة الإرهاب والتطرف، واستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى، والتاكيد على ضرورة المشاركة فى حوار وطنى بين أبناء الوطن ومؤسساته. وعلى الصعيد الخارجى أشار البيان إلى قضايا النظام العالمى الجديد ودور مصر فى الاطار العربى وعلاقتها بدائرة السلام والشرق الأوسط وتفاعلاتها الإفريقية، وارتباطاتها بدائرة مجموعة عدم الانحياز ودول العالم الثالث.

(ب) مناقشة بيان الحكومة الذى ألقاه الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء فى 13 ديسمبر1993 والذى اشتمل على ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول منها تقييم المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى، وجاء القسم الثانى تحت عنوان الاستقرار السياسى والاجتماعى. أما القسم الثالث فقد استعرض العلاقات المصرية الخارجية. وإعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة (111) من اللائحة الداخلية للمجلس، فقد أحيل بيان الحكومة إلى لجنة خاصة برئاسة أحد وكيلى المجلس وعضوية ممثلى الهيئتين البرلمانيتين و25 من رؤساء اللجان النوعية للمجلس و(6) أعضاء من المستقلين وذلك لدراسة بيان الحكومة وإعداد تقرير عنه.

وقد عرضت اللجنة الخاصة تقريرها على الحكومة فى 22 يناير 1994، حيث استغرقت مناقشة التقرير خمس عشرة جلسة بمعدل (56) ساعة تقريبا. وقد شارك فى المناقشات (214) عضوا منهم 188 من الحزب الوطنى بنسبة (46٪) و(5) أعضاء من حزب التجمع بنسبة (100٪) و (21) من المستقلين (55,3.٪). وعلى الرغم من أن مناقشات المجلس لبيان الحكومة غطت فى مجملها كافة الموضوعات (نحو 38موضوعا) فأنها ركزت على مجموعة من المطالبات والتوصيات الخاصة لقطاعات معينة.وعلى سبيل المثال احتلت المطالبات المحلية التى أثارها الأعضاء فى مناقشات الرد على بيان الحكومة المرتبة الأولى على سائر الموضوعات الأخرى حيث بلغت أهميتها نحو 64٪ أما قضية الإرهاب فانها احتلت المرتبة التاسعة بين الموضوعات التى ناقشها الأعضاء. وإذا كانت الحكومة حريصة على التواجد والتعقيب أثناء المناقشة فإنها

دائما تركز على ما تم إنجازه وتعد بما يمكن أن يتحقق من خلال توصيات الأعضاء. وعليه يصبح من مألوف الإجراءات السياسية والبرلمانية أن يوافق برلمان الحكومة على برنامج الحكومة!

(جـ) على مدى تسع جلسات متتاليه فى الفترة من5/28 إلى 1994/6/1 ناقش المجلس مشروع الموازنة العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 1995/94. وقد شارك فى هذه المناقشات (110) أعضاء منهم (92) من الحزب الوطنى، و(3) من حزب التجمع، و(15)من المستقلين.

2- الوظيفة التشريعية للمجلس:

إن قراءة الدستور المصرى "الدائم" الصادر فى عام 1971 تؤكد على ترسيخ قيم ومفاهيم (الفرعونية السياسية) كإطار حاكم للعلاقات السياسية بين الحاكم والمحكوم. فالدستور يخول لرئيس الدولة سلطات خاصة إزاء السلطة التشريعية، ومن ذلك:

- لرئيس الجمهورية عند الضرورة، وفى الأحوال الاستثنائية، أن يصدر قرارات لها قوة القانون. على أن هناك بعض القيود الوارده على هذا الحق وهى أولاً: أن يكون الإصدار بناءً على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثى أعضائه، وثانياً: أن يكون التفويض لمدة محددة، وثالثاً: أن تحدد موضوعات القرارات محل التفويض، ورابعا: أن تعرض القرارت الصادرة على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد انتها مدة التفويض للموافقة عليها. وليس بخاف أن هذة القيود ليست ذات قيمة حقيقة فى ظل التركيبة السياسية الراهنه لمجلس الشعب، والتى تجعل قرار تفويض الرئيس أمرا مفروغاً منه. ومن الملاحظ أن دستور 1923 لم يقرر للملك حق إصدار القوانين بتفويض من البرلمان.

- لرئيس الجمهورية أثناء غيبة مجلس الشعب، إذا حدث ما يوجب الإسراع فى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، إصدار قرارات لها قوة القانون فى شأن هذة الظروف المستجدة.ويلاحظ كذلك أن القيود الوارده على هذا الحق هى شكلية، إذا إن تحديد حالة الضرورة واتخاذ التدابير اللازمة تخضع لسلطة الرئيس التقديرية. وقد شهدت هذة الدورة نظر المجلس لسبعة قرارات جمهورية تعلق ثلاثة منها بالتعريفة الجمركية، وثلاثة بالضريبة العامة على المبيعات، بينما كان مد حالة الطوارئ هو موضوع القرار الجمهورى السابع. وقد وافق المجلس على هذه القرارت. إلى جانب ما سبق فقد ناقش المجلس ثلاثة قرارات بقوانين، تعلق اثنان منها بالقوات المسلحة والثالث بالسلطة القضائية. وإذا نظرنا -على سبيل المثال- إلى القرار الجمهورى الأول رقم 181 لسنة 1993بشأن تعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة نجد أن الغرض الأساسى من هذا التعديل هو الربط بين وظيفة وزير الدفاع السياسية وبين منصبة كقائد عام للقوت المسلحة، وهو مالاينصرف إلى غيره من القادة، يعنى ذلك أن التعديل يستثنى وزير الدفاع من شرط السن المقررة لتقاعد ضباط القوات المسلحة فى الخدمة العسكرية، بحيث يظل بالخدمة العسكرية محتفظا برتبته العسكرية طوال مدة توليه الوزارة حتى مع بلوغه السن المقررة لتقاعد هذه الرتبة (انظر م/4). وإن المرء ليعجب حقا ما هى حالة الضرورة التى أوجبت صدور مثل هذا القرار بقانون؟!

وعلى صعيد آخر، فقد نظر المجلس خلال هذه الدورة 88 اتفاقية ومعاهدة دولية فى مقابل 54 فى دور الانعقاد السابق وما ينبغى أن نؤكد عليه فى هذا الصدد أن التسرع فى نظر الاتفاقات الدولية أصبح تقليدا برلمانيا راسخا. فعلى سبيل المثال نظر المجلس وناقش فى جلسته الثالثة والخمسين يوم 21 فبراير 1994 (8) اتفقات دفعة واحدة، مرت خمس منها دون مناقشة على الإطلاق. أما الثلاث الباقية فقد علق على كل منها عضو واحد فقط! (انظر مضبطة53).

وفى مجال مشروعات القوانين المقدمة إلى المجلس (انظر جدول 2) تم إقرار56 قانونا. والظاهرة الملفتة للنظر عند نظر المجلس لمشروعات هذه القوانين هى تفاوت الأهمية النسبية لموضوعاتها طبقا لعدد الكلمات التى ألقيت أثناء مناقشتها فالمجلس على سبيل المثال نظر 17 مشروع قانون خاص بقطاع البترول فى جلسة واحدة، وافق على 15 منها دون مناقشة على الأطلاق! أما قانون العمد والمشايخ فإنه كان أكثر إثارة للنقاش، حيث بلغت الكلمات التى ألقاها الأعضاء 163 كلمة أثناء مناقشته. وكان قانون حماية البيئة هو أفضل مشروعات القوانين حظا فى هذه الدورة من حيث عدد الكلمات التى ألقاها الأعضاء (780) كلمة. وعلى الرغم من خطورة الموافقة على سلطات الرئيس فى حالة الطوارئ فإن عرض مشروع

تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون على المجلس لم يثر نقاشا ذا شأن حيث بلغت عدد الكلمت التى ألقاها الأعضاء ثمان كلمات فقط!

وفى مجال الاقتراحات بمشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء، نظر المجلس 11 اقتراحا بمشروعات قوانين (تسعة منها قدمها أعضاء الحزب الوطنى، واثنان قدمهما عضو حزب التجمع). وقد رفضت لجنة الاقتراحات والشكاوى الاقتراحين اللذين قدمهما عضوا التجمع ووافق المجلس على ما انتهى إليه رأى اللجنة.

3- الوظيفة الرقابية للمجلس:

مارس المجلس فى هذه الدورة أخطر آليات الرقابة وهى الاستجواب، وتشكيل لجنة لتقصى الحقائق، وهى آليات يمكن أن تقضى كما هو معلوم إلى طرح الثقة فى الحكومة، وبالتالى تحقيق المبدأ الثابت القاضى بإن "السلطة توقف السلطة" وإلى جانب ذلك فقد استخدم المجلس معظم آليات الرقابة على السلطة التنفيذية وذلك على النحو التالى:

أ- الأسئلة:

بلغ عدد الأسئلة التى قدمها الأعضاء وعرضت على المجلس خلال هذا الدور من الانعقاد 144 سؤالاً استأثر أعضاء الحزب الوطنى بجملة 102 منها بينما احتل المستقلون المرتبة الثانية حيث تقدموا بـ 36 سؤالا. وتقدم بالأسئلة الباقية أعضاء حزب التجمع، (انظر شكل 1)

وقد غطت الأسئلة موضوعات مختلفة: فقضايا الصحة العامة استأثرت بنصيب كبير (56 سؤالا) وهو ما يفوق الأسئلة التى قدمت فى دور الانعقاد السابق. قضية المغالاة فى ربط وتحصيل الضرائب (25 سؤالا) وسوء حالة الصرف الصحى (25 سؤالا)، الاهتمام بتطوير المناطق العشوائية (11 سؤالا)، الآثار السلبية لاضطرابات السياسة الزراعية (8 أسئلة).

ب- طلبات الإحاطة:

قدم الأعضاء 51 طلب إحاطة مقابل 156 فى الدورة السابقة وهو ما يعكس تراجعا أو عزوفا من قبل الأعضاء عن استخدام هذه الأداة الرقابية. ويلاحظ كما هو معتاد استخدام أعضاء الحزب الوطنى لهذه الآلية أكثر من غيرهم حيث قدموا 30 طلب إحاطة مقابل 17 للمستقلين و 4 فقط لحزب التجمع ولعل مذبحة الحرم الإبراهيمى هى التى نالت الجانب الأكبر من طلبات الإحاطة المقدمة فى هذه الدورة (21 طلبا) حتى إن المجلس أصدر بيانا أدان فيه هذه المذبحة، وجاءت قضايا الصحة العامة فى المرتبة الثانية حيث قدم الأعضاء بشأنها13 طلب إحاطة (انظر شكل رقم 2).

جـ- البيانات العاجلة:

نشط أعضاء المجلس خلال هذه الدورة فى استخدام البيانات العاجلة كأداة رقابية على السلطة التنفيذية، إذ بلغ عددها حتى الجلسة 97 - 182 بيانا عاجلا. وأهم ما يميز البيانات العاجلة أنها تعكس اهتمامات الرأى العام فى مصر، فعلى سبيل المثال قدمت بصدد انهيار هضبة المقطم 6 بيانات عاجلة، وقد أحال المجلس عددا كبيرا من هذه البيانات العاجلة (نحو 113) إلى اللجان النوعية لدراستها وإعداد تقارير عنها، فضلا عن إحالة عددا آخر بلغ نحو 31 إلى الوزراء المعنيين لاتخاذ اللازم بشأنها.

وقد تنوعت وتعددت الموضوعات التى دارت حولها البيانات العاجلة. ويمكن التعرف على الوزن النسبى لموضوعات هذه البيانات وفقا لعدد البيانات التى قدمت بشأنها: ففى المقدمة قضايا الزراعة والثروة الحيوانية (37 بيانا عاجلا) يليها شئون الصحة والبيئة (28 بيانا عاجلا) ثم المرافق العامة 20 بيانا عاجلا) وهكذا (انظر شكل رقم 3).

د- الاستجوابات:

إذا كان الاستجواب قانونا ونظريا يعد من أخطر الأدوات الرقابية التى يمتلكها المجلس، فإنها واقعا وعملا ليست وسيلة مفضلة لأعضاء الأغلبية. فتقاليد العمل البرلمانى لاتزال تؤكد أن تقديم الاستجوابات قاصر على أعضاء الأقلية من المعارضة والمستقلين. فجميع الاستجوابات التى نظرها المجلس فى هذه الدورة (12 استجوابا) تقدم بها المستقلون وعضو واحد من حزب التجمع. على أن النتيجة المألوفة فى مثل هذه الأحوال هى سقوط الاستجوابات وانتصار المجلس للحكومة بإعلانه الانتقال إلى جدول الأعمال.

ويلاحظ أن معظم الاستجوابات تركزت على قطاعات خدمية (8 استجوابات) وهى الصحة والثقافة والنقل والمواصلات والمرافق العامة والتعليم والأمن. بينما تعلق

استجواب واحد بقطاع إنتاجى هو قطاع الزراعة، على أنه فى هذه الحالة رفض المجلس الاستجواب بل وقام بتوجيه الشكر لوزارة الزراعة على ماحققته من إنجازات!

كما تم تقديم استجوابين بشأن الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وكان مصيرهما قرار المجلس بالانتقال إلى جدول الأعمال وتوجيه الشكر للحكومة على ما حققته من إصلاح اقتصادى. أما الاستجواب الأخير فقد تعلق بالسياسة الضريبية فى تقدير الضرائب.

هـ- تشكيل لجنة لتقصى الحقائق:

إعمالا لنص المادة 219 من اللائحة الداخلية تمت الموافقة على تشكيل لجنة لتقصى الحقائق بشأن ماورد فى البيان العاجل عن المخالفات المالية لأحوال الشركات التابعة للشركة المصرية للملاحة البحرية. وعلى الرغم مما توصلت إليه اللجنة فى تقريرها إلى إثبات عدد من المخالفات الخطيرة، إلى جانب وجود بعض أوجه الخلل فى الأوضاع المالية والإدارية والاقتصادية للشركة المصرية للملاحة البحرية وشركات الملاحة الأجنبية المملوكة لها فإنها انتهت إلى مجموعة من التوصيات العامة طالبت باحالتها إلى الحكومة لاتخاذ اللازم، كما طالبت بإحالة بعض الوقائع الخاصة إلى النيابة العامة. وهكذا يصبح لجوء المجلس إلى هذه الآلية الرقابية الخطيرة على ندرته- مفرغا من مضمونه، إذ ينتهى الأمر بمطالبة الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أوجه الانحراف التى أثبتتها اللجنة!

و- الاقتراحات برغبة:

نظر المجلس خلال هذا الدور 14 اقتراحا برغبة حيث وافق على 12 منها موافقة نهائية. وقد تركزت هذه الاقتراحات على مطالب محلية تتعلق بالريف واستكمال مشروعات البنية الأساسية الخاصة بإنشاء الكبارى والأنفاق به وتحسين الخدمات التليفونية، وفى ميدان التعليم قدمت ثلاثة اقتراحات برغبة.

ويلاحظ أن جميع الأعضاء الذين استخدموا هذه الآلية الرقابية ينتمون إلى الحزب الوطنى (انظر جدول 3).

جدول (1)

الإجراءات السياسية والمالية البرلمانية

م	تاريخ الجلسات	الموضوع	عدد الجلسات	عدد المشاركين في المناقشات	ما انتهى إليه رأى المجلس
1	1993/11/11	بيان رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الرابع من الفصل التشريعى السادس.	1		دعوة اللجنة العامة للاجتماع للنظر فيما ورد فى بيان الرئيس وفيما يقدم من اقتراحات الأعضاء.
2	1993/12/13	بيان الحكومة الذى ألقاه رئيس مجلس الوزراء د. عاطف صدقى.	1		أحال المجلس البيان إلى لجنة خاصة برئاسة وكيل المجلس لإعداد الرد على البيان
3	94/1/22	تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة ومناقشات الأعضاء.	15	214 عضوا 188 (الوطنى) 21 مستقلا 5 (التجمع)	الموافقة على بيان الحكومة.
4	94/5/28	خطة 1995/94 والموازنة العامة للدولة لعام 1995/94 ومناقشات الأعضاء.	9	110 أعضاء 92 (الوطنى) 15 مستقلا 3 (التجمع)	أقر المجلس مشروعى الخطة والموازنة العامة للدولة .

جدول (2)

مشروعات القوانين

م	مشروع القانون وعدد مواده وتاريخ إحالته من المجلس للجنة المختصة	عدد المواد التى عدلتها اللجنة	تاريخ عرض تقرير اللجنة على المجلس	عدد الكلمات عند المناقشة والانتماء الحزبى	المواد التى عدلها المجلس	تعقيب الحكومة	عدد الجلسات التى استغرقها نظر المشروع	ما انتهى إليه المجلس
1	الترخيص لوزير البترول بإجراء تعاقد للبحث عن البترول واستغلاله ويقع المشروع في 3 مواد 1993/7/21.	-	1993/12/12 م/13	18 كلمة 11 وطنى 6 مستقل التجمع	-	6	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريق الاستعجال م/13 .
2	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد 1993/7/21.	-	1993/12/12 م/13	3 كلمات كلهم وطنى	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريق الاستعجال م/13.
3	الترخيص لوزير البترول لإجراء تعاقد (3) مواد 1993/12/25.	عدلت اللجنة عنوان المشروع وتم حذف م (1)	1994/1/24 م/38	14 كلمة 7 وطنى التجمع 6 مستقل	-	6	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
4	الترخيص لوزير البترول لإجراء تعاقد (3) مواد ، 1993/12/25.	عدلت اللجنة عنوان المشروع والمادة الأولى منه	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
5	الترخيص لوزير البترول بإجراء تعاقد (3) مواد 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
6	الترخيص لوزير البترول بإجراء تعاقد (3) مواد 1993/12/25 .	-	1994/1/24 م/38	3 كلمات كلهم مستقلون	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
7	الترخيص لوزير البترول بإجراء تعاقد (3) مواد 25 /1993/12.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
8	الترخيص لوزير البترول بإجراء تعاقد (3) مواد 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38

تابع جدول (2)

م	مشروع القانون وعدد مواده وتاريخ إحالته من المجلس للجنة المختصة	عدد المواد التى عدلتها اللجنة	تاريخ عرض تقرير اللجنة على المجلس	عدد الكلمات عند المناقشة والانتماء الحزبى	المواد التى عدلها المجلس	تعقيب الحكومة	عدد الجلسات التى استغرقها نظر المشروع	ما انتهى إليه المجلس
9	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 25 /12/ 1993	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	.الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
10	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
11	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	--	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
12	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
13	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
14	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
15	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38
16	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38

تابع جدول (2)

م	مشروع القانون وعدد مواده وتاريخ احالته من المجلس للجنة المختصة	عدد المواد التى عدلتها اللجنة	تاريخ عرض تقرير اللجنة على المجلس	عدد الكلمات عند المناقشة والانتماء الحزبى	المواد التى عدلها المجلس	تعقيب الحكومة	عدد الجلسات التى استغرقها نظر المشروع	ما انتهى إليه المجلس
17	الترخيص لوزير البترول بإجراء تعاقد (3) مواد، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
18	الترخيص لوزير البترول بإجراء تعاقد (3) مواد، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
19	الترخيص لوزير البترول لإجراء تعاقد (3) مواد، 1993/12/25.	-	1994/1/24 م/38	-	-	-	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
20	الترخيص لوزير البترول لإجراء اتفاق (3) مواد، 1994/3/8.	-	1994/4/10 م/ 69	10 كلمات 5 وطنى 4 مستقل واحد تجمع	-	-	جلستان م/62 ، م/69	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال م/38.
21	الترخيص لوزير البترول لإجراء اتفاق (3) مواد، 1994/3/8.	-	1994/4/10 م/ 69	10 كلمات 5 وطنى 4 مستقل واحد تجمع	-	-	جلستان م/62 ، م/69	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال.
22	الترخيص لوزير البترول لإجراء اتفاق (3) مواد، 1994/3/8.	-	1994/4/10 م/ 69	10 كلمات 5 وطنى 4 مستقل واحد تجمع	-	-	جلستان م/62 ، م/69	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال.
23	الترخيص لوزير البترول لإجراء اتفاق (3) مواد، 1994/3/8.	-	1994/4/10 م/ 69	10 كلمات 5 وطنى 4 مستقل واحد تجمع	-	-	جلستان م/62 ، م/69	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال.

تابع جدول (2)

م	مشروع القانون وعدد مواده وتاريخ إحالته من المجلس للجنة المختصة	عدد المواد التى عدلتها اللجنة	تاريخ عرض تقرير اللجنة على المجلس	عدد الكلمات عند المناقشة والانتماء الحزبى	المواد التى عدلها المجلس	تعقيب الحكومة	عدد الجلسات التى استغرقها نظر المشروع	ما انتهى إليه المجلس
24	الترخيص لوزير البترول بإجراء اتفاق (3) مواد ، 1994/3/8.	-	1994/4/10 م/ 69	10 كلمات 5 وطنى 4 مستقل واحد تجمع	-	-	جلستان م/62 ، م/69	الموافقة على مشروع القانون نهائيا وأخذ الرأى النهائى بطريقة الاستعجال.
25	تعديل بعض احكام قانون حق المؤلف (3) مواد 1993/12/25..	-	1994/3/5 م/ 69	كلمة واحدة مستقل	-	-	جلستان م/56 ، م/64	الموافقة على المشروع نهائيا.
26	تعديل بعض أحكام قانون أكاديمية الشرطة (3) مواد ، 1994/2/6.	مادة واحدة	1994/3/8 م/63	-	-	-	جلستان م/63 ، م/64	الموافقة على المشروع نهائيا.
27	صرف منحة لأصحاب المعاشات (9) مواد 1993/11/9.	-	1993/12/12 م/13	-	-	-	جلسة واحدة م/13	الموافقة على المشروع نهائيا وأخذ الرأى عليه بطريقة الاستعجال.
28	فى شأن الوزن والقياس والكيل (30) مادة 1993/5/3.	9 مواد	1993/12/12 م/13	51 كلمة 30 وطنى 20 مستقل واحد تجمع	(10) مواد	21	3 جلسات	الموافقة على المشروع نهائيا وأخذ الرأى عليه بطريقة الاستعجال.
29	تعديل بعض أحكام قانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة مادتين 1993/11/9.	-	1994/2/21 م/54	3 كلمات وطنى	مادة واحدة	1	جلسة واحدة	الموافقة على المشروع نهائيا م/55.
30	تعديل بعض احكام قانون الشرطة، مادتين 1993/1/17.	-	1994/2/8 م/45	6 كلمات 3 وطنى 2 مستقل واحد تجمع	مادة واحدة	2	جلسة واحدة	الموافقة على مشروع القانون نهائيا بطريقة الاستعجال.

تابع جدول (2)

م	مشروع القانون وعدد مواده وتاريخ احالته من المجلس للجنة المختصة	عدد المواد التى عدلتها اللجنة	تاريخ عرض تقرير اللجنة على المجلس	عدد الكلمات عند المناقشة والانتماء الحزبى	المواد التى عدلها المجلس	تعقيب الحكومة	عدد الجلسات التى استغرقها نظر المشروع	ما انتهى إليه المجلس
31	تعديل بعض أحكام قانون التعليم، 3 مواد 1993/7/21.	مادة واحدة بالإضافة	1994/1/9 م/29	25 كلمة 17 وطني 7 مستقل واحد تجمع	4	22	جلستان	الموافقة على المشروع نهائيا.
32	تعديل بعض أحكام قانون الرقابة على المعادن الثمينة 4 مواد 1993/5/3.	2	1994/1/10 م/32	5 كلمات 3 وطني 2 مستقل	3	9	جلستان	الموافقة على المشروع نهائيا.
33	إلغاء اتفاقية مجلس التعاون العربي مادتين 1994/2/5.	-	1994/2/7	7 كلمات 4 وطني 2 مستقل واحد تجمع	-	2	جلسة واحدة	الموافقة على المشروع نهائيا بطريقة الاستعجال.
34	تعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل 10 مواد 1993/11/30.	إجراء تعديلات على جميع المواد	1993/12/26 م/18	33 كلمة 21 وطني 11 مستقل واحد تجمع	4	175	10 جلسات	الموافقة على مشروع القانون نهائيا بطريقة الاستعجال.
35	فى شأن حماية البيئة 102 مادة اضافة إلى 4 مواد للإصدار 1989/10/15 إلى 1993/2/25.	80 عدلت 9 حذفت 17 مستحدثة	1993/5/5	444 كلمة 294 وطني 8 تجمع 142 مستقل	56 مادة 4 مستحدثة	42	19 جلسة	الموافقة على المشروع نهائيا
36	تعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة 3 مواد 1993/12/25.	مادة واحدة	1994/3/8 م/63	10 كلمات 6 وطني 4 مستقل	-	11	3 جلسات	الموافقة على المشروع نهائي.
37	تعديل بعض أحكام قانون العمد والمشايخ، 4 مواد 1994/2/7.	مادتان	1994/3/28	33 كلمة 19 وطني 13 مستقل واحد تجمع	3	20	4	الموافقة على المشروع نهائيا بطريقة الاستعجال.

تابع جدول (2)

م	مشروع القانون وعدد مواده وتاريخ إحالته من المجلس للجنة المختصة	عدد المواد التى عدلتها اللجنة	تاريخ عرض تقرير اللجنة على المجلس	عدد الكلمات عند المناقشة والانتماء الحزبى	المواد التى عدلها المجلس	تعقيب الحكومة	عدد الجلسات التى استغرقها نظر المشروع	ما انتهى إليه المجلس
38	فى شأن الأحوال المدنية 79 مادة 1994/2/21.	22 بالإضافة 2 مستحدثان	1994/5/8 80/م	12 كلمة 4 وطنى 5 مستقل 3 تجمع	19	30	4	الموافقة على المشروع نهائيا.
39	فى شأن التحكم التجارى الدولى، 58 مادة 1993/5/10.	47 عدلت 2 مستحدثان	1994/2/20 51/م	10 كلمات 6 وطنى 4 مستقل	13	39	3	الموافقة على المشروع نهائيا.
40	تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى 16 مادة ، 1994/2/21.	4	1994/4/26 74/م	8 كلمات 4 وطنى 2 مستقل 2 تجمع	3	8	3	الموافقة على المشروع نهائيا.
41	انشاء بورصة منيا البصل، 47 مادة ، 4 مواد للإصدار 1994/2/7.	24	1994/5/28	9 كلمات 4 وطنى 5 مستقل	15	14	جلستان	الموافقة على المشروع نهائيا بطريق الاستعجال.
42	تنظيم تجارة القطن فى الداخل 47 مادة ، 5 مواد للإصدار 1994/2/7.	28 عدلت 2 مستحدثان واحدة حذفت	1994/5/7	10 كلمات 5 وطنى 4 مستقل واحد تجمع	8	10	3	الموافقة على المشروع نهائيا.
43	تفويض رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون مادتين ، 1994/5/7.	-	1994/5/8 79/م	8 كلمات 4 وطنى 3 تجمع واحد مستقل	-	-	2	الموافقة على المشروع نهائيا بطريق الاستعجال.
44	تعديل بعض أحكام قانون الجامعات 1993/12/29.	2 مستحدثان 3 بالدمج	1994/5/30 89/م	9 كلمات 4 وطنى 4 مستقل واحد تجمع	3	12	2	الموافقة على المشروع نهائيا بطريق الاستعجال.

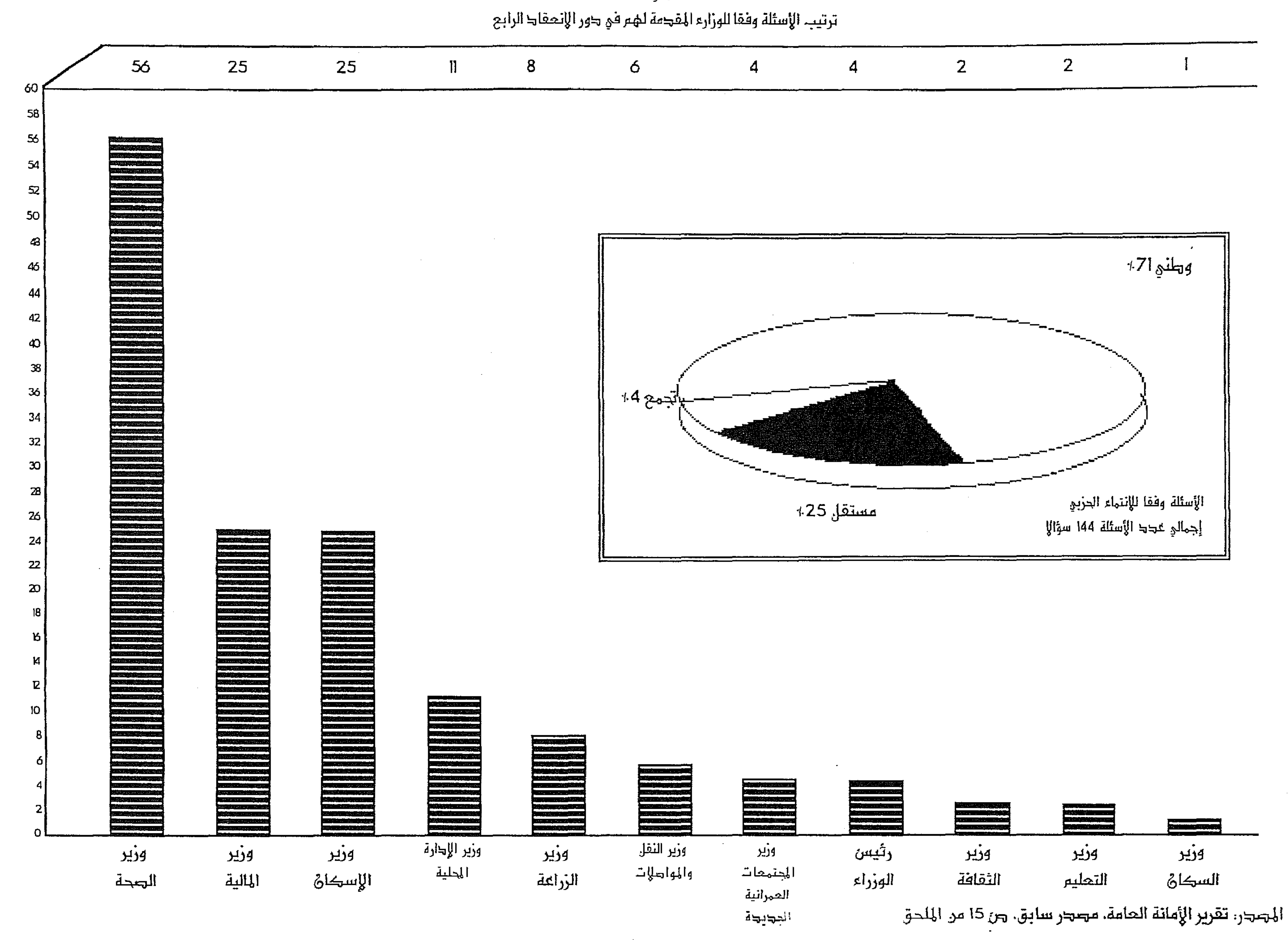
جدول (3)

الاقتراحات برغبة

الموضوع	الانتماء الحزبي لمقدم الاقتراح			المجموع
	وطني	تجمع	مستقل	
- مطالب محلية تتعلق بالتنمية الريفية .	9	-	-	9
- مطالب تتعلق بالتربية والتعليم .	3	-	-	3
- إنشاء كوبري علوي أو نفق بالقاهرة .	1	-	-	1
- إعادة توزيع الناخبين على اللجان الانتخابية .	1	-	-	1
المجموع	14	–	–	14

شكل 1

ترتيب الأسئلة وفقا للوزراء المقدمة لهم في دور الإنعقاد الرابع



المصدر: تقرير الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 15 من الملحق

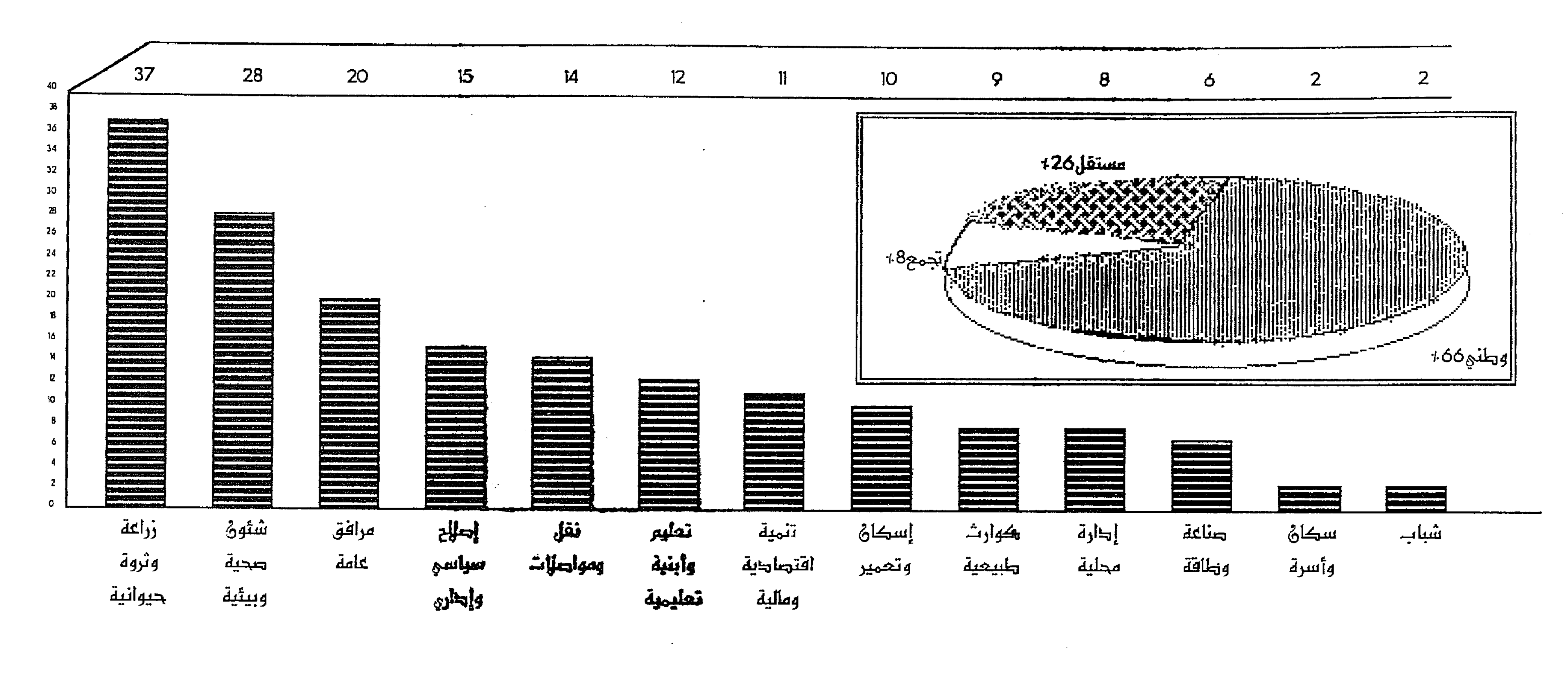
شكل (2)

طلبات الإحاطة وفقا للوزراء المقدمة لهم في دور الانعقاد الرابع

المصدر السابق، ص16 من الملحق .

شكل (3)

ترتيب البيانات العاجلة طبقا لموضوعاتها في دور الانعقاد الرابع



المصدر السابق ، ص 18 من الملحق .

ثانياً

القضايا الخارجية

- القضايا الإسلامية:
  1- مأساة البوسنة.
  2- الحرب الأهلية في أفغانستان.
- القضايا العربية:
  1- اتفاق غزة - أريحا.
  2- الأزمة اليمنية.
- القضايا الإفريقية:
  1- الحرب الأهلية في جنوب السودان.
  2- الأزمة الصومالية.
  3- الحرب الأهلية في رواندا.
  4- جنوب أفريقيا.

الباحث: د. حمدى عبدالرحمن
الباحثون المساعدون: أ. محمد جمال عرفة
أ. عبدالحى محمد

١- القضايا الإسلامية

أ- مصـــــر ومأساة البوسنة

على عكس العام الهجرى قبل الماضى 1413 الذى شهد مناقشات مصرية رسمية حول إرسال قوات للبوسنة وكيفية وقف الحرب، تميز العام الهجرى الماضى 1414 بتركيز السياسة المصرية على المطالبة بتسوية المشكلة، ورفع حظر التسليح على البوسنة والتدخل الدولى لإنقاذ المسلمين المعتدى عليهم. ويعتبر الموقف السياسى المصرى من أزمة البوسنة والهرسك فى هذا العام الهجرى من أقوى مواقف السياسة الخارجية المصرية التى انتقدت علانية فى بيانات رسمية الدول الغربية والمجتمع الدولى كله لتقاعسهم عن التدخل وحماية مسلمى البوسنة من هجمات الصرب. ولم يختلف الموقف السياسى لأحزاب المعارضة والقوى السياسية المصرية كثيرا عن موقف الحكومة فى الدعوة لنصرة مسلمى البوسنة، وإلغاء حظر السلاح المفروض عليهم باستثناء بعض الاتهامات من صحف المعارضة للحكومة باستمرار تعاملها تجاريا مع الصرب والكروات، وقمع المسيرات التى تحتج على مذابح البوسنة.

أهم تطورات أحداث البوسنة 1414:

كان أخطر أحداث العام الهجرى الماضى هو هجوم الصرب على المناطق الإسلامية الست الآمنة التى أقامها مجلس الأمن وهى (جورازدى- سرايیفو- زيبا- سربينستا- توزلا- بيهاتش) حيث كان نصيب الأولى (جورازدى) أكثر مأساوية بعد أن اقتحم الصرب المدينة (18/4/94) وقتلوا الآلاف من سكان المدينة بالرصاص والغازات السامة دون تدخل حاسم من قوات الأمم المتحدة أو حلف الأطلنطى لحماية المدينة الآمنة وفقاً لقرار مجلس الأمن. ورفض أمريكى للتدخل لإنقاذها من السقوط (الأهرام 4/4/1994). وحدث الأمر نفسه مع العاصمة سراييفو التى حاصرتها القوات الصربية واستمرت فى قصفها بالمدافع طوال شهرين وسط عجز واضح من الأمم المتحدة التى رفض أمينها العام بطرس غالى شن غارات على الصرب، أيضاً شهد هذا العام تزايد الضغوط الأوربية على مسلمى البوسنة لقبول قرار التقسيم وانضمام أمريكا (فبراير 1994) لأوربا فى الضغط على المسلمين للقبول بخطة التقسيم بعد أن كان الموقف الأمريكى يدعو لانسحاب الصرب من الأراضى التى احتلوها، وكان الأبرز هو بداية تحقيق الجيش البوسنوى المسلم لانتصارات هامة فى وسط البوسنة ضد الكروات يولية وأغسطس 1993 وفبراير 1994، وأخرى قرب نهاية العام الهجرى على الصرب فى الوسط أيضاً، وحول سراييفو فى منطقة جبل إيجمان المحيط بالعاصمة. فقد تمكنت القوات المسلمة من تحرير مدن هامة من أيدى الكروات مثل (يابلانيتسا) وكونيتس وترافنيك وكاكان وزينتسا وكوبريس وغيرها، وانتهى ذلك بعد التدخل الأمريكى- لإنهاء المعارك بين المسلمين والكروات والاتفاق على إنشاء اتحاد فيدرالى بين المسلمين والكروات (مارس 1994) ووضع دستور فيدرالى بحيث يكون لكل الوحدات الإدارية المسلمة والكرواتية حق الحكم الذاتى فى كل شئونها، وتشكيل حكومة مركزية قومية لها صلاحيات واسعة فى الإشراف على الشئون الدفاعية والسياسة الخارجية للدولة إضافة للشئون المالية، وأن يكون هناك رئيس ونائب له من قوميتين مختلفتين ينتخبان لفترة رئاسية لمدة أربع سنوات، يتناوبان خلالها فى منصبيهما كل سنة (الشرق الأوسط 27/3/1994- حوار مع نائب الرئيس البوسنوى).

أ- موقف المؤسسة التنفيذية:

١- مؤسسة الرئاسة:

صدرت عن الرئيس مبارك عدة دعوات لنصرة البوسنة وضرورة وقف العدوان الصربى على المدن المسلمة فى معظم الخطب أو الحوارات الصحفية معه، خصوصاً إبان العدوان على جورازدى وعقب اقتحامها من جانب الصرب، كما صدرت عن الرئيس توجيهات لوزارة الخارجية لحل المشكلة إبان عقد عدد

من المؤتمرات الدولية مثل اجتماعات لجنة الاتصال المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى (الأهرام، 1994/1/16)، وكذلك قبل وبعد اقتحام جوارزدى، ففى بداية العام الهجرى وتصاعد الاحتجاجات من جانب القوى السياسية المصرية على المؤامرات ضد مسلمى البوسنة وقيام مسيرات احتجاج من جانب النقابات ومطالبة البعض بفتح باب التطوع، قال الرئيس مبارك فى لقاء مع أساتذة وطلاب جامعات مصر (الأهرام، 1993/7/21) "إن مصر تساند شعب البوسنة من خلال علاقاتها بدول العالم" وقال "إن مصر تتحرك فى حدود إمكانياتها" وتساءل "هل المطلوب منا أن نرسل قوات عسكرية" وأجاب: الكل يعلم أننا نعرف حدودنا ونساند بقدر إمكانياتنا كدولة وشعب. ومصر ليست دولة عظمى" وقال أن "باب السفر مفتوح لكل من يريد أن يسافر إلى البوسنة والهرسك ولكن الإثارة وجمع المال أمران غير مقبولين". والتقى الرئيس مبارك مع أيوب جانيتش نائب رئيس البوسنة فى القاهرة الذى أكد له (الأهرام، 1993/12/15) "أنه سيبذل كل جهده للضغط على المجتمع الدولى لوقف العدوان، كما طالب أثناء مباحثاته مع الرئيس النمساوى بوقف مذابح مسلمى البوسنة وألقى باللوم على عاتق المجتمع الأوربى فيما يحدث من مذابح فى البوسنة، وقال: لقد طالبت المجتمع الدولى بأن يضع نهاية للعنف ضد المسلمين فى هذا الجزء من العالم، لأنها لو تركت فستكون قنبلة موقوته تهدد أوربا بأكملها. (المصور 1994/2/11). أيضا أدان الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية (استمرار التواطؤ الدولى فى قضية البوسنة) واتهم الدول الأوربية بمعارضة (أى تحرك حاسم لوقف المذابح الصربية الوحشية ضد المسلمين) وأكد استياء المصريين من تجاهل أوربا الاعتداء الصربى على المدن المسلمة. (الأهرام والوفد 1993/7).

2- وزارة الخارجية:

صدرت أعنف الانتقادات من وزارة الخارجية المصرية تجاه سياسة الصمت والتواطؤ الأوربى والدولى إزاء مذابح المسلمين البوسنويين على أيدى الصرب خلال العام الهجرى الماضى خصوصاً عندما حاصرت القوات الصربية جورازدى الآمنة ثم اقتحمتها وقتلت الآلاف فى 1994/4/18. ففى يولية 1993 بدأت مصر مع عدة دول إسلامية اتصالات مع عدد من عواصم العالم لعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف استصدار قرار منها بتأييد تزويد البوسنة بالسلاح فى إطار مايسمى "بالاتحاد من أجل السلام "وهى إحدى صلاحيات الجمعية العامة التى تمكنها من استصدارقرارإذا ما فشل مجلس الأمن فى استصدار قرار. وأعلن الدكتور نبيل العربى مندوب مصر لدى الأمم المتحدة "أن عجز مجلس الأمن عن استصدار قرار بدعم البوسنة وتزويدها بالسلاح لم يكن مفاجأة بل كان متوقعاً". (الأهرام 1993/7/1)، وأعرب عمرو موسى وزير الخارجية عن أسفه لرفض مجلس الأمن رفع الحظر على تسليح الشعب البوسنى، وقال إن مصر كانت تؤيد رفع الحظر. ثم عقب على بيان قمة الدول الصناعية حول البوسنة (الأهرام،1993/7/10) فقال إن التحذيرات المتكررة للصرب فقدت غاياتها وفشلت فى ردع المعتدى وكان من الأجدى أن ينص الإعلان على التهديد باتخاذ إجراءات لوضع حد للجرائم العرقية والتوسع الإقليمى. وعندما بدأت محاولات فرض خطة تقسيم البوسنة أكد موسى فى حديث خاص للأهرام (1993/7/19) رفض مصر تقسيم البوسنة وقال "إن مصر لا تستطيع أن تتدخل فى البوسنة فى الوقت الحالى ولكنها على استعداد تام لدعم اقتراحات قيادة البوسنة فى مجال التغلب على العدوان الصربى". وقال إنه لابد من الحفاظ على سيادة البوسنة. وأضاف (الأخبار، 93/8/2) أن اتفاق تقسيم البوسنة لثلاث دول غامض ومصر لاتوافق عليه وإن مصر لن توافق إلا على شكل مقبول وشرعى يحافظ على سيادة الدولة وأراضيها.

وعندما تزايدت الاعتداءات فى ديسمبر 1993 ندد موسى بها، وقال إن الممارسات الصربية تثبت أن المقترحات المطروحة لحل الأزمة قاصرة، وطالب بسياسات حاسمة من جانب الغرب والأمم المتحدة وأشار إلى "أن استمرار الاعتداءات الصربية يؤكد أن جهود الوسطاء الأوربيين لا تتمتع بالمصداقية ولا تحمل تخطيطاً لحل المشكلة"

وحول مشكلة السلاح دعا بيان لوزارة الخارجية المصرية مجلس الأمن لاتخاذ قرار عاجل برفع الحظر، على تسليح البوسنة حتى يتمكن شعبها من الدفاع عن نفسه طبقاً لحق الدفاع الشرعى المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى. (الأهرام، 1994/2/6)، كما طالب عمرو موسى باستخدام القوة فوراً ضد الصرب بعد تزايد اعتداءاتهم ضد المسلمين، وقال تعقيباً على قرار الأطلنطى إعطاء الصرب

مهلة 10 أيام لسحب مدافعهم الثقيلة من حول سراييفو إن المهلة لا لزوم لها ولابد من استخدام القوة فوراً.

أيضاً عقد عمرو موسى مؤتمراً صحفيا بعد اقتحام جورازدى قال فيه (إن ما يحدث فى جوارازدى بالبوسنة دليل على فشل السياسة العالمية فى حل أزمة البوسنة. وقال "إن هذه الأزمة تشكك فى مصداقية النظام العالمى الجديد وتؤكد عجز الأمم المتحدة بشأنها". (الأهالى 1994/4/20) أيضاً أثنت الخارجية على الموقف الأمريكى الخاص ببحث الكونجرس طلب رفع حظر السلاح على مسلمى البوسنة، كما أثنت على ضرب طائرات حلف الأطلنطى لبعض مواقع الصرب حول جوراذدى وحول سراييفو وإن اعتبرتها غير كافية ودعت لعقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث حماية المدن البوسنوية الآمنة.

أما على صعيد إرسال قوات مصرية جديدة فقد نفت الخارجية المصرية ما تردد عن إمكانية إرسال قوات مصرية إضافية للبوسنة فى ضوء ميوعة الموقف الأوربى وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات حازمة لوقف العدوان الصربى، واستمرار الجرائم الصربية تحت بصر وسمع الجميع. وقالت مصادر فى الخارجية (الشرق الأوسط، 1994/4/21) إن كل ذلك يجعل مصر غير متحمسة لإرسال قوات جديدة تكون شاهداً إضافياً على الجرائم الصربية. وقالت إن القوات المصرية الموجودة حالياً، والمشكلة من كتيبة تضم 416 ضابطاً وجندياً تقوم بمهامها الإنسانية المحدودة فى تأمين مطار سراييفو وتأمين قوافل الإغاثة رغم التجاوزات الصربية.

أيضاً تقدمت مصر بمبادرة لوقف العدوان على البوسنة (الأهرام،1994/4/28) تتضمن (6) نقاط أهمها رفع حظر الأسلحة عن البوسنة ودعم قوات الأمم المتحدة، وعقد مؤتمر دولى لتسوية الصراعات فى كل يوجوسلافيا السابقة.

3- مجلس الشعب:

مناقشة اتفاقيات مع كرواتيا

شهد العام الهجرى الماضى مناقشات فى المجلس حول وجود علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وكل من جمهوريتى الصرب وكرواتيا. وشن النواب المستقلون فى المجلس ونواب من الحزب الوطنى حملة انتقادات على اتفاقيات للبحث عن البترول واستغلاله فى الصحراء الغربية تتولى بموجبها شركة (أينا) الكرواتية عمليات البحث والتنقيب، وقال النواب توفيق زغلول وفكرى الجزار وجنيدى وغيرهم إنه لا يصح فى هذه الظروف السياسية أن توافق وزارة البترول على التعاقد مع شركة كرواتية تساند حكومتها الصرب فى حرب إبادة المسلمين فى البوسنة، وقالوا إن هذا يضع مصر فى موقف حرج، وإنه محرج وإنه يتعارض مع إعلان الرئيس مبارك مساندة مصر لمسلمى البوسنة ضد الصرب والكروات. وقد اضطر وزير البترول للقول للأعضاء إنه سوف يراجع القيادة السياسية. (العربى 1994/1/17 القبس، 1994/1/10).

وكان الوزير حمدى البنبى قد قال للأعضاء المعترضين -أعضاء لجنة الصناعة والطاقة- إن الموقف السياسى لمصر يسمح بوجود هذه الشركة فى مصر للبحث عن البترول (المصور 1994/1/14)

أما عن العلاقات مع الصرب، فقد أكد التقرير السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام 1993 (المسلمون 1993/12/31) أنه لا توجد أية مؤشرات على وجود معاملات مصرية مع شركات صربية وأن مصر أوقفت معاملاتها التجارية مع الصرب، أما كرواتيا، فقد زادت التجارة معها من 5,3 مليون جنيه عام 1992 إلى 22 مليونا عام 1993(!)

4- الأزهر

فى أعقاب اقتحام الصرب مدينة جورازدى المسلمة فى أبريل 1994 والحصار المشدد حول سراييفو وإمطارها بقذائف المدافع، صدرت تصريحات قوية للشيخ جاد الحق شيخ الأزهر يحمل فيها على المجتمع الدولى ووقوفه موقف المتفرج بينما دماء المسلمين البوسنويين تسيل، ودعا الحكومات الأوربية للتدخل لوقف هذه المذابح، كما دعا الدول الإسلامية أن تناصر شعب البوسنة، وأصدر شيخ الأزهر بياناً (الشعب 1994/2/11) طالب فيه المنظمات الدولية أن تعمل على وقف حرب إبادة المسلمين، وأوصى مسلمى البوسنة بالصبر والثبات حتى ينالوا النصر ودعا المسلمين لإغاثة إخوانهم، وقال بيان شيخ الأزهر (الذى صدر عقب قصف سوق مدينة سراييفو وسقوط عشرات القتلى والجرحى "هل تجرد العالم من إنسانيته؟ وأين حقوق الإنسان التى ينادون بها وأين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مما يجرى لهذا الشعب المسلم؟" وقال "إن وابلاً من النيران ينزل على رؤوس الجميع والعالم عاجز عن كبح جماح هؤلاء القتلة فإلى متى سيظل هذا العدوان" (مجلة المجتمع الكويتية، 1994/2/22).

ب- موقف القوى السياسية غير الحكومية (الأحزاب- النقابات- الإخوان).

أولاً: الأحزاب السياسية:

بصفة عامة اتفقت الأحزاب السياسية المصرية فى موقفها من مشكلة البوسنة على إدانة الصرب وتركز موقفها على إدانة موقف الدول الأوربية وأمريكا لعجزهما حيال حل الأزمة، وكذلك انتقاد عجز الأمم المتحدة وتخاذل حلف الأطلنطى فضلاً عن تركيز بعض الأحزاب على البعد الدينى للأزمة وأن هناك رغبة غربية فى منع إقامة دولة مسلمة فى أوربا.

1- حزب الوفد:

اهتمت صحيفة الوفد بتفاصيل أحداث البوسنة ونشرت تفاصيلها بالكامل فى صفحة "أخبار عالمية"، واهتمت أكثر بحصار واقتحام المدن البوسنوية الآمنة مثل جورازدى أو (جوراجده) أيضاً كانت مانشيتات الوفد صارخة مثل "الغرب يراقب سقوط جورازدى المسلمة فى صمت" "والأمم المتحدة تعلن -لن نحارب بدلاً من المسلمين-" "1994/4/17".

"والأمم المتحدة تركع أمام مطالب الصرب" "1994/4/18."

و"الأمم المتحدة تحت رحمة الصرب" أيضاً نشر حزب الوفد رأيه فى المشكلة فى عمود (رأى الوفد) المنشور يوميا فى الصفحة الأولى. تحت عنوان "فى قضية البوسنة هل تكفى غارتان؟" (الوفد 1994/4/13) جاء أن الردع الجوى من جانب حلف الناتو كان مجرد "قرصة، ودن" ولم يكن كافياً، وكان هزيلاً، وأسفر عن قصف 3 دبابات فقط وجاء أيضاً "أن مجلس الأمن الذى تلكأ كثيراً حتى اتخذ قراره باستخدام القوة ضد المعتدين مسئول عما يجرى الآن للمسلمين فى البوسنة، لأن قرارات المنظمة الدولية للأسف جاءت مجردة من كل إجراءات الردع الكافية بإيقاف المعتدين". وعن موقف روسيا قال رأى الوفد "إننا فى دهشة من قبولها ذبح المسلمين فى البوسنة، بل والتهديد بحرب شرسة فيما لو استمر القصف الجوى الدولى ضد الصرب، وهكذا تخسر روسيا كل التعاطف الذى كسبته فى عشرات السنين من دول العالم الثالث وتتحول من دولة مدافعة عن السلام إلى داعية للحرب والذبح وقتل الأبرياء، وسيبقى موقف أمريكا غير الحاسم وكذلك موقف مجلس الأمن موضع تساؤل ودهشة من كل المدافعين عن الأبرياء".

أيضاً جاء فى "رأى الوفد" 1994/4/17" تحت عنوان (مصداقية أمريكا ومصداقية الأمم المتحدة أن العد التنازلى بدأ لتسقط مدينة جورازدى المسلمة وكل هذا لأن غارات طائرات أمريكا لم تكن رادعة وتحركات الأطلنطى غير كافية وقرارات الأمم المتحدة غير مجدية.. ولقد أصبحنا ننظر لاجتماعات مجلس الأمن وكأنها تعقد فى المريخ لأنها لم تعد تتعلق بقضايا الشعوب المقهورة.. وهذه للأسف هى مصداقية أمريكا ومصداقية الأمم المتحدة".

أما بعد سقوط جورازدى بالفعل فقال "رأى الوفد (1994/4/18) تحت عنوان "ماذا لو قاطعتم الأمم المتحدة؟" وفيه يطالب الوفد الدول الإسلامية بالانسحاب ولو مرة واحدة من جلسات مجلس الأمن والأمم المتحدة "فربما يستيقظ ضمير الكبار، ويقف مرة واحدة مع الصغار والمطحونين.. من المسلمين".

2- حزب العمل:

اهتم حزب العمل بقضية البوسنة والهرسك بصورة كبيرة وشهد نشاط الحزب تجاه المشكلة لقاء مسئولى الحزب ببعض المسئولين البوسنويين فى القاهرة مثل مفتى البوسنة، وإصدار البيانات والتصريحات ونشر أخبار وتقارير شبه أسبوعية فى جريدة الشعب والمشاركة فى مؤتمرات مناصرة البوسنة وتركز موقف الحزب على إدانة التواطؤ والتآمر الغربى على وحدة البوسنة وعلى المسلمين هناك وقارن الحزب -كما عبرت عن ذلك كتابات الأمين العام عادل حسين ورئيس تحرير جريدة الشعب مجدى حسين- بين موقف الغرب من الغزو العراقى للكويت وبين موقفه من كارثة البوسنة مفسرين الموقف الأول بالحفاظ على مصالح الغرب البترولية والثانى بأنه أيضاً لمصلحة الغرب الذى لا يرغب فى قيام جمهورية إسلامية فى أوربا المسيحية.

فعندما اشتد الحصار على سراييفو فى بداية العام الهجرى كتب مجدى حسين فى مقاله الأسبوعى يقول "سراييفو لن تسقط أبداً"، (الشعب 1993/8/10)، ويقول "إن الذى سقط حقاً هو حكام المسلمين وأنظمة حكمهم التى جمعت ترسانات من الأسلحة لسحق شعوبها ولكنها لم تفكر أبداً فى الدفاع عن بيضة الإسلام... والذى سقط فعلاً هو الغرب الاستعمارى.. والذى سقط حقاً هو الأمم المتحدة وبطرسهم الغالى". وعن التآمر الغربى قال "كلهم متواطئون مع الصرب وقلوبهم تصفق

مع الصرب كلهم صربيون"، وفى عدد الشعب الصادر فى 1994/4/19 بعد المجزرة بيوم نشرت الشعب تفاصيل المجزرة عبر الصفحة الأولى وإشارات لمسئولية الغرب عن ذلك وعدم رغبته فى رؤية دولة إسلامية فى أوربا، وقد شارك الحزب بكوادره فى عدة مؤتمرات لمناصرة شعب البوسنة، كما شارك المهندس إبراهيم شكرى فى مسيرة احتجاج فى 1993/8/3 ضمت شخصيات أزهرية وسياسية وحزبية طافت على سفارات بريطانيا وأمريكا وألمانيا ويوجوسلافيا لتقديم وثائق احتجاج لسفراء هذه الدول على مذابح البوسنة وتخاذل الغرب عن وقف اعتداءات الصرب. فقد أكد إبراهيم شكرى (الشعب أبريل 1994) بعد المجزرة فى جورازدى دعم حزب العمل وكل الشعب المصرى لجهاد الشعب البوسنوى وتقديم كل العون الممكن للمجاهدين هناك قائلاً "إنها حرب بين شعب يجاهد من أجل حقه فى الحياة وعصابات مجرمة متعصبة تهدف إلى إبادة المسلمين تماماً".

وكان أبرز مواقف حزب العمل هو الدعوة لمقاطعة الصرب والكروات ومنتجاتهم ومهاجمة الحكومة لاستمرار تعاونها التجارى مع الكروات. فقد دعا إبراهيم شكرى رجال الأعمال المصريين لمقاطعة الصرب (الشعب، 1993/8/20) ووقف تعاملاتهم التجارية مع الصرب وكافة الدول المساندة لهم مثل روسيا واليونان. وأكد فى اجتماع لجنة المناصرة الذى عقد فى نقابة المهندسين فى 1993/8/16 على ضرورة حث الشعب بالكامل على فرض حصار اقتصادى على المنتجات الصربية التى ترد للبلاد، واستنكر موقف الأمم المتحدة المتخاذل هناك.

ونشرت "الشعب" فى1993/8/27 خبراً رئيسياً بعنوان "الحكومة المصرية تسمح بتبادل تجارى بعشرات الملايين مع الكروات" وفيه أن التبادل التجارى مع الكروات وصل إلى 35 مليون جنيه خلال الستة شهور الأولى من عام 1993، والصادرات المصرية إليها 13 مليوناً. أيضاً نقلت الشعب (1994/2/25) عن صحيفة ديرشبيجل الألمانية قولها إن السلطات الصربية اتخذت من القاهرة مركزاً لها للتحرك فى المنطقة وتمويل آلة الحرب الصربية بمساعدة الملحق الحربى الصربى فى القاهرة، وقالت إن شركة "دير كيشيانا روبين" الصربية ومقرها القاهرة وتتاجر فى قطع غيار المعدات العسكرية تعمل مع (45) شركة صربية أخرى فى المنطقة وقبرص لتلبية الاحتياجات العسكرية والمالية للجيش الصربى.

3- حزب التجمع:

بعد سقوط جوارزدى بيومين صدرت جريدة "الأهالى" لسان حال حزب التجمع فى(1994/4/20) وبها مقال رئيسى كتبه لطفى واكد عضو اللجنة المركزية للحزب تحت عنوان "مجازر الصرب ضد المسلمين" قال فيه "إن القوات الصربية واصلت مجازرها ضد المسلمين فى البوسنة وارتكبت مجزرة جديدة فى مدينة جورازدى بعد حصار استمر حوالى عامين وتجرى هذه المجزرة تحت سمع وبصر العالم وفى ظل ما يسمى النظام العالمى الجديد.. وتقف الأمم المتحدة مشلولة لدرجة أن أمينها العام تحدث عن سحب القوات الدولية رداً على تصلب الصرب! فأى رد هذا، وهل هذا الانسحاب سيوقف المجزرة الصربية أو يزيدها اشتعالاً؟! وأضاف "هل هذا هو النظام العالمى الجديد الذى بشرونا به ووعدونا بحسناته فى حماية حقوق الإنسان".

أيضاً نشرت الأهالى أخبار الحرب فى البوسنة، كما نشرت أجزاء من التقرير السنوى للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لعام 1993 (ديسمبر 1993) الذى أشار لاستمرار التعامل التجارى مع الكروات وزيادته عام 1993 بحوالى 16 مليون جنيه.

4- الحزب الناصرى:

لم يصدر عنه بيان محدد بشأن البوسنة ولكن تعرض لها الأمين العام للحزب ضياء الدين داود فى مؤتمرات الحزب خصوصاً المؤتمر الثانى الذى عقد فى 1994/4/28 فى سياق حديثه عن خيانة الغرب والنظام العالمى الجديد وغطت جريدة العربى أنباء الحرب فى البوسنة فى إطار التعاطف مع البوسنويين واتهام الغرب بالخيانة مثل نشر تقرير حول "البوسنة والغرب والنظام العالمى الجديد". "العربى 1993/8/23".

ثانياً: النقابات:

١- نقابة الأطباء:

تمثل موقف نقابة الأطباء من أزمة البوسنة فى الموقف السياسى والموقف الإغاثى. فمن ناحية الموقف السياسى شاركت النقابة فى كل مؤتمرات مناصرة البوسنة التى عقدت خلال العام الهجرى خاصة المؤتمر الذى عقد فى نقابة المهندسين فى 1993/8/16، وشاركت أيضاً فى المسيرات التى ضمت

مسئولين حزبيين ودينيين لتقديم احتجاجات لسفارات العدو الصربى على المذابح ضد المسلمين -مثل مسيرة 2 أغسطس1993- واحتجاجات مماثلة لسفارات ألمانيا وبريطانيا وأمريكا وفرنسا. وشارك فى هذه المسيرة د.عصام العريان الأمين العام المساعد لنقابة الأطباء (الشعب، 1993/8/3). أيضا عقدت النقابة عدة مؤتمرات فى مبنى النقابة فى أبريل 1994 خصوصاً بعد مجزرة جورازدى (1994/4/18) حيث عقدت النقابة مؤتمراً كبيراً شارك فيه المئات للتنديد بالعدوان الصربى وتخاذل الغرب، وشارك فيه شخصيات حزبية وأزهرية وسياسية ونقابية. وأعلن د. عبد المنعم أبو الفتوح (الشعب 1993/8/20) أنه رغم الانتصارات التى حققها مسلمو البوسنة فهم يطالبون متطوعين من شباب العالم الإسلامى.

أيضا أصدرت لجنة الإغاثة التابعة للنقابة "النشرة الإخبارية" وهى نشرة يومية خاصة بأحداث البوسنة تصدر عن قسم الإعلام بلجنة الإغاثة الإنسانية فى كرواتيا وتتضمن تفاصيل أحداث الحرب فى البوسنة فى صياغة خبرية للتعريف بتطورات القضية ونشاطات الإغاثة.

لجنة الإغاثة الإنسانية والبوسنة:

أولاً- الخلاف بين الحكومة واللجنة:

منذ صدور قرار الحاكم العسكرى بمنع جمع التبرعات لصالح ضحايا البوسنة أو أى تبرعات أخرى (عقب زلزال 1992) وهناك خلافات مستمرة بين الحكومة ونقابة الأطباء بسبب تجميد الحكومة لأموال المساعدات المخصصة من لجنة الإغاثة للبوسنة فى البنوك. وقد رفعت اللجنة دعوى قضائية على وزارة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بالإفراج عن الأموال المخصصة لمسلمى البوسنة. وأكدت النقابة (الحقيقة 1993/8/21) أن الخلافات بين الحكومة والنقابة حول الأموال التى جمعتها لجنة الإغاثة الإنسانية أخرت إصدار قرار الحاكم العسكرى بالإفراج عن تلك الأموال التى جمدتها البنوك بناء على قرا الحكومة والحاكم العسكرى منذ أكتوبر 1992 وأن الخلافات بين الجانبين تتركز على تحديد جهة صرف هذه الأموال، وأن هذه الخلافات أدت لتوقف المساعدات التى ترسلها لجنة الإغاثة إلى مسلمى البوسنة لعدم وجود أموال كافية فى الوقت الذى حرم فيه قانون النقابات الجديد على لجنة الإغاثة جمع الأموال من المواطنين لشراء مواد الإغاثة. وقد أكد د.جمال عبد السلام عضو لجنة الإغاثة الإنسانية أن الحكومة أفرجت عن 7 ملايين جنية قامت اللجنة بتوصيلها للبوسنة فى صورة مؤن وأغذية ومساعدات، وطالب بسرعة الإفراج عن 5.1 مليون جنيه أخرى مخصصة كمساعدات للبوسنة كانت الحكومة قد صادرتها (الشرق الأوسط، 1993/8/18).

ثانيا: نشاطات لجنة الإغاثة فى البوسنة (الحالية والمستقبلية):

وتتمثل هذه الأنشطة الموجودة بالفعل فيما يلى:(1)

1- مشروع كفالة أيتام البوسنة والهرسك:

وتتم هذه الكفالة أثناء وجود الأطفال فى أماكنهم سواء فى كرواتيا أو سلوفينيا أو داخل البوسنة، وذلك احتراماً لقرار حكومة البوسنة بعدم إخراج الأطفال، وتتم الكفالة بالتنسيق مع مؤسسة (مرحمة)، وتقوم اللجنة الآن بكفالة أكثر من 3500 طفل، ويتكلف الطفل 50 ماركاً ألمانياً شهرياً.

2- مشروع دار رعاية الأم والطفل فى البوسنة:

لمواجهة ظاهرة الاغتصاب الجماعى الذى تتعرض له البوسنويات وما ينتج عنه من حالات حمل، وذلك بهدف زرع حب الطفل فى قلب الأم ومحاولة التخفيف من معاناة الأم، ويقوم على الاهتمام بالمغتصبات ورعايتهن صحياً واجتماعيا (وتوجد دار فى زغرب ويخطط أن تستوعب 20 طفلاً) وفى الخطة إنشاء دور مماثلة فى توزلا وزينيتسا وموستار، وتتكون الدار من قسمين:

الأول: خاص بالأطفال الذين لا ترغب الأم فى حضانتهم، وتتم رعايتهم صحياً.

الثانى: خاص بالأطفال مع أمهاتهم.

وتتكفل اللجنة بجميع النفقات مع ضمان السرية الكاملة فى التعامل معهم، وتتكلف الأم 50 ماركا شهريا والطفل 300 مارك شهريا.

(1) المصدر: تقرير حول (لجنة الإغاثة الإنسانية- مصر) "9 سنوات من العطاء" صادر عن نقابة الأطباء بدون تاريخ، صحيفة المسلمون 1994/3/18، صحيفة العالم اليوم 1994/8/18

3- مشروع شراء الأدوية:

تقوم اللجنة بشراء كميات من الأدوية بمبلغ 100،000 دولار شهرياً وتوصيلها للداخل إلى أكثر من 90 منطقة حسب حاجة المستوصفات والمستشفيات.

4- مشروع تمويل مصنع "بوسنة ليك" للأدوية:

وهو مصنع الأدوية الوحيد الذى مازال يعمل داخل البوسنة، فقد وقعت اللجنة اتفاقا مع وزارة الصحة يقضى بأن تمول اللجنة المصنع بالمواد الخام اللازمة للإنتاج والمصنع يعمل الآن والحمد لله بكامل طاقته الإنتاجية لأول مرة منذ بدء الحرب، علماً بأن الإنتاج يتم توزيعه من خلال مكتب اللجنة فى سراييفو،

5- شراء وتجهيز سيارات الإسعاف:

قامت اللجنة بشراء وتجهيز 5 سيارات إسعاف أرسلت إلى داخل البوسنة فى مناطق (كيسلياك وترافينك وزينيتسا)، سيارتان منها تعملان فى مشروع الإخلاء الطبى الجراحى.

6- مشروع الإخلاء الطبى الجراحى:

حيث تقوم اللجنة بتمويل وحدتين طبيتين داخل البوسنة تمويلاً كاملاً (طبى- غير طبى) بالإضافة إلى سيارتى الإسعاف، ويتكلف 6500 مارك شهرياً.

7- مشروع تطعيم أطفال المهاجرين:

وذلك فى مناطق زغرب وضواحيها بكل التطعيمات اللازمة (CHOLERA - VIRUS HEPATITIS) وتم من ذلك تطعيم 3000 طفل.

8- مستشفى ترافينك:

قامت اللجنة بكفالتها كلية حتى رواتب العاملين وذلك لمدة 8 أشهر لكن ذلك توقف للأسف بسبب تردى الأحوال الأمنية وتوجد المستشفى حالياً فى أيدى الكروات، وقد جهزت اللجنة مركزاً لعبور الجرحى فى زغرب لكنه احترق منذ فترة قصيرة.

9- مشروع العيادات الطبية:

-عيادة المركز الإسلامى بزعرب: تقوم اللجنة بتمويلها بكافة الأدوية اللازمة، ويراجع هذه العيادة حوالى 150 مهاجراً يومياً. بالإضافة إلى إرسال المهاجرين إلى المشافى الكرواتية لإجراء العلميات الجراحية والكشوف والتحاليل على نفقة اللجنة.

- عيادة معسكر T.T.S بسبليت وبه 550 لاجئ تقوم اللجنة برعايتهم.

- عيادة تروفير وقد قدمت مساعدات لحوالى 897 مريضاً ويحوى هذا المعسكر ألف لاجئ بوسنوى.

- عيادة ماكرسكا: 3 آلاف لاجئ وبلغ عدد المرضى الذين تم توقيع الكشف عليهم 1100 مريض، وتتحمل اللجنة أدويتهم بالكامل.

- عيادة معسكر كورتشولا: حوالى ألف لاجئ، وتم الكشف على 700 لاجئ.

- عيادة معسكر المردلياشنا: 650 لاجئ

- عيادة معسكر بيس: 400 لاجئ.

- عيادة معسكر خفار: 2350 لاجئ، حوالى 1000 مريض.

- عيادة معسكر ستوبريتش: 650 لاجئ.

10- القوافل الطبية:

وتم ذلك فى سبليت وضواحيها (جزر: كورتشولا - أوربيتش - خفار) وتم الكشف على 884 حالة وتم تقديم مساعدات مالية لـ 410 مرضى.

11- مشروع إعادة توطين اللاجئين:

حيث تقوم اللجنة بإعادة توطين اللاجئين البوسنويين إلى الداخل مرة أخرى، وتم إعادة توطين أكثر من 8000 لاجئ حتى الآن.

12- مشروع إنشاء المدارس لتعليم أطفال البوسنة:

تم منها ما يلى:

1- مدرسة فى منطقة "سركفنيتسا" حيث تتسع لـ 330 طالبا من السنة الأولى حتى الثامنة و 30 طالبا من السنة الأولى إلى الثالثة ثانوى.

2- مدرسة أقيمت بالمجر حيث اقتضت الضرورة فتح مكتب اللجنة فى المجر لمتابعة أحوال اللاجئين وإنشاء مدرسة لتعليم أولادهم.

3- مدرسة لتعليم الأطفال الجرحى والذين يسكنون بالقرب من جبهات القتال وتعرضت مدارسهم للتدمير.

4- مدرسة جزيرة خفار.

13- كفالة أسر البوسنة:

سواء بالداخل أو بالخارج حيث تقوم اللجنة بكفالة أكثر من 500 أسرة داخل زغرب ومثلها داخل البوسنة (300 مارك

شهرياً للأسرة الواحدة) فضلاً عن كفالة جرحى الحرب (150 ماركا للجريح شهرياً) وكفالة عائلاتهم من حيث: (الطعام - الملبس - المسكن).

14- مشروع حطب *التدفئة*:

من أهم المشروعات التى تقوم بها اللجنة الآن، ويعتمد على إمداد الأسر داخل سراييفو وخارجها بحاجتهم من الأخشاب لمواجهة الصقيع بواقع مترين مكعبين للأسرة خارج سراييفو و 4 أمتار مكعبه للداخل، ويتم الشراء:

* من خارج سراييفو المحاصرة (سعر المتر 45ماركا)، ويتم نقل الحطب للداخل بالتنسيق مع IRC وهى شركة أمريكية متخصصة.

* من داخل سراييفو فى أحلك الظروف ويصل سعر المتر إلى 300 مارك ألمانى.

ويغطى هذا المشروع الآن حوالى 1400 أسرة.

15- مشروع توصيل *الغاز إلى* دوبرينيا:

وتعتبر من أهم مناطق سراييفو، ويتكلف المشروع 100,000 مارك ألمانى وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى بمبلغ 25000 مارك، ويقوم بتنفيذ المشروع إدارة الدفاع المدنى بالبوسنة، ويخدم المشروع أكثر من 240 أسرة بالداخل.

16- مشروع نقل *الركاب* بمدينة سراييفو:

وهذا المشروع يعالج مشكلة هامة وحيوية وهى الانتقالات داخل سراييفو، حيث وقعت اللجنة عقداً مع شركة أتوبيس بوسنوية وتبحث الآن إدخال الوقود من الخارج بالاتفاق مع الوكالة العليا لغوث اللاجئين.(UNHCR) لأن المقابل هو شراؤه من الداخل (سعر اللتر 20 ماركا ألمانيا)، لتكون التكلفة الشهرية 60,000ماركا ألمانى.

17- مشروع نقل مواد *الإغاثة إلى الداخل*:

فقد قامت اللجنة بشراء شاحنتين بحمولة 15 طنا للواحدة، واتفق مع شركة للنقل أمريكية (Care International) بحيث تتم ثمانى رحلات شهرياً لنقل مواد الإغاثة إلى وسط البوسنة حيث يتسلمها مندوب اللجنة هناك ويتولى توزيعها تحت إشراف مكاتب اللجنة فى الداخل، علماً بأن اللوحات المعدنية للشاحنتين تحمل أرقام الأمم المتحدة، وسعر الشاحنة 27 ألف دولار والصيانة والقيادة والوقود كل ثلاثة أشهر 30 ألف دولار.

أما عن الخطط المستقبلية والمشروعات التى تستعد اللجنة لتنفيذها وعددها ست فهى:-

1- إنشاء معمل للأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية فى مدينة زينيتسا وقد تم الاتفاق مع شركة تصنيع الصلب فى المدينة على توفير المكان اللازم وذلك عن طريق هيئة الأطباء المتطوعين، وسوف تقوم اللجنة بالمشاركة مع تلك الهيئة فى تمويل المشروع.

2- مشروع ترميم مستشفى توزلا، حيث يتم ترميم وبناء قسم للعناية المركزة بشكل جيد بالاشتراك مع الهيئة السابقة. وهذا المستشفى يخدم عدداً كبيراً من مناطق البوسنة (معظم شمال البوسنة) وتسوق اللجنة هذا المشروع لتنفيذه مع الهيئات الأخرى حيث يبلغ إجمالى التكلفة 2,549 مليون مارك.

3- إرسال جهاز أشعة متطور لداخل البوسنة.

4- عمل قافلة طبية متحركة طبية متحركة إلى زغرب وضواحيها للعناية بالحالة الصحية للمهاجرين المتواجدين فى المعسكرات.

5- جهاز منظار جراحى لسرعة إتمام الجراحات بتكلفة 10 آلاف مارك ألمانى.

6- مشروع تطوير مستشفى دوبرينيا (أهم مناطق العاصمة).

2- نقابة *المهندسين*:

فى يولية 1993 أقامت نقابة المهندسين الفرعية بالبحيرة مؤتمرا سلميا لمناصرة البوسنة (وكان الصرب قد شددوا حصارهم على العاصمة سراييفو) وألقيت فى المؤتمر خطب حول مساندة البوسنويين، وقد اقتحمت قوات الشرطة مقر النقابة لفض المؤتمر وأطلقت القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحى على المهندسين، وقد أصدرت النقابة العامة للمهندسين بياناً (مجلة المهندسين - عدد 449 يولية 1993) استنكر فيه "الهجوم الغاشم والمجرم والتصرفات غير الإنسانية وغير المسئولة" وطالبت المسئولين "بمحاسبة رجال الأمن الذين اقتحموا النقابة وزجوا بالوطن فى أحداث لا يحمد عقباها". وأرسل الأمين العام للنقابة د. محمد على بشر برقيات إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام يستنكر فيها ما حدث من قوات الأمن ويطالب بالتحقيق معهم والإفراج عن المعتقلين الأبرياء.

أيضا قامت اللجنة المصرية لمناصرة شعب البوسنة (مقررها د. أبو العلا ماضى من المهندسين) بمسيرة ضخمة إلى سفارة يوجوسلافيا السابقة وقدموا مذكرة احتجاج (الشعب 1993/8/3).

وعقدت اللجنة مؤتمراً فى نقابة المهندسين يوم 1993/8/16 ضم رؤساء حزبى العمل والأحرار ونقابيين وعلماء دين طالبوا فيه بمقاطعة منتجات الصرب والكروات وألقيت خطب تدعو لمساندة البوسنويين ومدهم بالسلاح للدفاع عن أنفسهم. (الشعب،1993/8/20)

ثالثا: الإخوان المسلمون:

أدان الإخوان المسلمون فى بيان أصدروه يوم 19 أبريل 1994 (8 ذى القعدة 1414هـ) الموقف الدولى المعادى لشعب البوسنة والهرسك وقتل المسلمين فى مدينة جورازدى المسلمة التى حاصرها الصرب وقتلوا مئات المسلمين فيها وجاء فى البيان "أن الاخوان قد هالهم الموقف المتآمر للأمم المتحدة والقوى الدولية الكبرى إزاء العدوان العسكرى المتواصل الذى يشنه الصرب بواسطة الجيش اليوجوسلافى وبتأييد علنى من الزعامة الروسية التى تؤيد خطط الإبادة ضد المسلمين باسم التطهير العرقى، فيستبيحون ضرب المدن بالصواريخ والمدفعية والدبابات وقتل المدنيين وتخريب مدن وقرى المسلمين وتهجير من بقى فيها من السكان" وأضاف البيان أن " الدول الكبرى والأمم المتحدة مسئولة عن جميع الجرائم التى ارتكبتها وترتكبها القوات الصربية المعتدية ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك وفى مقدمة المسئولين الأمين العام للمنظمة الذى يقوم بتعطيل كل إجراء دولى لوقف العدوان، بل ويشجع هذا العدوان ومن ورائه الدول الكبرى، كما يقدم المبررات التى تتهرب من خلالها الولايات المتحدة عن النهوض بأى دور إيجابى فى صالح المسلمين وأدان بيان الإخوان عجز المسئولين الدوليين أزاء سفك دماء مسلمى جورازدى ودعا لإجراءات شعبية وجماعية ض كل من يؤيد العدوان بما فى ذلك المقاطعة السياسية والاقتصادية، وأن ينشأ فى كل بلد إسلامى مؤسسة مسئولة تتولى هذه الإجراءات" (مجلة الدعوة باكستان، عدد 21 أبريل 1994).

* وفى حوار مع المرشد العام للإخوان المسلمين محمد حامد أبو النصر نشرته صحيفة السياسى المصرى (نوفمبر 1993) ونقلته عنها الدعوة ديسمبر 1993 قال رداً على سؤال حول تقييمه للدور العربى والإسلامى والدولى فى مواجهة مذابح البوسنة "إنه دور ضعيف للغاية ومتخاذل وسيسألنا الله عما يحدث لإخواننا فى البوسنة وفلسطين وكشمير".

١- القضايا الإسلامية

ب- الحرب الأهلية فى أفغانستان

استمرت طوال العام الهجرى الماضى الحرب الأهلية الأفغانية خصوصاً بين جماعة الرئيس برهان الدين ربانى ورئيس الوزراء قلب الدين حكمتيار. وظهر خلال هذا العام تطور جديد تمثل فى حرب المدن حيث تبادل الطرفان القصف بالطائرات والمدافع مما أدى لمقتل المدنيين وهدم آلاف المنازل والأبنية الحكومية، وتصاعدت حدة حرب المدن فى يناير وفبراير 1994 بعد أن تم التحالف بين قوات حكمتيار وقوات عبد الرشيد دوستم الزعيم الشيوعى السابق الذى اقتحمت قواته وزارة الدفاع الأفغانية واستولت عليها بعد معركة سقط فيها 300 قتيل.

وقد أدت الحرب لتشريد عشرات الآلاف من الأفغان خصوصاً فى مناطق (هرات) وقندز وتخار وولاية مزار الشريف أصبحوا يعيشون فى مخيمات تابعة للأمم المتحدة، وقد عرضت خلال العام عدة اقتراحات بتخلى كل من رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية المتنازعين على السلطة وتشكيل حكومة مؤقتة تعد لانتخابات حرة، ففى سبتمبر 1993 دعا حكمتيار لحل باستقالته هو وربانى والإعداد لانتخابات فى أكتوبر 1994 إلا أن الاقتراح فشل ولم ينفذ، وأعاد تكرار الاقتراح مجموعة من زعماء الفصائل الأفغانية الأخرى، إلا أنه فشل أيضاً.

مواقف مؤسسات وقوى النظام السياسى المصرى من القضية الأفغانية:

موقف السلطة التنفيذية:

ظهر خلال هذا العام أن القاهرة بدأت تميل تدريجياً تجاه التعامل مع الرئيس ربانى رغم إعلانها باستمرار ضرورة إنهاء الحرب الأهلية ووقف التدمير.

إذ وجهت دعوة رسمية للرئيس ربانى لزيارة مصر، وهو ما حدث فى نوفمبر1993، حيث تم توقيع اتفاقيات عديدة بصفة مبدنية تناولت مجالات الكهرباء والطرق والرى والتعليم والثقافة والإعلام بالإضافة لاتفاقية لتبادل المجرمين والمطلوبين للعدالة فى كلا البلدين. ووضح أن تقرب القاهرة من ربانى استهدف طلب معاونته فى القبض على بعض عناصر جماعة الجهاد المصرية الموجودين هناك، وتوقيع اتفاقيات أمنية بين البلدين، إلا أن سفير أفغانستان فى القاهرة (محمد صديق السلجوقى) نفى توقيع اتفاق أمنى، وقال إن استقبال بعثات أمنية مصرية مرتبط بتوقيع اتفاق تبادل المجرمين (الشرق الأوسط، 19/12/1993)وفيما بعد ترددت أنباء فى باكستان (الحياة، مايو 1994) حول توقيع الاتفاق وتسلم مصر لأفغان مصريين من الحكومة الأفغانية، وانتقاد جماعة حكمتيار لهذا السلوك على اعتبار أنهم -أى المصريين كما قال- حاربوا مع المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفيتى.

وعندما بدأ الرئيس الأفغانى ربانى زيارته لمصر قال وزير الخارجية عمرو موسى (الأهرام، 1993/11/15) إن "المباحثات تأتى فى ضوء حرص مصر على مصالح الشعب الأفغانى المسلم"، وحول التعاون الأمنى قال موسى (الأهرام، 1993/11/17) "إن هذا الموضوع مطروح ولكن مناقشته لا تتم على مستوى سياسى، وإن أفغانستان لها ظروف خاصة".

وفى ختام زيارة الرئيس ربانى لمصر صدر بيان مشترك (جرائد يوم 93/11/21) تم فيه الاتفاق على إعادة فتح سفارة مصر فى كابول، وأكد ربانى عدم السماح باستخدام الأراضى الأفغانية لتهديد أمن مصر واستقرارها، ولوحظ أن المسئولين المصريين لم يعلقوا أثناء الزيارة على موقفهم من الحرب الأهلية فى أفغانستان ولم يتم التطرق لها فى البيان الختامى، إلا أن بعض تعليقات الصحف الرسمية مثل الأهرام والأخبار نشرت أخباراً عن الحرب الأفغانية بعد زيارة ربانى وصفت فيها حكمتيار بـ "التطرف والإرهاب".

المؤسسات والقوى غير الحكومية:

أولاً: الأحزاب:

• بصفة عامة لم يكن هناك موقف محدد للأحزاب فيما يخص الحرب الأهلية الأفغانية إلا أن ما نشرته صحف الأحزاب المصرية حول تطورات الحرب صب فى زاوية إدانة الحرب الأهلية، فقد نشرت الوفد صحيفة حزب الوفد تفاصيل المعارك بين ربانى وحكمتيار وتصدرت أنباؤها مانشيتات الصحيفة خصوصاً فى يناير مع اشتداد حدة عمليات القصف بالصواريخ والطائرات وحملت بعض العناوين عبارات مثل "الأخوة الأعداء" و "الحرب الأهلية".

أيضاً نشرت جريدة حزب العمل (الشعب) تقارير حول سير عمليات القتال وحذرت من وجود أيد خارجية تعبث بين المجاهدين السابقين ووصفت فى أحد أعدادها يناير 1994 المجاهدين بـ "الأخوة الأعداء".

أما الحزب الناصرى، فقد نشرت صحيفته (العربى) بعض تقارير حول سير العلميات، وكان أبرزها تقرير ينتقد تحالف الجنرال السابق الشيوعى دوستم مع حكمتيار، فتحت عنوان "تحالف دوستم - حكمتيار إلى أين" قالت جريدة العربى (1994/1/17) إن كحمتيار "متطرف" ودوستم "شيوعى" وانتقدت هذا التحالف ضد الرئيس ربانى، وقالت إن حكمتيار تحالف مع دوستم رغم أنه سبق أن وصفه بأنه "قاطع طريق".

ثانياً: جماعة الإخوان المسلمين:

أصدرت جماعة الإخوان المسلمين بياناً بشأن أحداث أفغانستان (الشعب، 1994/2/8) قالت فيه إن "الإخوان وقد هالهم الواقع المأساوى الذى آل إليه الحال فى أفغانستان ليؤكدون على ثلاث مرتكزات أساسية شرعية يجب أن يراعيها كل قادة الجهاد الأفغانى وهى:

الأول: أن الاعتداء على المدنيين الأبرياء هو جريمة فى نظر الشريعة، وفى نظر كل القوانين الدولية... كما إن تحريم وتجريم القتال بين جيوش المسلمين حقيقة شرعية يجب ألا يغفل عنها مسلم.

الثانى: أن الجهاد الأفغانى هو فى الأصل ضد الشيوعية والشيوعيين، وكل نظام يعادى الإسلام، ومن ثم فإن التحالف مع الشيوعيين أو فلول الشيوعيين (البيان يقصد تحالف حكمتيار مع دوستم) جريمة مرفوضة عند كل مسلم.

الثالث: أن الأموال والأسلحة التى فى أيدى المجاهدين هى أمانة فى أعناقهم زودوا بها من أجل إقامة دولة أفغانستان المسلمة الحرة المستقلة الآمنة لتنهض بدورها الحضارى الإسلامى المأمور به، فلا يجوز شرعاً أن تستخدم فى هدم أفغانستان وقتل الأفغان.

وأضاف البيان " إن عدم الالتزام بهذه المرتكزات ليعد من قبيل الخروج على قيم وضوابط الإسلام وأن الإخوان المسلمين ليهيبوا بكل قادة الأفغان أن يثوبوا إلى رشدهم ويؤوبوا إلى ربهم أن يوقفوا فوراً نزيف الدم ومسلسل الهدم والتدمير فى أفغانستان".

أيضا وفى حوار مع المستشار مأمون الهضيبى (العالم اليوم، 94/2/25) قال إن الأوضاع فى أفغانستان غاية فى السوء ونحن نأسف ونحزن لها وهى بعيدة كل البعد عن أى فكر أو فقه أو خلق إسلامى، وهى كارثة بمعنى الكلمة بحق الشعب الأفغانى المسلم وبحق الإسلام والمسلمين.

أيضا انتقد الدكتور أحمد الملط (مجلة الدعوة، عدد 26، 5 صفر 1415هـ) الاقتتال الأفغانى وقال إن الأفغان رفاق السلاح نسوا ما كانوا عليه فى جهادهم عندما حرروا الأرض من الإلحاد ورفعوا السلاح فى وجه بعضهم البعض ونسوا أنهم جميعاً القاتل والمقتول فى النار، ودعا لإهداءهم طريق الخير وإبعادهم عن الفناء المحقق لكل أفغانستان التى أصبحت تعانى الجوع.

2- القضايا العربية

أ- اتفاق غزة أريحا

كان توقيع إتفاق غزة أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أحد أهم التطورات على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى، وكان لمصر دور كبير فى (تعبيد) الطريق أمامه ولذلك، فقد شهد العام الهجرى 1414 ردود أفعال مختلفة ومتضاربة من جانب قوى ومؤسسات النظام السياسى المصرى نستعرضها على النحو التالى:

ا- موقف السلطة التنفيذية:

أو المؤسسات الحكومية ويمكن الحديث هنا عن ثلاث مؤسسات:

أ- مؤسسة الرئاسة.

ب- وزارة الخارجية.

جـ- مجلس الوزراء.

أ- موقف مؤسسة الرئاسة:

أكد الرئيس حسنى مبارك فى خطبه وتصريحاته أو لقاءاته خلال العام الهجرى السابق على جملة من المبادئ التى تحكم موقف مصر والسياسة الرسمية من اتفاق غزة - أريحا على وجه الخصوص ومن عملية السلام على وجه العموم.

فقد تحدث الرئيس مبارك فى لقاء عقده مع قادة الضباط بالقوات المسلحة الذين شاركوا فى أعمال المناورة (بدر 1993) عن الجهود التى بذلتها مصر لدفع مسيرة السلام فى الشرق الأوسط وأن مصر قامت بدور أساسى فى كل المراحل حتى تم التوصل إلى اتفاق غزة - أريحا. واعتبر الرئيس مبارك أن هذا الاتفاق هو خطوة أولى جديدة على الطريق الصحيح، وأكد أنه سوف تكون له مردودات على كافة المسارات الأخرى (الأهرام 1993/9/13). وأكد الرئيس مبارك على أن إعلان المبادئ هام جداً وأن قضية القدس هامة جداً ولابد أن نتفاوض عليها لأنها تشغل العالم العربى والإسلامى (الأهرام 1993/9/13).

وعندما كانت تتعثر المفاوضات بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى كان الرئيس مبارك يقوم بدور الوساطة من أجل تقريب وجهات نظر الطرفين ومن ذلك لقاء مبارك مع بيريز وعرفات من أجل إزالة العقبات التى تحول دون تنفيذ الاتفاق الموقع بينهما (الأهرام، 1994/1/5).

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل لقد شهد الرئيس مبارك التوقيع بالاحرف الأولى على اتفاق القاهرة لتنفيذ الخطوات المتعلقة بالمعابر ومساحة أريحا وقطاع غزة كما شهد التوقيع على الخرائط الملحقة بهذا الاتفاق.

كما شهدت القاهرة اللحظة التاريخية لميلاد أول كيان فلسطينى فى العصر الحديث حيث وقع اتفاق إقامة الكيان الفلسطينى ياسر عرفات واسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل تحت رعاية الرئيس حسنى مبارك.

وأكد الرئيس مبارك فى خطابه الذى ألقاه بمناسبة توقيع إتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى أن الإتفاق رمز لإختيار الأمه العربية لكها للسلام طريقاً وإلتزاماً وأن التوقيع بداية مرحلة أولى للسلام الفلسطينى الاسرائيلى.

ب- وزارة الخارجية:

تبنت الخارجية المصرية موقفاً مؤيداً للمفاوضات ولإعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى تماماً مثل مؤسسة الرئاسة وأكدت أن الموقف المصرى يقوم على المبادئ الأتية:-

1) الإلتزام بالسلام العادل والشامل المبنى على قرارى مجلس الأمن رقم 242، 338.

2) ضرورة إحترام اسرائيل لما جاء فى إعلان المبادئ الفلسطينى- الاسرائيلى وضرورة تنفيذ ما به من بنود حتى يمكن التوصل إلى سلام عادل وشامل.

3) أن للنزاع العربى الاسرائيلى أربعة جوانب وهى الأرض والحق الفلسطينى والأمن للجميع والتعاون الإقليمى فى إطار السلام.

4) أنه لمدينة القدس أهمية خاصة لمكانتها الدينية ليس عندالفلسطينيين فقط ولكن عند العرب والمسلمين جميعاً

فيجب أن يكون هناك مفاوضات بشأنها وعدم محاولة اسرائيل تهويدها.

وانطلاقاً من هذه المبادئ فقد جاءت مواقف الخارجية المصرية من إتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي تجسيداً لتلك المبادئ وقد وضح دور الخارجية المصرية في هذا الاعلان، حيث قام وزير الخارجية المصرى عمرو موسى بدور هام وخطير فى تذويب العقبات التى تفترض تنفيذ الإتفاق حيث إجتمع أكثر من مرة مع نبيل شعث رئيس الوفد الفلسطينى فى المفاوضات لمناقشة مدى جدية اسرائيل فى تنفيذ الإتفاق فى موعده (الحياة 1993/11/30). وقال " إن الاتفاق يجب أن يؤدى إلى انسحاب اسرائيلى من غزة وأريحا وقيام حكم ذاتى كامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة كما طالب بإنتهاز كل الفرص لكى تنجح عملية السلام" (الأهرام 1993/12/21).

جـ- مجلس الوزراء المصرى:

رحب المجلس بالاتفاق عقب الجلسة الطارئة التى عقدها برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء عن تأييده للإتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى "إعلان المبادئ" وتشجيعه للاتفاق ودعم عملية التفاوض بإعتبار أن ذلك خطوة أولى فى إطار عملية مستمرة نحو قيام مرحلة انتقالية والتحرك نحو التسوية النهائية للقضية الفلسطينية والنزاع العربى الاسرائيلى (كما بحث مجلس الوزراء بشكل مستفيض إعلان المبادئ وملحقاته الاقتصادية والسياسية ومختلف نصوصه وكذلك الإتصالات التى جرت والدور المصرى الذى نشط فى إطار دعم عمليات السلام (الأهرام 1993/9/12)] الاتحاد: 1993/9/12].

وجدير بالذكر أن مواقف المؤسسات والأجهزة الحكومية الأخرى إزاء عملية السلام وإتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى جاءت لتؤكد التوجه الرسمى حيال هذه القضية كما عبرت عنها مؤسسة الرئاسة ووزارة الخارجية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب.

د- الأزهر الشريف:

لم يصدر رد فعل مباشر للأزهر عن الاتفاق ولكن التصريحات اللاحقة لشيخ الأزهر طالبت بالتمسك بمقاطعة اسرائيل ففى حديث له فى الامارات أكد شيخ الأهر جاد الحق على جاد الحق (الأهرام 1994/2/14) "ضرورة بقاء كل أنواع وأشكال المقاطعة الإقتصادية والتجارية لإسرائيل حتى تنسحب من جميع الأراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس والمسجد الأقصى وقال إن تاريخ اسرائيل ينبئ عن أنها لم تلتزم بعهد ولم تحترم وعداً وبالتالى فإن المطالبة بإلغاء المقاطعة الإقتصادية والتجارية معها -قبل الإنسحاب الكامل- أمر لا يجوز ولا يليق بل هو خطأ كبير"

2- موقف القوى والأحزاب السياسية

أولا: موقف الأحزاب السياسية:

اختلفت مواقف قوى وأحزاب المعارضة المصرية إزاء إتفاق غزة - أريحا وانقسمت مواقفها إزاء موقف منظمة التحرير الفلسطينية.

فالإخوان المسلمون والناصريون اختلفوا مع منظمة التحرير وأعلنوا رفضهم لإتفاق غزة - أريحا فى حين أعلن حزب الوفد الجديد الذى كان يعارض موقف المنظمة أيام حرب الخليج تأييده لإتفاق غزة - أريحا ووصف الاتفاق بأنه إتفاق تاريخى كما أعلن حزب التجمع تأييده لهذا الإرتفاق بإعتباره خطوة كمرحلة أولى تستوجب بالضرورة العمل جدياً لتحقيق تسوية شاملة وعادلة بينما جاء موقف حزب العمل متحفظاً إزاء الاتفاق فرغم أنه يوافق على الإرتفاق إلا أنه أبدى قلقه من المستقبل وارجع الإتفاق إلى تخلى الدول العربية عن منظمة التحرير وهو الأمر الذى دفعها إلى تقديم تنازلات وقبول إتفاق غزة - أريحا. وفيما يلى استعراض لموقف كل حزب أو قوة سياسية.

أ- موقف الإخوان المسلمون:

أعربت جماعة الإخوان المسلمين المحظور نشاطها عن رفضها للإتفاق وقالت فى بيان أصدرته أوائل سبتمبر 1993 أن ما تم الإعلان عنه يمثل قمة التنازلات من جانب منظمة التحرير فقد إنحازت تماماً إلى العرض الصهيونى وتنازلت عن الحدود الدنيا التى وضعتها هى لنفسها قبل وأثناء المفاوضات وهو ما فجر الأزمات داخل بنيان المنظمة التى باتت هى نفسها مهددة بالزوال والإنتهاء، وجاء فى بيان الإخوان "أن الجميع يتساءلون عن الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وعن المستوطنات الصهيونية التى يستمر بناؤها وليس هناك أدنى إشارة إلى وقف الهجرة أو الإستيطان وماذا عن القدس الشريف؟ وماذا عن حق العودة لملايين المشردين؟

لقد رأينا فى حياتنا شعوباً وأمماً حققت آمالها المشروعة وليس آخرها شعب إرتيريا الذى حقق الإستقلال الناجز عن

الحبشة فما بال الشعب الفلسطينى هو الذى يقدم ضحية على مذابح الصهيونية الإستيطانية؟

أيضا أكد الإخوان فى بيانهم أن قضية فلسطين لا تخص الشعب الفلسطنى وحده وإنما هى قضية كل العرب والمسلمين وإن الطريق الوحيد لتحرير فلسطين هو الجهاد فى سبيل الله بكل صوره وأشكاله والأولوية فى ذلك أن تتخذ الدول الإسلامية شعوباً وحكومات طريقاً جدياً نحو تطوير نفسها لتواكب حركة التقدم الحضارى العالمية مع تمسكها بعقيدتها ودينها.

ويرى الإخوان المسلمون أن إتفاق غزة - أريحا لا يوفر سوى عودة 2٪ من كل أرض فلسطين فقط وهى تساوى 400 كم2 هى مساحة غزة وأريحا كما أن السلطات التى سوف تمارسها الإدارة الفلسطينية لا تتجاوز أمور الصحة والتعليم والبلدية والأمن الداخلى وهى نفس السلطات التى يقوم الشعب الفلسطينى حالياً بإدارتها ومن ثم فإن الإتفاق لا يحقق أية فائدة للفلسطينيين وليس له أى عائد عليهم. ويؤكد الإخوان المسلمون أن أخطر الواجبات التى سوف تلقى على عاتق الإدارة الفلسطينية هو موقف الانتفاضة وحماية الأمن الصهيونى وهذا ما ينذر بخطر حرب أهلية فلسطينية وهو أمر لا تقره على الإطلاق ولا تقبل به.

وقد تحدث الشيخ مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان المسلمين والدكتور أحمد الملط عن نفس الموقف فى مقالات نشرتها لهما جريدة الشعب، وقال مشهور فى أحد مقالاته "أن العدو الصهيونى يتصرف وكأنه يمتلك كل فلسطين ثم يسمح للفلسطنيين بجزء يسير جداً ليقوم عليه حكم ذاتى محدود لا فاعلية له مقابل وقف المقاومة التى يسميها العدو إرهاباً. أما القدس والمستوطنات والمستوطنون فلا حديث حولها إلا بعد خمس سنوات على الأقل يكون العدو تمكن من تهويدها وقد سمعنا عن مخطط صهيونى يتهدف المدينة المقدسة ستقوم بتنفيذه عدة شركات يهودية بزعم تطوير القدس. (الشعب: 7/9/1993)

2- موقف الحزب الناصرى:

موقف الحزب الناصرى يتشابه مع موقف الإخوان إذ يرى الناصريون كما عبرت عن ذلك بياناتها ومقالاتهم فى صحيفة (العربى) أن إتفاق غزة - أريحا ينهى الكفاح العربى الفلسطينى وكافة إنتفاضات وثورات وحروب الأمة إلى نهاية هزيلة فالمشروع لا يخرج فى حقيقته عن جوهر كافة مشروعات الإستسلام التى روجت لها الدوائر الصهيونية منذ عام 1967 من حيث تركيزه على فكرة الحكم الذاتى للسكان دون الأرض كبديل للوطن الفلسطينى ويزيد الطين بله أن هذا المشروع لا يمتد إلى كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بعد 1967. كما أن هذه الصيغة للحكم الذاتى تجعل من غزة - أريحا معزلاً فلسطينياً تحت السيطرة الصهيونية تماماً كما هو حال معازل السود فى النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ويؤكد الناصريون أن النتائج السلبية الموتقبة لتوقيع هذا الاتفاق ستؤدى إلى تغيير كامل فى الخريطة السياسية للوطن العربى فكما حدث فى كامب ديفيد سيؤدى هذا الإتفاق إلى مزيد من الفرقة العربية والإنقسام الحاد بين الدول العربية ولا سيما الدول المتاخمة لفلسطين فضلاً عن الفائدة التى ستعود على العدو الصهيونى من إجهاض الإنتفاضة الفلسطينية وقطع الطريق على تنامى العمل المسلح الداخلى ضد قوات الإحتلال إذ أن وجود عرفات بقوات شرطة فلسطينية تابعة له سيكفى العدو الصهيونى تبعات مواجهة الانتفاضة بينما يقوم حاكم غزة - أريحا بإدارة الصراع الفلسطينى - الفلسطينى.

ويرى الناصريون فى رفضهم لإتفاق غزة - أريحا أن هذا الإتفاق ليس فقط المقدمة الضرورية للتصفية النهائية للقضية الفلسطينية بل هو أيضاً السبيل لتمهيد الطريق أمام تمرير الصيغة الشرق أوسطية التى يضطلع فيها الكيان الصهيونى بدور القوى العظمى فى المنطقة ويؤكد الناصريون أن المأزق الذى وصل إليه الكفاح العربى هو نتاج سياسات الولايات المتحدة العدائية والدور الخيانى الذى لعبته بعض أنظمة الحكم العربية ثم النهج الإقليمى الإستسلامى الذى انزلقت إليه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات.

ويقول ضياء الدين داود الأمين العام للحزى الناصرى أن "خاتمة النضال والتضحيات التى قدمها الشعب الفلسطينى هو أن يلهث بعض قادته وراء حكم ذاتى صورى على جزء مقطع الأوصال يجتهدون فى تغليفه بأوصاف ومسميات لتغطية زيفه وعاره وإن كانت تلك النتيجة ثمرة طبيعية لعصر السقوط العربى عصر كامب ديفيد" (مجلة العالم: لندن العدد 501، 18/9/1993)

3- موقف حزب العمل:

موقف حزب العمل جاء متحفظاً فهو من جهة يقبل إتفاق غزة - أريحا ويؤيده ومن جهة أخرى يقول أن ثمن الإتفاق باهظ والخسارة فادحة لأنه ينص على حكم ذاتى ولا ينص على إقامة الدولة الفلسطينية.

يقول المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل "إن المعنى المباشر لإتفاق غزة - أريحا هو أن يتخلص ثلاثة أرباع فلسطين من التسلط العسكرى الصهيونى وهذا ليس بالشئ القليل كما أن القضية الفلسطينية باتت فى أمس الاحتياج لموطئ قدم على أى بقعة مهما كانت صغيرة فهذا أفضل ألف مرة من حالة الشتات الفلسطينى. غير أن شكرى يرى أن ثمن اتفاق غزة - أريحا جاء فادحاً باهظاً ويلقى اللوم فى ذلك على الوضع العربى بأسره ويقول "لابد أن نلوم الوضع العربى قبل أن نلوم منظمة التحرير الفلسطينية فقد تخلت عنها الأنظمة العربية وتركتها فى ظلمات الشتات وتركت الإنتفاضة الباسلة تطحن على مدار ست سنوات أما الحكومات التى تركت فى مجال القضية الفلسطينية فقد كانت حركتها فى إتجاه الضغط على الفسطينيين لتقديم المزيد من التنازلات".

ويضيف رئيس حزب العمل "أن ثمن إتفاق غزة - أريحا فادحاً لأنه ينص على فترة إنتقالية ستظل إسرائيل فيها هى الطرف الأقوى الذى يملك النكوص والتراجع كما أن إسرائيل تربط الإتفاق بهيمنة إقتصادية على الكيان الفلسطينى الوليد وفى مقابل ذلك ستعتبر أنها حلت القضية الفلسطينية لتفسح المجال للأنظمة العربية كلها للدخول فى تطبيع واسع النطاق مع الصهيونية فيما يعرف بالسوق الشرق أوسطية بالإضافة إلى نتيجة خطيرة ستترتب على الإتفاق هى إندلاع النزاع الفلسطينى - الفلسطينى بين قيادة منظمة التحرير من جهة وفتح من جهة وبين باقى الفصائل الفلسطينية من جهة أخرى وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية حماس".

ويصف عادل حسين الأمين العام لحزب العمل ورئيس تحرير جريدة الشعب السابق إتفاق غزة - أريحا بأنه تجسيداً لما بلغه العرب من ضعف ومهانة ى ظل أنظمة الحكم الحالية ويقول "لا غرابة فى ذلك فالإتفاق يوقع بعد القتل والتشريد وفرض المجاعة على أهلنا فى الأراضى المحتلة، وبعد القصف والقتل والتدمير فى لبنان ومع حرب أهلية أخرى حيث شعب تونس والجزائر من الإرتباط بشعوب الشرق وقضية فلسطين وبعد حصار مضروب ومتصاعد على لبيا وبعد حصار العراق الذى دمروا قواته وقدرته العسكرية ومع تهديد بحصار السودان وضربه بصفته راعياً للإرهاب وبالتهمة نفسها تخضع سوريا للإبتزاز والتهديد الدائم وكذلك إيران (الشعب: 1993/9/14)

4- موقف حزب الوفد الجديد:

موقف حزب الوفد الجديد -وكذلك التجمع- جاء مزيداً لموقف الحزب الوطنى الحاكم من الاتفاق فالوفد أعتبرأنه إتفاق تاريخى إذ يقول جمال بدوى رئيس تحرير الوفد الناطقة بلسان الحزب (الوفد عدد 8-1993/10/9) "أن إتفاق غزة-أريحا خطوة فى مشوار الألف ميل الذى نتمنى أن يسلكه الشعب الفلسطينى فى ثبات وثقة ذلك أن تحرير بوصة واحدة من التراب الفلسطينى هو بكل المقاييس مكسب للقضية الفلسطينية وتتويج للنضال الفلسطينى الذى يخوض بكفاءة مرحلة التفاوض السلمى بعد أن خاضا بجدارة مرحلة الكفح المسلح على امتداد نصف قرن وقدم أغلى التضحيات من أجل حقوقه المشروعة وتحرير أرضه المحتلة".

ويقول جمال بدوى "إن فصائل المعارضة الفلسطينية سوف تقع فى مأزق تاريخى إذا هى رفضت الإتفاق جملة وتفصيلا وسوف ترتكب غلطة العمر إذا هى لجأت إلى ما أسماه بالأسلوب العقيم فى إتهام قيادة منظمة التحرير بالخيانة والتأمر والعمل على تصفية القضية الفلسطينية.

ويضيف قائلاً: إن الكفاح الفلسطنى عانى من الشطحات والمزايدات التى يتقنها أرباب الكلام أو المستفيدون من بقاء الحال على ما هو عليه وإن من واجب المعارضة الفلسطينية أن تطلب المزيد من الحقوق وأن تطالب بسرعة تطبيق اتفاق غزة-أريحا على الضفة الغربية والقدس الشرقية ولكن ليس من حقها أن تزايد على المنظمة وتضعها فى موقف حرج تبدو معه وكأنها لا تمثل الشعب الفلسطينى ورغم ذلك الموقف المؤيد لاتفاق غزة- أريحا من حزب الوفد إلا أن جمال بدوى رئيس تحرير صحيفة الوفد يرى أن الكفاح الفلسطينى لا يزال أمامه مشوار طويل لإستعادة حقوقه السليبة ويقرض حكومته الوطنية على ترابه المحرر (مجلة العالم: لندن العدد 501، 1993/9/18).

5- موقف حزب التجمع

موقف حزب التجمع من إتفاق غزة- أريحا جاء مؤيد بصفة عامة ومتحفظاً بصفة خاصة على أمور أخرى ومستند إلى بعض النقاط الثابتة وهى:

1- التمسك بتحقيق السلام العادل والشامل والتسوية السياسية للصراع العربى - الاسرائيلى.

2- حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطنى تحت قيادة منظمة التحرير ممثله الشرعى والوحيد.

3- احترام حق الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية فى إتخاذ القرار الفلسطينى المستقل فيما يتعلق بحقوق الشعب الفليسطينى دون وصاية أو تدخل من أحد.

4- التمسك بالحل الشامل على جميع الجبهات والمسارات وضرورة التنسيق العربى لتحقيق ذلك فى أسرع وقت.

وإنطلاقاً من هذه المبادئ فإن الحزب يرى أن الإتفاق يحقق إنسحاباً إسرائيلياً من أراضى فلسطينية للمرة الأولى منذ عام 1967 وتقوم سلطة وطنية فلسطينية فوق أرض فلسطينية (غزة- أريحا) ويرتفع فوقها العلم الفلسطينى لأول مرة منذ عام 1948 ويتم إنشاء مجلس فلسطينى منتخب يشارك فى إنتخابه سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بمن فيهم سكان القدس تنتقل إليه سلطات الحكم العسكرى الاسرائيلى والإدارة المدنية الاسرائيلية وتشكل لجنة مشتركة لدراسة عودة نازحى 1967.

ويرى الحزب أنه رغم هذه الإنجازات الهامة فهناك مخاطر ناتجة عن تأجيل بحث القدس والمستوطنات والسيادة على الأراضى والحدود ولاجئ 1948 إلى المرحلة النهائية (5 سنوات) وربط الأراضى الفلسطينية إقتصادياً وتنموياً بإسرائيل والنص على السوق الشرق أوسطية والتعهد بوقف الانتفاضة قبل الإعتراف بالدولة الفلسطينية.

وبناء على ذلك فإن الحزب أعلن تأييده لهذه الخطوة كمرحلة أولى تستوجب بالضرورة العمل جدياً لتحقيق تسوية شاملة وعادلة، وقد أكد بيان الأمانة العامة للحزب على أهميةالوحدة الوطنية الفلسطينية وديمقراطية القرار داخل منظمة التحرير وإدارة الخلاف والحوار بأساليب ديمقراطية ورفض الإنغماس فى العنف والعنف المضاد بين القوى الفلسطينية حماية للمصلحة الفلسطينية ويناشد الحزب كل القوى الفلسطينية رفض الإقتتال الفلسطينى تحت أى ظرف كان.

وحذر الحزب من الحملة التى تستهدف زرع الشكوك بين الشعب الفلسطينى والشعوب العربية بهدف إضعاف الجهود الفلسطينية والعربية الضرورية لتطوير النضال المشترك من أجل استكمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ومواجهة الضغوط الأمريكية والاسرائيلية المتواصلة.

ودعا الحزب الشعب المصرى والشعوب العربية لمواصلة المساندة لسوريا ولبنان ولتحرير الجولان والجنوب اللبنانى وصولاً إلى السلام الشامل والعادل.

6- موقف نقابة الأطباء:

كان موقف نقابة الأطباء أشبه بموقف حزب العمل والإخوان المسلمون فتحت عنوان "دور المسلمين بعد الإتفاق الأخير غزة- أريحا" وفى أول رد فعل نقابى عقدت النقابة مؤتمراً لمناقشة تداعيات الإتفاق الذى تم بين بعض قيادات منظمة التحرير الفلسطينية والعدو الصهيونى ووصف الدكتور عزام متولى هذا الاتفاق بأنه خطب جلل أصاب الأمة فى صميمها ويجب علينا ألا نقف موقف اليائس ولكن موقف المؤمن الواثق من نصر ربه وأن ما يجرى فى العالم الإسلامى ما هو إلا نتيجة للفصل بين واقع الأمة وقضاياها وبين عقيدتها. (الشعب 1993/9/21)

بينما شدد د/ عبد المنعم أبو الفتوح على مخاطر هذا الإتفاق ورأى أن من هذه المخاطر القضاء على العداء القائم بين المسلمين واليهود وهو ما يجعلنا غير مؤهلين لإستعادة قوتنا وتحرير أراضينا ومن هذه المخاطر أيضاً هو دفع الشباب الفلسطينى ليصفى بعضه ببعض وتصوير الشباب الذى يسعى لتحرير أرضه بأنه إرهابى وترتيباً على ما سبق فإن القضية الفلسطينية ستفقد تعاطف وتأييد كثير من دول العالم بعد الإعتراف المتبادل الذى تم وخلص المؤتمر إلى أن هذا الإتفاق (غزة- أريحا) يعتبر إعلاناً بإفلاس الأنظمة العربية والإسلامية من الدار البيضاء غرباً حتى جاكارتا شرقاً. (الشعب 1993/9/21).

7- موقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعات:

كان موقفهم موقف الرافض المندد حيث ندد أساتذة الجامعات المصرية بإتفاق غزة- أريحا ووصفوه "بأنه تصفية للقضية الفلسطينية" ووصمة عار على جبين كل عربى ومسلم. ودعا أساتذة الجامعات الدول العربية إلى عدم إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل والعمل على حشد كافة الامكانات وراء الافتفاضة الفلسطينية حتى تقوم الدولة الفلسطينية المنشودة.

كما دعا أساتذة الجامعات فى مؤتمرهم الذى عقد بنادى هيئة تدريس القاهرة إلى "ضرورة التمسك بأن الصراع بين الشعوب العربية والإسلامية وبين العدو الصهيونى هو صراع حضارى عقائدى ممتد وستظل أمتنا ساعية إلى تحقيق الوضع الذى يحفظ الحقوق الاسلامية ويحرر المسجد الأقصى".

وناشد أعضاء هيئة التدريس كافة القوى الوطنية الفلسطينية بالوحدة وعدم الإحتكام للسلاح وتفويت الفرصة على العدو الصهيونى فى إنهاك الجسد الفلسطينى (الشعب 28/9/1993).

2- القضايا العربية
ب- الأزمة اليمنية

عندما اندلع القتال فى اليمن بين الشمال والجنوب اكتفت الحكومة فى مصر بتوجيه النداءات التى تطالب بوقف القتال ومناشدة طرفى الأزمة السعى للحيلولة دون تفاقمها ، ومع ظهور بوادر هزيمة الجنوبيين وتحقيق الشمال لانتصارات تحول الموقف المصرى لشبه نقد لحكومة صنعاء وكانت العبارة الأكثر تكراراً هنا أن (الوحدة لا يمكن فرضها بالقوة) وكان من الواضح أن الموقف السياسى المصرى من الأزمة لا زال متأثراً ومحكوما بنتائج حرب الخليج الثانية ومناصرة اليمن للعراق ضد دول الخليج.

وفيما يلى رصد لمواقف الحكومة والأحزاب والنقابات من الأزمة:

ا- موقف السلطة التنفيذية:

أولاً: المؤسسات الحكومية:

وسوف نتناول فى هذا الصدد موقف كل من:

أ- مؤسسة الرئاسة.

ب- وزارة الخارجية.

أ- مؤسسة الرئاسة:

أكد الرئيس حسنى مبارك من خلال تصريحاته على أن موقف مصر من الأزمة والحرب اليمنية يقوم على المبادئ الآتية:

1- ضرورة وقف القتال فى اليمن والعمل على دعم الوحدة اليمنية.

2- حث الأطراف العربية الأخرى على المبادرات السياسية من أجل وقف اندلاع الحرب فى اليمن حفاظاً على التراب اليمنى والوحدة اليمنية وحفاظاً على مستقبل الأمة العربية.

3- العمل على تصفية الأزمة اليمنية على أساس وثيقة العهد والاتفاق التى وقعها الطرفان.

4- محاولة إرسال قوات عربية مشتركة للحيلولة دون اندلاع الحرب الأهلية الشاملة والتى تكون حرب الكل ضد الكل.

5- تقديم المساعدات المصرية إلى اليمن لتجاوز إصلاح مادمرته الحرب اليمنية.

وانطلاقاً من هذه المبادئ وتأكيداً عليها فقد عقد الرئيس حسنى مبارك جلسة محادثات مع الرئيس على عبد الله صالح تناولت تداعيات الأزمة اليمنية وسبل إنهائها ودعم الوحدة على أساس وثيقة العهد والاتفاق التى وقعها على سالم البيض وعلى عبد الله صالح فى عمان فى شهر فبراير من عام 1994، وأكدت المصادر الرسمية أن الجهود المصرية لتقريب وجهات النظر تقوم على وثيقة العهد والاتفاق كونها تمثل مرجعية لمواقف الأطراف وأن هناك نية صادقة والرغبة الخالصة لانهاء الأزمة. (الحياة 1994/3/11).

وقد بعث الرئيس مبارك مبعوثا خاصا إلى اليمن وهو السفير بدر همام لمتابعة الأحداث فى اليمن. (الأهرام 1994/3/31). كما وجه الرئيس مبارك نداءً إلى القادة اليمنيين ودعاهم فيه إلى وقف القتال الدائر بين القوات المسلحة اليمنية وحذر الرئيس فى ندائه من أن استمرار الصراع والصدام المسلح سوف يؤدى إلى المزيد من تدهور الأوضاع وإلحاق أكبر الضرر باليمن الشقيقة حاضراً ومستقبلاً، وطلب الرئيس مبارك من على عبد الله صالح باعتباره رئيس للبلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة التدخل بحكمة لإيقاف القتال الدائر بين القوات فى شمال البلاد ويشدد الرئيس مبارك فى ختام ندائه للقادة اليمنين على ضرورة ضبط النفس والحوار بالعقل والمنطق والاستجابة للمساعى التى تبذل من أجل خير اليمن والحفاظ على وحدة أبنا ءه. (الأهرام 1994/5/1).

وكان الرئيس مبارك قد قام بالاشتراك مع الإمارات بمحاولة وساطة جديدة لإنهاء الأزمة اليمنية قام بها الوزير صفوت الشريف نيابة عن الجانب المصرى وراشد عبد الله النعيمى نيابة عن الجانب الإماراتى يضاف إلى ذلك أن الرئيس مبارك قد بحث خلال زيارته لأبوظبى مع رئيس دولة الأمارات الشيخ زياد بن

سلطان آل نهيان أسس الوساطة المشتركة التى تقوم بها مصر والإمارات لحل الأزمة السياسية فى اليمن. (الحياة 18، 1994/4/25).

كما برز الاهتمام المصرى بالأزمة اليمنية من خلال الطلب الذى تقدمت به مصر ودول عربية أخرى لدعوة مجلس الأمن الدولى للانعقاد والبحث فى الوضع القائم فى اليمن وما أسفر عنه من خسائر فادحة فى أرواح المدنيين، إلا أن هذا الموقف وصف بأنه لصالح الحزب الاشتراكى اليمنى.

وقد طرأ على اللهجة المصرية تجاه القيادة اليمنية فى صنعاء منحنى جديد إذ أعربت القاهرة فى بيان صدر عن رئاسة الجمهورية فى أعقاب المحادثات التى أجراها الرئيس حسنى مبارك مع حيدر أبو بكر العطاس رئيس وزراء جمهورية اليمن الديمقراطية عن استغرابها "حدوث تصعيد مؤسف فى القتال على رغم التأكيدات العديدة التى تلقتها القاهرة من القيادة اليمنية وتعهدت فيها عدم المساس بالمنشآت النفطية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التى هى ملك الشعب اليمنى" وذكر البيان: "أن مصر تنظر بكثير القلق والأسى للتصعيد الخطير الذى تشهده العمليات القتالية فى اليمن والتى تمثلت فى توسيع نطاق الحرب وتكثيف تداعياتها وانعكاساتها السلبية وتضمن بيان رئاسة الجمهورية استنكاراً لأن العمليات التى لم تعد قاصرة على إراقة الدماء وإزهاق الأرواح بل امتدت إلى تخريب المؤسسات الاقتصادية والمنشآت البترولية ما يزيد من تأزيم الأوضاع فى المنطقة مبدياً الأسف لحدوث ذلك على رغم قرار مجلس الأمن رقم 942 وقرارات الجامعة العربية وجهودها وطالبت مصر المسئولين فى اليمن الشقيقة بوضع حد لهذا التردى والتزام قرارات الشرعية الدولية. (الحياة 1994/6/7) كما كانت القاهرة ملتقى وفود من الشمال والجنوب تبحث فى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة ليس هذا فحسب ولكن قامت الحكومة المصرية بدراسة احتياجات اليمن من مساعدات طبية وغذائية وبالذات فى عدن والمناطق التى تضررت من القتال. (الأهرام 1994/7/9).

إذن موقف مؤسسة الرئاسة من الأزمة اليمنية قام على مبدأ أساسى وهو الحفاظ على الوحدة اليمنية ومحاولة نزع فتيل الأزمة بين الجانبين وقد بدا ذلك واضحا فى تصريحات واتصالات ورسائل الرئيس مبارك إلى القيادة اليمنية.

ب- موقف وزارة الخارجية:

تبنت وزارة الخارجية المصرية موقفاً مؤيداً لمؤسسة الرئاسة من حيث الدعوة إلى وقف الاقتتال والحفاظ على الوحدة اليمنية وبحث السبل الكفيلة والمناسبة لإنهاء الأزمة اليمنية وقد ظهر هذا التوجه بوضوح فى لقاءات وتصريحات وزيارات عمرو موسى وزير الخارجية حيث صرح عمرو موسى فى أكثر من لقاء مع مسئولين يمنيين بأن الموقف المصرى يدعو لإنهاء حالة الحرب المتفجرة وحل الأزمة السياسية باليمن بالحوار بين طرفى الصراع وصرح عمرو موسى أن مصر ستطرح بعض الاقتراحات على مجلس الجامعة العربية الذى يعقد على مستوى المندوبين الدائمين تشتمل احتمال تدخل الجامعة العربية لوقف الاقتتال وإرسال قوات عربية للفصل بين المقاتلين ومراقبة وقف القتال وقال "إن هذا الإجراء مشروط بموافقة حكومة صنعاء"، وأضاف أنه أجرى اتصالات مع وزراء خارجية السعودية وسلطنة عمان والإمارات تناولت تطورات الأوضاع فى اليمن. (الأهرام 1994/5/7). كما بحث وزير الخارجية المصرى مع نظيره اليمنى محمد سالم باسندوه تطورات الأزمة اليمنية وموقف صنعاء من لجوء مصر ودول خليجية إلى عرض الأزمة على مجلس الأمن (الحياة 1994/5/29). كما اجتمع عمرو موسى مع الأخضر الأبراهيمى مبعوث الأمم المتحدة الخاص بأزمة اليمن وصرح عمرو موسى "بأن مصر تطلب وقف إطلاق النار وسيظل الموقف المصرى مصراً على ذلك وتحقيق الفصل بين القوات لأن استمرار إطلاق النار لا يمكن معه الحفاظ على وحدة اليمن. (الأهرام 1994/6/19) وعبر موسى عن آسف مصر للانهيار المتكرر لوقف إطلاق النار وجدد دعوته إلى احترام وقف إطلاق النار وتنفيذه بشكل أمين ووثيق معتبراً ذلك الخطوة الأولى المطلوبة نحو التعاطى مع المشكلة وحلها. (الحياة 1994/6/27). كما أكد أن مصر ما زالت عند رأيها وهو أن الوحدة لا يمكن أن تصان عن طريق استخدام القوة وأن مصر تطالب الأخوة اليمنيين فى الشمال والجنوب أن يتوقفوا عن القتال وأن يبدأو الحوار حتى يمكن عبور هذه الأزمة. (الأهرام 1994/7/4)

وعندما انتهت الحرب أعلن موسى ضرورة إصدار على عبد الله صالح عفواً عاماً عن جميع اليمنيين من الجنوب وقال "إن الحرب قد انتهت بشكل أو بآخر أما استمرار التعامل اللاإنسانى

مع الجنوبيين فى إطار تصفية الحسابات فستكون له آثارا أكبر من أثار الحرب نفسها (الحياة 1994/7/9). كما أكد موسى على أن مصر ستكون على رأس الدول التى ستشارك فى تقديم المساعدات الإنسانية لليمن وأن القاهرة أرسلت بالفعل أدوية ومعونات طبية. وخلاصة القول أن موقف الخارجية المصرى معارضاً لاستمرار الحرب التى انتهت بهزيمة الجنوب وانتصار خيار الوحدة على خيار الانفصال.

2- موقف القوى والأحزاب السياسية من الحرب اليمنية:

أولاً: موقف الأحزاب السياسية:

كانت مواقف الأحزاب السياسية متعارض إلى حد كبير بخصوص ما جرى فى اليمن من أحداث دامية وجاءت مواقف الأحزاب معبرة وبصورة كبيرة عن موقف الحكومة المصرية بإستثناء حزبى العمل والأحرار الذان ساندا بوضوح اليمن الشمالى ونددا بالانفصال الجنوبى حت أن جريدة (الأحرار) وصفت الجنوبيين بـ (المتمردين).

1- موقف حزب العمل:

لقد كان حزب العمل من أهم الأحزاب التى سارعت إلى إتخاذ رؤية محددة بشأن أحداث اليمن وناشد المكتب السياسى للحزب القيادات السياسية فى اليمن أن ترتفع فوق الخلافات الشخصية والقبلية وأن تحرص على حل أى خلافات بأسلوب الحوار داخل الأسرة اليمنية الواحدة وأن تضع قضية وحدة اليمن الطبيعية فوق أى إعتبار وهى الوحدة التى تعتبر ملكاً مقدساً للأمة العربية كلها وليست ملكاً لشعب اليمن وحده.

وناشد الحزب كل القوى الوطنية باليمن أن تقوم بدورها كاملاً فى الحفاظ على ديمقراطية اليمن ووحدته (الشعب 1993/11/2).

ولم يكتفى الحزب بذلك بل أرسل مندوبين له فى اليمن ليكون على مقربة من الأحداث هناك. ورأى حزب العمل أن الوحدة اليمنية أصبحت حقيقة لا يمكن إنكارها ولايجوز التلاعب نحوها ولا ينبغى التراجع فيها حيث أنها أصبحت ارادة أمة ولم تعد مطالب أشخاص ويمكن تلخيص موقف الحزب كما ورد فى بياناته على النحو التالى:

1) أن الوحدة مطلب محورى واستراتيجى هام ينبغى الدفاع عنه.

2) أن الطريقة التى تمت بها الوحدة شابها العديد من الأخطاء التى سارعت بتفجيرها مع وجود نزعات إنفصالية هربت إلى الوحدة ثم هربت من الوحدة.

3) أن المجموعة الإنفصالية شرذمة قليلة لا تمثل أبناء الجنوب حيث إن أغلبية الذين يقودون المعركة فى الجنوب ويحاصرون عدن والمكلا هم أبناء الجنوب أنفسهم.

4) من الخطأ أن تقول إن الوحدة لا تفرض بالقوة. فالوحدة فرضت بإرادة الشعب بإستفتاء ودستور وانتخابات كلها حرة ونزيهة والصحيح أن يقال إن الإنفصال لا يفرض بالقوة ولا مانع من أن تسيل دماء من أجل الوحدة (الشعب 1994/7/5)

2- موقف حزب التجمع:

كانت رؤية حزب التجمع متمثلاً فى الأمانة المركزية له هى وقف القتال مع الحفاظ على جوهر الوحدة مع وجود قوات عربية (محضر الأمانة العامة السبت 1994/5/14).

وقد فصل حسين عبد الرازق عضو الأمانة العامة ورئيس تحرير الأهالى الأسبق موقف الحزب من تطورات الأزمة اليمنية على النحو التالى:-

1) أن الوحدة تمت تحت تأثير التحولات الدولية وفقدان الجنوب لسنده الرئيسى.

2) الأزمة الاقتصادية التى أصابت الشمال بعد تطورات شهدتها فى أول عهد على عبدالله صالح بحكم تحويلات اليمنيين فى الخارج والبترول.

3) تأثير صدام حسين بالاسراع بالوحدة.

وبعد الوحدة برزت العوامل السلبية:-

1) وجود حزبيين بتاريخين مختلفين وتكون إجتماعى مختلف وعقليتين وطرح الفروق بين حزب المؤتمر والحزب الإشتراكى.

2) تفاقم الأزمة الاقتصادية فى الشمال والجنوب.

3) اختلال الأمن فى الجنوب.

4) جاءت الإنتخابات البرلمانية وراهن على عبدالله صالح عليها وكانت المفاجأة فى النتائج. حصل الإشتراكى على كل مقاعد الجنوب ماعدا 14 مقعد فى تعز ومقاعد فى صنعاء والبيضاء.

3- موقف نقابة الأطباء:

لقد كانت نقابة الأطباء من أنشط النقابات بخصوص

الأحداث التى دارت فى اليمن. فبعد الحرب مباشرة بدأ التحرك سواء من خلال وزارة الصحة أو وزارة الخارجية وقد أرسلت النقابة طلب من الجامعة العربية لكى تأخذ عطاء رسمى لممارسة عملها فى اليمن وبالفعل تم إرسال وفد طبى مكون من الدكتور إبراهيم عوف والدكتور عاطف رضوان كما تم ارسال وفد مكون من 17 طبيب و 2 ممرضين فى مختلف فروع الجراحة العامة والتخدير.

كما تم الإتصال بين نقيب الأطباء الدكتور حمدى السيد ووزارة الخارجية لتسهيل وصول الوفد الطبى إلى عدن وتم ذلك بالفعل وقد استمر الوفد الطبى يعمل باليمن من الفترة 1994/5/21 وحتى يوم 1994/9/3 ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد واستمر حوالى 10 أطباء من نقابة الأطباء يعملون فى الشمال والجنوب (مقابلة مع الدكتورك جمال عبد السلام أمين مساعد نقابة الأطباء الفرعية بالقاهرة).

وعلى أية حال فقد تشابهت مواقف الأحزاب والقوى السياسية من الأزمة اليمنية.

4- موقف الإخوان المسلمون:

أيد الإخوان المسلمون حكومة الرئيس على عبد الله صالح ووصفوا الحرب بين الشمال والجنوب بأنها (فتنة) ودعوا لتهدئة الخواطر وإتمام المصالحة الوطنية بين كل اليمنيين وأصدر الإخوان بياناً يوم 12 يولية 1994 بعد إقتراب المعارك من الحسم يهنئون فيه بإنتهاء الفتنة التى اشتعلت بين الأخوة فى اليمن الشقيق وتأكيد وحدة أراضيه وشعبه وقال البيان "إن الإخوان المسلمين ليأملون أن يكون العفو العام عن كل من شارك فى هذه الفتنة مقدمة لمصالحة وطنية شاملة كما يطالبون الجامعة العربية

والدول العربية والاسلامية كافة والمجتمع الدولى بتقديم جميع المساعدات اللازمة لحكومة اليمن لإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

أيضاً أرسل المرشد العام للإخوان المسلمين الشيخ حامد أبو النصر برقية تهنئة للرئيس اليمنى على عبد الله صالح وللشيخ الأحمر رئيس مجلس النواب اليمنى يوم 18 يولية 1994 يهنئهما فيها على انتهاء الفتنة وتمام الوحدة فى ايمن.

وكان الإخوان قد أصدوار بيان بتاريخ أول مايو 1994 بعد اندلاع الحرب اليمنية طالبوا فيه برأب الصدع وجمع الفرقاء حول صالح اليمن وأدانوا توجيه السلاح اليمنى إلى صدور اليمنيين وإدانتهم لأى أسلوب أو سياسية أو محاولة لهدم الوحدة اليمنية أو خلخلة دعائمها ودعوا طرفى النزاع لتغليب الصالح العام على الخاص.

3- القضايا الإفريقية

أ- مشكلة جنوب السودان

شهدت أزمة جنوب السودان تطورات هامة خلال العام الهجرى 1414هـ على الصعيدين العسكرى والسياسى فقد تصاعدت خلالها الخطط الأوربية والأمريكية لمساندة فرق التمرد الداعية للانفصال بجنوب السودان عن شماله لحد استضافة العاصمتين الأمريكية ثم البريطانية اجتماعين هامين للمعارضة السودانية والانفصاليين برعاية برلمانى الدولتين أواخر 1993 و أوائل عام1994 كما شهدت المعارك العسكريه المزيد من الانتصارات الحكوميه فى سياق خطة(صيف العبور-2) وتم تحرير عدة مدن هامه قرب الحدود الكينيه والأوغنديه مثل موروبو وكايا وكاجو كاجى.

تطورات الأزمة سياسياً:-

بنهاية العام الهجرى السابق 1413(وبالتحديد فى مايو 1993) كانت قد انتهت مفاوضات أبوجا-2 بين الحكومة السودانية والفصيل الرئيسى لحركة التمرد بزعامة جون قرنق دون التوصل لحلول نهائيه لمشكلة الجنوب. وكان الخلاف الأساسى حول هوية السودان والفتره الانتقاليه وحق تقرير المصير للجنوب، ومع بداية العام الهجرى الجديد 1414 كانت الحكومة قد بدأت مفاوضاتها مع الجناح الآخر المنشق على جناح قرنق(الفصيل المتحد من مجموعة وليم نون وكاربينو ورياك مشار) فى أغسطس عام 1993 فى بلدة فشوده بأعالى النيل وكان مقررا استئنافها مره أخرى فى سبتمبر 1993 إلا أن الطائرة التي كانت تنقل الوفد التقاوضى الحكومى سقطت فى 5سبتمبر وقتل من فيها. وفى اجتماعات قمة(الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر) «إيجاد» التى عقدت فى الفتره من6:8سبتمبر 1993 فى أديس أبابا أبدى رؤساء كل من كينيا واثيوبيا وأغندا وأرتيريا اهتمامهم بتحقيق الاستقرار فى السودان. وأعربوا عن عزمهم للمساهمه فى تحريك جهود السلام خاصة بين الحكومة وجناح قرنق التى توقفت بعد التطورات السياسية الاخيرة فى نيجريا وتنازل الرئيس بابا نجيدا عن السلطه فى نهاية أغسطس 1993. وقد تكونت لجنة رباعيه برئاسة رئيس كينيا دانيال آرب موى لهذا الغرض ورحب السودان بمبادرة دول(إيجاد).

وفى 18مايو 1994 بدأت- تحت رعاية «إيجاد»- جولة جديدة من المفاوضات بمشروع لإعلان مبادئ غير ملزم لأى طرف شمل النقاط التى طرقتها ورقة الحكومة حول قضايا الدين والدولة والتنوع الثقافى وحقوق المواطنة ، بالإضافة لورقة حركة التمرد بجناحيها حول حق تقرير المصير وهو ما رفضته الحكومة على اعتبار أن هناك اتفاقا على بقاء السودان الموحد المتنوع الثقافات فى ظل النظام الفيدرالي. وأتفق على معاودة الاجتماع فى يوليه 94 ولكن المفاوضات فشلت أيضا لإصرار المتمردين على الانفصال وميل دول (الإيجاد) لطلبهم الذى أدرج فى (مبادرة إيجاد).

وواكب المفاوضات الخاصة بجنوب السودان تصعيد كبير فى المواقف الآوربيه والآمريكية خصوصاً عقب فشل كل مفاوضات. فعقب مفاوضات أبوجا مايو 1993 وفشودة (أغسطس 1993) وتحرير مدينة موروبو وكايا فى الجنوب قامت الإدارة الأمريكية. بإدراج الحكومة السودانية فى سياق الحكومات التى ترعى الإرهاب وفق تصنيف خاص بالخارجيه الامريكية، [1]ومع إعلان السودان تقسيم البلاد إلى(26) ولايه بدلاً من(9) ولايات منها 10 جنوبية بدلا من3 وتعين لواء الشرطة جورج كنغور(جنوبي) نائباً للرئيس البشير ثم بدء عمليات صيف العبور-2لتحرير كاجو كاجى ونيمولي، عقدت فى واشنطن نوفمبر1993 -عبر اللجنة الفرعية لشئون إفريقية فى مجلس النواب الزمريكى- نوة شارك فيها معارضون للحكومية السودانية من الشمال والجنوب أنتهت بتوحيد فيصلى حركة التمرد قرنق ومشار وتوقيعهما على بيان أو(إعلان واشنطن) للمصالحة بينهما وبهدف توحيد جهودهما معاً ضد الهجمات الحكومية التى كانت تستهدف آخر معاقل

قرنق فى الجنوب فى الإقليم الاستوائى بدلا من الاقتتال القبلى بين المتمردين وبعضهم البعض. ثم عقدت ندوه مماثلة للمعارضة السودانية فى لندن يوم 15فبراير1994 (بعد أن سبقتها فى يناير1994 مناقشات فى مجلس اللوردات البريطانى حول الشأن السوداني). وعقدت الندوه فى مجلس العموم البريطانى ونظمتها منظمة(النور والأمل للسودان) وهى جمعيه مسيحية تضع فى شعارها خارطة القارة الإفريقية وبداخلها خارطة السودان يقسمها صليب كبير. وتركز جهود هذه الندوه ايضا على تحقيق المصالحة بين فصائل المتمردين المتناحرة وانتزاع إعتراف من المعارضين الشماليين المشاركين فى الندوه(التجمع الديمقراطى المعارض) بحق تقرير مصير الجنوب(أى انفصاله) وهو ما حدث بالفعل حيث طالب ممثل حزب الأمة فى الخارج (مبارك الفاضل) بحق تقرير المصير والانفصال بعد الفتره الانتقالية ودعا مجلس الأمن وأمريكا للتدخل العسكرى فى الجنوب وإسقاط الدولة الإسلامية فى الخرطوم وهو نفس ما طالب به زعيم حزب الاتحادى أيضا. أما بعد فشل مبادرة(إيجاد) فقد أعلنت حكومة السودان أن المتمردين يلقون دعما عسكريا وإمدات من امريكا وإسرائيل بصورة مباشرة وكانت قبلها فى مارس1994 أعلنت عن كشف أسلحة إسرائيلية حديثة وصلت للمتمردين. وشهدت هذه الفترة المتوترة طرد السفير البريطانى يناير94 وتصاعد أصوات فى البرلمان السودانى فبراير1994 تطالب أيضا بطرد السفير الأمريكى بسبب تدخل السفيرين فى شئون السودان وسفرهم للجنوب دون إذن الحكومة(عن طريق أوغندا) وسعيهم لتوحيد فصائل التمرد.

ب- تطورات الأزمة عسكريا:-

فى أغسطس1993 بدأت قوات الحكومة السودانية هجوماً على المتمردين لتحرير باقى مدن الجنوب ونجحت بالفعل فى تحرير مدينة(موروبو) ذات الأهمية الاستراتجية التى تقع على مفترق طرق ثم مدينة (كايا) التى تعد نقطه الإمداد الرئيسية لقوات قرنق عبر الحدود الأوغندية الكينية(هى ومدينة نيمولي). وفى أوائل عام1994 انقسم الجناح المنشق على قرنق(جناح ريك مشار) لفصيلين هما جناح لام أكول وجناح مشار. وأدى هذا لمزيد من الاقتتال القبلى بينهما من جهة وبين كل منهما وجناح قرنق. وفى ظل هذا الوضع بدأ الجيش السوداني(فبراير-مارس1994) عملية صيف العبور-2 واستكمالاً للعملية الاولى التى جرت عام1992 ونجح الجيش خلالها من تحرير قرابة15 مدينة جنوبية وتمكنت القوات السودانية من تحرير منطقة جبال النوبة فى أبريل1994! ومدينة(موندي) غرب الاستوائية قبل أن تدخل مدينة (كاجو كاجي) مقر قرنق الإدارى الذى اتخذه له بعد سقوط مقره الأول في(توريت) عام1992 وذلك فى يونية 1994 بحيث لم يعد لقوات التمرد سيطرة حقيقية سوى على مدينة (نيمولي) الهامة قرب الحدود الاوغندية التى حاصرها الجيش السودانى ولكنها لم تسقط حتى نهاية العام الهجرى يولية1994.

ولتقدير المكاسب العسكرية السودانية فى صيف العبور-(1)و(2) نلحظ أن المعارك بدأت والقوات الحكومية تقف(عام1992) عند خط العرض رقم(11) قرب الحدود مع أثيوبيا فى الشمال الشرقي. وحتى1994 كانت تحارب عند خط العرض رقم(4) فى الجنوب وما بين الخطين مساحة أرض تقدر بمساحة ألمانيا الموحدة!

أ- موقف المؤسسات الرسمية الحكومية من أزمة السودان

رغم التوتر والخلافات السياسية بين مصر والسودان والتى تزايدت خلال العام الهجرى السابق1414 بسبب استمرار مصر فى فرض سيادتها على منطقة حلايب وتقديم السودان شكوى لمجلس الأمن والجامعة العربية ومصادرة 13 استراحة مصرية، فقد حرصت الحكومة المصرية -لأسباب استراتيجية- على التأكيد على وحدة السودان، ورفضها لفصل جنوب السوان، لما لذلك من أثر ضار بالأمن القومى المصرى والعربي، وظهر أن هناك شبه إجماع من جانب الحكومة واحزاب المعارضه- بصوره متفاوته- على هذا الأمر. ففى خطابه وأحاديثه التى تطرق فيها للخلافات المصرية السودانية حرص الرئيس مبارك على تأكيد أن مصر مع وحدة السودان ولاتقبل تقسيمة أو فصل الجنوب. ففى أثناء زيارته للولايات المتحدة الامريكية أكتوبر1993 التى جاءت فى ظل تصاعد الهجوم الغربى على السودان، أكد مبارك- حسبما جاء فى مقال إبراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام فى سياق عرض للزيارة(الأهرام 1993/10/29)- بوضوح ضرورة الحفاظ على وحدة أراضى السودان وحقه فى

سيادته على أراضيه مع ضرورة العمل على استقرار الأوضاع للشعب السوداني. وفى قمة (هراري) التى رأسها الرئيس مبارك لدفع عملية التحول الديمقراطى فى جنوب إفريقيا مارس1994، ووفى طريق عودته للقاهرة. قال الرئيس مبارك لرؤساء تحرير الصحف(الأهرام، 1994/3/21) إن مصر ضد تقسيم أى دوله عربيه سواء كانت العراق أو السودان[1] ونقلت روزاليوسف(1994/5/2) عن مصادر دبلوماسية (أن هناك تنسيقاً سياسياً بين مصر والسودان قد حدث لإجهاض خطة قرنق إعلان دوله جديده فى الجنوب). أيضا أكد عمرو موسى وزير الخارجية على هذا المعنى فى أكثر من موقف. فقد أكد عقب تصاعد الخلافات المصرية السودانية(اهتمام مصر بأن تكون العلاقة بين مصر والسودان لخدمة المصالح المشتركة وألاتؤدى تصريحات المسئولين السودانيين للإساءه للعلاقات) الأهرام، 1993/11/7.وقال فى مؤتمر صحفي(بعد بدء المحاولات الأمريكية لتوحيد حركة التمرد) «إن مصر لاتقبل تقسيم السودان أو انفصال أى جزء منه» وأضاف «إن مصر ترحب بجهود إنهاء الحرب الأهلية فى السودان حتى تبقى السودان دون مشاكل»

الأهرام، 1993/12/21.

أما عقب ندوتى واشنطن ولندن اللتين جرى فيها الحديث علناً عن التدخل العسكرى فى الجنوب وفصل الجنوب، فقد أكثر الوزير عمرو موسى(موقف مصر الثابت والحاسم من دعم وحدة أراضى السودان وعدم فصل جنوبه عن شماله). وقال تعقيباً على محاولات الفصل للجنوب(أن أى محاولات فى هذا الشأن سواء سودانية فى الشمال أومن الجنوب أو من جهات خارجيه سوف تواجة بمعارضة واضحة من السياسة المصرية الأهرام1994/2/23).

2- موقف القوى السياسية غير الحكومية

أ-الأحزاب السياسية:-

1-حزب العمل:

تعتبر قضيتا السودان وفلسطين إحدى دعامتين يستند إليهما حزب العمل ويهتم بهما. ولذلك انعكس هذا فى صورة تخصيص باب ثابت فى جريدة الحزب(الشعب) تحت اسم«جنوب الوادي» لنشر كل أخبار السودان بالإضافة لأخبار وموضوعات أخرى عن السودان ومشاكله تنشر فى صفحات أخرى. وقد وقف الحزب موقفاً حاسماً ضد فكرة فصل الجنوب ووصف الأمر بأنه(مؤامرة أمريكية)أو(مؤامرة صهيونية) وحث الحكومة على إنهاء خلافاتها مع السودان والتوحد ضد المؤامرات الغربية التى تسعى لفصل الجنوب عن شمال السودان وإقامة دوله مسيحيه هناك تهدد مصالح مصر الاستراتيجية خصوصاً فى مياه النيل التى تمر عبر الجنوب، وأفردت الصحيفة لتصريحات المسئولين السودانين مساحة واسعة فى هذا الصدد، ففى حوار مع د.غازى صلاح الدين وزير شئون الرئاسة السوادنى نشرته (الشعب،93/12/14)قال إن مصر أركت من خلال مصالحها الاستراتيجية أن إنفصال الجنوب خطر على مصالحها هى اذ اقتنعت بأن حركة قرنق عنصرية ومتطرفة. وتحت عنوان (صراخ الغرب حول جنوب السودان)نشر تحليل (1994/3/10)حول إعلان مصر على لسان وزير الخارجية عمرو موسى أن مصر مع وحدة السودان وضد تقسيمه فور صدور قرارت اجتماع لندن وأهمية توحيد موقف البلدين ضد المؤامرات الخارجيه أيضا نشرت(الشعب) عدة مقالات للأمين العام للحزب عادل حسين حول المؤامرت الغربية لفصل جنوب السودان وخطرها على الأمن القومى المصرى (فبراير، مارس1994)، كما نشرت عدداً كبيراً من الموضوعات فى باب جنوب الوادى حول جنوب السودان وما يتعرض له من مؤامرات، وأكدت على أهمية وحدة السودان، ومن الموضوعات التى نشرت حول هذا(لماذا أعلن المتمردون دولتهم الانفصالية بعد طردهم من أرضها) و(الجماهير السودانية تحتفل بتحرير كاجو كاجي) والسودان والتدخل الخارجي) و(تنسيق مصرى سودانى لمواجهة الاتهامات الأمريكيه ضد الخرطوم) و(تزعم واشنطن لمؤامرة فصل جنوب السودان).أيضا كتب رئيس تحرير الشعب مجدى حسين عداً من المقالات حول السودان والمؤامرات التى تحاك ضده لتقسيمه خلال شهرى مايو ويونية 1994، تحدث فيها عن خطورة ذلك على أمن مصر القومي، وعاد فى سبتمبر1994 ليرد على مقال لرئيس تحرير أخبار اليوم إبراهيم سعدة يطالب مصر بالتدخل لإسقاط البشير، فطالب مجدى حسين برفض المساس بالسودان.

2- الوفد:

إتخذ الوفد موقفا معاديا للحكومة السودانية منذ ثورة الإنقاذ عام1989 وعلى عكس باب(جنوب الوادي) فى جريدة

الشعب المؤيد للحكومة السودانية، خصصت فى جريدة الوفد مرتين أسبوعيا صفحة (الأشقاء) للهجوم على الحكومة السودانية ونشرأخبار المعارضة السودانية وحركة التمرد فى الجنوب وقد انعكس ذلك فى صورة عدم وجود موقف واضح للوفد تبلور خلال العام الهجرى حول رأيه فى مسألة فصل جنوب السودان، وإن بدا أن هناك مساندة لحقوق الجنوبيين بصفة عامة ورفضا لفصل الجنوب كذلك. افتتحت عنوان(التصريحات وحدها لاتكفي) جاء فى كلمة(المحرر) بصفحة الأشقاء(الوفد 1994/4/6) تعليق على تصريح الوزير عمرو موسى الذى أكد خلاله معارضة مصر الواضحة لكل محاولات فصل جنوب السودان عن شماله فقال المحرر"أن التصريح يستحق كل الإشادة والتقدير..ومع ذلك ففى ظل نظام على شاكلة الموجود الآن فى الخرطوم فإن التصريحات وحدها لاتكفى مالم تستند إلى استراتجية مصرية واضحة تجاه مجمل الأوضاع الدولية والاقلمية والداخليه التى تحيط بالقضية السودانية، والثابت أن السياسة المصرية لاتولى مايحدث فى السودان الاهتمام الكافى إلافى أوقات الأزمات وعند تفاقم الأخطار".

أيضا جاء فى كلمة محرر صفحة الأشقاء الوفد(1994/9/10) تعقيباً على خلافات المعارضة الشمالية السودانية داخل (التجمع المعارض) «حتى الآن لم يوضح لنا المطالبون بحق تقرير المصير كيف يتمسكون ببرنامج التجمع المعارض ومبادئه التى تدعو إلى إقرار حقوق المواطنة المتساوية والتوزيع العادل للثروة فى نفس الوقت الذى يوافقون فيه على إمكانية فصل جنوب السودان عن شماله!). وأضاف "إن أزمة التجمع الحالية أصبحت تهدد وجوده ما لم تحسم قواه الشمالية والجنوبية بصراحة موقفها حول مشكلة السودان بعد إسقاط الجبهة بلا مناورات.. وألا يكتفى الشماليون ببيانات التنديد ضد الحرب الوحشية التى يمارسها (مجانين الجبهة «الإسلامية» ضد الأهل فى الجنوب، بل يساهمون عسكرياً فى دعم الحركة الشعبية بالرجال والعتاد ليثبتوا مصداقيتهم الحقيقية فى إسقاط الجبهة وبناء السودان الواحد الديمقراطى).

3- حزب التجمع:-

مثلما فعلت جريدتا الشعب والوفد، عمدت جريدة الأهالى بدورها لتخصيص باب أو زاوية صغيرة حول شئون السودان تحت عنوان (أهالى السودان) وهى مخصصة كذلك للهجوم على حكومة السودان ولوحظ أن هذه الزاوية نشرت أخباراً وتعليقات قصيرة بشأن اجتماعات المعارضة السودانية فى لندن وواشنطن التى جرى الحديث فيها عن فصل الجنوب كما استعرضت توصيات اجتماعاعتهم دون أن يبدو رأى محدد للحزب فى هذا الصدد وإن كان يميل للحفاظ على وحدة السودان. وعلى سبيل المثال نشرت (الأهالى 1994/1/5) خبراً بعنوان "تحذير عربى من أخطار تقسيم السودان، وفيه تحذير اتحاد المحامين العرب من فصل الجنوب (وقول الخواجة إن حالة اللامبالاة التى تبديها الحكومة السودانية حيال وحدة السودان تشجع على فصل الجنوب، وهى السبب وراء الأصوات الداعية لحق تقرير المصير بما يؤدى لقيام دويلات فى السودان تشكل خطراً على أمن مصر والسودان والأمن العربى كله.

4- الحزب الناصرى:

لم يصدر عن الحزب الناصرى موقف محدد من مسألة جنوب السودان على مدار العام الهجرى السابق، إلا أن صحيفة الحزب العربى اهتمت بنشر أخبار السودان وتبنت خط التأييد لوحدة السودان. فتحت عنوان "السودان على قائمة الإرهاب وأمريكا تفتح باب التدخل" نشر تقرير (العربى 1993/8/23) جاء فيه سرد للخطط الأمريكية ضد السودان ومما ورد فيه " وباسم المصالحة الوطنية ترى محاولات مشبوهة تروج لها أمريكا لفصل جنوب السودان عن شماله عبر صيغ الاستفتاء الشعبى والكونفدرالية والمناطق الآمنة فى الوقت الذى بات معروفاً للجميع مدى هشاشة الأوضاع الداخلية فى السودان وقابليتها للانفجار والتفتت إلى أشكال وكيانات سياسية منفصلة ومتناحرة". أيضاً نُشر تقرير حول سيناريو تفتيت السودان (العربى 1993/11/6) أشار للمؤامرة الأمريكية الرامية ليس فقط لفصل جنوب السودان عن شماله وإنما تفتيت الكيان السودانى برمته إلى دويلات عرقية.

وهناك تقرير آخر تحت عنوان "التدخل الأمريكى شعاره: صوملة جنوب السودان" (العربى 1993/11/15)وفيه تعليق على إعلان واشنطن الذى أعلن فيه عن توحيد فصيلى حركة التمرد جاء فيه أنه " حتى الآن لم يصدر تصريح رسمى يدين بيان واشنطن باعتباره تأجيج للصراع فى الجنوب ومقدمة لتفتيت الكيان".

5- الإخوان المسلمون:-

لم يصدر عن الإخوان بيان محدد بشأن جنوب السودان خلال العام الهجرى السابق، بيد أن مجلة الدعوة الصادرة فى باكستان والمعبرة عن موقف الجماعة فى الخارج نشرت عدة تقارير حول السودان وما يتعرض له من مؤامرات، ففى العدد رقم 20، 1994/4/21 وتحت عنوان "خطط أوربية وأمريكية لفصل وإقامة دولة مسيحية" قالت المجلة: « حتى وقت قريب كانت مؤامرات الغرب والكنائس التبشيرية ضد جنوب السودان -باعتباره حائط صد أمام العالم الإسلامى- تتم سراً وبطرق ملتوية، إلا أن هذه المؤامرات أصبحت الآن علنية أو على حد قول وزير الخارجية السودانى حسين أبو صالح فى البيان الذى قدمه لجامعة الدول العربية يوم 27 مارس الماضى "إن التآمر قد وصل إلى مرحلة متقدمة أصبحت واضحة ولم يعد هناك أجندة سرية". وأشار تقرير الدعوة لوثيقة بريطانية سرية ترسم كيفية فصل الجنوب (ودعت لاستثمار الضغط الإعلامى لتصوير الوضع فى الجنوب على أنه قمع العرب المسلمين للمقهورين من الافارقة السود المسيحيين مع التحرك عبر الأمم المتحدة ضد السودان وإرسال قوات دولية للحماية لمسيحيى الجنوب).

3- القضايا الإفريقية

ب- الحرب الأهلية فى الصومال

.حاولت مصر السعى لإيجاد حل للأزمة الصومالية واضعة فى اعتبارها عدة أسباب، فمن الناحية الاستراتيجية هناك روابط تاريخية بين مصر والصومال وروابط تنظيمية فى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومن شأن استمرارية الأزمة أن ينعكس على دول الجوار فى القرن الإفريقى مثل السودان وهى منطقة ذات أهمية استراتيجية لمصر لأنها تمثل عمقاً وامتداداً استراتيجياً بحكم تحكمها فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر. أما من الناحية الوظيفية، فمصر ملزمة بحكم رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية السعى لإيجاد حل للحرب الأهلية وقد شاركت مصر فى قوات حفظ السلام التى ذهبت للصومال بـ 28 ألف جندى وضابط.

تطورات الحرب الأهلية:

كان العام الهجرى السابق عام المواجهة والانكسار الأمريكى فى الصومال، فمنذ بدايته بدأت المواجهات العسكرية بين قوات الجنرال عيديد والاتحاد الإسلامى وبين القوات الأمريكية وتحولت القوات الأمريكية لقوة احتلال أعطت لنفسها حق اعتقال عيديد. كما دارت معارك أخرى عنيفة بين القوات الباكستانية وقوات عيديد بعد مصرع 24 جنديا باكستانيا فى كمين فى يونية 1993 ومعارك أخرى بين قوات عيديد وقوات نيجيريا بعد مصرع 7 جنود نيجيريين فى سبتمبر 1993. وخلال شهور يولية وأغسطس وسبتمبر سقط عشرات الصوماليين قتلى بنيران القوات الأمريكية، ففى سبتمبر قتل 25 مدنياً صومالياً أثر هجوم جوى أمريكى، وفى أكتوبر قتل 69 صومالياً وكانت المعركة الكبرى التى أنهت هذه الحرب الأمريكية الصومالية قد وقعت فى أكتوبر فى الرابع من هذا الشهر وقعت معركة ضارية سقط خلالها 13 قتيلاً و 84 جريحاً من القوات الأمريكية ومن الجانب الصومالى سقط 200 قتيل و 700 جريح بعد أن أطلقت الطائرات الأمريكية النار عشوائياً على المدنيين، سقطت خلال المعركة طائرتا هليكوبتر وتم أسر طيار أمريكى وطاف الصوماليون بجثة أحد الطيارين الأمريكيين فى شوارع مقديشيو يوم 5 أكتوبر، مما أحدث ارتباكاً شديداً فى الإدرارة الأمريكية قررت على أثره سحب قواتها من الصومال بالكامل -تحت ضغط الكونجرس- بحلول مارس 1994. وبدأت سياسة الأمم المتحدة التى بدأت بالاغاثة وانتهت بالحرب مع الفصائل الصمالية، تتغير تدريجياً بعد هذه المعارك الدموية وألغى طلب اعتقال الجنرال عيديد وبدأت جهود البحث عن حل سلمى للأزمة وعقد مؤتمر للمصالحة الصومالية.

وقد عقد اجتماع لزعماء الفصائل الصومالية فى القاهرة مارس 1994 حضرته الفصائل الموالية للرئيس المؤقت على مهدى ورفض عيديد حضوره وعقد بالمقابل مؤتمر فى أديس أبابا حضره عيديد وعلى مهدى فى مارس لتسوية المشكلة، إلا أنه وبعد انسحاب القوات الأمريكية عادت الاشتباكات بين الفصائل المتنازعة.

أ-موقف المؤسسة التنفيذية:-

حاولت القاهرة لعب دور لتحقيق المصالحة الصومالية بحكم رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية وجرت اتصالات مصرية أمريكية لإيجاد حل سياسى للمشكلة خصوصاً بعد هزيمة الأمريكان والإعلان عن سحب قواتهم.

ففى أعقاب مذبحة مقديشيو يوم 4 أكتوبر دعت مصر - فى بيان لوزارة الخارجية - (الأهرام، 1993/10/8) لإحلال السلام فى مختلف أنحاء الصومال وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفئات الصومالية والحفاظ على وحدة الدولة، واتخاذ مواقف إيجابية لتنفيذ قرارات مؤتمر المصالحة. وأعلنت أسفها للأحداث الأخيرة وسقوط مدنيين وجنود للأمم المتحدة، وفى اليوم التالى جرت اتصالات أمريكية مصربة وأعلن وزير الخارجية الأمريكى أن أمريكا سوف تطلب من مصر القيام بدور فعال لإيجاد حل سياسى أفريقى للأزمة، ثم أعلن فى 11 أكتوبر 1993 أن الرئيس مبارك سوف يزور أثيوبيا يوم 20 أكتوبر لبحث أزمة

الصومال وتحقيق المصالحة والحفاظ على وحدة الصومال، إلا أن الزيارة لم تتم لانشغال مبارك بعد ترشيحه لفترة رئاسة ثالثة. وبالمقابل جرت مباحثات بين الرئيس مبارك والأمين العام للأمم المتحدة بشأن وسائل حل الأزمة والترتيبات الخاصة بالمصالحة.

وفى 1993/10/14 ترأس الرئيس مبارك إجتماعاً دولياً فى القاهرة لإنقاذ الصومال وناشد فيه (الأهرام، 1993/10/15) الرئيس مبارك والدكتور غالى والدكتور عصمت عبد المجيد وحامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى الدول العربية والإسلامية والإفريقية للمساهمة بالقوات والموارد المالية التى تحتاجها قوات حفظ السلام فى الصومال حتى تنجح مهمتها.

وقد أكدت القاهرة على أهمية تنفيذ قرارات أديس أبابا للمصالحة فى الصومال وأعلنت عدم انحيازها لطرف دون الآخر وحرصها على وحدة الصومال.

فقد طالب عمرو موسى وزير الخارجية (الأهرام، 1993/10/18) بتنفيذ مقرارات أديس أبابا فى الصومال وقال " إن هناك مؤشرات على إمكانية تحقيق المصالحة، ولكن هناك ظروفاً قد تمنعها، والمهم هو أن تتم المصالحة ليس لمصلحة فئة واحدة ولا زعيم واحد". وقال إن مصر لا تتعامل مع أسماء ولكن مع كل الفئات الصومالية" وعندما بدأت القوات الأمريكية انسحابها من الصومال مارس 1993 نشرت مصر كتيبتين إضافيتين طبقاً لخطة الأمم المتحدة، إلا أنها نفت وجود ارتباط بين الدور المصرى وزيادة القوات المصرية هناك، وبين القرار الأمريكى بسحب قواته (المسلمون، 1993/11/26) وحرص وزير الخارجية المصرى على أن يؤكد (الأهرام، 1993/10/25) – ثناء زيارة الرئيس مبارك لواشنطن– إن "زيادة القوات المصرية فى الصومال ليست بديلاً عن الانسحاب الأمريكى.

وكان الرئيس مبارك قد انتقد بصورة غير مباشرة القرار الأمريكى بسحب القوات من الصومال وقال (الأهرام، 93/10/27) فى حديث للتلفزيون الأمريكى A.B.C "إن انسحاب أمريكا من الصومال الآن خصوصاً بدون وضع نهاية للمشكلة خطأ كبير".

وقد أعلن فى ختام زيارة مبارك لواشنطن عن اتفاق مشترك من أربعة مبادئ لحل مشكلة الصومال هى:–

– البدء فى عملية المصالحة الوطنية ووقف إطلاق النار ونزع السلاح وبناء الإدارة الحكومية لإعادة التعمير.

وفى نوفمبر 1993 أكد عمرو موسى أهمية تحقيق المصالحة الوطنية فى الصومال ووضع حد للمشكلة قبل 31 مارس1994 الموعد المقرر لانسحاب القوات الأمريكية وقال إن مصر تؤيد مهمة الأمم المتحدة ودور قوات حفظ السلام فى المساعدة على تحريك القضية نحو الحل طبقاً لقرارات مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمر أديس أبابا.

وقد شاركت مصر فى مؤتمر أديس أبابا حول تنظيم المساعدات وإعادة بناء الصومال بوفد برئاسة السفير عمر جاد مساعد الوزير (الأهرام، 1993/27). وأعلنت مصر فى هذا المؤتمر (الأهرام، 1993/12/3) أنها مستعدة لتسليح قوات الشرطة الصومالية وتزويد 2000 شرطى صومالى بالأسلحة وأجهزة الاتصالات.

وقد عقدت فى القاهرة فى ديسمبر 1993 قمة أفريقية مصغرة خاصة بأعمال الجهاز المركزى لآلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الإفريقية بالطرق السلمية، ونوقشت فى القمة (الأهرام، 1993/12/7) مشاكل الصومال وبوروندى وجنوب إفريقيا وقال الرئيس مبارك إن آلية حل المنازعات تعطى أولوية للصومال وأنجولا وجنوب أفريقيا.

وفى 12/15 أكد عمرو موسى أن مصر سوف تواصل جهودها لتحقيق التقارب بين الفصائل الصومالية وقال (الأهرام، 1993/12). فى مؤتمر صحفى أن مصر لا تفرق بين الفصائل المختلفة الصومالية وذكر أن كل الفصائل لها الحق فى المشاركة فى مؤتمر المصالحة الوطنية.

وفى مارس 1994 دعت مصر كافة الفصائل الصومالية للتشاور فى القاهرة بشأن إيجاد حل للأزمة فى الصومال، وحضرت الفصائل الـ 12 الموالية للرئيس المؤقت على مهدى محمد واستقبلهم الرئيس مبارك فى حين لم يحضر الجنرال محمد فارح عيديد رئيس التحالف الوطنى ورفض قرارات مؤتمر القاهرة التى تشير لإنشاء مجلس إنقاذ يتكون من 17 عضواً من كل الفصائل وتكون رئاسته بالتناوب، وقد عقب وزير الخارجية موسى على عدم حضور عيديد (الأهرام 1994/3/7) فقال إن مصر وجهت الدعوة لكل الفصائل الصومالية لحضور بما فيها عيديد وأنها لا تفرق بين أى منها.

وفى 25 مارس 1994 وقبل انسحاب القوات الأمريكية بستة أيام أعلن عن إتفاق كل من عيديد وعلى مهدى فى

أديس أبابا على بدء المصالحة وتنفيذ قرارات أديس أبابا، وقد رحبت مصر بالاتفاق بين عيديد ومهدى، وقال عمرو موسى وزير الخارجية (الأهرام 26/3/1994) إن "مصر تعتبر الاتفاق خطوة مهمة على طريق تسوية المشكلة الصومالية. وقال إننا نتطلع إلى اتخاذ الفصائل الصومالية الخطوات الخاصة بعقد الاجتماعات المتفق عليها لانتخاب الرئيس ونوابه والحكومة.

ومع عودة الصراعات والمعارك بين الفصائل الصومالية خلال يونية عادت القاهرة لطلب تنفيذ مقرارات أديس أبابا وحث الأحزاب الصومالية على الكف عن التنافس المدمر بينها وأن تناقش خلافاتها على مائدة التفاوض لأن تدهور الوضع سيعود بالأزمة لنقطة الصفر.

2- موقف القوى السياسية غير الحكومية:

أ- الاحزاب السياسية:

1- حزب الوفد:

يمكن تلمس ملامح موقف حزب الوفد تجاه الأزمة الصومالية من مقال بعنوان "احذروا السقوط فى مستنقع الصومال" كتبه رئيس تحرير الوفد (18/10/1993) بعد المعارك الشرسة بين الصوماليين والأمريكيين يعلق على أنباء إحلال قوات مصرية محل الأمريكية يقول « أخشى ما نخشاه أن تنزلق أقدامنا فى مستنقع الصومال ونتورط فى مغامرات عسكرية كما حدث من قبل فى مستنقعات أخرى استنزفت دماءنا وأموالنا وتسببت فى خراب الخزينة المصرية بعد أن لجأ إلى بيع رصيد مصر من الذهب"(!) وأضاف إن مشاركة القوات المصرية فى مهمات خارجية عملية محفوفة بالمخاطر ولن نجنى منها سوى المزيد من الفقر والضنك وإهدار الدم المصرى فى حروب ليس لها علاقة بالأمن القومى. وأضاف "مهما كانت علاقتنا حميمة مع أمريكا، إلا أن هذا لا يعنى أن تكون مصر ستاراً لتغطية انسحاب القوات الأمريكية، ولا يعنى أن تدفع مصر ثمن الفشل الذريع الذى منيت به السياسية الأمريكية فى القرن الأفريقى، وقال بدوى "إن الحملة الأمريكية للصومال ذهبت بدافع إنسانى بعد الدعاية التى مهدت لها إعلامياً بنشر الهياكل البشرية التى حطمها الجوع ولكنها ما لبثت أن تورطت فى الصراعات القبلية ودخلت فى مجابهة مع أبناء الشعب الصومالى" وختم بقوله "ليس من مهمة مصر أن تتحمل أوزار السياسة الأمريكية فى القرن الإفريقى".

2- حزب العمل:

رفض الحزب عملية التدخل الدولى فى الصومال ولاسيما الأمريكى، وقد أكد ذلك المعنى الأمين العام لحزب العمل عادل حسين (الشعب، 5/11/1993)بقوله أن الصوماليين يواجهون الاحتلال الأمريكى تحت راية الاسلام وإن الصومال يُضرب لالتزامه بالشريعة ويقول (فى حالة إنسحاب فعلى للقوات الأمريكية لن يسند للجيش المصرى دور بديل مؤثر) ويضيف (كما فى الخليج مطلوب أن لا يقوم جيشنا بدور البطولة فى أى بلد... مطلوب ألا يزيد الدور العسكرى المصرى على الكومبارس) ويقول أيضاً (إن المطلوب من الدولة المصرية هو دور عسكرى محدود ومطلوب فى الأساس جهد دبلوماسى يقوم به الرئيس مبارك كرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية.

أيضا كتب عادل حسين يحلل أزمة الصومال فقال إن (البترول سبب التدخل وليس الاعتبارات الإنسانية واستشهد بمقال فى صحيفة لا ريبوبليكا الإيطالية عدد 3/8/1993 وقال إنه (فُرض على الجامعة العربية أن تمتنع عن التدخل للمصالحة أو حتى الإغاثة). وعندما قررت الأمم المتحدة وقف ملاحقة ومطاردة الجنرال عيديد أعتبر (الشعب) ذلك انتصاراً جديد لعيديد 19/11/1993 أيضاً نشرت تقارير كثيرة عن تطورات الصومال تصف التدخل الأمريكى بأنه احتلال.

3- حزب التجمع:

أصدرت الأمانة العامة لحزب التجمع بياناً (الأهالى 27/10/1993 بعد تصاعد المعارك بين الصوماليين والقوات الأمريكية حذرت فيه من (دور أمريكا فى الصومال وقلقها من استمرار نزيف الدم هناك بسبب هذا الدور الأمريكى، وطالبت الحكومة المصرية أن تلتزم بالأهداف النبيلة التى حكمت التدخل الدولى والإغاثة الإنسانية لشعب الصومال.

واهتمت جريدة الحزب بنشر تطورات المعارك بين قوات الأمم المتحدة وقوات أمريكا من جهة وقوات الجنرال عيديد من جهة ثانية مركزة على خرروج القوات الدولية عن مهمتها وتحول القوات الأمريكية لقوات احتلال.

4- الحزب الناصرى:

أصدرت الأمانة العامة للحزب الناصرى بياناً (العربى 25/10/1993) حول الصومال حيث فيه (الإدارة الوطنية للصوماليين بقيادة الجنرال فارح عيديد التى ألحقت الهزيمة

بالولايات المتحدة، وقررت عقد جلسات استماع فى القاهرة مع القادة الصوماليين ولعب دور إيجابى فى بناء مصالحة وطنية صومالية، ودعم النضال الصومالى بكل الوسائل المتاحة ومخاطبة رئيس الجمهورية بضرورة سحب قواتنا من الصومال وعدم إرسال أى قوات أخرى).

وكتب الأمين العام للحزب ضياء الدين داود تحت عنوان "الديمقراطية والحرية" (العربى 1993/10/25) يقول إن "شعب الصومال لقن إخوانه العرب الذين تتوالى هزائمهم واستسلامهم وتفريطهم فى كل المسلمات وا[...]سات [...]لقنهم درساً بليغاً بأن إرادة الشعب الصلبة المؤمن [...]المستحيل تستطيع أن تحقق المعجزات، وأصبح عيديد بطلاً أسطورياً ونضاله وشعب الصومال شمعة وسط ظلام اتفاقيات الاستسلام والخنوع.

وفى نفس عدد الجريدة جاءت (كلمة العربى) حول الدرس الصومالى) تحدثت فيها عن المقاومة ضد الأمريكان وشجاعة الصوماليين.

ب- النقابات والإخوان والأزمة الصومالية:

1- نقابة الأطباء (1)

أهتمت لجنة الإغاثة الإنسانية بالحرب الأهلية فى الصومال من زاوية إنسانية منذ بداية الحرب وبدأ تواجد لجنة الإغاثة على أرض الصومال منذ مايو 1992 واستمر نشاطها طوال العام الهجرى الماضى فى صورة إرسال فرق طبية للعمل فى المستشفيات (دجفر - مقديشيو - بوصاصو) بالإضافة لتدعيم هذه الفرق بكميات من الأدوية والآلات الطبية اللازمة قيمتها 110 آلاف دولار، وذلك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، وعقد يوم الاثنين 16 أغسطس 1993 بمقر منظمة الصحة العالمية بالإسكندرية اجتماع مشترك بين قيادات المنظمة ولجنة الإغاثة بنقابة الأطباء لمناقشة سبل التعاون المشترك لتطوير الخدمات الصحية داخل مدن الصومال، واتفق الطرفان على بدء تنفيذ برنامج ثابت لعلاج مرض الدرن فى مدينة بوصاصو كمرحلة أولى، ثم يتم تطوير البرنامج بعد مرور ستة شهور وتطبيقه فى باقى مدن الصومال، وأن تقوم النقابة بتوفير الخبرات الطبية المناسبة وتشارك المنظمة بالبرامج ودعم تكاليف العلاج. وفيما بعد تم الاتفاق مع المكتب الإقليمى (WHO) بمشروع مكافحة الدرن فى الصومال فى مقديشيو وبوصاصو.

أيضا أوفدت لجنة الإغاثة بعثات تعليمية للصومال حيث أوفدت 10 مدرسين للقيام بمهمة التدريب فى مدارس الصومال المختلفة (بوصاصو - هرجيسا - بورما) للتلاميذ الدراسين ومحو الأمية للكبار وتعليم السيدات.

وقد أشاد د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بدور لجنة الإغاثة فى الصومال ونشاطها هناك الذى شمل إرسال 4 وفود للإغاثة الطبية للصومال لمدة سنة كاملة وإدارة المستشفى الرئيسى فى مقديشيو وتنفيذ مشروع مكافحة الدرن.

2- الإخوان المسلمون والصومال

تنتقد الإخوان المسلمون إطلاق القوات الأمريكية النار على المدنيين والأبرياء عشوائياً فى الصومال فى يونية 1993 بعد أن زادت حدة القتال بين الصوماليين من قوات عيديد وبين قوات الأمم المتحدة خاصة الأمريكية. وأصدر الإخوان بياناً يوم 15 يونية 1993 / 15 ذى الحجة 1413هـ تحت عنوان (بشأن البطش بالعزل من النساء والأطفال والرجال فى الصومال).

جاء فى البيان "أنه فى الوقت الذى يعلن فيه رسمياً عن اغتصاب أكثر من 60 ألف امرأة من مسلمات البوسنة والمذابح الوحشية، وفى الوقت الذى يعلن فيه الكيان الصهيونى استنكاره واستهزاءه ورفضه لقرار مجلس الأمن بإعادة المبعدين الفلسطينيين .... وفى هذا الوقت تشهر القوات الأمريكية سلاحها المدمر على شعب الصومال الأعزل، فتقتل العشرات وهى التى ما وطئت أقدامها أرض الصومال، إلا بعم حماية قوافل الإغاثة وضمان إيصالها إلى مستحقيها وفض النزاع بين المقاتلين من الفصائل الصومالية... وهكذا يتضح الفارق الضخم بين نظرة مجلس الأمن، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للأمور".

أضاف البيان "أن الإخوان المسلمين لا يقبلون ما حدث للقوات الباكستانية العاملة تحت راية الأمم المتحدة فى الصومال، والتى زج بها فى مواجهة مسلحة مفاجئة ومفتعلة مع شعب الصومال، فقتل من قتل ، إلا أنهم لا يقبلون أن يُخذ هذا الحادث تكأة لما حدث ويحدث من فتك وتدمير وقتل للرجال

(1) المصادر: مجلة الأطباء، عدد ١١٦، أكتوبر ١٩٩٣ ص٧، وعدد ١١٨، أبريل ١٩٩٤، تقرير بعنوان "لجنة الإغاثة الإنسانية -مصر- تسع سنوات من العطاء" ، لجنة الإغاثة بنقابة الأطباء، بدون تاريخ.

والنساء والأطفال العزل الأبرياء بصورة بشعة تقشعر منها النفوس، كما عاود الإخوان لفت الأنظار فى العالم إلى هذه التفرقة الواضحة فى المعاملة بين العرب والمسلمين من جهة، وغيرهم من الأمم من جهة أخرى، والكيل بمكيالين ففى البوسنة تغض الطرف وفى العراق والصومال تضرب الضربات القاتلة.

"إن الإخوان المسلمين يطالبون مجلس الأمن وعلى رأسه أمريكا بوقف حملات التدمير والقتل للشعب الصومالى ثم يطالبون بتضافر الجهود لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مصالحة وطنية فى الصومال تحفظ على شعبه وحدته وسلامته تمهيداً لانسحاب القوات الدولية من على ترابه الوطنى".

3- القضايا الإفريقية

جـ- الحرب الأهلية فى رواندا

تعد رواندا دولة صغيرة الحجم حيث لا تتجاوز مساحتها 26 ألف كم2 ولا يزيد عدد سكانها عن 7 ملايين نسمة. ومع ذلك فإن نمط الصراع الإثنى الموروث الذى تعانى منه هذه الدولة يندرج فى إطار نمط عام للصراعات الإفريقية التى توصف عادة بأنها صراعات اجتماعية ممتدة. وهذا النمط الصراعى بالغ التعقيد، إذ يرتبط أساساً بتمايز هوية وثقافة الجماعات التى تشكل أطرافه الفاعلة. على أن الملمح الجوهرى لهذه الصراعات يتمثل فى كونها تستعصى على استراتيجيات وأدوات تسوية الصراعات المعتادة، فلا يمكن على سبيل المثال حسمه عسكرياً لصالح أحد الأطراف حيث أن ذلك يفترض ببساطة شديدة الإبادة العضوية الجماعية للطرف الآخر. وقد أضفت حة النظام الدولى فى مرحلة ما بع الحرب البارة ملامح جية على هذه الصراعات، حيث اتسمت بقدر كبير من الفوضى والتصعيد لتأخذ شكل المواجهات العنيفة واسعة النطاق. وهو ما أدى فى كثير من الحالات إلى إنهيار الدولة كمؤسسة مركزية.

ويشكل شعب الهوتو Hutu الأغلبية فى كل من رواندا وبورندى نحو 65٪ فى حين يمثل شعب التوتسى Tutsi الأقلية فى كل منهما نحو 15٪ ومنذ استقلال الدولتين عن الاستعمار البلجيكى عام 1962 لم تنجح أية دعوة جادة لتحقيق التكامل السياسى بين الدولتين أو على الأقل بين القوميتين الرئيسيتين داخل كل دولة على حدة.

ويمكن القول إن جذور الصراع فى المنطقة ترجع إلى القرن الرابع عشر حينما غزت الأقلية من التوتسى تلك المنطقة وتبنت نظام حكم استبدادى عنصرى يقوم على اضطهاد الأغلبية من الهوتو ويستند إلى مزاعم عنصرية خالصة. كما إن الخبرة الاستعمارية أسهمت فى تعميق هوة الكراهية بين الهوتو والتوتسى. ووصلت نزعة الاستعلاء لدى أبناء التوتسى مدى بعيداً حتى أنهم نظروا إلى طعام الهوتو ومشربهم باعتباره نجس لا ينبغى أن تقربه أيديهم. ومع ذلك فإن بعض الإرساليات منظمات الغوث الفرنسية التى كانت حريصة على نشر الثقافة الفرنسية فى أواسط أفريقيا وفرت بعض فرص التعليم والتدريب المهنى لأبناء الهوتو. وقد سمحت هذه العملية بخلق نخبة متعلمة ذات طموح سياسى بين أفراد الوتو وشكلت قيادتهم فيما بعد.

ويلاحظ أن حركة التحرير الوطنى من الاستعمار كانت تعنى لدى الأغلبية من الهوتو التحرر أيضاً من استغلال واستبداد التوتسى. وبالفعل شهدت رواندا عام 1959 واحدة من أكبر المذابح العرقية فى التاريخ الإفريقى حيث أفضت انتفاضة الهوتو إلى مقتل نحو مائة ألف من أبناء التوتسى. وعندما حصلت رواندا على استقلالها عام 1962 أضحى جريجور كايبندا، وهو من الهوتو، أول رئيس لبلاده بعد الاستقلال وخلال عقد الستينات تبنت الحكومة الرواندية حملات تطهير عرقية واسعة النطاق ضد التوتسى.

وقد أدت هذه السياسة إلى هجرة مئات الآلاف من التوتسى إلى الدول المجاورة مثل زائير والكونغو وأوغندة.

ويلاحظ أن ثمة متغيراً آخر فى الصراع داخل رواندا جاء نتيجة الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكومة الرئيس كايبندا عام 1973. فقد ظهر انقسام جديد فى صفوف الهوتو أنفسهم على أسس واعتبارات إقليمية. فعلى الرغم من أن قائد الانقلاب هابياريمانا ينتمى أيضا إلى الهوتو إلا أنه من الشمال حيث موطن غلاة الهوتو المؤمنين بضرورة تطهير البلاد من التوتسى وأيا كان الأمر فإن حكم الرئيس هابياريمانا تميز بالفساد وسوء الإدارة حتى أن كثيراً من كبار معارضيه الهوتو انضموا إلى الجبهة الوطنية الرواندية التى يسيطر عليها التوتسى.

وتحت ضغوط المعارضة المسلحة والجهود الدولية والإقليمية قبل نظام هابياريمانا مبدأ تقاسم السلطة ورجراء تحولات ديمقراطية فى البلاد. بيد أن هذا الاتفاق أثار مرة أخرى عداوات

وأحقاداً تاريخية لا تتنساها الذاكرة الجماعية لغلاة الهوتو. على أن عملية التحول الديمقراطى السلمى قد توقفت بعد إطلاق صاروخ على الطائرة التى كانت يستقلها الرئيس هابياريمانا مع رئيس بورنوندى فى السادس من أبريل 1994 وهو ما أودى بحياة الرئيسين.

اندلعت الحرب الأهلية فى رواندا بعد ذلك بين القوات الحكومية وميليشيات الهوتو المؤيدة لها وبين قوات التوتسى التى تمثلها بالأساس الجبهة الوطنية الرواندية. وقد قتل فى هذه الحرب نحو مليون شخص بالإضافة إلى نزوح حوالى مليونين آخرين إلى الدول المجاورة. وقد استطاعت قوات المعارضة فى النهاية إحكام السيطرة على العاصمة كيجالى وهزيمة القوات الحكومية وتشكيل حكومة جديدة يسيطر عليها التوتسى.

ويلاحظ أن التدخل الدولى فى رواندا لم يكن فعالاً منذ البداية. ورغم حماس فرنسا وقيامها فى يونيو 1994 بتنفيذ عملية الفيروز للتدخل فى رواندا انطلاقاً من الأراضى الزائيرية وبمشاركة قوات إفريقية فإنها اضطرت بعد ذلك فى إطار العداء الذى أظهرته الجبهة الوطنية الرواندية تجاة القوات الدولية، إلى انهاء هذه العملية والتى شاركت فيها مصر ايضاً بمراقبين.

مواقف القوى السياسية المصرية من الحرب فى رواندا

أ- السلطة التنفيذية:

اهتمت الحكومة المصرية بالحرب الأهلية التى اندلعت فى رواندا من نفس منطلقات اهتمامها بالحرب الأهلية فى الصومال من حيث أنها دولة أفريقية، فضلاً عن أنها إحدى دول حوض النيل (الاندوجوا) ويمر عبرها نهر النيل ليصب فى مصر والسودان.

وقد زاد اهتمام مصر بعد أن بدأت الفصائل المتحاربة تلقى جثث القتلى فى النيل مما أدى لتلوث المياة فى أوغندا، وانتشار المخاوف فى مصر من وصول الأوبئة مع المياة إلى مصر. وقد دعت مصر فى بداية الأزمة لضبط النفس (الأهرام 1994/4/8) عقب سقوط الطائرة التى تقل الرئيسين ومصرعهما وأصدرت رئاسة الجمهورية فى مصر بياناً نعت فيه الرئيسين وأصدرت أيضاً وزارة الخارجية بياناً قالت فيه إن الرئيس مبارك بوصفه رئيس المنظمة الإفريقية دعا الأطراف لممارسة أقصى قدر من ضبط النفس لتجاوز هذه المحنة. وقال عمرو موسى إن هناك إتصالات مصرية عاجلة لإنهاء القتال. وأجرى الرئيس مبارك اتصالات مع بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة وسالم أحمد سالم سكرتير المنظمة الإفريقية ورؤساء دول أفريقية أخرى لحل مشكلة رواندا (الأهرام1994/5/1).

وقد اتهمت الجبهة الوطنية الرواندية (التوتسى) مصر بتزويد الحكومة الرواندية بالسلاح بكميات كبيرة 33 طناً تقدر بقيمة 567 ألف دولار، إلا أن مصر نفت ذلك رسمياً. وقال مصدر مسئول (الأهرام 1994/6/5) إن ما جرى تسليمه من أسلحة تنفيذاً للتعاقدات السابقة كان قبل بدء الصراع، وفى إطار صفقة تجارية لرواندا مثل غيرها من الدول. ومن الناحية السياسية كان الموقف المصرى مخالفاً لموقف منظمة الوحدة الأفريقية رغم أن مصر ترأس المنظمة (!) وكان مسايراً وتابعاً للموقف الفرنسى الذى تعاديه قبائل التوتسى (الأقلية) من الجبهة الوطنية الرواندية التى استولت على الحكم بعد مجازر بشعة ضد الهوتو الأغلبية.

ففى 24 يونية 1994 أعلنت مصر على لسان وزير الخارجية عمرو موسى أنها مستعدة للمشاركة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 929 الخاص بالتدخل الفرنسى - عبر عملية "تراكواز"- فى رواندا الأمر الذى أغضب المتمردين التوتسى الذين كانوا قد استولوا على العاصمة تقريباً. وهزموا قوات الحكومة (الهوتو). وقال عمرو موسى (الاهرام، 1994/6/24) إن " مصر لا تتدخل فى الوضع السياسى فى رواندا ولكنها تشارك فى العملية الإنسانية وفقاً لقرار مجلس الأمن".

وجاء هذا الموقف المصرى بعد يومين من إعلان منظمة الوحدة الإفريقية (22 يونية)رفضها دعم أى تدخل فرنسى فى رواندا وتحذيرها من مخاطر القيام بمثل هذه العملية من دون موافقة أحد طرفى النزاع -أى التوتسى- لأن ذلك يثير تعقيدات ويجعل العملية خطيرة فى حين أيدت المنظمة إرسال المزيد من الجنود الأفارقة لرواندا ووقف الحرب الأهلية (الحياة 1994/6/23).

وفى حوار مع عمرو موسى وزير الخارجية (الأهرام، 1994/7/13) قال (أن تدخلنا فى رواندا تأكيد لإنتمائنا

الإفريقى وانطلاقاً من قرار مجلس الأمن، وإن التدخلات التى تحدث فى رواندا ليس المقصود منها حل المشكلة سياسياً ومناصرة طرف على حساب الآخر وإنما هى عمل إنسانى محض، وفى هذا الإطار يجب فهم الإسهام المصرى".

ب- المؤسسات غير الحكومية (أحزاب - نقابات):

أنتقد حزبا العمل والتجمع وقوف مصر بجانب فرنسا فى تدخلها فى رواندا وقالت إن هذا الموقف يتعارض مع مصالح مصر تماماً مثلما وقفت مصر مع منجستو فى أثيوبيا ورفضت إستقلال إرتيريا فى الوقت الذى كان الثوار الإريتريون قد سيطروا على كامل الأرض الارتيرية. ونشرت الصفحة الخارجية بجريدة (الشعب) وكذلك (الأهالى) فى يونية 1994 تقارير حول الحرب الأهلية الرواندية تضمنت هذا الرأى السابق ونقداً لتخبط السياسية الخارجية المصرية تجاه أفريقيا والسير فى ذيل الفرنسيين للتدخل فى رواندا رغم رفض منظمة الوحدة الإفريقية لهذا التدخل، وأهتمت الأهالى بنشر أخبار عن (جثث الروانديين فى الطريق إلى القاهرة قريباً) (8يونية 1994) وتحذيرات على لسان خبراء موارد مائية من خطورة تحلل الجثث.

علقت صحيفة حزب الوفد على الموقف فى رواندا من زاويتين (الأولى) أنها تفرض على مصر تنشيط دورها الإفريقى و (الثانية) أنها نموذج قابل للتكرار بسبب نهب حكام العالم الثالث لدولهم وتهريب الثروات للخارج.

ففى رأى الوفد المنشور فى الصفحة الأولى (الوفد 1994/4/9) جاء أن " ما يحدث فى رواندا هو نموذج قابل للتكرار فى الكثير من الدول الإفريقية رغم اتفاق كل هذه الدول من خلال منظمة الوحدة الإفريقية على الإبقاء على الحدود السياسية للدول المكونة لها دون أن تطرح حلولاً واضحة لحل المشاكل القبلية فى هذه الدول وأضاف (أن تفاقم المشاكل القبلية فى الدول الإفريقية كان دائما هو النفق المظلم الذى آلت إليه محاولات الدول الإفريقية للإصلاح السياسى والاقتصادى) ولا شك أن تدهور الأوضاع فى رواندا يفرض على البلوماسية المصرية بذل المزيد من الجهد للحيلولة دون إراقة الدماء والبحث عن صيغة جديدة لمواجهة المشاكل القبلية فى دول القارة الإفريقية والوضع فى إفريقيا يفرض تنشيط دورها الإفريقى وإعطاء منظمة الوحدة الإفريقية صلاحيات أكبر لمواجهة مشكلات القارة الإفريقية حتى لو تطلب إجراء تعديلات جوهرية فى ميثاقها.

وتحت عنوان العالم الثالث على حافة الحرب الأهلية بحث جمال بدوى (الوفد 1994/4/14) يعلق على الحروب والخراب والدمار فى رواندا وبروندى وأفغانستان وغيرها فقال: "كان الظن أن هذه المجتمعات التى عانت كثيراً من الاستعمار سوف تكون أكثر سعادة ورقياً تحت مظلة الحكم الوطنى، وأنها تمضى فى سلم الحضارة والتمدن بسرعة تعوض ما فاتها تحت حكم الاستعمار...ولكن صارت أكثر تعاسة.. وجدنا حكاماً أقرب إلى شيوخ المنسر يسرقون الأموال والمساعدات والمعونات ويتاجرون فى الأقوات ويهربون الثروات إلى الخارج بينما الشعوب تتضور جوعاً وتموت حسرة وكمداً.

3- القضايا الإفريقية

د- جنوب أفريقيا

شهد العام الهجرى الماضى نهاية إمبراطورية الشر بكل ما تحمله من مآسى نظام للتفرقة العنصرية فى دولة جنوب أفريقيا، ففى بداية هذا العام (1993/7) ألغت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية برئاسة دى كليرك عدة قوانين للتفرقة العنصرية وتم الاتفاق على عقد أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية فى البلاد فى أبريل1994، وتم إنشاء مجلس انتقالى للإعداد للتحول من النظام العنصرى للنظام الحر الذى يساوى بين البيض والسود (1993/9) وجرت محاولات للتوفيق بين أنصار نلسون مانديلا (المؤتمر الوطنى) وأنصار حركة إنكاثا بزعامة بوتوليزى بعد أن جرت مصادمات دامية بين الطرفين فى أغسطس 1993، كما تم الاتفاق على دستور مؤقت لجنوب أفريقيا غير العنصرية (93/11) وبدأت عدة دول إلغاء العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة على جنوب إفريقيا تمهيداً لعودة العلاقات معها وتبادل السفارات وهو ما حدث بالفعل بعد انتخابات أبريل 1994 التى فاز بها حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى بالأغلبية. وفى مايو 1994 أقيم حفل لتنصيب نلسون مانديلا رئيساً للجمهورية الجديدة غير العنصرية وتم تشكيل حكومة تضم كلا من البيض والسود معاً لأول مرة.

١- موقف السلطة التنفيذية:

أ- مؤسسة الرئاسة:

بحكم كونه رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية، فقد سعى الرئيس مبارك لتشجيع عملية التحول من الحكم العنصرى إلى الحكم غير العنصرى والتقى فى هذا الصدد بالزعيم الإفريقى نلسون مانديلا قبل تنصيبه رئيساً، كما التقى بغريمه (بوتوليزى) على رأس وفد من قبائل الزولو يمثلون حزب الحرية وحركة إنكاثا وذلك فى إطار عملية مصالحة قامت بها مصر بين الأطراف الوطنية قبل عقد الانتخابات (الأهرام 1993/11/6). أيضاً وجه الرئيس مبارك رسائل لرؤساء الدول الإفريقية للمساهمة فى تمويل صندوق دعم الانتخابات فى جنوب أفريقيا الذى يستهدف مساعدة حركات التحرر هناك على المشاركة فى الانتخابات (الأهرام 1993/11/11)

وقد عقدت فى هرارى قمة رأسها الرئيس مبارك لدفع عملية التحول الديمقراطى فى جنوب أفريقيا (الأهرام 94/3/19).

ب- وزارة الخارجية:

فى أعقاب إشتداد حدة الصراع والصدامات وأعمال العنف خصوصاً بين أنصار المؤتمر الوطنى بزعامة مانديلا ومقاتلى الزولو حركة أنكاثا وجه وزير الخارجية عمرو موسى دعوة لمختلف الأطراف فى جنوب أفريقيا للحضور للقاهرة للتشاور من أجل وقف الصدامات وأعمال العنف ودفع عملية السلام وإنهاء التفرقة العنصرية قبل موعد الانتخابات فى أبريل 1994 من أجل حصول الأغلبية السوداء على حقوقها. وقد أجرى السفير سعيد رفعت مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية اتصالات فى جنوب أفريقيا لهذا الغرض (الأهرام 93/8/13).

وعندما تم الاتفاق على إنشاء المجلس الانتقالى بجنوب أفريقيا، قال السفير سعيد رفعت إن مصر ترى أن هذا الإنجاز الإيجابى يمثل خطوة هامة من أجل إقامة نظام ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب أفريقيا. وقال إن مصر تدعو كافة الأطراف للمشاركة فى المفاوضات الجارية حول الفترة الانتقالية (الأهرام 1993/9/25).

ومع تسارع التحول نحو إجراءات إنشاء نظام جديد غير عنصرى قررت مصر فتح مكتب تمثيلى لها فى جنوب أفريقيا كخطوة أولى - كما قال مصدر مسئول بالخارجية نحو إقامة العلاقات الدبلوماسية عقب إجراء الانتخابات العامة وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وقد استقبل الوزير عمرو موسى فى نوفمبر 1993 وفداً من حزب الحرية حركة إنكاثا التى تمثل قبائل الزولو بجنوب إفريقيا

برئاسة (بوتوليزى) وذلك فى إطار الاتصالات التى تجريها مصر للمصالحة بين الأطراف والقوى الوطنية هناك لإرساء الديمقراطية (الأهرام 1993/11/6). وقد رحبت مصر -على لسان متحدث رسمى باسم الخارجية بالاتفاق على الدستور المؤقت لجنوب أفريقيا، وقالت إنه يمثل أساساً عملياً لإقامة حكم ديمقراطى غير عنصرى (الأهرام 93/11/25).

وفى ديسمبر 1993 أصدرت الخارجية المصرية بياناً أعلنت فيه إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب أفريقيا ورعاياها مع استمرار الحظر على السلاح والتعاون النووى (الأهرام 1993/12/17).

وقبل إجراء الانتخابات فى جنوب أفريقيا يوم 26 أبريل 1994 بستة أيام الاتفاق بين زعماء جنوب إفريقيا على وقف أعمال العنف وتوزيع المناصب، وقد رحبت مصر بهذا الانفاق بين الزعماء، وأعلن السفير سعيد رفعت أن مصر ترحب بالاتفاق وتعرب عن آمالها فى أن يؤدى لإنهاء كافة عمليات العنف وإجراء الإنتخابات فى موعدها فى 26 أبريل 1994 (الأهرام1994/4/21).

ثم أعلن وزير الخارجية عمرو موسى فى مايو 1994 أن مصر سوف تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا فور إعلان قيام حكومة الأغلبية هناك (ألاهرام 1994/5/7) وذهب وفد مصرى لحضور حفل تنصيب ما نديلا يوم 10 مايو 94 برئاسة عمرو موسى وزير الخارجية.

موقف الأحزاب والقوى السياسية:

أ- حزب الوفد:

فى يوم 1994/4/27 وهو اليوم التالى لإجراء أول انتخابات غير عنصرية فى جنوب أفريقيا كتبت جريدة الوفد فى (رأى الوفد) تحت عنوان "عيد الديمقراطية وأفريقيا" علقت فيه على الانتخابات فقالت "إن الانتخابات التى بدأت فى جنوب أفريقيا ليست فقط نقطة تحول تاريخية، بل هى عيد حقيقى للديمقراطية ووسام على صدر القارة السوداء، فقد أثبتت هذه الانتخابات أن الديمقراطية الحقيقية والمناخ الحر السلمى هما الوسيلة الوحيدة للقضاء على دورة العنف الأعمى الذى راح ضحيته أكثر من 15 ألف شخص خلال السنوات الأربع الأخيرة، كما أثبت أن الظروف الدولية التى أنبتت الأنظمة الطفيلية والعنصرية والديكتاتورية تتغير مع عجلة التاريخ وتسقط معها الأنظمة إلى غير رجعة ،وتبقى الديمقراطية وحق الشعوب فى تقرير مصيرها سبيلاً وحيداً لضمان الاستقرار والتنمية وأضاف (رأى الوفد) "تحية إلى شعب جنوب أفريقيا بأعياد الديمقراطية التى توجت الكفاح لمدة 3 قرون ضد الحكم العنصرى وبعثت الأمل فى أن تغطى الحرية والديمقراطية كل أنحاء القارة السوداء.

ب- حزب العمل:

انتقد حزب العمل عدم مشاركة الرئيس مبارك فى الاحتفال بتنصيب نيلسون مانديلا رئيساً لجمهورية جنوب أفريقيا وهو ما أكده عادل حسين الأمين العام لحزب العمل فى تعليقه على انتخابات ما نديلا فقال، "توقعت أن يكون الرئيس مبارك على رأس المشاركين فى الأحتفال، فبالإضافة إلى حجم الحدث وإلى حجم مصر، فإن الرئيس مبارك يتولى رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، ولكن إذا كانت هناك ظروف حالت دون سفره، فلماذا لا ينوب عنه د. عاطف صدقى؟ لافائدة.. لا أحد يصدق، ولا هو نفسه أنه رئيس الحكومة وأنه الرجل الثانى فى الدولة!" (الشعب 1994/10/13) وقد نشر فى نفس العدد خبر تحت عنوان « وزيران مسلمان فى حكومة مانديلا الجديدة».

جـ- حزب التجمع:

عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات وفوز نلسن مانديلا برئاسة جمهورية جنوب أفريقيا جاء فى (كلمة الأهالى) (الأهالى 1994/5/4) "أن الإعلان الرسمى فى هذا اليوم لسقوط العنصرية فى جنوب سيؤثر على الوجود العنصرى الإسرائيلى" كما نشرت الجريدة خبراً بارزاً فى الصفحة الأولى تحت عنوان (جنوب أفريقيا: الملايين يستقبلون فجر الحرية).

أيضاً هنأ حزب التجمع ما نديلا على فوزه برئاسة الجمهورية وقالت الأمانة العامة للحزب فى بيان (الأهالى 1994/5/11) "إن انتصاركم درس للعرب فى مواجهة الصهاينة، وإن مسيرة الدولة الجديدة بقيادة مانديلا والقوى الوطنية والديمقراطية ستكون إضافة حقيقية لمسيرة شعوب القارة الإفريقية للتحرر الكامل من كل أشكال القهر والاستغلال".

د- الإخوان وجنوب أفريقيا:

أكد مصطفى مشهور نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين (جريدة الشعب عدد 1994/5/9) على المعانى

والدلالات التى تنطوى عليها انتخابات جنوب أفريقيا بقوله "إن هذا الذى يحدث هذه الأيام فى جنوب أفريقيا لدليل واضح على أن إرادة الشعوب غالية فى النهاية مهما طال الظلم والظلام، فرغم تسلط البيض على السود حوالى 300 سنة بصورة عنصرية بغيضة، لكنهم فى النهاية تمكن السود من أن تكون لهم الكلمة والسلطة كما ظهرت فى نتيجة الانتخابات الأخيرة، وصار نلسن مانديلا ابتداء من اليوم رئيس جنوب أفريقيا بعد أن أمضى 27 عاماً فى السجن والواجب على المتسلطين على شعوبهم أن يأخذوا العبرة والدرس من ذلك وألا يمارسوا القهر والظلم على الشعوب وأن يزكوا الحريات والشعوب تختار من يحكمها فهذا أدعى للاستقرار والإصلاح".

مركز الدراسات الحضارية

ثالثاً

السياسة التعليمية

الباحـــــث: أ. عبدالسلام نويـر
الباحثون المساعدون: أ. عــلاء النــادى

الأمة في عام 1414 هـ

السياسات العامة في مصر
السياسة التعليمية نموذجاً

مقدمة:

ترتبط مختلف الأنظمة المجتمعية -Societal- سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية... إلخ ببعضها البعض جدلياً، وتتكامل وظيفياً، ومن ثم فإن أي تحليل أصيل للنظام السياسي عليه أن يأخذ في اعتباره تأثير هذا النظام، بوصفه متغيراً مستقلاً، على البناء الاقتصادي - الاجتماعي، فصحيح أن الظاهرة السياسية تتأثر وتعكس في حركتها مختلف مظاهر الحقيقة الاجتماعية بصفة عامة ولكنها تمتلك ذاتيتها المستقلة وحركتها الخاصة، وبالتالي فإنها تمارس تأثيرها على الواقع الاجتماعي، بل ويمكن القول إنه في عدد من البلدان يلعب النظام السياسي دوراً أساسياً في تشكيل حياة المجتمع، وإعاد صياغة علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أبرز علماء السياسة منذ مطلع السبعينيات، عناصر كثيرة في تحليل النظم السياسية ظلت مهملة لفترة طويلة، لتصير موضوعات أساسية في علم السياسة، ففي محاولة للبحث عن أسس واقعية للمقارنة بين النظم السياسية تصاعدت أهمية المخرجات كأساس للتحليل، ولهذا بدت أهمية القدرات والأداء كمؤشرات ملموسة لتقييم النظم السياسية بدرجات معينة ويقصد بالأداء السياسي مايضعه النظام وينفذه من سياسات في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتعكس هذه السياسات ماترغبه النخبة الحاكمة من منتج مجتمعي وتصورها لكيفية تحقيقه، ومن ثم تمثل دراسة مخرجات النظام السياسي مدخلاً لمعرفة أثره على المجتمع، وذلك من خلال عملية التخصيص السلطوي للقيم الاجتماعية النادرة والمتنافس عليها، وهي العملية التي يقوم بها من خلال السياسات العامة، ويقتضي التعرف على هذا الأثر الاهتمام بنتائج السياسات الفعلية وليس مجرد ماتعلنه النخب الحاكمة من أهداف، وذلك تجاوزاً للفجوة المفترضة بين الأهداف المعلنة ونتائج السياسات الفعلية. فمن ناحية قد تكون الأهداف مبالغاً فيها، ومن ناحية أخرى قد تغير العمليات المصاحبة للتنفيذ، وتعدل أو تحذف، من هذه الأهداف، كما لايمكن إغفال أثر تفاعل هذه السياسات مع بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات ظروف خاصة ومحددة. وهي جميعاً تسهم في تجسير الفجوة بين الأهداف كما تصورها النخبة وبين نتائج السياسات.

إن الافتراض الجوهري في تقويم آثار السياسة يقوم على محورين أساسيين:

1- الأهداف التي أعلنت عنها السياسات، وبتعبير آخر التوجهات المعلنة للسياسة العامة.

2- رؤية المجتمع لاحتياجاته وما تحقق فعلاً من الأهداف المعلنة.

ولقياس آثار السياسة العامة طور العلماء الاجتماعيون بعض الأدوات، ولعل من أهمها وأكثرها شيوعاً المؤشرات الاجتماعية والتي تعبر عن مقاييس تبين درجة التقدم أو التخلف الاجتماعي للمجتمع بما يساعد في عملية التقييم الشامل لفعالية السياسة العامة، فهي تسلط الضوء على أوضاع اجتماعية معينة ومدى تطورها عبر الزمن بما يسمح بإصدار أحكام أكثر دقة حول أولويات السياسة العامة للدولة فضلاً عن تقييم نجاحها.

شهد المجتمع المصري درجة ملحوظة من الحراك الاجتماعي في ركاب التحولات التي أفضت إليها سياسة الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى الدول العربية النفطية حيث صعدت بشرائح ضيقة إلى مصاف الطبقة العليا، فيما تدهورت أوضاع قطاعات واسعة من الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وهو ما انعكست آثاره على السياسات العامة في مصر من خلال التغير في التكوين العضوي للنخبة الحاكمة، والتغير في توجهاتها

الاجتماعية ومن ثم التغير فى السياسات العامة التى تبنتها وأثر ذلك على نمط إنجازها وكفاءة أدائها.

وتقرير «الأمة فى عام» لايألو جهداً فى تناول هذه السياسات لتبيين أبعادها المختلفة لاسيما المتصلة بالتوجهات والكفاءة فى الاداء، ومن ثم تناول السياسة الإعلامية فى التقرير السابق وسيختص تقرير هذا العام بدراسة السياسة التعليمية وذلك انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

1- يمثل التعليم أحد حقوق الإنسان الأساسية التى نصت عليها المواثيق الدولية، فقد نصت المادة 26 من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن "لكل إنسان الحق فى التعليم، ويجب أن يكون التعليم مجانياً فى مراحله الأولى والأساسية على الأقل، وأن يكون التعليم إلزامياً، والتعليم الفنى والمهنى فى متناول الجميع، وأن يتاح التعليم العالى للجميع على السواء على أساس الجدارة والكفاءة"، و"أن للوالدين حق اختيار نوع التعليم الذى يتلقاه أبناؤهم"(1).

2- أن التعليم هو وسيلة صقل وتنمية قدرات الأفراد ومواهبهم الطبيعية واستعداداتهم للإبقاء عليها أو السعى لتغييرها.

3- أن للتعليم دوره فى تحديد موقع الفرد من نظام الإنتاج السائد وهو بقدر مايمثل آلية «ديمقراطية» للحراك الاجتماعى، فإن النخبة الحاكمة قد تستغله كآداة للإبقاء على، وتكريس النظام الطبقى والنظام السياسى والنظام الثقافى القائم.

وبعد فسوف نتناول السياسة التعليمية خلال الحول الهجرى 1414هـ من خلال المحاورات التالية:

أولاً: التعليم فى الخطاب السياسى الرسمى:

تتعدد مستويات الخطاب السياسى الرسمى تبعاً للمستوى الصادر عنه الخطاب، بيد أن هذا التعدد لايتجاهل مقتضيات التنسيق بين تلك المستويات، كما يراعى قدر الإمكان ألا يتناقض ومواد الدستور التى تحكم أهداف واداء السياسة العامة فى البلاد.

1- التعليم فى دستور 1971:

بقيام ثورة يوليو 1952 كان طبيعياً أن تتجه الآمال إلى التعليم باعتباره الدعامة الأساسية لقيام المجتمع الجديد فى مصر على نحو ماحددت الثورة فى مبادئها الستة. لذلك فإنه حين صدرت الدساتير الثلاثة فى سنة 1956، وسنة 1964، وسنة 1971،كان لابد وأن تتضمن موادها تحديداً جديداً لمسار التعليم وفكراً جديداً لمضمونه وقد كان طبيعياً أن يمثل دستور 1971 المعمول به حتى اليوم قمة التطور فى هذا الصدد مقارنة بما سبقه من دساتير(2).

ينص الدستور فى المادة الرابعة على أن "الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات".

وينص فى مادته الثامنة على أن "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين". ويتجاوز تلك المواد العامة إلى التعليم تحديداً نجد أن المادة الثامنة عشر تنص على أن "التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامى فى المرحلة الإبتدائيةوتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج".

أما المادة العشرون من الدستور فقد أكدت على مجانية التعليم فى جميع مراحله.

وبالنظر إلى المواد المذكورة يلحظ أنها قد انطوت على تقديم مقارنة بمواد الدستور السابق فيما بدا من مد المجانية إلى التعليم العالى والجامعى، والإشارة إلى تفكير الدولة فى مد مرحلة الإلزام ومن ثم وضح تأكيد الدستور على تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم من خلال توسيع مظلة المجانية والسعى لمد الإلزام وتحقيق الاستيعاب الكامل به، فلأى مدى التزم خطاب النخبة الحاكمة بمواد الدستور؟

2- التعليم فى خطاب القيادة السياسية:

يمكن القول إن التعليم قد حظى باهتمام خاص من الرئيس مبارك فيما انعكس فى تعدد خطاباته بهذا الصدد، وفيما أشار إليه صراحة فقد ذكر فى حديثه لرئيس تحرير جريدة الجمهورية ذلك بقوله: "أحب أن أخصص للتعليم مساحة خاصة لأننى

أعطيه الأولوية من الآن وحتى نهاية ولايتى... وأحب هنا أن أوضح أن هذا الاهتمام بالتعليم.. مدرسة.. ومدرساً .. ومنهجاً لم يبدأ اليوم.. أو أنه أولوية المرحلة القادمة.. على العكس، لقد بدأ هذا الاهتمام مع بداية ولايتى الأولى (الجمهورية، 1993/9/18). كما كرر الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة "أن التعليم هو المشروع القومى لمصر فى القرن المقبل" (الأهرام، 1993/12/24). وذكر أن "مصر تحرص دائماً على وضع التعليم والثقافة فى طليعة أولوياتها وهمومها، كما أنها تسعى إلى تطوير نظم التعليم فى جميع المراحل باعتبار التعليم هو ركيزة التقدم" (جريدة مايو، 1993/8/1). وأن "التعليم والارتقاء به هو طريقنا ومدخلنا لخريطة العالم الجديدة. التعليم هو المحور والأساس لأمننا القومى بمعناه الشامل فى الاقتصاد.. فى السياسة.. فى دورنا الحضارى الذى بدأناه من قبل غيرنا من الأمم وعلينا مواصلته" (الجمهورية، 1993/9/18).

ومن ثم أكد الرئيس مبارك فى خطابه أمام المؤتمر السابع والعشرين لليونسكو "إصرار مصر على النهوض بالتعليم إلى أرفع المستويات من أجل أن تتقدم بخطى ثابتة وواثقة نحو المستقبل" (الأهرام، 1993/10/30). وأوضح أن ذلك يعد "من أهم الأهداف التى تعمل مصر على تحقيقها" (الأهرام، 1993/11/1).

ولم يفتأ الرئيس مبارك يؤكد الارتباط بين التعليم والتنمية فقد ذكر فى خطاب افتتاح الدورة التشريعية السادسة أنه "يأتى فى سلم الأولويات القومية فى هذه المرحلة الهامة من تاريخنا ضرورة السير بخطى أسرع فى تطوير نظام التعليم فى مصر بحيث يتوافق هذا النظام ويتجاوب مع خريطة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعى وبحيث يؤدى الإصلاح المأمول إلى زيادة قدرتنا على إدخال التكنولوجيا فى شتى جوانب الحياة المصرية"(3). وقد كان هذا تأكيداً لما أورده فى خطابه فى عيد المعلم فى مارس حيث ذكر "أن التعليم مطالب اليوم أكثر من أى وقت مضى بتوفير كافة احتياجات مشرعات التنمية الشاملة من خلال النشاط التعليمى والتكنولوجى والتدريب الجيد"(4). وقد أفصح عن جوانب عملية التنمية المقصودة ودور التعليم فى إنجازها فى خطابه أمام مؤتمر «التعليم الجامعى بين الحاضر والمستقبل» فى يونيو 1989 بقوله "نريد شباباً جامعياً قادراً على معالجة الواقع المصرى والعربى لبناء المجتمع والتحكم فى مصادر البيئة وتوفير الأمن الغذائى وقهر الصحراء والتصحر وتوفير الطاقة الجديدة والمتجددة والتغلب على مشكلات زيادة السكان التى تلتهم كل زيادة فى الدخل القومى ومشاكل المخدرات التى تتهدد أمن المجتمع المصرى والأخطار التى تهدد سلامة البيئة المصرية" وطالب فى نفس الخطاب بتطوير الجامعة على النحو التالى:

- أدعو الجامعات للتلاحم مع مواقع الإنتاج من أجل تطوير الإنتاج كماً وكيفاً وتكلفة وللتعامل مع سوق العمل من أجل زيادة فرص العمل الحقيقية وتوفير التعليم المتقدم الذى يحتاجه سوق العمل.
- العمل على تطوير المناهج بصفة مستمرة حتى تواكب التطور العلمى والتكنولوجى المستمر.. وتنجح فى إطلاق شرارة الخلق والإبداع التى تتولد من التفاعل بين مناهج التعليم الجامعى والتقدم.
- الاستعانة بتكنولوجيا التعليم ضماناً للحاق بالتقدم العلمى.
- رفع مستوى الآداء التعليمى والبحثى والعناية بالبحث العلمى الجامعى حتى يضفى على التعليم الجامعى كفاءته الخلاقة ويجعل من الجامعات دوماً مراكز إشعاع للتقدم العلمى المستنير" (5).

وبينما أكد خطاب الرئيس مبارك على أهمية التعليم ودوره فى تحقيق التنمية لاسيما فى إطار علاقته بسوق العمل، ومن خلال رفع مستوى الآداء التعليمى، فقد اتجه لمواجهة أهم معوقات عملية التنمية الأمر الذى جاءت ترجمته فى إعلان رئيس الجمهورية باعتبار السنوات العشر 1990/ 1999 عقداً لمحو الأمية وتعليم الكبار والذى جاء فيه مايلى:

"إنطلاقاً من حق كل مصرى فى التعليم وأن يبقى متعلماً مابقى فيه الحياة وإيماناً بخطورة مشكلة الأمية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانطلاقاً من مسئولية مصر ومكانتها التاريخية والحضارية فى العالم، والتزاماً بالدستور الذى نص على أن محو الأمية واجب قومى، وتجاوباً مع قرار منظمة الأمم المتحدة باعتبار عام 1990 عاماً دولياً لمحو الأمية فإننا نعلن اعتبار العشر سنوات القادمة 1990/1999 عقداً لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر

وتنفيذاً لهذا الإعلان فإننا نطلب من كافة الجهات الحكومية والشعبية ومن جميع التنظيمات الحزبية والسياسية ومن جميع القطاعات والأفراد أن تعمل متكاتفة بروح المسئولية القومية على تحقيق مايلى:

1- سد منابع الأمية بتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى مدارس التعليم الأساسى.

2- حشد الطاقات وتنظيم حملة قومية شاملة تهدف إلى القضاء على براثن الأمية وتوفير المهارات الأساسية لدى الأفراد من أجل العمل والإنتاج.

3- أن يتكاتف التعليم النظامى فى مختلف المؤسسات التعليمية مع التعليم الغير نظامى فى أجهزة الإعلام وكافة المؤسسات الشعبية والرسمية فى حملة قومية شاملة.

4- أن يرتبط محو الأمية بالتدريب المهنى والتربية المستمرة"(6). وتتأتى أهمية مواجهة مشكلة الأمية فى مصر انطلاقاً من مسئوليتها عن تعثر عملية التنمية، ويبدو ذلك جلياً فى قوله "إن اهتمامى بقضية التعليم هو فى نفس الوقت اهتمام بقضية السكان.. فالأسرة المتعلمة تنجب أطفالاً أقل عدداً" (الجمهورية 1993/9/18).

وتتجلى أهمية التعليم ليس فقط فى تجاوز معوقات التنمية، وإنما فى تأهيل البشر الذين يعدون المقوم الأساسى للتنمية والتقدم، ففى كلمته إلى المعلمين فى 4 مارس عام 1989 قال الرئيس مبارك "إن مصر القوية لايصنعها إلا أبناؤها المدربون المنتجون وأن المستقبل المشرق لايرسمه إلا المبدعون المفكرون، وأن التنمية الحقيقية بالمعدلات العالية والعالمية لاتتحقق إلا بتربية عصرية تقدمية فى غاياتها شاملة فى أهدافها جديدة فى محتواها، ابتكارية فى أساليبها وعملياتها"(7).

وأكد سيادته على هذا المعنى فى خطابه فى عيد العمال بقوله "لقد أدرك العالم المتقدم أن الإنسان المنتج يتم تشكيله وتنمية مهاراته وقدراته ابتداءً من السنة الأولى للتعليم وأصبحت المدرسة الآن مكاناً لتلقى التعليم وتنمية المهارات معاً، ونحمد الله أننا أدركنا أهمية الارتقاء بجودة التعليم ودوره فى تدريب وإعداد المهارات وتأهيلها للحصول على فرص العمل المناسب وهو الأمر الذى يستحيل إنجازه فى غيبة برنامج شامل لتحديث مدارسنا وتطويرها بحيث تركز فى دورات الدراسة على المضمون والكيف لاعلى الكم" (الأهرام 1994/4/29).

وتبدو فكرة إعلاء الكيف على الكم بوصفها أمراً محورياً فى خطاب الرئيس مبارك حول التعليم ويتجلى ذلك فى ربطه بين التعليم وبناء الإنسان واعتبار عملية البناء تلك هدفاً أساسياً للتعليم التى يناط بها غرس قيم معينة فى نفوس الأفراد الأمر الذى يشير إليه خطاب الرئيس مبارك فى عيد المعلم فى مارس 1993 بقوله "إن نهضة مصر لن تتم إلا بسواعد أبنائها وعقولهم الخلاقة وقلوبهم العامرة بالإيمان بالله والانتماء للوطن"(8).

كما طرح فى افتتاح المؤتمر القومى لإصلاح التعليم فى يوليو 1987 تصوراً للإطار العملى الذى يجب أن يتضمنه تطوير التعليم يتلخص فى "أن تكون إعادة بناء مصر صادرة من منبعها الصحيح وهو بناء الإنسان، إنسان متعدد الأبعاد ينهل من العلم ويواكب التكنولوچيا ويضيف إليها، يتسابق لكى يصل إلى أول صفوف الخدمة العامة، يعيش ديمقراطية العمل العام، وينطلق من هوية ثقافية عربية وإسلامية فى شخصيته المصرية، كل هذه الأبعاد تقع على كاهل النظام التعليمى بالأساس من هنا فإن إصلاح كل شئ فى المجتمع يبدأ بالتعليم"(9).

ومن ثم يشير خطاب الرئيس مبارك إلى عناصر أساسية فى بناء الإنسان من خلال عملية التعليم فى مصر هى العلم ومواكبة التكنولوچيا وتحقيق ديمقراطية العمل العام والانطلاق من هوية ثقافية عربية وإسلامية، وهو يضيف إليها «الانتماء»، فى خطاب افتتاح الدورة التشريعية السادسة فى ديسمبر 1990 بقوله "إن رسالة المعلم ليست فى التدريس بأمانة فقط بقدر ماهى بناء الإنسان وتكوينه الصالح وتمسكه بالقيم والفضائل وإثارة انتمائه للأسرة والمجتمع، إن المدرسة والمعهد والجامعة ليست هى المبنى والمدرج والمعمل فقط وإنما هى مؤسسات بناء البشر(10).

ويمكن القول إن خطاب الرئيس مبارك قد تجاوز مرحلة طرح هدف بناء البشر إلى تحديد وسيلة تحقيقه ألا وهى عملية تطوير المناهج، ومن ثم حث على "تطوير المناهج بصفة مستمرة حتى تواكب التطور العلمى والتكنولوچى وتنجح فى إطلاق شرارة الخلق والإبداع التى تتوالد من التفاعل بين مناهج

التعليم والتقدم، وضرورة المراجعة المستمرة والدورية لمحتوى المناهج لأن المعرفة ليست مغلقة ولا ثابتة جامدة بل هي متغيرة وسريعة التغيير" (11)، وأشار تحديداً إلى ضرورة "أن تؤكد مناهج الدراسة في الجامعات المصرية على الذاتية المصرية بأبعادها العربية - الإسلامية" كما ركز في توجيهاته على العناية بالتربية الدينية لكي تعصم الفرد من الوقوع في شرور مدمرة له وللجميع وتغرس فيه قيم رفيعة، وتعمق فيه مرضاة الله تعالى وصلاح المجتمع"(12).

وبالنظر إلى خطاب الرئيس مبارك في تلك المرحلة الأخيرة، مقارنة بخطاب الرئيسين عبد الناصر والسادات لتحديد ملامح التحول في رؤية القيادة للتعليم ودوره الاجتماعي نلحظ اتفاق خطاب الرؤساء الثلاثة على التأكيد على حق التعيم المجاني مع ضرورة إحاطته بضوابط والتوسع في التعليم ومحو الأمية والعناية بالتعليم الفني ومركزية دور التعليم في زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات وبناء الإنسان وعقلنة وإثراء الممارسة السياسية وتطوير التعليم، بيد أن أوزان تلك الأطروحات تتباين بدرجة أو بأخرى بين خطاب وآخر، ففي ضوء اتجاه عبد الناصر الجارف نحو الفئات الشعبية شغلت المجانية موقعاً متقدماً وبارزاً في خطابه فيما اتجهت للانخفاض في خطابي السادات ومبارك، بل إننا نكاد نلحظ خلو خطاب الرئيس مبارك منها منذ مطلع التسعينيات، كذلك أبدى الخطاب الناصري اهتماماً بالغاً بالكم Quantity في التعليم على حساب الكيف Quality.. ولاغرو في ذلك إذا تذكرنا سعي النظام الناصري لإشباع الحاجات الأساسية ومن ضمنها التعليم للجماهير العريضة التي ذاقت شتى صنوف الحرمان قبل الثورة، وبينما يتناول خطاب السادات الكم والكيف في التعليم بصورة متوازنة يضع خطاب مبارك «الكيف» في صدارة اهتماماته على حساب «الكم»(13).

وبينما سكت الخطاب الساداتي،وخطاب مبارك عن التزام الدولة بتعيين الخريجين شدد خطاب عبد الناصر على ذلك مؤكداً ضرورة أن يكون "الرجل المناسب في المكان المناسب توخياً لاستثمار الموارد البشرية على أفضل وجه(14).

وهكذا فرغم الاتفاق في التوجهات العامة، فإن ثمة ملامح تحول لعل أهمها مايتعلق بالمجانية والكم والكيف في التعليم، وإذا كان الاتجاه العام في المجتمع المعاصر يركز على الكيف في التعليم فإن تشديد خطاب مبارك على هذا الأمر في سياق الدعوة إلى تطوير التعليم يقترن بالتنويه عن عجز موارد الدولة ومن ثم وجوب إسهام الجهود الأهلية والقطاع الخاص في هذا الصدد دون مساس بالمجانية. كما لايحفل خطاب السادات ومبارك بالتزام الدولة بتوظيف الخريجين ويتجهان إلى توجيه الخريجين لأسواق العمل في القطاع الخاص والدول العربية والأفريقية(15).

3- التعليم في خطاب الحكومة:

يمكن القول إن الخطاب الحكومي لايكاد يشذ عن خطاب القيادة السياسية، فالأول يستلهم أفكار الثاني ويردد مقولاته لافرق في ذلك بين عهد وآخر كما لاتعدو بيانات الحكومة أن تكون بمثابة "إعلان للنوايا الطيبة" بمعنى أنها تتضمن مبادئ عامة غير خلافية وقد لاترتبط بتحديد وسائل التنفيذ(16).

وفي هذا الإطار حددت أحدث وثائق وزارة التعليم «مشروع مبارك القومي» أهم الخطوط العريضة والأساسية للسياسة التعليمية الجديدة الهادفة إلى الإصلاح الشامل للتعليم في مصر فيما يلي:

- تحديد سياسة التعليم الواعية في إطار ديمقراطي، وحيث سياسة التعليم الواعية هي سياسة متواصلة متأنية ومتوائمة وسليمة القصد ومتبعة الأسلوب العلمي وتتخذ القنوات الشرعية أو تسلك الأساليب الديمقراطية في كل مرحلة وتعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر.. إن أزمة التعليم المصري التي عانى منها لفترة طويلة تفرض على سياسة التعليم أن تتحرك بسرعة وفاعلية.. ومن الضروري أن يتم هذا التحرك وهذا التغير بطريقة ديمقراطية وبأسلوب علمي بحيث تتحقق مشاركة جميع الفئات والهيئات والأفراد صاحبة المصلحة في التغيير والتطوير.

- عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية... ونحن الآن في مرحلة التحول والإصلاح الاقتصادي حيث يتحمل شعبنا أيضاً هذه العملية الأساسية والحيوية بشجاعة وصبر فلايعقل أن نكلف هذا الشعب وهذه الأسرة المصرية الصابرة أي أعباء إضافية سواء كانت هذه الأعباء مالية أو نفسية.

- عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية... إن أي تغيير في السياسة التعليمية لايجب -وتحت أي ظروف- أن تمس مبدأ تكافؤ الفرص، هذا المبدأ النبيل الذي وقر في ضمير

الشعب المصرى وأصبح من المكاسب التى يحرص عليها شعبنا العظيم ويتمسك به، ولايمكن أن يفرط فيه.

- التعليم قضية أمن قومى لمصر، لقد ظل التعليم لفترات طويلة يعالج على أنه قضية خدمات، وإذا أمكن فى مراحل سابقة أن نتعايش مع هذا المفهوم فإن الأمر يختلف تماماً اليوم، إن التعليم اليوم يشكل أساساً للأمن القومى المصرى فى المجال السياسى والاقتصادى بل والعسكرى.

- التعليم استثمار.. فى ضوء ذلك يجب أن تتوافر الاستثمارات اللازمة لتطوير التعليم فى محاوره المتعددة لأنه مهما حسنت النوايا ومهما كنا مدركين لأهمية التعليم، إذا لم يكن لدينا استثمارات كافية فى مجال التعليم فلن يمكن تحقيق مانتمناه لشعب مصر، ومانعمل فى سبيله خاصة مع الحالة المتدهورة التى وصلت إليها شؤون التعليم. والتمويل له مصدران، أولهما: مصدر توفره الدولة فى الميزانية العامة وثانيهما: الجهود الذاتية من القادرين ورجال الأعمال الذين يجب أن يعاملوا الاستثمار فى التعليم على أنه قضية مصيرية وليس كقضية إنسانية أو خيرية(17).

ويمكن القول إن الأهداف السابقة تكاد تكون هى نفسها الأهداف المطروحة منذ قيام ثورة يوليو 1952 من حيث التأكيد على أهمية نشر التعليم وتطويره والتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص وعدم إضافة أعباء جديدة على الأسرة المصرية، بيد أن الجديد فى هذا الخطاب هو عدم الإشارة لقضية المجانية التى التزم بها خطاب الحكومة على مدى العقود السابقة، ومن ناحية أخرى التأكيد على دور القطاع الخاص والأهلى فى مجال الاستثمار التعليمى. وتؤكد الوثيقة أن مبرر تعظيم هذه الجهود يتأتى من أنه "إذا استقر فى وجدان المواطنين وفى ضمائرهم أن التعليم يشكل مستقبل هذا البلد وأن الاستثمار فى التعليم هو لصالح الاستقرار والسلام الاجتماعى فإن القادرين سوف يقبلون على المشاركة الجدية فى نفقات التعليم ومن منطلقات عديدة.. منها المنطلق الاجتماعى وهو الشعور بأنه لاتقدم للمشروعات الاقتصادية ولاتنمية لرأس المال إلا فى جو من الاستقرار بحيث يسود السلام الاجتماعى"(18).

لقد تجلى الربط بين التعليم والسلام الاجتماعى من خلال قضية التطرف والإرهاب والتأكيد على دور التعليم فى مواجهتهما، فقد صرح د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم بأن الرئيس مبارك استمع من رؤساء الجامعات إلى آرائهم حول مختلف المسائل السياسية والاقتصادية وحول دور الجامعات فى التصدى للتطرف والإرهاب (الأهرام، 1994/2/29).

كما أعلن أنه تقرر نشر الأنشطة الثقافية بالمدارس وخاصة الخطابة والمناظرة حتى يمكن تعليم الطلاب أدب الحوار والاختلاف فى الرأى والرأى الآخر بما يسهم فى مواجهة الإرهاب. (الأهرام المسائى، 1994/4/12).

كما حذر بأنه سيتم تحويل أى مدرس لأعمال إدارية إذا ثبت تورطه فى نشر التطرف بين التلاميذ موضحاً أنه قام بتحويل مجموعة منهم إلى أعمال إدارية. (الأهرام المسائى، 1993/12/5).

كما قرر إدخال عشر قضايا أساسية جديدة فى مناهج التعليم الابتدائى من بينها التطرف. (الأهرام، 1993/8/6).

أكد خطاب د. حسين كامل بهاء الدين على الأهداف السابقة لاسيما نشر التعليم وتحقيق الاستيعاب بالكامل ومحو الأمية فقد أعلن أن تعميم التعليم الابتدائى ومحو الأمية عند الكبار يعتبران القاعدة الأساسية لدعم أى نظام تعليمى ويشكل عدم الاستيعاب الكامل فى التعليم الابتدائى والأمية فى المنطقة العربية مشكلتين رئيسيتين". (الأهرام، 1994/6/6)، وإن كان هذا الأمر يتأتى فى ضوء الإشارة للأزمة الاقتصادية التى تعانيها مصر والجهود التى تنوء بها الوزارة لتطوير التعليم مع التزامها عدم تحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية، وقد جاء ذلك فى تصريحه "لقد اقتنعنا بضرورة إعطاء التعليم أولوية متقدمة فى الاستثمارات مع عدم تحميل الأسرة المصرية فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى أعباء إضافية (مايو، 1993/11/1). ومن ثم لم يتوان الوزير عن التأكيد على اهتمام الوزارة بالتعليم الخاص ودعمه بالخبرات مشيراً إلى أن التعليم الخاص يساهم فى تخفيف جزء من العبء، ويكمل العملية التعليمية (الأهرام، 1993/8/13) ولما كان الوزير قد أعلن فى إطار جهوده لإصلاح أحوال المعلمين أن النظام الحالى للمجموعات المدرسية لايحقق للمعلم العائد الكافى.. وسنبدأ من النصف الثانى للعام الدراسى فى تنظيم مجموعات تقوية تحت إشراف المديريات.. وستكون رسوم هذه المجموعات واقعية تتراوح بين عشرة إلى ثلاثين جنيهاً للطالب شهرياً وسيكون العائد الأكبر منها ولايقل عن 75٪ للمعلم" (مايو،

14/12/1993) . فإنه لم يوضح سبل حل التناقض الواضح بين الهدفين المذكورين فيما يعد تأكيداً للقول بأن خطاب الحكومة غالباً مايتجاهل وسائل التنفيذ عند طرحه المبادئ العامة غير الخلافية، ومن ذلك التأكيد على أهمية التعليم وتطويره كمتطلب أساسى لعملية التطوير الشاملة(19). وحرص الدولة على الالتزام بتوفير مكان لكل طفل فى التعليم الابتدائى والتوسع فى التعليم الفنى وفى هذا الصدد أوضح د. حسين كامل بهاء الدين أن مشروع مبارك - كول يهدف إلى تطوير التعليم الفنى وحل مشاكل البطالة بين خريجى المدارس الفنية " (مايو، 6/12/1993).

ونوه بيان الحكومة بأنه يجرى تطوير التعليم الفنى وإعداد المدربين والمعلمين اللازمين للنهوض بهذا التعليم وربطه بالصناعة والزراعة، كما تجرى مشاورات مستمرة مع رجال الأعمال فى مصر ومع الدول الأجنبية لتحديد نوعيات المهن المطلوبة فى سوق العمل وتقييم الإمكانات المتاحة للتعليم الفنى وأساليب تطويرها" (20).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشاورات مع الدول الأجنبية هى تأكيد لما ورد فى خطابى السادات ومبارك عن توجيه فائض الخريجين للعمل فى الدول العربية والأجنبية.

أكد الخطاب الحكومى خلال العام 1414هـ -شأن السنوات السابقة من حكم مبارك- على الجانب الكيفى فى تطور التعليم وانطلاقاً من ذلك حدد الوزير محاولة تطوير التعليم ويرتكز المحور الأول على الأبنية التعليمية والمحور الثانى هو رفع مستوى المعلمين ويرتكز المحور الثالث على تطوير المناهج التى لاتواكب التطورات العالمية فى شتى العلوم والمحور الرابع هو الطالب الذى يحتاج إلى رعاية صحية وتغذية سليمة ورعاية اجتماعية وثقافية ودينية. (الوفد، 8/12/1993).

وكان هذا تأكيداً لما أورده بيان الحكومة بهذا الصدد حيث أشار إلى أن الحكومة تستهدف فى الجانب الأول تطوير المناهج من خلال إزالة الحشو والتكرار والاهتمام بكل من التربية الدينية وعلوم المستقبل واللغات بما فيها لغتنا العربية والتاريخ(21) كما أعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أنه تقرر من العام القادم 94/95 تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الرابع الإبتدائى وعودة دراسة الخط العربى إلى التعليم الإبتدائى والاهتمام المتزايد باللغة العربية والتربية الدينية (الأهرام، 4/8/1993) كما صرح بأن "التعليم يجب أن يلعب دوراً أساسياً فى دعم الديمقراطية التى يجب أن تبدأ بالمدارس" (الأهرام المسائى، 12/4/1994).

وهكذا يسير الخطاب الحكومى فى ركاب خطاب القيادة السياسية بشأن المناهج ودورها فى بناء الإنسان الديمقراطى المتسم بالتدين البعيد عن الغلو والتطرف والمتمسك بلغته وتاريخه.

والآن يتأتى لنا أن نتساءل، لأى مدى تم التمسك بتلك الأهداف عند تطبيق السياسة ؟ ومامدى نجاح التطبيق فى إنجازها ؟

ثانياً: الإنفاق على التعليم:

لعل من أهم التحديات التى تواجهها مصر نتيجة لانتهاج سياسات الحرية الاقتصادية، ذلك التحدى الناشئ في قطاع التعليم، نظراً لما يواجهه من ضغوط لتخفبض الإنفاق عليه، فى ظل جهود خفض العجز فى الموازنة العامة للدولة. وفى الوقت الذى تستهدف تلك السياسات رفع كفاءة التعليم تحقيقاً لأهدافها، وحيث يتكون هدف السياسة التعليمية في معظم الدول النامية، ومنها مصر، من شقين أساسيين هما: حفز النمو الاقتصاى وتنمية المهارات الفنية وزيادة إنتاجية الأفراد من ناحية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد، مما يؤدى إلى زيادة المساواة بينهم من ناحية أخرى.

1- تطور الإنفاق على التعليم :

اتجهت الحكومة عقب قيام ثورة يوليو 1952 مباشرة إلى التوسع فى التعليم بجميع مستوياته فأقرت مبدأ مجانية التعليم فى المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية فى الخمسينيات، وأضيف إليها التعليم العالى فى الستينيات وقد صاحب ذلك ارتفاع فى نصيب التعليم من الإنفاق العام 12,2٪ فى عام 52/1953 إلى ١٤٪ عام 60/1961(22). وبلغ أقصى ارتفاع له عام 77/1978 حيث بلغ 25٪ من ميزانية الدولة للخدمات. وخلال هذا العام الأخير، وفى مواجهة الاختلال الحاد فى ميزان المدفوعات وعجز الميزانية الواضح بدا ضرورياً تعديل السياسة الاقتصادية المؤدية لتلك الآثار من خلال أحدى طريقتين:

- زيادة الاعتماد على النفس من خلال سياسة تقشفية

يتحمل أعباءها أصحاب الدخول العليا.

- خفض الإنفاق العام والمضى قدماً فى الانفتاح الاقتصادى لإعادة جدولة الديون والحصول على مزيد من القروض.

ولم تلبث النخبة الحاكمة أن حسمت موقفها بقبول الخيار الأخير، ومن ثم أخذ نصيب التعليم من ميزانية الخدمات فى التناقص بشكل مضطرد ليصل إلى 17.8٪ عام 81/1982 وإلى 9.8٪ سنة 85/1986(23).

وقد كان طبيعياً أن يستمر هذا الانخفاض مع تبنى سياسات الإصلاح الاقتصادى حتى وصل إلى أدنى حد له عام 90/1991، بيد أنه أخذ فى التصاعد فى السنوات التالية فإذا اعتبرنا أن العام المالى 90/1991 عام الأساس فإن ماخصص لاستثمارات التعليم فى مصر قد زاد بنسبة 123٪ فى العام التالى وبنسبة 398٪ عام 92/1993عن عام الأساس. (الأهرام الاقتصادى، 4/10/1993).

وفى هذا الصدد يذكر وزير التعليم أنه على صعيد الموازنات العامة خلال فترة اعتمادات موازنة 90/1991 واعتمادات 92/1993 زادت جميع موازنات التعليم فحققت ميزانية وزارة التربية والتعليم زيادة بنسبة 57.3٪ وميزانية وزارة التعيم العالى بنسبة 84.7٪ وموازنات الجامعات 49,4٪، لكنه لايلبث أن يقرر أنه على الرغم من هذه الزيادات الواسعة فى موازنات التعليم فإن الإنفاق عليه لايزال فى حاجة إلى مزيد من الدعم حيث أن نسبة نصيب التعليم للإنفاق العام لم تتجاوز 9.4٪ فى موازنة 92/1993 وكانت 9.2٪ عام 90/1991 (الأهرام الاقتصادى، 13/12/1993). ورغم ارتفاع هذا النصيب ليبلغ نحو 10.8٪ فى موازنة عام 93/1994 (وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة)، فإنه تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع هذه النسبة لايكفى بذاته للدلالة على ارتفاع الإنفاق على التعليم وذلك نتيجة تطبيق سياسة خفض الإنفاق العام منذ الثمانينات، لقد شهد الإنفاق فى مصر زيادة هائلة منذ الستينيات، وفى بداية الثمانينات كان معدل الإنفاق العام قد بلغ أعلى مستوياته (حوالى 64٪ من الناتج المحلى الإجمالى) ففى 81/1982 استوعب الإنفاق الاستثمارى العام حوالى ربع الناتج المحلى الإجمالى بينما كانت الاستخدامات الجارية تمثل حوالى 39٪ من هذا الناتج، وفى منتصف الثمانينيات، حينما انخفضت الأسعار العالمية للبترول ومن ثم حصيلة تصدير البترول المصرى وتقلصت إمكانيات الاقتراض الخارجى بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية وزيادة أعباء خدمة الدين المصرى، اضطرت الحكومة إلى تقليص الإنفاق العام فانخفض معدل الإنفاق العام إلى حوالى 46٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام 86/1987 واستمر الاتجاه إلى الانخفاض لينحدر هذا المعدل فى أول التسعينيات إلى أقل من نصف القيمة التى كان قد بلغها قبل عقد كامل(24) وأوضح بيان الحكومة -ديسمبر 1994- أن السياسة المالية قد انتهجت خطوات واسعة نحو ترشيد الإنفاق العام انعكست فى خفض معدل نموه السنوى من 36٪ عام 90/1991 إلى 15٪ عام 93/1994 (الجمهورية، 1/1/1995) فيما استمر تدهور معدل الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم فإن ما ذكرناه سابقاً من تدهور نسبة الإنفاق على التعليم منسوباً لميزانية الإنفاق العام كان مواكباً لانخفاض ذلك الأخير بما يؤكد أن التدهور كان مضاعفاً فى أثره -ومن ناحية أخرى- فإن الزيادة فى السنتين الأخيرتين على صعيد الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام لاتوازى بأى حال التدهور الشديد الذى لحق بهذا الأخير خلال تلك الفترة الأمر الذى يتضح بالنظر إلى معدل الإنفاق على التعليم منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى، حيث كان 5.2٪ عام 81/1982 وانخفض إلى 4.2٪ من هذا الناتج عام 86/1987 ثم 4.1٪ سنة 91/1992(25).

2- الجوانب التوزيعية للإنفاق على التعليم:

لايمثل التناقص المشار إليه سلفاً إلا أحد جوانب الصورة، ذلك أن توزيع الإنفاق على بنود الميزانية يمثل أحد المؤشرات الهامة الدالة على ماينفق بالفعل على العملية التعليمية.

جدول رقم (1)

توزيع الإنفاق على التعليم العام فى مصر ٪ .

البيان / سنة	الأجــور	النفقات الجارية	النفقات الستثمارية	التحويلات الراسمالية	الإجمالى
93/94	70,99	15,61	13,4	0,02	100

المصدر: موازنة التربية والتعليم (محسوبة)

يشير الجدول لارتفاع نسبة ماينفق على الأجور نحو7٪ مما يأتى على حساب المستلزمات السلعية الأخرى اللازمة سواء الحفاظ على البنية المادية القائمة أو لإنشاء بنية أساسية وفى نفس الوقت لاتستطيع أن توفر مستوى الأجور الكافى لحفز المدرسين إلى العمل أو يستقطب قوة عمل جديدة، وقد أدى ذلك إلى لجوء الوزارة مؤخراً إلى فرض بعض الرسوم البسيطة فى كل المراحل التعليمية لتعويض التدهور فى مخصصات الميزانية للمستلزمات السلعية وغيرها من النفقات غير الأجور ولايخفى ما لذلك من آثار سلبية على تكافؤ الفرص خاصة بالنسبة للتعليم الأساسى(26).

يلاحظ الباحث أن توزيع الإنفاق على التعليم عموماً يبدو أكثر توازناً من حيث نصيب الأجور الذى يبلغ 64.5٪ عام 1994/93 أى أقل من نظيره فى التعليم العام بنحو 6.5٪ بينما يرتفع نصيب النفقات الرأسمالية والتحويلات الرأسمالية عنه فى التعليم العام، فيبلغ نصيب الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية معاً نحو 18٪ مقارنة بنحو 13.4٪ فى التعليم الأساسى(27) ومن ثم فإن هذا التحسن النسبى فى توزيع الإنفاق فى التعليم عموماً مقارنة بالتعليم العام، مصدره طبيعة توزيع الإنفاق على التعليم العالى والجامعى حيث ترتفع نسبة الإنفاق الاستثمارى إلى نحو 24٪ والتحويلات الرأسمالية 3.9٪ بينما يبلغ نصيب الأجور نحو 51٪ من إجمالى الإنفاق على نوعى التعليم(28) ويمكن القول إن ارتفاع الإنفاق الاستثمارى والتحويلات الرأسمالية فيهما لنحو 28٪ مقارنة بـ 13.4٪ فقط فى التعليم العام يعكس تحيزاً لصالح فئات الدخل المتوسط والمرتفع.

يمكن القول إنه على مدى السنوات الماضية قد أفادت فئات الدخل المنخفض والفقراء فى الريف والحضر من الدعم السلعى ومن مجانية التعليم ومن التوسع فى الوحدات الصحية والمستشفيات العامة...إلخ، ولكن فى أغلب الأحيان استحوذت فئات الدخل المتوسط والمرتفع على مزايا هذه البرامج والسياسات بأكثر مما تتطلبه إمكانياتهم وكان ذلك على حساب كفاءة النظام وقابليته للتوسع، لقد عكست هذه البرامج والسياسات تقديراً للأولويات الاجتماعية متحيزاً لصالح هذه الفئات، فلم يسمح نمط الأولويات المذكورة بالتركيز على التعليم الأساسى بل وحتى المرحلة الثانوية.... ورغم أن البيانات المتاحة فى ميزانية الدولة لاتمكن من التمييز بدقة بين مخصصات أنواع ومستويات التعليم المختلفة باستثناء الفصل بين موازنات كل من التعليم العام والتعليم العالى، فقد استحوذ التعليم الابتدائى على أقل من ثلث الإنفاق الجارى والاستثمارى على التعليم كما يحصل التعليم الإعدادى على حوالى 12٪ من هذا الإنفاق، ولاتعكس هذه التوزيعات فقط التحيز لصالح من يمكنهم الالتحاق بالتعليم العالى، إذ إن نسبة التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية إلى إجمالى عدد التلاميذ تبلغ 59٪، 22٪ على التوالى ولكنها تتعارض أيضاً مع النتيجة الثابتة فى أن العائد -بالنسبة للتنمية البشرية- من إنفاق جنيه على التعليم الأساسى أكبر من إنفاقه على التعليم الجامعى، ومع ذلك فإن متوسط نصيب الطالب فى الجامعة من إجمالى ماتنفقه الحكومة على التعليم (بعد استبعاد الأجور والمرتبات) يصل إلى خمسين ضعف ما يتم إنفاقه على نظيره فى التعليم الأساسى أو الثانوى(29).

وعموماً اتجهت موازنة التعليم إلى نوع من التوازن بين بنودها فى العام الأخير المناظر للحول 1414هـ عما كانت عليه فى معظم أعوام الثمانينات الأمر الذى يتضح بالنظر فى جدول رقم(2).

جدول رقم(2)

تطور توزيع الانفاق على التعليم فى مصر٪

البيان / السنة	الأجور	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	التحويلات الراسمالية	الإجمالى
83/82	64ر2	16ر3	16ر8	2ر7	100
87/86	65,6	12ر8	19ر3	2ر3	100
91/90	72ر8	13ر1	13ر6	0ر6	100
94/93*	64ر5	17ر3	16ر6	1,3	100

المصدر: د. منى البرادعى، مرجع سابق، ص27.

* مصدر العام الأخير وزارة المالية، مرجع سابق (محسوب بواسطة الباحث).

ويشير الجدول لاتجاه نصيب الأجور للارتفاع خلال الثمانينات من 64.2٪ عام 82/1983 إلى 72.8٪ عام، وكان ذلك على حساب باقى بنود الموازنة الأخرى، وأن نسبة نصيب الأجور قد أخذت فى التراجع وبلغت 64.5٪ عام 93/1994

ومن ثم ارتفعت أنصبة النفقات الجارية والاستثمارية والتحويلات الرأسمالية، وقد جاء هذا التغير فى التوزيع بين بنود الموازنة بالرغم مما أشار إليه تصريح وزير التعليم بصدد تحسين أحوال المعلمين عن تخصيص الدولة ما يزيد عن 150 مليون جنيه كاعتمادات إضافية لهذا الغرض. (مايو، 1993/11/1)، وإشارته فى موضع آخر لرصد اعتمادات إضافية قدرها 500 مليون جنيه ورفع مكافآت الامتحان من 90 إلى 120 يوم (الوفد 1993/12/8) وربما كان ذلك نتيجة لارتفاع الإنفاق الاستثمارى نتيجة الاعتمادات التى خصصت لبناء وترميم وإصلاح نحو 15000 مدرسة منذ يونية 1993 لاسيما فى أعقاب زلزال 1992 المدمر وقد تسلمت الوزارة خلال العام الدراسى 93/1994م عدد 1537 مدرسة فضلاً عن ترميم أكثر من 200 مدرسة بتكلفة 20 مليون جنيه (الوفد، 1993/12/8).

وللحصول على صورة أكثر وضوحاً بشأن الإنفاق على التعليم وتطوره، تشير البيانات إلى أن ميزانية التعليم قد شهدت طفرة فى الموازنة العامة للدولة فقد بلغت حوالى 3568 مليون جنيه عام 90/1991 وارتفعت إلى 4070 مليون جنيه عام 91/1992(30) ثم إلى 6468.8 مليون جنيه عام 93/1994 كما زادت استثمارات الخطة الخمسية 92/1993 - 96/1997 المخصصة للتعليم عما كان مقرراً فى الخطة الخمسية السابقة عليها زيادة كبيرة حيث بلغت قيمة الاستثمارات المنفذة بالفعل فى الخطة السابقة 2.6 مليار جنيه فى حين أن اعتمادات الخطة الحالية قد بلغت 8.8 مليار جنيه أى بنسبة 332٪ من اعتمادات الخطة السابقة، لقد زادت جميع موازنات التعليم فحققت ميزانية وزارة التربية والتعليم زيادة من 2240ر76 مليون جنيه عام 90/1991 إلى 4397.06 مليون جنيه عام 93/1994 ووزارة التعليم العالى من 95.99 مليون جنيه إلى 266.15 مليون جنيه فى نفس العامين، والجامعات من 1209.15 مليون جنيه إلى 1805.6 مليون جنيه فى العامين نفسيهما، ونتيجة لزيادة ميزانيات التعليم بمعدلات أكبر من معدلات زيادة أعداد الطلاب أن زاد متوسط نصيب الطالب فى موازنات التعليم المختلفة -على النحو الموضح بالجدول رقم (3)- حيث بلغت نسبة زيادة نصيب الطالب فى مرحلة التعليم قبل العالى 76.7٪ بين عامى 90/1991 و 93/1994 ونصيب الطالب من موازنة التعليم العالى بنسبة 151.3٪ بين نفس العامين، ومن موازنة الجامعات 46.6٪ بينهما كذلك(31).

وبالنظر للجدول رقم (3)يتضح أن ثمة زيادة حقيقية فى نصيب الطالب من موازنة التعليم وإن كان مقدارها يقل كثيراً عن معدل زيادة الأرقام الجارية، لقد جاءت الزيادة الحقيقية المذكورة بعد تناقص حقيقى مضطرد شهدته سنوات الثمانينيات فيما أدى إلى تدهور نصيب الطالب من الموازنة لاسيما المستلزمات السلعية، فقد تناقصت النفقات الحقيقية على المستلزمات السلعية فى التعليم قبل العالى من 51.6 مليون جنيه عام 80/1981 إلى 26.3 مليون جنيه سنة 89/1990 أما فى التعليم العالى فقد هبطت من حوالى 80.1 مليون إلى 73.1 مليون سنة 89/1990 وقد كان الأثر المباشر الناجم عن هذا الاختلال فى توزيع النفقات الجارية هو نقص الموارد المالية اللازمة لشراء مستلزمات العملية التعليمية من ناحية وإتمام عمليات الصيانة الضرورية لمنع التدهور فى البنية الأساسية من ناحية ثانية كما يرتب عليه تدهور نصيب الطالب من الإنفاق على المستلزمات السلعية فى موازنة التعليم العالى إلى 146.7 جنيهاً فقط أى 81.7٪ منه عام 80/1981، ونصيب الطالب فى التعليم العام من 14ر7 جنيهاً عام 80/1981 إلى 4ر2 عام 89/1990 بأسعار السنة الأولى وتنسحب نفس الظاهرة على الخدمتين اللتين تدعمان قدرة الطالب على مواصلة العملية التعليمية لاسيما بين الفقراء ومحدودى الدخل حيث انخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة والخدمات الاجتماعية خلال هذا العقد، وقد كان معنى هذا التناقض المستمر والمتواكب فى القطاعات الأربعة مزيداً من الاقتطاع من دخول الفقراء ومحدودى الدخل وبالتالى الحد من فرص الالتحاق بالتعليم والمواصلة فيه ومما يؤكد تلك النتيجة لجوء وزارة التعليم إلى فرض بعض الرسوم فى كل المراحل التعليمية لتعويض التدهور فى مخصصات الميزانية للمستلزمات السلعية وغيرها من النفقات، عدا الأجور هذا فضلاً عن سماحها بنظام مجموعات التقوية فى المدارس الحكومية لتنافس الدروس الخصوصية، وهى مجموعات تتم بالاتفاق بين المدرس والتلاميذ وتسمح بها المدرسة لقاء نسبة معينة ثابتة من حصيلتها وقد قدرت نسبة المنخرطين فيها بنحو 50٪ من مجموع الطلاب ومن ثم تزامن فرض الرسوم الدراسية التى تقتطع نحو 5٪ إلى 7.5٪ من الدخل السنوى لأسرة موظف حكومى مع نظام

جدول رقم (3)

التغير في موازنات التعليم ونصيب الطالب منها

البيان / السنة	التعليم قبل الجامعي			التعليم العالى			التعليم الجامعي		
	الموازنة	النصيب الاسمي من الموازنة	النصيب الحقيقي	الموازنة	النصيب الاسمي من الموازنة	النصيب الحقيقي	الموازنة	النصيب الاسمي من الموازنة	النصيب الحقيقي
1991/90	2240,8	189	189 *	95,99	427	427	1209,15	2369	2369
1994/93	4397,1	334	230,3	266,15	1073	740	1805,6	3473	2395,1
التغير ٪	96,2	76,7	21,9	177,1	151,3	73,3	99,3	46,9	1,1

الجدول مركب بواسطة الباحث

* باعتبار الرقم القياسى 91/90 = 100 وحيث الرقم القياسى مصدره نشرة البنك المركزى المصرى

الدروس المقننة الخاصة التى يتراوح الأجر الشهرى للمادة فيها بين ثلاثة جنيهات إلى خمسة جنيهات(32).

وفى العام الأخير أعلن وزير التعليم أن النظام الحالى للمجموعات المدرسية لايحقق للمعلم العائد الكافى بما يعوضه عن الدروس الخصوصية ومن ثم أعلن عن بدء تنظيم جديد لمجموعات تقوية تحت إشراف المديريات التعليمية بحد أقصى 12 طالباً منهم اثنان من المتفوقين غير القادرين وستكون رسوم هذه المجموعات واقعية تراوح بين 10 إلى 20 جنيهاً للطالب شهرياً وسيكون العائد الأكبر منها ولايقل عن 75٪ للمعلم. (جريدة مايو 1993/12/14).

وهكذا فلنا أن نتخيل العبء الذى يقع على الأسرة الفقيرة أو محدودة الدخل إذا احتاج أحد أبنائها للالتحاق بمجموعة تقوية لثلاث مواد لمدة سبعة أشهر فإن ذلك يعنى اقتطاع نسبة مرتفعة من الدخل السنوى تكاد تصل إلى 20٪، الدخل 620 دولار طبقاً لتقرير البنك الدولى لعام 1994، ويتضاعف العبء بتضاعف عدد الأبناء الملتحقين بتلك المجموعات.

وهكذا يمكن القول بارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالى الإنفاق السنوى فى الفئات الفقيرة فى الحضر أو فى الريف وأن درجة ذلك قد تفوق مثيلتها الخاصة بالفئات المتوسطة والعليا، ومرجع ذلك هو زيادة نسبة إنفاق الأسرة على التعليم فى الفئات الفقيرة عن نسبة زيادة كل من الأسعار وجملة الإنفاق السنوى للأسرة طبقاً كما يوضحه الجدول رقم(4).

تدل أرقام الجدول على نسبة الزيادة فى التكلفة المباشرة فى للتعليم فى الفئات الفقيرة فى الحضر قد بلغت 275٪ خلال الفترة 1975/74 - 81/ 1982 فى حين بلغت كل من نسبة الزيادة فى الأسعار 55٪ فقط، ونسبة الزيادة فى الإنفاق السنوى 246٪ خلال تلك الفترة.

وبالنسبة للريف تجاوزت الزيادة فى تكلفة التعليم المباشر لدى الفئات الفقيرة 248.5٪ كل من زيادة الأسعار 57.7٪ وزيادة تكلفة التعليم لدى الفئات الغنية 110٪ وإنفاقها السنوى 271.1٪.

وخلال الفترة من 81/ 1982 - 90/ 1991 تكررت نفس الظاهرة وهى ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للفئات الفقيرة وبدرجة أكبر كثيراً حيث فاقت نسبة الزيادة فى تكلفة التعليم الخاص بها 580٪ كل من نسبة زيادة الأسعار 347.7٪ ونسبة الإنفاق السنوى لنفس الفئات 357.8٪ وكذلك نسبة تكلفة التعليم لدى الفئات الغنية 267.8٪ أو إنفاقها السنوى 137.8٪.

والأرجح أن تلك الزيادة فى التكلفة المباشرة للتعليم بالنسبة للفئات الفقيرة خصوصاً ليس مردها فقط فرض بعض الرسوم على التعليم وتقنين مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية نتيجة لتدهور نوعية التعليم وإنما أيضاً لاتساع ظاهرة الكتب الخارجية التى يقبل عليها الطلاب بل ويطلبها المدرسون لتدنى مستوى الكتب المدرسية نوعاً ما، ويؤدى ارتفاع نسبة الإنفاق على التعليم لدى الأسر الفقيرة ومحدودى الدخل من إجمالى إنفاقها السنوى إلى انخفاض الطلب على التعليم ومن ثم زيادة التفاوت فى فرص الحصول على التعليم مع مرور الوقت[33].

وهكذا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل نتيجة ارتفاع تكلفة التعليم، ويتزايد هذا العبء فى الريف عنه فى الحضر.

ومن ناحية أخرى تكشف بيانات توزيع الإنفاق على التعليم فى مصر بين مراحله المختلفة عن تحيز هذا التوزيع لصالح التعليم المتوسط والعالى على حساب التعليم الأساسى فيما يوضحه الجدول رقم (5).

ويوضح الجدول استئثار طلاب المعاهد العليا والجامعات الذين لايمثلون سوى 6.2٪ من إجمالى الطلاب بنحو 43.7٪ من إجمالى النفقات الاستثمارية أى مايعادل النسبة التى يحصل عليها طلاب التعليم الأساسى الذين يشكلون 80.8٪ من إجمالى الطلاب، كما يحصل إجمالى طلاب التعليم العالى والجامعى على 32٪ من النفقات الجارية على حين يحصل طلاب التعليم الابتدائى على 35.5٪ يتحيز هذا التوزيع لصالح الفئات ذات الدخل المتوسط والمرتفع ذلك أن التوسع فى التعليم العالى المدعوم من الدولة يعمل على تدعيم الهيكل الطبقى القائم، وأن هذا الدعم يعتبر فى حقيقته مدفوعاً تحويلياً من الفقراء إلى الطبقة المتوسطة والطبقة العليا ذلك أن مايربو على أربعة أخماس الطلاب بجامعة القاهرة -كمثال- هم من أبناء المهنيين وذوى الياقات البيضاء والبرجوازية الصغيرة على حين أن أبناء العمال والفلاحين لايشكلون أكثر من عشر طلابها. ويبدو التحيز واضحاً إذا أدركنا أن تكلفة الطالب فى التعليم

جدول رقم (4)

الزيادة في التكلفة الفردية المباشرة للتعليم في مصر

	حضر الجمهورية		ريف الجمهورية	
	عام 82/81 نسبة إلى عام 1975/74	عام 1991/90 : عام 19982/81	عام 82/81 نسبة إلى عام 1975/74	عام 1991/90 : عام 19982/81
نسبة الزيادة فى الأسعار	٪55,0	٪347,7	٪57,7	٪338,6
نسبة الزيادة فى التكلفة الفردية للتعليم فى الفئات الفقيرة	٪275,0	٪580,0	٪248,5	٪1025
نسبة الزيادة فى جملة الانفاق السنوى فى الفئات الفقيرة	٪246,0	٪357,8	٪233,6	٪321,6
نسبة الزيادة فى التكلفة الفردية للتعليم فى الفئات المتوسطة والعليا	٪132,2	٪267,8	٪110,0	٪536,3
نسبة الزيادة فى جملة الانفاق السنوى فى الفئات المتوسطة والعليا	٪268,6	٪137,8	٪137,8	٪170,5

المصدر. د. منى البرادعى، مرجع سابق، ص 42.

جدول رقم (5)

التوزيع النسبي للموارد بين مراحل وأنواع التعليم

	النفقات الاستثمارية %	النفقات الجارية %	الطلاب %
التعليم الابتدائى	31,5	35,5	59
التعليم الإعدادى	11,8	16,6	21,8
التعليم الثانوى العام	2,2	4,5	5
التعليم الثانوى الفنى	10,8	11,4	8
المعاهد العليا	1,5	1,2	1,7
الجامعات	42,2	30,8	4,5
الإجمالى	100	100	100

Source: The world Bank, Op. cit, p 221.

العالى تعادل نحو ستة أمثال قرينتها فى التعليم قبل العالى الذى لايكاد يتجاوزه أبناء الفقراء([34])، وطبقاً لمصادر معهد التخطيط القومى الموضحة فى الجدول رقم (6) تتضح نسب الإنفاق على مستويات التعليم ونصيب كل مستوى تعليمى من السكان.

حيث يوضح الجدول أن 10٪ فقط من السكان يحصلون على 50٪ من الإنفاق على التعليم، هذا بينما يحصل 70٪ منهم على 20٪ فقط، وباستخدام العبء الضريبى لمختلف فئات الدخل لقياس الآثار التوزيعية لعائد التنظيم يتضح أن فئات الدخل المنخفض تقوم بدعم فئات الدخل المرتفع والمتوسط فيما توضحه بيانات البنك الدولى الموضحة فى جدول رقم (7).

وطبقاً لتلك البيانات يحصل ذوو الدخول المنخفضة (25٪ من السكان) على 12٪ فقط من الإنفاق ويحصل ذوو الدخول المرتفعة (8٪ من السكان) على 14٪ منه فيما يعبر عن تحويل العبء الضريبى للفقراء لصالح دعم الأغنياء، الأمر الذى يتم تكريسه فى ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادى التى تنطوى على خفض الإنفاق العام ورفع الدعم الحكومى عن السلع والخدمات الأمر الذى يرفع من تكلفة التعليم لارتفاع تكلفة الخدمة وسلعها فضلاً عن الخدمات الأخرى كالصحة والمواصلات... إلخ.

لقد زادت موازنة التعليم بشكل ملموس على نحو ما أسلفنا لكن بالرغم من هذه الزيادات الواسعة فى موازنات التعليم إلا أن الإنفاق على التعليم فى مصر لايزال -على نحو ماتقرر وزارة التعليم- فى حاجة إلى مزيد من الدعم حيث أن نصيب التعليم بالنسبة للإنفاق العام -الآخذ فى التناقص بشكل مضطرد- لم يتجاوز 9.4٪ فى موازنة 1993/92 وكان 9.2٪ فى موازنة 1991/90.([35]) ورغم ارتفاعه فى 1994/93 إلى 10.8٪ الزيادة تظل أقل من معدل التناقص فى الإنفاق العام على نحو ماتقتضى سياسات الإصلاح الاقتصادى كما إن تلك الزيادات قد اتجه معظمها لإصلاح حال المعلمين أى إلى بند الأجور، ولبناء وإصلاح وترميم المدارس لاسيما التى أتى عليها الزلزال فى أكتوبر 1992، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد جاءت هذه الزيادة تالية على عقد كامل -أو يزيد- من الخفض المضطرد فى الإنفاق على التعليم، فقد استجابت نخبة صنع السياسات العامة فى مصر لأزمة عجز الموازنة ونضوب الموارد المالية الخارجية بفعل ضغوط هيئات التمويل الدولية والدول الدائنة باللجوء إلى خفض الإنفاق العام ومن ثم الإنفاق على التعليم -والخدمات المتصلة به- وذلك عوضاً عن الاتجاه لمراجعة جوانب تطبيق السياسات الاقتصادية المسئولة عن الأزمة -التى عانتها مصر بشدة منذ منتصف الثمانينات- أو تحميل العبء للطبقات الأعلى دخلاً من خلال الضرائب المباشرة التى انخفضت نسبتها إلى إجمالى حصيلة الضرائب لاسيما بعد فرض المزيد من الضرائب غير المباشرة كضريبة المبيعات ومضاعفة أسعار الدمغات، لقد كان هذا انعكاساً لاختيار النخبة الاجتماعى فى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى ومن ثم جاء متواكباً مع حل آخر لجأت إليه بما يتفق وتوجهاتها وهو ما عبر عنه بيان الدكتور حسن إسماعيل وزير التربية والتعليم أمام مجلس الشعب فى 1978/11/25، حيث عرض لما تقوم به الحكومة فى سبيل تشجيع إسهام المواطنين فى إنشاء الأبنية المدرسية والتوسع فى إنشاء مدارس اللغات الخاصة([36]).

ورغم أن «استراتيجية تطوير التعليم فى مصر» التى صاغها الدكتور أحمد فتحى سرور قد أقرت بعض التدابير لتوفير موارد التعليم ومضاعفاتها من خلال تشجيع التبرعات والجهود الخاصة للقيام بدور فى هذا السبيل إلا أنه لم يتأت لها أن تحوز قبولاً وتطبيقاً شأن ما اقترحه فى نفس الوثيقة لضمان زيادة الموارد بالعمل على إنقاص تكلفة التعليم بالحد من بقاء التلاميذ فى المرحلة الإبتدائية فى ذات الصف والاكتفاء بنقلهم دون امتحان والاقتصار على إجراء امتحان فى الصف الثالث وآخر فى نهاية المرحلة الابتدائية والسماح للراسبين فى الامتحان الأخير بالانتقال للمرحلة الإعدادية مع توجيههم إلى مسار خاص تحكمه مواد علمية داخل هذه المرحلة، كذلك الحد من تحمل الدولة عبء مصروفات لاتدخل -فى رأيه- فى صميم العملية التعليمية مثل دعم الكتاب الجامعى وتحمل العبء الأكبر فى نفقات المدينة الجامعية([37]).

وتعنى هذه الإجراءات إنقاصاً مباشراً من الاستفادة التى يتحصل عليها أبناء الفقراء من التعليم نتيجة النقل الآلى من فرقة دراسية إلى أخرى ورفع نفقة التعليم الجامعى بما يقلل من فرص إقبالهم على ذلك النوع من التعليم.

وهكذا ففى الوقت الذى استمر الخفض المذكور تصاعد السعى الحكومى لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مجال التعليم والتوسع فى التعليم الخاص.

جدول رقم (6)

توزيع الإنفاق تبعاً لمستوي التعليم

	النصيب من السكان ٪	النصيب من الانفاق على التعليم ٪
خارج المدارس	30	–
تعليم ابتدائي	40	20
تعليم إعدادى	12	13
تعليم ثانوى	8	17
الجامعـــــة	10	50
إجمالـــى	100	100

المصدر: معهد التخطيط القومى، مرجع سابق، ص67.

جدول رقم (7)

توزيع الإنفاق علي التعليم تبعاً للمستويات الاقتصادية الاجتماعية

	النسبة إلى السكان فى الفئة العمرية	النصيب النسبى من الانفاق على التعليم
دخل منخفض	25	12
دخل متوسط	67	74
دخل عالى	8	14
إجـــمــالـــــى	100	100

Source; The world Bank, op. cit, p 167

التعليم الخاص:

يقصد به ذلك النوع من التعليم غير الحكومى الذى يضطلع بمسئوليات أساسية فى ذلك المجال. ويشير القانون رقم 139 لسنة 1981 إلى "أنه تعتبر مدرسة خاصة كل منشأة غير حكومية تقوم أصلاً أو بصفة فرعية بالتعليم أو الإعداد المهنى والفنى قبل مرحلة التعليم الجامعى". كما ينص القانون المتعلق بتنظيم المعاهد العليا الخاصة على أنه "يعتبر معهداً عالياً خاصاً كل منشأة تعليمية غير حكومية أياً كان تسميتها أو جنسيتها يلتحق بها الطلبة من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو مابعدها وتقوم أصلاً أو بصفة فرعية بالتعليم وإعداد الفنيين لمدة لاتقل عن عامين دراسيين[38].

ورغم أن السماح للقطاع الخاص بإدارة وإنشاء مدارس خاصة ومعاهد عليا خاصة كان قائماً فى الخمسينيات والستينيات فإن ثمة شواهد تفصح عن تزايد نسبى لوزن التعليم الخاص فى السياسة التعليمية باعتباره أحد سبل تعويض التراجع فى الإنفاق على التعليم الحكومى.

لقد أكدت وثيقة «مبارك والتعليم[39] على ماورد فى «استراتيجية تطوير التعليم فى مصر»التى صاغها د. سرور، فقد أكدت على أن "الاستثمار فى التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية وإنما هى قضية أمة وعليه يلزم أن يحصل التعليم على الاستثمار اللازم. والتمويل له مصدران: أولهما مصدر توفره الدولة فى الميزانية العامة، وثانيهما الجهود الذاتية من القادرين ورجال الأعمال الذين يجب أن يعاملوا الاستثمار فى التعليم على أنه قضية مصيرية" وقبل المضى فى الإفصاح عن البديل الثانى اتجهت الوثيقة لتوضيح الوسيلة الأهم لخفض التكاليف الحكومية للإنفاق على التعليم على نحو مافعلت استراتيجية التطوير فاتجهت لتناول مجانية التعليم، فأوضحت أنه مع التسليم بما جاء فى روح الدستور وجوهره فإن الأمر يقتضى لتوفير الاستثمارات اللازمة لإصلاح التعليم إعادة توزيع مجالات الإنفاق على التعليم وتحديد الأولويات فى الإنفاق والاستثمار. وهناك عدة أسس يتم عن طريقها ترشيد المجانية، أولها أن تكون المجانية كاملة فى مرحلة التعليم الأساسى، وثانيهما أن تكون المجانية فى المرحل التالية للطالب الملتزم بوظيفته الاجتماعية كطالب -وهو مفهوم غامض ومطاط- وثالثها أنه ليس من المقبول أن يتمتع بالتعليم المجانى فى الثانوى أو فى الجامعة من ارتضوا طواعية التعليم بمصروفات"[40] وهكذا فإن التكلفة الفردية للتعليم يتوقع لها التزايد ليس فقط بسبب ما أشرنا إليه من رسوم دراسية ومجموعات تقوية وكتب خارجية..إلخ، وإنما أيضاً بسبب النية المبيتة للحد من المجانية وأن هذا العبء سيكون أكثر ثقلاً بالنسبة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وأنه فى الوقت الذى قد يؤدى فيه رسوب تلميذ فقير إلى تسربه من التعليم فإن قرينه الأعلى دخلاً يمكنه الاستمرار فيه. لاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار القدرة على الالتحاق بالدروس الخصوصية أو مجموعات التقوية.

وانطلاقاً من التحديد السابق فى الوثيقة نتجه للحديث عن إسهام القطاع الخاص، فتشير إلى أن الحكومة وحدها ومهما رصدت من مبالغ ضخمة لإصلاح التعليم لايمكنها أن تفى بمتطلبات العملية التعليمية والإصلاحات المنشودة، والأمر يحتاج أكثر من أى وقت مضى إلى تكاتف كل الجهود الوطنية والمخلصة وإلى مساهمة القادرين من أبناء مصر الشرفاء فى تمويل التعليم"[41].

ثم تشير الوثيقة إلى أن الدولة تكفل تشجيع القطاع الخاص والترخيص بإنشاء المدارس الخاصة بالمواصفات التى تضعها الوزارة للمدارس الحكومية وتوفير المناخ الملائم لدفع استثمارات القطاع الخاص فى المشروعات[42].

كذلك فقد أكد الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم على اهتمام الوزارة بالتعليم الخاص ودعمه بالخبرات وأشار الوزير إلى مساهمة هذا النوع من التعليم فى تخفيف جزء من العبء وتكميل العملية التعليمية (الأهرام، 1993/8/13).

لقد كان هذا التوجه انعكاساً لمقتضيات سياسة الانفتاح الاقتصادى، ومن ثم كان له أن يتصاعد فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى وماتنطوى عليه من خفض للإنفاق العام وحفز وتشجيع للقطاع الخاص، ومن ثم توضح البيانات الزيادة المستمرة فى نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار العام فى مجال التعليم إذ قفزت تلك النسبة من 2.29٪ عام 1983/82 إلى 6.82٪ خلال الفترة 1988/87 - 1991/90 ثم لم يلبث أن قفزت إلى 11.2٪ فى العام التالى، لكنها عادت إلى

مستواها السابق فى عام 1993/92 حيث بلغت 6.2٪ فقط بسبب زيادة موازنة التعليم الحكومى لإصلاح أحوال المعلمين ولإصلاح ما أفسده الزلزال فى أكتوبر 1992[43].

وبالتالى سجلت المدارس الخاصة غير المعانة ارتفاعاً فى نسبتها إلى التعليم الابتدائى الحكومى، فقد كانت 3٪ عام 1977/76 وارتفعت إلى 5.8٪ سنة 1990/89، ثم بلغت 6.8٪ فى عام 1993/92. وبلغت نسبة مدارس اللغات من المدارس الخاصة نحو 25٪ وارتفعت نسبة المدارس الخاصة الإعدادية للتعليم الحكومى من 6.9٪ فى 1990/89 إلى 8.6٪ عام 1993/92، وكانت نسبة مدارس اللغات من المدارس الخاصة نحو 28٪ ، وارتفعت نسبة التعليم الخاص إلى الحكومى الثانوى إلى نحو 32٪ فى هذا العام الأخير (بيانات وزارة التعليم - محسوبة).

وبناء على ماسبق يمكن التنبوء باطراد التوسع فى الاتجاه نحو التعليم الخاص لاسيما الخاص غير المعان واللغات على حساب فصول الخدمات التى أخذت الوزارة فى التخلص منها.

لم تلبث الوزارة أن طرحت «خدمة» التعليم الحكومى الخاص منذ منتصف الثمانينات حيث ظهرت المدارس الرسمية لغات بمصروفات، وقد بلغت إحدى وثلاثين مدرسة وقسماً عام 1987/86 لم تلبث أن ارتفعت إلى 49 مدرسة عام 1994/93 فى المرحلة الابتدائية، ومن 13 مدرسة وقسماً فى التعليم الإعدادى إلى 29 مدرسة وقسماً، بين التاريخين. (بيانات وزارة التعليم) ولاتخفى خطورة ذلك على التمايز ليس بين التعليم الحكومى والخاص فحسب ولكن فى داخل الحكومى كذلك ولصالح الأغنياء على حساب الفقراء.

يعتبر التعليم الحكومى هو الجسم الرئيسى للتعليم فى مصر وتنعكس ضخامة حجم الطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة، والتى تتجه إساساً إلى هذا النوع من التعليم الأقل تكلفة على ضخامة حجم التعليم الحكومى، بيد أن الكثير من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية أدت لتدهور فى أحوال التعليم الحكومى، ومع انخفاض كفاءة العملية التعليمية فيه بمختلف مراحله فإن الكثير من الأسر أصبحت تسعى إلى إيجاد مكان لأبنائها فى التعليم الخاص ذى الكفاءة المرتفعة والتى تضمن استمرار الطالب فى التعليم حتى الجامعة، لقد رفعت هذه المدارس شعار الاهتمام باللغات وتدريسها عبر منهج وهو الأمر الذى يتفق مع توجهات الفئات التى ترى ضرورة الارتباط بمصدر من مصادر الثقافة الأجنبية المتقدمة والتى ترى فى اللغات الأجنبية أحد مصادر تميزها الثقافى والاجتماعى عن الجمهور العريض من الشعب كما يتفق هذا الاتجاه مع توجهات فئات عديدة من رجال الأعمال الذين ترتبط مصالحهم مع الدول الأوربية والتى تدرك أهمية اللغات الأجنبية فى مجالات التعامل المالى والاقتصادى وهو أيضاً مايداعب خيال الفئات الطفيلية التى تسعى إلى لغة للتفاهم مع المستثمرين الأجانب[44].

لم تقتصر الظاهرة السابقة على التعليم العام، بل امتدت إلى التعليم العالى والجامعى حيث طرح مشروع الجامعة الأهلية من جديد وشُرع فى الاكتتاب لإنشاء الجامعة الأهلية وطرح وزير التعمير والمجتمعات العمرانية السابق المهندس حسب الله الكفراوى إمكانية إقامتها فى مبنى الوزارات بمدينة السادات بيد أن الأمر قد توارى نسبياً مع خروجه من الوزارة وإن كان من المنتظرخروج هذه الجامعة الخاصة بين لحظة وأخرى.

كذلك شهدت السنوات الأولى من عقد التسعينيات إنشاء الجامعة المفتوحة وهى جامعة بمصروفات تصل إلى مائة جنيه للمقرر الواحد بما يعنى مصروفات قدرها نحو مايزيد على ألف جنيه للعام الدراسى الواحد، كانت هذه الجامعة عد إنشائها مفتوحة إمام الجميع لاسيما منخفضى المجموع فى الثانوية العامة والدبلومات الفنية فيما مثل باباً خلفياً صريحاً لانتهاك مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى الأمر الذى حدا المجلس الأعلى للجامعات أن يشترط مرور خمس سنوات على المؤهل للقبول فى التعليم المفتوح وذلك بعد عام واحد من إنشاء التعليم المذكور.

أكد وزير التعليم فى عام 1994/93 التوجه الذى استنه سلفه فى توسيع قاعدة التعليم العالى الخاص، ومن ثم أكد على اهتمام الوزارة بالتعليم الخاص ودعمه بالخبرات مشيراً إلى أنه يساهم فى تخفيف جزء من العبء ويكمل العملية التعليمية، وأوضح أنه يوجد حالياً حوالى 25 معهداً متوسطاً وعالياً خاصاً يقبل الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة والدبلومات الفنية (الأهرام 1993/8/13) كما أفصح عن استحداث معاهد خاصة تقدم دراسات فى مجال السياحة والفنادق وعلم الحاسب الآلى خلال عامى 1992/91 و

1993/92 وذلك حرصاً من وزارة التعليم على تشجيع القطاع الخاص على الاشتراك فى تمويل التعليم والإسهام فى تقديم الخدمة التعليمية(الأهرام الاقتصادى 1993/12/20).

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن هذه المعاهد لم يتأت لها أن تتضمن تخصصات جديدة أو مختلفة عما تقدمه الجامعات الحكومية القائمة بالفعل بل إنها مثلت تكراراً حرفياً للكليات القائمة أو أقسامها، الأمر الذ يتضح بمجرد مقارنة أسماء المعاهد وأقسامها ليتأكد أن الفارق الوحيد هو فى مصروفاتها التى تبلغ عدة آلاف من الجنيهات سنوياً لتجنب شرط المجموع الذى يعانيه أبناء غير القادرين من الفقراء ومحدودى الدخل حتى وإن كانوا أكثر تفوقاً.

مؤسسات التمويل الدولية والإنفاق على التعليم:

فى نهاية السبعينيات ومع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية اشتد وقع مؤسسات التمويل الدولية وبعض الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عى توجهات السياسات العامة فى مصر، ومن بينها السياسة التعليمية[45]. لقد أدت أزمة التمويل فى السياسة التعليمية إلى مزيد من الاعتماد على القوى الخارجية وأوضح دليل على ذلك الخطة التعليمية (1987-1992)التى رأت التمويل من معونات وتسهيلات وقروض ميسرة باعتبارها مصدراً أساسية لتمويل التعليم مستقبلاً.

ويمكن القول بأن هناك مجالات ثلاثة داخل إطار السياسة التعليمية تبدو من خلالها ملامح دور القوى المذكورة:

1- مشروعات تعليمية مثل:

منحة مشروع التعليم الأساسى، ومنحة مشروع الأبنية المدرسية ومنحة مشروع تغذية التلاميذ فى المرحلة الابتدائية، ومثال ذلك أن زيادة اعتمادات التغذية الطلابية من 30.5 مليون جنيه عام 1991/90 إلى 47.2 مليون جنيه عام 1993/92 كانت ناتجة عن منحة كندية فى معظمها[46]

2- مراكز البحث وتمويل البحوث:

وأهم أمثلة ذلك مشروع الترابط المصرى - الأمريكى الذى يتجه جزء كبير من المنحة المخصصة له للإنفاق على التدريب فى الولايات المتحدة.

3- سياسة البعثات والمنح:

حيث يلحظ الحجم الكبير للمنح التى قدمتها الولايات المتحدة لمصر تحت مسمى «منح السلام» عند توقيع اتفاقيات «كامب ديفيد» مع إسرائيل حيث أرادت الولايات المتحدة إفساح المجال أمام أكبر عدد ممكن من الشباب المصرى للذهاب إلى الولايات المتحدة بهدف تحسين الصورة الأمريكية فى إدراكهم.

وهكذا يبدو أن السياسة التعليمية قد تكون إحدى آليات القوى الكبرى للتدخل فى صياغة توجهات بعض الدول مع ملاحظة تباين طبيعة دور تلك القوى فى مرحلة التعليم ما قبل العالى عنه فى مرحلة التعليم العالى فى مصر فقد ارتبط التمويل الخارجى والمشروعات التى اتجه إليها بمحاولات بعيدة إلى حد ما عن المبادئ الأساسية التى توجه السياسة التعليمية بينما اتجه فى التعليم العالى نحو مجالات عديدة من شأنها التأثير على ثقافة وتكوين النخبة المصرية وتوجهاتها الأيديولوجية وهو ما يشكل درجة أكبر من الخطورة ذات الآثار المستقبلية [47].

ويبدو أثر المعونات الدولية فى مجال التعليم فيما أشرنا إليه بصدد التشجيع الموجه للقطاع الخاص لدرجة اعتبار المدارس الخاصة شأن أى شركة مساهمة استثمارية فضلاً عن استثناء القائمين عليها من شروط المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة حتى تاريخ انتهاء خدمتهم من التعيم الخاص بموجب القرار رقم 31 لسنة 1986.

كما تجلى فى الأخذ باقتراح بعض الهيئات الأجنبية الخاص بخفض السلم التعليمى فيما أدى لمشكلات منها أزمة الفوج المزدوج الذى نتج عن ضم الصفين الخامس والسادس الابتدائى فى عام 1989/88 مما أدى إلى تكدس التلاميذ فى الفصول وقيام كثير من المبانى الدراسية بالعمل لفترتين وثلاث فترات كما ينذر باضطراب فى سياسة الجامعة فى العام 1996/95 حيث أن هذا الفوج قد وصل إلى الثانوية العامة سنة 1994/93 وربما كان هذا أحد الأسباب لعدم التمحيص فى إنشاء المعاهد الخاصة فى العام الأخير.

من ناحية أخرى انطوت المنح على شروط تخصيصها لإنشاء مؤسسات جديدة للتطوير التربوى فى مصر دونما التفات لوجود مؤسسات مناظرة، والمثال الحى الذى أثار جدل الرأى العام

والأحزاب والذى تناولته صحف قومية وحزبية كثيرة وهو مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية» والذى لايزال يثير جدلاً واسعاً حتى الآن، ففى يونيو 1990 صدر قرار لوزير التعليم نص على "أنه بناءً على الاتفاق المبرم بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنظيم مركز تطوير المناهج فى جمهورية مصر العربية" ومقرراً فى مادته الأولى إنشاء مركز لتطوير المناهج والمواد التعليمية بمكتب وزير التعليم ويخضع للإشراف المباشر له وبمقارنة أقسام هذا المركز و شعبة بحوث المناهج بالمركز القومى للبحوث التربوية لانجد ثمة فارقا بينهما ومن الأمور الملفتة أنه قد صدر قرار وزارى رقم 88 بتاريخ 1991/5/2 بشأن تفريغ 24 باحثاً من العاملين فى المركز القومى للبحوث التربوية تفرغاً كاملاً للعمل فى تطوير المناهج فى مواعيد العمل الرسمية مع حصولهم على مرتباتهم كاملة من الجهتين فضلاً عن المكافآت والحوافز، هذا مع ملاحظة تزايد عدد ونفوذ الخبراء الأمريكيين الذى يقدمون «المساعدات» التقنية فى قطاع التخطيط التربوى وتنظيم المعلومات التربوية[48]. وتتأتى خطورة تلك الظاهرة من حصول الجهات الأجنبية على المعلومات والبيانات التفصيلية عن التعليم ومستقبله فى مصر، هذا بالإضافة لصياغة مناهج تتلاءم وأهداف الجهات الممولة.. وتلك قصة أخرى سنتناولها فى موضعها.

يتضح تطابق رؤية وزارة التعليم وتصورالبنك الدولى عن سياسة التعليم فى مصر فى ظل التكيف الهيكلى بالنسبة للاهتمام بالتعليم الأساسى وإعطائه الأهمية القصوى، وكذا تحسين الإنفاق على التعليم المذكور فيما تؤكده اعتمادات موازنات التعليم، وكان أبرز ما فيها الاعتمادات الاستثمارية الكبيرة للمبانى التعليمية والتى توجهت بالأساس إلى المدارس الابتدائية والإعدادية وكان نصيب المدارس الثانوية بأنواعه ضئيلاً للغاية، وتمثل الفارق فقط فى أن موارد هذا الإنفاق جاءت من الخزانة العامة ولم تحدث عملية نقل للموارد من التعليم العالى والجامعى[49].

وهكذا يتضح أن التطورات الاقتصادية التى أدت إلى انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادى بما تنطوى عليه من خفض الإنفاق العام قد أتت ثمارها فى التعليم حيث نقص التمويل والسعى لاجتذاب التمويل الخاص والدولى بما ينطوى عليه ذلك من مزايا لكليهما وبما يؤدى للإخلال بمبدأ تكافوء الفرص والمساس بالأمن القومى لمصر بفعل شروط المعونات الأجنبية.

أفصح تناول الجوانب التوزيعية للإنفاق عن تحيز صانعى السياسة للفئات الأعلى دخلاً على حساب محدودى الدخل والفقراء بما يقلل من مصداقية الخطاب السياسى فى التعليم حول مبدأ تكافؤ الفرص.

ثالثاً أداء النظام التعليمى:

ذكرنا أن السياسة التعليمية -وإن ظلت محتفظة بالخطوط الرئيسية (على مستوى الخطاب السياسى) التى وضعت لها فى الحقبة الناصرية مثل مبدأ تكافؤ الفرص وتقرير مجانية التعليم- إلا أنها شهدت تغييراً باتجاه التحيز ضد الطبقات التى تدهور مركزها النسبى فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى، ثم التكيف الهيكلى، لصالح الطبقات الأعلى، وهو ماجاء تعبيراً عما أصاب المجتمع المصرى من تغييرات اقتصادية واجتماعية.

أ- الاستيعاب والأمية:

يقصد بالاستيعاب أنه المدى الكمى لما تم قبوله من الأطفال بالمرحلة الإبتدائية -الحلقة الأولى من التعيم الأساسى- من تعداد الأطفال فى الفئة العمرية المناظرة، وذلك سواء فى المدارس النظامية التى تنشئها الدولة أو التى تعينها إعانة كاملة أو فى المدارس الخاصة ذات المصروفات.

تشير بيانات وزارة التعليم للارتفاع المضطرد فى نسبة الاستيعاب وأنه قد تم قبول نحو 93٪ من جملة عدد الملزمين البالغ عددهم 6.025 مليون طفل خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى 82/1983-86/ 1987، كما تم قبول نحو 97٪ من جملة عدد الملزمين خلال الخطة الخمسية الثانية 87/1988-91/1992 وبلغ عدد المقيدين 10.135 مليون تلميذ وتلميذة (بيانات وزارة التعليم).

ومع ذلك ورغم ماتنطوى عليه هذه النسبة المرتفعة من إيجابيات، وزيادتها المستمرة منذ منتصف السبعينيات فإن ثمة فروقا فى استيعاب الذكور عن الإناث بشكل ملحوظ وهو أمر قد يرجع للعادات والتقاليد المتعلقة بتعليم الإناث فى البيئة الريفية الفقيرة لاسيما إذا كان تعليم البنت يمثل فرصة بديلة لتعليم أشقائها، كما إن الجانب الآخر من الصورة يوضح أن نحو

3٪ من الأطفال الملزمين مازالوا خارج مظلة التعليم، لكن الغريب أن وثيقة "مبارك والتعليم"[50] تذكر "أن الإحصائيات الرسمية التي تبين أن نسبة الاستيعاب الإلزامي قد وصلت 97.5٪ أمر قد جانب الحقيقة فنسبة الإلزام -في الواقع- لاتزيد على 80٪ إن لم تقل، خاصة في القرى والريف حيث تتسرب نسبة كبيرة من الأطفال الذي لايتعلمون لظروف اقتصادية" فما تذكره تلك الوثيقة الوزارية "أن من لم تشملهم مظلة التعليم تبلغ نسبتهم نحو 20٪ أو يزيد أي خمس الأطفال الملزمين.

يضاف إلى ماسبق أن هناك ثمة فوارق في نسبة الاستيعاب بين أقاليم الجمهورية، فقد بلغت النسبة في المحافظات الحضرية 93.1٪ عام 1990 وكانت 84.4٪ في الوجه البحري و 74.7٪ في محافظات الحدود على حين لم تتجاوز 67.1٪ فقط في الوجه القبلي[51] وفي تقرير اليونيسيف حول مشكلة التعليم في مصر أفصحت الهيئة عن بيانات موثقة تكشف مدى خطورة الوضع على خريطة التعليم المصرية، وأكدت الأرقام أن المشكلة الأولى هي انخفاض نسبة الالتحاق بالتعليم والتي تتركز في الريف بوجه عام وفي الوجه القبلي على وجه الخصوص لاسيما في العزب والنجوع الصغيرة في صعيد مصر.. لقد ركز التقرير على مشكلة التحاق الإناث بالمدارس وهي المشكلة التي تكشف بوضوح مدى التفاوت الجغرافي الكبير بين مناطق وأقاليم مصر، وأكد التقرير -وهو أحدث نسبياً من تقرير معهد التخطيط القومي- البيانات الواردة في الأخير وأفصح أنه بينما تصل نسبة التحاق البنات في القاهرة الكبرى 95٪ تهبط إلى 65٪ في مدن الصعيد، وتواصل هبوطها حتى تصل إلى 57٪ في قرى وعزب الصعيد، ويلاحظ التقرير الانحياز الاجتماعي لتعليم الذكور حيث تصل نسبة التحاق البنين بمدارس عزب الصعيد إلى 90٪ (الأهرام 1993/12/20).

ومن ناحية أخرى فإن حساب المعدل الرسمي للزيادة السنوية للاستيعاب الإجمالي لمرحلة (6-11 سنة) يبلغ نحو 0.8٪ سنوياً وهي قيمة أقل من معدلات التسرب في تلك المرحلة.

ويقصد بالتسرب انقطاع التلاميذ عن الدراسة قبل وصولهم إلى مستوى معين يمنعهم من الارتداد إلى الأمية ولتقدير حجم التسرب من التعليم الأساسي لسنة ما تحسب الأطفال في سنة الإلزام ويطرح منهم مجموع التلاميذ المقيدين في مدارس التعليم الحكومي والخاص والأزهري.

لقد بلغ المعدل السنوي للتسرب خلال عقد الثمانينات طبقاً للبيانات الرسمية نسباً بين 2.6٪ في الصف الأول الابتدائي و 5.9٪ في الصف الخامس الابتدائي، وهي نسب تفوق -كما ذكرنا- المعدل السنوي لزيادة الاستيعاب، انظر الجدول رقم(8).

ورغم أن تلك التقديرات الرسمية تظل أعلى من المعدل السنوي لزيادة الاستيعاب في النظام التعليمي فإنها أيضاً تظل متفائلة إلى حد كبير، فقد بينت دراسة أخرى أن نسبة التسرب بلغت 25.1٪ من إجمالي الأطفال في سن الإلزام عام 1984/83[52].

هذا على حين قدرها تقرير التنمية بـ36٪ في الفترة 1985-1987[53].

وأشار أحدث تقارير اليونيسيف حول مشكلة التعليم في مصر أن نسبة التسرب من المدارس في الوجهين القبلي والبحري تبلغ حوالي 5٪ من إجمالي التلاميذ وتصل نسبة التسرب في قرى وعزب الوجه البحري إلى حوالي 15٪ وتزيد إلى 22٪ في قرى الصعيد وتبلغ أقصاها في بعض العزب هناك فتصل إلى نحو 27٪ (الأهرام 1993/12/20) كما حذرت دراسة علمية للواقع التعليمي للطفل المصري أجراها المجلس القومي للطفولة والأمومة من ظاهرة خطيرة هي ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي، فتذكر هذه الدراسة أن عدد الأطفال الذي سيدخلون دائرة الأمية خلال الفترة من يناير 1993 إلى عام 2000سيصل إلى أكثر من 11 مليون طفل (السياسي المصري، 1993/9/26) ومن ثم فبالرغم من التقدم النسبي الذي أحرزته سياسة نشر التعليم الواسع إلا أننا نرى أن هيكل الخصائص التعليمية للسكان لايزال متواضعاً ولايفي بالاحتياجات المطلوبة من النظام التعلمي لمواجهة تحديات القرن القادم. قرن التطبيق الواسع والتفوق للتكنولوجيا فيما يوضحه الجدول رقم(9).

يستهدف الجدول السابق رسم حدود المظلة التعليمية المنبسطة على المجتمع من خلال التعليم العام وقد أسفر عن توضيح اتساع معقول في سنوات القاعدة وهي السنوات من الصف الأول الابتدائي حتى نهاية المرحلة الإعدادية وهي السنوات الدراسية التي تقع في الفئة العمرية من 6 سنوات

جدول رقم (8)
ظاهرة التسرب في الثمانينات ٪

البيان / السنة والفرقة	التعليم الابتدائى	التعليم الاعدادى
الصف الأول 81/1982	2,6	1,92
الصف الثانى 82/1983	3,00	7,86
الصف الثالث 83/1984	1,90	
الصف الرابع 84/1985	3,8	
الصف الخامس 85/1986	5,9	

المصدر:بيانات وزارة التعليم.

جدول (9)
نسبة أعداد الطلبة فى مراحل التعليم العام المختلفة إلى عدد السكان لنفس الفئة العمرية فى 1992

المراحل التعليمية	السنوات العمرية	الصف الأول٪	الصف الثانى٪	الصف الثالث٪	الصف الرابع٪	الصف الخامس٪
التعليم الابتدائى	6–10	90,98	92,27	90,32	91,02	89,77
التعليم الاعدادى	11–13	85,70	79,82	90,17		
التعليم الثانوى	14–15–16	42,91	48,27	51,42		

المصدر: . محمد نعمان نوفل، سابق، ص 23.

حتى أقل من 14 سنة وفجأة ينكمش هذا الاتساع حيث لاتغطى المظلة التعليمية فى المرحلة الثانوية أكثر من 51.42٪ من عدد السكان فى الفئة العمرية المقابلة لطلاب الصف الثالث الثانوى بأنواعه (سن 17 وأقل من 18) ويبدو أن الاتجاهات الاقتصادية الجديدة قد بدأت فى إظهار تأثيراتها على طلاب الصف الأول الثانوى حيث لاتغطى المظلة التعليمية غير نسبة 42.9٪ من عدد السكان فى الفئة العمرية المقابلة (سن 14، 15، طلاب الفوج المزدوج عام 92) ونخلص من ذلك إلى أن هذا الهيكل التعليمى عندما ينتقل إلى سوق العمل فى غضون سنوات سوف نجد أن نصف هولاء العاملين لايتجاوز مستوى تأهيلهم غير التعليم الأساسى وهو التعليم الذى لايقدم مهارة أو معرفة علمية تؤهل للحصول على فرص عمل[54] ، هذا بالإضافة لإدراكنا للجانب المظلم فى الصورة والذى يشير إلى وجود نسب عالية من غير المستوعبين والمتسربين من النظام التعليمى وهم من لاتشملهم المظلة التعليمية بظلها وهم ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الأضعف وهو مايتجلى فى اتفاق دراسات عديدة على نتائج محددة بشأن ظاهرة التسرب وعدم الاستيعاب فى النظام التعليمى[55] وأهم هذه النتائج هى:

- انتشار الظاهرة بين البنات أكثر من البنين.
- ارتفاعها فى الصفوف الأعلى من مرحل التعليم المختلفة.
- ارتفاعها فى المناطق الريفية عن مثيلتها فى المناطق الحضرية.
- أن أعلى نسب للظاهرة تكون بين الفئات الدنيا من أبناء العمال والفلاحين.
- أن أبرز أسباب الظاهرة كانت الفشل فى التعليم وحاجة الأسرة للمساعدة الاقتصادية.

وانطلاقاً من الملاحظتين الأخيرتين يبدو أن الظاهرة لاتتجه للانحسار فى ضوء برامج الإصلاح الاقتصادى وماتنطوى عليه من خفض للإنفاق العام وخصخصة المشروعات وما ينطوى عليه ذلك من ارتفاع نسبة الفقر فى مصر.

لقد قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائى نسبة السكان دون خط الفقر فى حضر مصر فى الفترة 1977-1987 بـ 21٪ وكانت فى الريف 25٪ [56] وتزايدت هذه النسبة بشكل ملموس فى ظل سياسات الإصلاح الاقتصادى فقد بلغت نسبة الفقراء فى مصر عام 1990 نحو 34.2٪ من إجمالى السكان، وبلغت النسبة فى الحضر 39.7٪ ، وفى الريف 31.6٪ [57] وماتجدر الإشارة إليه أن تزايد نسبة الفقراء خلال هذه الفترة كان ناجماً عن انخفاض نصيبهم فى توزيع الإنفاق العائلى، ومن ثم توزيع الدخل، لصالح الفئات الأعلى دخلاً. لقد انخفض نصيب أربعة أخماس السكان فى الريف بنسبة 3.8٪ من إجمالى الإنفاق العائلى لصالح أعلى 20٪ من السكان دخلاً ، وحدثت نفس الظاهرة فى الحضر حيث ارتفع نصيب الـ 20٪ الأعلى دخلاً من السكان بنسبة 2.6٪ على حساب نصيب باقى السكان وذلك فى الفترة من 81/1982 - 1991/90[58] وهكذا فمع تزايد أعداد الفقراء ، يتوقع زيادة ظاهرة التسرب وعدم الاستيعاب فى التعليم لاسيما فى ضوء ما ذكرناه بشأن زيادة التكلفة الفردية للتعليم والتى تؤدى لعدم انتفاع أبناء الأسر الفقيرة بالخدمة التعليمية بفعل تكلفة الدراسة -رغم المجانية- وما يرتبط بذلك من ملبس وأدوات ودروس خصوصية أو مجموعات تقوية فضلاً عن المصروفات الدراسية، التى تصل إلى أربعين جنيهاً سنوياً للتلميذ مما يعد عائقاً لأبناء تلك الأسر محدودة الدخل لاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار أن انخراط الأطفال فى التعليم واستمرارهم فيه يعنى حرمان الأسرة الفقيرة من دخل عملهم كفرصة بديلة للتعليم المكلف.

لقد أشارت إحدى الدراسات[59] إلى أن نحو ثلث حجم الظاهرة يرجع للرغبة فى العمل لتحسين دخل الأسرة.

إن الحديث عن رقم واقعى لعدد الأطفال العاملين فى مصر يعد ضرباً من التنبؤ غير الدقيق والبعيد عن الحقيقة فالأطفال العاملون فى واقع الأمر مختفون بالنسبة للجانب الإحصائى ذلك أن أرباب الأعمال -بل والحكومة- ينكرون وجودهم تقريباً رغم أن ارتفاع نسبتهم يمثل مشكلة كبيرة... فقد قدرت منظمة العمل الدولية عام 1988 عدد الأطفال العاملين فى مصر -أقل من 14 سنة- بحوالى مليون ونصف مليون طفل يمثلون 8.2٪ من مجموع الأطفال فى هذه المرحلة العمرية بينما بلغت هذه النسبة نحو 7.4٪ من مجموع العمالة فى مصر (6 سنوات فأكثر) أى 1.31 مليون طفل طبقاً لبيانات مسح العمالة بالعينة لعام 1988 وهو رقم قريب من التقدير السابق، وتبين إحصاءات العمالة بالعينة أن نسبة الأطفال العاملين فى الفئة أقل من 15 سنة توجد فى الريف حيث تبلغ نسبتهم هناك 85.6٪ من

الأطفال العاملين مقابل 14.4٪ فقط في الحضر، ويتركز الأطفال العاملون في ريف الوجه البحري خصوصاً حيث تبلغ نسبتهم 51٪ مقابل نحو 34٪ في ريف الوجه القبلي، ويلفت النظر ارتفاع نسبة الأطفال أقل من 10 سنوات حيث تبلغ نحو 20٪ من مجموع الأطفال العاملين تحت 15 سنة وهي نسبة مرتفعة، وإذا كان الأطفال العاملون الذكور يتقاربون في العدد مع العاملات من الإناث فإن تقسيم الأطفال العاملين تبعاً لمستوى التعليم يشهد تركزاً في فئة الأميين -نحو 50٪ منهم- بينما من يقرأ ويكتب 18.6٪ ، و 12.6٪ بلغوا مرحلة تعليم أقل من المتوسط [60]

فإذا كانت البيانات السابقة تشير إلى تركز الظاهرة في الريف، كما إن هناك ثمة شبه اتفاق على ارتباطها بتدني المستوى الاقتصادي، فإنه مما يؤكد اقتران ظاهرة التسرب وعمالة الأطفال خارج المدرسة بتدني المستوى الاقتصادي – الاجتماعي هو تراجع نسبتها في الأحياء الحضرية الراقية حيث يسكن أصحاب الثروة والنفوذ، وهو مايوضحه الجدول رقم (10).

فبالنظر إلى بيانات الجدول يتضح ارتفاع نسبة الأطفال بالأحياء الشعبية إلى كل من عدد العاملين بكل قسم وإلى عدد العاملين بالمنشآت مقارنة بالأحياء الراقية وكذا ارتفاع نسبة الأمية في الأحياء الشعبية عنها في الأحياء الراقية، فنسبة الأمية في حي منشأة ناصر أربعة أمثالها في حي الزمالك وبالمرج خمسة أمثالها في حي النزهة.

كذلك فإن نفس الظاهرة تؤكدها بيانات الأمية على مستوى أقاليم الجمهورية ومحافظاتها فيما يوضحه الجدول رقم (11).

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة الأمية في الريف بشكل ملحوظ مقارنة بالحضر، وهو مايؤكد الملاحظات التي أوردناها بشأن نقص الاستيعاب والتسرب وارتفاع نسبتهما في الريف ومسئوليتهما عن ارتفاع نسبة الأمية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحافظات التي تستأثر بنسبة عالية من الفقر الريفي -بني سويف وأسيوط والفيوم وسوهاج والمنيا- تتسم بانخفاض المستوى التعليمي بشكل عام وتفشي الأمية لاسيما بين الإناث بنسب تبلغ 68.7٪ – 65.5٪ – 70.2٪ – 69.0٪على الترتيب[61].

وعلى ذلك تتأكد العلاقة بين التسرب والأمية من ناحية وانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى وأن السياسات الاقتصادية أسهمت في حدوث تدهور نسبي في مركز الفقراء ومحدودي الدخل اقترن بتصاعد في نسبة التسرب ومعدلات انضمام الأطفال خارج المدرسة إلى سوق العمل وهو ماأفضى إلى زيادة، أو على الأقل تكريس الأمية بين أبناء الفقراء في الأحياء الشعبية وفي الريف وفي المحافظات الفقيرة.

- الخدمة التعليمية والتحيز في الأداء:

جاء اتجاه النخبة السياسية نحو خفض الإنفاق العام، ومن ثم انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع التعليم الخاص على حساب مستوى الخدمة التعليمية الحكومية «المجانية». وقد تجلت مؤشرات ذلك فيما يلي:

أ- كثافة الفصل:

ويؤخذ هذا المؤشر دليلاً على تدني فعالية مفهوم ديمقراطية التعليم لاسيما وأن مخرجاته ترتبط مباشرة بالكفاءة النوعية للعملية التعليمية. وتفصح أرقام الجدول رقم (12) عن الارتفاع التدريجي في كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة، فيما تواكب مع الخفض المستمر في الإنفاق على التعليم على مدى ماينيف على عقد من الزمان.

و يلاحظ بالنظر إلى الجدول استمرار ارتفاع كثافة الفصول في التعليم الابتدائي على مدى نحو عقدين من الزمان من 42 طالب/فصل عام 74/1975 إلى نحو 44 طالبا/فصل عام 93/1994 أما في التعليم الإعدادي فقد ارتفعت من 40 طالب/فصل في العام الأول إلى 41.7 طالباً/فصل في العام الأخير أما في الثانوي فقد ارتفعت الكثافة من 39 طالباً/فصل في عام 74/1975 إلى 41 طالباً/فصل في عام 83/1984 قبل أن تنخفض إلى 39.5 طالباً/فصل في عام 93/1994 وربما كان انخفاض الكثافة في الثانوي العام راجعاً للتوسع في التعليم الفني الذي اطردت الزيادة في الكثافة فيه من 34 طالباً/فصل إلى 35.3 طالباً/فصل، 36.9 طالباً/فصل في الأعوام المذكورة.

تمثل هذه الزيادة في كثافة الفصول في واقع الأمر- انعكاساً لعجز معدل الزيادة في الإنشاءات التعليمية عن ملاحقة الزيادة المضطردة في أعداد الطلاب المستوعبين بالمراحل التعليمية بأنواعها، كما إنها تمثل إحدى العوائق في سبيل تقديم خدمة

جدول رقم 10
توزيع بعض أقسام القاهرة تبعاً لمستوى الأمية
وعمالة الأطفال 6 - 12 عاماً من واقع تعداد 1986 %

البيان / الحى	مستوى الأميـة	أطفال عاملين/ عدد العملين بالقسم	أطفال عاملين/ عاملين بالمنشأة
- أحياء راقية			
مصر الجديدة	11,1	0,2	0,2
قصر النيل	16,3	0,3	0,03
مدينة نصر	17,3	0,3	0,4
النزهة	7,3	0,2	0,4
الزمالك	16,3	0,3	0,1
- أحياء شعبية			
الخليفة	37,6	0,3	1,3
مصر القديمة	32,6	0,4	1,3
منشأة ناصر	63,0	1,4	6,4
البساتين	38,6	0,4	1,2
المرج	41,4	0,3	1,2

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات القطاع غير الرسمى من واقع تعداد 1986.

جدول رقم (11)

نسبة الأمية بين السكان تبعاً للجنس ومحل الإقامة طبقاً لتعداد 1986

النوع / محل الإقامة	ذكــور	إنــاث	المجمــوع
الحضــر	26,6	44,8	35,5
الريــف	47,3	76,1	61,4
المجمــوع	37,9	62,0	49,7

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات تعداد 1986- إجمالى

جدول رقم (12)

كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة

المرحلة / سنــة	الابتدائيــة	الاعداديــة	الثانوية العامة	الثانوية الفنية
1975/74	42	40	39	34
1984/83	42,5	41,9	41	35,3
1994/93	43,7	41,7	39,5	36,9

المصدر: بيانات وزارة التعليم

تعليمية جيدة لاسيما وأنها تصل فى بعض المحافظات والأحياء الشعبية إلى معدلات عالية للغاية: 50 طالباً/فصل فى الإسكندرية، 49 طالباً/فصل بالقليوبية بالتعليم الابتدائى، و46 طالباً/فصل بالقاهرة والمنوفية والبحيرة و 49 طالباً/فصل فى القليوبية والجيزة بالإعدادى[62]. وبلغت نحو 80 طالباً/فصل فى إدارة شرق القاهرة التعليمية فى التعليم الابتدائى (بيانات وزارة التعليم، كذلك الأهرام المسائى 1993/9/6).

وبالمقابل فإن كثافة الفصول فى المدارس الخاصة هى أقل من مثيلتها الرسمية، فكانت نحو 40 طالباً/فصل بالابتدائى، 35 طالب/فصل بالإعدادى، 37 طالباً/ فصل بالثانوى عام 93/1994 (بيانات وزارة التعليم). ويتحقق أقل معدل كثافة فى المدارس الخاصة لغات حيث لاتتجاوز 34 طالباً/فصل فى الإعدادى، و36.2 فى الثانوى العام لغات فى العام الأخير (محسوب من بيانات وزارة التعليم) وذلك برغم تزايد الإقبال على ذلك النوع من التعليم خلال العقدين الأخيرين، ويبدو أن تشجيع رأس المال الخاص على ولوج ذلك الميدان للاستثمار كان مسئولاً عن زيادة عدد المدارس الخاصة «لغات» لاستيعاب الزيادة السنوية فى الطلاب المقبولين.

ب- حالة الأبنية التعليمية:

حتى يحقق التعليم هدفه المتمثل فى تأهيل النوعية المطلوبة من الخريجين بصورة جيدة لابد أن تتوافر فى الأبنية التعليمية المواصفات الملائمة والمرافق اللازمة لممارسة الأنشطة التعليمية والتربوية سواء كان ذلك داخل حجرات الدراسة أو خارجها، فضلاً عن توافر العدد الكافى من تلك الأبنية أصلاً[63].

وبالنسبة لعدد الأبنية التعليمية فإنه مع ازدياد عدد السكان، ومن ثم عدد الطلاب، زاد الضغط على المبانى الدراسية، فبرغم التوسع فى بناء المدارس فإنها كانت دون المستوى المطلوب مما ضاعف من هذه العيوب التى تشوب العملية التعليمية[64] ليس فقط بسبب كثافة الفصول ولكن أيضاً لتعدد فترات الدراسة بالمبنى التعليمى الواحد، وما يعنيه ذلك من تشكيل مضاعفة استهلاك المبنى وإنقاص الزمن المتاح لأداء العملية التعليمية ويوضح الجدول رقم (13) توزيع المدارس فى المراحل التعليمية المختلفة تبعاً لتعدد فترات الدراسة بها.

تفصح البيانات عن ضخامة عدد المدارس والأقسام الرسمية التى تعمل لأكثر من فترة دراسية حيث تبلغ نسبتها نحو 21٪ من إجمالى المدارس الابتدائية والأقسام الرسمية، هذا على حين تتضاءل تلك النسبة جداً فى المدارس الخاصة لغات بمصروفات فلا تكاد تبلغ 1.7٪ ، أما فى المدارس اللغات الخاصة فهى 1.4٪ فقط من مدارس هذا النوع من التعليم، فتلك المدارس التى تضم أبناء الميسورين من الطبقات العليا والوسطى لاتعمل -إلا القليل منها- لأكثر من فترة واحدة ومن ثم يحصل الطلاب على يوم دراسى كامل تعليمياً وتربوياً بعكس أقرانهم فى التعليم الرسمى، وتتكرر هذه الظاهرة فى مرحلتى التعليم التاليتين على نحو ما يبين الجدول.

جدير بالإشارة أن المدارس التى تعمل أكثر من فترة تتركز فى الأحياء الشعبية والفقيرة فى القاهرة الكبرى مثل الوايلى ومنطقة شرق القاهرة التعليمية على حين تتضاءل جداً فى حى مصر الجديدة ومدينة نصر الأمر الذى يعكس تحيزاً واضحاً ضد أبناء المناطق الشعبية ومحدودى الدخل.

وبالنسبة إلى حالة المبانى الدراسية فإن استقراء واقعها يبرز الوقائع التالية:

- من حيث الغرض من تشييد المبنى تشير إحصاءات الحصر الأخير للمبانى الدراسية 91/1992 إلى أن التعليم الابتدائى به أكبر نسبة من المبانى المشيدة لأغرض غير تعليمية حيث تبلغ نحو 15٪ من جملة مبانيه بينما تنخفض هذه النسبة فى الإعدادى والثانوى إلى نحو 5٪ فقط (محسوب من بيانات وزارة التعليم) ولما كان للمبنى المدرسى مقومات خاصة تمكنه من أداء الوظيفة المنوطة به فإن النسب المشار إليها تفصح عن عائق فى سبيل إنجاز الخدمة التعليمية على نحو ملائم.

- من حيث صلاحية المبنى يشير الإحصاء السابق لارتفاع نسبة الأبنية التعليمية غير الصالحة تماماً والتى تبلغ نحو 8٪ فى التعليم الابتدائى بأنواعه أما تلك التى تحتاج لإصلاح فتبلغ نحو 28٪ فى نفس المرحلة وتكاد تلك الظاهرة، على خطورتها على كفاءة إنجاز العملية التعليمية، تتكرر فى المرحلتين التاليتين كما إن نسب عدم الصلاحية الكلية والجزئية ترتفع فى المدارس الرسمية مقارنة بالخاص لغات والرسمى لغات. أما بالنسبة للمرافق، وهى التى تتيح للمبنى الدراسى أداء وظائفه

جدول رقم (13)

توزيع المدارس تبعاً لتعدد فترات الدراسة في اليوم 1994/93

الفترة / المرحلة	التبعية	يوم كامل	فترتان	ثلاث فترات
الابتدائية	رسمى	4305	1125	13
	خاص بمصروفات	469	8	–
	خاص لغات	139	2	–
الاعدادية	رسمى	1604	1051	8
	خاص بمصروفات	208	1	–
	خاص لغات	125	2	–
الثانوية العامة	رسمى	520	87	–
	خاص بمصروفات	85	1	–
	خاص لغات	85	–	–

المصدر: بيانات وزارة التعليم

بشكل ملائم يتفق وطبيعة العملية التربوية، فإن الإحصاءات المشار إليها بين مدى النقص فى المرافق الذى تعانى منه المبانى الدراسية بما يفقدها أبسط الاحتياجات الإنسانية المباشرة بحيث تعجز عن أداء خدمة تعليمية -فضلاً عن أن تكون تربوية- ويوضح الجدول رقم (14) حالة المبانى الدراسية طبقاً لآخر إحصاء عنها.

فى ضوء الجدول يبدو من نافلة القول أن المدارس الرسمية تحظى بنصيب الأسد من تلك النسب بينما لاتكاد تظهر فيها مدارس اللغات الخاصة أو الرسمية وتوضح البيانات الرسمية أن تلك المدارس غير المجهزة، وغير الصالحة، تتركز فى أحياء القاهرة الكبرى الشعبية مثل الوايلى وتقل إلى حد الاختفاء فى مدينة نصر ومصر الجديدة وعلى ذلك فإن عبء تلك الظاهرة يمثل تحيزاً ضد الفقراء ومحدودى الدخل الذين لايجدون بديلاً عن التعليم الحكومى بل إن سوء حالة هذا النوع من التعليم قد تدفع قطاعاً من أبناء الطبقة الوسيطى لإلحاق أبنائهم بالتعليم الخاص بما يشكل عبئاً وعنتاً على قدراتهم المالية.

تشير البيانات كذلك لارتفاع نسبة المدارس غير الصالحة نسبياً أو كلياً فى الوجه البحرى عموماً 51٪ لاسيما محافظات: المنوفية 73٪ والدقهلية 62٪ والبحيرة 56٪ والشرقية ودمياط نحو 50٪ لكل منهما، أما فى الوجه القبلى فتأتى محافظة الجيزة فى المقدمة 71٪ أى أن 29٪ فقط من مدارسها صالح لأداء العملية التعليمية، ثم بنى سويف 53٪ أما فى المحفظات الحضرية فنجد أن 54٪ من مدارس القاهرة غير صالح بدرجة أو بأخرى[65].

أشارت وثيقة "مشروع مبارك القومى"[66] إلى تلك الظاهرة وتأثيرها على العملية التعليمية والجهود المبذولة والمطلوبة لمواجهتها فذكرت تفصيلاً أن "عدد المدارس يبلغ فى مصر نحو 25 ألف مدرسة كان أكثر من نصف هذه المدارس لايصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية فالآلاف من المدارس ليس بها دورات مياه، وآلاف المدارس آيلة للسقوط، وآلاف المدارس دون نوافذ أو أبواب، وآلاف المدارس تحتاج إلى المعامل والمكتبات والأسوار، وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة، ويرجع العائق الأكبر فى عدم حل هذه المشكلة وتركها كل تلك السنوات إلى عدم وجود استثمارات، وكان لايخفى على أحد أن المدارس تعتبر فى كثير من الأحيان أماكن إيواء سيئة لاتشجع على بقاء الأطفال ولاتشجع أسرهم على إرسال أولادهم إلى هذه المدرسة... لم تعد المسألة مسألة تطوير خدمات أو تحسين مستوى أو محاولة ترقيع ثوب متهالك وإنما أصبحت مسألة تتعلق بالمصير، نكون أو لا نكون، وفى بداية صيف 1991 عقد اجتماع برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وبحضور وزير التعليم ومديرى التربية والتعليم فى المحافظات وتباحثوا فى موقف الأبنية التعليمية والمدارس وقد كانت الصورة مزعجة.

أدت زيادة السكان وسوء توزيعهم فى بعض الأماكن وإقرار مبدأ إلزامية التعليم الأساسى لمدة ثمان سنوات مع الالتزام بمجانية التعليم وعدم تناسب الاعتمادات المالية وكذلك مانتج عن زلزال 12أكتوبر 1992 من تصدع وتهدم بعض الأبنية المدرسية إلى نقص فى المدارس والفصول حيث قدرت الاحتياجات للأبنية التعليمية عن الفترة من 91/1992 إلى 96/1997 كالتالى:

- عدد المدارس الحالى 25000مدرسة.
- العجز المطلوب إنشاؤه وتجهيزه خلال السنوات الست المقبلة حوالى 15000 مدرسة بيانتهم كالتالى:

* للقضاء على تعدد الفترات 5172 مدرسة.
* لتقليل الكثافات بالفصول 820 مدرسة.

لإحلال مدارس 2580 مدرسة.

بالإضافة إلى الفصول اللازمة لمواجهة ظاهرة التسرب واستكمال المنشآت والمرافق بالمبانى المدرسية القائمة من معامل وورش ومكتبات وغرف كمبيوتر ودورات مياه وتوصيل مرافق، هذا بالإضافة إلى نواتج الزالزال والتى جاءت المحصلة النهائية لأعمال فحص جميع المبانى المدرسية والتى أسفرت عن ضرورة إحلال كلى (عدم صلاحية) لعدد 1343 مبنى مدرسى، وإحلال جزئى لعدد 2544 مدرسة، وترميم 3677 مدرسة.

لقد تم خلال عام 91/1992 تنفيذ أعمال تجديد وصيانة 3500 مدرسة بتكلفة قدرها 150 مليون جنيه وقد كانت نحو عشرة ملايين جنيه عام 90/1991، وخلال عام 92/1993 تم إقرار خطة تجديد وصيانة 3928 مدرسة. ولولا ترميم وصيانة 7500 مدرسة فى الجمهورية خلال العامين الماضيين لكانت آثار الزلزال أكبر وأضخم".

جدول رقم (14)

حالة المباني الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة عام 1992/1991

المرحلة / النقص فى	التبعيــــة	الابتدائيـــة%	الإعداديـــة	الثانويـــة
الكهرباء	رسمى	25	14,3	4,9
	رسمى لغات	1,9	5,9	10,0
	خاص لغات	-	1,3	-
مياة الشرب (مصادر غير صالحة)	رسمى	5,4	3,1	0,9
	رسمى لغات	-	-	-
	خاص لغات	0,6	1,3	-
المرافق الصحية	رسمى	15,9	2,2	1,7
	رسمى لغات	3,8	5,9	-
	خاص لغات	-	-	-
المكـــــتبة	رسمى	56,9	16,0	5,7
	رسمى لغات	13,2	17,6	-
	خاص لغات	5,7	6,3	-
الافنيـــــة	رسمى	16,5	5,5	2,6
	رسمى لغات	9,4	5,9	10,0
	خاص لغات	1,7	2,5	1,4
عدم الصلاحية (تماما)*	رسمى	8,3	2,7	1,5
	رسمى لغات	1,9	-	-
	خاص لغات	-	-	-

المصدر:من بيانات وزارة التعليم

* لا تشمل عدم الصالح جزئيا. وبإضافته ترتفع هذه النسب بشكل ملموس

وهكذا ففى بداية عام 93/1994 الدراسى، وبفعل الجهود الشعبية والرسمية، أعلن الدكتور حسين بهاء الدين وزير التعليم أن الوزارة قد اتخذت كافة الاستعدادات اللازمة لاستقبال العام الدراسى الجديد، وأشار إلى أن الوزارة تسلمت حتى الآن -تاريخ التصريح- 700 مدرسة جديدة طبقاً لخطة الدولة للأبنية التعليمية. (الأهرام 1993/8/23).

ومع ذلك، ورغم ماأشير إليه من جهد على صعيد الأبنية التعليمية، مازال النظام التعليمى يعانى من العديد من السلبيات التى أشرنا إليها وتحد من كفاءة الأداء التعليمى، لقد ذكر الوزير فى حوار معه عن أسباب محدودية مردود الجهد المبذول فى العملية التعليمية أن "نتيجة العمل لاتظهر سريعاً وما ينجز اليوم ربما لايرى أثره النهائى قبل سنوات، الأمر الثانى أنه مازال أمامنا الكثير لأنه طالما أن التعليم فى مصر يفتقد إلى الأماكن الكافية لإلزام كل أولادنا وأن كثيراً من المدارس تصل فيه كثافة الفصل إلى 70 أو 80 طالباً وأن هناك مدارس تعمل لفترتين أو ثلاث فترات لايمكن أن نتوقع مستوى جيداً للتعليم.. لذلك توجد الآن حركة واسعة لبناء المدارس" (الأهرام 1993/8/9).

جـ- نصيب الفصل من المدرسين:

تتأتى أهمية هذا المؤشر من كون المدرس هو عصب العملية التعليمية لأنه هو المسئول عن توصيل المضمون التعليمى والتربوى للتلاميذ، وأنه كلما زادت كفاءة المدرس وفعاليته فى الأداء زادت قدرته على التأثير فى تلاميذه وتشكيل شخصياتهم.

أشار بعض الدراسات إلى تدهور نصيب الفصل من المدرسين من 1.49 مدرس/فصل عام 1978/77 إلى 1.16 مدرس/فصل عام 79/1980، غير أن دراسة أخرى خلصت إلى تحسين نسبة العلاقة بين المدرس وعدد التلاميذ حيث انخفضت من 1/ 37 مدرس/طالباً سنة 1976/75 إلى 1/ 30 مدرس/طالباً سنة 1988/87 فى التعليم الإعدادى وكذا الثانوى العام والفنى شهدا نفس الظاهرة بدرجات متفاوتة(67).

لقد انخفض عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى فى مطلع التسعينيات لنحو 1/25 طالب/مدرس وإلى 1/22 طالب/مدرس بالإعدادى(68) على أن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن تحسن النسبة كان ناتجاً عن الاستعانة بخريجى كليات ومعاهد غير تربوية على نطاق واسع مع مالهذا من انعكاسات سلبية على العلاقة بين المدرس والتلميذ، لقد بلغت نسبة المدرسين غير التربويين 46.2٪ من إجمالى عدد المدرسين فى المراحل التعليمية الثلاث، وترتفع هذه النسبة فى الابتدائى إلى نحو 59٪ وتبلغ فى الثانوى العام نحو 34٪ بينما تنخفض فى الإعدادى إلى حوالى 29٪ (بيانات وزارة التعليم عن مستوى كفاية المدرسين، 1992) ويلاحظ أن وزارة التعليم مستمرة فى سد العجز فى المدرسين من خلال عشرات الآلاف من غير التربويين بل وغير المتخصصين أحياناً ، فيما تجلى فى العامين الأخيرين حيث كانت الوزارة هى ملجأ الحكومة لامتصاص قدر من بطالة المتعلمين.

وما نود التأكيد عليه فى هذا الصدد أن المدرس لايمثل مجرد رقم فى العملية التعليمية تشير لتحسن نسبته أو انخفاضها وإنما هو عصب العملية التعليمية ومحورها ومن ثم لايجدى تحسين نسبة المدرس إلى التلاميذ فى ظل ظروف معيشية سيئة اقتصادياً واجتماعياً يعيشها هذا المدرس وفى هذا الصدد تشير وزارة التعليم لتلك الظاهرة بقولها "لابد من الاعتراف بأن المعلم قد تم إهماله طويلاً وتعايش المجتمع طويلاً مع الأوضاع السيئة التى يعيش فيها المعلم فهل يمكن للمعلم الذى يحصل على خمسين إلى سبعين جنيهاً ومطالب أن يفتح بيتا ويعول أسرة وأن يركب المواصلات ويعالج أولاده ويلبس ملبساً لائقاً حتى يكون قدوة لأبنائه، هل هذا ممكن فى ظل هذا الدخل المحدود ؟!.

"لقد تظاهر المجتمع بأنه يوفى هؤلاء المعلمين وهم بدورهم تظاهروا أنهم يؤدون عملهم والتظاهر المتبادل حقق كارثة"(69).

وهكذا ومع تراجع البعد التربوى فى العملية التعليمية ونظراً لتدهور الخدمة المقدمة، تفشت ظاهرة الدروس الخصوصية خلال مرحلة الدراسة وبحيث أصبحت مشكلة قومية تهدد العملية التعليمية برمتها؛ فالطلاب يتركون الكتاب المدرسى ويعتمدون على الكتب الخارجية ولايتفاعلون مع مدرس الفصل اعتماداً على الدروس الخصوصية(70).

لقد كان لابد من تعديل هذا الوضع وتحسين أحوال المعلمين المادية لأن الذى يفتقر للمقومات الأساسية لحياته لايستطيع أن يتفرغ لتعليم غيره ولابد من تحسن أحوالهم أدبياً(71).

ومن ثم أوضح وزير التعليم أن المستوى الثانى لتطوير التعليم هو رفع مستوى المعلمين برصد اعتمادات إضافية قدرها 500 مليون جنيه ورفع مكافآت الامتحان من 90 إلى 120 يوماً (الوفد 8/12/1993) لكن برغم تلك الاعتمادات الإضافية أدركت الوزارة أن الزيادة الممنوحة للمدرسين لن توازى الأعباء المعيشية المتزايدة، كما إنها لن يتأتى لها أن تعوض دخل الدروس الخصوصية لمعظمهم، وبالتالى اتجه النظام التعليمى لمواجهة تلك الظاهرة بإيجاد بديل لها تمثل فى مجموعات التقوية، التى أشرنا إلها سلفاً، بتكلفة 20-30 جنيهاً للمادة الواحدة على أن يحصل المدرس على نحو 75٪ من عائدها، الأمر الذى أدى إلى تنامى وازدهار المدرسة الموازية ذات المصروفات بما يشكل تحدياً لمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم حيث تعنى أن القادر يستطيع أن يوفر لأبنائه خدمات تعليمية إضافية وبالتالى فرصاً أوسع للتفوق الدراسى.

د- نتائج الشهادات العامة:

وهى تمثل مؤشراً هاماً للدلالة على مدى كفاءة وفعالية نظام تعليمى معين، وهنا سوف تتجه المقارنة إلى المدارس الرسمية والمدارس الخاصة لغات وذلك تلافياً لتأثير إدخال فصول الخدمات أو المدارس الخاصة ذات المصروفات المحدودة ومنخفضة المستوى، إن المقارنة على هذا النحو تبين الفارق بين التعليم الذى يحصل عليه الأغنياء فى مقابل عامة الشعب لاسيما الفقراء ومحدودى الدخل. (أنظر الجدول رقم ١٥)

ويشار كذلك لارتفاع نسبة المفصولين لاستنفاذ مرات الرسوب فى التعليم الرسمى وهى ظاهرة تكاد تتلاشى فى المدارس الخاصة / لغات، والرسمية/لغات.

كما يلاحظ فى هذا الصدد أن نتائج الثانوية بالنسبة للقطاعات التعليمية على مستوى الجمهورية تبين ارتفاع نسبة النجاح فى قطاعى القاهرة والإسكندرية مقارنة بقطاعى المنصورة وأسيوط، وأن الأخير يأتى غالباً فى المؤخرة وتكون نسبة النجاح به أقل من المتوسط العام للنجاح فى الجمهورية، وهذه نتيجة تتفق وما أكده تقرير معهد التخطيط القومى بشأن انخفاض المستوى الاقتصادى بمحافظات الصعيد وزيادة الأمية والتسرب بها.

لقد كانت الظواهر آنفة الذكر مسئولة عن اتساع رقعة التعليم الخاص داخل النظام التعليمى استجابة لتوجهات الدولة المشجعة للتوسع فى إنشاء مدارس اللغات الخاصة ولزيادة الطلب عليها من قبل الفئات العليا من الدخل لاسيما من حققوا الثراء بفعل الهجرة الخارجية أو من خلال آليات الحراك التى أتاحتها سياسات الحرية الاقتصادية، ولارتفاع مصروفاتها جداً فقد صارت تلك المدارس رمزاً للمكانة الاجتماعية والثروة خصوصاً بالنسبة للفئات الصاعدة اجتماعياً، بيد أن ماتجدر الإشارة إليه أن بعض شرائح الطبقة الوسطى تصر على إلحاق أبنائها بتلك المدارس حرصاً على تعليمهم بشكل أكفأ وتوفيراً لفرص عمل أفضل فى المستقبل، لاسيما أن بعض المؤسسات الوطنية قد صارت تشترط للعمل بها ليس فقط إجادة لغة أجنبية، وإنما أن يكون المتقدم من خريجى الجامعة الأمريكية وأن يكون مؤهله مسبوقاً بثانوية عامة لغات، لاعجب إذن أن ازداد عدد الطلبة المقبولين بالصف الأول من المراحل التعليمية الثلاث بمدارس اللغات الخاصة التى ازداد عددها على نحو ما أشرنا سلفاً، واللافت للنظر أن وزارة التعليم ذاتها اتجهت للمشاركة فى إنشاء هذه المدارس تحت اسم مدارس اللغات التجريبية بمصروفات بدءاً من العام الدراسى 85/1986 حيث لم يزد عدد المدارس والأقسام الخاصة بها عن 29 بالتعليم الابتدائى لتبلغ نحو خمسين مدرسة فى مطلع التسعينيات، أما فى التعليم الإعدادى فقد زادت من 7 مدارس وأقسام لتبلغ نحو أربعين مدرسة وقسماً بين التاريخين (بيانات وزارة التعليم). وقد شهد التعليم الثانوى نفس الظاهرة، وقد زاد عدد الطلاب الملتحقين بهذه الخدمة الحكومية بشكل كبير خلال الفترة ذاتها، ويمكن القول إن تلك الظاهرة المتمثلة فى ازدواجية النظام التعليمى تتناقض صراحة مع مبدأ تكافؤ الفرص وتعمق من حدة التمايز بين الطبقات الاجتماعية حيث أنها تتيح للقادرين اقتصادياً فرصاً تعليمية أفضل بكثير مما هو متاح لأقرانهم فى الكفاءة من غير القادرين.

من ناحية أخرى يلاحظ مدى التحيز فى توزيع مدارس اللغات الرسمية فقد نحت منحى توزيع مدارس اللغات حيث تركزت بالأساس فى المحافظات الحضرية لدرجة أن القاهرة تستأثر بأكثر من نصف العدد فى المدارس الابتدائية الرسمية لغات، على حين أن 17 محافظة لايوجد بها مدرسة واحدة من ذلك النوع، وفى التعليم الإعدادى تحظى القاهرة بنحو 75٪ من عدد المدارس ذلك النوع بل إن حى مصر الجديدة يستأثر بنحو

25٪ من عدد المدارس من ذلك النوع فى جميع أنحاد الجمهورية فى التعليم الابتدائى ونحو 40٪ منها فى المرحلة الإعدادية (بيانات وزارة التعليم).

القبول فى الجامعات والتعليم العالى:

أكدت وزارة التعليم العالى والجامعى أن التعليم بعد الرصيد الاستراتيجى لمصر، والذى يتحقق عن طريقه الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية (مايو 1993/11/1) ومن ثم رسمت السياسة التعليمية الجديدة خطوطها الأساسية فى هذا التعليم اعتماداً على الموشرات التالية:

1- زيادة فرص التعليم الجامعى.

2- احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات من المتخصصين.

3- مقترحات النقابات المهنية. (الأهرام الاقتصادى 20/12/1993).

لقد ارتأت الوزارة وجوب التوسع فى التعليم العالى والجامعى حيث أنه يشكل نسبة منخفضة لاتتجاوز 19.8٪ من السكان فى المرحلة العمرية بينما تصل نسبته فى الولايات المتحدة 59.6٪ (مايو،1/11/1993) وتأكيداً لهذه السياسة، فقد اتجهت السياسة التعليمية إلى زيادة أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات زيادة ملموسة فى العام الجامعى 92/1993 بنسبة زيادة قدرها 32.3٪ قياساً على عام 89/1990 (الأهرام الاقتصادى 20/12/1993).

وتمشياً مع الهدف السابق اتجهت السياسة التعليمية إلى وسيلتين للتوسع فى التعليم العالى والجامعى:

1- تطوير الثانوية العامة:

ليس بخاف على أحد أن امتحان الثانوية العامة يشكل فى كل الأسر المصرية عبئاً نفسياً شديداً وليس مصدر ذلك الامتحان فى حد ذاته ولكن الأمر يعود إلى أن الامتحان يعقد على دورة واحدة وفى وقت محدود بينما يتوقف على نتيجته مستقبل الطالب فى الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى،وقد أدى ذلك إلى أن تعلن الأسر المصرية عام طوارئ لأبنائها عند وصولهم إلى الثانوية العامة بما ينعكس سلبياً على الأسرة والطالب، ومن ثم اقترحت وزارة التربية والتعليم أن يتم امتحان الثانوية العامة على أكثر من دورة تشكل فى مجموعها نتيجة الامتحان وحصلت بالفعل على موافقة رئيس الجمهورية على هذا المشروع فأصدر قراره بتعديل أحكام المواد 29،28،26 من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981 وهو ينص على:

مادة 26:

تتكون الدراسة فى التعليم الثانوى العام من مواد إجبارية ومواد اختيارية ويصدر بتحديد هذه المواد قرار من وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات ويحدد هذا القرار عدد المواد الاختيارية التى يتعين على الطالب أن يجتازها بنجاح.

مادة 28:

يجرى الامتحان للحصول على شهادة إتمام الدراسة فى المناهج المقررة لها بمدرسة رسمية، أو خاصة تشرف عليها الدولة ويجوز التقدم لهذا الامتحان من الخارج وفقاً للضوابط التى يصدر بها قرار من وزير التعليم، وفى جميع الأحوال يؤدى كل من يتقدم لهذا الامتحان رسماً لايتجاوز خمسين جنيهاً عن كل دورة امتحان ويصدر وزير التعليم بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى قراراً بتنظيم امتحان الدورة ويحدد هذا القرار رسم وشروط وضوابط التقدم للدورة وتحديد النهايات الصغرى والكبرى لدرجات المواد الدراسية.

ويمنح الناجحون فى جميع المواد المقررة للدراسة فى المرحلتين المشار إليهما فى الفقرة الأولى من هذه المادة شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة. وفى جميع الأحوال لايحسب للطالب فى نتيجته إلا الدرجات التى حصل عليها فى آخر دورتين متتاليتين تم اجتيازهما بنجاح.

مادة 29:

يجوز للطالب أن يتقدم لإعادة الامتحان فى المواد التى رسب فيها أو التى يرغب فى تحسين درجاتها لأى عدد من الدورات على أن يؤدى رسم دخول الامتحان الذى يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم بمراعاة عدد مرات دخول الامتحان والمواد التى يمتحن فيها بما لايجاوز خمسمائة جنيه لكل دورة. (72).

وقد وافق مجلس الشعب على القانون بتاريخ 9 يناير 1994 (الأهرام 10/1/1994) كما وافق المجلس الأعى للتعليم قبل الجامعى برئاسة وزير التعليم على اللائحة التنفيذية لقانون الثانوية العامة للصفين الثانى والثالث والتى تطبق اعتباراً من

العام الدراسى 94/1995. (الأهرام المسائى 20/4/1994).

ورغم أن القانون لايزال فى مرحلة تطبيقه الأولى، إلا أنه يرتجى منه زيادة أعداد الناجحين فى الثانوية العامة وتعظيم فرص التحاقهم بالتعليم العالى والجامعى، وإن كنا نلفت النظر إلى أن القانون قد انطوى على رفع فى تكلفة الحصول على الشهادة من خلال الرسوم المفروضة على الامتحان، وعلى إعادة الفرصة فيه.

2- التعليم العالى الخاص:

لم يكن اتجاه الوزارة نحو التوسع فى التعليم العالى والجامعى مستنداً بالأساس للتوسع فى الإنفاق على التعليم بقدر ماكان موجهاً للاعتماد على الاستثمارت الخاصة فى التعليم، ومن ثم شهد العام الدراسى 93/1994 توسعاً غير مسبوق فى إنشاء المعاهد العليا الخاصة فى تخصصات عديدة: سياحة وفنادق وحاسب آلى والإدارة والإعلام والاقتصاد والتكنولوجيا... إلخ. (الأهرام 13/8/1993).

ويلاحظ أن الجانب الأكبر من تلك المعاهد هو فى إطار التخصصات النظرية التى يعانى سوق العمل من فائض كبير فيها الأمر الذى يضفى ظلالاً من الشك حول ادعاء وزارة التعليم أنها تخضع سياسة القبول لاحتياجات الإنتاج، بل وكذلك هناك شك فى مراعاتها مطالب النقابات المهنية التى تطالب بتحديد المقبولين على نحو ماتفعل نقابتا الأطباء والمحامين دون مجيب. أما نقابة المهندسين فقد رفضت الاعتراف بخريجى المعاهد التكنولوجية الخاصة ثم أجبرت على ذلك بعد حكم قضائى لصالح خريجى المعهد الذين اعترف المجلس الأعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم بمؤهلهم.

وهكذا يمثل التوسع فى تلك المعاهد، فضلاً عن السعى لإنشاء جامعة أهلية مستقبلاً ، إخلالاً خطيراً بمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم الجامعى والعالى حيث يتمكن القادرون من الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى-بينما يتوقف أقرانهم الحاصلون على مجموع مساو عن المواصلة بسبب نقص المجموع عن حد الجامعات والمعاهد الحكومية ونقص القدرة الاقتصادية عن حد المعاهد العليا الخاصة التى تصل مصروفاتها لعدة ألوف من الجنيهات سنوياً. يضاف إلى ماسبق أن التوسع فى إنشاء هذه المعاهد غالباً سيدفع لإلغاء شرط مرور خمس سنوات على المؤهل للالتحاق بالتعليم المفتوح والذى وضع منعاً للإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ولئلا يكون باباً خلفياً للالتحاق بالتعليم الجامعى والعالى، ولتضاف ثغرات جديدة تحد من فعالية نظام مكتب التنسيق الذى يظل على مدى بضعة عقود خلت -رغم بعض عيوبه- النظام الأكثر عدالة ومراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص بين خريجى التعليم الثانوى، وتتمثل الثغرات القديمة والمستمرة فى هذا النظام فى جامعة بيروت العربية والجامعة الأمريكية والشهادة الثانوية الإنجليزية، ولما كانت وزارة التعليم قد أوقفت التحويل من جامعة بيروت فى إطار أزمة التحويلات المخالفة من جامعات أوربا الشرقية للجامعات المصرية، فسنشير لكل من الجامعة الأمريكية والشهادة الثانوية الإنجليزية.

1- الجامعة الأمريكية:

يرجع تاريخ إنشائها بالقاهرة إلى عام 1919 كجامعة خاصة ذات هدف تبشيرى فى المقام الأول ولم تكن تخضع لإشراف الدولة بل ولم يكن يسعى إليها إلا الأجانب فى مصر وأبناء الطبقات الأرستقراطية ولم تكن تلك الجامعة تشترط مجموعاً للالتحاق بها مما جعلها تجذب فئة من الطلاب المصريين الفاشلين فى الالتحاق بالجامعات المصرية، ولم تكن درجاتها العلمية معترفاً بها من المجلس الأعلى للجامعات، ولم يُقبل خريجوها بالعمل الحكومى، ولهذا فلا عجب أن اتسمت النظرة إليها فى المجتمع المصرى بالتدنى من حيث المستوى التعليمى وفرص العمل، ومع التحول الذى طرأ على المجتمع المصرى بدءاً من منتصف السبعينيات، تبلور مناخ جديد فى سوق العمل أدى لارتفاع الطلب على الجامعة الأمريكية مما رفع الحد الأدنى للقبول بها ، وإلى زيادة مضطردة فى عدد الطلاب المقبولين بها بمعدل زيادة يفوق 70٪ مع ارتفاع واضح فى نسبة المصريين بشكل يعكس الوضع الذى كان قائماً قبل السبعينيات، لقد حدثت هذه الزيادة المضطردة برغم المصروفات الباهظة وارتفاعها عاماً تلو الآخر بما يؤكد طبيعة الأصول الاقتصادية - الاجتماعية لطلاب هذه الجامعة فبعد أن كانت قاصرة على أبناء الطبقات العليا أصبحت بعد منتصف السبعينيات تضم أيضاً الشرائح المتوسطة وأبناء الطبقة الجديدة التى حققت صعوداً من خلال القنوات التى أوجدتها سياسة الانفتاح الاقتصادى والهجرة لبلدان النفط. ورغم معاناة الشرائح المتوسطة من ضغوط المصروفات فإن اتجاه بعض أبنائها للجامعة الأمريكية أملته الرغبة فى ضمان فرصة عمل ومرتب مرتفع أما أبناء الطبقة

الانفتاحية فإن تلك الجامعة تمثل لهم رمزاً للمكانة الاجتماعية الجديدة التى حققوها أو يسعون إليها حتى أن بعضهم لايجد صعوبة فى دفع المصروفات بالعملة الصعبة بغية الحصول على هذه الشهادة لأبنائهم، وهكذا يمكن النظر إلى الجامعة الأمريكية على أنها تمثل خرقاً لتكافؤ الفرص ليس فقط بسبب تجاوز قواعد القبول بالجامعات المصرية إنما أيضاً لارتفاع مستوى الخدمة التعليمية المقدمة من خلالها وتلاؤم مؤهلات وقدرات خريجيها مع متطلبات سوق العمل فى الوقت الذى استمرت فيه الجامعات الحكومية فى تخريج آلاف الطلاب الذين لايتمتعون بنفس المؤهلات (73).

كما لايخفى دورها فى خلق وتكريس ازدواجية فى مصر بين التعليم الوطنى والأجنبى لاسيما وأن بعض الدول الأخرى تسعى لإنشاء جامعات خاصة بها فى مصر بما يمثل خطراً على التكوين الثقافى الوطنى للنخبة المتعلمة فى مصر.

2- الشهادة الثانوية الإنجليزية:

سمحت سياسة القبول بالجامعات المصرية لحملة تلك الشهادة بالالتحاق بالجامعات المصرية منذ عام 1955ونظراً لدراسة موادها جميعاً باللغة الإنجليزية فقد صارت هدفاً للأعداد المتزايدة من طلبة مدارس اللغات الخاصة خلال العقدين المنصرمين، خصوصاً فى ضوء قلة عدد موادها مقارنة بالثانوية العامة، فضلاً عن عدم اشتراط النجاح فى جميع المواد، حيث يمكن للطالب إعادة مارسب فيه بعكس الثانوية العامة التى كانت -حتى وقت قريب جداً وحتى تم تطوير امتحانها- تشترط النجاح فى كل المواد، كما إن طالب هذه الشهادة له حق اختيار مايدرسه، بل وإعادة الامتحان فى المواد التى حصل فيها على تقدير منخفض لتحسين مجموعه. ومن دون شك فإن الالتحاق بنظام الشهادة الإنجليزية، وهو مرتبط بالقدرة على دفع المصروفات وأتعاب الدروس الخصوصية على يد متعلمين متخصصين يندر وجودهم فى مصر، قد مثل هدفاً لأبناء الشرائح القادرة اقتصادياً، وتبدو آثار ذلك التحيز جلية إذا أدركنا أن المقبولين بكليات الطب والهندسة من الحاصلين على هذه الشهادة قد مثلوا 20٪ من الملحقين بهذه الكليات فى نهاية الثمانينات رغم أن نسبة المتقدمين لهذه الشهادة من مجموع طلاب الثانوية العامة لم يزد عن 1٪ (74).

ولاتخفى أيضاً آثار وجود مثل تلك الشهادة على ازدواجية الثقافة فى مصر وتراجع الثاقفة الوطنية لاسيما فى ظل تفضيل خريجى ذلك النوع من التعليم وحصولهم على فرص أفضل عند الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى.

العلاقة بين التعليم وسوق العمل:

ترتبط قضية التعليم فى أى بلد بطبيعة النظام الاقتصادى السائد، فإذا كان هذا النظام يسير وفقاً لقوى العرض والطلب فإن التعليم سيوضع بدوره فى إطار التداول السلعى بمعناه الواسع، وعلى العكس فإن اتباع أساليب التخطيط سيفضى غالباً إلى تخطيط التعليم وتوجيهه بحيث يتوازن مع النشاط الاقتصادى ومستوى النمو فى قطاعاته المختلفة (75).

وعليه فقد اقترنت التحولات الاقتصادية فى العقدين المنصرمين بتزايد مستمر فى معدلات البطالة الظاهرة وذلك لما يلى:

- طبيعة النمو فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى والذى اعتمد على مشروعات كثيفة رأس المال متركزة فى قطاع الخدمات والتجارة بعيداً عن القطاعات السلعية ومن ثم تضاؤل خلق فرص عمل خلال الفترة الماضية.
- العجز المستمر فى الميزانية المصرية وضغوط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدول الدائنة لتطبيق إصلاحات داخلية أهمها التوقف عن الالتزام بتعيين الخريجين للحكومة والقطاع العام (قطاع الأعمال العام).

وقد واجهت النخبة الحكمة مشكلة البطالة باتخاذ إجراءين هما:

أ- التوقف عن الالتزام بتعيين الخريجين مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينات مع تشجيعهم على الهجرة إلى البلدان العربية النفطية تصريفاً لتلك البطالة، ثم تقرير وزير التعليم فى عام 86/ 1987ضرورة عدم ربط العمل بالشهادة والابتعاد عن تسعير الشهادات وعدم التزام الدولة بإيجاد عمل للخريجين بقدر شهاداتهم(76).

ب- التوسع فى التعليم الفنى:

وقد بدا ذلك واضحاً فى الخطاب السياسى الذى طالب بالتوسع فى التعليم الفنى بغية تكوين جيل من المنتجين القادرين على العمل فى قواعد الإنتاج والعازفين عن العمل فى المكاتب، وبحسبان أن العمل الفنى هو معقد الأمل فى

الانطلاقة الصناعية الجديدة(77). بيد أن إمعان النظر فى أوضاع هذا النوع من التعليم يؤكد وقف تلك التوجهات عند حدود الخطاب والأمنيات، ذلك أن القصور فى الإنفاق على التعليم الصناعى (مثلاً) كان كبيراً ولم يركز فى الإنفاق على تجهيز الورش وإنما على بناء واستكمال العديد من المدارس لاستيعاب المزيد من الطلاب هذا فضلاً عن زيادة الكثافة فى الفصول بالنسبة لذلك النوع وهو مايؤدى لانخفاض مهارات خريجيه. وبرغم صعوبة تقدير حجم الفائض فى العمالة الفنية خصوصاً بعد بدء تيار عودة العمالة المهاجرة، فثمة شواهد تؤكد وجود بطالة فنية ملموسة مع وجود اتجاه عام لتراكمها وتزايد معدلاتها(78).

وترى وزارة التعليم أن التعليم الفنى هو مستقبل مصر ويرى د. حسين كامل بهاء الدين أن «مشروع مبارك - كول» يمثل السبيل لتطوير هذا النوع من التعليم وحل مشكلة البطالة بين خريجى المدارس الفنية، وقد أوضح أنه تم تشكيل لجنة برئاسة وعضوية ممثلين عن وزارات الصناعة والعمل وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والغرف الصناعية التجارية واجتمعت اللجنة بالفعل بحضور الجانب الألمانى وقررت بدء تطبيق المشروع فى مناطق ست أساسية هى:

مدن 6 أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات والمحلة الكبرى والعامرية وشبرا الخيمة. (مايو 1993/12/6).

ولما كان المشروع فى بداياته الأولى فإنه لم يتأت إمكان تقويمه بعد. وإلى أن يحدث ذلك تظل الانتقادات للتعليم الفنى فى موضعها، ويكاد يجمع المهتمون به على أنه يمثل أحد روافد تكريس التمايز الطبقى حيث يمثل تعليماً للفقراء يتجنبه أبناء الطبقة العليا والطبقة الوسطى لاسيما فى ظل التوسع فى التعليم العالى الخاص، وإذا وضعنا فى الاعتبار الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية للملتحقين به فإن هذا يعنى الإبقاء على أوضاعهم حيث تضيق فرصهم فى الحصول على وظائف عليا بل والحصول على وظائف دنيا فى ظل البطالة بينهم.

وهكذا يبدو جلياً ما ينطوى عليه أداء النظام التعليمى من إخلال بمبدأ تكافؤ الفرص، بعكس مانادى به الخطاب السياسى، ونقص فى الكفاءة ناتج عن الخفض المستمر فى الإنفاق على مدى العقدين الماضيين، ويتضح ارتباط الأمرين معاً ، عدم العمالة ونقص الكفاءة، الأمر الذى ينعكس سلباً على عملية التنمية فى مصر، فإذا كان هذا هو شأن هذه الأهداف المطروحة عند انتقالها من مستوى الخطاب السياسى إلى التنفيذ فماذا عن باقى الأهداف التى طرحها هذا الخطاب.

جدول رقم (15)

نسبة النجاح فى الشهادات العامة رسمى، وخاص / ولغات 1994/93

المرحلة / السنة	النوع	حاضرون	ناجحون	النسبة
الابتدائية	رسمى	1087988	977138	89,8
	خاص لغات	16731	16688	99,7
الاعدادية	رسمى	1007816	815706	80,9
	خاص لغات	11388	11289	99,1
الثانوية العامة	رسمى: أدبى	107606	78075	72,6
	رسمى: علمى	79679	57880	72,6
	خاص لغات: أدبى	3457	3226	93,3
	خاص لغات: علمى	3396	3074	90,5

المصدر: محسوب من بيانات وزارة التعليم

التعليم وبناء الإنسان:

تعد عملية بناء الإنسان هي الجوهر الأساسي والهدف من عملية الأول من عملية التعليم في أي مجتمع حيث يستهدف من خلالها الحفاظ على الثقافة العامة للمجتمع والتأكيد على المعاني السامية فيها، كما يؤكد المجتمع من خلال التعليم على قيم الانتماء له والولاء لقيمه وعاداته وتقاليده. ومن ثم لم يكن غريباً أن أشار الخطاب السياسي لعملية بناء الإنسان مؤكداً على أولويتها وكونها هدفاً أساسياً للتعليم فيذكر الخطاب السياسي للرئيس مبارك ذلك بقوله "إن نهضة مصر لن تتم إلا بسواعد أبنائها وعقولهم الخلاقة وقلوبهم العامرة بالإيمان بالله والانتماء للوطن"، ويقوله "أن تكون إعادة بناء مصر صادرة من منبعها الصحيح وهو بناء الإنسان، إنسان متعدد الأبعاد ينهل من العلم، ويواكب التكنولوجيا ويضيف إليها، يتسابق ليصل إلى أول صفوف الخدمة العامة، يعيش ديمقراطية العمل العام، وينطلق من هويته ثقافة عربية وإسلامية في شخصيته المصرية، كل هذه الأبعاد تقع على كاهل النظام التعليمي بالأساس" (79) يطرح الخطاب أبعاد عملية بناء الإنسان ويحددها في:

- تحصيل العلم ومواكبة التكنولوجيا والإضافة إليها، وهو أمر يتعلق بالأساس بكفاءة النظام التعليمي التي أشرنا إلى أبعادها ومؤثراتها فيما سبق.
- معايشة ديمقراطية العمل العام والتسابق وصولاً إلى أول صفوف الخدمة العامة.
- الانطلاق من هوية ثقافية عربية وإسلامية في إطار الشخصية المصرية.

وهكذا فسنتناول البعدين الأخيرين فيما يلي:

أولاً: التعليم ومنظومة القيم الثقافية:

يعد التعليم أداة رئيسية في تشكيل ثقافة المجتمع وذلك من خلال حفظ وتوارث القيم الثقافية بنقلها من جيل إلى آخر، ومن ناحية أخرى إضافة قيم جديدة لثقافة المجتمع لم تكن موجودة في تراثه وأخيراً التخلص من قيم ثقافية، عادات وتقاليد غير مرغوب فيها.

وتتم عملية تشكيل الثقافة من خلال المناهج التي تقدمها المؤسسة التعليمية للمندرجين في إطارها بالأساس دون أن يقلل ذلك من أهمية أسلوب المعلم وشخصيته في إكساب تلاميذه قيماً معينة دون أخرى ومن ثم تظل المناهج، بوصفها الرسالة المرجو توصيلها وغرسها في نفوس الطلاب، هي الأهم في إطار عملية بناء الإنسان وتشكيل المنظومة الثقافية للمجتمع، ويمكن القول إن تحليل مضمون تلك المناهج يعد إحدى السبل الرئيسية للكشف عن توجهاتها والإفصاح عن القيم التي تسعى لغرسها.

أ- المناهج وقضية الهوية:

توظف الدول المقررات، لاسيما الاجتماعية، بقصد غرس الهوية التي تميزها عن غيرها من الدول أو الجماعات الأخرى. وتقصد الدولة من ذلك تكريس مشاعر وأحاسيس الولاء والانتماء والإعلاء من الجماعة الوطنية على بقية الجماعات الأجنبية، ومصر لاتشذ عن الدول المختلفة في محاولة توظيف مقرر الدراسات الاجتماعية من أجل غرس إجماع قومي حول الهوية المصرية ثم حول باقي مظاهر الهوية. ويكشف تحليل مضمون مقرات الدراسات الاجتماعية في التعليم الأساسي والثانوي عما يلي: (80)

1- مازالت المصرية هي الهوية الأولى محتلة الأولوية على بقية المظاهر 47.7٪ ولغة الخطاب السياسي اليومي تذكر ذلك، وتظهر المقررات اتساق رسالة التعليم مع هذا الخطاب، ولاشك أن هذا الاتساق من شأنه أن يعكس نفسه بصورة إيجابية على الاتجاهات والمعتقدات السياسية للتلاميذ - المواطنين.

2- حظيت الهوية العربية بالمرتبة الثانية من الاهتمام 27.8٪ فعند الانتقال إلى المستوى الإقليمي الذي ترتبط به الدولة المصرية يصير ضرورياً التأكيد على الهوية القومية العربية وقد تمت تغطيتها بصورة مرضية وإن كانت الكتب تتناول العرب بصورة محايدة متجاهلة الإشارة لطبيعة العلاقة الحميمة معهم فتذكرهم كجيران فقط.

3- كان ملفتاً للنظر أن يأتي ترتيب الهوية الإسلامية -بعد كل مايثار حول عمليات الإحياء الديني- في المرتبة الخامسة بعد الهوية العالمية والهوية الإفريقية الأمر الذي يحتاج إلى تحليل أكثر تفصيلاً ربما يقدم تفسيراً لهذا التراجع الذي شهده هذا البعد.

فمن بين عناوين الكتب الإحدى عشر للدراسات الاجتماعية هناك كتاب واحد يحمل مصطلح الإسلامي وهو كتاب

«جغرافية الوطن العربى وتاريخه فى العصر الإسلامى» للصف الثانى الإعدادى كما إنه بالنسبة للصور التى وضعت على الغلاف الخارجى للكتب لم تستخدم المعالم الإسلامية إلا على غلافين فقط هما: «محافظتى» ، للصف الرابع، و«جغرافية الوطن العربى وتاريخه فى العصر الإسلامى»، للصف الثانى الإعدادى.

لم توضع كذلك خريطة واحدة تخص العالم الإسلامى ضمن الخرائط الواردة فى الكتب كافة بينما توضع الدول الإسلامية فى إطار خريطة خاصة بالعالم.

ولم تطرح فى المقررات فكرة «التجمع الإسلامى» فى مقابل «التجمع العربى»، أو «العالم» أو حتى فى مقابل «القارات» وأسيا وإفريقيا وأوربا. حتى حينما ذكر «المؤتمر الإسلامى» كان متوقعاً أن توجد دراسة «لمنظمة المؤتمر الإسلامى» والتى أنشئت عام 1972 مقابل دراسة للجامعة العربية، بيد أن ذلك لم يحدث فقد عرض بصورة مقتضبة «المؤتمر الإسلامى الخامس» الذى عقد فى الكويت عام 1987 دون أن يذكر أنه مؤتمر القمة الإسلامى لمنظمة «المؤتمر الإسلامى» كما لم تذكر مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية لهذه المنظمة أو بقية أجهزتها أو مقرها وكأنها لاتوجد. حتى حينما عرض دور مصر فى هذه المؤتمرات الإسلامية جاء سطحياً وعاماً وحينما تم ذكر «الدولة العثمانية» لم يذكر لصيقاً معها "الخلافة الإسلامية"، أو "الخلافة العثمانية".

وحينما تمت دراسة دولتين إسلاميتين: نيجيريا، وأندونيسيا، فإنهما لم يدرسا على أساس انتمائهما للعالم الإسلامى وإنما على أساس الانتماء الإفريقى والأسيوى.

لقد حدث كذلك خلط واضح بين «الفتح الإسلامى» و«الغزو» ، فقد استخدم المؤلفون مصطلح الغزو مراراً وهى مسألة تدعو للتأمل فى السبب، فالغزو غير الفتح حيث يعتمد الأول -الغزو- على استخدام القوة فقط ويستهدف الاستغلال، بينما يتم الثانى -الفتح- بالرضا والقبول بهدف تنمية المصالح المشتركة.

لم تتناول الكتب إبراز القيادات الدينية ودورها فى النهضة أو التحرير، مقتصرة على القيادات السياسية. بل لم يتم عرض لمساهمات التى قدمها العلماء المسلمون فى فروع العلم المختلفة بينما عرضت أسماء الأوربيين تفصيلاً.

وإذا كانت الدراسة المشار إليها تقف عند حدود وصف الكتب بتجاهل أو إغفال بعض الأبعاد الهامة فى التاريخ الإسلامى فثمة دراسات أخرى ذهبت لأبعد من ذلك، إذ من خلال تتبعها لعملية تطوير المناهج انتهت إلى أن هذا الإغفال أو التجاهل كان مقصوداً فيما يعد "مؤامرة" -على حد تعبيرها- على التاريخ الإسلامى(81).

ومن ثم، وفى سياق تطورى تم رصد أثر عملية التطوير المذكورة على البعد الإسلامى فى مناهج التعليم، الأمر الذى يوضحه الجدول رقم (16) حيث تبين منه مدى التراجع. والانحسار فى المساحة المخصصة للتاريخ الإسلامى لصالح موضوعات الفراعنة والصليبيين والتتار.

بالنظر إلى الجدول، من الناحية التفصيلية، فقد ألغى تدريس كتاب «صور من تاريخ مصر الإسلامية» للصف الخامس الابتدائى فى عهد د. سرور، وكان يشتمل على موضوعات تاريخ الدولة الإسلامية من العصر النبوى حتى نهاية عصر المماليك، وصار يدرس بدلاً منه تاريخ الفراعنة، لقد كان التاريخ الفرعونى يدرس فى 75 صفحة قبل التطوير فصار 317 صفحة، أما تاريخ الدولة الإسلامية فكان يدرس فى 207 صفحة فأصبح يدرس فى 32 صفحة فقط!! وكان يدرس فى المراحل الثلاث فصار يدرس فى المرحلة الإعدادية وحدها بعكس التاريخ الفرعونى، وبذلك انخفض تدريس عصر النبى محمد ﷺ جميعه إلى عشر صفحات فى حين يدرس الملك مينا -وحده- فى تسع صفحات واختزل تاريخ خالد بن الوليد وفتوحاته إلى ستة أسطر فى حين يدرس نابليون والغزو الفرنسى لمصر فى 34 صفحة.

ألغى كذلك تدريس كتاب «معالم التاريخ الإسلامى»، للصف الثانى الثانوى وتقرر بدلاً منه كتاب الحضارة الإسلامية ومن أهم سلبيات هذا الكتاب مايلى:(82).

1- حذف تاريخ الدولة الإسلامية من العصر النبوى حتى نهاية الخلافة العثمانية.

2- حذف أهم موضوعات الحضارة الإسلامية مثل النظام السياسى، نظام الخلافة، والوزارة، والحجابة، والكتابة، والنظام الإدارى، تولية الولاة، والدواوين، والجيش، والأسطول، والنظام المالى، وبيت المال وموارده، والسكة ودار الضرب، والنظام القضائى، وتطور النظام القضائى والحسبة.

جدول رقم (16)

التاريخ الإسلامى فى عملية تطوير المناهج

المرحلة / الموضوع	مرحلة ما قبل التطوير				مرحلة د. فتحى سرور				مرحلة د. حسين بهاء الدين			
	ابتدائى	اعدادى	ثانوى	مجموع	ابتدائى	اعدادى	ثانوى	مجموع	ابتدائى	اعدادى	ثانوى	مجموع
تاريخ الدول الإسلامية	44	74	16	207	–	48	39	87	–	35	–	32
مصر والدول المستقلة	28	11	12	73	–	–	41	41	–	14	–	14
الحضارة الإسلامية	–	20	7	56	–	17	36	53	4	22	84	110
الصليبيون والتتار	12	9	11	33	–	20	29	49	2	11	56	69
العرب قبل الإسلام	7	16	43	37	–	5	8	13	–	10	–	10
مجموع الصفحات	91	130	89	406	–	90	153	243	6	92	140	238
موضوعات الفراعنة	–	75	–	75	83	34	156	273	43	84	190	315

المصدر. د. جمال عبد الهادى وآخرون)، مرجع سابق، ص4.

3- تشويه معالم الحضارة فى عصر الخلافة العباسية بالادعاء أنه كان عصر جوارى وغناء وأن حياة الخلفاء العباسيين كانت حياة لهو ومجون فيما جاء على حساب هذا العصر الذى يعد عصر جهاد وإثراء للمعرفة والعلوم.

4- إغفال وحذف مايتصل بذم اليهود فى كتب التاريخ، ففى كتاب «تاريخ الدولة الإسلامية» للصف الثانى الإعدادى، أغفل تماماً موضوع غدر اليهود، ودورهم فى نشر العداء بين الأوس والخزرج قبل الإسلام، ثم دورهم الغادر فى غزوة الخندق ضد المسلمين وأمر الرسول ﷺ بإجلاء بنى قريظة عن المدينة. (83).

ويوضح تحليل مضمون كتب اللغة العربية نفس الظاهرة، وهى تأخر ترتيب الهوية الإسلامية إلى المرتبة الثالثة بنسبة 26.5٪ من كتب التعليم الأساسى، تالية للهوية المصرية 68.3٪ ، ثم العربية 34٪ . (84) وقد لايستغرب ذلك فى ضوء ماأشرنا إليه لاسيما وأن مناهج اللغة العربية قد خضعت لنفس التطوير منذ عهد د. فتحى سرور، فتحت اسم التطوير، تم رفع آيات قرآنية، وأحاديث الرسول ﷺ وأخبار الرسل والأنبياء ، والأناشيد الإسلامية، وأخبار الصحابة والتابعين، من كتب القراءة المقررة على الصفوف الخمسة الأولى من مرحلة التعليم الأساسى، وذلك بحجة التيسير على التلاميذ، لقد كان عدد موضوعات القراءة ذات الطابع الإسلامى 19 موضوعاً فى طبعة 1986 منها أربعة موضوعات قرآنية وأربعة أحاديث نبوية وأحد عشر موضوعاً إسلامياً وفى عام 1991 خفضت جميعها إلى ثمان موضوعات إسلامية. (85).

لقد تعرضت كتب اللغة العربية أخيراً لمحنة جديدة على يد مركز تطوير المناهج فى عهد د. حسين كامل بهاء الدين وذلك بعد الذى منيت به فى عهد سلفه بهدف تجفيف المنابع الإسلامية والعربية وتغريب الهوية، انظر الجدول رقم(17).

لقد حذفت موضاعات فى منهج الصف الأول وهى ذات توجه إسلامى، مثل موضوع "الله"، ونشيد رمضان، وموضوع عن هلال رمضان، ونشيد بسم الله الرحمن الرحيم، ونشيد مصر بلادى، ونشيد أبى وأمى وهو دعاء للوالدين، وموضوع عن الأم بعنوان «من هى؟»، ونشيد عن الفجر والبكور بعنوان «ياأطفال»، أما الموضوعات التى استحدثت وهى ذات توجه إسلامى وتربوى مفيد، فقط موضوع واحد: نشيد «تحية اللقاء»، أما الموضوعات التى استحدثت وهى ذات توجه تغريبى فتركز على لعبة الكرة، والاختلاط، ونفس الظاهرة تتكرر فى باقى الصفوف على نحو مايشير الجدول السابق. (86)

شهدت مناهج التربية الإسلامية ظاهرة التطوير على النحو السابق نفسه حيث تم حذف 47٪ من عدد أسطر القرآن الكريم -قبل التطوير- و45٪ من عدد الأحاديث النبوية، و58٪ من عدد صفحات العقيدة، و61٪ من عدد صفحات العبادات، 78٪ من عدد صفحات السيرة، وليبلغ مجموع نسبة الحذف من مجموع صفحات كتب كل مرحلة 51٪ ، لقد حذفت معانى الآيات والموضوعات التى تتناول اليهود فى كتاب الصف الخامس الإبتدائى (كمثال)، وتم تخفيض الحديث عن الغزوات بشكل ملموس فى كتاب الصف الرابع فضلاً عن حذف غدر اليهود وبعض موضوعات العقيدة والأناشيد التى تتناولها(87).

لقد آثارت عمليات الحذف المشار إليها فى المناهج سهام النقد التى وجهت لوزارة التعليم والقائم عليها بأنه يفتح الباب على مصراعيه "لخبراء أمريكيين"لصياغة مناهج التعليم فى المرحل التعليمية الثلاث فى مصر وذلك من خلال مركز تطوير المناهج، الأمر الذى دعا الوزير للرد صحفياً فى جلسة مجلس الشورى بتاريخ 1993/4/11 بقوله "إن دور الأمريكان اقتصر على تحديد المقاس الأنسب للصور وعدد الأسطر وبنط الحروف" (الأهرام 1993/4/12) بيد أن واقع الأمر ليؤكد أن المنحة الأمريكية الموجهة لهذا المركز والخبراء الأمريكان لم يكن دفعهم إلى مصر لهذا الغرض الذى أشار إليه الوزير، وتشير شهادات عديدة لمن تعاملوا مع هذا المركز مدى عمق دوره فى صياغة مناهج التعليم، فيشير الأستاذ محمد طبل الخبير بوزارة التربية إلى هذا الأمر بقوله "أرسلت لى د. كوثر كوجك --مديرة هذا المركز- تطلب منى حضور لجنة تطوير مادة التربية الدينية وبعد أن ذهبت فوجئت بأن المركز يعطينى دليل منهج الدين للتعليم الأساسى ويحدد فيه الموضوعات التى ينبغى الحديث فيها، وعندما فتحت الدليل وجدته مليئاً بموضوعات تم الانتهاء منها فى المركز ومطلوب منى أن أباركها وأؤيدها لا أن أؤلف وأقترح!! وعندما تصفحت الموضوعات موضوعاً موضوعاً وجدت أنها لاتوضح حقيقة الإسلام كما وجدتها قد حذفت منها كل الآيات والوقائع التاريخية عن اليهود والغرب". (88).

جدول رقم (17)

الموضوعات الاسلامية فى ظل التطوير

الصف	عهد د. فتحى سرور			فى عهد د. حسين بهاء الدين		
	موضوعات إسلامية وتربوية محذوفة	موضوعات تغربية مستحدثة	مجموع الموضوعات المحسوبة	موضوعات إسلامية وتربوية محذوفة	موضوعات تغربية مستحدثة	مجموع الموضوعات المحسوبة
الأول الابتدائى	1	–	1	7	5	12
الثانى الابتدائى	8	–	8	8	11	19
الثالث الابتدائى	17	–	17	7	6	13
المجموع	26	–	26	22	22	44

المصدر، د، جمال عبدالهادى (وأخرون)، تطوير أم تضليل فى مناهج اللغة العربية، سابق، ص 40.

ب- المناهج وقيم الديمقراطية:

يعد مفهوم الديمقراطية بمثابة أحد المفاهيم الكبرى التى يصعب تحديد الموقف منها بشكل شمولى، ومن ثم فقد عبر عنها من خلال بعض أبعادها.

وبالنظر إلى المنهج فى كتب الدراسات الاجتماعية يتضح تراجع قيمة الحرية بين القيم الثقافية والاجتماعية التى تحث عليها تلك المقررات، فلم تحظ تلك القيمة بينها سوى على0,8٪ بل لقد كان من النادر وجود المصطلح بصورة مباشرة. كما إنه فى دراسة خصائص النهضة المعاصرة فى مصر أو الوطن العربى أو عند دراسة خصائص القومية العربية لم تكن الحرية كقيمة جزءاً من تلك العمليات.(89)

غلبت كذلك تكرارات الإشارة للسلطة على حساب الشعب إذ بلغت 65.7٪ مقابل 34.3٪ للشعب وتتفق هذه النتيجة مع فكرة الدولة المسيطرة، والتى يخضع لها المرء منذ الميلاد وحتى الوفاة. ومن الأمور الملفتة للنظر أن التاريخ المصرى الحديث يتم تقسيمه إلى مراحل حسب الشخصيات التى تولت السلطة وليس حسب القضايا أو الأحداث التى تعد نقاط تحول فى التاريخ المصرى. وفى المقابل نجد إغفالاً غير مبرر لدرو الشعب فى بعض الإنجازات الكبرى فى تاريخ مصر وقام بها الشعب المصرى، فعندما ذكر السد العالى باقتضاب، أو قناة السويس باختصار لم يذكر دور الشعب فى إنشائهما.(90)

أما التوجه نحو المشاركة فقد جاء منخفضاً للغاية والواقع أن صور المشاركة التى عرضتها المقررات بخصوص التجارب العربية والمصرية القديمة أو الإسلامية، وغيرها من التجارب المعاصرة لاتشير إلى درجة من الليبرالية الواضحة كما إنها لاتعبر عن أن المشاركة تعد أحد حقوق المواطن -كما إن المقرر، وبوعى شديد- لم يعرض لأى تجارب ليبرالية أو ديمقراطية معاصرة فى العالم، كما لم يتعرض مثلاً للثورة الفرنسية بالتفصيل، وقد كانت جزءاً من من مقرر التاريخ الماضى بما تعنيه من تطور مهم للسلطات الشعبية، وهكذا فإن الصورة العامة تدعو إما إلى الطاعة أو إلى التعاون مع الحكومة على أقصى تقدير(91).

ويؤكد تحليل مضمون مناهج اللغة العربية نفس الحقيقة فيشير لتأكيد وتضخيم فى دور البطل أو الحاكم الفرد على حساب كل من المؤسسات والجماهير، بل إن الحديث عن المؤسسات قد تركز فى معظمه على الجيش والشرطة، لقد كان دور الجماهير هو الأضعف مقارنة بدور الفرد، كما إن دور الأولى قد اقترن بالانزلاق إلى العنف من خلال الثورة على الحاكم المستبد وقتله، ومن ثم فإن الشكل الوحيد لمشاركة الشعب فى تصريف شئون دولته على امتداد المرحلة الإعدادية قد اقتصر على شكل الثورة والخروج على الحاكم المستبد(92).

ويكشف التحليل كذلك عن غياب كامل لمفهوم المشاركة فى جميع الكتب المذكورة، بما يؤكد مضمون كتب الدراسات الاجتماعية. وهكذا فإن تحليل كتب اللغة العربية أو الدراسات الاجتماعية يذهب إلى درجة منخفضة من الوعى بمدلول الديمقراطية وغياب المعرفة بحقوق الإنسان(93).

وأخيراً نذكر أن تطوير المناهج على هذا النحو وإن كان يكرس قيمة الاعتزاز بالوطنية إلا أنه يقلل من أهمية الاعتزاز بالإسلام والعروبة بعكس مانادى الخطاب السياسى على نحو مابينا، كما إن تجاهل الحرية والمشاركة وحقوق الإنسان فى إطار صياغة الشخصية يتنافى تماماً والهدف المرتجى من بناء الإنسان إذ إن أهم السمات التى أسبغها الله على الإنسان هى الحرية والاختيار، كما إن حقوق الإنسان تتجاوز وضعها فى المنظور الحضارى الإسلامى كحقوق ويعتد بها كواجبات.

ثانياً: التعليم وديمقراطية العمل العام:

أشرنا إلى قيم الديمقراطية فى إطار مناهج التعليم فى مراحل التعليم الثلاث ومدى الانتقاص منها وتراجع الاهتمام بها، بيد أن تناولنا لها فى هذا البعد ينصرف إلى الديمقراطية عند الممارسة فى إطار النظام التعليمى، لقد أثيرت قضية الديمقراطية خلال العام 93/ 1994 من خلال بعض القضايا وهى:

ا- الدور السياسى لنوادى هيئة التدريس:

فقد أعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم أ نوادى هيئة التدريس ليس لها أن تعمل بالسياسة لأن قا الشئون الاجتماعية لايسمح لها بذلك، ولكن يمكنها أن تما أى أنشطة شبابية أو رياضية ليس من بينها العمل السياسى وقال إنه ليس من حقهم فحسب بل من واجبهم، ولكن من خلال الأحزاب والقنوات الشرعية التى نص عيها الدستور وأضاف: إن لدينا 13 حزباً سياسياً لكل من يرغب فى العمل السياسى وهناك عدد من أعلام الجامعات منضمون لهذه الأحزاب ويشغلون فيها

مواقع سياسية ويمارسون فيها أدواراً سياسية بازرة. (الأهرام 1993/10/25).

وأوضح الوزير أنه ليس ضد حق الأساتذة فى التعبير عن أرائهم ولكن الواجب يستدعى منهم القيام بهذا الدور، وأعلن أنه ضد استغلال فئة قليلة تنتمى إلى بعض نوادى هيئة التدريس وتعمل على الانحراف بها إلى القانون الذى أشهرت فى ظله النوادى، وأضاف أن القانون ينص صراحة على عدم جواز العمل السياسى داخل النوادى. (الوفد 1993/11/4).

وقد أعلن معظم رؤساء الجامعات -إن لم يكن جميعهم- موافقتهم على هذا الحظر، فقد أعرب رئيس جامعة القاهرة عن موافقته على قيام أعضاء نوادى هيئة التدريس بمناقشة القضايا الوطنية المتعلقة بالتعليم والإصلاح الاقتصادى والإدارة والزراعة داخل النوادى ورفض ممارسة العمل السياسى الحزبى داخل النوادى لخروجه عن النطاق الشرعى للنوادى. (الوفد 1993/11/3).

ويمكن القول إن هذا الحظر يمثل تضييقاً لهامش الديمقراطية المتاح لتلك النخبة المثقفة من المجتمع والتى قد لاتفضل الانضواء تحت لواء حزب معين، والاندراج فى التجربة الحزبية بمساوئها غير الخافية على أحد، لاسيما وأنها تعددية حزبية مقيدة محورها الحزب الكبير محتكر الحياة السياسية، كما إن هذا القرار يتجاهل رغبة العديد من الأساتذة فى التعبير عن مواقفهم من قضايا المجتمع من خلال منبر مستقل يتجاوز حدود التحيز أو الانتماء لحزب أو حركة سياسية معينة.

على أنه يمكننا أن نشير إلى أن القرار السابق قد جاء تالياً لقانون النقابات ومستلهماً روحه والتى اتجهت للحد من فعالية دور "التيار الإسلامى" فى النقابات ونوادى أعضاء هيئة التدريس، فيما يعد تفريغاً للديمقراطية من مضمونها حيث يتم الحد منها أو حتى التخلى عنها إذا ما أسفرت عن وصول قوى غير مرغوب فيها سياسياً.

ب- تعديل قانون الجامعات:

فوجئ أعضاء هيئة تدريس الجامعات المصرية عند قراءة صحف الاثنين 30 مايو بأن هناك مشروعاً لتعديل قانون الجامعات سوف يعرض فى نفس اليوم على مجلس الشعب، وبوغت الأساتذة جميعاً حين قرأوا فى اليوم التالى أن المجلس قد وافق على مشروع القانون بدون أخذ وجهة النظر المعارضة فى الاعتبار بأن يؤخذ رأى الأساتذة قبل عرض المشروع. (الأهرام 1995/5/31).

اشتمل التعديل الذى حدث فى قانون الجامعات على عشرة بنود بعضها ذو طابع إدارى فنى، وبعضها له ظلال سياسية واضحة، على أن خمسة من هذه البنود تحتاج إلى نظرة خاصة وقد وردت ضمن هذه البنود الخمسة ثلاث إيجابيات -تحقيقاً لبعض مطالب النوادى- وهى:

- المادة 121:

يعين بصفة شخصية فى الكلية أو المعهد نفسه جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك مالم يطلبوا عدم الاستمرار فى العمل، ولاتحسب هذه المدة فى المعاش.

مادة 70:

ثالثاً: يستحق الأستاذ الذى مضى على شغله لوظيفة أستاذ مدة عشر سنوات الربط المالى لنائب رئيس الجامعة، مالم يتقاض مرتباً فعلياً يزيد عى ذلك.

مادة 86 مكرر:

يعتبر عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصباً عاماً أو أكثر فى حكم المعار من وظيفته فى الجامعة طوال مدة شغله لهذه المناصب العامة فإذا ترك منصبه العام عاد إلى شغل وظيفته الأصلية فى هيئة التدريس إذا كانت شاغرة، وإلا شغلها بصفة شخصية ويوضع على أول وظيفة تخلو أو تنشأ من فئة درجته، فإذا كان تركه المنصب العام بعد السن المقررة لترك الخدمة فى الجامعة عاد أستاذاً متفرغاً فى الكلية أو المعهد نفسه الذى كان يعمل به قبل شغله المنصب العام... ويقصد بالمنصب العام فى حكم هذه المادة من يعامل معاملة الوزير على الأقل. (الأهرم الاقتصادى 1994/6/20، ص56).

لقد كان هناك ثمة اتفاق عى أن البنود السابقة تعد من مكاسب هيئة التدريس فى إطار التعديلات المشار إليها فى قانون الجامعات رقم 49لسنة 1972، بيد أن تلك التعديلات قد تضمنت بندين آخرين أثارا جدلاً شديداً حولهما وانقسمت الآراء بشأنهما..وهما:

مادة 13:

الوزير المختص بالتعليم العالى هو الرئيس الأعلى للجامعات ويشرف عليها بحكم منصبه وله أن يطلب إلى المجالس أو اللجان الفنية بحث أو دراسة موضوعات معينة... وله أن يطلب من رئيس الجامعة المختص التحقيق فى الوقائع التى يحيلها إليه وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وموافاته بتقرير عن نتيجة التحقيق.

ماد 43:

يعين رئيس الجامعة المختص عميداً للكلية أو المعهد التابع للجامعة من بين الأساتذة العاملين بها أو به لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.. وتجوز إقالة العميد من العمادة قبل نهاية مدتها بقرار مسبب من رئيس الجامعة المختص إذا أخل بواجباته الجامعية أو بمقتضيات مسئولياته الرئاسية بعد إجراء التحقيق اللازم. (الأهرام الاقتصادى 1994/6/20، ص56).

وفى دفاع عن هذا القانون بُعيد إصداره، أعلن وزير التعليم أن التجربة أثبتت أن عملية الانتخاب أحدثت انقسامات خطيرة فى الجامعات وتترك آثاراً سيئة مدى الحياة، وتؤدى إلى الشللية والانقسام وانعدام روح الزمالة، والعميد المنتخب دائماً عينه على الفترة الثانية وإعادة انتخابه ودائماً عينه على أى قرار قد يؤثر فى عملية انتخابه ولايريد أن يغضب الأقسام الكبيرة ذات الأصوات الكثيرة. ومن هذا المنطلق لايستطيع المحاسبة على أى تقصير أو تخلٍ عن أداء الواجب داخل الكلية لأنه يبحث عن الأصوات. أما التعيين فسيكون وفق معايير معينة بحيث يكون العميد قوة إدارية ولايخاف من مجابهة أى انحراف ولايخشى فى الحق لومة لائم، ولأن التعديل يفرض سلطة الوزير على الجامعات فقد أجاب الوزير بقوله : "إن الوزير مسئول دستورياً عن الجامعات كيف يكون ذلك وليس له سلطة على الجامعة، وكل موظف أو وزير عليه واجبات ومسئوليات ويحاسب عليها، ولكن العميد يحتاج لأصوات من يحاسبهم فكيف يودى مهمته أما استقلال الجامعة.. هى فعلاً مستقلة فى إدارة شئونها داخل الحرم الجامعى حالياً إدارياً وعلمياً .. لا أحد يملى عليهم شيئاً وكل شئ فى حدود القانون. (من تصريحات وزير التعليم فى الجمهورية 1994/6/2).

ويمكن القول إن الوزير دفاعاً عن وجهة نظره قد ألصق النقائص بمبدأ الانتخابات فى عمادة الكليات متجاهلاً أن تلك العيوب محتملة الحدوث على مستوى الانتخابات العامة دون أن يحتج أحد بذلك لإلغائها. ورغم ذلك فقد وجد من الأساتذة من يوافق ويرحب بالقرار استناداً لما أشار إليه الوزير سلفاً من عيوب الانتخابات، واعتقاد العميد المنتخب أنه مفروض على السلطة الأعلى وهى التى تملك القرار تعيينه، ومن هنا تضيع قنوات الاتصال الجيد بين الكليات وإدارة الجامعة بينما ينعكس على الصالح العام، وأن وظيفة العميد من بين أعمال السلطة التنفيذية التى لاانتخاب فيها فهى ليست وظيفة مختصة بصنع السياسات أو وضع التشريع، وأن الديمقراطية تمارس فى الجامعة بصورة صحيحة وواضحة فى إطار المجالس الجامعية.(د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، تعيين عمداء الكليات.. تصحيح طال انتظاره، الأهرام 1994/6/8).

بيد أن من رفض القانون كان أكثر انتشاراً بين الأساتذة وفى نوادى هيئة التدريس فقد اجتاح الغضب الجامعات المصرية عقب التصديق على تعديلات قانون تنظيم الجامعات، فقد دعا نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة جميع أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات المصرية إلى مؤتمر عام حيث تم رفض التعديلات المذكورة والتأكيد أن تعيين العمداء سيكون له أثر سئ على تعليم الطلاب وأنه اغتيال للديمقراطية الجامعية وكان نادى أعضاء هيئة لتدريس جامعة القاهرة قد أصدر بياناً ندد فيه بالتعديلات التى أطلقت سلطة وزير التعليم فى التحقيق مع أعضاء هيئة التدريس ومن ثم اعتدت على استقلال الجامعة الذى كفله الدستور وأكد البيان أن التعديلات تفتح الباب على مصراعيه لتقارير الأمن واستغلال النفوذ كما أوضح أن القانون تجاهل وضع ضوابط معلنة للمفاضلة بين أستاذ وآخر للتعيين فى منصب العميد (الوفد 1994/6/7) وقد نحى بيان نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة أسيوط نفس المنحى، (د. محمد السيد حبيب رئيس نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة أسيوط، الهدف من التعديلات).

وقرر مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة برئاسة الدكتور نعمان جمعة عميد الكلية (المنتخب) تشكيل لجنة من بعض أعضاء مجلس الكلية لدراسة هذه التعديلات (الوفد 1994/6/7)، وقد انتهت اللجنة فى تقريرها إلى عدم

دستورية هذه التعديلات وأوضحت أن المادة 13 من القانون والتى تعطى الوزير سلطة دعوة المجالس الجامعية يخالف مبدأ استقلال الجامعات الدستورى والذى تنص عليه المادة 18 من الدستور، كما أكد التقرير أن المادة 14 من التعديل والخاصة بإلزام المجلس الأدنى بما تصدره المجالس الجامعية الأعلى من قرارات فى حدود اختصاصها، وتنص المادة أيضاً على تفويض المجالس الجامعية فى اختصاصاتها إلى رؤسائها، وأكبر التقرير أن التفويض يخالف المبادئ القانونية العامة التى تقضى بغدم جواز تفويض اختصاصات أعطاها المشرع لسلطة جماعية "مجلس أو لجنة" إلى فرد من أعضاء هذه السلطة.. وأكد التقرير أن المادة 43 أن أسلوب تعيين العمداء يتنافى مع الديمقراطية السائدة فى العالم كله كما يعد إهداراً للمبدأ الدستورى الخاص باستقلال الجامعات وأن الذرائع التى قيلت لتبرير أسلوب التعيين لاتصلح سنداً للعدول عن الأسلوب الانتخابى الديمقراطى (نص التقرير فى الوفد 1994/6/9).

ولم يلبث المكتب الدائم لنوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية أن شرع فى اتخاذ إجراءات رفع دعوى قضائية بعدم دستورية هذه التعديلات لاسيما بعد صدور قرار رئيس جامعة القاهرة بتعيين د. محمد الشرقاوى عميداً لكلية الحقوق بدلاً من د. نعمان جمعة فيما اعتُبر أول قرار يصدر تنفيذاً لقانون تنظيم الجامعات الجديد، وحيث اتضحت النوايا الحقيقية من القانون الجديد حيث أحال د. رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق والمستشار القانونى لوزير التعليم كلاً من الأستاذ الدكتور محمد عبد الله رئيس نادى تدريس جامعة الزقازيق المنتخب والدكتور ميسرة سالم بطب بنها إلى التحقيق لانتقادهما سياسة وزارة التعليم الحالية. (الدعوة 1994/7/28).

جـ- تقييد النشاط السياسى الطلابى:

لم يقتصر التوجه للحد من النشاط السياسى فى الجامعة على أعضاء هيئة التدريس وإنما امتد ليشمل النشاط الطلابى بالأساس حيث عدلت لائحة اتحاداتهم لقصر أنشطتها على الرياضة والحفلات والرحلات والفنون، فهل يتصور أن يتخرج طالب دون أن يلم بمشكلات بلاده التى سيواجهها فى حياته العملية، ولقد حدث فى بداية العام الدراسى الجامعى 1994/93 أن فوجئ مئات الطلاب فى المدن الجامعية بطردهم رغم استحقاقهم للاستمرار فيها. وعندما اعترضوا واحتجوا لحلول من لاتتوافر فيهم الشروط محلهم تدخلت الشرطة واتُهموا بالتظاهر وأُدخلوا السجون وليس من سبب يبرر ذلك سوى أنهم متهمون لدى جهات الأمن بأن لهم انتماءات سياسية معينة دون أن يقوموا بعمل مايدينهم، هذا بالإضافة إلى ماحدث من شطب المئات من الطلاب فى انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعات بناءً على طلب الحرس الجامعى وأجهزة الأمن (د. محمد حلمى مراد، سيطرة الحكم على الجامعات حوّل التعليم من مشروع أمن قومى إلى مشروع أمن دولة، جريدة الشعب، 1993/11/2).

لقد حدث هذا فى الوقت الذى استقبل وزير التعليم فى مطلع العام الدراسى 1994/93 وفداً عن نشباب تنظيم حورس، التابع للحزب الوطنى والذى يدعمه السيد عبد المنعم عمارة وزير الشباب والرياضة، وأعرب لهم عن سعادته بالتنظيم وحثهم على دخول الانتخابات الطلابية فى العام الجامعى الجديد لمقاومة ما أسماه بخطر التيار الأصولى المسيطر على النشاط الطلابى بالجامعات المصرية. (الأسرة العربية، 1993/9/30).

ومن ثم فإن السلطة لاتكتفى بدعم تنظيماتها فى الجامعات فى مواجهة القوى الطلابية فى الانتخابات ولكنها تدخل صراحة من خلال سياسة المنح والمنع فى تخصيص حجرات المدينة الجامعية، ثم بشطب بعض الطلاب من ذوى الاتجاهات السياسية المخالفة، وهو إجراء متكرر برغم أن العام الماضى قد شهد شطب 900 طالباً فى عين شمس، وتم رفع دعوى قضائية على إدارة الجامعة بعدم قانونية هذا الشطب وصدر حكم قضائى من مجلس الدولة ببطلان إجراءات الشطب واعتبار كل ماترتب عليه لاغياً وإلزام الجامعة بدفع التعويض للطلاب المتضررين(94).

د- منع الحجاب فى المدارس:

أعلن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم منع ارتداء الطالبات بمختلف المراحل الدراسية للحجاب مشيراً إلى أن هذا الإجراء يهدف إلى منع تسلل أى فكر منحرف داخل المدارس وحسب المواصفات التى وضعتها وزارة التعليم فإن الزى المدرسى يقضى بارتداء الطالبات "الجونلات" ومنع أية طالبة من وضع غطاء على الرأس إلا بعد أن يقدم ولى أمرها طلباً كتابياً بذلك إلى الإدارة التعليمية المختصة للموافقة على ارتداء

الطالبة غطاء للشعر لايحجب الوجه وباللون الذى تختاره الإدارة. (الأحرار 1994/6/13) ومن ثم، فطبقاً للتعليمات الواردة فى قرار الوزير رقم 115 الصادر بتاريخ 1994/5/17 سوف يكون على كل تلميذات المرحلتين الأساسية والثانوية ترغب فى تغطية شعرها وهى فى المدرسة أن يتقدم ولى أمرها ابتداء من العام الدراسى 1995/94، بطلب مكتوب بالنسبة لتلميذة المرحلة الأولى، وبطلب مكتوب أيضاً ويجوز أن يكون غير مكتوب بالنسبة لطالبة الثانوى،(95).

لقد جاء هذا القرار فى وقت كانت إحدى المحاكم الفرنسية قد أصدرت منذ فترة من الوقت حكماً يقضى بحق طالبتين مسلمتين فى ارتداء الحجاب كما أصدرت إحدى المحاكم البريطانية حكماً مشابهاً (الأحرار 1994/7/13)، ومن ثم يثير قرار وزير التعليم قضية الديمقراطية من حيث أنه ينكر حق الطالبة المسلمة فى ارتداء الزى الإسلامى فى مجتمع دينه الإسلام فى الوقت الذى لاينكر حق الاختيار على الطالبات اللاتى يرتدين أزياء أخرى قد لاتتفق والتقاليد المدرسية.

لقد أحدث هذا القرار ردود أفعال غاضبة فذكر الشيخ أحمد المحلاوى "إن قرار وزير التعليم بتحديد الزى المدرسى مهزلة كبرى" (الوطن 1994/7/30).

وأفتت لجنة الفتوى بالأزهر بحرمة كشف طالبات الثانوى والإعدادى عن شعورهن وقالت اللجنة "إن البنت إذا بلغت سن الخامسة عشر -وهى قطعاً سن البلوغ- فلايجوز لها أن تكشف عن شعرها وهذا أمر من الله تعالى ولاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق" (الشعب، 1994/7/22).

لقد أثار رافضو القرار حملة ضده بما دفع وزير التعليم للتراجع عن قراره بمنع الحجاب حيث أكد الوزير أنه لوثبت أن أى مسئول فى أى مدرسة تسبب فى خلع أى طالبة للحجاب سوف يتم إحالته فوراً إلى النائب العام مؤكداً أنه لم ولن تمنع فتاة محجبة من دخول المدرسة وقال وزير التعليم فى لقائه مع الأئمة والدعاة بجامعة الأزهر (1994/8/1) "إننا نساند أى طالبة ترتدى الحجاب ولن نسمح لأى طالبة ترتدى الميكروجيب أو الاستريتش بالدخول إلى المدرسة وأن وزارة التربية والتعليم حريصة على القيم الدينية" ونفى الوزير أن يكون قد أصدر قراراً بمنع الحجاب وتساءل كيف يمكن لى وأنا وزير مسلم أن أمنع الحجاب فى الوقت الذى سمحت فيه فرنسا بارتداء الحجاب، ومن جانبه قال الدكتور عبد الفتاح الشيخ رئيس جامعة الأزهر الذى شارك فى اللقاء "إننا انتزعنا موافقة الوزير على عدة نقاط فى مقدمتها أن وزارة التربية والتعليم لاتعارض حجاب الطالبات بأى حال من الأحوال وأنه سيتم السماح للطالبة بارتداء الزى الشرعى حتى ولو لم يحضر ولى الأمر إلى المدرسة ويقدم إذناً كتابياً ، وأنه لن تمنع أو تبعد أى طالبة من المدرسة فى حالة رفض ولى الأمر الحجاب". (الوفد - الأحرار، 1994/8/2).

لقد جاء التراجع تحت ضغط الحملة التى واجهتها وزارة التعليم من قبل الأزهر ورجال الدين والأئمة فضلاً عن بعض أصوات المعارضة بيد أن القرار مازال سارياً ولم يتم إلغاؤه بعد فيما يتفق مع ماذكرناه بشأن الحد من التوجهات الإسلامية فى المقررات الدراسية.

وأخيراً، يكشف تحليل السياسة التعليمية خلال الحول 1414هـ 1994/93 عن إخلال لمبدأ تكافؤ الفرص وعن تراجع فى كفاءة الأداء التعليمى لاسيما بين الأوساط الفقيرة، هذا بالرغم من تأكيد الخطاب السياسى التعليمى على عكس ذلك، وكذا كشف التحليل عن تناقض بين هذا الخطاب بشأن قضية بناء الإنسان، وما يحدث فى الأداء الفعلى حيث أشار تحليل المناهج عن الاتجاه لتشكيل شخصية غير واعية بالقيم الديمقراطية فضلاً عن الحد من التوجهات الإسلامية فى المقررات، كما أشار التقرير لميل السياسة التعليمية للحد من مساحة الديمقراطية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما يتناقض مع ما أشار إليه الخطاب السياسى على طول الخط، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

قائمة المراجع

1) د. عادل عازر (مشرفاً)، تكافؤ الفرص السياسية التعليمية فى مصر، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1991 ص11-12).

2)المرجع السابق، ص63.

3) الهيئة العامة للاستعلامات، مبارك: التنمية الاجتماعية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1993، ص29.

4) المرجع السابق، ص33.

5) المرجع السابق، ص22.

6) المرجع السابق، ص37.

7) المرجع السابق، ص33.

8) المرجع السابق، ص33.

9) المرجع السابق، ص31.

10) المرجع السابق، ص29.

11) المرجع السابق، ص34.

12) المرجع السابق، ص34.

13) د. كمال المنوفي، التعليم في الخطاب السياسي المصري، في: د. أماني قنديل (محررة)، سياسة التعليم الجامعي في مصر الأبعاد السياسية والاقتصادية، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية جامعة القاهرة، ط1، 1991، ص200-205.

14)المرجع السابق، ص171.

15- المرجع السابق، ص199.

16- د. أماني قنديل، سياسات التعليم في وادي النيل والصومال وچيبوتي، وعمان: منتدى الفكر العربي، ط،1989، ص28.

17- وزارة التعليم، مشروع مبارك القومي. انجازات التعليم في عامين، أكتوبر 1993، ص17-20.

18- المرجع السابق، ص20.

19- بيان الحكومة، المادة 16، يناير 1993، ص25.

20- المرجع السابق، ص25.

21- المرجع السابق، ص25.

22- المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري 1952-1980، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1983،ص740.

23- د. أحمد الصفتي& د. سامي فتحي، تحليل جوانب العائد والتكلفة للتعليم الجامعي، بحث مقدم لندوة «سياسة التعليم الجامعي. الأبعاد السياسية والإقتصادية» التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة، 24-25 يناير 1990، ص29.

24- معهد التخطيط القومي، مصر: تقرير التنمية البشرية 1994،ص65.

25- المرجع السابق، ص67.

26-د. منى البرادعي، تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على عدالة توزيع الفرص التعليمية في مصر، بحث مقدم لمؤتمر «الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية» الذي عقده قسم الإقتصاد جامعة القاهرة في الفترة 21-1992/11/23،ص27-28.

27- وزارة المالية، موازنة التعليم، محسوبة بواسطة الباحث.

28- وزارة المالية، موازنة التعليم، محسوبة بواسطة الباحث.

29- معهد التخطيط القومي، مرجع سابق، ص66-67.

30- وزارة التعليم، مبارك والتعليم، ص81.

31- وزارة المالية، موزانة التعليم، محسوبة.

32- The world Bank, Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment (Washington D.C, W.B., 1991) P117-118.

33- د. منى البرادعي، مراجع سابق، ص42-43.

34- المرجع السابق، ص30-33.

35- وزارة التعليم، مشروع مبارك القومي...، مرجع سابق، ص82.

36- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مرجع سابق، ص718

37-د. فتحي سرور، استراتيجية تطوير التعليم في مصر. الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدراسية والوسائل التعليمية، 1987، ص147-149.

38- د. أماني قنديل، القطاع الخاص والسياسة التعليمية في مصر، د. قنديل (محرره)، القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر، القاهرة. مركز البحوث والدراسات السياسية، 1989،ص109.

39- وزارة التعليم، مشروع مبارك القومي...، مرجع سابق، ص40.

40- المرجع السابق، ص29-34.

41- المرجع السابق، ص35.

42- المرجع السابق، ص67.

43- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 92/1993، ص136 بيانات محسوبة.

44- كمال حامد مغيث، الازدواجية التعليمية في مصر وآثرها على التماسك الوطني، في د. أحمد عبدالله (محرر)،

هموم مصر وأزمة العقول الشابة، القاهرة. مركز الجيل للدراسات الشبابية والإجتماعية، ط1، 1994، ص408-409.

45- د. أمانى قنديل، عملية صنع الجامعى، فى د. أمانى قنديل (محرره)، سياسة لتعليم الجامعى، مرجع سابق، ص304-305

46- وزارة التعليم، مشروع مبارك القومى ...، مرجع سابق، ص83.

47- د. أمانى قنديل، سياسات التعليم، مرجع سابق ص 80-91.

48- فاتن عدلى، المعونة الأمريكية والسياسة التعليمية فى، د. أحمد عبدالله (محرر)، مرجع سابق، ص434-440

49- د. محمد نعمان نوفل، بعض الأثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم، ورقة مقدمة لندوة «الأثار الاجتماعية للتكيف الهيكلى التى عقدها مركز البحوث العربية مع اللجنة الاقتصادية لغرب أفريقيا فى ديسمبر 1994، ص9-10

50- وزارة التعليم، مبارك والتعليم، مرجع سابق، ص36.

51- معهد التخطيط القومى، مرجع سابق، ص125.

52- د.عادل عازر (مشرفاً)، مرجع سابق، ص37.

53- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية 1991، ص198.

54- د. محمد نعمان نوفل، مرجع سابق، ص 22-25.

55- أنظر أمثلة لهذه الدراسات فى:-

عبد السلام نوير، الحراك الاجتماعى والتغير السياسى فى مصر 1974-1987، رسالة ماجيستير بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة،1993 ص259.

56- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية 1990، ص190.

57- معهد التخطيط القومى، مرجع سابق، ص134.

58- المرجع السابق، ص27.

59- د. عادل عازر& طلعت عبد الحميد، حق الانسان العربى فى التعليم، مجلة التربية المعاصرة، عدد 3 (مايو 1985) ص159-189.

60- د. علا مصطفى، الأطفال العاملون. الحاضر والمستقبل، فى إلهام عفيفى (محرر)، مؤتمر الطفل وأفاق القرن الحادى والعشرين، القاهرة. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1993، ص178-283.

61- معهد التخطيط القومى، مرجع 124.

62-المرجع السابق، ص130.

63- د. أحمد فتحى سرور، مرجع سابق، ص33.

64- المرجع السابق، ص37.

65- معهد التخطيط القومى، مرجع سابق، ص130.

66- وزارة التعليم، مشروع مبارك...، مرجع سابق، ص59-62.

67- أنظر فى ذلك عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص266.

68- معهد التخطيط القومى، مرجع سابق، ص114.

69- وزارة التعليم، مشروع مبارك..، مرجع سابق، ص25.

70- د. أحمد فتحى سرور، مرجع سابق، 226.

71- وزارة التعليم، مشروع مبارك..، مرجع سابق، ص25.

72- وزارة التعليم، مشروع مبارك..، ص51-54.

73- د. مديحة السفطى، ملامح تطوير سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات، فى د. أمانى قنديل (محررة)، سياسة التعليم الجامعى..، مرجع سابق، ص93-101.

74- المرجع السابق، ص111-113.

75- د. أحمد الصفتى & د. سامى فتحى، مرجع سابق، ص53.

76- د. فتحى سرور، مرجع سابق، ص74.

77- د. كمال المنوفى، مرجع سابق، ص 115-116.

78- حسن مصطفى، سياسة التعليم والتنمية، فى. أعمال ندوة القيم والإتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل، الجيزة. مؤسسة فردريش ايبرت، ج2، 1988 ص،470-475.

79- راجع الجزء الأول الخاص بالتعليم فى الخطاب السياسى.

80- د. عبد المنعم المشاط، تحليل مضمون كتب الدراسات الاجتماعية فى مصر، بحث مقدم إلى ندوة «التعليم والتنشئة فى السياسية فى مصر» التى عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بأبى سلطان فى 16-18- ديسمبر 1993، ص11- 29.

81- د. جمال عبد الهادى (وأخرون)، الغزو الفكرى فى المناهج الدراسية. تطوير أم تضليل فى التاريخ الاسلامى فى عهد د. حسين كامل بهاء الدين، القاهرة. دار التوزيع والنشر الاسلامية، 1994.

82- المرجع السابق، ص5 وما بعدها.

83- المرجع السابق، ص 23-26.

84- د. نيفين مسعد، تحليل مضمون كتب اللغة العربية للمرحلتين الإبتدائية والإعدادية فى مصر، بحث مقدم لندوة «التعليم والتنشئة..، سابق، ص9.

85- د. جمال عبد الهادى (وأخرون)، تطوير أم تضليل فى مناهج اللغة العربية.. دار التوزيع والنشر الاسلامية، 1992، ص3&26.

86- المرجع السابق، 41 وما بعدها.

87- د. جمال عبد الهادى (وأخرون)، تطوير أم تضليل فى مناهج التربية الاسلامية، القاهرة. دار التوزيع والنشر الاسلامية، 1992، ص3 وما بعدها.

88- المرجع السابق، ص37.

89- د. عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص44.

90- المرجع السابق، ص47-49

91- المرجع السابق، ص52-53.

92- د. نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 22-26.

93- الموضع السابق، ص41.

94- أسرة الاعلام الاسلامى، تقرير عن أخبار الجامعات والمدارس فى عام 1993-1994، ص2.

95- ابراهيم البيومى غانم، تجفيف المنابع ومعركة الحجاب القادمة فى المدارس، فى أسرة الاعلام الاسلامى، مرجع سابق، ص45.

مركز الدراسات الحضارية

رابعاً

برنامج "الاستخصاص" في الاقتصاد المصري

مكوناته ، تنفيذه ، مشاكله العملية

الباحـــــث: د. سهير معتوق

الأمة في عام 1414 هـ

التقرير الاقتصادى عن عام 1414 هـ

مقدمة:

تناول تقرير العام الماضى وقائع برنامج الإصلاح الاقتصادى وإجراءاته التنفيذية، متضمناً أهم التطورات فى مجال الاستقرار الاقتصاى والتعديل الهيكلى، والذى كان من ركائزه تحرير التجارة الخارجية والاعتماد على النشاط الخاص فى الأداء الاقتصادى. ويتأتى ذلك إلى جانب إفساح المجال إلى زيادة دور القطاع الخاص، بمزيد من التحول من القطاع العام أو الملكية العامة إلى القطاع الخاص أو الملكية الخاصة، بما يعرف بعملية الاستخصاص[1].

ونظراً لأهمية عملية الاستخصاص فى إحداث التعديل الهيكلى وتغيير أسس النظام الاقتصاى، يتم التركيز فى هذا التقرير على متابعة عملية الاستخصاص فى جوانبها المختلفة، وذلك بعد الإشارة إلى أهم نتائج الإصلاح الاقتصادى، وبصفة خاصة فى المجال النقدى لعلاقته بالاستقرار الاقتصادى.

أ- فى المجال النقدى:

- زيادة فائض السيولة لدى البنوك. فقد بلغ 4،4 مليار جنيه فى فبراير 1994. وتفسر هذه الزيادة بزيادة المدخرات أصلاً، نظراً لارتفاع أسعار الفائدة على الودائع، وإلى انخفاض معدل الامتصاص، نظراً لظروف الركود الاقتصادى. هذا إلى جانب حرص الحكومة (البنك المركزى) على اتباع سياسة إئتمان ضيقة تتفق ومتطلبات الاستقرار الاقتصادى بالتحكم فى حركة الأسعار. غير أن اتباع سبل مناسبة لدفع النشاط الاقتصادى لتهيئة الجو الملائم للتوسع فى الاستثمار وخفض أسعار الفائدة المثبطة للاستثمار كان أجدى، حيث تحقق زيادة الإنتاج الفعلى مع حدوث معدل تضخم محكوم.

وقد تمكن البنك المركزى من استقطاب 4،ابليون جنيه من تلك السيولة متحملاً فوائدها بعد أن سمح للبنوك التجارية بربط ودائع قصيرة الأجل لديه بفائدة تتراوح ما بين 9٪ و10٪.

ويرى بعض النقديين أنه كان من الأفضل إصدار سندات متوسطة وطويلة الأجل يتم تداولها فى البورصة المصرية مما يساعد على تنشيط البورصة من جانب، وتكوين أداة نقدية فعالة تأيد البنك المركزى من الجانب الآخر. غير أن الأكثر فائدة وفاعلية من الناحية الاقتصادية أن تجد السيولة طريقها إلى الاستثمار الفعلى بخلق طاقات إنتاجية جديدة.

- تراكم الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى حتى وصل إلى مستوى غير مسبوق (16 مليار دولار) فى نهاية عام 1993. وتبسرر بعض الآراء أن تكون هذه الاحتياطات وبهذا الحجم دليلاً ملحوظاً على نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادى، غير أن تراكمها يرجع أصلاً إلى الفروق الواضحة بين أسعار الفائدة على الجنيه وعلى الدولار. وبالتالى فإن هذه الاحتياطات ستحيل إلى الانخفاض مع انخفاض سعر الفائدة على الجنية المصرى وارتفاعه على الدولار الأمريكى. ومعلوم أن تراكم مثل هذه الاحتياطيات يمثل دعماً ووسيلة للمحافظة على معدل صرف الجنيه المصرى، إلا أن بقائها دون استثمار وتحقيق أقصى فائدة منها يمثل خسارة على الاقتصاد المصرى. فقد ظهرت آراء باستثماره بشكل آمن بعد حجز ما يكفى لمواجهة العجز الطارئ فى ميزان المدفوعات، والباقى يستخدم لسا جزء من ديون مصر أو تمويل برنامج استثمارى ممثلاً للمكون الأجنبى فيه مما يؤدى إلى زيادة رفع معدل النمو الاقتصادى وبالتالى إنخفاض معدلات البطالة. غير أن الاعتراضات على هذا الاتجاه تنصب على أن استخدام هذه الاحتيطاطيات يخرجها من هدفها الأصلى فى تثبيت معدل صرف الجنيه ومجابهة الظروف الطارئة والمؤقتة التى قد يتعرض لها الاقتصاد المصرى. كما إن التجربة تشير إلى انخفاض فعالية البرامج الحكومية.

ثبات معدل صرف الجنيه المصرى:

اتصف معدل صرف الجنية المصرى بالنسبة للدولار الأمريكى بالثبات على مدى عامين كاملين. ويفسر ذلك بتوازن قوى العرض والطلب على العملة المصرية فى مقابل الدولار، وربما قيام البنك المركزى بالتدخل كلما تعرض سعر الجنيه تجاه الدولار لضغوط شديدة. وربما ساعد فى ذلك أيضاً إنشاء شركات الصرافة فى تقليل فرص المضاربة، وإتاحة المناخ

---

1) الاستخصاص لغة اسم لفعل استخص. واستخص الشئ "أى طلب أن يكون خاصاً به و عدّه خاصاً" أما اصطلاحاً فتعنى التحول من العام إلى الخاص سواء أكان ذلك فى مجال الملكية أو الإدارة. وهى تقابل مصطلح Privatization وقد ظهرت ترجمات مختلفة له مثل الخصخصة والتخصيصية والخصوصية... إلخ وهى ترجمات غير دقيقة وليست صحيحة لغوياً. وإذا ما أوريد أن تكون منحوته فلتكن عمخص أو تعمخص على طريقة حوقل.

الصحيح لتلاقى قوى العرض والطلب.

وفى كل هذه الظاهرة برزت آراء تطالب بخفض سعر الجنيه المصرى مقابل الدولار استناداً على أنه مطلب لصندوق النقد الدولى، حيث يساعد ذلك على ارتفاع تكلفة الواردات مما يؤدى إلى خفض الطلب عليها. ويؤدى فى الوقت نفسه إلى زيادة الطلب على الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية نتيجة خفض أسعاره، ومثل هذه الحجج تحتاج إلى أسانيد أعمق من الناحية الاقتصادية، على الأقل الاستثناء على مرونات العرض والطلب بالنسبة لكل من الصادرات والواردات المصرية.

ومن الناحية الواقعية فإن انخفاض سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولار (من 189 قرشاً إلى 133 قرشاً) مع بداية التسعينات لم يحدث أثراً ملحوظاً على زيادة الصادرات المصرية. ومعلوم أن هناك عوامل أخرى ذات تأثير على الصادرات غير مجرد التغيير فى معدلات الصرف، أهمها القدرة التنافسية، ومرونه الجهاز الإنتاجى، ونظم التمويل، ودور الجهاز الإدارى للدولة. فى حين أن أثر خفض قيمة العملة المحلية مباشر وبأثر واضح على رفع تكلفة الواردات لانخفاض مرونة الطلب عليها. فالواردات من السلع الغذائية تسد نصف الاحتياجات المحلية منها وحيث أن حوالى 60٪ من دخل الأسرة المصرية ينفق على الطعام والشراب فإن ارتفاع تكلفة الواردات يمس مباشرة وبشكل مؤثر رفاهية أغلب الناس. كما إن تكلفة الإنتاج تتأثر نتيجة استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة، مما يساعد على حفز موجات تضخمية داخلية وتقليل الفرص التنافسية للصادرات المصرية. هذا بالإضافة إلى أن استمرار خفض قيمة الجنية المصرى الخارجية دون ظهور أثر موجب على الاقتصاد المصرى من جراء ذلك،يفقد الثقة فى السياسات الاقتصادية المتبعة ويزيد من فساد المناخ الاستثمارى.

2- فى مجال الاستخصاص:

مفهوم عملية الاستخصاص وأسباب الأخذ بها:-

إن عملية الاستخصاص تعنى عملية التحول من العام إلى الخاص فى مجال الملكية والإدارة فيما يخص النشاط الاقتصادى. ويرجع التفكير فيها واتخاذ الإجراءات الخاصة بها بشكل جدى إلى الاتفاقات التى عقدت مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أوائل التسعينات. وكذلك إلى الأداء الاقتصادى غير الكفء لوحدات القطاع العام بما يمثل خسارة مستمرة للاقتصاد القومى، كما إنها تمثل اتجاهاً عاماً فى إرساء أسس النظام الاقتصادى الدولى الجديد، فقد وقعت مصر اتفاقيات الاستقرار الاقتصادى والتعديل الهيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أوائل 1991، كما أعلنت الحكومة المصرية عن رغبتها فى تحقيق هدف التحرير الاقتصادى فى مدة لاتتجاوز «ألف يوم» أى مايقرب من ثلاث سنوات.

وقد تبع عقد اتفاق المساندة مع صندوق النقد الدولى إلغاء مرحلى لجزء من مديونية مصر الخارجية وإعادة جدولة الجزء الآخر، فضلاً عما تم من إلغاء الدين العسكرى الأمريكى والمديونية المستحقة لبعض الدول والمؤسسات العربية.

وفى إطار برنامج «التعديل الهيكلى» اتجهت مصر نحو تحرير القطاع العام وإصلاح المتعثر من شركاته.

وتعتبر علمية إصلاح القطاع العام من أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى الوقت الحالى، فهذا القطاع كان يمثل نسبة بالغة الارتفاع من النشاط الاقتصادى فى مصر حيث كان يسيطر سيطرة كاملة أو شبه كاملة على قطاعات عديدة. وعلى الرغم من تشجيع الدولة للقطاع الخاص منذ منتصف السبيعينيات مازال القطاع العام يستوعب نحو 70٪ من الاستثمارات فى مصر، ويسيطر على نحو 80٪ من التجارة الخارجية وأكثر من 90٪ من النظام المصرفى، وأكثر من 60٪ من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام قد بلغت 399 شركة فى 1991/6/30 يبلغ رأسمالها 9,3 مليار جنيه مصرى، وتبلغ احتياطياتها 7,5مليار، على حين بلغ إجمالى أصولها 148,6 مليار.

ومن خلال دراسة لبنك الاستثمار القومى استهدفت إجراء تحليل شامل لأوضاع شركات القطاع العام وعددها 372 شركة -وقت إجراء الدراسة- اعتماداً على الحسابات الختامية للشركات والمتابعة الميدانية وتحليل الموازنات فى يونيو 1990، تبين أن المحصلة النهائية لحساب العمليات الجارية لشركات القطاع العام تتضمن عجزاً مقداره 500 مليون جنيه، وأن الفائض الصافى القابل للتوزيع يقدر بنحو 2347 مليون جنيه، وبقلل من المدلول الاقتصادى لهذا الفائض أنه قبل فرض

الضـريبـة وأن الجـزء الأكبـر منه يرجع إلى أسـبـاب لاترتبط بالنشـاط الإنتاجى الرئيسى لهذه الشركات، وإنما يمثل إيرادات تحويلية عرضية وأرباحاً رأسمالية ناجمة عن بيع بعض الشركات لأصول ثابتة وأراضى، كما إن نسبة هذا الفائض إلى حجم رأس المال المستثمر فى القطاع العام لاتتعدى 2,8 - 3,5٪.

وترجع الخسائر المالية للمشروعات العامة إلى العديد من الأسباب، ومن هذه الأسباب نجد:

* تثبيت أسعار بيع المنتجات التى تقدمها هذه المشروعات، حيث قامت الدولة بتحديد سعر لمنتجاتها وهو مايسمى بالسعر الاجتماعى، كان يقصر على تغطية تكاليفها الثابتة والمتغيرة والتى اتجهت إلى الارتفاع، مما أدى هذا إلى تراجع معدلات الربحية بها، وتعرض البعض منها للتعثر وتخلفها عن تحديث معداتها مما أثر بالتالى على جانب العرض (حيث اضطرت هذه المشروعات إلى التقليل من حجم إنتاجها للتقليل من الخسائر التى تتحملها) وأدى إلى خلق تشوهات سعرية على نطاق واسع.

* ممارسة الدولة لسياسة اجتماعية استهدفت المحافظة على العمالة. وقد نتج عن تطبيق هذه السياسة حدوث تغيرات جوهرية فى هيكل العمالة فى شركات القطاع العام وتتمثل هذه التغيرات فى تضخم حجم العمالة بالنسبة لحجم العمل المطلوب فضلاً عن تواجد نوعيات من العمالة تعمل فى خارج مجالات التخصص الفعلى المؤهلة له، وهو ما يستتبع بالضرورة ظهور التأثيرات السلبية المعروفة لقانون تناقص الغلة، وتعرض هذه الشركات للعمل فى ظل ظروف تناقص الإنتاجية.

* سياسات الدمج والتقسيم التى صاحبت تطبيق مفهوم المؤسسات العامة النوعية كبديل للمؤسسات متنوعة النشاط، كالمؤسسة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات، وقد نتج عن تطبيق هذه السياسات تقييم لأصول والتزامات شركات القطاع العام لأغرض الاندماج والتقسيم فى ذلك الحين، كما نتج عن ذلك أيضاً تعرض هذه الشركات لتغيرات فى الحجم ممكن أن تكون قد ابتعدت بها عن الحجم الأمثل.

* ارتفاع تكاليف العمليات الإنتاجية والذى نتج عن عدة أسباب منها: ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مما أثر على أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج المستوردة وحمل الشركات بفروق تدبير العملة.

* عدم كفاية مخصصات الإهلاك لإحلال وتجديد الأصول بالأسعار الجارية، أدى إلى تفاقم مشاكل معظم الشركات المتعثرة، هذا إلى جانب مساهمات بعض هذه الشركات فى مشروعات مشتركة تعانى من ضعف شديد فى مراكزها المالية وهو ما انعكس على تجميد هذه المساهمات وعدم حصول الشركات على أى عائد مقابل تلك المساهمات.

* تقليص حجم الاستثمارات خلال الفترات التالية لحرب يونيو 1967 وهو ما أدى إلى تعرض التجهيزات الآلية لدى شركات القطاع العام للتقادم الفنى فضلاً عن تعرضها لقصور أساليب الصيانة المناسبة، مما أفقدها الصلاحية الفنية للإنتاج بالمواصفات القياسية الملائمة.

التغييرات الاقتصادية خلال الفترة الماضية والتى نتج عنها حالة من عدم الاستقرار فى الأسواق التى تعمل فيها تلك الشركات، وهو ما انعكس على وحداتها الاقتصادية وتحميلها بأعباء لم تكن فى الحسبان، مثل التغييرات التى أحدثتها قوانين الاستيراد والإعفاءات الجمركية.

* طرق تمويل هذه الشركات، والتى ظلت لفترة طويلة متجاهلة للأسس الاقتصادية، وبالتالى فإن هذا التمويل لم يؤد إلى تحقيق عائد مناسب، وأدى هذا إلى عدم كفاءة الاستخدامات الرأسمالية، ولم يدر عائداً يغطى تكلفة رأس المال.

نتيجة لكل هذه الأسباب أصبح القطاع العام مكبلاً بالقيود والمعوقات، وغير قادر مالياً وإدارياً على إنجاز الدور المنوط به، حيث أصبح الهيكل الفنى يتصف بضعف للعديد من شركاته، سواء من ناحية حجم التجهيزات الآلية أو من ناحية مثالية هذا الحجم، وتفلطح هيكل العمالة داخل هذه الشركات، سواء من حيث علاقة حجم العمالة بحجم العمل، أو من ناحية علاقة نوعية العمالة بنوعية العمل المكلفة به، بالإضافة إلى ضعف الهيكل المالى لها.

ونتيجة لذلك أصبح القطاع العام يمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى لجوء الدولة فى تمويل هذا العجز للاقتراض أو للإصدار النقدى، لهذا أصدرت الحكومة القانون 203 لسنة 1991، بغرض حل مشاكل القطاع العام وإعادة تأهيل شركاته، والذى يقضى بتحويل هيئات القطاع العام القائمة إلى شركات قابضة وتحويل الشركات التى تشرف

عليها هيئات القطاع العام إلى شركات تابعة، وقد تبنى القانون المذكور فلسفة جديدة لتحقيق الأهداف التالية:

– قصر نشاط القطاع العام على الأنشطة الاستراتيجية.

– بيع المشروعات العامة غير الاستراتيجية والمشتركة إلى القطاع الخاص وتصفية الوحدات التى يتعذر إصلاحها.

– الفصل بين ملكية القطاع العام وإدارته بهدف تحرير هذا القطاع من سيطرة البيروقراطية الحكومية وتطويره من خلال إدارته، طبقاً لفلسفة ونظم الإدارة المتبعة فى القطاع الخاص ووفقاً لمعايير الكفاءة الاقتصادية.

وبصدور هذا القانون العام واللائحة التنفيذية له حلت الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم 97 لسنة 1983، كما حلت الشركات التابعة محل الشركات التى كانت تشرف عليها الهيئات سالفة الذكر. وعليه فقد وصفها بعض المطلعين وأصحاب الخبرة بأنها تغيير فى التسميات فقط!

وقد نص القانون رقم 203 فى مادته الثانية على أن تنتقل إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاة من حقوق الانتفاع والإيجار، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسأل مسئولية كاملة عنها.

وقد تمت دراسة أوضاع المشروعات المملوكة للدولة من حيث هياكلها التمويلية ومديونياتها وخسائرها بهدف وضع تصنيف محدد، يبين الأسلوب الأمثل للتعامل معها، وتم تقسيم الشركات إلى ثلاثة أنواع:

* شركات تتمتع بمركز مالى سليم، وهذه يتم بيعها -جزئياً أو كلياً- بعد إعادة تقييم أصولها.

* شركات متعثرة ويمكن معالجة هيكلها المالى وسيتم إقالتها من عثرتها وتكون صالحة لتحويل ملكيتها للقطاع الخاص.

* شركات متعثرة ومن المستحيل علاجها، وفى هذه الحالة ستتم تصفيتها جزئياً أو كلياً.

وقد بدأت مصر عملية **«استخصاص»**[1] القطاع العام والتى تعنى "نقل ملكية مشروعات عامة إلى القطاع الخاص سواء أكان هذا النقل جزئياً أم كلياً، أو كان فى شكل بيع أسهم، أو بيع أصول، أو تأجير الأصول أو المشروعات أو غير ذلك".

ويقتضى تحديد المفهوم السليم للاستخصاص الأخذ فى الاعتبار الملحوظات التالية:

* ليست عملية **«الاستخصاص»** هى مجرد بيع الشركات كما يشاع دائماً، ولكنها تشمل أيضاً تأجير بعض الوحدات للقطاع الخاص لاستغلالها فى نشاط إضافى، وبيع بعض الأصول غير المستغلة الاستغلال الأمثل للقطاع الخاص، وبيع أسهم شركات القطاع العام للقطاع الخاص أو تمليكها -كلها أو جزء منها- للعاملين فى تلك الشركات.

* أن قرار **«الاستخصاص»** لايعبر عن أيديولوجية معينة وإنما هو قرار استراتيجى فى إطار البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادى، يتم بموجبه تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة فى إطار فترة زمنية يتم تحديدها فى ضوء الظروف والمعطيات التى تحيط بالاقتصاد القومى.

* يجب النظر إلى **«الاستخصاص»** فى إطار برنامج قومى لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، وهو مايعنى وجود أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية وقانونية وتنظيمية لهذا البرنامج، ويؤدى غياب أحد هذه الأبعاد إلى قصور واضح فى تكوين البرنامج وعجز فى أحد مكوناته.

* **«الاستخصاص»** ليس هدفاً فى حد ذاته، ولكنه وسيلة للتغيير إلى الأفضل، وبذلك ينبغى ألا يقصد به مجرد تغيير الملكية من الحكومة إلى الأفراد، فهذا يمثل المفهوم الضيق لهذه العملية، ولكن ينبغى أن يقصد بذلك تطوير قطاع الأعمال وتنميته وإدارته من خلال آليات السوق، وإطلاق المنافسة أمامه وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً أمام منتجاته، والاهتمام بجودتها وتطويرها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

* لايمثل الاستخصاص فقط مجرد تحويل شركات خاسرة إلى رابحة وإنما أيضاً تعظيم الربحية للشركات الناجحة، كما يتضمن برنامج الاستخصاص أيضاً إعادة تقييم أصول شركات. قطاع الأعمال العام لتغطية جزء من خسائرها وإصلاح هياكلها التمويلية.

(1) يلاحظ أن هناك مسميات عديدة لاصطلاح «الاستخصاص» منها: التخصيصية أو الخاصة أو الأهلية أو الخصخصة، وهى مسميات كثر استخدامها فى هذا المجال وساهمت فى إضفاء جانب كبير من الغموض حول كينونتها، وهناك مسميات أخرى أكثر وضوحاً من المسميات السابقة مثل: الرأسمالية الشعبية، التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، توسيع قاعدة الملكية الخاصة.

وتهدف برامج الاستخصاص فى المعتاد إلى تحقيق عدة أهداف منها زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات، وتحقيق معدل العائد المقبول على الاستثمار، وتحديد أولويات الاستثمار بصورة اقتصادية والحد من الاستثمارات التى لم تحقق العائد الاقتصادى، والحد من الدعم الحكومى للمشروعات، وبالتالى تخفيف العبء على موازنة الدولة وتخفيف العبء الإدارى عن أجهزة الدولة، والحد من المركزية الإدارية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، وتوسيع قاعدة الملكية عن طريق المشاركة الشعبية فى ملكية المشروعات العامة، وزيادة المنافسة والحد من الاحتكار، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتطوير المشروعات وتحقيق التقدم التكنولوجى، وتخفيف عبء الاقتراض الداخلى،.....إلخ.

وجدير بالذكر أن الاتجاه إلى توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص يمثل اتجاهاً عالمياً فى الوقت الراهن، سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية، فقد لجأت إليه المملكة المتحدة وفرنسا وكندا واليابان وهولندا واستراليا وبلجيكا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا السابقة، وتركيا، وشيلى والأرجنتين وغيرها حيث اتجهت إلى تقليل الاعتماد على سياسات الدعم والإعانات الحكومية لشركاتها العامة، وتقليص دور المنشآت الحكومية وتحسين الكفاءة الإنتاجية لضمان فاعلية الإدارة والتشغيل وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، وقد ترتب على هذه السياسات تغيير وظيفة وحجم الحكومة فى النشاط الاقتصادى مع تخليص الحكومة من أعباء كانت ستثقل كاهلها، وتفرغها لمهامها الأصيلة.

4- برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة:

بدأت الحكومة المصرية منذ عام 1990 فى طرح بعض أصول القطاع العام للبيع، وقد تم الأمر فى البداية على نطاق محدود بحيث اقتصر حجم الأصول المطروحة للبيع فى عام 1991/90 على نحو 1.2مليار جنيه، ارتفعت إلى 3 مليارات خلال عام 1992/91. وفى إطار الاستعداد للمباحثات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الرامية إلى إسقاط نسبة 15٪ من المديونية الخارجية لمصر، أعلنت الحكومة فى فبراير 1993 برنامجها التفصيلى للإسراع بعملية الاستخصاص.

وتشير الاتجاهات العامة لهذا البرنامج إلى أنه يسير فى خطين أساسيين يتمثل أولهما فى طرح بعض الأصول العامة للبيع، ويتمثل الثانى فى إعادة هيكلة بعض الشركات العامة تمهيداً لجذب المشترين، ويصاحب ذلك كله وضع أسس عامة لنظام الحوافز وتقييم الأداء فى تلك الشركات.

أهداف البرنامج:

وتتمثل أهداف برنامج الحكومة فى الاستخصاص الصادر عن المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام(1) فيما يلى:

* زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.

* الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها.

* إتاحة الفرص للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.

* توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين، وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل فى الاستثمار الوطنى.

* زيادة فرص العمل.

* تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك وتصحيح مسار الشركات التابعة التى تحتاج إلى إعادة هيكلة واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.

المبادئ الأساسية التى تحكم برنامج الحكومة فى الاستخصاص:

تتمثل هذه المبادئ فيما يلى(2):

* عدم جواز تمتع مشترى وحدات قطاع الأعمال العام الاقتصادية بأى شكل من أشكال الاحتكار، كما يجب عدم منحه حماية أو مزايا خاصة مثل الحماية من المنافسة أو امتيازات أو أسعار تفضيلية للمدخلات أو تمويل حكومى فى صورة قروض مباشرة أو ضمانات حكومية للقروض المصرفية.

* منح مشترى وحدات القطاع العام جميع الحقوق والحريات المتاحة لشركات القطاع الخاص والتى تحددها القوانين والتشريعات السائدة، وبالأخص لن تفرض أية قيود على المشترين الجدد فيما يتعلق بالإنتاج المستهدف للوحدات المشتركة، والمبيعات بالأسواق المحلية والخارجية فيما عدا قطاع

(1) وزير قطاع الأعمال - المكتب الفنى: «دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة هيكلة وحوافز العاملين والإدارة» فبراير 1993.

(2) المرجع السابق.

الخدمات العامة، هذا وسوف يترك لهم الحرية لتحديد الحجم الأمثل للعمالة.

* وضع الإجراءات والقواعد التنظيمية اللازمة قبل تحويل الملكية للقطاع الخاص، أو بصورة متزامنة مع التنفيذ، وبصفة خاصة في القطاعات ذات الطبيعة التجارية والتي يتم تداول منتجاتها في الأسواق، حيث يتم تحرير الواردات والأسعار وإزالة العوائق الأخرى من طريق المنافسة في السوق، أما في القطاعات التي لايتم تداول منتجاتها في الأسواق مثل المرافق العامة، والتي تتطلب بوجه عام استثمارات ضخمة -كمحطات الكهرباء ومحطات إمداد المياه- فإن الأمر يتطلب إنشاء إطار تنظيمي وجهة محايدة ومستقلة لتأكيد الكفاءة الاقتصادية للتشغيل في المدى الطويل وكذلك الجدوى المالية للمشروع والحصول على ثقة مستثمري القطاع الخاص.

* في الحالات التي تباع فيها أغلبية أسهم الشركة التابعة لمشترين من القطاع الخاص وتبقى للشركة القابضة حصة تمثل الأقلية، لايجوز أن تشترط هذه الأخيرة التمتع بحقوق تصويت خاصة إلا إذا كانت الشركة التابعة ذات أهمية خاصة للدولة. ومن المفهوم أن حق التصويت الخاص هذا يحدد بشكل واضح ويتم الاتفاق عليه مقدماً مع المشترين للأسهم التي تطرح للبيع.

* إذا تقرر طرح إحدى الشركات التابعة أو أسهمها للبيع فيجب ألا تتم أية استثمارات إضافية بهدف التوسع، ويقتصر الاستثمار على أعمال الصيانة وتنفيذ خطة الإصلاح الهيكلي للشركة.

* يتم البيع نقداً ، أو على شكل مبادلة قيمة الأسهم المباعة بجزء من أو كل أرصدة الديون على الشركة، واستثناء من هذا يجوز أن تباع الأسهم للعاملين بالتقسيط، وفي هذا الحالة لاتنتقل ملكية الأسهم للمشترين من العمال إلا بعد سداد القيمة المتفق عليها بالكامل.

* يجب إتاحة الفرصة المتكافئة ودون تمييز لكل من يرغب في شراء جزء من -أو كل- الأسهم في بعض الشركات وذلك دون إخلال بالقيود القانونية المفروضة بالنسبة لملكية الأجانب أو الأسباب التي تتعلق بالأمن والنظام العام.

* إتاحة المعلومات بالكامل لكل المشترين المحتملين عن جميع مراحل البيع (التقييم - بدء وانتهاء التفاوض - محتويات العقود - موعد إنهاء البيع والتحصيل) لكل من يرغب في الحصول عليها، وذلك فيما عدا البيانات ذات الطبيعة الخاصة لسرية المعاملات المتعارف عليها في الأسواق.

* أن يتم البيع من خلال عطاءات معلنة، وذلك مع عدم الإخلال بالقيود التي تفرضها القوانين على تبادل الحصص والأسهم مثل حتمية الالتزام بحق الشفعة وضرورة إعطاء الأولوية في الشراء لحملة الأسهم الحاليين.

* تتخذ الإجراءات التالية عند طرح أصول أسهم أو الشركات التابعة أو الحصص والأسهم في الشركات المشتركة التي يساهم فيها القطاع العام:

أ- تعد نشرة عن الممتلكات المطلوب بيعها ويتم إعلانها.

ب- تعد مسبقاً إجراءات المفاضلة بين المتقدمين للشراء ومن الضروري أن تتضمن هذه العدالة والمنافسة بين المتقدمين للشراء.

جـ- يحدد موعد فتح مظاريف العطاءات (إذا استخدم أسلوب طلب عطاءات من المشترين) ويخطر به جميع المتقدمين وتفتح المظاريف في حضور الجميع وتسجل محتويات كل عرض في محضر يوقع عليه أعضاء لجنة فتح المظاريف كما تتاح الفرصة للمتقدمين للاطلاع على هذا المحضر، كذلك يجب أن يخطر من يقع عليه الاختيار من بين المتقدمين في أقل وقت ممكن.

* من الطبيعي ألا يعتبر نقل ملكية شركة عامة إلى شركة أخرى -عامة- أو إلى بنك مملوك للدولة توسعاً في قاعدة الملكية الخاصة.

* في الحالات التي تفرض فيها الضرورة إقامة مشروعات اقتصادية جديدة، تعطى الأولوية للقطاع الخاص وكذلك يعطى للأفراد الأولوية في تملك الأسهم.

مدة البرنامج:

يغطي البرنامج مدة خمس سنوات 1993/92 - 96/ 1997 حيث يطرح للبيع سنوياً أسهم أو أصول عامة بما لايقل عن 25 شركة، مع إمكانية تعديل هذا الرقم بالزيادة أو النقص حسب القدرة الاستيعابية للسوق والسرعة التي تفرضها الاعتبارات الفنية والقانونية المصاحبة لإتمام طرح الأصول والمساهمات وإنهاء عقود أو عمليات البيع. ويتضمن البرنامج السنوي- في إطار العدد المذكور- طرح أسهم عشر شركات تابعة على الأقل تملكها

ـة بالكامل.

برنامج عشرين شركة مرشحة كدفعة أولى خلال وتشمل الدفعة الثانية 25 شركة مرشحة للبيع 1993، والدفعة الثالثة 40 شركة مرشحة للبيع 199.

ـرنامج: (الأصول والممتلكات العامة ـيع:

طرحه من أصول وممتلكات مايلى:

ـم التى تملكها الشركات القابضة فى رؤس أموال ـركة الخاضعة لأحكام القانون 230[1] والشركات ـمة لأحكام القانون 159[2].

ـهم التى تملكها الشركات القابضة فى رؤس أموال ـة والخاضعة لأحكام القانون 203[3] والتى لازال يساهم فيها حتى الآن منذ إنشائها.

ـهم التى تملكها الشركات القابضة فى رؤس أموال ـابعة والخاضعة للقانون 203،والتى تتملكها ـنة بالكامل.

ـحدده الشركات التابعة من أصول يمكن أن تطرح ، فنادق، خطوط إنتاج،... إلخ).

ـيار الوحدات المرشحة من مختلف القطاعات ـيداً عن القطاعات الاستراتيجية ووفقاً لمعايير ـل شركة قابضة برنامجها وتوقيت الطرح وفقاً لما ـصلحتها الاقتصادية ورغبتها فى تعظيم العائد ـلملكية وتطوير القدرات التنافسية للشركات التى ا وتحديث إمكاناتها ومنتجاتها. وبالإضافة إلى ـرح للبيع أراضى الاستصلاح المملوكة للدولة الاقتصادية فى المحافظات والتى لم يتم بيعها ـة غير المصرفية والمملوكة لبنك الائتمان والتنمية

وسيتم تجربة الإدارة الخاصة لبعض المستشفيات العامة (أو أجزاء منها) وسيبدأ الطرح لبيع أو تاجير متعهدين لمحطات توزيع المنتجات البترولية والمملوكة للشركات التابعة للهيئة العامة للبترول.

وبالإضافة إلى ذلك، سوف تدرس الحكومة إمكانية مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمار فى المرافق العامة من خلال إقامته لمحطات إنتاج الكهرباء ومياه الشرب والطرق وسنترالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مستفيدة من تجارب الدول الأخرى فى التخطيط والتنفيذ لمثل هذه المشاركة.

وجدير بالذكر أن الشركات القابضة لاتدخل فى نطاق التحول إلى القطاع الخاص،فتظل جميع أسهمها مملوكة للدولة ممثلة فى الأشخاص الاعتبارية العامة نظراً إلى أن هذه الشركات لايجوز تداول أسهمها إلا فيما بين الأشخاص الاعتبارية العامة (المادة «3» من اللائحة التنفيذية قانون رقم 203 لسنة 1991) ومن ثم يمتنع قانوناً بيع أسهمها إلى القطاع الخاص.

وتخرج الشركة التابعة من نطاق تطبيق القانون رقم 203لسنة 1991 إذا ترتب على بيع الأسهم انخفاض نسبة مساهمة الشركة القابضة عن 51٪ من رأس المال. ويتعين فى هذه الحالة اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة إما وفقاً للقانون 159 لسنة 1981 بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، أو وفقاً لقانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989.

وبتحليل الشركات المطروحة أسهمها للبيع للأفراد، والأصول المطروحة للبيع والواردة بالملحق رقم (1)بـ «دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلية وحوافز العاملين والإدارة» الصادر عن المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام يتضح مايلى:

* التركيز على بيع المشروعات المملوكة ملكية تامة للدولة حيث بلغ عدد هذه الشركات 73 شركة (نسبة 86٪تقريباً من إجمالى الشركات الواردة بالبرنامج)ويتركز أكثر من نصف هذه الشركات فى برنامج 93/ 1994حيث يخصه 40 شركة منها.

* تتخذ عملية الاستخصاص أساساً شكل البيع الكلى للمشروعات،حيث بلغ ماتم بيعه بالكامل من مشروعات حوالى 51 شركة (بنسبة 60٪ من العدد الكلى للشركات الواردة بالبرنامج) علماً بأن عدداً كبيراً من هذه الشركات يتركز فى

الصادر فى عام 1989.

المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية 198

ـاع الأعمال الصادر عام 1991.

برنامج عام 93/1994 (37 مشروعاً) أما بقية المشروعات فيأخذ البيع فيها صورة بيع أصول فى بعضها وبيع أسهم فى بعضها الآخر.

* تمثل المشروعات الصناعية أكبر نسبة من المشروعات المعروضة للبيع، حيث يستحوذ قطاع الصناعة بمفرده على حوالى 46 شركة من البرنامج ككل (بنسبة 54٪ من الإجمالى) يليه قطاع السياحة (14 شركة،بنسبة17٪) ثم قطاع التجارة الخارجية (8 شركات بنسبة 9٪) ثم قطاع النقل (7 شركات بنسبة 8٪) (1).

وفى هذه الإطار قامت الحكومة فى فبراير 1993 بطرح الدفعة الأولى من المشروعات المطروحة للاستخصاص ممثلة فى عشرين شركة عامة ومشتركة تبلغ قيمة أصولها حوالى 9مليارات جنيه.

الخطوات التنفيذية الفعلية لبرنامج الاستخصاص:

قامت الحكومة عام 90/1991 بطرح أصول قيمتها 1.2 مليار جنيه ثم طرحت أصولاً قيمتها ثلاثة مليارات جنيه فى عام 91/1992.

وفى إطار البرنامج الحالى للاستخصاص والذى يغطى فترة خمس سنوات طرحت الحكومة خلال شهر فبراير 1993 عشرين شركة عامة ومشتركة للبيع الكلى والجزئى تبلغ قيمة أصولها 9.1 مليار جنيه.

وجاءت الفنادق فى مقدمة ما تم طرحه من مشروعات للبيع (شيراتون القاهرة، أوبروى أسوان، الفندق العائم شيراتون – آنى، الفندق العائم شيراتون – حتب، الفندق العائم شيراتون – توت، الفندق العائم شيراتون – آتون، فندق شبرد)، وشركة مصر للأسواق الحرة، شركة الكروم المصرية، شركة النصر لتعبئة الزجاجات، الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (التابعتين للشركة القابضة للصناعات الغذائية)، مصنع الأجهزة الكهربائية المنزلية (فيليبس)، شركة السويس للأسمنت، والأسهم المملوكة لشركة مصر للتجارة الخارجية.

وقد عهد إلى ثمانية بنوك قطاع عام وخاص بالجزء الأكبر من إجراءات البيع، وتم تكليف البنك الأهلى المصرى بفحص العطاءات المقدمة لشركة النصر لتعبئة الزجاجات «كوكاكولا»، وبنك مصر للفنادق العائمة: شيراتون آنى، حتب، توت، آتون، كما تم تكليف بنك القاهرة بفحص وتقييم العطاءات المقدمة للشركة المصرية لتعبئة الزجاجات، وشركة مصر للأسواق الحرة، وبنك الإسكندرية لشركة الكروم المصرية ومصنع فيليبس لإنتاج الثلاجات.

ومن ناحية أخرى تم تكليف بنك تنمية الصادرات بفحص وتقييم العطاءات المقدمة لفندق شبرد وفندق أوبروى أسوان، وبنك مصر إيران لفندق شيراتون القاهرة، والبنك التجارى الدولى لشركة مصر للقرى السياحية وشركة أشتى، وبنك مصر الدولى لشركة السويس للأسمنت.

وفيما يتعلق بشروط البيع، فلم يتم فرض حدود قصوى للتملك فى المشروعات ولم يتم تحديد جنسيات معينة حيث يتم البيع للمصريين والعرب والأجانب أياً كان موقع المشروع المباع فيما عدا سيناء والتى يقتصر بيع مشروعاتها وفنادقها على المصريين فقط.

أما فيما يختص بحصيلة بيع هذه الشركات فالمفروض وفقاً للبرنامج المعلن من الحكومة أن يتم إعطاء الأولوية لسداد ديون الشركات المباعة، واستخدام جزء من الحصيلة لتصريف فائض العمالة وتطبيق نظام المعاش المبكر، ثم تحويل الباقى إلى الخزانة العامة للدولة.

تنفيذ *البرنامج*:

وقد اتصف التنفيذ الفعلى للبرنامج بالخصائص التالية:

* ***البطء فى التنفيذ بالقياس إلى ما هو وارد بالبرنامج:***

فعلى سبيل المثال نجد بعض الشركات التى كان من المقرر طرح أسهمها خلال عام 93/1994 فى إطار الدفعة الثالثة لبرنامج توسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص، لم يتم طرحها خلال العام المشار إليه وإنما بعد انتهائه.

فقد أعلن وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية أنه تقرر تنفيذ برنامج زمنى لبيع أسهم أربع شركات للأسمنت هى

(1) تختلف هذه النسب باختلاف السنوات التى يشتمل عليها البرنامج، ففيما يتعلق بعام 91/1992 نجد أن قطاع السياحة يستأثر بتسعة مشروعات، أى ما يقارب نصف حجم المشروعات والأصول المطروحة للبيع، يليه قطاع الصناعة (6 شركات بنسبة 30٪) أما بالنسبة لبرنامج عام 92/1993 فينفرد قطاع الصناعة بأكبر نسبة (14 شركة 56٪) يليه قطاع التجارة الداخلية (4 شركات بنسبة 16٪) وأخيراً بالنسبة لبرنامج 93/1994 يستحوذ قطاع الصناعة أيضاً على مايزيد على نصف الشركات التى يشملها البرنامج (22 شركة) يليه قطاع النقل (5 شركات بنسبة 13٪).

الإسكندرية والعامرية وحلوان وطرة للجمهور، وتخصيص نسبة 10٪ من الأسهم للعاملين (بتخفيض 10٪ عن سعر السوق) على أساس أن يبدأ طرح أول دفعة من الأسهم (وإجمالى قيمتها للشركات الأربع نحو 800 مليون جنيه) ابتداءً من أول يوليو 1994، ويستهدف البرنامج طرح دفعات متتالية من الأسهم شهرياً حتى يمكن الوفاء باحتياجات أكبر عدد مكن من المواطنين.

وتتراوح قيمة السهم بين 20 و 25 جنيهاً فى البورصة، ويتروواح العائد فى السنة الأولى بين 12٪ و 14٪ ويزيد فى السنة الثانية إلى 16٪ ويصل إلى 20٪ فى السنة الثالثة، على أساس أن المستهدف أن يكون عائد الأسهم من فوائد الودائع بالبنوك تشجيعاً للمواطنين على المساهمة فى امتلاك أسهم الشركات (الأهرام، 1994/5/27).

ومن ناحيةأخرى أعلن الوزير أنه تقرر اعتباراً من يناير 1995 طرح أسهم 6 شركات غذائية للبيع للجمهور بعد الانتهاء من تقييم أصولها (وقد تقرر إلغاء بيع الشركات بأسلوب المزايدة، وقصر البيع عن طريق الأسهم لتوسيع قاعدة الملكية والمحافظة على العمالة الموجودة). ومن المعلوم أن معظم شركات الأغذية تقع فى برنامج عام 93/1994.

* ومن ناحية أخرى هناك شركات تقع فى برنامج 91/1992 (الدفعة الأولى) وبرنامج 92/1993 (الدفعة الثانية) لم يتم بيعها أو بيعت خلال العام المالى 93/1994.

فنجد على سبيل المثال «شركة مصر للقرى السياحية» والتى تدخل ضمن إطار الدفعة الأولى لبرنامج توسيع قاعدة الملكية (عام 91/1992) لم يتم بيعها حتى 1994/7/30 حيث أعلن فى ذلك الحين أن عملية البيع قد أوقفت لإحدى الشركات التى تقدمت لشرائها بعد أن تبين أن هذه الشركة ليس لها كيان قانونى، وأن مصلحة الشركات أفادت بأن هذه الشركة غير مسجلة فى سجلات المصلحة، وقد تم الاتفاق بين الشركة القابضة وشركة مصر للفنادق المالكة لشركة القرى السياحية على زيادة رأسمال شركة مصر للقرى عن طريق إدخال شركاء جدد وهم: وزارة التعمير التى ستدخل بحصة عينية قدرها 18 مليون جنيه، والشركة العربية للتنمية السياحية الليبية بحصة قدرها 15 مليون جنيه، وسيترك المجال مفتوحاً أمام الشركة التى تقدمت للشراء بعد اكتمال تأسيسها للدخول كشريك فى زيادة رأس مال شركة مصر للقرى السياحية.

ومن ناحية أخرى نجد شركة النصر لتعبئة الزجاجات «كوكاكولا» والتى تنتمى إلى الدفعة الثانية لبرنامج توسيع قاعدة الملكية لعام 92/1993 لم يتم بيعها إلا فى 20 أبريل 1994 حيث تحولت إلى قطاع خاص فى هذا التاريخ المذكور (ووصل سعر البيع إلى 325 مليون جنيه بزيادة 75 مليون جنيه عن السعر الأول للشراء).

وقد تضمن الاتفاق أن يضاف إلى سعر البيع قيمة الأرباح التى حققتها شركة النصر لتعبئة الزجاجات فى العام الماضى 92/1993، وتصل إلى 24.6 مليون جنيه، والأرباح التى حققتها عن النصف الأول من هذا العام 93/1994 وقدرها 10.4 مليون جنيه أى أن حصيلة البيع ستزداد إلى 360 مليون جنيه.

كما تضمن الاتفاق أيضاً إلزام الجانب المشترى بالاحتفاظ بكل العاملين فى الشركة لمدة ثلاث سنوات على الأقل وبإضافة استثمارات جديدة قيمتها 500 مليون جنيه لزيادة نشاط الشركة الحالى والتوسع فيه، كما تقرر بيع 10٪ من الأسهم للعاملين بالشركة.

* بالإضافة إلى عمليات البيع المشار إليها، اتخذت عملية الاستخصاص أحياناً أسلوب التأجير: حيث تقرر تأجير سبعة فروع لبيع السلع الاستهلاكية تتبع عمر أفندى وتقع بالقاهرة والإسكندرية ودمياط ومن المقرر استخدام عائد الإيجار فى تعزيز الهيكل التمويلى للشركة.

وقد صرح رئيس شركة عمر أفندى بأن خطة الشركة تستهدف تنفيذ سياسة الاستخصاص عن طريق ثلاثة محاور، الأول بيع بعض الفروع والثانى تأجير فروع الشركة بالمحافظات، والثالث طرح أسهم بجزء من رأسمال الشركة، وسيتم طرح الأسهم تدريجياً وعلى فترات.

*** *اتخذ البيع فى معظم الأحيان شكل تمليك الأسهم للعاملين:***

فقد تم على سبيل المثال -فى أبريل 1994- توقيع عقود لبيع 503 آلاف سهم فى سبع شركات للصناعات الغذائية للعاملين بهذه الشركات وتصل قيمة السهم إلى 358 مليون جنيه، وتضم هذه الشركات: السكر، والصناعات التكاملية، مصر للزيوت والصابون، المصرية لتجارة السلع الغذائية بالجملة،

النصر لتجفيف المنتجات الزراعية، الزيوت المستخلصة ومنتجاتها، المصرية لصناعة النشا والجلوكوز، طنطا للزيوت والصابون.

ومما يذكر أن هذه العقود تمثل خطوة هامة فى مجال تطبيق الاستخصاص حيث أن العائد المحقق منها يزيد على قيمة البيع فى عقد شركة النصر لتعبئة الزجاجات «الكوكاكولا» كما إنه سيؤدى أيضاً إلى أن يصبح عدد كبير من العاملين من أصحاب الأسهم فى الشركات (الأهرام 1994/4/5).

ومن ناحية أخرى ناقشت الجمعية العامة لشركة الأشغال العامة واستصلاح الأراضى -وهى شركة قابضة- بيع 75٪ من أسهم إحدى عشرة شركة رابحة لاتحادات العاملين فيها (والتى تمثل 19 ألف عامل يعملون بها).

ويتضمن أسلوب البيع دفع مقدمات من إجمالى قيمة السهم عند توقيع البيع تحت حساب صناديق الإسكان والخدمات وفائض الأرباح من السنوات السابقة، وتختلف مقدمات الثمن من شركة إلى أخرى وتتراوح بين مائة ألف جنيه إلى ثلاثة ملايين جنيه ويسدد باقى ثمن الأسهم على أقساط مدتها من سبع إلى عشر سنوات ويحصل باقى قيمة الأسهم من فائض أرباح الشركات.

وجدير بالذكر أن بيع 75٪ من أسهم الشركات لاتحادات العاملين المساهمين يترتب عليه تحويل شركات الأشغال من شركات قطاع أعمال عام إلى شركات مساهمة وإعادة تشكيل مجالس إدارات هذه الشركات التابعة. (كما إن بيع 75٪ يعنى تصفية الشركة القابضة، ومن هنا يكون برنامج الاستخصاص قد تم تنفيذه فى هذه الشركة كما ينبغى. انظر: الأهرام، 1994/4/21).

ولكن، ماهو اتحاد العاملين المساهمين:-

استحدث القانون رقم 95 لسنة 1992 للعاملين فى أى شركة من شركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم تأسيس اتحاد يسمى اتحاد العاملين المساهمين، يكون له الشخصية المعنوية المستقلة، ويتملك لصالحهم بعض أسهم الشركة وذلك بعد موافقة جماعة المؤسسين للشركة أو جمعيتها العامة غير العادية، وذلك بدون إخلال بحق الاتحاد فى شراء الأسهم المقيدة أو المتداولة فى بورصة الأوراق المالية، سواء كانت الأسهم لذات الشركة أو لشركات أخرى، وكذا توزيع أرباح هذه الأسهم على أعضائه وفقاً لنظامه الأساسى.

وينشأ الاتحاد بقرار من هيئة سوق المال، ويتم تسجيله وشطبه لدى الهيئة ويصدر بنموذج النظام الأساسى للاتحاد قرار من مجلس إدارة هيئة سوق المال. ويشترط للشركة -التى يكون للعاملين بها الحق فى إنشاء الاتحاد- أن تكون شركة من الشركات الخاضعة لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون 97 لسنة 1983 أو شركة من الشركات التابعة الخاضعة لأحكام القانون 203 لسنة 1991 بإصدار قانون قطاع الأعمال العام أو من الشركات الخاضعة للقوانين الأخرى التى يتوافر فيها الشروط التالية:

- ألا يقل رأس مال الشركة عن مليون جنيه.
- ألا يقل عدد العاملين الدائمين بالشركة عن خمسين عاملاً.

وعند تسجيله لدى هيئة سوق المال يجب أن يكون له نظام داخلى مكتوب وألا يشترك فى تأسيسه أو ينضم إلى عضويته سوى العاملين بالشركة، وألا يقل عدد الأعضاء فيه عند تأسيسه وتسجيله عن عشرين عضواً .

وتوضح بيانات هيئة سوق المال -التى يرجع إليها الفضل فى استحداث ووجود اتحادات العاملين المساهمين للشركات- أن عدد الشركات التى حصلت على الترخيص بتأسيس اتحادات للعاملين بلغ حتى تاريخ 1994/6/6 (132) شركة، وأن عدداً آخر من الشركات فى الطريق للحصول على الموافقة بالتأسيس.

كما تبلغ القيمة السوقية لنسبة الـ10٪ من أسهم 71 شركة قطاع أعمال عام بيعت للعاملين فى هذه الشركات 3.5 مليار جنيه.

وقد بين وزير قطاع الأعمال العام أن نسبة 10٪ حصلت على حوافز خاصة، منها السداد فى فترة تتراوح بين 5 و 10 سنوات، وتقييم سعرى للسهم بين 10 و 20 جنيها مشيراً إلى أنه يجوز بيع كل الأسهم للعاملين، إذ لايوجد حد أقصى للملكية وسيتم طرح باقى الأسهم فى البورصة لتوسيع قاعدة الملكية. كما ذكر أن نظام اتحاد الملاك الذى يتم من خلاله تملك العمال لحصة 10٪ من أسهم الشركات التى تباع لن تؤثر على أسلوب اشتراك العمال فى مجالس إدارات الشركات، حيث أن هذا النظام موجود فى القانون الذى ينص على تمثيلهم بأربعة أعضاء أى بنسبة 50٪ من كل مجلس إدارة.

مشكلات التطبيق العملى لبرنامج الاستخصاص:

أ- مشكلات نتجت عن التنفيذ الفعلى للبرنامج:

نتج عن التنفيذ الفعلى للبرنامج مشاكل عديدة من أهمها:

1- مشكلات ناجمة عن عقود الامتياز وتراخيص استخدام العلامات التجارية:

قام بعض الشركات الدولية باستخدام أحقيتها القانونية فى منح عقود الامتياز وتراخيص استخدام العلامات التجارية كوسيلة للضغط وإبعاد المنافسين لها عن الشراء.

فشركة «كوكاكولا» العالمية على سبيل المثال لها الأحقية القانونية فى عدم منح العلامة التجارية وفى عدم توريد المادة التى تستخدم فى التعبئة، وعندما أعلن عن المزاد كان من الضرورى أن يتقدم من يرغب فى الدخول فى المزاد بالتفاوض مع شركة "كوكاكولا" العالمية للحصول على حق استخدام هذه العلامة التجارية، ومعلوم أن من حق الشركة أن ترفض أو تقبل المتقدم بناء على مطابقته للشروط التى تعرضها لحماية علامتها التجارية المشروعة.

وماحدث عملياً أن شركة «كوكاكولا» رفضت التفاوض مع أى مشتر مهما كانت إمكانياته أو قدراته وقررت أن تدخل هى بنفسها فى عملية الشراء وأعلنت أنها ستقوم بشراء الشركة المصرية بالكامل وأنها لن تعطى الحقوق السابقة لأحد وستقوم بعد ذلك بعرض جزء أو كل أسهم الشركة المصرية للبيع مرة أخرى.ومعنى ذلك أنها أغلقت المزاد ولم تسمح لغيرها بالمنافسة معها.

ومن ناحية أخرى أوقفت شركة بيبسى كولا العالمية عقود الامتياز والتراخيص الممنوحة لشركة مصرية لإنتاج المياه الغازية تتنافس معها على شراء شركة بيبسى كولا فى مصر.

2- مشكلات عقود الإدارة:

ظهرت هذه المشكلات فى المنشآت السياحية المطروحة للبيع، ذلك أن الحكومة من خلال وزارة السياحة كانت قد ارتبطت مع بعض الشركات العالمية بعقود لإدارة بعض الفنادق السياحية مثل فندق شبرد، وعلى سبيل المثال ينص العقد الموقع مع شركة هلنان على إدارة هذا الفندق على أن يلتزم المالك طوال فترة العقد (والبالغة 26 سنة) بالاحتفاظ بملكية الفندق والمحافظة عليه خالياً من أية حقوق يكون من شأنها إجازة التدخل للغير بطريق مباشر أو غير مباشر فى إدارة الفندق أو تشغيله، ولايجوز لأى طرف من أطراف التعاقد أن يقوم بتحويل أى حق أو إلزام بهذا العقد إلا بموافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر. واستناداً إلى ذلك رفضت شركة هلنان التخلى عن شروط العقد والموافقة على بيع الفندق لمشترٍ جديد.

3- مشكلة عدم التقدم لشراء بعض الشركات المطروحة للبيع:

انتهت المهلة الممنوحة للراغبين فى شراء شركات: النصر للسيارات، إيديال، فيليبس ولم يتقدم أحد للشراء بالرغم من التيسيرات الكبيرة التى تضمنتها كراسة الشروط.

كذلك تم عرض فرع صيدناوى الخازندار بعد تجديده ولكن لم يتقدم أحد للشراء أيضاً. وقد قدمت عدة تفسيرات لهذا الموقف منها:

- أن الأسلوب المتبع حالياً فى عمليات البيع لايشجع رجال الأعمال والمستثمرين على الشراء لأنهم ليس لديهم الوقت الذى يضيعونه فى المزادات وإنما يريدون الشراء بالبيع المباشر.
- وجود المدن الجديدة التى تقدم للمستثمر الصناعى إغراءات أكثر جاذبية من شراء مصنع قائم بكل مسئولياته وأثقاله، فالمستثمر فى المدن الجديدة يشترى الأرض بسعر اقتصادى، ويقيم وحدته الإنتاجية بالطراز الذى يتفق مع أسلوب التشغيل الأمثل، ويفتح باب العمل لنوعيات محددة وماهرة من العمالة، ويشكل هيكلاً تنظيمياً وإدارياً يعتمد على التوظيف الأفضل.

كل هذه الفرص لاتتحقق حين يشترى رجل الأعمال وحدة اقتصادية صناعية موجودة منذ 30 عاماً، فى هذه الحالة يشترى رجل الأعمال أرضا ومبنى بأسعار «الندرة» لابالأسعار الاقتصادية الطبيعية.

وما يذكر كمثال لهذا الوضع، أن سعر الأرض والمبانى لمصانع النصر للسيارات يتجاوز الألفى جنيه للمتر المربع الواحد فى حين تعرض المدن الجديدة أرضا بسعر 100 جنيه للمتر فهل يشترى المستثمر وحدة صناعية بخطوط إنتاج متهالكة «خردة» ويقوم بسداد ثمن الخردة بأسعار خطوط الإنتاج جديدة ذات

تكنولوجيا متقدمة؟ ثم لماذا يشترى وحدة مثقلة بعمالة إضافية وغير مدربة ومكلفة اقتصادياً وتتمتع بضمانات غير مريحة لاقتصاديات السوق؟

كل هذه العوامل سلبية تخصم من جدوى الاستثمار، وتقنع رجل الأعمال والمستثمرين بعدم التقدم بعروض لشراء الشركات الصناعية الأربع المشار إليها.

4- مشكلات متعلقة بتقييم الأصول المطروحة للبيع:

يعتبر تقييم أحد المشروعات المطروحة للبيع من أهم المشكلات التى تواجه برنامج الاستخصاص نظراً لعدم وجود قيمة واحدة واضحة يمكن أن تعبر عن القيمة الحقيقية لأية منشأة.

وجدير بالذكر أن اعتراضات عديدة قد أثيرت على القيم المطروحة لأصول بعض المشروعات، وتركزت بعض آراء المعارضين فى أن الطريقة التى يتم بها التقييم والبيع تتيح فرص المضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للأصول المباعة واحتمال قيام المشترين بإعادة بيع هذه الأصول فيما بعد بأسعار أعلى، مما قد يؤدى إلى عدم الاستقرار لأوضاع تلك الشركات نتيجة لتغير ملاكها.

وقد ثارت هذه المشكلة على سبيل المثال بالنسبة للتقييم الذى أعدته بيوت الخبرة الأجنبية لفندقى شبرد وشيراتون القاهرة وشركة مصر للأسواق الحرة.

ب- مشكلات تعوق عملية الاستخصاص:

ومن بين أهم هذه المشكلات نذكر:

1- مشكلة ديون شركات القطاع العام المستحقة للبنوك:

ظلت مشكلة ديون شركات قطاع الأعمال العام المستحقة للبنوك (والتى تصل إلى حوالى 13 مليار جنيه) حجر عثرة فى طريق استخصاص هذه الشركات وتحتاج إلى معالجة دقيقة مالياً وفنياً. ويمثل "تحويل ديون هذه الشركات إلى سندات"، الحل الأخير الذى اتخذته الحكومة للتخلص من مشكلة الديون المستحقة للبنوك، وهذه السندات تضمنها الشركات القابضة.

ويعد هذا الأسلوب -والذى يتضمن تحويل الديون إلى حقوق ملكية أو مبادلة حقوق الدائنين بحقوق ملكية[1] أحد الحلول الجذرية لإصلاح الهياكل التمويلية لشركات قطاع الأعمال العام[2]، وتكمن أهميته فى أنه يساعد تلك الشركات فى التغلب على مشكلتين هما إمكانية علاج الخلل فى الهيكل التمويلى من خلال تخفيض نسبة الدين المصرفى وإمكانية العلاج للهيكل الإدارى بدخول البنوك كمساهمين فى الشركات بدلاً من كونهم مقرضين، بما يسمح لهم من خلال ممثليهم فى الجمعيات العامة ومجالس الإدارة بالتدخل وتدعيم الجهاز الإدارى للشركة بعناصر ذات كفاءة عالية، كما يمكن أن تلعب البنوك الدائنة فى هذه الحالة دوراً رقابياً على قرارات مجلس إدارة الشركة. كذلك من مزايا هذا الحل أنه يحقق لتلك الشركات زيادة فى رأسمالها مما يدعم مركزها المالى ويحسنه، بالإضافة إلى أن استبعاد أرقام الديون من الميزانية يتيح للشركة الحصول على ائتمان من البنوك وغيرها، ويوفر لها إمكانية زيادة رأس مال الشركة فى المستقبل عن طريق طرح أسهم للاكتتاب عن طريق العاملين بالشركة أو غيرهم بسعر يتناسب مع المركز المالى الجديد للشركة، يضاف إلى ذلك أيضاً أن هذا الحل يمكن الشركة من التخلص من عبء الفائدة السنوية التى تدفعها مما يعطيها دفعة لتحقيق الأرباح والسيولة.

أما بالنسبة للبنوك الدائنة فيمكن إقناعها بهذا الحل على أساس أن الشركة متعثرة فى سداد الديون والفوائد المستحقة عليها، وقد تمر فترة طويلة قبل أن تتمكن الشركة من سداد هذه الديون -إن قامت بسدادها- وبالتالى فإن هذه البنوك ليس لديها أى خيارات أخرى عملية لتحصيل ديونها، كما تؤدى

---

١) بمعنى أن تتحول الديون القائمة إلى مساهمات فى رأس مال الشركة عن طريق تنازل الدائن عن المبالغ المستحقة لهم واصدار اسهم ملكية لهؤلاء الدائنين بقيمة تعادل قيمة المديونية المستحقة لهم أو بقيمة يتفق عليها.

٢)وقد وافق بنك الاستثمار القومى -على سبيل المثال- على تحويل مديونية البنك لدى شرك طنطا للزيوت والصابون إلى مساهمة في رأس مال الشركة، كما وافق على تحويل قرض البنك لشركة طنطا للكتان والزيتون -من حيث المبدأ- إلى مساهمة فى رأس المال بشرط قيام الشركة ببيع الأراضى غير المستغلة لديها أولاً على أن يتم تحديد قيمة السهم وفقاً للموقف الجديد بعد عرضه على مجلس الإدارة.

مبادلة الديون المستحقة للبنوك بحقوق ملكية فى الشركة إلى تحسين المراكز المالية للبنوك الدائنة نتيجة للاعتبارات التالية:

* تستبعد هذه الديون من القروض المتعثرة ومن مخصص الدوين المشكوك فى تحصيلها، والذى يكونه البنك، مما يزيد من قيمة الأصول المتداولة لديه.

* تظهر هذه الديون ضمن أصول البنك كاستثمارات مالية حيث يمكن له بيع كل -أو جزء من- الأسهم التى يمتلكها فى رأس المال وذلك فى بورصة الأوراق المالية.

* يتيح هذا الحل للبنوك التحول من مجرد مقرض إلى مساهم، ومن ثم التمتع بالأرباح المحتجزة إن وجدت والمستقبلة.

* يجنب هذا الأسلوب البنوك الدائنة مخاطر إفلاس هذه الشركات وتصفيتها ويمنع من تفاقم الخسائر.

ورغم مزايا هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض العقبات التى تواجه تطبيقه فى مصر والتى ينبغى أخذها فى الحسبان ومنها:

* أن قانون البنوك والائتمان لايسمح للبنوك التجارية بالدخول فى مساهمات بأكثر من 25-40٪ من حجم رأس المال والاحتياطيات (ومن ثم ينبغى إجراء تسوية لباقى الدين من خلال الإسقاط والجدولة).

* هناك نقطة فنية هامة تعترض تنفيذ إجراءات تحويل الديون لسندات وتتعلق بمشكلة المخصصات التى تقتطع من أرباح البنوك مقابل الديون المتعثرة. ذلك أن قانون البنوك والائتمان وتعديلاته وقرارات البنك المركزى تلزم البنوك بعمل مخصصات تصل إلى 20٪ من الدين الذى لاتسدد أقساطه أو فوائده بعد مضى 6 شهور من عدم السداد، وترتفع نسبة المخصص إلى 50٪ من الدين إذا لم يسدد بعد مضى عام وإذا لم يسدد بعد مضى أكثر من عام يرفع البنك المخصص لمقابلة الديون إلى 100٪ وهذه المخصصات تقتطع من أرباح البنوك.

ويتساءل رجال البنوك عن مصير هذه «المخصصات» المفروضة عليهم طبقاً للقانون وهل طرح المديونية فى شكل سندات[1] سيحل مشكلة تلك المخصصات؟ حيث يرى البعض أن هذه الأخيرة ستظل قائمة إلى أن يتم سداد المديونية حتى لو قامت الشركة بإصدار سند بها، حيث أن العبرة هنا بالسداد وبالقدرة على تسييل هذا السند. أما إذا تم حل هذه المشكلة بالالتجاء إلى الحوار الفردى لكل حالة بين البنك والشركة المدينة بحيث يتم جدولة الدين ومد أقساط السداد وتخفيض الفائدة، ففى هذه الحالة لايلتزم البنك بعمل مخصص فى حالة التزام العميل بالسداد فى المواعيد المقررة وبالفائدة المقررة[2] (أى أن "توريق الديون" لن يحل مشكلة المخصصات والعبرة بتسييل السندات).

ويرى بعض الخبراء أن إصدار سندات بديون قطاع الأعمال العام يمثل حلاً للمشكلة ولكن بشروط، حيث يفضل أن تكون الدولة ضامنة لهذا الدين ممثلة فى وزارة المالية أو بنك الاستثمار القومى.

وهم يفرقون بين نوعين من المديونية، الأول لشركات قطاع أعمال دائنة للحكومة وفى نفس الوقت مدينة للبنوك، حيث اقترضت هذه الجهات من البنوك لتنفيذ أعمال للحكومة (مثل شركات المقاولات والإنتاج الحربى والتجارة الخارجية) ونتيجة عدم سداد الحكومة لمستحقات هذه الشركات تحولت قروضها من البنوك إلى سحب على المكشوف[3].

وفى هذه الحالة يجب أن تقوم الحكومة بدفع مستحقات الشركات لتدفعها بدورها للبنوك وتنتهى المشكلة، أو أن تصدر الدولة سندات مديونية على الخزانة العامة وبسعر مناسب، وفى هذه الحالة سيكون تسييل هذه السندات سريعاً وإقبال الجمهور عليها مضموناً، حيث أن ضمان الحكومة يكفى لهذا الغرض كما إن صدور هذه السندات وضمانها من وزارة المالية أو بنك الاستثمار القومى يمكن من إلغاء المخصصات[4].

أما النوع الثانى من المديونية فهو يتعلق بشركات قطاع أعمال والتى اقترضت من البنوك لحسابها الخاص وللقيام بأعمال

١) وهو ما يطلق عليه «توريق الديون» أو «تسنيد» لمديونية قطاع الأعمال العام للبنوك.

٢) يرى البعض ضرورة مشاركة البنوك فى حل أزمة مديونية الشركات عن طريق إعادة جدولة الديون أو الإعفاء من الفوائد أو الدخول كشريك نظراً لأن البنوك فتحت القروض ليس بناء على دراسات حقيقية للعميل وإمكانياته المالية فى إعادة السداد، أى أن البنوك لها دور حقيقى فى ظهور المشكلة.

٣) ومما يذكر أن لبنك القاهرة وحده نحو ٣ مليارات جنيه تمثل ديوناً على شركات المقاولات نفذت بها أعمال للحكومة.

٤) وهذه السندات يمكن تسييلها فى البورصة أو أن يقوم البنك بالاقتراض بضمانها أو تظل كأصل فى محفظة البنك.

خاصة بها وتعثرت فى السداد ، وهذه لابد من دراستها كحالات فردية، وتتم إعادة هيكلة هذه الشركات على أن تصدر سندات بالمديونية تبيعها للبنوك الدائنة فى وقت لاحق،وهذا يسمح بأن تحصل البنوك على مستحقاتها ، وفى ذات الوقت ينشط البورصة، مع ملاحظة أنه فى حالة صدور السندات عن الشركات ذاتها ستظل المخصصات حتى يتم سداد الدين. ولامجال هنا للتنازل أو خصم الدين لأن هذا معناه تضييع لحقوق المودعين ويؤثر على عمل البنوك.

وجدير بالذكر أنه فى هذه الحالة الأخيرة -أى التى تصدر فيها الشركات سندات بالمديونية- لابد من تقييم هذه الشركات تقييماً مدروساً وتوفير المعلومات عنها قبل طرح السندات للجمهور الذى يرغب فى شراء تلك السندات، خاصة فيما يتعلق بضمانات وحقوق المشترين وأسعار الفائدة.

ومما يذكر أن هذا الأسلوب المتمثل فى مبادلة حقوق الدائنين بحقوق الملكية قد اتبع فى العديد من الدول ومن أشهرها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أمريكا اللاتينية، فدولة مثل شيلى على سبيل المثال حققت نجاحاً كبيراً فى استخدام هذا الأسلوب وتمكنت عن طريقه من تصفية مابين 40 إلى 45٪ من ديونها ، كما استخدم أيضاً فى مصر من قبل، حيث كانت هيئة السلع التموينية مدينة لكل من البنك الأهلى وبنك مصر اللذين مولا شراء الهيئة للقمح وتم تحويل المديونية إلى سندات، دخلت محفظة البنوك الدائنة.

استخصاص البنوك المشتركة والعادية:

فيما يتعلق باستخصاص البنوك المشتركة، بدأ بالفعل حيث تم بيع حصص رأس المال العام فى البنك التجارى الدولى والبنك الأهلى سوسيتيه چنرال.

ومن المزمع أن يتم مع بداية عام 1995تنفيذ برنامج واسع للاستخصاص فى مجال البنوك المشتركة والبالغ عددها 23 بنكاً، ويهدف البرنامج إلى توسيع قاعدة الملكية الخاصة وملكية الأفراد فى رأسمال هذه البنوك من خلال طرح نصيب الملكية العامة فى رأس المال للبيع من خلال برنامج زمنى يراعى قدرة السوق على استيعاب الأسهم المطروحة للبيع، مع توفير مجالات جديدة للاستثمار لجذب المدخرات، وتنشيط سوق المال بنوعية متميزة من الأسهم مرتفعة العائد، والتى تتمتع بدرجة كبيرة من الثقة عند التداول فى بورصة الأوراق المالية.

وتضمن المرحلة الأولى من البرنامج استخصاص عدة بنوك مشتركة هى:

- بنك قناة السويس.
- بنك التمويل المصرى السعودى.
- بنك الإسكان والتنمية.
- البنك الوطنى للتنمية.
- بنك الإسكندرية التجارى والبحرى.
- البنك الإسلامى للتنمية والاستثمار.
- بنك التجارة والتنمية.
- بنك مصر للائتمان الدولى.
- بنك القاهرة - الشرق الأوسط.

ويهدف برنامج الاستخصاص للبنوك المشتركة إلى بيع كل -أو جزء من- الحصص التى يملكها حالياً رأس المال العام وتشمل الحصص المملوكة لبنك الاستثمار القومى وكذا بنوك القطاع العام الأربعة الرئيسية (البنك الأهلى، بنك مصر، بنك القاهرة، بنك الإسكندرية).

ويدرس محافظ البنك المركزى مع رؤساء بنوك القطاع العام وبنك الاستثمارالقومى قرار تقييم الحصص المملوكة لرأس المال العام والتوقيتات الزمنية لتنفيذ برنامج الاستخصاص، وقيمة الأسهم التى سيتم طرحها للتداول، وقواعده وشروطه، بما يضمن اتساع قاعدة المساهمين، بالإضافة إلى نظم وقواعد دخول العاملين فى البنوك المشتركة أو البنوك الكبرى المالكة لحصص فى هذه البنوك كمشترين لجزء من الأسهم التى سيتقرر طرحها للبيع، مع الاستفادة من الملاحظات التى صاحبت بيع حصص رأس المال العام فى البنك التجارى الدولى والبنك الأهلى سوسيتيه چنرال، خاصة التفاوت الكبير فى أسعار بيع الأسهم خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً (الأهرام، 10/9/1994).

أما فيما يتعلق بعملية استخصاص البنوك العامة (وشركات التأمين)، فنجد تضارباً فى التصريحات:

فقد كان من بين ما نشر بهذا الخصوص أنه سيتم خلال العامين القادمين استخصاص البنوك العامة (وشركات التأمين) وذلك كجزء من خطة تحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص.

وفى نفس الوقت نجد بعض التأكيدات والتصريحات من جهات رسمية على أنه لا استخصاص للبنوك العامة (وشركات

التأمين) فى الوقت الحالى، وأن الحكومة لاتقبل فى الوقت الحالى هذا الاستخصاص، وأنه ستظل لها السيطرة الكاملة عليها حرصاً على استقرار الأوضاع الاقتصادية فى البلاد، ونظراً لأننا نحتاج لدعامة قوية للاقتصاد المصرى، وهذه البنوك تمثل تلك الدعامة، وهى تقوم بدورها بكفاءة عالية (انظر تصريح وزير الدولة للتعاون الدولى، الأهرام، 1994/3/23).

ومع كل، فإن موضوع استخصاص البنوك العامة يحتاج إلى تأن وتدقيق علمى، وتقدير للجوانب المختلفة لبقاء البنوك كما هى، أو طرحها للبيع، نظراً لخطورة وضع البنوك ودورها فى الأداء الاقتصادى فى الوضع الراهن للاقتصاد المصرى

تطبيق الاستخصاص فى مجال المجمعات الاستهلاكية:

تبدأ شركات المجمعات الاستهلاكية تنفيذ خطة الاستخصاص بشكل جديد غير مألوف يتمشى مع طبيعة نشاطها ووضعها الاقتصادى، ذلك أن مشروع استخصاص الشركة يقضى بتوقيع اتفاق مشاركة فى الأرباح بين القطاع الخاص وقطاع الأعمال فى تنفيذ العملية التسويقية والخدمية لتوفير السلع، مع تحديد دور محدد لكل طرف: القطاع الخاص يمثله المستوردون والتجار يتولون عملية توفير وتمويل السلع وخدمة عرضها نظير قيام الشركة بتوفير الموقع وما يتضمنه من مستلزمات عرض.

وينص اتفاق المشاركة على أن يتقاسم الطرفان الأرباح بنسب عادلة لكل طرف. ومن الجدير بالذكر أن أسلوب المشاركة مع القطاع الخاص لايعنى تأجير الموقع أو الفرع للقطاع الخاص، نظراً لأن فروع المجمعات الاستهلاكية ليست ملكا للشركة وإنما هى مؤجرة من ملاك. ويحظر القانون على الشركة التأجير لأى طرف آخر.

ويعد هذا الأسلوب من الاستخصاص أفضل الأساليب التى تتمشى مع طبيعة نشاط المجمعات الاستهلاكية، حيث يضمن الحفاظ على العمالة وعدم المساس بحقوقها وتنشيط الحركة البيعية وتوفير السلع من المنبع. كما يحقق هذا الأسلوب مزايا أخرى عديدة من أهمها: البيع بسعر مناسب للمستهلك، حيث تتعاقد الشركة مباشرة مع المنتجين والمستوردين، وتلغى حلقة الوسطاء ما يخفض من حجم تكلفة السلع، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص فى العملية التسويقية وتوزيع السلع تمشياً مع سياسة الدولة نحو دعم دور القطاع الخاص، حيث لن يقتصر دوره على الاستيراد بل يمتد لأول مرة إلى مجال الخدمة البيعية ذاتها داخل الفروع، مما يفتح المجال لخلق فرص عمل جديدة للشباب، وبالإضافة إلى ذلك يساهم المشروع فى إصلاح الهيكل المالى للشركة من خلال رفع عبء تمويل وتوفير السلع الذى كانت تتحمله الشركة فى الماضى بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح مجز.

وقد تقرر تنفيذ مشروع الاستخصاص على بعض السلع كمرحلة أولى ثم يبدأ تعميمه بصفة تدريجية على كافة أنواع السلع، وقد اختير 20فرعاً بالقاهرة ليبدأ فيها التنفيذ. (الأهرام، 1994/8/17).

9- الآثار الاجتماعية لعملية الاستخصاص:

من أهم الآثار الاجتماعية لعملية الاستخصاص ما ينتج عنها من بطالة محتملة تتطلب اتباع سبل معينة لمواجهتها أو الحد منها.

ذلك أن الاستخصاص قد يؤدى إلى ارتفاع نسبة البطالة نظراً لوجود عمالة فائضة فى العديد من شركات القطاع العام قد يضطر القطاع الخاص إلى التخلص منها لعدم حاجته إليها وفى هذه الحالة لابد وأن تحقق السياسة الاقتصادية آليات كفيلة بخلق فرص عمل منتجة لهذه العمالة، أى تحقيق التوازن بين هدفى التوظيف ورفع الإنتاجية.

ومن المعروف أن مصر قامت بإنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية لمساعدة المتضررين من عملية التحويل. ولكن يذهب الرأى الغالب إلى أن مشكلة البطالة التى سوف تترتب على إعادة هيكلة العمالة فى قطاع الأعمال وفقاً للاحتياجات الفعلية التى تفوق الإمكانيات المادية المخصصة لمواجهتها عن طريق الصندوق، وأنه يجب تحريك نشاطه ليتمكن من المواجهة الكاملة لحالات المتضررين، وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى تجربة هذا الصندوق مع شركة النصر للمسبوكات، حيث تم توقيع عقد بينهما سيقوم الصندوق بمقتضاه بتمويل مشروع يهدف إلى معالجة العمالة الزائدة والعاملة فى مصنع متنوعات محرم بك بالإسكندرية، وذلك بمبلغ سبعة ملايين جنيه وستمائة ألف جنيه كقرض.

وقد أعقب توقيع الاتفاقية مرحلة تحضيرية استغرقت حوالى ثلاثة أشهر كاملة لبحث كافة الجوانب التنفيذية الخاصة بالمشروع، كما شُكلت مجموعتا عمل للقيام بهذه المهمة. وتضم

المجموعتان نخبة من الخبراء الاقتصاديين ومن التنفيذيين فى الشركة والصندوق الاجتماعى، وذلك بغية التوصل إلى أفضل تنفيذ للمشروع المقرر له أن يتم خلال ثلاث سنوات على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى، يتم تنفيذها خلال سنة، وتستهدف 500 عامل منهم 200 عامل من الشريحة العمرية 52 سنة فما فوق يحصلون على معاش مبكر بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة، 300 عامل يحصلون على مكافآتهم التعويضية ويتحولون للعمل فى الصناعات المغذية والمشروعات الصغيرة.

- أما المرحلة الثانية من المشروع، فتستهدف 300 عامل، وسيتم التعامل معهم على أساس منح 75 عاملاً قروضاً لتنفيذ مشروعات صغيرة متخصصة مع تدريبهم لضمان استمراريتهم، وسيتم خلال المرحلة الثانية أيضاً إعادة تدريب 225 عاملاً لتأهيلهم.

وتستهدف المرحلة الثالثة 400 عامل منهم 300 عامل تقوم شركة النصر للمسبوكات باستيعابهم فى مصانعها العاملة، ومائة عامل يتم تحويلهم أو تشغيلهم فى مشروعات أخرى.

وجدير بالذكر أنه تم وضع ضوابط لبيع الشركات لحماية العمال، وذلك بالنص على أن من يشتر عليه الاحتفاظ بالعمال ثلاث سنوات -كحد أدنى- وإذا احتفظ بهم فترة أطول يحصل على خصم فى البيع، وإذا تخلى عن بعضهم يقدم لهم تعويضات بصورة واضحة فى صورة مبالغ مجزية عند التعاقد على البيع. كما إنه من يزد الاستثمار خلال السنوات العشر القادمة فى ذات المشروع ويزد العمالة يعط له خصم، (الأهرام، 1993/3/24).

الاعتراضات المثارة على برنامج الاستخصاص

أولاً -فى الجانب القانونى:

ينتقد البعض برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية على أساس عدم وجود إطار تشريعى يحدد ملامح البرنامج وأهدافه، وهم يشيرون إلى أن غالبية المشروعات آلت ملكيتها إلى الدولة بطريق التأميم، فمن الواجب -إذا اقتضى الأمر إعادة المشروع العام من جديد إلى القطاع الخاص- أن يتم ذلك بمقتضى الأداة التى نقلته ابتداءً من القطاع الخاص إلى الدولة وهى القانون. فبغير تنظيم تشريعى يحدد الشركات التى يتضمنها البرنامج ويوضح كيفية التحول إلى القطاع الخاص ويعالج مشكلاته، لاتكون هناك رؤية واضحة مما يؤثر سلباً على تنفيذ البرنامج وعلى نجاحه، كما إن عدم وجود ضوابط محددة لإجراءات التقييم -بسبب عدم وجود تنظيم تشريعى للبرنامج- أدى إلى مشكلات عديدة بسبب اختلاف وجهات نظر القائمين بإجراء التقييم(1).

ثانياً- بشأن المصالح العليا للمجتمع:

وبالإضافة إلى ذلك فإن برنامج الحكومة لتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص لايتضمن فلسفة واضحة بشأن توزيع رأس مال المشروعات العامة على طوائف المستثمرين المختلفة بمناسبة التحول إلى القطاع الخاص، وبالتالى فليس هناك سياسة واضحة بشأن القضايا الجوهرية التى تمس المصالح العليا للمجتمع وأهمها: تحديد الضوابط الكفيلة بمنع سيطرة الأجانب على الاقتصاد ومنع الاحتكار وإتاحة الفرصة لصغار المستثمرين والعمال عن طريق منحهم مزايا خاصة للمساهمة فى برنامج التحول إلى القطاع الخاص.

ثالثاً: فى الجانب التطبيقى:

يعترض البعض على أسلوب بيع الفنادق الكبرى الذى سيؤدى إلى خروجها من أيدى المصريين إلى الأبد. فقد كان من الأفضل اتباع طرق تساعد على تملك كلى أو جزئى للقطاع الخاص المصرى.

كما إن أسلوب بيع الفنادق المصرية بعيد تماماً عن توسيع قاعدة الملكية وهو الهدف الأصلى من سياسة الاستخصاص، فالذى يحدث هو نقل الأصول كاملة من الحكومة إلى مستثمرين أفراد، فليس هناك إذن تشجيع لسوق المال ولا للمدخرين ولاتوسيع لقاعدة الملكية.

وإن مايحدث الآن بالنسبة لبيع الأصول السياحية يبخس أثمان هذه الأصول، لأن تلك الأصول أو الفنادق تدار حالياً بواسطة شركات الإدارة الأجنبية من خلال عقود بمدد طويلة تصل إلى عشر سنوات على الأقل وقد تزيد عن ذلك، ومن ثم فمن الذى يشترى هذه الأصول وهى مكبلة بتلك القيود بخلاف

١) أى مكاتب الخبرة الاستشارية، والشركات القابضة والشركات التابعة فضلاً عن الجهاز المركزى للمحاسبات، كما أن المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون قطاع الأعمال توجب إجراء التقييم فى حالة بيع الاصول بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من القانون.

الشركات المديرة فعلاً لها والتى سوف تشترى فى هذه الحالة بأبخس الأثمان.

ويتساءل البعض: لماذا يتم استخصاص الفنادق المستخصة بالفعل، ويأتى فى مقدمتها الفنادق التى تدار فعلاً بواسطة شركات أجنبية وتحقق أرباحاً عالية؟ ما الهدف من بيع الميريديان، وهيلتون، وشيراتون وهى شركات ناجحة وتم استخصاصها بالفعل عن طريق الإدارة؟ وإذا كان بيعها من أجل العائد لإقامة مشروعات جديدة فيجب مقارنة عائد بيعها بثمن منخفض والعائد من تأجيرها مع بقاء الملكية الوطنية.

من ناحية أخرى لم يشتمل عرض بيع بعض الشركات على إفصاح مالى سليم. ففى الحملات الإعلانية فى الصحف، تنشر الشركات المعروضة أسهمها للبيع فى إطار الاستخصاص، بيانات ومؤشرات متضاربة، مما قد يشكك فى سلامة موقف الشركة المالى والإنتاجى، وبالتالى، يؤثر على سعر أسهمها، ويتطلب الأمر -إلى جانب توفر المعلومات والبيانات والمؤشرات المالية والإنتاجية والبيعية والمخزونية.... إلخ- أن تكون هذه البيانات واضحة وغير متضاربة.

المراجـــع،

د. أحمد نور، "خصخصة الإدارة وخصخصة الملكية، المشاكل والصعوبات"، الاقتصادى، 1993/6/7.

أسامة عبد الخالق، "قبل التحول للقطاع الخاص كيف تعالج البنوك ديونها على القطاع العام" الاقتصادى، 1992/6/22.

د. إسماعيل إبراهيم جمعة، "التقييم وإعادة التأهيل فى شركات قطاع الأعمال العام" مؤتمر قطاع الأعمال العام، استراتيجيات وأساليب التحول، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة ومركز التنمية الإدارية ، يونيو 1992.

البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العددان الأول والثانى، المجلد الأول 46، 1993.

د. السيد عبد المقصود محمود بيان، "أثر التغيرات فى هيكل القطاع العام القائم على قواعد تقييم الشركات" ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر قطاع الأعمال العام، استراتيجيات وأساليب التحول، سالف الذكر.

المجالس القومية المتخصصة، تقرير المشكلات المالية للشركات، القاهرة 1988.

بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة (36) العدد الأول 1993.

د. بهاء القاضى، د. شعبان مبارز "تقييم بدائل الاستثمار المتاحة لبرنامج خصخصة موارد قطاع الأعمال العام باستخدام أسلوب برمجة الأهداف ونظرية المنفعة متعددة الأهداف" من بحوث مؤتمر «برنامج الإصلاح الاقتصادى والهيكلى وتحديات المستقبل» جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، أبريل 1994.

د. حسام الدين عبد الغنى الصغير، "برنامج الحكومة المصرية لتوسيع قاعدة ملكية القطاع الخاص" ندوة كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، قطاع الأعمال العام فى مجمل السياسة الاقتصادية، مايو 1994.

حسن عامر، "الخصخصة الكلاسيكية انتهى عمرها الافتراضى" الاقتصادى، 1994/9/5.

د. حسنى حافظ "الأحلام الصعبة لإصلاح الشركات القابضة" الاقتصادى، 1993/5/17.

د. رمزى زكى، "المغالاة فى تكوين الاحتياطيات الدولية، هل يمكن استخدامها للخروج من المأزق الراهن للاقتصاد المصرى"

من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، أبريل 1994.

د. سامى عفيفى حاتم، "الدروس المستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادى والهيكلى فى الدول النامية ودول التخطيط المركزى"، مؤتمر الإصلاح الاقتصادى والهيكلى، سالف الذكر.

د. سلوى العنترى، "النشاط المصرفى وإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى"، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين السالف الإشارة إليه.

د. سمير مكارى، "استراتيجية الإصلاح الاقتصادى فى مصر"، مؤتمر الإصلاح الاقتصادى والهيكلى سالف الذكر.

د. صديق محمد عفيفى، "التخصيصية، التأهيل قبل التحويل"، الاقتصادى، 12/7/1993.

د. صلاح زين الدين، "تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر" من بحوث المؤتمر السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، 1991.

د. عاطف حسن النقلى، "الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر"، من بحوث مؤتمر برنامج الإصلاح الاقتصادى والهيكلى سالف الذكر.

د. عبد العزيز السودانى، "التحول إلى القطاع الخاص فى مصر والدروس المستفادة من تجارب دول أوربا الشرقية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر «قطاع الأعمال العام واستراتيجيات وأساليب التحول» سالف الذكر.

عبد العزيز العجيزى، "الخصخصة والتطوير والبعد الاجتماعى للعملية الإنتاجية"، الأهرام الاقتصادى، 17/10/1994.

د. عبد الله سالم، "الخصخصة ومقومات نجاحها"، الاقتصادى 14/12/1992، "الخصخصة، التكلفة والعائد"، الاقتصادى، 28/12/1992.

د. محمود السقا، "الدروس المستفادة من تجربة المملكة المتحدة فى التخصيصية"، مؤتمر برنامج الإصلاح الاقتصادى والهيكلى سالف الذكر.

د. محمود صالح الحناوى، "خطة عمل مقترحة لتقييم أصول شركات القطاع العام"، مؤتمر «قطاع الأعمال العام استراتيجيات وأساليب التحول» سالف الذكر.

د. منير محمود سالم، "الخصخصة وتقييم أصول شركات قطاع الأعمال العام"، الاقتصادى، 5/12/1994.

وزير قطاع الأعمال العام، المكتب الفنى "دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة"، 14 فبراير 1993.

الأهرام الاقتصادى:

"قراءة فى كف مصر الاقتصادى"، 11/7/1994.

"مصر وقطار الخصخصة السريع"، 10/8/1992.

"الخصخصة فى اليوبيل الذهبى"، 14/12/1992.

"قبل التحول للقطاع الخاص، كيف تعالج البنوك ديونها على القطاع العام"، 22/6/1992.

"عام التخصيصية والتحرير الاقتصادى"، 28/12/1992.

"اعتراضات على الأسلوب الحالى لبيع الفنادق" 10/5/1993.

"قيادات خاصة للخصخصة تنفذ وتدبر"، 24/5/1993.

"مهندس الخصخصة يبيع الأسهم للعاملين"، 11/4/1994.

"العمال يشترون شركاتهم"، 6/6/1994.

رقم الإيداع ٧٥٩٣ / ٩٥

مطابع الوفاء - المنصورة
شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب
ت: ٣٤٢٧٧٢١/٣٥٦٢٢٠/٣٥٦٢٣٠
ص.ب: ٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨